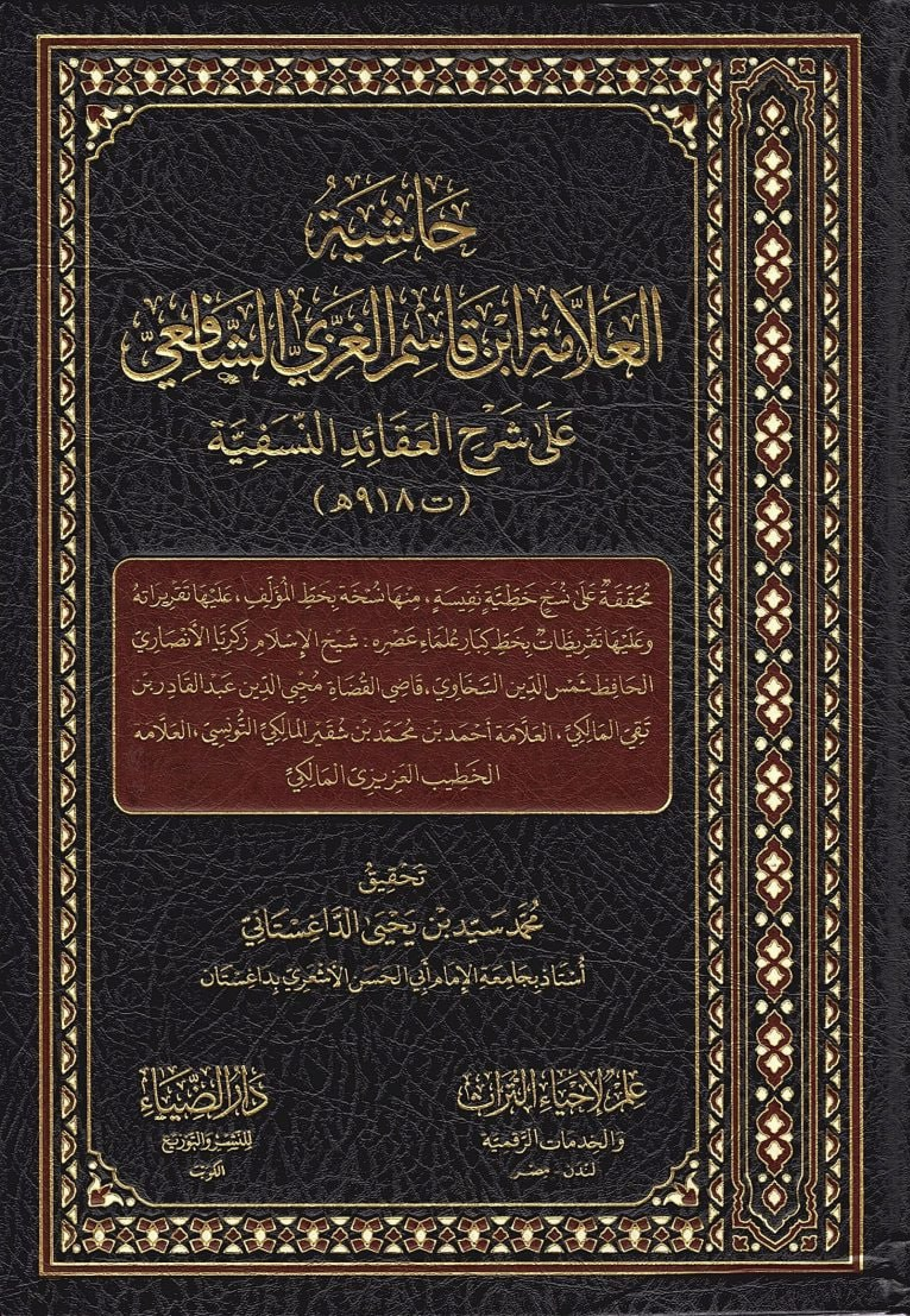

حاشية
العلامة ابن قاسم الغزي الشافعي
على شرح العقائد النسفية
(ت ٩١٨هـ)
محققة على نسخ خطية نفيسة، منها نسخة بخط المؤلف، عليها تقريراته
وعليها تقريظات بخط كبار علماء عصره: شيخ الإسلام زكريا الأنصاري
الحافظ شمس الدين السخاوي، قاضي القضاة محيي الدين عبد القادر بن
تقي المالكي، العلامة أحمد بن محمد بن شقير المالكي التونسي، العلامة
الخطيب العزيزي المالكي
تحقيق
محمد سيد بن يحيى الداغستاني
أستاذ بجامعة الإمام أبي الحسن الأشعري بداغستان
علم لإحياء التراث
والخدمات الرقمية
لندن - مصر
دار الضياء
للنشر والتوزيع
الكويت



حاشية العلامة ابن قاسم الغزي الشافعي

على شرح العقائد النسفية

(ت ٩١٨هـ)

مُحقّقةٌ على نُسَخٍ خطّيّةٍ نفيسةٍ، منها نُسخة بخطّ المؤلِّف، عليها تقريراته وعليها تقريظاتٌ بخطّ كبار علماء عصره: شيخ الإسلام زكريّا الأنصاريّ الحافظ شمس الدين السخاويّ، قاضي القضاة مُحيي الدين عبد القادر بن تقيّ المالكيّ، العلّامة أحمد بن محمّد بن شُقير المالكيّ التونسيّ، العلّامة الخطيب العزيزيّ المالكيّ

تحقيق

محمد سيّد بن يحيى الداغستانيّ

أستاذ بجامعة الإمام أبي الحسن الأشعريّ بداغستان

دار الضياء للنشر والتوزيع
الكويت

علم لإحياء التراث والخدمات الرقمية
لندن - مصر


دار الضياء للنشر والتوزيع
الكويت - حولي - شارع الحسن البصري
ص.ب ١٣٤٦ حولي
الرمز البريدي ٣٢٠١٤
تلفاكس ٠٠٩٦٥٢٢٦٥٨١٨٠
نقال ٠٠٩٦٥٥٠٤٠٩٩٢١
Dar_aldheyaa2@yahoo.com
Abdou20203@hotmail.com
www.daraldeyaa.net



لإحياء التراث والخدمات الرقمية

حقوق الطبع محفوظة
الطبعة الأولى
١٤٤٥هـ - ٢٠٢٤م

بلد الطباعة: بيروت - لبنان
التجليد الفني: شركة فؤاد البعينو للتجليد ش.م.م
بيروت - لبنان


علم لإحياء التراث والخدمات الرقمية
جمهورية مصر العربية - القاهرة
التجمع الخامس- الحي الثالث- فيلا 152
الهاتف: 00201127999511
internetional library of manuscripts(ILM)
1155726

رقم الإيداع المحلي: 2017/23123
رقم الإيداع الدولي: 3-5- 85365 -977 -978
info@ilmarabia.com



الموزعون المعتمدون

دولة الكويت
دار الضياء للنشر والتوزيع - حولي — تليفاكس: ٢٢٦٥٨١٨٠ — نقال: ٥٠٤٠٩٩٢١

جمهورية مصر العربيَّة
دار الأصالة للنشر والتوزيع - المنصورة — محمول: ٠٠٢٠١٠٠٠٣٧٣٩٤٨ — محمول: ٠٠٢٠١٠٩٨٣٢٥٨٣٢

المملكة العربية السعودية
مكتبة الرشد - الرياض — هاتف: ٤٣٢٩٣٣٢ - ٢٠٥١٥٠٠
دار التدمرية للنشر والتوزيع - الرياض — هاتف: ٤٩٢٥١٩٢ — فاكس: ٤٩٣٧١٣٠
مكتبة المتنبي - الدمام — هاتف: ٨٣٤٤٩٤٦ — فاكس: ٨٤٣٢٧٩٤

المملكة المغربية
مكتبة دار الأمان - الرباط - ٤ زنقة المأمونية — هاتف: ٠٠٢١٢٥٣٧٧٢٣٢٧٦ - ٠٠٢١٢٥٣٧٢٦٣٧٨٦

المملكة الأردنية الهاشميَة
دار محمد دنديس للنشر والتوزيع - عمان — هاتف: ٠٦٤٦٥٣٣٩٠ - ٠٧٨٨٢٩١٣٢٢

جمهورية العراق
دار التفسير - أربيل — هاتف: ٠٠٩٦٤٧٥٠٨١٨٠٨٦٥

برمنكهام - بريطانيا
مكتبة سفينة النجاة — هاتف: ٠٠٤٤٧٤٧٢٠٤٢٨٢٤ — هاتف: ٠٠٤٤٧٤٩٥٠٧٤٠٢٥

الجمهورية اليمنية
مكتبة نور السبيل - حضرموت - تريم — هاتف: ٠٠٩٦٧٧٧٦٢٢٤٢٩٩ - ٠٠٩٦٧٧٣٦٨٣٧٩٣٥

الجمهورية التركية
مكتبة الإرشاد - إسطنبول — هاتف: ٠٢١٢٦٣٨١٦٣٣/٣٤ فاكس: ٠٢١٢٦٣٨١٧٠٠

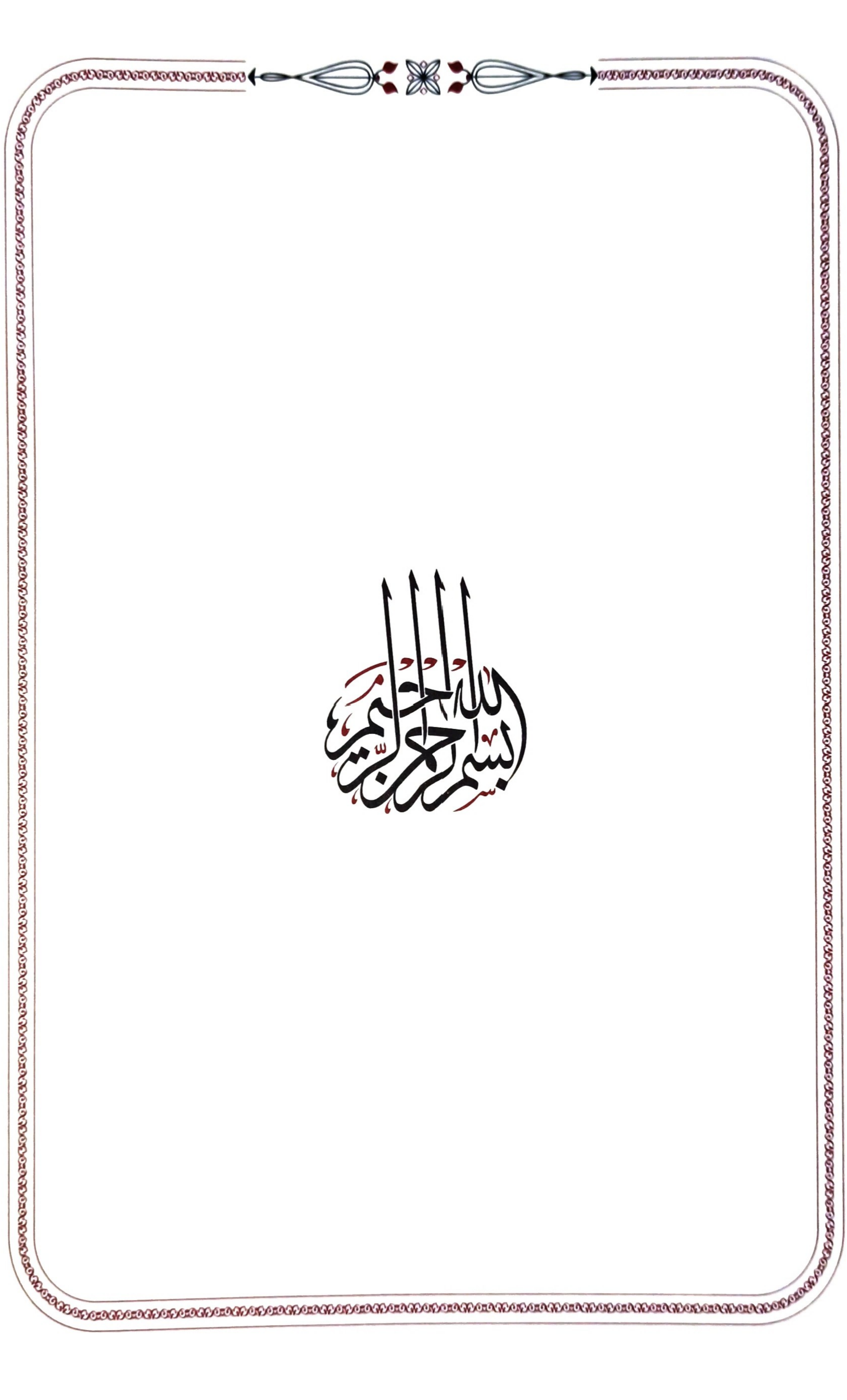
جمهورية داغستان
مكتبة ضياء الإسلام — هاتف: ٠٠٧٩٨٨٣٠٣١١١١ - ٠٠٧٩٨٨٧٧٣٠٣٠٦
مكتبة الشام - خاسافيورت — هاتف: ٠٠٧٩٢٨٨٧٢٩٥٠٥ - ٠٠٧٩٢٨٨٦٦١٤٧٤

الجمهورية العربية السوريَّة
دار الفجر - دمشق - حلبوني — هاتف: ٢٢٢٨٣١٦ — فاكس: ٢٤٥٢١٩٣

الجمهورية السودانية
مكتبة الروضة الندية-الخرطوم- شارع المطار — هاتف: ٠٠٢٤٩٩٩٠٠٤٣٥٧٩

دولة ليبيا
مكتبة الوحدة - طرابلس
شارع عمرو ابن العاص — هاتف: ٠٩١٣٧٠٦٩٩٩ - ٠٢١٣٣٣٨٢٣٨

لا يسمح بإعادة نشر هذا الكتاب أو أي جزء منه بأي شكل من الأشكال أو نسخه أو حفظه في أي نظام إلكتروني أو ميكانيكي يمكن من استرجاع الكتاب أو أي جزء منه، وكذلك لا يسمح بالاقتباس منه أو ترجمته إلى أي لغة أخرى دون الحصول على إذن خطي من الناشر.


بسم الله الرحمن الرحيم



قالوا عن متن العقائد النسفية: «أصول الدين على اعتقاد المهتدين»

قال أعظمُ شُرَّاح هذا المتن العلَّامة الثَّاني السَّعد التَّفتازاني:

إنَّ المختصرَ المُسمَّىٰ بـ«**العقائد**» للإمام الهُمامِ، قُدوَةِ عُلماءِ الإسلامِ، نَجم المِلَّة والدِّين: عُمرَ النَّسفيِّ، أعلَىٰ اللهُ دَرجتُه في دَار السَّلام.. يَشتمِلُ مِن هذا الفنِّ علىٰ غُرَر الفَرائِد، ودُرَرِ الفَوائدِ، في ضِمن فُصولٍ، هي للدِّين قَواعِد وأصولٌ، وأثنَاءِ نُصوصٍ، هي لليَقينِ جَواهرٌ وفصُوصٌ، مع غَايةٍ مِن التَّنقيح والتَّهذيبِ، ونِهايةٍ مِن حُسن التَّنظيمِ والتَّرتيب.

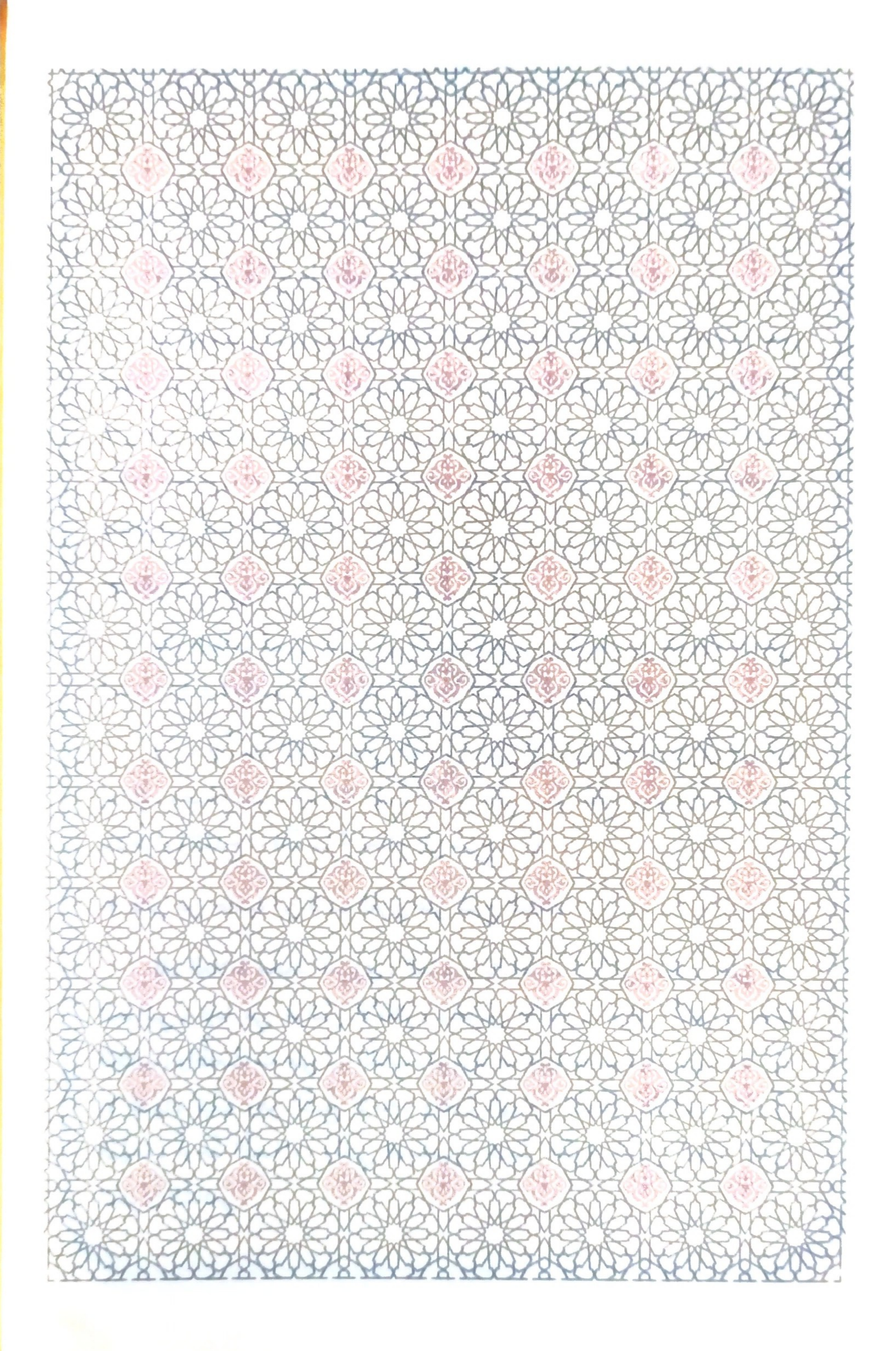
قالوا عن شَرح العقائد للسَّعد التَّفتازاني:

قال العلَّامةُ مُحِبُّ الدِّين أبو الوَليد: مُحمَّد بن مُحمَّد بن الشِّحْنَة الحنفي (ت: ٨١٥ هـ) واصِفًا شَرحَ العَلَّامةِ السَّعدِ التَّفتازاني علىٰ العَقائد:

(... فإنَّ هذَا الكِتاب عَالِي العِبَارَةِ، عَالي الإشَارَةِ، يَحتَاجُ إقرَاؤُه إلىٰ قُوَّةِ إدرَاكٍ، وصِحَّةِ بَصَرٍ، وَسَلَامَةِ فَهْمٍ، وجُودَةِ فِكْرٍ، وقُوَّةِ نَظَرٍ، وهُوَ وإنْ كانَ حَرِيًّا بالإِطْرَاءِ وَالمَدْحِ.. فإنَّهُ شَرْحٌ يَحتَاجُ إلىٰ شَرْحٍ...)

قالوا عن حاشية ابن قاسم الغَزِّيِّ علىٰ شَرحِ العقائد:

قال العلامة محمد العزيزي، المشهور بالخطيب المالكي: وقفتُ علىٰ هذه الحَواشِي، فإذا هي عَرائسُ الأفكَارِ، ونَفائِسُ الأنظَارِ، حواشٍ أظهَرتْ خفايَا الكِتَاب، واطَّلعتْ منه علىٰ لُبِّ اللُّبابِ، لم يترُك صاحِبُها منه مهرةً إلا رَكِبهَا، ولا دُرَّةً إلا ثَقبهَا، كيفَ وهو الشَّيخُ الإمام، والعَلمُ الهُمام، المُحقِّقُ العَلَّامة، والمُدقِّقُ الفَهَّامة، أَوحدُ الفُضلاءِ، ومُفتي المسلمين، شَمسُ الدُّنيا والدِّين: مُحمَّد الغَزِّي المُقرئ الشَّافعي.



مُقَدِّمَة المحقِّق

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

الحمدُ لله المُتفرِّد بجلالِه، الذي اختارَ مِن صَفوةِ عِباده جماعةَ الحقِّ وأهلَ السُّنَّة، وخصَّهُمْ مِن بين سَائرِ الفِرق بطريقٍ وسَطٍ قَويم، حيثُ وفَّقهم اللهُ إلىٰ طريق التَّوفيق بين مُقتضيَات الشَّرع ومُوجباتِ العُقول، وتحققوا أنْ لا مُعاندَةَ بينَ الشَّرعِ المنقُولِ والحقِّ المعقُول، وعرفوا أنَّ مَن ظنَّ مِن الحَشويَّةِ وجوبَ الجُمودِ علىٰ التَّقليدِ واتِّباع الظَّواهِرِ.. **ما أُتوا** إلَّا مِن ضَعفِ العُقول وقِلَّة البَصائر.

وأنَّ مَن تَغلْغلَ مِن الفَلاسِفَةِ وغُلاة المُعتزِلةِ في تَصرُّفِ العَقلِ حتىٰ صادَمُوا به قوَاطِعَ الشَّرعِ.. **ما أُتوا** إلا مِن ضلال المَنهَجِ وانحِرَافِ المَسْلَكِ.

والصَّلاةُ والسَّلام علىٰ أكرَمِ خَلْقِه مُحمَّد صلَّىٰ الله تعالىٰ عليه وآله وسلَّم.

أمَّا بَعْـد:

الكتاب الذي بين أيدينا متنًا وشرحًا يتربَّعُ علىٰ عرشٍ مِن الشُّهرة والمكانَة بحيثُ يكون كُلُّ كَلامٍ في التَّعريفِ به تَحصِيلًا للحاصِل، فكتاب «شرح العقائد النَّسفية» للعلَّامة الثَّاني سعد المِلَّة والدِّين التَّفتازاني منذُ تأليفهِ وهو يَتصَدَّرُ مجالِسَ الدَّرسِ في أَعْرَقِ صُروح العِلم في محاضر العَالم الإسلامي شَرقًا وغربًا.

ومجرَّدُ إطلالةٍ سَريعةٍ علىٰ كَمِّ الحَواشي التي وُضِعت علىٰ هذا الشَّرح.. تكشفُ عن مدىٰ الاهتِمام الجَمِّ الذي لَقِيَهُ هذا الشَّرحُ علىٰ مَرِّ الأيَّام وكرِّ العُصور،

فقد جذبَ إليه أنظارَ وأفكارَ أذكياءِ العَالَمِ عربًا وعَجمًا مِن العُلماء المُحقِّقين في هذا العِلم الشَّريف، فلا تكادُ تجد عَالما مِن عُلماء الكلام الأفذاذ إلَّا وقد ضَربَ سَهمًا في خِدمة هذا الشَّرح المُبارك؛ لما له مِن المكانة الخَطيرة، وقدْ وصفَ هذا الشَّرحَ أحدُ العُلماء ـ الذين جَذَبَهُم هذا الشَّرحُ إلىٰ الغَوصِ في بِحَارِه، وهو العلَّامة مجِبُّ الدِّين أبو الوَليد: مُحمَّد بن مُحمَّد بن الشِّحْنَة الحنفي (ت: ٨١٥ هـ) ـ قائلاً:

(... فإنَّ هذَا الكِتاب عَالِي العِبارةِ، عَالِي الإشارَةِ، يَحتاجُ إقرَاؤه إلىٰ قُوَّةِ إدراكٍ، وصِحَّة بَصرٍ، وَسَلامةِ فَهْمٍ، وجُودَةِ فِكْرٍ، وقُوَّةِ نظَرٍ، وهو وإنْ كانَ حَرِيًّا بالإِطْرَاءِ وَالمَدْحِ.. فإنَّهُ شَرْحٌ يَحتَاجُ إلىٰ شَرْحٍ...)[1].

وسيجدُ القارئ خِلال المُقدِّمات ذِكرًا لبعض الحواشي التي أُلِّفت علىٰ هذا الشَّرح، وذِكرًا لِشُروحٍ أُخرَىٰ وُضِعتْ علىٰ هذا المتن، مع ذِكر طَرَفٍ مِن مَنظُومَاتِه، والعُلماء الذين اهتموا بتخريج أحاديثه.

وهذا العملُ الذي بين يدي القارئ اليوم يضُمُّ خِدمةً جديدةً في تحقيقِ حاشيةٍ من حواشي هذا الشَّرح السَّيَّار، أَلا وهِيَ حاشيةُ العلَّامة ابن قاسم الغزِّيِّ، نُخرِجها بتوفيقِ الله تعالىٰ إلىٰ عالم الطِّباعة بعد أنْ ظلَّتْ حبيسةَ رُفوفِ المخطوطات دَهرًا مِن الزَّمن.

وقِصَّتي مع هذه الحاشية قديمةٌ، ترجع إلىٰ سَنواتٍ عديدة مضتْ عِندما طالعتُ ترجمة العلَّامة ابن قاسم الغزِّيِّ في «الضَّوء اللَّامع» للحافظ السَّخاوي حيثُ قال عنه: «تميَّزَ فِي الْفُنُون وأُشيرَ إِلَيْهِ بالفضيلةِ والسُّكون والدِّيانة والْعَقلِ والانجِماع والتَّقنُّع باليَسِير» إلىٰ أنْ قال: «**وأَوقَفني علىٰ حاشيةٍ كتبَها علىٰ شرح**

---

(١) لا يزالُ مخطوطا ينتظر مَن يظهره إلىٰ عالم الطِّباعة والنشر.

العقائد في كراريسَ، فقرضتُ له عليها»[١] فكان كلام الحافظ السَّخاوي هذا أوَّل معرفتي بوجُودِ حاشية للعلَّامة ابن قاسم الغزيّ على شرح العلَّامة السَّعد على العقائد النَّسفيَّة، وكنتُ أُمنِّي النَّفسَ بالوقُوفِ عليها في نُسختِها الأَصلِ التي بخط المُؤلِّفِ مع تقريظِ الحافِظ السَّخاوي، حتَّى منَّ الله تعالى علي بالوقف عليها بفضل **البَحَّاثةِ الكبير الشَّيخ مُحيي الدِّين عبد العَاطي الشَّرقاويِّ** مديرُ دار عِلْم لإحياء التُّراث والخدَمات الرَّقميَّة، وصاحب الأَيادِي البَيضاء في خِدمة التُّراث والتَّنقيبِ عن نفائس المخطُوطاتِ، فأَكرَمني بالمخطوط المذكور بخَطِّ مُؤلِّفِهِ[٢]، ومعه الحُسنى وزيادة: وهو تقديم الإمام الكبير شيخ الإسلام زكريا الأنصاري بخَطِّ يَدِهِ الشَّريفةِ، وتقريظ الحافظ السَّخاوي بخَطِّهِ المُبارَكِ، وتقديم غيرهما مِن الأعلام الكِبار كما سيأتي ذِكرُه، فكانتْ فرحتي عظيمةً لا تُوصَفُ، فجزاهُ الله تعالى خيرًا كثيرًا، وبارَكَ في عُمره وصِحَّته وأَهلِه ووَلَدِهِ وآلِه ومَالِه ووَقْتِهِ.

وهذا العملُ يَضمُّ خِدمةً مُتكامِلة تشملُ: المتنَ، والشَّرحَ، والحاشِيةَ، حيث لم أكتفِ باستخراج المتن مِن نُسخ الشَّرح، بل نَقَّبتُ عن بعض المخطوطات المُستقِلَّة للمتن، ووقفتُ على نسخةٍ خطِّيةٍ نفيسةٍ تَضُمُّ هذا المتن تسنَّى لي مِن خِلالها الوقوف على بعض المعلُومات الجَديدةِ المُتعلِّقةِ بالمتن ومُؤلِّفه، يأتي ذِكرها في المُقدِّمات الدِّراسيَّة، وكذلك قابلتُ الشَّرحَ على بعض النُّسخ الخطِّيَّة القيِّمة، أملًا في الوصُول إلى نصٍ سَليمٍ يتَوافَقُ مع قيمة الكتاب، ثم ثلَّثتُ بتحقيق الحاشية على نُسخِها الخَطِّيَّة النَّفيسةِ التي منها نُسخَةُ المُؤلِّف المذكورة والتي

---

(١) ينظر: «الضوء اللامع لأهل القرن التاسع» للحافظ شمس الدين السخاوي (ت: ٩٠٢ هـ) [ج٨/ص٢٨٧].

(٢) دُونَ أنْ أَذكُرَهُ أو أَطلُبَه مِنه، فرضي الله تعالى عنه وبارك في جهوده وأمدَّ في حياته مع توالي التَّوفيق الرَّباني.

زُيِّنَتْ بتقريظ كبار أئمة الإسلام في عَصر العلَّامة الغزِّيِّ.

وقد حاولتُ في مُقدِّمات هذا الكتاب تقديمَ بحُوثٍ جديدةٍ تحلُّ بعضَ الأسئلة التي تَطرُق ذِهنَ البَاحِث الفَطِن، منها:

❋ مدىٰ صِحَّة نِسبة «متن العقائد» لمُصنِّفِه الإمام نجم الدِّين عُمر النَّسفي (ت: ٥٣٧ هـ)، خصوصًا مع وجود بعض المصادر التي تنسبُ هذا المتن للإمام برهان الدِّين النَّسفي (٦٨٧ هـ)، ومناقشة ذلك مناقشةً عِلمية تحقيقيَّة.

❋ مَن أوَّلُ شارحٍ لهذا المتن؟

❋ كيف بقي هذا المتن المتينُ الذي أُلِّفَ في بدايات القرن السَّادِسِ دُونَ أن يُشرح من قِبلَ العُلماء حتَّىٰ شَرَحهُ العلَّامةُ السَّعدُ في القرن الثَّامِن؟

❋ لماذا كان هذا المتن خاليًا عن المُقدِّمات التي تَشمل (البسملة، والحمدلة، والتَّصلية) وما يتبعها من ذكرٍ لسبب التَّأليف وغير ذلك مما جرتْ عادةُ المُصنِّفين بذِكره في الدِّيباجة؟

❋ إثباتُ الاسم الصَّحيح لمتن العقائد الذي وضعَهُ وارتضاه مُصنِّفه.

❋ اشتَهرَ في بعض المصادر وشاعَ بين الباحثينَ تلمذَةُ العلَّامة السَّعد التَّفتازاني علىٰ العلَّامة العَضُد الإيجي اشتهارًا وشُيوعًا يَصعُبُ مَعهُ التَّشكيكُ في هذهِ التَّلمذَةِ، حتَّىٰ إنه لشِدَّة تلك الشُّهرة حصلَ تلازمٌ قويٌّ بحيث إنه إذا ذُكرَ السَّعد خَطَرَ العَضُد في البَالِ، وإذا ذُكِرَ العَضُدُ خَطَرَ السَّعدُ في البَال، لكنْ مَعَ ذلكَ كُلِّهِ أدَّىٰ البَحثُ بنا إلىٰ نفي هذهِ التَّلمَذةِ كما سيجِدهُ القارِئُ مَبسُوطًا في مَحلِّه.

❋ نفيُ صِحَّة القِصَّة التي اشتَهرتْ في بَلادَةِ السَّعدِ في بداية طَلَبِهِ للعِلم، إلىٰ

غير ذلك مِن البُحوث اللَّطيفةِ التي أسألُ الله تعالىٰ أنْ أكون قد وُفِّقتُ فيها.

وختامًا أعتذرُ إلىٰ القارئ الكريمِ عَمَّا قصَّرتُ أو زَلَّ القَلَمُ فيه، فقد كتبتُ هذه المُقدِّماتِ وأتممَتُ بعضَ بُحوثِها والفُؤَادُ في ضِيقٍ شَديدٍ بسببِ الحرب الفاجِرة القَائمةِ علىٰ إخوانِنا المُرابِطين المُجاهِدين في غَزَّةَ العِزَّة، حرب مِن طرف الصَّهاينة وجَّهوا فيها مَدافِعهُم وأهدَافَ طائرَتِهم الحربيَّةِ نحو المدنيينَ والمُستشفياتِ والمَدارس التي نَزَحَ إليها الأَطفالُ والنِّساءُ والعُزَّلُ أملًا في تلافي قنابل العَدُوِّ الصُّهيوني، لكن هيهات فالعدو من الخِسَّة بمكانٍ لا يُمكن وَصْفُه، حيثُ استهدَفُوا تلك المستَشْفياتِ والمدَارس وبُيوت المدنِيينَ لمَّا عجزوا عَن مُواجَهةِ رِجال المُقاوَمةِ...

كانَ في البَالِ كتابةُ بعضِ البُحوث الإضافيَّة المُتعلِّقة بحواشي شرح العقائد النَّسفيَّة وميِّزَةِ كل حاشية، وعُلْقَة بعض تلك الحوشي بالحوَاشِي الأُخرىٰ[1]، لكنْ حالَ دُونَ ذلك الألم المُتزايِدُ في الصَّدر، بسبب صور الأطفال والنِّساء المُقتَّلينَ القادِمَةِ مِن بَلد مُؤلِّف الحاشية العلَّامة ابن قاسِم الغَزِّيّ! فبالله كيفَ يصفوا الذِّهنُ والحالُ هذه؟!

---

(١) لا بد من الإشارة هنا ولو علىٰ عجلٍ إلىٰ أنَّ حاشية العلامة الغزي تتوافق مع تتمة حاشية الملا أحمد الجندي المطبوعة معه تكميلًا لحاشيته مِن الموضع الذي توقَّف فيه الجندي، وعبَّر أصحاب الطبعة القديمة المشهورة والمعروفة بـ«الحواشي البهية» بقولهم: «وهذه تكملتها لبعض الأفاضل» وبدأت التكملة من الحاشية علىٰ قول السعد: (قوله: قد يتوهم) وذلك ضمن مباحث خلق أفعال العباد الاختيارية، وهي الصفحة رقم: (١٤٣) من المجلد الأول من طبعة الحواشي البهية، فمن هذا الموضع وحتىٰ نهاية الحاشية تتوافقُ كاملَ التَّوافقِ مع حاشية العلامة ابن قاسم الغزي. وعلىٰ ذلك فالذي نراه أن هذه التتمة استُلَّت وأُخذت من حاشية العلامة الغزي حتىٰ يثبت غير ذلك، والله أعلم.

ومع ذلكَ كُلِّه فالأملُ بنصرِ الله تعالىٰ كبير، نَسأَلُهُ تعالىٰ باسمِه الأَعظَمِ وبجميع أَسمائِه الحُسنَىٰ أن يَرُدَّ كيدَ الصَّهاينةِ في نُحورهم، وأَنْ يجعلَ حَتفَهُمْ وذُلَّهمْ في غَزَّةَ، وأن يجعلَ يَدَ المُقاومَةِ والجِهادِ هي العُليا، وصلَّىٰ الله تعالىٰ وسلَّم علىٰ سيِّدنا مُحمَّدٍ سَيِّدِ المُجاهدين وعلىٰ آله وأَصحابِه أجمعين.

وكتبهُ حامِدًا ومُصلِّيًا، الفَقيرُ إلىٰ الله تعالىٰ الغَنيِّ:

محمَّد سيِّد بن يَحيَىٰ العُثماني الدَّاغِستَانيّ

ليلة السَّبتِ، الثَّاني مِن جُمادىٰ الآخرة مِن سنة (١٤٤٥ هـ)

المُوافِق لليَومِ السَّبعين مِن بدء العُدوانِ علىٰ غَزَّة أعزَّها الله تعالىٰ بالنَّصر.

تقاريظُ الأئمَّة لحاشية العلاَّمة ابن قاسم الغَزّيِّ[1]

أولا: تقريظ شيخ الإسلام زكريا الأنصاري وإجازته للعلامة ابن قاسم الغزي[2]:

الحمدُ لله الذي منحَ محمَّدًا بفضلِه عِلمًا وفضلًا، وأطلعَ شمسَهُ في سَماءِ المعالي وزَادَهُ بذلِكَ رِفعةً ونيلًا، والصَّلاةُ والسَّلامُ علىٰ سَيِّدنا مُحمَّدٍ وآله وصَحبِهِ ذَوي العُلا، وبعد:

فقدْ وقفتُ علىٰ هذا المُصنَّفِ الشَّريفِ، ذي الأسلُوبِ الظَّريفِ، فوجَدتُ مُصنِّفَهُ أعزَّهُ الله قدْ حرَّرَ وحقَّقَ، وغَاصَ ودَقَّقَ، وأجَادَ وأفَادَ، وكيف لا وهو ممَّن خصَّهُ اللهُ تعالىٰ بأنوَاعِ الفَضائلِ، وأنعمَ عليهِ بلطَائفِ الفوَاضِلِ، وجمعَ له بينَ عِلمَي المشرُوعِ والمَعقُولِ، وكشَفَ له دَقائِقَ الفُروعِ والأُصولِ.

وقد أَجزْتُ له نفعَ الله به أنْ يُقرِئَ كُتبَ هذا الفَنِّ وغَيره، ممَّا قرأهُ عليَّ، أو سَمِعهُ أو بعضَهُ أو لم يَسمعهُ، بشَرطِه، مَن شاءَ متىٰ شاءَ حيثُ شاءَ، وأنْ يَبسُطَ قَلمَهُ بالإفتَاءِ والتَّصنيفِ؛ لعِلمِي بأَهلِيَّته لذلِكَ بعَونِ القَادرِ المالِك، طالِبًا مِنه ألَّا يُخلِيَنِي مِن دَعوَاتِه في خَلوَاتِه وجَلوَاتِه، واللهَ أسألُ أنْ يُحقِّقَ لنَا ولهُ المأمُولَ، إنَّه أَعظَمُ مُجيبٍ وأَكرمُ مَسئولٍ.

بتاريخ: عشر مِن شوَّال، سنةَ اثنتينِ وتِسعين وثمان مِئةٍ.

قال ذلكَ وكتب: زكريا بن محمَّد بن أحمد بن زكريا الأنصاري الشافعي، حامِدًا مُصلِّيًا مُسلِّمًا.

---

(١) وقد وثقنا هذا التقاريظ والإجازات بوضع صورها الخطية بخطوط أصحابها ضمن: نماذج صور المخطوطات للمتن والشرح والحاشية ص.

(٢) [٢١٢/ب] رقم لوحة بداية التقاريظ.

ثانيا: تقريظ العلَّامة الحافظ شمس الدين السخاوي:

أمَّا بعدَ حمدِ الله الذي أرشدنَا لعَقائدِ الفِرقَةِ النَّاجية وطُرقِ الهُدىٰ الوَافِية بمُحمَّدٍ، وأسعدنَا بالأدِلَّة القَطعيَّة والنَّظريَّة الشَّاهِدة لِعلم التَّوحِيد والصِّفات التي بهَا الباري جلَّ عُلا تفرَّدَ، وأبعدنَا عن البِدع والأهواءِ المُظلِمة النَّاشِئة عَنْ مَن أخطأ أو تعمَّدَ، والصَّلاةُ والسَّلامُ علىٰ أعلَمِ الخَلقِ بالله المُصطفَىٰ المُؤيَّدِ، وعلىٰ آلِه وصَحبِه والتَّابعينَ الرُّكع السُّجد.

فقد تشرَّفتُ بالوقُوفِ علىٰ هذَا التَّأليفِ الشَّريفِ، وأُتحفتُ بالاستِمدَاد مما اشتَملَ عليه مِن التَّحقيق، المُنيف، بأمتَنِ عِبارَةٍ، وأَبينِ إشَارةٍ، بحيثُ جمعَ بينَ البَلاغَةِ والوجَازَةِ، ودفع كثيرًا مِن الشُّبه التي لا يهتدِي لهَا إلَّا مَن دخلَ في العِلم بفُنونِه وحَازه، وهو إنْ لم يكُن في صريحِ كلامِه بالتَّقريرِ فمَرمُوزٌ إليه فيما به يشير، ولكن ما أعلمني مؤلفه سوىٰ ما القلب به عالم، ولا أفهمني إلا ما كنت له بكاتم، إذ لم أُزكِّ مِن حيث أَخذِه عنِّي للدِّراية والرِّوايَة، أَصِفُهُ بأنَّه ممن اعتَدلَ وفَصلَ، وجَدَّ واجتَهدَ، وجمعَ بينَ التَّحرِّي في العِلم والهِدايَة، والعَقلِ المُقتضي لمزيدِ المُدارَاةِ، والعَدلِ المُجانِب للتَّمادي في البَاطِل والمُمارَاة، ثم هو في ازدِيادٍ مِن الفَضائِل واعتِماد علىٰ المُستعدِّينَ بالوسَائلِ، ممن عرفه بالتقوىٰ ووصف بتجنُّبه الاعتداد والهوىٰ، حتّىٰ صار معدودًا فيهم مَقصُودًا مِن مُنصِفِيهم بالإقراءِ والإفتَاء والإرشَادِ للعِبَاد، مَنظُورًا إليه بعينِ المتعين[1] بالجَلالة والتَّبجيلِ وحُسن السِّيرة[2]، فالله تعالىٰ يحقِّق لنَاظريه منه ما تَشهدُ به هذِه الدَّلائل، ويُوفِّق كلًّا منا للارتِقَاء لما بلغهُ العُلماء الأوائلِ، ويُوسِّع عليه مِن الرِّزق بما لا يَقطعُه عَن العِلم ونَشرِه، ويجمع له مِن خَيريْ الدَّارين نهايَةَ ما يَرجُوه في نَفسِه وذكره، وينفعني به وبعلُومِه.

---

(١) كذا قرأتها.

(٢) قد تُقرأ: وحسن البصيرة.

قاله وكتبه: محمَّد بن عبد الرحمن السَّخاوي الشَّافعي، ختمَ اللهُ له بخيرٍ، ووقَاهُ كلَّ مَكرُوهٍ وضَيْرٍ، وصلَّىٰ الله علىٰ سيِّدنا مُحمَّدٍ وآلهِ وصَحبِه وسلَّم تَسليمًا كثيرًا.

ثالثا: تقريظ قاضي القضاة بالديار المصرية: محيي الدِّين عبد القادر بن تقي المالكي

الحمد لله الذي نوَّر قُلوبَ العُلماءِ بنُور هِدايتهِ، وشرحَ صُدورَهُم بوفُورِ عِنايتِه، وأَنطقَ ألسِنتهُم بلطَائفِ الحِكَم، وخَصَّهم مِن بينِ الأنامِ بجَلائلِ النِّعم، فأضحوا وقدْ أشرقَتْ شمسُ إيمانِهم وعقائِدهم في سَماءِ العِرفَان، وتلألأتْ أشِعَّة أنوارِهم في العَالم، فصَارُوا بذلِكَ أئمَّة يُقتدَىٰ بهم في المشرقِ والمغرب، وسَائرِ النَّواحِي والبُلدان.

والصَّلاةُ والسَّلام علىٰ مَن اصطفَاهُم لتكميلِ الخلائقِ من المرسلين، خُصوصًا علىٰ سَيِّدِ الأَصفيَاء، وخَاتَم النَّبيينَ مُحمَّدٍ، الذي بعثهُ الله إلىٰ كافَّة الوَرَىٰ، ووعدَ له مَقامًا محمُودًا يوم العَرضِ والجزَاء، وعلىٰ آله وأصحَابِه أعلام الحقِّ وأَنجُم الهُدىٰ، ما اخضرَّ عودٌ في الغَبراءِ وطلعَ نَجمٌ في الخضراء.

أمَّا بعد؛

فقدْ وقفتُ علىٰ هذِه الحَواشِي اللَّطيفة، وهذِه الفَوائدِ الشَّريفةِ، التي ابتدَعهَا الشَّيخُ شمسُ الدِّين، شَرفُ العُلماءِ، أَوحَدُ الفُضلاء في العَالمين، أبو عبد الله مُحمَّد الغَزِّي الشَّافعي، أعزَّهُ الله تعالىٰ، ونَفعَ به المُسلِمينَ، فوجَدُّتهَا قدْ كشفَتْ أسرارَ معاني الكِتاب علىٰ المُناظِرين، وجَلَتْ محاسِن غَوانِيه للنَّاظِرين، علىٰ وَجهٍ لا يُفضِي إلىٰ الإطنَاب، ولا يُخِلُّ بشيءٍ مِن لطَائفِ الكِتاب، فدعوتُ اللهَ تعالىٰ بأنْ ينفعَ بها، ويُبارِكَ في حياةِ مُؤلِّفهَا، ويختِمَ لنَا ولهُ بخير عاقبةٍ أجمعين.

وقد أجزتُ له أنْ يروي عنِّي ما يجوزُ لي وعنه روايته، جعلنَا اللهُ وإيَّاهُ مِن العُلماء العَامِلين.

وصلَّىٰ اللهُ علىٰ سيِّدنا محمَّدٍ وعلىٰ آله وصَحبِه أجمعين، وذلك في اليوم المُبارك، يوم الخَميسِ، الثَّاني مِن صَفر الخيرِ، سنة ثلاث وتسعين وثمان مئةٍ.

قاله: عبد القادر بن تقي المالكي.

رابعًا: تقريظُ العلامة محمد العزيزي، المعروف بالخطيب المالكي

الحمدُ لمن توحَّدَ بجلالهِ، وتَنزَّهَ بكمَالِه، فهو البَاطِنُ بذَاتِه، والظَّاهِرُ بأفعَالهِ، والصَّلاةُ علىٰ الكَامِلِ في أخلاقِه وخِلاله مُحمَّد وصَحبهِ وآله، صَلاةً تُدني منه في يَومِ العَرضِ وأَهوَالِه.

وبعدُ؛

فقد وقفتُ علىٰ هذه الحَواشِي، فإذا هي عَرائسُ الأفكَارِ، ونَفائِسُ الأنظَارِ، حواشٍ أظهَرتْ خفايَا الكِتَاب، واطّلعتْ منه علىٰ لُبِّ اللُّبابِ، لم يترُك صاحِبُها منه مهرةً إلا رَكِبهَا، ولا دُرَّةً إلا ثَقبهَا، كيفَ وهو الشَّيخُ الإمام، والعَلمُ الهُمام، المُحقِّقُ العَلَّامة، والمُدقِّقُ الفَهَّامة، أَوحدُ الفُضلاءِ، ومُفتي المسلمين، شَمسُ الدُّنيا والدِّين: مُحمَّد الغَزِّي المُقرِئ الشَّافعي، لطفَ الله تعالىٰ بهِ في أحوَالِه، وبلَّغهُ في الدَّارينِ آمالَهُ، والحمدُ لله وحَدهُ، وصلَّىٰ اللهُ علىٰ مَن لا نبيَّ بعدُه.

قالَ ذلِكَ وكتبَ: في الثَّامِن عَشر مِن ذي الحجَّة الحرَام، سنةَ ثلاثٍ وتِسعينَ وثَمان مِئة، مُحمَّد، الشَّهيرِ بالخَطيبِ العَزيزي المالكي، غفر الله له، آمين.

خامسًا: تقريظ الإمام أحمد بن محمد بن شقير المالكي التونسي

...[١] أيَّد بهِم هذَا الدِّين، فلا يبرح رِبقة الإسلام بهم أهلًا مَعمُورًا، أحمدُه علىٰ ما خوَّله، وأشكُره علىٰ ما نوَّلهُ، وأَشهدُ أنَّه لا شريكَ له، خلَقَ كُلَّ شيءٍ فقدَّرهُ تَقدِيرًا.

وأَشهدُ أنَّ سيِّدنا محمَّدًا عبدُه ورَسُوله، الذي جاءَ بالحقِّ وأَحسن تفسيرًا، صلَّىٰ اللهُ عليه وعلىٰ آله الذينَ أذهبَ عنهم الرِّجسَ وطَهَّرهُم تَطهِيرًا، وصَحبِه الذينَ جَاهدُوا في الله حقَّ جِهادِه وكانَ سَعيُهم مَشكورًا، وسلَّمَ عليهِ وعليهم كثيرًا، وبعد؛

فقد طَالعتُ هذِه النُّكتَ اللَّطيفَةَ، والفَوائِدَ الشَّريفَةَ، التي صنَّفهَا واحِد عَصرِه، وفَرِيدُ دَهرِه، الشَّيخُ الإمام، علَمُ الأعلامِ، وأَفخَرُ دُرَّةٍ انشَقَّ عنهَا حَدقُ الأيَّامِ، مُفتي المسلمين، وبُغيَة الطَّالبين: شَمسُ الدِّين الغَزِّي الشَّافعي، نفعَ الله بُعلومِه ورضيَ اللهُ عنه، فوَجدتُها معَ وجَازةِ اللَّفظ وعُزوبتِه، ومَتانَةِ المعنىٰ ورَشَاقتِه.. مُتكفِّلةً بحَلِّ المُشكِلات، وبيانِ المُعضِلات، مُشتمِلةً علىٰ تَحقيقَاتٍ هي خُلاصة أَبكَارِ الأفكَارِ، وتدقيقاتٍ هي نهايةُ العقُولِ والأنظَارِ، مُنطويَة علىٰ غُررِ الفَرائدِ ودُرَرِ الفوائدِ، جامعةً لتَنقيحِ مَسائلِ الفَنِّ وقَواعِده، وتَحريرِ أدلَّتِه ومَقاصِده، فاللهُ تعالىٰ يَنفعُ بهَا الطَّالبين، ويُمتِّع ببقَائِه، ويُضاعِف له أجرَ عَنائِه وغنائه، وبنفعهُ بالعِلم والعَملِ، ويُبلِّغه مِن خيرِ الدَّارين فوقَ الأَملِ.

وكتبه: بتاريخ أوَاسِط ذي القعدة، مِن عام ثمانية وتسعين وثمان مئة، أقلُّ عَبيدِ الله وأَحوَجِهم إلىٰ عَفوِهِ: أحمد بن محمَّد بن شُقير المالِكي التُّونسي، غفرَ اللهُ له ولوالِدَيه.

---

(١) وقع سقط في بداية التقريظ.

ترجمة الإمام نجم الدِّين النَّسفي[١]

(٤٦١ - ٥٣٧ هـ)

اسمه ونسبه:

هو: نجم المِلَّة والدِّين أبو حَفص: عُمر بن محمَّد بن أَحمد بن إسماعِيل بن محمَّد بن علي بن لُقمان النَّسفي ثُمَّ السَّمرقندي الحنفيّ الماتُرِيدِيّ، ويُلقَّب أيضًا بـ: نجم الدِّين، ومُفتي الثَّقلين[٢].

مولده، ونشأته، وطلبه للعلم، ورحلاته، وإمامته في العُلوم:

ولد سنة: (٤٦١ هـ) إحدىٰ وستين وأربع مئةٍ، أو اثنين وستين، في مدينة نَسَف من بلاد ما وراء النهر[٣] ونشأ فيها، طلب العلم واجتهد، أكثرَ مِن الشُّيوخ

---

(١) **مصادر الترجمة**: «التحبير في المعجم الكبير» للسمعاني (ت: ٥٦٢ هـ) [ج١/ص٥٢٧] وهو أقدم مصدر وصلنا في ترجمة العلامة نجم الدين النسفي، وكل من جاء بعده منه يستفيد. و«تاريخ الإسلام» [ج١١/ض٦٧٤] و«سير أعلام النبلاء» [ج١٢/ص١٢٦] كلاهما للذهبي، و«معجم الأدباء» لياقوت الحموي [ج٥/ص٢٠٩٨] و«الجواهر المضية في طبقات الحنفية» للقرشي [ج١/ص٣٩٥] و«تاج التراجم» ص٢٢٠. و«الطبقات السنية في تراجم الحنفية» لتقي الدين الغزي. و«الأثمار الجنيَّة في طبقات الحنفيَّة» [ج٢/ص ٥٣٢]. «مفتاح السعادة ومصباح السيادة» لطاش كبري زاده [ج١/ص١٢٣] وانفرد بتأريخ وفاة النجم النسفي بسنة: (٥٣٨ هـ). و«الفوائد البهية في تراجم الحنفية» للكنوي ص١٤٩. و«حدائق الحنفية» للمولوي فقير محمد الجهلمي ص٢٤٤، وكتابه بالأردية. وغيرها من المراجع التي لا نطيل بذكرها هنا، فكلها ترجع إلىٰ السَّمعاني غالبا، ونُشير إلىٰ بعض المصادر الأُخرىٰ التي وردتْ فيها بعض المعلومات الإضافية خلال الترجمة في الهامش.

(٢) ذكروا أنَّه لُقِّبَ به لإنه كان يُعلِّمُ الإنسَ والجن. ينظر «الأثمار الجنية» لعلي القاري [ج٢/ص٥٣٥]

(٣) نسف هي تعريب (نخشب) قال ابن ناصر الدين الدمشقي (ت: ٨٤٢ هـ) في «توضيح المشتبه»=

حتىٰ بلغوا خمس مئة وخمسين شيخًا ، وهو وإن اشتهر بمتنه في العقائد في زماننا إلَّا أنَّه بلغَ المراتِبَ العُليا في مُختلفِ العُلوم وتربَّع عليها إمامًا مُقدَّمًا ، حتَّىٰ وصفَهُ الذَّهبيُّ بقوله: «كان صاحب فنون»(١) فهو متكلِّمٌ ، وفقيه ، وأصوليٌّ ، ومحدِّثٌ ، ومفسِّرٌ ، وأديبٌ ناظِمٌ للأشعَار ، ومؤرِّخ ، ونحويٌّ ، وله في كل ذلك وغيرها مِن العُلوم مصنَّفات بلغتْ نحوًا مِن مئة مُصنَّفٍ ، لم يُطبَع منها إلَّا القَليل نأتي علىٰ ذِكرها عندَ تعدَاد مُؤلَّفاتِه التي وصلنا خبرها .

رحل قاصِدًا الحَجَّ سنة (٥٠٧ هـ) ، فدخلَ بغداد في طريقه ، واجتمع ببعض علمائها فسمع منهم وأسمعهم ، وممن أخذ عنهم: «أبو القاسم ابن بَيَان» وحدَّث النَّجمُ النَّسفيُّ هناك في مدرسة الأمير خمارتكين بن عبد الله مِن كتابه: «تطويل الأسفار لتحصيل الأخبار» الذي جمعَ فيه رواياتِه عن خمس مئة وخمسين شيخًا(٢) .

حكايةُ طريفةٌ لزيارة النَّجمِ النَّسفي للعلاَّمة الزَّمخشري في بيتِه في مكَّة:

قال القرشي في «الجواهر المضية»: حُكي أنَّه أرادَ أنْ يزُورَ جارَ الله العلاَّمةَ الزَّمخشريِّ في مكَّةَ ، فلمَّا وصلَ إلىٰ دَارِه دَقَّ البابَ ليفتحُوه ويأذنوا له بالدُّخول ، فقال الزَّمخشريُّ: مَن ذَا الذي يَدُقُّ البابَ ؟ فقال النَّسفيُّ: عُمر ، فقال الزَّمخشريُّ:

= [ج٩/ص٧٦] «النَّسَفي: بِفَتْح النُّون ، وَالسِّين الْمُهْملَة مَعًا ، وَكسر الْفَاء: خلقٌ من نسف ، وَهِي تعريب نخشب ، بَلْدَة نزهة وَرَاء النَّهر علىٰ عشْرين فرسخاً من بخارىٰ» وقد نسبَ نجم الدين عمر نفسه إلىٰ (نخشب) في مصنَّف له سمَّاه: «عُجالة النَّخشبي لضيفه المغربي» يأتي ذكره ضمن مؤلفاته ، وكانت نسف مدينة كبيرة مزدهرة حتىٰ هاجمها المغول وخربوها وجعلوا عاليها سافلها ، ثم أعيد إنشاؤها باسم (قَرشي) وما زالت إلىٰ أيامنا بهذا الاسم وتقع حاليا ضمن جمهورية أوزبكستان .

(١) ينظر: «سير أعلام النبلاء» [ج٢٠/ص١٢٦]

(٢) ينظر: «ذيل تاريخ بغداد» لابن النجار [ج٢٠/ص٩٩] .

اِنصَرِفْ، فقال النَّسفيُّ: يا سيِّدي عُمر لا يَنصَرِفُ، فقالَ الزَّمخشري: إذا نُكِّرَ يَنصَرِفُ[1].

ولا يتضحُ مِن الحكاية هل حصَلَ لقاءٌ بينهما أمْ لا، وهل كان ذلكَ مِن الزَّمخشريِّ علىٰ سَبيلِ المزاحِ والمُداعبة ثُمَّ أَذِنَ لَهُ، أم أنَّه صَرَفَهُ ولم يُدخِلْهُ عليه، والله أعلمُ بصحَّة الحكاية، والزَّمخشريُّ كان أصغرَ سِنًّا مِن النَّسفي بعِدَّة سنوات، فجارُ الله ولد سنة: (٤٦٧ هـ) بينما ولد نجم الدِّين كما مر سنة: (٤٦١ أو ٤٦٢) وتوفي الزَّمخشريُّ بعد النَّسفيِّ بسنَةٍ ونِصفٍ تقريبًا، حيث توفي ليلة عرفة سنة (٥٣٨ هـ) وتوفي النسفي في جمادىٰ الأولىٰ مِن سنة (٥٣٧ هـ) رحمهما الله تعالىٰ.

ثناءُ العلماء عليه:

حظيَ الإمام النَّجم النَّسفيُّ بثناءٍ فخيمٍ، وذِكرٍ عَطِرٍ علىٰ ألسنةِ العُلماء في مختلف العصور، نذكر طرفًا من ذلك:

قال عنه السَّمعاني: إمامٌ فقيه فاضل، عارف بالمذهب والأدب، صنَّفَ التَّصانيفَ في الفقهِ والحديث.... كتبَ لي الإجازة بجميع مسمُوعاتِه ومجمُوعاتِه، ولم أُدرِكه بسمرقندَ حيًّا[2].

ووصفه الحافظ الذَّهبي: بالعلامة المحدث، والحافظ ذو الفنون.

---

(١) ينظر: «الجواهر المضية في طبقات الحنفية» [ج١/ص٣٩٤ ـ ٣٩٥] وأورد الحكاية أيضا ملا علي القاري في «الأثمار الجنية» [ج٢/ص٥٣٣] وعنه نقلها اللكنوي في «الفوائد البهية» ص١٥٠.

(٢) والسمعاني ممن اطلع علىٰ مؤلفاته الحديثية خصوصا ووصفها بقوله: وأما مجموعاته في الحديث فطالعت منها الكثير وتصفحتها، فرأيتُ فيها من الخطأ وتغيير الأسماء وإسقاط بعضها شيئا كثيرا وأوهاما غير محصورة، ولكن كان مرزوقا في الجمع والتصنيف... وكان ممن أحبَّ الحديث وطلبهُ ولم يُرزقْ فهمه. ينظر: «التحبير في المعجم الكبير» [ج١/ص٥٢٨].

ووصفه الإمام المَرْغِيناني بقوله: إمام الأئمة ومقتدىٰ الأمة[١].

ووصفه العلامة السَّعد التَّفتازاني بقوله: الإمام الهُمام، قُدوَةُ عُلماءِ الإسلامِ.

ووصفه فخر الدِّين الأوزجندي الفرغاني بقوله: الشَّيخُ الإمامُ الأَجَلُّ[٢].

وقال الكَفويُّ في «كتائب أعلام الأخيار»: كان شيخُ الإسلام وصدر الإسلام[٣] يُكرمانِه غايةَ الإكرام، ويُعظمانه غاية التَّعظيم، وكانَ جميلَ السِّيرة، كثيرَ العِبادة، حسنَ العيشِ، راغبًا في نشرِ العِلم، مُلازمًا للسُّنَّة، له في العُلوم آثارٌ ما ليس لغيرِه مِن أهلِ عصره، رُحل إليه مِن البِلاد للتَّفقُّهِ عليه.

وقال الشَّيخ الإدِرْنوي: كان إماما فاضلا، أصوليًّا مُتكلِّما مفسِّرا، محدِّثا فقيهًا حافِظًا، نحويًّا لُغويًّا ذَكيًّا فَطِنًا، أحدُ الأئمَّة الأربعة المشهورين بالحِفظ الوَافِر مِن العُلوم، والقبُولِ التّامِّ عِندَ الخاصِّ والعَامِّ، وكانَ أستاذًا نشرَ العُلومَ إملاءً وتَذكيرًا.[٤]

قال الكشميري عنه: واعلم أنَّ الشيخ نجم الدين عمر النسفي قد أَلَّفَ كِتابا في الوقف[٥]، فلمّا رأيتهُ تحيَّرتُ مِن كمال فصاحتِه وبلاغته؛ وهكذا يتعجب المرء مما نقل في «العالمكيرية» مِن عبارات الفقهاء، فإنها بلغت في الفصاحة وحسن البيان الذُّروة العليا، وهذا «النسفي» مقدم علىٰ صاحب «الكنز» ومحدث ففيه، ومؤرخ كبير، صنف «تاريخ سمرقند» في اثنين وعشرين مجلدا[٦].

---

(١) ينظر: «كشف الأسرار شرح أصول البزدوي» [ج١/ص٤].

(٢) ينظر: «فتاوىٰ قاضيخان» [ج٣/ص٦٦].

(٣) المقصود بشيخ الإسلام: عطاء بن حمزة السُّغدي، والمقصود بصدر الإسلام: أبو اليسر البزدوي.

(٤) ينظر: «طبقات المفسرين» له ص١٧١. ط: مكتبة العلوم والحكم، ت: سليمان بن صالح الخزي.

(٥) للنسفي ضمن موسوعته «مطلع النجوم ومجمع العلوم» رسالة بعنوان: «أصول الوقوف علىٰ مواضع الوقوف».

(٦) ينظر: «فيض الباري علىٰ صحيح البخاري» [ج٤/ص١١٠].

ذكر بعض شيوخه:

كان الإمام النَّجم النَّسفيُّ مِن المُجتهدين في طَلبِ الشُّيوخ والسَّماعِ عليهم، وقد تقدَّم أنَّ له خمسَ مئةٍ وخمسينَ شيخًا، وقد وثَّقَهُمْ في ثَبَتِهِ «تعداد الشيوخ»(١) فذِكرُهم هُنا وحَصرُهم مُتعَذِّرٌ، وقد جاءَ في كِتابه الآخر «القَنَد» تراجم لبعض شُيوخِهِ وقد بَلَغَ عَددُهمْ في الجُزءِ المطبُوعِ منه (١٤٢ شيخا)، ونذكر هنا طرفًا منهم:

* الإمام الكبير أبو الحسن فخر الإسلام(٢): علي بن محمد بن الحسين بن عبد الكريم بن موسىٰ بن عيسىٰ بن مجاهد، المشهور بـ: **فَخر الإسْلَام البَزْدَوِيّ**(٣) (ت: ٤٨٢ هـ)، ويقال له: أبو العسر، شيخ الحنفية بما وراء النهر وصاحب الطريقة في المذهب، وهو أخو القاضي الصدر العلامة: محمد بن محمد البزدوي المعروف بـ: **أبي اليُسرالبزدوي**(٤) (ت: ٤٩٣ هـ) وقد أخذ عنه أيضا(٥). للأوَّل:

---

(١) وهو غير مطبوع، ولم أقف عليه مخطوطا.

(٢) دل علىٰ أنه من شيوخه ما جاء في شرح علاء الدين عبد العزيز بن أحمد البخاري (٧٣٠ هـ) علىٰ أصول البزدوي حيث ذكر إسناده إلىٰ كتاب أصول البزدوي وصولا إلىٰ صحاب الهداية برهان الدين علي بن أبي بكر المرغيناني، وهو عن أبي حفص نجم الدين عمر النسفي، وهو عن الشيخ الإمام المصنف البزدوي. ينظر: «كشف الأسرار شرح أصول البزدوي» لعلاء الدين البخاري [ج١/ص٤] دار الكتاب الإسلامي. لكن قد يعكر علىٰ هذا قول النجم النسفي في كتابه «القند»: رأيته بنسف مرَّةً ولم أرزق سماع الحديث منه. ينظر: «القند في ذكر علماء سمرقند» ص٥٥٤ في ترجمته. ويجمع بين هذا وما ورد في الإسناد السابق أن النجم النسفي يروي عنه إجازة فيما يظهر، والله تعالىٰ أعلم.

(٣) بزدة: قلعة حصينة علىٰ ستة فراسخ من نسف، ينظر: «معجم البلدان» [ج١/ص٤٠٩].

(٤) قال طاش كبري زاده: وللإمام فخر الإسلام البزدوي أخ مشهور بأبي اليسر، ليُسر تصانيفه، كما أن فخر الإسلام مشهور بأبي العُسر، لعُسرِ تصانيفه. ينظر: «مفتاح السعادة ومصباح السيادة» [ج٢/ص١٦٥].

(٥) ويدل علىٰ ذلك أنه روىٰ عن طريقه في مواضع عدة مِن كتابه «القند» وقال عنه النجم النسفي في كتابه المذكور: (كان شيخ أصحابنا بما وراء النهر، وكان إمام الأئمة علىٰ الإطلاق والموفود=

«المبسوط» و«شرح الجامع الكبير» و«شرح الجامع الصغير» ومِن أشهر كتابه: «كنز الوصول إلىٰ معرفة الأصول» المعروف بـ: أصول البزدوي. وللثاني: «أصول الدين»[١] و«الواقعات» و«تعليقة علىٰ الجامع الصغير».

* والده الشيخ الفقيه المقرئ **أبو بكر النسفي**: محمد بن أحمد بن إسماعيل بن محمد بن علي بن لقمان النسفي (ت: ٤٩٤ هـ).

* الإمام سيف الحقّ **أبو المُعين النسفي**: مَيمُون بن محمد بن محمد بن المعتمد بن مكحول النسفي (ت: ٥٠٨ هـ) صحاب كتاب «تبصرة الأدلة في أصول الدين» والذي يُعتبر أصل «متن العقائد» للنَّجم النسفي، حيث اعتُبر هذا المتن بمثابة الفهرسة له[٢]، ولا يخفىٰ أنَّ «التَّبصرة» أهم كتب الماتريدية في عِلم الكلام بعد كتب الإمام أبي منصور الماتريدي، حتىٰ اعتبر المؤسِّسَ الثاني للمذهب[٣].

* الإمام **أبو نصر النسفي**: محمد بن محمد بن نصر، ولد سنة: (٤٤٢هـ)[٤].

= إليه من الآفاق، ملأ الشرق والغرب بتصانيفه في الأصول والفروع، وكان قاضي القضاة بسمرقند، وكان يدرس في الدار الجوزجانية ويملي فيها الحديث) نقلا عن «القند» [ص٧٠٣] من التراجم الملحقة. وذكره السمعاني ضمن شيوخ نجم الدين النسفي في ترجمته. ينظر: «التحبير في المعجم الكبير» [ج١/ص٥٢٨].

(١) مطبوع، وأُعيد نشره في المكتبة الأزهرية للتراث، بتحقيق: الدكتور هانز بيتر لنس، ضبط وتعليق: الدكتور أحمد حجازي السَّقا.

(٢) قال حاجي خليفة عند ذكره كتاب «تبصرة الأدلة»: (جمع فيه ما جلَّ مِن الدّلائل في المسائل الاعتقاديّة، وبيَّنَ ما كان عليه مشايخ أهل السُّنَّة، وأبطلَ مذاهبَ خُصومهم، مُعرِضًا عن الاشتغال بإيراد ما دقَّ مِن الدَّلائل، سالِكًا طريقة التَّوسُّط في العِبارة بين الإطناب والإشارة، فجاءَ كِتابًا مُفيدًا إلىٰ الغاية، **ومَن نظرَ فيه عَلِمَ أنَّ «متن العقائد» لعُمر النَّسفي، كالفهرس لهذا الكتاب**) ينظر: «كشف الظنون» [ج١/ص٣٣٧].

(٣) «القند» ص٧٠٦.

(٤) «الجواهر المضية» [ج١/ص١٢٢].

* **الإمام الخطيب أبو محمد**: إسماعيل بن إبراهيم بن محمد بن محمد بن نوح بن زيد، **النُّوحي النَّسفي** (ت: ٤٨١ هـ)[١].

* الأمير الإمام **أبو المعالي المرغيناني**: قيس بن إسحاق بن محمد بن أَميرك[٢].

* القاضي أبو المؤيد: ميمون بن أحمد بن الحسن النَّسفي (ت: ٥١٣ هـ)[٣].

ذكر بعض تلامذته:

* ولَدُه أبو اللَّيث **نجم الدِّين النَّسفي**: أحمد بن عمر (ت: ٥٥٢ هـ) وقد توفي رحمه الله مقتُولا علىٰ أيدي الإسماعِيليَّة الباطنيَّة وهو في طريق العودَة من رِحلة الحَجِّ التي وصلَ فيها إلىٰ بغداد ولم يتمكَّن مِن إكمالها بسبَب الحربِ التي كانت دائرة بين أمير المؤمنين المقتفي لأمر الله والسُّلطان محمَّد شاه، فقُتل في طريق العودة لما وصل قريبًا مِن بسطام هو وأكثر أصحابه، قال عنه السَّمعاني: كان فقيها فاضلا، واعِظًا كاملا، حسن السَّمت، وَصُولًا للأصدقاء، ثم لما وافيتُ سمرقندَ أوَّل سنة: (٥٤٩ هـ) لقيته بها، واجتمعتُ به، وكان يُعيرني الكتب والأجزاء، ويزورني وأزوره.[٤]

* الإمام أبو الحسن **بُرهان الدِّين المَرْغِينَاني**: علي بن أبي بكر بن عبد الجليل الفَرْغاني المَرْغِينَاني (ت: ٥٩٣ هـ) **صاحب كتاب «الهداية»**، وهو من أهمِّ كتب

---

(١) «التَّحبير في المعجم الكبير» للسمعاني [ج١/ص٥٢٨]. و«الجواهر المضية» [ج١/ص١٤٥].
ووقع في التحبير: إسماعيل بن محمد. بإسقاط: إبراهيم.

(٢) «الجواهر المضية» [ج١/ص٣٩٧] و«القند» ترجمة رقم: [٨٤٨].

(٣) «الجواهر المضية» [ج٢/ص١٨٩].

(٤) ينظر: «الجواهر المضية» [ج١/ص ٨٦]

الفقه لدى السَّادة الحنفيَّة[١].

* **الشَّيخ أبو بكر السَّمرقندي**: أبو بكر بن أحمد بن علي بن عبد العزيز البلخي السمرقندي، المعروف بـ: الظهير، قرأ على النجم النسفي بعض مؤلفاته. وتوفي سنة (٥٥٣ هـ)[٢].

* أبو حفص **صفي الدين البلخي**: عمر بن عبد المؤمن بن يوسف الكجوادري البلخي[٣].

* الإمام **أبو الفضل محمد** بن عبد الجليل بن عبد الملك بن علي بن حيدر السمرقندي، وله اختصار لكتاب شيخه «القند» «منتخب القند في تاريخ سمرقند»[٤].

* **المُوفَّق بن أحمد بن محمَّد المكّي** خطيب خوارزم، له معرفة بالفقه والأدب، وروى مصنفات محمد بن الحسن عن نجم الدين عمر بن محمد بن أحمد النَّسفي، ومات سنة (٥٦٨ هـ) وأخذ علم العربية عن جار الله محمود الزَّمخشري رحمه الله[٥].

ذِكر بعض مُؤلَّفاته[٦]:

لما كان العلامة النَّجمُ النَّسفي مُتفنِّنًا مُتضلِّعا بالعُلوم فلا غرو تنوَّعتْ مُؤلَّفاتُه

---

(١) جاء في «الجواهر المضية»: (قال صاحب الهداية [المرغيناني]: (سمعتُ نجم الدين عمر يقول: أنا أروي الحديث عن خمس مائة وخمسين شيخا، قال [المرغيناني]: وقرأت عليه بعض تصانيفه، وسمعت منه كتاب «المسندات» للخصاف بقراءة الشيخ الإمام ظهير الدين محمد بن عثمان، وقد جمع أسماء مشايخه في كتاب سمَّاه «تعداد الشيوخ لعمر مستطرف على الحروف مسطر» رحمه الله) [ج١/ص٣٩٥].

(٢) «الفوائد البهية» ص١٤٩.

(٣) «الجواهر المضية» [ج١/ص٣٩٢].

(٤) «سلم الوصول» لحاجي خليفة [ج٣/ص١٦٧].

(٥) ينظر: «الجواهر المضية» [ج٢/ص١٨٨].

(٦) ذكر له صاحب «هدية العارفين» (٢٣) عنوانا، ينظر: [ج١/ص٧٨٣].

وشملت علومًا عديدة، وقد تقدَّمَ ذِكرُ أنَّ لهُ قريبًا مِن مئة مُؤلَّف، ونذكرُ هنا بعض العناوين التي وقفنا عليها منسوبةً له مع تعيين ما طُبِعَ منها وما لم يُطبَع:

* له في العقيدة: «متن العقائد» المشهور بالعقائد النسفية، وسيأتي الكلام عليه، مع إثبات نسبته للمؤلف[1]. و«المعتقد»[2] قال صاحب «كشف الظنون» شرحه الشيخ شرف الدين أبو الفضل إسماعيل بن إبراهيم بن أحمد الشيباني المتوفى سنة: (٦٢٩ هـ) وسماه: «المستند» ذكر فيه أنه رواه أبو جعفر الطحاوي. وهو الموثوق بروايته عن الإمام أبي حنيفة ﷺ. ورواه عن أصحابه. وذكره بأوجز عبارة وأبلغ إشارة، وضمّنه معظم أصول الدين[3].

* وفي التفسير: «الأكمل الأطول في تفسير القرآن» و«التيسير في التفسير»[4] ووصف اللكنوي هذا التفسير الثاني بأنه أجلّ تصانيفه[5].

* وله في أصول الفقه: «الأُصول التي عليهَا مدَار كتب أصحابِنَا مِن جِهة الإمام أبي الحسَن الكرْخِي وذِكْرِ أمثلتِها ونَظائرِهَا وشَواهِدهَا» رسالة مختصرة شرح فيها أصول الكرخي.[6] و«تحصيل أصول الفقه وتفصيل المقالات فيها على الوجه» وكتاب «عدد المسائل الحسان التي أخذ فيها أصحابنا بالقياس دون الاستحسان»[7].

---

(١) ينظر: ص ٣٢ وما بعدها.

(٢) لم يطبع فيما أعلم.

(٣) ينظر: «كشف الظنون» [ج٢/ص١٧٣١].

(٤) الأول لم يطبع بعد، أما الثاني «التيسير في التفسير» فقد صدر حديثا سنة (١٤٤٠ هـ) عن دار اللباب ـ إسطنبول في خمسة عشر مجلدا، بتحقيق مجموعة من المحققين منهم: ماهر أديب حبوش، وسارية فايز عجلوني وتوفيق محمود تكلة وآخرين.

(٥) ينظر: «الفوائد البهية في تراجم الحنفية» ص ١٥٠.

(٦) طبع بذيل كتاب «تأسيس النظر» للدبوسي في المطبعة الأدبية ـ القاهرة، تحقيق: مصطفى بن محمد القباني بالاشتراك مع أبي فراس النعساني.

(٧) الأخيران ضمن موسوعته: «مطلع النجوم ومجمع العلوم».

* **وفي الحديثِ ورواياته**: «**تَطويلُ الأَسفارِ لتَحصيلِ الأَخبارِ**» قال الكتاني: روىٰ فيه عن خمس مئة وخمسين شيخاً[١]. وله «**السَّبْعِيَّات السَّمعِيَّات**»[٢] وهي ثلاث مئة وستون من الأحاديث الصَّحيحة الحسَنة علىٰ عدَد أيَّام تمام السَّنة، من سُباعياته. وله «**ياقوتة الأحاديث**»[٣]

* **وله في شرح الحديث**: «**النَّجاح في شَرحِ أخبَار كتَاب الصِّحاح**» شرح علىٰ «صحيح البخاري» ذكرَ في أوَّلِه أسانِيدَه عن خمسين طريقاً إلىٰ المُصنِّفِ[٤].

وله في اللغة وشرح الغريب: «**بعثُ الرَّغائب لبَحث الغرَائِب**» ذيلٌ علىٰ «الغريبين» لأبي عبيد الهروي (ت: ٤٠١ هـ). ولم يطبع.

* **وله في الصرف**: «**ترصيف فصول التصريف**[٥]».

وله في الاصطلاحات الفقهية: «**طَلِبَةُ الطَّلَبة**»[٦] في اللغة والمصطلحات

---

(١) ينظر: «فهرس الفهارس» للشيخ عبد الحي الكتاني [ج١/ص٢٩٥] برقم: ١٠٥. والكتاب المذكور لم يطبع بعد.

(٢) أوردها ضمن مجموعه الكبير: «مطلع النجوم» لوحة (٢٠٠ أ).

(٣) قال السمعاني: «أما مجموعاته في الحديث فطالعت منها الكثير وتصفحتها، فرأيتُ فيها من الخطأ وتغيُّر الأسماء، وإسقاط بعضها شيئا كثيرا وأوهاما غير محصورة، ولكن كان مرزوقا في الجمع والتصنيف» لكن قال ابن قُطلبغا مُعقِّبًا بعد نقله كلام السمعاني: «ومَن ذا الذي يسلم من ذا؟!» ينظر: «التحبير في المعجم الكبير» للسمعاني (ت: ٥٦٢) [ج١/ص٥٢٧] برقم: ٥١٤. و«تاج التراجم» لابن قطلبغا ص٢٢٠.

(٤) ينظر: «كشف الظنون» [ج١/ص٥٥٢] ضمن شروح الجامع الصحيح. ووقع فيه اسم الكتاب بتقديم لفظ (كتاب) علىٰ (أخبار) كما يلي: «النجاح في شرح كتاب أخبار الصحاح». **ملاحظة**: لكن يفهم من كلام البغدادي أنه شرحٌ علىٰ أحاديثَ من صحيحي البخاري ومسلم، ولعلَّ المراد: أنه شرحَ الأحاديثَ التي اتفقَ عليها الشيخان، والله أعلم، وهو غير مطبوعٍ. ينظر: «هدية العارفين» [ج١/ص٧٨٣].

(٥) ضمن كتابه الموسوعة: «مطلع النجوم ومجمع العلوم».

(٦) قال طاش كبري زاده: (الطلِبة) بكسر اللام: ما طَلَبْتَهُ مِن شيءٍ، و(الطلَبة) بفتح اللام: جمع طالب.=

الفقهية عِند الحنفيَّة. مطبوع قديما وحديثا.

* **وله في الفقه الحنفي**: «**الفتَاوىٰ النَّسَفيَّة**»[١] قال صاحب «كشف الظنون»: وهي فتاواه التي أجاب بها عن جميع ما سئل عنه في أيامه دونَ ما جمعه لغيره[٢]. وله «**مِنهاج الدِّراية في فُروع الحنفيَّة**» و«**مشارعُ الشَّرائع**»[٣] وعليه شروحٌ ذكرها حاجي خليفة. وله «**الحصائل في المسائل**» و«**الخصائل في الفروع**»[٤] ووُصِفَ الأخير بأنَّه كِتاب كبير.[٥] وكلُّها غير مطبوعة حتىٰ الآن حسب اطلاعي.

* **وله في التَّاريخ والتَّراجِم**: «**تَاريخُ بُخارَىٰ**» و«**تارِيخُ مَرو**» وكلاهما غير مطبوعٍ فيما أعلم، و«**القَنْدُ في ذِكر عُلماء سَمَرْقَند**»[٦] قال مُلا علي القاري أنه في

= ينظر: «مفتاح السعادة ومصباح السيادة» [ج١/ص١٢٣]. وهذا الكتاب ينسب في بعض المصادر لركن الأئمة عبد الكريم بن محمد بن أحمد بن الصباغي. ينظر: «الجواهر المضية» [ج٢/ص٢٧٠] ضمن ترجمة أبي اليسر البزدوي برقم ١٩٣.

(١) ويكثر الحنفية من النقل عنها في كتبهم الفقهية، وذكره الدكتور لؤي الخليلي ضمن مصادر «رد المحتار» في كتابه القيم: «لآلئ المحار في تخريج مصادر رد المحتار» [ج١/ص٢٦٨] برقم: ٤٠٦.

(٢) ينظر: «كشف الظنون» [ج٢/ص١٢٣٠] وللنسفي فتاوىٰ جمعها وهي للإمام نجم الدين السُّغديِّ.

(٣) ورد اسمه في أغلب المراجع: «مشارع الشارع» والمثبت كما رود في مخطوط: «مطالع النجوم» لوحة ١٦٢ أ.

(٤) وقد نقل عنه بعض المسائل برهان الدين محمود بن أحمد البخاري (ت: ٦١٦ هـ) في كتابه الكبير: «المحيط البرهاني في الفقه النعماني» ينظر مثلا [ج١/ص٢٤٣] ويصفه بشيخ الإسلام، وبالشيخ الإمام الزاهد.

(٥) ينظر: «كشف الظنون» [ج١/ص٧٠٦].

(٦) وبعضهم يذكرونه باسم: «القند في تاريخ سمرقند» وأحيانا يسمونه: «القند في معرفة علماء سمرقند» كما عند الذهبي في تاريخ الإسلام [ج١٠/ص٦٥٨] مثلا. و«القند في أحوال سمرقند» كما جاء في «مفتاح السعادة» لطاش كبري زاده [ج٢/ص١٦٥] و«القند في علماء سمرقند» كما عند اللكنوي في «الفوائد البهية» ص١٥٠.

اثنتي عشر مجلدا[١]، وفي هدية العارفين: أنه في عشرين مجلدا[٢]، طُبع منه جزء في مجلد واحدٍ تضمَّن التَّراجم مِن حرف (الخاء) ووصل إلىٰ أثناء حرف (الكاف) وبلغت عدد التَّراجم في هذا الجزء المطبوع: (١٠١٠) ترجمة[٣].

* وله في الشِّعر: «**الإشعَار بالمُختَار مِن الأشْعَار**»[٤] قال مُلا علي القَاري وصاحب «هديَّة العارفين» أنه: في عِشرين مُجلَّدا[٥]. قال السمعاني: وكان له شعر حسن مطبوع علىٰ طريقة الفقهاء والحُكماء.[٦]

* وله في علم العروض: «**مختصر في العروض علىٰ الأصول معروض**»[٧].

* وله من المنظومات في العلوم: «**نظم الجامع الصغير**» للإمام محمَّد بن

---

(١) «الأثمار الجنية في طبقات الحنفية» للقاري [ج٢/٥٣٥]

(٢) ينظر: «هدية العارفين» لإسماعيل بن محمد لبغدادي [ج١/ص٧٨٣].

(٣) وهذا بناء علىٰ طبعة مكتبة الكوثر لكتاب «القند في ذكر علماء سمرقند» بتحقيق: نظر محمد الفاريابي، وهي طبعة رديئة للكتاب كثيرة الأخطاء والتَّصحيف، وقد تظهرُ للكتاب مخطوطات أُخرىٰ في قابل الأيام تكون أشملَ، فيستكمل تحقيق الكتاب. والله الموفق. ثم وقفتُ علىٰ طبعة أخرىٰ أحدثَ صدرتْ عن المكتبة الهاشمية ـ تركيا سنة (٢٠٢١ م) في مجلدين، بتحقيق د. محمد يحيىٰ إسماعيل، ومُهنّد يحيىٰ إسماعيل، وبلغت عدد التراجم في هذه الطبعة (١٢٥٥) ترجمةً، استُدركَ فيها أكثر من (٢٠٠) ترجمة سقطت من الطبعة السابقة المذكورة، إلَّا أنها تقف أيضا عند ترجمة (أبو علي كُرْسُم بن محمد بن نمرون) في أثناء حرف (الكاف) كما في الطبعة السابقة.

(٤) غير مطبوع، ولم أقف له علىٰ ذكر مخطوط، لكن جاء ضمن مخطوط كتاب «مطلع النجوم ومجمع العلوم» للنجم النسفي الآتي ذكره رسالة بعنوان: كتاب «الإشعار بقدر الأشعار» وفيه ما سمعه النبي ﷺ من الأشعار وما قاله الصحابة الأخيار.

(٥) وورد اسمه عند البغدادي: «المختار من الأشعار» ينظر: «هدية العارفين» للبغدادي [ج١: ص٧٨٣]. والمثبت كما عند القاري في «الأثمار الجنيَّة في طبقات الحنفيَّة» [ج٢/ص٥٣٥].

(٦) ينظر: «التحبير في المعجم الكبير» ج١/ص٥٢٧.

(٧) ضمن مجموعه الكبير «مطلع النجوم ومجمع العلوم».

الحسَن الشَّيباني (ت: ١٨٩ هـ)، قال اللكنوي: «وهو أوَّلُ كتابٍ نُظِمَ في الفقه»[١]، وله «قَيْدُ الأوابِد» منظومة فقهية[٢]، و«منظُومة الخِلافيَّات» وقد اشتهرتْ هذه المنظومة اشتهارًا كبيرًا، وتلقَّاها عُلماء الحنفية بالقبُول الحَسَن، فكثُرتْ عليها شُروحهم، ومِن شُهرتِها يقولون في ترجمة المصنف: «النَّسفي صاحب المنظومة» وقد رتَّبَ المنظومةَ مُصنِّفُهُ النَّجم النَّسفي ترتيبًا فريدًا على عشرة أبواب: **الأول**: في قول الإمام أبي حنيفة على خلاف قول صاحبيه، **الثاني**: في قول أبي يوسف على خلاف قول صاحبيه، **الثالث**: في قول محمد على خلاف قول صاحبيه، **الرابع**: في قول الإمام على خلاف قول أبي يوسف ولا قول لمحمد، **الخامس**: في قول الإمام على خلاف قول محمد ولا قول لأبي يوسف، **السادس**: في قول أبي يوسف على خلاف قول محمد ولا قول للإمام، **السابع**: ما تفرد كل واحد من أصحابنا الثلاثة فيه بقول على حدة، **الثامن**: في قول زفر مخالفا للثلاثة، **التاسع**: في قول الشافعي خلافا لقول أصحابنا، **العاشر**: في جوابات مالك بن أنس. أتمَّها يوم السَّبت في صفر مِن سنة (٥٠٤ هـ) وعدد أبياتها (٢٦٦٩) بيتا[٣]. وهي مطبوعة ضمن شروحها المطبوعة التي أشرنا إلى بعضها في الهامش.

أوَّلُ هذه المنظومة:

باسْمِ الإلهِ رَبِّ كُلِّ عَبْدِ ❁ والحمدُ لله وَلِيِّ الحَمْدِ[٤]

---

(١) ينظر: «الفوائد البهية» ص١٥٠.

(٢) وكلاهما لا يطبعا بعد فيما أعلم.

(٣) وقد نظم عدتها النسفي في خاتمتها بقوله:

وجُملَةُ الأبياتِ يا صَدرَ الفِئَهْ ❁ ألَفانِ والسِّتُونَ والسِّتُّ مِئَهْ

وتِسعَةٌ واللهُ يَجزِي نَاظِمَهْ ❁ جِنانَ عَدنٍ وقُصورًا ناعِمَهْ

(٤) ينظر: «كشف الظنون» لحاجي خليفة [ج٢/ص١٨٦٧] تحت عنوان: منظومة النسفي في الخلاف. قال: ولها شروح كثيرة، منها: **شرح أبي البركات** حافظ الدين عبد الله بن أحمد النسفي (ت: ٧١٠ هـ)،=

ثُـمَّ التَّحِيَّـات بغيـرِ عَـدد ❀ علـىٰ النَّبـيِّ المُصـطَفىٰ محُمَّـدِ

وخَاتمتُها:

قـد انتهَـىٰ نَظـمُ الخِلافيَّـات ❀ والحمـدُ لله علـىٰ الحَـالاتِ

ثُـمَّ الصَّـلاةُ والسَّـلام أبـدا ❀ علـىٰ النَّبـيِّ الهاشِـميِّ سَـرْمدا

وصـاحِبُ الـنَّظمِ أبـو حَفـصٍ عُمـر ❀ مِـن نَسَـف أتـمَّ هـذا فـي صَـفر

لِنصْـف يـومِ السَّـبتِ وَقـت التَّغذيـة ❀ فـي سَـنة الأَربـع والخَمْـس مِئـه[(١)]

❊ وله مِن المؤلَّفات الأخرىٰ: «**عُجالة النَّخْشَبيِّ لضَيْفِه المَغرِبيِّ**»[(٢)] قال ياقوت الحموي ناقلا عن «القند»[(٣)] للمُصنف: «موسىٰ بن عبد الله الأغماتي قَدِمَ

= شرحه شرحا بسيطا سماه: «**المستصفىٰ**» ثم اختصره وسماه: «**المُصفَّىٰ**» وله إصدار حديث عن دار النور المبين ـ الأردن، بتحقيق: د. حسن أوزار، **وشرح لأبي إسحاق إبراهيم بن أحمد الموصلي** (ت: ٦٥٢ هـ) وذكر شروحا أخرىٰ لجماعة آخرين منهم: **أبو المفاخر** محمد بن محمود السديدي الزوزني، وسماه: «**ملتقىٰ البحار من منتقىٰ الأخبار**» وحُقق في رسائل الدكتوراه بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ـ الرياض، **ومنها**: شرح العلامة علاء الدين الأسمندي السمرقندي، وسمّاه: «**حصر المسائل وقصر الدلائل**» لم يطبع فيما أعلم، **لكن طُبع حديثا عن مكتبة دار الفجر ـ دمشق سنة: (٢٠١٩ م) شرحٌ بنفس هذا الاسم علىٰ المنظومة في مجلدين مع نِسبة الشرح للمُصنِّف** نفسه نجم الدين عمر النسفي، بتحقيق: د. عماد قدري العياضي، وأورد في مقدماته مبحثا في إثبات نسبة الشرح للمصنف، فليرجع إليه مَن أحب [ج١/ص١٩]، ومما ذكره المحقق ضمن الأدلة أنَّ الشرحَ نُسِبَ للمصنف في «كشف الظنون» و«هدية العارفين» و«الأعلام» ولم أقف علىٰ ذلك، بل المنسوب له في هذه الكتب هي المنظومة فقط، والله أعلم.

(١) ينظر: «حصر المسائل وقصر الدلائل» [ج١/ص٢٢٨].

(٢) تَحرَّفَ إلىٰ: (عجالة الحسبي بصفة المغربي) في «الجواهر المضية» [ج٢/ص ١٨٧] و«كشف الظنون» الطبعة القديمة [ج٢/ص١١٢٥] وكذلك بقي مُحرَّفًا في الطبعة الجديدة بتحقيق الدكتور بشار عواد معروف وجماعةٍ، إصدار دار الفرقان [ج٤/ص٦٦٦] و«هدية العارفين» [ج١/ص٧٨٣] وَوَردَ علىٰ الصَّواب في «معجم الأدباء» لياقوت الحموي [ج٥/ص٢٠٩٨] طبعة دار الغرب الإسلامي، بتحقيق إحسان عباس.

(٣) وهذا النقل من الجزء الذي لم يطبع بعد من كتاب «القند» كما سبق ذكره.

علينَا سَنة ستّ عشرة وخمس مئة، وهو شابٌّ فاضِل، وبقيَ عِندي أيامًا، وكتبَ عنِّي الكثيرَ، ولأجلِه جمعتُ كِتابا سَمَّيتُه: «عُجالة النَّخشَبيِّ لضَيفِه المَغرِبي» وفيه قلت:

لقَـدْ طلـعَ الشَّـمسُ مِـن غَربِهـا ❊ علـى خَافِقيهـا وأَوسَـاطِها
فقُلنـا القِيامـةُ قـدْ أَقبَلـت ❊ وقـدْ جـاءَ أوَّلُ أشـرَاطِها[1]

❊ وله في ذِكر الشيوخ والإجازات: «**تعدَاد الشُّيوخ لعُمرَ مُستطَرفٌ على الحُروفِ مُستَطَر**»[2] جمعَ فيه أسماءَ مشايخه[3]، و«**الإجازات المترجمة بالُحروف المعجمة**».

❊ **وله في فضائل الشهور والأيام:** رسالة صغيرة «**اليواقيت في المواقيت**»[4].

❊ **وله:** «**الجمل المأثورة**» و«**دعوات المستغفرين**».

❊ **وله مجموع كبير يشمل فنونا كثيرة مختلفة، وسمّاه:** «**مَطلَعُ النُّجومِ ومَجمَع العُلومِ**»[5] وبذِكرهِ نكتفي بهذا القَدْرِ مِن مُصنَّفاتِه، ولنا مع هذا الكتاب وقفةٌ لا بُدَّ منها:

فهو كتابٌ جامِعٌ لكثيرٍ مِن العُلوم[6]، صنَّفهُ في آواخِر حيَاتِه لمَّا شَعَرَ بدنوِّ

---

(١) ينظر: «معجم الأدباء» لياقوت الحموي (ت ٦٢٦ هـ) ج٥/ص٢٠٩٨.

(٢) جاء في «الجواهر المضية» بدل مستطر: (مسطّر) ينظر: [ج١/ص٣٩٥].

(٣) ينظر: «الجواهر المضية في طبقات الحنفية» للقرشي (ت: ٧٧٥ هـ) [ج١/ص٣٩٥]

(٤) مطبوع عن جامعة (علي كره) في الهند بتحقيق: امتياز علي عرشي، منشور في مجلة المجمع العلمي الهندي [ج٨/ العدد: ١ و٢] من سنة (١٤٠٣ هـ).

(٥) أطلعني عليه وأفادني بصورة مخطوطته رقميا أخي الصديق والشيخ الفاضل البحاثة: عبد الرحمن محيريق الطرابلسي.

(٦) من عقيدة، وحديث، وفقه، وأصول فقه، وفرائض، ولغة، وأدب، ونحو، وصرف، وبلاغة،=

الأَجلِ وقُربِ الرَّحيل[١]، وأرادَ أنْ يضعَ كِتابًا جامِعًا مُختصرًا يَجمعُ فيه أشتات العلوم علىٰ أخصرِ وجْهٍ بحيثُ يسهُل حِفظُه علىٰ طلبة العِلم، وجاء في مُقدِّمتِه تعدادُ أسماءِ مُضمَّناتِه مِن الكتب والرَّسائل علىٰ سَبيل الفَهْرَسَةِ، بلغتْ خمسًا وسبعين عنوانًا في مُختلف العلوم، وافتتح مَجمُوعَهُ برسالةٍ في العقيدة سمَّاها: «**أصول الدِّين علىٰ اعتِقاد المُهتَدين**» لكنَّ المفاجأةَ هي أنَّ هذه الرِّسالة مِن ضمن «مطلع النجوم» هي عينها = المتن المشهور بـ«العَقائد النَّسفيَّة» والذي شرحهُ العلَّامة السَّعد في شرحِه المشهورِ الذي هو موضوع عملنا مع حاشية العلَّامة ابن قاسم الغَزِّيِّ، وقد قابلتُ عليه المتن المُستَخرَجَ مِن النُّسخ الخطيَّة للشَّرح، وصحَّحتُ بناء علىٰ ذلك بعض المواضع، وأشرتُ إلىٰ فروقها في مواضع أُخرىٰ، وأضع هنا صورة من المخطوط مِن الموضع الذي فيه ذِكرُ عناوين الكتب والرَّسائل المجموعة ضمن «مطلع النُّجوم ومَجمع العُلوم» لكي يتمكَّنْ مَن أحبَّ أنْ يطَّلِعَ علىٰ موضُوعاتِ الكتاب علىٰ أَمَلِ أنْ تكُونَ الصُّورَةُ واضِحَةٍ للقَارِئ الكريم بعدَ طِباعَة الكتابِ:

= وعروض، وقراءات، وحساب، وطب، وفلك، وفراسة، وتصوف، وغريب القرآن، والخطب والمواعظ، وغيرها من الرسائل.

(١) ورد في نهاية بعض الكتب والرسائل ضمن مخطوط «مطلع النجوم» تأريخ الناسخ لسنة فارغه من نسخ تلك الرسالة مع تصريحه بأنه نسخها مِن نسخة كُتبت مِن إملاء المصنف فقال مثلا في نهاية كتاب «السبعيات السمعيات»: تم والحمد لله
رب العالمين، والصلاة والسلام علىٰ رسوله محمد وآله أجمعين، في يوم الأربعاء وقت الضحوة، الثالث عشر من رجب، سنة خمس وستين وسبعمائة» فهذه سنة كتابة هذه النسخة، ثم قال: «مِن النُّسخة التي كُتبت مِن إملاء المصنف، التي وقعَ الفراغ منه»... إلىٰ أن قال: «في شهر رمضان سنة اثنين وثلاثين وخمس مئة» وعلىٰ ذلك يكون عُمر العلامة النجم النسفي في حدود السبعين سنة وقت هذا الإملاء، وقد صرح النسفي في المقدمة أنه ألفه وقد بلغ مِن الكبر عِتيًّا، ومع ملاحظة أنه تأريخٌ لإملاء إحدىٰ كتب المجموع وليس لكامل كتاب «مطلع النجوم» فيكون استمرَّ إملاؤه له إلىٰ ما بعد هذا التاريخ يقينًا. والله أعلم. ينظر اللوحة رقم: (٢١٤) بالترقيم اليدوي أعلىٰ الصفحات من مخطوط «مطلع النجوم ومجمع العلوم».

تسمية مصنفاته بالقائمة

أصول الدين على اعتقاد المهتدين — تعداد الخصال التي جعلت النبي عليه السلام [illegible] الإسلام — تسمية [illegible] أهل الأهواء والبدع — [illegible] مسائل المحققين من أهل [illegible] ويعرف كل صنف منهم بما اختص به من [illegible]

[illegible] الخطاب في مشهور الأبواب أصله للإمام القشيري [illegible] — ذكر [illegible] حمزة عن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب — مختصر البيان في [illegible] عن عاصم رواية حفص — [illegible] الوقوف على مواضع الوقوف

البيان عن عدد حروف القرآن — تهذيب البيان عن [illegible] القرآن — تحصيل أصول الفقه وتفصيل المقالات فيها على الوجه — الأصول التي عليها مدار مسائل أصحابنا

[illegible] الشرائع وهي أربعة كل المبسوط — كتاب المسائل الحساب للمذاكرة والامتحان — نظم الفرائض — نظم مسائل المعاياة منها

[illegible] — عد المسائل الحساب التي [illegible] فيها بالقياس [illegible] الاستحسان — كتاب الملاحن — [illegible] والأنساب وهي [illegible] الأمم السالفة

ثم نسخة أسماء النبي عليه السلام وأمهاته وبنيه وبناته وأعمامه وعماته وخلفائه وروجاته وموالياته · ثم نسخة أسماء الكوفة على [illegible] الحروف المعجم · ثم نادرة الخلفاء والعلماء والأدباء · السبكتاب السحاب وحلية ومنثور الأحاديث العقد الحسنة على عدد أيام أيام السنة

الخطب الجليل للجمع والأعياد ومن تلمو [illegible] على [illegible] الحروف المعجم · تذكرة أصول الذكر وتبصرة وجوه التفريق · مختصر السلوك على النهج المسلوك · مختصر الرسوم للحكام والخلفاء

الفصول الخمسون في رسوم الكتابة وأنواع البلاغة · فصول المشاهد لحصول [illegible] · كلمات مأدبة الأديب وفوائد الأديب وفيه فصول في إطلاق الأسماء على وفاق الأشباه · وجمع الموثبات الساحبة [illegible] صناعية

وجمع وجوه الجمع · وترصيف أصول التصريف و · ومبان الصلاة وما أيام الصوم والصحاب

ومراتب الحروف · وتذوق النحو · والخواص اللواصق · ومنها الكلي المسموعة الأسماء [illegible]

وذكر البلس والبناء [illegible] تعلقات · ومنها إطلاق المثاني الآفاق المعاني · ومنها كلمات مزدوجة على الحروف المعجم مسجعة · ومنها جمع المثلثات التي تختلف تفسيرها باختلاف الحركات

ومنها ذكر الجموع التي لا واحد لها من لفظها · ومنها ذكر الأسماء اللائي لا [illegible] لها من لفظها والجمع · ومنها ذكر ما يختلف فيه أسماء الذكور والإناث · ومنها ذكر ما يعلق [illegible] ملاها

ومنها ذكر ما يعلق [illegible] · ومنها ذكر ما يصلح للموسيقا كتاب الأشعار تعدد الأسعار وفيه ما سمعه النبي عليه السلام · ثم ما ورد منها في أحاديث علماء التابعين ومن بعدهم

ثم ما ورد منها في أخبار الحنفية وأصحاب الشافعي · ثم ما جاء من الحكماء والعلماء المشهورين · الأشعار وما جاء في القياس والإفراد · ثم ما جاء عن أئمة الأدب

ثم ما جاء في أخبار الخلفاء والأمراء · ثم ما جاء عن أئمة أهل الموقف · ثم ما جاء من الشعراء المشهورين · ثم ما جاء من أئمة المتأخرين

وفاته:

توفي الإمام نجم الدِّين النَّسفي ليلةَ الخميسِ ثاني عشَر[١] جُمادَىٰ الأُولىٰ سنةَ سبعٍ وثلاثينَ وخمس مئةٍ (٥٣٧ هـ) بسمرقند عن خمس وسبعين سنة[٢]، ودُفن بمقبرة (جَاكَرْدِيْزه) في سمرقند ـ أوزبكستان، قُربَ قبر الإمام عَلَم الهُدىٰ الشيخ أبي منصور الماتريدي[٣]، رحمهما الله تعالىٰ وطيَّب ثراهما وأعلا مقامهما في عليين.

---

(١) في «ذيل تاريخ بغداد لابن النجار» [ج٢٠/ص١٠٠]: في الثالث عشر، والمثبت كما في مصدر الترجمة الأول: «التحبير في المعجم الكبير» للسمعاني [ج١/ص٥٢٧]

(٢) ينظر: «لسان الميزان» للحافظ ابن حجر [ج٦/ص١٣٩] برقم: [٥٦٨١] بترقيم الشيخ عبد الفتاح أبو غدة.

(٣) قال الأستاذ «بكر طوبال أوغلي» في مقدمة «تأويلات القرآن» للإمام الماتريدي [ج١/ص٢٤ - ٢٥] ما يلي:

دُفن الامام الماتريدي في مقبرة جاكَرْدِيزَه الشهيرة في سمرقند (أوزبكستان) وقد كتبَ صديقه=

إثباتُ نِسبَة مَتنِ (العَقائدِ) لمؤلِّفه العلاّمة نجم الدِّين عُمر النَّسفي:

لعلَّه مِن نافلةِ الكلام عقدُ مَبحثٍ في تَوثيقِ هذه النِّسبة مع مُلاحظة هذه الشُّهرة الطَّاغية لهذا المتن، خصوصًا بعدما شرحهُ العلَّامة الثَّاني السَّعد التَّفتازاني جازِمًا بنِسبتِه للنَّجم النَّسفيِّ في مُقدِّمة شرحه قائلا: «إنَّ المتنَ المُسمَّىٰ بالعقائد للإمام الهُمام، قدوةِ عُلماءِ الإسلام، نجم المِلَّة والدِّين، عُمر بن محمَّد النَّسفي أَعلَىٰ الله درجتهُ في دارِ السَّلام، يَشتملُ... إلخ».

لكنْ معَ ذلك وَجدنَا تَشكيكًا في هذهِ النِّسبة، بل جزمًا بنِسبَتِهِ إلىٰ نَسفِيٍّ آخرَ وهو برهان الدِّين النَّسفي (ت: ٦٨٧ هـ)، ولا يخفىٰ أنَّ العُلماء المشهورين بنِسبتهم إلىٰ نَسَف كثيرونَ، مما قد يُسبِّب خلطًا في نِسبَةِ بعض المُصنَّفات إليهم.

فمِن ذلك: ما سطَّرَهُ العلَّامة اللكنوي (ت: ١٣٠٤ هـ) في «الفوائد البهية في تراجم الحنفية» قائلا: (فائدة: قال محمد بن عبد الباقي الزرقاني المالكي في «شرح المواهب اللدنية» في بحث خصائص الأمة المحمدية: «العقائد النسفية» الذي شرحه السَّعد التفتازاني لأبي الفضل محمد بن محمد بن محمد المعروف بالبرهان الحنفي

= الحكيم السمرقندي علىٰ شاهدة قبره العبارة التالية: (هذا قبر من حاز العلوم بأنفاسه، واستنفد الوسع في نشره وإقباسه، فحُمِدَت في الدين آثاره، واجتَنَىٰ من عمره ثمَاره)

ذكرَ المستشرق الروسي بارثولد أنه رأىٰ ضريح الماتريدي في مقبرة جاكرديزه خلال زيارته التي قام بها لسمرقند عام (١٩٢٠ م) إلَّا أنَّ تلك المقبرة أصبحتْ منطقة سكنية في العهد السوفييتي، وبقي المكان الذي كان فيه ضريحه داخل حديقة أحد المنازل.

وفي عام (١٩٩١ م) قامت مجموعة مِن العُلماء الاتراك بزيارة سمرقند، وأكّدت عدم وجود ضريح في المكان المذكور، إذ طُمس بصبَّة مِن الإسمنت، وأصبح المكان يستخدم كساحة منزل. وقد تم في عام (٢٠٠٠ م) شِراءُ المكان وسائر الأبنية حوله، وأُعيدَ إنشاء الضَّريح في موضعِ القبر حيثُ تُعُرِّفَ عليه، وأُنشئت حولهُ كلِّيَّة في السَّاحة التي كانت فيها المقبرة، والواقعة حالياً في شارع غيجدُوان، الكائن في محلة الشرق الثانية بحي سياب المركزي في سمرقند.

النسفي، له «مختصر تفسير الرازي» و«مقدمة في الخلاف» وتصانيف كثيرة في علم الكلام وغيره، توفي سنة ٦٨٧ هـ وهو متأخرٌ عن النسفي صاحب التفسير والفتاوي وغيرهما، توفي سنة ٥٣٧ هـ، وغير صاحب «الكنز» و«المدارك» في التفسير واسمه عبد الله بن أحمد، وغير أبي المعين النسفي ميمون بن محمد، وكلهم حنفيون مِن نسف بفتح النون والسين المهملة وبالفاء مدينة بما وراء النهر انتهىٰ)[١].

ثم في ترجمة البرهان النسفي ذكر متن العقائد ضمن مؤلفاته قائلا: (وتصنيفه في الكلام مشهور بالعقائد النسفية الذي شرحه سعد الدين التفتازاني وغيره، كذا ذكره الزقاني وغيره)[٢] وأنت ترىٰ أنَّ اللكنوي الحنفي يصرح بنقل هذه المعلومة عن العلامة الزرقاني المالكي (ت: ١١٢٢ هـ)، ثم رجعتُ إلىٰ كلام الزرقاني فوجدته كما ذكر دون أي تصريح منه عن مستنده في هذه الدعوىٰ[٣].

وقد جرىٰ علىٰ متابعة هذا القول أيضًا صاحب «حدائق الحنفية» مولوي فقير محمد جهلمي، وكتابه في تراجم الحنفية باللغة الأردية[٤].

ومن ذلك: ما قاله الشيخ شمس الدين محمد بن سليمان الرُّودَاني المالكي (ت: ١٠٩٤ هـ) صاحب «**صِلة الخلف بموصُول السَّلف**» بعد ذِكره لإسناده إلىٰ مؤلفات العلامة نجم الدين النسفي: (فائدة: النَّسفيُّ هذا ليس هو مُصنِّف العقائد المشهورة التي شرحها السَّعدُ، كما توهَّمه الكمال بن أبي شريف في حاشيته علي شرح السَّعد لها[٥]، بل مصنِّفها أبو الفضل محمَّد بن محمَّد بن محمَّد النَّسفي

---

(١) ينظر: «الفوائد البهية» للكنوي ص٢٤٧.

(٢) ينظر: «الفوائد البهية» للكنوي ص١٩٥.

(٣) ينظر: «شرح المواهب اللدينة بالمنح المحمدية» لأبي عبد الله الزرقاني المالكي [ج٧/ص٣٩٣] و[ج٨/ص٣٥٦].

(٤) ينظر: «حدائق الحنفية» ص٢٩٠.

(٥) الغريب في هذا أنه يخطِّئُ الكمال بن أبي شريف فقط في حاشيته علىٰ شرح السعد، مع أن السعد=

المعروف بالبرهان صاحب: «مختصر تفسير الفخر الرازي» و«المقدمة» المشهورة في الخلاف، و«بحر الكلام» وله تصانيف كثيرةٌ في عِلم الكلام وغيره، أجاز للبرزالي، وتوفي سنة سبع وثمانين وستمائة، ووفاة الأول[1] في سبع وثلاثين وخمسائة... **وللحنفيَّة نسفيُّونَ سواهما، منهم**: أبو الليث أحمد بن عمر المُتقدِّم الفقيه الواعظ، توفي بعد أبيه بخمس عشرة سنة. **ومنهم**: أبو البركات عبد الله بن أحمد بن محمود النسفي صاحب «الكنز» و«المدارك» و«المنار» وغيرها... **ومنهم**: أبو المعين ميمون بن محمد بن سعيد بن مكحول النسفي صاحب «التبصرة في علم الكلام» و«التمهيد لقواعد التوحيد» وغيرها)[2].

ولعل كلام صاحب «الصلة» هو مصدر الزرقاني في ذلك، خصوصا إذا لاحظنا التَّشابُه في الكلامين، ثم اللكنوي نقله عن الزرقاني، وأدىٰ إلىٰ نوع تشويش، وهذا ما حدا بي إلىٰ كتابة هذا المبحث في توثيق نسبة المتن إلىٰ مؤلِّفه، وكنا في غنًىٰ عن ذلك لولا هذه النُّقول التي عكَّرت علينا صفو هذه النِّسبة. ومع ذلك كُلِّه فمتن العقائد المشور بـ«العقائد النسفية» ثابتُ النِّسبة للإمام نجم الدين عمر النسفي (ت: ٥٣٧ هـ) وذلك لما يلي:

* جزمُ العلامة السَّعد التفتازاني بذلك، ولا شكَّ أنه خبيرٌ في تمييز العلماء المنسوبين إلىٰ نسف مِن بلاد ما وراء النهر التي هي بلاده التي خبرها، ولم يُقدم علىٰ شرح المتن قبل أنْ يَثبُتَ لديه صِحَّة نسبتِه للنَّجم النَّسفي، خصوصًا مع

= أيضا نص علىٰ أن المتن لنجم الدين عمر، فلا أدري وجه تخصيص صاحب الحاشية بالوهم، إلا أن يكون صاحب الصلة لم يطلع علىٰ شرح السعد مع اطلاعه علىٰ حاشية الكمال، أو أنَّ نسخته من شرح السعد لم تتضمن تصريح السعد بصاحب المتن، والله أعلم.

(١) أي: نجم الدين عمر النسفي.

(٢) باختصار من: «صلة الخلف بموصول السلف» ص١٩٠ وما بعدها. ط: دار الغرب الإسلامي، ت: محمد حجي، الطبعة الأولىٰ سنة: (١٤٠٨ هـ).

تصريحه بالنسبة كما تقدَّم، حتىٰ إنه لم يعبر بقوله: المنسوب، ومِن المعروف أنَّ السَّعَد سكنَ فترةً ليستْ بالقليلة في سمرقند التي عاش وتوفي فيها النَّجم النَّسفيُّ قبله بكثير، ولا يبعد أنه اطلع علىٰ تراثه هناك.

* المترجمون لنجم الدين النسفي ذكروا له هذا المتن قائلين: متن العقائد المشهور[١]. وتارة: العقائد.

* ذكر العلامة الحصكفي في «الدر المختار» نقلا عن شرح العقائد للتفتازاني فقال: (قلت: لكن في عقائد التفتازاني جزمَ بالأول تبعا لمفتي الثقلين[٢] النسفي) وعلق عليه العلامة ابن عابدين قائلا: (قال العلامة ابن الشِّحْنَة: قلتُ: النَّسفيُّ هذا هو الإمام نجم الدين عمر مفتي الإنس والجن، رأس الأولياء في عصره) ثم نقل عنه موضعا من العقائد يوافق ما في متن العقائد للنجم النسفي[٣].

* وجود نسخ خطية للمتن منسوبة لنجم الدِّين النَّسفي.

* وهنا يأتي دور كتاب «مطلع النجوم ومجمع العلوم»[٤] الذي سبقَ ذِكرُه ضِمنَ قائمةِ مُؤلَّفات النَّجم النَّسفيِّ، فهو كتابٌ موسوعِيٌّ جمعَ فيه النَّسفيُّ متونًا كثيرةً مُختصرةً في علوم شتّىٰ، وافتتحَها بمتنٍ في العقيدة سمَّاه: «أصول الدِّين علىٰ اعتِقاد المُهتدين» وقد ذكرنا أنَّ هذا المتن هو هو متن العقائد المشهور بالعقائد

---

(١) ينظر: «كشف الظنون» [ج٢/ص١١٤٥] و«هدية العارفين» [ج١/ص٧٨٣] و«الأعلام» للزركلي [ج٥/٦٠]

(٢) والنسفي الذي اشتهر بهذا اللقب هو نجم الدين عمر.

(٣) ينظر: «رد المحتار علىٰ الدر المختار» للعلامة ابن عابدين [ج٣/ص٥٥١].

(٤) مكان المخطوط: مكتبة معهد أبي الرّيحان البِيروني للدراسات الشرقية التابع لأكاديمية العلوم الأوزبكية بطشقند ـ عاصمة جمهورية أوزبكستان، برقم (١٤٦٢) وقد تمت فهرست المخطوط وإعداده من قبل: سيد أكبر محمد أمينوف، ونشرت صورته عن دار جامعة طشقند الإسلامية للنشر والطباعة سنة (٢٠١٥ م).

النَّسفية، فثبتَ بذلك أنَّ هذا المتن استلَّهُ العلَّامة السَّعدُ مِن هذا المجمُوعِ وأفردَهُ وخصَّهُ بشرحِه عليهُ دُونَ سائرِ الكُتبِ والرَّسائلِ والمختصرَاتِ الموجُودةِ ضمن «مَطلع النُّجوم» وبقي إثبات صحَّة نسبةِ هذا المجموع للنَّجم النَّسفي حتّى يثبت صحّة نسبةِ متن العقائد إليه، ضرورةَ أنَّ ثبوت الكُلِّ يلزمُ منه ثبوتُ الجُزءِ:

* ذكرَ هذا المجموع ضِمنَ مُؤلَّفات النَّجم النَّسفي عددٌ مِن المترجمين.

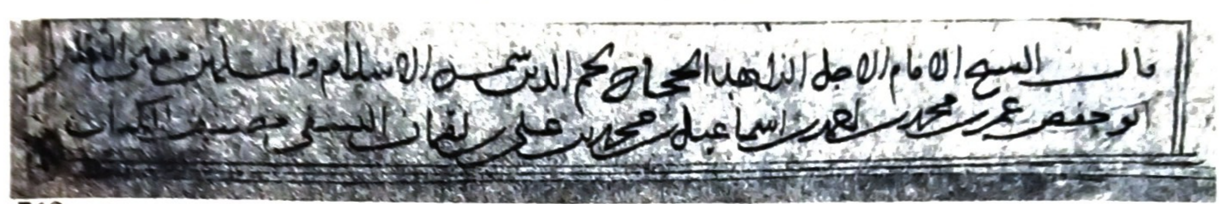
* مخطوط «مطلع النجوم ومجمع العلوم» ورَدَ عليه اسم مؤلِّفه النَّجم النَّسفي (٥٣٧ هـ) في مواضع عديدة مِن هذا المجموع فضلًا عن ورُودِه في مُقدِّمتِه وخَاتمتِه، وفيما يلي نماذج ذلك مِن صور المخطوط:

صورة مقدمة مخطوط «مطلع النجوم ومجمع العلوم»

ويظهر فيها اسم المصنف بدايةً مِن آخر السَّطر الثاني من غير حساب سطر البسملة، وجاء فيها: (قال الشيخ الإمام الأجل الزاهد الحجاج نجم الدين زين الأئمة جمال الإسلام والمسلمين أبو حفص عمر بن محمد بن أحمد النسفي)

وجاء فيها التصريح باسم المخطوط في وسط السطر الثامن: (سميته: مطلع النجوم ومجمع العلوم) وبعد هذه المقدمة شرع مباشرة بمتن العقائد.

صورة من آخر المخطوط:


قال الشيخ الامام الاجل الزاهد الحجاج نجم الدين شمس الاسلام والمسلمين مفتي الثقلين
ابو حفص عمر بن محمد بن احمد بن اسماعيل بن محمد بن علي بن لقمان النسفي مصنف الكتاب

صورة من اللوحة رقم (٢١٤) وهي من نهاية الرسالة الموسومة بـ: «السَّبْعيَّات السَّماعيَّات» من ضمن مخطوط «مطلع النجوم»:

وفيه التَّصريحُ مِن النَّاسخ بأنَّه نسخهُ مِن نسخةٍ كُتبت مِن إملاء المُصنِّف، والتي فرغَ منها المصنِّف نجم الدِّين النَّسفي إملاءً بسمرقند في مدرسة (طبغاج خان) في شهر رمضان سنة اثنين وثلاثين وخمس مئة.

وفيما يلي صورة بداية مضمون مخطوط «مطلع النجوم ومجمع العلوم» والذي استَهَلَّهُ الإمام النَّجم النَّسفي بـ«أصول الدين على اعتقاد المهتدين» والذي هو متن العقائد المشهور:

وما ذكرناه هنا كافٍ في إثبات نِسبة متن العقائد لمؤلِّفه الإمام نجم الدِّين عُمر النَّسفيّ رحمه الله ، والله تعالىٰ الموفِّق .

وفيه جوابٌ عن سؤال طرحه بعض الأفاضل عن سرِّ خلو «متن العقائد» عن المقدمة التي تشمل البسملة والحمدلة والتَّصلية وما يتبعها ، فظهر بما ذكرنا وجود هذه المقدمة الكلية لكامِل كتابِه مَوسُوعَةِ المُتونِ «مطلع النجوم» ولِما أنَّ متن العقائد أوَّلُ متن بعد تلك المُقدِّمة التي وضعنا صورتها . . لم يُعِدِ المُصنِّفُ البسملة وما يتبعها تَجنُّبًا للتَّكرار والحشو ، والله أعلم .

إثبات اسم متن العقائد:

وينبني على البحث الذي قدَّمناه أنَّ الإمام نجم الدِّين النسفي سمَّىٰ متنه بـ: «**أصول الدين علىٰ اعتقاد المهتدين**» ولكن تسميته بالعقائد النسفية ، أو متن العقائد هو الذي اشتهر وطغىٰ ، ولعلَّ سببَ ذلك عدم الوقوف علىٰ اسمه ؛ لأن العلامة السَّعد لمَّا شرَحَ هذا المتن ـ وهو أوَّلُ شارحٍ له كما سيأتي تحقيقه ـ بدأ مباشرة من قوله: «قال أهل الحق» مع إهمال مقدمة المجموع واسم المتن .

أصول الدين على اعتقاد المهتدين

قال أهل الحق حقائق الأشياء ثابتة والعلم بها متحقق خلافا للسوفسطائية ثم أسباب العلم للخلق



شروح (متن العَقائد النَّسفِيَّة)[١]

ذكر حاجي خليفة في «كشف الظنون» شروحا عديدة لهذا المتن، ووضع على رأسها شرح العلامة الثاني السعد التفتازاني، ثم ذكر حواشيها الكثيرة، ثُم أتبع ذلك بذكر الشُّروح الأُخرى غير شرح السعد، ونبدأ ببعض الشروح التي ذكرها ولا تَثْبُتُ:

❁ شرح ابن حزم الأندلسي، وسمَّاه: «الدُّرَّة»!

ولا يخفى على القارئ الكريم أنَّ هذا سهوٌ عجيبٌ مِن الشيخ حاجي خليفة رحمه الله، فابن حزم توفي قبل ولادة صاحب المتن بعدة سنوات، فضلا عن كون ابن حزم مُنحرِفًا عن الأشاعرة والماتريدية ومناصبا لهم العداء، مع عَدَمِ اطِّلاعِه على تُراثهم، وسُوء تَصوُّرِه لمذهبهم[٢].

❁ شرح شمس الدِّين أبي الثَّناء محمود بن أحمد الأصفهاني، المتوفى سنة: (٧٤٩ هـ).

---

(١) **ليس المقصود** من عقد هذا المبحث حصر الشروح التي وضعت على متن العقائد، ولا حصر الحواشي الكثيرة التي وضعت على شرح العلامة السعد مسودين بذلك أوراقا كثيرة، مع أن تلك الشروح والحواشي قد سُردت في كتب مثل: «كشف الظنون» و«جامع الشروح والحواشي» وكذلك سُردت في المقدمات التي وضعها المحققون للطبعات المختلفة من شرح العقائد النسفية، **بل المقصود الأهم** من هذا المبحث: هو إثبات أوَّليَّة وأسبقِيَّة شَرحِ العلَّامة الثاني السَّعد التفتازاني على متن العقائد، على خلاف ما ورد في تلك الكتب المذكورة من غير تمحيص وتحقيق.

(٢) قال الشيخ الحِبشي بعد ذكره لهذا الشرح: كذا ذكره في كشف الظنون، ولعله اختلط عليه بعلي بن أبي الحزم المعروف بابن النفيس المتوفى سنة: (٦٨٧ هـ). ينظر: «جامع الشروح والحواشي» [ج٢/ص١٣٧٥] ولم أقف على شرح على متن العقائد لابن النفيس الطبيب المشهور، ويبعد جدا أن يكون له عليه شرحٌ كما لا يخفى. والله أعلم.

وهذا الشرح أيضا لا يثبت، ولم نقف على أحدٍ ذَكَرَ للشَّمس الأصفهاني شرحًا على متن العقائد النَّسفية، ولم نجدْ له ذِكرًا[١]. لكنْ نجد ذكرا لمُصَنَّفٍ له شَرَحَ فيه كتاب «الفُصول في عِلم الجَدل»[٢] لأبي الفضل محمد بن محمد بن محمد المعروف بالبُرهان الحنفي النَّسفي (ت: ٦٨٧ هـ) ولعلَّه اشتبه الأمر على حاجي خليفة بسبب ذلك، والله أعلم.

* شرح جمال الدين محمود بن أحمد بن مسعود القونوي الحنفي المعروف بـ: ابن السراج (ت: ٧٧٠ هـ) سمَّاه: «القلائد». والصَّوابُ أنه وهمٌ مِن الشَّيخ حاجي خليفة، فالشَّرحُ المذكور هو على العقائد الطَّحاوية، وليس على العقائد النسفية، وقد طُبع قديما سنة: (١٣١١ هـ) في تتارستان ـ قازان، وله طبعة حديثة صدرت عن شركة دار المشاريع بتحقيق: د. ابتسام إبراهيم بيضون[٣].

أوَّلُ مَن شرحَ متن العقائد النسفية:

تشتركُ الشُّروح الثلاثة الأولى المذكورة ـ بعد كونها غير ثابتةٍ ـ أنها أُلِّفت قبل شرح العلَّامة السَّعد التفتازاني، ولكن لم يثبت شرح واحدٌ منها على متن العقائد، **وبناءً على ذلك يترجَّحُ لديَّ ـ والله أعلم ـ أنَّ أوَّلَ شارحٍ لهذا المتن هو العلَّامة الثَّاني السَّعد التَّفتازاني (٧٩٢ هـ)** فهو أوَّلُ مَن زيَّنَ هذا المتن بشرحِهِ النَّفيس الذي أصبحَ قُطب الرَّحى لمن جاء بعده مِن الشُّرَّاح وأصحابِ الحواشي،

(١) وقد تبع حاجي خليفة من جاء بعده في نسبة هذا الشرح إليه دون تمحيص، منهم الشيخ عبد الله الحبشي في «جامع الشروح والحواشي».

(٢) ويُسمَّى: «المقدمة البرهانية في الخلاف» أو «الفصول البرهانيّة في علم الجدل» أو «المقدمة النّسفية».

(٣) وحاجي خليفة نفسه ذكره قبل ذلك ضمن شروح «عقائد الطحاوي» ينظر: كشف الظنون [ج٢/ص١١٤٣].

ولا يخفىٰ علىٰ القارئ الكريم كثرة الحواشي التي حظي بها شرح السَّعد، بل إنَّ الحاشية التي توضع علىٰ شرح السَّعد كانت تحظىٰ هي الأخرىٰ بالاهتمام والعِناية حتىٰ وُضعت الحَوَاشِي علىٰ حواشي شرح السعد، بل هناك حاشية علىٰ حاشية علىٰ حاشية علىٰ شرح السَّعد، ومن أمثلتها: **حاشية** السُّليماني علىٰ **حاشية** السَّيالَكُوتي علىٰ **حاشية** الخَيَّالي علىٰ **شرح** السَّعد علىٰ **العقائد** النسفية[1].

وقد يخطرُ في البَالِ السُّؤال التالي: كيف لمتن مشهور كمتن «العقائد النَّسفيَّة» الذي ألَّفه الإمام النَّجم النَّسفيُّ في حدود سنة (٥٣٢ هـ) أنْ يبقىٰ بلا شَرحٍ حتّىٰ جاءَ العلَّامةُ السَّعدُ وشَرَحَهُ سنةَ (٧٦٨ هـ) أي: بعد (٢٣٦) سنة مِن تأليف المتن؟

والذي يظهر ـ والله أعلم ـ أنه لما كان المتنُ ضِمنَ مجمُوعٍ كبيرٍ وهو «مَطلَعُ النُّجُومِ ومَجمعُ العُلومِ» كما سبَقَ بيانُه بالتَّفصيلِ[2]، ظلَّ المتنُ حبيسَ هذا المجموع دونَ أنْ يفطن أحدٌ لاستِخرَاجِه منه وشَرْحِهِ شرحًا مُستقلًّا عن باقي متون ومختصرات المجموع المذكورِ حتىٰ فعلَ ذلك العلَّامة السَّعد، والدَّليل علىٰ ذلك أنَّ باقي مُختصرات ومتون هذا المجموع بقيت بلا شرح فيما نعلمُ، ولولا شرحُ السَّعد عليه وإشهارُه له لرُبَّما بقيَ متنُ العقائد كذلك، فالسَّعدُ هو مَن أَسْعَدَ هذا المتنَ ورَفَعَ منارَهُ وذِكرَهُ في العالمين بفضل الله تعالىٰ وتوفيقه.

شروح متن العقائد فيما بعد شرح العلاّمة السَّعد:

ثُم بعدَ شرحه اتَّجهتْ أنظارُ العلماء لشرح السَّعد، واهتموا به أيَّما اهتِمام، وعلىٰ الرّغم مِن طُغيان شُهرة شرح السَّعد فقد حظيَ المتنُ بعد ذلك بشُروحٍ أُخرىٰ مُستَقِلَّةٍ، إلَّا أنَّه لم يشتهر منها شَرْحٌ كشُهرة شرح السَّعد، والسَّبقُ لم سَبق، ذلك

(١) ولحاشية حاشية الحاشية هذه نُسَخٌ في المكتبة الأزهرية منها برقم: (١٤٩٩ توحيد) و(١١٠٥١) فهرس الأزهر (١٦٢/٣)

(٢) ينظر ص٣٢ وما بعدها.

فضل الله يؤتيه من يشاء، فمن هذه الشروح[١]:

* شرح شمس الدين أحمد بن بايزيد الحميدي الصاروخاني الشهير بـ: قره جه أحمد الرومي الحنفي (ت: ٨٥٤ هـ)[٢].

* شرح العقائد النسفية للشيخ سعد بن محمد بن عبد الله الديري المقدسي (ت: ٨٦٧ هـ)[٣].

* شرحُ العلّامة أبي اليُسر البدر: محمَّد بن محمَّد بن محمد بن خليل القاهري الحنفي، المعروف بـ: ابن الغَرْس[٤] الحنفي (ت: ٨٩٤ هـ) وعِبارة حاجي خليفة: «وصنَّف غيره وهو محمد بن الغرس الحنفي شرحا كشرح رمضان، فرغَ مِن تأليفه في رمضان سنة: (٨٨٧ هـ) وهو شرحٌ نافع أيضا»[٥].

أقول: ابن الغَرْس له شرحان:

الأوَّل: شرحٌ على شرحِ العقائد النَّسفيَّة للسَّعد، شرح فيه شرح السَّعد كلمة كلمة[٦].

---

(١) فائدة: جاء في فهرسة مخطوطات المكتبة الأزهرية شرح بعنوان: (شرح العمدة على العقائد النسفية) لشمس الدين محمد بن يوسف بن إلياس القونوي الحنفي (ت: ٧٨٨ هـ) وهو خطأ من المفهرس، فالشرح المذكور هو على «عمدة العقائد» للإمام أبي البركات النسفي (ت: ٧١٠ هـ) وسبب الخطأ هو التشابه الكبير بين المتنين في بدايته.

(٢) ينظر: «هدية العارفين» [ج١/ص١٣٠] و«جامع الشروح والحواشي» [ج٢/ص١٣٨٦] ويحقق كونه شرحا مستقلا أو حاشية على الشرح.

(٣) ينظر: «الضوء اللامع لأهل القرن التاسع» [ج٣/ص٢٥٢].

(٤) وهو لقب جده خليل.

(٥) ينظر: «كشف الظنون» [ج٢/ص١١٤٥]. وورد فيه سنة وفاته (٩٣٢ هـ) ولم يذكر سنة وفاته في طبعة الفرقان الحديثة [ج٤/ص٧١٠]. والمثبت هو الصواب، والله أعلم.

(٦) وعليه حاشية لأبي الصلاح حسن بن عبد المحسن سماها: «الدرر الفرائد على شرح ابن غرس=

والثاني: شرحٌ مختصر على متن العقائد النَّسفيَّة[١]، ولعلَّ حاجي خليفة هنا يقصد الأوَّل، بقرينة تشبيهه له بشرح رمضان أفندي الذي هو حاشيةٌ على شرح السَّعد، والله أعلم[٢].

* شرح مُلّا زاده أحمد بن عثمان الهروي الخيرزياني (ت: ٩٠٠ هـ)، وسمَّاه: «حل المعاقد في شرح العقائد» وفرغ من تعليقه في شعبان سنة (٨٨٦ هـ)[٣].

* شرح العقائد النَّسفية للشَّيخ علي بن مُحمَّد القَسطموني الرُّومي المُلَقَّب بقره باش ولي المتوفى سنة: (١٠٩٧ هـ) وهو شرح صوفي بلسان العِرفانيين، قال في مقدمتها: «لما نظرتُ رسالة العقائد لشيخ الشيوخ، قدوة العلماء المحققين، عمر النَّسفي قدس سره.. وجدتُ فيها إشارة ورمزا إلى اعتقاد الصوفي» وقد خرج في شرحه في بعض المواضع عن مقاصد المتن.

* شرح الشيخ يحيى بن الحسين بن الإمام القاسم بن محمد (ت: ١٠٩٩ هـ) وسماه: «التُّحفة السَّنيَّة شرح العقائد النَّسفيَّة»[٤].

* شرح العقائد النسفية للشيخ عبد النصير بن إبراهيم البلغاري القورصاوي

= على العقائد» ولها نسخة خطية في دار الكتب المصرية برقم: (١٢٧١). ينظر: «جامع الشروح والحواشي» [ج٢/ص١٣٨٠].

(١) ينظر: «الضوء اللامع لأهل القرن التاسع» للسخاوي [ج٩/ص٢٢٠].

(٢) لم أقف على الأول ـ شرحِ الشَّرحِ ـ مطبُوعًا، وله نسخ خِطيَّة عدَّة، بعضها في المكتبة الأزهرية، والثاني: المختصر، شرح فيه العقائد النَّسفية مُباشرةً، وله عِدَّة نسخ خطية في المكتبات، وقد طُبع حديثا عن دار النور المبين ـ الأردن، بتحقيق: أكرم محمد إسماعيل، ولم أطَّلع عليه.

(٣) ينظر: «كشف الظنون» [ج٢/ص١١٤٥] وفي طبعة الفرقان: الخرزياني، [ج٤/ص٧١٧].

(٤) ينظر: «جامع الشروح والحواشي» [ج٢/ص١٣٨٧] وأشار إلى وجوده مخطوطا بخط المؤلف بجامعة صنعاء.

القازاني الحنفي المتوفى بعد سنة: (١٢٢٧ هـ)[١].

* شرح العقائد النسفية للشيخ علي بن صالح بن إسماعيل الأيوبي[٢].

* «كشف العقائد في شرح وترجمة العقائد النسفية» بالتُّركية للسيد محمد بن علي رضا الملاطي الرومي (ت: ١٣١٦ هـ).[٣]

* شرح الشيخ محمد بن خليل القَاوُقجي (ت: ١٣٠٥ هـ) وسماه: «**الدُّرُّ الصَّفيُّ على عقائد النَّسفي**»[٤].

* شرح الشَّيخ شِهاب الدِّين بن بَهاء الدِّين بن سُبحان بن عبد الكريم **المَرْجَانيّ القَازَانيّ** الحَنَفيّ (ت: ١٣٠٦ هـ) وسماه: «**الحِكمةُ البالِغةُ الجَنِيَّة على العَقائدِ الحَنفِيَّة**»[٥] وقد أسرفَ فيه المَرْجَانيُّ بالنَّقد والتَّشنيع على السَّادة الأشاعرة وعلى العلَّامة السَّعد، مُدَّعيًا أنَّ السَّعد تعمَّد إظهارَ حُجج الماتُريديَّة على أَضْعَفِ وجْهٍ، ومما قاله في مُقدِّمته: «إني بحولِ الله أخذتُ بالسبَّيل المُستَبينِ، إذْ أُوتِيتُ الحكمةَ والفقه في الدِّينِ..... وإنَّ العقائد النَّسفيَّةَ لاستِقامتِهَا في أُصولِ الشَّريعةِ الحنِيفَة السَّويَّةِ، وتِلكَ مذهبُ أسلافِنا الأئمَّة الحَنَفِيَّة، لا زالَ مَن حَالفَهُم مَنصورًا،

---

(١) ينظر: «الأعلام» للزركلي [ج٤/ص١٧١] و«جامع الشروح والحواشي» [ج٢/ص١٣٨٧] وأشار إلى مخطوطته في سان بطرسبورغ برقم: [١٥٨٩].

(٢) ينظر: «جامع الشروح والحواشي» [ج٢/ص١٣٨٧] وقال أنه طبع في إسطنبول سنة (١٣٠٦ هـ).

(٣) ينظر: «جامع الشروح والحواشي» [ج٢/ص١٣٨٨].

(٤) ينظر: «جامع الشروح والحواشي» [ج٢/ص١٣٨٨] وأشار لمخطوط له في مركز الملك فيصل (١٥٨).

(٥) طبع في قازان قديما، وصدرت له طبعة محققة حديثة عن دار المالكية سنة: (٢٠٢٣ هـ) بتحقيق الدكتور إبراهيم بن راشد المريخي، عضو المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ـ مملكة البحرين.
ووَرَدَ تسمية هذا الشرح في «جامع الشروح والحواشي» بـ: الحكمة البالغة الجنية على العقائد النسفية. ينظر: «جامع الشروح والحواشي» [ج٢/ص١٣٨٨].

ومَن خالفَهُم مَدحُورًا.. كتابٌ رفيعُ القَدْرِ، مَنيعُ الأمر، يَروِي الغَليلَ بمائِهِ، ويُبري العَليلَ مِن دَائهِ، بَيْدَ أنَّ تمادي أيادي السُّفهاء والبِدع، وتعاطي أَهلِ الأَهواءِ والتَّبدُّع، وتَلاعُبِهِمْ بها بتَحريفِ النَّظمِ عن المعنىٰ المصنُوع... إلخ» وهو هنا يُعرِّض بالعلَّامة السَّعدِ بما لا يليق.

وقد صرَّح بالسَّعد وشنَّ عليه غارةً مليئةً بالتَّحامل في حاشيته التي وضعها علىٰ «التَّوضيح شَرح التَّنقيح» لصدر الشَّريعة، وسمَّاها: «حُزمة الحَواشي لإزَالةِ الغَواشِي» ومما جاء في ديباجته: «وقد علَّقوا عليه حواشيَ وتَعالِيقَ جُلُّها غَوَاشٍ... وإنَّ كتاب التَّلويح أكبرُها حَجمًا، وأكثرهَا بالغَيبِ رِجمًا، وأسبَقها اعتِبارًا، وأَبْوقِهَا اشتِهارًا، وصاحِبُه في تعرفه باسمِه العلَّامة، وتهالُكِهِ في الانتِصار لآرَاءٍ تُعزَىٰ إلىٰ الأشعريَّة، وآرَاءٍ تُنمَىٰ إلىٰ الشَّافعية، وفَرْطِ تَعصُّبهِ علىٰ مَن لا يُوافِقُه في مذهبِه، ولا يُساعِدُه فيما يهويه مِن مَطلبِه، وتَصَلُّبه في إخفَاءِ حَالِهِ، قد تَصدَّىٰ للكشفِ عَن أُصولِ الحَنفيَّة بالتَّكلُّم علىٰ لِسانهم، وأَهمُّ قَصدِهِ تَزييفُ بُرهانِهم، وتَسخِيفُ مُشيَّدِ بُنيانِهم، يُطوِّلُ الكلامَ ويُشعِّبُ الأَوهامَ ليُشوِّشَ الأفهامَ... ويَصدّ النَّاظر عن مقصده، دونَ الوصُول علىٰ منهاج مجريه في شرح العقائد، وتنزيلها علىٰ مهاوي المعاقِد، يُجاهِر بالشَّرح وهو في الحقيقةِ مَحْضُ جرحٍ... ويدسُّ في أثناء ذلك ـ لا مرحبًا به ـ مطاعن في أئمَّتِهم... إلخ» ولا يخفىٰ علىٰ القارئ الكريم أنَّ هذا خروج عن جادَّة الإنصاف، وركونٌ إلىٰ جانبِ التَّعصُّب الشَّديد، والعلَّامة السَّعدُ أَسعَدُ بالتَّحقيق والفَهم والتَّدقيق، وأين المَرجانيُّ مِن التَّفتازاني؟ رحم الله الجميع.

وقد انبرىٰ أحدُ علماء التَّتار للدِّفاع عن العلَّامة السَّعد وللرَّدِّ علىٰ المَرْجَانيِّ في غُلُوِّهِ وخُروجِه عن الجادَّة، في حاشيةٍ وضعهَا علىٰ شرح العقائد يأتي ذكرها فيما يلي:

حاشية على شرح السَّعد على العقائد النَّسفية، للشيخ العلامة أبي النَّقيب إِيشْمُحَمَّد التُّونتَارِيّ القَازَاني (ت: ١٣٣٨ هـ) وسمَّاها: «إصباح المصباح»[١] تَتبَّعَ فيها تَشنيعاتِ المرجاني على الأشاعرة، بل وردَّ عليه في بعض المواضع التي مال فيها المرجاني لمذهب الفلاسفة وشنَّع عليه فيها أيَّما تَشنيعٍ.

ومِن الشُّروح المعاصِرة على متن العقائد:

* «**زبدة العقائد النسفية**» مع شرحها وحواشيه، للشيخ عبد المتعال الصعيدي (ت: ١٣٨٦ هـ) جعله كالشرح المختصر الميسر على متن العقائد مستفيدا من شرح السعد والحواشي التي وضعت عليه بعبارة سهلة تيسيرا على الطلاب[٢]، مع عدم الالتزام بعبارات الماتن والشارح.

* شرح الشيخ الدكتور: عبد الملك بن عبد الرحمن السَّعدي، مفتي العراق سابقًا[٣].

* نكتفي بهذا القدر من ذكر الشروح، ولم نرد في هذه العجالة حصر الشروح، ولا ذكر الحواشي التي وضعت على الشروح، وإنما عقدنا هذا البحث أصالةً لإثبات أَسبقِيَّة شرح العلامة السَّعد على متن العقائد النَّسفيَّة، بخلاف ما

---

(١) ذكرنا هذه الحاشية هنا لاتصالها بالشرح السابق على متن العقائد للمرجاني اتصالا وثيقا، فهي حاشية وضعت لأجل مناقشة آراء المرجاني وردَّ غلوائه على الأشاعرة والعلامة السعد، ولأجل انتقادِه في مسائلَ اتَّبعَ فيها الفلاسفة مدَّعيا أنها تحقيقات علمية. وهذه الحاشية النقدية طبع الجزء الأول منها قديما في قازان في حياة المصنف سنة (١٣١٦ هـ) وقبل قتله على يد الشيوعيين الملاعين، ثم طبع بعد قتله ﷺ كاملا، **وقد طبع طبعة حديثة عن دار المالكية بالاشتراك مع دار النخيل بتحقيق الشيخ الدكتور: إبراهيم راشد المريخي، سنة: (٢٠٢٤ م) والكلام عن شرح المرجاني السابق ذكره وعن حاشية «إصباح المصباح» مستفاد من مقدماته المُفيدة للكتابين.**

(٢) طبع قديما بالمطبعة الرحمانية بالخرنفش بمصر رقم: (٣٥).

(٣) صدر عن دار النور المبين ـ الأردن.

اشتهر بين الباحثين مُعتمدين في ذلك على ما أورده حاجي خليفة في «كشف الظنون» وغيره.

كتب تخريج أحاديث شرح العقائد للسَّعد:

* «بُغية الرَّائد في تخريجِ أحاديث شَرح العَقائد» للعلامة القاسم بن قُطْلُوبُغَا الحنفي (ت: ٨٧٩ هـ).

* «تخريجُ أحاديثِ شَرح العَقائد» للحافِظ جلال الدين السيوطي الشافعي (ت: ٩١١ هـ)

* «فرَائدُ القَلائدِ على أحاديثِ شَرحِ العَقائدِ» للعلَّامة ملا علي القاري الحنفي (ت: ١٠١٤ هـ).

مِن منظُومات العقائد النسفية:

* نظم أحمد بن محمد بن صالح (ت: ٨٦٣ هـ)

* نظم سعدي بن ناجي بيك المعروف بـ: سعدي جلبي (ت: ٩٢٢ هـ)

* نظم «صيانة العقائد» للشيخ منصور الطبلاوي (ت: ١٠١٤ هـ)

* «القلائد نظم العقائد» للشيخ عمر بن مصطفى كرامة (ت: ١١٦٠ هـ)

* نظم العقائد النسفية، لأبي بكر بن أحمد الجورومي الرومي المدرس الحنفي المتوفى سنة: (١٢٠٣هـ).

* «الدُّرر السَّنية نظم العقائد النَّسفِيَّة» للشيخ محمد بن عبد القادر الأهدل (ت: ١٣٢٦ هـ)

* **«المَوَارِدُ الهَنِيَّة والأَنْجُمُ المُضِيئة البَهِيَّة نظمُ العَقائدِ النَّسفيَّة»** لمحمود العالم الأزهري المنزلي (ت ١٣١١ هـ)[1].

* **نظم العقائد النَّسفية** للشيخ يوسف بن عبد القادر البرناوي (من أهل قرن ١٣ هـ)[2].



---

(١) لها نسخ خطية في المكتبة الأزهرية منها: برقم: (٣٧٠٧ توحيد) ٤٨٤٤١ الإمبابي، ضمن مجموع هي الرسالة الخامسة منها. ومنها برقم: (٢٩٠ مجاميع) ٨٧٩٨ رسالة رقم: (٦).

(٢) لها نسخة خطية في المكتبة الأزهرية برقم: (٢٠٣١ مجاميع) ٩٧٥٧٧ رسالة رقم: (٤).

ترجمة العلّامة المُحقِّق السَّعد التَّفْتَازاني[(١)]

تمهيدٌ فيه تنبيهٌ على بعضِ الاضطرابات الوارِدة في بعض مصادر ترجمة السَّعد:

رُغمَ شُهرة العلَّامة السَّعد وذُيوعِ صِيتِه في الآفاق إلَّا أنه لا يخفى على ناظرٍ في كتب التَّراجم التي تعرَّضت لترجمة العلَّامة السَّعد التَّفتازاني الاضطراب الكبير الواقع فيها، سواءٌ في اسمه، أو في تعيين سنةِ ولادته أو وفاته، أو في أسماء بعض شيوخه.

أمَّا ما وقع في اسمه: فتجد أنَّ الحافظ ابن حجر في كتابَيْه «الدُّرر الكامنة» و«إنباء الغُمر» ذكرَ أنَّ اسمه «محمود»[(٢)]. وفي غيرها من المصادر العربية كما عند الشوكاني في «البدر الطالع» والسيوطي في «طبقات النُّحاة» وغيرهما أنَّ اسمه «مسعود» وهو الصحيح جزمًا، لما أنَّ العلَّامة السَّعد ذكر اسمه في بعض مُقدِّمات

---

(١) **مصادر ترجمة العلامة السعد التفتازاني:** «درر العقود الفريدة في تراجم الأعيان المفيدة» للمقريزي، «الدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة» و«إنباء الغُمر بأنباء العمر» كلاهما للحافظ ابن حجر العسقلاني، و«شذرات الذهب في أخبار من ذهب» لابن العماد، و«مفتاح السعادة ومصباح السيادة» لطاش كبري زاده، و«كتائب أعلام الأخيار» للكفوي ضمن ترجمة السيد الشريف الجرجاني، و«الأعلام» للزركلي، و«التفتازاني وآراؤه البلاغية» ومقدمة تحقيق كتاب «شرح تلخيص المفتاح المطول» كلاهما للدكتور ضياء الدين القالش، ومقدمة تحقيق كتاب «النّعم السّوابغ في شرح النّوابغ» للدكتور الفاضل حمزة البكري. وغيرها من المصادر التي سنشير إليها خلال الترجمة في الهامش.

(٢) **وفي طبعة «الدرر الكامنة» ورد للعلامة السعد ترجمتين، إحداها برقم (٩٠٣) وجاء فيه تسميته بمحمود، وبرقم (٩٥٣) وجاء فيه تسميته بمسعود، وعلق عليه المحقق بقوله: لعل وضعه هنا تصحيحٌ من بعض تلامذته.** ينظر [ج٤/ص٣٥٠] ط: دار الجيل.

كتبه[1]، وفي إجازاته، ونص على اسمه كاملا حفيده كما يأتي ذكره.

وأمَّا ما وقعَ في سنةِ ولادَتِه: فذكرتِ المصادرُ تاريخيْنِ لمولدِه، **الأوَّلُ: أنَّه وُلدَ سنةَ: (٧١٢ هـ)** كما جرى عليه المقريزي في «درر العقود»[2] وكما وقع في «الدرر الكامنة» للحافظ، نقلا عن ابن الجزري أنه كذا وجده بخطه، وابن العماد في «شذرات الذهب» مُعتمِدًا على الحافظ ابن حجر، والسُّيوطي في «بُغية الوعاة» والزِّركلي في «الأعلام» وغيرهم. **الثاني: أنه ولد سنة: (٧٢٢ هـ)** كما ذكره طَاش كُبري زَاده في «مفتاح السَّعادة» والشوكاني في «البدر الطالع» والبغدادي في «هدية العارفين» وغيرهم، وهو الصَّحيحُ جزمًا، لما أنَّ ذلك وَرَدَ منقولًا عَمَّا كُتب على شاهِد قبره كما سيأتي، وغير ذلك مِن الأدلة التي تقطع الخلاف[3].

أمَّا ما وقعَ في سنةِ وفَاتِه: فتجِدُ مَن قال بأنَّه توفي سنة: (٧٩١ هـ) كما وقع للمقريزي في «دُرر العُقود» وللحافِظ ابن حجر العسقلاني في «الإنباء» ولابن العِماد في «شذرات الذهب» وللسُّيوطي في «بغية الوعاة» وغيرهم.

وتَجدُ مَن قالَ أنَّه توفي سنة: (٧٩٢ هـ) كما هو عند الحافظ ابن حجر في كتابه الآخر «الدُّرر الكامِنة» والشَّوكاني في «البَدر الطَّالِع» وطاش كُبري زَاده في «مفتاح السعادة».

وتجد مَن حدَّد وفاته بسنة: (٧٩٣ هـ) كما وقعَ للزِّركلي في «الأعلام» وغيره.

---

(١) ينظر مثلا ديباجته لشرحه على «تصريف العزي».

(٢) ينظر: «درر العقود الفريدة في تراجم الأعيان المفيدة» [ج٣/ص٤٧١]. ط: دار الغرب الإسلامي، ت: الدكتور محمود الجليلي، طبعة سنة: (٢٠٠٢ م).

(٣) منها: أن العلامة السعد ثبتَ أنه انتهى مِن أوَّل مُصنَّفاتِه «شرح تصريف العزي» سنة (٧٣٨ هـ) وعُمره (١٦) سنة، فإذا أنقصنا (١٦) من (٧٣٨) ينتج = (٧٢٢) وهي سنة ولادته.

والصَّحيحُ: أنه توفي سنة: **(٧٩٢ هـ)** كما ورد ذلك على شاهد قبره، وكما نصَّ على ذلك حفيدُه يحيى بن محمد بن سعد الدين التفتازاني على ما يأتي ذِكرُه في موضعه[1].

ولعلَّ سببَ هذا الاضطراب في بعضِ المصادر العَربيَّة في ترجمة السَّعد يعُود إلى: الانقِطاع الذي حصلَ بين البِلاد العربيَّة وبلادِ العجم فيما وراءَ النَّهر بفعل الحُروب وهجمات التَّتر، والعلاقاتِ المتوتِّرة بين الدَّولةِ المملوكيَّة مع التَّتر، مما أدَّى إلى انقِطاع الرَّحلات العِلمية بين هذه البِلاد لعَدَمِ توفُّر الأَمنِ في تِلك الفَترة، فاعتمَدوا على بعضِ المعلومات التي وَصلَتْهُم على شُحٍّ، ثُم بعدَ وصُولِ بعض تَلامِذَة السَّعد إلى مِصرَ والشَّام بدأت المعلومات تتجدَّدُ وتزداد وضوحًا عن العلَّامة الثاني، ولعل هذا يشرح لنا سببَ دِقَّة بعض المعلومات عن السَّعد في بعض كتبِ عُلماء العجم ورُجحانها على ما في المصادر العربية في تلك الحقبة. **وتوارد** البعض الآخر على نقل المعلومات مِن مصادر تلك الحقبة كما هي دون نقدٍ وتمحيصٍ، والله أعلم.

اسمه ونسبه:

هو **مَسْعود** بن عُمر بن محمَّد بن أبي بكر بن محمَّد بن أبي سعد الغازي التَّفتازَاني الخُراسَانيّ، المشهور بلقبه: «سَعْد الدِّين التَّفتازاني» و«سعد المِلَّة والدِّين» و«السَّعد التَّفتازاني» و«العَلَّامة الثَّاني» و«العلَّامة المُحقِّق» التي أُطلقت عليه تفخيمًا وإظهارًا لقَدْرِه وفَضْلِهِ في العِلم.

مولده ونشأته ورحلاته:

ولد بتَفتَازان مِن بلاد خُرسَان سنة: **(٧٢٢ هـ)** تحقيقًا، وذكرتْ بعضُ

(١) ينظر ص٨٥.

مصادرِ التَّرجمةِ أنه ولد سنة: (٧١٢ هـ) ولا يصِحُّ[(١)]، وأقامَ بهراةَ وسَرَخْس وسَمرقند، مُقبلا في تِلك البِلاد علىٰ عُلماء عَصرِه، طالبًا للعلوم اللُّغوية والعقليَّة والشَّرعيَّة، وأخذَ كذلِكَ عن جدِّه محمَّد تاج الملَّة والدِّين كما ذكرَ ذلك في إجازتِه لأحدِ تلامِذَتِه[(٢)]، وهذا يدلُّ علىٰ كون السَّعد نشأ في بيتِ عِلم أصيل، حيث يروي عن جدِّه إجازةً كتاب «مصابيح السُّنَّة» للبغوي (ت ٥١٦ هـ) ووالِدُه عُمر كان قاضيًا علىٰ ما يظهرُ مِن مُقدِّمة العلَّامة السَّعدِ في شرح التَّصريفِ حيث قال: «يقول الفقير إلىٰ الله الغني مسعود بن عمر القاضي التفتازاني» ووَرَدَ في كلام طَاشْ كُبْري زَادَه حيث قالَ في ترجمته: «مسعُود بن القاضي فخر الدِّين عُمر، بن المولىٰ الأعظم برهان الدِّين عبد الله... إلخ»[(٣)]

وكانَ العلَّامة السَّعدُ كثير التَّرحال، لا يكادُ يَستقِرُّ في بلدٍ حتَّىٰ يَشُدَّ رَحلَهُ نحو بلدٍ آخر، فخرج مِن هَرَاة إلىٰ غُجْدَوان، ومنها إلىٰ مَزارجَام، وتُركِستان، وخوَارِزم، وسَمرْقَند، وسَرَخْس وغيرها من حواضر تلك البلاد، ودخل أغلبها بعد أنْ سبقَتْهُ شُهرَتُهُ ومُصنَّفاتُه إليها، فكانَ أهلُ العِلم وطَلَبَتُه يَستقبِلُونَه ويَتَحَلَّقُونَ حَوْلَهُ، كما وردَ وصفه لذلك في إحدىٰ إجازاته النادرة بقوله: «فلمّا حطَطتُ رحلي بمدينة خوارِزم حماهَا الله عن العَاهَات، مُنْصَرَفي عن صَوبِ هَرَاة صُرفتْ عنها الآفاتُ.. **احتفَّ بي جمعٌ مِن حُذَّاق الطلاب، وانضوىٰ إليَّ الجمُّ الغفير مِن ذوي العلوم والآداب**؛ ظنًّا منهم أنّ عندي صُبابة تَروِي غَلِيلَهُم وتَشفي عَلِيلَهُم، أو شرارةً

---

(١) تقدم تحقيق ذلك في التمهيد أعلاه الذي سبق الترجمة.

(٢) أوَّلُ مَن نقل هذه الإجازة عن أصلِها الخطي هو الدكتور الفاضل حمزة البكري في مقدمة تحقيقه الماتع لكتاب «النِّعم السَّوابغ» للعلامة التفتازاني والذي شرح فيه رسالة «الكَلِم النَّوابغ» للعلامة الزمخشري. وصدر الكتاب بتحقيقه في طبعته الأولىٰ عن دار اللباب ـ تركيا، سنة ٢٠١٨م.

(٣) ينظر: «مفتاح السعادة» [ج١/ص١٩٠].

تُضيءُ طريقهم وتهدي سبيلهم»[١].

سبب كثرة رحلاته:

ويُستَشَفُّ مِن كلام العلامة السَّعد أنَّ سبب رحلاته كانت بسبب الاضطرابات والحروب التي كانت تنشأ بين بعض السلاطين والوزراء وأهل الولايات في تلك المناطق، فقد قال في مُقدِّمة «الشَّرح المُطوَّل لتلخيص المفتاح» متمثلا بقول المتنبي:

رماني الدَّهرُ بالأرزاء حتىٰ ❊ فؤادي في غشاء مِن نِبال
فصِرتُ إذا أصابتني سِهامٌ ❊ تكسَّرَتِ النِّصالُ علىٰ النِّصال

وذلك مِن تَوارُدِ الأخبارِ بتفاقُم المصَائبِ في العشَائرِ والإخوان، عِندَ تلاطُم أمواجِ الفِتن في بلاد خُرسَان لا سيَّما:

ديارٌ بها حلَّ الشَّبابُ تَميمتي ❊ وأوَّلُ أرضٍ مسَّ جِلدي تَرابها

فلقد جرَّد الدَّهرُ علىٰ أهاليها سيفَ العدوان، وأباد من كان فيها من السُّكان.... إلىٰ أن قال: ثم ألجأني فرط ملال وضيق البال إلىٰ أن تلفظني أرض إلىٰ أرض، ويجرّني رفعٌ إلىٰ خفض، حتىٰ أَنختُ بمحروسة هَراة حماها الله تعالىٰ عن الآفات»[٢].

بزوغ نجمه:

ظهرتْ عليهِ سِمات التَّقدُّم في العِلم والتَّحقيق وهو لا يزال في سنٍّ مبكرة جدًا، حتَّىٰ ألَّف أوَّل كتابٍ له وهو في سِنِّه السادسة عشرة، وبَرَعَ في العلوم حتىٰ

---

(١) يأتي ذكر نص الإجازة كاملة في موضعها بعد نهاية ترجمة السعد.

(٢) ينظر: «شرح تلخيص المفتاح» المطول، ط دار اللباب ص١٠.

بلغَ مرتبةَ الإمامةِ في كثيرٍ منها، مثل علوم اللغة صَرْفًا ونَحوًا وبَيانًا، والمنطقِ والكلَامِ، وأُصولِ الفِقهِ، وانتهت إليه الرِّئاسة التّامَّة في هذه العُلوم في بلاد المشرق وسائر الأمصار، وسارَتْ بمُصنَّفاتِه الرُّكبان، وسُرعَان ما انتشرتْ في البِقاع ووصلتْ إلىٰ أيدي العُلماء في الأَصْقَاعِ، فتحلَّقت حول مُصنَّفاته الطَّلبةُ والشُّيوخ ناهلين ممَّا فيها مِن تحقيقاتٍ بديعَةٍ، وتدقيقاتٍ نَفيسَةٍ، فاتحينْ لأَنفُسِهم مِن خلال مُصنَّفاتِه أُفقًا جديدًا مِن آفاق التَّحقيق في مسائل العِلم، **حتَّىٰ وصفَ ذلِكَ العلَّامة المؤرِّخ ابن خلدون بقوله:** «ولقد وقفتُ بمِصرَ علىٰ تآليفَ في المَعقُولِ مُتعدِّدَةٍ، لرجُلٍ مِن عُظماءِ هَرَاةَ مِن بِلاد خُراسَانَ، يَشتَهِرُ بسَعد الدِّين التَّفتازانيِّ، منها في عِلم الكلام، وأُصولِ الفقه، والبَيان، تَشهَدُ بأنَّ لَهُ مَلَكَةً رَاسِخةً في هِذه العُلوم، وفي أَثنائِها مَا يَدُلُّ علىٰ أنَّ له اطِّلاعًا علىٰ العُلوم الحِكْمِيَّة وتَضَلُّعًا بها، وقَدَمًا عاليةً في سَائرِ الفُنون العَقلِيَّة، ﴿وَٱللَّهُ يُؤَيِّدُ بِنَصۡرِهِۦ مَن يَشَآءُۚ﴾ [آل عمران: ١٣]»[١].

ثناء العلماء عليه:

ووصَفَهُ الحافظ ابن حجر العسقلاني بقوله: «انتهتْ إليه معرِفةُ علومِ البَلاغةِ والمعقُولِ بالمشرقِ بل بسائر الأمصَارِ، لمْ يكن له نظيرٌ في معرِفة هذه العلوم... ولم يخلف بعده مثله»[٢].

قال عنه العلامة ابن الشحنة: «... إمام المُتأخِّرينَ، وخاتِمةُ البُلغاء المُتبحِّرينَ، الذي شيَّدَ رِباع العُلوم العقليَّة وعَمَّر: العلَّامة سَعدُ الدِّين مسعُود بن

(١) ينظر: «مقدمة ابن خلدون» في معرض كلامه عن العلوم العقلية وأصنافها، ضمن تاريخه: «كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر» [ج٢/ص٢٩٣] ت: إبراهيم شبوح، ط: القيروان للنشر ـ تونس. الطبعة الأولىٰ سنة: (٢٠٠٧م).

(٢) ينظر: «الدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة» [ج٤/ص٣٥٠].

عُمر نادِرةُ زَمانِه... إلخ[١].

قال عنه العلامة حسن جلبي في حاشيته على شرح «التَّلويح»: الشيخ المحقق، والنحرير المدقق، جامع الأصول والفروع، ناظم درر المعقول والمشروع، أُسوة المدققين، قدوة المحققين.

وقال عنه الشَّوكاني: «الإمام الكبير.. طارَ صِيتُه واشتهرَ ذِكرُه، ورَحَلَ إليه الطَّلَبةُ... مُتفرِّدٌ بعلُومِه في القرن الثَّامن الهِجري، ولم يكن له في أهلِه نظيرٌ فيها، وله من الحظِّ والصِّيتِ والشُّهرة في أهلِ عصرِه فمَن بعدهُم ما لا يلحقُ به غيره فيه، ومصنَّفاته قد طارت في حياته إلى جميع البُلدان، وتنافسَ النّاسُ في تحصلها»[٢].

شيوخه:

مِن الصُّعوبة بمكان الوقوف على أسماء شيوخ العلَّامة السَّعدِ، حيثُ إنَّ السَّعدَ لا يُصرِّحُ بأسماءِ شُيوخِه في كتبه، والمعلومات عن شيوخه عمومًا في كتب التَّراجِم شحيحةٌ بل وغير دقيقة، ومع ذلكَ يُمكِنُ للنَّاظر في شُيوخه بحسَبِ ما ورَدَ في بعض كتب التَّراجم والإجازات والحواشي أنْ يُقسِّمهم إلى قسمين، قسمٌ ثبتَت تلمذة السَّعد عليهم، وقسم لم تثبُت تلمذةُ السَّعد عليهم.

أما القسم الأول: فنذكر فيه مَن صرَّح السَّعدُ بنفسِه تلمذتَهُ عليهم في بعض إجازاته التي نُشرت، ونذكر شيوخًا صرَّح بعضُ أصحاب الحواشي أنهم مِن شيوخ السَّعد.

* **تاج الدِّين محمَّد بن أبي بكر التَّفتازاني**، وهو جدُّه كما صرَّح بذلك في

---

(١) قاله في مقدمة حاشيته على شرح السعد على النسفية، مخطوط.

(٢) ينظر: «البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع» [ج٢/ص٣٠٣] ط: دار المعرفة.

إجازته لأحد طُّلابه، وسيأتي نصُّها تحت عنوان إجازات السَّعد التَّفتازاني.

* **حافظ الدِّين التَّفتازاني**، ذكره السَّعدُ في إجازته بخطِّه[١] وأنه يروي عنه كتاب «الكشَّاف» بسندِه إلى مؤلِّفه العلَّامة الزَّمخشري.

* **العلَّامة علاء الدِّين ابن حُسام الدِّين السِّغناقي الحنفي**[٢].

* **بهاء الدِّين الحلواني**[٣].

* **ناصر الدِّين التِّرمذي**[٤].

* **الشيخ العلامة القاضي ضياء الدين: عبد الله بن سعد الله العفيفي القرمي القزويني (ت: ٧٨٠ هـ)**، كان يستحضر المذهبين الحنفي والشافعي، ويفتي فيهما، وكان يقول: أنا حنفي الأصول شافعي الفروع، ويحلُّ «الكشاف» و«الحاوي» حلًّا إليه المنتهى، حتى يُظَنُّ أنه يحفظهما، ولعل العلامة السعد عنه أخذ إتقان المذهبين، والله أعلم[٥].

---

(١) وهي إجازته لتلميذه جلال الدين الزُّرنوقي، كتبها له سنة: (٧٧٧ هـ) ويأتي نصها في موضعها.

(٢) ذكره الفناري في حاشيته على المطول ص٢٠.

(٣) ذكره أيضا الفناري في حاشيته على المطول ص٢٠. حيث قال عند تعليقه على قول السعد في ديباجة مُطوَّله: (وصرفتُ شطرا من الزمان، إلى الفحص عن دقائق علم البيان، أراجع الشيوخ الذين حازوا قصب السبق في مضماره) قال الفناري: (قيل: وأراد بالشُّيوخ: ناصر الدين الترمذي، وعلاء الدين السغناقي، وبهاء الدين الحلواني)

(٤) قال عنه الدكتور ضياء الدين القالش في مقدمة تحقيقه للمطول: أحد شرّاح المطوَّل، نقل عنه التفتازاني كثيرا في المطول، ولم يصرّح باسمه، لكنّه كنّى عنه في مواضع فقال عند واحد منها في كلام طويل نقله عنه ملخَّصًا: (هذا خلاصة ما أورده بعض مشايخنا في شرح المفتاح) ص٣٤٦ وهذا الكلام صريح في أن الترمذي من شيوخه. ينظر: مقدمة تحقيق «شرح تلخيص المفتاح - المطول» ص٢٦.

(٥) ينظر: «إنباء الغمر» [ج١/ص١٨٣] و«الدرر الكامنة» [ج٢/ص٣٦٨] كلاهما للحافظ ابن حجر، =

القسم الثاني: نذكرُ فيه أشهرَ الشُّيوخِ الذين ذُكر في بعضِ كتب التَّراجم[(١)] تَلمَذَةُ السَّعد عليهم ولم يثبتْ ذلك[(٢)].

* **القاضي عَضُدُ الدِّين الإيجيّ (ت: ٧٥٦ هـ)**

* **قُطب الدِّين الرَّازي التَّحتانيّ (ت: ٧٦٦ هـ)**

* **صَدرُ الشَّريعة المَحبُوبيّ (ت: ٧٤٧ هـ)**

والسَّعدُ لم يُصرِّح بتلمذتِه عليهم، ولا أشارَ إلىٰ ذلك، ولا يُفهم ذلك مِن عِباراتِه في حقِّهم، والله أعلم.

تحقيقٌ فيه نفي تَلْمَذَةِ السَّعدِ على العَضُدِ على خِلاف ما اشتهرَ:

* **أما العضدُ**: فقد وضع السَّعدُ حشيةً علىٰ شرحِ العضد علىٰ المختصر الأُصولي لابن الحاجب، ووصفهُ فيها بأوصافِ التَّبجيلِ في ديباجتِها وفي أثنائها، ولعلَّ ذلكَ كان سببًا في اعتِبار السَّعدِ مِن تلامذة العَضُدِ، مع قرينَةِ المُعاصَرَةِ، وكونِهما مِن بلاد العَجَمِ، فلذلك كُلِّه ولغَيرِهِ ذَكَرَتْ بعضُ مصادِرِ التَّرجمةِ العَلَّامَةَ العَضُدَ ضِمن شُيوخِهِ[(٣)] واشتَهرَ ذلِكَ اشتِهارًا كبيرًا حتىٰ إنَّكَ لا تكادُ تجِدُ ترجمةً

= و«بغية الوعاة» [ج٢/ص١٣] للسيوطي.

(١) كالدرر الكامنة، وشذرات الذهب، ونحوها مِن المصادر التي تبيَّن وجود اضطراب في ترجمته فيها كما سبق بيانه.

(٢) كانت للمناقشاتِ التي حصلتْ مع الصديق العزيز والشيخ البحاثة: عبد الرحمن المحيريق الطرابلسي الفضل الكبير في عدم تسليم ذِكر هؤلاء الأعلام ضمن شيوخ السَّعد في ترجمته الواقعة ضمن تلك المصادر المُشار إليها؛ لما فيها من اضطراب واضح وعدم دقة في المعلومات، مما دفعني لمزيد تتبع، فجزاه الله تعالىٰ خيرا.

(٣) كما في «الدرر الكامنة» و«طبقات الشافعية» لابن قاضي شهبة [ج٣/ص٢٧]، و«شذرات الذهب» و«بغية الوعاة» وغيرها.

للسَّعد ـ في كُتبِ التَّراجمِ أو الدِّراسَاتِ الحَديثَةِ والمُقدِّمات التي وُضِعَتْ في التَّحقيقات الحديثة الصَّادِرة لكُتب العَلَّامة السَّعد[١] ـ إلَّا وتَذكُرُ كونَ العَضُدِ مِن أَبرَزِ شُيوخِ السَّعد، ويضعُونَهُ علىٰ رأسِ قائمة شُيوخِه، وكذلك تَجِدُ في ترجمةِ العلَّامة العَضُدِ ذِكرَ السَّعدِ في قائمة تلامِذَتِهِ، سواء في كُتب التَّراجم، أو في الدِّراسات الحديثة الموضوعة في مُقدِّمات تحقيق كُتب العلَّامة العُضد الإيجي الصَّادرة حديثًا[٢].

والحقُّ أنَّ ذلِكَ فيه نَظَرٌ كبيرٌ، ولا يَكادُ يصِحُّ ذلكَ إذا ما وُضِع تحتَ مِحَكِّ

---

(١) كما في ترجمة العلامة السعد التفتازاني في الدراسة الموجودة في مقدمة طبعة «شرح العقائد النسفية» ص٢٦ ـ ٢٧ الصادرة حديثا عن دار التقوىٰ ـ دمشق، بتحقيق الشيخ الفاضل أنس الشرفاوي، وكما في مقدمة الطبعة الحديثة لـ«تهذيب المنطق والكلام» الصادرة عن دار الرشاد ـ ودار الضياء، بتحقيق د. عماد بن محمد علي السهيلي، ومسعود أحمد سعيدي ص٣٤. وكما في مقدمة تحقيق: «شرحا المحقق الدواني والملا عبد الله اليزدي علىٰ تهذيب المنطق» بتحقيق د. عبد النصير المليباري ط: دار الضياء. ص١٢ ـ ١٣. وفي مقدمة تحقيق «شرح تصريف العزي» طبعة دار المنهاج ـ جدة، بتحقيق محمد جاسم المحمد، وغيرها من التراجم والدراسات التي صُدِّرتْ بها مطبوعات كتب العلامة السعد الحديثة، وكل ذلكَ مردُّه إلىٰ تواردهم علىٰ ذكرِ معلُومةٍ غير دقيقةٍ كانت تحتاج إلىٰ وقفةٍ فيها مزيدُ نظرٍ وتحقيق. والله تعالىٰ أَعلم. **ثم اطلعتُ** بأَخَرةٍ علىٰ دراسةٍ حديثة في مقدمة تحقيق كتاب «شرح تلخيص المفتاح» للتفتازاني تُشكِّكُ في تلمذةِ السَّعدِ علىٰ العضد، وذلك في مقدمة تحقيق الدكتور ضياء الدين القالش لـ«شرح تلخيص المفتاح ـ المطول» ص٢٧ ـ ٢٨، وأحالَ ذلك علىٰ الباحث طلال العمودي، ولم أقف علىٰ مقالتِه، ثم استفدتُ من ترجمته للسعد في المقدمة المذكورة فوائد وإضافاتٍ استَخلصَها الدكتور القالش من إجازةٍ للسعد وقف عليها.

(٢) ينظر مثلا ترجمة العضد في مقدمة تحقيق كتاب «شرح رسالة الأخلاق» للعضد الإيجي ص٥٥، الصادر عن دار الفتح ـ الأردن، بتحقيق الدكتور الفاضل أحمد رجب أبو سالم بالاشتراك مع فضيلة الأستاذ الدكتور نظير محمد عياد. وانظر دراسة الدكتور علي بن عبد الرحمن بسام الجزائري في مقدمة تحقيقه لكتاب «شرح العضد علىٰ مختصر منتهىٰ الوصول والأمل» ص٦٧، ط: دار ابن حزم ـ دار عباد الرحمن. وغيرهما.

النَّظرِ والنَّقدِ والتَّحقيقِ، وأذكرُ هنا بعض القرائن والأدلَّة التي تنفي تَلْمَذَةَ السَّعدِ على العَضُدِ على خِلاف ما اشتهرَ:

❊ مِن ذلك ما نقلَهُ حاجي خليفة في «سُلَّم والوصُول» في ترجمتِه للعلَّامة العَضُدِ الإيجيِّ ما يُرجِّحُ نفي تلمذةِ السَّعدِ على العَضُد فقال: «قال ابن الحِنَّائيّ: إنَّ غالبَ الظنِّ بل اليقين أنَّه لم يتلمذ له التَّفتازانيُّ؛ لأنَّ الأَبْهَرِي ذكرَ في ديباجة حاشيتِه على شرحِ العَضُدِ **أنَّ السَّعد لم يَقْرَأ على الشَّارِحِ** حتى يطَّلِعَ على حقائقه، [والأَبهرِيُّ] يَذكرُ الشَّارِحَ بلفظِ الأُستاذ، وأمَّا التفتازانيُّ فلم يجئ بعبارة تُشعر بأنه أستاذه»(١).

❊ ويضافُ إلى ذلك أنَّ السَّعدَ انتقَد العَضُدَ في مواضِعَ مِن تَآليفِه بكلماتٍ وصِيَغٍ تُبعِدُ احتماليَّةَ كونِه انتقادَ تلميذٍ لشَيخِه، فقال مثلًا في حاشيته على شرحِ العضد على المختصر الأصولي لابن الحاجب بعدَ أنْ تَعقَّبهُ: «والعَجَبُ كلُّ العَجَبِ **مِن الشَّارحِ** معَ إحاطَتِه بفَنِّ البَيانِ واطِّلاعِهِ على أَقوَالِ العُلماء **كيفَ خبطَ** في هذا المقام وأَخطَأَ في تَقريرِ أَقوَالِ الأَئمَّةِ العِظَام»(٢).

وانتقَدَهُ السَّعدُ في مواضِعَ عديدةٍ في «شرح مقاصده» حيث تَتبَّعَ العَضُدَ في مواضع مِن متنِه «المواقِف» ويصِفهُ بقولِه: «قال صاحب المواقف» دونَ أنْ يأتيَ بأيِّ لفظٍ أو صِيغَةٍ تدُلُّ على تَلمَذَتِه عليهِ، فمِن تلك المواضع الكثيرة قولُ السَّعدِ: «ما ذكر في المواقف: مِن أنَّه لا مَحيصَ لِمن يقولُ بتَجانُسِ الجَواهِرِ عنْ أنْ يَجعلَ

---

(١) ينظر «سلم الوصول إلى طبقات الفحول» لحاجي خليفة [ج٢/ص٢٥٠]

(٢) ينظر حاشية السعد على شرح عضد الدين الإيجي على مختصر ابن الحاجب الأصولي [ج١/ص١٥٧] ولاحِظ كيف يصفه بالشارح، دون أن يقول مثلًا: شيخنا الشارح، أو أستاذنا، وكيف وصفه بالخَبْطِ ونحوه من العبارات التي يبعد أنْ تصدر مِن تلميذ في حقِّ شيخه الذي اكتسب جل بضاعته منه على ما هو مدَّعىً بعض المراجع كما مرَّ.

جُملةً مِن الأَعرَاضِ داخِلةً في حَقيقةِ الجِسمِ ؛ ليَكُونَ الاختِلافُ عائِدًا إليها. ولا أَدرِي كيفَ ذهلَ عمَّا في هذا المَخْلَصِ مِن الوقُوعِ في وَرْطةٍ أُخرَىٰ هي عدَم بقاءِ الأجسَامِ ضَرُورةَ انتِفَاءِ الكُلِّ بانتِفَاءِ الجُزء... إلخ[1]» إلىٰ غيرِ ذلك مِن المواضِع التي اشتَدَّ السَّعدُ في عِبارَاتِهِ في نَقدِ العلَّامة العَضُدِ. وهناكَ مواضع مِن عِبارَات السَّعد تدلُّ علىٰ أنَّه لم يقرأ متن «المواقف» علىٰ مُؤلِّفه العَضُدِ، ولو صحَّ أنَّ السَّعدُ تتلمَذَ عليه ولازَمَهُ حتَّىٰ تخرَّجَ بهِ فكيفَ يُتصوَّرُ أنَّه فاتَهُ أنْ يَقرَأَ عليهِ أَشهرَ كُتُبِ العضُدِ وأَهمَّ متنٍ مِن مُتونِ الأشاعرةِ حينَها؟!

قال في «شرح المقاصد»: «أقول: ذكرَ صاحب المواقف علىٰ ما نطقَ به أصلُ النُّسخ أنَّه يظنُّ ظنًّا قريبًا مِن اليقين...» إلىٰ أنْ قالَ السَّعدُ مُنتقِدًا كلام صاحِب «المواقف»: «والحقُّ أنَّ هذا الظنَّ لا يُغني مِن الحقِّ شيئًا» وأنت ترىٰ أنَّ السَّعدَ يُصرِّحُ أنه ينتقِدُ كلامَ العَضُدِ بناءً علىٰ نُسخَةِ الكتاب، ويفهم منه أنَّه لم يَسمعِ الكتابَ المذكور ولم يقرَأهُ علىٰ العَضُدِ. والله أعلم.

❋ ثم وقفتُ علىٰ نقلٍ نفيسٍ أورَدَهُ الدَّكتور الفاضل عبد الحكيم الأنيس يَنقلُ فيه بواسطةٍ[2] عن جُزءٍ مفقودٍ للحافظ السَّخاوي أفردَه لترجمة العلَّامة العَضُدِ وسمَّاهُ: «القول المبين في ترجمة القاضي عضد الدين» وقد ذكره السَّخاويُّ لنفسِه في مؤلَّفاته الأُخرىٰ وأحال عليه[3]، فمِمَّا ورَدَ فيه: «... انتفع به [أي: بالعضد]

---

(١) ينظر «شرح المقاصد» للعلامة السعد [ج١/ص٢٢٠] طبعة سنة ١٢٧٧ هـ.

(٢) والواسطة هي كتاب: «كنز الرواة المجموع من درر المجاز ويواقيت المسموع» للعلامة أبي المهدي عيسىٰ بن محمد الثعالبي الجعفري الجزائري المكي (ت: ١٠٨٠ هـ) فقد نقل عن الجزء المذكور للحافظ السخاوي «القول المبين في ترجمة القاضي عضد الدين» مواضع من ترجمته للعضد وفيها معلومات تفيدنا فيما نحن بصدده من نفي تلمذة السَّعد علىٰ العَضُد، والمقال المذكور للدكتور عبد الحكيم الأنيس منشور علىٰ موقع (الألوكة) بتاريخ ١٤٤١/١٢/٢٥ هـ.

(٣) مِن المواضع التي ذكرَ فيها السخاوي هذا الجُزء لنفسه: ما جاء في «الضوء اللامع» [ج٣/ص١٣٧]=

أكابرُ الفُضلاءِ، كالشَّمسِ الكِرْماني، والأَبهري، وغيرِهم، وأدرجَ فيهم الحافظُ ابنُ حجر سعدَ الدِّين التَّفتازاني... قال السَّخاوي: وذكرَ بعضُ فضلاء الإيجيين عَن مَشايِخهم **أنَّ السَّعدَ لم يجتمعْ بالعَضُد**، وإنَّما وَصَلَ إليه «شَرحُ المُختَصَرِ» مِن الكرماني» انتهىٰ. وهذا يتوافَقُ مع طريقةِ تتبُّعِ السَّعدِ لما في شرح العَضُد علىٰ المختصر الأُصولي، ووصفه بالشارح، بحيث يُشعر أنَّه وقَفَ علىٰ شَرْحِهِ لا علىٰ شَارِحه مع التَّلمذة عليه.

وبعدَ هذا النَّقلِ ومعَ مجمُوعِ ما سبقَ ذكره لعلَّهُ يصِحُّ لنا أن نقول: لا يجوزُ حسبَ قواعِدِ البحثِ الاعتماد علىٰ تلكَ المصادِرِ التي صرَّحت بتلمذة السَّعد علىٰ العضُدِ؛ لما بيَّنا مِن قصُورها ومخالفتها للأدلة والقرائن، ولا يُقال هنا كما في القاعدة المشهورة: المُثبِتُ مُقدَّمٌ علىٰ النَّافي؛ لأنَّ ذلك يكون حيثُ لا مُرجِّح، بأن يكون الإثبات مُجملًا والنَّفيُ مجملًا، والحالُ فيما نحن فيه أنَّ النَّافي لديه تفصيلٌ بخلاف المُثبِت، فيُقدَّمُ النَّافي؛ لأدِلَّتِهِ وقرَائِنه المُفصَّلةِ علىٰ كلام المُثبِتِ المُجمَلِ. ومَن رامَ بعد ذلك إثباتَ التَّلمذةِ.. فعليه أنْ يأتي بأكثرَ مما في تلك المصادِرِ، واللهُ تعالىٰ أعلم.

۞ عدمُ صِحَّة قِصَّة كونِ العلَّامة السَّعدِ في ابتِدَاء طَلَبِهِ للعِلم بعيدَ الفهم مِن أَبْلَدِ طَلَبةِ العَضُدِ:

يتفرَّعُ علىٰ ما سبقَ: عدمُ صِحَّة الحكايةِ التي اشتهرتْ عَن السَّعدِ وأورَدهَا

= في ترجمة حسين بن أحمد بن محمد الكيلاني المعروف بابن قاوان (ت: ٨٨٩ هـ) أنه ألفه بسؤاله فقال: «وأفردتُ للعضد ترجمة بسؤاله». وذكره كذلك في الجزء الذي أفرده في ترجمته لنفسه «إرشاد الغاوي بل إسعاد الطالب والراوي للإعلام بترجمة السخاوي» وكذلك في كتابه «وجيز الكلام في الذيل علىٰ دول الإسلام» [ج١/ص٨٣] عند ترجم العضد: «أفردتُ ترجمته بالتأليف، وحقَّقتُ موته فيها خلافا للإسنوي وغيره».

ابن العِماد في «شذراته» مِن غير تَسميةِ الرَّاوي ، وخُلاصتُها: أنَّ السَّعدَ كان في بدايةِ طلَبِه للعلمِ ثَقيلَ الفَهمِ جدًا ليس في جماعة العَضُدِ وتلامذَتِه مَن هو أَبْلَدُ مِنهُ ، معَ شِدَّةِ اجتِهاد السَّعد في المطالعة وتكراره للدَّرسِ ، وأنَّ العضُدَ كان يَضربُ بِهِ المثلَ بينَ جماعتِه في البَلادَةِ ، فرأىٰ السَّعدُ كأنَّ رجُلًا أتاهُ في خلوتِه ودعَاهُ للذَّهابِ معه ، فأجابه السَّعدُ قائلا: ما للسيرِ خُلقْتُ ، أنا لا أفهم شيئًا مع المطالعة فكيفَ إذا ذهبتُ معكَ إلىٰ السَّيرِ ولم أُطالِع وأُراجع دَرْسِي ، فعاد الرجلُ ودعاه للسَّيرِ معهُ المرَّةَ بعد المرَّةِ ، والسَّعدُ يَرفُضُ ، حتىٰ قال له الرَّجلُ: رسُولُ الله ﷺ يَدعُوكَ ، فقامَ معه حتّىٰ وصلَ إلىٰ مكانٍ فرأىٰ النَّبيَّ ﷺ في نفرٍ مِن الصَّحابة فتبسَّم له وقال: «نُرسِلُ إليكَ المرَّةَ بعدَ المرَّةِ ولمْ تَأتِ» فقال السَّعدُ: يا رسُولَ الله ، ما علِمتُ أنَّكَ المُرسِل ، وأنتَ أعلمُ بما اعتذرتُ به مِن سُوء فهمي وقِلَّةِ حفْظِي وأَشكُو إليكَ ذلِكَ ، فقال رسُول الله ﷺ: «افتحْ فَمَكَ» وتَفَلَ فيه ودَعَا لهُ ، ثُمَّ أَمرَهُ بالعَوْدِ إلىٰ مَنزلِه وبشَّرهُ بالفتح ، فعادَ وقدْ تَضلَّعَ عِلمًا ونُورًا ، فلمَّا جَلَسَ مِن الغَدِ في مَجلسِ دَرْسِ العَضُدِ وشَارَكَ بكلامٍ ظَهَرَ فيه عِلمٌ وتَحقيقٌ حتَّىٰ قال له العَضدُ باكيًا: إنك اليومَ غيركَ فيما مَضىٰ ، ثُمَّ قام العضدُ مِن مجلِسِهِ وأَجلَسَهُ مكانَهُ وفخَّمَ أَمْرَهُ مِن يومئذٍ. اهـ. بتصرُّفٍ(١).

فهذه الحكايةُ لا تثبتُ رأسًا بعد تحقُّقِ عدَمِ لقاءِ السَّعدِ بالعضُدِ فضلًا عن تلمذتِه عليه ، بَلْهُ فضلًا عن مُلازَمتِه له كما يُفهم مِن الحكاية ، وحتَّىٰ لو غَضضْنَا الطَّرفَ عن ذلك . . فمرَاحِلُ حيَاةِ السَّعدِ تأبىٰ صِحَّةَ هذِه الحكاية وتُعارِضُها ، حيثُ إنَّ السَّعدَ نَبَغَ مِن صِغره ، وألَّف شرحهُ علىٰ التَّصريف وهو ابن (١٦) سنةٍ كما سبق ، وابتَدَأَ تأليفَ شرحِه العظيم: المُطوَّل علىٰ «تلخيص المِفتَاح» وهو ابن (٢٠) سنة ، وأتمَّهُ علىٰ التَّمام والكمال وهو ابن (٢٦) سنَّة ، فكيف تصِحُّ حكاية

---

(١) ينظر «شذرات الذهب» لابن العماد [ج٨/ص٥٤٨ ـ ٥٤٩].

بلادَةِ السَّعدِ وثِقَلِ فَهمهِ والحالُ هذه؟!

ويُضاف إلىٰ ذلك: أنَّ رَحلات السَّعد معروفةٌ ومذكورة ومقيَّدةٌ كما سيأتي ذِكرُها مُفصَّلًا عِند الكلام علىٰ مُؤلَّفاتِه، وليس فيهَا أنَّه دخل أقاصي بلاد فارس كـ«إيج» التي تقع في نواحي شِيراز، والتي وُجِد فيها العلامة العَضُدُ.

ويُضاف أيضا: أنَّ تلامِذَةَ العضُد الذينَ لازَمُوهُ مَعروفُونَ، واشتَهرَ أنَّه كان له اثنا عشر تلميذًا كان مَدارُ تصنيفهِ عليهم، ولم يُذكر مِن ضِمنهم العلَّامة السَّعدُ التَّفتازاني، ولو كانَ منهم لما فوَّتوا ذِكرَهُ، إلىٰ غيرِ ذلك مِن القرائنِ والأدلَّة التي تفيدُ القَطعَ بمَجمُوعِها علىٰ عدَمِ صِحَّة تلك الحِكاية مِن أصلِهَا. والله تعالىٰ أعلم.

* **وأما القُطب الرَّازي التَّحتاني**: لم يثبُت لديَّ ولو علىٰ سبيلِ غلبَةِ الظنِّ تلمذةُ السَّعدِ عليه، والقطبُ والسَّعدُ كِلاهُما شرحَا المتنَ المشهور في عِلم المنطق للعلَّامة نجم الدِّين الكاتِبيِّ «الرِّسالة الشَّمسيَّة» والسَّعدُ قد نصَّ في شرحهِ علىٰ «الشَّمسِيَّة» أنَّه يُجيلُ نَظرَهُ في شرحِ القُطبِ الرَّازي فقال: «... وأُجيل قِداحَ النَّظرِ في شرح الفاضِلِ المُحقق والنِّحرير المُدقِّق قُطب الملَّة والدِّين الرَّازي، شكرَ الله مَساعِيه، وقرَنَ بالإفاضةِ أيامَهُ ولياليهِ، وأُفصِّل ما أجملَهُ بقدْرِ الاستِطاعة، وأبيِّنُ ما أَهملَهُ بمَبلغ البِضاعة، وأُنقِّحُ ما أَطْنَبَهُ مِن فَرْطِ شَغَفِهِ بالإيضَاحِ، وأُتِمُّ ما وقعَ فيه مِن التَّسامُحِ بالإفصَاح»[1].

وأنتَ ترىٰ أنَّ كلامه هذا لا يُشير مِن قريبٍ ولا مِن بعيدٍ إلىٰ تَلمَذَته عليه، وهناكَ حكايةٌ تشيرُ إلىٰ اجتماع القُطب التَّحتاني والسَّعد التَّفتازانيّ في مجلسِ الأمير الطَّاغية تِيمُورلنك، ويظهرُ مِنها أنَّه كان لقاء قَرينَيْنِ، لا لقاءَ شُيخٍ وتلميذِهِ، وقد أشارَ إلىٰ طرفٍ مِن ذلك ابن عَرَبْشَاه (ت: ٨٥٤) في كتابه «عجائب المقدور

(١) ينظر «شرح الرسالة الشمسية» للتفتازاني ص٩١ ـ ٩٢، ط: دار النور المبين.

في أخبار تيمور» حيث قال: «... وأقام حُرمة العلم والعُلماء، وعظَّم شعائر الله تعالىٰ وشرائع الأنبياء، فكان عنده في ذلك الزمان وعند أوزبك بعده وجاني بك خان.. مولانا قطب الدين العلامة الرازي، والشيخ سعد الدين التفتازاني، والسيد جلال الدين شارح الحاجبية وغيرهم من فضلاء الحنفية والشافعية»[1] فقد يُستَشفُّ مِن هذا النَّصِّ وقوعُ اللِّقاء، ولا يدلُّ علىٰ أكثرَ مِن ذلِكَ، والله أَعلم.

❊ **وأمَّا صدرُ الشَّريعة:** فالتفتازانيُّ شرحَ كتبه المشهور «التَّوضيح لمتن التَّنقيح» ولمْ أجِد ما يُثبِتُ تَلمذةَ السَّعدِ عليه إلَّا ما ذكرَهُ صاحِبُ «سُلَّم الوُصول» قائلًا في ترجمة الصَّدر: «... ولجَدِّه مدرسةٌ بناهَا بسمرقند، نزلَ بها العلَّامةُ التَّفتازاني وأَخذَ عنه[2]» والله أعلم، والأمرُ يحتاج إلىٰ مزيد بحثٍ.

تلاميذه:

مرَّ أنَّ العلَّامة السَّعد كان كثير التَّرحال مُضطرًّا للتَّنقُّلِ بين البُلدان، ولعلَّ ذلك من أسبابِ عدم وجُودِ طَلَبةٍ اشتهروا بمُلازمتِه التَّامَّةِ، ومع ذلكَ فقدْ تَلْمَذَ لهُ عددٌ مِن العُلماء الذين حملوا رايةَ العِلم والتَّحقيق بعدَهُ، مِنهُم:

❊ **علاء الدِّين أحمد بن محمد السِّيرَاميّ الحنفي** (ت: ٧٩٠ هـ)

❊ **حسام الدين: حسن بن علي السَرَخْسِي الأصل الأبيوَرْدي الخُرسَاني الشافعي** (ت: ٨١٦ هـ) ذكر السَّخاوي بأنه لازم السَّعدَ مُلازمةً جيِّدة[3].

❊ **علاء الدين محمد بن محمد البُخاري الحنفي** (ت: ٨٤١) علامة المنقول

---

(١) ينظر: «عجائب المقدور في أخبار تيمور» ص١١٦.

(٢) ينظر: «سلم الوصول إلىٰ طبقات الفحول» [ج٢/ص٣٢٥].

(٣) ينظر: «الضوء اللامع» [ج٣/ص١١٠].

والمعقول، وهو الذي اشتهر عنه الإنكار الشديد على أهل وحدة الوجود وتكفيرهم، وله في ذلك رسالة مشهورة، ولما دخل دمشقَ وكان يُسأل عن مقالات ابن تيمية التي انفردَ بها كان يجيبُ بما ظهرَ له من الخطأ فيها إلى أن اطلع على كثيرٍ مِن شُذوذاته فنفرَ عنه قلبُه وصرَّح بتبديعه ثم تكفيره، وناقشَهُ في ذلك علماء عصره في وقائع مشهورة[1].

* **جلال الدِّين بن يوسف بن الإمام ركن الدين مسيح الأوبهي**، كتب له شيخه العلامة السَّعد إجازةً سنة (٧٩٢ هـ) بسمرقند قُبيل وفاته، نذكر خبرها قريبا[2]، وفيها أَذِن السَّعدُ لتلميذه الأوبهي أن يُعمل قَلَمهُ في إصلاح بعض مُصنَّفاتِه فيما يقفُ عليه مِن سهوٍ بعدَ المُراجَعةِ التَّامَّةِ والتَّأمُّل والاحتياطِ، وهذا يدلُّ على مزيد خُصوصيةٍ لهذا التِّلميذ.

* **علاء الدِّين علي بن موسى الرُّومي الحنفي** (ت: ٨٤١ هـ)

* **برهان الدِّين حيدر بن أحمد بن إبراهيم الشِّيرازي ثم الرُّومي** (ت: ٨٥٤ هـ).

* **فتح الله بن أبي يزيد الشِّرواني الشَّافعي** (ت: ٨٥٧ هـ) وهو شارح كتاب «الإرشاد» في النَّحو لشيخه.

* **عماد الدِّين الغُجْدوانيّ**، وقد كتب له العلّامة السَّعدُ إجازةً حافِلة، مدحه

---

(١) ينظر خبر ذلك في «الضوء اللامع» للحافظ السخاوي ضمن ترجمته [ج٩/ص٢٩١] وما بعدها، ومقدمة شيخنا العلامة الدكتور سعيد فودة لتحقيقه كتاب «رسالة في الاعتقاد» للإمام العلاء البخاري، حيث أورد فيه موقفه من ابن عربي الحاتمي، وابن تيمية الحراني بشيء من التفصيل. ص ٢٢ ـ ٣٢.

(٢) نورد نص بعض إجازات السعد بعد ترجمته مباشرة ص٨٩، وينظر إجازة الأوبهي ص٩١.

فيها بأوصاف فخيمة ، ويأتي ذكر نصِّ الإجازة في موضعها[١].

* **سَعد الدِّين بن جلال الدين الزُّرنوقيّ** ، وهو ممن حظي أيضا بإجازة من شيخه العلَّامة السَّعد سنة : (٧٧٧ هـ)

* **لطف الله الكمال السمرقندي**[٢].

* **أثير الدين جبريل بن صالح البغدادي**[٣].

* **برهان الدين حيدر بن أحمد بن إبراهيم الشيرازي ثم الرُّومي** (ت: ٨٥٤ هـ) المشهور بـ«حيدر الرومي» قرأ المطول على مؤلفه العلامة السعد مرارا[٤].

مُؤلَّفاته:

صنَّف العلَّامة السَّعد التَّفتازانيُّ تصانيفَ حسنة ، عالية في الدِّقة والتَّحقيق ، وقد وفَّقه الله تعالىٰ للعناية بالتَّصنيف وهو ابن سِتَّ عشرةَ سنة مِن عُمرِه إلىٰ أنْ وافاهُ الأَجلُ ، وتنوَّعتِ الفُنون التي صنَّف فيها مِن صرفٍ ، ونحوٍ ، وأَدبٍ ، وبلاغَةٍ ، وأصول فقه ، وفقه ، وكلام ، ومنطق ، وتفسير ، وغير ذلك ، وما صنَّفَ في علمٍ إلا وكانَ مِن أنفسِ ما صُنِّف فيه تحقيقًا وتدقيقًا ، حتىٰ قال الحافظ ابن حجر العسقلاني بعد ذكر جُملةٍ مِن مؤلَّفاتِه: «وله غير ذلك مِن التَّصانيف في أنواع العُلوم التي تنافسَ الأئمَّةُ في تحصِيلهَا والاعتِناء بها ، وكان قد انتهتْ إليه معرِفةُ علومِ البَلاغةِ والمعقُولِ بالمشرِقِ بل بسَائرِ الأَمصَارِ لَمْ يكُنْ له نَظِيرٌ في

(١) ينظر ص٨٩.

(٢) ذكره الحافظ السخاوي في «الضوء اللامع» [ج١/ص٨٦].

(٣) ذكره السخاوي في «الضوء اللامع» [ج١٠/ص١٣١] ضمن ترجمة البدر العيني محمود بن أحمد بن موسىٰ الحنفي.

(٤) ينظر مقدمة تحقيق «شرح تلخيص المفتاح ـ المطول» ص٣٤.

مَعرِفَةِ هذِهِ العُلومِ»[١].

* **له في الصَّرف:** «**شرحُ التَّصريف**» للعِزِّي، وهو أوَّلُ مؤلَّفاته، حيثُ يقولُ في مُقدِّمته: «فإنَّه أوَّلُ ما أفْرَغتُهُ في قَالبِ التَّرتيبِ والتَّرصِيفِ» ألَّفه كما مرَّ وهو ابن (١٦) سنةٍ، وغدا من كُتب الدَّرس الصَّرفي في كثير مِن البِلاد خُصوصًا بلاد العجم.[٢]

* **وفي عِلم النَّحو:** «الإرشادُ»[٣] وذكره حاجي خليفة باسم: (إرشاد الهادي) ألَّفه لما كان في خوارزم لابنِه، كما نصَّ على ذلك في مقدمته[٤].

---

(١) ينظر: «الدرر الكامنة» [ج٤/ص٣٥٠] ط: دار الجيل.

(٢) ويُسمى أحيانا بـ: «شرح تصريف الزنجاني» والمتن مِن تأليف: عز الدين إبراهيم بن عبد الوهاب الزنجاني توفي بعد سنة: (٦٥٥ هـ) واشتهر شرح السعد في بلاد الهند بـ(السَّعدِيَّة) وفي داغستان وما جاورها بـ(سَعَدُ) أو «شرح العزي». طُبع قديما وحديثا طبعات كثيرة، من أشهر طبعاتها الحديثة: طبعة دار المنهاج ـ جدة، بتحقيق محمد جاسم المحمد، ومِن أحدثها طبعة دار الرياحين ـ بيروت، بتحقيق الدكتور الفاضل: محمد ذنون يونس، إلا أن كلاهما أثبتا على غلاف الكتاب ولادة العلامة السعد سنة (٧١٢ هـ) وقد بينا خطأ ذلك، ومن طبعاتها القديمة المتقنة إصدار المطبعة الإسلامية بداغستان، وعلى هذا الكتاب شروح وحواش وتقريرات كثيرة يصعُب حصرها هنا، فانظر خبر ذلك في «جامع الشروح والحواشي» [ج١/ص٦٨٠].

(٣) وهو متن شامل لأبواب النحو، طبع لأوَّل مرَّة بتحقيق الدكتور عبد الكريم الزبيدي، عن دار البيان العربي ـ جدة، الطبعة الأولى سنة: (١٩٨٥ م). وعليه شروح عدة منها: شرحٌ لتلميذِه فتح الله بن أبي يزيد الشِّرواني الشافعي (ت: ٨٥٧ هـ) ولم يخرج بعد إلى عالم المطبوع فيما أعلم، وشرحٌ لشمس الدين محمَّد ابن السَّيِّد الشريف علي بن محمد الجُرجاني الحسيني المتوفي سنة: (٨٣٨ هـ) سمَّاه: «الرَّشاد في شرح الإرشاد». طبع حديثا عن دار الكتب العلمية ـ بيروت، بتحقيق الدكتور محمد عبد الغني شعلان، وطبع أيضا عن دار النُّور المبين ـ عمّان/ الأردن. بتحقيق إبراهيم التيتي.

(٤) ينظر: «إرشاد الهادي» ص٨٣. وفي مقدمته نصَّ السَّعدِ على اسم كتابه حيث قال: (سميته بالإرشاد) ومع ذلك طبع باسم «إرشاد الهادي» ولعل المحقق اعتبرَ أنَّ السَّعدَ اختصرَ الاسم في المقدمة، واستدل بورود الاسم كامِلًا على بعض النسخ الخطية.

* **وفي البلاغة**: له شرحان نفيسان على «تلخيص المفتاح» ـ للعلامة جلال الدِّين القَزوينيِّ (ت: ٧٣٩ هـ)، الذي اختَصرَ فيه القسم الثالث مِن الكتابِ الشَّهير: «مِفتاح العُلوم» للعلَّامة السَّكاكيِّ (ت: ٦٢٦ هـ) ـ **الأوَّل**: شرح تلخيص المِفتَاح «المطوَّل»[١]. **والثاني**: «المُختصر» شرح تلخيص المفتاح، وعلى كليهما حواشٍ وتقريرات كثيرة.[٢]

* **وفي الأدب**: «النِّعمُ السَّوابغ في شرح النَّوابغ» شرح فيه «الكلم النوابغ» للعلامة الزمخشري.[٣]

* **وفي المنطق**: «شرح الشَّمسِيَّة»[٤]، و«غايةُ تهذِيبِ الكلامِ في تحريرِ

---

(١) واشتهر باسم «المطول» تمييزا له عن شرح السعد المختصر على تلخيص المفتاح، وتمييزا عن باقي شروح المصنفين الآخرين على التلخيص، مع كون التفتازاني لا يحيل عليه في كتبه الأخرى باسم «المطول» بل يحيل بقوله: «شرح تلخيص المفتاح» وتارة بقوله: «شرح التلخيص». ينظر: مقدمة تحقيق «شرح تلخيص المفتاح ـ المطول» ص٤٩، بتحقيق الدكتور الفاضل: ضياء الدين عبد الغني القالش. الصادر حديثا عن دار اللباب ـ إسطنبول.

(٢) وكلاهما طبع طبعات عديدة قديما وحديثا، وأحدث وأتقن إصدارٍ للمطول هو الذي صدر عن دار اللباب، في مجلد ضخم فخيمٍ بتحقيق الدكتور ضياء الدين القالش جزاه الله خيرا. وصدر الشرح الثاني: «المختصر» في طبعة حديثة متقنة عن دار التقوى ـ دمشق بتحقيق الدكتور الفاضل عجاج عودة برغش، وهو الشرح المشهور بـ«مختصر المعاني» وله طبعة قديمة متقنة مخدومة بالتعليقات والتقريرات صدرت في داغستان عن المطبعة الإسلامية، وانظر تفصيل الفرق بين الشرحين في الدِّراسة النافعة: «التفتازاني وآراؤه البلاغية» ص٧٢ وما بعدها، للدكتور ضياء الدين القالش، نشر دار النوادر ـ بيروت.

(٣) له طبعات قديمة، وطُبع حديثا بتحقيق متقن عن دار اللباب ـ إسطنبول، بتحقيق الدكتور الفاضل البحاثة: حمزة البكري. وقدم له بمقدمات دراسية مفيدة ماتعة، منها التحقيق في الخلاف في مذهب السعد التفتازاني الفقهي، وتقييم الطَّبعات السابقة لكتاب النعم السوابغ، وتحقيق نسبة الكتاب للسعد، لما أنَّ الكِتابَ ليسَ ضمن الكتبِ التي كانت مُقيَّدةً على شاهد قبره كما سيأتي ذكره قريبا.

(٤) وهو شرح على المتن الشهير في علم المنطق للعلامة نجم الدين عمر بن علي القزويني المشهور=

المنطِقِ والكلامِ» كما سمَّاهُ السَّعد في مقدِّمته، ويشتهر اختصارًا بـ: «تهذيب المنطق والكلام»[١].

* **وفي علم الكلام**: «شرح العقائد» للنَّسفي[٢]، «ومقاصد الطالبين» في عِلم الكلام، المشهور بمتن «المقاصد»، وشرحه المشهور بـ«شرح المقاصد»[٣].
والقِسم الثاني من كتابه «تهذيب المنطق والكلام» السابق ذكره.

* **وفي أصول الفقه**[٤]: «التَّلويح إلىٰ كشْفِ حقَائق التَّنقيح» لصدر الشَّريعة

= بالكاتبيِّ (ت: ٦٧٥ هـ)، ألَّفه للخواجه شمس الدين محمد، وسمَّاه بـ«الشمسية» نسبةً إليه، وشَرحُ العلامة السعد عليه نُشر قديمًا في الهند، وهو المشهور عندهم بـ(السَّعديَّة) وله طبعةٌ حديثة متقنةٌ بتحقيق شيخنا الفاضل الدكتور جاد الله بسام صالح، وطبع عن دار النور المبين ـ عمَّان/ الأردن سنة: (٢٠١٣ م).

(١) وله طبعات عديدة، لعلَّ مِن أحدثها طبعة دار الضياء ـ الكويت بالاشتراك مع دار الرشاد الحديثة ـ الدار البيضاء ـ المغرب، بتحقيق الدكتور عماد بن محمود علي السُّهيلي بالاشتراك مع الأستاذ مسعود أحمد سعيدي، إلا أنهما أخطئا في تحديد سنة وفاة السعد بـ(٧٩١ هـ)، وعلىٰ الكتاب المذكور شروح وحواشي كثيرة أغلبها علىٰ القسم المنطقي، ينظر خبرها في «المعجم الشامل للتراث العربي المطبوع» [ج١/ص٢٥١] و«جامع الشروح والحواشي» [ج١/ص٧٨٩] وما بعدها.

(٢) له طبعات كثيرة جدا، مخدومة بالشروح والحواشي العديدة، وطُبعَ الشرح مُفردا في نشرة عِلمية مُتقنة عن دار التقوىٰ ـ دمشق، بتحقيق الشيخ الفاضل: أنس عدنان الشرفاوي، موشحا بتعليقات توضيحية في مجلد لطيف.

(٣) له طبعات قديمة مشهورة، وله طبعة حديثة مشهورة بتحقيق الدكتور عبد الرحمن عميرة صدر عن المكتبة الأزهرية للتراث في أربعة مجلدات سنة ٢٠١٣ م، وخرجت طبعة أخرىٰ جديدة عن دار النور المبين ـ الأردن سنة (٢٠٢٣ م) مع حواشي الخيالي والسِّينَابي والبُروسوي والفاروقي. بتحقيق ثلّة من الباحثين وطلبة العِلم.

(٤) وطُبع له في أصول الفقه حديثا: «شرح متن الورقات» المنسوب لإمام الحرمين الجويني، ورجَّح محققه الشيخ حاتم بن يوسف المالكي كونه من تأليف العلامة السَّعد. ينظر مقدمة تحقيقه، صدر عن دار الضياء ـ الكويت.

المحبُوبي (ت: ٧٤٧ هـ) على طريقة الفُقهاء الحنفيَّة[(١)]، وله حاشية نفيسةٌ على شرحِ العَضُد الإيجي الشَّافعي على «مختصر ابن الحاجب» الأصولي على طريقة المُتكلِّمين[(٢)]، ويُسمِّيها السَّعدُ في إحالاتِه عليها بـ«فوائد شرح مختصر الأصول».

وله «**شرح الورقات**» شرحَ فيه ورقات الأصول المنسوبة لإمام الحرمين الجويني[(٣)].

❁ **وله في التفسير**: حاشية نفسيةٌ على تفسير «الكشَّاف» للعلامة الزَّمخشري، وهي آخر مؤلَّفاتِه ولم يُتِمَّها[(٤)]. وقد قال السَّعدُ مُستشعِرًا قرب المنية في مقدمة حاشيته: «إني بمعترك المنايا، ومزدحم صروف الغدايا والعشايا، جاوزتُ منتصف دقّاقة الرِّقاب[(٥)]، وناهزتُ مُلتطم أمواج العُباب» وكان يبلغ من العمر (٦٧) سنة عندما بدأ بتأليف الحاشية.

❁ **وله في الفقه**: «فتاوى الحنفية» و«شرح تلخيص الجامع» للإمام محمد بن الحسن الشيباني، **وله «المِفتاح»** متنٌ في الفِقه على مذهب الشَّافعية[(٦)]، رتَّبَهُ

---

(١) له عدة طبعات، وعليه حواش كثيرة، ينظر خبر ذلك في «جامع الشروح والحواشي» [ج١/ص٧٧٠] وما بعدها، وورد اسمه فيه: «التلويح إلى كشف غوامض التنقيح» والمثبت كما سمَّاه السَّعد في مقدمته.

(٢) له طبعات قديمة، وطبع حديثا عن دار النور المبين ـ عمّان/ الأردن بتحقيق الدكتور الأصولي الفاضل: أحمد حلمي حرب، حيث تضمنت طبعته: مختصر ابن الحاجب، شرح العضد الإيجي عليه، حاشية السعد التفتازاني، حاشية السيد الشريف الجرجاني، وحاشية الشيخ حسن الفناري، مع تعليقات الجيزاوي على حاشية السيد الشريف. وصدرتْ في ثلاثة أجزاء من القِطع الكبير.

(٣) مطبوع، وقد عقد في مقدمة تحقيقه الشيخ الفاضل حاتم بن يوسف المالكي بحثا في إثبات نسبته إليه. فلينظر هناك، والكتاب صدر عن دار الضياء ـ الكويت.

(٤) طبع حديثا في اسطنبول عن مركز جيلاني للبحوث العلمية والطبع والنشر، في سبعة مجلدات، بتحقيق: السيد الدكتور محمد فاضل جيلاني.

(٥) العشر الدّقاقة: هي عمر الإنسان ما بين الستين إلى السبعين.

(٦) ولم يطبع مِن كتبه الفقهية هذه سوى الأول «الفتاوى الحنفية» صدر حديثا عن دار الكتب ـ=

علىٰ أربعةِ أقسَامٍ، لكنْ حالَ الأجلُ دونَ إتمامه، فبقي القسم الرابع منه، ثم أتمّه بعده حفيدُه يحيىٰ بن محمد بن السَّعد التفتازاني سنة: (٨٥٧ هـ)[١].

ما لا تثبتُ نِسبتُه مِن المؤلَّفات للعلاَّمة السَّعد:

هناك بعض العناوين والمؤلفات التي تنسب إليه، منها ما يُعلم يقينا عدم صحَّة نسبتها إليه، ومنها ما لم يثبت صحة نسبتها إليه علىٰ الوجه الكافي، نذكر منها:

* شرح الأربعين النووية، نُسب للعلامة السعد شرحٌ عليه، لكن المطبوع لا تصِحُّ نسبته إليه[٢].

* «فاضحة المُلحدين وناصحة الموحدين» أو «رسالة في وحدة الوجود» نشرت هذه الرسالة تحت العنوان الثاني عن مطبعة علي في إسطنبول سنة (١٢٩٤ هـ) والصَّواب أن هذا الكتاب لتلميذه العلامة علاء الدين البخاري[٣]، ردَّ فيه علىٰ أباطيل كتاب «الفُصوص» للشيخ ابن عربي الحاتمي .

* «حل المعاقد في شرح كتاب القواعد» شرح علىٰ متن «قواعد الإعراب» للعلاَّمة ابن هشام الأنصاري، ولا تصحُّ نسبته إليه لما أنّه لم تنسُبه إليه كتبُ

= بشاور/ باكستان، بتحقيق: شير أحمد منيب الوردجي الأفغاني، إلَّا أنه أخطأ في تحديد سنة ولادة السَّعد وكذلك سنة وفاته علىٰ غلاف الكتاب.

(١) وللكتاب نسخة خطية حسنة في مكتبة برلين الوطنية تحت رقم: (٢٢٠) أتمه ناسخه عبد الحي بن عبد الملك بن أبي يزيد الواعظ سنة (٨٥٩ هـ).

(٢) راجع في تحقيق ذلك «التفتازاني وآراؤه البلاغية» ص٥٣. للدكتور ضياء الدين القالش. وطبع شرح الأربعين منسوبا للتفتازاني عن دار الكتب العلمية، وعن دار نور اليقين.

(٣) ثم حُقِّق منسوبا إلىٰ مؤلفه العلامة العلاء البخاري في رسالة لنيل درجة الماجستير في جامعة أم القرىٰ بتحقيق ودراسة: محمد بن إبراهيم العوضي. وهو منشور علىٰ الشبكة.

التَّراجم، ولم يذكره السَّعد ولم يُحل إليه، وطريقة الكتاب لا تتوافقُ مع طريقة السَّعد. والله أعلم.

* «تكملة شرح الهِداية» للسُّروجي، و«شرح خطبة الهداية» و«شرح السِّراجية» وكلها لا تثبت نسبتها للسعد، أما الأوَّل: فقد عزاه له الطحطاوي وتابعه اللكنوي، والمعروف أنَّ التَّكملة للقاضي سعد الدين الديري (ت: ٨٦٧). وأما الثاني: عزاه إليه علي القاري وتابعه اللكنوي، والثالث: عزاه إليه حاجي خليفة في «كشف الظنون» والمعروف أنَّ لحفيدِ السَّعد وهو سيف الدين أحمد بن يحيىٰ بن محمد بن السعد التفتازاني (ت: ٩١٦ هـ) تعليقةً علىٰ أوائل «الهداية» وشرحا علىٰ «الفرائض السَّراجية» فلعله اشتبه الأمر بينهما[١].

* وتُنسب إليه كتب ومصنفاتٌ غير ذلك ليس هذا موضع تفصيل الكلام فيها نفيا أو إثباتا، لما أن ذلك يحتاج إلىٰ بحث وتفتيش.

ذِكرُ تقييد كُتب العلاَّمة السَّعد على شاهِد مرقده مع تواريخ تأليفها:

وعمومًا كتب العلامة السَّعد كانت مقيَّدةً علىٰ شاهِد قبره، مؤرَّخة بتاريخ تصنيفها، وقد نقلَ ذلك العلَّامة طاش كُبري زاده عن العلَّامة فتح الله الشرواني مِن أوائل «شرحه للإرشاد» للفاضل سعد الدين التفتازاني روَّح الله روحه، وقال: لا بأس بذكر تاريخ تأليف «الإرشاد» بل سائر مؤلفات المصنف رحمه الله، لقد زرتُ مرقده المقدس بسرخس، فوجدتُ مكتوبًا علىٰ صُندوق مَرقدِه مِن جانب القَدَم:

وُلد عليه الرَّحمةُ والرِّضوان في صَفر سنةَ اثنتين وعِشرينَ وسبع مئةٍ (٧٢٢ هـ) وفرغ من تأليف:

---

(١) ينظر في تحقيق ذلك مقدمة الدكتور الفاضل حمزة البكري في مقدمة تحقيقه لكتاب «النِّعم السَّوابغ» ص٥٧.

❁ «شرح التَّصريف» للزنجاني حين بلغ ست عشرة سنة، في شعبان سنة (٧٣٨ هـ) بترمذ.

❁ ومن «شرح تلخيص المفتاح»[١] يوم الأربعاء، الحادي عشر مِن صفر سنة (٧٤٨ هـ) بهراة، قلتُ[٢]: وكان الافتتاح في يوم الاثنين الثاني من رمضان، الواقع في سنة (٧٤٢ هـ) بجرجانية خوارزم.

❁ ومِن اختصاره[٣] في سنة: (٧٥٦ هـ) بغُجْدُوَان.

❁ ومِن «شرح الرسالة الشَّمسِيَّة» في جمادىٰ الآخرة سنة: (٧٥٢ هـ) بمرزاجام.

❁ ومِن «شرح التنقيح» في ذي القعدة سنة: (٧٥٨ هـ) بكُلَسْتَان تُركستان.

❁ ومِن «شرح العقائد» في شعبان سنة: (٧٦٨ هـ).

❁ ومِن «شرح المختصر» في الأصول[٤]، في ذي الحجة سنة: (٧٧٠ هـ).

❁ ومِن الرسالة الكريمة: «الإرشاد» سنة: (٧٧٨ هـ) كلها بخوارزم[٥].

❁ ومِن «مقاصد الكلام» و«شرحه» في ذي القعدة سنة: (٧٨٤ هـ) بسمرقند.

❁ ومِن «تهذيب الكلام» في رجب.

❁ ومِن شرح القسم الثالث من «مفتاح العلوم» في شوال، كلاهما في سنة:

---

(١) أي: المطوَّل.

(٢) القائل: طاش كبرىٰ زاده.

(٣) أي: الشرح المختصر علىٰ تلخيص المفتاح المشهور بـ«شرح المعاني» و«المختصر».

(٤) يريد: حاشية العلامة السعد علىٰ شرح العضد الإيجي علىٰ مختصر ابن الحاجب الأصولي.

(٥) أي الكتب الثلاثة الأخيرة.

(٧٨٩ هـ) بظاهر سمرقند.

* وشرع في تأليف «الفتوىٰ الحنفية» يوم الأحد التاسع من ذي القعدة سنة: (٧٥٩ هـ) بهراة(١).

* وفي تأليف «مفتاح الفقه» سنة: (٧٨٢ هـ)(٢) ولم يَفِ عُمرُه بإتمامه.

* وفي «شرح تلخيص الجامع» سنة: (٧٨٥ هـ) كلاهما بسَرَخْس.

* وفي «شرح الكشاف» في الثامن عشر من ربيع الآخر سنة: (٧٨٩ هـ) بظاهر سمرقند. انتهىٰ(٣).

وفيما يلي جدول زمني بتاريخ مؤلَّفات السَّعد وتحديد سِنِّه عندَ تأليف كلِّ مُصنَّفٍ علىٰ ضَوءِ ما أَورَدَهُ العلامة طَاشْ كُبْرِي زَاده نقلا عن الشرواني:

رقم	اسم الكتاب	التاريخ	المكان	العمر
١	شرح تصريف العِزِّي	٧٣٨ هـ		١٦
٢	«المطول» شرح التّلخيص	٧٤٨ هـ	هَرَة	٢٦
٣	«المختصر» شرح التّلخيص	٧٥٦ هـ	غُجْدوان	٣٤
٤	شرح الرِّسالة الشمسية	٧٥٢ هـ	مزارجام	٣٠
٥	التلويح علىٰ شرح التنقيح	٧٥٨ هـ	تركستان	٣٦
٦	شرح العقائد	٧٦٨ هـ	خوارزم	٤٦

(١) جاء تأريخه في «الفوائد البهية» بـ(٧٦٩ هـ).

(٢) وقع تأريخه في «الفوائد البهية» سنة: (٧٧٢ هـ) وكذلك ورد في خاتمة مخطوطه تعيين سنة شروع السعد في تأليفه علىٰ لسان حفيده يحيىٰ بن محمد بن سعد الدين التفتازاني، ونصَّ علىٰ أنه أتمَّه هو سنة: (٨٥٧ هـ).

(٣) يُنظر: «مفتاح السعادة» لطاش كبرىٰ زاده [ج١/ص١٩١ ـ ١٩٢] و«الفوائد البهية» للكنوي ص١٣٧.

رقم	اسم الكتاب	التاريخ	المكان	العمر
٧	حاشية على شرح العضد على مختصر ابن الحاجب الأصولي	٧٧٠ هـ	خوارزم	٤٨
٨	الإرشاد (في النحو)	٧٧٨ هـ	خوارزم	٥٦
٩	مقاصد الكلام وشرحه	٧٨٤ هـ	سمرقند	٦٢
١٠	تهذيب المنطق والكلام	٧٨٩ هـ	سمرقند	٦٧
١١	شرح القسم الثالث من مفتاح العلوم	٧٨٩ هـ	سمرقند	٦٧
١٢	الفتاوى الحنفية	شرع: ٧٥٩ هـ	هراة	٣٧
١٣	«المفتاح» في الفقه	شرع: ٧٨٢هـ	سرخس	٦٠
١٤	شرح تلخيص الجامع	شرع: ٧٨٥ هـ	سرخس	٦٣
١٥	حاشية الكشاف	شرع: ٧٨٩ هـ	سمرقند	٦٧

ذِكرُ الخِلاف المشهُورِ في تعيين مذهبه الفقهي:

اختلفَ العلماءُ والباحثُون اختِلافًا ظاهرًا في تعيين مذهبِ العلَّامة السَّعد الفقهي، فريقٌ ينسُبه لمذهب الحنفية، وفَريقٌ يَنسُبهُ لمذهبِ الشَّافعيَّة، وفريقٌ جَعلَهُ مِن جُملة المُحقِّقينَ على المذهبين.

فمِمَّن قال بحَنفيَّتِهِ: ابن نُجيم، وتابعه السَّيد أحمد الطحطاوي، ومُلَّا علي القاري، وابن تَغْري بَرْدي، وإسماعيل البغدادي صاحب «هدية العارفين»، والشَّيخ عبد الفتاح أبو غُدَّة انتصر للقول بحنفيَّتِه مع إيراده لبعض القرائن التي جزَمَ مِن خِلالها بحنفِيَّة السَّعد[1].

(١) في تعليقاته على كتاب اللكنوي «إقامة الحجة على أن الإكثار من التعبد ليس ببدعة» في هامش=

ومِمَّن قال بشَافِعيَّتِهِ: حسن جلبي الفناري[١]، والحافظ السُّيوطي[٢]، والكفوي صحاب «كتائب أعلام الأخيار»، والإدِرْنوي، وطاش كُبري زاده، والبِقاعي في حاشيته على شرح العقائد «النكت والفوائد»[٣] والعطَّار في حاشيته على شرح المحلي على «جمع الجوامع»[٤]، والطَّاهر بن عاشور، وإلى شافعيَّته مالَ الحافظ السَّخاوي قائلا: يغلبُ على ظنِّي أنَّه كانَ شافعيًّا.

وممن قال بتحقيقه المذهبين: أبو الحسنَات محمَّد عبد الحي اللكنوي قائلا: «والذي يظهر أنه محقِّقُ المذهبين، لا شافعيٌّ كالشَّافعيَّة، ولا حنفيٌّ كالحنفِيَّة»[٥].

= ص١٧ وما بعدها. وقد ناقشَ الدكتور الفاضل الشيخ حمزة البكري تلك الأدلة والقرائن التي اعتمدها الشيخ عبد الفتاح أبو غدة وضعفها، ثم رجح شافعية السعد بأدلة أوردها في مقدمة تحقيقه لكتاب «النعم السوابغ في شرح النوابغ» من ص٥٢ ـ ٦٠.

(١) في حاشيته على «الشرح المطول» ص٣٦٧.

(٢) ينظر: «بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة» للسيوطي [ج٢/ص٢٨٥].

(٣) قال البقاعي (ت: ٨٨٥ هـ) في ديباجة «النُّكت والفوائد» ص١٥٧: «هذه تحريرات وإيضاحات لمواضع من شرح العقائد للعلامة سعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني الشافعي سقى الله ثراه وجعل الجنة مأواه» ونص البقاعي على شافعية السَّعد له قيمته ووزنه، فهو تلميذُ العلامة شمس الدين محمد بن علي القاياتي الشافعي (ت: ٨٥٠ هـ) وهو تلميذ تلميذ العلامة السَّعد التفتازاني: علاء الدين البخاري (ت: ٨٤١ هـ).

(٤) ونصه فيه بعد ذكره رأيا للسعد التفتازاني في مسألة الثابت بالقطعي والثابت بالظني: «وفيه تأييد لما صرَّحَ به كثير كالسيوطي في طبقات النحاة مِن أنَّ السَّعد التفتازاني شافعيُّ المذهب، وكلامه في حاشية التَّلويح يؤيِّدُ ذلك أيضًا، فإنه كثيرا ما ينتصر للشافعية، وأما السَّيِّد فحنفي باتفاق» ينظر: «حاشية العطار على شرح المحلي على جمع الجوامع» ج١/ص١٢٥.

(٥) ينظر: «إقامة الحجة على أن الإكثار من التعبد ليس ببدعة» للكنوي، في هامش ص١٦. بتحقيق الشيخ عبد الفتاح أبو غدة.

وقد استفدتُ غالب عرض مادة الخلاف في مذهب السعد الفقهي من بحثٍ ماتعٍ مفيد للدكتور الفاضل حمزة البكري في مقدمة تحقيقه لكتاب: «النعم السوابغ» ص٤٨ وما بعدها.

والرَّاجِحُ في ذلك: أنَّه شافعيُّ المذهب في نفسه، مع كونه بلا شكٍ مُحقِّقًا كبيرًا في المذهبين، فليسَ الكلامُ في تَبَحُّرِهِ في المذهبين، بل الكلام في تعيين مذهبِهِ في نفسه، ونذكر هنا بعض الأدلَّة والقرائن على شافِعيَّته:

* المنطقة التي ولد فيها السَّعدُ وهي قرية «تفتازان» التَّابعة لـ«نَسَا» وقد كانت منقطة شافعية، كما نص على ذلك بعضهم كصاحب «أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم» عند ذكره لمذاهب تلك المنطقة قال: «ومذاهِبهم مُستقِيمةٌ، غيرَ أنَّ الخوارِجَ بسِجستَان ونواحي هراة كروخ واستربيان كثيرةٌ، وللمُعتزِلة بنيسابُورَ ظهورٌ بلا غَلَبَةٍ، وللشِّيعة والكرَّاميَّة بها جلبة، والغلبةُ في الإقليم لأصحابِ أبي حَنيفة، إلَّا في كورة الشَّاش، وإيلاق، وطُوس، **ونَسَا**، وأبيورد، وطراز، وصنغاج، وسواد بخارىٰ، وسنج، والدّندانقان، وإسفرايين، وجويان، **فإنَّهُم شَفعوِيَّةٌ كُلُّهم**، والعمل في هذه المواضع علىٰ مذهبهم، ولهم جلبة بهراة وسجستان وسرخس والمروين، ولا يكونُ قاضيًا إلَّا مِن الفريقين، وخُطباء المَوَاضِع التي استثنينا ونيسابُور **أيضًا شَفعويَّةٌ**»[١]

وبناء علىٰ ذلك فالعلامة السَّعد ولد ونشأ في منطقة كلها شافعية، وليس كما يظن البعض أنَّ جميع بلاد ما وراء النهر حنفيَّة.

* كون بعض تلامذة السَّعد مِن تلك المنطقة مثل «أبيورد» شافعية، كتلميذه الحسن بن علي الأبيوردي الشافعي (ت: ٨١٦).

* مؤلفات السَّعد تشهد بشافِعيَّتِه، وإليك بيان ذلك باختصار:

العلامة السَّعد ألَّف كِتابًا مُستقلا كالمتن في الفقه الشافعي، وسمَّاه «المفتاح»

---

(١) ينظر: «أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم» لشمس الدين المقدسي ص٣٢٣.

وقد سبقَ ذكره، ولم يؤلِّف مثله في الفقه الحنفي، بل ألَّف شرحا على بعض كتب الحنفية مثل: «تلخيص الجامع الكبير» و«فتاوى» جمعها على طريقة الحنفية، وحاشيته على «التَّوضيح» في أصول الحنفية، مع أنه في حاشيته هذه كثيرا ما ينتصر لأصول الشافعية حتى قال العلامة العطار: «وكلامه في حاشية التَّلويح يؤيِّدُ ذلك أيضًا، فإنه كثيرًا ما ينتصرُ للشافعيَّة» وقد نقم عليه بسبب ذلك شهابُ الدِّين المَرجانيّ الحَنفيّ فشنَّ عليه غارةً شعواء في مُقدِّمة حاشيته المُسمَّاة «حُزمة الحَواشي لإزَالةِ الغَواشِي» ومما قال فيه: «وقد علَّقوا عليه حواشيَ وتَعاليقَ جُلُّها غَوَاشٍ... وإنَّ كتاب التَّلويح[1] أكبرُها حَجمًا، وأكثرهَا بالغَيبِ رِجْمًا، وأسبَقها اعتِبارًا، وأَبْوقهَا اشتِهارًا، وصاحِبُه في تعرفه باسمِه العلَّامة، وتهالُكهِ **في الانتِصار لآرَاءٍ تُعزَىٰ إلى الأشعريَّة، وآراءٍ تُنمَىٰ إلى الشَّافعية**، وفَرْطِ تَعصُّبِهِ على مَن لا يُوافِقُه في مذهبِه، ولا يُساعِدُه فيما يهويه مِن مَطلبِه، وتَصَلُّبه في إخفَاءِ حَالِهِ، **قد تَصدَّىٰ للكشفِ عَن أُصولِ الحَنفيَّة بالتَّكلُّم على لِسانهم**» فأنت ترى كيف يُصرِّحُ المرجاني بكون السَّعد مُتكلِّما بلسان الحنفية وليس منهم.

وفي المقابل للسَّعدِ حاشيةٌ على شرح العضد الإيجي الشَّافعي على المختصر الأصولي، وهو فيه يتكلم بلسان الشَّافعية وينتصر لهم، ولا يرجِّح فيه مذهب فقهاء الحنفيَّة.

وكتابه «المفتاح» تصنيفٌ مستقلٌّ وليسَ شرحًا أو حاشية تابعة لمتن أو شرح شافعي يشرحه بِلسانهم، حتى يقال إنه فيه مُجرَّد مُقَرِّرٍ للعبارةِ على طريقة صاحب المتن أو الشرح، بلْ وَضَعَهُ ابتداءً على مذهبِ الشَّافعيَّة، فقال في مُقدِّمته: «أما بعد؛ فهذا مختصر في المذهب، سهل الحفظ، حسنُ النظام... سمَّيتُه المفتاح،

---

(١) والتلويح حاشيةُ العلامة السَّعد على التوضيح لصدر الشريعة.

رجاءَ أنْ يفتحَ الله تعالىٰ به أبوابَ الهِداية علىٰ الأنام»[١] ولاحظْ أنَّ السَّعد قال: «مختصر في المذهب» ولم يقل: مختصر علىٰ طريقة الشافعية أو نحو ذلك من العبارات التي يفهم منها أنه تأليف علىٰ طريقتهم وإن لم يكن منهم، ولا يخفىٰ أنَّ تأليفَ متنٍ في المذهب دليل قوي علىٰ تعيين مذهبه، فالمتون لا تُؤَلَّفُ إلَّا مِن قِبَلِ أَصحَابِ المذهَبِ المُتمرِّسينَ به.

❊ أنَّ العلامة السَّعد في كُتبه الأُخرىٰ غير الفقهية مثل حاشيته علىٰ تفسير «الكشاف» ينتصرُ للشَّافعية في بعض المسائل الخِلافية مع الحنفية، وفي مثل هذه الكتب لا يقال إنه مقرر وتابع لعبارة المؤلف، فالكتاب المذكور ليس في فروع الفقه المذهبي، ومِن أمثلة ذلك ما قاله في حاشية «الكشاف»: «ومعنىٰ في الحَجِّ: في وقتِ الحَجِّ؛ إذْ نفسُ الفِعل لا يَصلُح ظرفًا، لكنْ عندَ أبي حنيفة المرادُ: أَشْهُرُ الحَجِّ، حتّىٰ يصِح قبل إحرام الحج، **وعندنا** وقتُ الإتيان بأفعال الحج، وفي أثناء أفعاله، فلا يصِحُّ قبلَ الإحرام به»[٢] وما عبَّر عنه بقوله: عندنا هو مذهب الشافعية.

❊ وفاته:

توفي رحمه الله بسمرقند يوم الاثنين، ٢٢ مِن مُحرَّم، سنة: (٧٩٢ هـ) بعد أنْ أَبعدَهُ إليها الأمير تِيمُورلَنك (ت: ٨٠٧ هـ)، ثم نُقل إلىٰ سرخس تنفيذًا لوصيَّتِه رحمه الله

---

(١) مخطوط، اللوحة رقم: (٢).

(٢) ينظر: «حاشية التفتازاني علىٰ تفسير الكشاف» [ج١/ص٦٦] وقد وقع في هذا الموضع من طبعة الجيلاني ـ إسطنبول تحريف، فجاء فيها: (وهما وقت الإتيان) والصواب: وعندنا وقت الإتيان، وعمومًا هي طبعة كثيرة التَّحريفات. وجاء هذا الموضع علىٰ الصواب في القسم المحقق بجامعة الأزهر الشريف في رسالة الدكتوراه لعبد الفتاح عيسىٰ البربري ص٤٩٥، وهو منشور علىٰ الشبكة بعنوان: تحقيق الجزء الأول من حاشية العلامة سعد التفتازاني علىٰ الكشاف للزمخشري، بإشراف أ. د. كامل الخولي.

فدفن بها يوم الأربعاء، ٩ من جمادىٰ الأولىٰ في نفسِ السَّنَةِ.

وقد نصَّ علىٰ ذلك حفيده في خاتمة كتاب «المفتاح» الذي أتمَّه فقال: «شَرَعَ في تألِيفهِ جَدِّي ومَخدُومي سلطان المحققين سَعدُ الحَقِّ والدِّين مَسعُود بن عُمر بن محمد بن أبي بكر بن محمد بن أبي سعد الغازي التَّفتازاني، قدَّسَ الله أروَاحهُم، وأَسكَنَ في فَرَادِيسِ الجِنَانِ أَشبَاحهُمْ في سنة: (٧٨٢ هـ) بسرخس، ولم يَفِ بإتمَامِهِ عُمْرُهُ، وبَقِيَ القِسمُ الرَّابعُ منه، وتوفي سنة: (٧٩٢ هـ) بسمرقند، ودفن يوم الأربعاء التَّاسع مِن جُمادىٰ الأولىٰ لهذه السَّنةِ بسرخس امتثالا لوصِيَّتِه، روَّح الله روحه، وكثَّر بين القاصدين فتُوحَهُ، وكانَ وِلادَتُه في صَفر سنة اثنين وعشرين وسبع مئة بتفتازان... إلخ[1]»

ما يُذكر في سَببِ وَفاتِه:

أنَّ الأمير تيمور خان الطَّاغية (ت: ٨٠٧ هـ) جمعَ بينه وبين السَّيِّد الشَّريفِ الجُرجاني (ت: ٨١٦ هـ) في مَجلِسه، وتناظرَا في مسائلَ، وكان الحَكَم بينهما نُعمان الدِّين الخوارزميّ المُعتزليّ، فرجَّحَ كلامَ الشَّريف الجُرجَانيِّ علىٰ كلام العلَّامة السَّعدِ، فأمرَ تيمور بتقديمِ السَّيِّد الشَّريفِ الجُرجاني علىٰ العلَّامة التَّفتازاني، وقال: لو فرضنا أنَّكُما سِيَّانِ في الفَضلِ؛ فلهُ شرفُ النَّسبِ، فَاغْتَمَّ لذلكَ العلَّامةُ التَّفتازانيّ وحزِنَ حُزنًا شديدًا، فما لبِثَ حتَّىٰ ماتَ رحمه الله[2]. انتهىٰ. وفي كون ذلك سببًا لموتِه نظرٌ، فليستْ سيرةُ السَّعدِ وشخصيته تساعد علىٰ كون السعد ممن يتأثر ويموت غما وكمدا بسبب مناظرة علمية في مسألة من فروع العلم، والله تعالىٰ أعلم.

---

(١) مخطوط لوحة رقم: (٩٨).

(٢) ينظر: «الشقائق النعمانية في علماء الدولة العثمانية» ص٢٩. ط: دار الكتاب العربي ـ بيروت.

والظاهرُ أنَّ المناظرة بينهُما كانتْ في عِدَّة مسائل مُتنوِّعة، ولعلها مناظرات كانت في مجالس عِدَّة، لكن وإنْ كان تيمور رجَّح العلامة السَّيِّد الشَّريف الجُرجاني على العلَّامة السَّعد التَّفتازاني إلَّا أنَّ كثيرا مِن العلماء الذين اطلعوا على تلك المناظرات حكموا بتقديم السَّعد على السَّيِّد، قال الآلوسي: «والعلماء إلى اليوم فريقان في ذلك، ولا يزالون مختلفين فيه، إلّا أنَّ الأكثر مع السَّعد»(١) وقال في موضع آخر: «وعندي وعليه الكثير: أنَّ الحقَّ مع العلَّامة النِّحرير»(٢) وقد أُلِّفت رسائلِ خاصَّة في المُحاكمة بين السَّعد والسَّيِّد، منها: رسالة اختلاف السَّعدين، وقد طُبعت حديثا تحت عنوان «اجتِماعُ البَحرين في بيان اختِلاف السَّعدين» للشيخ عبد الله بن عثمان الرُّومي المعروف بمَستجي زَاده (ت: ١١٥٠ هـ) ورسالة أخرى لمؤلف مجهول بعنوان: «بُغية اللُّطفَا فِيمَا فيهِ المُحقِّقَانِ اختَلفَا»(٣) ورِسالتان للشَّيخ عِصام الدين أحمد بن مصطفى بن خليل المعروف بطاش كبري زاده (ت: ٩٦٨ هـ) الأولى: «مسالك الخلاص في مهالك الخواص» والثانية: «الإنصاف في مشاجرة الأسلاف»(٤).

وقال حاجي خليفة مُتكلِّمًا عن المناظرة التي حصلتْ بين السَّعد والسَّيِّد في الاستِعارة التَّمثِيلِيَّة في قوله تعالى: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ عَلَىٰ هُدٗى مِّن رَّبِّهِمۡۖ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡمُفۡلِحُونَ﴾ [البقرة: ٥] ووَصَلَ صَداهَا إلى الفاضل شمس الدين محمَّد ميرك التاشكندي(٥) (ت: ٩٨٠ هـ) والمولى شيخ الإسلام أبو السُّعود أفندي العِمادي

---

(١) ينظر: «روح المعاني» [ج١/ص١٦٨].

(٢) يريد السَّعد، انظر: «الأجوبة العراقية» ص١٥٥.

(٣) ولها نسخة خطية في المكتبة الأزهرية تحت رقم: (١٣٠٥٦٩).

(٤) ينظر: «التفتازاني وآراؤه البلاغية» د. ضياء الدين القالش ص٣٩.

(٥) كذا في كشف الظنون، وتكتب الطاشكندي، والطاشقندي، نسبة إلى مدينة طاشقند عاصمة أوزبكستان حاليا.

(ت: ٩٨٢ هـ) فتباحثا فيها، وبعد تنقيح كلام الطرفين وتهذيبه.. رجَّحَ التاشكندي جانِبَ السَّعد، وكان أبو السُّعود أفندي (ت: ٩٨٢ هـ) قد اختارَ مَسلكَ السَّيِّدِ في تَفسِيره[١] المشهور المُسمىٰ: «إرشادُ العَقلِ السَّليم إلىٰ مزايَا الكِتاب الكريم»[٢]، وامتَدَّتِ المُباحثَةُ بينهما إلىٰ خمس ساعات، واتَّفقوا علىٰ أنَّه أَعظَمُ بحثٍ في السَّعدين الفاضلين[٣].



---

(١) ينظر: «إرشادُ العَقلِ السَّليم إلىٰ مزايَا الكِتاب الكريم» لأبي السعود أفندي [ج١/ص٣٣].

(٢) له طبعات قديمة، وطبع حديثًا بتحقيق جديد عن دار الرياحين ـ بيروت بالاشتراك مع نشريات وقف الديانة التركية. بإشراف محمد طه بُويَالق.

(٣) ينظر: «كشف الظنون» [ج١/ص٢٢١] وما بعدها. والنقل بتصرف.

صورة خاتمة مخطوط «المفتاح» في الفقه الشافعي المنقول عنه التَّحقيقُ في سنة ولادة السَّعد ووفاته ودَفنه:

ختم الكتاب على لفظ الهبة بتوفيق رب الارباب فنرجوا ان يهب
سيانا الملك الوهاب شرع في تاليفه جدي ومخدومي سلطان
المحققين سعد الحق والدين مسعود بن عمر بن محمد بن ابي بكر
بن محمد بن ابي سعد الغازي التفتازاني قدس الله ارواحهم
واسكن في فراديس الجنان اشباحهم في سنه ٧٨٢ بسرخس
ولم يف باتمامه عمره وبقي القسم الرابع منه وتوفي رحمه الله في يوم
الاثنين الثاني والعشرين من محرم سنه ٧٩٢ بسمرقند ودفن
يوم الاربعاء التاسع من جمادي الاولى لهذه السنه بسرخس امتثالا
لوصيته روح الله روحه وكثر بين الصديقين فتوحه وكان
ولادته في صفر سنه اثنين وعشرين وسبعمايه بتفتازان
فالحقت القسم الرابع بسرخس في سنه سبع وخمسين وثمانمايه
فجمعت فيه غرر فوايد اسلاميه ودرر عوايد احكاميه منقوله
من عدة تصانيف مقبوله ومنحوله من عدة تاليف مخوله تعلمها
باقصر عبارة في المها واكثر اشارة واعمها تذكرة للطالبين وذخيرة
يوم الدين وانا الفقير الى الله الغني يحيى بن محمد بن سعد التفتازاني
اللهم اغفر له

نماذج إجازات العلامة السعد لبعض تلامذته

نصُّ الإجازةِ الأُولى[١] لتلميذه عضُد الدِّين الغجْدواني:

بسم الله الرحمن الرحيم، والاعتصام بكرمه العميم، الحمد لله الذي تقدَّس بجَلالِ صَمَدِيَّتِهِ عَن مُصادفَةِ الحُدوثِ والإمكانِ، وتَنزَّهَ بكمالِ سَرْمدِيَّتِهِ عَن مُصادَمةِ الزَّوال والنُّقصان، غَرِقتْ في بِحار عَظَمتِهِ سابِحة الأَفكارِ والأَفهَامِ، وقُصَّتْ دُونَ حِمىٰ عِزَّتِه أَجنِحةُ العُقولِ والأَوهَامِ، والصَّلاةُ والسَّلام علىٰ نَبيِّهِ مُحمَّد المُؤيَّد بالبُرهان القاطِع، والبَيانِ السَّاطِع، لإعلاء أعلام العِلم والدِّرايَة، وإطفَاء نِيرَان الجَهلِ والغِوايَة، وعلىٰ آلِه وأصحابِه حُماة حَريمِ الإسلام، وهُدَاةِ الأَنام إلىٰ طَريقِ دَارِ السَّلام.

وبعد؛

فِمن صميم مَن استأثَرَهُ الله تعالىٰ بمائدة العِلم في هذه الأيام، وخاصّةِ من خصَّهُ بمَفخَرةِ الفَضل مِن بين عامّة الأنام، حتىٰ استوىٰ علىٰ الأمد الأقصىٰ مِنَ الأصول الدينيّة، وكشفَ الأستار عن العلوم الحقيقيّة والمعارف اليقينيّة، وأحاطَ بمُستودعاتِ الأسرار مِن أقسام العربية، واطَّلعَ علىٰ مكنونات الغَوامض من الفنون الأدبيَّة: الإمامُ العالِمُ الفاضلُ، منبع الفضائل، ومرجع الأفاضل، ناظِم فرائد المعقُول والمنقول، جامعُ شوارد الفُروع والأصول، عمادُ المِلَّة والدِّين الغجدواني، بلَّغهُ الله تعالىٰ أقصىٰ المطالب والأماني.

وحينَ وَرَدنا قُبَّةَ الإسلام خوارِزم، صرفَ الله عنها بوائق الزمان، وحرسها

---

(١) نشرها الدكتور الفاضل حمزة البكري في مقدمة تحقيقه لكتاب «النعم السوابغ» ص٦١ ـ ٦٣.

عن طرائق الحَدَثان.. شرَّفنا عِدَّة سنين بحُسن مجاورته في مجالس الدَّرس، يُفيدُ ويَستفيدُ، ويُفيضُ ويَستفيض، وقرَأَ عليَّ مِن مؤلّفاتي كتاب: «التلويح في شرح التنقيح» قراءةَ تحقيقٍ وإيقانٍ، وتدقيق وإتقانٍ، واستِكشافٍ للغوامض حقَّ الاستكشاف، واستخراجٍ للآلئ مِن الأصداف، وسَمِعَ الرُّبع الأول من «الكشّاف» والقسم الثالث من «المفتاح» وتمام «شرح أصول ابن الحاجب» للنِّحرير المُحقِّقِ عضُد الملَّة والدِّين، نوَّرَ الله مَرقدَهُ، وجُلَّ ما جمعنا مِن الفوائد في شرح مُعضلاتِه، إلىٰ غير ذلك مِن الكتب الكلاميّة، والعلوم الإسلامية، والفنون الأدبيّة، وسَمِعَ مِن لفظي تمامَ كتاب «المصابيح» في الأحاديث النبوية.

فأجزتُ له أن يرويَ عنّي جميعَ ما قرأه عليَّ وسمِعَهُ مِنِّي ولَدَيَّ، لا سيّما الكتب المؤلفة في أصول فقه المذهبين وكلام الفريقين، فلقد بذَلَ الوُسْعَ في تحقيقهما، وبَلغَ كلَّ مبلغٍ في تدقيقهما، وكذا جميعَ ما صحَّ عندَهُ أنَّه مِن مقروءاتي أو مسموعاتي، ومُجازاتي أو مجموعاتي، كشرحَي «التلخيص» و«شرح التنقيح» وفوائد «شرح أصول ابن الحاجب» وشَطرٍ من «شرح مقاصد الكلام» الذي إلى الله تعالىٰ أتضرَّعُ في أن يُوفِّقنا لإتمامه، إنه الموفق للمرام.

وأنا أروي كتاب «المصابيح» إجازةً عن جدِّي ومولاي الإمام تاج الملَّة والدِّين محمود بن الإمام العالِم الرَّبَّاني شَرَفِ المِلَّة والدِّين التَّفتازاني رحمهما الله، بحقِّ روايته عن أبيه، بروايته عن شيخ الإسلام قطب الأنام سيف الحقِّ والدِّين الباخَرْزي قدَّسَ الله رُوحَهُ، بروايته عن الحافظ النَّحرير أبي رشيد محمد ابن أبي بكر بن [أبي] القاسم بن الغزَّال الأصفهاني، بروايته عن الشيخ الإمام أبي المكارم فضل الله بن محمد بن أحمد النَّوقانيّ الطُّوسي، بروايته عن المؤلِّفِ الشيخ الإمام ناصر الحديث مُحيي السُّنَّة أبي محمد الحُسين بن مسعود بن محمد الفرَّاء البَغوي،

نوَّر الله مرقده.

ثم إني أُوصيه بما وصَّاني به مشايخي مِن مُلازمةِ التَّقوىٰ والوَرَع، ومُجانَبةِ الأهواء والبِدع، وإيثار الباقي علىٰ الفاني، والشَّفقة علىٰ القاصي والدَّاني، والمواظبة علىٰ الطَّاعات وأداء العبادات، وأشترِطُ عليه أن يَحتاطَ كلَّ الاحتياطِ، ويتأمَّل فوق المُعتاد فيما يقولُ ويكتبُ، وأن يدعوَ لي ولوالديَّ في أوقاتِ الخَلَواتِ وأعقابِ الصَّلوات.

وأنا الفقير إلىٰ الله الغني، مسعود بن عُمر المَدْعُو بسعدٍ التَّفتازاني، كتبَ هذهِ الأَسطُرَ في أواسطِ صَفَر، خُتِمَ بالخير والظَّفر، سنةَ خمسٍ وسبعين وسبع مئة بخوارزم، حماها الله تعالىٰ عن الآفات بالنبي وآله الطّاهرين وصَحْبِه الأكرمين.

نَصُّ الإجازة الثَّانية لتلميذه جلال الدين يوسف الأوبهي[(١)]:

أمَّا بعدَ حمدِ الله، والصلاة علىٰ رسول الله، فقد أَجزتُ للمَولىٰ العالِم الفاضل الكامل: جلال الدين يوسف بن الإمام المرحوم ركن الدين مسيح، أن يرويَ عنّي مقروءاتي ومسموعاتي ومُستَجازَاتي عموما، ومُصنّفاتي خصوصا، فقد قرأ الكثير وسمِعَ الكثير، مثل: «شرح الكشاف» و«المفتاح» وغيرهما، وأن يُدَرِّسهما، ويُصلِحَ ما يتَّفِقُ أنَّه مِن سهو البَنانِ أو البيان، بعد التَّأمُّلِ والاحتياط، والمراجعة والمُطالعة الوافرة.

وهذا خطُّ الفقير سعدٍ التّفتازاني، كتَبَهُ في آخرِ سفر حياته، والاتّصال بوفاته، وهو الأواخر من مُحرَّم سنة اثنين وتسعين وسبع مئة، بسمرقند[(٢)].

(١) أوردها طاش كبري زاده في «مفتاح السعادة ومصباح السيادة» [ج١/ص١٧٧].

(٢) فهي آخر إجازة سطّرها العلامة السعد قبل وفاته بقليل، حيث تقدم من كلام حفيده أن السعد توفي=

نص الإجازة الثّالثة لتلميذه سعد الدين بن جلال الدين الزُّرنوقي[(١)]:

بسم الله الرحمن الرحيم، والاعتصام بكرمه العميم، الحمد لله الذي أعلىٰ معالم الشريعة الغرّاء، وأسمىٰ مراسم الحنفية السمحة البيضاء، والصلاة علىٰ نبيه محمد خير الأنبياء ومبلّغ الأنباء، وعلىٰ آله وأصحابه البررة الأتقياء، ونجوم سماء الاهتداء، وبعد:

فلمّا حطَطتُ رحلي بمدينة خوارِزم حماهَا الله عن العَاهَات، مُنْصَرَفي عن صوبِ هَرَاة، صُرفتْ عنها الآفات.. احتفَّ بي جمعٌ مِن حُذّاق الطلاب، وانضوىٰ إليَّ الجمُّ الغفير مِن ذوي العلوم والآداب؛ ظنًّا منهم أنّ عندي صُبابة تَروِي غَلِيلَهُم وتَشفي عَلِيلَهُم، أو شرارةً تُضيءُ طريقهم وتهدي سبيلهم.

منهم لإمام الفاضل العالِم الكامل وحيد العصر باستقامة فكره، وفريد الدّهر في جودة قريحته، سعدُ الملة والدين ابن الإمام العالم البارع الورع التقي المتقن جلال الملة والدين الزُّرنوقي، أدام الله فضلهما، فقد صاحبني برهة من الزمان في مجالس التدريس والإفادة، وقرأ عليَّ كتاب «الكشاف» البعض قراءةَ إتقانٍ وتحقيق، وسمِعَ البعض سماعَ استكشاف وتدقيق، وسمع أيضا كتاب «شرح مختصر الأصول» الحاجبي للعلامة المحقق والنحرير المدقق عضد الملة والدين نوَّرَ الله مرقده.. مُستكشفا مكنون غامضه، ومُستخرجا سرَّ حلوه وحامضه، وقرأ أكثر ما جمعتُ من الفوائد علىٰ ذلك الشرح، بحيث لم يبقِ أبيَّةً إلا ذلّلها، ولا معضلة إلّا جلّلها، وسمع أيضا معظم «شرح التنقيح» مِن مؤلّفاتي، و«شرح

= في (٢٢) من محرم من سنة (٧٩٢ هـ) والسعد ينص في هذه الإجازة أنه كتبها وهو في آخر سفر حياته في أواخر شهر محرَّم.

(١) نشرها عن مخطوط بخط السَّعد الدكتور ضياء الدين القالش في مقدمة تحقيقه لشرح تلخيص المفتاح ـ المطول ص٣٢.

التلخيص» مِن مصنّفاتي، إلىٰ غير ذلك من الكتب التي كانت تُقرأ عليَّ وتُبْحَثُ بين يديَّ، ولم يكن يكتفي في قراءته وسماعه بما يفهم من ظاهر المقال، بل كان يَسْتَطْلِعُ فيطَّلِعُ علىٰ حقيقة الحال.

وحين حاولَ الرُّجوعَ إلىٰ مَسقطِ رَأسِهِ ومَعهَدِ استِئنَاسِهِ.. استَجازَني، فاستَخرْتُ الله تعالىٰ وأجزتُ له أنْ يرويَ عنِّي ما قرأه عليَّ أو سمِعَهُ مِنِّي أو صحَّ عندهُ أنَّه مِن مَقروآتي ومَسمُوعاتي أو مُؤلَّفاتي؛ كـ«شرح التنقيح»، و«فوائد شرح الأصول»، وشرحَي التلخيص «المختصر» و«المطول» وغير ذلك.

[سند العلامة التفتازاني إلى كتاب الكشاف]

وأجزتُ له أن يروي عنّي كتاب «الكشاف» وأنا أرويه عن مولاي الإمام العالِم الربّاني مُفيض أنواع العلوم علىٰ الأقاصي والأداني: حافظ الحق والدين التفتازاني، وهو رحمه الله كان يرويه عن أستاذه الفاضل الكامل نظام المِلَّة والدِّين الطوسي، وهو عن علّامة الفُضلاء أَخطبِ الخُطباء: رضي المِلَّة والدِّين البرهاني، وهو عن الإمام العلّامة عَلاء المِلَّة والدِّين التواني، وهو عن الأستاذ بُرهان الدِّين المطرِّزي، وهو عن صَدر الأئمَّة أَخطَبِ الخُطباء: ضياء الدِّين المكِّيّ، وهو عن مُصنِّفه رضي الله عنهم أجمعين.

[سند العلامة التفتازاني إلى كتاب المصابيح]

وأجزتُ له أن يروي عني كتاب «المصابيح» في الحديث، وأنا أرويه إجازةً عن جدّي الشيخ الإمام تاج الملة والدين، وهو عن أبيه الإمام الربّاني شرف الملة والدين التفتازاني، وهو عن شيخ الإسلام قطب الأنام سيف الحق والملة والدين الباخرزي، وهو عن الشيخ العالم النحرير أبي رشيد محمد بن أبي بكر بن القاسم

الغزّال الأصفهاني، وهو عن الشيخ أبي المكارم فضل الله النوقاني الطوسي، وهو عن المؤلّف الإمام محيي السُّنَّة ناصر الحديث أبي محمد الحسين بن مسعود بن محمد الفرّاء البغوي، رضوان الله عليهم أجمعين.

وشرطتُ عليه التثبُّتَ والاحتياط والتَّحرُّزَ عمّا يزلُّ القدم علىٰ الصراط، وأن يجعلَ مطمح همّته التوجّه إلىٰ الله والاجتهاد في الانصراف عمّا سواه، وأسأل الله تعالىٰ أن يوفقه لذلك، ويعصمه عن الخطأ والزّلل في القول والعمل، وأن يُيسّره لِما يُحبُّه ويرضاه وينفعه يوم يلقاه.

وأتوقّع مِن حُسن سيرته ويُمن سريرته أن يدعو لي ولوالدي في خلواته وأعقاب صلواته، ولا ينساني في أوقات طاعاته.

وكتبَ هذه الأحرفَ أفقرُ عِباد الله تعالىٰ إلىٰ رحمته، وأحوجهم إلىٰ غفرانه: مسعود بن عمر بن محمد القاضي المدعو بسعد التفتازاني، في أوائل ربيع الأول سنة سبع وسبعين وسبع مئة، بقبّة الإسلام خوارزم، حُمِيَتْ عَن الحوادث بحق النبيّ محمد وآله الطاهرين.



ترجمة العلَّامة ابن قاسِم الغَزِّيِّ الشَّافعيِّ الأَشعريِّ(١)

اسمه ونسبه:

هو الإمام العلَّامة شَمسُ الدِّين أبو عَبد الله: محمَّد بن قاسِم بن مُحمَّد بن مُحمَّد الغَزِّيّ، ثم القَاهِريّ، الشَّافعي الأَشعريِّ، ويُعرف بابن القَاسِم، وبابن الغَرَابِيليّ.

مولِدُه ونَشأتُه وطَلبُه للعِلم الشَّريف:

وُلِدَ ونَشَأ بِغزَّةَ ـ أعزَّهَا الله ونَصرَهَا ـ ومَولِدُه في رجب تحقيقًا، سنة: (٨٥٩ هـ) تقريبًا(٢)، ونَشأَ بِها، فحفِظَ القُرآن، و«الشَّاطبية» و«المِنهَاج» الفِقهي، وألَفيَّة الحديث، وألَفيَّة النَّحو، ومُعظَمِ متن «جَمعِ الجَوامِع» في أُصولِ الفِقه، وغير ذلك.

ثُمَّ قدم القاهرةَ في رجب سنةَ: (٨٨١ هـ)، وَلازَمَ الشُّيوخَ المُبرّزين هناك، وقَرَأ عليهم أنوَاعَ العُلوم، حتَّىٰ تَقدَّم في الفُنون، وتَميَّز علىٰ الأَقرَان، وأُشِيرَ إليه بالفَضِيلَةِ والدِّيانة والعَقلِ والتَّقنُّعِ باليَسِيرِ.

خالط شهاب الدين الإبشيهي، فكان هو يرتفق بما يكون عنده من الأشغال، وذاك بما يستعين به في الفهم، وجلس لذلك باب شيخ الإسلام زكريا الأنصاري،

---

(١) ينظر ترجمته في «الضوء اللامع لأهل القرن التاسع» للحافظ السخاوي (ت: ٩٠٢ هـ) [ج٨/ص٢٨٦ ـ ٢٨٧] و«الكواكب السائرة بأعيان المئة العاشرة» لنجم الدين الغزي (ت: ١٠٦١ هـ) [ج١/ص٨٣]. و«الأعلام» للزركلي [ج]

(٢) كذا عبَّر الحافظ السخاوي في المصدر السابق.

وزوّجه نقيبُه العلاء الحنفيُّ ابنتَهُ، وآل أمره إلىٰ أن صار هو النَّقيب، وظهرتْ كفاءتُه في ذلك، وقسم بجامع الأزهر الشَّريف، وعمل الختوم الحافلة، وربما خَطَبَ بجامع القلعة حين يتعلَّلُ قاضيه.

قال عنه الحافظ السخاوي في «الضوء اللامع»: (وفي غضون نقابته تردَّد إليَّ، وكتبَ بعضَ تصانيفي وقرأه، وأَوقَفنِي علىٰ حاشِيةٍ كَتبهَا علىٰ «شرح العقائد» في كَرَارِيسَ، فقَرضتُ له عليَهَا، وكذَا عمل حاشيةً علىٰ «شَرح التَّصرِيف» أقرأَهُما وغيرَهما، بل وكتبَ علىٰ الفُتيا، وهو جَديرٌ بذلكَ في وَقتِنا)[١]

صِفاتُه وأخلاقه وفَضلُه:

كان الغَزِّيُّ مِن أهلِ العِلم والفَضْلِ، وكانَ خَطِيبًا مُفوَّهًا، فصِيحًا في عِبَارتِه، مهيبًا لا يَكادُ أَحَدٌ يَنظُرُ إليه إلَّا ارْتَعَدَ مِن هَيبتِه، وكان حَسنَ الصَّوتِ جِدًّا، لا يمَلُّ مِن قراءتِهِ مَن صَلَّىٰ خَلفهُ وإنْ أطالَ القراءةَ، وكان يُفتِي ويُدرِّسُ سائرَ نهارِهِ علىٰ طَهارَةٍ كامِلَةٍ، ولم يُضبَطْ عليهِ غِيبَةٌ قَطُّ لأَحدٍ مِن أَقرَانِه ولا مِن غَيرهِم، وكان يُقبِّحُ الغِيبة، ويُنكِرُهَا جِدًّا.

ولما بنىٰ السُّلطان الغُوري مدرستَهُ بمصرَ جعلهُ إمامها وخطيبها مِن غير سؤالٍ منه، وقدَّمه علىٰ سائر عُلماء البَلد.

ثناء العلماء عليه:

قال عنه شيخ الإسلام زكريا الأنصاري: ممن خصّه الله تعالىٰ بأنواع الفضائل، وأنعم عليه بلطائف الفواضل، وجمعَ له بين عِلمَيْ المشروع والمعقول، وكشفَ له دقائق الفروع والأصول.

---

(١) ينظر: «الضوء اللامع لأهل القرن التاسع» للحافظ السخاوي [ج٨/ص٢٨٧].

وقال ضمن إجازته له: وأن يَبسُطَ قلمه بالإفتاء والتصنيف، لعِلمي بأهليّته لذلك بعون القادر المالك.

قال عنه الحافظ السخاوي: جدَّ واجتهدَ، وجمعَ بين التَّحرِّي في العِلم والهداية.... حتىٰ صار معدودا فيهم، مَقصُودًا مِن مُنصِفيهم بالإقراء والإفتاء والإرشاد للعِباد، منظورا إليه... بالجلالة والتبجيل وحسن السيرة[1].

قال عنه الشيخ محمد العزيزي المعروف بالخطيب المالكي: هو الشَّيخُ الإمام، والعَلَمُ الهُمام، المُحقِّقُ العَلَّامة، والمُدقِّقُ الفَهَّامة، أَوحدُ الفُضلاءِ، ومُفتي المسلمين، شَمسُ الدُّنيا والدِّين: مُحمَّد الغَزِّي المُقرئ الشَّافعي.

وقال عنه الشيخ أحمد بن محمد بن شقير المالكي التونسي: واحِد عَصرِه، وفَريدُ دَهرِه، الشَّيخُ الإمام، علَمُ الأعلامِ، وأَفخَرُ دُرَّةٍ انشَقَّ عنهَا حَدَقُ الأيَّامِ، مُفتي المسلمين، وبُغيَة الطَّالبين: شَمسُ الدِّين الغَزِّي الشَّافعي، نفعَ الله بُعلومِه ورضيَ اللهُ عنه.

شُيوخه:

أكرمَه الله تعالىٰ ووَفَّقهُ لطَلَبِ العِلم عَلىٰ جُملَةٍ مِن أَكابِر الشُّيوخِ في عَصْرِهِ نَذكُر مِنهُم:

* شيخ الإسلام زَكرِيا الأنصَاريّ الشَّافعي الأشَعريّ (ت: ٩٢٦ هـ)

* الحافِظ شَمس الدِّين أبو الخير مُحمَّد بن عبد الرَّحمن بن محمَّد السَّخاويّ الشَّافعي (ت: ٩٠٢ هـ). قرأ عليه «ألفية الحديث» بتمامها قراءة بحثٍ، و«القول البديع» وغيره من تصانيف السخاوي، وقرأ عليه «الأذكار» للإمام النووي.

---

(١) وقد تُقرأ: بحسن البصيرة.

* العلَّامة المُقرئ محمَّد بن أبي بَكر بن محمَّد بن الشَّيخ شمس الدِّين الحِمصاني، توفي سنة: (٨٩٧ هـ) أخذ عنه القِراءات.

* العلامة الأصولي الكمال بن أبي شَريف الشَّافعي، توفي سنة: (٩٠٥ هـ) أخذ عنه الفِقه والأصلين، وقَرَأ عليهِ شرح العلَّامة المحقِّق جلال الدِّين المَحلِّيِّ علىٰ «جمع الجوامع».

* العلامة الفقيه: عُمر بن حسين بن حَسن السّراج العبَّادي القَاهري، شيخُ الشافعية في زمانه، توفي سنة: (٨٨٥ هـ) أخذ عنه الفِقه.

* العلَّامة الفقيه شَمسُ الدِّين: محمَّد بن عبد المُنعم بن محمَّد الجوجَرِيّ القَاهِري، توفي رحمه الله سنة: (٨٨٩ هـ) أخذَ عنه الأصول والعَرُوض.

* العلَّامة المُتكلِّم: علي بن محمَّد بن حسين علاء الدِّين الحِصنيّ، ثم القاهري، الشَّافعي، توفي رحمه الله سنة: (٨٨٨ هـ) قرأ عليه «شرح العقائد النسفية» و«شرح التصريف» كلاهما لسعد الملة والدين التفتازاني.

* العلامة محمد بن محمد بن أحمد الدمشقي ثم القاهري، الشافعي، المعروف بـ: سبط المارديني، توفي رحمه الله سنة: (٩٠٧ هـ) أخذ عنه علوما كالفرائض، والحساب، والجبر، وقرأ عليه من تصانيفه «شرح الفصول».

* العلامة المُقرئ زين الدين: جعفر بن إبراهيم، توفي رحمه الله سنة: (٨٩٤ هـ) أخذ عنه القراءات جمعًا للسَّبع مِن طريق «النَّشر».

مُؤلَّفاتُه:

ترك العلامة الغزّيُّ مؤلفاتٍ وكتب نافعة، سُرعان ما شقَّت بعضها طريقًا إلىٰ

حَلقات الشُّيوخ والصُّرُوح العِلميَّة، ومِن هذه المؤلَّفات التي اشتَهرت لدىٰ طلبة العلم اشتِهارًا واسِعًا:

١ ـ له في الفقه: «**فتحُ القَريبِ المُجيب في شَرح ألفاظِ التَّقريب**» وهو شرحٌ علىٰ المتن المشهور بـ«مختصر أبي شجاع» وهو مِن الكتب التي لا يكادُ يوجد طالِبُ فقهٍ شافعيٍّ إلَّا واطَّلعَ عليه أو دَرَسَهُ علىٰ الشُّيوخ في حَلقَاتِ العِلم أو المدارس العِلمية[1]، والمعاهد الشَّرعية، وهذا الكتابُ الذي اشتهرَ به العلَّامة الغزِّيُّ في مشارقِ الأَرض ومَغارِبها.

ومما يدُلُّكَ علىٰ أهميَّةِ هذا الشَّرحِ وتلقِّي العُلماء له بالقَبُولِ.. اهتِمامُهم به بجعلِه مِن كتب الدَّرس الفِقهي للسَّادة الشَّافعِيَّة، وبكتابةِ الحَواشِي والتَّقريراتِ الكثيرة عليه، ونَذكُر هنا أهمَّ الحواشي التي وُضِعتْ عليه باختصار:

* حاشية العلامة أحمد بن أحمد بن سلامة القليوبي، توفي سنة: (١٠٦٩ هـ).

* حاشية العلامة عبد البر بن عبد الله بن محمد الأجهوري، توفي سنة: (١٠٧٠ هـ).

* حاشية العلامة نور الدين علي بن علي الشَّبْرَمَلِّسِي، توفي سنة: (١٠٨٧ هـ) وسمَّىٰ حاشيته: «كشف القناع عن شرح أبي شجاع».

* حاشية الشيخ العلامة إبراهيم بن محمد بن أحمد البرماوي الأنصاري المتوفىٰ سنة: (١١٠٦ هـ). **وعليه تقريرات** نفسية للعلامة شمس الدين محمد بن محمد الأنبابي، توفي سنة: (١٣١٣ هـ).

---

(١) وهو من الكتب المقررة في الدَّرس الفقهي الشافعي في «جامعة الإمام أبي الحسن الأشعري الإسلامية ـ بداغستان» وغيرها مِن المدارس والمعاهد بداغستان والشيشان وإنغوشيا من بلاد القوقاز.

* حاشية الشيخ عشري بن علي بن أحمد الصعيدي، توفي بعد سنة: (١١١٩ هـ) وسمّىٰ حاشيته: «الزَّهر الباسِم علىٰ أبي شجاع وشَرْحِه لابن قاسِم»

* حاشية العلامة الفقيه شيخ الأزهر: عبد الله بن حجازي الشرقاوي، توفي سنة: (١٢٢٧ هـ) وسمّىٰ حاشيته بـ: «وسيلة فتح القريب المجيب علىٰ شرح ابن قاسم لمتن أبي شجاع».

* ومِن أهم الحواشي التي وضعت عليه: حاشية العلامة الفقيه شيخ الأزهر: إبراهيم بن محمد الباجوري، توفي سنة: (١٢٧٦ هـ)

* حاشية الشيخ محمد عمر نووي الجاوي، توفي سنة: (١٣١٦ هـ) وسمّىٰ حاشيته: «قوت الحبيب الغريب علىٰ شرح ابن قاسم علىٰ التقريب».

٢ ـ وله في الفقه الشَّافعي كذلك: «**مِصباح المُحتَاج إلىٰ ما في المِنهَاج**» وهو شرحٌ مختصرٌ سَهلُ العِبارة علىٰ المنهاج الفِقهي للإمام النَّووي، وقد صَدَرَ حَديثًا مطبُوعًا في (٥) مجلّدات عن «دار المنهاج القويم» ولعلَّه أَوْسَعُ مُؤلَّفاتِه حَجمًا.

٣ ـ وله في عِلم الصَّرف: حاشيةٌ مفيدة علىٰ «شرح التَّصريف العِزِّيِّ» للعلَّامة السَّعد التَّفتازاني[١].

٤ ـ وله في عِلم النَّحو: «**فَتحُ الرَّبِّ المَالِك بشرحِ أَلفِيَّة ابن مَالِكٍ**»[٢].

٥ ـ وله في علم مصطلح الحديث: «حاشية علىٰ شرح الحافظ العِراقي علىٰ

---

(١) وخرجت لها طبعة حديثة عن المكتبة العُمرية بالاشتراك مع دار الذَّخائر ـ مصر، بتحقيق: محمد خيري صالح الكبيسي.

(٢) حقق بكلية الدعوة الإسلامية طرابلس ـ ليبيا، سنة: (١٤٠١ هـ) بتحقيق ودراسة: إمحمد المبروك ختروشي. وحقق كذلك في رسائل جامعية في الأزهر ـ مصر.

ألفِيَّته في عُلوم الحديث»[١].

٦ ـ وله في العقيدة: **حاشية على «شرح العقائد النَّسفية»** للعلَّامة السَّعد التَّفتازاني. ونَنشُرُه مُحقَّقًا لأَوَّلِ مَرَّةٍ في هذا العَمل بفضلِ الله تعالى.

وفاته:

توفي رحمه الله بعد حياةٍ حافلة مِن الاشتِغال بالعِلم والتَّدريس والتَّأليف والخَطابة يوم الجمعة خامس عشر المُحرَّم الحرام سنةَ ثمان عشرة وتسع مئة (٩١٨ هـ) أعلى الله مقامه في عِلِّيين.



(١) لم يطبع بعدُ فيما أعلم.

وصف النسخ الخطية

للمتن ـ والشرح ـ والحاشية

أولا: وصف النُّسخ الخطيَّة لمتن العَقائد = «أصول الدِّين على اعتِقاد المُهتَدين»

قابلتُ المتن على ثلاثِ نُسخٍ خَطيَّةٍ:

* وصف النُّسخة الأولى للمتن ورمزُها: (أ)

١ ـ النُّسخةُ التي وَرَدَتْ ضِمن كتاب الإمام نجم الدِّين النَّسفي «مطلع النُّجوم ومَجمع العُلوم» والذي جمع فيه مختصرات كثيرة في مختلف العلوم، وافتتحه بمتن العقائد، والذي جاء فيه تسميته بـ: «أصول الدِّين على اعتِقاد المُهتدين» ويقع المجموعُ كاملا في مُجلَّدٍ واحدٍ ضخم مِن القِطع الكبير، في (٣٥٣) لوحة، حسب الترقيم اليدوي الأصلي للمخطوط، مع مُلاحظةِ أنَّ التَّرقيم يبدَأُ مِن رقم (٢) وفي هذه اللوحة المرقمة رسالة: «تَسميةُ الشِّيَعِ مِن أَهلِ الأَهوَاءِ والبِدَعِ» أي بقيت صفحتان دون ترقيم من بداية المخطوط، وفي كل صفحة (٣١) سطرا، وخطه واضح مقروء، ويقع المتن في (٦٤) سطرا من أسطر المخطوط، والرِّسالة التي تليها هي: (تعداد الخِصال التي جعلها النبي عليه السلام من شعب الإيمان والإسلام).

بدايته: بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله الذي خلقَ فقوَّمَ، ورزَقَ فنعَّمَ، وأَنطقَ فأَفهَمَ، وبَعَثَ الرُّسلَ فعَمَّمَ، وأوحى إليه فعلَّم، وختَمهُم بالمُصطَفى مُحمَّدٍ فتمَّمَ، وفضَّلَهُ عليهِم فقَدَّم، صلَّى الله عليه وعلى آله وسلَّم، قال الشَّيخُ الإمام الأَجلُّ الزَّاهِدُ الحَجَّاج نَجْمُ الدِّين زَينُ الأئمَّة جمالُ الإسلام والمسلمينَ أبو حَفْصٍ: عُمر بن مُحمَّد بن أحمد النَّسفي نَقَّى الله أَسرَارهُ... إلخ.

خاتمته: بيتا شعر مِن كتابة الناسخ:

كـم كتـاب كتبتـهُ ببنـان ❁ بقـي الخـطُّ والأنامـل فـان

فـإذا قـد قرأتمـوه فقولـوا ❁ رحـم الله كاتبـا متجـان

مكان الحفظ: مكتبة معهد أبي الرِّيحان البَيْرونيِّ للدِّراسات الشَّرقيَّة، وهو مركزٌ تابعٌ لأكاديميَّة العُلوم الأُوزبكيَّة بالعاصمة طشقند ـ أوزبكستان، والمخطوط برقم: (١٤٦٢).

❁ وَصفُ النُّسخة الثَّانية للمَتن، ورمزها (ب)

٢ ـ نسخة مكتبة برلين الوطنية ـ ألمانيا، كتبت بخط واضح معتاد، وافتتحت بالبسملة والحمدلة، بخلاف جميع نسخ الشرح التي ورد ضمنها المتن، وقد بينتُ سبب ذلك في المقدمات[1]، وعلىٰ ذلك فبالسملة والحمدلة من إضافة الناسخ، ويقع المتن في (٧) صفحات، ثلاث لوحات ونصف اللوحة، كتبت فيها حروف العطف وبدايات المسائل بالمداد الأحمر.

سنة النسخ ومكانه: القاهرة، في شهر رمضان سنة: (٨٤١ هـ)

اسم الناسخ: إبراهيم.....

مكان الحفظ: مكتبة برلين الوطنية ـ ألمانيا، تحت رقم: (٨٦٩) والمتن ضمن مجموع.

❁ وَصفُ النُّسخةِ الثَّالثةِ للمتن، ورمزها (ج)

٣ ـ نسخة المكتبة الأزهرية، كتبت بخط جميل واضح، ولوحاتها تم

(١) انظر ص٤٣.

تحديدها من جهاتها الأربع بالمداد الأحمر، وترك على أطرافها مساحة جيدة لكتابة الحواشي والتعليقات، وعليها بعض التعليقات الخفيفة، وتقع في (٧) لوحات، وافتتحت بقوله: قال الشيخ الإمام الأجل نجم الدين عمر بن محمد النسفي رحمة الله عليه: قال أهل الحق... إلخ.

سنة النسخ: (١٠٨٠ هـ) ولم يرد عليها اسم الناسخ.

مكان الحفظ: المكتبة الأزهرية ـ مصر/ القاهرة، تحت رقم: (٤١١٥٩).



ثانيا: وصفُ النُّسخِ الخطِّيَّة لشرحِ العلَّامة السَّعد التَّفتازاني

اعتمدت في تحقيق الشرح على خمس نسخ خطية، ونسخة سادسة إضافية للاستئناس في بعض المواضع، وإليك وصفها:

وصف النسخة الأولى للشَّرح، ورمزها: (ظ)

١ ـ نسخة المكتبة الظاهرية، وتقع في مجلد واحد، عدد لوحاتها: (٤٥) لوحة، في كل صفحة (٢٥) سطرا، كتبت بخط عربي دقيق، تحتاج إلى جهد لقرأتها؛ لما أصابها مِن تآكل في أغلب لوحاتها، وعلى هامشها آثار المقابلة والتصحيح، وهي نسخة نفيسة متقنة.

الناسخ: غير واضح اسمه.

تاريخ النسخ: يوم الأربعاء، (١٩) من شهر شعبان، سنة: (٨١٨ هـ).

مكان الحفظ: مكتبة الأسد ـ دمشق، تحت رقم: (١٠٠٠٧) رقم الفيلم: (١٩٢٨). **المصور**: زين دحروج.

وصف النسخة الثانية للشرح، ورمزها: (ح)

٢ ـ وهي كسابقتها نسخة من المكتبة الظاهرية، ويظهرُ أنها نقلت إليها من مكتبة حلب[1]، تقع في مجلد واحد ضمن مجموع يضم ثلاث رسائل، وافتتحت بمتن العقائد النسفية، ثم بشرح العلامة السَّعد عليه، ويقع قسم مخطوط المتن والشرح في (٧٠) لوحة، وعدد أسطرها تختلف من صفحة إلى صفحة، من (١٧) سطرا وإلى (٢٠) سطرا. كتبت بخط عربي معتاد دقيق الحجم، وهي نسخة جيدة غنية بالتعليقات والحواشي مِن بداية الشرح وحتى نهايته.

---

(١) وجميع كتب ومخطوطات الظاهرية وغيرها نقلت إلى مكتبة الأسد.

الناسخ: لم يرد.

تاريخ النسخ: إحدىٰ وستين وثمان مئة (٨٦١ هـ).

مكان الحفظ: مكتبة الأسد ـ الجمهورية السورية، تحت رقم: (١٧٧٧٠).

* **وصف النُّسخة الثَّالثة للشرح، ورمزها: (خ)**

٣ ـ وهي نسخة مكتبة حاجي سليم آغا ـ تركيا، وهي نسخة مخدومة عليها آثار التصحيح، وغنيَّة بالحواشي والتعليقات، مُيِّز المتن فيها بوضع خط أحمر فوقه، وتقع في مجلد واحد، وعدد لوحاتها: (٦٩) لوحة، وفي كل صفحة غالبا (١٦) سطرا، واختلف خطها في بعض اللوحات، ولم يرد عليها اسم الناسخ ولا تاريخ النَّسخ.

مكان الحفظ: مكتبة حاجي سليم آغا ـ تركيا/ إسطنبول، تحت رقم: (٦٣٥).

* **وصفُ النُّسخةِ الرَّابعة للشَّرحِ، ورمزُها: (س)**

٤ ـ وهي كذلك نسخة مكتبة حاجي سليم آغا ـ تركيا، كُتبت بخط عربي دقيق واضح، ويقع في مجلد واحد، وعدد لوحاتها: (٢٩) وعدد أسطرها في الصفحة: (٢٧) سطرا، في هوامشها آثار المقابلة والتصحيح، وعلىٰ نصفها الأول حواشٍ كثيرة، ثم خفّت في القسم الأخير، وعليها آثار رطوبة كما في اللوحة (٤) و(٨) مثلا، لكنه غير مؤثر في رؤية المكتوب، ولم يرد عليه اسم الناسخ، ولا سنة النسخ.

مكان الحفظ: مكتبة حاجي سليم آغا ـ تركيا/ إسطنبول، تحت رقم: (٦٤١).

* **وصف النسخة الخامسة للشرح، ورمزها: (ش)**

٥ ـ وهي كسابقتهما نسخة من مكتبة حاجي سليم آغا ـ تركيا، كتبت بخط

عربي واضح جميل، وتقع في مجلد واحد، وعدد لوحاتها: (٩٧) لوحة، وعدد أسطرها في كل صفحة: (١٣) سطرا، وعليها تعليقات كثيرة على هامشها، وعليه ختم وقف الحاج سليم آغا على طرته، وضمن لوحات الكتاب كما في اللوحة (٢٨) مثلا.

اسم الناسخ: محمد بن منصور بن خواجه إياس.

تاريخ النسخ: سنة ثلاث وستين وتسع مئة (٩٦٣ هـ).

مكان الحفظ: مكتبة حاجي سليم آغا ـ تركيا، تحت رقم: (٦٣٨).

* وصف النسخة السادسة للشرح، ورمزها: (ج أ)

٦ ـ وهي نسخة جامعة الإمام محمد بن سعود ـ السعودية، وكتبت بخط عربي معتاد وضاح، قد انفصلت أوراقها، وهي نسخة مليئة بالحواشي والتعليقات، وتقع في مجلد واحد، عدد لوحاتها: (٢٤) لوحة، وعدد أسطرها في الصفحة (١٥) سطرا، وتتميز بكثرة التعليقات حتى بين الأَسطُرِ، وليس على الهوامش الجانبية فقط، مُيِّز المتن فيه بوضع خط عليه بالمداد الأحمر، وهي نسخة ناقصة من الآخر، وليست تامة، تنقطع عند أواخر الكلام على الصفات المعاني، وبما أنها مفقودة الآخر فلم نقف فيها على اسم الناسخ، ولا على تاريخ النسخ.

مكان الحفظ: مكتبة جامعة الإمام ـ المملكة العربية السعودية، تحت رقم: (٥٥٧١) وجاء في بطاقتها رقم آخر أعلى البطاقة من ناحية الشمال: (٩٤١٦٠) وهي النسخة التي أستعنتُ بها في بعض المواضع لدِقَّتها.

❊ ❊ ❊

ثالثا: وصفُ النُّسخ الخطيَّة لحاشية العلَّامة ابن قاسِم الغزِّيِّ

تمّت مُقابلة حاشية العلّامة الغَزّيّ على شَرحِ العَقائدِ النَّسفِيَّة على خمس نُسخٍ خَطِّيَّة، منها النُّسخة الأُمُّ التي هي بخط المؤلف، لكن سقطت منها بعض اللوحات مما جعلني أستعين بنُسَخٍ إضافيَّة أُخرَىٰ، وهي كالتالي:

وصفُ النُّسخة الأولىٰ للحاشية، ورمزها: (أ)

١ ـ وهي نسخة مكتبة الفاتح، وهي ضمن مجموع تضم شرح العقائد، وحاشية الخيالي، وحاشية ابن قاسم الغزي، وكلها بخط العلامة ابن قاسم الغزي، في مجلد واحد، وعدد لوحاتها (٢١٥) لوحة، وعلىٰ هذه النسخة إجازات كتبها لها كبار علماء عصره، نثبتها في محلها.

تبدأ حاشية الغزي علىٰ شرح العقائد من اللوحة رقم: (١٠٦) وحتىٰ اللوحة (٢١١) ثم تليها التقريظات:

- تقريظ: شيخ الإسلام زكريا الأنصاري.
- تقريظ: الحافظ السخاوي.
- تقريظ: قاضي القضاة محيي الدين عبد القادر بن تقي المالكي.
- تقريظ: العلامة محمد الشهير بـ: الخطيب العزيزي المالكي
- تقريظ: العلامة أحمد بن محمد شقير التونسي المالكي.

كُتبت بخط عادي واضح مقروء، في كل صفة (١٧) سطرا، كتُبت فيه كلمة: (قوله) بالمداد الأحمر.

بدايتها: (بسم الله الرحمن الرحيم، يقول الفقير إلىٰ الله تعالىٰ محمد بن

قاسم الغزي الشافعي لطف الله تعالىٰ به آمين، أما بعد حمد الله تعالىٰ الذي نارت بصائر القلوب... إلخ)

نهايتها: (... الشافعي المقرئ لطف الله تعالىٰ به، وغفر له ولوالديه ولمن دعا له بخير ولجميع المسلمين)

الناسخ: المؤلف العلامة محمد بن قاسم الغزي.

سنة النسخ: اثنين وتسعين وثمان مئة.

سنة التأليف: إحدىٰ وتسعين وثمان مئة، الثامن من شهر رمضان المعظم قدره.

مُدَّة التَّأليف: في أربع وسبعين ضحوة.

مكان الحفظ: مكتبة الفاتح ـ إسطنبول/ تركيا، جاء علىٰ الغلاف رقم: (٢١٤٩) وعلىٰ ختم مكتبة الفاتح رقم: (٣٠٧٣).

*** وصف النُّسخة الثانية للحاشية، ورمزها: (ب)**

٢ ـ وهي نسخة مكتبة فيض الله ـ تركيا، في مجلد واحد، عدد لوحاتها: (١١٩) أصابها رطوبة في بعض لوحاتها مما أدىٰ إلىٰ اسودادها، لكن المحتوىٰ بقي قابلا للقراءة بشيء من الجهد، كما في اللوحة رقم: (١٠٤) مثلا، عدد أسطر الصفحة (٢١) سطرا في الصفحة الواحدة، وخطه واضح جميل، مُيِّزت فيه كلمة: (قوله) بكتابتها بالمداد الأحمر، عليها آثار مقابلة وتصحيح، وعموما ألفيتها نسخة متقنة، وعليها ختم وقف شيخ الإسلام فيض الله أفندي.

سنة النسخ: يوم الأحد، الثامن عشر من شهر رمضان المعظم قدره، سنة: خمسة عشر وتسع مئة (٩١٥ هـ).

اسم الناسخ: لم يرد.

مكان الحفظ: مكتبة فيض الله أفندي ـ تركيا، تحت رقم: (١١٢٥).

❁ وصف النُّسخة الثَّالثة للحاشية، ورمزها: (ج)

٣ ـ نسخة المكتبة الأزهرية، يقع في مجلد واحد، وهو مجموع يضم ثلاثة كتب، الأوَّل: حاشية الخيَّالي، والثاني: حاشية الغزي، والثالث: حاشية الكستلي.

وتبدأ حاشية الغزي من اللوحة رقم: (٥٨) وإلىٰ اللوحة رقم: (١٠٨) كُتبت بخط دقيق مقروء، في كل صفحة (٢٩) سطرا، وقع فيه سقط في موضعين من بدايات المخطوط، وأشرت إلىٰ ذلك في هامش التحقيق في موضعه.

تاريخ النسخ: في رمضان من شهور سنة ثلاث وأربعين وتسع مئة (٩٤٣ هـ).

الناسخ: لم يرد.

أوقاف: حسين عارف، أوقف علىٰ طلبة العلم برواق الشوام بالجامع الأزهر.

التملكات: محيي الدين محمد بن سعد، وعبد الله بن أمير خان.

مكان الحفظ: المكتبة الأزهرية ـ مصر، برقم: (٥٩٠٥ توحيد) ٩١٥٠١ الشوام، رسالة رقم (٢).

❁ وصف النُّسخة الرَّابعة للحاشية، ورمزها: (د)

٤ ـ نسخة أخرىٰ أزهرية، تقع في مجلد واحد، عدد لوحاتها: (٦٢) لوحة، في كل صفحة (٢٩) سطرا، كتب بخط معتاد دقيق، لكنَّه واضِحٌ مقروءٌ، عليه آثار المقابلة والتَّصحيح، ويُصادَفُ فيها تعليقات خفيفة علىٰ الهامش.

الناسخ: الشريف عبد اللطيف الحضوضي الحسني.

تاريخ النسخ: يوم الخميس، خامس من شهر الحجة الحرام، سنة سبع وسبعين وتسع مئة (٩٧٧ هـ).

مكان الحفظ: المكتبة الأزهرية ـ مصر، تحت رقم: (٢٦٨ توحيد) ٤٠١٠.

❋ وصف النُّسخة الخامسة للحاشية، ورمزها: (هـ)

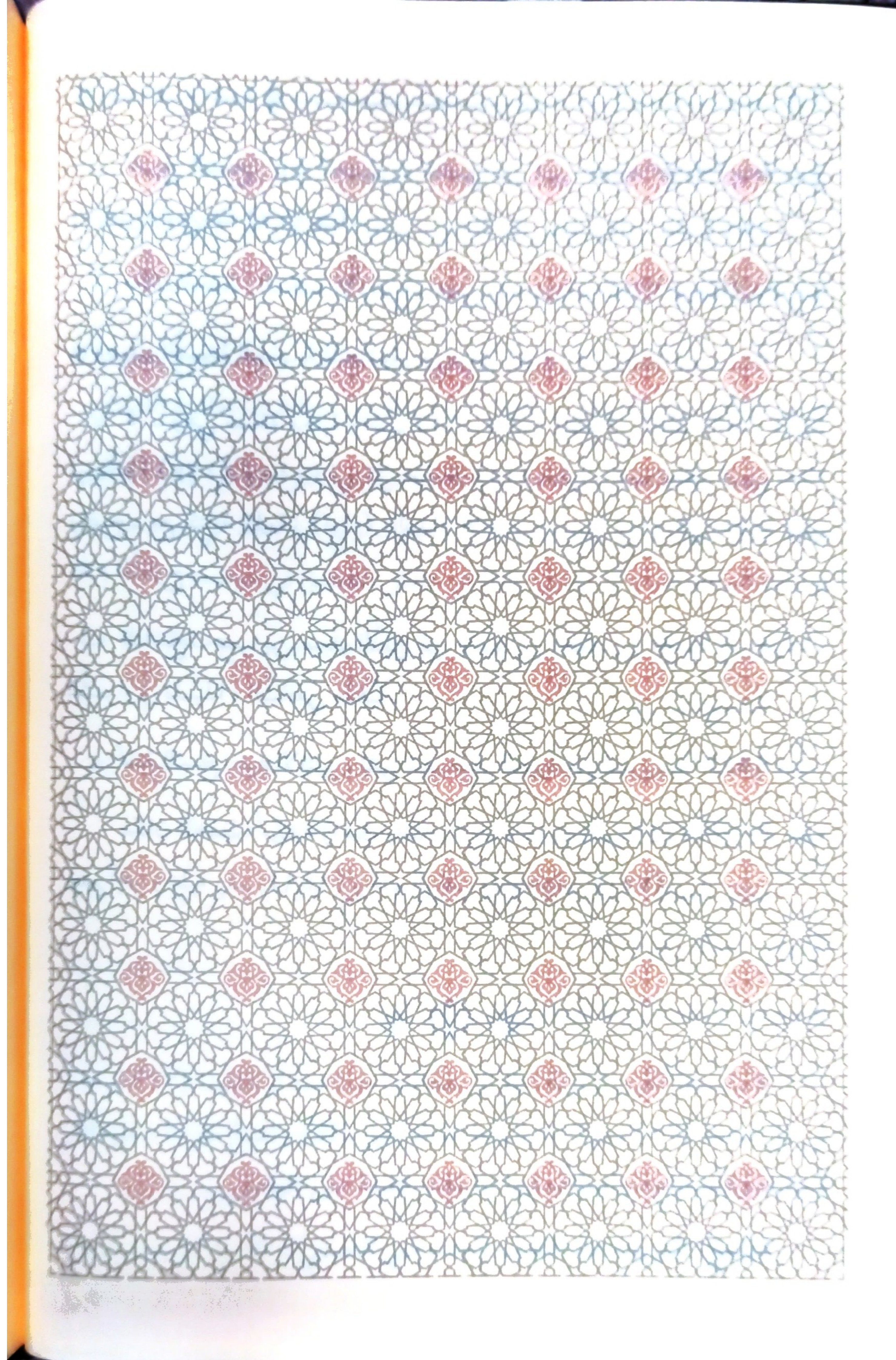
٥ ـ وهي نسخة مكتبة راغب باشا ـ تركيا، وتقع في مجلد واحد، وعدد لوحاتها: (١٦٧) لوحة، وفي كل صفحة (١٥) سطرا، كتب بخط عربي معتاد واضح، مع كتابة كلمة: (قوله) بالمداد الأحمر، تمييزا لبداية كل حاشية على كلام الشَّارح.

الناسخ: عمر بن سعد الدِّين بن قاسم بن أحمد بن قاسم.... مولدًا، الشَّعراوي تلميذا، الشَّافعي مذهبًا.

سنة النسخ: يوم الاثنين، ثاني شهر صفر الخير، من شهور سنة: (٩٩٥ هـ).

مكان الحفظ: مكتبة راغب باشا ـ تركيا، تحت رقم: (٧٤٤) ويوجد عليه ختم آخر وعليه رقم: (٦٥٩) وختم الوقف وتحته رقم: (٧٥١).





صُوَرٌ مِنَ المَخْطُوطَاتِ المُسْتَعَانِ بِهَا



أولا: نماذج نسخ المتن المشهور بـ: «العقائد النسفية» = «أصول الدين على اعتقاد المهتدين» للإمام نجم الدين النسفي.

١ ـ نماذج صور المخطوط «أ» وهو ضمن مجموع: «مطلع النجوم ومجمع العلوم»

ملاحظة: أدرجتُ صورَ أوراقِ المتن كاملًا.

أصول الدين على اعتقاد المهتدين

قال أهل الحق حقائق الأشياء ثابتة والعلم بها متحقق خلافا للسوفسطائية ثم أسباب العلم للخلق ثلاثة
الحواس الخمس وخبر الصادق والعقل والحواس خمس السمع والبصر والشم والذوق واللمس وبكل حاسة
منها توقف على ما وضعت هي له وخبر الصادق على نوعين أحدهما الخبر المتواتر الثابت على ألسنة قوم لا يتصور
تواطؤهم على الكذب وهو موجب للعلم الضروري كالعلم بالملوك الخالية في الأزمنة الماضية والبلدان النائية
والثاني خبر الرسول المؤيد بالمعجزة يوجب العلم الاستدلالي والعلم الثابت به يضاهي العلم الثابت بالضرورة
في التيقن والثبات وأما العقل فهو سبب العلم أيضا وما ثبت منه بالبداهة فهو ضروري كالعلم بأن كل شيء أعظم من جزئه
وما ثبت بالاستدلال فهو اكتسابي والإلهام ليس من أسباب المعرفة بصحة الشيء عند أهل الحق والعالم
بجميع أجزائه محدث إذ هو أعيان وأعراض والأعيان ما له قيام بذاته وهو إما متركب وهو الجزء الذي لا يتجزى
وهو الجوهر والأعراض ما لا قيام له بذاته ويحدث في الأجسام والجواهر كالألوان والأكوان والطعوم والروائح
والمحدث للعالم هو الله تعالى الواحد القديم الحي القادر السميع البصير الشائي المريد ليس بعرض ولا جوهر
ولا جسم ولا مصور ولا محدود ولا معدود ولا متبعض ولا متجزئ ولا متركب ولا متناه ولا يوصف بالماهية

٢ - نماذج صور المخطوط «ب» مكتبة برلين.

صورة بداية المخطوط:

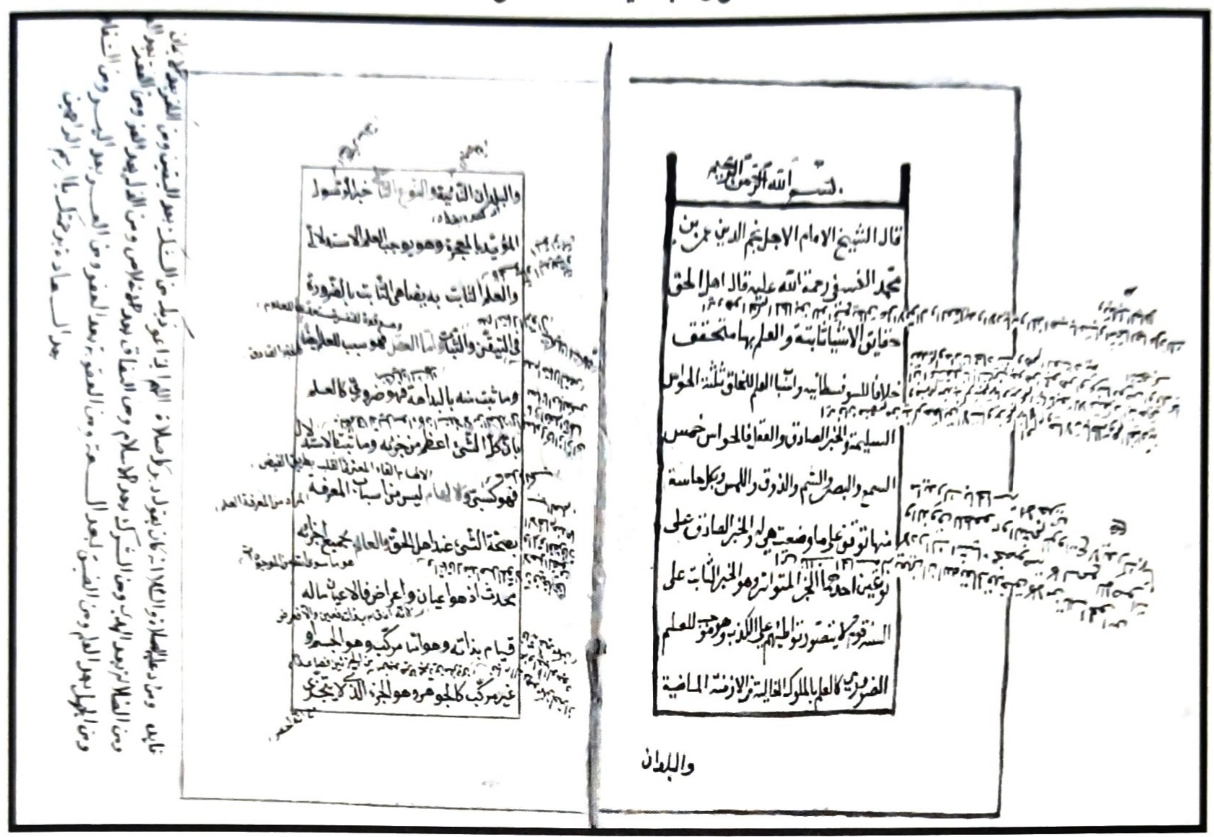
بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين قال أهل الحق حقائق الأشياء ثابتة والعلم
بها متحقق خلافاً للسوفسطائية وأسباب العلم للخلق ثلاثة الحواس
السليمة والخبر الصادق والعقل فالحواس خمس السمع والبصر
والشم والذوق واللمس وبكل حاسة منها يوقف على ما وضعت له
والخبر الصادق على نوعين أحدهما الخبر المتواتر الثابت على ألسنة
قوم لا يتصور تواطؤهم على الكذب وهو موجب للعلم الضروري
كالعلم بالملوك الخالية في الأزمنة الماضية والبلدان النائية
الثاني خبر الرسول المؤيد بالمعجزة وهو يوجب العلم الاستدلالي
والعلم الثابت به يضاهي العلم الثابت بالضرورة في التيقن والثبات
أما العقل فهو سبب للعلم أيضاً وما ثبت منه بالبديهة فهو ضروري
كالعلم بأن كل شيء أعظم من جزئه وما ثبت بالاستدلال فهو
اكتسابي والإلهام ليس من أسباب المعرفة بصحة الشيء عند أهل
الحق والعالم بجميع أجزائه محدث إذ هو أعيان وأعراض
فالأعيان ما له قيام بذاته وهو مركب كالجسم أو غير مركب كالجوهر
وهو الجزء الذي لا يتجزأ والعرض ما لا يقوم بذاته ويحدث في الأجسام

صورة نهاية المخطوط:

وتجوز الصلاة خلف كل بر وفاجر ويصلى على كل بر وفاجر
ونكف عن ذكر الصحابة إلا بخير ونشهد بالجنة للعشرة الذين بشرهم
النبي عليه السلام ونرى المسح على الخفين في السفر والحضر ولا نحرم نبيذ
التمر ولا يبلغ ولي درجة الأنبياء ولا يصل العبد إلى حيث يسقط
عنه الأمر والنهي والنصوص على ظواهرها والعدول عنها إلى
معان يدعيها أهل الباطن إلحاد ورد النصوص واستحلال
المعصية والاستهانة بها والاستهزاء على الشريعة كفر واليأس من
الله تعالى كفر والأمن من الله تعالى كفر وتصديق الكاهن بما يخبره
عن الغيب كفر والمعدوم ليس بشيء وفي دعاء الأحياء للأموات وصدقتهم
عنهم نفع لهم والله تعالى يجيب الدعوات ويقضي الحاجات وما أخبر
به النبي عليه السلام من أشراط الساعة من خروج الدجال ودابة الأرض
ويأجوج ومأجوج ونزول عيسى عليه السلام وطلوع الشمس من مغربها
فهو حق والمجتهد قد يخطئ وقد يصيب ورسل البشر أفضل من
رسل الملائكة ورسل الملائكة أفضل من عامة البشر وعامة البشر
من الأتقياء أفضل من عامة الملائكة والله أعلم بالصواب وإليه المرجع والمآب

٣ ـ نماذج صور المخطوط «ج» الأزهرية

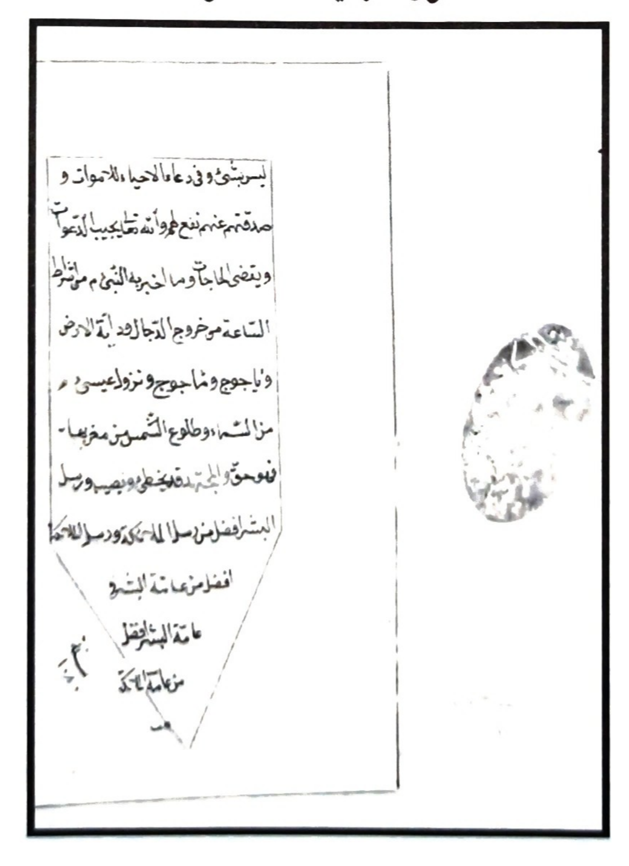
صورة بداية المخطوط:



بسم الله الرحمن الرحيم
قال الشيخ الامام الاجل نجم الدين عمر بن
محمد النسفي رحمة الله عليه قال اهل الحق
حقايق الاشيا ثابتة والعلم بها متحقق
خلافا للسوفسطائية واسباب العلم للخلق ثلثة الحواس
السليمة والخبر الصادق والعقل فالحواس خمس
السمع والبصر والشم والذوق واللمس وبكل حاسة
منها توقف على ما وضعت هي له والخبر الصادق على
نوعين احدهما الخبر المتواتر وهو الخبر الثابت على
السنة قوم لا يتصور تواطيهم على الكذب وهو موجب للعلم
الضروري كالعلم بالملوك الخالية في الازمنة الماضية
والبلدان

والبلدان النائية والنوع الثاني خبر الرسول
المؤيد بالمعجزة وهو يوجب العلم الاستدلالي
والعلم الثابت به يضاهي الثابت بالضرورة
في التيقن والثبات واما العقل فهو سبب للعلم ايضا
وما ثبت منه بالبداهة فهو ضروري كالعلم
بان كل الشيء اعظم من جزئه وما ثبت بالاستدلال
فهو اكتسابي والالهام ليس من اسباب المعرفة
بصحة الشيء عند اهل الحق والعالم بجميع اجزائه
محدث اذ هو اعيان واعراض فالاعيان ماله
قيام بذاته وهو اما مركب وهو الجسم او
غير مركب كالجوهر وهو الجزء الذي لا يتجزى

صورة نهاية المخطوط:

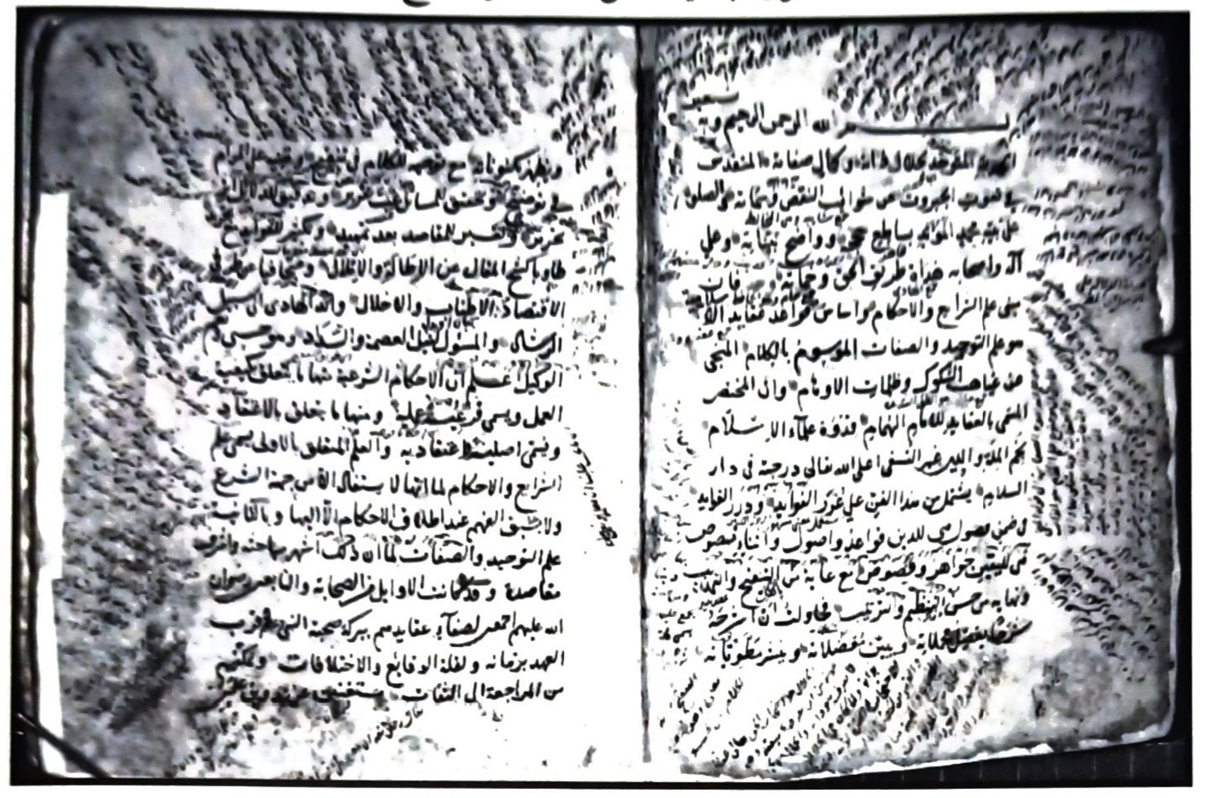


ليس بشيء وفي دعاء الاحياء للاموات و
صدقتهم عنهم نفع لهم والله تعالى يجيب الدعوات
ويقضي الحاجات وما اخبر به النبي م من اشراط
الساعة من خروج الدجال ودابة الارض
ويأجوج ومأجوج ونزول عيسى م
من السماء وطلوع الشمس من مغربها
فهو حق والمجتهد قد يخطئ وقد يصيب ورسل
البشر افضل من رسل الملائكة ورسل الملائكة
افضل من عامة البشر
وعامة البشر افضل
من عامة الملائكة

ثانيا: نماذج نسخ شرح العقائد النسفية للعلامة السعد التفتازاني

١ ـ نماذج صور النسخة (ح)

صورة بداية نص المخطوط (ح)

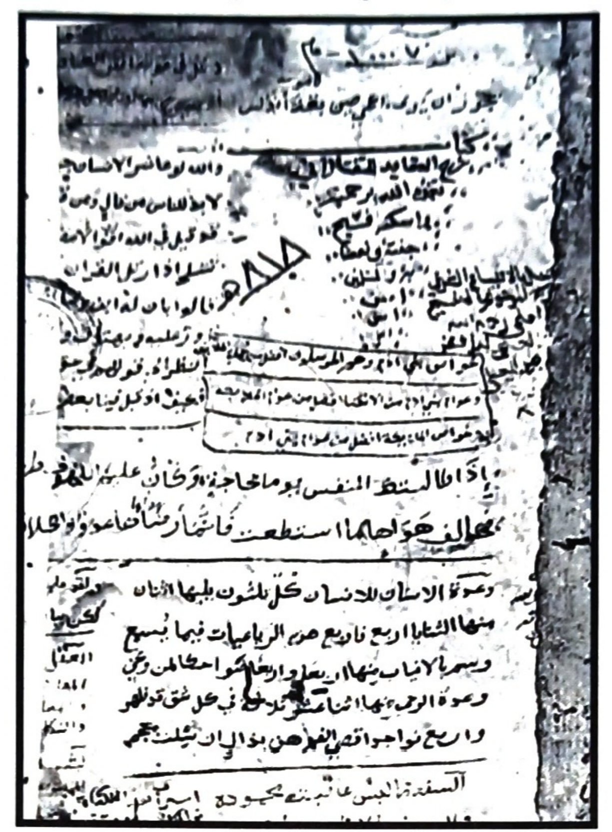


صورة نهاية المخطوط (ح)



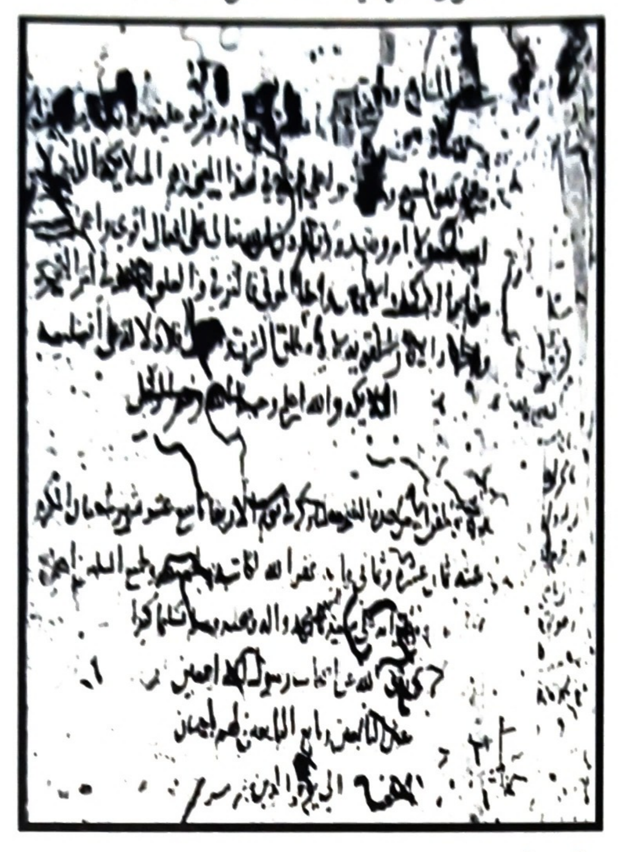
٢ ـ نماذج صور النسخة (ظ)

صورة طرة المخطوط (ظ)



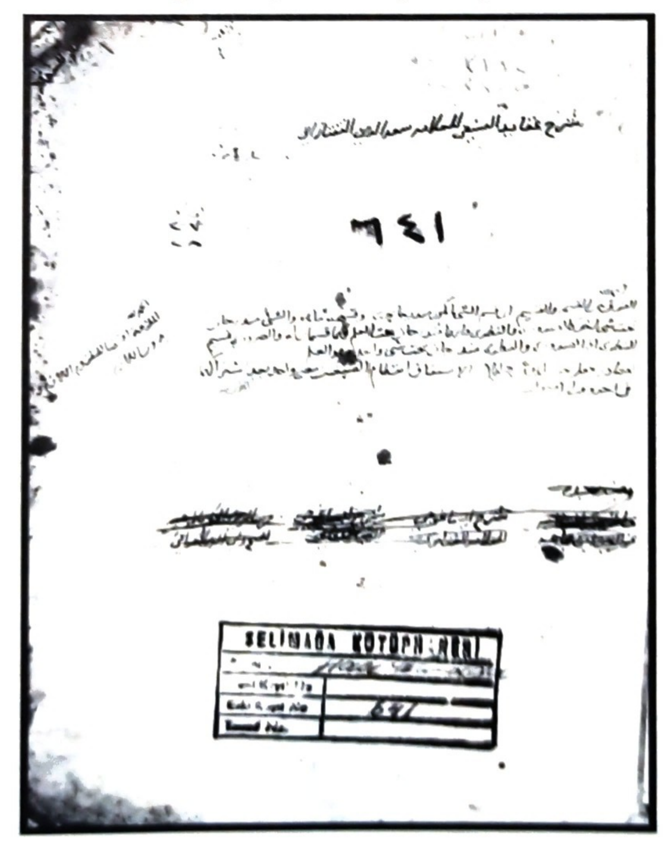
صورة بداية نص المخطوط (ظ)

صورة نهاية المخطوط (ظ)

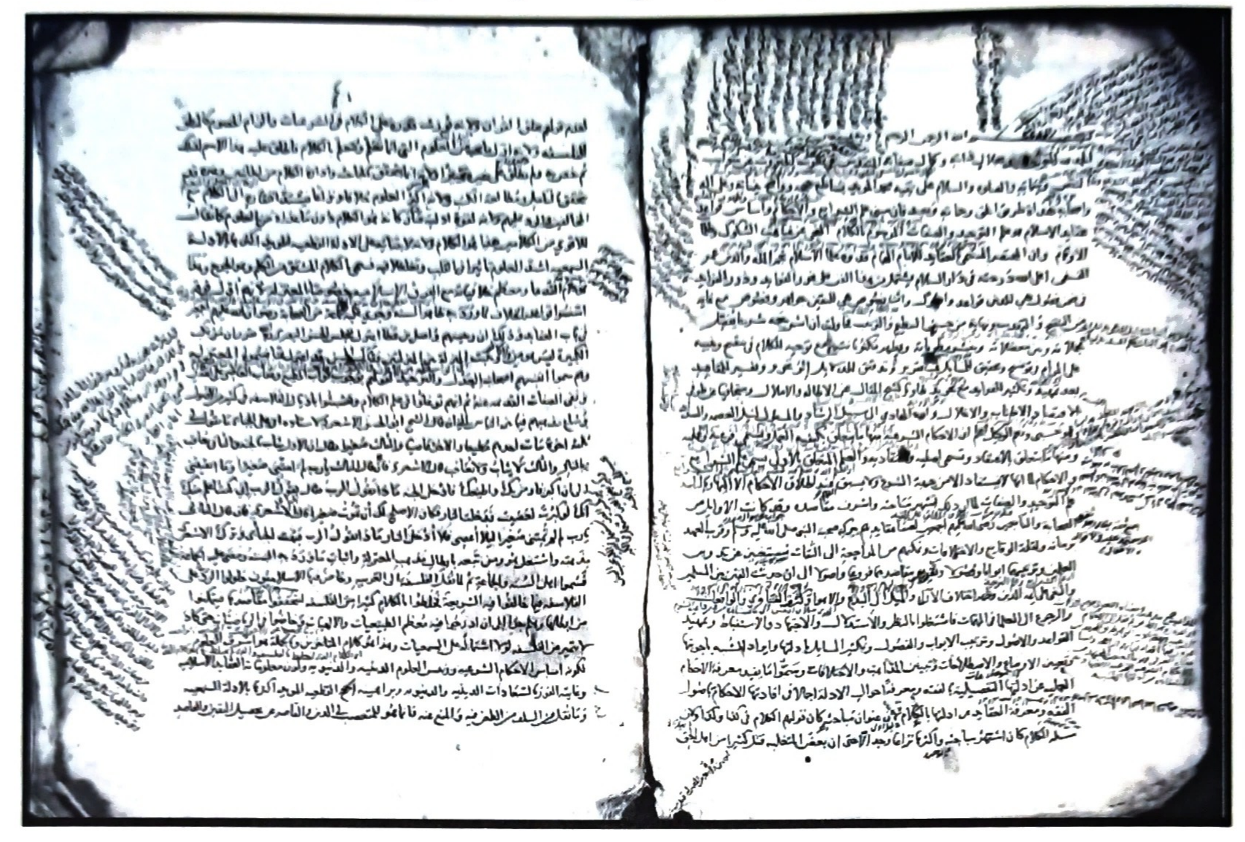


٣ ـ نماذج صور النسخة (س)

صورة طرة المخطوط (س)



صورة بداية نص المخطوط (س)



صورة نهاية المخطوط (س)

على الافعال العجيبة ... لكواين ... والجواب ان مبنى ذلك على الاصول
الفلسفية دون الاسلامية الثاني ان الانبياء مع كونهم افضل البشر يتعلمون ويستفيدون
منهم بدليل قوله تعالى علمه شديد القوى وقوله تعالى نزل به الروح الامين ولا شك
ان المعلم افضل من المتعلم والجواب ان التعليم من الله تعالى والملائكة انما هم مبلغون
الثالث انه قد اطرد في الكتاب والسنة تقدم ذكرهم على ذكر الانبيا وما ذاك الا
لتقدمهم في الشرف والرتبة والجواب ان ذلك لتقدمهم في الوجود او لان وجودهم
اخفى فالايمان اقوى وبالتقدم اولى الرابع قوله تعالى لن يستنكف المسيح ان يكون
عبدا لله ولا الملائكة المقربون فان اهل اللسان يفهمون من ذلك فضيلة الملائكة من
عيسى اذ القياس في مثله الترقي من الادنى الى الاعلى يقال لا يستنكف من هذا الامر
الوزير ولا السلطان ولا يقال السلطان ولا الوزير ثم لا قائل بالفصل بين عيسى وغيره من
الانبيا والجواب ان النصارى استعظموا المسيح بحيث يرتفع من ان يكون عبدا لله بل ينبغي ان
يكون ابنا له تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا لانه مجرد لا اب له وقد ابرأ الاكمه
والابرص واحيا الموتى بخلاف سائر عباد الله تعالى من بني ادم فرد عليهم بانه لا يستنكف من ذلك
المسيح ولا من هو اعلى منه في هذا المعنى وهم الملائكة الذين لا اب لهم ولا ام ويقدرون باذن الله
على افعال اقوى واعجب من ابرا الاكمه والابرص واحيا الموتى فالترقي والعلو انما هو في امر التجرد
واظهار الاثار القوية لا في مطلق الشرف والكمال فلا دلالة على افضلية الملائكة

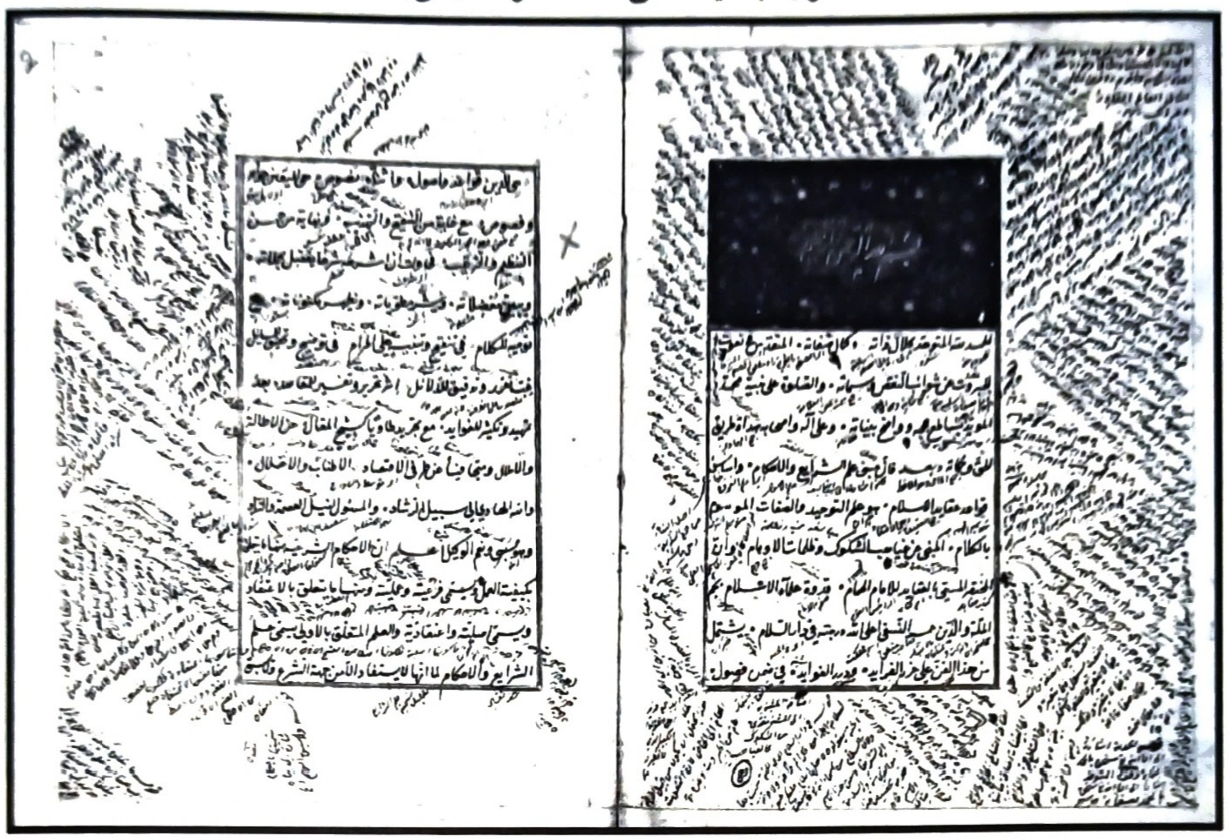
والله اعلم بالصواب واليه المرجع والمآب

وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم
وحسبنا الله ونعم الوكيل

سعد الدين افنديك
شرح عقايديدر
ص

٤ ـ نماذج صور المخطوط (ش):

صورة بداية نص المخطوط (ش):



صورة نهاية المخطوط (ش)

القوي وقوله تعالى نزل به الروح الأمين ولا شك ان المعلم افضل
من المتعلم والجواب ان التعليم من الله والملائكة هم المبلغون
الثالث قد اطرد في الكتاب والسنة تقديم ذكرهم على ذكر الانبياء
وما ذلك الا لتقدمهم في الشرف والرتبة والجواب ان ذلك لتقدمهم في
الوجود او لان وجودهم اخفى فالايمان بهم اقوى وبالتقديم اولى الرابع
قوله تعالى لن يستنكف المسيح ان يكون عبدا لله ولا الملائكة
المقربون فان اهل اللسان يفهمون من ذلك افضلية الملائكة
من عيسى ام اذ القياس في مثله الترقي من الادنى الى الاعلى
يقال لا يستنكف من هذا الامر الوزير ولا السلطان ولا يقال
السلطان ولا الوزير ثم لا قائل بالفضل بين عيسى وغيره
من الانبياء والجواب ان النصارى استعظموا المسيح بحيث يرتفع
من ان يكون عبدا من عباد الله تعالى بل ينبغي له ان يكون ابنا له
لانه مجرد لا اب له وقال الله تعالى ويبرئ الاكمه والابرص ويحيي

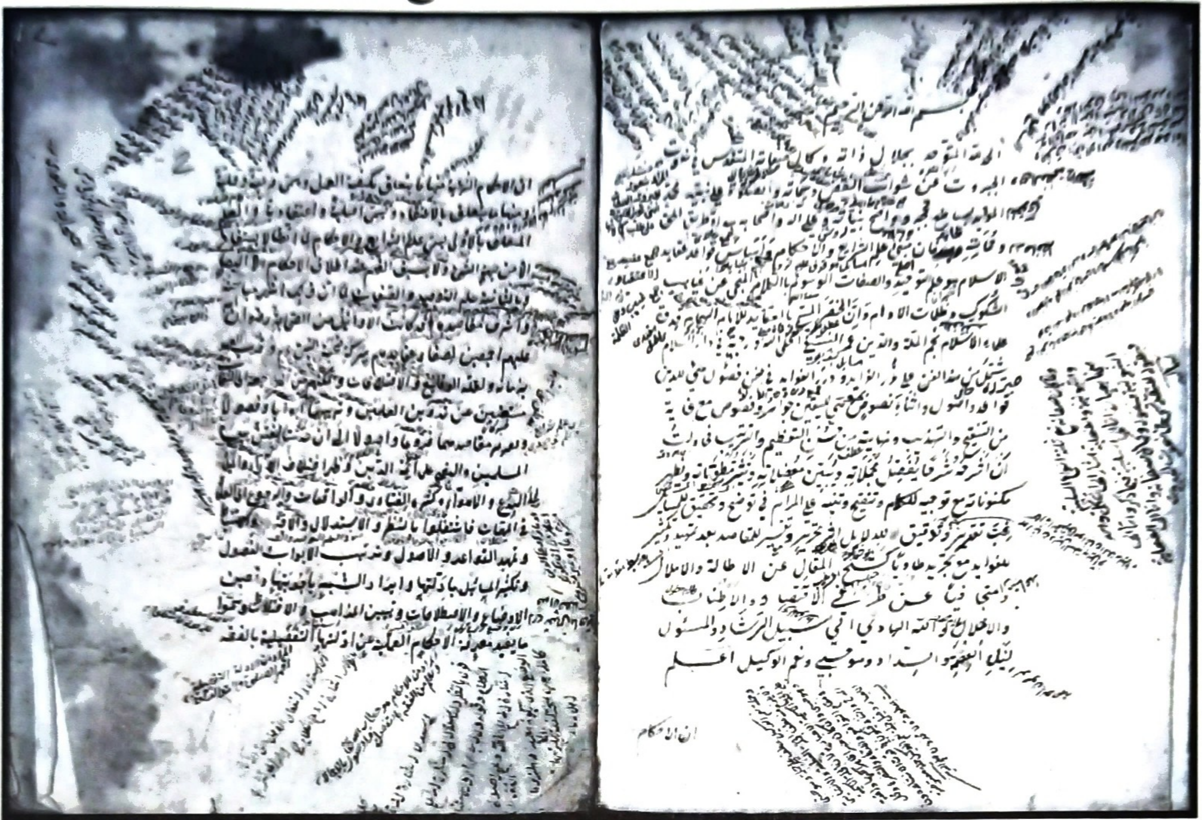
الموتى بخلاف سائر عباد الله من بني آدم فرد الله عليهم بانه
بانه لا يستنكف من ذلك المسيح ولا من هو اعلى منه في هذا
المعنى وهم الملائكة الذين لا اب لهم ولا ام لهم ويقدرون
باذن الله تعالى على افعال اقوى واعجب من ابراء الاكمه و
الابرص واحياء الموتى فالترقي والعلو انما هو في امر التجرد
واظهار الآثار القوية لا في مطلق الشرف والكمال فلا دلالة

على افضلية الملائكة عليهم

والله اعلم بالصواب واليه المرجع والمآب والحمد لواهب الجود
والشكر لملهم الخير والجود والصلوة والسلام على محمد الموعود
بالمقام المحمود وعلى آله واصحابه اهل الوفاء والجود واجعلنا
منهم في دار الخلود يا رحيم يا ودود تم شرح بيان الاعتقاد
بعون الملك خالق الدود من يد العبد الضعيف الفقير المحتاج الى رحمة ربه
وشفاعة نبيه المحمود محمد بن صمد بن خواجه [illegible] غفر الله له ولوالديه

٥ ـ نماذج صور النسخة (خ)

صورة بداية نص المخطوط (خ):

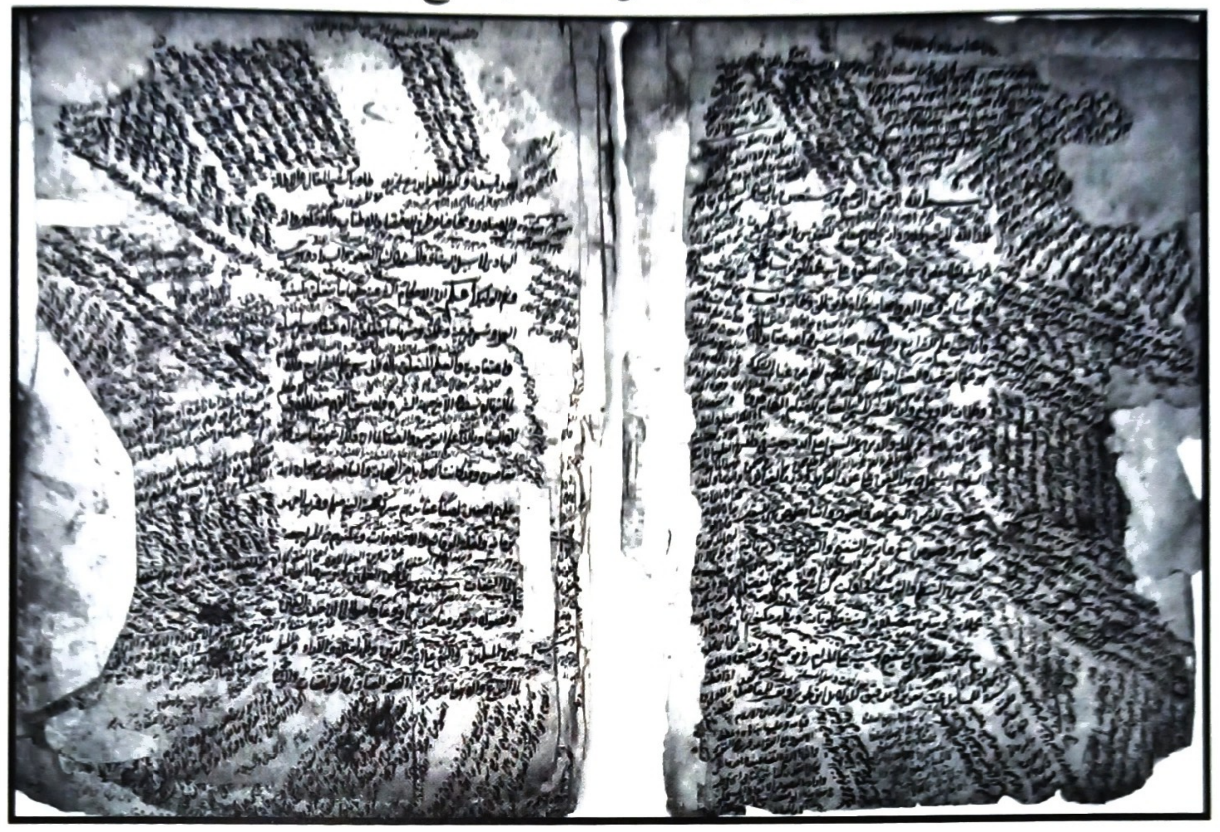


صورة نهاية المخطوط (خ):

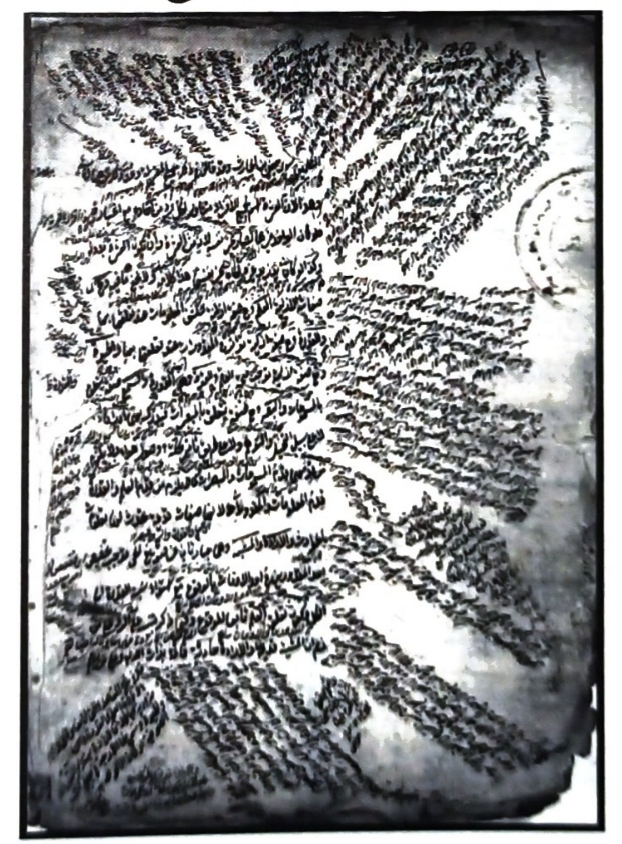
كتاب شرح عقايد

٦ - نماذج صور النسخة (ج أ)

صورة بداية نص المخطوط (ج أ)



صورة نهاية المخطوط (ج أ):



ثالثا: نماذج نسخ حاشية العلامة ابن قاسم الغزي

١ - نماذج صور النسخة الأصل: (أ)

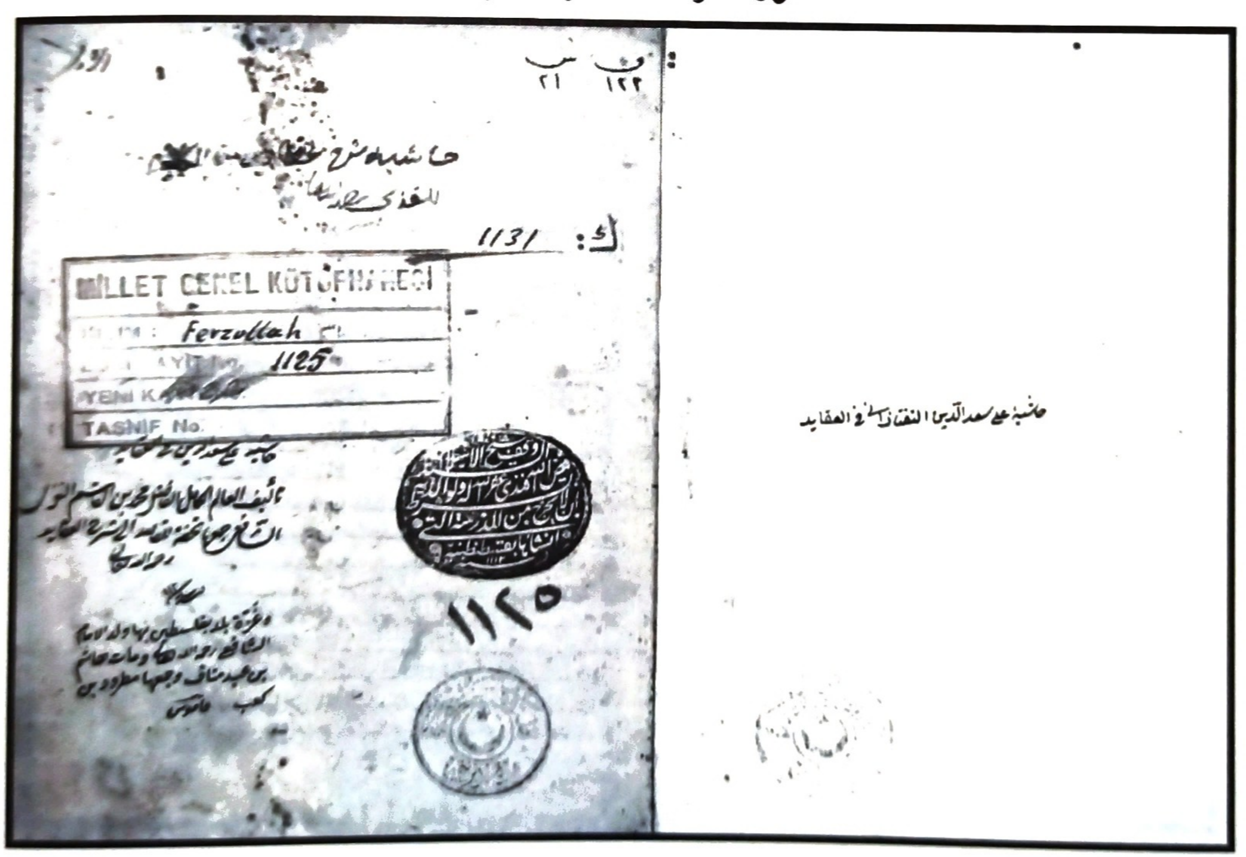
صورة بداية نص المخطوط (أ)

صورة اللوحة رقم [١٤٥] من المخطوط (أ)

صورة نهاية المخطوط (أ)

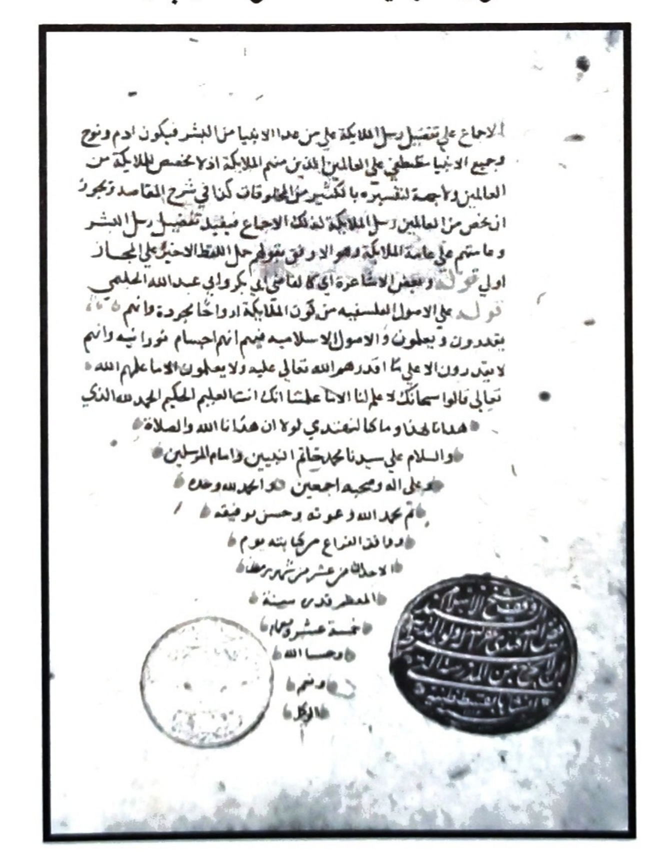
٢ ـ نماذج صور النسخة (ب)

صورة طرة المخطوط (ب):



صورة بداية نص المخطوط (ب)

صورة نهاية المخطوط (ب)

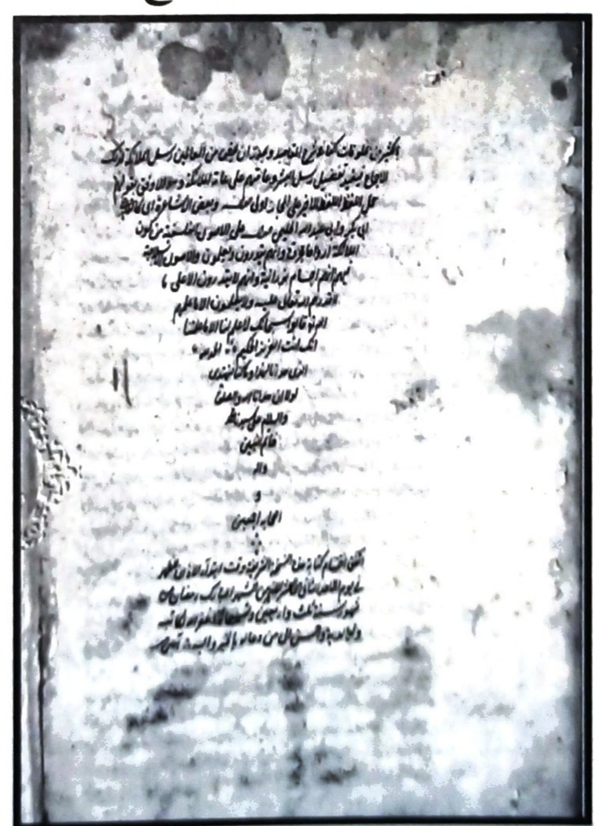


الاجماع على تفضيل رسل الملائكة على من عدا الانبيا من البشر فيكون ادم ونوح
وجميع الانبيا مفضلين على العالمين الذين منهم الملائكة اذ لا تخصص الملائكة من
العالمين ولا حجة لتفسيره بالكثير من المخلوقات كذا في شرح المقاصد وتجوز
ان يخص من العالمين رسل الملائكة لذلك الاجماع فيفيد تفضيل رسل البشر
وما سيتم على عامة الملائكة وهو الاوفق بقولهم حمل اللفظ الاخير على المجاز
اولى قوله وبعض الاشاعرة اي كالقاضي ابي بكر وابي عبد الله الحليمي
قوله على الاصول الفلسفية من كون الملائكة ارواحا مجردة وانهم
يتعددون ويعلمون والاصول الاسلامية فيهم انهم اجسام نورانية وانهم
لا يقدرون الا على ما اقدرهم الله تعالى عليه ولا يعلمون الا ما علمهم الله
تعالى قالوا سبحانك لا علم لنا الا ما علمتنا انك انت العليم الحكيم الحمد لله الذي
هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا ان هدانا الله والصلاة
والسلام على سيدنا محمد خاتم النبيين وامام المرسلين
وعلى اله وصحبه اجمعين [illegible] الحمد لله وحده
تم بحمد الله وعونه وحسن توفيقه
وقد وقع الفراغ من كتابته يوم
الاحد الثامن عشر من شهر رمضان
المعظم قدره سنة
خمسة عشر ومائتين
وصلى الله
وسلم
[illegible]

٣ ـ نماذج صور النسخة (ج)

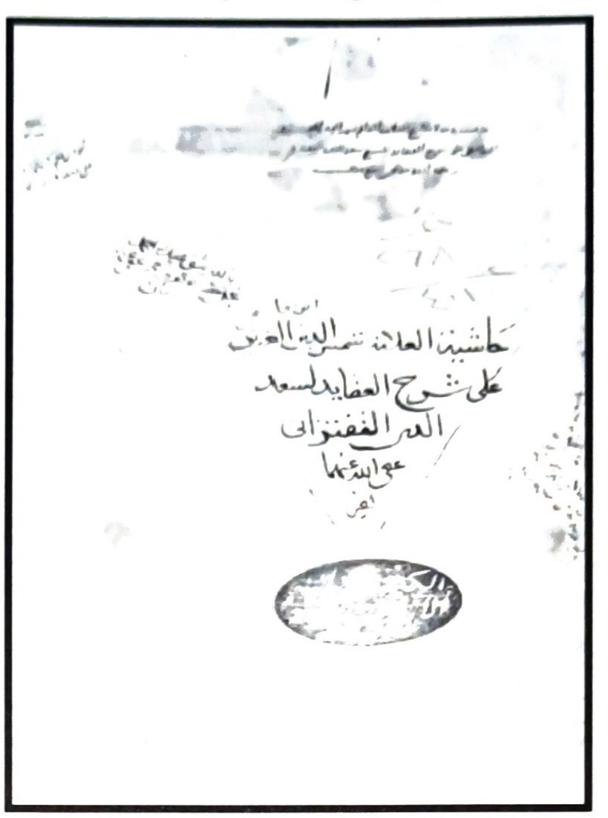
صورة بداية نص المخطوط (ج)

صورة نهاية المخطوط (ج):



٤ ـ نماذج صور النسخة (د)

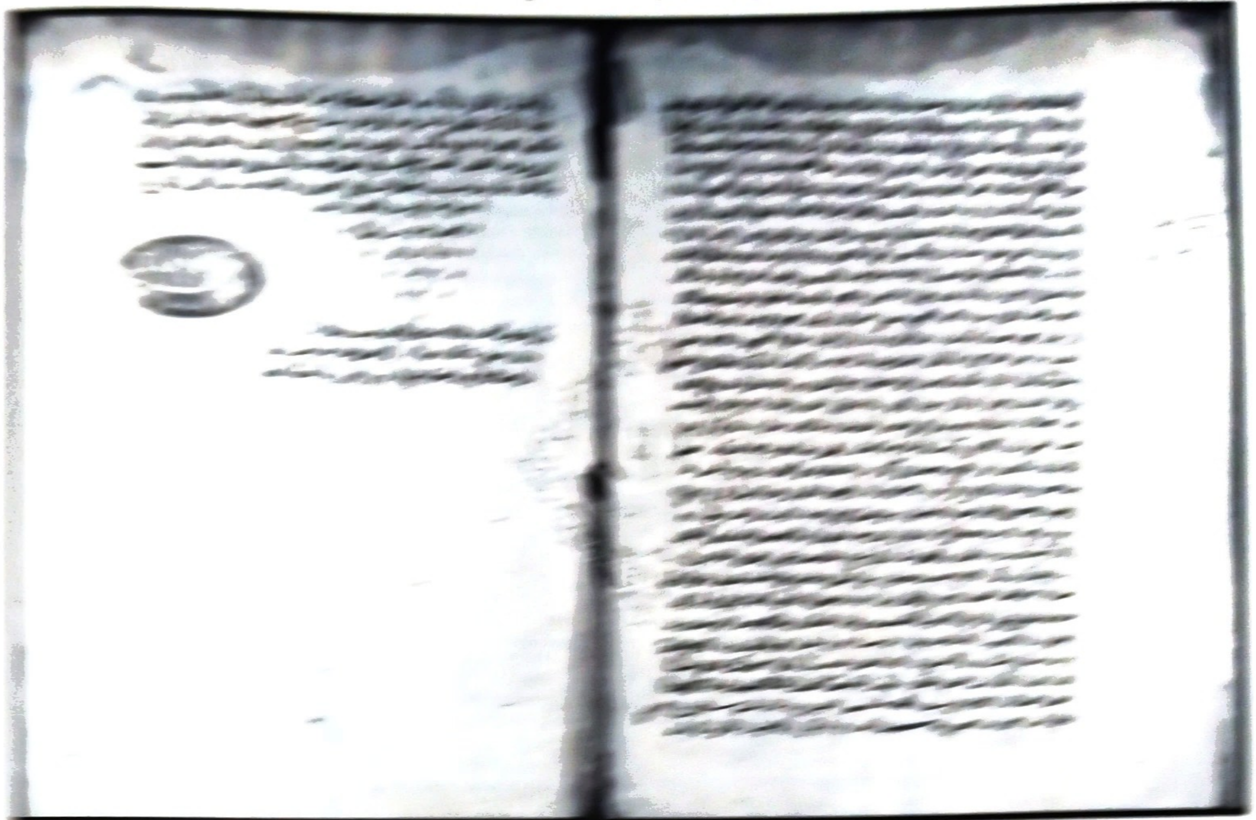
صورة طرة المخطوط (د):



حاشية العلامة شمس الدين
على شرح العقايد لسعد
الدين التفتزاني
عفى الله عنهما

صورة بداية نص المخطوط (د)

صورة نهاية المخطوطة (د)



هـ- نماذج صور المخطوطة «هـ»

صورة بداية المخطوطة «هـ»



صورة بداية نص المخطوط (هـ)

بسم الله الرحمن الرحيم وبه ثقتي
اما بعد حمد الله الذي نارت بصائر القلوب بحقايق معارفه
وحارت جواهر العقول في دقايق لطايفه ودل استغنا السماء
عن الارض والسابل ومدا بينه وتشهد البنا العبادي
الضيا والساجد اينيه والصلاة والسلام على نبيه محمد
العالم الكل والخاتم الاشل حامل لوا الشريعة الغرا
وحامي بيضة الطريقة البيضا وعلى اله واصحابه نجوم الاهتدا
ومصابيح الاقتدا فهذه نفايس الفرايد وعرايس الفوايد
مشتملة على القاصد الى شرح العقايد تفتح ما اقفل من
معانيه وتشرح ما اشكل من مبانيه وتظهر من مكنونانه ما خفي
مكانه وتنشر من مطوياته ما عسر بيانه مع غاية من التوضيح
والتقريب ونهاية من التنقيح والتحرير ورجيا ان يكون عمدة في
سبيل الثواب وعدة للنجاة يوم يقوم الحساب هو الله اسأل
ان ينفع بها انه قريب مجيب وما توفيقي الا بالله عليه توكلت
واليه انيب قال الشارح رحمه الله بعد التيمن

بالتسمية والحمدلة اقول اردف التسمية بالتحميد في
مفتتح الكلام اقتدا بالتنزيل وعملا بقوله صلى الله عليه وسلم
كل امر ذي بال لا يبدا فيه ببسم الله الرحمن الرحيم اقطع وقوله
فيما رواه ابو داود وغيره كل امر ذي بال لا يبدا فيه
بالحمد لله فهو اجذم وما قيل من ان الحديثين متعارضان
اذ الابتدا باحد اللفظين يفوت الابتدا بالاخر يدفع
بحمل الابتدا على العرفي الذي يعتبر ممتدا من حين الاخذ
في التصنيف الى الشروع في البحث او يحمله على الاعم من
الحقيقي والاضافي فالسابق مبتدا به حقيقة واللاحق بالقياس
الى ما بعده او بان الباء في صله يبدا بل هي اما للاستعانة
ولا امتناع في مقارنة الاستعانة بامرين فصاعدا الامر واحد
او للملابسة وهي تتم وتوقع الشي مقارنا للاخر وتوجه سابقا
عليه متصلا به فيجوز ان يجعل احد اللفظين جزأ او يذكر الجز
قبله بدون فصل فيلابس الابتدا كل منهما لمقارنته لاحدهما
واتصاله بالاخر والمراد بالامرين في الخبرين الامر المقصود

صورة نهاية المخطوط (هـ)

من العاصي واذا كان افضل منهم كان خيرة من الانبيا كذلك اذ لا قايل
بالفصل وشمله تعالى في الثاني لكنهما قاصران على تفضيل رسل البشر دون
العامة قوله انكل احد من اهل اللسان فيهم اي لان سوق الاية يناد
على ان الغرض اظهار ما خفي عليهم من فضيلة ادم عليه الصلاة والسلام
ودفع ما توهموا فيه من النقصان ولذا قال تعالى الم اقل لكم اني اعلم
غيب السموات والارض وهذا يندفع ما يقال ان لم ايضا علوما جمة
اصناف العلوم والاسما ما شاهدوا من اللوح وحصلوا في الازمان
المتطاولة من التجارب وغيرها قوله وقد خص من ذلك بالاجماع
الى اخره اي خص من ال ابراهيم وال عمران غير الانبيا بدليل الاجماع
على تفضيل رسل الملايكة على من عدا الانبيا من البشر فيكون ادم
ونوح وجميع الانبيا مصطفى على العالمين الذين منهم الملايكة
اذ لا مخصص للملايكة من العالمين ولا جهة لتفسيره بالكثير من
المخلوقات كذا في شرح المقاصد ويجوز ان يخص من العالمين رسل
الملايكة لان الاجماع يفيد تفضيل رسل البشر وما منهم على عامة
الملايكة وهو الا وفق بتوايم حمل اللفظ الاخير على المجاز اولى

قوله وبعض الاشاعرة اي كالقاضي ابي بكر وابي عبد الله الحليمي
قوله على الاصول الفلسفية من كون الملايكة ارواحا مجردة وانهم
يقدرون ويعلمون والاصول الاسلامية فهم انهم اجسام نورانية
وانهم لا يقدرون الا على ما اقدرهم الله تعالى عليه ولا يعلمون
الا ما علمهم الله تعالى قالوا سبحانك لا علم لنا الا ما علمتنا انك انت
العليم الحكيم الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا
ان هدانا الله والصلاة والسلام على سيدنا محمد خاتم النبيين
وامام المرسلين وعلى اله وصحبه اجمعين صلاة وسلاما دائمين الى يوم الدين

وكان الفراغ من كتابة هذه الحاشية المباركة في يوم الاثنين المبارك
ثاني شهر صفر الخير من شهور سنة ٩٩٥ على يد اقل عبيد الله واحوجهم
الى عفوه ومغفرته عمر بن سعد الدين بن قاسم بن احمد بن قاسم السندبسطي
مولدا الشعراوي تلميذا الشافعي مذهبا عفى الله عنه وعن والديه
ومشايخه وجميع المسلمين امين امين امين والحمد لله رب العالمين

صور تقاريظ الأئمة لحاشية العلامة ابن قاسم الغزي على شرح العقائد[١]:

أولا: صورة تقريظ وإجازة شيخ الإسلام زكريا الأنصاري الشافعي بخطه يده الشريفة:

الحمد لله الذي منح محمدا افضاله علما وفضلا وألبسه
في سما المعالي وزاده بذلك رفعة ونبلا والصلاة والسلام
على سيدنا محمد وآله وصحبه ذوي العلا وبعد فقد وقفت على
هذا المصنف الشريف ذي الأسلوب الظريف فوجدت مصنفه
أمتع الله به قد حرر وحقق وغاص ودقق وأجاد وأفاد وكيف
لا وهو ممن خصه الله تعالى بأنواع الفضائل وأنعم عليه بالمزايا
الفواضل وجمع له بين علمي المشروع والمعقول وكشف له دقائق
الفروع والأصول وقد أجزت له نفع الله به أن يقرئ كتب هذا
الفن وغيرها قراءة علي أو سمعه أو بعضه أو لم يسمعه بشرطه
من شاء متى شاء وحيث شاء وأن يبسط قلمه بالإفتاء والتصنيف لعلمي
بأهليته لذلك بعون القادر المالك طالبا منه أن لا يخليني من
دعواته في خلواته وجلواته والله أسأل أن يحقق لنا وله
المأمول إنه أعظم مجيب وأكرم مسئول
قاله وكتبه [illegible] زكريا بن محمد بن أحمد بن زكريا الأنصاري الشافعي حامدا مصليا مسلما

ثانيا: صورة تقريظ الحافظ شمس الدين السخاوي الشافعي:

أما بعد حمد الله الذي أرشد [illegible] النور الواضحة وطرق الهدى الواضحة [illegible]
وأسعد [illegible] العظيمة والنظرة الساطعة [illegible] التوحيد والصفات التي [illegible]
وعلا [illegible] وأبعد [illegible] البدع والأهواء المظلمة الناشئة عمن أخطأ أو تجاهل
والصلاة والسلام على أعلم الخلق بالله المصطفى المؤيد وعلى آله وصحبه والتابعين [illegible]

(١) وقد أوردنا نص هذه التقاريظ والإجازات مكتوبة في مقدمة الكتاب ص.

وبعد تشرفت بالوقوف على هذه الطلعة الشريفة [illegible] واتحفت بالاستمداد
مما اشتمل عليه من التحقيق [illegible] عباراته واشاراته [illegible]
جمع بين الكلام والوجازة [illegible] الشبه التي لا يهتدي [illegible] الا من دخل
في العلم [illegible] وجازة [illegible] في كلام [illegible] فرموز [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible] والحلم [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible] الاعدا [illegible]
معصود [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم تسليما كثيرا [illegible]

ثالثا: صورة تقريظ وإجازة قاضي القضاة محيي الدين عبد القادر بن تقي المالكي:

الحمد لله الذي نور قلوب العلما بنور هدايته وشرح
صدورهم بوفور عنايته وانطق السنتهم بلطايف الحكم
وخصهم من بين الانام بجلايل النعم فاضحوا وقد اشرقت شمس
ايمانهم وعقايدهم في سما العرفان وتلالات اشعة انوارهم
في العالم فصاروا بذلك ايمة يقتدى بهم في المشرق والمغرب
وساير النواحي والبلدان والصلاة على من اصطفاهم لتحمل [illegible]
من المرسلين خصوصا على سيد الاصفيا وخاتم النبيين محمد الذي
بعثه الله الى كافة الورى ووعده مقاما محمودا يوم العرض
والجزا وعلى اله واصحابه اعلام الحق وانجم الهدى ما اخضر نجم
في الغبرا وطلع نجم في الخضرا اما بعد فقد وقفت على هذه الحواشي اللطيفه
وهذه الفوايد الشريفه التي ابتدعها الشيخ شمس الدين شرف العلما
اوحد الفضلا في العالمين ابو عبد الله محمد الغزي الشافعي اعزه الله
تعالى ونفع به المسلمين فوجدتها قد كشفت اسرار معاني الكتاب
على المناظرين وجلت محاسن عوايده للناظرين على وجه لا ينتهي الى
الاطناب ولا يخل بشيء من لطايف الكتاب فدعوت الله تعالى
بان ينفع بها ويبارك في حياة مولفها ويختم لنا وله بخير من عافية
اجمعين وقد اجزت له ان يروي عني ما يجوز لي وعنه روايته جعلنا الله

وإياه من العلماء العاملين. وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه
أجمعين. وذلك في اليوم المبارك يوم الخميس الثاني من صفر الخير سنة
ثلاث وتسعين وثمانمائة. وكتبه
[illegible]

رابعا: صورة تقريظ العلامة محمد العزيزي المعروف بالخطيب المالكي:

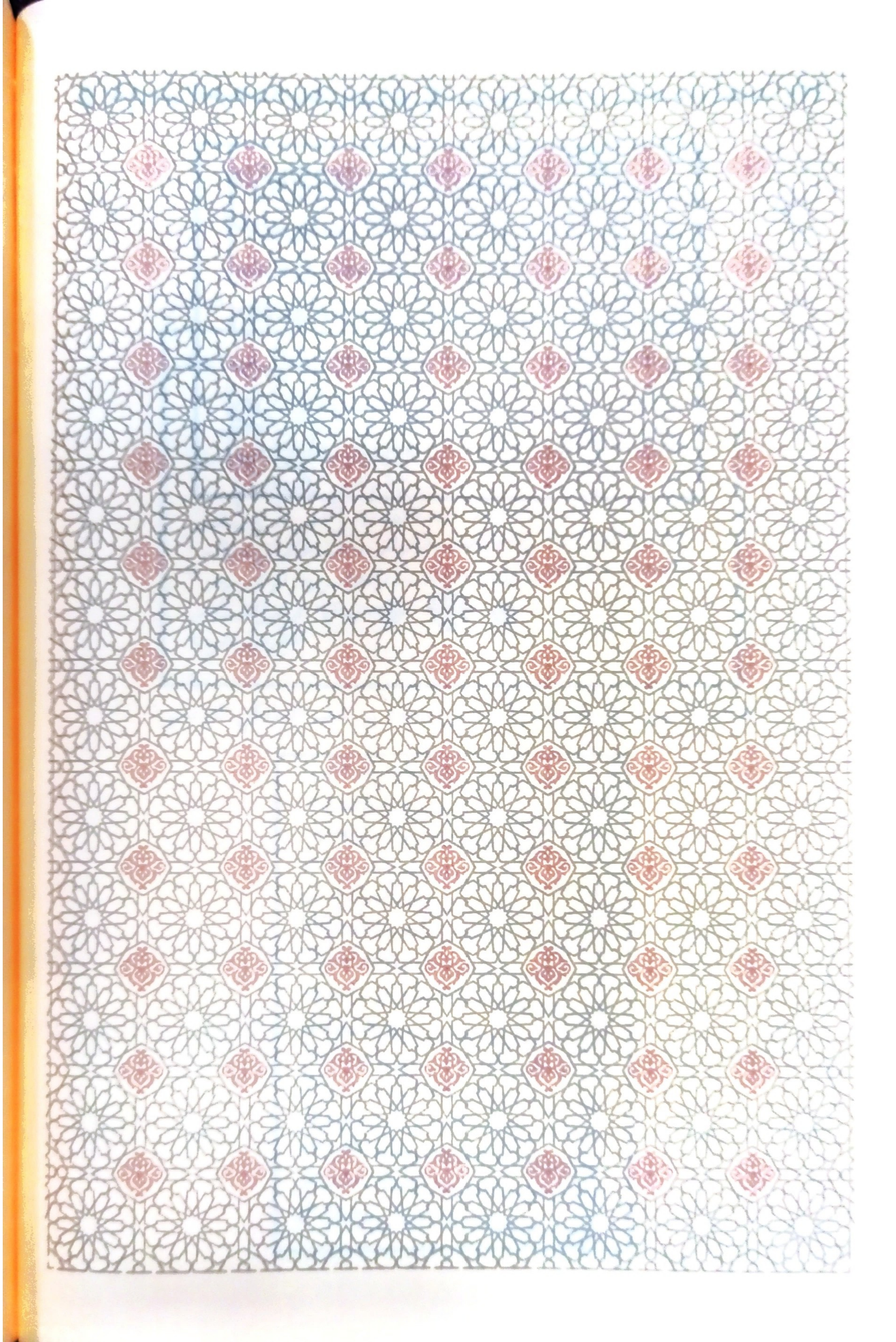
الحمد لمن توحد بجلاله وتنزه بكماله فهو الباطن بذاته والظاهر بأفعاله والصلاة على الكامل
في أخلاقه وخلاله محمد وصحبه وآله صلاة تدوم بدوام [illegible]
وبعد فقد وقفت على هذه الحواشي [illegible] عرائس الأفكار ونفائس الأنظار
حواشي [illegible] الكتاب والملتقطة من [illegible] الألباب لم تترك صاحبها
مهرة إلا ركبها ولا درة إلا انتقبها كيف وهو الشيخ الإمام والعلم الهمام
المحقق العلامة والمدقق الفهامة أوحد الفضلاء ومفخر [illegible] شمس الدين [illegible]
محمد الغزي [illegible] الشافعي [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible] محمد الشهير بالخطيب العزيزي
المالكي [illegible]

خامسا: صورة تقريظ الإمام أحمد بن محمد بن شقير المالكي التونسي:

[illegible] هذا الدين [illegible] ربع الإسلام بهم أهلا معمورا
أحمده على ما خوله وأشكره على ما نوله وأشهد أن لا
[illegible] شريك له خلق كل شيء فقدره تقديرا وأشهد أن سيدنا
محمدا عبده ورسوله الذي جاء بالحق وأحسن تفسيرا
صلى الله عليه وعلى آله الذين أذهب عنهم الرجس
وطهرهم تطهيرا وصحبه الذين جاهدوا في الله حق جهاده
فكان سعيهم مشكورا وسلم عليه وعليهم كثيرا وبعد
فقد طالعت هذه النكت اللطيفة والفوائد الشريفة
التي جمعها واخترعها [illegible] الشيخ الإمام
علم الأعلام والحبر [illegible]
مفتي المسلمين وبغية الطالبين شمس الدين [illegible]
الشافعي نفع الله بعلومه ورضي عنه [illegible]
مع وجازة اللفظ [illegible] ومتانة [illegible]
[illegible] حل المشكلات وبيان المعضلات مشتملة على
[illegible] خلاصة أبكار الأفكار [illegible]

هذه نهاية العقول والأنظار منطوية على غرر الفرائد ودرر
الفوائد جامعة لتنقيح مسائل الفن وقواعده وتحرير أصوله
ومقاصده والله تعالى ينفع بها الطالبين ويمتع بفوائده
ويقاعد [illegible] أجرا عظيما [illegible] وينفعه في العلم والعمل ويبلغه
من خير الدارين [illegible] الأمل وكتبه بتاريخ أواسط ذي القعدة
من عام ثمانية وتسعين [illegible] مائة أفقر عبيد الله وأحوجهم
إلى عفوه أحمد بن محمود شقير المالكي التونسي عفا الله عنه ووالديه







متن العَقـائد النَّسفِيَّة

المُسمَّى:

أصـولُ الدِّين عَلى اعتِقَـادِ المُهتَـدين

للإمام نجم الدين أبي حفص عمر بن محمد النسفي السمرقندي

الحنفي الماتريدي

(ت: ٥٣٧ هـ)



[بسم الله الرحمن الرحيم]

قَالَ أَهْلُ الْحَقِّ: حَقائقُ الْأَشْيَاءِ ثَابِتَةٌ، وَالْعِلْمُ بِهَا مُتحقِّقٌ، خِلَافًا لِلسُّوفَسْطَائِيَّةِ.

[أسباب المعارف]

وَأَسْبَابُ الْعِلْمِ لِلْخَلْقِ ثَلاثَةٌ: الْحَوَاسُّ السَّلِيمَةُ، وَالْخَبَرُ الصَّادِقُ، وَالْعَقْلُ.

فَالْحَوَاسُّ خَمْسٌ: السَّمْعُ، وَالْبَصَرُ، وَالشَّمُّ، وَالذَّوْقُ، وَاللَّمْسُ، وَبِكُلِّ حَاسَّةٍ مِنْهَا يُوقَفُ عَلَىٰ مَا وُضِعَتْ هِيَ لَهُ.

وَالْخَبَرُ الصَّادِقُ عَلَىٰ نَوْعَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: الْخَبَرُ الْمُتَوَاتِرُ الثَّابِتُ عَلَىٰ أَلْسِنَةِ قَوْمٍ لَا يُتَصَوَّرُ تَوَاطُؤُهُمْ عَلَىٰ الْكَذِبِ، وَهُوَ مُوجِبٌ لِلْعِلْمِ الضَّرُورِيِّ[١]؛ كَالْعِلْمِ بِالْمُلُوكِ الْخَالِيَةِ فِي الْأَزْمِنَةِ الْمَاضِيَةِ، وَالْبُلْدَانِ النَّائِيَةِ.

وَالثَّانِي: خَبَرُ الرَّسُولِ الْمُؤَيَّدِ بِالْمُعْجِزَةِ، [وَهُوَ][٢] يُوجِبُ الْعِلْمَ الِاسْتِدْلَالِيَّ، وَالْعِلْمُ الثَّابِتُ بِهِ يُضَاهِي الْعِلْمَ الثَّابِتَ بِالضَّرُورَةِ فِي التَّيَقُّنِ وَالثَّبَاتِ.

وَأَمَّا الْعَقْلُ: فَهُوَ سَبَبٌ لِلْعِلْمِ[٣] أَيْضًا، وَمَا ثَبَتَ مِنْهُ بِالْبَدِيهَةِ فَهُوَ ضَرُورِيٌّ؛ كَالْعِلْمِ بِأَنَّ كُلَّ الشَّيْءِ[٤] أَعْظَمُ مِنْ جُزْئِهِ، وَمَا ثَبَتَ بِالِاسْتِدْلَالِ فَهُوَ اكْتِسَابِيٌّ.

---

(١) العلم الضروري كما عرفه ابن فورك في «كتاب الحدود»: هو الذي لا تجد النَّفسُ إلىٰ الانفكاك عنه سبيلًا.

(٢) لم يرد في نسخة المتن (أ) وورد في باقي النسخ، ونسخ الشرح.

(٣) في (أ): سببُ العلم أيضا.

(٤) في (أ) و(ب): بأن كل شيء.

وَالْإِلْهَامُ: لَيْسَ مِنْ أَسْبَابِ الْمَعْرِفَةِ بِصِحَّةِ الشَّيْءِ[١] عِنْدَ أَهْلِ الْحَقِّ.

[الكلام في حدوث العالم]

وَالْعَالَمُ بِجَمِيعِ أَجْزَائِهِ مُحْدَثٌ؛ إِذْ هُوَ أَعْيَانٌ وَأَعْرَاضٌ، فالْأَعْيَانُ[٢]: مَا لَهُ قِيَامٌ بِذَاتِهِ، وَهُوَ إِمَّا مُرَكَّبٌ[٣] وَهُوَ الْجِسْمِ، أَوْ غَيْرُ مُرَكَّبٍ كَالجَوْهَرِ؛ وَهُوَ الْجُزْءُ الَّذِي لَا يَتَجَزَّأُ[٤].

وَالْعَرَضُ[٥]: مَا لا قيامَ له بذَاتِه[٦]، وَيَحْدُثُ فِي الْأَجْسَامِ وَالْجَوَاهِرِ؛ كَالْأَلْوَانِ، وَالْأَكْوَانِ، وَالطُّعُومِ، وَالرَّوَائِحِ.

[الكلام في وجوب الواجب تعالى وتنزيهاته]

وَالْمُحْدِثُ لِلْعَالَمِ هُوَ اللهُ تَعَالَىٰ، الوَاحِدُ، القَدِيمُ، الحَيُّ، الْقَادِرُ، الْعَلِيمُ[٧]، السَّمِيعُ، الْبَصِيرُ، الشَّائِي، المُرِيدُ.

لَيْسَ بِعَرَضٍ وَلَا جِسْمٍ وَلَا جَوْهَرٍ[٨]، وَلَا مُصَوَّرٍ وَلا مَحْدُودٍ، وَلَا مَعْدُودٍ وَلَا مُتَبَعِّضٍ، وَلَا مُتَجَزِّئٍ وَلَا مُتَرَكِّبٍ[٩] وَلَا مُتَنَاهٍ، وَلَا يُوصَفُ بِالْمَائِيَّةِ[١٠]، وَلَا

---

(١) في (أ): من أسباب معرفة صحة الشيء.

(٢) في (أ): والأعيان.

(٣) في (ب): وهو مركب.

(٤) في (أ): وهو الجزء الذي لا يتجزَّأ وهو الجوهر.

(٥) في (أ): والأعراض.

(٦) في (ب) و(ج) ونسخ الشرح: ما لَا يَقُومُ بِذَاتِهِ. والمثبت كما في (أ).

(٧) في (أ) سقط قوله: العليم.

(٨) في (أ) بتقديم الجوهر على الجسم: ليس بعرض ولا جوهر ولا جسم.

(٩) في (ج): ولا مركب.

(١٠) في (ج): بالماهية.

بِالْكَيْفِيَّةِ، وَلَا يَتَمَكَّنُ فِي مَكَانٍ، وَلَا يَجْرِي عَلَيْهِ زَمَانٌ، وَلَا يُشْبِهُهُ شَيْءٌ، وَلَا يَخْرُجُ عَنْ عِلْمِهِ وَقُدْرَتِهِ شَيْءٌ.

[صفات المعاني]

وَلَهُ صِفَاتٌ أَزَلِيَّةٌ قَائِمَةٌ بِذَاتِهِ، وَهِيَ لَا هُوَ وَلَا غَيْرُهُ، وَهِيَ:

الْعِلْمُ، وَالْقُدْرَةُ، وَالْحَيَاةُ، وَالْقُوَّة، وَالسَّمْعُ، وَالْبَصَرُ، وَالْإِرَادَةُ وَالْـمَشِيئَةُ، وَالْفِعْلُ وَالتَّخْلِيقُ وَالتَّرْزِيقُ، وَالْكَلَامُ.

وَهُوَ مُتَكَلِّمٌ بِكَلَامٍ هُوَ صِفَةٌ لَهُ أَزَلِيَّةٌ[1]، لَيْسَ مِنْ جِنْسِ الْحُرُوفِ وَالْأَصْوَاتِ، وَهُوَ صِفَةٌ[2] مُنَافِيَةٌ لِلسُّكُوتِ وَالآفَةِ، واللهُ تَعَالَىٰ مُتَكَلِّمٌ بِهَا، آمِرٌ نَاهٍ مُخْبِرٌ.

وَالْقُرْآنُ: كَلَامُ اللهِ تَعَالَىٰ غَيْرُ مَخْلُوقٍ، وَهُوَ مَكْتُوبٌ فِي مَصَاحِفِنَا، مَحْفُوظٌ فِي قُلُوبِنَا[3]، مَقْرُوءٌ بِأَلْسِنَتِنَا، مَسْمُوعٌ بِآذَانِنَا، غَيْرُ حَالٍّ فِيهَا.

وَالتَّكْوِينُ: صِفَةٌ لله تَعَالَىٰ أَزَلِيَّةٌ؛ وَهُوَ تَكْوِينُهُ[4] لِلْعَالَمِ وَلِكُلِّ جُزْءٍ مِنْهُ[5] لِوَقْتِ وُجُودِهِ، وَهُوَ غَيْرُ الْـمُكَوَّنِ عِنْدَنَا.

وَالْإِرَادَةُ: صِفَةٌ للهِ تَعَالَىٰ أَزَلِيَّةٌ قَائِمَةٌ بِذَاتِهِ.

---

(١) في (ب): هو صفة أزلية.

(٢) في (أ): وهي منافية.

(٣) في (أ): محفوظ بقلوبنا.

(٤) في (أ): تكوينٌ للعالم.

(٥) في (ب) و(ج): ولكلِّ جزءٍ مِن أجزائه.

[الكلامُ في إثبَاتِ جَوازِ رُؤيَةِ اللهِ تعالى بالعَقلِ ووجُوبِهَا بالسَّمعِ]

وَرُؤْيَةُ اللهِ تَعَالَىٰ جَائِزَةٌ فِي الْعَقْلِ وَاجِبَةٌ بِالنَّقْلِ ، وَرَدَ الدَّلِيلُ السَّمْعِيُّ بِإِيجَابِ رُؤْيَةِ الْمُؤْمِنِينَ اللهَ تَعَالَىٰ فِي الدَّارِ الْآخِرَةِ[١] ، فَيُرَىٰ لَا فِي مَكَانٍ ، وَلَا عَلَىٰ جِهَةٍ ؛ مِنْ مُقَابَلَةٍ ، أَوِ اتِّصَالِ شُعَاعٍ ، أَوْ ثُبُوتِ مَسَافَةٍ بَيْنَ الرَّائِي وبَيْنَهُ تَعَالَىٰ[٢].

[الكلام في خلق أفعال العباد]

وَاللهُ تَعَالَىٰ خَالِقُ لِأَفْعَالِ الْعِبَادِ[٣] ؛ مِنَ الْكُفْرِ وَالْإِيمَانِ ، وَالطَّاعَةِ وَالْعِصْيَانِ ، وَهِيَ كُلُّهَا بِإِرَادَتِهِ وَمَشِيئَتِهِ[٤] ، وَحُكْمِهِ وَقَضِيَّتِهِ وَتَقْدِيرِهِ.

وَلِلْعِبَادِ أَفْعَالٌ اخْتِيَارِيَّةٌ يُثَابُونَ بِهَا وَيُعَاقَبُونَ عَلَيْهَا ، وَالْحَسَنُ مِنْهَا بِرِضَا اللهِ تَعَالَىٰ ، وَالْقَبِيحُ مِنْهَا لَيْسَ بِرِضَاه.

[الاستطاعة]

وَالِاسْتِطَاعَةُ مَعَ الْفِعْلِ ، وَهِيَ حَقِيقَةُ الْقُدْرَةِ الَّتِي يَكُونُ بِهَا الْفِعْلُ ، وَيَقَعُ هَذَا الِاسْمُ عَلَىٰ سَلَامَةِ الْأَسْبَابِ وَالْآلَاتِ وَالْجَوَارِحِ ، وَصِحَّةُ التَّكْلِيفِ تَعْتَمِدُ هَذِهِ الِاسْتِطَاعَةَ ، وَلَا يُكَلَّفُ الْعَبْدُ بِمَا لَيْسَ فِي وُسْعِهِ.

وَمَا يُوجَدُ مِنَ الْأَلَمِ فِي الْمَضْرُوبِ عَقِيبَ ضَرْبِ إِنْسَانٍ ، وَالِانْكِسَارِ فِي الزُّجَاجِ عَقِيبَ كَسْرِ إِنْسَانٍ ، وَمَا أَشْبَهَهُ.. كُلُّ ذَلِكَ مَخْلُوقٌ للهِ تَعَالَىٰ ، لَا صُنْعَ لِلْعَبْدِ

---

(١) في (ج): في دار الآخرة.

(٢) في (ج): وَبَيْنَ اللهِ تَعَالَى

(٣) في (أ): خالق كل أفعال العبد.

(٤) في (ب): وهي بإرادته ومشيئته.

فِي تَخْلِيقِهِ[١].

وَالْمَقْتُولُ مَيِّتٌ بِأَجَلِهِ، وَالْأَجَلُ وَاحِدٌ.

وَالْحَرَامُ رِزْقٌ، وَكُلٌّ يَسْتَوْفِي رِزْقَ نَفْسِهِ، حَلَالاً كَانَ أَوْ حَرَاماً، وَلَا يُتَصَوَّرُ أَلَّا يَأْكُلَ إِنْسَانٌ رِزْقَهُ، أَوْ أَنْ يَأْكُلَ[٢] غَيْرُهُ رِزْقَهُ.

وَاللهُ تَعَالَىٰ يُضِلُّ مَنْ يَشَاءُ، وَيَهْدِي مَنْ يَشَاءُ، وَمَا هُوَ الأَصْلَحُ لِلْعَبْدِ فَلَيْسَ ذَلِكَ بِوَاجِبٍ عَلَىٰ اللهِ تَعَالَىٰ.

[الغيبيّات]

وَعَذَابُ الْقَبْرِ لِلْكَافِرِينَ وَلِبَعْضِ عُصَاةِ الْمُؤْمِنِينَ، وَتَنْعِيمُ أَهْلِ الطَّاعَةِ فِي الْقَبْرِ، وَسُؤَالُ مُنْكَرٍ وَنَكِيرٍ.. ثَابِتٌ بِالدَّلَائِلِ السَّمْعِيَّةِ.

وَالْبَعْثُ حَقٌّ، وَالْوَزْنُ حَقٌّ، وَالْكِتَابُ حَقٌّ، وَالسُّؤَالُ حَقٌّ، وَالْحَوْضُ حَقٌّ، وَالصِّرَاطُ حَقٌّ، وَالْجَنَّةُ حَقٌّ، وَالنَّارُ حَقٌّ[٣]، وَهُمَا مَخْلُوقَتَانِ مَوْجُودَتَانِ، بَاقِيَتَانِ، لَا تَفْنَيَانِ، وَلَا يَفْنَىٰ أَهْلُهُمَا.

[الكلام في الثّواب والعِقاب]

وَالْكَبِيرَةُ لَا تُخْرِجُ الْعَبْدَ الْمُؤْمِنَ مِنَ الْإِيمَانِ، وَلَا تُدْخِلُهُ فِي الْكُفْرِ، وَاللهُ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ[٤]، وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ؛ مِنَ الصَّغَائِرِ وَالْكَبَائِرِ[٥]،

---

(١) في (أ) فقط: لا صنع للعبد فيه.

(٢) في (ب) و(ج): أو يأكل غيره رزقه.

(٣) وقع في (أ) تقديم وتأخير: والنار حق والجنة حق. وفي (ج) والجنة والنار حق.

(٤) في (أ): والله لا يغفر الشرك.

(٥) في (أ) تقديم وتأخير: من الكبائر والصغائر.

وَيَجُوزُ الْعِقَابُ عَلَى الصَّغِيرَةِ، وَالْعَفْوُ عَنِ الْكَبِيرَةِ إِذَا لَمْ تَكُنْ عَنِ اسْتِحْلَالٍ، وَالِاسْتِحْلَالُ كُفْرٌ.

[الشَّفاعة]

وَالشَّفَاعَةُ ثَابِتَةٌ لِلرُّسُلِ وَالْأَخْيَارِ فِي حَقِّ أَهْلِ الْكَبَائِرِ [بالمُستفيضِ مِنَ الأَخْبَارِ][1]، وَأَهْلُ الْكَبَائِرِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ لَا يُخَلَّدُونَ فِي النَّارِ.

[الكلام في الإيمان]

وَالْإِيمَانُ: هُوَ التَّصْدِيقُ بِمَا جَاءَ[2] مِنْ عِنْدِ اللهِ تَعَالَى وَالْإِقْرَارُ بِهِ، فَأَمَّا[3] الْأَعْمَالُ فَهِيَ تَتَزَايَدُ فِي نَفْسِهَا[4]، وَالْإِيمَانُ لَا يَزِيدُ وَلَا يَنْقُصُ.

وَالْإِيمَانُ وَالْإِسْلَامُ وَاحِدٌ.

وَإِذَا وُجِدَ مِنَ الْعَبْدِ التَّصْدِيقُ وَالْإِقْرَارُ صَحَّ أَنْ يَقُولَ[5]: أَنَا مُؤْمِنٌ حَقًّا، وَلَا يَنْبَغِي[6] أَنْ يَقُولَ: أَنَا مُؤْمِنٌ إِنْ شَاءَ اللهُ.

وَالسَّعِيدُ قَدْ يَشْقَى، وَالشَّقِيُّ قَدْ يَسْعَدُ، وَالتَّغَيُّرُ[7] يَكُونُ عَلَى السَّعَادَةِ

---

(١) ما بين معقوفتين زيادة من نسخة المتن (أ) وكذلك وردت على أنها متن في نسخ الشرح (س) وخلت عن هذه الزيادة متنا وشرحا بعض نسخ الشرح مثل نسخة (ش).

(٢) في بعض نسخ الشرح: (بما جاء به من عند الله). والمثبت كما في نسخ المتن، وبعض نسخ الشرح مثل: (ظ) وفي نسخة الشرح (ش): بما جاء به النبي من عند الله.

(٣) في (ج): وأما.

(٤) في (أ): فأما الأعمال فهي الطَّاعات فهي تتزايد في أنفسها.

(٥) في (أ): وإذا صحَّ للعبد التَّصديقُ والإقرار صحَّ له أنْ يقول.

(٦) في (أ): ولا ينبغي له.

(٧) في (ب) و(ج): والتغيير.

وَالشَّقَاوَةِ، دُونَ الْإِسْعَادِ وَالْإِشْقَاءِ، وَهُمَا مِنْ صِفَاتِ اللهِ تَعَالَىٰ، وَلَا تَغَيُّرَ عَلَىٰ اللهِ تَعَالَىٰ وَلَا عَلَىٰ صِفَاتِهِ.

[الكلام في النُّبوة والرِّسالة]

وَفِي إِرْسَالِ الرُّسُلِ حِكْمَةٌ، وَقَدْ أَرْسَلَ اللهُ تَعَالَىٰ رُسُلاً مِنَ الْبَشَرِ إِلَىٰ الْبَشَرِ مُبَشِّرِينَ وَمُنْذِرِينَ، وَمُبَيِّنِينَ لِلنَّاسِ مَا يَحْتَاجُونَ إِلَيْهِ مِنْ أُمُورِ الدُّنْيَا وَالدِّينِ، وَأَيَّدَهُمْ بِالْمُعْجِزَاتِ النَّاقِضَاتِ لِلْعَادَاتِ.

وَأَوَّلُ الْأَنْبِيَاءِ آدَمُ عليه السلام، وَآخِرُهُمْ: مُحَمَّدٌ ﷺ[١].

وَقَدْ رُوِيَ بَيَانُ عَدَدِهِمْ فِي بَعْضِ الْأَحَادِيثِ، وَالْأَوْلَىٰ: أَلَّا يُقْتَصَرَ عَلَىٰ عَدَدٍ فِي التَّسْمِيَةِ؛ فَقَدْ قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿مِنْهُم مَّن قَصَصْنَا عَلَيْكَ وَمِنْهُم مَّن لَّمْ نَقْصُصْ عَلَيْكَ﴾ [غافر: ٧٨]، وَلَا يُؤْمَنُ فِي ذِكْرِ الْعَدَدِ أَنْ يَدْخُلَ فِيهِمْ مَنْ لَيْسَ مِنْهُمْ، أَوْ يَخْرُجَ مِنْهُمْ مَنْ هُوَ مِنهُم[٢]، وَكُلُّهُمْ كَانُوا [مُخْبِرِينَ][٣] مُبَلِّغِينَ عَنِ اللهِ تَعَالَىٰ، صَادِقِينَ نَاصِحِينَ لِلْخَلْقِ.

وَأَفْضَلُ الْأَنْبِيَاءِ: مُحَمَّدٌ ﷺ.

[الملائكة والكتب السماوية]

وَالْمَلَائِكَةُ عِبَادُ اللهِ تَعَالَىٰ الْعَامِلُونَ[٤] بِأَمْرِهِ، لَا[٥] يُوصَفُونَ بِذُكُورَةٍ وَلَا أُنُوثَةٍ.

---

(١) في (ج): آدامُ، وآخرهم محمدٌ عليهما السلام.

(٢) في (ب): فيهم.

(٣) بحذفها في نسخة المتن (أ) وبإثباتها في باقي نسخ المتن والشرح.

(٤) في (أ): والعاملون.

(٥) في (أ): ولا.

وَللهِ تَعَالَىٰ كُتُبٌ أَنْزَلَهَا عَلَىٰ أَنْبِيَائِهِ، بَيَّنَ[(١)] فِيهَا أَمْرَهُ وَنَهْيَهُ، وَوَعْدَهُ وَوَعِيدَهُ.

[المعراج]

وَالْمِعْرَاجُ لِرَسُولِ اللهِ محمَّدٍ[(٢)] ﷺ فِي الْيَقْظَةِ بِشَخْصِهِ إِلَىٰ السَّمَاءِ، ثُمَّ إِلَىٰ مَا شَاءَ اللهُ مِنَ الْعُلَا.. حَقٌّ.

[الكلام في كرامات الأولياء]

وَكَرَامَاتُ الْأَوْلِيَاءِ حَقٌّ، فَتَظْهَرُ الْكَرَامَةُ عَلَىٰ طَرِيقِ نَقْضِ الْعَادَةِ لِلْوَلِيِّ؛ مِنْ قَطْعِ الْمَسَافَةِ الْبَعِيدَةِ فِي المدَّةِ الْقَلِيلَةِ، وَظُهُورِ الطَّعَامِ وَالشَّرَابِ وَاللِّبَاسِ عِنْدَ الْحَاجَةِ، وَالْمَشْيِ عَلَىٰ الْمَاءِ وَفِي[(٣)] الْهَوَاءِ، وَكَلَامِ الْجَمَادِ وَالْعَجْمَاءِ، [واندفاعِ المتوجِّهِ مِن البلاءِ، وكفايةِ المُهمِّ مِن الأَعداءِ][(٤)] وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْأَشْيَاءِ، وَيَكُونُ ذَلِكَ مُعْجِزَةً لِلرَّسُولِ الَّذِي ظَهَرَتْ هَذِهِ الْكَرَامَةُ لِوَاحِدٍ مِنْ أُمَّتِهِ؛ لِأَنَّهُ يَظْهَرُ بِهَا أَنَّهُ وَلِيٌّ، وَلَنْ يَكُونَ وَلِيًّا إِلَّا وَأَنْ يَكُونَ مُحِقًّا فِي دِيَانَتِهِ، وَدِيَانَتُهُ الْإِقْرَارُ بِرِسَالَةِ رَسُولِهِ.

[الكلام في الإمامة]

وَأَفْضَلُ الْبَشَرِ بَعْدَ الأنبياءِ[(٥)] أَبُو بَكْرٍ الصِّدِّيقُ، ثُمَّ عُمَرُ الْفَارُوقُ، ثُمَّ عُثْمَانُ ذُو النُّورَيْنِ، ثُمَّ عَلِيٌّ الْمُرْتَضَىٰ رضي الله عنهم.

---

(١) في (ب) و(ج): وبيَّنَ.

(٢) ورد المتن هنا في نُسخ الشرح بدون (محمد) كما يلي: لرسول الله صلى الله عليه والسلام. والمثبت كما في نسخة المتن المستقلة.

(٣) في (ج): والطيران في الهواء.

(٤) زيادةٌ من نسخة المتن (أ) فقط، ولم تَرِد في جميع نسخ الشرح كذلك.

(٥) في (ب) و(ج): بعد نبيِّنا ﷺ. وفي (ج) بدون التصلية.

وَخِلَافَتُهُمْ ثَابِتَةٌ عَلَىٰ هَذَا[١] التَّرْتِيبِ أَيْضًا، وَالْخِلَافَةُ ثَلَاثُونَ سَنَةً، ثُمَّ بَعْدَهَا مُلْكٌ وَإِمَارَةٌ.

وَالْمُسْلِمُونَ لَا بُدَّ لَهُمْ مِنْ إِمَامٍ يَقُومُ بِتَنْفِيذِ أَحْكَامِهِمْ، وَإِقَامَةِ حُدُودِهِمْ، وَسَدِّ ثُغُورِهِمْ، وَتَجْهِيزِ جُيُوشِهِمْ، وَأَخْذِ صَدَقَاتِهِمْ، وَقَهْرِ الْمُتَغَلِّبَةِ وَالْمُتَلَصِّصَةِ وَقُطَّاعِ الطَّرِيقِ، وَإِقَامَةِ الْجُمَعِ وَالْأَعْيَادِ، وَقَطْعِ الْمُنَازَعَاتِ الْوَاقِعَةِ بَيْنَ الْعِبَادِ، وَقَبُولِ الشَّهَادَاتِ الْقَائِمَةِ عَلَىٰ الْحُقُوقِ، وَتَزْوِيجِ الصِّغَارِ وَالصَّغَائِرِ الَّذِينَ لَا أَوْلِيَاءَ لَهُمْ، وَقِسْمَةِ الْغَنَائِمِ.

[شروط الإمام الأعظم]

ثُمَّ يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ الْإِمَامُ ظَاهِراً، لَا مُخْتَفِياً مُنْتَظَراً، وَيَكُونُ مِنْ قُرَيْشٍ، وَلَا يَجُوزُ مِنْ غَيْرِهِمْ، وَلَا يَخْتَصُّ بِبَنِي هَاشِمٍ وَأَوْلَادِ عَلِيٍّ رضي الله عنهم، وَلَا يُشْتَرَطُ أَنْ يَكُونَ مَعْصُوماً، وَلَا أَنْ يَكُونَ أَفْضَلَ مِنْ أَهْلِ زَمَانِهِ، وَيُشْتَرَطُ أَنْ يَكُونَ مِنْ أَهْلِ الْوِلَايَةِ، سَائِسًا، قَادِرًا عَلَىٰ تَنْفِيذِ الْأَحْكَامِ، وَحِفْظِ حُدُودِ دَارِ الْإِسْلَامِ، وَإِنْصَافِ الْمَظْلُومِ مِنَ الظَّالِمِ، وَلَا يَنْعَزِلُ الْإِمَامُ بِالْفِسْقِ وَالْجَوْرِ[٢].

[الكلام في العقائد المتفرقة]

وَتَجُوزُ الصَّلَاةُ خَلْفَ كُلِّ بَرٍّ وَفَاجِرٍ، وَيُصَلَّىٰ عَلَىٰ كُلِّ بَرٍّ وَفَاجِرٍ.

وَيُكَفُّ عَنْ ذِكْرِ الصَّحَابَةِ إِلَّا بِخَيْرٍ، وَيُشْهَدُ بِالْجَنَّةِ لِلْعَشَرَةِ[٣] الَّذِينَ بَشَّرَهُمُ

---

(١) في (ب): وخلافتهم على هذا الترتيب أيضا.

(٢) سقطة كلمة (والجور) من نسخة (أ).

(٣) في (ج) زيادة لفظة المبشرة: للعشرة المبشرة الذين بشَّرهم النبي ﷺ.

النَّبِيُّ ﷺ بالجنَّةِ، وَيُرَىٰ الْمَسْحُ عَلَىٰ الْخُفَّيْنِ فِي الحَضَرِ وَالسَّفرِ[١]، وَلَا يُحَرَّمُ نَبِيذُ الْجَرِّ.

وَلَا يَبْلُغُ وَلِيٌّ دَرَجَةَ الْأَنْبِيَاءِ، وَلَا يَصِلُ الْعَبْدُ إِلَىٰ حَيْثُ يَسْقُطُ عَنْهُ الْأَمْرُ وَالنَّهْيُ.

وَالنُّصُوصُ عَلَىٰ[٢] ظَوَاهِرِهَا، وَالْعُدُولُ عَنْهَا إِلَىٰ مَعَانٍ يَدَّعِيهَا أَهْلُ الْبَاطِنِ إِلْحَادٌ وكُفْرٌ[٣]، وَرَدُّ النُّصُوصِ كُفْرٌ، وَاسْتِحْلَالُ الْمَعْصِيَةِ كُفْرٌ، وَالِاسْتِهَانَةُ بِهَا كُفْرٌ، وَالِاسْتِهْزَاءُ عَلَىٰ الشَّرِيعَةِ كُفْرٌ، وَالْيَأْسُ مِنَ اللهِ تَعَالَىٰ كُفْرٌ، وَالْأَمْنُ مِنَ اللهِ تَعَالَىٰ كُفْرٌ، وَتَصْدِيقُ الْكَاهِنِ بِمَا يُخْبِرُ بِهِ عَنِ[٤] الْغَيْبِ كُفْرٌ.

وَالْمَعْدُومُ لَيْسَ بِشَيْءٍ.

وَفِي دُعَاءِ الْأَحْيَاءِ لِلْأَمْوَاتِ وَصَدَقَتِهِمْ عَنْهُمْ.. نَفْعٌ لَهُمْ، وَاللهُ تَعَالَىٰ يُجِيبُ الدَّعَوَاتِ، وَيَقْضِي الْحَاجَاتِ.

وَمَا أَخْبَرَ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ مِنْ أَشْرَاطِ السَّاعَةِ؛ مِنْ خُرُوجِ الدَّجَّالِ، وَدَابَّةِ الْأَرْضِ، وَيَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ، وَنُزُولِ عِيسَىٰ عليه السلام مِنَ السَّمَاءِ، وَطُلُوعِ الشَّمْسِ مِنْ مَغْرِبِهَا.. فَهُوَ حَقٌّ.

وَالْمُجْتَهِدُ قَدْ يُخْطِئُ وَقَدْ يُصِيبُ[٥].

---

(١) في (ب) و(ج): بالتقديم والتأخير: في السفر والحضر.

(٢) في (ج): تُحْمَلُ على.

(٣) في أغلب نسخ الشرح: إلحادٌ بكفرٍ.

(٤) في (أ) من الغيب.

(٥) في (أ) بالتقديم والتأخير: قد يصيب وقد يخطئ. وفي (ج): قد يخطئ ويصيب.

[الكلام في التفضيل]

وَرُسُلُ الْبَشَرِ أَفْضَلُ مِنْ رُسُلِ الْمَلَائِكَةِ، وَرُسُلُ الْمَلَائِكَةِ أَفْضَلُ مِنْ عَامَّةِ الْبَشَرِ، وَعَامَّةُ الْبَشَرِ أَفْضَلُ مِنْ عَامَّةِ الْـمَلَائِكَةِ.







حاشية العلامة ابن قاسم الغزي الشافعي على شرح العقائد النسفية

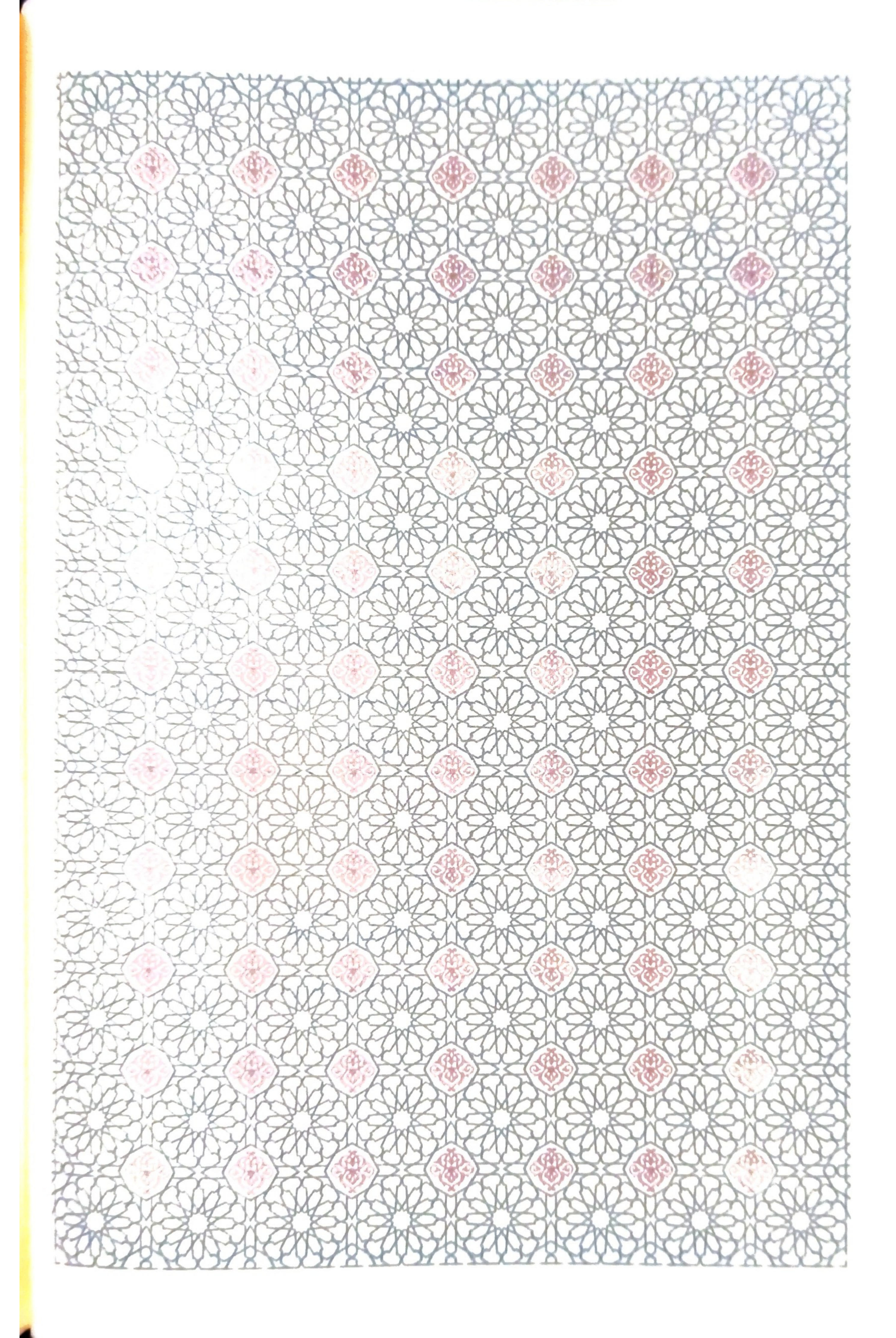
(ت ٩١٨ هـ)

مُحقّقةٌ على نُسَخٍ خطّيّةٍ نفيسةٍ ، منها نُسخةٌ بخطّ المؤلِّف ، عليها تقريراتُه وعليها تقريظاتٌ بخطّ كبارِ علماءِ عصرِه : شيخ الإسلام زكريّا الأنصاريّ الحافظ شمس الدين السخاويّ ، قاضي القضاة مُحيي الدين عبد القادر بن تقيّ المالكيّ ، العلّامة أحمد بن محمّد بن شُقير المالكيّ التونسيّ ، العلّامة الخطيب العزيزيّ المالكيّ

تحقيق

محمد سيد بن يحيى الداغستاني

أستاذ بجامعة الإمام أبي الحسن الأشعري بداغستان



https://t.me/kutubunmufidatun

[مقدِّمة المؤلِّف]

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

وبه نَستعينُ ، ربِّ تمِّم بالخيْر

[مُقدِّمة المُحشِّي العلاَّمة الغَـزِّي]

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

أمَّا بعدَ حَمدِ الله الذي نَارت بَصائرُ القلوب بحَقائق مَعارِفه ، وحَارت جَواهر العُقول في دقائق لَطائفِه ، ودَلَّ انتِفاءُ الفَساد عن الأرضِ والسَّماء علىٰ وَحدَانيَّته ، وشَهِد التِجاءُ العِباد في الصَّباح والمسَاء بصَمدانِيَّته .

والصَّلاةُ والسَّلام علىٰ نَبيِّه محمَّدٍ العَالِم الأكمَل والخَاتم الأمثَل ، حَامِل لِوَاء الشَّريعة الغَبراءِ ، وحَامي بيضَةِ الطَّريقَةِ البيضَاء ، وعلىٰ آلِه وأصحَابِه نُجوم الاهتِدَاء ومَعَالِم الاقتِدَاء .

فهذه **نَفائِسُ الفَرائِد وعَرائِسُ الفَوائِد** ، جَمعتُها تحفَةً للقَاصِد إلىٰ شَرحِ العَقائد ، تَفتحُ ما أُقفِلَ مِن مَبانِيه ، وتَشرحُ مَا أشكَلَ مِن مَعانِيه ، وتُظهِر مِن مَكنُوناتِه مَا خَفِيَ مَكانُه ، وتَنشُر مِن مَطويَّاته مَا عَسُر بيَانُه ، مَع غايَةٍ مِن التَّوضِيح والتَّقرير ، ونِهايَةٍ مِن التَّنقيح والتَّحرير ، راجيًا أنْ تكُونَ عُمدتي لِنَيل الثَّواب ، وعُدَّتي للنَّجاة يومَ الحِساب ، واللهَ أسألُ أنْ يَنفع بها إنَّه قَريبٌ مجيبٌ ، ومَا تَوفيقي إلَّا بالله عَليه تَوكَّلتُ وإليه أُنيب .

ضبط المحشي بفتح اللام

https://t.me/kutubunmufidatun

الحمدُ لله.......................

حاشية العلامة الغزي

[الكلام على الحمدلة]

قالَ الشَّارح رَحِمَهُ اللهُ تَعَالى بعد التَّيمُّنِ بالتَّسمية: (**الحمد لله**) أقول: أَردفَ التَّسميةَ بالتَّحميد في مُفتتَح الكَلامِ اقتِداءً بالتَّنزيلِ، وعَملًا بقولِه ﷺ فيما رَواهُ الخَطيبُ في «جَامعه»: «كُلُّ أَمرٍ ذي بالٍ لا يُبدأ ببسمِ الله الرَّحمن الرَّحيم أَقطعُ»[(١)]، وقوله فيما رواهُ أبو دَاودُ وغَيره: «كلُّ أمرٍ ذي بَالٍ لَا يُبدأ فيه بالحَمدُ لله فهو أَجذَمُ»[(٢)].

ومَا قيلَ: مِن أنَّ النَّصينِ مُتعارِضَان؛ إذ الابتِداءُ بأَحدِ اللَّفظين يُفوِّتُ الابتِدَاء بالآخَرِ.. **يُدفعُ** بحَملِ الابتِدَاء على العُرفي الذي يُعتبَر ممتدًا مِن حين الأَخذِ في التَّصنيفِ إلى الشُّروع في البَحث، أو بحَملِه على الأَعم مِن الحَقيقيِّ والإضَافيِّ. فالسَّابِقُ مُبتدأٌ به حَقيقةً، واللَّاحِق بالقِياس لِما بعدَهُ، أو بأنَّ البَاء ليستْ صِلة «يبدأ»، بل هي إمَّا **للاستِعانَة**؛ ولا امتِنَاع في مُقارنَة الاستِعانَة بأمرين فصَاعِدًا لأَمرٍ وَاحِد، **أو للمُلابَسة**، وهي تَعُمّ وقُوعَ الشَّيءِ مقارنًا بالآخر، ووقُوعَه سَابقًا عليه مُتَّصلًا به، ويجُوز أنْ يُجعَل أَحدُ اللَّفظينِ جُزءًا ويُذكر الآخرُ قبلَهُ بدُون فَصلٍ؛ بالعاد

---

(١) حديث البسملة: رواه الخطيب البغدادي في «الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع»، برقم: [١٢١٠] وممن حَسَّنه الإمام النووي في «المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج»، وكذلك اللكنوي في كتابه: «إحكام القَنطرة في أحكام البسملة»، وعده الحافظ ابن حجر العسقلاني في «الفتح» مِن الضعيف الواهي. وفيه اقتداءٌ بسنَّة النبي ﷺ الفعلية؛ لما ثبتَ أنَّه ﷺ كانَ إذا كتب إلى الملوك مِن القياصرة وغيرهم يكتب في بداية الرسالة: «بسم الله الرحمن الرحيم». وقال الحافظ ابن حجر العسقلاني: «وقد استقرَّ عملُ الأئمة المصنفين على افتتاح كتب العِلم بالبسملة، وكذا مُعظم كتب الرَّسائل» انظر: «فتح الباري» ١/ ٩.

(٢) رواه أبو داود في سننه (٤٨٠٧) وابن حبان في صحيحه (١/ ١٧٣) وغيرهما.

فيلابِس الابتِداء كلًّا مِنهُما ؛ لمقارنتِه لأحدِهما واتِّصاله بالآخر .

والمرادُ بـ«الأمر» في الخبرين: الأَمرُ المقصود الذي يُلاحظه أنّه كذلكَ ، لا ما يكونُ وسِيلةً إلىٰ المقصود .

فلا يَرِد أيضًا: أنَّ كلًّا مِن التَّسمية والحَمد أَمرٌ ذو بالٍ.. فيحتاجُ إلىٰ سَبقِ نَظيره مثلًا ويَتسلسَلُ .

ثُمّ الحمدُ وإنْ كان في اللُّغة فِعلَ اللّسان خَاصةً.. إلَّا أنَّ حمدَ الله تعالىٰ كما في «التَّلويح» نقلًا عن الإمام[1]: «ليسَ قولَ القائل: الحمد لله ، بلْ ما يُشعر بتعظِيمه مِن اعتِقَاد اتِّصافِه بصِفات الكَمال ، والتَّرجمة عن ذلك بالمقَال ، والإتيَان بما يَدلُّ عليه مِن الأَعمال»[2]

وإيرَاده بالصّيغة المتقدّمة لِما سَبقَ ، ولإيثَار مَا يُفيد الدَّوام ، وإنْ كانَ بواسِطَة حُكم العَقل بأنَّ الأصلَ في كل واقع دوامه[3] علىٰ ما لا يفيد ذلكَ .

واللام فيها للجِنس فتفيدُ مع لام الجرّ تفرُّدَه ﷻ باستِحقَاق جَميعِ المحَامِد إفادةً التِزاميَّةً لا غائيَّة فيهَا .

ولا يَرِدُ أنَّ العِبَاد يَستحِقُّونَ الحَمد عَلىٰ كَسبِهم الجَميلَ مِن أفعَالهم وإنْ لم تكن مخلوقةً لهم ؛ لأنَّ هِدايتهُم إلىٰ ذلِكَ الكَسبِ وإقدَارهُم عليه مِن خَلقِ الله تعالىٰ ،

---

(١) الإمام عند الإطلاق في كتب القوم هو فخر الدين الرازي رحمه الله تعالىٰ ، والنقل هنا عن تفسيره الكبير «مفاتيح الغيب» [ج١/ص١٩٧] ط: دار إحياء التراث العربي/ بيروت .

(٢) ينظر: «شرح التلويح علىٰ التوضيح» للعلامة السعد التفتازاني [ج١/ص٨] ط: مكتبة صبيح/ مصر .

(٣) في النسخة (ب) و(هـ) زيادةٌ بعد كلمة «دوامه»: (دون جوهر اللفظ) وقد شُطبت هذه الزيادة في النسخة الأم ، ولم ترد أصلا في (ج) و(د) .

https://t.me/kutubunmufidatun

https://t.me/kutubunmufidatun

المُتوحِّد بجَلالِ ذَاتِه وكَمالِ صِفاته، ....

حاشية العلامة الغَزّي

فهو المستَحقُّ في الحَقيقة للحَمد عليه دُونَهم.

ويجوز أنْ تكون للاستِغرَاق بمعُونَة المقام، وهو مذهب الجمهور، فتدلُّ الصّيغة بالمطابقَة علىٰ ما سبقَ، لا كما قيل: مِن أنَّ الاستِغراق بمعنىٰ: أنَّ كل فردٍ ثابت يدل علىٰ ثُبوتِ الجَميع مِن حيثُ هو مجموعٌ بدلالة المطابَقة، وعلىٰ البَعض بالتَّضمُّن، فإنَّه غَلطٌ[١] نَشأ مِن عَدمِ الفرق بين الكُل والكليَّة.

فإنْ قلتَ: الحمد أنشَاءٌ قطعًا، والصِّيغة المتقدّمة خبرٌ فلا يكون حمدًا.

قلت: تلك الصّيغةُ خبرٌ لفظًا وهو ظاهِرٌ، ثم تارةً تحكي الخارج فتشيرُ إلىٰ مُتعلّق بمعناها ثابتٍ فيه يُطابِقُه ذلك المعنىٰ أوْ لا يُطابقه، فتكون خبريَّة معنًىٰ أيضًا، وتارةً تدلُّ علىٰ مَا في النَّفس، ويُراد بهَا الإعلامُ به لا غير، فلا يَثبُت لها ذلك المتعلّق، فيكونُ معناهَا الإنشاء، وهي حَمدٌ علىٰ هذا التَّقدير دُونَ الأَوَّل؛ لتَسمية قائلها بهَا حَامِدًا، ولا يُشتَقُّ للمخبر مِن خُصوص مُتعلّق إخبَاره اسمُ فَاعِلٍ يُحمَل عليه.

قوله: (المتوَحِّد بجَلال ذَاتِه) إطلاقُ هذِه الصِّيغة وما أشبهها جارٍ علىٰ مَذهب مَن يقولُ كالقَاضي أبي بكر[٢] ومَن وَافقه: إنَّ أسماءَ الله تعالىٰ اصطِلاحيَّةٌ،

---

(١) وقع نقص بسقوط لوحات مِن هذا الموضع في النسخة (ج) وإلىٰ قوله: **(فأُطلِقَ عليهِ هَذا الاسمُ)** يريد أنَّ المعنىٰ السَّابِقَ... الخ. ويُقدَّر السَّاقط بخمس لوحات تقريبا.

(٢) وهو القاضي أبو بكر محمد بن الطيب الباقلاني البصري الأشعري، حاملُ لواء أهل السنة، **مُجدِّد** المئة الرّابعة، يُضرب به المثل في سعة العلم وشدة الذكاء، مِن كبار المتكلمين وأجلِّهم قدراً، **توفي ببغداد سنة (٤٠٣هـ)** ﵀ تعالىٰ وأعلىٰ مقامه. **من شيوخه:** أخذ وتلمذ علىٰ مَن تتلمذوا علىٰ الإمام الأشعري شيخ المذهب، فهو مِن الطبقة الثانية مِن أصحاب الأشعري، منهم: ابن مجاهد الطائي، وأبو الحسن الباهلي، وأبو سهل الصعلوكي، وابن خفيف الشيرازي، وغيرهم. =

https://t.me/kutubunmufidatun

....

حاشية العلامة الغزّي

إذا صَحَّ اتِّصافُه بمعنىً لفظٍ، ولمْ يُوهِم نَقصًا صَحَّ إطلاقُه عليه وإنْ لم يَرِد به السَّمعُ.

واعلم أنَّ صيغةَ «التَّفعّل» تأتي بمعنىٰ أَصلِ الفعل كما في: تبيَّن وتبسَّم، والتَّلبُّس بما اشتُقَّ مِنه كـ: تقمَّص وتَعمَّمَ، والتَّكلُّف كـ: تشجَّع، والصَّيرورة بدون صُنعٍ كـ: تَحجَّر الطِّينُ إذا صَار حَجرًا بدون مُعالجَةٍ، ومنه: تكوَّن وتولَّد، والمطاوعة كـ: تعلَّم، والصّيغةُ هنا تحتمِل الأوَّلين، فيتَّجهُ عليهما كون البَاء صِلة المتَوحِّد كما في قولهم: «تَوحَّدَ برأيه» إذا تفرَّد بِه واستَقلَّ، والإضافةُ حينئذٍ بمعنىٰ اللام، أو إضافة صِفة إلىٰ مَوصُوفها، والمعنىٰ: الذي لم يَشرَكْهُ غيرهُ في جَلالِ ذاتِه، أو ذاتِه الجَليلة، أو المتَّصِف بذلك، ويصِحُّ أنْ تكونَ البَاءُ للمُلابسَة؛ فتمتنعُ إضافةُ الصِّفة؛ إذْ لا سَداد للمُلابسَة حينئذٍ.

= **ومن تلامذته:** أبو ذر الهروي المالكي، والقاضي عبد الوهاب البغدادي المالكي، وأبو القاسم الصيرفي. وغيرهم. **من مؤلفاته:** قال الخطيب البغدادي: «له التصانيف الكثيرة المنتشرة في الرَّد علىٰ المخالفين مِن الرافضة والمعتزلة والخوارج والجهمية وغيرهم» منها: «الانتصار للقرآن كشف الأسرار وهتك الأستار» و«هداية المسترشدين والرد علىٰ أهل البدع والملحدين» و«التقريب والإرشاد» و«الإنصاف فيما يجب اعتقاده ولا يجوز الجهل به».

قال عنه ابن الأهدل: «سيفُ السُّنة القاضي أبو بكر بن الباقلاني الأصولي الأشعري المالكي، مجدد الدين علىٰ رأس المئة الرابعة علىٰ الصحيح». **قال أبو ذر الهروي المالكي:** كنت ماشيا ببغداد مع الحافظ الدارقطني، فلقينا أبا بكر بن الطيب فالتزمه الشيخ أبو الحسن الدارقطني، وقبَّلَ وجههُ وعينيه، فلما فارقناه، قلت له: مَن هذا الذي صنعتَ به ما لمْ أعتقِدْ أنَّكَ تصنعُه وأَنتَ إمامُ وقتك؟ فقال: هذا إمام المسلمين، والذَّابُّ عن الدِّين، هذا القاضي أبو بكر محمد بن الطّيب. قال أبو ذر: فمن ذلك الوقت تكررت إليه مع أبي، كل بلد دخلته من بلاد خراسان وغيرها لا يشار فيها إلىٰ أحد من أهل السنة إلا من كان علىٰ مذهبه وطريقه. **ينظر:** «سير أعلام النبلاء» ج١٧/ص١٩٠، و«تاريخ بغداد» ج٥/ص٣٨٠، و«فيات الأعيان» ج٤/ص٢٦٩.

https://t.me/kitabunmufidatun

المُتقدِّسُ في نُعوت الجَبروت عَن شَوائبِ النَّقصِ وسِماتِه[(١)].

حاشية العلامة الغزي

ولا تحتمل الصيغةُ الباقياتِ ؛ لامتِناعهَا في حَقّ الله تعالىٰ ؛ لما في التَّكلُّف مِن مُعاناة الفِعل، والصَّيرورة مِن التَّحول والانتِقال، والمطَاوعةِ مِن قَبول الأثر، إلَّا أنْ تُسلبَ الصَّيرورةُ معنىٰ الانتِقال، فترجعُ إلىٰ ما سَبق، وإلَّا أنْ يُحمل التَّكلُّف علىٰ الكَمال ؛ لأنه أثرُ التَّكلُّف غالبًا، ويؤخذَ المطاوع وهو وحَّدَ بمعنىٰ: اعتَقد الوَحدانِيَّة، كما رُوي[(٢)] «حقُّ الله علىٰ عِباده أنْ يُوحِّدُوه»[(٣)] فيصحُّ، وتكُون الإضافَةُ بمعنىٰ اللام، والبَاء للمُلابسَة، وعلىٰ التَّكلُّف للسَّببيَّة أيضًا.

والمعنىٰ الكامل: في وحدانيته ملابسًا لجلال ذاته، أو بسببه، والنَّاصب للأدلَّة القاطِعة علىٰ أنَّه وَاحِد يجِبُ اعتِقَادُ وَحدانيَّته مَع مُلابسَة جَلالِ ذَاتِه.

هذا والجلال قيل: استِحقَاقُ أَوصَافِ العُلو بالصِّفات الثبوتية والسلبية، وقيل: بالسَّلبية ؛ لأنَّه يُقال فيها: جَلَّ عن كذا، وقيل: بالثُّبوتيَّة.

والإكرَامُ المقابِلُ له في الآية هو علىٰ الأوَّل: إكرَامُ العِباد بالإنعَام عليهم، وعلىٰ كلٍّ مِن الآخرين ما يقابله، والثاني هو الأنسَبُ بعبارة الشَّرح ؛ لقوله: «وكمال صفاته» إذ الصِّفةُ المطلقةُ عندهم هي: الثُّبوتيَّة، وعليه في القرينة إشارةٌ إلىٰ أنَّ مقامَ التَّخليَةِ ـ بالمعجَمةِ ـ مُقدَّم علىٰ مَقام التَّحلِية.

---

(١) شوائب: جمع شَائِبة وهي المخالط، وسِماته: علاماته.

(٢) في (ب) و(هـ): كما في حديث معاذ.

(٣) يشير إلىٰ حديث معاذ بن جبل وهو في «صحيح البخاري» برقم: [٧٣٧٣] و«صحيح مسلم» برقم: [٥٢] ولفظه عند البخاري: «يا معاذ أتدري ما حق الله علىٰ العباد؟»، قال: الله ورسوله أعلم، قال: «أن يعبدوه ولا يشركوا به شيئا، أتدري ما حقهم عليه؟»، قال: الله ورسوله أعلم، قال: «ألا يعذبهم».

https://t.me/kutubunmufidatun

والصَّلاةُ علىٰ نبيِّهِ مُحمَّدٍ المؤيَّدِ بسَاطِعِ حُجَجِه ووَاضِحِ بيِّناتِه، وعلىٰ آلِه وأَصحَابِه هُداة طريقِ الحقِّ وحُماتِه[١].

حاشية العلامة الغـزّي

قوله: (**المتقدِّسُ**) هو مِن القُدس ـ بضَم الدَّال وسُكونِها لغتَان جاء بهما التَّنزيل ـ بمعنىٰ الطَّهارة[٢]، والجَبروتُ: صِيغة مُبالغَةٍ مِن الجَبر، بمعنىٰ: القَهر والعَظمَة، أي: المتَنزِّهُ عَن أنْ يَلحقَهُ شيءٌ مِن شَوائِب النَّقص وأَمارَاتِه في صِفات فِعله الرَّاجِعَة إلىٰ قَهرِه وعَظمَتِه، مِن الخَلق والرّزق والتَّقدير وغيرها.

قوله: (**بسَاطِعِ حُجَجِه**) السُّطوعُ: الظُّهور والارتِفَاع، والحُجَّة والبَيِّنةُ: بمعنىٰ واحد هو ما تثبُت به الدَّعوىٰ، تُسمَّىٰ بيِّنة مِن حيثُ إفادتُه البيَانَ، وحُجةً مِن حيثُ الغَلبةُ به علىٰ الخَصم، والضمير فيهما **إمَّا لمحمَّدٍ**؛ فتكونُ الإضافة مِن قبيل «أخلاق ثياب»[٣] لسُطوع جميعِ حُججِه ووضُوحِها، **وإمَّا لله**، وهو الظَّاهر؛ لسَلامة الكَلامِ مِن تأويل الإضَافة، وإفَادتِه أنَّ آياتِ نَبيِّنا أرفَعُ وأوضَحُ مِن آيات غَيره مِن الأنبياء، بوَاسِطة ما سِيقَ له الكلامُ مِن كمال المدح المقتَضي لأخذ السَّاطع والوَاضِح بمعنىٰ: الأَرفعِ والأَوضح؛ لامتِناع انتِفائهما عَن شيءٍ مِن آيات الله تعالىٰ.

ثم في قوله: (بساطع حججه) استعارة بالكِناية يَتبعُها التَّخييل والتَّجريد، شبَّه[٤]

---

(١) قد ضمَّن المصنفُ خطبتَه الإشارةَ إلىٰ مقاصد الفنّ علىٰ الترتيب المُعتبر فيه؛ من مباحث الذّات، وأقسام الصِّفات، والنُّبوة، والإمامة. «حاشية الباجوري علىٰ شرح العقائد» ص٧٩.

(٢) المتقدس: المُتنزه، من القُدس، ومنه الأرض المقدسة، أي: المطهرة، وبيت المقدس؛ أي: بيت الطهارة، فهو مصدر ميمي، والطهارة لغة: النزاهة عن الأدناس حسية كانت أو معنوية كالذنوب، فالمعنىٰ: بيت الطهارة عن الذنوب. ينظر: «حاشية ابن أبي شريف»

(٣) أي: من قبيل إضافة الصفة إلىٰ الموصوف، والأصل: حججه الساطعة، وبيناته الواضحة.

(٤) في (ب): تشبيه.

https://t.me/kutubunmufidatun

وبعد:

فإنَّ مَبنَىٰ ....

حاشية العلامة الغَزِّي

الحُجج بالأبنِية المحكمَةِ المشيَّدَةِ في وِقَاية مَا يخافُ التَّطرُّق إليه والتَّسلُّط عليه وحَمايتِهِ وصِيانتِه، ثم استَعار لها اسمَ تلك الأَبنيَة قَصدًا للمُبالغَة وتناسيا للتَّشبيه استعارةً لم يُصرِّح فيها باللَّفظ المُستعَار، بل رَمزَ إليه بذِكر رَديفِه وهو الارتِفَاع، وأثبتَهُ للمُستعَار له تَخييلًا، وجرَّد الاستِعارة بذِكر «البيِّنات».

ولا يخفَىٰ ما في الجُمل السَّابقة والتي تليهَا مِن بَراعة الاستِهلال، والمطابقَة، والتَّرصيع، والتَّوازي، والتَّطريف[1]، ولزوم ما لا يلزم، وغيرها مما يَطولُ الكَلام ببيَانه وتَقريرِه.

قوله: (وبعد فإنَّ) كثيرًا ما تَنظرُ العرب إلىٰ معنىٰ الكلام وتَلتفِتُ عن لَفظِه، فتُعرِض عنه جَانبًا وتَضرِبُ عنه صَفحًا، فتأتي بأحكام[2] تُناسِب ما ليسَ بملفُوظٍ اعتِمادًا علىٰ مكانه، كما تعطِفُ مجرورًا علىٰ منصوبٍ؛ لتوهمها دخُول البَاء عليه؛ لِورُوده وكثْرتِه في أمثالِه، ومُفرَدًا علىٰ جُملةٍ؛ لإمكان تأويلها بالمفرَدِ، ويُسمَّىٰ مثل ذلك: العطف علىٰ التَّوهم وعلىٰ المعنىٰ، ويُعبِّر عنه سِيبويه بالغلط.

فهذه الفاء إما علىٰ توهم «أمَّا»، أو علىٰ تَقديرِها في نَظم الكَلام؛ لجَواز اجتِماع الواو معهَا، ولا حَاجة إلىٰ دعوىٰ تَعويضِ الوَاو عنها بعدَ حَذفِها؛ لِما فيه مِن التَّكلُّف لعَدمِ المناسبَةِ.

---

(١) في (ب): التظريف، وهو تصحيف. **والتطريف**: أن تكون الكلمة مجانسة لما قبلها أو لما بعدها، أو متعلقة بها بسبب من الأسباب، كقول أبي تمام:

السيف أصدق أنباء من الكُتب ❊ في حدِّه الحدُّ بين الجدّ واللّعب

(٢) في (ب): بكلام يناسب.

https://t.me/kutubunmufidatun

عِلم الشَّرائع والأحكَام، وأساسَ قوَاعِد عقَائدِ الإسلام.. ....

حاشية العلامة الغـزّي

قوله: (الشَّرائعِ): هي جمع شَريعةٍ، وهي في الأصل: الطَّريقُ الظَّاهِر، ومَوردُ الماء، نُقلت إلىٰ ما شَرَعهُ اللهُ تعالىٰ لِعبَادِه مِن الأحكَام؛ لِشبَهِه في نَجاةِ مُتَّبعي سَننِه بالطَّريق الظَّاهِر في وُصولِ سَالِكِه مَقصده، وبالمَوْرِد في إصَابةِ وَارِدِه حَاجتَهُ، والمراد بها هُنا: الأَحكامُ الفَرعيَّةُ لقوله فيما بعد: «والعِلم المتعلِّقُ بالأولىٰ يُسمَّىٰ عِلم الشَّرائع والأحكَام»[1].

قوله: (وأسَاسَ قَواعِد عَقائِد الإسْلامِ) القاعدة في **اللغة**: الأَساسُ، وفي **الاصطلاح**: حكمٌ كليٌّ يَنطبِقُ علىٰ جُزئيَّاتِه. وكلاهما محتمل هنا، **فعلى الثَّاني**: قَواعِد العقائد الإسلامية هي المسائل الأُصوليَّة، إذ لابُدَّ مِنها في استِنباط الأَحكام مُطلقًا مِن الكتاب والسُّنَّة، وعِلم الكلام أساسٌ لِتلك المسائل؛ لتوقُّف ذَاتِها عليه، وإن توقَّف عليها مِن حيثُ الاعتِدادُ به، **وعلى الأوَّل**: أساسُها الكِتاب والسُّنَّة؛ لأنَّ العَقائد وإنْ استقَلَّ بها العَقلُ.. لا يُعتَدُّ بهَا إلَّا إذا أُخذِتْ مِن الشَّرع، وهما يَتوقَّفانِ علىٰ عِلم الكَلام؛ لتَوقُّفِ حُجِّيَّتهما[2] علىٰ مَعرِفة البَاري وصِدق المبلِّغِ عَنهُ، وتتوقَّفُ المعرِفةُ علىٰ أَدلَّة حُدوث العَالَم، والعِلم بالصِّدق علىٰ دَلالة المعجِزَة عليه، المتوقِّفَة علىٰ امتِنَاع تَأثيرِ غَير القُدرة القَديمَة فيهَا، ومَحلُّ بيان تِلك الأَدلَّة وإثبَاتِ ذَلك الامتِنَاع هو عِلمُ الكَلام.

وقد يُتوهَّم مِن هَذا التَّقرير لُزوم توقُّفِ الشَّيءِ عَلىٰ نفسِه؛ لأنَّ الكِتاب مثلًا إنَّما تَوقَّف مِن علم الكَلام علىٰ المسَائِل الاعتِقاديَّة، فيُدفع باختِلاف جِهة التَّوقُّف

(١) وعلىٰ ذلك فعطف الأحكام عليها تفسيريٌّ، ويصِحُّ أنْ يُراد بالشَّرائع ما يشملُ الأحكام الأصلية والفرعية وحينئذ يكون عطف خاصٍّ علىٰ عامٍّ.

(٢) في (هـ): حُجَّتَيْهما. وفي (د) و(ب): حُجَّتهما.

https://t.me/kutubunmufidatun

هو علمُ التَّوحيدِ والصِّفات، الموسومُ بـ«**الكلام**»، المُنجِي عن غيَاهبِ الشُّكوك وظُلمات الأَوهَام.

كما يُعلم بالتَّأمل فيما سبق.

وقيل: المرَادُ بالعَقائدِ هُنا: مِثل اعتِقَاد وجُوب الصَّلاة والزَّكاة، وقَواعِدُها: مَسَائلُ الأصول.

وفيه: فَواتُ مُقابلة العَقائد بعِلم الشَّرائع، وتخصِيصُها بغيرِ ما يُتبادَرُ منهَا.

إذا علمتَ ذلك.. ظهرَ لك أيضًا وَجه[1] كَون عِلم الكَلامِ مبنىٰ لعِلم الأَحكَام، وأنَّ في هذه القَرينة تَرقِّيًا في المدح؛ لشُمول الأُولىٰ الكِتاب والسُّنة، بخِلافها إذ المتبَادر مِن أَسَاس الشَّيء: أسَاسهُ بالذَّات وما يتوقَّفُ هو عليه، لا أسَاس أساسِه وما يتوقَّفُ عليه بعضُ مسَائله.

قوله: (**هو عِلمُ التَّوحيد والصِّفَات**) يحتَملُ أنْ يُراد بِه المعنىٰ اللَّقبيُّ، وأنْ يُراد بِه الإضافي، أي: عِلمٌ يعرفُ فيه ذلك، وهذا[2] أَنسبُ؛ لِنسبَته الوسم المُنبِئَ عن اللقبيِّ إلىٰ الكلام، وإنْ أمكنَ التَّوجيهُ بأنه أَشهرُ، ولأنَّ الكلامَ عليه يشيرُ إلىٰ أَشهرِ مَباحثِ الكَلام وأَشرَفِ مَقاصِده، كما أنَّ قولَه: «المُنْجِي عَن غَيَاهِب الشُّكوك» يُشير إلىٰ فائدةٍ عُظمىٰ مِن فَوائِده.

ثُم «**الغَيهب**» ما اشتَدَّ سَوادُه، فهو أَخصُّ مِن الظُّلمَةِ، ولِذا أُضيفَ إلىٰ الشَّك؛ لأنَّ اللَّبسَ فيه أَشدُّ؛ لِما فيه مِن التَّردُّد بلا تَرجيحٍ، وأُضيفت الظُّلمة المطلقةُ إلىٰ الوَهْمِ، و«**الأوهام**»: جمعُ وَهْمٍ، وهو: المرْجُوح مِن أَحدِ طَرفي المتردَّدِ فيه.

---

(١) في (ب): جواز كون.

(٢) في (ب) و(د): وهو.

https://t.me/kutubunmufidatun

وإنَّ المختصرَ المُسمَّىٰ بـ«**العقائد**» للإمام الهُمامِ، قُدوَةِ عُلماءِ الإسلام، نَجمِ المِلَّة والدِّين: عُمرَ النَّسفيِّ، أعلَىٰ اللهُ دَرجتَه في دَار السَّلام.. يَشتمِلُ مِن هذا الفنِّ علىٰ غُرَر الفَرائِد، ودُرَرِ الفَوائدِ، في ضِمن فُصولٍ، هي للدِّين

حاشية العلامة الغزي

و«**الهُمام**»: المَلِكُ العَظيم الهِمَّة. و«**القدوة**» بتَثليثِ القَاف مِن اقتديتُ بِه وتَبِعتُ سُنَّتَهُ. و«**المِلَّةُ**» الشَّريعةُ، مِن حيثُ إنَّها تُملّ وتُملَىٰ، وهي مِن حيثُ إنها تُطَاع تُسمَّىٰ: دِينًا.

قوله: (علىٰ غُررِ الفَرائدِ ودُرَرِ الفوائدِ) غُرَّة الشَّيء خياره، وهي في الأصل: بياضٌ في جَبهةِ الفَرَس. و«**الفرائد**» جمعُ فَريدةٍ، وهي الدُّرَّة النَّفيسةُ، والمعنىٰ: أنه يشتَمِلُ علىٰ دُرَرٍ نَفيسةٍ هي غُرر وخِيار بينَ نفَائسِ الدُّرر، أو كالغُرَرِ في جِبَاه الجِيَاد لِحُسنِهَا وَوُضوحِهَا، وعلىٰ فوائد كالدُّرر في نَفاسَتِها، فالإضافةُ الثَّانية وكذا الأُولىٰ علىٰ المعنىٰ الثاني كالإضافة في: لجين الماء، وهي علىٰ الأوَّل إضافةُ صِفة مخصّصةٍ إلىٰ مَوصُوفها.

وفي بعض نُسخ الشَّرح تقديمُ «الواو» علىٰ «الرَّاء» والمعنىٰ عليه: أنه يشتمل علىٰ فوائد خيار، أو كالغرر، وعلىٰ دُررٍ فريدة، والعِبارةُ الأُولىٰ أولىٰ؛ لإفَادتِهَا في زِيادَة المدْحِ مَا لا تُفيدُه الثَّانية، ففي قول بعضهم[1]: «إنَّ المتَّجه هي النُّسخة الأُولىٰ»[2].. تَسمُّحٌ؛ لاقتضائه أنَّه لا اتِّجاهَ للثَّانية.

---

(١) توجّهت اعتِراضات الغزي علىٰ ما ورد في حواشي بعض الأعلام أمثال البقاعي، وابن جماعة، وابن أبي شريف، وهو هنا يريدُ العلامةَ الكمال بن أبي شريف الشافعي في حاشيته علىٰ شرح العقائد، ورد تسميتها في بعض النسخ الخطية بـ: «الفرائد في حلِّ شرح العقائد». والمؤلفُ قد تتبعه في مواضعَ عديدةٍ آتيةٍ لا تخفىٰ علىٰ القارئ بعد هذه الإشارة.

(٢) حاشية الكمال ابن أبي شريف، مخطوط: [٣/أ]

https://t.me/kutubunmufidatun

قَواعِد وأصولٌ، وأثنَاءِ نُصوصٍ[١]، هي لليَقينِ جَواهرٌ وفصُوصٌ[٢]، مع غَايةٍ مِن التَّنقيح والتَّهذيبِ، ونِهايةٍ مِن حُسن التَّنظيمِ والتَّرتيب.

حاشية العلامة الغزي

قوله: (وَأُصولٌ) عَطفُها علىٰ «القواعد» تَفسيريٌّ، والمراد بهما هنا: مَعناهُما اللُّغوي، وهو ما يُبتنَىٰ عليه الشَّيء.

[شرح بعض المصطلحات]

و«النُّصوص» جمعُ نَصٍّ، والمراد بها: العِباراتُ الدَّالَّة علىٰ المعاني.

و«الفُصوص» بالفَاء ما اختِيرَ مِن الجَواهِرِ ليُرصَّع به الذَّهبُ ونحوه.

و«الغَاية» المدىٰ البعيد. و«التَّنقيحُ والتَّهذيب» بمعنىٰ هو: التَّنقيةُ والتَّصفية، يقال: نقَّحَ العَظَمَ إذا استَخرَجَ مُخَّهُ، وهَذَّبتُ الجِذع إذا قَطعت ما تفرَّقَ مِن أغصَانِه.

و«التَّنظيم» هنا ضَمُّ الكَلمةِ إلىٰ مُناسباتها، وتَنظيمُ الدُّرر في السِّلك: جَمعُها كما يَنبغِي مُترتَّبةً مُتناسِقةً، و«النَّظمُ» بمعنَاهُ، أو الألفَاظُ المتَرتِّبةُ المتناسِبةُ. و«التَّرتيبُ» هنا جعلُ كل شَيءٍ في مَرتبَتِه اللَّائقةِ به، وقد يُطلق في الاصطلاح علىٰ جَعلِ الأشياءِ بحيثُ يُطلق عليها اسمُ الوَاحِد، ويكون لبعضِها نِسبَة إلىٰ بَعضٍ بالتَّقدُّم والتَّأخُّرِ.

و«المُجمَلُ»: ما لم يَتَّضِح معنَاهُ بالتَّفصيل. و«المعْضِلُ» بكسر المعجمة: اسمُ فاعلٍ مِن أَعضلَ الأمرُ إذا اشتَدَّ واستَغلَقَ، وقد يَجوز فَتحُها.

---

(١) عطفٌ علىٰ قوله: (ضمنِ فصول) والنصوص هنا: المباني الدالة علىٰ المعاني. ينظر: «فتح الإله الماجد» ص١٣١.

(٢) الفصوص: جمع فص: وهو ما اختير من الجواهر ليرصع به الذهب ونحوه، وعلىٰ ذلك فعطفه علىٰ الجواهر عطف خاص علىٰ عام.

https://t.me/kutubunmufidatun

....

حاشية العلامة الغـزّي

و«**نَشرُ المطويَّات**»: بَسطُ الموجَزاتِ. و«**إظهارُ المكنُونَاتِ**»: إيضَاحُ الخَفيَّات.

و«**المرَامُ**»: المقصد. و«**المسَائلُ**»: الأحكامُ النَّظريَّةُ، أو القَضايَا المشتَمِلةُ عَليهَا.

و«**تَحقيقُها**»: إثبَاتُها بالدَّليل. و«**الغِبّ**»: العَاقِبةُ.

و«**التَّقرير**» هنا: التَّثبيتُ بالشَّرح والبَيانِ.

و«**الدَّلائل**»: جمعُ دليلٍ علىٰ غير قِياس. و«**تدقيقها**»: إثباتها بدليلٍ آخر.

و«**التَّحريرُ**»: التَّقويم. و«**التَّمهيدُ**»: التَّوطِئةُ للمقصود ليكونَ فهمُه بعدَهَا أَتمَّ.

و«**التَّجريدُ**»: الإفراد عن الحشو. و«**الكَشْحُ**»: ما بينَ الخَاصِرة والضِّلْعِ، يقال: طَوىٰ كَشْحهُ عن كذَا.. إذا أَعرَضَ عنه وجَانبَه، فطيُّ الكَشْح عن الإطالة ـ وهي: أنْ يكون اللَّفظُ زائدًا علىٰ ما يُؤدّي به أَصلَ المراد ـ لا لِفائدَةٍ، كِناية عن الاحتِرَاز عنها، وفي المقال استِعارةٌ بالكِناية يتبعها التَّخيلية. قال بعضهم: «والمعنىٰ: مُعرِضًا بمقالي عَن الإطَالة والإِملَال»[1] وهو إنَّما يُناسِب الكِنايَة لا الاستِعارة التي اقتَصرَ علىٰ تَقريرِها[2].

و«**التَّجافي**»: الارتِفَاع. و«**الاقتِصَاد**»: التَّوسُّط. و«**الإطنَاب**»: كونُ اللَّفظ زائدًا لفَائدة. و«**الإخْلالُ**»: إيجادُ الخلل في دَلالة اللَّفظ بسبب الإجْحَاف في الإيجَاز.

---

(١) حاشية الكمال ابن أبي شريف، مخطوط: [٣/ب].

(٢) قال البقاعي: طوىٰ كشحه علىٰ الأمر: أضمره وستره، فالمراد هنا: أنه يقتطع الكلام عن الإطالة المملة من حيث رق. ينظر: «النكت والفوائد علىٰ شرح العقائد» ص١٧٨. ط: المكتبة العصرية، ت: إحسان أحمد الدوري. و«القاموس المحيط» للفيروزآبادي باب الحاء، فصل الكاف، كشح. ص٢٣٨. ط: مؤسسة الرسالة، ت: محمد نعيم العرقسوسي.

https://t.me/kutubunmufidatun

منهج المؤلف في شرحه

فحاولتُ أنْ أشرَحهُ شَرْحًا يُفصِّل مُجملاتِهِ، ويُبيِّنُ مُعضِلاتِهِ، ويَنشُر مَطويَّاتِهِ[١]، ويُظهِرُ مَكنوناتِهِ، مع تَوجيهٍ للكلامِ في تَنقيحٍ[٢]، وتنبيهٍ على المرَامِ في تَوضيحٍ[٣]، وتحقيقٍ للمَسائل غِبَّ تقريرٍ[٤]، وتدقيقٍ للدَّلائل إثرَ تحريرٍ[٥]، وتفسيرٍ للمقَاصِد بَعد تمهيدٍ، وتكثيرٍ للفَوائد مع تجريدٍ، طاويًا كَشحَ المقالِ عَن الإطالةِ والإملَال، ومُتجافيًا عن طرفيِ الاقتِصاد: الإطنَابِ والإخلَالِ[٦].

حاشية العلامة الغزّي

ومجموعُ لفظَي الإطنَاب والإخلال بدلٌ مِن الطَّرفين، أو بيانٌ لهما، أُجريَ الإِعرَابُ على كُلٍّ مِنهُما.. لتَعدُّد مَتبُوعِهما معنًى، ويجوز رَفعُهما خَبر مبتدأ مَحذوف.

و«**السَّبيلُ**»: الطَّريقُ، يُذكَّر ويُؤنَّثُ. و«**السَّدَاد**» بالفتح: الاستِقامَة.

---

(١) المعضلات اسم فاعلٍ من أعضل الأمر: إذا اشتد واستغلق. وقوله: (ينشر مطوياته) أي: يبسط موجزاته بإظهار ضمائره.

(٢) التوجيه: جعل الكلام متوجِّهًا إلى المطلوب، أو استخراج وجهٍ مِن وجوه صحته، فالمراد بالكلام على الأول: كلام الشارح، وعلى الثاني: كلام المصنف. ينظر: «النبراس» ص١٩. طبعة: دار ياسين، بتحقيق: أُوقَان قدير بِلْمَاز.

(٣) التنبيه: التوقيف، يقال: نبهته على كذا، أي: وقفته عليه. والمرام: المقصد والمطلوب، وهو ظرف من الرَّوم بالفتح الذي هو الطلب.

(٤) الغِبُّ: ظرف بمعنى عقيب، أي: بعد تقرير كلام المنصف يحقق ما هو الحق عنده في المسألة.

(٥) أي بترك التسامح في العبارة واستخراج الخفايا التي يعسر فهمها، والتدقيق: إثبات مقدمات الدلائل ودفع ما يرد عليها، وإثر: بمعنى بَعدَ وعقيب، **والتحرير**: تحسين العبارة مع تخليصها عن الحشو. ينظر: «النبراس» ص٢٠.

(٦) قوله: (**طاويا**) حالٌ مِن فاعل (حاولتُ). و(**الكشح**): الجَنْبُ، وطي الكشح: مجازٌ عن الإعراض عن (الإطالة والإملال) وقوله: (**متجافيا**) أي: مُتباعدا (**عن طرفي الاقتصاد**) أي: التوسط. ينظر: «النبراس» ص٢٠.

واللهُ الهَادي إلىٰ سَبيلِ الرَّشادِ، والمسؤولُ لنَيْلِ العِصمَة والسَّدادِ، وهو حَسبي ونِعمَ الوَكيلُ.

حاشيَة العلامة الغَـزّي

قوله: (وهو حَسْبي ونِعْمَ الوَكيلُ) الإضافةُ في حسبي لَفظيَّةٌ، بدليل وَصفِ النَّكرة به في قولك: «رأيت رجلًا حَسبي» والمعنىٰ: وهو مُحْسِبي وكافيّ.

إن قلت: الجملة الثَّانية انشائيَّةٌ فلا تُعطف علىٰ الأُولىٰ الإخباريَّة؛ لما بينهُما مِن كمَال الانقِطَاع المُوجِب للفَصل[1]، وكذا علىٰ خَبرِها أيضًا، باعتِبار تَضمّنه معنىٰ «يُحْسِبُني» وإنْ كان مُفردًا في اللفظ؛ لأنه خبرٌ أيضًا باعتبار ذلك المعنىٰ.

قلت: امتِناعُ عطفِ الإنشاء علىٰ الإخبَار وإنْ أطبقَ عليه عُلماء البيان وذهب إليه أكثر النُّحاة واختَارهُ ابن مَالكٍ[2].. قدْ مَنعهُ الصَّفَّارُ[3] وجمَاعةٌ، فعليه لا إشكَال، وعلىٰ الأوَّل يُجاب: بأنَّ المراد بالأُولىٰ إنشَاء التَّوكُّل، لا الإخبار عنه تعالىٰ بأنَّهُ كَافٍ[4]، فيجمع الإنشاءُ معنىٰ الجملتين فينتَفي المانِعُ، وبأنَّه يجوز أنْ

---

(١) ينظر: «المختصر شرح تلخيص المفتاح» للتفتازاني ص٣٩٤. ط: دار التقوىٰ.

(٢) حافظ اللغة وحجة العرب جمال الدين أبو عبد الله: محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجَيَّاني الشافعي، شيخ العربية، وقدوة أرباب المعاني والبيان، ولد في (جَيَّان) بالأندلس سنة: (٦٠٠ هـ) وانتقل إلىٰ دمشق. من شيوخه: ابن يعيش الحلبي، وعلم الدين السخاوي، وابن عرمون وغيرهم. وممن أخذ عنه: ابنه العلامة بدر الدين محمد، والشمس بن أبي الفتح البعلي، والبدر ابن جماعة، وغيرهم، من أشهر مؤلفاته: «الألفية» في النحو، و«تسهيل الفوائد» وشرحه، و«الكافية الشافية» **توفي بدمشق سنة:** (٦٧٢ هـ). ينظر: «شذرات الذهب» [ج٧/ص٥٩٠].

(٣) هو قاسم بن علي بن محمد بن سليمان الأنصاري البطليوسي الشهير بالصفار، قال في البُلغة: صحب الشلوبين وابن عصفور، وشرح كتاب سيبويه شرحًا حسنًا، يقال إنه أحسن شروحه، ويرُدُّ فيه كثيرا علىٰ الشلوبين بأقبح رد.

مات بعد الثلاثين وستمائة. ينظر: «بغية الوعاة» للسيوطي [ج٢/ص٢٥٦] برقم: ١٩٢٦.

(٤) في «هـ»: كافيه.

https://t.me/kutubunmufidatun

يقدَّر مبتدأ في المعطوف بقرينة المعطوف عليه **مع التَّأويل** بالقول، كما هو المشهور والحقُّ عِندَ بعضِهم في كل خبرٍ إنشائي، **أو بدونه** على الأصح في «التَّسهيل»[(١)] وقول الأكثرِ، وإليه ميلُ الشَّارح[(٢)]، والمعنى: وهو نعم الوكيل، أو مقول[(٣)] فيه ذلك، فيجمع الإخبارُ لفظهما ومعناهما فينتفي أيضًا، وأنْ يُعتبر عطف القِصَّة الشَّارِحة لحال[(٤)] الله تعالى في كِفاية مَن يتوكَّلُ عليه ويَستنِدُ إليه.. على القِصَّة المُعرِبة عن حَالِه هو في التَّوكل والاستِناد، مِن غير مُلاحظة إخبار وإنشاء، كما قال الزَّمخشري[(٥)] وغيره في قوله تعالى: ﴿وَبَشِّرِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾ [البقرة: ٢٥] بعد

---

(١) ينظر: «شرح التسهيل» لابن مالك [ج٢/ص٢٤٧] باب المفعول معه. ط الأولى: دار هجر.

(٢) **في هامش النّسخةِ الأم: «قال في شرحِ المفتاح: واعلم أنَّ القولَ بامتناع كون خبر المبتدأ طلبًا محلُّ نظرٍ، والتَّمسك بأنَّ الخبر ثابتٌ فيكون ثابتًا في نفسه، والطلب ليس كذلك.. على عُمومه غير مُسلَّم، وإنما ذلك في القضية، أعني: الجملة الخبرية، وليس معنى الخبر على الإطلاق ما أثبت للمبتدأ، بل ما أسند إليه، وهو أعم كما في إسناد الطلب إلى الفاعل، والقول بأنَّ الخبر لابد أنْ يحتمل الصّدق والكذب غلطٌ مِن باب اشتراك اللفظ، ثم وقوع الإنشاء مِن الطلب وغيره خبرًا كثيرٌ في الكلام، والتَّأويل بتقدير القول على ما ذكره المصنف وغيره.. مما لا ضرورة إليه، بل يأباه المعنى في كثير مِن المواضع، سيما في باب المدح والذم، فيمن يجعل المخصوص مبتدأ وفي الدعاء كقوله تعالى: ﴿بَلْ أَنتُمْ لَا مَرْحَبًا بِكُمْ﴾ [ص: ٦٠] وفي مثل: أين زيد، ومتى القتال، وكيف الحال، وما أشبه ذلك. انتهى».**

(٣) في (ب): يقول.

(٤) في (ب): لشأن.

(٥) أبو القاسم محمود بن عمر بن محمد بن عمر الخوارزمي الزمخشري المعتزلي، العلامةُ الكبير في التفسير والحديث والنحو واللغة وعلم البيان. **ولد سنة (٤٦٧هـ)** في زَمَخْشَر، مِن قُرى خوارزم، وسافر إلى مكة فجاور بها زمناً، فلُقب بجار الله، وتنقل في البلدان، ثم عاد إلى الجرجانية مِن قرى خوارزم، **فتوفي فيها سنة (٥٣٨هـ)** عن إحدى وسبعين سنة. **من شيوخه**: نَصْرُ بنُ البَطِرِ، والحاكم الجُشَمي، وغيرهما، **ومن تلاميذه**: أَبُو طاهِرٍ السِّلَفيُّ، وَزَيْنَبُ بِنتُ الشَّعْرِيِّ. **أشهر كتبه**:=

https://t.me/kutubunmufidatun

. . . .

حاشية العلامة الغزي

قوله: ﴿فَإِن لَّمْ تَفْعَلُواْ﴾ [البقرة: ٢٤]: أنَّ المقصود عطفُ حالِ مَن آمنَ بالقُرآن ووصف ثَوابهِ علىٰ حَال مَن كفرَ به وكيفيَّة عِقابه، لا عطف الفِعل نفسه حتىٰ يطلب له مُشاكِلٌ مِن أمر أو نهي فيعطف عليه[١]. وبأنَّ تِلك الإنشائية معطوفةٌ علىٰ «حسبي» أو علىٰ الجُملة إذا أُخذِت مَعطُوفة علىٰ قوله: «الهادي» ولا امتِناع؛ لأنَّ الاختِلاف بالخبر والإنشاء لا يقتضي كمال الانقِطاع بين الجُمل التي لها محلٌّ مِن الإعراب؛ لكونها واقعة موقعَ المفردَات، وليست النِّسبةُ بين أجزائها مَقصودةً بالذَّات، فلا التِفات إلىٰ اختِلافها، بخِلاف الجُمل التي لا محلَّ لها، فإنَّ نِسَبهَا[٢] مَقصُودة بالذَّات، فتُعتبر أحوالها، وقد نصَّ علىٰ ذلك العلامةُ[٣] في تفسير سُورة «نوح»، ومثَّلهُ[٤] بقوله: قال زيد: نودي للصلاة، وصل في المسجد[٥]. وسياقُ كلامِهم في باب الفَصلِ والوَصل يقتَضِيه.

قال بعض المحققين: وكفاكَ حُجَّة قاطعةً علىٰ جوازه قوله تعالىٰ ﴿وَقَالُواْ حَسْبُنَا ٱللَّهُ وَنِعْمَ ٱلْوَكِيلُ﴾ [آل عمران: ١٧٣] فإن هذه الواو مِن الحكاية، أي: قالوا

= «الكشاف في تفسير القرآن» و«أساس البلاغة» و«المُفصَّل» و«الأنموذج». وكان حنفي الفروع معتزلي الأصول، مُجاهراً، داعياً إلىٰ بدعته، أكثَرَ مِن التَّشنيع علىٰ أهل السنة في تفسيره «الكشاف» وغيره، قيل: إنه تاب عن الاعتزال في آخر حياته، ولا يصحُّ، غفر الله له. ينظر: «وفيات الأعيان» [ج٥/ص١٦٨] و«سير أعلام النبلاء» [ج٢٠/ص١٥١].

(١) ينظر: «الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل» [ج١/ص١٠١] تفسير الآية رقم (٢٥) من سورة البقرة. ط: دار الكتاب العربي. الطبعة الثالثة.

(٢) في (ب) و(هـ): نسبتها.

(٣) أي: الزمخشري.

(٤) في (ب): ومثَّل له.

(٥) ينظر: «الكشاف» للزمخشري [ج٤/ص٦٢٠].

https://t.me/kutubunmufidatun

....

هذين القولين، لا من المحكي، وليس هذا الجواز مختصًّا بما بعد القول؛ لحسن قولك: زيد أبوه صالح وما أفسَقه[١].

❁ ❁ ❁

(١) ينظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك [ج٣/ص١٨٠] في باب عطف النسق. ط: دار الكتب العلمية. وينظر: «حاشية ملا أحمد على شرح العقائد» [ج١/ص١١] من مجموع الحواشي البهية.

https://t.me/kutubunmufidatun

[تمهيد]

اعلم أنَّ الأحكامَ الشَّرعيَّةَ ....

حاشية العلامة الغزي

[تمهيد]

قوله: (**اعلمْ أنَّ الأحكامَ الشَّرعيَّة**) الحُكم يطلَق **في العُرف**: علىٰ اسنادِ أمرٍ إلىٰ آخر، أي: نِسبته إليه بالإيجاب أو السَّلب، **وفي اصطلاح الأصول**: علىٰ خِطاب الله المتعلِّق بأفعَالِ المكلَّفينَ بالاقتِضاء أو التَّخيير، **وفي اصطلاح المحققين** مِن أهل المنطق: علىٰ إدرَاك أنَّ النِّسبَة وَاقِعةٌ أو ليسَتْ بوَاقِعةٍ، ويُسمَّىٰ: تَصدِيقًا.

وهذا الأخيرُ ليسَ بمُرادٍ هاهنا؛ لأنَّه عِلم، والفِقه مثلًا ليس عِلمًا بالعُلوم الشَّرعية، وأَخذُه بمعنىٰ المسَائل أو المَلَكة ليصِحَّ تَعلقُّه بها.. تَكلُّفٌ لا ضَرورَة إليه.

والمحققون علىٰ أنَّ الثاني أيضًا ليسَ بمُرادٍ؛ لما يَلزمُ عليه مِن انحِصَار مَسائل الكَلام في العِلم بالوجُوب وأخواتِه، ومِن استِدرَاك قيد الشَّرعيَّة؛ لأنَّ الحُكم بذلك المعنىٰ لا يكون إلا شَرعيًّا.

قيل: إلَّا أنْ يُحمَل علىٰ التَّأكيد، أو تجريد المضاف عن المضاف إليه وإرادة مُطلق الخِطاب، أو يجعل التَّعريفُ للحُكم الشَّرعي فينتفي الاستِدرَاك.

وفيه نظرٌ؛ لأنَّ المؤكِّد مُستدرِكٌ في الجُملة، ولعَودِ كُلٍّ مِن الآخرين علىٰ مَوضُوعه بالنَّقض، فالمراد المعنىٰ الأوَّلُ، وعليه معنىٰ الشرعية: مَا يُؤخَذُ مِن الشَّرع، لا مَا يتوقَّفُ عليه ولا يُدرَك لولا خِطاب الشَّارع؛ لأنَّ وجُودَه تعالىٰ ووَحدتَهُ مثلًا لا يَتوقَّفان مِن حيثُ إدراكُهما علىٰ الشَّرع، وإلَّا لزِمَ الدَّور؛ لتَوقُّفِه عليهما، وإنْ توقَّفا عليه مِن حيثُ الاعتِدادُ بهما، كسَائر الاعتِقاديَّات علىٰ ما مرَّ.

https://t.me/kutubunmufidatun

منهَا ما يَتعلَّقُ بكيفيَّة العَملِ، وتُسمَّىٰ: **فرعيَّة وعمليَّة**، ومنها ما يتعلَّق بالاعتِقاد، وتُسمَّىٰ: **أَصليَّة واعتِقاديَّة**.

والعِلم المُتعلِّقُ بالأُولىٰ يُسمَّىٰ: عِلمَ الشَّرائع والأحكَام؛ لما أنَّها لا تُستفَادُ إلَّا مِن جِهة الشَّرعِ، ولا يَسبِقُ الفَهمُ عِندَ إطلاقِ (الأحكام) إلَّا إليهَا.

حاشيَة العلامة الغَزّي

قوله: (مِنها ما يتعلَّقُ بكيفيَّة العَملِ) إنْ أُريدَ به مَطلقُ التَّعلُّقِ الشَّاملِ لتعلُّقِ الإسنَاد بطرفيْهِ، وتعلُّقِه بغيرهما، أعني: التَّعلُّقَ القَريبَ والبَعيدَ.. صَحَّ اعتِبارُه في الأَحكام الثَّانية بالاعتِقاد مِن غير تأويلٍ، وفي الأُولىٰ بنفس العَمل علىٰ ما هو عِبارة «شرح المقاصد»، وبكيفيَّتِه كما في «التَّلويح»[1] وهذا الكتاب، وهو الأولىٰ؛ لما فيه مِن التَّنبيه علىٰ أنَّ تعلُّقها بالعمل مِن حيثُ كيفيَّتُه خِلافُ تعلُّقِ عَامَّة الأحكَام الثَّانية، وإنْ أُريدَ به تعلُّق الإسناد بطرفيه.. وجبَ تأويلُ الاعتِقاد بالمعتَقد؛ لأنه ليسَ أحد الطرفين، والكلام علىٰ هذا التَّقدير يشيرُ إلىٰ أنَّ موضُوع الفَقيه هو العَملُ؛ لإفادتِه أنَّ الفِقه يَبحثُ فيه عَن أحوَالِه، دُونَ الأوَّل لعُمومِه.

وقد يُورَد علىٰ ذلك مَسائل موضوعُها في الظَّاهِر ليسَ بعملٍ، كما في مَسَائل الفَرائِض، فإنَّ موضوعها التَّرِكةُ ومُستَحِقُّوها، ونحو قولنا: الوقتُ سببُ وجوبِ الصَّلاة. **قيل**: والنِّيةُ في الوضوء مَندوبَةٌ، فترُدُّ إلىٰ العَمل بتَأويلٍ، كأن يقال: المراد قِسمةُ التَّركة بين المستَحقِّينَ، والمعنىٰ: الصلاة تجب بسَبب الوقت.

قوله: (لِمَا أنَّها لا تُستفَاد إلَّا مِن جِهة الشَّرع) أي: لا تُدرَكُ إلَّا به، بخِلاف الثَّانية، فإنَّ مِنها مَا يَستقِلُّ العَقلُ بإفَادتِه، فسَقطَ ما قيلَ مِن أنَّ هذا التَّوجيهَ مُشتَرَكُ الإلزَامِ، يلزمُ عليه تَسميةُ كل واحدٍ من القِسميْن بعِلم الشَّرائع، وما هُنا مَزيدةٌ

(١) ينظر: «شرح المقاصد» [ج١/ص١٦٥] و«شرح التلويح» [ج١/ص١٩].

https://t.me/kutubunmufidatun

وبالثَّانية: عِلمَ التَّوحيد والصِّفات؛.......................

لتَوكيدِ معنىٰ ما تَقدَّمهَا، وهو التَّعليلُ الذي هو معنىٰ اللام.

قيل: أو مَصدريَّةٌ أُكِّدتْ بنَظيرِهَا.

قوله: (**وبالثَّانية: علمَ التَّوحيدِ والصِّفات**) هو مِن قَبيل العَطفِ علىٰ مَعمُولي عَاملَيْن، **قيل**: والمجرور مُقدَّم، وهو سَهوٌ نشأ مِن تَوهُّم سُقوطِ البَاء الثَّانية، وذلكَ العطفُ ممتَنعٌ عِندَ سِيبويه[1] والمُبرِّد[2] وغيرهما، وادَّعىٰ ابنُ مَالكٍ إجماعَ النُّحاة عليه.

والتَّوجيه: بتقدير متعلّق للجارّ وناصبٍ تألَّفَ منهُما المعطُوف، ويدلُّ عليهما نَظيرهُما السَّابق.

---

(١) إمام النحو حجة العرب أبو بِشر: عمرو بن عثمان بن قنبر الفارسي ثم البصري، الملقب بـ(سِيبويه)، أول من بسَط عِلم النحو، صاحب «الكتاب»، **ولد سنة**: (١٤٨ هـ) **شيوخه**: أخذ عن شيخه الخليل بن أحمد الفراهيدي، ويونس بن حبيب، وأبي الخطاب الأخفش الكبير، رحل إلىٰ بغداد وناظر الكسائي. وسيبويه بالفارسية بمعنىٰ: رائحة التُّفاح، وقيل: لقِّب بذلك لأن وجنتيه كانتا كالتفاحتين، بديع الحُسن، توفي شابا سنة: (١٨٠ هـ) علىٰ الأصح. ينظر: «سير أعلام النبلاء» [ج٨/ص٣٥١].

(٢) أبو العباس محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الأزدي البصري صاحب (الكامل) المعروف بـ(المُبَرّد) إمام النحو أحد جهابذة علوم اللغة، **ولد سنة**: (٢١٠ هـ) أخذ عن أبي عثمان المازني وأبي حاتم السجستاني، وممن أخذ عنه: نفطويه، والصولي، وأبو بكر الخرائطي وغيرهم. قال الزبيدي في شرح خطبة القاموس: المبرّد بفتح الرَّاء المشددة عند الأكثر، وبعضهم يكسر، وللاطلاع علىٰ الخلاف والترجيح في ضبط (المبرّد) ينظر مقالة منشورة علىٰ الشبكة بعنوان: (راء المُبرّد بين جدل الكسر وصحَّة الفتح) **توفي سنة**: (٢٨٦ هـ). وقد أدرجَ المعتزلةُ المبرّد وسيبويه ضمن طبقاتهم كما فعل ابن المرتضىٰ تحت بابة: (ومن القائلين بالعدل من النحاة). ينظر: «سير أعلام النبلاء» [ج١٣/ص٥٧٦] «طبقات المعتزلة» ص١٣١.

https://t.me/kutubunmufidatun

لِمَا أنَّ ذلكَ أشهرُ مَباحِثه وأشرفُ مقَاصِده.

[نشأةُ عِلم الفِقه وأصُوله وعِلم الكلام]

وقدْ كانتِ الأَوائِلُ مِن الصَّحابةِ والتَّابعينَ رِضوَانُ اللهِ عليهم أجمعينَ - لصَفاءِ عَقائدِهم ببرَكةِ صُحبَة النَّبيِّ ﷺ، وقُرب العَهْد بزَمانِه، ولِقلَّة الوَقائع

حاشية العلامة الغَزّي

إنْ قُلتَ: قد ذكر في «التَّلويح»[١] أنَّ الأحكامَ الثَّانية منها ما هو مِن مسَائل أُصول الفقه كحُجيَّة الإجماع، فما وجهُ التَّوفيق؟

قلت: تِلك المسألة وما أشبهَهَا مُشتركةٌ بين أُصولي الدِّين والفِقه، والمُغايَرة بحسَبِ اختِلاف جِهة البَحث، فحُجيَّة الإجماع مثلًا مِن حيثُ إنها مَناطُ الاستِنباط.. مَسألةُ الأُصولِ، ومِن حيثُ إنها مَناطٌ لإثبَات العَقائدِ مَسألةُ الكَلام، بناءً على المُختار أنَّ مَوضُوعه المعلُوم مِن حيثُ يتعلَّقُ به إثبَاتُ العَقائد الدِّينيَّة على الغَيْر.

قوله: (لِما أنَّ ذلكَ أشهرُ مَباحِثه) الإشارةُ للتَّوحيد والصِّفات، والمراد بها عند الإطلاق: صِفاتُ الثُّبوت فقط، فيصِحُّ ما أشارت العبارة إليه مِن أنَّ لهذا العِلم مَباحِث أخرى على القول بأنَّ موضُوعَه: ذاتُ الله تعالى، كما هو ظاهرٌ على المختَار السَّابق، وعلى القول بأنه الموجود مِن حيثُ هو مَوجودٌ.

قوله: (وقدْ كانتِ الأَوائِلُ) تمهيدٌ لبيان شَرفِ هذا العِلم وغايته المؤدَّى بقوله: «وبالجُملة فهو أَشرفُ العلوم... إلى آخره» مع الإشارة إلى دفع الطَّعن بأنَّ تدوين هذا العِلم لم يكن في عهده ﷺ ولا في عهد الصحابة والتابعين، ولو كان له شَرفٌ وغايةٌ حَميدَةٌ لما أهمَلوهُ.

قوله: (لصَفاء عَقائِدهم) هو وما عُطف عليه عِلَّة لقوله: «مستغنين» قُدِّم عليه

---

(١) انظر «التلويح» مع شرحه للسعد التفتازاني ج١/ص٣٢.

https://t.me/kutubunmufidatun

والاختِلافَات، وتمكُّنِهم مِن المُراجَعة إلى الثِّقات - مُستغنِينَ[١] عن تَدوينِ العِلمَينِ، وتَرتيبِهما أبوابًا وفُصولًا، وتَقريرِ مَقاصِدِهِمَا فُروعًا وأصُولًا، إلى أنْ حدَثتِ الفِتنُ[٢] بينَ المسلِمينَ، والبغْيُ على أئمَّة الدِّين، وظهرَ اختِلاف الآرَاء، والمَيْلُ إلى البدَع والأهْوَاءِ، وكثُرت الفتَاوى والوَاقِعات، والرُّجوعُ إلى العُلماء في المُهمَّاتِ؛ فاشتَغلوا بالنَّظرِ والاستِدلال والاجتِهاد وتَمهيد القَواعِد والأصُولِ، وتَرتيبِ الأَبوابِ والفُصولِ، وتَكثيرِ المسَائل بأدلَّتِها، وإيرَادِ الشُّبه بأجوبتِهَا، وتَعيينِ الأوضَاعِ والاصطِلاحات، وتَبيينِ المذَاهِب[٣] والاختِلافَات[٤].

حاشيَة العلامة الغَـزّي

للاهتِمام، إمَّا ليرُدَّ الحُكم ابتداءً مدللًا فتَطمئِنَّ النَّفسُ له، أو للعناية بالدَّليل؛ لكونه مبنى الحُكم، أو لأنَّ الفَرضَ مُتعلِّقٌ بالسَّبب لا بالحُكم، ويجوز أنْ يكونَ التَّقديمُ للقَصْر الإضافي القَلبيِّ، أي: سَببُ استغِنائهم: هِذه الأُمور، لا مَا تُوهِّمَ من عَدمِ الشَّرفَ والغَاية الحَميدة.

قيل: ألا ترى أنَّه لما ظهر الفِتن في زمن مالكٍ دَوَّن في الفِقه مع إنه مِن

(١) مستغنين: خبرُ: (كانت).

(٢) متعلقٌ بـ(مستغنين).

(٣) في (ح): وتبيين المذاهب في المسائل والاختلافات.

(٤) وراجع في استحسان الخوض في علم الكلام تعلما وتعليما ما ألفه رئيس المتكلمين أبو الحسن الأشعري في رسالة سماها «**استحسان الخوض في علم الكلام**» طبع بمجلس دائرة المعارف النظامية في حيدر آباد الدكن في الهند سنة (١٣٤٤ هـ) وأعيد تصويره مرات كثيرة منها تصوير دار الحديث الكتانية ضمن سلسلة النفائس المصورة. وينظر «**تحبير الكلام في شرف علم الكلام**» وهو باب يطبع لأول مرة مستخرج من كتاب «الأوسط» للإمام أبي المظفر الاسفراييني، نشر مشيخة الأزهر، بتحقيق مكتبة إحياء التراث الإسلامي، وينظر لمزيد الفائدة «**الشرح الكبير على العقيدة الطحاوية**» للدكتور المتكلم: سعيد فودة، ط: دار الأصلين، ج١/ص٦٠ بحثا بعنوان: **بيان بطلان الذم لعلم الكلام**، ففيه تفصيل كثيرُ النفع.

https://t.me/kutubunmufidatun

[أسبَابُ تَسميةِ عِلم أُصولِ الدِّين بعِلم الكَلامِ]

وسَمَّوْا ما يُفيد معرِفةَ الأحكَامِ العَمليَّة.........

حاشية العلامة الغزي

التَّابعين، وهو غلطٌ؛ لأنَّ مالكًا رحمه الله لم يُدرِك أحدًا مِن الصَّحابة، غايةُ ما قيل: إنه رأىٰ عائشةَ بنت سَعدٍ، وقد وُلِدت في زمنِه ﷺ، وذلك لا يقتضي كَونهُ تَابعيًّا.

(الفتاوىٰ) بكسر الواو وفتحها: جمعُ فُتيا بضم الفَاء، وفَتوىٰ بفتحها، ما سُأل عنه فبُين حكمه، وتخصيصها هُنا بالفِقه كما في كلام بعضٍ.. لا وجهَ له[1].

قوله: (وسَمَّوا ما يُفيد مَعرِفةَ الأَحكَام) اعلم أنَّ اسم كلّ عِلمٍ من سَائر العُلوم كالفقه والنَّحو وغيرهما.. يُطلق بإزاءِ مسَائِله المخصُوصَة المعيَّنة كما يُقال مثلًا: فلانٌ يعلَم النَّحو، أي: يعلمُ تلكَ المسائلَ، وعلىٰ إدرَاكِ أَحكامِه النَّظريَّةِ ومِنه قولهم: الفِقهُ العِلم بالأَحكام، وعلىٰ مَلكَة استِنباط ذلِك الإدراك أو استِحضَاره، **وحَقيقةُ العِلم**: إمَّا تِلكَ المسَائلُ، أو الإدرَاك، أو مَلكتُه، وأنَّ المسَائل يُراد بهَا الأَحكامُ النَّظرية، أو القَضايا باعتِبار اشتِمالهَا عليها.

إذا تقرَّرَ ذلكَ فالمعرَّفُ هاهُنا هو: القَضايا المقترِنةُ بأمَارَاتِ أحكَامِها، فإنَّ مَن طالعهَا ووَقفَ علىٰ تِلكَ الأَمارَات ممَّن لهُ ملكَةُ الاستِنبَاط.. حصَلَ له المعرِفةُ بتِلكَ الأَحكامِ عن أدلَّتها، لا الفِقه بمعنىٰ الإدراك؛ لتَوجُّه الاعتِراض: بأنَّه مَعرفةُ الأَحكام لا ما يُفيدها، **ودَفعهُ**: بأنَّ الفِقه إنَّما هو عِلمُ الأَحكَام الكُليَّة، المفيد لمعرِفَة جُزئيَّاتها، كالعِلم بوجُوب الصَّلاة مُطلقًا، المفيد لمعرِفَة وجُوب صَلاةِ زَيدٍ وعَمرو مثلًا.. **تَكلُّفٌ ظاهِرٌ**، وكذا دعوىٰ اتِّحاد «المفيد» و«مَعرفة الأَحكَامِ» بناءً علىٰ أنَّ التَّغايرَ الاعتِباري كَافٍ في إطلاق لفظ «الإفادة» كما يقال: عِلم زيدٍ يُفيده

(١) حاشية الكمال ابن أبي شريف، مخطوط: [٤/ب]

https://t.me/kutubunmufidatun

عن أدلَّتِها التَّفصِيليَّة بـ(الفِقه)، ....

حاشية العلامة الغـزّي

صِفةَ كَمالٍ، أي: هي ذلكَ العِلم، ولا بمعنى الملَكةِ، وإنَّ صحَّ واندفعَ به الاعتِراضُ؛ لأنَّ سِياقَ الكَلام ـ أعني قوله عن تَدوينِ العِلمَيْن وتَمهيد القَواعِد وتَرتيبِ الأبواب ـ يأبَاهُ، فإنَّ العِلم بمعنىٰ الملَكَة لا يتَّصِفُ بالتَّدوين، والقَواعِد والأبوَاب بخِلاف الإدراك؛ لأنَّ تدوينَ المعلوم يُعدُّ تَدوينًا للعِلم عُرفًا.

هذا والغَرضُ مِن تعريفِ سَائر العُلوم إنَّما هو امتيازُ المعرَّفِ عَن جميعِ ما عداهُ بحسَبِ الوجُود، لا إعطَاء حقيقتِه؛ لأنَّها كما سبقَ مسَائلهُ مثلًا، وهي لا تُعلَم إلَّا بالوقُوفِ عليهَا، والمأخوذ في ذلك التَّعريف بالقِياس إلىٰ حَقيقة العِلم رَسمٌ أبدًا، وبالقِياس إلىٰ مَدلول اسمِه المطَابقي ومُسمَّاه الحقيقي الذي هو عَارِضٌ للمَسائل باعتِبار وَحدتِها إنْ كان تَفصيلًا له.. كان حَدًّا له بحسَبِ الاسم، وإلَّا فهو رَسمٌ له بحسبه.

قوله: (عَن أدلَّتِها) هو في موضع الحال مِن المعرفة، أي: حَاصِلةٌ عن الأَدِلَّة، وكون مَعرفة الأحكام عن أَدلَّتها مُشعِرٌ بالاستِدلال بمُلاحظة كونِها حَاصِلة عنها من حيثُ هي أدلَّة، فإنَّ الحاصِل مِن الدَّليل مِن حيثُ هو دَليلٌ.. لا يكون إلَّا استِدلاليًّا، فيخرجُ عِلم جِبريلَ والرَّسول ﷺ، فإنَّه وإنْ كان مُستفادًا مِن تلكَ الأدِلَّة.. لكِنَّه بطريقِ الحَدْس بلا تَجشُّم اكتِسابٍ، فلا يُسمَّىٰ فِقهًا عُرفًا.

وما قيل: مِن أنَّ للرَّسول ﷺ عِلمًا اجتِهاديًّا ببعضِ الأَحكَام، فلا يخرُج عِلمُه به بهذا القَيد.. **يَدفعُه:** أنَّ تعريفَ الأحكامِ في التَّعريف للاستِغرَاق. وكذا يخرجُ عِلمُ الله سُبحانه بجَميعِ الأَحكَام لعَدمِ استِناده إلىٰ دَليلٍ.

وما قيل: مِن أنَّ الأدِلَّة عِللُ الأَحكامِ الثَّابتة بها، وحيثُ كانَ عِلمهُ تعالىٰ

https://t.me/kutubunmufidatun

ومعرفةَ أحوَالِ الأدِلَّة إجمالًا في إفادَتِها الأحكامَ بـ(**أُصُول الفِقه**)، ومعرِفةَ العَقائدِ عَن أدلَّتِها بـ(**الكلام**) **لأنَّ** عنوانَ مباحِثه كانَ قولَهم: الكلامُ في كذَا وكذَا.

ولأنَّ مسألةَ الكلامِ كانَت أشهرَ مباحِثه وأكثرَها نِزاعًا وجِدالًا؛ حتَّىٰ إنَّ بعض المُتغلِّبة قتلَ كثيرًا مِن أهلِ الحقِّ؛ لعَدمِ قولهم بخَلقِ القُرآن.

حاشيَة العلامة الغَـزّي

بالأشيَاءِ علىٰ مَا هي عليه في أَنفُسِها وجَبَ استِنادُه إليهَا.. **فمَردودٌ**، أمَّا أولًا: فلأنها أَمارَاتٌ، وأمَّا ثانيًا: فلأنَّ العِلم بالمعلُول لا يَجبُ أنْ يكُونَ مُستَفادًا مِن العِلَّة.

قوله: (**ومعرفةَ أحوَالِ الأدِلَّة**) أي: وسمُّوا القَضايَا التي دَوَّنوها المفِيدةُ لمن وقَفَ عليهَا معرفةَ أحوَالِ الأَدلَّة الإجماليَّة مِن جهَة إفادَةِ تلكَ الأحوَالِ الأحكَامَ الشَّرعيَّة.. بأصول الفقه، فاللَّقبُ هنا أيضًا للعِلم، بمعنىٰ: المسائل، لا الملَكة كما زَعم بعضُهم لما سبقَ[1]، ولا الإدراك، إلَّا أنْ يلزمَ العطفُ علىٰ ما في **قوله**: (وسموا ما يفيد)، ويقرب هذا العطف في قوله: (ومعرفة العقائد) لقوله في «شرح المقاصد»: أنه العِلم بالقَواعِد الشَّرعية الاعتِقاديَّة، المكتَسب مِن أدلَّتها اليقينيَّة[2].

قوله: (**لأنَّ عُنوانَ مَباحِثه**) عنوانُ الشَّيء وعلوَانُه: ما يُنبئ عنه[3] إجمالًا، والأكثرُ أنَّ اشتِقاقهما مِن: «عن» و«علىٰ»[4].

قوله: (**حتَّىٰ إنَّ بعضَ المُتَغلِّبَة**) يُشير به إلىٰ المعتَصِم[5] ....

---

(١) ينظر: «النكت والفوائد علىٰ شرح العقائد» للبقاعي ص١٨٤.

(٢) شرح المقاصد للتفتازاني [ج١/ص٦].

(٣) في (ب) و(هـ): ينبني عليه.

(٤) وقع في (هـ): من عني وعلي.

(٥) أبو إسحاق محمد بن هارون الرشيد، الملقب بالمعتصم بالله، ثامن الخلفاء العباسيين، ولد سنة:=

https://t.me/kutubunmufidatun

ولأنَّه يُورِثُ قُدرةً علىٰ الكَلامِ في تَحقيقِ الشَّرعيَّات، وإلزَامِ الخُصومِ؛

حاشية العلامة الغـزي

والوَاثِق[1] مِن بني العبَّاس، وجَعلَهُما مِن المتَغلِّبة وإنْ كانت خِلافتُهما باتِّفاق أَهلِ الحَلِّ والعَقدِ.. نظرًا إلىٰ ما صَدرَ مِنهُما مِن الخُروج عَلىٰ الحقِّ والتَّغلُّب عليه، لشُبَهٍ باطِلة تَوهُّماً حقِّيَّتها.

قيل: وكون بني العباس قتلوا كثيرًا مِن أهل الحقِّ غيرُ مَعروفٌ، ولو قال: بعض أهل الحقِّ لأجادَ.

قوله: (كالمنطِق للفَلسَفةِ) عدَّ في «المواقف» كونه كالمنطق وجهًا مُغايرًا

= (١٨٠ هـ) وكان في عهد أخيه المأمون واليا علىٰ الشام ومصر، وكان المأمون يميل إليه لشجاعته ورباطة جأشه، فاتح عمورية من أرض الروم عنوةً بعد معارك طاحنة بجيشٍ عظيم تولىٰ قيادته بنفسه فأوطأ الرُّوم خوفًا وذُلًّا، ومن مثالبه أنه استمر بمحنة الناس في مسألة خلق القرآن متابعًا في ذلك المعتزلةَ الذين قرَّبهم مِن قبله أخوه الخلفية المأمون، فكتبَ بذلك إلىٰ الأمصار، وأخذ بذلك المؤذنينَ وفقهاء المكاتب، وفي خلافته وبأمره كانت محنة الإمام أحمد، وضُرب بالسِّياط وحُبِسَ حتىٰ أطلق بعد ثباته وصبره، ودامت فتنة خلق القرآن حتىٰ أزاله الخليفة المتوكل بعد أربعة عشر عاما، وقد ذُكر المعتصم في كُتب طبقات المعتزلة، فتجده مثلا عند ابن المرتضىٰ تحت بابة: (ممن قال بالعدل من الخلفاء) **توفي المعتصم سنة (٢٢٧ هـ)** بمدينة سامراء التي أنشأها، وصلَّىٰ عليه ابنه الواثق، وكان يُلقّب بـ(المُثمَّن) لأنه ولد سنة ثمانين ومئة، في شهرها الثامن شعبان، وتوفي أيضا في ثامن عشر رمضان، وهو ثامن الخلفاء من بني العباس، وثامن أولاد هارون الرشيد، وتولىٰ الخلافة سنة ثامن عشرة ومئين، وفتحَ ثمان فتوحٍ، وخلَّف ثمانية بنين وثماني بناتٍ، وكانت خلافته ثماني سنين وثمانية أشهر وثمانية أيام. ينظر: «شذرات الذهب» [ج٣/ص١٢٧] و«سير أعلام النبلاء» [ج١٠/ص٢٩٠] و«طبقات المعتزلة» ص١٢٣.

(١) أبو جعفر، وقيل: أبو القاسم، هارون ابن المعتصم بالله محمد بن هارون الرشيد، ابن المهدي محمد بن المنصور العباسي، تاسع خلفاء بني العباس، ولد سنة: (١٩٦ هـ) وكان شديد التمسك بالاعتزال وأهله، وتابع محنة خلق القرآن متابعةً تامّةً، وشدد علىٰ الناس في ذلك، وكانت مدة خلافته خمس سنين ونصف، مات بسامراء سنة: (٢٣٢هـ) ثم ولي بعده أخوه المتوكل وفي أيامه رُفِعت المحنةُ وظهرت السُّنَّة. ينظر: «شذرات الذهب» [ج٣/ص١٥٠].

https://t.me/kutubunmufidatun

كالمنطِقِ للفَلسفةِ.

ولأنَّه أوَّلُ ما يجِبُ مِن العُلومِ التي إنَّما تُعلَّمُ وتُتعلَّمُ بالكلامِ، فأُطلِق عليه هذا الاسمُ لذلِك، ثُمَّ خُصَّ به ولم يُطلَق على غيرِه تمييزًا.

ولأنَّه إنَّما يَتحقَّقُ بالمُباحثَةِ وإدارَةِ الكلامِ مِن الجَانبيْنِ، وغيرُه قدْ يتحقَّقُ بالتَّأمُّلِ ومُطالعةِ الكُتبِ.

حاشيَة العلامة الغَـزّي

لكَونِه يُورِثُ قدرةً على الكلامِ[1]، وجَمْعُهما كما في الكِتاب و«شرح المقاصد»[2] أنسبُ لما لا يخفَى[3].

قوله: (ولأَنَّهُ أَوَّلُ مَا يجِبُ) أي: لأنَّ أوَّلَ واجبِ المعرِفةُ، وهي مُتوقِّفةٌ عليه.

قوله: (فأُطلِقَ عليهِ هَذا الاسمُ) يريد أنَّ المعنى السَّابِقَ اقتَضى أنْ يُسمَّى ذلِكَ العِلمُ بالكَلامِ[4]، مُنفرِدًا به عن سَائرِ العُلومِ؛ لانفِرَادِه مِن بينِهَا بذلِك المعنى، فسمي به أوَّلًا لِذلكَ، ثُم خُصَّ به ثانيًا، لم يُسمَّ به غَيرُهُ مِن العُلومِ المتَّصِفةِ بمُطلَقِ الوجُوبِ المناسِبِ أيضًا لتِلكَ التَّسميةِ.. تَمييزًا له عمَّا عدَاهُ منها.

قوله: (ولأنَّه إنَّما يَتحقَّقُ) هذا الوَجهُ ومَا بعدَهُ لتَسمية مَعرِفة العَقائد بِعلم

---

(١) ينظر: «المواقف» للعضد الإيجي مع شرحه للشريف الجرجاني [ج١/ص٤٥] المقصد السادس.

(٢) ينظر «شرح المقاصد» ج١/ص٦.

(٣) أي: كما أنَّ المنطق سمي منطقا لإفادته قوة النطق في علوم الفلسفة.. فكذا سُمي هذا العِلم كلاما لإفادته قوة التكلم في العلوم الشرعية. وينظر: «النبراس» ص٣٠.

(٤) ومِن أسماء هذا الفن أيضا: علم التوحيد، علم الفقه الأكبر، علم الإيمان، علم العقائد، علم أصول الدين، علم الأسماء والصفات، وغيرها من الأسماء، ولا يخفى أنَّ كثرة الأسماء تدل على عِظم المُسمى.

https://t.me/kutubunmufidatun

ولأنَّه أكثرُ العلومِ خِلافًا ونِزاعًا، فيشتَدُّ افتِقارُه إلىٰ الكلامِ مع المخالِفِينَ والرَّدِّ علَيهم.

ولأنَّه لقوَّة أدلَّتِه صارَ كأنَّه هو الكلامُ دُونَ ما عداهُ مِن العُلوم؛ كما يُقال للأقوىٰ مِن الكلامَيْنِ: هذا هو الكلامُ!

ولأنَّه ـ لابتِنائه علىٰ الأدِلَّة القَطعيَّة المؤيَّدِ أكثرُها بالأدلَّةِ السَّمعيَّةِ ـ أشدُّ[1] العلومِ تأثيرًا في القَلبِ وتَغلْغُلًا فيه، فسُمِّي بالكلام المشتَقِّ مِن (الكَلْمِ)؛

حاشية العلامة الغزي

الكَلام كُلٌّ مِنها مُستَقلٌّ.

وقيل: علل للتَّخصيص في قوله: (ثم خُصّ به) مَعطُوفة علىٰ قوله: (تمييزًا) وهو بَعيدٌ؛ لما فيه مِن مُخالفَة الظَّاهِر؛ ولِذكر الشَّارِح في «شرح المقاصد» بعضَها معَ إسقَاطِه الوَجْه السَّابقَ[2].

قوله (تَغلْغلًا) التَّغلْغُل: الدُّخول في الشَّيء، يُقال: غَلَّ في كَذا وانْغَلَّ وتَغلْغَلَ وتَغلَّلَ إذا دَخلَ فيه، كذا في «المحكم»[3] وفيما عدا «غل» مُبالغَةٌ بالقِياس إليه، وفاءً بقاعدة: إنَّ زِيادَة البِناء تَدلُّ علىٰ زِيادَة المعنىٰ.

قوله: (المُشتَقُّ مِن الكَلْمِ) أَطلق نَجمُ الأَئمَّة رضيُّ الدِّين[4] استبعادَ هذا

---

(١) خبرُ أنَّ.

(٢) ينظر «شرح المقاصد» ج١/ص٦.

(٣) «المحكم والمحيط الأعظم» في اللغة، لابن سِيده، توفي سنة (٤٥٨ هـ) ج٥/ص٣٦٨ الغين واللام.

(٤) محمد بن الحسن الرَّضي الأستراباذي، الملقب بنجم الأئمة، مِن أئمة العربية وحُذَّاقها، من أهل أستراباذ، مِن أعمال طبرستان، اشتهر بكتابيه: «الوافية في شرح الكافية» لابن الحاجب في النحو، أكمله سنة: ٦٨٦ هـ، وشرح مقدمة ابن الحاجب المسماة بـ«الشافية» في علم الصرف. قال=

https://t.me/kutubunmufidatun

وهو الجَرْحُ، وهذا هو كَلامُ القُدماء.

حاشيَة العلامة الغـزّي

الاشتِقاق، واستندَ بأنَّ الكلام لم يُستعمَل بمعنىٰ الجرح.

وتحقيقه: أنَّ الكلام مدلُوله: لَفظٌ، ومدلول الجرح معنًىٰ، ومِن شَرط المشتَقِّ مُوافقَته ما اشتُقَّ مِنه في مَعناهُ بأنْ يشتَمِل عليه، كما يُشترط مُوافقته في حُروفِه، وقد يقال: يكفي لاشتِقاقه منه ما بين المعنيَيْن مِن المناسَبةِ في التَّأثير، كاشتِقاق «الرَّحم» مِن «الرَّحمة» لما فيه مِن الانعطاف علىٰ الأجِنة.



= طاش كبرىٰ زاده واصفا شرحه علىٰ الكافية: وأجلُّ شروحها الذي سارَ ذكرهُ في الأمصار والأقطار مسيرَ الصبا والأمطار: شرحُ نجم الأئمة رضي الدين الأسترابادي، وهو شرح عظيم الشأن، جامع لكل بيانٍ وبرهان، تضمن من المسائل أفضلها وأعلاها، ولم يغادر من الفوائد صغيرة ولا كبيرة إلا أحصاها. قال السيوطي: الرّضيُّ الإمامُ المشهور، صاحب شرح الكافية لابن الحاجب، الذي لم يؤلف عليها ولا في غالب كتب النحو مثله، جمعاً وتحقيقاً وحسن تعليل. وقد أكبَّ الناس عليه وتداولوه واعتمده شيوخ هذا العصر فمن قبلهم، في مصنفاتهم ودروسهم، وله فيه أبحاث كثيرة مع النُّحاة، واختيارات جمة، ومذاهب ينفرد بها. **توفي سنة: (٦٨٦ هـ) وقيل سنة: (٦٨٤ هـ)**. ينظر: «بغية الوعاة» ج١/ص٥٦٧، و«شذرات الذهب» ج٧/ص٦٩١، و«مفتاح السعادة ومصباح السيادة» ج١/ص١٧٠.

https://t.me/kutubunmufidatun

[ظهور الخِلاف ونَشأةُ المعتَزلة(١)]

(١) فرقة المعتزلة مِن أقدم وأكبر الفِرق الإسلامية الخارجة عن دائرة أهل السنة والجماعة، ظهرتْ في بِدايات القرن الثاني الهجري في مدينة البصرة، ولقَبُ «المعتزلة» هو الذي طغىٰ واشتهر عليها في البلاد وبين العباد، حتىٰ استسلم أتباعها لهذا الأمر الواقع وأطلقوه علىٰ أنفسهم في مؤلفاتهم مضطرين، وكانوا يحبذون ويجتهدون في تسمية أنفسهم بـ«أهل العدل والتوحيد» ويقال لهم «العدلية» اختِصارًا، ويسميهم بعض خصومهم أيضا بألقاب أُخرىٰ مثل: «القدرية» و«الوعيدية» و«المُعطِّلة» ويُطلق عليهم البعض لقب «الجهمية» وإن كان الجهم بن صفوان سابقًا علىٰ المعتزلة، لكن مَن أطلق عليهم هذا اللقب استجاز ذلك بسبب موافقة المعتزلة لبعض مقالات الجهم كنفي الصفات، وخلق القرآن، ونفي الرُّؤية، ولكن الحق أنَّ المعتزلة يخالفون الجهمية في مسائل أصلية، ويؤكد ذلك شيخ معتزلة البغداديين أبو الحسين الخيّاط (ت ٣٢١ هـ) حيثُ يقول: «وليسَ يستحِقُّ أحدٌ منهم اسم الاعتزال حتىٰ يجمع القول بالأصول الخمسة: التوحيد، والعدل، والوعد والوعيد، والمنزلة بين المنزلتين، والأمر بالمعروف والنّهي عن المنكر... ثم قال الخياط: فإذا كَمُلت في الإنسان هذه الخِصال الخمس فهو معتزليٌّ» اهـ. والجهمية يختلفون مع المعتزلة مثلا في أصل العدل، فهم قائلون بالجبر.

ويقول أبو الحسين الملطي الشافعي (ت ٣٧٧ هـ): «واعلم أنها [أي المعتزلة] بُنيت علىٰ الأصول الخمسة التي ذكرتُها لك، فالمعتزلة كلها متمسكون بالقول بذلك، ويجادلون عليها، وقد وضعوا في ذلك الكتب الكثيرة علىٰ من خالفهم، ويتبرؤون ممن خالفهم فيها ولو كانوا آبائهم أو أبنائهم أو إخوانهم أو عشيرتهم» وقال: «وهذه الأصول الخمسة ملجأهم، وأصل مذهبهم مع اختلافهم في الفروع، وهم يوالون عليها ويعادون عليها، ويردون الفروع بها».

فِرَق المعتزلة: وتشعَّبت المعتزلة إلىٰ فرق داخلية كثيرة تقارب العشرين فرقة منها: الهذيلية، النَّظامية، الثمامية، الخياطية، البِشرية، الهِشاميّة، الجاحظية، الجُبائية، الكَعبيّة، والبَهشَمِيَّة وغيرها، نسبةً إلىٰ أعلامها الذين تميزوا عن غيرهم بمقولات تَخصُّهم دون المخالفة في الأصول الخمسة السَّابق ذكرها.

ومِن أشهر أعلامهم: أبو الهذيل العلاف (ت ٢٣٥ هـ)، إبراهيم بن سيار النظام (ت ٢٣١)، عمرو بن بحر الجاحظ (ت ٢٥٥ هـ)، أبو علي الجبائي (ت ٣٠٣ هـ) وابنه أبو هاشم الجبائي (ت ٣٢١ هـ)، القاضي عبد الجبار الهمداني الشافعي الملقب بقاضي القضاة (ت ٤١٥ هـ)، أبو القاسم البلخي الكعبي (ت ٣١٧ هـ)، والخليفة المأمون (ت ٢١٨ هـ)، والزمخشري (ت ٥٣٨ هـ) وغيرهم. =

https://t.me/kutubunmufidatun

ومعظَمُ خِلافيَّاتِه[1] مع الفِرَق الإسلاميَّة خُصوصًا المعتزِلةَ ؛ لأنَّهم أوَّلُ فِرقةٍ أسَّسُوا قوَاعِد الخِلاف لما ورَدَ به ظَاهِرُ السُّنَّة ، وجَرىٰ عليه جماعةُ الصَّحابةِ رِضوَان الله عليهم أجمعينَ . . في باب العَقائدِ .

حاشيَة العلامة الغَزِّي

قوله: (خُصوصًا) مصدرٌ بمعنىٰ المفعول ، مَنصوبٌ علىٰ الحَال مِن المجرور ، والمعتزلة فاعله ، أي: مُعظم خِلافيَّاتِه كَائنٌ مع الفِرَق الإسلامِيَّة مَخصُوصًا مِنهم المعتَزِلة ، فإنَّ الخِلاف معَهم أكثر .

قوله: (لِمَا ورَدَ) مُتعلِّقٌ بـ(خلاف) وخَصَّ بالذِّكر السُّنَّة وما جرىٰ عليه جماعةُ الصَّحابة ، وإنْ خَالفتِ المعتزِلةُ ظَاهرَ الكِتاب أيضًا . . لأنهما المعتبرَانِ في تَسمِّي أَهلِ الحقِّ بأَهلِ السُّنَّة والجَماعَة .

= ينظر: «**الانتصار والرد علىٰ ابن الراوندي الملحد**» للخياط ص ١٢٦/ و«**التنبيه والرد علىٰ أهل الأهواء والبدع**» للملطي ص٣٧ ـ ٣٨ . و«**الملل والنِّحل**» للشهرستاني ج١/ص٤٣ . و«**الفَرق بين الفِرق**» للبغدادي ص١١٤ . ويُنظر للتَّوسُّع في الأصول الخمسة للمعتزلة كتاب «**شرح الأصول الخمسة**» المنسوب للقاضي عبد الجبار . طباعة مكتبة وهبة ، تحقيق: د. عبد الكريم عثمان ، وينظر في ذكر أعلامهم وطبقاتهم: طبقات المعتزلة المُسمىٰ: «**كتاب فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة ومبيانتهم لسائر المخالفين**» للقاضي عبد الجبار ، طباعة: الدار التونسية للنشر ، ونشر أيضا في المعهد الألماني ، طباعة دار الفارابي بيروت ، كلاهما تحقيق: فؤاد السيد ، وهو منشور ضمن مجموع يضم ثلاثة نصوص الأول: باب ذكر المعتزلة ، جزء من الكتاب المفقود: «مقالات الإسلاميين» لأبي القاسم الكعبي المعتزلي ، والثاني: طبقات المعتزلة للقاضي عبد الجبار أرخ فيه لعشر طبقات من المعتزلة ، والثالث: للحاكم الجشمي المعتزلي أرخ فيه لطبقتين أخريين من طبقات المعتزلة ١٢ و١٣ ، و«**كتاب طبقات المعتزلة**» لابن المرتضىٰ ، نشر المعهد الألماني للأبحاث الشرقية .

(١) أي: معظمُ كلام المتقدمين متوجه علىٰ الفرق الإسلامية الداخلية ، وليس مع الفلاسفة والملاحدة ونحوهم ، فهو في كلام المتأخرين .

https://t.me/kutubunmufidatun

وذلك: أنَّ رئيسَهُم واصِل بن عَطاءٍ[١] اعتزلَ عن مجلِسِ الحَسنِ البَصريِّ[٢] ﵀ يُقرِّرُ أنَّ مُرتكِبَ الكبيرةِ ليسَ بمُؤمنٍ ولا كَافرٍ، ويُثبِتُ المنزِلةَ

---

(١) أبو حذيفة واصل بن عطاء المعروف بلقبه: الغزَّال، ولد سنة (٨٠ هـ) مؤسس الاعتزال وواضع أصوله الخمسة التي يرتكز عليها مذهب المعتزلة، عمل على نشر مذهبه في الآفاق بإرساله أصحابه وإنفاذ دعاته في البلاد، فبعث عبد الله بن الحارث إلى المغرب فأجابه خلق كثير، وبعث إلى خرسان حفص بن سالم فدخل تِرمذ ولزم المسجد حتى اشتهر وظهر أمره وناظر جهمًا وقطعه، ووجَّهَ القاسم إلى اليمن، وبعث أيوب إلى الجزيرة، والحسن بن ذكوان إلى الكوفة، وعثمان الطويل إلى أرمينية، حتى بدأ عود المعتزلة بالاشتداد يوما بعد يوم، وكان ألثغَ قبيح اللثغة يقلب الراء غينًا، فكان يُخلِّص كلامه من الراء، ولا يفطن لذلك أحد حتى خواص جلسائه؛ لاقتداره وقوة لغته وسهولة جريان الألفاظ على لسانه، يُحكى أنَّ أحدهم دفع إليه رقعةً ليقرأها على الملاء ورد فيها ذكر الراء كثيرا كي يفضح لثغته ومضمون الرسالة: «أمرَ أميرُ الأُمراء الكِرام أنْ يحفر بئر على قارعة الطريق، فيشرب منه الصادر والوارد» فقال على الفور: «حكم حاكم الحُكّام الفِخام، أن ينبشَ جُبٌّ على جادّة الممشى، فيسقى منه الصادي والغادي» فغيَّر كلَّ لفظٍ برديفه، وهذا مِن عجيب الاقتِدار.

مؤلفاته: ذكر ابن النديم في «الفهرست» - وتبعه ابن خلِّكان - أنَّ لواصل التَّصانيف التالية: «كتاب أصناف المرجئة» و«كتاب التّوبة» و«كتاب المنزلة بين المنزلتين» و«كتاب معاني القرآن» و«كتاب الخطب في التّوحيد والعدل» ولم يصلنا منها شيء فيما نعلم سوى خُطبته التي أَخرجَ منها الرَّاء. وقد نُشرت هذه الخطبة عام (١٩٥١ م) في المجموعة الثانية مِن نوادر المخطوطات بتحقيق عبد السلام هارون.

توفي سنة: (١٣١ هـ) وهو ابن إحدى وخمسين سنة.

ينظر: «وفيات الأعيان» ج٦/ص٧٠ و«شذرات الذهب» ج٢/ص ١٣٦، وباب ذكر المعتزلة من كتاب «المنية والأمل في شرح كتاب الملل والنحل» لابن المرتضى المعتزلي المطبوع مفردا بتحقيق توما أرنلد، تصوير: دار صادر/ بيروت عن طبعة دائرة المعارف النظامية بحيدر آباد الدكن سنة (١٣١٦ هـ).

(٢) التابعي الجليل الحسن بن أبي الحسن البصريّ، أبو سعيد، مولى زيد بن ثابت الأنصاري، إمام أهل البصرة وخير أهل زمانه، ولد لسنتين بقيتا مِن خلافة عمر، وسمع خطبة عثمان، وشهد يوم الدَّار، قال ابن سعد في طبقاته: كان جامعا، عالما، رفيعا، فقيها، حجة مأمونا، عابدا، ناسكا كثير العلم، فصيحا، جميلا. اهـ. لطيفة: قال حجاج بن أرطاة سألتُ عطاء عن القراءة على الجنازة،=

https://t.me/kutubunmufidatun

بين المنزلتَينِ، فقال الحَسنُ: قد اعتَزلَ عنَّا، فسُمُّوا: **المُعتزِلةَ**[١]، وهم سَمَّوْا أنفُسَهم: **أصحابَ العَدلِ والتَّوحيدِ**؛ لقولهم بوجُوبِ ثَوابِ المُطيعِ وعِقاب العَاصي علىٰ الله تعَالىٰ، ونَفي الصِّفاتِ القَديمةِ عنهُ.

حاشية العلامة الغَـزّي

قوله: (فقالَ الحسنُ: قد اعتَزلَ عَنَّا) إنْ قلت: الحَسنُ أيضًا يُثبِت المنزِلَة بينَ المنزِلَتَيْن؛ لقوله: إنَّ مُرتكِب الكَبيرةِ مُنافِقٌ ليسَ بمُؤمنٍ ولا كَافرٍ، كما سيأتي.

قلت: النِّفاقُ كُفرٌ مُضمَرٌ، فصدَق النَّفيُّ؛ لأنَّ الكَافِرِ عِندَ الإطلاق يَنصرِفُ إلىٰ المجَاهِرِ.

وأُجيبَ أيضًا: بأنه مؤمنٌ عِنده، وإنَّما يُسمِّيه مُنافِقًا علىٰ سَبيل التَّجوُّز والتَّشبيه، وفيه نَظرٌ؛ لأنَّ ما نُقِل عنه مِن الاستِدلال بأنَّ إقدَامه علىٰ المعصِية المفضِية إلىٰ

= فقال: ما سمعنا ولا علمنا أنه يُقرأ عليها. قلت: إن الحسن يقول يُقرأ عليها، فقال عطاء: عليك بذاك، ذاك إمام ضخم يقتدىٰ به. **توفي** رحمه الله **تعالىٰ سنة:** (١١٠ هـ). ينظر: «سير أعلام النبلاء» ج٤/ص٥٦٣ و«شذرات الذهب» ج٢/ص٤٨.

(١) ومما ذُكر في سبب تسميتهم بالمعتزلة أيضا: **أنهم اعتزلوا الفتنة بين المسلمين**، وذلك أنه عندما بايع الحسن بن علي رضي الله عنهما معاوية رضي الله عنه وسلَّم إليه الأمر اعتزلوا الحسن ومعاوية وجميع الناس، وذلك أنهم كانوا من أصحاب علي، ولزموا منازلهم ومساجدهم وقالوا: نشتغل بالعلم والعبادة، فسموا بذلك معتزلة، ذكره الملطي في «التنبيه والرد» ويدِّعي ابن المرتضي المعتزلي في «المنية والأمل» أنه أطلق عليهم هذا اللقب **بسبب اعتزالهم للبدع والأقوال المحدثة**، وحاول الاستدلال علىٰ فضل هذه التسمية مستدلا ببعض النصوص الشرعية مثل قوله تعالىٰ: (واهجرهم هجرا جميلا) وأنَّ الهجر لا يكون إلا بالاعتزال، وبقوله ﷺ: «من اعتزل الشرَّ سقطَ في الخير» والظاهر مِن صنيعه أنَّ ذلك محاولة لتغطية النقص الذي كانوا يشعرون به من جرَّاء هذه التسمية التي لصقت بهم، قاصدا بذلك منع خصومه من استغلال هذا اللقب في التحامل عليهم والنيل منهم، لا سيما وأن «الاعتزال» لم يكن الاسم المفضل والمحبب عِند مُتقدِّميهم، مما يدل علىٰ أن هذا اللقب ركبهم ولصق بهم بسبب انشقاقهم عن جماعة المسلمين. **ينظر:** باب ذكر المعتزلة من كتاب «المنية والأمل» لابن المرتضىٰ ص٢ ـ ٣، و«التنبيه والرد» للملطي ص٢٨، وكتاب «المعتزلة» لزهدي حسين جار الله ص٤.

https://t.me/kutubunmufidatun

مناظرة الإمام أبي الحسن الأشعري للمعتزلة

ثُمَّ إنَّهم توغَّلوا في عِلم الكلام، وتشبَّثوا بأذيَالِ الفَلاسِفة في كثيرٍ مِن الأُصول، وشاعَ مذهبُهم فيما بينَ النَّاس، إلىٰ أنْ قالَ الشَّيخُ أبو الحسنِ الأشعريُّ[١]

حاشية العلامة الغزي

العَذابِ.. يَدُلُّ علىٰ أنَّه كَاذِبٌ في دَعوىٰ تَصديقِه بما جاءَ عن الله، كَمَن ادَّعىٰ أنه يعتقِدُ أنَّ في هذا الجُحر حَيَّةً، ثُم أَدخَلَ يَدهُ فيه، يَدلُّ علىٰ خِلافه.

قوله: (توغلوا) يقال: تَوغَّلَ في البِلاد والعِلم وأَوغَلَ.. إذا ذَهبَ وبَالغَ وأَبعَدَ، قالهُ في «القاموس»[٢].

قوله: (إلىٰ أنْ قالَ الشَّيخُ... إلىٰ آخره) كذا حَكاهُ الشَّارحُ كغيره، وفي «المعالم» للإمام[٣]: أنَّ الشَّيخ أبا الحسن حضَرَ مجلِسَ التَّذكير لأبي علي، فقال

---

(١) هو شيخُ المذهب ورئيسه، أبو الحسن عليُّ بن إسماعيل بن أبي بِشْر بن إسحاق بن سالم بن إسماعيل بن عبد الله بن موسىٰ بن أبي بُردة بن أبي موسىٰ الأشعري، صاحب رسول الله ﷺ، **ولِد سنة (٢٦٠هـ)** شيخ طريقة أهل السنة والجماعة، وإمام المتكلمين، وناصرُ سنَّةِ رسول الله ﷺ، والذَّابُّ عن عقائد الإسلام، سَعىٰ في حِفظ عقيدة أهل السنة والجماعة سَعياً يبقىٰ أثرُه إلىٰ يوم الدِّين، وشُهرته العظيمة في الآفاق تُغني عن الإطالة بالتَّعريفِ به. **توفي الأشعري** رحمه الله **تعالىٰ سنة (٣٢٤هـ)** علىٰ الأصحّ، وقيل: «نيف وثلاثين وثلاث مئة» ومِن آثاره العظيمة أنه تَربَّىٰ علىٰ يديه تلاميذٌ كِبار القَدر في العِلم والعمل، أكملوا بعده جُهد شيخهم وحموا حِمىٰ أصول الدين، منهم: الإمام ابن مجاهد الطَّائي، وأبو الحسن الباهلي، وأبو بكر القفال الشاشي، وأبو سهل الصعلوكي وغيرهم كثير، وكلهم مِن حسنات الإمام أبي الحسن الأشعري برَّد الله مضجعه ورضي عنه، وجزاه الله عن أهل السنة والجماعة خيراً كثيراً، ولعظيم قدره وأثره في الأمة تجاذبته المذاهب الفقهية السنية الكبرىٰ، فنسبه بعض المالكية ـ كابن فرحون ـ إليهم في طبقاتهم، وكذا الحنفية والشافعية والحنابلة، **والصحيح أنه كان شافعيًا**. والله أعلم.

(٢) «القاموس المحيط» للفيروزآبادي [ص١٠٦٩ ـ الوَغْل].

(٣) ينظر «المعالم في أصول الفقه» للإمام فخر الدين الرازي مع شرحه للعلامة التلمساني ج٢/ص٢٩٨.

https://t.me/kutubunmufidatun

لأُستاذِه أبي عليٍّ الجُبَّائيِّ[(١)]: ما تقولُ في ثلاثةِ إخوةٍ قد ماتَ أحدُهم مُطيعًا، والآخرُ عاصيًا، والثَّالثُ صَغيرًا؟

حاشية العلامة الغَـزّي

لامرأةٍ: سَلي الشَّيخَ عن أَشخاصٍ[(٢)] ثلاثةٍ، الحِكاية بمعنىٰ ما في الشَّرح، فكأنَّ الشَّارِحَ ومَن وَافقه قَصروا المسَافةَ فحذفوا الوَاسِطة، أو تكرَّرت الوَاقِعة.

ثم «الجُبَّائي» بضم الجيم وتشديد الباء مَنسوبٌ إلىٰ «جُبا» قرية مِن قُرىٰ البَصرة، كذا ضَبطهُ ابن السَّمعانيُّ في «الأنسَاب» وابن الأثير في «اللُّباب»[(٣)] وغيرهما، وضَبطهُ بعضُهم: بتخفِيف البَاء، نِسبةً إلىٰ «جبَا» قرية مِن قُرىٰ كازَرُون، أو مِن قُرىٰ شُشتر[(٤)]. قيل: ولا مستندَ له مِن كلام الحُفَّاظ ....

---

(١) محمد بن عبد الوهاب بن سلام، مِن رؤوس المعتزلة، وإليه تُنسب الطائفة الجُبائية، معدود لدىٰ المعتزلة في الطبقة الثامنة من طبقاتهم، له آراء انفرد بها في مذهب المعتزلة، شهد له المعتزلة بالرياسة بعد أبي الهذيل العلاف، وكان الجبائي يقول: «ليس بيني وبين أبي الهذيل خلافٌ إلَّا في أربعين مسألة» مِن مؤلفاته ولم تصلنا: «الأسماء والصفات» و«النقض علىٰ ابن الراوندي» و«الرد علىٰ ابن كلاب» وكتاب «من يكفر ومن لا يكفر» ومِن آرائه أنه كان يرىٰ أنَّ العزم علىٰ الكبيرة كبيرةٌ، ومن أبرز تلامذته: ابنه أبو هاشم الجبائي أصبحَ فيما بعد رئيس فرقة تنتسبُ إليه تُسمّىٰ «البهشمية» وخالفَ والِدَه في كثيرٍ مِن المسائل واستقلَّ عنه، **توفي أبو علي سنة: (٣٠٣ هـ). ينظر: «وفيات الأعيان» [ج٤/ص٢٦٧] و«طبقات المعتزلة» ص٨٠.**

(٢) في النسخة (ب): عن أحوال ثلاثةٍ.

(٣) وهو كتاب «اللباب في تهذيب الأنساب» **لأبي الحسن عز الدين علي بن أثير الدين محمد الشافعي**، المؤرخ والنَّسابة صاحب «الكامل في التاريخ» (ت: ٦٣٠ هـ) وهو الأخ الأوسط بين أبناء الأثير الثلاثة: فالأكبر هو: **أبو السعادات مجد الدين ابن الأثير** المحدِّث (ت: ٦٠٦ هـ) صاحب «جامع الأصول لأحاديث الرسول» و«النهاية في غريب الحديث والأثر»، والأصغر هو: **أبو الفتح ضياء الدين نصر الله بن أثير الدين محمد** الأديب، (ت: ٦٣٧ هـ) صاحب «المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر». ينظر: «طبقات الشافعية الكبرىٰ» ج٨/ص٢٩٩ و«شذرات الذهب» ج٥/ص١٨٦.

(٤) وقع في نسخة (أ): «شستر» ويقال أيضا: «شوشتر»، و«ألشتر» بالفارسية، مدينة في إيران حاليا، تقع شمال الأهواز في جنوب إيران في محافظة خوزستان، وتعرف في كتب تواريخ الإسلام بـ:=

https://t.me/kutubunmufidatun

فقال: إنَّ الأوَّلَ يُثاب بالجنَّة، والثَّانيَ: يُعاقبُ بالنَّار، والثَّالثُ: لا يُثاب ولا يُعاقب.

حاشية العلامة الغَزّي

وأئمَّةِ التَّاريخ(١).

قوله: (**لا يُثاب ولا يُعاقَب**): ليس المراد انعِزالهُ عن الجنَّة والنَّار؛ لأنه لا وَاسِطة بينهما عِندَ المعتزِلة، وكونهما دَاري ثَوابٍ وعِقاب لا يَستلزِمُ أنَّ كل مَن دَخلهُما يُثاب أو يُعاقَبُ، بل قد صرَّحَ المعتزِلةُ بأنَّ أطفَال المشركِينَ خَدمُ أَهلِ الجنَّة بِلا ثَوابٍ، وحِينئذ فقول الثالث: (فأدخُلَ الجنّة) معناهُ مُثابًا بها، كما يدلُّ

= «تستر» استشهد حول حصونها عدد من الصحابة الكرام عندما فتحها المسلمون عنوة سنة (١٧ هـ) بقيادة أبي موسىٰ الأشعري، منهم: البراء بن مالك رضي الله عنه، وتعرف بالمدينة التي تجري من تحتها الأنهار.

(١) ينظر: «الأنساب» [ج٣/ص١٨٦]. و«اللباب في تهذيب الأنساب» [ج١/ص٢٥٥]. **قلت**: بعض كلام متقدمي المتكلمين يدلُّ علىٰ أعجمية الجبائي وأنه مِن جُبَىٰ خوزستان من بلاد الفُرس، فقد عرَّض الشيخُ الأشعريُّ في أوَّل تفسيره بقلة بضاعة الجبَّائي بالعربية لعُجمته، حيث قال: «ورأيتُ الجبائي ألّف في تفسير القرآن كتابا أوَّله علىٰ خلافِ ما أنزلَ الله عز وجل، وعلىٰ لغة أهل قريته المعروفة بجبىٰ، وليس مِن أهل اللسان الذي نزل به القرآن... إلخ» وقد صنع مثل ذلك الباقلاني في «هداية المسترشدين» في نقاشه لإنكار الجبائي والعسكري الصفات المعاني الوجودية بقولهم: «من أين عَلم أهل اللغة أنَّ للعالِم عِلمًا حتىٰ وضعوا القولَ (عالم) لإفادة وجُودِه، والقولَ (ليس بعالم) لإفادة نفيه... الخ» فكان مما قال الباقلاني في ردِّه: «لأنهم أجودُ الناس أذهانًا، وأثقبُ أفهامًا، وأحزَم أراءً واستدراكا، وأدقُّ نظرًا مِن كل مُدقق من الخُوز وجُبَىٰ والعسكر، وقد وصفهم الله تعالىٰ بذلك، ودلَّت عليه أمثالهم وأشعارهم وخُطبهم... الخ» وفيه تعريضٌ واضح بعجمة الجُبائي. وهذا ونحوه مما يؤكد أنَّ الجبائي ليس مِن جبَىٰ التي هي مِن قرىٰ البصرة، بل من جُبَىٰ ناحية خوزستان من بلاد فارس، وأنه دخل البصرة في رحلة علمية، ثم رجع وتوفي في تلك البلاد، والله أعلم، أو لعل مرادهم أنه ليس من أقحاح العرب وقبائل قريش وما حولها، والله أعلم، والأمر يحتاج مزيد بحث وتتبع. ينظر: الأجزاء المطبوعة مِن «هداية المسترشدين» للقاضي الباقلاني ج١/ص٣٥٩. و«تبين كذب المفتري فيما نسب إلىٰ الإمام الأشعري» لابن عساكر ص٢٩١.

https://t.me/kutubunmufidatun

قال الأَشعريُّ: فإنْ قالَ الثَّالثُ: يا ربِّ، لِمَ أمتَّني صَغيرًا وما أَبقيتَني إلىٰ أنْ أَكبُرَ فأُومِنَ بِك وأُطيعكَ فأَدخُلَ الجَنَّة؟

فقال: يقولُ الرَّبُّ: إنِّي كنتُ أعلَمُ مِنكَ أنَّكَ لو كبِرْتَ لعَصيتَ فدَخلتَ النَّارَ، فكانَ الأَصلحُ لكَ أنْ تمُوتَ صَغيرًا.

قال الأشعريُّ: فإنْ قال الثَّاني: يا ربِّ، لِمَ لمْ تُمِتني لئلَّا أَعصيَ فلا أَدخُلَ النَّارَ، ماذا يقولُ الرَّبُّ؟!

فبُهِتَ الجُبَّائيُّ[1].

وتركَ الأَشعريُّ مَذهبَهُ، واشتَغلَ هو ومَن تَبِعهُ بإبطَالِ رَأي المُعتزِلة، وإثبَات ما وَرَد به السُّنَّة ومضَىٰ عليه الجَماعةُ، فسُمُّوا: **أهل السُّنَّة والجمَاعة**.

حاشيَة العلامة الغَـزّي

عليه قوله: (الأول يثاب بالجنة) ومُستحقًا لها كما يشعر به تفريعُ الدُّخول علىٰ الإيمان والإطاعة ونسبته إلىٰ نفسه، وقِس عليه (فدخلت النَّار).

قوله: (فسُمُّوا أهلَ السُّنة والجمَاعة) هذا هو المشهور في بلاد خُراسَان

---

(١) أورد المناظرة ابن خلّكان في «وفيات الأعيان» ج٤/ص٢٦٧. والحافظ الذهبي بصيغة التّمريض في ترجمة الجبائي، وأوردها بوصفها بالشهرة في ترجمة الشيخ أبي الحسن، ينظر: «سير أعلام النبلاء» ج١٤/ص١٨٤ وج١٥/ص٨٩. وأوردها الإمام التاج السبكي في «طبقات الشافعية الكبرىٰ» ج٣/ص٣٥٦ بصيغة أكثر تفصيلا، وقال بعدها: قلتُ: هذه مناظرة شهيرة، وقد حكاها شيخنا الذهبي، وهي دامغة لأصل مَن يُقلِّدهُ؛ لأنَّ الذي يُقلده يقول: إن الله لا يفعل شيئًا إلا بحكمة باعثة له علىٰ فعله ومصلحة واقعة، وهو مِن المعتزلة في هذه المسألة، فلو يدري شيخُنا هذا لأضربَ عن ذكر هذه المناظرة صَفحًا. اهـ يشير بقوله: (دامغة لمن يقلده) إلىٰ شيخه ابن تيمية الموافق للمعتزلة في مسألة الحكمة الباعثة في أفعاله تعالىٰ، والسبكي هنا يُعرِّض بالذهبي بعدم فهمه لمسائل الكلام والعقليات، ولو علم أو فطن لما يلزمُ عن هذه المناظرة لما أوردها؛ لمخالفتها لما ينتحله شيخه ابن تيمية الذي يقلده.

https://t.me/kutubunmufidatun

سَببُ مَزج مَباحثِ الفَلسفةِ بعلم الكلام عند المتأخرين

ثُمَّ لمَّا نُقِلت الفَلسفةُ إلىٰ العَربيَّة، وخَاضَ فيه الإسلاميُّونَ.. حاولُوا الرَّدَّ علىٰ الفَلاسِفة فيما خَالفُوا فيه الشَّريعةَ[1].. فخَلطُوا بالكَلامِ كَثيرًا مِن الفَلسفةِ

حاشيَة العلامة الغَـزّي

والعِراق والشَّام وأكثرِ الأقطَار، وفي ديار ما ورَاء النَّهر وبعضِ بلاد خُراسان والهِند والرُّوم أهلُ السُّنة والجماعة: أتبَاعُ أبي مَنصور الماتريدي[2] مِن أصحَاب أبي حنيفة، وبين الفريقين اختِلافٌ في بعض الأصول؛ كمسألة التَّكوين، وإيمان المقلد، والاستِثنَاء في الإيمان وغيرها[3]، والمنصفون منهما لا ينسُبون أحدهما

---

(١) كقولهم بقدم العالم، والعلة والمعلول، ونفي الصفات، ونفي حشر الأجساد، ونفي علم الله تعالىٰ بالجزئيات إلىٰ غير ذلك.

(٢) الإمام علم الهُدىٰ محمد بن محمد بن محمود، أبو منصور الماتريدي، مِن أئمة علماء الكلام علىٰ طريقة أهل السنة والجماعة في بلاد ما وراء النهر، نِسبته إلىٰ (ماتريد) محِلَّة بسمرقند، **توفي سنة: (٣٣٣ هـ)** رحمه الله تعالىٰ وأعلىٰ مقامه، فهو معاصر للإمام أبي الحسن الأشعري ولم يلتقيا، **مِن كتبه:** «التوحيد» و«تأويلات أهل السنة» في التفسير و«أوهام المعتزلة» و«الرَّدُّ علىٰ القَرَامِطة» وغيرها مِن المؤلفات التي هي أصول مذهب الماتريدية بعد كتب الإمام الأعظم أبي حنيفة.

(٣) ومِن المؤلفات المفردة المطبوعة في مسائل الخلاف بين الأشعرية والماتريدية: **«القصيدة النونية»** للإمام التاج السبكي في جمع المسائل الخلافية بين الأشاعرة والماتريدية والتي أوردها في كتابه «طبقات الشافعية الكبرىٰ» ثم أفردها بشرح العلامة نور الدين الشيرازي، وطبع حديثا عن دار التقوىٰ بدمشق. و«**نظم الفرائد في بيان المسائل التي وقع فيها الاختلاف بين الماتريدية والأشعرية في العقائد**» للشيخ زاده عبد الرحيم بن علي، و«المسالك **في الخلافيات بين المتكلمين والحكماء**» للشيخ عبد الله بن عثمان المشهور بمستجي زاده، ويتضمن الخلافات بين الأشاعرة والماتريدية كذلك. و«**العقد الجوهري في الفرق بين الماتريدي والأشعري**» للشيخ خالد بن أحمد النقشبندي في مسألة الكسب، و«**الروضة البهية فيما بين الأشاعرة والماتريدية**» للشيخ حسن بن أبي عذبة. و«**المنهل السيّال الدافع لما نشأ من خلاف بين الأشعري والماتريدية من الإشكال**» للشيخ عبد الحافظ بن علي المالكي الصعيدي، و«**مسائل الاختلاف بين الأشاعرة والماتريدية**» للعلامة ابن كمال باشا، وعليه شرح لطيف نافع للدكتور سعيد فودة.

https://t.me/kutubhnmufidatun

لِيَتحقَّقوا مَقاصِدهَا، فيَتمكَّنوا مِن إبطَالها[١] . . . وهَلُمَّ جرًّا، إلىٰ أنْ أَدرجُوا فيه

إلىٰ البِدعة والضَّلالة.

قوله: (وهَلُمَّ جرًّا): قال في «القاموس» هلُمَّ أي: تعال، مُركَّبة مِن «ها» للتَّنبيه و«لُم» أي: ضُمَّ نفسكَ إلينا، واستُعمِلت[٢] استِعمَال البسيط، يستوي في[٣] الواحد والجمع والتذكير والتأنيث عِند الحجازين. انتهىٰ[٤]. والمعنىٰ: صارَ لِسان حِالهم يقول: تعالوا جُرّوا خلط الفلسفة بالكلام جرًّا.

ثم الطَّبيعيَّات: مباحث الأعراض بأنواعها، ومَباحِثُ الجَواهِر مِن فلكيَّاتٍ وعُنصريَّات[٥].

والإلهيَّات: مبَاحِثُ أحوَال المجرَّداتِ عَن المادَّة الجِسميَّة في الذِّهن والخَارِج[٦].

---

(١) وفيه تصريح بأن الرد المحكم علىٰ المذاهب والأقوال يكون بعد تصورها وفهما وإدراك كنهها، لأن الحكم علىٰ الشيء فرع عن تصوره.

(٢) في (ب) و(هـ): ثم استعملت.

(٣) في (ب) و(هـ): فيه.

(٤) «القاموس المحيط» للفيروزآبادي، فصل الهاء، ج١/ص١١٧١.

(٥) فهو علم يُبحث فيه عن أحوال الجسم المحسوس من حيث هو معرَّض للتغيُّر في الأحوال والثبات فيها. ومباحثه: الأعراض بأنواعها، ومباحث الجواهر من فلكيات وعناصر. ومن فروعها وما يندرج تحتها من علوم: علم الطب، علم أحكام النجوم، علم الكيمياء، علم الفلاحة، علم الفراسة، إلىٰ غير ذلك. وعرَّف ابن خلدون العلم الطبيعي بقوله: علم يبحث عن الجسم مِن جهة ما يلحقه مِن الحركة والسكون، فينظر في الأجسام السماوية والعنصرية، وما يتولد عنها من حيوان وإنسان ونبات ومعدن، وما يتكون في الأرض من العيون والزلازل، وفي الجو مِن السَّحاب والبُخار والرّعد والبرق والصواعق وغير ذلك، وفي مبدأ الحركة للأجسام. ينظر: «مقدمة تاريخ ابن خلدون» ج١/ص٦٤٩. و«فتح الإله الماجد» للشيخ زكريا الأنصاري ص١٥٦.

(٦) وهي التي تسمىٰ بعلم ما بعد الطبيعة، كمباحث الوجود، والعلة والمعلول، والعقول العشرة،=

https://t.me/kutubunmufidatun

مُعظمَ الطَّبيعيَّاتِ والإلهيَّاتِ، وخاضُوا في الرِّياضيَّات[١]، حتَّىٰ كادَ لا يَتميَّزُ

= وعلم المقولات، وعلم واجب والوجود. وتسمىٰ بالإلهيات بالمعنىٰ الأعم، أما الإلهيات بالمعنىٰ الأخص فهي المسائل المتعلقة بذاته تعالىٰ وصفاته فقط.

(١) الحِكمة عند أربابها تنقسم بالقِسمة الأُولىٰ إلىٰ قسمين: الحِكمة النَّظرية، والحِكمة العَمَليَّة. ووجه هذه القسمة: أنها إنْ تعلّقت بالأمور التي لنا أن نعلمها وليس لنا أن نَعملها فهي الأُولىٰ، ولذا سُميت نظريَّة. وإنْ تعلّقت بالأمور التي لنا أن نعلمها ونعملها فهي الثانية، ولذا سُميت عمَلِيَّة. إذا علمنا ذلك ظهر لنا أنَّ أقسام الفلسفة التي ذكرها الشارح: الطبيعيات، والرياضيات، والإلهيات هي أقسام الحكمة النَّظرية، وسيأتي تعريفها في كلام المُحشي. وهذه العلوم الثلاثة هي الأقسام الثلاثة للحكمة **النظرية** عند الحكماء، في مقابل الحِكمة **العملية** وأقسامها: علم الأخلاق، وعلم تدبير المنزل، وعلم السياسة.
قال صاحب «الهدية السَّعيدية» وفيه تلخيص ما سبق: الحِكمة النَّظرية علىٰ أقسام ثلاثة؛ لأنها باحثة عن أحوال أمورٍ ليس وجُودهَا بقدرتنا واختيارنا، وتلك الأمور علىٰ أقسام: **فمنها**: أمور تفتقر في وجودها الخارجي والذهني إلىٰ المادة؛ كالإنسان والحيوان مثلا، فإن الإنسان لا يوجد ولا يتصور إلا في مادة خاصة ذات مزاج خاص؛ إذ لا يوجد ولا يتصور إنسان من خشب أو حديد مثلا. [وهي الحكمة الطبيعية] **ومنها**: أمور تفتقر في وجودها الخارجي إلىٰ المادة، ولا تفتقر إليها في وجودها الذهني، كالكرة والمثلث والمربع، فإنها لا تتوقف علىٰ مادة خاصة، بل تتصور في أية مادة كانت كالخشب والحديد وغيرهما. [وهي الحكمة الرياضية] **ومنها**: أمور لا تفتقر إلىٰ مادة أصلا [لا في الخارج ولا في الذهن] كالإله جل مجده، والمفارقات القدسية، والوجود والإمكان وغيرهما من العقولات العامة والمفهومات الشاملة. [وهي الحكمة الإلَهية]. انتهىٰ بتصرف.
وأما أقسام الحِكمة العمليّة: فهي: علم الأخلاق، وعلم تدبير المنزل، وعلم السّياسية. ووجه هذه القسمة: أن الحكمة العمليَّة باحثةٌ عن أحوالِ أُمورٍ وجُودها بقدرتنا واختيارنا كما تقدم، **فمنها**: أمورٌ تتعلَّق بمصالحَ شخصٍ واحد ليعلمها ويعملها؛ لإصلاح معاشه ومعاده ويتحلىٰ بالفضائل ويتخلّىٰ عن الرّذائل، [وهي علم الأخلاق]. **ومنها**: أمور تتعلَّق بمصالح جماعة مشتركة في المنزل؛ كمثل ما يجب ما بين الرجل وزوجته والوالد والمولود، [وهي علم تدبير المنزل] **ومنها**: أمور تتعلَّق بمصالح جماعة مشتركة في المدينة والملك؛ كمثل ما يجب ما بين الرئيس والمرؤوس والملك والرعية، [وهي علم السياسة]، وفائدته: معرفة السياسات المدينة الفاصلة بين الخصوم والإنصاف بينهم.
ينظر: «شرح المقاصد» للتفتازاني ج٣/٣٤٥، و«اللؤلؤ النّظيم في روم التَّعلم والتعليم» لزكريا الأنصاري ص١١، و«الهدية السعيدية» للشيخ فضل حق خير آبادي ص١٧ وما بعدها. و«النبراس» للفرهاري ص٤٢، و«مفتاح السعادة ومصباح السيادة في موضوعات العلوم» لطاش كبرىٰ زاده ج١/ص٢٨٩ وص٣٠١ وص٣٤٧.

https://t.me/kutubunmufidatun

عَن الفَلسفَةِ لولا اشتِمالُه علىٰ السَّمعيَّات ، وهذا هو كلامُ المتأخِّرينَ[١] .

حاشيـة العلامة الغـزّي

والرِّياضيَّات: مباحثُ أحوالِ المجرَّدات عن المادَّة في الذِّهن فقط ، وهذه أربعةُ أنواعٍ: الهندسة ، والهيئة ، والعَدد ، والموسيقىٰ[٢] .

---

(١) فعلم الكلام عند المتأخرين هو نفسه عِند المتقدمين لكن مضمومًا إليه ما خلطوا به مِن الفلسفة في سبيل الرَّد علىٰ أصحابها .

(٢) **الهندسة**: وهو علم يعرف منه أحوال المقادير ولواحقها ، وأوضاع بعضها عند بعض ، ونسبتها ، وخواص أشكالها . **وموضوعه**: المقادير المطلقة ، أعني الخط والسطح والجسم التعليمي ، ولواحق هذه من الزاوية والنقطة والشكل . **ومنفعته**: الاطلاع علىٰ الأحوال المذكورة مِن الموجودات ، وأنْ يكسب الذّهن حدّة ونفاذاً ، ويروض بها الفكر رياضة قوية ، لما اتفقوا علىٰ أنّ أقوىٰ العلوم برهاناً هي العلوم الهندسية ، ومن أحسن المؤلفات المختصرة في هذا العلم: «أشكال التأسيس» للأبهري ، وشرحه لقاضي زاده الرومي . ولعلم الهندسة عدة فروع تفصيلها في كتب موضوعات العلوم .

علم الهيئة: وهو علم يعرف منه أحوال الأجرام البسيطة ، العلوية والسفلية ، وأشكالها وأوضاعها ومقاديرها وأبعادها .

وموضوعه: الأجرام المذكورة مِن الحيثية المذكورة . وقد يذكر هذا العلم في كتبه تارةً مع براهينه الهندسية كما هو الأصل ، وقد يُجرَّد عن البراهين ، ويسمىٰ: (هيئة بسيطة) ومِن المؤلفات المختصرة في الأول: «هيئة ابن مفلح» ومن المبسوطة: «شرح المجسطي» للتبريزي ، وفي الثاني: من المختصرة «التذكرة» لنصير الدين الطوسي ، ومن المبسوطة: «نهاية الإدراك» للعلامة القطب الشيرازي . ولهذا العِلم فروع تندرج تحته يطلب ذكرها وبيانها من كتب موضوعات العلوم .

عِلم العدد: وهو علم تتعرف منه أنواع العدد ، وأحوالها ، وكيفية تولد بعضها من بعض ؛ وموضوعه: الأعداد من جهة خواصها ولوازمها . ومنفعة هذا العلم: ارتياض النفس بالنّظر في المجردات عن المادة ولواحقها . ولذلك كانت القدماء يقدّمونه في التّعليم علىٰ سائر العلوم حتىٰ المنطق ، ولأنّه مثال العالم في صدوره عن واجبٍ مَجرّد خارج عنه ، كما أنّ الاعداد تنشأ عن الواحد وليس هو بعدد . وفرُوع هذا الفن كثيرة ، ولها مصنفات مشهورة ، مثل: «سقط الزند في علم العدد» .

علم الموسيقىٰ: وهو علم يعرف منه أحوال النّغم والإيقاعات ، وكيفية تأليف اللحون وايجاد الآلات الموسيقاوية .

وموضوعه: الصوت مِن جهة تأثيره في النفس ، باعتبار نظامه في طبقته وزمانه . ومنفعته: بسط الأرواح وتعديلها وتقويتها وقبضها أيضاً ، لأنها تحركها إما عن مبدأيها ، فيحدث السرور واللذة=

https://t.me/kutubunmufidatun

وبالجُملة: هو أشرَفُ العلوم؛ لكونِه أسَاسَ الأحكامِ الشَّرعيَّة، ورئيسَ العُلوم الدِّينيَّة[١]، وكونِ مَعلُوماتِه العقائدَ الإسلاميَّةَ.

وغايتِه[٢]: الفوزَ بالسَّعادَات الدِّينيَّة والدُّنيويَّة، وبرَاهينِه: الحُجَجَ القَطعيَّةَ المؤيَّدَ أكثَرُها بالأدلَّة السَّمعيَّة.

حاشية العلامة الغَزّي

قوله: (وبالجُملة فهو أشرَفُ العُلوم... إلىٰ آخره) في كلامِه إشارةٌ إلىٰ أنَّ شرَفَهُ مِن جِهاتٍ خَمسٍ: شرفُ ابتناء[٣] الأحكام الشَّرعية عليه، واحتياجُ العلوم الدِّينية إليه، ونباهَة شأن معلوماته، ونفاسَة غَايتِه، ووثاقة أدِلَّته. وأنتَ خبير بأنَّ الأوليَيْن يرجِعان إلىٰ شَرفِ جِهة الغَاية، فجِهات الشَّرف كما في «المواقف»[٤] ثلاثةٌ، هي: المعلومات، والغاية، والدَّلائل، لا تعدوها.



= والكرم والشجاعة وما يناسبها؛ وإما إلىٰ مبدأيها، فتحدث الفكر في العواقب والاهتمام ونحوهما؛ ولذلك يستعملون النغم تارة في الأفراح والحروب وعلاج المرضىٰ، وتارة في المآتم وبيوت العبادات. ومن مصنفات هذا الفن: «مختصر في فن الإيقاع» لأبي الوفاء الجوزجاني، وكتاب الموسيقىٰ من أبواب «الشفا» لابن سينا، وكتاب الفارابي من أشهر كتب الفن. ولهذا الفن أيضا فروع كثيرة.

ينظر: «مفتاح السعادة ومصباح السيادة» لطاش كبرىٰ زاده ج١/ص٣٤٧ ـ ٣٤٨. و«اللؤلؤ النظيم» للشيخ زكريا الأنصاري ص١٢. ومقدمة «تاريخ ابن خلدون» ج١/ص٦٣٠.

(١) في (س) زيادة: الدينية والدنيوية.

(٢) قوله: (وغايته) وفيما يلي: (وبراهينه) عطفٌ علىٰ (معلُوماتِه).

(٣) في (ب) بإسقاط (شرف): ابنناء الأحكام الشرعية.

(٤) «المواقف» مع شرح السيد الشريف الجرجاني، ج١/ص٤٢، المقصد الرابع: مرتبته.

https://t.me/Kutubunmufidatun

[وجهُ طعنِ بعضِ السَّلفِ في عِلم الكلام]

وما نُقِلَ عن السَّلفِ، مِن الطَّعن فيه والمنعِ منه[١].. فإنَّما هو للمُتعصِّبِ في الدِّين، والقَاصرِ عَن تَحصيلِ اليَقينِ، والقَاصِدِ إفسادَ عقائد المسلِمينَ، والخائضِ فيما لا يُفتقَرُ إليه مِن غَوامِض المُتفلْسِفينَ، وإلَّا فكيفَ يُتصوَّرُ المنعُ عمَّا هو أَصلُ الوَاجِبات، وأسَاسُ المَشرُوعَاتِ؟!

[مبنى عِلم الكلام على إثبات وجود المُحدَثات]

ثُمَّ لمَّا كانَ مبنَى الكلامِ على الاستِدلال بوجُودِ المُحدَثات على وجُودِ الصَّانعِ وتَوحِيده وصِفاتِه وأَفعَالِه، ثُمَّ منها إلى سَائر السَّمعيَّات.. نَاسَبَ

حاشيَة العلامة الغـزّي

قوله: (ثُم منهَا) أي: ثم يَنتقِلُ بعدَ ثُبوت مَا استدلَّ عليه مِن ذلك منه إلى سَائر

(١) جوابُ سؤالٍ مُقدَّر مشهور **حاصله**: كيف يثبتُ له ما ذُكر مِن الشَّرف مع ذمِّ بعض كبار السَّلف له؟! **وحاصل الجواب**: أنَّ الشَّرف ثابتٌ له في ذاته مِن الجهات الخمس، والنهي المنقول عن السلف إنما هو مِن جهة أمورٍ خارجةٍ عن ذَاته عَارضَةٍ عليه غيرِ لازمة له، بل تنفك عنه كثيرا، فالنهي دائر معها. ينظر: «النّكت والفوائد على شرح العقائد» للبقاعي ص١٩٣، و«حاشية ابن أبي شريف» لوحة رقم: (٧ أ). وقال الحافظ البيهقي في «شعب الإيمان» ج١/ص١٨١: «ولم ينهوا عن علم الكلام لأنَّ عينه مذموم، أو غير مفيد، وكيف يكون العلم الذي يُتوصَّل به إلى معرفة الله ﷻ، وعلم صفاته، ومعرفة رسله، والفرق بين النبي الصادق، وبين المتنبئ الكاذب عليه.. مَذمومًا أو مرغوبًا عنه؟ ولكنهم لإشفاقهم على الضُّعفاء أنْ لا يبلغوا ما يريدون منه فيضِلُّوا، نهوا عن الاشتغال به» وأصلُ هذا الكلام استفاده البيهقي مِن الإمام الحليمي، وصرح بالنقل عنه، وأورد عنه نقلا مهما نفيسا في الباب مِن كتابه الفذ «المنهاج في شعب الإيمان» والحليمي معدودٌ مِن أذكياء العالم مُتبحرًا في علوم المنقول والمعقول، وهو أحد أصحاب الوجوه عِند الشافعية، ومما قاله في ختام كلامه مُحرِّضًا على تعالم هذا الفن: «... فينبغي للمسلم أنْ لا يُعطِّل هذا العلم، ولا يغفل عنه أصلا، بل يُعِدُّ منه للخصام والجِدال مثل ما يُعِدُّه المقاتِلُ للقتال» ينظر: «المنهاج في شعب الإيمان» للحليمي ج١/ص١٤٩ ـ ١٥٠ وينظر للتوسع في الرِّوايات: «تبين كذب المفتري» لابن عساكر ص ٦٠١ وما بعدها.

https://t.me/kutubunmufidatun

تَصديرُ الكِتاب بالتَّنبيهِ علىٰ وجُودِ ما يُشاهَدُ مِن الأَعيَانِ والأَعرَاضِ، وتَحقُّقِ العِلم بهَا؛ ليُتوسَّل بذلِكَ إلىٰ مَعرِفة ما هو المقصُود الأَهمُّ؛ فقال:

[تَعريفُ الحقِّ والصِّدق]

(قَالَ أَهْلُ الْحَقِّ) وهو الحكمُ المطَابِقُ للوَاقِع، يُطلَق علىٰ الأقوَالِ والعَقائدِ والأديَانِ والمذَاهبِ باعتِبار اشتِمالهَا علىٰ ذلِكَ[1]، ويُقابِلُه الباطِلُ.

حاشيَة العلامة الغـزّي

السَّمعيات، أي: جميعها، فيثبت بطريقه، لا بالاستِدلال السَّابق كما تُوهِّم[2].

والمرادُ بالسَّمعيات: الأمور التي يتوقَّف عليها السَّمع؛ كالنُّبوة، أو تتوقَّفُ هي علىٰ السَّمع؛ كالمعَادِ وأسبَابِ السَّعادة والشَّقاوة مِن الإيمان والطَّاعة والكُفر والمعصية.

قوله: (قال أهل الحق): يريد أهلَ السُّنة، بناءً علىٰ أنَّ المقول مجموعُ ما في الكتاب وهو الظَّاهر، أو المسألة الأولىٰ، وتخصيصُهم بالذِّكر؛ لأنهم المعتَدُّ بهم، ويحتمل أنْ يُريدَ بهم علىٰ الثَّاني مَن عدا السُوفسطائيَّة عن آخِرهم.

قوله: (هو الحُكم المطابِقُ للوَاقع): **الواقع:** الخارِجُ ومَا في نفسِ الأَمر، **والمطَابِق:** الموَافِق، وهو بكسر الباء وقد تفتح؛ أخذًا للمُطابقة مِن جانب الوَاقِع بملاحظة أنه مطابِق بالكسر، لكنْ لا يُلائمه هنا قوله: (وأمَّا الصّدق). وقوله: (وقد يُفرَّقُ) لإشعار الفرق بحسَب الاستِعمال، والاعتِبار الاتِّفاق بحسَب المفهوم

---

(١) أي علىٰ الحق، فهو تسمية للكل باسم البعض، قال ابن جماعة: لكن هل مقتضىٰ هذا أن هذه التَّسمية مجازية، والعلاقةُ إطلاق اسم الجزء علىٰ الكل؟ ويكون حينئذ مجازًا في أصل اللسان وإن كان حقيقة بحسب طريان الأمر العرفي، أو مقتضىٰ هذا أنّ هذه التسمية حقيقية وليس المذكور علاقة التجوّز، بل المذكور محقق لما وضع له اللفظ؟ محلّ بحثٍ، والظاهر هو الثاني. ينظر: «النكت والفوائد» ص١٩٨.

(٢) انظر حاشية ابن أبي شريف، مخطوط: [٧/أ]

https://t.me/kutubunmufidatun

....

علىٰ السَّابق.

والمراد بالحُكم هنا: النِّسبُ التَّامة الخَبريَّة، فلا يتَّصفُ بالحَقّ والصِّدق ونَقيضِهما شيءٌ مِن المركَّبات التَّقييديَّة والانشائيَّة مِن حيثُ مفهومُهما، بل باعتِبار ما تُشعِر به الأُولىٰ وتَستلزِمُه الثَّانية مِن النِّسبة الخَبريَّة، فلا يصدق مثلًا مَن قال: (زيدٌ الفاضِل) علىٰ التَّقييد، إلَّا باعتِبار ما يُشير إليه مِن معنىٰ: (زيد فاضل) بواسِطة تَبادُر الفَهم علىٰ أنّه لا يُوصَف شيءٌ إلَّا بما هو ثَابِتٌ له.

ويدخلُ في النِّسب المذكورَة ما اقترَن منها بزمانٍ أو قَيدٍ، فحقيقتُها وصِدقُها بوُقوعِهَا في ذلِكَ الزَّمان أو معَ ذلك القَيْد، فإذا قلت: (أُكرِمُك غدًا) أو (إنْ جِئتني أَكرمتُك) فإنْ وقعَ الإكرَامُ في الغَد، أو وقتَ المجيءِ.. كان ذلكَ القولُ حقًّا صِدقًا، وإلَّا فلا، هذا ما نقله الشَّارح عن أهل العَربية، وعزىٰ خِلافه في المقيَّدة بالشَّرط إلىٰ أهل الميزَان.

والتَّحقيقُ فيها كما في حواشي «المطوَّل»: أنَّ مَورِد الصِّدق مثلًا مِن القَول السَّابق وما أَشبهَهُ إنَّما هُو الرَّبط بين الشَّرط والجَزاء، فإذا قلت: (إنْ ضربني زيدٌ ضربتُه) وكنتَ بحيثُ إنْ ضربكَ ضربتَهُ.. عُدَّ كلامُك هذا صَادِقًا عُرفًا ولُغةً، ولو لم يتحقَّقْ ضَربٌ مِنكُما، لا[1] الرَّبطَ بينَ المسنَد والمسند إليه؛ لاستِلزَام صِدقه في المثال تحَقُّقَ ضربِه في وقتِ ضَربِ زَيدٍ، فيلزمُ كذِبه؛ إذا لم يُوجَد ضَربٌ أصلًا، أو وُجِد غير ذلكَ الوقتِ، وهو باطلٌ قطعًا. وأنَّ كلامَ أهل العربية في ذلك لا يُخالِف كلامَ غيرهم[2].

---

(١) وقع في (ب): إلَّا. والصحيح ما أثبتناه، وهو راجع إلىٰ قوله فيما سبق: أن مورد الصدق... إنما هو الربط بين الشرط والجزاء.

(٢) وانظر: «حاشية السيالكوتي علىٰ المطول» ج١/ص٢٦١.

https://t.me/kutubunmufidatun

وأمَّا الصِّدقُ: فقدْ شاعَ في الأقوالِ خاصَّةً[١]، ويُقابِله الكذِبُ.

وقد يُفرق بينهُما: بأنَّ المُطابقةَ تُعتبَر في الحَقِّ مِن جانبِ الوَاقعِ، وفي الصِّدق مِن جانبِ الحُكم، **فمعنىٰ صِدق الحُكم**: مُطابقَتُه الوَاقِعَ، ومعنىٰ **حقِّيَّتِه**[٢]: مطابقةُ الوَاقعِ إيَّاهُ[٣].

حاشية العلامة الغزي

ثُم المرادُ (بالقَول) هنا: المركَّبُ الخَبريُّ، وبـ(العقيدة): مَا ربطَ عليه القَلب وجزمَ به وبـ(الدِّين): الملَّة، وبـ(المذهب): الطَّريقةُ، **قيل**: والإطلاق علىٰ كُلٍّ مِن هذه الأَربعة باعتِبار الاشتِمال المذكُورِ حَقيقيٌّ، علىٰ وِزَان إطلاق الحيوان علىٰ الإنسَان لاشتِمال الإنسَان عليه.

قوله: (**فقد شاعَ**) يشيرُ إلىٰ أنَّ الصِّدق قد يُطلق علىٰ غير القَول، قال في حواشي «المطالع»: الحقُّ والصِّدقُ متشارِكان في المَورِد، إذ يُوصف بكلٍّ مِنهما القولُ المطابِق والعَقد المطَابِق.

قوله: (**وقَد يُفرَّق بينهُما**) إنَّما اعتبَر الفَرقَ بينهما علىٰ هذا الوجه؛ لأنَّ المنظور إليه أولًا في الاعتِبار الأَوَّل هو: الوَاقِع الموصُوف بكونِه حقًّا، أي: ثابتًا مُتحقِّقًا، وفي الثاني: الحُكم الذي يتَّصِف بالمعنىٰ الأصلي للصِّدق، وهو: الإنباءُ عن الشَّيء علىٰ ما هو عليه[٤].

---

(١) أي: اشتهر بحسب الاستعمال، فيقال: قول صادق، ولا يقال: عقيدة صادقة.

(٢) في (ح): ومعنىٰ حقية الحكم.

(٣) مطابقة الواقع إياه حقية الحكم بمعنىٰ كونه بحيث يطابقه الواقع وصف له، لكن لما كانت المطابقة نسبة بينه وبين الواقع.. لم يتأت وصف الحكم بها لفظٍ مفرد؛ لاستدعاء ذكر النسبة بين الشيئين ذكر طرفيها، فعبّر عنهما بما في الشرح علىٰ وجه التسامح، والأولىٰ في التعبير أن يقال: كون الحكم بحيث يطابقه الواقعُ. ينظر: «حاشية ابن أبي شريف» ص٨١.

(٤) قال ابن جماعة: فالصِّدق والحقُّ في أصل الوضع مُتساويان، وأمَّا بحسب العُرف فمتغايران،=

https://t.me/kutubunmufidatun

[الكلامُ في إثبَات حقَائِق الأشيَاء]

(حَقائِقُ الْأَشْيَاءِ ثَابِتَةٌ) حقيقةُ الشَّيءِ ومَاهيَّتهُ: ما بِهِ الشَّيءُ هو هو؛

حاشيَة العلامة الغَزّي

[إثباتُ حقائق الأشياء خلافًا للسوفسطائية]

قوله: (مَا به الشَّيءُ هو هو) يُريد أنَّ معنىٰ الحَقيقة والماهيَّة[1] واحِدٌ، هو: الأمر الذي بسبَبِه يكونُ الشَّيءُ هو ذلك الشَّيء؛ كـ(الحيوان النَّاطِق) بالقياس إلىٰ (الإنسَان) فالبَاء للسَّببيَّة، ويقتضي في التَّعبير اتِّحاد السَّبب والمسبَّب؛ لضيق العِبارة عَن المقصود، والضَّميران للشَّيء، وثانيهما مُؤكِّدٌ للأوَّل.

ثم مَبنىٰ هذا التَّفسير كما في «شرح المقاصد» علىٰ أنَّ نفسَ الماهيَّة ليستْ بجَعلِ الجَاعِل[2]، وهو المنقول عن جمهور الفَلاسِفة والمعتزِلة خِلافًا للمُتكلِّمين، فلا يبطل طَرده بالعِلَّة الفاعليَّة؛ لأنَّ الفَاعِل علىٰ ذلك التَّقدير: ما به الشَّيءُ موجودٌ، لا ما به الشَّيءُ ذلك الشَّيءَ[3].

والتَّحقيقُ: أنَّ الماهيَّات في حَدِّ أنفُسِها لا يتعلَّقُ بها جَعلُ جَاعلٍ ولا تَأثيرُ مُؤثِّرٍ، فإنَّك إذا لاحظتَ مُجرَّد ماهيَّة السَّواد لم تعقل هناك جَعلًا؛ إذ لا مُغايرةَ بين

= إذ العرفُ خصَّص الصدق ببعض الموارد، فعلىٰ هذا: الصدق أخصُّ مطلقا والحقُّ أعم مطلقا، وسوّىٰ. اهـ وسوّىٰ القطبُ بينه وبين الحق، وقال: الفرق بينهما اعتباري، فإن نظرنا إلىٰ كون الواقع مطابقا للحكم فهو الحق، وإن نظرنا إلىٰ كون الحكم مطابقا للواقع كان الصدق، وإن كان ليس في الخارج إلا المطابقة. ينظر «النكت والفوائد» ص١٩٨، و«تحرير القواعد المنطقية» للقطب الرازي ص٤٥.

(١) ينظر في حد الماهية وإطلاقاتها: «شرح المقاصد» ج١/ص٣٩٩ و«مطالع الأنظار» ص٤٧.

(٢) ينظر «شرح المقاصد» ج١/ص ٩٦.

(٣) جوابٌ اعتراضٍ تقديره: أنَّ التَّعريف غير مانعٍ؛ لأنه يصدق علىٰ الفاعل أنه ما به الشيء ذلك الشيء، فيدخل في تعريف الحقيقة.

https://t.me/kutubunmufidatun

كالحيوان النَّاطِق للإنسان، بخِلاف مثل الضَّاحِك والكاتِب ممَّا يُمكِن تَصوُّر الإنسَان بدُونِه، فإنَّه مِن العَوارِض[1].

حاشية العلامة الغـزّي

الماهيَّة ونَفسِها حتىٰ يتصوّر توسُّط جَعلٍ بينهُما، وكذا لا يُتصوّر تأثيرُ الفاعِل في الوجُود، بمعنىٰ: جعله وجودًا، بل تأثيرُه في الماهيَّة باعتِباره، بمعنىٰ: أنه يجعلها متَّصفة به، فالقول بنفي المجعوليَّة مطلقًا وبإثبَاتِها مُطلقًا كِلاهُما صحيحٌ؛ إذا حُملا علىٰ ما سَبقَ تَصويرُه.

هذا وقد يُجعل أحدُ الضَّميرين للموصول، فيكون المعنىٰ: الأمر الذي به الشَّيءُ هو ذَلك الأمر، أو ذلك الأمر هو، فلا يتوهم الانتِقاض بالفَاعل، لكن ينتقِض حينئذٍ بالعَرضيِّ[2]، إذ الضَّاحِك مثلًا: أمرٌ به الإنسان ضَاحكٌ، ودفعُه: بجعل (هو هو) بمعنىٰ الاتحاد في المفهوم.. مُخالِفٌ للمتَبادر والاصطِلاح مِن حمل المواطَأة، فلا تُرتكَبُ مع استِقامة الوَجه الصَّحيح الموَافِق لقولهم: لكُلِّ شيءٍ حَقيقةٌ هو بها هو.

قوله: (ممَّا يمكِنُ تصوُّر الإنسَان بِدُونِه): يريد التَّصوُّر بالكُنْه لا بالوجه؛ لإمكانه بدون الذَّاتي أيضًا.

قيل: تعريفُ العَرَضي بما يُمكِن التَّصور بدُونِه.. يُفيد أنَّ الذَّاتي ما لا يُمكِن فيه ذلك، فيَردُ عليه اللَّوازِم البيِّنةُ بالمعنىٰ الأَخصِّ، وهي التي يكونُ تصوُّر الملْزوم

---

(١) والعرضي: هو الخارج عن الماهية.

(٢) **حاصل الاعتراض**: أنَّ التعريف غير مانع لصدقه بالعرضي؛ كالضاحك، إذ يصدق عليه: أنه ما به الإنسان ضاحك. **وحاصل الجواب**: أن هذا تعريف للماصدق، وكلامنا في التعريف بالماهية بقرينة التعبير بـ: هو هو. فمعنىٰ السببية في التعريف: ألا يحتاج الشيء في كونه ذلك الشيء إلىٰ غير ذلك الشيء، وليس كذلك الضاحك، فإنه يحتاج إلىٰ غيره وهو منشؤه الذي هو التعجب. ينظر: «النبراس» ص٥٠ و«فتح الإله الماجد» ص١٦٥.

https://t.me/kutubunmufidatun

....

حاشيَة العلامة الغـزّي

كافيًا في تصوُّرِهَا، فإنَّ الملزُومَ لا يُمكِن تَصوُّره بدُونِها.

وأجيبَ: بمنع كونِ ما ذكره مُعرِّفًا مُساويًا للعَرضيّ؛ لجواز ألَّا يكونَ كذلك، كما يُشعر به كلمة «مِن» في قوله: (فإنَّه مِن العَوَارِض) فلا يكون المستَفادُ منه أيضًا معرِّفًا مُساويًا للذاتي، بل يكون أعمَّ، فلا يضرُّ شموله تلكَ اللَّوازِم.

وبالتَّسليم والتَّحقيق بأنَّ المُستَلزِمَ لتَصوُّرِ اللَّازِم إنَّما هو تَصوُّر الملْزُومِ إذا كانَ مَلحُوظًا بالقَصْدِ مُخطرًا بالبَال، لا تَصوُّرهُ بطريقِ التَّبع، كما نصَّ علىٰ ذلك في حَواشي «المطالع»[1] وينكشِفُ بمُقايسَة نِسبَة البَصيرة إلىٰ مُدركاتِها بنِسبَة البَصرِ إلىٰ مُبصرَاته، فكما أنَّ المرآة مثلًا إذا جُعلت آلةً لملاحظَةِ ما يَنطبعُ فيهَا مِن الصُّور وتعرّف أحوالِها.. لم يلزَم مِن تَصوُّرها ذلك التَّصوُّرَ تصور لوازِمهَا؛ مِن صَقالة وَجهِهَا، وصَفاءِ جَوهرِهَا وغيرهما، بل لم يمكن العقلَ الحكم بذلك وبالعكس، كذلِكَ البَصيرةُ قد تُجعل بعض مُدركاتها مِرآة لمشاهدةِ بعضها، فلا يستلزمُ تَصوُّر ذلك البَعضِ تَصوُّرَ شيءٍ مِن لَوازِمه.

وبدعوىٰ انفِكاك تَصوّر اللَّازِم عَن تصوُّر الملْزُوم في زمَانِ تَصوُّرِ الملزوم؛ لأنَّ تصوُّره مُعِدٌّ لتَصوُّر اللَّازِم، لا سَببٌ مُوجِب له، وإلَّا لما جازَ بقاؤهُ معَ زَوالِ تَصوُّر الملْزُومِ، واللَّازِمُ باطِلٌ.

وبأنَّ اللَّازِمَ قد يُتصوَّر ارتِفاعُه معَ بقَاء الماهِيَّة كما في الثَّلاثَة مثلًا، فإنَّها لا يمتنع تَصوُّر ارتِفَاع الفَرديَّة معَ بقاءِهَا، وإن امتنعَ تحقُّقُ الثَّلاثةِ مُنفكَّةٍ عنهَا؛ لاستِحالَة المتصور دون التَّصور، بخِلاف الذَّاتي؛ كالجزء مثلًا.

---

(١) ينظر: حاشية السيد الشريف الجرجاني علىٰ «مطالع الأنظار» لشمس الدين الأصفهاني علىٰ متن «طوالع الأنوار» للقاضي البيضاوي. ص٣٠. نشر المطبعة الخيرية بقاهرة المعز سنة (١٣٢٣ هـ).

https://t.me/kutubunmufidatun

....

والسِّرُّ في ذلك: أنَّ رفعَ الذَّاتي هو رَفعُ الشَّيءِ بعَيْنِه، فلا يُمكِن الانفِكَاك، ورفعُ اللَّازِم يُغايِرُ ارتِفَاع الشَّيءِ وإنْ استلزَمهُ، فأمكنَ تَصوُّر الانفِكَاك وإنْ كانَ المتصور مُحالًا، هكذا حقق هذا الأخير في «الحواشي العضدية» وغيرها[١].

وقيل أيضًا: إنْ أُريدَ الإمكانُ الخَاصُّ.. يلزمُ أنْ يجوز تَصوُّرُ الكُنْهِ بالعَرَضي؛ لأنَّ ارتِفَاع الضَّرورةِ عَن طَرفيِّ تصور الكُنْهِ بدُون العَرَضي.. يَستلزِمُ جَوازَهُ بدونه وبه، وذلِكَ الجَوازُ باطلٌ، وإنْ أُريدَ الإمكانُ العَام.. فهو حَاصلٌ في الذَّاتي أيضًا؛ لأنَّ تصوُّرَ الشَّيءِ بالكُنه بدُونِ ذَاتيَّاتِه ممتنِعٌ، والممتَنِعُ ممكِنٌ بالإمكَان العَام.

وأجيب أوَّلًا: بالاختِيار الأوَّلِ ومَنع الملازَمِة؛ إذ اللازم جوازُ التَّصوُّر لا بدُونِ العَرَضي، أي: معَهُ لَا بِه، أو لأنَّا نَأخُذ الإمكَانَ جِهةً لِنسبَة المقيّد، أعني: تصوُّرَ الإنسَان بدُونِ العَرضِيّ إلىٰ وجُودِه لا لِنسَبة القَيد، أعني: كون التَّصوُّر بدُونِه إلىٰ ذلكَ المقيّد، فيَصدُق سَلبُ الضَّرورَة عن المقيّد بانتِفائه، كما يَصدُق بثُبوتِه وانتِفَاء كون التَّصور بدُون العَرَضيّ، أو مَنعِ بُطلان اللَّازم، وهو جَوازُ تَصوُّر الكُنْه بالعَرَضيّ؛ لأنَّ الرَّسم كما في «المواقف» وغيره وإنْ لم يَجِب أنْ يُفيدَ الحَقيقةَ.. لا يَمتَنِعُ أنْ يُفيدَهَا؛ لجَوازِ انتِقَال الذِّهن مِن تَصوُّرِ الرَّسم إلىٰ حقيقة المرسُوم[٢].

وثانيًا: باختِيار الثَّاني؛ بأنْ يُرادَ الإمكَان العَام مِن جَانِب الوجُود، فيخرجُ الذَّاتيّ؛ لأنَّ إمكَانهُ ليسَ مِن ذلِكَ الجَانِب؛ لأنَّ عدمَ التَّصوُّر بِدُونِه ضَرورِيٌّ.

---

(١) ينظر: «شرح العضد علىٰ مختصر ابن الحاجب الأصولي» مع حواشي السعد والسيد، ج١/ص٢٦٠ والكلام المقصود في حاشية السيد الشريف الجرجاني.

(٢) «المواقف» للعضد مع شرح الجرجاني ج٣/ص ٢٠٥.

https://t.me/kutubunmufidatun

وقد يُقَال[١]: **إنَّ ما بِه الشَّيءُ هو هو ....**

حاشيَة العلامة الغَـزّي

قوله: (وقَد يُقال... إلىٰ آخره) هذا ما مشىٰ عليه في «شرح المقاصد»[٢] والمشهورُ أنَّ الهُويَّة نَفسُ الشَّخص، كما يُشير إليه قول السَّيِّد في «شرح المواقف» و«حواشي التَّجريد»، والحقيقة الجُزئيَّة تُسمَّىٰ هُويَّةً، وقد تُستعمَلُ الهُويَّة بمعنىٰ: الوجُود الخَارجي. انتهىٰ[٣].

---

(١) هذا القول مقابل لما أشار إليه الشارح فيما سبق مِن مرادفة الماهية للحقيقة عندما قال: «حقيقة الشيء وماهيته...» فهو هنا يذكر قول من قال بالفرق بينهما، لكنه لم يتعرض للهوية فيما سبق، وقد تعرض لها هنا. والهوية علىٰ الأول أخص من الحقيقة والماهية، وعلىٰ الثاني: مُتَّحدة مع الحقيقة بالذَّات ومختلفة معها بالاعتِبار، وبين كل مِن الحقيقة والهوية وبين الماهية عموم وخصوص مطلق، فكل حقيقة أو هوية = ماهية، ولا عكس، لانفراد الماهية في نحو العنقاء، فإنها ليست حقيقة؛ لعدم تحققها، وليست هوية؛ لعدم تشخصها. وزاد في «شرح المقاصد» أنه قد يراد بالهُوية الشخصية، أي: الحقيقة الجزئية، وقد يراد بها: الوجود الخارجي، واستعمال الهوية في الحقيقة الجزئية هو المتعارف كما يشير إليه عبارة شرح المواقف: «والحقيقة الجزئية تسمىٰ هوية، وقد تستعمل بمعنىٰ الوجود الخارجي»

وقال في موضع آخر: «ثم الماهية إذا اعتبرت مع التحقق سميت ذاتا وحقيقة فلا يقال ذات العنقاء وحقيقته بل ماهيته أي ما يتعقل منه وإذا اعتبرت مع التشخص سميت هوية وقد يراد بالهوية التشخص وقد يراد الوجود الخارجي وقد يراد بالذات ما صدقت عليه الماهية من الأفراد» اهـ. قال الفرهاري ذاكرا اطلاقات مصطلح الهوية: وتطلق الهوية علىٰ ثلاثة معان: **أحدها**: الماهية المشخصة، وذلك لقبولها الإشارة، وهو المراد ههنا، **ثانيها**: الوجود الخارجي؛ إذ به تصير الماهية قابلة للإشارة، **ثالثها**: التشخص، فاحفظها لئلا تخبط في استعمالاتها المختلفة. اهـ باختصار. ينظر: «شرح المقاصد» ج١/ص٢٦٠. «النبراس» ص٥٣، «حاشية ابن أبي شريف» ص٩٢ و«حاشية الباجوري علىٰ شرح العقائد» ص١٩١. بتصرف.

(٢) انظر: «شرح المقاصد» ج١/ص٩٦. وهو المشهور في كتب القوم، وقد يقال بأنَّ السعد أورده هنا بصيغة التمريض لأنه لا يلائم كلام المصنف.

(٣) انظر: «المواقف» مع شرح الجرجاني ج١/ص ٢٨٧، المقصد الأول من المرصد الثاني. وحاشية الشريف الجرجاني علىٰ «تسديد القواعد شرح تجريد العقائد» [ج١/ص٢٤٦] ط: نشريات=

https://t.me/kutubunmufidatun

باعتِبار تحقُّقِه: حَقيقةٌ، وباعتِبار تَشخُّصِه: هُوِيَّة، ومعَ قَطعِ النَّظر عن ذلِك: مَاهِيَّةٌ.

حاشية العلامة الغـزي

قوله: (**باعتِبَارِ تحقُّقِه حَقِيقَةٌ**) وصفُ الماهيَّة بالتَّحقُّق في الخَارِج هو بحسَب ظَاهِره معنىٰ ما يقال: إنَّ الكُليَّ الطَّبيعيَّ ـ كالحيوان مثلًا ـ مَوجُودٌ في الخَارج؛ لكِنَّه ممنوعٌ[١]. وما استُدلَّ لهُ مِن أنَّ الحيوَان مثلًا جزءٌ مِن هذَا الحيوانِ الموجُود في الخَارِج، وجزءُ الموجُودِ مَوجُودٌ.. مُعترَضٌ بأنَّه إنْ أُريدَ أنَّ الحيوانَ جزءٌ له في الخَارِج.. فهو أوَّل المسألة، أو في العَقلِ.. فمُسلَّمٌ، لكِنَّ الأجزاءَ العَقليَّة للمَوجُودَات الخَارجيَّة لا يجِبُ أنْ تكُون مَوجُودة في الخَارِج، كما أنَّ العمىٰ[٢] جزء هذا الأعمىٰ، مع أنه ليس بخارجيٍّ، ودعوىٰ أنّه جزءٌ لمفهُوم هذا الأعمىٰ لا لِذَاته الموجُودة يُقال مِثلُه فيما سبقَ.

والتَّحقيقُ: أنَّ الكُليَّ لا وجُودَ له في الخارِج، سَواءٌ كانَ طَبيعيًّا أو مَنطِقيًّا أو عَقليًّا[٣]، وأنَّه لا وجُودَ في الخَارِج إلَّا للأشخَاصِ، والطَّبائعُ الكُليَّة مُنتزَعةٌ مِنها،

= وقف الديانة التركي، ودار الرياحين. الطبعة الثانية: ١٤٤٢هـ.

(١) في الأصل: (مم) وهو اختصار لكلمة: «ممنوع».

(٢) وقع في الأصل و(ب) و(هـ): الأعمىٰ جزء هذا الأعمىٰ. والمثبت من (د).

(٣) **الكلي المنطقي**: هو الذي يُعنىٰ به علم المنطق ويُعرّف بأنه: «المفهوم الذي لا يمنع نفس تصوره من وقوع الشركة فيه» فهذا المفهوم الكلي «الصادق علىٰ كثيرين» كالإنسان والحيوان والنّاطق والضاحك والماشي هو الكلي المنطقي، وبعبارة أخرىٰ: فهو ملاحظة العقلِ مفهومَ الوصف بالكلي وحدَه مجرَّدًا عن كل مادَّة، فهو ذهني بحتٌ لا وجودَ له في الخارج.

الكلي الطبيعي: هي الأفراد التي عرضت لها الكلية المذكورة، فهي معروضة لمفهوم الكلي؛ لأنه يصدق عليها، وهذا المعروض من أفراد الكي يُسمىٰ كليا طبيعيا، وسمي كليا: لعروض المفهوم الكلي عليه، وسمي طبيعيا: لأنه منسوب إلىٰ الطبيعة والحقيقة نسبةَ الفرد إلىٰ المفهوم. ووجوده في الخارج بوجود أفراده. =

https://t.me/kutubunmufidatun

والشَّيءُ عِندنا: المَوجُود، والثُّبوتُ والتَّحقُّقُ والوجُودُ والكَونُ.......

حاشيَة العلامة الغَـزّي

بمعنى: أنَّ في الخَارِج مَوجُودًا إذَا تُصوِّرَ وجُرِّدَ عن مُشخّصاته حصلَ منه في العَقلِ صُورةٌ كُليَّةٌ، وأنَّ العِبارةَ المتقدِّمة مُؤوَّلةٌ بتَحقُّقِ مَا صَدقتْ تِلكَ الماهيَّة عليه مِن أَشخَاصِهَا.

قوله: (والشَّيءُ عِندنَا الموجُود) فلا يَصدُق على المعدُومِ أنَّه شَيءٌ، أي: ثَابتٌ مُتحقِّقٌ في الخَارِجِ، كما سَيأتي تَحقيقهُ في آخرِ الكتَاب، وهو مذهبُ الحكَماءِ أيضًا، خِلافًا لأكثرِ المعتزلة في قولهم: إنَّ المعدُومَ الممكِنَ شيءٌ بذلكَ المعنى، بناءً على القولِ بأنَّ الوجُودَ زائدٌ على الماهيَّة[1].

= الكلي العقلي: هو المجموع المركّبِ من المفهوم الكلي المنطقي والكلي الطبيعي، أي: مِن العارض والمعروض، وذلك بأن يلاحِظ العقلُ المجموعَ مِن الوصف والموصوف، أي: ذات الموصوف بما هو موصُوف بالكُليَّة، كما يلاحظُ الإنسانَ بما هو كُليٌّ لا يمتنعُ صِدقُه على كثيرين، وسُمي عقليا: لعدم تحققه إلّا في العقل.

قال في الشمسية وفيه تلخيص ما سبق: «إذا قلنا للحيوان مثلا بأنه كليٌّ؛ فهناك أمور ثلاثة: الحيوان من حيث هو هو، وكونه كليا، والمركب منهما، والأول يسمى: كليا طبيعيا، والثاني يسمى: كليا منطقيا، والثالث يسمى: كليا عقليا»

ينظر: شرح الخبيصي على «تهذيب المنطق» للتفتازاني مع حاشية الدسوقي والعطار ص ١٩٥ وما بعدها، ثم قارنه بما في «الرسالة الشمسية» للنجم الكاتبي مع شرح القطب وحاشية السيد ص٦١ ـ ٦٢.

(١) قال البيضاوي في تفسير قوله تعالى: (والله على كل شيء قدير) والشيء يختص بالموجود؛ لأنه في الأصل مصدر شاءَ بمعنى: شاء تارةً، وحينئذ يتناول الباري تعالى كما قال: ﴿قُلْ أَيُّ شَيْءٍ أَكْبَرُ شَهَادَةً قُلِ اللَّهُ شَهِيدٌ﴾ [الأنعام: ١٩] وبمعنى: مشيء تارة أخرى، أي: مشيء وجوده، وما شاء الله وجوده فهو موجود في الجملة، وعليه قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [البقرة: ٢٠] ﴿اللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾ [الرعد: ١٦] فهما على عمومهما بلا مثنوية. والمعتزلة لما قالوا: الشيء ما يصح أنْ يوجد، وهو يعمُّ الواجب والممكن، أو ما يصحُ أنْ يعلم ويُخبر عنه فيعم الممتنع أيضاً.. لزمهم=

https://t.me/kutubunmufidatun

أَلفاظٌ مُتَرادِفةٌ، ....

حاشيَة العلامة الغَـزّي

فإن قيل: لو كانَ الشَّيءُ هو الموجود كما تزعمون؛ لما كانَ مُتعلَّقًا للقُدرَة؛ لأنَّها عِبارةٌ عن الصِّفة المؤثِّرة علىٰ وَفقِ الإرادَة، وتَأثيرُها هو الإيجاد، وإيجَادُ الموجُودِ محالٌ.

قلنا: المحالُ ايجَادُ الموجُودِ بوجُودٍ سَابقٍ، وهو غيرُ لازِمٍ، واللَّازِم إيجادُ موجُودٍ بوجُودٍ هو أَثَرُ ذلكَ الإيجَادِ، وهو ليسَ بمُحالٍ.

ثُم الخِلافُ السَّابقُ إنما هو في الإطلاق الحقيقي، أمَّا المجازيُّ فليسَ بمُمتنِعٍ، فالأنسَبُ تَعميمُه في عِبارَة المتَن، بأنْ يؤخَذَ بمعنىٰ المعلوم، دفعًا لوُرودِ السُّؤال الآتي، وتنبيهًا علىٰ أنَّ السُوفسطائيَّة لا يخصُّون بالإنكَارِ حَقائقَ الموجُودَاتِ[1].

قوله: (**أَلفَاظٌ مُترَادِفةٌ**) مَشىٰ في «شرح المقاصد» علىٰ كون الثُّبوت مُساوِقًا[2] للتَّحقُّقِ ومُساوِيًا له لا مُرادِفًا[3]، كذا قيل، والمفهومُ مِن عِبارته في الكلام علىٰ بَداهَة الوجُود: أنَّ الثُّبوتَ والتَّحقُّقَ مُترادِفان كالباقي، مُوافِقًا لما في الشَّرح، وهو

= التّخصيص بالممكن في الموضعين بدليل العقل. ينظر: «أنوار التنزيل وأسرار التأويل» للقاضي البيضاوي ج١/ص٥٠.

(١) أي: بل ينكرون أيضا الحسيات والبديهيات والنظريات.

(٢) **في حاشية الأصل: «اشتبه علىٰ هذا القائل الشيئة والثبوت، علىٰ أنَّ المساوقة لا ما في الترادف إذ هي أعم من الترادف والمساواة.»**

(٣) والفرق بين الترادف والتساوي: أن مفهوم اللفظين المترادفين واحدٌ؛ لوضعهما لمعنىٰ واحدٍ كالحنطة والبُر والقمح. ومفهوم اللفظين المتساويين: أنَّ ماصدقهما واحدٌ ومفهومها مختلف؛ كالناطق والضاحك، فإنه يفهم من الناطق الإنسان وكذا الضاحك، لكن باعتبار انتقال الذهن إلىٰ أن النطق والضحك مختصان بالإنسان لا باعتبار أصل الوضع.

https://t.me/kutubunmufidatun

معنَاهَا بديهيُّ التَّصوُّر .

فإن قيلَ : فالحكمُ بثبوتِ حقَائقِ الأشياء يكونُ لغوًا ، بمَنزِلة قولِنا : الأمور الثَّابِتةُ ثابِتةٌ .

حاشيَة العلامة الغـزّي

المفهوم أيضًا مِن كلامه في «شرح المفتاح»[1] .

قوله : (مَعناهَا بَديهيُّ التَّصوُّرِ) الحقُّ أنَّ هذا الحُكم أيضًا بديهي ، يقطعُ به كُلُّ عَاقلٍ يلتفتُ إليه وإنْ لم يُمارِس طُرقَ الاكتِسَاب ، بل ذهبَ جمهورُ الحُكماء إلىٰ أنه لا شيءَ أعرفُ مِن الوجود ، وعَوَّلوا فيه علىٰ الاستِقرَاء ، إذ هو كَافٍ في هذا المطلُوب ، ولا يقدحُ في ذلكَ تعريفُهم الوجُودَ مثلًا : بالكُون والتَّحقُّق والثُّبوت والشَّيئيَّة والحُصول ونَحوِها ؛ لأنه تعريفٌ لفظيٌّ يفيدُ فهمَ المعرَّفِ مِن ذلك اللَّفظ ، لا تَصوُّره في نَفسِه ، والمخاطب به مَن يعرف معنىٰ الوجود مثلًا مِن حيثُ إنه مَدلُول هذه الألفاظ دون لفظ الوجُود .

قوله : (فَالحُكم) فرَّعَ السُّؤالَ بالفَاءِ إيذَانًا بأنه ناشِئٌ عمَّا سَبق ، ومنشؤه مِن مُجموع أُمورٍ ثَلاثَةٍ : ما يُفهَم مِن تعريف الحَقيقة السَّابق مِن أنَّها نفسُ الشَّيء ، وجعل الشَّيء بمعنىٰ الموجُود ، والثُّبوت بمعنىٰ الوجود ؛ لِصحَّة الحَمْل في قولنا : عَوارِضُ الأشيَاء ثَابِتة ، وحَقائِق المعدُومات ثَابِتة ، وحَقائقُ الموجُودَات مُتصوَّرة .

قوله : (يكُون لغوًا) أي : لِفَساد الحَملِ لانتِفَاء شَرطِه ، وهو : التَّغايرُ في المفهوم والاتِّحادُ في الذَّات ؛ لأنَّ مفهُومَ الموضُوع والمحمُول هنا وَاحِدٌ .

وقولنا : (والاتحاد في الذات) أحسنُ مِن تَعبير بَعضِهم بالاتِّحاد في الهويَّة ؛

---

(١) في حاشية الأصل : «ذكر ذلك في أثناء شرح الحالة التي تقتضي وصف المعرف ، فقال عقب تقرير قياس ما نصه : ينتج أنَّ كل وصفٍ يجبُ أنْ يكُونَ ثابتًا مُحققًا ، إذ معنىٰ الثُّبوت والتَّحقُّق واحِدٌ . انتهىٰ» . ينظر : «شرح المقاصد» ج١/ص . ٢٢٠

https://t.me/kutubunmufidatun

قلنا: المراد: أنَّ ما نَعتقِدُه حقائقَ الأشياءِ، ونُسمِّيه بالأسماءِ؛ من الإنسانِ والفَرَسِ والسَّماء والأَرضِ.. أمورٌ مَوجُودةٌ في نَفسِ الأمرِ؛ كما يُقال: واجِبُ الوجُودِ مَوجُودٌ، وهذا كلامٌ[1] مفيدٌ رُبَّما يحتاجُ إلىٰ البَيانِ، ليسَ مثل قولِكَ: الثَّابتُ ثَابِتٌ، ولا مِثل قولِه[2]:

حاشيَة العلامة الغَزّي

لقُصورِه علىٰ الذَّاتيَّات، دُونَ الأمورِ العَدميَّة المحمُولة علىٰ الموجُودَات الخَارِجية؛ كقولك: (الإنسَان أَعمىٰ) إذ ليسَ لمفهُومِ الأعمىٰ هُويَّة خَارجيَّةٌ متحِدَة بهويَّة الإنسَان، بخِلاف قولنا: لأنَّ جوَازَ صِدق المفهُومَات العَدميَّة علىٰ الموجُودَات الخَارجيَّة مما لا شُبهَة فيه.

قوله: (**قُلنا: المرَادُ... إلىٰ آخرِه**) حَاصِله: منعُ انتِفاء شَرطِ الحَمل وبيان اختِلاف مَفهُومي الموضُوع والمحمُولِ هنا، بأخذِ وَصفِ الموضُوع بحسَبِ الاعتِقَاد، وأَخذِ المحمُول بنَفسِ الأَمرِ[3]، وأنَّ المعنىٰ الموجُودَ في اعتِقادنا مَوجودٌ في نَفسِ الأَمرِ، كما أنَّ معنىٰ قولنا: (واجب الوجود موجودٌ) الذي نَعتقِدهُ واجِبَ الوجُودِ مَوجودٌ في الوَاقِع.

قوله: (**رُبَّما يَحتَاجُ إلىٰ البَيان... إلىٰ آخره**) يُريد أنَّه مُفيدٌ لما سَبقَ مِن مَعناهُ، لا يَحتاجُ إلىٰ بيانِ ذلكَ المعنىٰ إلَّا بالنِّسبَة إلىٰ بعضِ الأفهَام القَاصِرة عن إدرَاك

---

(١) في (ح): وهذا الكلامُ مفيد.

(٢) من الرجز المشطور لأبي النَّجم العجلي الفضل بن قدامة [٦٥ هـ - ١٣٠ هـ]، وهو مِن قدماء شعراء الإسلاميين في العصر الأموي، جعله ابن سلام الجُمحي في الطبقة التاسعة من شعراء الإسلام، والبيت في ديوانه ص١٩٨، وذكره ابن جني في «الخصائص» ج٣/ص٣٣٧، والبغدادي في «خزانة الأدب» ج١/ص٤٣٩.

(٣) أي: فالمراد من (ثابتة) الأولىٰ: ثبوتها بحسب اعتقادنا، ومن (ثابتة) الثانية: ثبوتها بمعنىٰ وجودها في الخارج، ومع اختلاف الجهة يكون الكلام مفيدا لا لغو فيه.

https://t.me/kutubunmufidatun

أنَا أبو النَّجم وشِعْري شِعْري

عَلىٰ ما لَا يَخْفَىٰ.

وتحقيقُ ذلكَ: أنَّ الشَّيءَ قدْ يكونُ له اعتِبارَاتٌ مُختلِفةٌ يكونُ الحكمُ عليه بشيءٍ مُفيدًا بالنَّظر إلىٰ بعضِ تلك الاعتِبارَات دُونَ البَعضِ؛ كالإنسان إذا أُخِذَ مِن حيثُ إنَّه جِسمٌ مَا.. كانَ الحُكم عليه بالحَيوانيَّة مُفيدًا[١]، وإذا أُخِذَ مِن حيثُ إنَّه حَيوانٌ ناطِقٌ.. كان ذلِكَ لَغوًا[٢].

حاشيَة العلامة الغَزّي

ما اشتهرَ فيما بينَ النَّاس، وتَبادَر إلىٰ أذهانِهم مِن أَخذ موضُوعه بحسَب الاعتِقاد، أو أنَّه مُفيد لا يحتَاج إلىٰ بيانٍ بما فيه تأويلٌ وصَرفٌ عن الظَّاهِر المتبَادِر؛ لشُهرة أَمر المرَادِ به، ليس مثل قولك: (الثَّابِتُ ثَابِتٌ) فإنه ليسَ بمُفيدٍ أصلًا، ولا مثل قوله:

أنَا أبُو النَّجم وشِعْري شِعْري

فإنَّه يحتَاجُ البَتَّة إلىٰ بيَانِ معناه؛ لخفَائِه، أو إلىٰ تَأويلِه وصَرْفِه عن ظَاهِره بأنَّ المعنىٰ: أنا ذلِكَ الرَّجلُ المعرُوف بالشَّجاعَة والحَميَّة، وشِعري الآنَ كشِعري فيمَا مَضىٰ، أو هو الشِّعرُ المعروف بالبَلاغَة، وهذا المعنىٰ لا يحصُل بجَعلِ الإضَافة للعَهد المقتَضيَة لانتِفَاء التَّأويل كما تُوهم ذلكَ[٣]؛ لأنَّ معنىٰ العَهد: إرادةُ بعضِ أشعَار المتَكلِّم مُعيَّنًا، وليس بمقصودٍ هنا.

---

(١) لأنه كقولنا: هذا الجسم حيوان.

(٢) لأنه كقولنا: الحيوان الناطق حيوان، فكذلك الحقائق لها اعتباران: كونها معلومة، وكونها موجودة، فالحكم عليها بالثبوت مفيدٌ من حيث إنها معلومة، ولغوٌ من حيث إنها موجودة. ينظر: «النبراس» ص٥٩.

(٣) ينظر: «النكت والفوائد علىٰ شرح العقائد» للبقاعي ص٢٠١.

(وَالْعِلْمُ بِهَا) أيْ: بالحَقائقِ؛ مِن تَصوُّراتِها والتَّصديق بهَا وبأَحوالِها

حاشية العلامة الغـزي

وقيل: المراد بالبيانِ: بيانُ صِدق الكلام؛ للرَّدِّ علىٰ مُنكرِه؛ كالسُّوفسطَائيَّة، **ورُدَّ**: بأنَّ (شِعْري شِعْرِي) كذلِكَ يحتَاجُ إلىٰ بيَانِ صِدقِه وإثباتِه لمَن يُنكِره[1].

قوله: **(مِن تَصوُّراتِها والتَّصديقِ بهَا وبأحوَالها)** فيه إشارةٌ إلىٰ أنَّ «اللام» في المتن لحقيقة جِنس العِلم لا مِن حيثُ هي، بل مِن حيثُ تَحقُّقُهَا في ضِمن كُل نَوعٍ منه؛ لقرينة أنَّ المقَام مقَامُ الرَّدِّ علىٰ مَن أنكرَ العِلمَ بتلكَ الحَقائقِ مُطلقًا تَصوُّرًا أو تَصدِيقًا، أو لأنَّ مَقصُودَ الاستِدلال علىٰ وجُودِ الصَّانِع وصِفَاته كما يحتَاجُ إلىٰ العِلم بثبُوتِ الحَقائقِ.. يحتَاجُ إلىٰ العِلم بأَحوَالِهَا؛ مِن الحُدوث والإمكَان ونحوهمَا.

وإنَّما تنوَّعت هذِه الأَنواع؛ لأنَّ ما يقعُ في جَوابِ السَّائل إمَّا أنْ يكُونَ شرحًا لمفهُوم اسمٍ لمن لا يعرِفُه، **وهو مطلب «ما» الشَّارِحة للاسم**، أو لحَقيقتِه لمن يعرِفُ مَفهُومَه، **وهو مطلب «ما» الشَّارِحة للحقيقة**، أو بيانًا لوجُود شيءٍ **وهو مطلبُ «هل» البسِيطة**، أو لوجُودِ شيءٍ له **وهو مطلب «هل» المركَّبة**[2]، والعِلمُ

---

(١) ينظر للاطلاع علىٰ اختلاف المحشين في تفسير كلام الشارح في هذا الموضع «النبراس» للفرهاري ص ٥٨.

(٢) كما لو فُرض أنَّ الإنسان وضع للحيوان الضاحك، وسُمعَ بالإنسان فقيل: ما الإنسان؟ فيقال: الحيوان الضاحك، أي: هذا شرح اسمه، ثم يقال: هل هو موجود؟ فيقال: نعم، فهذه (هل) البسيطة، ثم يقال: ما الإنسان؟ فيقال: حيوان ناطق، فهذه (ما) الطالبة لحقيقة ذي الاسم، ثم يقال: هل هو ماشٍ؟ فهذه (هل) الطالبةُ لتعرُّف حاله ويقال لها (هل) المركبة، وسميت مركبة لأن قولنا مثلا: (هل قام زيد؟) فيه أمران غير كون زيد موجودا؛ لأن المطلوب فيه: وجود القيام لزيد أو عدم وجوده. فعندنا ماءين وهلين، وما يُطلب بـ(ما) يفيد علما تصوريا، وما يطلب بـ(هل) يفيد علما تصديقيا. ينظر: «النكت والفوائد» ص٢٠١. و«فتح الرحمن شرح لقطة العجلان» لشيخ الإسلام زكريا الأنصاري ص١٩١.

https://t.me/kutubunmufidatun

(مُتَحقِّقٌ).

وقيل: المراد: العِلمُ بثُبوتِها؛ للقَطعِ بأنَّه لا عِلمَ بجميعِ الحَقائقِ.

حاشية العلامة الغزي

المكتسبُ مِن الأوَّلين تَصوُّرٌ لا غير، ومِن الثَّالث تصديقٌ به تَبين[1]، ومِن الرَّابع تَصديقٌ بأحوَال مَا هي ثابتةٌ له.

ومُقتضىٰ التَّرتيب الطَّبيعي أنْ تُقدّم الشَّارحة للاسم، ثم البسيطة، ثم الشَّارحة للحَقيقة؛ لأنَّ مَن لا يَعرِفُ مَفهُومَ اللَّفظِ.. يستَحيلُ منه طلب وجُوده، ومَن لا يَعرفُ أنه مَوجُودٌ.. يَستحيلُ منه طلبُ حَقيقتِه.

قوله: (مُتَحقِّقٌ) هو بكسر القَاف، أي: ثَابتٌ لا سبيلَ إلىٰ إنكَارِه[2]، وقد تُفتَحُ لكِنَّ الأوَّلَ أنسَبُ.

قوله: (العِلمُ بثُبوتِهَا) أي: بأن يُقدَّر مُضاف، أو يُعتبَر عَودُ الضَّمير إلىٰ «الثُّبوت» المفهُوم مِن قوله: (ثابتة) باعتِبار مَا أُضيفَ في المعنىٰ إليه، ولا يخفىٰ أنَّ ما سَبق مِن مقصُود الاستِدلال يَرِد علىٰ هذا القَائِل، معَ ما يَتوجَّهُ عليه مِن الاستِدرَاك؛ لأنَّ اليَقينَ بثُبوتِ الحَقائقِ يَستلزِمُ ثُبوتَها، والحُكم بثبوتِهَا يَستلزِمُ اليَقينَ به وإنْ أمكنَ دَفعُه.

قوله: (للقَطعِ بأنَّه لا عِلمَ بجَميعِ الحَقائقِ) إنْ أرَادَ انتِفَاء العِلم تَفصيلًا.. فمُسلَّمٌ ولا يَضرُّ، وإنْ أرادَ إجمالًا فممنوعٌ، فإنَّ قولنا: (حَقائقُ الأشيَاءِ ثَابتةٌ) يَتضمَّنُ العِلمَ الإجماليَّ بالجَميعِ وإنْ كانَ بوجْهٍ ما، وإلَّا كانَ الحُكم باطلًا[3]،

---

(١) في «ب»: بما تبين.

(٢) أي: فليس معنىٰ متحقق هنا أنه موجود في الخارج حتىٰ يرد أنه علىٰ مذهب جمهور المتكلمين إضافة، والإضافة من الأمور الاعتبارية. ينظر: «النبراس» ص٦٠.

(٣) لأن الحكم علىٰ ما لا نتصوره ولو إجمالا بوجه ما.. ممتنعٌ.

https://t.me/kutubunmufidatun

والجواب: أنَّ المُرادَ الجِنسُ، ردًّا على القائلين: بأنَّه لا ثُبوتَ لشَيءٍ مِن الحَقائقِ، ولا عِلم بثُبوت حَقيقةٍ ولا بعَدمِ ثُبوتِها.

[فِرَقُ السُّوفسْطائيَّة والرَّدُّ عليهم]

(**خِلَافًا لِلسُّوفَسْطَائِيَّةِ**) فإنَّ منهم مَن يُنكِر حقائقَ الأشياء، ويَزْعُم أنَّها

حاشية العلامة الغَـزّي

وتَقييدُ العِلم بكَونِه بالكُنْه؛ ليَمتَنِع شُموله للجَميع إجمالًا.. يُدفَع بأنَّه تَقييدٌ لا دَليلَ عليه، ومُنافٍ للتَّعميم السَّابق المقصود؛ لأنَّ العِلمَ بالكُنه مما تختصُّ به التَّصوُّرات، على أنَّ ذلكَ القائِلَ مُعارَضٌ بمثلِ مَا ذكرَهُ في ثُبوتِ الحَقائِق.

قوله: (**والجَوابُ: أنَّ المرادَ الجِنس...**) أي في قولنا: (حَقائقُ الأشيَاءِ ثَابتةٌ) وقولنا: (العِلم بها مُتحقِّق)[1]، والقصرُ على الثَّانية تَقصيرٌ كما لا يخفَى[2].

قيل: إنَّ ثُبوتَ الجِنس لا يَلزمُ أنْ يكونَ في ضِمن مَا يُشاهَد مِن الأَعيَان والأَعرَاضِ، فلا يَحصُل التَّنبيهُ على وُجودِهَا، فلا يَصِحُّ قول الشَّارح: إنَّ المصنِّفَ صَدَّرَ الكِتاب بالتَّنبيهِ على وجُودِ ما يُشاهد.

وأجيب: بأنَّ المراد هناك هو التَّنبيهُ على وجُودِ جِنسٍ مَا يُشاهَد، فذلِكَ الكَلامُ على حَذفِ مُضافٍ، وبأنه إذا ثبتَ شيءٌ مِن الأشياء فالأَحقُّ بالثُّبوت هو هٰذه المشاهدَات.

قوله: (**خِلافًا للسُّوفسْطَائيَّة**) قيل: هُم مِن حُكماءِ اليُونان، لهم نِحلةٌ ومَذهبٌ،

---

(١) أي: ليست اللام في «الأشياء» للاستغراق، بل للجنس، والمعنى على ذلك: «جنس حقائق الأشياء ثابتة، والعلم بجنسها متحقق» سواء كان تحقق الجنس في بعض الأفراد او كلها. ينظر: «النبراس» ص: ٦١.

(٢) ينظر: «حاشية ابن أبي شريف» ص٩٣.

https://t.me/kutubunmufidatun

أوهَامٌ وخَيالاتٌ باطِلةٌ، وهم: العِناديَّةُ.

حاشية العلامة الغـزي

ويَتَشَعَّبُونَ إلىٰ طَوائِفَ ثلاثٍ، لكِنَّهم توغَّلُوا في الرِّياضَة فأتوا بضُروبٍ مِن الهَذيَان.

وقيل: ليسَ يمكِنُ أنْ يكُونَ في العَالم قومٌ يَنتَحِلونَ هذه المذَاهِبَ، بلْ كُلُّ غَالِطٍ سُوفسَطائيٌّ في مَوضعِ غَلَطِه[1].

قوله: (وهُم العِنَاديَّة) سُمُّوا بذلِكَ؛ لأنهم يُعانِدونَ ويَدَّعُون أنهم جَازِمُون بألَّا مَوجُودَ أصلًا، بل بعدَمِ تَحقُّقِ نِسبَة أَمرٍ مَا إلىٰ آخرَ في نَفسِ الأَمرِ، سَواءٌ الأشيَاء وغيرها[2]، فتَخصيصُها هنَا بالذِّكر جَرْيٌ علىٰ وَفقِ السِّياق، إلَّا أن تُؤخَذَ بالمعنىٰ الأعمِّ، كما مرَّتِ الإشارةُ إليه.

وإنَّما نَشأَ مَذهبُهم هذا مِن الإشكَالاتِ المتَعارِضَة مثل ما يقال: لو كان الجِسمُ مَوجُودًا لمْ يخلُ مِن أنْ يتنَاهىٰ قَبولُه للانقِسَام، فيلزمُ الجُزء وهو بَاطِلٌ؛ لأدِلَّة نُفَاتِه، أو لا يَتناهىٰ، وهو أيضًا باطِلٌ لأدِلَّة مُثبتيه.

وبالجُملة يقولون: ما مِن قَضيَّةٍ بديهيَّةٍ أو نَظريَّةٍ إلَّا ولهَا مُعارضةٌ مثلها في القُوَّة تُقاوِمُها[3].

---

(١) وهذا القيل والزعم للنصير الطوسي، ولا يخفىٰ أن هذه المذاهب لها وجودها وانتشارها، ومِن فلاسفة الغرب الحديث القائلين بنسبية الحقيقة مِن بعض الجهات: جون ستيوارت ميل، وديفيد هيوم، وإيمانويل كانت، وجورج هيجل.

(٢) قال السيالكوتي: العنادية ينكرون ثبوت حقائق الأشياء وتميزها في نفس الأمر مطلقا بتبعية الاعتقاد أو بدونه، ويلزم مِن ذلك نفي الحقائق بالمرّة؛ لأنها إذا لم تكن متميزة في نفسها ارتفعت بالمرة، فالحقائق عندهم كالسراب يحسبه الظمآن ماء، ليس له ثبوت في نفسه ولا بتبعية اعتقاده. ينظر: «حاشيته علىٰ حاشية الخيالي» ص١٤٤.

(٣) ينظر: «شرح المواقف» للشريف الجرجاني مع حاشيتي السيالكوتي والفناري [ج١/ص١٨٧] المرصد الرابع: في إثبات العلوم الضرورية.

https://t.me/kutubunmufidatun

ومِنهم مَن يُنْكِر ثُبوتَها، ويَزعُم أنَّها تابعةٌ للاعتِقادَات؛ حتَّىٰ إن اعتَقدنا الشَّيءَ جَوهرًا.. فجَوهرٌ، أو عَرضًا.. فعَرضٌ، أو قَديمًا.. فقَديمٌ، أو حادِثًا.. فحَادِثٌ، وهم: **العِنْدِيَّةُ**(١).

ومِنهم مَن يُنكِر العِلمَ بثُبوت شَيءٍ ولا ثُبوتِه، ويَزعُم أنَّه شَاكٌّ، وشَاكٌّ في أنَّه شَاكٌّ، وهَلُمَّ جرًّا، وهم: **اللَّاأدريَّة**(٢).

لنا تحقيقًا: أنَّا نَجزِمُ بالضَّرورةِ بثُبوتِ بعضِ الأشياءِ بالعِيَان، وبعضِها بالبيَانِ.

حاشيَة العلامة الغَـزّي

قوله: (مَن يُنكِر ثُبوتَها) أي: تَقرُّرَهَا في نفسِ الأَمرِ، واحتَجُّوا علىٰ ذلك: بأنَّ الصَّفراويَّ يَجِدُ السُّكرَ في فَمِه مُرًّا، فدَلَّ علىٰ أنَّ المعاني تابعةٌ للإدرَاكاتِ.

قوله: (ويَزعمُ أنَّه شَاكٌّ) أي: يقولُ ذلِكَ قولًا باطِلًا لا علىٰ سَبيلِ الاعتِقَاد؛ لأنَّ الشَّاك لا اعتِقادَ له.

قوله: (لنَا تَحقِيقًا) الدَّليلُ الحَقيقيُّ: ما يُثبِتُ المدَّعىٰ، وإنْ لم يَنهَض علىٰ

---

(١) فإنكارهم منصبٌّ علىٰ حقيقة الشيء في نفس الأمر، مع اعترافهم بتعقلها تعقلا تابعا لذهن المعتقد، حتىٰ إنهم يقولون: العسل مرٌّ بالنسبة لمن يعتقد مرارته، وحلو بالنسبة لمن يعتقد حلاوته، ولا يلزم علىٰ زعمهم اجتماع النقيضين؛ لأنه لا وجود لنفس العسل في نفس الأمر حتىٰ يلزم اجتماع المرارة والحلاوة عليه، بل المرارة في ذهن والحلاوة في ذهن آخر. ينظر: «حاشية الخيالي علىٰ شرح العقائد» ص٣٥.

(٢) فهم ينفون تحقُّقَ العِلم بثبوت الشيء ولا ثبوته، فالنفي عندهم منصبٌّ علىٰ تحقق العلم بثبوت الشيء وعلىٰ تحقق العلم بعدمه، لا علىٰ تحقق الثبوت والعدم في نفس الأمر، وبهذا يفارقون العنادية الذين ينكرون ثبوت الحقائق مطلقا في نفس الأمر وفي المعتقد، والعندية الذين ينكرون ثبوت الحقائق في نفس الأمر خاصة ويثبتونها تابعة للمعتقد. وزاد ابن التلمساني فرقةً رابعةً للسوفسطائية ووصفها بأنها مِن غلاتهم، وأنهم يقولون: نعلم أنْ لا عِلم، ينظر: شرح «معالم أصول الدين» للإمام الفخر الرّازي ص٥٤ في المسألة الرابعة: في بيان إفادة النظرِ العِلمَ.

https://t.me/kutubunmufidatun

والزَامًا: أنَّه إنْ لم يتَحقَّق نَفيُ الأشياءِ فقد ثَبَتَتْ، وإنْ تحقَّقَ والنَّفيُ حقيقةٌ مِن الحَقائقِ؛ لكونِه نَوعًا مِن الحُكم.. فقدْ ثبتَ[١] شيءٌ مِن الحَقائقِ، فلمْ يصِحَّ نَفيُها على الإطلاقِ، ولا يخفَى أنَّه إنَّما يَتمُّ على العِنادِيَّة.

حاشية العلامة الغَزّي

الخَصمِ[٢]، والإلزَاميُّ عكسُه[٣]. وانتِصابُ كلٍّ مِن «تحقيقًا» و«إلزامًا» علىٰ أنَّه حَالٌ ـ أي: مُتحقِّقيْن ومُلزمَيْن، أو علىٰ وجهِ التَّحقيق والإلزَام ـ أو تمييز عن النِّسبة.

والعِيان بكَسرِ العَين: المُعَاينة[٤].

قوله: (إنْ لم يتحقَّق نفيُ الأَشياءِ فقَدْ ثَبتَتْ) أُورِدَ عليه: أنَّ امتِنَاع ارتِفَاع النَّقيضيْنِ مِن جُملة المخيّلات عِندهُم؛ فلا يَلزَمُ مِن عَدمِ تَحقُّقِ النَّفي الثُّبوت، فالصَّوابُ في الإلزَام أنْ يقتصر علىٰ الشِّق الأخير ويُقال: إنَّكم جَزمتُم بنفي الحَقائقِ مُطلقًا، وهذا النَّفيُ مِن جُملة تِلكَ الحَقائقِ، فثبَتَ بعض[٥] ما نَفيتُم. انتهىٰ.

قوله: (إنَّما يَتمُّ على العِنادِيَّة) عَدمُ تَمامِه علىٰ اللَّاأدريَّة ظَاهِرٌ؛ لأنَّهم لا يَنفُونَ شَيئًا ولا يُثبِتونَه، بلْ دَأبُهم الإصرَارُ علىٰ التَّردُّدِ والشَّك في كُلِّ مَا يُلتفَتُ

---

(١) في (ح): فثبت شيء.

(٢) أي: دليلا حقًّا صادقَ المقدمات بحسب نفس الأمر وإن لم يكن حقا صادقا مُسلَّما عند الخصم، فيكون المقصود منه إظهار الحق لا إلزام الخصم، فيكون له ولاية المنع فيه، ولا خفاء في أنَّ اللازم منه ثبوت الأشياء في نفس الأمر، وأمَّا ثبوت العلم بها.. فلا. ينظر: «حاشية ملا أحمد» ص٣٦.

(٣) أي: ما يُلزِم الخصمَ وإنْ لم يُثبت المدَّعىٰ في نفسِ الأَمر، بأنْ تكون إحدىٰ مقدماته غير صحيحة في نفس الأمر ولكن الخصم يُقرّ بصِحَّتها.

(٤) عاين الشيء عيانا، أي: رآه بعينه، والمراد بالمعاينة هنا ما هو أعم: المعاينة بالحواس الخمس، لا خصوص معاينة البصر، كما يلوح مِن العبارة، والله أعلم.

(٥) في النسخة «هـ»: (نقص) وهو تصحيف.

https://t.me/kutubunmufidatun

الرَّدُّ على شُبهة السُّفسطائيَّة: بأن الضَّروريَّات قد يقع فيها الشَّكُّ

قالوا: الضَّروريَّات: مِنها: حِسِّيَّاتٌ، والحِسُّ قد يَغلطُ كثيرًا؛ ....

حاشية العلامة الغَزِّي

إليه، حتَّىٰ في كَونِهم شَاكِّينَ.

وأمَّا العِنديَّة: فقد يتِمُّ عليهم بأنْ يُقال: إنْ لم تتَحقَّق نِسبَةُ النَّفي في نَفسِها.. فقد تَحقَّق نِسبَةُ الثُّبوت، إذ الوَاقِعِ لا يَخلُو عن إحدَىٰ النِّسبتَيْن علىٰ قِياس مَا سَبَقَ، فتَأمَّلهُ.

قوله: (قالوا) الضَّميرُ للسُّوفُسْطَائيَّة: والمرادُ «اللَّاأدرِيَّةُ» مِنهم، وغَايةُ مُتمَسَّكِهم: أنه لا وُثوقَ بحُكمِ الحِسِّ والعَقلِ ولا بالاستِدلال؛ لكَونِه فرعَهُما، فلم يَبقَ إلَّا طَريقُ التَّوقُّفِ، وغَرضُهم مِن ذلك: حُصول الشَّك والتُّهمَةِ، لا إثبات أمرٍ أو نفيه، فلِذَا كانُوا أمثلَ[1] طَريقةً مِن البَاقِيتَيْن.

قال في «شرح المقاصد»: «ولا يخفىٰ ما في كَلام العِناديَّة والعِنديَّة مِن التَّناقُضِ؛ حيثُ اعترفوا بحقيقَةِ[2] إثبَات أو نفي، سِيَّما إذا تمسكوا فيما ادّعوا بشُبهةٍ»[3].

قوله: (قَد يَغلَطُ كثيرًا) إطلاقُ الغَلطِ منهم بِناءً علىٰ زَعمِ غيرهم، وكَثرتُه في نَفسِه لا يُنافي قِلَّته بالقِياس إلىٰ الإصابَة، فيُحمل عليها التَّعليلُ المستَفادُ مِن «قد» علىٰ أنَّها قَد تُستَعارُ للتَّكثير؛ كقوله تعالىٰ: ﴿قَدْ نَرَىٰ تَقَلُّبَ وَجْهِكَ﴾ [البقرة: ١٤٤]، وللتَّحقيق كقوله: ﴿قَدْ يَعْلَمُ مَآ أَنتُمْ عَلَيْهِ﴾ [النور: ٦٤] عِندَ بعضهم.

---

(١) في «ب»: مثل.

(٢) في «د»: بحقية.

(٣) ينظر: «شرح المقاصد» ج١/ص٣٠.

https://t.me/kutubunmufidatun

كالأَحولِ يرىٰ الوَاحِدَ اثنين، والصَّفراويُّ[(١)] يجِدُ الحُلوَ مُرًّا، ومِنها: بَديهيَّات[(٢)]،

حاشية العلامة الغَـزّي

قوله: (كالأَحْوَلِ يَرىٰ الوَاحِدَ اثنَين) المراد به كما في «شرح المواقف» وغيره: «مَن يَقصِدُ الحَوَلَ تكلُّفًا، فإنَّه يرىٰ الوَاحِد اثنين بسَبب وقُوعِ الانحِرَاف في العَصبتَيْنِ أو إحداهما، أمَّا الأَحولُ الفِطريُّ فقَلَّما يكُونُ كذلِكَ؛ لاعتِياده الوُقوفَ علىٰ الصَّواب»[(٣)].

و«يرىٰ» هُنا بصريَّةٌ يتعدَّىٰ إلىٰ مَفعُولٍ وَاحِدٍ، فكأنَّ الشَّارحَ ضَمَّنهَا معنىٰ «حسب» فعدَّاها إلىٰ اثنين. **والتَّضمينُ** علىٰ ما قال بعضهم: أنْ يُشرب لفظٌ معنىٰ لفظٍ آخرَ فيُعطي حُكمه، كما أُشرِب «يعلم» مِن قوله تعالىٰ: ﴿وَٱللَّهُ يَعۡلَمُ ٱلۡمُفۡسِدَ مِنَ ٱلۡمُصۡلِحِۚ﴾ [البقرة: ٢٢٠] معنىٰ: «يُميِّزُ» فاقترن بـ«من»، **وفائدته**: أنْ تُؤدِّيَ كَلِمةٌ مُؤدَّىٰ كلمتين، وذهبَ الشَّارِحُ وغيرهُ إلىٰ أنَّ معناه: أنْ يقصِدَ بالفِعل معناهُ الحقيقيَّ مع فعلٍ آخرَ يُناسِبهُ، يؤخذُ منه حال وتحذف اعتِمادًا علىٰ القَرينةِ اللَّفظية، فلِمكان ذلك الحال يقترنُ بذلكَ الفِعل المذكور ما لا يُلائِمُه، ويَحذِفُها ويُنزِلُها مَنزِلَةَ مَا في ضِمن المذكُور، يطلق اسم التَّضمين وقد تؤخذ الحالُ مِن المذكور، لكنَّ الأَوَّلَ أولىٰ؛ لأنَّ جعلَ المحذُوفِ مُضمَّنًا للمذكور أولىٰ مِن عَكسِه، فالمعنىٰ في الآية: يَعلَمُ المفسِدَ مُميِّزًا، أو يُميِّزُ المفسِدَ مِن المصلح عالمًا، والمعنىٰ هنا: يَرىٰ الوَاحِد

(١) من يغلبُ عليه الصفراء، فيصفرُّ البول، ولون البدن، ولا سيما العين، ويحدث في الفم مرارة، فكلما ذاق الصفراويُّ شيئا وجد فيه طعم الصفراء؛ لمداخلتها اللسان، ومخالطتها اللعاب، حتىٰ السكر والعسل اللذين هما من أقوىٰ الأشياء حلاوة. والصفراء: خلطٌ من الأخلاط الأربعة في البدن وهي: الدم، والصفراء، والبلغم، والسوداء. ينظر: «النبراس» ص٦٨.

(٢) نسبة إلىٰ البديهة، وهي أول ما يجيء من غير تأمل، ولذا تُسمَّىٰ بالأَوَّليَّات، وهي هنا: ما لا يحتاج الحكمُ فيه إلىٰ غير تصوُّر الأطراف، كالحكم بأن الكل أعظم من الجزء، حيث لا يتوقف إلا علىٰ تصور معنىٰ الجزء والكل والعِظم.

(٣) ينظر: «شرح المواقف» ج١/٨٤ ـ ٨٥.

https://t.me/kutubunmufidatun

وقدْ يقَعُ فيهَا اختِلافاتٌ[١]، وتعرِضُ شُبَهٌ يُفتقَرُ في حَلِّها إلىٰ أنظارٍ دَقيقةٍ، والنَّظريَّات فرعُ الضَّروريَّات، ففسَادُها فسَادُهَا[٢]؛ ولهذا كثُرَ فيها اختِلافُ العُقلاءِ.

قُلنا: غَلَطُ الحِسِّ في البَعضِ لأسبَابٍ جُزئيَّةٍ.. لا يُنافي الجزمَ بالبَعضِ بانتِفاءِ أسبَابِ الغَلَطِ، والاختِلافُ في البَديهيِّ لعَدمِ الإلفِ أو لخفاءٍ في التَّصوُّرِ.. لا يُنافي البداهَةَ، وكَثرةُ الاختِلافَاتِ لفسَادِ الأنظَارِ.. لا تُنافي حقِّيَّةَ بَعضِ النَّظرِيَّات[٣].

حاشيَة العلامة الغَـزّي

حَاسِبًا له اثنين، أو يحسَبُه اثنينِ رائيًا.

قوله: (وتعرِضُ) هو هُنا بكسر الرَّاء.

قوله: (لأسبَابٍ جُزئيَّة) أي: كما ترىٰ القطرةَ خطًّا، والشُّعلة المدَارَةُ بسُرعَةٍ دَائرةٍ بسَببِ اتِّصال الشُّعاع بذلِكَ في زَمانٍ قَليلٍ جدًا، وكما يراهُ المبَرسَمُ مما لا حَقيقةَ له في الخَارجِ بوَسِطة غَفلةِ النَّفس؛ لاشتِغالها بدَفعِ المرَض عن ضَبطِ القُوةَّ المتخيّلةِ، وغير ذلكَ ممَّا يغلَطُ فيه الحِسُّ بسبَبٍ جُزئيٍّ يُؤدِّي إليه.

ثم الأسبابُ الجُزئيَّة لا تُثبِتُ الأمرَ الكُليَّ؛ فلا يُنافي الجزمَ بالصَّوابِ فيما

(١) في (س): اختلاف.

(٢) أي: فساد الضروريات يؤدي إلىٰ فساد النَّظريات؛ لأن فساد الأصل فسادٌ للفرع، ولا ثالث لهما؛ لأنَّ الأمورَ إما ضرورية أو نظرية، وإنما كانت النظريات فرع الضروريات؛ لأن كل نظريٍّ فلا بد أن ينتهي إثباته إلىٰ ضروري لا يحتاج إلىٰ إثبات، وإلا لزم تسلسل النظريات، وهو محال. ويدخل في الضرورياتِ: الحسِّياتُ، والبديهياتُ، والوجدانيات، والفطريات، والمجربات، والحدسيات، والمتواترات.

(٣) هذا جواب عن القَدح في النظريات، وحاصله: أنَّ النَّاظر قد لا يراعي قوانين النظر؛ فيفسد نظره ويقصر عن إدراك الحق، وهذا لا ينافي حقيَّةَ إدراكِ مَن يراعي القواعِدَ. ينظر: «النبراس» ص٧١.

https://t.me/kutubunmufidatun

والحَقُّ: أنَّه لا طَريقَ إلى المُناظرةِ معهُم، خُصوصًا اللَّاأدريَّة؛ لأنَّهم لا يَعترِفُون بمَعلُومٍ ليثبتَ به مَجهُولٌ، **بل الطَّريقُ**: تَعذِيبُهم بالنَّار؛ لِيَعترِفوا أو يَحتَرِقُوا[١].

وسُوفَسْطا: اسمٌ للحَكمةِ المُموَّهَة[٢] والعِلم المُزَخرَفِ؛ لأنَّ (سُوفَا) معنَاه: الحِكمةُ والعِلمُ، و(أسطَا) معناهُ: المُزخرَفُ والغَلطُ، ومنه اشْتُقَّتِ السَّفْسَطَةُ؛ كما اشتُقَّتِ الفَلسفَةُ مِن (فيلاسَوفَا) أي: مُحِبُّ الحِكمَة.

حاشيَة العلامة الغَزّي

لا يُقارِنه وَاحِدٌ منها؛ كحَلاوة العَسلِ، ولا يَقدَحُ فيه احتِمالُ سبب عَامٍّ لغَلطٍ عَامٍّ؛ لأنَّ ذلكَ مما يقضي بديهةُ العَقلِ ببطلانِه في مثلِ ما تَقدَّمَ، فلا التِفَاتَ إليه هُنا، على أنَّ الكلامَ على سبيلِ التَّحقيقِ لا الإلزَامِ.

قوله: (**والحقُّ أنَّه لا طَريقَ... إلى آخره**) هذا ما ذهبَ إليه المحقِّقونَ؛ لأنَّ المناظرةَ لإفادَة المجهول المحتَاج إلى النَّظر بالمعلوم، وهم لا يَعترِفُونَ بمَعلُومٍ.

وفائدةُ تصديرِ كتُبِ الأُصولِ الدِّينيَّة بمثل شُبهاتِهم: تثبيتُ طُلَّابِ الحَقِّ بتَوقِيفِهم عليهَا وعلى وجُوه فسَادِها؛ لئلا يركنُوا إلى شَيءٍ مِنهَا إذا لاحَ لهُم في بَادِئ رَأيِهم.

❊ ❊ ❊

(١) أي: ليعترفوا بحقيقة الألم وتميُّزه عن اللذة، ومراد الشارح أنه لا يمكن إلزامهم إلا بمثل هذه الطريقة، لا أنه يجوز إحراقهم شرعًا. ينظر: «النبراس» ص٧٢.

(٢) بتشديد الواو المفتوحة، أي: الباطلة، مِن التمويه وهو: الطَّلْي بماء الذهب، ثم نقل إلى تزيين الباطل والتلبيس؛ لمناسبة أنَّ التذهيب يجعل الحديد والخشب ونحوهما في صورة الذهب. ينظر: «النبراس» ص٧٢.

https://t.me/kutubunmufidatun

[تعريفُ العِلم، وذكر أسباب المعارِف]

(وَأَسْبَابُ العِلْمِ) ....

حاشية العلامة الغـزّي

[أسباب العلم]

قوله: (وأَسبَابُ العِلم) معنىٰ كون الشَّيءِ سَبَبًا للعِلم عِندَ الأَشعريِّ: أنَّ العِلمَ يحصُل عَقِبهُ عَادةً، مِن غيرِ تَولِيدٍ ولا إيجَابٍ، بناءً علىٰ استِناد جَميعِ الممكِنات إلىٰ الله تعالىٰ ابتداءً، وأنَّه تعالىٰ قَادرٌ مختَارٌ.

قيل: وإلىٰ ذلكَ ذهبَ القاضي وإمام الحرمين[1]، وغلطَ مَن نقلَ عنهُما خِلافَهُ؛ أخذًا مِن قولِهما باستِلزَامِ النَّظرِ للعِلم علىٰ سَبيلِ الوجُوب؛ لأنَّ مُرادهما: الوجُوب العَادي دونَ العَقلي.

وذهبَ المعتزلةُ: إلىٰ أنَّ النَّظرَ يُولِّدُ العِلمَ، بناءً علىٰ ما ذَهبُوا إليه مِن استِناد

---

(١) هو الإمام الأصولي المتكلم: عبد الملك بن عبد الله بن يوسف بن محمد الجُوَيْني، أبو المَعالي، ركن الدين، الملقب بإمام الحرمين، أعلم المتأخرين، مِن أكابر فقهاء الشافعية، **ولِد سنة (٤١٩هـ)** في «جُوين» مِن نواحي نيسابور، ورحل إلىٰ بغداد، فمكة، ثم المدينة، ولُقب بإمام الحرمَينِ؛ لأنه أفتىٰ ودرَّس بمكة والمدينة، ثم عاد إلىٰ نَيْسابور، فبنىٰ له الوزيرُ «نِظام الملك» المدرسةَ النِّظامية فيها، وكان يَحضرُ دروسَه أكابرُ العلماء، له مصنفات كثيرة نافعة. قال عنه الإمام **أبو إسحاق الشيرازي**: «تمتعوا بهذا الإمام؛ فإنه نُزهة هذا الزمان» وقال عنه **ابن خَلِّكان**: «أعلم المتأخرين من أصحاب الإمام الشافعي علىٰ الإطلاق، المُجمع علىٰ إمامته، المتفق علىٰ غزارة مادته، وتفننه في العلوم مِن الأصول والفروع، والأدب، وغير ذلك». قال أبو عثمان **الصابوني** داعياً له: «صرف الله المكاره عن هذا الإمام، فهو اليوم قُرَّةُ عينِ الإسلام». **من شيوخه**: والده الإمام أبو محمد الجويني، والقاضي حسين، والقاضي أبو الطيب الطبري. قال الجويني عن نفسه: «ما تكلَّمتُ في عِلم الكلام حتىٰ حفظتُ مِن كلام القاضي أبي بكر اثني عشر ألف ورقة». **مِن تلاميذه**: حجة الإسلام الغزالي، والإمام البارع الكيا الهراسي، والإمام الخوافي، وغيرهم كثير. **وفاته**: **توفي** رحمه الله **سنة (٤٧٨هـ)**. ينظر: «طبقات الشافعية الكبرىٰ» [ج٥/ص٤٧٧] و«وفيات الأعيان» [ج٣/ص١٦٧].

https://t.me/kutubunmufidatun

بعضِ الحَوادِث لغيرِ اللهِ تعالىٰ، قالوا: فالنَّظرُ فِعلٌ للعَبدِ واقِعٌ بمُباشرَتِه يُولِّدُ فِعلًا آخرَ هُو العِلم.

والإمام الرَّازيُّ[١]: إلىٰ أنه يَستلزِمهُ فلا يتخَلَّفُ عنه، كما يَستلزِمُ وجُود الجَوهرِ وجُودَ العَرضِ[٢].

---

(١) هو الإمام المتكلم الأصولي المفسر محمد بن عمر بن الحسين التيمي البكري الشافعي الأشعري، المعروف بفخر الدين الرازيِّ، أبو عبد الله، **ولد سنة (٥٤٤هـ)** أوحد زمانه في المعقول والمنقول وعلوم الأوائل، وهو قُرشي النَّسب، يرجع نسبه إلىٰ أبي بكر الصديق رضي الله عنه، أصله من طَبَرِسْتان، ومولده في الرَّي وإليها نسبته، ويقال له: «ابن خطيب الرّيّ» **نسبه في علوم الأصلين**: اشتغل في الأصول علىٰ والده الإمام عمر ضياء الدين، وهو علىٰ أبي القاسم سلمان بن ناصر الأنصاري، وهو علىٰ إمام الحرمين، وهو علىٰ أبي إسحاق الإسفراييني، وهو علىٰ أبي الحسن الباهلي، وهو علىٰ شيخ المذهب وإمام المتكلمين أبي الحسن الأشعري. **من تآليفه التي اشتهرت في البلاد**: تفسير «مفاتيح الغيب» و«الأربعون في أصول الدين» و«معالم في أصول الدين» و«المحصول» في أصول الفقه، وله في الرد علىٰ الكرامية والمجسمة «تأسيس التقديس» وإذا أُطلق لقب «الإمام» عند المتأخرين في كتب العقيدة والكلام وأصول فقه المتكلمين فهو المراد لا سواه، توفي بهَراة، سنة (٦٠٦هـ) رحمه الله تعالىٰ وأعلىٰ مقامه في عليين.

(٢) **في حاشية الأصل: قال في «شرح المقاصد» في كيفية إفادة النَّظرِ للعلم ما نصه: (فعندنا يخلق الله تعالىٰ العِلم عقيبَ تمام النَّظر بطريقِ إجرَاء العَادة، أي: تكرر ذلك دائما مِن غير وجُوبٍ، بل مع جَوازِ أنْ لا يخلُقه خَرقًا للعَادة، وذلِك لما سيجِيءُ مِن استِناد جَميعِ الممكِنات إلىٰ قُدرة الله تعالىٰ واختِياره ابتداء، وأثَرُ المختَار لا يكونُ واجِبًا.. إلىٰ أن قال: وعِندَ الفلاسِفة: هي بطريق الوجُوبِ لتمام القَابل مع دَوامِ الفَاعِل، وذلكَ لأنَّ النَّظرَ يُعدُّ الذِّهنَ لفيَضانِ العِلم عليه مِن عِند وَاهِبِ الصُّور، الذي يُسمَّىٰ عِندهم بالعقل الفَعَّال المنتَقِش بصُور الكَائنات، المُفيضِ علىٰ نُفوسِنا بقَدْرِ الاستِعدَاد عِندَ اتِّصالها به، وزعموا: أنَّ اللَّوحَ المحفُوظَ والكِتاب المبينَ في لِسَان الشَّرع عِبارتَان عَنهُ.**

وهَاهُنا مَذهبٌ آخرُ اختاره الإمام الرَّازي، وذكر حجة الإسلام الغزالي رحمه الله تعالىٰ أنهُ المذهَبُ عِندَ أكثرِ أصحابِنا، وهو: أنَّ النظرَ يستلزِمُ العِلمَ بالنَّتيجَةِ بطَريقِ الوُجُوب الذي لابُدَّ مِنه، لكِن لا بطَريقِ التَّوليد علىٰ ما رأىٰ المعتزِلةُ، وهذا ما نُقل عن القاضي أبي بكر وإمام الحرمين: أنَّ النَّظرَ يَستلزِمُ=

https://t.me/kutubunmufidatun

وهو: (صِفةٌ يتَجلَّىٰ بهَا المذكورُ لِمن قامَت هِيَ به) أيْ: يتَّضِح ويظهرُ ما يُذْكرُ

حاشية العلامة الغَزّي

وللحُكماء في ذلكَ مذهبٌ ستأتي الإشارةُ إليه في تَعريفِ الدَّليل.

قوله: (وهو صِفةٌ يَتجلَّىٰ بها المذكورُ) هذا التَّعريفُ علىٰ رأيِ مَن يجعلُ العِلم صِفةً ذاتَ تَعلُّقٍ[1]، وهو ما ذهبَ إليه جماعةٌ مِن الأشَاعِرة، أمَّا مَن يجعَلُه نفسَ التَّعلُّقِ، أي: الإضافةَ والنِّسبةَ المخصوصةَ بينَ العَالِم والمعلُومِ، وهو ما اقتصرَ جمهورُ المتكلِّمينَ عليه. قال في «المواقف»[2]: «ولم يثبت غيره بدليل، فيعرفه بأنه تَجلِّي المذكُور».

قيل: واللَّائقُ حملُ العِلم في عِبارة المتن عليه؛ لأنَّ الثَّلاثةَ إنَّما هي أَسبابٌ للتَّجلي لا للصِّفة كما لا يخفىٰ.

ثم «المذكورُ» هنا مِن الذِّكر اللِّساني كما أشارَ إليه بقوله: (ويمكن أن يعبر عنه) حملًا للفظ علىٰ المتَبادر منه، لا القَلبيّ وإنْ صحَّ ذكره أيضًا في تعريف العِلم، خِلافًا لمن منعه، مُستنِدًا إلىٰ أنَّه بمعنىٰ المعلومِ علىٰ ذلكَ التَّقدير، واختير «علىٰ الشيء» لشُموله المعدُومَ كالموجود، و«علىٰ المعلوم» ونحوه؛ لسلامته مِن الدور.

= العِلمَ علىٰ سَبيلِ الوُجُوب مِن غَيرِ أنْ يكونَ النَّظرُ عِلَّة أو مُولِّدًا، وصرَّحَ بذكر الوجُوب لئلا يُحمل الاستِلزامُ علىٰ الاستِعقَاب العَادي، فيصير هذا هو المذهب الأول، وقد صرح الإمام الغزاليُّ بأنَّ هذا مذهبُ أكثرِ أصحَابِنا، والأوَّلُ مذهبُ بعضهم. انتهىٰ».

وفي «شرح المواقف» بعدَ أنْ حكىٰ مذهبَ الإمامِ ما نصُّه: (قيل: أُخِذ هذا المذهبُ مِن القاضي الباقلاني وإمام الحرمين حيث قالا: باستِلزام النَّظر للعِلم علىٰ سَبيلِ الوجُوبِ مِن غير توليد، ورُدَّ: بأنَّ مُرادَهُما الوجُوب العَادي دُونَ العَقلي. انتهىٰ). انظر: [شرح المقاصد ج١/ص٣٥ ـ وشرح المواقف ج١/ص٢٤٦]

(١) وهو تعريف الإمام أبي منصور الماتريدي في كتابه «التوحيد».

(٢) انظر: «المواقف» للإيجي مع شرحه للجرجاني: [ج٢/ص٤٧] ط: دار الجيل.

https://t.me/kutubunmufidatun

ويُمكِنُ أنْ يُعبَّر عنه[١]، موجُودًا كانَ أو مَعدُومًا؛ فيشمَلُ إدراكَ الحَواسِّ، وإدراكَ العَقلِ؛ مِن التَّصوُّرات والتَّصديقَاتِ اليَقينيَّة وغير اليَقينِيَّة.

بخِلاف قولهم: (صِفةٌ تُوجِبُ تَمييزًا لا يَحتمِلُ النَّقيضَ) فإنَّه وإنْ كانَ شامِلًا

حاشيَة العلامة الغَزّي

قوله: (فيشملُ إدرَاكَ الحَواسِّ) هذا ما ذهبَ إليه الأشعريُّ، قال: إنَّ إدراكَ السَّامِعة والبَاصِرة مثلًا.. عِلمٌ بالمسمُوعَات والمُبصَراتِ.

وردَّه الجهورُ: بأنَّا نجدُ فَرقًا ضَروريًّا بينَ العِلم التَّام بهذا اللَّونِ وبينَ إبصَارِه، ولو كانَ الإبصارُ عِلمًا بالمبصَرِ لم يكن بينهُما فرقٌ.

وأجيب: بأنَّ ذلكَ الفرقَ لا يَمنعُ كَونَهُ عِلمًا مُخالِفًا لسَائِر العُلوم، إمَّا بالنَّوعِ أو بالهُويَّة، وبأنَّ ذلِكَ الاستِدلالَ إنَّما يصِحُّ لو أَمكنَ العِلمُ بمُتعلَّق الإحسَاسِ بطَريقٍ آخرَ غَيرِ الحِسِّ، وهو باطلٌ.

قال في «شرح المقاصد»: «والحقُّ أنَّ إطلاقَهُ على الإحسَاسِ مُخالِفٌ للغة والعُرف، فإنَّه اسمٌ لغَيرهِ مِن الإدرَاكَات»[٢] ويُؤيِّدُه أنَّ البَهائِم ليسَتْ مِن أُولي العِلم فيهما.

هذا وقد نُقلَ عن الأَشعريِّ الرَّجوع عمَّا سبقَ إلى مُوافقَة الجُمهور.

قوله: (اليَقينِيَّة وغيرِ اليَقينِيَّة) هو تفصيلٌ للتَّصديقاتِ فقط على التَّحقيق، وللتَّصوُّراتِ أيضًا على ما رآهُ الشَّارحُ مِن أنَّ التَّصوُّرات لها نَقائِض.

قوله: (بخِلاف قولهم: صِفةٌ... إلى آخره) هذا ما اقتَصرَ عليه ابن الحاجب[٣]

---

(١) أي: ما من شأنه أن يذكر ويمكن أن يعبر عنه، فالمراد بالمذكور ما ذكر ليُعلم، أي محل البحث، ولا يخفاك أن التعبير بالمذكور في تعريف العلم بدل المعلوم للتَّفصي عن إشكال الدور المشهور.

(٢) ينظر: «شرح المقاصد» [ج١/ص٢٣٠]

(٣) أي: في «مختصر منتهى السؤل والأمل في علمي الأصول والجدل» ووصفَهُ بأنَّه أصحُّ الحدود.=

....

وغيرهُ.

وتحقِيقُه أنْ يُقال: العِلمُ صِفةٌ، أي: معنًى قِائمٌ بالغَيرِ قائمة بمَحلٍّ، مُتعلّقةٌ بشَيءٍ تُوجِب عادةً كونَ مَحلّها مميِّزًا لمتعلقها تمييزًا لا يحتَملُ ذلك المتعلّق نقيضَ ذلك التَّمييز، فلابُدَّ مِن اعتِبار المحلِّ الذي هو النَّفس؛ لأنَّ التَّمييز المتفرِّعَ على تلكَ الصِّفة ـ وهو في التَّصوُّر: الصُّورَةُ، وفي التَّصديقِ: الإثباتُ أو النَّفي ـ إنَّما هو له لا للصِّفة، ولا شَكَّ أنَّ تمييزهَا إنَّما هو لشَيءٍ يتَعلَّق به وهو هُنا: الماهِيَّة المتَصوَّرةُ، أو طَرفَا الاثبَاتِ والنَّفي، وذلكَ الشيءُ هو الذي لا يحتَملُ النَّقيضَ، فوصفُ التَّمييز لعَدمِ الاحتِمال مجازٌ ظاهرٌ، والعِلمُ بهذا المعنىٰ كما في «شرح المواقِف» وغيره: «إنْ كانَ حُكمًا ـ أي: إدرَاكًا، لأنَّ النِّسبَة واقعةٌ أو ليست بواقِعة ـ

= ينظر [ج١/ص٢٠٥]. وابن الحاجب هو: أبو عَمرو جمال الدين: عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس المالكي المصري ثم الدمشقي ثم الاسكندري، الكردي، المعروف بابن الحاجب، الإمام العلامة الفقيه الأصولي المتكلم، فارس الإتقان والتدقيق، **ولد سنة**: **(٥٧١ هـ)** كان والده عمر حاجِبَ الأمير عز الدين موسك الصلاحي، **من شيوخه**: أبو الحسن الأبياري، والشاطبي، وبهاء الدين بن عساكر. **مِن تلامذته**: الشهاب القرافي، والقاضي ناصر الدين بن المنير، والحافظ المنذري، وغيرهم. من مؤلفاته: له التصانيف البالغة غاية التَّحقيق والإجادة، له مختصر فروعي مشهور سماه: «جامع الأمهات»، بالغ ابن دقيق العيد في مدحه أوائل شرحه، ومختصر أصولي، اختصره ثانيا وسماه: «مختصر منتهىٰ السؤل والأمل في علمي الأصول والجدل» وهو كتاب الناس شرقا وغربا، اعتنىٰ به العُلماء في سائر الأقطار ومِن أنفس شروحه شرح العضد الإيجي مع الحواشي التي وضعت عليه، و«كافية ذوي الأَرَب في معرفة كلام العرب» المعروف اختصارا بـ«الكافية» وصفها ابن حبان بقوله: هذه نحو الفقهاء. وله رسالة في العقيدة اشتهرت بعقيدة ابن الحاجب، شرحها أبو العباس التلمساني وسماها: «بغية الطالب في شرح عقيدة ابن الحاجب» وشرحها أبو عبد الله البكي وسماه: «تحرير المطالب لما تضمنته عقيدة ابن الحاجب» **توفي** رحمه الله **سنة**: **(٦٤٦ هـ)**. ينظر: «الديباج المُذهب» [ج٢/ص٨٦] و«شجرة النور الزكية» [ج١/ص٢٤١].

https://t.me/kutubunmufidatun

https://t.me/kutubunmufidatun

لإدرَاكِ الحَواسِّ بناءً على عَدمِ التَّقييدِ بالمعَاني، وللتَّصوُّراتِ بناءً على أنَّها لا نقائضَ لها ....

حاشيَة العلامة الغـزّي

فهو تَصديقٌ، وإلَّا فتصوُّرٌ»[١] خِلافًا لما قيل: مِن أنَّ المنقَسِم إلى التَّصوُّر والتَّصديق إنَّما هو التَّمييز لا الصِّفة، فلا يصِحُّ تفسيرُ العِلم المنقَسِم إليهما بهَا، ولِمَا يقتَضِيه عِبارةُ كثيرٍ مِن المتأخِّرينَ مِن أنَّ التَّصديقَ هو: الإدرَاكُ المقَارِنُ للحُكم، لا الحُكم نفسه.

قوله: (بناءً على عَدمِ التَّقييدِ بالمعَاني) تنبيهٌ على أنَّ التَّعريفَ على رأي الأَشعريِّ: مِن شُمول العِلم لإدرَاك الحَواسِّ، أمَّا مَن لا يرى ذلك فإنه يقول: صِفةٌ توجِبُ تمييزًا بينَ المعاني، فيخرجُ المحسُوسَات بالحِسِّ الظَّاهِر، إذ المراد بالمعاني عِنده: ما يُقابِل العَينيَّة الخَارجيَّة، وهي الأمور العَقليَّة، كُليَّةً كانت أو جُزئيَّةً، ويدخلُ إدرَاكُ زيدٍ قبلَ رُؤيته؛ لأنَّه إنَّما يُؤخَذُ حينئذٍ على وجهٍ كُليٍّ، ولا شيءَ مِن الكُليِّ بخارجي[٢]، وإدراكُه بعدَ رُؤيته؛ لأنَّ ذلكَ المدركَ وإنْ كانَ على وَجهٍ جُزئيٍّ لكِنَّه خياليٌّ مَحضٌ، فهو مِن قَبيل المعاني، وإنَّما يُشبه[٣] الحالَ؛ لكونِه مُطابقًا للأمر الخارجي.

قوله: (بناءً على أنَّها لا نَقائِضَ لهَا) الكلامُ على حَذفِ مُضافٍ، أي: لتمييزها لما تقدَّمَ، فلا يَرِدُ ما قيل مِن أنَّ البِناءَ فاسِدٌ؛ لأنَّ المعتبَرَ في العِلم عَدم احتِمال نقيضِ التَّمييز، لا نقيضِ التَّصور.

وقد يؤخذُ الكلامُ على ظَاهِره ويجاب: بأنَّ عدمَ نقيضِ التَّمييز فرعُ عَدمِ

(١) «شرح المواقف» للشريف الجرجاني [ج١/ص٦٠]
(٢) في «ب» و«هـ»: بخارج.
(٣) في «د» يشتبه.

https://t.me/kutubunmufidatun

على ما زَعمُوا، ....

حاشية العلامة الغَزّي

نَقيضِ التَّصوُّر، فما لا يحتَمِلُ نَقيض التَّصورِ الموجِب للتَّمييز المتَعلّق به.. لا يحتَمِلُ نقيضَ ذلك التَّمييز، وبأنَّ المراد بالنَّقيض في التعريف السَّابق: نَقيضُ الصِّفة لا تمييزها.

وفيه: أنَّ دعوى الفَرعيَّة مما لا دليلَ عليه، وحملُ النَّقيضِ على نَقيضِ الصِّفة مُخالِفٌ للظَّاهِر الموَافِق لتَقريرهم الاعتِراضَ على ذلك التَّعريف بالعُلوم العَاديَّة، مثل العِلم بكون الجبل حَجرًا، بأنَّه يحتمِلُ النَّقيضَ بأنْ لا يكُونَ حجرًا، بل قد انقلبَ ذهبًا.

وقيل أيضًا: لا معنى للبِناء على عدم النَّقيضِ، إذ لو سُلِّم أنَّ لها نقائض.. لمْ يحتمِل مُتعلّقها نقيضَها؛ لأنَّ كل مُتصوَّرٍ لا يحتَمِلُ غيرَ صُورتِه الخَاصَّة.

وأجيب: بأنَّ ذلكَ شأنُ المتصوَّر بالكُنْه لا بالوجه، فإنَّهُ لو فُرِضَ أنَّ «اللاضاحك بالفِعل» نَقيضُ «الضَّاحِك بالفِعل».. لاحتِمل الإنسَان المتَصوَّرِ بأَحدِهما أنْ يُتصوَّرَ بالآخرِ، على أنَّ بِناءَ شيءٍ عَلى شيءٍ في الوَاقِع لا يُنافي وجُودَ مبنى آخر له في التَّقدير. انتهى.

قوله: (على ما زَعمُوا) فيه إشارَةٌ إلى تَضعيفِ قَولهم[1]، أي: لأنَّه مُخالِفٌ لقولِ المنطقيين: نَقيضَا المتسَاويَيْنِ مُتسَاويَان، وعكسُ النَّقيضِ: أخذُ نقيضِ الموضُوعِ محمُولًا وبالعَكسِ، ولأنَّه يلزمُ مِنه أنْ يكُونَ جميعُ التَّصوُّراتِ عُلومًا، مع أنَّ بعضَها غيرُ مطابقٍ، كما إذا رأينا مِن بعيدٍ شَبحًا هو حَجرٌ، فحصَلَ منهُ في أذهَانِنا صورةُ إنسَانٍ.

---

(١) وممن قال بذلك المولى عضد الدين الإيجي في شرح المختصر الأصولي لابن الحاجب. [ج١/ص١١٦].

https://t.me/kutubunmufidatun

....

والتَّحقيقُ[١]: أنَّ التَّصوُّراتِ لا نَقائِضَ لها؛ لأنَّ المتناقِضيْنِ على الأشهَر: هُما المفهُومَان المتمانِعَان لذَاتِهما لا المتنَافيانِ، ولا تمانُع بينَ التَّصوُّرات، فإنَّ مفهُومَي الإنسَان واللَّا إنسَان مثلًا، أو قولنا: حيَوانٌ نَاطِق وحَيوانٌ ليسَ بنَاطِقٍ على التَّقييد وإنْ تنافيا.. لا يَتمانَعانِ[٢]، إلَّا إذا اعتُبِر ثُبوتهما لشيءٍ، فيحصلُ قَضيَّتان مُتنافيتَانِ صِدقًا وكذبًا، أو لُوحِظ وقُوع تِلكَ النِّسبة التَّقييديَّة وارتِفاعُها، أعني: التَّصديقين اللذين أُشيرَ بهذين القَولين إليهِما.

وإطلاقُ النَّقيض على أطَراف القَضايا كما في كَلامِ أَهلِ المنطق سَواء أُخذت تِلكَ الأَطرافُ بمعنى السَّلب، بأنْ يعتبر نسبة الأطراف إلى الذَّات تقييدًا إيجابيًّا أو سلبيًّا، أو بمعنى العُدول، بأنْ يلاحظ مَفهُوماتها مِن حيثُ هي، ويجعل معنى حَرفِ السَّلب مَضمُومًا إليها، صارَ معها شيئًا واحدًا مجازا على التَّأويل، بنحو ما سَبقَ.

إلَّا أنْ يُقال: المتناقِضَان هُما المتنَافِيان لذَاتِهما، إمَّا في التَّحقُّق[٣] والانتِفَاء كما في القضايا، وإمَّا في المفهوم، بمعنى: أنه إذا قيسَ أحدُهما إلى الآخر.. كان أشدَ بُعدًا مما سِوَاهُ، فيوجَدُ في التَّصوُّرات أيضًا، وبهذا المعنى قيل: نقيضُ كل شيءٍ رَفعُه، سواءٌ كانَ رفعُه في نَفسِه أو عَن شيءٍ.

---

(١) راجع هذا التحقيق في كلام السيد الشريف الجرجاني في حاشيته على شرح العضد على المختصر الأصولي.

(٢) وقع هنا طمس في الأصل على هذه الكلمة في بداية السطر الثامن، وفيما تحته من الأسطر، وهي بمجموعها ستة أسطر تبدأ في وسط اللوحة [١٢٣/ب] والطمس واقع على أول كلمتين من هذه الأسطر. وتم استدراك المطموس من النُّسخ الأخرى المستعان بها.

(٣) في «ب»: التحقيق.

https://t.me/kutubunmufidatun

لكنَّه لا يَشمَلُ غيرَ اليَقينيَّاتِ مِن التَّصديقاتِ.

هذا؛ ولكنْ ....

وعلى ذلك التَّحقيق المستَلزِم لما سَبق يقال: لا يُوصَف التَّصوُّر بعَدمِ المطَابقةِ أَصلًا، فإنَّ ما حصلَ في الذِّهن للشَّبَح مِن الصُّورة.. صُورَةٌ للإنسَانِ، أوجبَها عِلمٌ تَصوُّريٌّ بِه، ولا خَطأ في ذلكَ، إنَّما الخَطأُ في حُكمِ العَقلِ بأنَّ هذهِ الصُّورة لذلك الشَّبحِ، فإنَّ الحُكمَ بأنَّ الصُّورةَ النَّاشئةَ مِن شَيءٍ صُورةٌ له.. قد صارَ مَلَكةً للنَّفسِ، فالتَّصوُّرَاتُ كُلُّها مطابِقةٌ لما هي تَصوُّراتٌ له، والخَطأُ إنَّما هو في أحكَامِ العَقلِ المقارِنة لها.

قيل: ويَرِدُ عليه: أنَّ المُتصوَّرَ في المثال إنَّما هو الشَّبحُ، والصُّورةُ الذِّهنيَّةُ آلةٌ لملاحظتِه وعنُوانٌ له، يُصحِّحُ للذِّهنِ الحُكمَ عليه بأنَّه قَابِلٌ للعِلم مثلًا، فهو مَعلومٌ لنَا بهذا الوَصفِ بِلا شُبهةٍ، ولا شَكَّ أنَّ عِلم الشَّبح الذي هو الحَجرُ في الوَاقِع بِوَصفِ الإنسَانيَّة.. عِلمٌ غَيرُ مطابقٍ، والمطَابِقُ إنما هو العِلمُ بمَفهُوم الإنسَانِ الذي جُعِل آلةً لملاحظتِه، ولا كلامَ فيه. **وحاصله**: أنه فرق بينَ العِلم بالوَجه والعِلم بالشَّيءِ مِن ذلك الوَجْه.

وقيل أيضًا: اعتِبارُ المطَابقةِ في التَّصور لِما انتزَعهُ الذِّهنُ مِن المفهُومَات دُونَ الخَارجِ.. يَستلزِمُ القَولَ بمِثله في التَّصديق، فيكون أبدًا مُطابِقًا، والخطأُ فيما قَارنَهُ، وأنَّه باطلٌ.

قوله: (**لكنَّهُ لا يَشملُ غير اليَقينِيَّات مِن التَّصديقات**) المرادُ الظَّنيّ منهَا، أمَّا الموهُوم والمشْكُوكُ فمِن قَبيلِ التَّصوُّرات؛ **لأنَّ الوَهْمَ**: مُلاحظةُ الطَّرفِ المرجُوحِ، **والشَّكُّ**: التَّردُّد في الوقُوعِ واللَّاوقُوعِ.

قوله: (**هَذا؛ ولكِن**) هو خبرُ مبتدأ مَحذُوفٍ، أو عكسُه، أي: الأمر هذا أو

https://t.me/kutubunmufidatun

ينبَغي أنْ يُحمَلَ التَّجلِّي علىٰ الانكِشَاف التَّامِّ الذي لا يَشملُ الظَّنَّ ؛ لأنَّ العِلمَ عِندهُم مُقابِلٌ للظَّنِّ.

(لِلْخَلْقِ) أي: للمَخلُوق ؛ من المَلَكِ والإنْسِ والجِنِّ[١] ، بخِلاف عِلم الخَالِق تعالىٰ ؛ فإنَّه لذَاتِه ، لا لِسببٍ مِن الأسبَاب.

حاشيَة العلامة الغَـزّي

هذا كما ذكر ، والإشارة لما تقدَّم ، وفي الأصل مِن الاقتِضَاب ، وهو: الانتِقَالُ عن كلامٍ سَابقٍ إلىٰ مَقصُودٍ لاحقٍ لا يُلائِمُه ، كما في قوله تعالىٰ ﴿هَٰذَاۚ وَإِنَّ لِلطَّٰغِينَ لَشَرَّ مَـَٔابٍ﴾ [ص: ٥٥]. والواو بعدهُ للحَال ، فيُفيد للمنتقلِ إليه نَوع ارتِباطٍ بما قبلَه ، ومِن ثَمَّ قرب هذا الاقتِضابُ مِن التَّخلُّص المشروطِ فيه مُلائمَة السَّابق للَّاحِق ، واطَّرَدَت عَادةُ كثيرٍ من المصنِّفينَ بالفَصلِ به بينَ كلامين يَتعلَّقان بشيءٍ وَاحدٍ وبينَهُما اختِلافٌ بوجْهٍ مَا.

قوله: (يَنبَغِي أنْ يُحمَل التَّجلِّي علىٰ... إلىٰ آخره) هذا الحَملُ وإنْ كانَ علىٰ سَبيلِ المجَازِ وهو لا يَدخُل التَّعريفَاتِ.. مُحتملٌ ؛ لوجُودِ القَرينةِ ، وهي العُرف والاصطِلاح.

قوله: (لا يَشملُ الظَّنَّ) أي: ولا اعتِقادَ المقلِّدِ كما في «شرح المقاصد» قال: «لأنه عُقدَةٌ علىٰ القَلبِ ، والتَّجلِّي انشِراحٌ وانحِلالٌ للعُقدَة»[٢].

قوله: (فإنَّه لذَاتِه) يُريد أنَّ ذَاتَهُ سُبحانَهُ اقتَضَتْ وجُودَه علىٰ ما هُو عليه مِن

(١) قرينة حمله الخلق علىٰ المخلوق هي أنه لا معنىٰ لجعل أسباب العلم لنفس الإيجاد ، وخصَّ هذه الثلاثة ؛ لأنها أنواع المكلف ، وحال غيرهم غير معلوم هل لهم نفوس تدرك الكلي أم لا ، ثم الإشكال في إثبات العقل للملك. ينظر: «النكت والفوائد» ص٢٠٨ و«حاشية ابن أبي شريف» ص١٠٥.

(٢) «شرح المقاصد» [ج١/ص١٨]

https://t.me/kutubunmufidatun

(**ثَلَاثَةٌ: الْحَوَاسُّ السَّلِيمَةُ، وَالْخَبَرُ الصَّادِقُ، وَالْعَقْلُ**) بحُكمِ الاستِقرَاء.

ووجْهُ الضَّبطِ: أنَّ السَّببَ إنْ كانَ مِن خَارجٍ فالخَبرُ الصَّادِقُ، وإلَّا: فإنْ كانَ آلةً غيرَ المُدرِك فالحَواسُّ، وإلَّا فالعَقلُ.

حاشية العلامة الغزّي

صِفَات الكَمالِ، فذَاتُه كَافيةٌ في حُصول عِلمه وتَعلُّقِه بالمعلُومَات بلا حَاجةٍ إلىٰ أَمرٍ يُفضِي إلىٰ ذلِكَ.

قوله: (بحُكم الاستِقرَاء) اعلَم أنَّ الحصرَ: **إمَّا عَقليٌّ** مُردَّدٌ بينَ النَّفي والإثبَات بِجَزمِ العَقلِ بمُجرَّد مُلاحظَةِ مَفهُومِه بالانحِصَار، **وإمَّا استِقرَائيٌّ** لا يكُون كذلِكَ(١)، فيَستَنِدُ انحِصَارُه إلىٰ التَّتبُّع والاستِقرَاء، سواءٌ كانَ **في الجُزئيَّات**؛ كانحِصَار أَسبَابِ العِلم فيما ذُكر، والدَّلالة اللَّفظيةِ في الثَّلاث، **أو في الأَجزَاءِ**؛ كانحِصَار الجِسم المركَّبِ في أَجزَائِه مِن العَناصِر عِندَ القَائل بتركُّبه منهَا، وليسَ المرَادُ بالاستِقرَاء هَاهُنا: ما يُقابِل التَّمثيلَ والقِياسَ، إذ هو استِدلالٌ بأحكام الجُزئيَّات علىٰ حُكمِ الكُليِّ، والمقصُود مِن القِسمَة: تَحصيلُ الأقسَام، لا تَعديَةُ حُكمِهَا إلىٰ مَقسِمهَا، فإنَّها إنَّما تُتصوَّرُ بعدَ تَحصيلهَا ومَعرِفة أحكَامِهَا.

ثُم في قوله: **(ووَجْهُ الضَّبطِ)** إشارةٌ إلىٰ أنَّ الحَصْرَ الاستِقرَاءُ، أي: فائِدةُ التَّرديد فيه: الضَّبطُ؛ لتَقليلِ الانتِشَار وتَسهيلِ الاستِقرَاء.

والمراد بـ**(الخَارج)** هُنا هو: الخَارجُ عَن المدَارك(٢).

قوله: (وإلَّا فالعَقلُ) تقديره: وإنْ كانَ آلةً للإدرَاكِ ليسَت غيرَ المُدرك بل

---

(١) في نسخة «ب»: وإما استقراء، أي: لا يكون كذلك.

(٢) أي إن كان سبب العلم خارجا عن الإنسان المُدرك فهو الخبرُ؛ لأنه صوت يسمع من خارج، وإن لم يكن سبب العلم خارجا: **فإن كان** آلةً في الإنسان وتِلك الآلةُ غير الشيء الذي يُدرِك العلمَ فهو الحواسُّ، **وإن كانت** تلك الآلة هي التي يدرك بها فهي العقلُ.

https://t.me/kitabunmufidatun

فإنْ قيلَ: السَّببُ[1] المؤثِّر في العُلوم كلِّها هو الله تعَالىٰ؛ لأنَّها بخلقِه وإيجَادِه مِن غيرِ تأثيرٍ للحاسَّةِ والخَبرِ والعَقلِ؛ والسَّببُ الظَّاهريُّ - كالنَّار للإحرَاق - هو العَقلُ لا غيرُ، وإنَّما الحَواسُّ والأخبَار آلاتٌ وطُرقٌ في الإدرَاكِ، والسَّببُ المُفضِي في الجُملة؛ بأنْ يخلُقَ[2] الله تعَالىٰ العِلمَ معَهُ بطريقِ جرْيِ العَادةِ؛ ليشَملَ المُدرِكَ كالعَقلِ، والآلَةَ كالحِسِّ، والطَّريقَ كالخَبرِ.. لا يَنحصِرُ[3] في الثَّلاثةِ، بل هَا هُنا أشياءُ أُخَرُ[4]؛ مثلُ الوِجْدَان، والحَدْسِ، والتَّجرِبَة[5]، ونظرِ العَقلِ؛ بمعنَىٰ تَرتيبِ المبَادئِ والمُقدِّماتِ.

حاشيَة العلامة الغَزّي

عَينهُ، أو وإنْ لم تكُن آلةً أصلًا بل مُدركًا، وهذَا أَوجَهُ وأَنسَبُ بقوله: (والسَّببُ الظَّاهريُّ هو العَقلُ، وإنَّما الحَواسُّ آلاتٌ) وبقوله: (ليشملَ المُدرِكَ كالعَقلِ والآلَةَ كالحِسِّ) وإنْ كانَ الأوَّل هو الظَّاهر مِن العِبارَة، بوَاسِطة أنَّ الحُكمَ سَواءٌ كانَ إيجابيًّا أو سَلبيًّا يَنصرِفُ إلىٰ القَيد، فيكونُ رفعُه برَفعِ ذلِكَ القَيدِ.

قوله: (آلَاتٌ وطُرُقٌ) هو لَفٌّ ونَشرٌ مُرتَّبٌ، فالآلاتُ للحَواسِّ، والطُّرُقُ للأخبَار.

---

(١) في إطلاق لفظ (السبب) علىٰ الله تعالىٰ مؤاخذةٌ؛ لعدمِ التوقيف وجريٌ علىٰ طريق الفلاسفة، فالتعبير به غير حسنٍ، فكان ينبغي أن يقال: (فإن قيل: الموجد للعلوم، أو الخالق لها) أو نحو ذلك. ينظر: «النكت والفوائد» ص ٢١٠. و«حاشية ابن أبي شريف» ص ١٠٧.

(٢) متعلق بالمفضي، أي: الذي إفضاؤه بسبب خلق الله تعالىٰ العلم معه.

(٣) خبرُ (السبب المفضي).

(٤) في (ح): بل معها أشياء أُخر.

(٥) الوجدان: كوجدان الخوف والغضب والجوع والعطش ونحوه، والحدس: الانتقال من المبادئ إلىٰ المطالب، بأن تسنح المبادئ المترتبة للذهن فيحصل المطلوب دفعة، ويقابله الفكر. والتجربة: ما يحتاج العقلُ فيه إلىٰ تكرار المشاهدة.

https://t.me/kutubunmufidatun

قُلنا: هذا علىٰ عَادةِ المشايخِ[1] في الاقتِصار علىٰ المقَاصِد، والإعرَاضِ عن تَدقيقاتِ الفَلاسِفة، فإنَّهُم لمَّا وجَدُوا بعضَ الإدرَاكاتِ[2] حَاصِلةً عقِيبَ استِعمال الحَواسِّ الظَّاهِرة التي لا شكَّ فيهَا، سواءٌ كانتْ مِن ذَوي العُقولِ أو غَيرِهم.. جَعلُوا الحَواسَّ أحدَ الأَسبَابِ.

حاشيَة العلامة الغَـزّي

قوله: (قُلنَا: هذا...) الإشارةُ إلىٰ الحَصرِ السَّابقِ، والمرادُ بـ(تدقِيقَات الفَلاسِفة) تَدقيقَاتُهم فيمَا لا يَعنِيهم، ممَّا لا طَائِل تَحتَهُ علىٰ مَا هُو دَأْبُهم، كما لا يخفَىٰ علىٰ مَن كانَ له قَلبٌ.

وحَاصِل الجَوابِ: اختِيارُ الشِّقّ الأَخيرِ، وبيانُ وَجهِ الانحِصَار في الثَّلاثة بما حَاصِله: أنَّ كُلًّا مِن الحَواسِّ والخَبَر وإنْ كانَ المدرِكُ هو العَقل بوَاسِطتِهما؛ لما اختصَّ بفَائِدة لا تُوجَدُ في غَيره مِن الأَسبَابِ التي يُدرِكُ العَقلُ بوَاسِطتهَا أيضًا، كالتَّجربَة والحَدْسِ، وهي في الحِس: الظُّهور والعُموم في إدرَاكِه، وفي الخَبرِ: استِفادَةُ معظَمِ المعلُومَاتِ الدِّينيَّة مِنهُ.. استحقَّ أنْ يُفرَد قِسمًا برأسِه وسَببًا مُستقِلًّا مِن أسبَابِ العِلم للإنسَان ونحوه، وأنَّ ما ثبتَ مما سِواهُما لما لم يختَصّ بنظر ما اختُصَّا به ولم يتعلَّق لهُم غَرضٌ بتَفاصِيله.. نَظرُوا فيه إلىٰ مَا يَرجِعُ إليه وهُو العَقلُ، فقَابلُوه بهِما في تِلكَ السَّببيَّة، هذا معنىٰ كلامه.

وبه يَتبيَّنُ سُقوط زَعمِ مَن ادَّعىٰ أنَّ في هذا الجَوابِ افتِراءً علىٰ المشَايخِ

---

(١) أي: مشايخ مصنف المتن، وهم الحنفية. «النكت والفوائد» ص٢١١. قلتُ: وقد يصح أن يكون المراد بالمشايخ هنا: القدماء الذين لا يخلطون مباحث الفلسفة بكتبهم الكلامية، كما صرح به فيما سبق.

(٢) تنبيهٌ علىٰ أن الحس استحق أن يُعدَّ سببا لعلم الإنسان؛ لظهوره وعمومه لذوي العقول وغيرهم، إذ لا يتوقف حصول الإدراك به علىٰ العقل الذي هو مناط التكليف. ابن أبي شريف.

https://t.me/kutubunmufidatun

ولمَّا كانَ مُعظَمُ المعلُوماتِ الدِّينيَّة[١] مُستفادًا مِن الخَبر الصَّادقِ جَعلُوه سَببًا آخرَ.

ولمَّا لمْ يَثبُت عِندهُم الحَواسُّ البَاطِنة المُسمَّاةُ بالحِسِّ المُشترَكِ والوَهمِ

حاشيَة العلامة الغَـزّي

بالإعرَاضِ عَن التَّدقيق، واعترَافًا باختِصاص الفَلاسِفَة به، وأنَّ الشَّارحَ لم يُبيِّن في أنَّ مُرادَهم أي قِسم مِن أقسَامِ التَّردِيد، وأنَّه جعلَ الحَواسَّ المجرَّدَةَ مِن العَقلِ كحَواسِّ البَهائِم.. سببًا للعِلم المبحُوث عنه، وهو العِلمُ بالحَقائقِ ووجُود الصَّانع وصِفاته وأحوَال المبدَأ والمعَاد، وهو مما لم يذهب إليه ذاهِبٌ، وأنَّ كُلًّا مِن التَّجربة والحَدْسِ كما لا يَستغنِي عن العقل في كَونِه سببًا.. كذلِكَ كلٌّ مِن الخَبر والحاسَّة، فجعلُ بعضِهَا رَاجِعًا إلىٰ العَقلِ دُونَ البَعضِ.. تَحكُّمٌ، وأنَّه جعلَ كون بعضِ العُلوم مُستفادًا مِن الخَبر وبعضَها عَقِيبَ استِعمَال الحَاسَّة.. عِلَّةً لسببيتهِمَا، وهَذه العِلَّة مَوجُودة في التَّجربة والنَّظر، فتَخصيصُ الخَبرِ والحَاسَّة تخصِيصٌ بلا مُخصِّصٍ وتَعطيلٌ للعِلَّة.

قوله: (**الحَواسُّ البَاطِنةُ**) هي علىٰ ما زعمَ الفلاسِفةُ خمسٌ:

- **الحِسُّ المشتَركُ**، وهي: القُوَّة التي تُرتَسَمُ فيهَا صُور الجُزئيَّاتِ المحسُوسَة بإحدَىٰ الحَواسِّ الخَمسِ الظَّاهِرة، فتُطالِعها النَّفسُ ثُم تُدرِكُها.

---

(١) بيان للمناسبة التي لأجلها عُدَّ الخبر سببا من أسباب العلم، وهذه المناسبة منتفية في التجربة والحدس والنظر، وبهذا مع مر من بيان المعنىٰ الذي لأجله اعتبر الحس سببا.. تبيَّن سقوط الاعتراض بأن جعل كل من الحس والخبر سببا دون التجربة والحدس مثلا مع أن كلا منهما لا يستغني عن العقل في كونه سببا يحكم، وبأن جعل بعض العلوم مستفادا من الخبر، وبعضها عقب استعمال الحاسة علة لسببيتها مع وجود هذه العلة في التجربة والنظر.. تخصيص بلا مخصص. ووجه سقوطه: انتفاء الظهور المعتبر في الحس، والمناسبة المعتبرة في الخبر كما تقدم. ينظر: ابن أبي شريف ص ١٠٩.

https://t.me/kutubunmufidatun

وغَيرِ ذلِك، ولمْ يتعلَّقَ لهُم غَرضٌ بتفَاصِيل الحَدسيَّات والتَّجرِيبيَّاتِ والبَديهيَّات والنَّظريَّات، وكانَ مَرجعُ الكُلِّ إلىٰ العَقلِ.. جَعلُوه سَببًا ثالِثًا يُفضِي إلىٰ العِلم بمُجرَّد التِفاتٍ أو بانضِمَامِ حَدْسٍ أو تَجرِبةٍ أو تَرتيبِ مُقدِّماتٍ،

حاشيَة العلامة الغَزّي

ـ **والخَيالُ**، وهو: قوَّةٌ لِحفْظِ تِلكَ الصُّوَرِ بعدَ غَيبتِهَا عَن الحِسِّ المشتَرِكِ، فهي كالخِزانَة له.

ـ **والوَهْمُ**، وهي: القوَّةُ التي تُدرِكُ المعاني الجُزئيَّة المتعَلِّقَة بالصُّورِ المحسُوسَة، كعَداوةِ زَيدٍ، وصَداقَةِ عَمرو.

ـ **والحَافِظَة**، وهي: قوَّةٌ نِسبَتُها إلىٰ الوَهمِ نِسبةُ الخَيالِ إلىٰ الحِسِّ المشتَرِكِ.

ـ **والمتَخيِّلةُ**، وهي: القوَّةُ المتَصرِّفةُ في الصُّور التي يأخُذهَا مِن الحِسِّ المشتَرِكِ والمعاني التي يأخُذها مِن الوَهم بالتَّركيبِ والتَّفريقِ، وتُسمَّىٰ: المفكِّرة أيضًا.

وزعموا أيضًا أنَّ الدِّماغَ ثَلاثةُ بطُونٍ: أعظمُهَا الأوَّلُ، ثُم الثَّالث، وأمَّا الثَّاني فهو كمَنفَذٍ بينَهُما علىٰ شَكل الدُّودة، وأنَّ الحِسَّ المشتركَ في مُقدَّم البَطنِ الأَوَّلِ منهُ، والخَيالُ في مُؤخَّرِه، والوَهمُ في مُقدَّم الثَّالثِ منه، والحَافِظَةُ في مُؤخَّرِه، والمتخَيِّلةُ في وَسَطِ الدِّماغ؛ ليأخُذَ مِن هذِه ومِن هَذِه فيتصرّف فيهِمَا. هذا هو المذكُور في «المواقف» و«شرح المقاصد»[1] وغيرهما، والمشهورُ في الكتب المعوَّل عليها:

أنَّ المتخيّلة في مُقدَّم الدُّودَة، والوهمِيّة في مُؤخَّرِها، والحَافِظة في مُقدَّم البَطن الأَخيرِ، وليس في مؤخرة شيءٍ، كذا في «شرح المواقف»[2].

(١) «شرح المقاصد» [ج٢/ص٢٥]

(٢) انظر «المواقف» للعضد الإيجي مع شرحه للشريف الجرجاني [ج٢/٥٨١]

https://t.me/kutubunmufidatun

فجَعلوا السَّببَ في العِلم بأنَّ لنَا جُوعًا وعَطشًا، وأنَّ الكُلَّ أعظَمُ مِن الجُزءِ، وأنَّ نُورَ القَمرِ مُستَفَادٌ مِن نُور الشَّمسِ، وأنَّ السَّقمونيَا مُسهِل للصَّفراء، وأنَّ العَالَم حادِثٌ.. هو العَقلُ، وإنْ كانَ في البَعضِ باستِعَانةٍ مِن الحِسِّ.

[الحَواسُّ الخَمسُ]

(**فَالْحَوَاسُّ**) جمعُ حاسَّةٍ؛ بمعنى: القوَّة الحاسَّة (**خَمْسٌ**) بمعنى: أنَّ العقلَ حاكِمٌ بالضَّرورةِ بوجُودِها، وأمَّا الحَواسُّ البَاطِنةُ التي تُثبتها الفلاسِفةُ.. فلا تتِمُّ دلائلُها على الأصُول الإسلاميَّة.

حاشيَة العلامة الغَزّي

قوله: (بأنَّ لنَا جُوعًا... إلى آخره) مثَّلَ بأمثِلةٍ خَمسةٍ، أوَّلُها: لما حصَل بالوُجدَان، وثَانِيها: للبَديهيّ الحَاصِل بمُجرَّد التِفَاتٍ، وثَالِثُها: الحَدْسِيّ، ورَابِعُها: للتَّجريبيِّ، وخَامِسُها: للنَّظرِيِّ بتَرتيبِ مُقدِّمات.

[السبب الأول من أسباب العلم: الحواس الخمس]

قوله: (بمَعنى: القُوَّة الحَسَّاسةِ)[1] صرَّح بذلكَ دفعًا لما قد يَسبِقُ إليه الوَهمُ مِن مَحالِّ هذِه القُوى.

قوله: (فلا تَتِمُّ دَلائِلُهَا) لأنَّ القَولَ بثُبوتِها وتَعدُّدِها بعدَ بنائِه على نفي القَادر المختَار الموجِد لجميعِ الأشيَاء ابتداءً لمُجرَّدِ إرادَتِه.. مَبنيٌّ أيضًا على أنَّ النَّفسَ النَّاطِقة ليستْ مُدرِكةً للجُزئيَّات، وعلى أنَّ الوَاحِد لا يَصدُر عنهُ إلَّا وَاحِدٌ، والكُلُّ باطِلٌ في الإسلام؛ لما تقرَّر فيهِ من ثُبوت القَادِرِ المختَار، وأنَّ النَّفسَ مُدركة للجُزئيَّات كالكُلّيَّات، وأنَّ الوَاحِد يجُوز أنْ يكُونَ مَبدأً لآثَارٍ كَثيرةٍ، كما ذلكَ مَبسوطٌ في المطوَّلات.

---

(١) أي: التي بها يقع الإحساس، لا بمعنى الأعضاء الآلية للقوة الحاسّة، ولا بمعنى الإحساسات.

https://t.me/kutubunmufidatun

(السَّمْعُ) وهي قوَّةٌ مُودَعَةٌ في العَصبِ المفرُوشِ في مُقعَّرِ الصِّماخِ، تُدرَكُ بها الأَصواتُ بطريقِ وصُولِ الهَواءِ المُتكيِّفِ بكيفيَّةِ الصَّوْتِ إلى الصِّماخِ؛ بمعنى[1]: أنَّ الله تعالى يَخلُقُ الإدرَاكَ في النَّفسِ عِندَ ذلِكَ.

حاشية العلامة الغزّي

قوله: (الأَصواتُ) الحقَّ أنَّ مَاهيَّة الصَّوتِ بَديهيَّةٌ مستغنيَّةٌ عن التَّعريفِ، ومُغايِرَة لما تَوهَّمهُ بعضُهم مِن تَموُّجِ الهَواءِ، ومِن القَرْعِ أو القَلْعِ العَنيفَيْنِ؛ لأنَّ ذلكَ مُبصَرٌ ولا شيءَ مِن الصَّوتِ بمُبصَرٍ، وإنَّما التَّموُّجُ سببٌ له قَريبٌ، والقَرع أو القَلعُ سَببٌ له بَعيدٌ؛ لأنَّهما سَببُ التَّموُّجِ، إذ بِهما يَنقلِبُ الهَواءُ مِن المسَافة التي يَسلُكها الجِسمُ القَارعُ أو المقْلُوع إلى الجنبتين بعُنفٍ، ويَنقادُ له ما يُجاوِرُه مِن الهَواء.

قوله: (بِطَريقِ وصُولِ الهَواءِ... إلى آخره) المقصودُ أنَّ الإحسَاسَ بالصَّوتِ يَتوقَّفُ على أنْ يَصِلَ الهَواءُ الحَامِلُ له المتَكيِّفُ به إلى الصِّماخ، لا بمَعنى أنَّ هواءً وَاحِدًا بعينِه يتَموَّجُ ويتَكيَّفُ بالصَّوتِ ويُوصِله إلى السَّامِعة، بل بمعنى أنَّ ما يُجاوِرُ ذلكَ الهَواءَ المتَكيِّفَ بِتلكَ الكَيفِيَّة.. يتَكيَّفُ أيضًا بنَظيرِهَا لا بها، لأنَّ الأعرَاض لا تَنتقِلُ، وهكذا إلى أن يتموَّج ويتكيَّفَ بِه الهَواءُ الرَّاكِد في الصِّماخ، فتُدرِكه السَّامِعة حِينئذ، ثُم الصَّوت كما يُعلم أيضًا مِن العِبَارة مَوجُود في الخَارِج، لا أنَّه إنَّما يَحصُل في الصِّماخ على ما تُوهِّمَ، وإلَّا لم يُمكِن التَّمييز بينَ الصَّوتِ القَريبِ

(١) شرحٌ لقوله: (تدرك) أي تدرك بها الأصوات على هذه الكيفية مِن حيثُ خلق الله تعالى للإدراك، أي: بمعنى أن العادة الإلهية جرت بخلق الإدراك في النفس عند وصول ذلك الهواء، لا كما يقوله الحكماء مِن أن الإدراك بالقوى لا غير. وهذا في الحقيقة تصحيحٌ لكلام الفلاسفة، ورَدٌّ له إلى الصواب، وتَمشِيةٌ له على قواعِد الإسلام، فإنّ ما قبل قوله: (بمعنى) هو كلامهم، ولا شكّ في صحته إذا جعلناه بهذا المعنى، وهكذا الحال في جميع الحواسّ. «النكت والفوائد» ص٢١٤. و«ابن أبي شريف» ص١١٢.

https://t.me/kutubunmufidatun

(وَالْبَصَرُ) وهي القوَّةُ المُودعَة في العَصبتيْن المُجوَّفتيْنِ اللتيْن تتلاقيَانِ في الدِّماغ ، ثمَّ تفترِقان فتتأدَّيان إلىٰ العَينيْنِ ، تُدرَكُ بها الأضواءُ والألوانُ ،

حاشية العلامة الغزي

والبَعيدِ ، ولم تُدرَك جِهتُه أصلًا ، كما أنَّ اليدَ لما كانت تَلمس الشَّيءَ حيثُ تلقاهُ لا في المسَافة . . لم يَتميَّز عِندنا بِلمْسِهَا جِهتُه .

هذا كُله كَلامُ الحُكماءِ ، أمَّا المتكَلِّمُونَ فذهبُوا إلىٰ أنَّ الصَّوتَ يُدرَكُ بمَحضِ خَلقِ الله تعالىٰ ، مِن غير تأثيرٍ لتَموُّجِ هَواءٍ وقَرعٍ أو قَلعٍ ، كسَائر الحَوادِث .

قوله : (اللَّتينِ تَتلاقيَان) في إشَارةٍ إلىٰ أنَّهما لا تَتقاطَعانِ كما تُوهِّمَ ، بل تكُونانِ كدَاليْنِ مُحدَّبُ كلٍّ مِنهُما إلىٰ مُحدَّبِ الأُخرَىٰ[1] .

قوله : (تُدرَكُ بهَا الأضواءُ والألوَانُ . . . إلىٰ آخره) الحقُّ عِندنا : أنَّ إبصَار المذكُورَاتِ وغيرها ؛ كالتَّفرُّق والاتِّصال ، والاستِقامَة والانحِناء . . بمَحضِ خَلقِ الله تعالىٰ ، مِن غير تَوقُّفٍ علىٰ انطِباع صُورةٍ ، وخُروج شُعَاعٍ وغَيرِ ذلِكَ ، ومِن غَيرِ تَوسُّط شيءٍ منهَا في إدرَاكِ شَيءٍ آخرَ .

والمشهورُ عَن الحُكماءِ في ذلكَ قولان :

أحدهما : وهو مَذهبُ أَرِسطو[2] ومَن تبِعَه مِن الطَّبيعيين : أنه يَتوقَّفُ علىٰ

---

(١) أي علىٰ شكل : X .

(٢) أَرِسْطُو أو أرسطوطاليس ، أو أرسطاطليس [٣٢٢ - ٣٨٤ ق . م] من كبار فلاسفة اليونان ، الملقب بالمعلم الأول ، تلميذ أفلاطون ، ومعلم الإسكندر الأكبر ، عُرف أتباعه بالمشائين ؛ لأن أرسطو كان مِن عادته أنه يمشي بين تلامذته أثناء تدريسهم ، يقال : إن أرسطو هو أول فيلسوف قام بتحليل العملية التي بموجبها يمكن منطقيا استنتاج صحة قضية ما استنادًا إلىٰ صحة قضايا أخرىٰ ، وهو القياس المنطقي ، وقد خاض في فلسفة الطبيعة ، وما وراء الطبيعة ، وعلم الأخلاق والسياسة ، والخطابة والشعر ، ومِن أشهر من سار علىٰ طريقته مِن المسلمين : أبو نصر الفارابي الملقب بالمعلم الثاني ، والكندي ، وابن سينا ، وابن رشد الحفيد .

https://t.me/kutubunmufidatun

والأَشكالُ والمقَاديرُ، والحَركاتُ والحُسن والقُبح، ....

حاشية العلامة الغزي

انعِكَاسِ صُورَةِ المرئيِّ بتَوسُّطِ الهَواءِ المُشفّ الذي لا يَستُر ما وراءه إلى الرُّطوبَة[١] الجِليديَّة مِن العَين، وانطبَاعها في جُزءٍ مِنهَا.

وثانيهما: وهو مَذهبُ جمهور الرِّياضيين[٢] مِنهُم: أنه يتوقَّفُ على أنْ يخرُجَ مِن العَينِ جُزءٌ شُعاعيٌّ على هَيئة مَخرُوطٍ، رَأسُه على العَين وقَاعِدتُه على المُبصَرِ[٣].

وقالوا: إن المبصَر أوَّلًا وبِالذَّات إنَّما هُو الأَضوَاءُ والألوَانُ، وأمَّا ما عَداهُما فإنَّما يُبصَر بوَاسِطتِهما، فهي مُبصَرة ثانيًا وبالعَرَضِ.

ولمْ يُريدوا بالمبصَر بالذَّات مَا لا تتوقَّفُ رُؤيتُه على رُؤيةِ غَيرِه؛ ليخرج اللَّونُ لِتوقُّفِ إدرَاكِه على الضَّوءِ، بل ما لا يسبقُ تعلُّق الرُّؤيَة بهِ تَعلُّقٌ آخرُ لها بغَيره، وإنْ توقَّفتْ على رُؤيةٍ أُخرَىٰ، فالمقدَارُ والشَّكلُ مَرئيَّانِ برُؤية تَعلَّقت بالجِسم قبلَ تَعلُّقِها بِهمَا، فهُما مُبصرَانِ بالعَرَضِ، واللَّونُ مَرئيٌّ برُؤيَة مَشرُوطٍ في تَعلُّقِها به تعلُّق رُؤيَةٍ أُخرَىٰ بالضَّوء، فهو مَرئيٌّ بالذَّات.

ثُم كلٌّ مِن الضَّوءِ واللَّونِ لا يُمكِن تَعريفُه لظُهورِه[٤].

---

(١) الرطوبة: كيفية تقتضي سهولة التصاق الشيء بغيره وانفصاله عنه. ينظر: «فتح الرحمن شرح لقطة العجلان» ص١٧٩.

(٢) والمراد بهم أصحاب مدرسة الإشراق، وعلى رأسهم أفلاطون.

(٣) وقد ذكروا مذهبا ثالثًا لطائفة من الفلاسفة أتباع ديمقريطس: وهو أنَّ الهواء المشف الذي بين البصر والمرئي يتكيَّف بكيفيّة الشُّعاع الذي هو في البصر ويصير بذلك آلةً للإبصار.

(٤) **في حاشية الأصل: «واعلم أنه لا يمكن تعريفهما، أي: تعريف الضوء أو اللون؛ لظُهورهما، فإنَّ الإحسَاس بجُزئيَّاتهما قد أطلعنا على ماهيتهما اطلاعًا لا يفي به ما يمكننا مِن تعريفاتِهما على تقدير صحتها. «شرح مواقف» ج٥/ص٢٣٣. وانظر بعض تعريفات الضوء التي أوردها ساجقلي زاده في «نشر الطوالع» ص٢٣٨.**

....

والشَّكلُ: هيئةُ إحاطَة نهايةٍ واحِدَة بالمقدَارِ كالدَّائرة، أو نِهايتَيْنِ كما لِنصفِها، أو ثَلاثٍ كالمثَّلث، إلىٰ غيرِ ذلكَ، والجمهورُ علىٰ أنَّ الشَّكلَ مِن الكَيفيَّات المختَصَّةِ بالكَميَّاتِ بناءً علىٰ الهيئة المذكُورَة، لا نفسَ السَّطحِ المخصُوصِ؛ ليكُونَ مِن الكَمّ علىٰ ما يُتوهَّم مِن تَقسِيمه إلىٰ الدَّائرة والمثَّلث وغيرِهما؛ لأنَّ الشَّكلَ هُنا بمعنىٰ المشَكَّل، وأمَّا حقيقته: فإنما يَنقسِمُ إلىٰ الاستِدارَة والتَّثليثِ ونَحوِهما، وهي الهَيئاتُ الحَاصِلة لِتلكَ السُّطُوح.

والمقدَارُ: كَمٌّ مُتَّصلٌ قَارُّ الذَّات، وسيأتي شَرحُه.

وعَدُّه ومَا كانَ مِثلَه هُنا مِن المبصرَاتِ جَريٌ علىٰ رأي الحُكماء، وإلَّا فهو عِندَ المتكلِّمينَ عَدمٌ مَحضٌ لا وجُودَ له[1].

والحرَكَةُ علىٰ ما سيأتي: كونان في آنَيْنِ في مَكانينِ، وهي مِن الموجُودَات الخَارجيَّة باتِّفاق المتكلِّمينَ والحُكماء، وإنْ اختلفَا في المراد بها، ولزومُ النِّسبة لذاتها لا يُخرِجُها عَن ذلك، **فلا يَرِدُ**: أنَّ الحركةَ مِن الأعرَاضِ النِّسبيَّة فكيفَ تُدرَكُ بالحِسِّ؟

وقيلَ في الجَوابِ أيضًا: أنَّ الحِسَّ إذا شَاهدَ الجِسمَ في مَكانين.. أَدركَ العَقلُ مِنه الكَونَيْنِ وهو الحَركة، فتكون مُبصَرةً.

ورُدَّ: بأنَّه إدرَاكُ الشَّيءِ بوَاسِطة إحسَاسِ الآخَرِ، ومِثلُه لا يُعدُّ مَحسُوسًا، وإلَّا يَلزمُ أنْ يكُونَ العَمَىٰ مَحسُوسًا؛ لتَأدِية الإحسَاسِ بشَكلِ الأَعمَىٰ إلىٰ إدرَاكِ عَمَاهُ.

---

(١) ينظر: «شرح المقاصد» [ج١/ص٣٧٤] النوع الثاني: المبصرات.

https://t.me/kuttabunmufidatun

https://t.me/kutubunmufidatun

وغيرُ ذلكَ ممَّا يخلُقُ اللهُ تعالىٰ إدراكَها في النَّفسِ عِندَ استِعمالِ العَبدِ تِلكَ القُوَّةَ.

(وَالشَّمُّ) وهو القُوَّةُ المُودَعَة في الزَّائدتيْن النَّاتئتيْن في مُقدَّم الدِّماغ، الشَّبيهتَيْنِ بحَلَمتَي الثَّدي، تُدرَكُ بها الرَّوائحُ بطَريقِ وصُولِ الهَواءِ المُتكيِّفِ بكيفيَّةِ ذِي الرَّائحة إلىٰ الخَيشُوم.

(وَالذَّوْقُ) وهي قُوَّةٌ مُنْبَثَّة في العَصَبِ المفرُوشِ علىٰ جِرْمِ اللِّسان، تُدْرَكُ

حاشيَة العلامة الغَزّي

قوله: (مما يَخلُقُ اللهُ تعالىٰ) فيه إشارةٌ إلىٰ ما سَبقَ إيضَاحُه آنفًا، ومِثلُه يقال في الثَّلاثَة الآتيَةِ، وسكتَ عنه الشَّارحُ استغناءً بما ذَكرهُ في السَّمع والبَصَرِ، واعتِمادًا علىٰ قوله بعد: (والحقُّ الجَوازُ؛ لِما أنَّ ذلِكَ بمَحضِ خَلقِ الله تعَالىٰ).

قوله: (في مُقدَّم الدِّمَاغ) أي: بين العَينيْنِ عِندَ مُنتهىٰ أصلِ قَصبَة الأَنفِ، وهُما مُخرشفتَان، أي: مُثقبتَان أثقابًا شائكة.

قوله: (بكَيفِيَّةِ ذِي الرَّائحَةِ) مُراده بكيفيةٍ هي الرَّائحةُ، وهذا الطَّريقُ هو الحَقُّ عِندَ الحُكماءِ، وأُيِّدَ بأنَّ ذا الرَّائِحة كُلَّما كانَ أَبعدَ.. كانتِ الرَّائحةُ المدرَكةُ أَضعَفَ. وزَعمَ بعضُهم: أنَّ الرَّائِحَة إنَّما تتأدَّىٰ إلىٰ تِلك القُوَّة بتَحلُّلِ أجزاءٍ مِن الجِسم ذي الرَّائِحَة، واختِلاطِهَا بالهَواءِ ووُصولِها إلىٰ الخَيْشُومِ[1].

(١) قال شيخ الإسلام زكريا الأنصاري: الرائحة: وهي كيفية تُدرك بالقوة الشّامة، ولا اسم لها إلا من أوجه ثلاثة؛ لإنه إما باعتبار الملائمة والمنافرة، فيقال: الملائم طيب، والمنافر مُنتن. أو بحسب ما يقارنها من طعم، كما يقال: رائحة حلوة، ورائحة حامضة. أو بالإضافة إلىٰ محلها، كرائحة الورد والتفاح. وأنواع الروائح غير مضبوطة، ومراتبها في الشدة والضعف غير منحصرة، كمراتب الطعوم وغيرها. ينظر: «فتح الرحمن شرح لقطة العجلان» ص١٧٩. عند ذكر الأعراض التي تكون للأحياء وغيرهم. ط: دار النور المبين.

https://t.me/kutubunmufidatun

بهَا الطُّعوم بمُخالطَةِ الرُّطوبَة اللُّعابيَّة التي في الفَمِ بالمَطعُوم ووصُولِها إلىٰ العَصَبِ.

(وَاللَّمْسُ) وهي قوَّة مُنبثَّة في جَميعِ البَدَنِ، تُدْرَكُ بها الحَرارَةُ والبُرودَةُ، والرُّطوبَةُ واليُبوسَةُ، ونحو ذلكَ عِند التَّماسِّ والاتِّصال به.

حاشيَة العلامة الغَزّي

قوله: (بالمطعُوم) هو مُتعلِّق بـ«مخالطة» علىٰ وَجه التَّأويل بالاختِلاط، إذ المشهُور اقتِرانُ المفَاعلَةِ باللَّامِ.

قوله: (في جَميعِ البَدنِ) المراد: جميعُ الجِلد وأكثَرُ اللَّحم والأَغشِيَة، كما عبَّر بذلِكَ في «شرح المقاصد»(١) فيَخرُج العَظمُ ومَا أشبَهُهُ مِمَّا لا يُحِسُّ مِن أجزَاءِ البَدنِ.

قوله: (ونَحوُ ذلِكَ) أي: كاللِّينِ والصَّلابَةِ، والنُّعومَة والخُشونَة، واللَّطافَةِ والكَثافَةِ، واللُّزوجَةِ والهَشاشَةِ(٢).

---

(١) ينظر: «شرح المقاصد» [ج٢/ص١٤].

(٢) **اللين**: كيفية تقتضي قبول الغمز إلىٰ الباطن، ويكون للشي بها قوام غير سيال، فينتقل عن وضعه، ولا يمتد كثيرا بسهولة.

الصلابة: كيفية للجسم يكون بها ممانعا للغامز، فلا يقبل تأثيره ولا ينغمز تحته، فالصُّلب: هو الجرم الذي لا يقبل دفع سطحه إلىٰ داخله إلا بعسرٍ.

النعومة: ترادف الملاسة، وهي استواء أجزاء الجسم في الوضع، بحيث لا يكون بعضها أرفع وبعضها أخفض.

الخشونة: تقابل النعومة والملاسة المتقدم ذكرها، فالخشونة: عدم استواء أجزاء الجسم بأن يكون بعض الأجزاء ناتئًا وبعضها غائرا. وهما علىٰ هذا من باب الوضع دون الكيف كما لا يخفىٰ.

اللطافة: رقة القوام وسهولة قبول الأشكال الغريبة، وتطلق أيضا علىٰ سرعة التأثر عَن المُلاقي. وعلىٰ: قبول الانقسام إلىٰ أجزاء صغيرة جدا.

الكثافة: تقابل اللطافة في معانيها المتقدم ذكرها. =

https://t.me/kutubunmufidatun

(وَبِكُلِّ حَاسَّةٍ مِنْهَا) أيْ: مِن الحواسِّ الخَمْسِ (يُوقَفُ) أيْ: يُطْلَعُ (عَلَىٰ مَا وُضِعَتْ هِيَ) أيْ: تِلكَ الحاسَّةُ (لَهُ) يعني: أنَّ الله تعالىٰ قدْ خَلقَ كلًّا مِن تِلكَ الحَواسِّ لإدرَاكِ أشياءَ مخصُوصةٍ؛ كالسَّمعِ للأصوَاتِ، والذَّوقِ للطُّعوم، والشَّمِّ للرَّوائحِ، لا يُدْرَك بها ما يُدْرَك بالحاسَّةِ الأُخرىٰ، وأمَّا أنَّه هلْ يجُوز أو يمتنِعُ ذلِكَ[1]؟

ففيه خِلافٌ، **والحَقُّ**: الجَوازُ؛ لما أنَّ ذلكَ بمحْضِ خَلقِ الله تعالىٰ مِن غَيرِ تأثيرٍ للحَواسِّ، فلا يَمتنِعُ أنْ يَخلُقَ [الله تعالىٰ][2] عَقِيبَ صَرفِ البَاصِرة إدراكَ الأصواتِ مثلًا.

فإنْ قيل: أليست الذَّائقةُ تُدْرَك بها[3] حَلاوةُ الشَّيءِ وحَرارتُه معًا؟

قُلنا: لا، بل الحَلاوة تُدْرَك بالذَّوقِ، والحَرارةُ باللَّمسِ الموجُودِ في الفَمِ واللِّسان.

حاشيَة العلامة الغَزِّي

قوله: (وأمَّا أنهُ هل يجُوز ذلِكَ) أي: عقلًا، خَرقًا للعَادةِ القَاضِية بامتِنَاع ذلِكَ، والمختَارُ عِندَ جُمهورِ الحُكماءِ: عَدمُ الجَواز.

= **اللزوجة**: كيفية تقتضي سهولة التشكل مع عسر التفرق واتصال الامتداد.

الهشاشة: كيفية تقتضي صعوبة التشكل وسهول التفرق. **ينظر في** جميع هذه التعريفات: «كشاف اصطلاحات الفنون» للتهانوي.

(١) في (ح): وأما أنه هل يجوز ذلك ففيه خلاف. والزيادة مِن (س).

(٢) بحذفها من (ح).

(٣) في (ح): تُدرِكُ حلاوةَ الشيء.

https://t.me/kutubunmufidatun

[الخبر الصادق]

(وَالْخَبَرُ الصَّادِقُ) أيْ: المطابِقُ للوَاقعِ، فإنَّ الخبرَ كلامٌ يكونُ لِنسبتِه خارجٌ[1] تُطابِقُه تلكَ النِّسبةُ فيكونُ صادِقًا، أو لا تُطابِقُه فيكون كاذِبًا؛ فالصِّدقُ والكذِبُ علىٰ هذا مِن أوصَافِ الخَبرِ، وقد يُقَالان بمعنىٰ الإخبار عن الشَّيءِ

حاشية العلامة الغَزّي

[السبب الثاني مِن أسباب العلم: الخبر الصادق]

قوله: (والخَبرُ الصَّادِقُ) لا يُقال الخَبرُ الصَّادق مما يُدرَكُ بالسَّمعِ، فلَا وَجْهَ لعَدِّهِ سَببًا مُستقِلًا، لأنَّا نقولُ: المدرَكُ بالسَّمعِ إنما هو الألفَاظُ، والخَبرُ ليسَ سَببًا لإدرَاكِها، بل للعِلم بمَدلُولاتِهَا كما سيأتي إيضَاحُ ذلِكَ في الشَّرح.

قوله: (فإنَّ الخَبرَ كَلامٌ... إلىٰ آخره) فيه إشارةٌ إلىٰ أنَّ صِدقَ الخَبرِ مُطابَقةُ نِسبَتِه للوَاقعِ، سَواءٌ طابقتِ الاعتِقَادَ أمْ لا، وأنَّ كَذِبهُ عَدَمُهَا، سَواءٌ طَابقَ الاعتِقَادَ أمْ لا، وأنَّه لا وَاسِطَةَ بينَ الصِّدق والكَذِبِ، والمُرَاد بـ«الكَلام»: معنَاهُ النَّحوي وهو: المرَكَّبُ التَّام، إيثارًا للجِنس الأقرَبِ، وبـ«الخارج»: الخَارِجُ عَن مَفهُوم الكَلامِ، سَواءٌ كانَ تَحققُه في النَّفسِ كما في الإخبَار عمَّا فيهَا، أو خَارِجَها كما في الإخبَار عمَّا في الأَعيَان.

قوله: (بمَعنىٰ الإخبَار عَن الشَّيءِ) قد يُتوهَّمُ أنَّ تعريفَهُما بما ذُكِر مُشتَمِلٌ علىٰ الدَّورِ؛ لأنَّ الإخبَار هو الإتيَانُ بالخَبرِ، والخبرُ كَلامٌ يَحتمِلُ الصِّدقَ والكَذِبَ،

---

(١) المراد بالخارج هنا: الخارج عن مفهوم الكلام، لا عن الشعور والإدراك، لإن تلبس زيدٍ بالقيام خارجٌ عن مفهوم قولنا: (زيد قائم) لأن تلبسه به واقعٌ ولو لم يقم في النفس ذلك، ولو لم يتكلم به، بخلاف قولك: (اضرب) ونحو من الإنشاءات؛ فإنه ليس له خارجٌ يطابقه؛ لأنه ليس ثَمَّ إلا طلب الضرب. «النكت والفوائد» ص٢١٦.

https://t.me/kutubunmufidatun

علىٰ ما هو بِه ، ولا علىٰ ما هو بِه ؛ أيْ: الإعلام بنسبةٍ تامَّة تُطابِق الوَاقِعَ أوْ لَا تُطابِقهُ ، فيكُونَان مِن صِفات المُخبِرِ ؛ فمِن هَا هُنا يَقعُ في بعضِ الكُتب: (الخَبرُ الصَّادِقُ) بالوَصْفِ ، وفي بعضِها: (خَبَرُ الصَّادقِ) بالإضافةِ.

حاشيَة العلامة الغـزّي

فيُدفَعُ: بأنَّ المعرَّف هنا صِدقُ المتكَلِّم مثلًا ، وهو إنَّما توقَّفَ علىٰ الخَبرِ المتوقِّفِ علىٰ صِدق الكَلامِ ، ولو سُلِّمَ ؛ إنما هو صِفةُ المتكَلِّم رَاجعٌ إلىٰ صِفة الكَلامِ ، بناءً علىٰ أنَّ قَولنا: «مُتكَلِّمٌ صَادِقٌ» مثلًا معناه: صَادِقٌ كَلامُه ، مُنِعَ تَوقُّف تَصوُّر الإخبَار علىٰ ما ذُكِر ؛ لجوَازِ اعتِباره ومُلاحظَتِه بما ذُكر في الشَّرح.

قوله: (علىٰ مَا هُو بِه) أي: علىٰ وَجهٍ ذلِكَ الشَّيءُ مُلتَبِسٌ بِه ، والمراد بالشَّيءِ هُنا: إمَّا النِّسبَةُ ، وهو الأَوفَقُ للمَعنىٰ ؛ لأنَّ مقصُودَ المخبِر إنَّما هو إثبَاتُها أو نَفيُها ، فـ«ما» عِبارةٌ عن ذلِكَ الإثبَاتِ أو النَّفي ، وإمَّا الموضُوع ، وهو الأَوفَقُ للفظِ كما لا يَخفَىٰ ، فـ«ما» عِبارةٌ عَن ثُبوتِ المحمُول أو انتِفائِه ، واختَارَ الشَّارحُ الأوَّلَ في «شرح المفتاح»[1] وإليه يُشير قَولُه هُنا ، أي: (الإعلَامِ بِنِسبَةٍ) وهو المفهُومُ مِن قولِه في «شَرح الكشَّافِ»[2]: فالإعلامُ بالنِّسبَة الثُّبوتيَّة علىٰ طَريقِ الإثبَات ، وبالسَّلبِيَّة علىٰ طَريقِ السَّلْبِ . . صِدقٌ ، وعلىٰ خِلاف ذلِكَ كَذِبٌ.

قوله: (فمِنْ هَا هُنا) أي: مِن أَجلِ أنَّ الصِّدقَ يُوصَفُ به كلٌّ مِن الخَبرِ

---

(١) في حاشية الأصل: «عبارته في شرح المفتاح: كل نسبة تعبير بين أمرين فهي في الواقع إما بالإثبات أو بالنفي ، فالإخبار عنها والإعلام بها إن كان علىٰ الوجه الذي هو به من الإثبات والنفي . . فصدقٌ ، وإنْ كانَ لا علىٰ ما هو به بأنْ يكونَ في الواقع بالإثبات وأثبت بخبر بالنفي أو بالعكس . . فكذِبٌ ، وقد يجعل الشيء عبارة عن المحكوم عليه بمعنىٰ أن الإخبار عن الشيء علىٰ الوجه الذي هو متصف به صدق ولا علىٰ ما هو متصف به كذب . انتهت».

(٢) يريد حاشية الشارح التفتازاني علىٰ تفسير الكشاف ، وقد طبع سنة ٢٠٢١م في تركيا عن مركز الجيلاني .

https://t.me/kutubunmufidatun

[الخبرُ الصَّادقُ نوعَان، الأول: المتوَاتِر]

(عَلَىٰ نَوْعَيْنِ: أَحَدُهُمَا: الْخَبَرُ الْمُتَوَاتِرُ) سُمِّيَ بذلكَ لما أنَّه لا يَقعُ دَفعةً، بل علَىٰ التَّعاقُب والتَّوالي؛ وهو الخبرُ (الثَّابت عَلَى أَلْسِنَةِ قَوْمٍ لَا يُتَصَوَّرُ تَوَاطُؤُهُمْ) أيْ: لا يُجوِّز العَقلُ توافقَهُم (عَلَى الْكَذِبِ)، ....

حاشية العلامة الغَزّي

والمخبِر.. يَقعُ في بَعضِ الكُتب كالمتن و«العُمدة» و«البِدَاية»: (الخَبرُ الصَّادِقُ) بالوَصْفِ(١)، وفي بَعضِهَا كـ«التَّبصِرَة»: (خَبرُ الصَّادِق) بالإضَافَةِ(٢).

وفسَّرَ بعضُهم لفَظَ «الكُتب» بنُسَخِ العَقائِد، وهو مَع مَا فِيه مِن دَعوىٰ الاختِلافِ.. مُخالِفٌ للظَّاهِرِ المتَبادِرِ مِن ذلِكَ اللَّفظِ مِن غَيرِ ضَرورةٍ(٣).

قوله: (لِمَا أَنَّهُ لا يَقعُ دَفعةً) يريدُ أنَّ العَادةَ قاضِيةٌ بذلِكَ، وبِوقُوعِ الأخبَار مُترتِّبةً مُتتابِعةً يَتخلَّلُ بينهَا فترَاتٌ في أَغلَبِ الحَالاتِ، وذلِكَ هو المرَادُ بـ«التَّوالي» هُنا، إذ تَوالِي كُلِّ شَيءٍ بِحَسَبِه، فلا تَخالُفَ بينَ مَا في الشَّرحِ وبينَ مَا قِيل مِن أنَّ التَّواتُر لغة: تَتابُع أُمورٍ وَاحِدًا بَعدَ وَاحِد بفترَةٍ بينَهُما، كما تُوهِّمَ ذلِكَ.

قوله: (لا يُتَصوَّرُ تَواطُؤهم) هو بضم اليَاء، أي: لا يَتصوَّرُ العَقلُ وقُوعَ تَوافُقِهم، أي: لا يجوِّزُ ذلِكَ، بمعنىٰ: أنَّه حَاكِمٌ بامتِنَاعِه لا لِذَاتِه؛ بل لِما قَامَ عِندَهُ مِن شَاهِدِ العَادَةِ النَّاطِق باستِحالَتِه فيهَا(٤)، وفيه إشارَةٌ إلىٰ أنَّ مَنشَأ عَدمِ التَّجويزِ

---

(١) ينظر متن «عمدة العقائد» لأبي البركات النسفي ص٣٨٤، مطبوع مع شرحه «الاعتماد في الاعتقاد» في آخر الكتاب، ط: مكتبة دار الفجر، تحقيق: الشيخ نادر أبو عمر. و«البداية» للصابوني ص٣٠.

(٢) ينظر: «تبصرة الأدلة» [ج١/ص١٥]. الكلام في أسباب المعرفة.

(٣) في حاشية الأصل: وهو مقتضىٰ ما في «التمهيد» أيضًا مِن كتب مشايخ الحنفية.

(٤) فالحاصل: أنَّ الاتِّفاق علىٰ الكذب مِن جماعة التواتر مستحيلٌ عادةً؛ كانقلاب الحجر ذهبًا، وليس مستحيلا عقلا؛ كاجتماع النَّقيضين.

https://t.me/kutubunmufidatun

ومِصدَاقُه: وقوع العِلم مِن غَيرِ شُبهَةٍ.

حاشيَة العلامة الغـزّي

كَثرَتُهم، فَلا نَقضَ بخَبَرِ الوَاحِد المفِيد للعِلْم بقَرينَةٍ خَارِجيَّةٍ.

هذا وقد ضَبطَ بعضُهم الفِعلَ السَّابِقَ بالضَّمِّ، وفسَّرهُ بالتَّعقُّل، وقال: إنَّ ضَبطَهُ بالفَتحِ يُصيِّرُ المعنىٰ: أنه لم يُوجَد تَواطُؤهم، وحينئذٍ رُبَّما يَكونُ بحيثُ يُجوِّزُه العَقلُ ويُمكِن عِندَهُ، فَلا يُفيد الخَبرُ العِلمَ لمكانِ ذلِكَ التَّجويزِ، وأنتَ خَبيرٌ مما سبقَ بما فيه مِن السُّقوطِ[1].

قوله: (**ومِصدَاقُهُ**) أي: ما يُصدِّقُه ويَكونُ دَليلًا علىٰ بُلوغِه حدَّ المتواتِرِ، وآلَةَ للتَّصديق[2] به هو: حصولُ العِلم بمَضمُونِه لسَامِعه منه، لا غيرُ ذلكَ مما يرجعُ إلىٰ اشتِرَاط عَددٍ مُعيَّنٍ؛ مثل عشرة، أو اثني عشر، أو عشرين، أو أربعين، أو سبعين، أو ثلاثمائة وبضعة عشر، كما قيل كل منها.

والمراد: أنَّ إدراكنَا لذلِكَ العِلم وعِلْمنَا بحصُولِه لنَا مِن ذلِكَ الخبرِ.. يَدُلُّ علىٰ صِدق اسم المتوَاتِر عليه، فذلِكَ العِلمُ مُتوقِّفٌ مِن حيثُ حصُولُه علىٰ ذَاتِ الخَبرِ المتَواتِرِ، والعلمُ بكونِه مُتواتِرًا مُتوقِّفٌ علىٰ ذلِكَ العِلم مِن حيثُ إدرَاكُه، كما هو حَالُ كل مَعلولٍ ظَاهرٍ مَع عِلَّتِه الخَفيَّة؛ كالعالَم معَ الصَّانع.

فلا يرد ما قيل: مِن أنَّ العِلم مُستفَادٌ مِن المتَواتِر، فإثبَاتُ التَّواتُر بِه دَورٌ.

فإن قُلتَ: العِلم مِن غير شُبهةٍ مَعلولٌ أعَمُّ، وهو إنَّما يدُلُّ علىٰ عِلَّة ما، لا علىٰ العِلَّة الخَاصَّة.

قلت: إذا عُلم انتِفاءُ سَائِر العِلل كما هُنا.. دَلَّ علىٰ تِلكَ العِلَّة الخاصَّة

---

(١) ينظر: «النكت والفوائد» للبقاعي ص٢١٧.

(٢) في «د»: وآلة التصديق به.

https://t.me/kutubunmufidatun

(وَهُوَ) بالضَّرورةِ (مُوجِبٌ لِلْعِلْمِ الضَّرُورِيِّ[١]؛ كَالْعِلْمِ بِالْمُلُوكِ الْخَالِيَةِ فِي الْأَزْمِنَةِ الْمَاضِيَةِ، وَالْبُلْدَانِ النَّائِيَةِ) يُحتمَلُ العَطفُ علىٰ المُلوكِ وعلىٰ الأَزمِنَةِ، والأَوَّلُ أقربُ وإنْ كانَ أبعدَ.

فهَا هُنا أمرَان:

أَحدُهما: أنَّ المُتواتِرَ مُوجِبٌ للعِلم، وذلِكَ بالضَّرورةِ، فإنَّا نجدُ مِن أنفُسِنا العِلمَ بوجُودِ مكَّةَ وبغدادَ، وإنَّهُ ليسَ إلَّا بالإخبَار.

حاشيَة العلامة الغـزّي

بِواسطَةِ ذلِكَ العِلم.

ثُم ذلِكَ الضَّابِطُ المتقدِّمُ يفيدُ أنَّه لا يُشترَطُ أيضًا إسلامُ المُخبرِينَ، وسَيُعلَم مما سَيأتي أيضًا، ويُغني عَن اشتِرَاط استِناد الخَبرِ إلىٰ الحِسِّ سَمعًا أو غيرَهُ، وعَنِ التَّصريحِ باتِّفاق طَبقاتِه، ويَسقُط به ما قيلَ في إفادَةِ المتواترِ العِلمَ مِن اشتِرَاط كَونِ السَّامِع غيرَ عَالمٍ بنقيضِه، وذلكَ لأنَّ تَواتُرَ نَقيضِ المعلُومِ مُحَالٌ.

قوله: (وهو بالضَّرورَة) هذه الضَّرورَةُ جِهةٌ لكونِ المتَواتِرِ مُوجِبًا للعِلم، أمَّا كونُ ذلكَ العِلم ضَروريًّا.. فإنَّما يَثبُت بالنَّظرِ كما سَيأتي.

قوله: (وإنْ كانَ أَبعَدَ) أي: في اللَّفظ، وإنَّما كانَ أقرَبَ في المعنىٰ؛ لاشتِمال الكَلامِ معهُ علىٰ مِثالَيْنِ، بخِلاف الثَّاني، ولأنَّ تقييد الملُوكِ بالبُلدَان النَّائيَة ممَّا لا يَظهرُ له كَبيرُ فَائدَةٍ.

قوله: (وإنَّهُ ليسَ إلَّا) ضَبطهُ جَماعةٌ بفتح «أن» عَطفًا علىٰ قوله: «العلم»[٢]،

---

(١) العلم الضروري كما عرفه ابن فورك في «كتاب الحدود»: هو الذي لا تجد النَّفسُ إلىٰ الانفكاك عنه سبيلًا.

(٢) ينظر: «النكت والفوائد» للبقاعي، ص ٢١٨.

https://t.me/kutubunmufidatun

والثَّاني: أنَّ العِلم الحاصِلَ بِه ضَروريٌّ؛ وذلِكَ لأنَّه يَحصُل للمُستدِلِّ وغَيرِه، حتَّىٰ الصِّبيان الذين لا اهتِدَاء لهُم بطَريقِ الاكتِساب وترتيبِ المُقدِّمات.

وأمَّا خبرُ النَّصارىٰ بقَتلِ عيسىٰ عليه السلام، واليَهود بتأبيد دينِ مُوسىٰ عليه السلام.. فتَواتُره ممنوعٌ.

حاشيَة العلامة الغَـزِّي

والأَجوَدُ كسْرُهَا، وبه يُشعِر قَولُه في «التَّلويح»: وما ذَاكَ إلَّا بالإخبَار[١].

قوله: (وأَمَّا خَبرُ النَّصارَىٰ) هو إشارةٌ إلىٰ جوابِ سُؤالٍ حَاصِله: النَّقضُ علىٰ كَونِ المتَواتِرِ مُفيدًا للعِلم بما أَخبرَ به اليَهودُ عَن التَّوراةِ مِن تَأبيدِ دينهم، والمراد: أنهم شاهدوا ذلك فيها، والنَّصارىٰ نقلًا عن طائفَةٍ مِن اليهود مِن قتل عيسىٰ عليه السلام، فإنَّ كِلا الخَبرَيْنِ مُتواتِرٌ معَ أنَّ مَضمُونَهُما كَذِبٌ قَطعًا[٢].

وحاصِلُ الجَوابِ: مَنعُ تَواتُرِ كُلٍّ مِنهُما في جَميعِ مَرتِبه؛ لأنَّ خبرَ اليَهودِ بذلكَ التَّأبيد مع استِناده إلىٰ المُحرَّف والمُبدَّل.. يجوزُ نَقصُ عَددِه في بَعضِ طبَقَاتِه، بلْ قَد انقطَع عِرقُ اليَهودِ في زَمنِ «بُختَ نَصر» لقَتلِه إيَّاهُم في مَشارِق الأَرضِ ومَغارِبها، وخَبرُ النَّصارىٰ بالقَتلِ مِستَنِدٌ إلىٰ إخبَار اليَهودِ الذين دَخلُوا علىٰ عِيسَىٰ البَيتَ، وقد كَانُوا تِسعَةَ نَفرٍ، وهُم علىٰ تَقدِير اتِّفاقِهم في الإخبَار بذلِكَ.. لا تُحِيلُ العَادةُ كَذِبهُم. **وبالجُملَةِ**: تَخلُّفُ العِلم دَليلُ العَدمِ.

هذا وقد وقع في «التَّلويح» هُنا بدلَ «النَّصارىٰ» لفظُ «اليَهُودِ»[٣]، فزَعمَ

---

(١) ينظر: «شرح التلويح علىٰ التوضيح» للتفتازاني [ج٢/ص٤]

(٢) وقال البقاعي: وسَندُ المنع أنَّ النصارىٰ لم ينته خبرهم إلَّا إلىٰ أمر عقليٍّ لا حسِّي، وذلك أنهم رأوا المصلوبَ يُشبه عيسىٰ عليه السلام، فحكموا بأنه هو لمَّا اعتضد ظنهم بفقدهِ عليه السلام، وأن اليهود مكذَّبون بنص التوراة الذي تواتره قطعيٌّ في نبوة عيسىٰ ثم محمد عليهما الصلاة والسلام، وذلك قاطعٌ بأنَّ ما ادعوه لم يتواتر. «النكت والفوائد» ص٢١٨.

(٣) عبارته: «وأما مثل خبر اليهود بقتل عيسىٰ - عليه السلام - وتأبيد دين موسىٰ - عليه السلام - فلا نسلم تواتره=

https://t.me/kutubunmufidatun

[رَدُّ شُبهتَينِ في إبطَالِ حُجيّةِ التَّواتُر]

فإن قيلَ: خبرُ كلِّ واحدٍ لا يُفيد إلَّا الظَّنَّ، وضمُّ الظَّنِّ إلى الظَّنِّ لا يُوجِب[1] اليَقينَ، **وأيضًا**: جَوازُ كذبِ كُلِّ واحدٍ يُوجِبُ جوازَ كذبِ المجمُوعِ؛ لأنَّه نفسُ الآحَادِ.

قُلنا: رُبَّما يكونُ معَ الاجتِماع ما لا يكونُ معَ الانفِرَاد؛ كقُوَّةِ الحَبلِ المُؤلَّف مِن الشَّعراتِ.

فإنْ قيلَ: الضَّرورِيَّاتُ لا يَقعُ فيها التَّفاوتُ ولا الاختِلافاتُ، ونحنُ نَجِدُ

حاشيَة العلامة الغَزّي

بعضُهم أنَّ إضافَةَ الخَبرِ هذا إلى النَّصارىٰ إضافَةٌ إلى السَّامِع لا المخبر، فاحتَاجَ إلى تَمحُّل تَقديرٍ في قَولِه: «واليهود»[2]. وأنتَ خبيرٌ مما سَبقَ مِن التَّقرير بأنَّه لا مُنافَاة بينَ العِبارتَيْن، وأنَّه لا حَاجَة إلى ذلِكَ التَّمحُّلِ.

قوله: (ربَّما يَكُون معَ الاجتِمَاع...) فيهِ إشارَةٌ إلى جَوابِ المعارَضَةِ السَّابِقَة علىٰ وَجهٍ كَافٍ في الإلزَامِ.

والتَّحقيقُ: أنَّ اجتِماع الأَسبَاب يَقتَضِي اقتِضَاءً كُليًّا قُوَّة المسبَّباتِ، والأَخبَارُ أَسبَابٌ للاعتِقَاد، فيُفيد اجتِماعُهَا تحقِيقَ مَدلُولهَا ورفعَ نقيضِه، ولا يُعارِضُ ذلِكَ جَوازُ كَذِب كُلِّ وَاحِدٍ؛ لأنَّه احتِمالٌ عَقليٌّ لا مَدخلَ للخَبرِ فيه، علىٰ أنَّ ما ذُكِر مِن تِلكَ المعارَضةِ.. تَشكيكٌ في الضَّروريَّات لا يَستحِقُّ الجَوابَ.

= وحصول شرائطه في كل عهد» انظر: «شرح التلويح على التوضيح» للتفتازاني [ج٢/ص٤]

(١) جاء في هامش (ش): (يفيد اليقين) إشارة إلى نسخة أخرى.

(٢) أي: أنَّ لفظ «الخبر» في الشرح بمعنى «الإخبار» وأنه مضاف إلى المفعول، والتقدير على ذلك هو: وأما إخبار اليهودِ النصارىٰ بقتل عيسىٰ، وإخبار اليهودِ بتأبيد دين موسىٰ.

https://t.me/kutubunmufidatun

العِلمَ بكونِ الوَاحدِ نصفَ الاثنينِ أقوىٰ مِن العِلم بوجُودِ إسكندَرَ، والمتواتِرُ قدْ أنكرَ إفادَتَهُ العِلمَ جماعَةٌ مِن العُقلاء؛ كالسُّمَنيَّةِ والبَراهِمة.

حاشية العلامة الغـزّي

قوله: (كالسُّمَنيَّةِ) هو بضم السِّين وفَتحِ الميم المخَفَّفةِ كما يُفهَم مِن «القاموس»[1]: قَومٌ مِن فَلاسِفَة الهِند قَائلُونَ بالتَّناسُخِ[2]، وهم مَنسُوبون إلىٰ صَنمٍ يَعبُدونَه قيل: اسمُه «سُومَنات» وقيل: «سُمَن» وقيل: «سمنان»[3].

والبَراهِمةُ: مَنسُوبون إلىٰ صَنَمٍ اسمُه: «بَرهم» وقيل: «برهَام» رَجلٌ مِن حُكمائِهم[4].

---

(١) انظر: «القاموس المحيط» مادة (سَمِنَ) ص١٢٠٦.

(٢) التناسخ: تعلق الروح بأبدانٍ أُخر في الدنيا للتدبير، أو انتقالُ النَّفس الناطقة مِن بدن إلىٰ بدن آخر. وهم منكرون للمعاد الجسماني، يقولون إنَّ النفوس الناطقة إنما تبقىٰ مجرَّدة عن الأبدان إذا كانت كاملة بحيث لم يبق شيء من كمالاتها بالقوة، فصارت طاهرة عن جميع العلائق الجسمانية، فتخلصت ووصلت إلىٰ عالم القدس، وأما النفوس التي بقي شيء من كمالاتها بالقوة فإنها تتردد الأبدان الإنسانية وتنتقل من بدن إلىٰ آخر حتىٰ تبلغ النهاية فيما هو كمالها من علومها وأخلاقها؛ فحينئذ تبقىٰ مجردة مطهرة عن التعلق بالأبدان، **ويسمىٰ هذا الانتقال نسخًا**، **وقيل:** ربما نزلت مِن البدن الإنساني إلىٰ بدن حيوان يناسبه في الأوصاف؛ كبدن الأسد للشجاع، والأرنب للجبان، **ويسمّىٰ هذا الانتقال مسخا**، **وقيل:** ربما نزلت إلىٰ الأجسام النباتية، **ويسمّىٰ رسخا**. **وقيل:** إلىٰ الجمادية؛ كالمعادن والبسائط **ويسمّىٰ فسخا**. وينظر في ذكر أصحاب التناسخ والرد عليهم كتاب: «الفرق بين الفرق» ص٢٥٣ الفصل الثاني عشر من فصول هذا الباب في ذكر أصحاب التناسخ من أهل الأهواء وبيان خروجهم عن فِرق الإسلام.

(٣) السُّمَنية: بضم السين وفتح الميم، وهو اسمٌ لصنمٍ عظيم مِن أصنام الهنود ومعناه: صاحب القمر، وهم يحجون إليه كل ليلة خسوف، ويزعمون أن الأرواح إذا فارقت الأجسام اجتمعت إليه علىٰ مذهب التناسخ، فينشئها فيمن يشاء، وذكر بعضهم أن سومنات اسم قرية في الهند، ولا تعارض؛ لجواز تسمية القرية باسم الصنم، وقد هدمه مرة السلطان محمود الغزنوي عام (٤١٦ هـ) فهم قوم من عبدة الأوثان قائلون بالتناسخ، وبأنَّه لا طريق للعلم سوىٰ الحسِّ. انظر: «كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم» [ج١/ص٩٧٦] و«الكامل في التاريخ» [ج٧/ص٦٨٤] حوادث سنة (٤١٦).

(٤) قال الشهرستاني: مِن الناس مَن يظن أنهم سموا براهمة لانتسابهم إلىٰ إبراهيم ﷺ وذلكَ خطأ،=

https://t.me/kutubunmufidatun

قُلنا: ممنوعٌ، بلْ قد تَتفاوتُ أنوَاعُ الضَّروريَّات بوَاسِطةِ التَّفاوتِ في الإلْفِ والعَادةِ، والمُمارَسةِ، والإخطَار بالبَالِ، وتَصوُّراتِ أطرَافِ الأحكامِ، وقدْ يُختَلَفُ(١) فيهِ مُكابرَةً وعِنادًا؛ كالسُّوفسْطَائيَّةِ في جميعِ الضَّروريَّاتِ.

[النوع الثاني: خبرُ الرَّسول]

(وَ) النَّوعُ (الثَّانِي: خَبَرُ الرَّسُولِ المُؤَيَّدِ) أيْ: الثَّابتِ رِسالَتُه (بِالْمُعْجِزَةِ).

والرَّسولُ: إنسَانٌ بَعثَهُ الله تعالىٰ إلىٰ الخَلْق لتَبليغِ الأَحكامِ، ....

حاشية العلامة الغَزّي

قوله: (أي: الثَّابتِ رسَالتُه) التَّأييد: إنما هو التَّقوية، لكنْ لمَّا كانت غَايته ثُبوت الرِّسالة.. فسَّرهُ الشَّارحُ به تَجوُّزًا.

قوله: (والرَّسولُ إنسَانٌ بَعثَهُ الله... إلىٰ آخره) عرَّفَ الشَّارحُ في «شرح المقاصد» النَّبيَّ بنحو ما ذكر هنا، ثم قال: «وكَذا الرَّسولُ»(٢) فعُلِمَ منهُ أنَّهما عِندهُ مُتساويَانِ، وإليه يُشير أيضًا قوله هنا: «وقد يُشترَط فيهِ الكِتابُ بخِلاف النَّبي» والمشهُورُ وقَولُ الجُمهور: أنَّ النَّبيَّ أعمُّ، وأنَّهُ إنسَانٌ أُوحِيَ إليهِ بشَرعٍ وإنْ لم يُؤمَر بتَبليغِه، فإنْ أُمِرَ بذلِكَ فرسُولٌ أيضًا، ويُؤيِّدُه قوله تعالىٰ: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن قَبۡلِكَ

= فإن هؤلاء القوم هم المخصوصون بنفي النبوات أصلا ورأسًا، فكيف يقولون بإبراهيم عليه السلام؟ والقوم الذين اعتقدوا نبوة إبراهيم عليه السلام من أهل الهند فهم الثنوية منهم القائلون بالنور والظلمة علىٰ رأي أصحاب الاثنين، وقد ذكرنا مذاهبهم، وهؤلاء البراهمة إنما انتسبوا إلىٰ رجل منهم يقال له براهم، وقد مهد لهم نفي النُّبوات أصلا وقرر استحالة ذلك في العقول بوجوه.... ثم قال: ثم إنَّ البراهمة تفرقوا أصنافا، فمنهم أصحاب البددة، ومنهم أصحاب الفكرة، ومنهم أصحاب التناسخ. اهـ. وتكلم عن كل صنف. انظر: «الملل والنحل» ج٣/ص٩٥ وما بعدها.

(١) جواب قوله: والمتواتر قد أنكر إفادته العلم جماعة.

(٢) انظر «شرح المقاصد» [ج٢/ص١٧٣]

https://t.me/kutubunmufidatun

وقدْ يُشترَطُ فيه الكِتابُ ، بخِلاف النَّبيِّ ؛ فإنَّه أعمُّ .

والمُعجِزةُ: أمرٌ خارِقٌ للعَادة ، ....

حاشيَة العلامة الغَـزّي

مِن رَّسُولٍ وَلَا نَبِيٍّ﴾ [الحج: ٥٢] الآية ، وما جاءَ في الحديث: (أنَّ عَددَ الأنبياءِ مئة ألفٍ وأربعةٌ وعِشرُونَ ألفًا ، وعَددُ الرُّسل مِنهُم ثَلاثُمئة وثلاثة عشَر)[(١)] .

ثُمَّ المرَادُ: تبلِيغ الأَحكَامِ ولو بالنسبة إلىٰ قوم آخرين ، فلا يَرِدُ: أنَّ التَّعريفَ قَاصِرٌ عن شُمولِ مَن بُعِث مِن الرُّسُل لتَقرِير شَرْعِ مَن قَبلهُ كـ«يُوشَع» .

قوله: (**وقَدْ يُشترَطُ فيه الكِتَابُ**) **اعتُرِضَ**: بأنَّ الرُّسُلَ ثَلاثمئة وثلاثة عشر ، والكُتب مِئةٌ وأربَعةٌ ؛ فلا يَصِحُّ ذلِكَ الاشتِرَاطُ .

وأُجيبَ: بأنَّ الإنزَالَ عليهِ ليسَ بشَرْطٍ ، بل أنْ يكُونَ مَأمُورًا باتِّبَاعِ كتَابٍ .

قيل: ويُمكِنُ أنْ يقال: يحتمِلُ أنْ يَتكرَّرَ نُزولُ الكُتبِ كما في الفَاتِحة ، ولا يَخفَىٰ أنَّ ذلِكَ خِلافُ الظَّاهِرِ .

قوله: (**أمرٌ خَارِقٌ للعَادَةِ**) المعجِزةُ مَأخُوذَةٌ مِن العَجْز المقَابِل للقُدرة ، وهي في العُرف ما ذَكرهُ الشَّارِحُ ، وهو المختار في «المواقف»[(٢)] ، فقوله: (أمر) يَشمَلُ الفِعلَ ومَا يقُوم مقَامَهُ مِن التُّروكِ ، كعَجزِ المكَلَّفينَ عَن الإتيَان بمِثل مَا أتىٰ به مِن

(١) اختلفت الرِّواية في ذكر عدد الأنبياء والرسل ، فأخرج الحاكم في المستدرك ٢/٢٨٨ عن أبي أمامة قال: قالوا يا رسول الله كم كانت الرُّسل؟ «قال ثلاثة مئة وخمس عشرة ، جما غفيرا» وأخرج الإمام أحمد عن أبي ذرٍّ في مسنده: (٣٦/٦١٩ ، رقم: ٢٢٢٨٨) ، ولفظه: قال: قلْت: يا رسولَ اللهِ ، كمْ وَفَّىٰ عِدَّةُ الأنبياء؟ قال: «مئةُ ألفٍ وأربعةٌ وعشرونَ ألفا ، الرُّسُل مِن ذلك ثلاثُ مئَةٍ وخمسةَ عشرَ جَمًّا غفِيرًا» ، والطبراني في المعجم الكبير: (٨/٢١٧ ، ٧٨٧١) وعند ابن حبان في صحيحه عن أبي ذرٍ قال: قلتُ يا رسول الله كما الأنبياء؟ قال: «مئة ألفٍ وعشرون ألفا» .

(٢) ينظر «المواقف» مع شرحه للشريف الجرجاني [ج٣/ص٣٣٨]

https://t.me/Kutubunmufidatun

قُصِدَ به إظهارُ صِدقِ مَن ادَّعىٰ أنَّه رسولُ الله.

حاشية العلامة الغزي

المُمكِنَات، كوَضْعِ اليَد علىٰ الرَّأسِ، بناءً علىٰ القَولِ بأنَّ التَّركَ ليسَ بِوجُودِيٍّ.

وقوله: (خَارِقٌ) يُغني عَن ذِكر تَعذُّرِ المعارَضَةِ؛ لأنَّ ذلِكَ مِن شَأنِ الخَارِق.

وقوله: (قُصِدَ به... إلىٰ آخره) يَدلُّ علىٰ أنَّه ليسَ كُلُّ خَارقٍ دَليلًا علىٰ الصِّدق، كما دَلَّ أيضًا عليه قوله: (تصديقًا له) لأنَّ ما لا يُقصَد به التَّصديقُ مِنه قَدْ يَقوُم القَاطِع علىٰ كَذِبِ مَن ظَهَر عَلىٰ يَدِه كالدَّجَّالِ، ويُفيد أيضًا أنَّه لابُدَّ مِن ظُهورِه عَلىٰ يَد مُدَّعي النُّبوَّةِ، وكَونه مُوافِقًا لقوله، وغير مُكذِّبٍ له؛ ليُعلَم أنَّه تَصديقٌ، فيَخرُجُ ما ظَهَر عَلىٰ يَدِ غيرِه، وما لو قال: مُعجِزتي أنْ يَنطِقَ هذا الضَّبُّ فشَق الجَبل، أو قال الضَّبُّ: إنَّه كَاذِبٌ.

ويَخرُج به الإرهَاصُ، وهو: ما يَظهَرُ عَلىٰ يَدِ النَّبيِّ قَبلَ البعثَة مِن الخَوارِق، وكَرامة الولي، فإنَّهما لا يُقصَدُ بهما التَّصديقُ، وإنْ لَزِمَ في الكَرامَة، فَليسَتا مُعجِزتَيْنِ حَقيقةً، وإنْ عَدَّهُما القَومُ مِن المعجِزَات علىٰ سَبيلِ التَّشبيه والتَّغليبِ.

ويَخرجُ به أيضًا سِحرُ مُدَّعي النُّبوَّة؛ لأنَّ إظهَارَ الشَّيءِ فرعُ وجُودِهِ، علىٰ أنَّ النَّقضَ بِه نَقضٌ بالفَرضِيَّات؛ لأنَّ العَادَة قَاضِيةٌ بأنَّ اللهَ سُبحانَه لا يَخلُق الخَارِقَ في يَدِ الكَاذِب في دَعوىٰ الرِّسَالة[1]؛ لإمكَانِ دَعوَاهُ، بِخلَافِ المتأَلِّهِ حيثُ جَاز

(١) في حاشية الأصل: «قال في شرح المقاصد: إن ظهور المعجزة علىٰ يد الكاذب لأي غرضٍ فُرِض وإنْ جازَ عقلًا بناءً علىٰ شُمول قدرة الله تعالىٰ.. فهو ممتنعٌ عادةً، معلوم الانتفاء قطعًا، كما هو حكم سائر العاديات، وهذا ما قاله القاضي أبو بكر: أنَّ اقتران [ظهور] المعجزة بالصدق أحد العاديات، فإذا جوزنا انحرافها عن مجراها.. جاز إخلاء المعجزة عن اعتقاد الصدق، وحينئذٍ يجوز إظهاره علىٰ يد الكاذب، وأما بدون ذلك فلا؛ لاستحالة العلم بصدق الكاذب. انتهىٰ».
ينظر: «شرح المقاصد» [ج٢/ص١٧٩].

https://t.me/kutubunmufidatun

(وَهُوَ) أيْ: خبرُ الرَّسول **(يُوجِبُ الْعِلْمَ الاِسْتِدْلَالِيَّ)** أيْ: الحاصِلَ بالاستِدلالِ؛ أيْ: النَّظرِ في **الدَّليل**؛ وهو: **الذي يُمكن التَّوصُّلُ بصَحيحِ النَّظرِ**

حاشية العلامة الغـزّي

إظهارُ الخارِقِ على يَدِه؛ لأنَّ كَذِبَه مَعلومٌ بالأدِلَّة القَطعِيَّة، والنَّقضُ بالفَرضِيَّات غَيرُ مَسمُوعٍ.

قيل: والحقُّ أنَّ السِّحرَ ليسَ مِن الخَوارِق، وإنْ أطبَقَ القَومُ على عَدِّه مِنهَا؛ لأنه مما يَترتَّبُ على أسبَابٍ كُلَّما باشَرهَا أَحَدٌ يَخلُقُه اللهُ عَقِبهَا البَتَّةَ، كتَرتُّبِ الإسهَال على شُرب السَّقمونيَا، وشِفَاء المريضِ عَلى تَناوُل الأَدوِيَة الطِّبيَّة.

قوله: **(وهُوَ الذي يُمكِنُ التَّوصُّل)** الضَّميرُ للدَّليل، والمراد: بيانُ معنَاه في الاصطِلاح، إذ الدَّليل في اللُّغة: هو المُرشِد، أو ما بِه الإرشَادُ، ولفظُ (يمكن) مِن الإمكَانِ الخَاصِّ المراد عِندَ الإطلاقِ، أتى به للتَّنبيهِ على أنَّ الدَّليلَ مِن حيثُ هو دَليلٌ لَا يُعتَبرُ فيه التَّوصُّل بالفِعل، بل يَكفِي إمكَانُه، فلا يخرج عَن كونِه دليلًا بأنْ لا يُنظَر فِيه أصلًا، وأُرِيد مِن (النَّظر فيه) مَا يعمُّ النَّظر فيه نفسه وفي صِفاته وأَحوَاله، فيشمل المقدِّمَات التي هي بِحيثُ إذا رُتِّبتْ أَدَّتْ إلى المطلُوب الخَبريِّ، والمفرد الذي مِن شأنه أنَّهُ إذا نُظِر في صِفاته وأَحوالِه أَوْصَلَ إليه كالعَالَم.

ويصِحُّ أنْ يُرَاد الإمكانُ العَام مِن جَانِب الوجُود، أي: ما لا ضَرورةَ في عَدمِ التَّوصُّل بالنَّظرِ فيه، هذا التَّقريرُ هو الموَافِق للاصطِلاح، فإنَّهم يُقسِّمون الدَّليل إلى المفرد وغَيرِه، فَحصْرُ الشَّارحِ صِدقَ الحَدِّ على المُفرد المذكورِ تَبعًا لبَعضِ المحَقِّقين.. مَبنِيٌّ على تَخصيصِ النَّظرِ بالصِّفات والأَحوَالِ المخَالِف للظَّاهِر وذلكَ الاصطِلاح[1].

(١) في حاشية الأصل: وفي حواشي العضد للشَّارح ما نصُّه: «ثُم مَبنى كلامِ الشَّارح على أنَّ المراد=

https://t.me/kutubunmufidatun

فيه إلىٰ العِلْم بمَطلُوبٍ خَبريٍّ.

وقيل: قولٌ مُؤلَّفٌ مِن قضايَا، يَستلزِمُ لذَاتِه قولًا آخرَ.

حاشية العلامة الغـزّي

والمرادُ بـ(النَّظرِ) هُنا: حَركةُ النَّفسِ في المعقُولاتِ، وبـ(صَحيحِهِ) ما كانَ مِن الجِهة التي مِن شَأنِهَا أنْ يَنتقِلَ الذِّهنُ بهَا إلىٰ المطلُوب المسمَّاةِ: وجَهَ الدَّلالةِ، فيَخرُج الفَاسِد؛ لانتِفَاء وَجْهِ الدَّلالة عَنهُ وإنْ أدَّىٰ إلىٰ المطلُوب وأَفضَىٰ إليه إفضَاءً اتِّفاقيًا، ويَسقُط به مَا قِيل: مِن أنَّ أخذَ لفظِ «الإمكان» في هذَا التَّعريفِ مُفسِدٌ له؛ لأنَّه يَلزمُ عليهِ أنْ يكُونَ كُلُّ شَيءٍ دَليلًا علىٰ أيِّ شَيءٍ شِئتَ، وهُو ظَاهِر البُطلانِ.

وقوله: (إلىٰ العِلم) مُخرِجٌ للإمَارَةِ، إذ المعرَّفُ هنا إنما هُو الدَّليلُ القَطعيُّ الذي إنَّما يَبحثُ المتكَلِّمُ عنه، وتَقييدُ المطلُوبِ بـ(الخَبريِّ) يُخرِجُ التَّعريفَ، فإنَّه لا يُسمَّىٰ دَليلًا في الاصطِلاح، وإنَّما أطلقَهُ في «المواقف» لأنَّ المعرَّفَ فيه الطَّريقُ إلىٰ المطلُوبِ، وهو أَعمُّ مِن الدَّليل.

واعلم أنَّ قيدَ الحَيثيَّة مُراعىٰ في سَائرِ الأُمورِ التي تختلِفُ باختِلاف الاعتِبَارات وإنْ لم يصرح بِه، فلا يَرِدُ ما قيل: مِن أنَّ هذا الحَدَّ صَادِقٌ علىٰ المدلُولِ نَفسِه؛ لأنَّا نَقولُ: ذلكَ المدلولُ إنْ لم يُمكن التَّوصُّل بصَحيحِ النَّظرِ فيه إلىٰ مَطلُوبٍ آخرَ.. فلا وَجْهَ لوروده؛ لأنَّ اتِّحاد المُوصِل وما يُتوصَّل به إليه غير معقُولٍ، وإنْ أمكنَ.. التُزم دخوله[1] مِن حيثُ كونُه يُتوصَّلُ به ولا يضرُّ، كما يُمنع مِن حيثُ إنه يُتوصَّل إليه.

قوله: (قَولٌ مؤلَّفٌ مِن قَضايَا... إلىٰ آخره) المرادُ بـ(القول المؤلف): مَا

= بما يُمكِن هو: الموجُود العَينيُّ الذي به التَّوصُّل كالعَالَم، لا القضايا والتَّصديقات، علىٰ أنَّها لو كانت مُرادَة يجب أن تُعتبَر مُجرَّدة عن التَّرتيبِ، إذ لا معنىٰ للنَّظر وحرَكةِ النَّفس في الأُمور الخاصَّة المترتبة» انتهىٰ.

(١) في «ج» زيادة: التزم كون دخوله... الخ.

https://t.me/kutubunmufidatun

فعلى الأوَّلِ: الدَّليلُ على وجُودِ الصَّانعِ تعالى هو العَالَمُ، **وعلى الثَّاني:** قولُنا: العالَمُ حادِثٌ، وكلُّ حادِثٍ فلهُ صَانِعٌ.

حاشية العلامة الغـزّي

يشملُ المعقُولَ والملفُوظَ؛ لأنَّ الدَّليلَ يُطلقَ على المعقُولِ والمسمُوعِ اشتِرَاكًا، أو حَقيقةً ومَجازًا. وما يُقال مِن أنَّ تَلفُّظَ الدَّليلِ لا يَستلزِمُ المدلُولَ.. ممنوعٌ، بناءً على أنَّ التَّلفُّظَ يَستلزِمُ التَّعقُّلَ بالنِّسبَة إلى العَالِم بالوَضْعِ، أمَّا القولُ الآخَرُ.. فيَختَصُّ به المعقُول؛ إذ لا يَجِبُ تَلفُّظ المدلُولِ.

والمراد بـ(القضايا) ما يَشملُ القَضيَّتيْنِ، كما هو شَأنُ كل جمعٍ أُطلِقَ في تَعريفَات فُنونِ المعقُولِ، فيدخُل القِياسُ البَسيطُ كالمرَكَّبِ.

وبـ(اللزوم) ما يَعمُّ البَيِّنَ وغَيرَ البَيِّنِ؛ ليَندرجَ القِياسُ الكَامِلُ وغَيرهُ.

وفي إفرَادِ الضَّمير وتذكيرِه في قوله: (لذاته) تَنبيهٌ على أنَّ هيئة التَّأليفِ لهَا دَخلٌ في الالتِزَام.

وَوصف القَولِ بالآخَر؛ ليخرجَ مجموع أي قَضيتيْنِ اتفقتَا، فإنهما تستلزِمان إحداهما.

واعلمْ أنَّ هذا التَّعريفَ أيضًا كالتَّعريفِ الآتي.. قَاصِرٌ على البُرهَانِ، ومُخرِجٌ للأَمارَةِ؛ لأنَّ الظَّنيَّ لا يَستلزِمُ لذَاتِه شَيئًا، فإنَّه لا عَلاقَة عَقليَّةَ بينَ الظَّنِّ وبينَ شيءٍ يُستفَاد هو منه، وأنَّهما مَاشِيان على مَذهَبِ الحُكماء مِن أنَّ فيضَانَ النَّتيجَة مِن المبدَأ الذي تَستنِدُ إليه الحَوادِثُ المُوجِب عِندهُم ليسَ بحسَبِ العَادَة، بل الوجُوب العَقلي عِند الاستِعدَاد التَّام لا على مذهَبِ الأَشعريّ السَّابِق بيَانُه، إلَّا أنْ يُحمل اللُّزوم على الدَّوام والامتِناع العَادي ويُعدَل به عَن ظَاهِره.

https://t.me/kutubunmufidatun

وأمَّا قولهم: الدَّليلُ: هو الذي يَلزمُ مِن العِلم بهِ العِلمُ بشَيءٍ آخر.. فبالثَّاني أَوْفَقُ.

حاشية العلامة الغزّي

قوله: (هو الذي يَلزمُ مِن العِلم بِهِ... إلىٰ آخره) قد اشتهر فيما بينهُم اشتهارًا شَائعًا أنَّ الدَّليلَ كَاسِبٌ للمَجهُولاتِ التَّصديقيَّة، وأنَّ التَّصديقَ إنَّما يُكتَسبُ بالتَّصديقِ، وأنَّ المدلُولَ قد يَحتَاجُ العِلمُ به إلىٰ استِحضار مُقدِّماتٍ ووسائط باعتِبارهَا يَحْصُلُ ذلِكَ العِلمُ، فالمرَادُ لتلك القرائن بـ(العِلم) في التَّعريفِ هو: التَّصديقُ اليَقينيُّ، فيَخرجُ الحَدُّ بالنِّسبَة إلىٰ المحدُودِ، والملزومُ بالقِياس إلىٰ لَازِمِه؛ لأنَّ العِلم اللَّازِم في ذلِكَ تَصوُّرٌ.

ويَخرُج طَرفَا التَّصديقِ البَديهي بالنَّظرِ إليه؛ لأنَّ الملزُومَ ليسَ بتَصديقٍ، فلا يَرِدُ شَيءٌ مِن ذلِكَ، خِلافًا لمَن أورَدَهُ آخذًا العِلمَ بالمعنىٰ المطلَقِ قَائلًا: إنَّ إرَادة التَّصديقِ مِنهُ إرادةُ ما لا دَلالَةَ للفظِ عَليه.

نعم يَرِدُ علىٰ التَّعريفِ القضيَّةُ المستَلزِمةُ لقضيةٍ أُخرَىٰ بَدِيهيَّة أو كَسبيَّة؛ كقولنا: «الكلُّ أعظَمُ مِن الجُزء» فإنَّ التَّصديقَ بِه يَستلزِمُ التَّصديقَ بأنَّ الجُزءَ أَصغَرُ مِن الكُلِّ، معَ أنَّ تِلكَ القَضيّة ليسَتْ بدَليلٍ.

ويجابُ: بأنَّ المفهُومَ مِن لُزومِ شَيءٍ مِن آخرَ.. كَونُه نَاشِئًا وحَاصِلًا مِنهُ، كما هو مُقتضَىٰ كَلمة «من» فإنَّه فَرْقٌ بينَ اللَّازِمِ للشَّيءِ واللَّازم مِن الشَّيءِ.

ويَرِدُ أيضًا عليه كالتَّعريفِ الثَّاني المتقَدِّم: المقدِّمَاتُ التي تحدسُ مِنها النَّتيجةُ، أي: يَنتقِلُ مِنهَا إليهَا بطريق الحَدْسِ.

قيل: إلَّا أنْ يُرَاد بالاستِلزَام واللُّزوم مَا يَكُون بطَريقِ النَّظرِ، بقَرينَةِ أنَّ التَّعريفَ للدَّليل.

https://t.me/kutubunmufidatun

حاشية العلامة الغَزّي

وفيه نَظرٌ ؛ لأنَّه يَستلزِمُ خُروجَ أكبَرِ[1] الأَشكَالِ وهو الأوَّلُ، فإنَّ لُزومَ العِلم بالنَّتيجَةِ للعِلم بمُقدِّماتِه بَديهِيٌّ لا يحتَاجُ إلىٰ نَظرٍ واكتِسَابٍ، وباللُّزومِ اللُّزومُ في الجُملةِ، فتَدخُل الأَشكَالُ الثَّلاثَةُ كالأوَّل الظاهر ؛ لأنَّ العِلمَ بالنَّتيجَة وإنْ لم يتَحقَّق عِندَ العِلم بالمقدِّمات علىٰ هَيئةِ غَيرِ الأوَّل.. لكِنَّه لازِمٌ للعِلم بهَا عِندَ استِحضَار مَا يَكُون رَدّها إلىٰ هَيئَةِ الشَّكلِ الأَوَّلِ بوَاسِطتِه، كنَقيضِ مُقدِّمةٍ أو عَكسِها، فلا يَخرُج عَن التَّعريفِ شَيءٌ منهَا خِلافًا لزَاعِمه، علىٰ أنَّه قَد يُقال: إنَّ البُرهان في التَّحقيقِ إنَّما هو الشَّكلُ الأَوَّلُ ؛ لِما أنَّ حقيقةَ البُرهانِ ـ وهي الوَسَطُ المستَلزِمُ للمَطلُوبِ الحَاصِل للمَحكُومِ عليه ـ وجِهةَ الدَّلالة ـ وهي اندِرَاجُ الأَصغَرِ في حُكم الأَكبَرِ ـ مُنحَصِرةٌ فيهِ، فلا إنتَاجَ في نَفسِ الأَمرِ إلَّا له، والعقلُ لا يَحكمُ بالإنتَاجِ إلَّا بمُلاحَظتِه، سَواءٌ صُرِّحَ به أمْ لا.

وأجيب أيضًا: بأنَّ العِلم بالثَّلاثة.. تَستلزِمُ العِلمَ بالمطلُوبِ، بوَاسِطة ما تَستلزِمُه مُقدِّماتُها مِن اللَّوازِم المستَلزِمَة للشَّكلِ الأَوَّلِ المستَلْزِمِ للمَطلُوبِ، وهو بظَاهِره كلامٌ خَالٍ عَن التَّحصيلِ ؛ لأنَّ تِلكَ الوَسائِطَ إنَّما تَقتَضِي استِلزَامَ الثَّلاثَةِ نَفسَهَا للمَطلُوبِ.. لا استِلزَام العِلم بهَا للعَلِم بِه، وإلَّا لامتَنعَ تحقُّقُ العِلم الأَوَّلِ بدُونِ الثَّاني ؛ كالمثَلَّثِ لا يتَحَقَّقُ بدُونِ تَساوي زَوايَاهُ لقَائمتَيْنِ.

هذا وفي العُدول هنا عَن قَولِ كَثيرٍ: «العِلم بوجُود المدلول» إلىٰ: «العِلم بشيءٍ آخرَ».. **سَلامةٌ** عَن ذِكر المضَايف في التَّعريفِ المؤدِّي إلىٰ الدَّور، وإنْ أمكَنَ دفعُه بأنَّ المراد بالمدلُولِ: معنَاهُ اللُّغويّ، أو ذاتُه مُعرَّاة عَن صِفتهَا الإضَافيَّة،

(١) في «هـ»: أكثر.

https://t.me/kutubunmufidatun

....

والاعتِذار عنه أيضًا بأنَّ التَّعريفَاتِ اللَّفظيَّة لا يُحترَزُ فيهَا عن أَمثَالِ ذلِكَ ، **وشُمولٌ** لِما مَدلُوله عَدميٌّ ، أخذًا للشَّيءِ بما هو المشهُور مِن معنَاهُ اللُّغويّ ، أعني: ما يُمكِن أنْ يُعلَم ويُخبَر عنهُ بخِلاف قَولِهم ، فإنه لا يَشملُه إلَّا علىٰ القَولِ بالوجُود الذِّهنيِّ ، وهو مما يُنازَعُ فيهِ.

وفي تقييد الشَّيء بالآخَر . . احترازٌ عَن ورُودِ مَجمُوعِ القَضيَّتيْنِ بالقِياس إلىٰ إحداهما كما سبقَ في الثَّاني أيضًا.

ولا يَرِدُ عليهِما أنَّ القيدَ المذكُورَ مُفسِدٌ لعَكسِهَما ؛ لإخرَاج[1] القِياسَات الاستِثنائيَّة بأسرِهَا ؛ فإنَّ ما يلزَمُ منهَا ليسَ مُغايرًا لمقَدِّماتِهَا كما توهمَ ذلِكَ ؛ لأنَّا نَقولُ: النَّتيجةُ في القِياس الاستِثنائيِّ وإنْ كانت مَذكُورةً فيه بالفِعل بوَاسِطَة ذِكر طَرفَيْهَا مُرتَّبيْنِ بتَرتيبِهَا فيهَا . . فليسَتْ عينَ شيءٍ مِن مُقدِّماته ؛ لأنَّها جُزء المقَدِّمة ، ولأنَّها تَحتمِلُ الصِّدقَ والكَذِبَ ، ولا شيءَ مِن تِلكَ المقدِّمَات بمحتمِلهمَا[2].

واعلم أنَّ هذا التَّعريفَ بحسَبِ ظَاهِره **إنَّما يُوافِق الثَّاني** ؛ لأخذ اللُّزومِ فيه المقتضي لقُصورِه أيضًا علىٰ المقدِّمات ، وعَدمِ تَناوُلِه المفرَدَ كالعَالم ، علىٰ ما هو اصطِلاحُ أهلِ العُقول. **دُونَ الأوَّلِ** ؛ لقُصورِه عَن المقدِّمات علىٰ ما أخذه الشَّارحُ ، فيَسقُط أيضًا مَا قيل: إنَّ هذا التَّعريفَ غيرُ منعَكسٍ ؛ لخُروج مِثل: وجُود العَالم بالنَّظَرِ إلىٰ وجُودِ صَانِعه ، فإنهُ دليلٌ عليه ، ولا يَلزمُ مِن التَّصديقِ بوجُودِ العَالَم التَّصديق بوجُودِ الصَّانِع ؛ لأنَّ العَالَم ومَا أشبَهَهُ ليسَ دليلًا في اصطِلاح مَن عَرَّف

---

(١) كذا في الأصل ، و«د» و«ج» ، وفي نُسختي «ب» و«هـ»: (لإخراجه). بالهاء ، وهو الأوفق.

(٢) ينظر: «شرح المقاصد» [ج١/ص٣١٠].

https://t.me/kutubunmufidatun

أمَّا كونُه مُوجِبًا للعِلم: فلِلقَطعِ بأنَّ مَن أظهَرَ اللهُ المُعجِزةَ علىٰ يَدِه تَصديقًا لهُ في دعَوىٰ الرِّسالة كانَ صَادِقًا فيمَا أتَىٰ بهِ مِن الأحكامِ، وإذا كانَ صادِقًا يَقعُ العِلمُ بمَضمُونِها قَطعًا.

وأمَّا أنَّه استِدلاليٌّ: فلِتَوقُّفِه علىٰ الاستِدلال، واستِحضَارِ أنَّه خَبَرُ مَن ثَبتَتْ رِسالَتُه بالمُعجِزات، وكلُّ خبرٍ هذَا شَأنُه فهو صادِقٌ، ومَضمونُه وَاقِعٌ.

حاشية العلامة الغَـزّي

به، بل في اصطِلاح أَهلِ الأُصولِ علىٰ ما تَقرَّرَ، وهذا ما يُقال: إنَّ التَّعريفَ بحَسَبِ وضعٍ.. لا يُعترَض بعدَمِ تناوُلِه أفرادَ وضعٍ آخرَ، وإنَّ المتغَايريْنِ إذا أُريدَ أحدهما لا يَرِد الآخرُ نقضًا عليه[١].

هذا ما أمكنَ في هذا المقَام مِن تَصحيحِ هذه التَّعريفات وتقريرِهَا، وقد اشتملَ كثيرٌ مِن المصنَّفاتِ فيهَا علىٰ خَبْطٍ أَعرضتُ عَن بيانِ كَثيرٍ منه حَذرًا مِن التَّطويلِ، واللهُ سبحَانهُ أعلَمُ.

قوله: (كانَ صَادِقًا) فيما أتىٰ به مِن الأحكَام؛ لاستِلزَام تَجويزِ كَذِبه فيهَا بُطلان دَلالةِ المعجِزة، وأمَّا في غيرها؛ فلِما ثبتَ بالأدِلَّة القَاطِعة مِن عِصمَتِه عَن الذُّنوب، فلا يكونُ كاذِبًا.

قوله: (فلِتوقُّفِه علىٰ الاستِدلال) إنْ قيل: تَصوُّر الخَبرِ بعنُوانِ مَا بلَّغهُ الرَّسولُ.. يَجعلُ صِدقهُ بَدِيهيًّا، فلا يَحتاجُ إلىٰ تَرتيبِ هذا النَّظرِ.

أُجيبَ: بأنَّ الكلامَ في الخَبر الملْحُوظ مِن حيثُ ذَاتُه، لا بالعُنوان المذكُورِ وهو نظري، ونَظيرُه أنَّ ثُبوتَ الحُدوث للعَالم الملحُوظ مِن حيثُ ذَاتُه.. نظريٌّ، ومِن حيثُ عنوَان المتغير.. بديهيٌّ. انتهىٰ. وسيأتي ما يُنازع فيه.

(١) ينظر: «حاشية السيالكوتي علىٰ الخيالي» ص١٧٣ وما بعدها.

https://t.me/kutubunmufidatun

(وَالْعِلْمُ الثَّابِتُ بِهِ) أيْ: بخبرِ الرَّسُول (يُضاهِي) أيْ: يُشابِه (الْعِلْمَ الثَّابِتَ بِالضَّرُورَةِ) كالمحسُوسَات والبَديهيَّاتِ والمُتواتِرَات (فِي التَّيَقُّنِ) أيْ: عَدَمِ احتِمال النَّقيضِ، (وَالثَّبَاتِ) أيْ: عَدم احتِمال الزَّوال بتَشكيكِ المُشكِّكِ، فهو عِلمٌ بمعنَى الاعتِقاد المُطابِق الجَازِمِ الثَّابتِ، وإلَّا لكانَ جهْلًا أو ظنًّا أو تَقليدًا.

فإنْ قيلَ: هذا إنَّما يكونُ في المتَواتِر فقطْ، فيَرجعُ إلى القِسم الأوَّلِ.

حاشية العلامة الغَزّي

قوله: (أي: عَدمِ احتِمال النَّقيضِ) التَّيقنُ هو: عَدمُ احتِمال النَّقيضِ مُطلقًا، في نَفسِ الأَمرِ وعِندَ العَالِم في الحَال والمآل، والمراد به هنا: معنى الجَزم المطَابِق، وهو عَدمُ الاحتِمال لا في المآل بقرينَة ذِكر الثَّباتِ.

ويصِحُّ أنْ يُؤخَذ بمعنَاه ويكون عَطف (الثَّبات) عليهِ؛ لتَأكيدِ مُشابهتِه للضَّروريِّ.

قيل: وأنْ يُفسَّر بثبَاتِ الاعتِقَاد، مِن «يقِنَ الماءُ» بالكسرِ إذَا استَقرَّ، وعطفُ الثَّبات على ما مرَّ، ولا يخفى ما فيه مِن إخرَاجِ العِلم عَن مَعناهُ المصطَلحِ المقصُود إلى المعنى الشَّامل لاعتِقَاد المقلِّد.

قوله: (فهُو عِلم بمَعنى الاعتِقاد... إلى آخره) حُمْلهُ كلامَ المتنِ على الإشارَة إلى أنَّ العِلم الحَاصِل بخَبرِ الرَّسُول ﷺ عِلمٌ بهذا المعنى.. يقتَضي استِدرَاك ذلِكَ الكَلامِ؛ لأنَّ قوله: (يوجِبُ العِلمَ الاستِدلالي) يُغني عنه، فإنَّ ذلِكَ المعنى هو المرادُ بالعِلم عِندَهُم.

ويَرِدُ أيضًا عليه: أنَّ سَائِرَ العُلوم النَّظريَّة كذَلِكَ، فمَا وَجْهُ التَّخصيصِ بالذِّكر؟ والأَقربُ كما نبَّه عليهِ بعضُهم: أنَّ مُرادَ المصنِّف بيان قُربه مِن الضَّروريَّاتِ في قُوَّةِ اليَقينِ وكمَال الثَّباتِ، قال: وكأنَّه إشارةٌ إلى ما يُقال: إنَّ الأدِلَّة النَّقليَّة

https://t.me/kutubunmufidatun

قُلنا: الكلامُ فيما عُلِمَ أنَّه خَبرُ الرُّسولِ ؛ بأنْ سُمِعَ[١] مِن فِيه ، أو تَواتَرَ عنهُ ذلِكَ ، أو بَغيرِ ذلِكَ إنْ أمكنَ ، وأمَّا خبرُ الوُاحِد فإنَّما لَمْ يُفِد العِلمَ ؛ لعُروضِ الشُّبهةِ في كونِه خبرَ الرَّسُولِ .

فإنْ قيل: فإذا كانَ مُتواتِرًا أو مَسمُوعًا مِنْ فِي رسولِ الله ﷺ كانَ العِلمُ الحاصِلُ به ضَروريًّا ، كما هو حُكم سَائر المُتواتِرات والحِسِّيَّات ، لا استِدلاليًّا .

قُلنا: العِلمُ الضَّروريُّ في المتواتِرِ عن الرَّسول هو[٢]: العِلم بكونِه خبرَ الرَّسُولِ ؛ لأنَّ هذا المعنىٰ هو الذي تَواتَر الإخبَارُ بهِ ، وفي المَسمُوعِ مِنْ فِي رسُولِ الله ﷺ هو: إدرَاكُ الألفَاظِ ، وكونِهَا كلامَ الرَّسُولِ ﷺ ، **والاستِدلاليُّ**: هو العِلمُ بمَضمُونِه وثُبوتِ مَدلُولِه .

مثلاً: قولُه ﷺ: «البَيِّنةُ علىٰ المُدَّعِي ، واليَمينُ علىٰ مَن أنكَرَ»[٣] . . . .

حاشية العلامة الغَـزّي

مُستنِدةٌ إلىٰ الوَحي المفيد حَقَّ اليقينِ والتَّأييدِ الإلهيِّ ، المستلزم لكمالِ العِرفَان ، المنزَّه عَن شَائبَة الوهمِ ، بخِلاف العَقليَّاتِ الصِّرفَة ، فإنَّ العقلَ يُعارِضهُ الوَهمُ فلا يَصفُو عَن كَدَرٍ .

قوله: (**أو بغيرِ ذَلِكَ**) أي: كالإلهَام الآتي بيانُه ، وأنه قد يَحصُل به العِلم .

---

(١) في (ح): يُسمع .

(٢) في (ح) و(س): (العلم الضروري في المتواتر هو العلم بكونه خبر الرسول) بإسقاط: عن الرسول . والمثبت مِن (ش) .

(٣) قال في «نظم المتناثر من الحديث المتواتر» بعد أن ذَكر أن معنىٰ هذا الحديث رواه ثمانية من الصحابة رضوان الله عليهم وسمَّاهم: وذكر السعدُ في شرح النسفية . . . أنه متواترٌ ، وكتب عليه محشيه الخيالي ما نصه: هذا مجرّد فرضٍ للتمثيل ، وإلا فهذا الحديث مشهور لا متواتر . قلت: (الكتاني) هو متواتر معنىً ، كما يؤخذ مما ذكرناه . ينظر: «نظيم المتناثر» للكتاني ص١٦٩ . والحديث بلفظ قريب في «سنن الترمذي» برقم: [١٣٤١] وغيره .

https://t.me/kutubunmufidatun

عُلِمَ بالتَّواتُر أنَّه خبرُ الرَّسولِ ﷺ، وهو ضَروريٌّ، ثُمَّ عُلِمَ منه أنَّه يجبُ أنْ تكُونَ البَيِّنةُ علىٰ المُدَّعِي، وهو استِدلاليٌّ.

فإنْ قيلَ: الخبرُ الصَّادِقُ المفيدُ للعِلم لا يَنحصِرُ في النَّوعينِ، بل قدْ يكونُ خبرَ الله تعالىٰ، أو خبرَ الملَكِ، أو خبرَ أهلِ الإجمَاعِ، أوِ الخَبرَ المقرونَ بما يرفعُ احتمالَ الكذبِ، كالخبرِ بقُدومِ زَيدٍ عِندَ تَسارُعِ قَومِه إلىٰ دَارِه.

قُلنا: المرادُ خبرٌ يكونُ سببَ العِلم لعامَّةِ الخلْقِ بمُجرَّدِ كونِهِ خبرًا

حاشية العلامة الغَزِّي

قوله: (علم بالتَّواتُر) هذا مُجرَّدُ فَرْضٍ للتَّمثيلِ، كما يَدلُّ عليه قوله في «شرح المقاصد»: إذا تواتر الإخبار... وساقَ الحديثَ[1]، وهو بعضُ حديثٍ عن ابن عبَّاسٍ، ولفظُهُ: «لو يُعطىٰ النَّاسُ بدَعوَاهُم لادَّعىٰ رِجَالٌ أَموَالَ قَومٍ ودِمَائهُم»[2]، وفي روايةٍ: «لادَّعىٰ أُناسٌ دِمَاء رِجَالٍ وأَموَالهُم، لكنَّ البَيِّنَةَ علىٰ المدَّعِي، واليَمينَ علىٰ مَن أنكرَ» هكذا رواهُ البَيهقيُّ[3] ولم يُعزَ إلَّا له، ورَوَاهُ السِّتةُ بلفظ: «ولكن اليَمين علىٰ المدَّعىٰ عليه»[4] مِن غير ذِكر «البَيِّنة» فليسَ الحَديثُ بذلِكَ اللَّفظِ بمُتواترٍ كما قد يُتوهَّمُ، ولا مَشهُورٍ كما تُوهِّمَ؛ لأنَّ «المشهُورَ» في المشهُورِ مِن اصطِلاح المحدِّثينَ هو: مَا رَوَاهُ ثَلاثَةٌ فصَاعِدًا.

قوله: (ثُم عُلِمَ مِنه) أي: مِن خَبرِ الرَّسولُ المعلُومِ ضَرورةً، لا مِن العِلم الضَّروريّ بأنَّه خَبرُ الرَّسُولِ كما تُوهِّمَ لِما لا يَخفَىٰ.

---

(١) ينظر «شرح المقاصد» [ج١/ص٢٦]

(٢) الطبراني في «المعجم الأوسط» [ج٨/س٦٣]

(٣) البيهقي في «السنن الكبير» برقم: [٢١٧٣٣]

(٤) أخرجه البخاري، برقم: [٤٥٥٢] ومسلم، برقم: [١٧١١] واللفظ له.

https://t.me/kutubunmufidatun

معَ قطعِ النَّظرِ عَن القَرائنِ المُفيدةَ لليَقينِ بدلالةِ العَقلِ، فخَبرُ الله تعالىٰ أو خَبرُ الملكِ إنَّما يكونُ مُفيدًا للعِلم بالنِّسبَة إلىٰ عامَّةِ الخَلقِ إذَا وصَلَ إليهم مِن جِهة الرَّسولِ ﷺ، فحُكمُه حكمُ خبرِ الرَّسُولِ، وخبرُ أهلِ الإجماعِ في حُكم المتواتِرِ.

وقد يُجَاب: بأنَّه لا يُفيدُ بمُجرَّدهِ، بل بالنَّظرِ في[1] الأدلَّة الدَّالَّةِ علىٰ كونِ الإجماعِ حُجَّةً.

قُلنا: فكذلِكَ[2] خَبرُ الرَّسولِ؛ ولهذا جُعلَ استِدلاليًا.

حاشيَة العلامة الغَزّي

قوله: (مَع قَطعِ النَّظرِ عَن القَرائِن) قيل: إنَّما قُطِعَ النَّظرُ عَن القَرائِن دُونَ الدَّليلِ؛ لأنَّ الوَجْهَ في عَدِّ الخَبرِ الصَّادِق سببًا مُستقِلًّا استِفادَةُ مُعظَمِ المعلُومَات الدِّينيَّة مِنه، والخبرُ المقرونُ ليسَ كذلِكَ.

ووُجِّهَ أيضًا: بأنَّ القَرائِنَ تنفكُّ عَن الخَبرِ دُونَ الدَّلائِلِ.

وقُدِحَ: بأنَّ القَومَ صَرَّحوا بأنَّ المتوَاتِرات قَد تتفَاوتُ في النَّاقلين قِلَّةً وكَثرةً، بحسَبِ خُصوصيَّاتٍ وقَرائِنَ، فلو كانَ الانفِكاكُ عِلَّةَ عَدمِ الاعتِبَار لم يُعتبَر في المتوَاتِرِ.

قوله: (في حُكمِ المتَواتِر) أي: في كَونِه خَبرَ قومٍ يَحكُم العَقلُ بصِدقِهم، وإنْ كانَ بالنَّظر في الإجمَاع لا في كَونِه خَبرَ قومٍ لا يُتصَوَّرُ تواطُؤهم كما زَعمَهُ بعضُهم، وإلَّا لم يُحتج إلىٰ دَليلِ حُجيَّة الإجمَاعِ، وحاصل الجواب: أنَّ الحصرَ مَبنيٌّ علىٰ المسَامحَةِ لا علىٰ التَّحقيق.

---

(١) في (ح): إلى الأدلة.

(٢) في (س): وكذلك.

https://t.me/kutubunmufidatun

[العقل، تعريفه، وبيانُ كونِه سببًا للعِلم]

(وَأَمَّا الْعَقْلُ) وهو قُوَّة للنَّفسِ بها تَستعِدُّ للعُلوم والإدرَاكاتِ، وهو المعنِيُّ بقولِهم: غَريزَةٌ[١] يَتبَعُها العِلمُ بالضَّروريَّاتِ عِندَ سَلامةِ الآلاتِ.

حاشية العلامة الغَزّي

[السبب الثالث من أسباب العلم: العقل]

قوله: (قُوَّةٌ للنَّفسِ) إنْ قلتَ: تفسيرُه العَقلَ بأنَّهُ قوةٌ للنَّفسِ المُدرِكة.. يَقتضِي أنَّه آلةٌ غير المدرك كالحَواسِّ، وهو مُنافٍ لما مرَّ في وَجْهِ الحَصْرِ.

قلت: العقلُ صِفةٌ للنَّفسِ، ومِنهُ تَنشأُ إدرَاكاتُها، فيصِحُّ إطلاقُ المدرِك عليه نِسبةَ للشَّيءِ إلىٰ مَنشَائِه، كما يقال: قُدرَة البَاري مُوجِبَةٌ للأشَياءِ، معَ أنَّ الباريَ هو الفَاعِلُ بقُدرتِه، ونفي الآلةِ عنهُ لأنَّ صِفةَ الشَّيءِ لا تُسمَّىٰ آلةً لهُ، وليستِ الحَواسُّ كذلِكَ.

ثم العَقلُ كما فُسِّرَ بتلكَ القُوَّة فُسِّرَ أيضًا **بأنَّه:** غَريزةٌ، أي: طَبيعةٌ يَتبعُها العِلم بالضَّروريَّات عِندَ سَلامةِ الآلاتِ، أي: القُوىٰ الظَّاهِرة والبَاطِنة.

وبأنَّه: انتِهاءُ قوَّةِ تِلكَ الغَريزةِ إلىٰ أنْ تَعرِفَ عَواقِب الأُمور.

وبأنه: صِفةٌ يُميِّزُ بهَا بينَ الحَسَن والقَبيح.

وقال الشَّيخُ أبو الحسن: هو بعضُ العلُومِ الضَّروريَّةِ بجَوازِ الجَائزاتِ واستِحَالةِ المستَحيلاتِ.

وقيلَ: عُلوم تُستفَادُ مِن التَّجارِب، **وقال أكثرُ الحُكَماء:** جَوهرٌ مجرَّدٌ.

---

(١) في (ح): أنها غريزة.

وقيل: جَوهرٌ يُدرَك بِه الغَائِباتُ بالوَسائِط، والمَحسوسَاتُ بالمُشاهدَةِ.

(**فَهُوَ سَبَبٌ لِلْعِلْمِ أَيْضًا**) صرَّحَ بذلِكَ؛ لما فيه مِن خِلافِ السُّمَنِيَّة في

حاشية العلامة الغـزّي

ويُشبِه كما قالَ الغَزاليُّ[1]: أنْ يكُونَ العَقلُ لُغةً واستِعمالًا أسمَاء لتِلكَ الغَريزةِ والقُوَّةِ والصِّفة، وأنَّ إطلاقَه علىٰ العُلومِ مَجازيٌّ مِن حيثُ إنَّها ثَمرةُ تِلكَ الغَريزَةِ، كما يُعرَّفُ الشَّيءُ بثمَرتِه فيُقال: العِلمُ هو الخَشْيَةُ.

[النفس]

والنَّفسُ علىٰ سَائِر تِلكَ الأَقوَالِ مَا عدَا الأَخير: مُغايِرةٌ للعَقلِ، **فقَال جمهورُ المتكلِّمين:** هِي جَوهرٌ جِسمانيٌّ لطِيفٌ مُشتَبِكٌ بالبَدنِ اشتِبَاك الماءِ بالعُود الأَخضَرِ.

وقالَ كثيرٌ منهم: إنَّها عَرَضٌ، وهي الحَياةُ التي صَارَ البَدنُ بِها حيًّا، وعلىٰ الأَخيرِ هو نَفسُ النَّفسِ النَّاطِقَة، وأَورَدهُ الشَّارحُ بصِيغَة «قيل» لأنَّ العُرفَ واللُّغةَ علىٰ مُغايرتِهما.

قوله: (**سَببٌ للعِلْم**) لم يُقيِّدهُ بالضَّروريِّ أو الاستِدلاليِّ.. إشارةً إلىٰ العُمومِ ردًّا علىٰ فِرَق المخالِفين المنكِرينَ للاستِدلاليِّ مِنه كما ذُكِر في الشَّرح، وللبَديهيِّ مِنهُ كما هو مَذكورٌ في المطوَّلاتِ.

قوله: (**صَرَّحَ بذلِكَ لِما فيه مِن خِلاف السُّمنِيَّة**) قد يُقال: لم يُصرِّح في المتوَاتِر

---

(١) حجة الإسلام، وفخر أهل الإيمان، الإمام الحَبر، الأصولي المتكلم الفقيه، أبو حامد محمد بن محمد بن محمد بن أحمد الغزالي الطوسي الشافعي الأشعري، ولد سنة (٤٥٠ هـ) ومِن كتبه المهمة في العقيدة: «الاقتصاد في الاعتقاد» ومِن كتبه الشهيرة التي لم يؤلف مثلها: «إحياء علوم الدين» وله في أصول الفقه كتابٌ اعتبر مِن الكتب التي يدور عليها الفن: «المستصفىٰ في أصول الفقه» وله في المنطق: «معيار العلم» و«محك النظر» و«القسطاس المستقيم». **توفي** رحمه الله **سنة (٥٠٥هـ).**

https://t.me/kutubunmufidatun

https://t.me/kutubunmufidatun

جميعِ النَّظريَّات، وبعضِ الفَلاسِفة في الإلهيَّات، بناءً علىٰ كثرةِ الاختِلاف[١] وتَناقُض الآرَاءِ.

حاشية العلامة الغَـزّي

بكونِه سَببًا للعِلم مع أنَّ فيهِ خلافَهم، فالأَولىٰ أنْ يُقال: صرَّحَ بذلِكَ اهتمامًا بشأنِ العَقلِ وعِنايةً بِه؛ لأنهُ السَّببُ العَاديُّ الذي يَرجِعُ إليهِ مَا عداهُ، خُصوصًا معَ بُعد المسَافَة.

قوله: (وبَعضِ الفَلاسِفَة) المرَادُ به: المهندِسُونَ[٢] كما في «الطَّوالِع» و«المواقِف» قالوا: إنَّ النَّظرَ يُفيد العِلمَ في الهَندسِيَّات والحِسَابيَّات؛ لأنَّها عُلوم مُتَّسِقةٌ مُنتَظِمةٌ لا يَقعُ فيهَا غَلطٌ، دُونَ الإلهيَّاتِ فإنَّها بَعيدةٌ عَن الأَذهَانِ جدًّا، والغَايةُ القُصوىٰ فيهَا الظَّنُّ والأَخذُ بالأَحرَىٰ والأَخلَقِ، وقالوا: إنَّ أَظهَر الأَشياءِ للإنسَانِ وأَقربها إليهِ هُويَّتُه التي يُشير إليهَا كُلُّ أحدٍ بقوله: «أنا» وليسَ النَّظرُ مُفيدًا للعِلم بهَا، وإلَّا لما اختلَفَ العُقلاء فيهَا، فما ظَنُّكَ بأبعَدِهَا عَن الأَوهَامِ والعُقول. انتهىٰ[٣].

وبهِ يَظهرُ أنَّ قولَ الشَّارح: (بناءً علىٰ كثرةِ الاختِلاف) إشارةٌ إلىٰ دليلِ بعض الفَلاسِفة فَقط، لا بيانٌ لمبنىٰ احتِجَاج الفَريقيْنِ كما تُوهِّمَ، إذ لا كثرة اختِلافٍ في العُلوم المنتَظِمة مِن الهَندسِيَّات والعَددِيَّات كما عُلم مما مرَّ، وأنَّ تِلكَ الطَّائفة إنَّما تَنفي العِلمَ لا الظَّنَّ، فلا يَلزمُهم تَناقضٌ؛ لجوَازِ أنْ يدَّعُوا الظَّنَّ في هذهِ المسألَةِ

---

(١) في (ح) تصحيحا بخط مغاير: (الاختلافات).

(٢) ينظر في التعريف بالمهندسين وأعلامهم ومؤلفاتهم: «الفهرست» لابن النديم ص١٢٧ الفن الثاني: أخبار أصحاب التعاليم المهندسين والأرثماطيقيين والموسيقيين والحساب والمنجمين وصناع الآلات وأصحاب الحيل والحركات.

(٣) انظر «المواقف» مع شرح الشريف الجرجاني [ج١/ص١٣٩] وما بعدها.

https://t.me/kutubunmufidatun

والجوابُ: أنَّ ذلكَ لِفسَادِ النَّظرِ، فلا يُنافي كون النَّظر الصَّحيح مِن العَقل مُفيدًا للعِلم، علىٰ أنَّ ما ذكرتُم استِدلالٌ[1] بنَظرِ العَقلِ، ففيه إثباتُ ما نَفيتُم، فيَتناقَضُ[2].

فإنْ زعمُوا: أنَّه مُعارَضةٌ للفَاسِد بالفاسِد.

قُلنا: إمَّا أنْ يُفيد شيئًا فلا يكونُ فاسِدًا، أوْ لا يُفيدَ فلا يكونُ مُعارَضةً.

فإنْ قيلَ: كونُ النَّظرِ مُفيدًا للعِلم: إنْ كانَ ضروريًّا لم يَقعْ فيه خِلافٌ؛

حاشيَة العلامة الغـزّي

أيضًا، أعني: نِسبة عَدمِ المعلُوميَّة إلىٰ ذَاتِ الله تعالىٰ وصِفَاتِه.

قوله: (**فإنْ زَعمُوا... إلىٰ آخره**) أي: فإن زَعموا قاصِدينَ دفعَ التَّناقُضِ: أنَّهم أَورَدُوا ذلِكَ الدَّليلَ مُعتقِدينَ فَسادهُ مُعارَضةً لِدليلِنَا الفَاسِد أيضًا عِندهُم؛ لِيَتوجَّهَ عَلينا بيانُ مُرجّح أَحدِ الدَّليلين الصَّحيحينِ عِندنَا بزَعمِهم علىٰ الآخرِ.

وقيل: المعارَضَةُ بينَ دَليلهم المذكُورِ وقَولِنا: العَقلُ سَببٌ للعِلم، وليسَ بشَيءٍ؛ لأنَّ المعارَضةَ إنَّما تَكونُ بينَ الأَدِلَّة.

قوله: (**فلا يكونُ فاسِدًا**) يَرِدُ عليه: أنَّ إفادَةَ الإلزَامِ لا يُنافي الفَسَاد كسَائرِ الأَدِلَّة الجَدلِيَّة، فإنَّها تُفيد الإلزَام وإنْ لم تكُن صَحيحةً عِندَ المستَدِلِّ بهَا.

قوله: (**فإنْ قِيلَ: كونُ النَّظرِ... إلىٰ آخره**) **إنْ قلت**: هذهِ الشُّبهة إنَّما تَنفِي العِلمَ بالإفَادةِ لا نَفسَ الإفَادَةِ، فيَجُوز أنْ يكُونَ مُفيدًا معَ انتِفَاء العِلم به.

قلتُ: المدَّعىٰ هو أنَّ هذه القضيةَ وهي قَولُنا: «النَّظرُ مفيدٌ للعِلم» صَادِقةٌ

---

(١) في (س): استدلاليٌّ.

(٢) في (س): فيناقض كلامكم.

https://t.me/kutubunmufidatun

كما في قولِنا: الوَاحِد نِصفُ الاثنَينِ ؛ وإنْ كان نَظريًّا . . لزِمَ إثباتُ النَّظرِ بالنَّظرِ ، وأنَّه دَورٌ .

حاشية العلامة الغزّي

مَعلُومةُ الصِّدقِ ؛ لأنَّ المقصُودَ بهَا يترتَّبُ على العِلم بصِدقهَا ، فالمُنكِرُ يدَّعي انتِفَاء مَعلُوميَّة صِدقهَا ، وذلِكَ إمَّا بانتِفَاء صِدقهَا ، أو بانتِفَاء العِلم بِه .

قوله: (لزِمَ إثبَاتُ النَّظرِ بالنَّظرِ) أي: إثباتُ إفادَةِ النَّظرِ بإفادَة النظر ، إذ يحتَاجُ كونُ كلِّ نَظرٍ مُفيدًا للعِلم ـ على تقدير كونه نظريًا ـ إلى نظرٍ يُفيد العِلمَ به ، فيلزمُ إثبَاتُ إفادَةِ ذلِكَ النَّظرِ الجُزئيِّ بنفسِه ؛ لأنَّه مِن جُزئيَّات مَا يُراد إثبَاتُه به ، فيَتوقَّفُ الشَّيءُ على نَفسِه ، وهو حَاصِل الدَّور وإنْ لم يكُن دَورًا ؛ إذْ هو: عِبارةٌ عَن تَوقُّفِ الشَّيءِ على ما يَتوقَّفُ عليه ، ويلزمُ أيضًا تناقضٌ مِن جهَةِ كَونِ النَّظرِ مَعلُومًا لِكونه وَسيلَةً ، وليسَ بمَعلُومٍ لكَونِه مَطلُوبًا .

وقد يُوجَّهُ الدَّورُ: بأنَّ القَضيَّة الكُليَّة مُتوقِّفةٌ على النَّظرِ المفرُوضِ أنَّه يُفيدها ، وكَونُه يُفيدها مُتوقِّفٌ عَليهَا .

ويَرِدُ عليه: أنَّ تَوقُّفَ النَّظرِ المخصُوصِ عَلى القَضيَّةِ مِن حيثُ كُليَّتُها ممنوعٌ ، ومِن حيثُ اشتِمالها عليه رَاجعٌ إلى تَوقُّفِ الشَّيءِ على نَفسِه وهو ما قرَّرناهُ .

فإن قيل: معنى إثبات النَّظري: أنَّ العِلمَ به يُستفَادُ مِن النَّظرِ ، وهو إنَّما يتوقَّفُ على كَونِ النَّظرِ مُفيدًا للعِلم ، لا على العِلم بذلِكَ ولا خَللَ فيه ، كما أنَّ تصوُّر الماهِيَّة يُستفَادُ مِن الخَاصَّة اللَّازِمَة ، بمعنى: أنَّها تُتصوَّرُ فيُتصَوَّرُ وإنْ لم يُعلم الاختِصاصُ واللُّزوم .

قلنا: المستلزِمُ في القِياس لصِدق النَّتيجةِ وإنْ كانَ هو صِدقُ المقدِّمات ؛ لكنَّ التَّصديقَ بها أعني العِلمَ بحقيقتها . . إنَّما يستلزِمُه التَّصديقُ بالمقدِّمات ،

https://t.me/kutubunmufidatun

قُلنا: الضَّروريُّ قدْ يقعُ فيه خِلافٌ ؛ إمَّا لعِنادٍ ، أو لقُصورٍ في الإدرَاكِ ؛ فإنَّ العُقولَ مُتفاوِتةٌ بحسَبِ الفِطرَةِ ؛ باتِّفاقٍ مِن العُقلاءِ ، واستِدلالٍ مِن الآثارِ ، وشَهادةٍ مِن الأخبارِ ،.........

حاشية العلامة الغَـزِّي

وبكَونِها مُستلزِمةً للمَطلُوبِ علىٰ مَا تَقرَّرَ: مِن أنَّ العِلمَ بتَحقُّقِ اللَّازِمِ يُستفَادُ مِن العِلمِ باللُّزومِ وبتَحقُّقِ الملزُومِ، وهذا بخِلافِ التَّعريفِ بالخَاصَّة، فإنَّ اللُّزومَ مُتحقِّقٌ بينَ التَّصوُّرينِ.

قوله: (قُلنا: الضَّروريُّ... إلىٰ آخره) حاصِله: اختيارُ كلٍّ مِن شِقي التَّرديدِ ومَنعِ اللُّزومِ، جمعًا بينَ ما اختَارهُ الإمام الرَّازيُّ مِن الأوَّلِ، وإمامُ الحَرمين مِن الثَّاني.

فإن قيل: لا خَفاءَ في أنَّ كَونَ النَّظرِ مُفيدًا للعِلم.. ضَروريٌّ في الشَّكلِ الأَوَّلِ نَظريٌّ في بَاقي الأَشكَالِ، فكيفَ يصِحُّ اختيارُ أنَّه ضَروريٌّ مُطلقًا أو نَظريٌّ مُطلقًا.

قلنا: الكَلامُ فيما إذَا أُخذ عُنوان الموضُوع هو النَّظر، فقيل: النَّظرُ أو كُلُّ نَظرٍ، ومَا ذُكِر مِن التَّفصيلِ إنما هو في الخُصوصيَّات مِثل قولنا: «العَالمُ مُتغيِّرٌ» مع قولنا: «وكل متغير حادث» أو «لا شيءَ مِن القَديمِ بمُتغيِّرٍ» فإنَّ الأوَّلَ ضَروريٌّ، والثَّاني نَظريٌّ.

قوله: (مِن الآثارِ) أي: آثارِ العُقلاء المتفَاوِتَة في المتَانَةِ والسَّدَاد، الوَاصِلة إلينا بالمُشاهَدةِ أو النَّقلِ الثَّابت.

قوله: (وشَهادةٍ مِن الأَخبار) أي: النَّبويَّة، كما في «الصَّحيح» أنه ﷺ قال في النِّساء «إنَّهُنَّ نَاقِصاتُ عَقلٍ ودِينٍ»[1] لا الأخبَار المأثُورَة عمَّن تقدَّم مِن العُقلاء كما تُوهِّمَ.

(١) «صحيح مسلم» [٧٩] و«سنن الترمذي» [٢٦١٣] وغيرهما.

https://t.me/kutubunmufidatun

والنَّظريُّ قدْ يَثبتُ بنظرٍ مَخصُوصٍ لا يُعبَّر عنه بالنَّظرِ، كما يُقال: قولُنا: العالَم مُتغيِّرٌ، وكُلُّ مُتغيِّرٍ حادِثٌ.. يُفيد العِلمَ بحُدوثِ العالَم بالضَّرورَةِ، وليسَ ذلك لخُصوصِيَّةِ[1] هذا النَّظرِ، بل لكونِه صَحيحًا مَقرُونًا بشَرائِطِه، فيكونُ كلُّ نَظرٍ صَحيحٍ مَقرُونٍ بشرَائطِه مُفيدًا للعِلم.

حاشيَة العلامة الغَـزّي

قوله: (والنَّظريُّ قد يَثبُت بنَظرٍ مَخصُوصٍ) تفصِيلُه: أنَّا نَختَارُ أنه نَظريٌّ يَثبتُ بنَظرٍ مَخصُوصٍ، ضَروريّ المقدِّمَاتِ ابتِدَاءً وانتِهاءً، مِن غَير لُزومِ دَورٍ أو تَناقُضٍ، بأنْ يُقال في قولنا: «العالم متغير» و«كل متغير حادث» أنَّ هذا التَّرتيبَ المخصُوصَ أو العُلومَ المرتَّبَةَ.. نَظرٌ، إذْ لا معنىٰ له سِوىٰ ذلك، ثُمَّ إنه يُفيد بالضَّرورة أنَّ العَالم حَادِثٌ، ومَعلومٌ بالضَّرورةِ أنَّ هذهِ الإفادَةَ ليستْ لخُصوصِ هذهِ المادَّة، بل لِصحَّةِ النَّظرِ مادَّةً وصُورةً، وكونِه عَلىٰ شَرائِطه، فكلُّ نَظرٍ يكُون كذلِكَ يُفيد العِلمَ، وإلَّا فإمَّا أنْ لا يكُونَ شيءٌ مِن الأنظَارِ الصَّحيحةِ مُفيدًا للعِلم، وهو بَاطِلٌ؛ لما تقدَّمَ مِن إفادَةِ هذا النَّظرِ المخصُوصِ، أو يكون بعضها مُفيدًا دُونَ بعضٍ، وهو أيضًا باطِلٌ؛ لاستِلزَامِه التَّرجيحَ بلا مُرجِّحٍ.

فقد ثَبتَت هذهِ القَضيَّةُ الكُليَّةُ النَّظريَّة بشَخصِيَّةٍ ضَروريَّةٍ، مَوضوعُهَا مِن أفرَادِ مَوضُوع تِلكَ الكُليَّة، هي قولنا: «العالم متغير» و«كل متغير حادث» يفيدُ العِلمَ بأنَّ العالَم حادِثٌ، ولم يلاحظ موضُوع تلكَ الشَّخصيَّة بعُنوانِ موضُوعِ الكُليَّة، لِيلزَمَ نَظريَّةُ المحمُولِ فيهَا أيضًا، فلمْ يَلزَم دَورٌ ولا تَناقضٌ، بل إثباتُ حكمِ ذلِكَ النَّظرِ المخصُوصِ مِن حيثُ كونُه نظرًا بحُكمِه مِن حيثُ خُصوصُ ذَاتِه، فهو مِن حيثُ ذاتُه: وسِيلةٌ ومُتقدِّمٌ ومَعلومٌ، ومِن حيثُ كونُه نظرًا: مَطلوبٌ ومُتأخِّرٌ ومَجهولٌ،

(١) في (ح) و(س): بخصوصية.

https://t.me/kutubunmufidatun

وفي تحقيقِ هذا المَنْعِ(١) زِيادةُ تفصيلٍ لا يَليقُ بهذا الكِتاب(٢).

حاشيَة العلامة الغـزّي

ولا خللَ فيه؛ لأنَّ نفسَ الشَّيءِ بحسَبِ الذَّاتِ قد تُغايره بحَسَبِ الاعتِبَار.

قال في «شرح المقاصد» وأصلُ الباب: «أنَّ الحُكمَ بالشَّيءِ علىٰ الشَّيءِ قد تختلِفُ لوَازِمُه مِن الاستِغنَاء عَن الدَّليل والافتِقَار إليه، أو إلىٰ التَّنبيهِ أو غيرِ ذلك.. باختِلاف التَّعبير عن المحكُومِ عليهِ، كما يَلْغُوا الحُكم علىٰ العَالَم بالحُدوث.. إذا لُوحِظ بالموجُودِ بعدَ العَدَمِ، ويُفيد بَديهةً إذا عُبِّرَ عنه بما يُقارِن تَعلُّقَ القُدرَةِ والإرَادةِ الحَادِث، وكسبًا إذا أُخِذ بعُنوان المتغيِّر»(٣).

هذا والتَّحقيقُ الأَوضحُ في تقرير الشَّخصيَّة لتُنتج معنىٰ تِلكَ الكُليَّة ابتداءً أن نقول: قولنا: النَّتيجةُ في كُلِّ قياسٍ مَعلومُ الصِّحةِ مَادَّةً وصُورةً، أي: مَقطوعٌ فيه بحقِّيَّةِ(٤) المقدِّمات، وحَقِّية استِلزَامِها للنَّتيجةِ لازمَةٌ لزُومًا قَطعيًّا لِما هو حقٌّ قطعًا، وكلُّ ما هو كذلِكَ فهو حَقٌّ قَطعًا.. نَظرٌ مَخصوصٌ يُوازِي قولنا في مَوضُوع تلكَ الشَّخصيَّة: «العَالمُ متغيِّرٌ» و«كل متغير حادث» نَجعلُ ذاتَهُ هنا مَوضُوعًا، ونَحمِلُ عليه ما يُنتِجُه مما يُوافِق معنىٰ تِلكَ الكُليَّة السَّابقة، وهو أنَّ النَّتيجةَ في كُلِّ قياسٍ صَحيحٍ حَقَّةٌ قطعًا، فيحصُل لنا شَخصِيَّة مَوضوعُها قَضيَّتانِ بَديهيَّتانِ، إذَا نظرنَا فيهما أفاد لنا العِلم: بأنَّ كُلَّ نَظرٍ صَحيحٍ يُفيد العِلمَ، ثُم إنَّ حُكمنَا بأنَّ هذا النَّظرَ الجُزئيَّ الوَاقِع في هَاتين المقدِّمتين يُفيد العِلم.. بَديهيٌّ لا يحتَاجُ فيه إلَّا إلىٰ تَصوُّر

---

(١) في (ش): (هذا المقام) ثم كتب فوقه: المنع.

(٢) ينظر لمطالعة التفصيل الذي أشار إليه الشارح: «النكت والفوائد علىٰ شرح العقائد» للبقاعي ص٢٢٧ وما بعدها. و«النبراس» ص١٣٨.

(٣) ينظر: «شرح المقاصد» [ج١/ص٣٧]

(٤) في «ب»: بحقيقة.

https://t.me/kutubunmufidatun

[انقسامُ العلم إلى ضروريٍّ وكسبيٍّ]

(وَمَا ثَبَتَ مِنْهُ) أيْ: مِن العِلم الثَّابت بالعَقلِ (بِالْبَدِيهَةِ)[1] أيْ: بأوَّلِ التَّوجُّه مِن غيرِ احتياجٍ إلىٰ تفكُّرٍ[2] (فَهُوَ ضَرُورِيٌّ؛ كَالْعِلْمِ بِأَنَّ كُلَّ الشَّيْءِ أَعْظَمُ مِنْ جُزْئِهِ).

حاشية العلامة الغزّي

الطَّرفينِ مِن حيثُ خُصوصُهما فقط، مِن غير أنْ يُعلم أنَّه مِن أَفراد النَّظرِ أوَّلًا، إلىٰ آخرِ ما سَبقَ مِن ذلكَ التَّقريرِ.

قوله: (وما ثبتَ مِنه بالبَديهَة) الظَّاهرُ مِن عِبارَة المصنِّفِ أنَّه أرادَ **بالبَديهةِ**: عدمَ تَوسُّطِ النَّظرِ، لا أوَّل التَّوجُّه، **وبالاكتساب**: ما يَحصلُ بالاكتِسَاب بمعنىٰ الاستِدلَالِ، وأنَّ الاكتِسابيَّ والاستِدلاليَّ عِندهُ متَرادِفان مُقابِلان للضَّروريِّ، بمعنىٰ: الحَاصِل بدُونِ نَظرٍ في دَليلٍ، وهو وَاضِحٌ لا خَفاءَ بِه، وقد مَشىٰ عليهِ بعضُ الشَّارِحين، وعَدلَ عنهُ الشَّارِحُ ففسَّرَ البديهةَ: بأوَّلِ التَّوجُّه مِن غيرِ احتِياجٍ إلىٰ فِكرٍ، والاكتسابيَّ: بالحَاصِل بالكَسبِ، بمعنىٰ مُباشَرةِ الأَسبَاب بالاختِيار، وجعلَ الاكتِسَاب أَعمَّ مِن الاستِدلال، والضَّروريَّ مُقابِلًا له[3].

فَورَدَ علىٰ ظَاهِر عِبارَتِه: أنَّ معنىٰ الضَّروريِّ حينئذٍ هو: ما لا يَكونُ تَحصِيلهُ مَقدُورًا للمَخلُوقِ، فلا يَصحُّ تمثِيلهُ بالعِلم بأنَّ «كُلَّ الشَّيءِ أَعظمُ مِن جُزئِه» لأنَّ ذلكَ يتوقَّفُ علىٰ الالتِفَات المقدُورِ وتَصوُّرِ الطَّرفِين المقدُور.

وأنَّ قوله: (مِن غَيرِ احتياجٍ إلىٰ فِكرٍ) إنْ فسر به أوَّلَ التَّوجُه.. لم يُقابِل

(١) في (ح) و(ش): بالبداهة.

(٢) في (ش): الفكر.

(٣) ينظر حاشية الخيالي وحاشية ملا أحمد ص٦٤، مجموعة الحواشي البهية.

https://t.me/kutubunmufidatun

فإنَّه بعدَ تصوُّرِ معنَىٰ الكُلِّ والجُزءِ والأَعظَمِ.. لا يَتوقَّفُ علىٰ شيءٍ، ومَنْ توقَّفَ فيه؛ حيثُ زعمَ أنَّ جُزءَ الإنسَانِ ـ كاليَدِ مثلًا ـ قدْ يكونُ أعظمَ مِن الكُلِّ[١]، فهو لمْ يَتصوَّر معنَىٰ الجُزء والكُلِّ.

حاشيـة العلامة الغـزّي

الضَّروريُّ الاكتِسَابيَّ بذلِكَ المعنىٰ، وإلّا وجَبَ أنْ يقُول: «مِن غيرِ احتِياجٍ إلىٰ سَببٍ» لأنَّ ما يُوجَد بأوَّلِ التَّوجُّه لا يحتَاجُ إلىٰ مُطلقِ السَّببِ، ولَزِمَ أيضًا أنْ يكُونَ حالُ بعضِ العِلم الثَّابِت بالعَقلِ كالجُزئيَّات والحَدسيَّات مُهملًا؛ لأنَّه ليسَ ثابِتًا بالبَديهةِ بمَعنىٰ: أوَّل التَّوجُّه، ولا بالاستِدلال.

وقد يقال: إنَّ الشارِحَ فسَّرَ «البَديهةَ» التي مَعناهَا الأَصليُّ أوَّلُ التَّوجُّه: بما يَحصُل بدُونِ فِكرٍ، وسَمَّىٰ العِلمَ الحَاصِل للعَقلِ بها ضَروريًّا، وجَعلَهُ مُقابِلًا في الحَقيقةِ لما ثَبتَ بالاستِدلال مِن الاكتِسابي الأَعمِّ في نَفسِه؛ لشُمولِه ما تأدَّىٰ بوَاسِطة الحَواسِّ وغَيرِهَا لا لذلك الأَعمِّ، فالضروريُّ في كَلامِ المتنِ عندَهُ يُقابِل الاكتِسابيَّ الاستِدلاليَّ؛ لأنَّ المَقْسِم فيه هو ما ثَبتَ بالعَقلِ، فلا يَرِدُ شَيءٌ مما ذُكِرَ، وهذا ما يُقال: إنَّ الأقسَامَ تجُوز أنْ تَكُون أعمَّ مِن وَجْهٍ مِن مَقسِمِهَا، فتَأَمَّلهُ.

قوله: (قَد يكُون أعظَمَ) أي: عِندَ زيادَةِ جِرمِهَا بوَاسِطة التَّورُّمِ علىٰ بَاقي البَدنِ، ووَجْهُ الغَلطِ: أنَّ تِلكَ اليدَ مثلًا جُزءٌ مِن البَدنِ، وهي لا تُتصَوَّرُ أنْ تكُونَ أَعظَمَ مِن نَفسِهَا، فضلًا عن أنْ ينضمَّ معهَا باقي البَدنِ، فذلِكَ الزَّاعِمُ إنَّما حَكَمَ علىٰ أَحدِ جُزئي الكُلِّ بأنَّهُ أعظَمُ مِن الآخرِ، جَاعِلًا أَحدَهُما كُلًّا والآخرَ جُزءًا، فلم يتصوَّر الكُلَّ والجُزءَ.

---

(١) في (ح) و(ش): قد يكون أعظم. وفي (س) قد يكون أعظم منه. والمثبت مِن نسخة (ج ـ أ) الناقصة.

(وَمَا ثَبَتَ بِالِاسْتِدْلَالِ) أيْ: بالنَّظر في الدَّليل؛ سواءٌ كانَ استِدلالًا مِن العِلَّة علىٰ المَعلُول؛ كما إذا رأىٰ نارًا فعَلِمَ أنَّ لها دُخانًا، أو مِن المَعلُول علىٰ العِلَّة؛ كما إذا رَأىٰ دُخانًا فعَلِمَ أنَّ هُناكَ نارًا، وقدْ يُخَصُّ[1] الأوَّلُ باسمِ التَّعليلِ، والثَّاني بالاستِدلال.

حاشيَة العلامة الغـزّي

قوله: (أي: بالنظر) المراد به هنا: الفِكرُ المؤدِّي إلىٰ عِلْمٍ. قيل: أو ظَنٍ، وهو غَلطٌ.

قوله: (سَواءٌ كانَ استِدلالًا... إلىٰ آخره) اعلم أنَّ الاستِدلالَ مُبتدِئا مِن العِلَّة يُسمَّىٰ: استِدلالًا ببُرهَان «اللِّم»[2]، ومِن المعلُولِ يُسمَّىٰ: استِدلالًا ببرهان «الإنِّ».

والتَّفصيلُ: أنَّ البُرهانَ لابُدَّ أنْ يكُونَ الحَدُّ الأوسَطُ فيه عِلَّةً لِنسبَة الأَكبرِ إلىٰ الأَصغَرِ في الذِّهن، فإنْ كانَ أيضًا عِلَّةً لوجُود تِلكَ النِّسبةِ في الخَارجِ كالنَّار في قَولِكَ: «هذِه نارٌ» و«كُلُّ نارٍ لها دُخَانٌ» سُمِّي ذلك البُرهان: بُرهَانًا لِميًّا[3]؛ لأنَّ الحَدَّ الأوسَطَ فيه يعطي اللِّميَّةَ في الذِّهن والخَارجِ[4]، وإنْ لم يَكُن كذلِكَ كالدُّخان في قَولِك: «هَذا دُخَانٌ» و«كُلُّ دُخَانٍ عَن نَارٍ» سُمِّيَ: برهانًا إنيًّا؛ لأنَّ الأَوسَطَ فيه إنَّما يُفيد إنِيَّةَ النِّسبَةِ في الخَارِجِ، أي: ثُبوتها دُونَ لِميَّتِهَا[5].

---

(١) في (ح) و(س): يختص.

(٢) فيقال: برهان لميٌّ، بكسر اللام، وتشديد الميم المكسورة، وبياء مشددة، نسبة لـ(لِمَ) التي أصلها (اللام الجارَّة) و(ما) الاستفهامية المحذوفة الألف. واللمية هي العلية.

(٣) لأنك لو قلت: هذه لها دخانٌ، فقيل لك: لِمَ؟ فقلت: لأنها نارٌ، كنتَ قد أتيتَ بالعلة الشافية لسؤال السائل.

(٤) فالاستدلال بالنار علىٰ وجود الدخان استدلال بالعلة علىٰ المعلول، فكما أعطتِ النارُ الحكمَ بوجود الدُّخان في الذِّهن.. كذلك أعطت الحكمَ في الخارج ونفس الأمر.

(٥) وعلىٰ ذلك فكل مثالٍ للبرهان اللّمّي يصلحُ أنْ يكونَ مثالا للبرهان الإنّيّ بجعل الأوسط أكبر،=

https://t.me/kutubunmufidatun

(**فَهُوَ اكْتِسَابِيٌّ**) أيْ: حاصِلٌ بالكسْبِ؛ وهو مُباشرَةُ الأسبَابِ بالاختِيَار؛ كصَرْفِ العَقلِ والنَّظرِ في المُقدِّمات في الاستِدلاليَّات، والإصْغَاء وتَقليبِ الحَدقَةِ ونحو ذلكَ في الحِسِّيَّات، فالاكتِسابيُّ أعمُّ مِن الاستدلاليِّ؛ لأنَّه الذي يحصلُ بالنَّظرِ في الدَّليلِ، فكلُّ استِدلاليٍّ اكتِسابيٌّ، ولا عَكسَ؛ كالإبصَار الحاصِلِ بالقَصْدِ والاختِيَار.

وأمَّا الضَّروريُّ: فقدْ يُقال في مُقابلَةِ الاكتِسابيِّ، ويُفسَّر بما لا يكونُ تحصِيلُه مَقدُورًا للمَخلُوق، ....

حاشية العلامة الغَزّي

وعلىٰ تَخصيصِ الأَوَّلِ باسم: «التَّعليلِ» جَرىٰ النَّسفيُّ[1] في مُقدِّمةِ الخِلاف وغيرِه.

قوله: (**ويُفسَّرُ بما لا يَكُون تَحصِيلُه مَقدُورًا**) المراد: العِلمُ الحَاصِلُ الذي لا دَخلَ لقُدرَةِ المخلُوقِ في تَحصِيلِه كما لا يخفَىٰ، فلا يلزَمُ كَونُ العِلم بحَقيقَةِ الوَاجِب ضَروريًّا؛ لأنَّه غيرُ حَاصلٍ، ويخرجُ المحسُوسَات بالحِسِّ الظَّاهِر كما في الشَّرح؛ لأنَّ لقُدرَةِ المخلُوقِ دَخلًا في تَحصِيلهَا بالإصغَاء وتَقلِيبِ الحَدَقةِ ونَحوِهما، وإنْ لم تَستقِلَّ به؛ لتَوقُّفِ جَزمِ العَقلِ علىٰ أُمورٍ وراء الحِسِّ تنضَمُّ إليه،

= والأكبر أوسطَ، فالاستدلال بالدُّخان على النار استدلال بالمعلول علىٰ العلة، والدخان في المثال وإنْ كان علّةً لثبوت النار في الذهن.. فليس علة له في الخارج، بل الأمر بالعكس. **والإنِّيّة**: مصدر صناعي مأخوذ من (إنَّ) المشبهة بالفعل التي تدلُّ علىٰ الثبوت والوجود. والله أعلم.

(١) هو الإمام المفسر محمد بن محمد أبو الفضل البرهان النّسفي، كان إماما عالما فاضلا، مفسرًا محدثا أصوليًا مُتكلِّما، له مقدّمة في الخلاف مشهورة، وتصنيف في علم الكلام، وتلخيص التفسير الكبير للإمام الرازي، مولده تقريبا سنة (٦٠٠ هـ) ومات في ذي الحجة سنة (٦٨٦ هـ). أرّخ علىٰ القاري وفاته سنة: تسع وسبعين وستمائة، وذكر أنه دُفن بجنب مشهد أبي حنيفة. ينظر: «الفوائد البهية في تراجم الحنفية» ص١٩٤.

https://t.me/kutubunmufidatun

وقدْ يُقال في مُقابلةِ الاستِدلاليِّ، ويُفسَّر بما يَحصلُ بدُونِ فكرٍ ونَظرٍ في الدَّليلِ؛ فمِن هَا هُنا جَعلَ بعضُهم العِلمَ الحاصِلَ بالحَواسِّ اكتِسابيًّا؛ أيْ: حاصِلاً بمُباشرةِ الأسبَابِ بالاختيارِ، وبعضُهم ضَروريًّا؛ أيْ: حاصِلاً بدُونِ الاستِدلال.

حاشيَة العلامة الغَـزّي

فتَضطر تلكَ الأمورُ العَقلَ إلى الجَزمِ، لا يعلم ما هِي ومتى حَصلت وكيفَ حصلتْ.

ومِن ثَمَّ أدرَجَ شَارِحُ «المواقف» المحسُوسَات في الضَّروريِّ المقَابلِ للكَسبيِّ، نظرًا إلى تَفسيرِه بما لا يَستقِلُ قُدرَةُ المخلُوقِ بتَحصِيلهِ، حملًا لذلكَ التَّعريفِ علَى خِلاف مَا حملهُ عَليه الشَّارِحُ.

قوله: (**وقَد يُقال في مُقابَلةِ الاستِدلاليِّ، ويُفسَّرُ... إلى آخره**) يشيرُ إلى أنَّ الكلامَ في العِلم التَّصديقي، وأنَّهما قِسمان منه، كذَا قيلَ.

وقد اعتُرِضَ: أنه مُخالِفٌ لقولِ الشَّارحِ، فمِن ههُنا جَعلَ بعضُهم العِلمَ الحَاصِلَ بالحَواسِّ ضَروريًّا، أي: حَاصِلًا بدُونِ الاستِدلال.

وأُجيبَ: بأنَّ المرادَ بالعِلم الحَاصلِ بالحَواسِّ.. هو العِلمُ التَّصديقيُّ المستَنِدُ إليهَا، كالحُكم علَى الثَّلج بأنَّهُ بَارِدٌ، وعلى النَّار بأنَّها حارَّةٌ، لا المطلَقِ، وإلَّا يلزمُ أنْ يكُونَ المكتَسَبُ بالتَّعريفِ مِن التَّصوُّرَات ضَروريًّا بهذا المعنى؛ لأنَّه غيرُ مُحتاجٍ إلى الاستِدلال.

والحاصِلُ: أنَّ العِلمَ الاكتِسابيَّ أعمُّ مُطلقًا مِن الاستِدلاليِّ؛ لشُموله المكتَسبَ مِن التَّصوُّراتِ بأسرِهَا، ومِن التَّصديقَاتِ بغيرِ نَظرٍ في دَليلٍ، وأنَّ الضَّروريَّ المقابِلَ للاكتِسابيِّ مُباينٌ لكلٍّ مِنهُما كما لا يخفَى، وأنَّ المقابِلَ

https://t.me/kutubunmufidatun

فظهر: أنَّه لا تَناقُضَ في كلام صَاحِب «البِداية» حيثُ قال: «إنَّ العِلمَ الحادِثَ نَوعانِ: ضَروريٌّ؛ وهو ما يُحدِثُهُ الله تعالىٰ في نَفسِ العالِمِ[1] مِن غَيرِ كَسبِه واختِيارِه؛ كالعِلم بوجُودِه وتغيُّرِ أحوَالِه، واكتِسابيٌّ؛ وهو ما يُحدِثُه الله تعالىٰ فيه بوَاسِطة كَسْبِ العَبدِ، وهو مُباشَرَةُ أسبَابِهِ، وأسبَابُهُ ثلاثةٌ: الحَواسُّ السَّليمةُ، والخَبرُ الصَّادقُ، ونَظرُ العَقلِ»[2]

حاشيـة العلامة الغـزّي

للاستِدلاليِّ مُباينٌ له وأَعمُّ مِن وَجهٍ مِن الاكتِسَابيِّ؛ لصِدقهمَا علىٰ الحُكم بأنَّ الثَّلجَ باردٌ، وصِدق الضَّروري بما لا يكونُ تحصِيله مَقدورًا مِن الأَحكَامِ، والاكتسَابي بسَائر التَّصوُّرَات والاستِدلاليَّاتِ، وأنَّ الضَّروريَّ بالمعنىٰ الثَّاني أعَمُّ مِن وَجهٍ مِنه بالأوَّل؛ لصِدقهمَا علىٰ مَا لا يكُون تَحصِيلُه مَقدُورًا مِن التَّصديقات، وصِدق الثَّاني بنحو الحُكم بأنَّ الثَّلجَ باردٌ، والأوَّل بما لا يكُون تَحصيلُه مَقدُورًا مِن التَّصوُّرَات.

قوله: (فظهرَ أنَّهُ لا تَناقُضَ) وَجْهُ تَوهُّمِ التَّناقِضُ في كَلامِ صَاحِب «البِداية» ـ وهو الإمام نُور الدِّين أَحمد بِن مَحمُود بن أبي بَكر الصَّابوني النَّجارِي الحَنفيِّ[3] ـ

---

(١) في (ح) و(ش): في نفس العبد.

(٢) ينظر: «البداية من الكفاية» لنور الدين الصابوني، ص٢٩ ـ ٣٠.

(٣) الإمام المتكلم أبو محمد نور الدين الصابوني البخاري الحنفي الماتريدي، والصابوني نسبةً إلىٰ عمل الصابون أو بيعه كما في الأنساب، صاحب «البداية» وهو اختصارٌ لكتابه «الكفاية في الهداية» وكلاهما مطبوع، وهو صاحب المناظرات مع الإمام الفخر الرازي (ت ٦٠٦ هـ)، والتي أوردها الرازي في كتابه: «مناظرات ما وراء النهر» وقد عيَّره الفخر الرازي بأن بضاعته الكلامية سقفها كتاب «تبصرة الأدلة» لأبي المعين النسفي، وقسا عليه بغير ذلك من العبارات التي يمكن مطالعتها لمن أراد في الكتاب المذكور ص ١٧ ـ ٢٠. وللصابوني مناظرة مشهورة بينه وبين الشيخ رشيد الدين في مسألة المعدوم ليس بمرئي، وهي مناظرة طويلة ذكرها حافظ الدين النسفي في كتابه: «الاعتماد في الاعتقاد» ينظر ص١٦٧. توفي ﷺ تعالىٰ سادس صفر سنة: (٥٨٠ هـ). ينظر: «الفوائد البهية» ص٤٢.

https://t.me/kutubunmufidatun

ثُمَّ قالَ: «والحاصِلُ مِن نَظرِ العَقلِ نوعَانِ: ضَروريٌّ يَحصلُ بأوَّلِ النَّظرِ مِن غَيرِ تَفكُّرٍ؛ كالعِلم بأنَّ الكلَّ أعظَمُ مِن جُزئِه، واستِدلاليٌّ يُحتَاجُ فيه إلىٰ

حاشية العلامة الغزّي

أنَّهُ فسَّرَ الضَّروريَّ تَارةً بما يَأبىٰ[1] الاختِيارَ، وأُخرىٰ بما يَقبلُه، أو أنَّه جَعلَ الضَّروريَّ في مُقابلةِ الكَسبيِّ، وجَعلَ الحَاصِل بنظرِ العَقلِ مِن الكَسبيِّ، ثُم قَسَّمهُ إلىٰ الضَّروريِّ والاستِدلاليِّ؛ فكانَ قَسيمُ الشَّيءِ قِسمًا مِنهُ، وهذَا هُو الأَقرَبُ.

لكنْ يَرِدُ عليه مَا قِيلَ: إنَّ هذا التَّناقضَ لا يُتخيَّلُ مِن كلام صَاحِب «البِدَاية» ليُحتَاجَ إلىٰ دَفعِه بما ذُكِر؛ لأنَّه جعلَ الكَسبيَّ ما بمبَاشَرَةِ الأسبَابِ، ثُم قسَّم مُطلقَ الأسبَابِ إلىٰ ثَلاثةٍ، ثُم قسَّمَ ما بِسبَبٍ خَاصٍّ مِنهَا وهو نظرُ العَقلِ إلىٰ الضَّروريِّ والاستِدلاليِّ، فليسَ المَقْسِم الأسبَاب المبَاشِرة حتّىٰ يكُونَ الحَاصِلُ بنَظرِ العَقلِ حَاصِلًا بِسبَبٍ مُباشِر، فيَلزمُ اندِرَاجُ الضَّروري مِنه تحتَ الكَسبيِّ فيَتناقَضُ، ولو سُلِّمَ أنَّ المَقْسِم الأَسبَابُ المبَاشِرة.. فيَجُوز أنْ يكُونَ نَظرُ العَقلِ أَعمّ مِنه مِن وَجهٍ، وهو مِن حيثُ عُمومهُ منقَسِمٌ إلىٰ الضَّروريِّ والاستِدلاليِّ، فلا يَلزمُ أيضًا ذلِكَ الاندِرَاجُ. انتهىٰ.

والتَّحقيقُ: أنَّ الأقسَامَ يجِبُ أنْ تكُونَ أَخصَّ مُطلقًا مِن مَقسِمهَا، وأنَّ القَولَ بأنَّ الحيوانَ مثلًا ينقَسِم إلىٰ الأَبيضِ والأَسوَدِ، مع أنَّ كل واحِدٍ منهما أعمّ مِن وَجهٍ مِن الحَيوانِ.. كلامٌ ظَاهِري؛ لأنَّ حاصِلَ التَّقسيم ضَمُّ مُختَصٍّ إلىٰ مُشتَرَكٍ، فما وقَعَ قِسمًا للحَيوانِ هو الحَيوانُ الأَبيضُ والحيوانُ الأَسوَدُ، لا الأَبيَض والأَسوَد المطلقَانِ، وما قيلَ لا يُنافي هَذا التَّحقيق، فتَأمَّلهُ.

قوله: (مِن غيرِ تفكُّرٍ) هو تَفسيرٌ لأَوَّلِ النَّظرِ، فلا يَردُ منع الحَصرِ بالحَدْسيَّاتِ

---

(١) وقع في نسخة «هـ» يأتي. وهو تصحيف، وفي هذا الموضع من نسخة «د» سقط مقدار سطر.

https://t.me/kutubunmufidatun

نَوعِ تَفكُّرٍ ؛ كالعِلم بوجُودِ النَّارِ عِندَ رُؤيةِ الدُّخانِ»[١].

[الإلهامُ ليسَ مِن أسبَابِ العِلم]

(**وَالْإِلْهَامُ**) المفسَّر بإلقاءِ معنًى في القَلب بطريقِ الفَيْض (**لَيْسَ مِنْ أَسْبَابِ الْمَعْرِفَةِ بِصِحَّةِ الشَّيْءِ عِنْدَ أَهْلِ الْحَقِّ**) حتَّى يَرِدَ به الاعتِراضُ على حَصْرِ الأسبَابِ في الثَّلاثةِ.

وكانَ الأَولى أنْ يقُولَ[٢]: (ليسَ مِن أسبَابِ العِلم بالشَّيءِ) إلَّا أنَّه حاولَ التَّنبيهَ على أنَّ مُرادَنا بالعِلم والمَعرِفة وَاحِدٌ، لا كما اصطلحَ عليه البَعضُ

حاشيَة العلامة الغَزّي

والتَّجريبيَّات.

قوله: (**إلقاء معنًى في القَلبِ**) المرادُ: الخِطابُ الوَارِدُ علَى الضَّميرِ، ويُسمِّيه أَهلُ الله بالخَاطِرِ، ويُقسِّمُونه إلى مَا يَكونُ بإلقاءِ الحَقِّ سُبحانَه وهو: **الخَاطِر الحَقُّ**، ومَا يكُون بإلقَاءِ الملَكِ وهُو: **الإلهَامُ**، ومَا يكُون بإلقَاءِ الشَّيطانِ وهو: **الوَسوَاسُ**، ومَا يكُون حَديث نفسٍ وهو: **الهَاجِس**، وهو أَخصُّ مُطلقًا عِندهُم مِن **الوَارِدِ**؛ لأنَّ الخَواطِر تختَصُّ بنَوع الخِطَاب وما تضمّن معناه، والوَارِدَات قد تَكونُ وَارِدَ سُرورٍ، ووَارِدَ حُزنٍ، ووَارِدَ قَبْضٍ، ووَارِدَ بَسْطٍ، إلى غَيرِ ذلِكَ.

والظَّاهر أنَّ المرادَ بالإلهام هُنا: القِسمانِ الأَوَّلان، لا الثَّاني فقط، كما يَدُلُّ على ذلِكَ قَولُهم: «بطريق الفيض» المخرِجُ للقِسمَيْنِ الآخَريْنِ.

قوله: (**حتَّى يَرِدَ به الاعتِرَاضُ**) أي: وإنْ أَمكَنَ دَفْعُه بمَا مَرَّ في وَجْهِ الحَصْرِ.

---

(١) المصدر السابق.

(٢) في (ح): يقال.

https://t.me/kutubunmufidatun

مِن تَخصيصِ العِلمِ بالمُركَّبات أو الكُلِّيَّات، والمعرِفَةِ بالبَسائطِ أو الجُزئيَّات، إلَّا أنَّ تَخصِيصَ الصِّحَّة بالذِّكْر ممَّا لا وَجْه له.

ثُمَّ الظَّاهرُ أنَّه أرادَ: أنَّ الإلهامَ ليسَ سَببًا يَحصلُ به العِلمُ لعَامَّةِ الخَلْقِ، ويَصلُح للإلزَامِ علىٰ الغَيْر، وإلَّا فلا شَكَّ أنَّه قدْ يَحصُل بهِ العِلمُ، وقد وَرَدَ القَوْلُ بهِ في الخَبَرِ، ....

حاشية العلامة الغزّي

قوله: (مِنْ تَخصِيصِ العلْمِ... إلىٰ آخره) مَشىٰ علىٰ ذلِكَ في «المطول» فقال: ثُم المعرِفةُ: تقَالُ لإدرَاكِ الجُزئي أو البَسيط، والعِلم: للكُليِّ أو المرَكَّبِ، ولذا يُقال: «عَرفتُ اللهَ» دُونَ عَلِمْتُه[١]. وقال بعضهم: إنَّه الصَّحيحُ، فتَأمَّلْهُ.

قوله: (مَا لا وَجْهَ لهُ) أي: لأنَّ الإلهَام ليسَ سَببًا للعِلم بفسَادِ الشَّيءِ أيضًا.

وقيل: الصِّحةُ هنا بمعنىٰ: الثُّبوت، مِن قولهم: صَحَّ عِندي ما ادَّعيناهُ، أي: ثَبتَ ولزِمَ، فالمعنىٰ: ليس سَببًا لمعرِفَة ثُبوتِ حُكمٍ مِن صِحَّةٍ أو فَسَادٍ.

ورُدَّ: بأنَّه خِلافُ الظَّاهِر المتبَادِر، ففي ذِكر الصِّحَّة معَ الاستِدرَاك ـ لِفَهْم[٢] العُموم مِن إطلاقِ المعرِفَة ـ إيهامٌ لِخلاف المقصُود.

قوله: (وقد وَردَ القَولُ به في الخَبرِ) مِن ذلكَ ما رَواهُ البُخارِيُّ عَن أبي هُريرة مَرفُوعًا: «لقد كانَ فيمَن قَبلكُم مِن الأُمَمِ مُحدَّثُونَ، فإنْ يَكُن في أُمَّتي أَحَدٌ فإنَّهُ عُمر»[٣].

ورَوىٰ التِّرمذيُّ عَن أبي سَعيدٍ الخُدري يَرفَعُه: «اتَّقُوا فِرَاسَة المؤمِن، فإنَّهُ

---

(١) انظر: «المطول شرح تلخيص المفتاح» للسعد التفتازاني [ج١/ص١٥٢] ط: مكتبة الرشد.

(٢) في «هـ»: أفهم.

(٣) «صحيح البخاري» برقم: [٣٤٦٩].

https://t.me/kutubunmufidatun

وحُكِيَ عن كَثيرٍ مِن السَّلفِ.

وأمَّا خبرُ الوَاحِد العَدلِ، وتَقليدُ المُجتَهدِ: فقدْ يُفيدَان الظَّنَّ والاعتِقادَ الجَازِمَ الذي يَقبلُ الزَّوالَ، فكأنَّه أرادَ بالعِلم مَا لا يَشمَلُهما، وإلَّا فلا وَجْهَ لحَصرِ الأسبَابِ في الثَّلاثةِ.

[الكلامُ في حُدوثِ العَالَمِ]

(**وَالْعَالَمُ**) أيْ: مَا سِوى الله مِن الموجُودَات ممَّا يُعلَمُ بِه الصَّانِعُ؛

حاشية العلامة الغَـزّي

يَنظُر بنُورِ الله»[(١)].

قوله: (**فكأنَّه أرادَ**) لا وَجْهَ لهذا التَّوقُّفِ؛ لِما قَدَّمهُ مِن أنَّ المرَادَ بالعِلم عِندَهُم: مَا لا يَشملُ الظَّنَّ، أي: والتَّقليدَ كما سَبقَ بيَانُه.

[إثبات حدوث العالم]

قوله: (**مِن المَوجُودَاتِ**) أي: مِن ذَوي العِلم وغَيرِهم مِن المحسُوسَات والمعقُولاتِ، المرَكّبات والبَسائط، ويَنبغِي أنْ تُزادَ الأَحوَالُ على رَأي مُثبِتها، وهو في الأَصلِ: اسمٌ لما يُعلَم بِه كالخَاتم والقَالب، غَلبَ فيما يُعلم بِه الصَّانِع مما سَبقَ؛ لأنَّها لإمكَانِها وافتِقَارِهَا إلى مُؤثِّرٍ وَاجِبٍ لذَاتِه تَدلُّ على وُجودِه.

وقيل: هو اسمٌ وضِعَ لذَوي العِلم مِن الملائكَةِ والثَّقلينِ، وتَناوُله لغَيرِهِم على سَبيلِ الاستِتبَاعِ، وإليه ذَهبَ في «الكشَّاف»[(٢)].

قوله: (**مما يُعلَمُ بِه الصَّانِعُ**) ليسَ مِن تَمامِ التَّعريفِ، وإلَّا يلزَمُ الاستِدرَاكُ،

(١) «سنن الترمذي» برقم: [٣١٢٧].

(٢) انظر تفسير «الكشاف» للزمخشري [ج١/ص١٠] في تفسير سورة الفاتحة. ط: دار الكتاب العربي.

https://t.me/kutubunmufidatun

يقالُ: عَالَمُ الأجسَامِ، وعالَمُ الأعرَاضِ، وعالَمُ النَّبات، وعالَمُ الحَيوانِ إلىٰ غَيرِ ذلكَ، فتَخرجُ صِفاتُ الله تعالَىٰ؛ لأنَّها ليسَتْ غيرَ الذَّاتِ كما أنَّها ليسَتْ عينهَا.

(بِجَميعِ أجْزَائِه) مِن السَّماوات ومَا فِيها، والأرضِ ومَا عليهَا (مُحْدَثٌ) أيْ: مُخرَجٌ مِن العَدمِ إلىٰ الوجُودِ؛ بمعنىٰ: أنَّه كانَ مَعدُومًا فوُجِدَ، خِلافًا للفَلاسِفة؛ حيثُ ذهبوا إلىٰ قِدَم السَّماواتِ بمَوادِّها وصُورِهَا وأَشكالِهَا، وقِدَمِ العَناصِر بمَوادِّها وصُورِهَا لكنْ بالنَّوعِ؛ بمعنىٰ: أنَّها لم تَخلُ قطُّ عَن صُورةٍ.

حاشيَة العلامة الغَزّي

بلْ هو إشَارةٌ إلىٰ وَجْهِ التَّسمِيَة.

قوله: (يُقال: عَالمُ الأجسَامِ) فيه إشارةٌ إلىٰ أنَّ العَالَم اسمٌ للقَدْرِ المشترَكِ بينَ ما سِوىٰ الله تعالىٰ مِن الأَجناسِ، فيُطلق علىٰ كُلٍّ مِنها وعَلىٰ كُلِّها، لا أنَّهُ اسمٌ لكُلِّها، وإلَّا لما صَحَّ جَمعُه؛ لأنَّ الجَمعَ لا يُساوِي مُفردَه، ولا أنَّه يُطلَق علىٰ أيِّ بَعضٍ مِنهُ كَزيدٍ مَثلًا، وإنْ صَحَّ مَجازًا مِن حيثُ إنَّه مُشتَمِلٌ علىٰ نَظائِر ما في العَالَم الكَبيرِ مِن الجَواهِر والأَعرَاضِ.

قوله: (فتَخرُج صِفاتُ الله تعَالىٰ) هذا علىٰ رأي المشَايخِ، أمَّا علىٰ مَذهبِ الجُمهور فيزاد: «وصِفَاتِه» لأنَّها عِندهُم غيرُ ذَاتِه.

قوله: (حَيثُ ذَهبُوا... إلىٰ آخره) هذا ما ذَهبَ إليه أَرسطاليس[١] ومَن تَبعَهُ مِن الفَلاسِفَة، وهو مَذهبُ الفَارَابيِّ[٢] ....

(١) تأتي ترجمته في الصفحة التالية.
(٢) هو محمد بن محمد بن طرخان بن أوزلغ، أبو نصر الفارابيّ، ويُعرف بالمعلم الثاني، أكبر فلاسفة المسلمين، تركي الأصل، مستعرب. **ولد سنة (٢٦٠ هـ)** في فاراب، علىٰ نهر جيحون،=

https://t.me/kutubunmufidatun

نعمْ ؛ أَطلقُوا القولَ بحُدوثِ ما سِوىٰ الله تعَالىٰ ، لكنْ بمعنَىٰ الاحتيَاجِ إلىٰ الغَيْرِ ، لا بمعنىٰ سَبقِ العَدمِ علَيهِ .

حاشيَة العلامة الغـزّي

والشَّيخ أبي عَليٍّ[1] مِن حُكماءِ المسلمِين ، ومِن ثَمَّ صَرَّحَ الغَزاليُّ وغَيرُه بكُفرِهمَا .

وتَفصيلُه: أنَّ الفَلكيَّات قَديمَةٌ بمَوادِّهَا وصُورِهَا الجِسميَّة والنَّوعِيَّة ، وأَعرَاضِها المعيَّنَةِ من المقَادِير والأَشكَالِ وغَيرِهَا ، ما عَدَا الحَرَكَاتِ والأَوضَاع الشَّخصيَّة فإنَّها حَادِثةٌ قَطعًا ، وأنَّ العُنصُريَّات قَديمَةٌ بمَوَادِّهَا وبِصُورهَا الجسمِيَّة

= وانتقل إلىٰ بغداد فنشأ بها ، ورحل إلىٰ مصر والشام ، واتصل بسيف الدولة ابن حمدان ، كان يحسن اليونانية وأكثر اللغات الشرقية المعروفة في عصره . وعرف بالمعلم الثاني ، لشرحه مؤلفات أرسطو (المعلم الأول) حسب اصطلاحهم ، وكان زاهدًا في الزَّخارف ، لا يحفل بأمر مسكن أو مكسب ، يميل إلىٰ الانفراد بنفسه ، من مؤلفاته: «آراء أهل المدينة الفاضلة» و«إحصاء العلوم والتعريف بأغراضها» و«جوامع السياسة» . **توفي سنة:** (**٣٣٩ هـ**) . ينظر: «شذرات الذهب» [ج٤/ص٢٠٩] و«الأعلام» [ج٧/ص٢٠] .

(١) **أبو علي الحسين بن عبد الله بن الحسن بن علي بن سينا** ، البلخي البخاري ، رئيس الفلاسفة المشائين ، وأحد أعظم المناطقة في تاريخ الآدميين ، انتقل والده مِن «بلخ» الىٰ ضواحي «بخارىٰ» حيثُ ولِد ابن سينا حوالي سنة (٣٧٠ هـ) وكان والده ينتحلُ مذهب الإسماعيلية ، ويُذكر أنَّ ابن سينا كان يسمعُ كلامَ والده وأخيه ، إلا أنَّه لم يقتنع بشيءٍ منه ، ودرس الفقه الحنفي والطِّب وغيرهما من العلوم ، وبعد الاستعانة بكتب أبي نصر الفارابي فهِم كُتب أرسطو وبرعَ في الفلسفة المشائية حتىٰ ألَّف كتابه الفَذ: «الشفاء» وكان يهتمُّ كثيرا بعِلم المنطق ، **وله فيه أنظارٌ لم يُسبق إليها ، منها:** نظرية القضايا الموجهة وما يبنىٰ عليه مِن المختلطات ؛ وهو أوَّل مَن كمَّم الشرطيات وركب منها القياس الاقتراني ؛ وله تآليف كثيرة في المنطق ، **منها:** قسم المنطق من كتاب «الشفاء» (المدخل ، المقولات ، العبارة ، البرهان ، الجدل ، والسفسطة) . وقسم المنطق مِن كتاب «النجاة» . وقسم المنطق مِن «الإشارات والتنبيهات» وعليه شروح وحواشٍ كثيرة أهمها: شرح الإمام الرازي ، وشرح الآمدي ، وشرح النصير الطوسي ، وعلىٰ الأخير حاشية القطب الرازي وغيره . و«منطق المشرقيين» ومنطق «عيون الحكمة» وعليه شرح الإمام الرَّازي وغيرها من المؤلفات . **توفي في همذان سنة:** (**٤٢٨ هـ**) .

https://t.me/kutubunmufidatun

. . . .

بنوعِهَا ؛ لأنَّها طَبيعةٌ وَاحدةٌ نَوعيَّةٌ لا تَختلِفُ إلَّا بأُمورٍ خَارجةٍ عَن حَقيقتِهَا ، ولا تخلو المادَّة عنهَا ، فيكون نَوعُها مُستمِرَّ الوجُودِ ، وبصُورِها النَّوعيَّة بجِنسهَا ، بمعنىٰ: أنَّها لم تَزلْ عُنصرًا ما ، لكن خُصوصِيَّة النَّاريَّة مثلًا لا يَلزمُ أنْ تكُونَ قديمةً ؛ لما تَقرَّر عِندهُم مِن قَبُول الكَونِ والفَسَاد.

وذهبَ الفلاسِفةُ قبلَ أرسطاليس[1] كتَاليس[2] وسُقرَاط[3] وغيرهمَا: إلىٰ أنَّ سَائرَ الأجسَامِ قَديمةٌ بذَواتِها مُحدَثةٌ بصُورِهَا الجِسميَّة والنَّوعِيَّة وصِفاتها ، وهو قولُ جَميع الثنويَّة كالمانَويَّة والدَيْصانيَّة والماهانِيَّة وغيرِهم[4].

وذهبَ جَالينوس[5]: إلىٰ التَّوقُّفِ ، فالمراد بالفَلاسِفة في الشَّرح: بعضُهم السَّابق ، وبصور العَناصِر: صورُهَا الجِسميَّة.

---

(١) تقدمت ترجمته.

(٢) أو طاليس الملطي ، يقال إنه أول مَن تفلسف في ملطية ، وقال: إن للعالم مبدعا لا تدرك العقول صفته من جهة هويته ، وإنما يدرك من جهة آثاره ، ولادته ووفاته تقريبا [٦٢٤ ـ ٥٥٠ ق.م]

(٣) أمونيوس ساكاس ، المشهور بسقراط من أشهر فلاسفة اليونان ، [٤٦٩ ـ ٣٩٩ ق.م] وساكاس تعني الحمال وهي مهنته التي كان يتكسب بها ، يحكىٰ أن سقراط صرف حياته كاملا للبحث عن الحقيقة ، ولد وعاش في «أثنا» وعرف ببساطة العيش والتواضع في الملبس والمأكل ، كان يعلم الناس في الشوارع والأسواق ، وكان أسلوب تدريسه بالاعتماد علىٰ طريقة توجيه الأسئلة للسامعين ، ثم يبين لهم مواضع الخلل في إجاباتهم ، لم يؤلف كتبا ، بل ترك تلامذة ، فعرفت آراؤه وتعاليمه مِن خلالهم ، منهم: المؤرخ زينون ، والفيلسوف المشهور أفلاطون ، توفي عن سبعين عاما تقريبا ، بعد أن حكمت عليه المحكمة بالإعدام بتهمة إفساد الشباب والإلحاد والإساءة للتقاليد الدينية.

(٤) يأتي التعريف بهم في الهامش قريبا في الكلام في علىٰ صفة الوحدانية.

(٥) فيلسوف وطبيب يوناني [١٣١ م ـ ٢٠١م] ينسب له من المؤلفات: منهج الطب ، شروح علىٰ أبقراط ، التاريخ الفلسفي ، التعليم المنطقي.

https://t.me/kutubunmufidatun

[دليل حدوث العالم]

ثُمَّ أشارَ إلىٰ دَليلِ حُدوثِ العَالَم بقولِه: (إِذْ هُوَ) أي: العالَمُ (أَعْيَانٌ وَأَعْرَاضٌ)؛ لأنَّه إنْ قامَ بذَاتِه فعَيْنٌ، وإلَّا فعَرَضٌ، وَكُلٌّ مِنْهُمَا حَادِثٌ[1] لِما سُنبيِّن، ولمْ يتعرَّضْ له المُصنِّف؛ لأنَّ الكلامَ فيه طَويلٌ لا يَليقُ بهذا المُختصَرِ، كيفَ وهو مَقصُورٌ علىٰ المَسَائلِ دُونَ الدَّلائلِ.

(فالْأَعْيَانُ: مَا) أيْ: ممكنٌ يكونُ (لَهُ قِيَامٌ بِذَاتِهِ) بقَرينةِ جَعلِه مِن أقسَام العالَمِ.

ومعنَىٰ قِيامه بذَاتِه عِندَ المُتكلِّمينَ: أنْ يَتحيَّزَ بنفسِه غيرَ تابعٍ تحيُّزُهُ لتَحيُّزِ شَيءٍ آخرَ، بخِلاف العَرَضِ؛ فإنَّ تَحيُّزَهُ تابعٌ لتَحيُّزِ الجَوهرِ الذي هو موضُوعه؛ أيْ: مَحلُّه الذي يُقوِّمُه.

حاشية العلامة الغَزّي

قوله: (ومَعنىٰ قِيامِه) الضَّميرُ للممكِنِ أو العَين، قيّدَ به احتِرازًا عَن قِيامه تَعالىٰ بذَاتِه.

قيل: التَّعريفُ يَشملُ المركَّبَ مِن عَينٍ وعَرَضٍ قَائمٍ به، والمشهور أنَّه ليسَ بعَينٍ.

وأُجيبَ: بمَنعِ كَونِ ذلكَ المركَّبِ مُتحيِّزًا بنَفسِه، بل العَينُ فقط.

قوله: (الذي يُقوِّمُه) أي: يحتَاجُ العَرضُ في وجُودِه إليه، واحترزَ بذلِكَ عَن الهَيُولىٰ، فإنَّها وإنْ كانت مَحلًّا للصُّورَةِ عِندَ مَن أَثبتَها.. لكن ليسَتْ مُقوِّمةً لها، بل الأَمرُ بالعَكسِ، فإنَّ الصُّورةَ مُقوِّمةٌ للهيولىٰ.

---

(١) قوله: «وكل منهما حادث» وقع في بعض الطبعات الحديثة علىٰ أنه مِن المتن، وليس كذلك.

https://t.me/kutubunmufidatun

ومعنىٰ وجُودِ العَرَضِ في الموضُوعِ: هو أنَّ وجُودَه في نَفسِه هو وجُودُه في المَوضُوع؛ ولهذَا يَمتنِعُ الانتِقالُ عنه، بخِلاف وجُودِ الجِسم في الحيِّز؛ فإنَّ وجُودَه في نَفسِه أمرٌ، ووجُودَهُ في الحيِّزِ أمرٌ آخر؛ ولهذا يَنتقِلُ عنهُ.

حاشيَة العلامة الغزّي

قوله: (**هو وجودُه في الموضُوعِ**) أي: بحيثُ تكونُ الإشارةُ إلىٰ أحدهما إشارةً إلىٰ الآخرِ كما في «شرح المقاصد»[1] وهو أنَّ الموافِق لتفسِيرهم الحُلول في المتحيِّز بالاختِصاص بِه، بحيثُ تكون الإشارةُ الحِسيَّة واحِدةً، فليسَ المرَادُ مِن عِبارَة الشَّرحِ أنَّ وجُودَ السَّوادِ في نَفسِه مَثلًا.. هو وجُوده في الجِسم وقِيامُه بِه،

ليَرِدَ عليه: أنَّ إمكَان ثُبوتِ شَيءٍ في نَفسِه غير إمكَان ثُبوتِه لغَيرِه، فكيفَ يتَّحِدُ الثُّبوتَانِ، بل أنَّ ليسَ للسَّوادِ في نَفسِه وجودٌ مستَقِلٌ عَن المحَلِّ مُغايرٌ في الخَارِج لوجُودِه القَائِم هو بذلكَ المحَلِّ بِسبَبِه كما للأجسَام.

واعلم أنَّ لفظة «الكَونِ في كذا» تُطلَق بالاشتِرَاك أو الحَقيقةِ والمجَازِ علىٰ مَعانٍ مُختلِفة، منها: كَونُ الشَّيءِ في الزَّمان وفي المكَانِ، وفي الخصب وفي الرَّاحة، وفي الصِّحة وفي المرَضِ، وكون الخاصِّ في العَامّ، والجُزء في الكُلِّ، وبالعكس ككون السَّرير في الخَشَبِ، وكَونُ العَرَضِ في مَوضُوعِهِ يُخالِفُ جميعَ هذه الأَكوان؛ لما أنَّ الأَوَّلَيْنِ منها بطريقِ الظَّرفيَّة، وكون الخَاص والجُزء بالاشتِمال، والبَاقيات بالإضافَة، ووجهها في الأخير: أنه لما كانَ الخَشبُ أصلًا للسَّرير وعُمدَةً في حُصولِه.. كانَ بينَهُ وبينَ الخَشَبِ نِسبةٌ مَخصوصَةٌ مُصحِّحةٌ لأنْ يجعَل الخشَب بمنزِلَة مكانٍ لهُ.

قوله: (**ولهذَا يَمتَنِعُ الانتِقالُ عَنه**) امتِناع انتِقالِ الأَعراضِ مِن مَحلٍّ إلىٰ آخرَ

---

(١) [ج١/ص١٧٤]

https://t.me/kutubunmufidatun

وعِندَ الفَلاسِفة معنى قيامِ الشَّيء بذَاتِه: استِغنَاؤه عَن محلٍّ يُقوِّمُه، ومعنى قيامِه بشَيءٍ آخر: اختِصاصُه بِه؛ بحيثُ يَصيرُ الأوَّل نَعتًا، والثَّاني مَنعُوتًا، سَواءٌ كانَ مُتحيِّزًا كما في سَوادِ الجِسم، أوْ لَا؛ كما في صِفات البَارئ تعالى[1] والمُجرَّدات.

[انقِسامُ الأعيَان إلى: جَواهِر وأجسَام]

(**وَهُوَ**) أيْ: ما له قِيامٌ بذَاتِه مِن العَالَم (**إِمَّا مُرَكَّبٌ**) مِن جُزأيْن فصَاعِدًا

ــــــــ حاشيَة العلامة الغـزّي ــــــــ

ممَّا اتفقَ العُقلاء على صِحَّتِه، فما يُوجَد فيما يُجاوِر النَّار مِن الحَرارَةِ، أو المسكَ مِن الرَّائحة أو نحو ذلك.. ليسَ بطريقِ الانتِقَال إليه، بلِ الحُدوثِ فيه بإحدَاثِ الفَاعِل المختَار عِندنا، وبِحصُولِ الاستِعدَاد للمَحلِّ ثُمَّ الإفاضَة عليه مِن المبدَأ عِندَ الحُكماء.

قوله: (**وعِندَ الفَلاسِفة... إلى آخره**) معنى القِيام عِندَ الفَلاسِفة أَعمُّ مِنه عِندَ المتكَلِّمينَ؛ لأنَّ المستَغني عَن مَحلٍّ يُقوِّمُه يَتناولُ المتحيِّزَ كالجِسم، وغيرَ المتحَيِّزِ وهو الجَواهِر المجرَّدة التي أثبَتُوهَا مِن العُقول والنَّفوسِ.

قوله: (**مِن جُزئينِ فَصَاعِدًا**) فيه إشارةٌ إلى مَا عرَّف الجِسم به[2] المحَقِّقُون مِن المتكَلِّمينَ مِن أنه: الجَوهرُ القَابِل للانقِسَامِ ولو في جِهَةٍ واحِدةٍ، قالوا: فلو فَرضنَا مُؤلَّفًا مِن جَوهرين فَردينِ كانَ الجِسمُ هو المجمُوع، **وخالَفَهُم في ذلِكَ الحُكماءُ**: فأنكروا تَركُّبَ الجِسم مِن الجَواهِر الفَردَةِ؛ لامتِناعهَا عِندهُم، **وأكثرُ**

---

(١) في (ح): كما في صفات البارئ تعالى. وفي (ش): كما في صفات الله تعالى. وفي (س): كما في صفات المجردات. والمثبت من (ج أ).

(٢) في «ب» و«هـ»: ما عرف به الجسم المحققون.

https://t.me/kutubunmufidatun

. . . .

حاشيَة العلامة الغـزّي

المعتزِلة فقالوا: لابُدَّ مِن ثَلاثةِ أَجزَاء، **والنَّظَّامُ**[١]: فزَعَمَ أنَّ الجِسم إنَّما يتألَّفُ مِن أَجزاءٍ غَيرِ مُتناهِيةٍ، **والجُبَّائيُّ** فقال: لابُدَّ مِن ثَمانيةٍ، **وأبو الهُذَيْل**[٢]: فاشترطَ ستةَ أَجزاءٍ تُوضَعُ ثلاثةٌ مِنهَا علىٰ نَظيرِهَا، **والقاضي أبو بكر**[٣]: فزَعَمَ أنَّ الجِسمَ كلُّ وَاحِدٍ مِن الجُزأينِ، مثلا مُستنِدًا إلىٰ أنَّ الجِسمَ هو الذي قامَ بِه التَّأليفُ اتِّفاقًا، والتَّأليفُ عَرَضٌ لا يَقومُ بجزأين؛ لامتِناع قيامِ العَرضِ الوَاحِد الشَّخصي بالكَثيرِ، فوَجبَ أنْ يكُونَ لكلِّ جُزءٍ تَأليفٌ عَلىٰ حِدَةٍ، فيكون كل جُزءٍ جِسْمًا.

---

(١) إبراهيم بن هانئ البصري، أبو إسحاق النَّظَّام، مِن أئمة المعتزلة، قال الجاحظ: (الأوائل يقولون في كل ألف سنة رجل لا نظير له فإن صح ذلك فأبو إسحاق مِن أولئك) تبحر في علوم الفلسفة واطلع علىٰ أكثر ما كتبه رجالها من طبيعيين وإلهيين، وانفرد بآراء خاصة تابعته فيها فرقة مِن المعتزلة سميت (النّظامية) نسبةً إليه. وبين هذه الفرقة وغيرها مناقشات طويلة. وقد أُلفت كتب خاصة للرد علىٰ النظام وفيها تكفير له وتضليل. أما شهرته بالنظام فأشياعه يقولون: إنها من إجادته نظم الكلام، وخصومه يقولون: إنه كان ينظم الخرز في سوق البصرة. وفي كتاب «الفرق بين الفرق» أن النظام عاشر في زمان شبابه قوما من الثنوية وقوما من السمنية وخالط ملاحدة الفلاسفة وأخذ عن الجميع. قال الحافظ في «لسان الميزان»: أنه متهم بالزندقة، وكان شاعرا أديبا بليغا. توفي سنة: (٢٣١ هـ) علىٰ خلاف في سنة وفاته بين المؤرخين، قال الذهبي: توفي سنة بضع وعشرين ومئتين. ينظر: «الأعلام» للزركلي ج١/ص٤٣. و«طبقات المعتزلة» لابن المرتضىٰ ص٥١، الطبقة السادسة.

(٢) محمد بن محمد بن الهذيل بن عبد الله بن مكحول العبديّ، مولىٰ عبد القيس، أبو الهذيل العَلَّاف: شيخ المعتزلة ورأس البدعة معدودٌ في الطبقة السادسة مِن طبقات المعتزلة. **ولد في البصرة سنة: (١٣٥ هـ)** واشتهر بعلم الكلام. قال الخليفة المأمون: أطلَّ أبو الهذيل علىٰ الكلام كإطلال الغمام علىٰ الأنام. له مقالات في الاعتزال ومجالس ومناظرات، كُفَّ بصره في آخر عمره، **وتوفي بسامراء سنة: (٢٣٥ هـ)**. له كتب كثيرة، منها كتاب سمّاه (ميلاس) علىٰ اسم مجوسي أسلم علىٰ يده. ينظر: باب ذكر المعتزلة من كتاب «المينة والأمل» لابن المرتضىٰ ص٢٥.

(٣) **في حاشية الأصل: «نقله الآمدي عن اختيار القاضي وجماعة من محققي أصحابنا قال: وهو الحق».**

https://t.me/kutubunmufidatun

(وَهُوَ الْجِسْمِ) وعِندَ البَعضِ: لا بُدَّ مِن ثَلاثةِ أجزَاءٍ لِتَتحقَّقَ الأبعادُ الثَّلاثةُ؛

حاشيَة العلامة الغـزّي

ودُفِع ما استَندَ إليه: بأنَّ التَّأليفَ معنًى بينَ الشيئينِ يعتبرُ استِنادُه إلى المجمُوعِ مِن حيثُ هو المجمُوع، فيكون مؤلَّفًا مِن الشَّيءِ، وإلى كُلِّ واحدٍ فيكون مُؤلَّفًا مع الشَّيءِ، والجِسمُ هو: المؤلَّفُ بالمعنى الأوَّلِ لا الثَّاني.

قوله: (لابُدَّ مِن ثَلاثةِ أَجزَاءٍ) اشتِراطُها بناءً على ما اشتُهِر عَن المعتزِلة في تَعريفِ الجِسم رَسمًا بالخَاصَّة.

وحكى شارح «المواقف» اتِّفاقهُم عليه أنَّه الطَّويلُ العَريضُ العَميقُ[1]، وأرَادوا بالطُّول والعَرْضِ والعُمقِ: الامتدادَ إذ المفرُوضَ أوَّلًا وثَانيًا وثالِثًا، لا الأبعادَ المتَقاطِعَة على زَوايَا قائمةٍ؛ لظُهور أنَّ الثَّلاثة لا تَكفِي لتَحقُّقِها.

ولم يشترِطوا وجُودَ الأبعَادِ المذكُورَة بالفِعل، بلْ إمكانَ فرضِهَا إمكانًا عامًّا، فيندَرجُ في التَّعريفِ ما يحصلُ فيه بالفِعل جميعُ الأبعَاد لزومًا كالأفلاك، أو جَوازًا كالعُنصريَّات، وما لا يَحصُل في شَيءٍ منهَا كالكُرة المُصمَّتة، ويندفع ما قيل: مِن أنَّ الخاصَّة إنما تَصلُح للتَّعريفِ إذا كانت شامِلةً لازِمةً، وهذِه ليست كذلِكَ؛ لأنَّه لا خطَّ بالفِعل في الكُرة ولا سطحَ فيما يُفرض مِن الجسم الغير المتنَاهِي، فإنه جِسمٌ وإنْ امتنعَ لخارجي، ولأنَّ الشَّمعةَ المعيَّنة قد تختلِفُ مَقادِيرُها، على أنَّا نقولُ: إنَّ ما ذُكرَ مِن زوَال مِقدَارٍ وحُدوثِ آخرَ.. مما لا ثَبتَ له عِندَ المتكلِّمينَ، بل الجَواهِر الفَردةُ هي التي تنتقِلُ مِن طُولٍ إلى عَرْضٍ، ولو سُلِّمَ فالمرَادُ مطلقُ الأبعَادِ وهي لازِمةٌ، وإنَّما الزَّوالُ للخُصوصيَّات، كلُّ ذلكَ بعدَ تَسليمِ أنَّ انتِفاء الخَطِّ والسَّطحِ بالفعلِ.. يستلزِمُ عَدمَ اتِّصافِ الجِسم بالطُّول والعَرْضِ والعُمقِ.

---

(١) «المواقف» مع شرح السيد الشريف الجرجاني [ج٢/٣١٤]

https://t.me/kutubunmufidatun

أعني: الطُّولَ والعَرْضَ والعُمْقَ، وعِندَ البَعضِ: مِن ثَمانيةِ أجزاءٍ؛ ليَتحقَّقَ تقاطُعُ الأبعَادِ الثَّلاثة علىٰ زَوايَا قَائمةٍ.

حاشيَة العلامة الغَزّي

هذا وقد وَافقَ علىٰ التَّعريفِ السَّابقِ قُدماء الفَلاسِفة، ومِن ثَمَّ غلطَ بعضُ النَّاسِ فنَسَبَ القولَ السَّابِق في تَركيبِ الجسمِ إليهم، وحينَ ورَدَ علىٰ ظَاهِره أنَّه لابُدَّ مِن ذِكر الجَوهر احتِرازًا عَن الجِسم التَّعليميِّ، وأنَّه لا عِبرَة بوجُود الأَبعَادِ بالفِعل.. صرَّحَ أرسطو وشِيعتُه بالمقصُود فقالُوا: هو الجَوهر القَابِل للأبعَادِ الثَّلاثة، أي: التي يُمكِن أنْ تُفرَض فيه.

قوله: (**لِيَتحقَّقَ تقَاطعُ الأَبعَادِ**) يوضِّحهُ أنه إذا قَامَ خَطٌّ علىٰ آخرَ؛ فإنْ كانَ قائمًا عليه عَمودًا، أي: غيرَ مَائلٍ إلىٰ أَحدِ جَانِبيْهِ؛ فالزَّاويتَان الحادِثتان تكُونان مُتساويتيْنِ، وتُسمَّيان قَائمتيْنِ، وإنْ كانَ مائِلًا فلا مَحالَةَ تكُون إحدَىٰ الزَّاويتين أَصغَرَ، وتُسمَّىٰ حَادَّةً، والأُخرىٰ أعظَمَ، وتُسمَّىٰ مُنفرِجَةً، فإذا وَضعنَا جُزئينِ وآخرينِ بجَنبِهما وأَربعةً فوقهَا.. حَصلَ الطُّول والعَرْضُ والعُمق، وتحقَّقَ بذلِكَ قَطعًا تَقاطُعها علىٰ زَاويَا قَائمةٍ، بأن نَفرِض بُعدًا كيفَ اتَّفقَ، ثُمَّ آخرَ يُقاطِعه بقائمةٍ، ثُم ثالثًا تُقاطِعهُما.

والحق أنَّه يمكِن تَحصُّل ذلكَ مِن أَربعةِ أَجزاءٍ؛ بأن يتألَّفَ جُزءانِ بجَنبِ أحدِهمَا ثَالثٌ يقومُ عليهِ رَابعٌ.

قوله: (**علىٰ زَوايَا قَائمَةٍ**) هذا القيدُ أعني كونَ التَّقاطُعِ علىٰ زَوايَا قَائمةٍ.. لم يُذكَر لتَمييزِ الجِسم، بل لتَحقيقِ مَاهيَّتهِ، فإنَّ الجَوهرَ القَابِلَ للأبعَادِ الثَّلاثةِ المتقَاطِعة لا يكونُ إلَّا كذلِكَ، أي: قابِلًا للتَّقاطُع عَلىٰ زَوايَا قَائمةٍ.

https://t.me/kutubunmufidatun

وليسَ هذا نِزاعًا لفظيًّا رَاجِعًا إلى الاصطِلاح حتَّى يُدفع بأنَّ لكُلِّ أَحدٍ أنْ يَصطلِحَ على ما شَاء، بلْ هو نِزاعٌ في أنَّ المعنى الذي وُضِعَ لَفظُ الجِسم بإزائه.. هل يَكفِي فيهِ التَّركيبُ مِن الجُزأيْن، أمْ لَا ؟

احتَجَّ الأَوَّلونَ: بأنَّه يُقال لأحدِ الجِسميْنِ إذا زِيدَ عليه جُزء واحِدٌ: إنَّه أَجسَمُ مِنَ الآخرِ، فلَولَا أنَّ مُجرَّدَ التَّركيبِ كافٍ في الجِسميَّة.. لمَا صَارَ بمُجرَّدِ زيادةِ الجُزء أزيَدَ في الجِسميَّة.

وفيه نَظَرٌ؛ لأنَّه «أفعل» مِن الجَسَامة، بمعنى: الضَّخامَةِ وعِظَم المِقدَار؛ يُقال: جَسُمَ الشَّيءُ؛ أيْ: عَظُمَ؛ فهو جَسِيمٌ، وجُسَام بالضَّمِ، والكلامُ في الجِسم الذي هو اسمٌ لا صِفةٌ.

(**أَوْ غَيْرُ مُرَكَّبٍ؛ كَالجَوْهَرِ**) يعني: العَين الذي لا يَقبلُ الانقِسَام لا فِعلاً

حاشيَة العلامة الغَزّي

قوله: (**رَاجِعًا إلى الاصطِلَاح**) أي: وإنْ كانَ لفظيًّا لُغويًا رَاجِعًا إلى إطلاق لفظِ «الجِسم» على المُؤلَّفِ ولو في جِهة، أو على المؤلَّفِ المنقَسِم في الجِهَات الثَّلاث، كما في «المواقف» و«الأربعين»[١].

قوله: (**وجُسَامٌ**) هو بضَمِّ الجِيم وتَخفيفِ السين وتشْديدِهَا. قال في «المحكم» جَسُمَ الرَّجُل وغيره جَسَامةً فهو جسِيمٌ وجُسَام[٢].

قوله: (**الذي لا يَقبلُ الانقِسَام**) أي: بِوجْهٍ مَا لا بالفِعل، أي: لا قَطعًا؛ لصِغره، ولا كسرًا؛ لصَلابتِه، ولا بالوَهْمِ؛ لعَجْزِه عَن تَمييز طَرَفٍ مِنهُ عَن طَرَفٍ،

(١) «المواقف» مع شرح الجرجاني [ج٢/ص٣٢٢] و«كتاب الأربعين» للفخر الرازي [ص٤/ المسألة الأولى: حدوث العالم] ط: مجلس دائرة المعارف العثمانية.

(٢) انظر: «المحكم والمحيط الأعظم» لابن سيده [ج٧/ص٢٨٢/ الجيم والسين والميم]

https://t.me/Kutubunmufidatun

ولا وَهْماً ولا فَرضاً (وَهُوَ الْجُزْءُ الَّذِي لَا يَتجَزَّأُ) ولم يَقُل: (وهو الجوهر)؛ احتِرازًا عَن ورُودِ المَنعِ عَليه؛ بأنَّ(١) ما لا يَتركَّبُ لا يَنحصِرُ عَقلاً في الجَوهرِ؛ بمعنى: الجُزء الذي لا يَتجزَّأ، بل لا بُدَّ مِن إبطَال الهَيُولَى والصُّورة والعُقول والنُّفوسِ المُجرَّدةِ ليَتمَّ ذلِكَ.

وعِندَ الفَلاسِفة: لا وجُودَ للجَوهرِ الفَرْد؛ أعني: الجُزء الذي لا يَتجزَّأ، وتركُّبُ الجِسم إنَّما هو مِن الهَيُولَى والصُّورة.

[أقوى وأشهر أدِلَّة إثبَات الجَوْهرِ الفَرْدِ]

وأقوَى أدِلَّة إثبَات الجُزءِ: أنَّه لو وُضِعَ كرةٌ حَقيقيَّةٌ على سَطحٍ حقيقيٍّ..

حاشية العلامة الغَزّي

ولا بالفَرْضِ العَقليِّ المطَابِق للوَاقِع؛ لامتِنَاعِ العَقلِ مِن الحُكم بانقِسَام مَا لا يُثبِتُ له حَجمًا يُمكِنُ انقِسَامُه.

قوله: (احتِرَازًا عَن وُرودِ المنْعِ عليه) أي: وإنْ أَمكَنَ دَفعُه بأنَّ المقصُودَ: حَصرُ ما ثَبتَ وجُودُه، كما يُدفَع ما قيل: مِن أنَّ احتِمال جُزءٍ لا يَدلُّ الدَّليلُ الذي أشارَ إليه المصنِّفُ على حُدوثِه يُنافي غَرضَهُ مِن بيَانِ حُدوثِ العَالَم بجَميعِ أَجزَائِه.. بأنَّ الغَرَضَ إثبَاتُ حدوثِ ما عُلِمَ، **وقد يُقال**: وجُود جَوهرٍ مُركَّبٍ مِن جَوهرين مُجرَّدين مُحتمل، فَلِم لَمْ يَلتفِتْ إليه المصنِّفُ وحَصرَ المركَّبَ في الجِسم؟

فيُجاب: بأنَّه احتِمالٌ عَقليٌّ لم يَذهبْ إليه ذَاهِبٌ، فسَقَط اعتِبارُه.

قوله: (كرةٌ حقيقيَّةٌ) هي جِسمٌ يحيطُ به سَطحٌ في وَسَطِه نُقطَةٌ، جميعُ الخُطوطِ

---

(١) في (ش): لأنَّ.

https://t.me/kutubunmufidatun

لَمْ تُماسَّهُ إلَّا بجُزءٍ غَيرِ مُنقَسِمٍ ؛ إذْ لو ماسَّتهُ بجزأيْنِ لكانَ فيهَا خَطٌّ بالفِعل ، فلَمْ تكُن كرةً حَقيقيَّةً .

حاشية العلامة الغزي

الخَارِجة منهَا إليه سَواء ، والسَّطحُ ويُسمَّىٰ البَسيطَ أيضًا : ما له طُولٌ وعَرْضٌ فقط ، والحَقيقيُّ منه ويُسمَّىٰ المستَوي : ما يُمكِن أنْ يُفرَض فيه خُطوط مُستقِيمَةٌ في جَميعِ الجِهَات ، أو ما كانت النُّقط التي تَركَّبت مِنهَا خُطوطه مُتساوِية في الأَوضَاع ، مُستوِيَة في الارتِفَاع والانخِفَاض ، وتفسيرُه بما له طُول وعَرْضٌ فقط في كلام بعضِهم . . قُصورٌ ظَاهِرٌ .

قوله : (لم تُماسّهُ إلَّا بجُزءٍ) أي : وذلكَ الجُزء إمَّا جَوهرٌ وهو المطلوب ، أو عَرَضٌ ؛ فحينئذٍ يفتَقِرُ إلىٰ جَوهرٍ يَحلُّ فيه بالذَّات ، إنْ لم نُجوِّز قِيامَ العَرَضِ بالعَرَضِ ، أو بالوَاسِطة إن جوَّزناه ، وذلِكَ الجَوهرُ يمتنِعُ انقِسامُه ، وإلَّا لزِمَ انقِسَامُ النُّقطَة ضَرُورةَ انقِسَام الحَالِّ بانقِسَام المَحلِّ[1] ، فأيًّاما كانَ يثبتُ جَوهرٌ لا يَقبلُ الانقِسَامَ وهو المطلُوبُ ، والقَولُ بامتِناع الكُرة أو السَّطح أو تَماسِّهما . . مُكابَرةٌ ومُخالَفَةٌ لقَواعِدهم .

قوله : (خطٌّ بالفِعل) أي : مُستقيمٌ ؛ لأنَّه اللَّازِم ، وإنْ كانَ مُطلق الخَطِّ بالفِعل يُنافي الكُرةَ الحَقيقيَّة خِلافًا لزَاعِمٍ ؛ لأنَّ السَّطحَ إنما يكون نِهايته الخط . . إذا تنَاهىٰ في الوَضع ، بأنْ يكونَ له نِهايةٌ تقِفُ الإشارَةُ الحِسِّيةُ عندهَا ، أمَّا المتنَاهي مِنه في المقدَار فقَط كسطح الكرة . . فلا[2] .

---

(١) وقع في الأصل تقديم وتأخير : ضرورة انقسام المحل بانقسام الحال .

(٢) في حاشية الأصل : قال الآمدي في «الأبكار» : لا نُسلم أنه يلزمُ مِن كونِ الأجزاء الوهمية لا نهايةَ لعَددِها في كلِّ جِسمٍ . . امتناعُ التَّفاوتِ فيها ، فإنَّ أعداد عُقود الحساب لا نهاية لها إمكانًا ، ومعَ ذلك فإنَّا نقطعُ بأنَّ أعدَادَ عُقودِ العَشرَاتِ أكثرُ مِن أعدَادِ عُقود المئات ، وكذلكَ كلُّ رُتبةٍ بالنِّسبة إلىٰ ما يليها . اهـ .

https://t.me/kutubunmufidatun

وأشهَرُها عِندَ المشَايِخ وَجهَان:

الأَوَّلُ: أنَّه لو كانَ كلُّ عَينٍ مُنقسِمًا لا إلىٰ نِهايَةٍ.. لم تكُن الخَرْدَلةُ أَصغرَ مِن الجَبلِ؛ لأنَّ كُلًّا مِنهما غيرُ مُتناهِي الأجزَاءِ، والعِظَمُ والصِّغرُ إنَّما هو بكثرةِ الأجزَاءِ وقِلَّتِها، وذلِكَ إنَّما يُتصوَّر في المُتناهِي.

الثَّاني: أنَّ اجتِماعَ أجزَاءِ الجِسمِ ليسَ لذَاتِه، وإلَّا لما قَبلَ الافتِراق، فالله تعالىٰ قادِرٌ علىٰ أنْ يَخلُقَ فيه الافتِراقَ إلىٰ الجُزءِ الذي لا يَتجَزَّأ؛ لأنَّ الجُزءَ الذي تَنازعنَا فيه إنْ أمكنَ افتِراقُه.. لزِمَ قُدرَةُ الله تعالىٰ عَليهِ؛ دفعًا للعَجْزِ، وإنْ لمْ يُمكِن.. ثَبتَ المُدَّعىٰ.

حاشيَة العلامة الغَـزّي

قوله: **(إنَّما يُتصَوَّرُ في المتنَاهِي)** أُورِدَ عليهِ: أنَّ جُملة مَراتِب العَددِ أَكثرُ أَجزاءً مِن جُملةِ مَا بعدَ العَشرَةِ مِنهَا، وأنَّ أعدادَ عُقود أيِّ مَرتبةٍ منها أَكثرُ مِن أَعدادِ عُقودِ ما يَليها، وأنَّ تعلُّقات عِلمه تعالىٰ أَكثرُ مِن تَعلُّقاتِ قُدرَتِه معَ لا تَناهِي ذلِكَ.

قوله: **(الثَّاني)** **تَحقِيقُه**: أنَّ اجتِماع أَجزَاءِ الجِسم ليسَ لذَاتِ الجِسم، وإلَّا لَما قَبِلَ الافتِرَاقَ؛ لأنَّ ما بالذَّاتِ لا يَتخلَّفُ، فالافتِرَاقُ ممكِنٌ يَصِحُّ أنْ تتعلَّقَ القُدرة بِه، فالله تعالىٰ قادرٌ علىٰ أنْ يَخلُقَ في أَجزَاءِ الجسمِ بَدل اجتِماعِهَا الافتِرَاقَ، بحيثُ لا يَبقىٰ اجتِماعٌ أصلًا، وإذا حصلَ الافتِراقُ ثَبت الجزءُ الذي لا يَتجزَّأُ؛ لأنَّ ما يَقعُ التَّنازعُ في صدقِ الجُزء الذي لا يتجزَّأ عليه مِن المفترقات إنْ لم يُمكن افتِراقه ثبتَ المدَّعىٰ، وإنْ أمكنَ لزِمَ خِلافُ الفَرْضِ.

https://t.me/kutubunmufidatun

[مناقشة أدلَّة المشايخ في إثبات الجوهرِ الفَرْدِ]

والكلُّ ضَعيفٌ:

أمَّا الأوَّلُ: فلأنَّه إنَّما يَدلُّ علىٰ ثُبوت النُّقطَة، ....

حاشية العلامة الغزّي

قوله: (أمَّا الأوَّلُ) ضعَّفهُ لأنَّه مَبنيٌّ كما في «شرح المقاصد» علىٰ أنَّ مَحلَّ النُّقطَة جَوهرٌ لا يَقبلُ الانقِسَام قال: والحكمَاءُ يزعمُونَ أنَّ انقِسَام الحَالِّ بانقِسَام المحَلِّ مُختَصٌّ بما يكونُ حلُوله بطَريقِ السَّريَان؛ كالبيَاضِ في الجِسم، والنُّقطَة إنَّما تَحُلُّ في الخَطِّ مِن حَيثُ إنها نهايةٌ له، لا سَارية فيه[١].

وتَحقيقُه ما يُقال: إنَّ الحَالَّ في المنقَسِم إنما يجِبُ انقِسَامُه إذا كانَ حلولُه في المحَلِّ مِن حيثُ هو مُنقسِمٌ، وحلول النُّقطة في الخَطِّ ليسَ كذلِكَ؛ لأنَّها إنَّما تَحُلُّ فيه مِن حيثُ التَّناهِي والانقِطَاع، والخَطُّ مِن حيثِيتِهما غيرُ منقَسمٍ، فلا يلزَمُ مِن انقسِامهُ انقسَامُهَا.

والحق: أنَّ حديثَ الكُرة والسَّطح قَويٌّ، والتَّماسُ بجَوهرِهما ضَروريٌّ، والقَولُ بأنَّ مَوضِعَ التَّماسِ مُنقسِمٌ بالفَرْضِ يُخالِفُ قَواعِدهُم؛ لأنَّ معنَاهُ صِحَّة فرْضِ شيءٍ غير شيء، وهذا في النُّقطة محالٌ، إذ بِه تصيرُ خطًّا أو سطحًا مُستويًا ضرورةَ الانطِبَاق علىٰ السَّطح المستَوي.

قوله: (علىٰ ثُبوتِ النُقطَة) ردَّهُ في «شرح المقاصد» بأنَّ النُّقطَة عِندهُم نهَاية الخَطِّ، فلا تُوجَد في الكُرةِ بالفِعْل[١].

وأُجيبَ: بمَنعِ الكُلِّيَّة، فإنَّ كُلًّا مِن المركزِ ونِهايَةِ أَحدِ سَطْحَي الجِسم

---

(١) «شرح المقاصد» [ج١/ص٢٩٦].

https://t.me/kutubunmufidatun

وهو لا يَستلزِمُ ثُبوتَ الجُزءِ ؛ لأنَّ حُلولها في المَحلِّ ليسَ حُلولَ السَّريانِ ، حتَّىٰ يلزمَ مِن عَدمِ انقِسامِها عدم انقِسام المَحلِّ .

وأمَّا الثَّاني والثَّالث: فلأنَّ الفَلاسِفةَ لا يقُولونَ بأنَّ الجِسمَ مُتألِّفٌ مِن أجزاءٍ بالفِعل ، وأنَّها غيرُ متناهِيةٍ ، بل يقُولونَ: إنَّه قابِلٌ لانقِسامَاتٍ غيرِ مُتناهِيةٍ ، وليسَ فيه اجتماعُ أَجزَاءٍ أصلاً ، وإنَّما العِظَمُ والصِّغرُ باعتِبار المِقدَار القَائمِ بهِ ، والافتِراقُ مُمكِنٌ لا إلىٰ نِهايَةٍ ، فلا يَستلزِمُ الجُزءَ .

حاشية العلامة الغَزّي

المخرُوطِ نُقطَةٌ بلا خَطٍّ .

قوله: (**وهو لا يستَلزِمُ ثبوتَ الجُزءِ**) هذا علىٰ لِسَان الحُكماء ، أمَّا المتكلِّمُونَ فيُنكِرونَ عَرضيَّتهَا ، ويرونَ أنَّها الجَوهر الفَردَ بعينِه[1] .

قوله: (**وأمَّا الثَّاني والثَّالِث... إلىٰ آخره**) ضَعفهُما أيضًا لأنَّهما مَبنيَّانِ علىٰ أنَّ قبُولَ الانقِسَام يَستدِعي حُصولَ الأقسَام بالفِعل ؛ لأنَّ القَابِلَ للانقِسَام لو لم يكُن منقسِمًا بالفِعل بل واحِدًا في نفسِه كما هو عِندَ الحِسِّ.. لزِمَ قبُول الوَحدَةِ الانقِسَام ، والازِمُ باطِلٌ ، إذ لا معنىٰ لها سِوىٰ عَدمِ الانقِسَام .

فيُجاب: بأنَّ قبُولَ الجِسم لانقِسَاماتٍ غيرِ مُتناهِيةٍ معناه عِندهم: أنَّه مِن شَأنِه وقُوَّته أنه يَنقسِمُ دائمًا ولا يَنتهِي إلىٰ حَدٍّ لا يُمكِن انقِسَامُه ، كما أنَّ مَقدُورَاتِ الله تَعالىٰ غَيرُ متناهيةٍ ، بمعنىٰ: أنَّ قُدرتَهُ لا تَنتهِي إلىٰ حَدٍّ لا يكُون قَادِرًا علىٰ أَزيدَ مِنهُ ، وأمَّا الوَحدةُ فمِن الاعتِبَاراتِ العَقليَّة ، ولو سُلِّمَ فليسَت مِن الأَعرَاضِ السَّارِية ، وحينئذٍ فليسَ الجِسمُ مُتألِّفًا عِندَهُم مِن أَجزاءٍ بالفِعل غَيرِ مُتناهِيةٍ ، ليَلزمَ

(١) في حاشية الأصل: (صرَّحَ بنقلِه عنهم ، في «شرح المقاصد» في الكلام علىٰ أدِلَّة وجُودِ الجُزء الذي لا يتجزَّأ).

وأمَّا أدلَّة النَّفي أيضاً فلا تَخلُو عَن ضَعفٍ ؛ ....

حاشيَة العلامة الغـزّي

تساوي الخَردَلةِ والجَبلِ ، وجوازَ الافتِرَاق بحيثُ لا يَبقى اجتِماعٌ أصلًا[١] .

وما ذُكِرَ مِن أنَّ العِظَمَ والصِّغرَ بكثرَةِ الأجزَاءِ وقِلَّتِها ممنوعٌ . . إنما هو باعتِبَار تَفاوتِ المقدَارِ القَائم بالجِسم .

هذا وقد يُقرَّرُ الوَجهَانِ بحيثُ لا يَرِدُ عليهِما الاعتِراضُ المذكُور فيُقال: لو كانَ كلٌّ مِن الخَردلةِ والجَبلِ قَابِلًا لانقِساماتٍ غَيرِ مُتناهيَةٍ ؛ لكانتِ الأجزَاءُ الممكِنةُ في كلٍ مِنهُما مُساويةً للتي في الآخرَ ، وأنه بَهت ، ويُقال: كلُّ ممكنٍ مَقدورٌ لله تعالىٰ ، فله أنْ يُوجِد الافتِراقَات الممكنةِ جميعها ولو غير مُتناهيةٍ ، فيلزمُ الجُزء في كلِّ مفترقٍ وَاحدٍ ، إذ لو أمكنَ افتِرَاقُه مرَّةً أخرىٰ . . دخلَ تحتَ الافتِرَاقاتِ الموجُودَة ، فلم يكُن ما فَرضنَاهُ مُفترقًا وَاحِدًا ، هذا هو التَّحقيقُ في شَرحِ هذا المقَامِ ، وقد خَبطَ فيه جَماعةٌ .

قوله: (**وأمَّا أدِلَّة النَّفي**) مِنهَا قولُ النَّافينَ: إنَّ كُل متحيِّزٍ بالذَّاتِ فيَمينُه غيرُ يسَارِه ضَرُورةً ، ووَجْهُهُ المضيءُ المقَابِلُ للشَّمسِ غيرُ وَجْهِهِ المظلِمِ الذي لا يُقابِلُها ، وكذا سَائر جِهَاتِه المتقابِلة ؛ كالفَوقِ والتَّحتِ والقُدَّام والخَلْفِ ، فيَجِبُ أنْ

(١) في حاشية الأصل: قال الآمدي في «الأبكار»: إنما يلزمُ التَّساوي في الحَجم أن لو تساوت الأجزاء في الصغر والكبر ، وهو غير مُسلّم ، فإنَّ أجزاءَ الخَردلة وإنْ كانت مُتساوِيَةً في الكمية المنفصِلة لأجزاء الجبل . . فغيرُ مساويةٍ لها في الكميَّة المتَّصِلة ، ولهذا فإنا لو فرضنا بطريق التَّوهُّم زيادةً علىٰ الجبل بأمثاله إلىٰ غير النَّهاية ، وزيادةً علىٰ الخردَلةِ بأمثالها إلىٰ غير النهاية . . فإنه لا يلزمُ مِنه أنْ يكُونَ ما يحصُل مِن مجموع أحدِ الأمرين مُساويًا في الحجم لحجم ما يحصل في الثَّاني ؛ للتَّساوي في التَّضعيف ، لما كانت الأضعاف المضعفة علىٰ الخردلة كل واحدٍ منهما أصغر [من آحاد كل واحدٍ] مِن الأضعاف المضعفة علىٰ الجبل ، وإذا كان ذلك مما لا يتوهم في طرف الزيادة والتضعيف . . فكذلِكَ في طرف الانقِسَام والتَّنقيص . انتهىٰ .

https://t.me/kutubunmufidatun

يكُونَ مُنقسِمًا.

ووجْهُ ضَعفِه: أنَّ اللازِمَ تعدُّدُ الأطرَافِ، ويَجوزُ أنْ يكُونَ لشيءٍ وَاحدٍ غيرِ مُنقسمٍ في ذَاتِه أطرافٌ هي أعراضٌ حالَّةٌ فيه.

ومِنهَا قولُهم: لو تَركَّبَ الجِسمُ مِن أَجزَاءٍ لا تَتجَّزأُ.. لمْ يكن بُدٌّ مِن أنْ تكُونَ مُجتمِعةً مُرتَّبةً مُتلاصِقةً، ولا شكَّ أنَّ الوَاقِع في الوَسطِ منهَا يَحْجِبُ الطَّرفينِ عن التَّماسِّ، فيكون ما بِه يُماسُّ الوَسَطِ أَحدَ الطَّرفينِ غيرَ ما بِه يُمَاسُّ الآخرَ؛ فيَلزَمُ الانقِسَامُ، والمفرُوض خِلافُه.

ووَجْهُ ضَعفِه: أنَّا نَمنعُ الملاقَاةَ بينَهُما بذَواتِها الجَوهرِيَّة، وإنَّما هي بالأَعرَاضِ، فلكُلِّ جُزءٍ نِهايَتَانِ يكُون بهِما التَّلاقِي.

ومِنهَا قولُهم: لو ثبتَ الجُزء لجَازَ أنْ يقعَ فردٌ علىٰ مُلتقَىٰ آخرين، فيلزمُ جوَاز انقسَامِ الثَّلاثةِ بالضَّرورةِ، كأن يُفرَض اثنَانِ فَوقَ طرفي خَطٍّ تألَّفَ مِن وترٍ كخَمسَةٍ مثلًا، وأن يتحرَّكا مُتقابِليْنِ فيَلْتقِيَا علىٰ الوَسَطِ وهو الثَّالث، فيكون هو علىٰ مُلتقاهما مِن تحت.

ورُبَّما يُمنَع هذا التَّصويرُ أخذًا مِن «الأبكار» وغَيرِه؛ لأنَّ شَرطَ انتِقالهِمَا إلىٰ الثَّالثِ.. فرَاغُ ما يَسَعُ الجُزئينِ معًا، ولا شكَّ أنَّ الثالِثَ إنما يَسَعُ واحِدًا مِنهُما[1].

ومنها: ما بَرهنَ عليه إقلِيدس[2]: مِن أنَّ الزَّاويةَ المستَقيمَةَ الخطَّينِ تَنقسِمُ

---

(١) انظر «أبكار الأفكار» لسيف الدين الآمدي [ج٣/ص٧٢ ـ ٧٣]

(٢) **إقليدس بن نوقطرس بن برنيقس الإسكندري**، هو أحد أشهر علماء الرياضيات والهندسة اليونانيين، ولد حوالي [٣٠٠ ق. م] ويعتبر كتاب «العناصر» الذي ينسب إليه مِن أكثر الكتب=

https://t.me/kutubunmufidatun

ولهذَا مالَ الإمامُ الرَّازيُّ في هذِه المسألَةِ إلى التَّوقُّفِ.

[ثمرةُ الخِلاف في إثبَات الجَوهرِ الفَرْدِ ونَفيِهِ]

فإنْ قيلَ: هل لهذَا الخِلاف ثَمرةٌ؟

قُلنا: نعَم، في إثباتِ الجَوهرِ الفَردِ نَجاةٌ عَن كثيرٍ مِن ظُلمات الفَلاسِفة؛

حاشيَة العلامة الغَزّي

إلى غير النَّهاية، ومِن أنَّ كُلَّ خَطٍّ يُمكِنُ تَنصيفه المتنَاوِل لما تألَّفَ مِن الخُطوط مِن الأجزَاءِ الوِتْرِ.

هذا وقدْ دُفِعَ ذلِكَ الضَّعفُ: بأنَّ تِلكَ الأَعراض إنْ كانت حَالَّةً في مَحلٍّ وَاحِدٍ بحيثُ تكونُ الإشارَةُ إلى كُلٍّ مِنها عَينَ الإشارَةِ إلى الآخَرِ.. لزِمَ أنْ يكونَ ما حَاذَىٰ مِنه يَمينه مَثلًا عينَ ما حَاذَىٰ مِنه يسَاره، وهو باطلٌ بديهةً، وإلَّا لزِمَ الانقِسَامُ.

قوله: (ولهذا مَالَ الإمامُ الرَّازيُّ... إلى آخره) نُقِل مثلُه عَن الغَزاليِّ، وفي «الأبكار»: «أنَّ غايةَ العَاقِل المنصِفِ لزُوم التَّعارُضِ ووجوبُ الوَقْفِ، تَأسِّيًا بجَماعةٍ مِن فُضلاء المتكلِّمينَ»[1].

قوله: (في إثبَات الجَوهرِ الفَردِ نَجاةٌ... إلى آخره) أمَّا النَّجاةُ به عن

= تأثيرا في هذا العلم، ولُقب بسبب ذلك بأبي الهندسة، وأصبح المنهج الأساسي طوال القرون لتدريس الهندسة، ويُعرف اليوم باسم: «الهندسة الإقليدية». انظر «تاريخ الرياضيات اليونانية» لتوماس هيث، وموسوعة بريتانيكا.

(١) الآمدي في «الأبكار» ذكر أدلة الفلاسفة على نفي الجوهر الفرد، وردَّ على بعضها ولم يرد على البعض الآخر، وقال في نهاية المطاف عن أدلتهم التي لم ينقضها: وأما الباقي فإشكالات مشكلة، وإلزامات مُعضلة، يحار العقل المنصف في الانفصال عنها، وفي جهة حلها، وغايته لزوم التَّعارض بينها وبين أدلّة أهل الحق، ووجوب التوقف في هذه المسألة تأسيًا بجماعة مِن فضلاء المتكلمين، وعسى أن يكون عند غيري غير هذا. انتهى. ينظر: «أبكار الأفكار» [ج٣/ص٧٣].

https://t.me/kutubunmufidatun

مثل: إثبَات الهَيُولَىٰ والصُّورةِ المؤدِّي إلىٰ قِدَم العَالَم، ونَفي حَشرِ الأجسَادِ، وكثيرٍ مِن أُصولِ الهَندسَةِ المَبنيِّ عليهَا دوَامُ حرَكةِ السَّماواتِ، وامتِناع الخَرْقِ والالتِئام عليهَا.

حاشية العلامة الغـزي

المذكُورَاتِ؛ فلأن الفَلاسِفةَ بنوا ثُبوتَ الهَيُولىٰ علىٰ انتِفائه، حيثُ قالوا: لما لم يكُن اتِّصالُ الجِسم وانفِصَالُه باجتِماع الأَجزَاءِ وافتِرَاقِها، بل هو مُتَّصِلٌ في ذَاتِه كما هو عِندَ الحِسِّ قَابِلٌ للانفِصَال.. لزِمَ وجُود أمرٍ يبقىٰ مع الاتِّصَال والانفِصَال، وهو المراد بالهَيُولىٰ، وكذا[1] كثيرًا مِن أُصولِ الهندسَة المبنيّ علىٰ بعضها ما ذُكِرَ؛ كقولهم: لنا أنْ نَعمَلَ علىٰ كُلِّ خَطٍّ شَكلًا مُثلَّثًا مُتَساوِيَ الأَضلاعِ، فإنَّه لا يُتصوَّرُ في المرَكَّبِ مِن جُزئين، إلَّا بأنْ يقَعَ جُزء عَلىٰ مُلتقَاهُما.

ولنا أنْ نَفرِضَ خَطًّا مِن جُزأين، فنَضعَ فوقَ أَحدِهما جُزءًا، فتحصُل زَاويةٌ قائِمَة، فإنَّ وترهَا يجبُ أنْ يكُونَ أقلَّ مِن الأجزَاءِ الثَّلاثة وأكثرَ مِن الاثنينِ؛ لما بُيِّنَ في الأُصول مِن أنَّ وترَ القائمَةِ أقلُّ مِن مَجمُوع ضِلعَيها وأكثر مِن كل مِنهُما، فيلزَمُ الانقِسَام، وكقولهم: لنا أنْ نَصِلَ بينَ كُلِّ نُقطتَيْنِ بخَطٍّ مُستقيمٍ، وأنْ نرسُمَ علىٰ أيِّ نُقطةٍ شِئنا وبأيِّ بُعدٍ شِئنا دَائرَةً، فإنَّهما مَبنيَّانِ أيضًا علىٰ نَفي الجُزء، وإلَّا فيَجُوز أنْ لا يكُونَ وضعُ أجزَاءِ مَا بينَ النُّقطتين عَلىٰ الاستِقامَة، وأنْ لا يكُونَ وضعُ أجزَائِها في ذَلِكَ البُعد علىٰ الاستِدَارةِ، ومنها أيضًا: ما سَبقَ مِن حَديثِ الزَّاوية والخَطِّ.

وأمَّا تأديةُ إثبَاتِ الهُيولىٰ إلىٰ ما ذُكِرَ؛ فلأنَّها قَديمةٌ عِندَهُم، إذ لو كانت حَادِثةً لكَانَ لها هُيولي أُخرَىٰ ويلزَمُ التَّسلسلُ؛ لِما قرَّروه مِن أنَّ كُلَّ حَادِثٍ فهو مَسبُوقٌ بمَادَّةٍ ومُدَّةٍ، وإذا كانت قديمةً كانت الصُّورة قَديمةً؛ لِما زَعمُوه مِن امتِناع

(١) أي: وكذا بنىٰ الفلاسفةُ كثيرا من أصول الهندسة... الخ.

....

خُلوّ الهيولىٰ عَنها، فيكُونُ الجِسمُ قديمًا؛ لأنَّه عِبارةٌ عن المادَّة والصُّورَةِ، ويَلزَمُ استِمرَارُه؛ لأنَّ ما ثبتَ قِدَمُه امتَنعَ عَدمُه، فيَمتَنِعُ الحَشْرُ؛ لأنَّه في الآخِرَة المنافِيةِ لاستِمرَار الأُولىٰ.

وقد يُقال: يجوزُ أنْ يقال: يَترَكَّبُ الجِسمُ من الهيولي والصُّورة، لكِن بإيجَادِ الفَاعِلِ المختَارِ، فلا يُؤدِّي ذلِكَ الإثبَاتُ إلىٰ شيءٍ مِمَّا ذُكِرَ.

وأمَّا امتِناعُ الخَرْقِ والالتِئام: فلأنهم يدَّعُونَ أنَّ الأفلاكَ كُرِيَّة، تتحرَّكُ دائمًا علىٰ الاستِدارَةِ، ولا تقبلُ الحَركَةَ المستقيمَةَ أصلًا؛ لما فيهَا مِن مَبدأ الميْلِ المستَديرِ، فيَمتنِعُ الخَرْقُ والالتِئام؛ لأنهما لا يُعقلان إلَّا عِندَ الحَركةِ المستَقيمَةِ، وعلىٰ هذا يَبنُونَ جميعَ مَسائِل عِلم الهَيئةِ، ويُعوِّلُونَ في إثبَاتِ ذلِكَ علىٰ عِلمٍ لهُم يُسمَّىٰ بـ: «المجسطي»[1] ويَستعِينُونَ بالأُصولِ الهَندسِيَّة علىٰ القَواعِد المذكُورَةِ في عِلم الهَندسَةِ.

هذا وأمَّا دَاومُ حَركةِ السَّماوات فقد قيلَ: إنَّ أدِلَّتَهُ المذكُورَةَ في كُتبِ الحِكمَةِ المتدَاولَةِ.. غيرُ مَبنِيَّةٍ علىٰ أَصلٍ هَندسِيٍّ، فلعَلَّ الشَّارِحَ اطَّلَعَ علىٰ دَليلٍ مَبنيٍّ عَليه.

قوله: (**وكَثيرٍ**) هو مَعطوفٌ علىٰ نَظيرِه السَّابِق، أو علىٰ إثبَات الهيولىٰ وهو الأَقربُ.

---

(١) كتاب في الفلك والرياضيات، ينسب لمؤلفه العالم الإغريقي «بطليموس» الإسكندري، ويقال إنه أقدم كتاب معروف في الفلك، ترجمه للعربية «حنين بن إسحاق» ومن الترجمة العربية ترجم إلىٰ اللغة اللاتينية ثم إلىٰ بقيَّة اللغات الأوربية.

https://t.me/kutubunmufidatun

https://t.me/kutubunmufidatun

[تعريف العَرَضِ]

(وَالْعَرَضُ: مَا لَا يَقُومُ بِذَاتِهِ) بلْ بغيرِه؛ بأنْ يكونَ تابِعاً له في التَّحيُّز، أو مُختصًّا به اختِصاصَ النَّاعتِ بالمنعُوتِ علىٰ ما سَبَقَ، لا بمَعنىٰ أنَّه لا يُمكن تَعقُّله بدُونِ المَحلِّ علىٰ ما تُوُهمَ[١]؛ فإنَّ ذلكَ إنَّما هو[٢] في بَعضِ الأعرَاضِ.

حاشيَة العلامة الغَزّي

قوله: (علىٰ ما سَبقَ) أي: مِن أنَّ الأوَّلَ: تَفسِيرُ المتكَلِّمين، والثَّاني: تَفسيرُ الفَلاسِفَة.

واعلم أنَّ المتكَلِّمينَ لا يَمتَنِعُونَ مِن تَفسِير القِيام بالاختِصَاصِ النَّاعِت، وإنْ اشتهرَ عنهُم تَفسِيرُه بالتَّبعِيَّة في التَّحيُّز؛ لأنَّ كَلامَهُم في قيَامِ العَرضِ كما يَدُلُّ علىٰ ذلِكَ ظَاهِرُ قولِه في «شرح المقاصد»: «والمتكَلِّمُونَ لا يَقولُونَ بكونِ الصِّفاتِ أعرَاضًا، ولا بِكونهَا حَالَّةً في الذَّاتِ، بل قَائمة بهَا، بمعنىٰ: الاختِصَاص النَّاعِت» انتهىٰ[٣].

قوله: (إنَّما هو في بعضِ الأَعرَاضِ) هو ما يقتضي النِّسبَة لذَاتِه، أي: يكونُ مَفهُومُه بالقِياس إلىٰ الغير، **وهو سَبعةُ أقسَامٍ**:

ـ «**الأين**» وهو: حصولُ الجَوهرِ في الحَيِّزِ الذي يَخُصُّه، ويكون مملوءًا بِه، أو الهيئةُ الحَاصِلةُ له بالنِّسبَة إلىٰ ذلِكَ الحيِّز.

ـ و«متىٰ» وهو: الحُصول في الزَّمانِ، أو طَرَفِه وهو الآن، أو الهيئةُ التَّابِعةُ لذلِكَ الحُصول.

---

(١) في (ح) و(س): وُهم.

(٢) في (خ): فإن ذلك إنما يكون في بعض الأعراض.

(٣) انظر: «شرح المقاصد» [ج٢/ص٦٩]

https://t.me/kutubunmufidatun

(وَيَحْدُثُ فِي الْأَجْسَامِ وَالْجَوَاهِرِ) قيل: هو مِن تَمام التَّعريفِ؛ احتِرَازاً[1] عَن صِفات الله تعَالىٰ.

(كَالْأَلْوَانِ) وأُصولها؛ **قيل**: البيَاضُ والسَّوادُ، **وقيلَ**: الحُمرَةُ والخُضرَةُ والصُّفرَةُ أيضاً، والبَواقِي بالتَّركيبِ.

حاشية العلامة الغَزّي

ـ و«**الوَضْعُ**» وهو: هيئةٌ تَعرِضُ للجِسْمِ بسبَبِ نِسبَة أجزَائِه بعضها إلىٰ بعض، وإلىٰ الأُمورِ الخَارِجَةِ عَنهُ.

ـ و«**الملك**» وهو: هَيئةٌ تَعرِضُ له بسَبَبِ ما يُحيطُ بِهِ ويَنتَقِلُ بانتِقَالِه.

ـ و«**الإضافة**» وهو نِسبَةٌ تَعقُّلٍ بالقِيَاسِ إلىٰ نِسبَةٍ أُخرَىٰ مَعقُولةٍ بالقِيَاس إلىٰ الأُولىٰ.

ـ و«**أنْ يفعل**» الشيءَ؛ وهو التَّأثيرُ.

ـ و«**أنْ يَنفَعِلَ**» عن الشَّيءِ؛ وهو التَّأثُّرُ.

قوله: (**قيل: هو مِن تَمام التَّعريف**) فيه إشارةٌ إلىٰ تَضعيفِه، وأنَّه ليسَ كذلك، أي: لأنه لا حاجَةَ إلىٰ خُروجِ الصِّفات بكلمة «ما» إذ هي عِبارةٌ عَن الممكِنِ، وكُل ممكنٍ مُحدَثٌ.

قوله: (**والبَواقِي بالتَّركيبِ**) أي: مِن البَياضِ والسَّوادِ علىٰ الأوَّل، ومن الخَمسةِ علىٰ الثَّاني، كما في شَرحي «المقاصد» و«المواقف» وغيرهما[2]، خِلافًا لمن زَعمَ أنَّ المرَاد التَّركيب مِن الأشياء، سواء كانت ألوَانًا أو غيرَها؛ كالعُصفر

(١) في (ح) و(س): احترازٌ.

(٢) انظر: «شرح المقاصد» [ج١/ص٢١٣] و«المواقف» مع شرح الشريف الجرجاني [ج١/ص٦٤٤].

https://t.me/kutubunmufidatun

(وَالْأَكْوَانِ) وهي: الاجتِماعُ والافتِرَاقُ، والحَركةُ والسُّكونُ.

(وَالطُّعُومِ) وأنوَاعُها تِسعةٌ: وهي المَرارَةُ، والحَرافَةُ، والمُلوحَةُ، والعُفوصَةُ،

حاشية العلامة الغَزّي

والماء والليمون يصبغ لونًا خمريًا.

واستَندَ القائلانِ بالتَّركيبِ فيه إلىٰ المشاهدَة، فإنَّ الأجسَامَ الملوَّنةَ بالألوَانِ الخَمسةِ مثلًا؛ إذا سُحقت سَحقًا ناعِمًا ثُم خُلِطَت بعضها ببعضٍ؛ فإنَّه يظهرُ مِنها ألوانٌ مُختلِفة بحسَبِ مَقادير المختلطَاتِ.

قال الشَّارحُ: «ولا يخفىٰ أنَّ المشاهدَة إنما تُفيد أنَّ التَّركيبَ المخصُوصَ يُفيد اللَّونَ المخصُوصَ، وأمَّا أنَّ ذلِكَ اللَّون لا يحصُل إلَّا مِن هذا التَّركيبِ ولا يكون حقيقةً مُفرَدةً.. فلا»[1] وفي «المواقف» ما يَقرُب مِنه، وقال: إنه الحقُّ.

قوله: (وهِيَ الاجتِمَاعُ... إلىٰ آخره) هذِه الأربعةُ أقسامُ الأكوَانِ المعبَّر عنهَا في مَقولاتِ العَرضِ السَّبعةِ السَّابِقة بـ«الأين» ولم يُثبتِ المتكلِّمونَ مِن الأعرَاضِ النِّسبيَّة غيرَهَا. ثُمَّ **الحركَةُ والسُّكون** سَيأتي تَفسِيرُهما.

وأمَّا الاجتِماع: فهو حُصولِ الجَوهريْنِ في جُزئيْنِ، بحيثُ لا يُمكِنُ تَخلُّلُ ثَالثٍ بينَهُما. **والافتِرَاقُ:** هو كَونُهما بحيثُ يمكِنُ تَخلُّله بينَهُما.

قوله: (وأَنوَاعُهَا) أي: الأُصولِ ـ بقرينَةِ ما سَيأتي ـ تِسعةٌ حاصِلةٌ مِن ضَربِ أَحوَال ثلاثةٍ للفاعِل هي: الحَرارَةُ[2] والبُرودَةُ[3] والاعتِدَال، في أحوَال ثلاثةٍ

(١) «شرح المقاصد» [ج١/ص٢١٣]

(٢) الحرارة: وهي كيفية تُفرّق المختلفات وتجمع المتماثلات وغيرها، وتقتضي الخفة. ينظر: «فتح الرحمن شرح لقطة العجلان» ص١٧٩.

(٣) البرودة: كيفية تجمع المتماثلات وغيرها، وتقتضي الثقل. ينظر: المصدر السابق.

https://t.me/kutubunmufidatun

والحُموضَةُ، والقَبْضُ، والحَلاوَةُ، والدُّسومَةُ، والتَّفاهَةُ، ويَحصلُ[(١)] بحَسَبِ التَّركيب أنوَاعٌ لا تُحصَىٰ.

حاشيَة العلامة الغَزّي

للقَابِلِ هي: الكَثافَةُ واللَّطافَةُ[(٢)] والاعتِدَال، وبيانُ آنيَّة ما ذُكِرَ مِن التَّأثيراتِ ولِميَّتها في المطوَّلاتِ[(٣)].

ثُمَّ الفَرقُ بينَ العُفوصَةِ والقَبْضِ: أنَّ العفص يقبِضُ بَاطِنَ اللِّسان وظَاهِرَه معًا، فَينفُر الطَّبعُ عنه نُفرَةً شَديدةً، والقَابِضُ يقبِضُ ظَاهِرهُ فقَطْ، فلا تكونُ النُّفرَةُ عنه كذلِكَ.

والتَّفاهةُ: طَعمٌ فوقَ الدُّسومة ودُونَ الحَلاوَةِ، وقد يُقال لعدَمِ الطَّعمِ كما في الأجسَامِ البَسيطَةِ وتُسمَّىٰ حقيقيَّة، وليسَ هذا المعنىٰ بمُرادٍ هُنا خِلافًا لزَاعِمه؛ مُنظِّرًا إيَّاهُ بعدِّهم المطلَقةَ في الموَجَّهَاتِ؛ لأنَّه بَاطِلٌ بما ذَكرُوه مِن اجتماع المرَارَةِ والتَّفاهَة في الهِنْدِبَاء[(٤)].

قوله: (**ويَحصُلُ بحسَبِ التَّركيبِ أنوَاعٌ**) أي: كالبَشاعَةِ للمُركَّبِ مِن المرَارَةِ

---

(١) في (ج أ): ثم يحصل.

(٢) بالفتح يطلق على معانٍ أربعة: **الأول**: رِقَّة القوام، أي: سهولة قبول الأشكال الغريبة وتركها أي الكيفية المقتضية لتلك السهولة، وهي على هذا التفسير نفس الرطوبة التي هي من الملموسات. **الثاني**: قبول الانقسام إلى أجزاء صغيرة جدا. **الثالث**: سرعة التأثُّر عن الملاقي. **الرابع**: الشَّفافيّة، وهي على هذا التفسير لا تكون من الملموسات، هكذا في شرح «حكمة العين» و«شرح المواقف». ويقابلُ اللطافة الكثافة في تلك المعاني. فهي: بالفتح وتخفيف الثاء المثلثة تطلق على أربعة معان: على غِلظ القوام، أعني صعوبة قبول الأشكال الغريبة وتركها أي كيفية تقتضي الصعوبة وعلى هذا التفسير فهي نفس اليبوسة، وعلى عدم قبول الانقسام إلى أجزاء صغار جدا، وعلى بطء التأثّر من الملاقي وعلى عدم الشفافية، وهي على هذه التفاسير لا تكون من الملموسات. ينظر: «كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم» [ج٢/ص١٣٦٠ و ص ١٤٠٦].

(٣) ينظر مثلا: «شرح المواقف» [ج٢/ص٢٦] وما بعدها و«مطالع الأنظار» ص٩١.

(٤) الهِنْدَبُ والهِنْدَبا والهِنْدِباءُ والهِنْدَباءُ: كل ذلك بَقْلَةٌ من أَحْرارِ البُقُول يُمَدُّ ويُقْصر، وواحده: هِنْدباءةٌ. ينظر: «لسان العرب» [ج٦/ص٤٧١٠]

https://t.me/kutubunmufidatun

(وَالرَّوَائِحِ) وأنوَاعُها كَثيرةٌ، وليسَتْ لها أَسماءٌ مَخصوصَةٌ، **والأَظهَرُ:** أنَّ ما عدَا الأكوَانِ لا يَعرِضُ إلَّا للأجسَام.

حاشيَة العلامة الغَزّي

والقَبْضِ، كما في الحُضض[1]، والزُّعوقَة مِن المرَارةِ والمُلوحَةِ كالشِّيحَةِ وغَيرِ ذلكَ[2].

قوله: **(وليسَتْ لها أَسماءٌ مَخصُوصَةٌ)** وإنَّما يُعبَّر عنهَا مِن جِهَة الموَافقَةِ والمخَالفَةِ للطَّبع؛ كرَائِحة طَيِّبةٍ أو مُنتِنة، أو الإضَافَةِ؛ كرَائحة مِسكٍ، أو اسم طعم؛ كرائِحَة حُلوةٍ.

قوله: **(والأظهرُ: أنَّ ما عَدا الأَكوَان... إلىٰ آخره)** فيه ردٌّ علىٰ ما اقتَضَاهُ ظاهِرُ المتن مِن جَوازِ حُدوث الألوَانِ والطُّعوم والرَّوائِح في الجَواهِر، ولعلَّ امتِناع ذلِكَ رأيٌ للشَّارِح، فقد ذكر في أوائل «شرح التَّجريد» أنَّ الأعرَاضَ المحسُوسَة بإحدىٰ الحَواسِّ الخَمسِ لا تَحتاجُ إلىٰ أكثرَ مِن جَوهرٍ وَاحِدٍ عِندَ المتَكلِّمينَ، وفي «الأبكار» للآمدي نحوه[3].

---

(١) الحُضُض: قال في «شرح المقاصد»: بضم الضاد الأولىٰ وفتحها نوعٌ من الدواء هو عصارة شجرة تسمىٰ فيلزهدج، وزاد في «شرح المواقف»: هو صمغٌ مرٌّ كالصبر مشهور يتداوىٰ به. لكن قال في «القاموس المحيط»: الحُضُظُ: بضمتين وكصُرد، دواء يتخذ مِن أبوال الإبل، أو الحضض. ينظر: «شرح المواقف» [ج٢/ص٣٥] و«شرح المقاصد» [ج١/ص٣٨٥] و«القاموس المحيط» ص٦٩٥ فصل الحاء.

(٢) ينظر في الكلام علىٰ تحقيق الطعوم: «مطالع الأنظار» لشمس الدين الأصفهاني ص٩١/ الخامس في تحقيق الطعوم.

(٣) في حاشية الأصل: قال فيه: «كل ما قام بالجواهر الفرد مِن الأعراض حالة التَّركيب فإنه يجوزُ قيامه به حالة الإفراد؛ كالأكوان والألوان والطعوم والروائح، وغير ذلك مِن الأعراض ما عدا المماسّة باتفاق أصحابنا. انتهىٰ». ينظر: «أبكار الأفكار» [ج٣/ص٧٥]. وينظر: «تسديد القواعد في شرح تجريد العقائد» [ج١/ص١٧٢].

https://t.me/kutubunmufidatun

[دليلُ حُدوثِ الأعرَاضِ]

وإذا تقرَّرَ: أنَّ العالَمَ أعيانٌ وأعرَاضٌ، والأَعيَانُ أجسَامٌ وجَواهِرُ.. **فنَقولُ**: الكُلُّ حادِثٌ.

أمَّا الأعراض: فبَعضُها بالمُشاهَدةِ؛ كالحَرَكةِ بعدَ السُّكونِ، والضَّوءِ بعدَ الظُّلمةِ، والسَّوادِ بعدَ البَياضِ، وبعضُها بالدَّليلِ؛ وهو طَريَانُ العَدَمِ كما أضدَاد ذلِكَ؛ فإنَّ القِدمَ يُنافي العَدَمَ؛ لأنَّ القَديمَ إنْ كانَ وَاجِباً لذَاتِه.. فظاهِرٌ، وإلَّا.. لزِمَ استِنادُه إليه بطَريقِ الإيجَابِ؛ إذِ الصَّادِرُ عن الشَّيءِ بالقَصْدِ والاختيَارِ

حاشيَة العلامة الغـزّي

ولا يُعترَضُ: بأنَّ كلًّا مِن الألوَانِ والطُّعومِ والرَّوائح مَشروطٌ بالمزَاج، فيَحتاج إلىٰ مَحلٍّ مُركَّبٍ؛ لأنَّا نَقولُ: إثبَاتُ المزاجِ والقولُ بتوقُّفِ مَا ذُكِرَ عليه مذهبٌ لغَيرهِم لا يقولُونَ بِه، فيَجُوز عِندهُم حُصول هذه كلها في جَوهرٍ فَردٍ مُنفَرِدٍ، وإن توقَّفَ الإحسَاسُ باللَّونِ علىٰ جَواهِرَ مُتتاليةٍ.

قوله: (**فبَعضُها بالمشَاهدَةِ**) لو قال بالإحسَاسِ لشملَ ما أُدرِكَ مِن الأعرَاضِ بإحدىٰ الحَواسِّ الأَربعِ البَاقيةِ بعد عَدمِه.

قوله: (**طَريانُ العَدَمِ**) أي: المدرَك بالمشاهدَةِ بقرينَةِ ما سَيأتي في البَحثِ الثَّاني.

قوله: (**كمَا في أضدَادِ ذلِكَ**) أي: السُّكون قبلَ الحَركةِ، والظُّلمةِ قبلَ الضَّوءِ، والبيَاضِ قبلَ السَّوادِ ونحوها.

قوله: (**لأنَّ القَديمَ... إلىٰ آخرِه**) تقدِيرُه: أنَّ القَديمَ إنْ كانَ واجِبًا لذَاتِه فظَاهرٌ أنَّه مُنافٍ للعَدَمِ، إذ لا معنىٰ للوجُوبِ الذَّاتي إلَّا امتِناعُ العَدَمِ، وإنْ لم يكُن بأن

https://t.me/kutubunmufidatun

يكونُ حَادِثاً بالضَّرورَةِ، والمُستنِدُ إلىٰ الموجِبِ القَديمِ قَديمٌ؛ ضَرُورةَ امتِناعِ تَخلُّفِ المَعلُولِ عَن العِلَّةِ.

حاشيَة العلامة الغـزّي

كانَ مُمكِنًا.. لزِمَ استِنادُه إلىٰ الوَاجِب بالذَّات، ولا يكونُ ذلِكَ الوَاجِبُ مُختارًا؛ لأنَّ القَديم لا يَستنِدُ إلىٰ القَادرِ المختَارِ اتِّفاقًا مِن المتكلِّمينَ وغَيرهِم[١]؛ لأنَّ فِعلَ المختَارِ مَسبُوقٌ بالقَصْدِ إلىٰ الإيجَادِ، وأنَّه مُقارِنٌ للعَدمِ ضَرُورةَ أنَّ القَصدَ إلىٰ إيجَادِ الموجُودِ مُمتنِعٌ بَديهَةً، بل مُوجبًا؛ وحِينئذٍ فإنَّ لم يتوقَّف تأثيرُه فيهِ علىٰ شَرطٍ أصلًا لزِمَ قِدمُه؛ أي: استِمرارُه لاستِلزَامِ عَدَمِه عَدمَ الوَاجِب؛ لأنَّه عِلَّةٌ له، وارتِفَاعُ المعلُولِ يُوجِبُ ارتِفَاعَ عِلَّتِه ضَرورَةَ امتِنَاعِ تَخلُّفِه عَنهَا، وإنْ توقَّفَ لم يكُن ذلِكَ الشَّرطُ حَادِثًا، وإلَّا كانَ القَديمُ المشروطُ به أولىٰ بالحُدوثِ لتَوقُّفِه علىٰ الحَادِث، بل قديمًا ويَعُود الكَلامُ فيه، ويَلزمُ الانتِهاءُ إلىٰ ما يَجِبُ صُدوره عَن الوَاجِب بلا شَرْطٍ دَفعًا للتَّسلْسُلِ، فيَثبُت ما سَبَق.

واحتِمالُ استِناده بشُروطٍ مُتعاقِبَة لا إلىٰ نِهايةٍ المُقتَضِي لجَوازِ عَدمِه في المستقبَلِ عِندَ انتِهَائهَا؛ لانعِدَام شَرْطِ استِناده لا لِزوَل العلة.. **يَدفعُه** الأدِلَّةُ القائِمةُ بامتِنَاعِ وجُودِ أشيَاءَ في الخَارجِ لا نِهايَة لهَا، إلَّا أنْ يُفرَضَ الاستِنادُ بشَرْطِ أَمرٍ عَدمِيٍّ؛ كعَدَمِ حَادثٍ مَثلًا[٢].

---

(١) جاء في حاشية الأصل: «قال في «شرح القاصد»: إنه متفق عليه بين الفلاسفة والمتكلمين قال: والنزاع فيه مكابرة». وانظر: «شرح المقاصد» [ج١/ص١٣٠].

(٢) في حاشية الأصل: «في العبارة إشارة إلىٰ التَّوقف فيما نقل عنه، قال الشَّارح: لا يُوجَد في «أبكار الأفكار» إلَّا ما قال علىٰ سَبيلِ الاعتِرَاضِ مِن أنَّه لا يمتنعُ أنْ يكُونَ وجُود العَالَم أزليًا مُستنِدًا إلىٰ الوَاجِب، ويكونَانِ معًا في الوجُود لا يُقدَّمُ إلا بالذَّات، كما في حركة اليَدِ والخَاتم، وهو لا يُشعِر بابتنائه علىٰ كَونِ الوَاجِب مُختارًا لا مُوجِبًا، ولهذا مثَّلَ بحركةِ اليَدِ والخَاتم، ثُم اقتَصر في الجَوابِ علىٰ دَفعِ السَّندِ قائلًا: لا نُسلِّم استِنادَ حركة الخاتم إلىٰ حركة اليدِ، بل هما مَعلُولان لأمرٍ خَارجٍ. انتهىٰ».

https://t.me/kutubunmufidatun

[دليلُ حدُوثِ الأعيَان]

وأمَّا الأعيانُ: فلأنَّها لا تَخلُو عَن الحَوادِث، وكُلُّ ما لا يَخلُو عَن الحَوادِثِ فهُو حَادِثٌ.

أمَّا المُقدِّمة الأُولىٰ: فلأنَّها لا تَخلُو عَن الحَركَةِ والسُّكونِ، وهُما حَادِثان.

أمَّا عدمُ الخُلوِّ عنهُما: فلأنَّ الجِسمَ والجَوهرَ لا يَخلُو عَن الكونِ في حيِّزٍ؛

حاشيَة العلامة الغَزّي

هذا وقد جوَّزَ الآمِديُّ[1] علىٰ ما في «المواقف» استِنادَ القَديمِ إلىٰ المختَارِ، وقال: إنَّ سَبْقَ الإيجَادِ الإيجَابيِّ علىٰ وجُودِ المعلُولِ سِبْقٌ بالذَّاتِ لا بِالزَّمان، فيَجُوز أنْ يكُونَ سَبْقُ الإيجَادِ القَصْديِّ كذلِكَ[2].

ووُجِّهَ: بأنَّ القَصد إذا كَانَ كَافيًا في وجُودِ المقصُودِ قارَنَهُ في الزَّمان ولا امتِنَاعَ فيه، بل في القَصْدِ إلىٰ إيجَادِ الموجُودِ بوجُودٍ سَابقٍ، وإذا لم يكُن كَافيًا فيه فقد يَتقدَّمُ عليه زَمانًا؛ كقصدِنَا إلىٰ أفعالِنَا.

---

(١) هو الإمام الأصولي المتكلم: علي بن محمد بن سالم الحنبلي ثم الشافعي، أبو الحسن، المشهور بـ(سيف الدين الآمدي) أحد أذكياء العالم، **ولد سنة: (٥٥١ هـ)** أصله مِن آمد (ديار بكر) تركيا حاليا، ولُد بها ونشأ، وتعلم ببغداد والشام، ورحل إلىٰ القاهرة ودرَّس فيها واشتهر، قال العز بن عبد السلام يصفه: ما سمعتُ أحدًا يُلقي الدَّرس أحسنَ منه كأنه يخطُب، وإذا غيَّر لفظًا مِن «الوسيط» كانَ لفظه أمسّ بالمعنىٰ مِن لفظ صاحِبه. وقال: ما علمنا قواعِد البَحث إلَّا مِن سيف الدين الآمدي. وقال: لو ورَدَ علىٰ الإسلام مُتزندِقٌ يُشكِّك ما تعيَّنَ لمناظرته غير الآمدي؛ لاجتماع أهلية ذلك فيه. **توفي بدمشق سنة: (٦٣١ هـ)** له مؤلفات مهمة اعتنىٰ بها العلماء أيما اهتمام، منها: «الإحكام في أصول الأحكام» في أصول الفقه، و«أبكار الأفكار» و«غاية المرام في علم الكلام» كلاهما في أصول الدين. ينظر: «طبقات الشافعية الكبرىٰ» [ج٨/ص٣٠٦] رقم الترجمة: ١٢٠٧.

(٢) انظر: «شرح المواقف» مع حاشيتي السيالكوتي والفناري [ج٣/ص١٨٣].

https://t.me/kutubunmufidatun

فإنْ كانَ مَسبُوقاً بكونٍ آخرَ في ذلكَ الحيِّزِ بعَينِه.. **فهو سَاكِنٌ**، وإنْ لمْ يكُنْ مَسبُوقاً بكونٍ آخرَ في ذلِكَ الحيِّزِ، بلْ في حيِّزٍ آخرَ.. **فمُتحرِّكٌ**، وهذا معنىٰ قولِهم: **الحَركةُ**: كونَانِ في آنيْنِ في مَكانيْنِ، **والسُّكون**: كونَانِ في آنيْنِ في مَكانٍ وَاحدٍ.

فإنْ قيلَ: يجوزُ ألَّا يكُونَ مَسبُوقاً بكونٍ آخرَ أصلاً؛ كما في آنِ الحُدوثِ، فلا يكونُ مُتحرِّكاً كما لا يكونُ سَاكِناً.

قُلنا: هذا المَنعُ لا يَضرُّنَا؛ لما فيه مِن تَسليمِ المُدَّعىٰ[(١)]، علىٰ أنَّ الكلامَ

حاشيَة العلامة الغـزّي

قوله: (**فإنْ كانَ مسبُوقًا... إلىٰ آخره**) طريقُ الحصرِ الدَّافع لسُؤالِ آن الحُدوثِ الآتي كما قيل أنْ يقُولَ الشارح: فإنْ كانَ مسبُوقًا بكَونٍ آخرَ في حيِّزٍ آخرَ.. فحركةٌ، وإلَّا فسُكونٌ، لكنَّه قاصِرٌ علىٰ رأي مَن يُفسِّر السُّكونَ بالكَونِ مُطلقًا، ويرىٰ أنَّ الجِسمَ في ذلِكَ الآنِ ساكِنٌ، وأنَّ الحركةَ مُركَّبةٌ مِن السَّكنَات، كالقاضي ومَن تَبعهُ، دُونَ مَن يُفسِّرُه بما سيأتي في الشَّرح، وبالصَّوابِ الآتي، وقَاصِرٌ عَن شُمول السُّكونِ بعدَ الحرَكةِ، فإنَّه مَسبُوقٌ بالحُصولِ في حَيِّزٍ آخرَ، فالأَوْلىٰ علىٰ ذلِكَ الرَّأي أنْ يُقال: إنْ اتَّصل بحُصولٍ سَابقٍ في حَيِّزٍ آخرَ.. فحَركةٌ، وإلَّا فسَكُونٌ.

قوله: (**الحَركةُ: كَونَان**) **يَردُ عليه**: أنَّ ما حَدثَ في مَكانٍ وانتَقلَ إلىٰ آخرَ في الآنِ الثَّالِث.. يلزمُ أنْ يكُونَ كونُه في الآنِ الثَّاني جُزءًا مِن الحَركةِ والسُّكونِ مَعًا، فلا يَمتازَانِ بالذَّات، **فالصَّوابُ** ما في «المَوَاقِف» و«المقَاصِد» وغيرِهمَا: مِن أنَّ الحرَكةَ: كَونٌ أوَّلٌ في حَيِّزٍ ثَانٍ، والسُّكون: كَونٌ ثَانٍ في حَيِّزٍ أَوَّلٍ، بناءً علىٰ ما ذَهبَ إليه المتكَلِّمونَ مِن تَجدُّد الأكوَانِ وتَشخُّصِهَا بحسَبِ الآنَاتِ[(٢)].

قوله: (**هذَا المنْعُ لا يَضُرُّنَا... إلىٰ آخره**) المنْعُ الذي لا يَضُرُّ المعَلَّلُ، تارةً

(١) وهو حدوث العالَم.
(٢) ينظر: «شرح المواقف» [ج٢/ص١٩٧] و«شرح المقاصد» [ج١/ص٤٢١].

https://t.me/kutubunmufidatun

فِي الأَجسَامِ التِي تَعدَّدت فيها الأكوانُ، وتجدَّدتْ عليها الأعصَارُ والأزمَانُ.

أمَّا حُدوثهما[١]: فلأنَّهما مِن الأعرَاضِ، وهِي غيرُ باقيةٍ.

حاشيَة العلامة الغـزّي

يكُون لكَونِه مُستلزِمًا لمطلُوبِه كما هُنا، وتارةً لكَونِه منعًا لو فُرِضَ ورُودُه علىٰ مُقدَّمتِه لوَرَدَ علىٰ مُقدِّمةِ المانِع.

وجَوابُه علىٰ قَانون التَّوجيه في القِسمين بالتَّرديد فيُقال هنا: إمَّا أنْ يكُونَ الانحِصارُ ثابتًا أوْ لا، فإنْ كانَ فذاكَ، وإلَّا يلزَمُ ثبوتُ المطلُوبِ وهو حُدوث الأَعيَانِ؛ لأنَّه إذا لم يتَّصِفِ الشَّيءُ المستتبعُ للكَونِ بالكَونِ المسبُوقِ.. يجِبُ أنْ يكُونَ متَّصِفًا بالكَونِ الأَوَّلِ، وهو يقتَضِي حُدوثَه بلا اشتِبَاهٍ.

قوله: (تَعدَّدَتْ فيهَا الأَكوَانُ) يوجَدُ في بَعضِ النُّسخ تَذكيرُ ضَمير «فيها» وعليها اعتبارًا لِعَودِه إلىٰ كُلِّ جِسمٍ، وفي بَعضِهَا تأنيثُه وهو أَوْلىٰ؛ لسَلامَتِه مِن عَودِ ضَميرِ الموصُولِ المؤنَّثِ مُذكَّرًا.

قوله: (وهِيَ غيرُ بَاقيةٍ) هذا مَسلكٌ خَاصٌّ للأشعَريِّ ومَن وَافقَهُ جَارٍ في سَائرِ الأَعرَاضِ، أمَّا غيرهُ فيقولُ: إنَّ الحركَةَ تقتَضي المسبُوقِيَّة بالغَيْرِ؛ لكونِهَا تَغيُّرًا مِن حَالٍ إلىٰ حَالٍ وكونًا بعدَ كَونٍ، وهذا سَبْقٌ زمانيٌّ حيثُ لم يُجامِع فيه السَّابقُ المسبُوقَ، والمسبُوقُ بالغَيرِ سَبقًا زَمانيًّا مَسبوقٌ بالعَدَمِ وهو معنىٰ الحُدوث، وأيضًا فهي في مَعرضِ الزَّوال قَطعًا؛ لكونِهَا تَغيُّرًا وتَقضِّيًا علىٰ التَّعاقُب، وكذا السُّكون؛ لأنَّ كُل جسمٍ فهُو قَابلٌ بالضَّرورةِ للحَركةِ قَسرًا أو اختِيارًا، والزَّوالُ يُنافي القِدمَ؛ لأنَّ ما ثَبتَ قِدمُه امتَنعَ عَدمُه، فما جَازَ عَدمُه انتَفىٰ قِدمُه.

---

(١) أي: الحركة والسكون.

https://t.me/kutubunmufidatun

ولأنَّ ماهيَّةَ الحَركةِ لما فِيها مِن الانتِقَال مِن حَالٍ إلىٰ حَالٍ.. تَقتَضِي المَسبُوقيَّةَ بالغَيْرِ، والأَزليَّةُ تُنافِيهَا.

ولأنَّ كُلَّ حَركةٍ فهي علىٰ التّقضِّي وعَدمِ الاستِقرَار، وكلَّ سُكونٍ فهو جَائزُ الزَّوالِ؛ لأنَّ كلَّ جِسمٍ فهو قابِلٌ للحَركةِ بالضَّرورةِ، وقد عَرفْتَ أنَّ ما يَجوزُ عَدمُه يَمتنِعُ قِدَمُه.

وأمَّا المُقدِّمة الثَّانية: فلأنَّ ما لا يَخلُو عَن الحَوادِث لو ثَبتَ في الأَزلِ.. لَزِمَ ثُبوت الحَادثِ في الأَزلِ، وهو محالٌ.

وهَا هُنا أبحَاثٌ:

اعتراض: وجود المجرَّدات ناقضٌ لحصر الأعيان في الجواهر والأجسام

الأوَّل: أنَّه لا دليلَ علىٰ انحِصَار الأعيَانِ في الجَواهِر والأجسَامِ، وأنَّه يَمتنِعُ

حاشيَة العلامة الغـزّي

ولا يَرِدُ علىٰ ذلِكَ: العَدمُ الأزَليُّ؛ لأنَّ المرادَ بالقَديمِ هُنا الموجُودِ الذي لا أوَّلَ لوجُودِه.

قوله: (وقد عرفت) أي: مِن أنَّ القِدَم يُنافي العَدمَ.

قوله: (وهَهُنا أبحَاثٌ) نشَأ **أوَّلُها** مِن قَولِ الشَّرح: (والأَعيانُ أجسَامٌ وجَواهِر) **وثانِيهَا** مِن قوله: (أمَّا الأَعرَاضُ... إلىٰ آخره) **وثَالِثُها** مِن قوله: (لو ثبتَ في الأزلِ لزِمَ ثبوتُ الحَادثِ في الأَزلِ) **ورَابِعُها** مِن قوله: (فلأنَّ الجِسمَ أو الجَوْهرَ لا يخلُو عَن الكَونِ في الحِيِّزِ).

قوله: (وأنَّه يمتَنِعُ) أي: لا دليلَ علىٰ الانحِصَار وامتِنَاع وجُودِ مُمكنٍ قَائمٍ

https://t.me/kutubunmufidatun

وجودُ ممكنٍ يقُوم بذَاتِه ولا يكونُ مُتحيِّزاً أصلاً ؛ كالعُقول والنُّفوسِ المُجرَّدةِ التي تَقولُ بها الفَلاسِفةُ .

والجَوابُ: أنَّ المدَّعَىٰ حَدوثُ ما ثَبتَ وجُوده مِن المُمكِنات ؛ وهو الأعيانُ المُتحيِّزةُ والأعرَاضُ ؛ لأنَّ أدلَّة وجُودِ المُجرَّداتِ غيرُ تامَّةٍ علىٰ ما بُيِّنَ في المطوَّلاتِ .

حاشية العلامة الغـزي

بذَاتِه مُجرَّدٍ عن المادَّة ، ليسَ بجِسْم ولا جِسمَانيٍّ ، وهو : العُقول والنُّفوس .

قوله: (**لأنَّ أدِلَّةَ وجُودِ المجرَّداتِ غيرُ تامَّةٍ**) **أمَّا علىٰ وجُودِ العُقولِ** فمِنها قَولُهم: إنَّ اللهَ واحِدٌ مِن جَميعِ الجهَاتِ ، فالصَّادِرُ عنه أوَّلًا لا يكُون إلَّا وَاحِدًا بسِيطًا ، ولا يَجوزُ أنْ يكُونَ جِسمًا ؛ لأنَّه مُركَّبٌ ، ولا صُورةً أو نَفسًا ؛ لأنهُما مَشرُوطان بالمادَّة في فَاعِليتهمَا ، **أمَّا الصُّورة**: فلأنَّ فاعِليّتها مَوقُوفةٌ علىٰ تَشخُّصِهَا ، وهو مَوقُوفٌ علىٰ المادَّةِ ، **وأمَّا النَّفسُ**: فلأنَّ فِعلهَا يتوقَّفُ علىٰ الآلة[1] المحتَاجةِ إلىٰ المادَّة ، فلو سَبقَا في تَأثيرِهما عليهَا . . لَزِمَ سَبْقُ المشروطِ في تَأثيرِه باللَّاحِق ، وهو بَاطِلٌ .

ولا عرَضًا[2] ؛ لامتِنَاع أنْ يَسبِقَ الجَوهرَ ، ولا المادَّة وإلَّا لكانت مُتقدِّمة بالوجُود علىٰ الصُّورَةِ وهو مُحَالٌ ، فتَعيَّنَ أنْ يكُونَ المعلُول الأوَّل هو العَقلُ .

وتَلخِيصُه: أوَّلُ صَادرٍ عنه تعالىٰ وَاحِدٌ مُستقِلٌ بالوجُودِ والتَّأثير ، وغيرُ العَقلِ ليسَ كذلِكَ .

ووجه ضعفه: أنَّ اللهَ سُبحانَه مُختارٌ ، والمختَارُ يجُوز أنْ تتعدَّدَ آثارُه وأفعَالُه .

---

(١) في حاشية الأصل: «آلتها هي الجسم» .

(٢) عطف علىٰ قوله: ولا صورة أو نفسا .

https://t.me/kutubunmufidatun

....

وأمَّا علىٰ وجُود النُّفوس؛ فأمَّا الإنسَانيَّةُ: فمِنهَا أنَّها تَعقِلُ البَسيطَ فتكونُ مُجرَّدةً، وإلَّا لكانت مُنقسِمةً، فيلزَمُ انقِسَامُ ذلِكَ البَسيطِ الحَالِّ فيهَا.

وجوابه: أنَّه مَبنيٌّ علىٰ أنَّ النَّفسَ مَحلٌّ للمَعقُولِ وهو مَمنوعٌ، فإنَّ العِلمَ عِندنَا مُجرَّدُ تَعلُّقٍ اعتِباريٍّ، وإنْ سُلِّمَ: فمَحلٌّ لصُورةِ البَسيطِ لا لذَاتِه، ولا تَلزمُ المطَابقةُ بينَ الصُّورةِ وصَاحِبهَا مِن جَميعِ الوجُوهِ، فقد لا تكونُ بسِيطَةً[١].

وإنْ سُلِّمَ فلا نُسلِّمُ[٢] أن كل ذي وضع منقسم ينقسم كالنقطة الحالة عندكم في الخط، وإنْ سُلِّمَ فبالقُوَّةِ لا بالفِعل، وأنَّه لا يُنافي البَسَاطةَ بالفِعل، فإنَّ الجِسمَ البَسيطَ عِندكُم مُنقسِمٌ بالقُوَّةِ إلىٰ ما لا يَتناهىٰ مع كَونِه بسِيطًا بالفِعل.

وأمَّا الفَلكيَّة فمنها قولهم: أنَّ حركاتِ الأفلاك ليسَت طبيعيَّة، وإلَّا لكانَ الشَّيءُ الوَاحِد مطلوبًا بالطَّبعِ ومتُروكًا بالطَّبعِ؛ لأنَّ الحركةَ الدَّوريَّة كلُّ وضعٍ فيهَا مَطلوبٌ ومَتروكٌ ولا قسرية؛ لأنَّ القسرَ إنما يكونُ علىٰ خِلاف الطَّبعِ، ولا طبعَ هَاهُنا فلا قسرَ، فهي إرادِيَّةٌ، فيكونُ لها نُفوسٌ مجرَّدةٌ؛ لأنَّ إرادتهَا ليستْ ناشِئةً عَن تخيُّلٍ مَحضٍ، وإلَّا لامتَنعَ دوامُها علىٰ نِظَامٍ وَاحِدٍ، فهي عن تَعقُّلٍ كُليٍّ، ومَحلُّ التَّعقلِّ الكُليِّ مجرَّدٌ؛ لأنَّ الحال في ذي الوضْعِ يختَصُّ بمِقدَارٍ مَخصُوصٍ ووضْعٍ مُعيَّنٍ، فلا يكون مُطابِقًا لكثيرينَ مُختلِفِينَ في المقدَار والوَضعِ.

وجوابه: بمنعِ الأوَّلِ لجواز أنْ يكُونَ المطلوبُ في الحركة الطَّبيعيَّة نفسها،

---

(١) في حاشية الأصل: (ألا ترىٰ إلىٰ ما قالوه: مِن أنه يجوز أن يكون للبسيط الخارجي صورتان عقليتان وأكثر، وجعلهم الجزم باستحالة ذلك.. مِن بديهية الوهم، كما أوضح ذلك في «المواقف» في مباحث الحال).

(٢) في الأصل: (نم) وهو اختصار لكلمة: نسلم. وكذا فعل حيثما وردت، فلا نكرر الإشارة إلىٰ ذلك.

لا حُصول وضعٍ مُعيَّن، أو مَنع أنَّ القسرَ إنما يكونُ علىٰ خِلاف الطَّبع، أو أنَّ التَّخيُّل لا ينتَظِم؛ لجَوازِ أنْ يكُونَ تخيل الفَلكِ خِلاف تَخيُّلنا، أو أنَّ محلَّ التَّعقُّل للكُليِّ مُجرَّدٌ لِما مرَّ.

هذا وفي كلامِ الشَّارحِ إشارةٌ إلىٰ أنَّ المجرَّداتِ المذكُورَةِ لم يَثبُت عَدمُها أيضًا، وإنْ ذهبَ إليه أكثرُ المتكلِّمينَ؛ تمسُّكًا مِنهُم **بأدِلَّةٍ ضَعيفةٍ، منها قولهم**: لو ثَبتَ مُجرَّدٌ لماثَلَ البَارِيَ في التَّجرُّدِ، فيُساويهِ مُطلقًا، فيلزَمُ إمَّا كونُ الوَاجِب مُمكِنا أو الممكنِ وَاجِبًا، وضَعفُه ظَاهِرٌ؛ لأنه حُكمٌ علىٰ المتشاركين في صفةٍ بالمُساوَاةِ، وهو غَيرُ لازِمٍ.

وقولهم: لو ثَبتَ لشارَكهُ البَارِي وقد خَالفَهُ في غَيرِه.. فيلزَمُ التَّركيبُ.

وهو مَردودٌ: بأنَّ الاشتِرَاكَ في العَوارِض لا سِيَّما في السَّلبِ لا يَقتَضي التَّركيبَ، علىٰ أنَّه يجوزُ أنْ يَمْتازَ بتَشخُّصٍ عَدميٍّ، كما هو مَذهبُ المتكلِّمينَ في سَائِرِ الأجسَامِ فلا يلزم أيضًا.

وقولهم: المجرَّداتُ لا دليلَ عليهَا؛ لضَعفِ أدِلَّتها وفَسَادِها فيجِبُ انتفاؤها؛ لأنَّ ما لا دليلَ عليهُ يجِبُ نَفيهُ، وإلَّا انتفتِ **الضَّروريَّاتُ**، فيجوز أنْ يكُونَ بحضرَتِنَا جِبالٌ شَامِخةٌ لا نَراهَا، **والنَّظرياتُ**(١)؛ لجَوازِ مُعارِضٍ للدَّليلِ لا نَعلمُه، أو غَلطٍ فيه لا دليلَ عليه.

وهو أيضًا مَردودٌ: بأنَّ عدمَ الدَّليلِ في نَفسِ الأمرِ ممنوعٌ، فإنَّ تزييفَكُم أدِلَّةَ المثبتِينَ لا يُفيد ذلِكَ، ولو سُلِّم لم يدُلَّ علىٰ العَدَمِ في نَفسِ الأَمرِ؛ لأنَّ انتِفَاء

(١) عطف علىٰ قوله: وإلا انتفت الضروريات.

https://t.me/kutubunmufidatun

اعتراض: كيف ثبت حدوث جميع الأعراض مع أن منها مالم يُشاهد؟

الثَّاني: أنَّ ما ذُكِرَ[1] لا يدلُّ علىٰ حُدوثِ جَميعِ الأعرَاضِ؛ إذْ منها ما لمْ يُدرَك بالمُشاهدَةِ حدوثُه ولا حدُوث أضدَادِه؛ كالأعرَاضِ القَائمةِ بالسَّماويات[2] مِن الأشكالِ والامتِدادَات والأَضوَاءِ.

والجوابُ: أنَّ هذَا غيرُ مُخلٍّ بالغَرَضِ؛ لأنَّ حُدوثَ الأعيَانِ يَستدعِي حُدوثَ الأعرَاضِ؛ ضَرُورةَ أنَّها لا تَقومُ إلَّا بِهَا.

حاشية العلامة الغَزّي

الملزُوم ـ وهو الدليل ـ لا يَستلْزِمُ انتفاء اللَّازمِ، فإنَّ الصَّانِعَ تعالىٰ لو لم يُوجِدَ العَالَم لم يَدُلَّ ذلِكَ علىٰ عَدمِه قَطْعًا، وعدمُ الدَّليلِ عِندكُم لا يفيدُ، وإلَّا يلزَمُ كونُ الكُفَّار عَالمين بانتِفَاء ما يُنكِرونَهُ مِن العَقائِد الحَقَّةِ التي ليست عِندهُم أَدِلَّتُها، وكونُ الأجهل بالدَّلائل أكثرَ عِلمًا، والعِلمُ بعدَمِ الجِبَال ضَروريٌّ.. لا يحتَاجُ إلىٰ هذه المقدِّمةِ، وإلَّا كانَ نظريًّا، وكذا عدم المعَارِض والغَلط.

قوله: (**يَستدعِي حُدوثَ الأَعرَاضِ**) أي: جميعها، فيُستدلُّ بحدُوثِ بعضِهَا ـ وهو الحَركةُ والسُّكون المعلُومِ ثُبوته لنَا مما سَبقَ ـ علىٰ حُدوثِ الأَعيانِ المسْتلزِم لحدُوثِ باقِيهَا، ولا دَوْرَ.

وأنتَ خبيرٌ بأنَّ سُلوكَ هذا السَّبيلِ يُغني عمَّا قرَّرهُ في حُدوثِ الأَعرَاضِ، ويكفي مُؤنة السُّؤال والجَواب.

---

(١) في (ح): ما ذكرتم، وفي (ج أ): ذكروه.

(٢) في (ح) و(ش): بالسموات.

https://t.me/kutubunmufidatun

اعتراض: الحادث يصح أن يكون قديما قدمًا نوعيًا

الثَّالثُ: أنَّ الأزلَ ليسَ عِبارةً عَن حَالةٍ مَخصُوصَةٍ حتَّىٰ يلزمَ مِن وجُودِ الجِسم فيهَا وجودُ الحوَادِث فيهَا، بل هو عِبارةٌ عن عَدمِ الأوَّليَّة، أو عَن استِمرَار الوجُود في أَزمِنةٍ مُقدَّرةٍ غَيرِ مُتناهيةٍ في جَانبِ الماضِي.

حاشيَة العلامة الغـزّي

قوله: (أنَّ الأزَل... إلىٰ آخره) حاصِلُه: أنَّ الأزلَ ليسَ وقتًا مَحدُودًا وزَمانًا مَخصُوصًا لا زمَانَ قبله؛ ليكُونَ الكَونُ فيه كونًا لا كَونَ قبلُه، فيلزَم مِن وجُودِ العَين الذي لا يخلو عَن الحوَادِث فيه.. وجود تلكَ الحَوادثِ أيضًا فتكون أزليَّة، بل معناه: نفي أنْ يكُونَ الشَّيءُ بحيثُ يكونُ له أوَّلٌ، وحقيقته: الاستِمرَارُ في الأَزمِنة المقدَّرةِ الماضِية مِن غَير بدايةٍ، كما أنَّ حقيقةَ الأَبديَّة هو: الاستِمرارُ في الأَزمِنة الآتيَةِ لا إلىٰ نِهايَةٍ، فيجوز أنْ تتعاقبَ الحَركَاتُ علىٰ العَينِ بحيثُ لا يُقدَّرُ زَمانٌ إلَّا وفيهِ شَيءٌ مِن جُزئيَّات الحَركَةِ، كما ذهبَ إليه الفَلاسِفةُ في حَركاتِ الأَفلاكِ، وهو معنىٰ أَزليَّتها عِندَهُم، فلا يَلزمُ مِن قِدم الجِسم مَثلًا أزليَّةُ حَادِثٍ، فلا يَصدُق: كلُّ ما لا يخلو عَن الحَوادِث فهُو حَادِثٌ.

وجوابه: بإقامةِ البُرهَان علىٰ امتِنَاع تعَاقُبِ الحوَادِث مِن غَيرِ بدَايةٍ بنحو طَريقِ التَّطبيقِ الآتي بيَانُه، لا بِما ذُكِرَ في الشَّرح مِن أنَّه لا يُتصَوَّرُ قِدمُ المطلَقِ مع حُدوثِ كُلٍّ مِن الجُزئيَّات؛ لأنه مُعترَضٌ بما قيل: إنَّ المطلقَ كما يُوجَد في ضِمن كُل جزءٍ لهُ بِدايةٌ فيأخُذُ مِن تلكَ الحَيثيَّة حُكمه.. كذلِكَ يُوجَد في ضِمن جميعِ الجُزئيَّات التي لا بِدايَة لها فيأخذُ أيضًا حُكمهَا، ولا استِحالة في اتِّصَافِ المطلَقِ بالمتَقابِلات بحسَبِ الحَيثيَّاتِ، وأنَّه لو صَحَّ ما ذكرَهُ.. لزِمَ أنْ لا يُوصَف نَعيمُ الجِنان بعَدمِ التَّناهِي.

https://t.me/kutubunmufidatun

ومعنىٰ **أزليَّة الحَركاتِ الحادثةِ**: أنَّه ما مِن حَركةٍ إلَّا وقَبلهَا حَركةٌ أُخرىٰ لا إلىٰ بِدايةٍ(١)، وهذا هو مَذهبُ الفَلاسِفة، وهُم يُسلِّمُونَ أنَّه لا شيءَ مِن جُزئيَّاتِ الحَركةِ بقَديمٍ، وإنَّما الكلامُ في الحَركةِ المُطلَقةِ.

والجوابُ: أنَّه لا وجُودَ للمُطلَقِ إلَّا في ضِمن الجُزئيِّ، فلا يُتصوَّرُ قِدمُ المُطلَقِ معَ حُدوثِ كُلٍّ مِن الجُزئيَّات.

اعتراض: لو كان كلُّ جسم في حيِّزٍ للزِمَ عدمُ تناهي الأجسام

الرَّابع: أنَّه لو كانَ كلُّ جِسمٍ في حَيِّزٍ.. لَزِمَ عَدمُ تَناهِي الأَجسَامِ؛ لأنَّ الحَيِّزَ هو: السَّطحُ البَاطِنِ مِن الحَاوي المُمَاس للسَّطح الظَّاهِرِ مِن المَحْوِيِّ.

والجواب: أنَّ الحيِّزَ عِندَ المتكلِّمينَ: هو الفَراغُ المُتوَهَّم الذي يَشغلُه الجِسمُ ويَنْفُذُ فيه أَبعَادُه.

حاشية العلامة الغَـزّي

قوله: (لا وجُودَ للمُطلَقِ إلَّا في ضِمن الجُزْئيّ) قد سَبقَ الكلامُ في تَحقيقِ ذلِكَ عِندَ شَرْحِ تَعريفِ الحَقيقة فتذكرهُ.

قوله: (الذي يَشغلُهُ الجِسْم) الحَيِّزُ عِندهُم: مَا يَشغَلُهُ الجِسمُ أو الجَوهرُ كما سَيأتي، وإنَّما خَصَّ الجِسمَ بالذِّكرِ.. مُوافقةً للسُّؤال المبني علىٰ رأي مَن يُنكِر الجُزء الذي لا يَتجزَّأ.



(١) في (ح) و(ش): نهايةٍ.

https://t.me/kutubunmufidatun

[الكلامُ في وجُوبِ الوَاجبِ تعَالى، وتنزيهاتِه]

ولمَّا ثبتَ أنَّ العالَمَ مُحدَثٌ، ومعلومٌ أنَّ المُحدَث لا بُدَّ له مِن مُحدِثٍ؛ ضَرُورةَ امتِناع تَرجُّحِ أَحدِ طَرَفيْ المُمكِنِ مِن غيرِ مُرجِّحٍ.. ثَبتَ أنَّ لهُ مُحدِثاً.

دليلا الحدوث والإمكان

(وَالْمُحْدِثُ لِلْعَالَمِ هُوَ اللهُ تَعَالَىٰ) أيْ: الذَّاتُ الوَاجِبُ الوجُودِ الذي يكونُ وجُوده مِن ذَاتِه[1]، ولا يَحتاجُ إلىٰ شيءٍ أصلاً؛ إذْ لو كانَ جائزَ الوجُودِ لكانَ مِن جُملةِ العَالَمِ، ....

حاشية العلامة الغَزّي

قوله: (تَرجُّح) هو مَصدَرٌ مِن «ترجح» اختيرَ علىٰ مَصدرِ «رَجحَ» الوَاقِعِ في كَلامِ بعضِهم.. لأنَّه المناسِبُ، وإشارة إلىٰ ما قال: إنه هو الحق مِن أنَّ التَّرجيحَ بِلا مُرجِّحٍ جَائزٌ في الفَاعِلِ المختَارِ، كما أنَّ الهَارِبَ والجائع يختَارُ أحدَ الطَّريقيْنِ وأَحدَ الرَّغيفيْنِ المتسَاويين، قال: وذلِكَ لأنَّ الإرادَةَ صِفةٌ مِن شَأنها إنْ تُرجِّحَ أيَّ شَيءٍ تَعلَّقتْ بِه، رَاجِحًا كانَ أو مُساويًا أو مَرجُوحًا، بِخِلاف الموجِب فإنَّ نِسبته إلىٰ الممكنَاتِ وَاحِدةٌ، ضَرورةَ تَساوي فَيضِه وتَساوي القَابِليَّةِ.

قوله: (وجُودُه مِن ذَاتِه) يُريد أنَّه مُقتضىٰ ذَاتِه، فذَاتُه اقتضَتْ وجُودَهُ فوجَبَ؛ لأنَّ ما بِالذَّاتِ لا يتَخلَّفُ.

قوله: (إذْ لو كانَ جائزَ الوجُودِ) أي: جوازًا مُباينًا للوَاجِب ومُنفكًّا عنهُ كمَا لا يخفَىٰ، فلا يَرِدُ: أنَّ صِفةَ الوَاجِب وكذا مجمُوع ذَاتِه وصِفتهَا مما يجُوز وجُوده وليسَا مِن جُملة العَالَم.

---

(١) في (ح): عن ذاته.

https://t.me/kutubunmufidatun

فَلَمْ يصلُح مُحدِثاً للعَالَم ومبدأً لهُ، مع أنَّ «العَالَم» اسمٌ لجَميعِ ما يَصلُح عَلَماً علىٰ وجُودِ مبدأٍ لهُ.

وقريبٌ مِن هذا ما يُقال: إنَّ مبدأَ المُمكِنات بأَسْرِهَا لا بُدَّ أنْ يكُونَ وَاجِباً؛ إذْ لو كانَ مُمكِناً لكانَ مِن جُملةِ المُمكِنات، فلمْ يكُنْ مبدأً لهَا.

حاشيَة العلامة الغَزّي

قوله: (فلمْ يَصلُحْ مُحدِثًا للعَالَم) يَرِدُ عليه[1] ما قيل: إنَّه يجوزُ أنْ لا يكُونَ مِن جُملة العَالَم المبحُوث عنهُ، وهو ما ثبتَ وجُوده وحُدوثه، فيكون ممكِنًا مُستنِدًا للوَاجِب مُحدثًا لذلك العَالَم ومَبْدأ له، ولا تَناقُضَ؛ لأنَّ الأثرَ والعَلامَة علىٰ هذا التَّقدير مُبايِنَان للمَبدَأ والمدلُولِ.

قوله: (معَ أنَّ العَالَم) يُشير إلىٰ أنَّ كونَ ذلِكَ الجَائز مُحدِثًا للعَالَم يَلزَمُه تَناقضٌ؛ لأنَّه مِن العَالَم، وهو اسمٌ لجَميعِ ما يَصلُح عَلامةً ودَليلًا علىٰ وجُودِ مَبدأ له، والشَّيءُ لا يَدلُّ علىٰ نَفسِه، فلا يكونُ مَبدأ ومَدلُولًا، إذ لا يكُون حينئذٍ مِن العَالَم.

قوله: (وقَريبٌ مِن هَذا) الأوَّل: طرِيقُه الحدوثُ وهِي للمُتكلِّمين، والثَّاني: طريقُه الإمكان وهِي للحُكماء، وكِلا الطَّريقين مَبنيٌّ علىٰ امتِناع التَّرجُّح بغَيرِ مُرجِّحٍ كما نبَّه عليه، وعلىٰ استِحالَة التَّسلسلِ كما سيَذكُره.

وما تُوهِّم مِن عَدمِ التَّوقُّف عَلىٰ ذلِكَ الامتِناع لجَوازِ أنْ يُقال: لابُدَّ أنْ يكُونَ في الموجُودَات مَوجُودٌ لا يَفتقِرُ إلىٰ الغَيرِ، دَفعًا للدَّورِ أو التَّسلسُلِ، ولا معنىٰ للوَاجِب سِوَىٰ هذَا.. مَردُود: بأنَّ مجرَّدَ الاستِغنَاء عَن الغَيرِ لا يَقتَضِي الوجُوبَ وامتِنَاع العَدَمِ إلَّا علىٰ تَقديرِ بُطلان التَّرجُّح بِلا مُرجِّحٍ، وإلَّا لجازَ أنْ يكُونَ المستَغني عَن الغَيرِ يُوجِدُ تَارةً ويُعدِمُ أُخرَىٰ لا لِذَاته ولا لغَيْرِه، بلْ لمُجرَّدِ الاتِّفَاقِ.

---

(١) في «ج»: يرد علىٰ ما قيل.

https://t.me/kutubunmufidatun

[إبطالُ القول بالتَّسلسل]

وقدْ يُتوهَّم أنَّ هذا دليلٌ علىٰ وجُودِ الصَّانعِ مِن غَيرِ افتِقارٍ إلىٰ إبطالِ التَّسلسُلِ، وليسَ كذلِكَ، بل هو إشارةٌ إلىٰ أحدِ أدِلَّة بُطلانِ التَّسلسُل؛ وهو أنَّه لو ترتَّبتْ سِلسلةُ المُمكِنات لا إلىٰ نِهايةٍ.. لاحتاجَتْ إلىٰ عِلَّةٍ، وهي لا يجُوز أنْ تكونَ نفسَهَا ولا بَعضَهَا؛ لاستِحالَةِ كونِ الشَّيءِ عِلَّةً لنَفسِه ولعِلَلِه، بلْ خارِجاً عنها، فيكونُ واجِباً، فتَنْقَطِعُ السِّلسِلةُ.

حاشيَة العلامة الغَزّي

قوله: (وقدْ يُتوَّهمُ) أي: بأنْ يُوجَّه هكذَا: لو لم يكُن في الموجُودَات وَاجِبٌ؛ لكَانت بأسرِهَا مُمكِنةً، فيلْزمُ وجُود الممكِنَات لذَواتِهَا، وأنَّه مُحَالٌ.

قوله: (وليسَ كذلِكَ) أي: لأنَّا نقولُ: إنما يَلزمُ وجودُ الممكنِ لذَاتِه لو لمْ يكُن كلُّ مُمكنٍ مُستندًا إلىٰ مُمكِنٍ آخرَ لا إلىٰ نِهايَةٍ، وهو معنىٰ التَّسلسل، وإنْ أُريدَ مَجمُوع الممكِنَات مِن حيثُ هي فلا بُدَّ مِن بَيان أنَّ عِلَّتها ليسَتْ نفسَهَا ولا جُزءًا مِنهَا، بل خَارِجًا عِنهَا، وذلِكَ أحدُ أدِلَّة بُطلانِ التَّسلسُلِ.

قوله: (لو تَرتَّبَتْ سِلْسِلةُ الممكِنَات... إلىٰ آخره) تقديرُه: أنَّ مجمُوع الممكِنَات المترَتِّبةِ المأخُوذَةِ بحيثُ لا يخرُج عنه وَاحِدٌ منهَا ليسَ بمَعدُومٍ، وإلَّا فَيعدم جزءٌ والمفروضُ خِلافُه، فهو مَوجُودٌ إذ لا وَاسِطةَ، **والقولُ** بأنَّ الممكنَاتِ المتَعاقِبَة ليسَ لها مَجموعٌ موجودٌ في شيءٍ مِن الأَزمِنة.. **يَدفعُه**: أنَّ الكَلامَ في العِلَلِ المؤثِّرَةِ، وهي وَاجِبةُ الاجتِمَاعِ معَ المعلُولِ، ثُمَّ ذلِكَ الموجُود ليسَ بوَاجبٍ؛ لاحتِياجه إلىٰ كُل جُزءٍ مِن أجزائِه الممكِنة، فهو مُمكِنٌ فلَهُ عِلَّةٌ؛ لأنَّ كُلَّ ممكِنٍ فلهُ فَاعِلٌ مُستقِلٌّ، أي: مُستجمِعٌ لجَميعِ شَرائطِ التَّأثير، وهي **لا يجُوز أنْ تكُونَ نفسَ المجمُوعِ**؛ لامتِنَاع كَونِ الشَّيءِ سَببًا لنَفسِه، **ولا كُلَّ جُزءٍ منه**؛ وإلَّا لزِمَ

https://t.me/kutubunmufidatun

من أشهر أدلَّة بُطلان التَّسلسُل: بُرهان التَّطبيق

ومِن مَشهُور الأدِلَّة: بُرهان التَّطبيقِ ؛ وهو أنْ نَفرِضَ مِن المَعلُولِ الأخيرِ إلىٰ غَيرِ النِّهايةِ جُملةً ، وممَّا قَبلَهُ بوَاحدٍ مَثلاً إلىٰ غَيرِ النِّهايَة جُملةً أُخرَىٰ ، ثُمَّ نُطبِّقَ الجُملَتيْن ؛ بأنْ نَجعلَ الأوَّلَ مِن الجُملة الأُولىٰ بإزَاءِ الأوَّلِ مِن الجُملة الثَّانية ، والثَّانيَ بالثَّاني ، وهَلُمَّ جرًّا.

حاشيَة العلامة الغـزّي

تَوارُدُ العِلَلَ المستَقِلَّةِ علىٰ مَعلُولٍ وَاحدٍ معَ لزُوم كُونِ الشَّيءِ عِلَّةً لنَفسِه ؛ **لأنَّ** المستَقِلَّ بعِلية المركَّبِ يجِبُ أنْ يكُونَ عِلَّةً لكُلِّ جُزءٍ مِنه ، إذ لو وقعَ شَيءٌ مِن الأَجزَاءِ بعِلَّةٍ أُخرَىٰ . . بطَلَ الاستِقلالُ وكونه عِلَّة لعِلَلِه ؛ لأنَّ التَّقديرَ أنَّ كُلَّ جُزءٍ فُرِضَ فهُو مُمكنٌ يَستَنِدُ إلىٰ مُمكِنٍ آخرَ ، **ولا بعضَ أجزَائِه** ، أمَّا أوَّلًا : فلأنَّه يَلزَمُ كونُه عِلَّةً لنفسِه ولعِلَلِه ، وأمَّا ثانيًا : فلأنَّهُ مَعلُولٌ بجُزءٍ آخرَ ، فلا يكُون مُستقِلًّا بالفَاعِليَّة ، فتَعيَّنَ أنْ يكُونَ خَارِجًا ، والخَارِجُ عَن مَجمُوعِ الممكِنات يكُون وَاجِبًا بالضَّرورَةِ .

ثُمَّ إنَّ ذلِكَ الخَارِجَ يُوجِدُ لا مَحالَةَ جُزءًا ، فإنَّ جَميع الأَجزَاءِ لو وقعَ بغيرِه . . كانَ المجموعُ أيضًا وَاقِعًا بغَيرِه ، وذلِكَ الجُزء هو طَرَفُ السِّلسِلَةِ ، وإلَّا لزِمَ كَونُ الوَاجِب مَعلُولًا لِغيرِهِ ، ودخولُ ما فُرِضَ خَارِجًا ، وحينئذٍ فينقَطِعُ التَّسلسُلُ وتَتناهَىٰ المترَتِّبَاتُ .

قوله: (**بُرهَان التَّطبيقِ**) هذا البُرهَان **هو العُمدَة في إبطَال التَّسلسُل** ؛ لجَريَانِه في الأُمورِ المتعَاقِبَة في الوجُود كالحَرَكَاتِ والأَوضَاعِ الفَلكِيَّة ، وفي الأمور المجتَمِعة سَواءٌ كانَ بينهَا تَرتُّبٌ طَبيعيٌّ ؛ كالعِلل والمعلُولاتِ ، أو وَصْفيٌّ ؛ كالأبعاد ، أو لم يكُن تَرتُّبٌ أصلًا ؛ كالنُّفوسِ النَاطِقة المفارِقَة ، وليسَ أيضًا مُتوقِّفًا

https://t.me/kutubunmufidatun

فإنْ كانَ بإزَاءِ كُلِّ وَاحدٍ مِن الأُولَىٰ واحِدٌ مِن الثَّانيةِ كانَ النَّاقِصُ كالزَّائدِ! وهو مُحَالٌ.

وإنْ لَمْ يكُن فقَد وُجِدَ في الأُولىٰ مَا لا يُوجَد بإزَائِه شَيءٌ في الثَّانيةِ،

حاشية العلامة الغـزّي

علىٰ بيانِ كَونِ العِلَّة معَ المعلُولِ، فيُستدلّ بهِ علىٰ تَناهِي هَذِه الأُمور كُلِّها.

وتقريره: أنَّا نَفرِضُ مِن مَعلُولٍ مَا كمَا في «المواقِف»[1] وغيره، سَواء كانَ المعلولَ الأَخيرَ، أي: المحض الذي ليسَ عِلَّةً لشَيءٍ، أو غيره بطريقِ التَّصاعُد إلىٰ غير النِّهاية جُملة، ومما قبلهُ بمُتنَاهٍ، وَاحِدًا كانَ أو أكثرَ إلىٰ غَيرِ النِّهاية أُخرَىٰ، هذا إذا كانَ التَّسلسُل في جَانِب العِلَلِ، وإذا كانَ في جَانبِ المعلُولَاتِ: فَرَضنا مِن عِلَّةٍ مُعيَّنةٍ بطَريقِ التَّنازُلِ إلىٰ غَيرِ النِّهاية جُملة، ومِمَّا بعدهَا بمُتنَاهٍ إلىٰ غَيرِ النِّهاية جُملة أُخرَىٰ، فيَحصُل علىٰ التَّقديرينِ جُملتَان إحداهُما زَائدةٌ علىٰ الأُخرَىٰ بمُتنَاهٍ، ثُم نُطبِّقُ الجُملتيْنِ إلىٰ آخِرِ مَا ذُكِرَ في الشَّرح، ووَجْهُ التَّطبيقِ في النُّفوس النَّاطِقة: أنْ تُؤخذَ مُضافَةً إلىٰ أَزمنةِ حُدوثِهَا، فتَترتَّبُ بالنَّظرِ إلىٰ تِلكَ الأَزمِنة ويتِمُّ البُرهَان فيهَا.

وما قيل: مِن أنَّ تَرتُّبهَا بحَسَبِ أزمِنة حُدوثِهَا.. ليسَ بلازِمٍ، إذ قد تحدُثُ منها جُملة في زَمانٍ وجُملةٌ أخرَىٰ أقلّ أو أكثرَ في آخرَ، وقد تحدثُ منهَا آحادٌ في أَزمِنة مُترَتِّبةٍ فلا يُتصوَّرُ التَّطبيقُ في الجَميعِ بمُجرَّدِ تَرتُّب أجزَاءِ الزَّمان.

أُجيب عنه: بأنه إنما يدفعُ تَطبيقَ الفَرْدِ بالفَردِ وهو غيرُ لازمٍ، بلْ يَكفي انطِباقُ الأَجزَاءِ المترَتِّبةِ ولو مُتفاوِتَةً، إذ كُل جُملةٍ تُوجَد في زَمانٍ وَاحدٍ مُتناهِيةٌ؛ لتَناهِي الأَبدَانِ الحَادِثة فيه، التي هِي شَرطُ حُدوثِ النَّفس.

(١) انظر «شرح المواقف» مع حاشيتي السيالكوتي والفناري [ج٤/ص١٦٧]

https://t.me/kutubunmufidatun

فتنقطعُ الثَّانيةُ وتتناهىٰ، ويَلزمُ مِنه تَناهِي الأُولَىٰ أيضاً؛ لأنَّها لا تَزيدُ علىٰ الثَّانيةِ إلَّا بقَدْرٍ مُتناهٍ، والزَّائدُ علىٰ المُتناهِي بقَدْرٍ مُتناهٍ يكونُ مُتناهِياً بالضَّرورةِ.

[معنَىٰ عَدمِ تناهِي الأعدَادِ ومَعلُومات الله تعالى ومَقدُوراتِه]

وهذا التَّطبيقُ إنَّما يكونُ فيمَا دخلَ تحتَ الوجُودِ، دُونَ ما هو وَهميٌّ مَحضٌ؛ فإنَّه يَنقطِعُ بانقِطاعِ الوَهمِ، فلا يَرِدُ النَّقضُ بمرَاتبِ العَددِ؛ بأنْ تُطبَّقَ جُملتَان؛ **إحداهُما**: مِن الوَاحِد لا إلىٰ نِهايَةٍ، **والثَّانية**: مِن الاثنَينِ لا إلىٰ نِهايَةٍ، ولا بمَعلُوماتِ الله تعالَىٰ ومَقدُورَاتِه؛ فإنَّ الأُولىٰ أكثَرُ مِن الثَّانيَةِ معَ عَدمِ تَناهيهِمَا[1]؛ **وذلكَ لأنَّ معنَىٰ**: لا تنَاهِي الأعدَادِ والمَعلُوماتِ والمَقدُورَاتِ: أنَّها لا تنتَهِي إلىٰ حَدٍّ لا يُتصوَّرُ فوقَهُ آخرُ، **لا بمعنىٰ**: أنَّ ما لا نهايةَ لهُ يَدخُلُ في الوجُودِ؛ فإنَّه مُحَالٌ.

حاشية العلامة الغَزّي

قوله: (**وهَذا التَّطبيقُ . . . إلىٰ آخر**) هو إشارةٌ إلىٰ بيَانِ ما اعتُرِضَ به علىٰ هذا البُرهَان، وجَوابُه: تقريرُ ذلِكَ مع التَّفصيلِ والتَّحقيقِ.

أمَّا الاعتِراضُ فمِن وَجهَينِ:

أَحدُهما: نَقضُ أَصلِ الدَّليلِ بأنَّه لو صَحَّ لزِمَ أنْ تكُونَ الأعدَادُ مُتناهيةً، لأنَّا نفرِضُ حملهُ مِن الوَاحِد إلىٰ غيرِ النِّهاية، وأُخرَىٰ مِن الاثنين مثلًا إلىٰ غيرِ النِّهاية، ثُم نُطبِّقُ بينَهُما، وتَناهِي الأعدَادِ باطِلٌ، ومِثلُه النَّقضُ بمعلُوماتِ الله تعَالىٰ للتَّطبيقِ بينَ الكُلِّ النَّاقِص مِنه بوَاحِدٍ.

وثانيهما: منعُ المقدِّمة القَائلةِ: بأنَّ إحدَىٰ الجُملتين إذا كانت أنقصَ مِن

---

(١) في (ش) و(س): لا تناهيهما.

https://t.me/kutubunmufidatun

....

حاشية العلامة الغـزّي

الأُخرَى.. لزِمَ انقِطاعُها ونَقضُها بأنَّ مَقدُوراتِ الله تعالى أقلُّ مِن مَعلُوماتِه؛ لاختِصَاص القُدرَةِ بالممكِنَات وشُمولِ العِلم للمُمتَنِعَاتِ أيضًا، معَ لا تَناهِي المقدُورَات أيضًا عِندَ المتكلِّمين.

ومِثلُه: النَّقضُ بأنَّ الحَاصِلَ مِن تَضعيفِ الوَاحِد مِرارًا غيرَ مُتناهيةٍ.. أقلُّ مِن تَضعيفِ الاثنين كذلِكَ، مع لا تناهيها اتِّفاقًا.

وأمَّا الجوابُ: فعَنِ المنعِ: بدعوَى الضَّرورَةِ في أنَّ كل جملتين إمَّا مُتساويتَان أو مُتفاوِتتَانِ بالزِّيادَة والنُّقصَانِ، وأنَّ النَّاقِصَة يلزَمُها الانقِطَاعُ.

وعن النقوض: بتَخصيصِ الحُكم بما دخلتْ تَحتَ الوجُودِ، أي: في الجملة، سَواءٌ كانت مُجتمِعةً كما في العِلل والمعلُولاتِ، أو مُتعاقِبةً كما في حَركَات الأفلاكِ، فإنَّها مِن المُعدات فلا تَرِدُ الأعدَادُ؛ لأنها مِن الاعتِبارَات العَقليَّةِ، ولا يَدخُل في الوجُودِ من المعدُودَاتِ إلَّا ما هِي مُتناهيةٌ، وكذا معلوماتُ الله تعالى ومَقدُورَاتُه، ومعنَى لا تَناهي ذلكَ: أنَّه لا تَنتهِي إلى حَدٍّ لا يَكونُ فوقَهُ عَددٌ أو مَعلومٌ أو مَقدورٌ، لا بمعنى: أنَّ ما لا يتناهى مِنهُ يدخلُ تحتَ الوجُودِ.

ثُم معنى ذلِكَ التَّخصيص: أنَّ الدَّليلَ لا يَجرِي في صُور النَّقضِ، بل يختَصُّ بما عدَاها، نظرًا إلى أنَّ ما لا تَحقُّقَ له في نَفسِ الأَمرِ لا يُمكِنُ التَّطبيقُ فيه إلا بمُجرَّدِ الوَهْمِ، وهو لا يَقدِرُ على مُلاحظَة غيرِ المتنَاهِي تفصِيلًا، لا مُجتمِعًا ولا مُتعَاقِبًا، فينقَطِعُ في حَدٍّ مَا قطعًا، فيَنقطِعُ التَّطبيقُ بانقِطَاعِه، بخِلاف مَا في نَفسِ الأَمرِ، فإنَّه لابُدَّ أنْ يقعَ بإزَاء كُلِّ جُزءٍ جُزءًا، أو لا يَقعَ، وهو مَعنى الانقِطَاع.

https://t.me/kutubunmufidatun

[الكلامُ على صِفة الوَحدانِيَّة]

(**الوَاحِدُ**) يعني: أنَّ صانِعَ العالَمِ واحِدٌ، ولا يُمكِنُ أنْ يَصدُقَ مَفهُوم وَاجبِ الوجُودِ إلَّا علىٰ ذَاتٍ وَاحِدَةٍ.

حاشية العلامة الغَـزّي

فلا يَرِدُ ما قيلَ: إنَّ التَّخصيصَ للأدلَّة العَقليَّة اعتِرافٌ ببُطلانِهَا حيثُ تخلَّفَ المدلُولُ عنهَا.

[صفة الوحدانية]

قوله: (**يَعني أنَّ صَانِعَ العَالِم وَاحِدٌ**) فيه إشارةٌ إلىٰ دَفعِ تَوهُّم استِدرَاك لفظ «الواحد» بناء علىٰ أنَّ لفظَ الجَلالةِ السَّابِقَ لكونِه عَلمًا للجُزئيِّ الحَقيقيِّ يُغني عَنه؛ لأنَّ مَدلُولَ ذلِكَ اللَّفظِ لا يكُون إلَّا واحِدًا.

وحَاصِلُ الدَّفع: أنَّ المرادَ الوَحْدَةُ في صِفة وجُوبِ الوجُودِ وخَواصِّه؛ لما أنَّ ذلِكَ هو حَقيقةُ الوَحدانيَّة، **فحقيقةُ التَّوحيدِ**: اعتِقادُ عَدمَ الشَّريكِ في الأُلوهِيَّة ووجُوبِ الوجُودِ وخَواصِّ ذلِكَ.

هذا ولا نِزَاعَ لأهلِ الإسلامِ في أنَّ مِن الخَواصِّ: تَدبيرُ العَالَمِ، وخَلقُ الأجسَامِ، واستِحقَاقُ العِبادَةِ، وقِدمُ ما يَقومُ بنفسِه، بمعنىٰ: عَدمِ المسبُوقيَّة بالعَدَمِ، لا بالغَيْرِ فإنَّه نفسُ الأُلوهيَّةِ ووجُوبِ الوجُودِ، فنحنُ إنَّما نقولُ بقِدَم الصِّفات القَديمَةِ دُونَ الذَّواتِ، والمعتزِلةُ إنَّما يقولُونَ بخَلْقِ العِبَادِ لأَفعَالِهم دُونَ غَيرِهَا مِن الأَعرَاضِ والأَجسَامِ، نعم؛ تَفويضُهم تَدبيرَ شَطْرٍ مِن حوَادِث العَالَمِ وهو الشُّرور والقَبائِحُ إلىٰ الشَّيطَان وإنْ كانَ بإقدَارِ الله تعالىٰ وتَمكِينِه.. خَطْبٌ صَعبٌ، وأَصعَبُ مِنه قولُ الفَلاسِفَة بقِدَم العُقولِ، وإيجَادِها للنُّفوسِ وبَعضِ الأجسَامِ،

https://t.me/kutubunmufidatun

....

وتفويضِ تَدبيرِ عَالمِ العَناصِر إليهَا وإلىٰ الأَفلاكِ، فمَرجِعُ التَّوحيدِ عِندهُم(١) إلىٰ وَحدَةِ الوَاجِب لذَاتِه لا غير.

وبالجُملة: لا مُخالِف في أَصلِ هذه المسألةِ إلَّا الثَّنويَّة(٢) القائلونُ بأنَّ للعَالم إلهينِ: **نورٌ**: هو مَبدأ الخَيراتِ، **وظلمةٌ**: وهو مَبدأ الشُّرور(٣)، ومِنهُم المجوسُ(٤)

---

(١) بداية اللوحة رقم: [١٥١/أ]

(٢) في حاشية الأصل: المفهوم مِن كلام الآمدي وصاحب «المواقف» والشَّارِح: أنَّ المجُوسَ طائفةٌ غيرُ الثنوية، والذي صرَّحَ بهِ في شرح «المواقف» قُبيلَ الكلام علىٰ الصِّفات وفي ذِكر المخالفينَ في القَدَرِ: أنَّ المجوس فِرقةٌ منهم».

(٣) جاء في حاشية الأصل: الثنوية خمسُ فِرقٍ: المانَويَّةُ: أصحَابُ ماني بن فاتك الحكيم، الذي ظَهرَ في زَمنِ أزد شير، وقتله بهرام بن هرمز. والمزدكية: أصحاب مزدك الذي قتله آنو شروان، والديصانية: أصحاب ديصان، والمرقونية، والكينونية، واتفق الفرق الأربع الأُوَل علىٰ القَولِ بأنَّ مَبدأ العَالَم النُّور والظُّلمة، وأنَّهما جِسمَان قَديمان لم يزَالا ولا يزولا، ثُم اختلفوا: فذهَبَ المانويَّة: إلىٰ أنَّهما حساسان سَمعيان بصيران يفعلان بالقَصدِ والاختيار، والمزدكية: إلىٰ أنَّ الظَّلام جَاهِلٌ أعمىٰ يفعلُ بالاتِّفاق والخَبطِ. والريضانية: إلىٰ أنَّ ما يحدثُ عن الظَّلام مِن الشرِّ إنما يحدُث بطَبعِه، وأثبت المرقُوبية أصلًا ثالثًا هو المعدل الجامع بين النُّور والظُّلمة.
وأمَّا الخامِسةُ: فزعموا أنَّ أُصولَ العالم ثَلاثةٌ هي: الماء والنَّار والأرض، وأنَّ ما كانَ مِن خيرٍ مَحضٍ فمِنَ النَّار، وما كانَ مِن شرٍّ مَحضٍ فمِنَ الماء، وما كانَ مُتوسِّطًا فمِن الأرض. «أبكار الأفكار».

(٤) في حاشية الأصل: «اتفق المجوسُ أيضًا علىٰ أنَّ أصلَ العالم النُّور والظُّلمة كمذهب الثنوية، ثم تفرَّقوا فِرقًا أربعًا، الأولىٰ: الكيومرثية، أصحاب المقدم الأول كيومرث، وهو آدم ﵇؛ لأنه أول من مرث الأرض، وهؤلاء اثبتوا أصلين: النور، وعبروا عنه بيزدان، والظلام، وعبروا عنه بأهرمن، وقالوا: يزدان قديمٌ، والآخرُ مخلوقٌ مِن فِكرةٍ رديئة حدثت ليزدَان، وهو أنَّه لو كان لي مُنازِع في ملكي كيفَ يكُون؟ ويزدان: أصل الخير، وأهرمن: أصل الشر. الثانية: الزّروانيَّة، زعموا أنَّ النور قديمٌ، وأنه أصلُ الموجُودَات، وأنه أبدعَ أشخاصًا مِن نُورٍ، لكن الشخصَ الأعظمَ مِنها واسمُه: «زروان» شكَّ في شيءٍ مِن الأشياء فحدثَ منه «أهرمن» وهو الشيطان. الثالثة: المسخيَّة، وهم الذين قالوا: إنَّ النُّور كانَ وحَدهُ في القِدم، ثم انمسخ بعضُه فصَارَ ظُلمةً. الرابع: الزّرادشتيَّة، =

https://t.me/kutubunmufidatun

برهان التمانع

والمشهورُ في ذلِكَ بينَ المُتكلِّمين: بُرهَانُ التَّمانُعِ المشَارُ إليه بقولِه تعالىٰ: ﴿ لَوۡ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَاۚ ﴾ [الأنبياء: ٢٢].

حاشيـة العلامة الغَـزّي

القَائلون: بأنَّ مَبدأ الخَيراتِ هو «يَزدَان» ومبدَأ الشُّرور هو «أهرمن»، وأمَّا الوثنِيَّة فلا؛ لأنهُم لا يَصِفُونَ الأَوثَان بصِفات الآلِهَة، وإنْ أطلقوا عليهَا اسم الإلهة، بل اتَّخذُوها تماثيلَ واشتغلُوا بعِبادَتهَا تَوصُّلًا بها إلىٰ مَن هو إلهٌ حَقيقةً، كما نطقَ به التَّنزيلُ.

قوله: (المشَارُ إليه... إلىٰ آخره) اعلم أنَّ المقصُودَ مِن بِناء نَظمِ هذه الآية علىٰ تِلكَ الملازمَةِ العَاديَّة.. إنَّما هو إرشَادُ آحادِ الأُمَّة ممن غَلبَ عليه القُصور عَن دَركِ البَراهينِ العَقليَّة، كما ألقيت علىٰ وجهٍ يُشير إلىٰ البُرهان العقليِّ الصِّرفِ، مُحاجَّة للفَطِنِ الذي لا يُقنِعُه إلا ذلِكَ البُرهان؛ لتكمُلَ الحُجَّة علىٰ الخَاصَّة والعَامَّة، وهذا مِن الحِكَم البَالِغَة والنِّعَمِ السَّابغَة؛ لأنَّ الإشارَةَ أوفَقُ بالخَاصَّة، والعِبارَةَ أوفَقُ بالعَامَّة.

ووجه الإشارةِ يلُوح لِمَن وقَف علىٰ العِبارَةِ فأحجَمَ عقله مِن حيثُ هو عَن الحُكم بلُزومِ الفسَادِ للتُّعدُّدِ، وتَنبَّه لأنَّ وجهَ ترتيبه عليهِ هو ما قَضَتِ العَادةُ بِه علىٰ تَقديرِ التَّعدُّدِ مِن التَّمانُعِ، المقتَضي لغلَبَةِ أحدِ المتَمانِعيْنِ، المستَلزِمِ عجزَ الآخرِ، أو لتَكافُئِهما المستَلزِمِ عدمَ ما قصدَ كلٌّ مِنهُما إليه، فأرْشَدهُ ذلِكَ إلىٰ تَرتيبِ الدَّليلِ

= أصحاب زرادشت، وهؤلاء زعموا أنَّ زرادشت كانَ نبيًا، وأنه كانَ يعتقِدُ أنَّ مبدأ العَالَم هو الله تعالىٰ، وأنَّه قَديمٌ أزليٌّ، وأنه خَلقَ النُّورَ والظُّلمة مُتضادَّين، ومَزجهُما لحكمةٍ رآها، ومِن امتِزاجهمَا يكُون العالَم، ولا يزالان في التَّقاوم والتَّغالُب إلىٰ أنْ يغلِبَ الخيرُ الشَّرَّ والنُّور الظلمةَ، ويتخلص الخيرُ إلىٰ عالمه، وينحط الشر عنه، وهو المعاد. «أبكار».

https://t.me/kutubunmufidatun

وتقريرُه: أنَّه لو أمكنَ إلهانِ لأمكنَ بينَهُما تَمانُعٌ؛ بأنْ يُرِيدَ أَحدُهما حركةَ

حاشية العلامة الغزي

هكذا: لو وُجِدَ إلهانِ لأَمكَنَ بينَهُما تَمانعٌ... إلىٰ آخره.

قوله: (لَوْ أَمكَنَ إلهَانِ) الألوهيَّة ووجُوب الوجُودِ يَستلزِمَان لا مَحالةَ العِلمَ والقُدرةَ والإرادَةِ وغيرها؛ لما أنَّ وجُوبَ الوجُودِ مثلًا لكَونِه مَبدأ كُلِّ كَمالٍ.. يَمتنِعُ صِدقُه علىٰ ما يكُونُ نَاقِصًا في نَفسِه مُستكمِلًا بغيرِه لإيجَابٍ أو تَعطيلٍ أو غَيرِهما، **فالمراد هنا:** الإلهانِ المتَّصِفان بصِفَات الأُلوهيَّة مما سبق.

فلا يَرِدُ: احتِمالُ أنْ يكُونَ أحدُ الوَاجِبيْنِ صَانِعًا قَادِرًا والآخرُ بخِلافه[١].

ولا ما قيل: مِن أنَّ هذا الدَّليل بالتَّقييد المذكُورِ أَخصُّ مِن المُدَّعىٰ؛ لأنَّ مفهُومَ وَاجبِ الوجُودِ صَادِقٌ بالصَّانِع القَادرِ علىٰ الكَمالِ وغَيرِه، وما يقال مِن أنَّ الوَاجِب تعالىٰ مُوجب في صِفاته.. سَيأتي الكلامُ عليهِ.

قوله: (لأَمكنَ بينَهُما تَمانعٌ) **قد يقال:** إنَّ إمكانَ التَّمانُعِ إنما يلزمُ وجود الإلهينِ لا إمكَانَهُما؛ لأنَّ الإمكَانَ لعُمومِه لا يَستلزِمُ الوُجودَ فضلًا عَن أنْ يَستلزِمَ تَوابِعهُ، وهذا كما يلزم إمكانُ الحركَةِ بالإرادَة وجُودَ كل حَيوانٍ، ولا يلزم إمكانه مُطلقًا؛ لأنَّ تحرُّكَ المعدُوم حالَ العدَمِ وإنْ جازَ وجُوده.. غيرُ مَعقُولٍ.

ويمكن الجواب: بأنَّ إمكَانَ الوَاجِب يَستلزِمُ وجُودَه، وإلَّا كانَ مُمكِنًا حالَ العَدمِ وهو بَاطلٌ؛ لأنَّ الوَاجِب يَستحِيلُ عَدمُه، وعلىٰ ذلِكَ قال بعدُ: فالتَّعدُّد مُستلزِمٌ لإمكَانِ التَّمانُعِ، فليُتأمَّل.

قوله: (بأنْ يُريدَ أَحدُهمَا حَركةَ زَيدٍ) هذا تمثيلٌ، والمراد: أنْ يقصِدَ إلىٰ

---

(١) [١٥١/ب] وفي هذه اللوحة شطب كبير يقدر بثلثي اللوحة، مع تصحيحات علىٰ الهامش.

https://t.me/kutubunmufidatun

زيدٍ والآخرُ سُكونَهُ ؛ لأنَّ كُلًّا مِنهُما في نَفسِه أمرٌ مُمكِنٌ ، وكذا تعلُّقُ الإرادةِ بكُلٍّ مِنهُما ؛ إذْ لا تَضادَّ بينَ الإرَادتَيْنِ ، بلْ بينَ المُرادَيْنِ ، وحِينئذٍ: إمَّا أنْ يَحصُلَ الأمرَانِ . . فيَجتَمِعَ الضِّدَان ، أوْ لَا . . فيَلزَمَ عَجزُ أحدِهمَا[1] ، وهو أَمارَةُ الحُدوثِ والإمكانِ ؛ لما فِيه مِن شَائِبة الاحتِيَاج ، فالتَّعدُّد مُستلزِمٌ لإمكانِ

حاشيَة العلامة الغَـزّي

إيجَادِ مَقدُورٍ مُعيَّنٍ ؛ كحركةِ جسمٍ مُعيَّنٍ في زمَانٍ مُعيَّنٍ .

قوله: (لأنَّ كلاً مِنهُما) هو ومَا بعدَهُ إثباتٌ للمُلازمةِ المتَقدِّمة ببيَانِ إمكَانِ كلٍ من تَعلُّقِ الإرادَةِ وما تَتعلَّقُ به ؛ لأنَّ امتِنَاع التَّمانُع علىٰ تَقديرِ التَّعدُّد إنما يكُون لاستِحالَةِ واحدٍ منهُما .

قوله: (إذْ لا تَضادَّ بينَ الإرادتَيْنِ) التَّضاد هنا بمعنىٰ التَّدافُعِ ، أي: لا تَدافُعَ بينَ تَعلُّقي الإرَادتين بل بينَ المُرادَيْنِ ، لا المصطلح ؛ لأنَّ المانِعَ مِن الاجتِمَاع في مَحلٍّ لا يَنحصِرُ فيه ، ولأنَّ الضِّدين يجوزُ أنْ يَحصُلا في مَحلَّينِ ، فلا حَاجَة إلىٰ نَفيِه هُنا ؛ لإمكَانِ أنْ تَتعلَّقَ الإرَادتَان علىٰ تَقدِير تَضادِّهما .

قوله: (أوْ لا) هو صَادِقٌ بما إذا لم يحصُل مرادُ وَاحدٍ مِنهُما ، وبِما إذَا حصلَ مرادُ أَحدِهما ، وعلىٰ التَّقديرَيْنِ يلزمُ عَجزُ أَحدِهما ، ومِن ثَمَّ اقتصرَ الشَّارِحُ عليه طلبًا للإيجَازِ ، ويزيد الأول بعجز الآخر وارتفاع الضِّدين المتساويين للنَّقيضَين كما لا يخفىٰ ، وباجتِماعهما أيضًا ؛ لأنَّ المانِعَ من وقُوعِ مُرادِ كُلٍّ مُنهما . . هو حصولُ مرادِ الآخرِ ، لا قَادرِيَّته عليه .

قوله: (أَمارَةُ الحُدوثِ والإمكَانِ) أي: دَليلُهما القَاطِعُ بهِما ، إذ يَلزمُه الاحتِياجُ وهو نَقصٌ يَستحيلُ علىٰ الإله قَطعًا .

---

(١) في (ح): عجزهما أو عجز أحدهما.

https://t.me/kutubunmufidatun

التَّمانُعِ المُستلزِمِ للمُحَال ، فيكونُ مُحَالاً .

حاشية العلامة الغَـزّي

فإن قيل: المعتزِلةُ يقولُونَ بأنَّ طاعةَ الفَاسقِ مُرادَةٌ ولا يَحصلُ ، فيلزَمُ أنْ يكُونَ الباري عَاجِزًا عِندَهُم ؛ لأنَّ العَجزَ على ما ذُكِرَ عَدمُ حُصولِ المرَادِ .

فالجَوابُ: أنَّ العَجزَ إنَّما هو تَخلُّفُ المرَادِ عَن المشِيئة القَطعِيَّة القَسرِيَّة ، وهم لا يَقولُون بالتَّخلُّفِ عنهَا ، بل عَن المشِيئَةِ التَّفويضِيَّة ، مثل أنْ تقولَ لعبدِكَ: أريدُ مِنكَ كذا ولا أُجبِرُكَ .

قوله: (**المستَلزِم للمُحَالِ**) هو نعتٌ للتَّمانُع ، ولازِمُه المحَالُ: اجتِماعُ الضِّدينِ ، أي: الأمرينِ المُرادَيْنِ ، أو عَجزِ أحَدِ الإلهين كما تَقرَّرَ ، ويصِحُّ أنْ يكُونَ نعتًا للمُضَاف ، ويكونُ لازِمُه المحَالُ: اجتِماعُ الضِّدين ، بمعنى: الاستِحالَة والإمكَان ، أو انقِلاب المُحالِ مُمكِنًا ، وذلِكَ لأنَّ التَّمانُع مُحالٌ ؛ لاستِلزَامِه المحال السَّابِقَ ، فإمكانُه مُستلزِمٌ لاتِّصاف التَّمانُع بالاستِحالَة والإمكَانِ ، أو انقِلاب اللَّازِم المذكُورِ المحَالِ مُمكِنًا ، ضَرورة امتِنَاع لزُومِ المحَال للمُمكِنِ .

والإعرَابُ الأوَّلُ أصوَبُ ، وكَلامُ الشَّارحِ عندَ التَّأمُّلِ أقرَبُ إلى الانطِبَاقِ عليه مِن حيثُ تَوافق الإجمَال وصريح التَّفصيل ، والمعنى عليه: أنَّ التَّعدُّدَ مُستلزِمٌ لإمكَانِ مُحالٍ فيكُون مُحَالًا ؛ لاستِحالة لازِمه ضَرورة أنَّ ما كانَ مُحالًا يكُون إمكَانُه مُحَالًا .

والقِياسُ عليهِما مُركَّبٌ مِن شَرطيَّة مُتَّصِلة هي قوله: «لو أَمكنَ إلهانِ لأَمكَنَ تَمانُعٌ» وحَمليَّةٌ هي: «وإمكَانُ التَّمانُعِ مُحالٌ» لكِنَّه استَغنى عَن التَّصريحِ بهَا ثُمَّ أثبتَ الملازَمَةَ ، واستَدلَّ على استِحالَة التَّمانُع باستِحالَة لازِمه ؛ ليُعلم بطلان إمكَانِه ، وهو مَضمُون تِلكَ الحَمليَّة .

https://t.me/kutubunmufidatun

وهذا تَفصيلُ ما يُقال: إنَّ أحدَهما إنْ لم يَقدِر على مُخالَفةِ الآخرِ.. لزِمَ عَجْزُه، وإنْ قَدَرَ.. لَزِمَ عجزُ الآخرِ.

وبِما ذَكرنَا يَندفِعُ ما يُقال: إنَّه يجُوز أنْ يَتَّفِقا مِن غَيرِ تَمانُعٍ، أو أنْ تكُونَ المُمانَعةُ والمُخالَفةُ غيرَ مُمكِنةٍ؛ لاستِلزَامِها المُحالَ، أو أنْ يمتَنِعَ اجتِماعُ الإرادَتيْن؛ كإرَادةِ الوَاحِد حَركَةَ زَيدٍ وسُكونَهُ مَعاً.

حاشيَة العلامة الغَزّي

هذا وقد قيل: إنَّ إمكانَ التَّمانُع يَستلزِمُ أيضًا المحالَ المذكُورَ في الشَّرح، مِن اجتِمَاع الضِّدينِ والعَجْزِ أو انقِلاب ذلِكَ، ولا يَخفى سُقوطه.

قوله: (وبما ذَكرنَا يَندفِعُ... إلى آخره) هو تنبيهٌ على سُقوطِ إيرَاداتٍ ثَلاثةٍ، كلٌّ منها منعٌ أُشيرَ إليه بذِكر سَندِه.

أولها: ما يُقال على توجيهِ كثير بقولهم: لو وُجِدَ إلهان فأرَادَ أحدُهما حَركةَ زيد... إلى آخر الدَّليلِ، إن مَنشأ المحال إنما هُو التَّمانُع كما ذُكِرَ، وهو غيرُ لازمٍ للتَّعدُّد لجَوازِ أنْ يتَّفِقَ الوَاجِبَان مِن غَيرِ تَمانُعٍ، ولا يخفَى اندِفاعُه عن تَوجِيه الشَّارح.

وثانيها: ما يُقال أيضًا: إنا لا نُسلِّمُ لزُومَ ما ذُكِرَ مِن المُحالِ على تَقديرِ التَّعدُّد؛ لأنَّ مَنشؤُهُ وقوعُ الممانَعةِ وهي غِيرُ مُمكِنةٍ.

ووجه اندِفاعه: أنَّ كونَ المُمانَعةِ مُحالًا لا يَمنعُ فَرضَ إمكَانِها لازمًا لشيءٍ، ليستدل باستِحالته على استِحالَة مَلزُومه بناءً على جَوازِ استِلزَام المُحالِ للمُحال.

وثالثُها حَاصِلُه: مَنعٌ لإمكَانِ تَعلُّقِ الإرَادتيْنِ بالضِّدينِ؛ لما بَينهُما مِن التَّضادِّ، كما يَمتنِعُ تَعلُّقُ إرادَةِ الشَّخصِ الوَاحِد بهِمَا لذلِكَ.

واندِفاعُه ظَاهِرٌ مِن قوله: إذْ لا تَدافُعَ بينَ الإرادتَيْنِ، بلْ بينَ المُرادَيْنِ.

https://t.me/kutubunmufidatun

آيةُ الوحدانيّة حُجةٌ إقناعيّة

واعلَم: أنَّ قولَه تعالىٰ: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [الأنبياء: ٢٢] حُجَّةٌ إقناعيَّةٌ(١)، ....

حاشية العلامة الغَـزّي

هذا وقد يُمنع قولهم: إن أحدهما إنْ لم يقدِر علىٰ مُخالفَةِ الآخرِ.. لزِمَ عَجزُه، ويقال: لا نُسلِّمُ أنَّ مخالفة أَحدِهِمَا للآخَرِ وإرادَةِ ضِدِّ ما أَرادَهُ مُمكِنةٌ، حتَّىٰ يكُونَ عدمُ القُدرَةِ عليهَا عَجزًا، وذلِكَ لأنَّ الممكِنَ في نَفسِه رُبَّما يَصِيرُ مُمتنِعًا بحسَبِ شَرْطِه؛ ككونِ الجِسم في هذا الحَيِّزِ حَالَ كونِه في حَيِّزٍ آخرَ.

فيُجاب: بأنَّ الممكِنَ في ذَاتِه مُمكِنٌ علىٰ كُلِّ حَالٍ، ضَرُورةَ امتِنَاعِ الانقِلاب، والممتَنعُ فيما ذَكرتُم إنَّما هو الاجتِماعُ، أعني: كونَ الجِسم في آنٍ وَاحدٍ في حَيِّزَيْنِ، فكذا هَاهُنا يمْتنِعُ اجتِماعُ الارَادَتيْنِ، وهو لا يُنافي إمكَانَ كُلٍّ مِنهُما، فتعَيَّنَ أنَّ لزُومَ المحَالِ إنَّما هو مِن وجُودِ الإلهَيْنِ.

فإن قيل: ما ذَكرتُم لازِمٌ في الوَاحِد إذا أوجَدَ المقدُورَ، فإنَّه لا يَبقىٰ قَادِرًا

---

(١) لا يخفىٰ على المطلع التشنيعُ الذي توجه علىٰ العلامة السعد بسبب قوله أن آية الوحدانية حجة إقناعية، وممن شنع عليه في ذلك وفتح باب الرد عليه بل وألزمه الكفر: الشيخ عبد اللطيف بن محمد الكرماني الخراساني الحنفي، حيث ألف رسالة في الرد علىٰ السعد سماها: «رسالة التوحيد لرد قول مَن قال: تعدد الآلهة لا يستلزم فساد السماوات والأرض» ثم لما دخل الكرماني مصرَ.. حصلَ بينه وبين تلميذ السعد العلامة علاء الدين البخاري نقاش ومناظرة في المسألة المذكورة، والذي يظهر للمنصِف أن العلامة السعد لم ينكر حجية الآية القطعية من حيث مفهومها، وأن التشنيع المذكور لا يلزمه، ولا نطيل هنا في تفصيل النقاشات التي جرت، ونحيل إلىٰ دراسة جامعةٍ لأطراف المسألة للشيخ الدكتور سعيد فودة باسم: «بيان توجيه الإمام التفتازاني دلالة قوله تعالىٰ (لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا) علىٰ الوحدانية، وذكر بعض ما دار حوله من مناقشات بين العلماء» مطبوع عن مؤسسة الأصلين، وملحق بها رسالة الكرماني التي رد فيها علىٰ السعد.

https://t.me/kutubunmufidatun

والمُلازَمةُ عَادِيَّةٌ[١] ، ....

حاشية العلامة الغَزّي

عليه ، ضَرُورةَ امتِنَاعِ إيجَادِ الموجُودِ ، فيلزمُ أنْ لا يَصلُحَ للألوهِيَّة .

قلنا: عَدمُ القُدرةِ بناءً على تَنفيذِ القُدرةِ ليسَ عَجْزًا ، بل كمالٌ للقُدرَةِ ، بخِلاف عَدمِ القُدرَةِ ، بناءً على سَدِّ الغَيرِ طَريقَ القُدرَةِ عليه ، فإنَّه عَجْزٌ بتَعجيزِ الغَيْرِ إيَّاه .

قوله: (والمُلازَمةُ عَادِيَّةٌ) **إنْ قلتَ**: كونُ الملازَمةِ عَاديَّةً لا يستلزمُ كونَ الحُجَّة إقنَاعِيَّةً ؛ لأنَّ العُلومَ العَاديَّة كالعِلم حالَ الغَيبَةِ عَن جَبلٍ عَهِدنُاه حَجْرًا بأنَّهُ الآنَ حَجَرٌ . . دَاخِلةٌ في العِلم المأخُوذِ فيه عدمُ احتِمال النَّقيضِ ، ولذَا أُجيبَ عن إيرَادِ خُروجِه لاحتماله مع أنَّه عِلمٌ: بأنَّ الاحتِمال فيه بمَعنىٰ: أنَّه لو فَرَضَ العَقلُ خِلافَهُ لم يكُن فَرض مُحالٍ ، وذلِكَ لا يُوجِبُ عدمَ الجَزْمِ المطَابِقِ بأنَّ الوَاقِع الآنَ خِلافُ ذلِكَ الممكنِ فرضُه ، فقد أثبتُوا في الجَزْمِ والمطَابقَةِ والمُوجِب ، أعني: العَادةَ القَاضِيَةَ التي لم يُوجَد قَطُّ خَرمُها ، وذلك معنىٰ العِلم القَطعيِّ ، فهو حَاصلٌ لنا بأنَّ

---

(١) قال الفرهاري: قوله: (حجة إقناعية) أي: ظنية ، يريد أن الدليل الذي يفيده لفظ هذه الآية ظني ، أما البرهان الذي يستنبط بانتقال الذهن من ظاهرها إلىٰ باطنها . . فقطعيٌّ ، وإنما يُسمىٰ الدليل الظني إقناعيا ؛ لأنه يقنَع به مَن لا يتحملُ كلفة البرهان . وقال بعض المحشين: كونه إقناعيا إنما هو مع قطع النظر عن كونه خبر الرسول المتواتر ، وإلا فحجة قطعية . قلتُ: وهو مبنيٌّ علىٰ أنه يصح الاستدلال علىٰ التوحيد بالنصوص . وقال بعضهم: لا يصح ؛ لأنه دور ، ولكن مختار الشارح أن صحة النصوص لا يتوقف علىٰ التوحيد كما سيجيء إن شاء الله تعالىٰ . وقوله: (والملازمة) أي: كون الفساد لازما للتعدد (عادية) أي: منسوبة للعادة . . . إلىٰ أن قال: قوله: (فإن العادة جارية بوجود التمانع والتغالب عند تعدد الحاكم) بيان لقوله: (الملازمة عادية) ويحتمل معنيين: أحدهما: أن عادة الحكام من البشر جارية بالتمانع عند تعددهم . ثانيهما: أن العادة الإلٰهية جارية بإحداث التمانع فيهم . والأول أظهرُ ، وعلىٰ كلا الوجهين تكون الملازمة من باب قياس الغائب علىٰ الشاهد ، وهو ظنيٌّ ، سيما إذا كان للمدعي أن يبين فرقا واضحا بينهما: وهو أن التمانع مِن مقتضيات الطبائع الحيوانية ؛ كالطمع والغضب ، ومَن كان إلها كان منزها عنها . «النبراس» ص٢١٢ . وينظر «حاشية الملا أحمد الجندي» ص٨٩ .

https://t.me/kutubunmufidatun

علىٰ ما هو اللَّائِقُ بالخَطابِيَّاتِ ؛ فإنَّ العَادةَ جَارِيةٌ بوجُودِ التَّمانُعِ والتَّغالُبِ عِندَ تعدُّدِ الحَاكِمِ ، علىٰ ما أُشِيرَ إليه بقولِه تعالىٰ: ﴿وَلَعَلَا بَعْضُهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ﴾ [المؤمنون: ٩١].

وإلَّا: فإنْ أُريدَ الفَسادُ بالفِعل ؛ أيْ: خُروجُهما عَن هذَا النِّظَام المُشاهَد.. فمُجَرَّدُ التَّعدُّدُ لا يَستلزِمُه ؛ لجَوازِ الاتِّفاق علىٰ هذا النِّظام ، وإنْ أُريدَ إمكانُ

حاشية العلامة الغزي

الوَاقِع: الفَسادُ علىٰ تَقدير تَعدُّدِ الآلهة ؛ لأنَّ العَادةَ المُستمِرَّةَ التي لم يُعهَد قَطُّ اختِلالُها في مَلكيْنِ مُقتدِريْنِ في مَدينةٍ واحِدَةٍ.. عدمُ الإقامةِ علىٰ مُوافقةِ كُلٍّ للآخَرِ في كُلِّ جَليلٍ وحَقيرٍ ، بل تأبىٰ نفسُ كُلٍّ وتَطلبُ الانفِرَاد بالممْلكَةِ والقَهْرِ ، فكيفَ بالإلهَيْنِ ، وقد أَخبرَ سُبحانَهُ بذلِكَ بقوله ﴿وَلَعَلَا بَعْضُهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ﴾ [المؤمنون: ٩١].

قلتُ: هو كما تقولُ ، وقد صَرَّحَ بِهِ الشَّارحُ في الكَلامِ علىٰ المُعجزَةِ مِن هذَا الشَّرحِ وفي غَيره مِن كُتبِه ، وكأنَّه هُنا بنىٰ كَلامَهُ علىٰ مَنعِ اطِّرَادِ العَادةِ بذلِكَ كُليًّا ، بحيثُ يَستحِيلُ خِلافُه فيهَا ، وقد صرَّحَ الآمِديُّ بأنَّ تلكَ الملازَمةِ ليست خَارِجةً عن مَسالِكِ الظَّنِّ(١) ، وهو أيضًا مُقتضىٰ ما في شَرْحيِّ الشَّارِح لـ«التَّلخيصِ» واللهُ أعلم.

قوله: (الخَطَابِيَّاتِ) نسبةً إلىٰ الخَطابَةِ ، وهي عِندَ أهلِ الميزَان: **قِياسٌ مُؤلَّفٌ مِن مُقدِّماتٍ مَقبُولةٍ ، وهي المأخُوذَةُ مِمَّن يُعتَقدُ فيه** ؛ كالأَولياءِ والعُلماء ، أو مَظنُونةٍ: وهي ما يُحكَمُ بهَا اتِّباعًا للظَّنِّ ، أو مِنهُما ، ويُقابِلها عِندهُم: البُرهَانُ ، وهو: **القِياسُ المؤلَّفُ مِن المقدِّماتِ اليَقينِيَّةِ** ، سَواءٌ كانت أَوَّلِيَّاتٍ ، أو مَحسُوسَاتٍ ، أو تَجريبيَّاتٍ ، أو حَدْسِيَّاتٍ ، أو غيرها منها.

قوله: (لجوَزِ الاتِّفاقِ) قيل عليه: إنَّ الاتِّفاقَ والتَّواطُؤ علىٰ استِمرَار هذَا

(١) انظر «أبكار الأفكار» [ج٢/ص١٠٨]

https://t.me/kutubunmufidatun

الفسَادِ.. فلا دَليلَ علىٰ انتِفَائه، بل النُّصوص شَاهِدةٌ بطيِّ السَّماواتِ ورَفْعِ هذَا النِّظام، فيكونُ مُمكِناً لا مَحالةَ.

لا يُقال: الملازَمةُ قَطعيَّةٌ، والمرَادُ بفسَادِهمَا عَدمُ تكوُّنِهما؛ بمعنىٰ: أنَّه لو فُرِضَ صانِعَان لأمكنَ بينَهُما تَمانُعٌ في الأفعَالِ، فلَمْ يكُن أَحدُهما صَانِعاً، فلَمْ يُوجَدْ مَصنوعٌ.

حاشية العلامة الغَزّي

النِّظامِ المشَاهدِ مُحَالٌ؛ لاستِلزَامِه المحالَ، فإنَّه إمَّا أنْ يكُونَ **مع قُدرة كُلٍّ مِن الإلهيْنِ** علىٰ الامتِنَاع عمَّا يُريده الآخرُ؛ فيلزَمُ إمكانُ تَخلُّفِ مُرادِ كُلٍّ مِنهُما عَن إرادَتِه فيكون عَاجزًا، أو **مع قدرة أحدهما** فيلزَمُ إمكانُ عَجزِ الآخرِ، **أوْ لا معَ قُدرة وَاحدٍ**، فيلزَمُ إمكانُ عَجزِهمَا، واللَّوازِمُ مستَحيلةٌ. انتهىٰ.

وفيه نظرٌ؛ لأنَّ تلكَ المحالاتِ إنَّما هي لوَازِمُ لوجُودِ الإلهين، لا لاتِّفاقِهما مِن حيثُ هو اتِّفاقٌ مِنهُما، فهو مُمكِنٌ وجَائزٌ؛ لأنَّه لا يَلزمُ مِن فَرْضِ وقُوعِه علىٰ ذلِكَ التَّقديرِ مُحَالٌ مِن حيثُ كَونُه وَاقِعًا، وإن امتَنعَ لاستِحَالةِ مَعرُوضِه؛ لما ذُكِرَ مِن الدَّليلِ ونحوه، كسَائر الآثارِ والأحوَالِ التي يمتَنِعُ مصدرهَا، ومَوضوعهَا يتَّصِفُ صُدورهَا مِنه، وقِيامُها به بالإمكَانِ وإنْ امتنعَتْ في الخَارجِ ونَفسِ الأَمرِ مِن حيثُ تَوقُّفها عَليهِ.

قوله: (لا يُقال) **حَاصِلُ هذا السُّؤال**: أنَّا نَدَّعي أنَّ المُلازمةَ قَطعيَّةٌ، ونقول: ليسَ المرَادُ بالفَسَادِ الخُروجَ بالفِعل أو بالإمكَانِ عَن هَذا النِّظام المُشاهَدِ، بل عدم التَّكون والوجُود، والمعنىٰ عليه: لو وُجِدَ صَانِعان؛ لأمكَنَ أنْ يتَمانعَا في الأَفعَالِ، فلا يكُون وَاحِدٌ منهُما صَانِعًا لمنعِ الآخرِ إيَّاهُ مما قصَدَ إليه، فلا يُوجد مَصنُوعٌ لاستِحالة وجُودِ أثرٍ بُدون مُؤثِّرٍ.

https://t.me/kutubunmufidatun

....

حاشية العلامة الغزّي

وتَقريرُ الجَوابِ: أنَّ انتِفَاء المصنُوعِ مَبنيٌّ كما ذُكِر على أنَّ إمكَانَ التَّمانُع يَستلزِمُ عدمَ الصَّانعين ؛ للمُمانعَةِ ، وذلِكَ فاسِدٌ لجوازِ الاتِّفاقِ ، والحَقُّ: أنَّ إمكانَ التَّمانُع لا يَستلزِمُ - أي مِن حيثُ بُطلانُه لكَونِه مُحالًا - إلَّا عَدمَ تَعدُّدِ الصَّانع ؛ لأنَّ إمكَانَ التَّمانُع كما سَبَقَ لازِمٌ للتَّعدُّدِ ، واستِحالة اللَّازمِ مَلزُوم لاستِحالَةِ الملزُوم ، وعدَم تَعدُّد الصَّانِع لا يَستلزِمُ انتِفَاء المصنُوعِ ؛ لجوَازِ أنْ يُوجَد بأحدِ الصَّانعين ابتِداءً ، هذا معنَاهُ.

وعِندَ التَّأمُّل فيه: يظهر سُقوط ما قِيلَ: مِن أنَّ المُدَّعىٰ في السُّؤالِ ليسَ هو أنَّ إمكَانَ التَّمانُع بمُجرَّدِه يَستلزِمُ انتِفَاء المصنُوعِ ، بل عِندَ تَعدُّدِ الصَّانِع ، وهذا صَحيحٌ. ومِن أنَّ الشَّارِحَ تَناقضَ كَلامُه في مَلزُومِ عَدمِ التَّعدُّدِ ، فإنه جَعل هُنا مَلزُومَه إمكانَ التَّمانُعِ ، وقدَّمَ في صَدرِ البُرهَان مَا يَقتضِي أنَّه عَدمُ ذلِكَ الإمكَانِ. ومِن أنه جَعلَ عَدمَ تَعدُّدِ الصَّانِع لازِمًا لإمكَانِ التَّمانُع اللَّازِم للتَّعدُّدِ ، فاقتضىٰ أنَّ عَدمَ التَّعدُّدِ لازِمٌ للتَّعدُّدِ.

هذا وقد قَرر في «شرح المقاصد» الملازمةَ بوجْهٍ آخر فقَال: لو تَعدَّد الإله لم تتكوَّنِ السَّماءُ والأرضُ ؛ لأنَّ تَكوينهُما إمَّا: بمَجمُوعِ القُدرتَيْنِ ، أو بكُلٍّ مِنهُما ، أو بأَحدِهِمَا .. والكُلُّ بَاطِلٌ[1].

أمَّا الأوَّل: فلأنَّ مِن شَأن الإله كَمالُ القُدرَةِ ، **وأمَّا الثَّاني**: فلامتِناع تَوارُدِ العِلَّتين المستَقِلَّتيْنِ ، **وأمَّا الثَّالثُ**: فلأنَّهُ تَرجِيحٌ بِلا مُرجِّحٍ.

قيل: ويَرِدُ عليه أنَّ التَّرديد إمَّا: علىٰ تَقديرِ فَرْضِ التَّمانُعِ ، فحينئذٍ يَرِدُ منعُ

---

(١) انظر «شرح المقاصد» [ج٢/ص٨٥] وما بعدها.

https://t.me/kutubunmufidatun

الملازَمةِ لجَوازِ الاتِّفاق عَقلًا ، وإمَّا: على الإطلاقِ ، فيُمكِنُ اختِيارُ الأَوَّلِ ، وكَمالُ القُدرةِ في نَفسِها لا يُنافي تَعلُّقهَا بحسَبِ الإرَادَةِ ، علىٰ وَجْهٍ يكُون للقُدرَةِ الأُخرَىٰ مَدْخلٌ كما في أَفعَال العِبَاد عِندَ الأُستَاذ[1] .

وكذا يُمكِنُ اختِيارُ الثَّالثِ: بأنْ يُريدَ أَحدُهما الوجُودَ بقُدرةِ الآخرِ مثلًا .

ويُمكِنُ أنْ يقال أيضًا في التَّوجيهِ: لو تَعدَّد الوَاجِبُ لم يكُن العَالَمُ مُمكِنًا فَضلًا عَن الوجُودِ ، وإلَّا لأَمكنَ التَّمانُع المستَلزِمُ للمُحَالِ ؛ لأنَّ إمكانَ التَّمانُعِ لازِمٌ لمجمُوعِ أَمرَيْنِ مِن التَّعدُّد وإمكَانِ شَيءٍ مِن الأَشياءِ ، فإذا فُرِضَ التَّعدُّد يلزَمُ أنْ لا يُمكِنَ شَيءٌ مِن الأَشيَاءِ ، حتَّىٰ لا يُمكِنَ التَّمانع المستلزِمُ للمُحَال .

---

(١) هو الإمام أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن إبراهيم بن مهران الاسفراييني الشافعي الأشعري ، ولقبه: ركن الدين ، من كبار المتكلمين والأصوليين ، بارعٌ متبحر في العلوم ، مِن أذكياء العالم ، عنه أخذ عامة شيوخ نيسابور عِلم الأصلَينِ ، سمع الحديث علىٰ الحافظ أبي بكر الإسماعيلي ، ودعلج السجزي وغيرهما ، وكان ثقة ثبتا في الحديث ، فأكثر من الرواية عنه الحافظ البيهقي ، وأخذ عنه أبو القاسم القشيري ، قال أبو إسحاق الشيرازي: درسَ عليه شيخُنا أبو الطيب الطبري ، قال عنه الحاكم النيسابوري في تاريخه: أبو إسحاق الأصولي الفقيه المتكلم ، المتقدم في هذه العلوم ، انصرف مِن العراق وقد أقرَّ له العُلماء بالتقدم . . . إلىٰ أن قال: وبني له بنيسابور المدرسة التي لم يبن بنيسابور مثلها قبلها ، فدرَّس فيها . قال عنه أبو الحسن الفارسي في «تاريخ نيسابور»: «أحدُ من بلغ حدَّ الاجتهاد مِن العلماء ؛ لتعمقه في العلوم ، واستجماعه شرائط الإمامة» . له مؤلفات وتصانيف عظيمة القدر ، منها: «الجامع في أصول الدين والرد علىٰ الملحدين» وتعليقة في أصول الدين ، ومسائل الدور ، قال العبدوي كان الأستاذ يقول لي: أشتهي أن يكون موتي بنيسابور حتىٰ يصلي علىٰ جميع أهل نيسابور ، فتوفي بعد هذا الكلام بنحو من خمسة أشهر يوم عاشوراء سنة (٤١٨هـ) ، ثم نُقِل ودُفِن في إسفرايين . ينظر: «وفيات الأعيان» [ج١/ص٢٨] و«طبقات الشافعية الكبرىٰ» لابن السبكي [ج٤/٢٥٦] رقم الترجمة: ٣٥٨ .

https://t.me/kutubunmufidatun

لأنَّا نقولُ: إمكانُ التَّمانُعِ لا يَستلزِمُ إلَّا عدمَ تَعدُّدِ الصَّانعِ ، وهو لا يَستلزِمُ انتفَاءَ المَصنُوعِ ، على أنَّه يَرِدُ مَنعُ المُلازَمةِ إنْ أُريدَ عَدمُ التَّكوُّنِ بالفِعلِ ، ومنعُ انتِفَاءِ اللَّازمِ إنْ أُرِيدَ بالإمكانِ .

فإنْ قيلَ: مُقتضَى كلمة «لوْ» أنَّ انتِفاءَ الثَّاني في المَاضِي بسبَبِ انتِفاءِ الأوَّلِ ، فلا يُفيد إلَّا الدَّلالةَ على أنَّ انتِفَاءَ الفَسَادِ في الزَّمانِ الماضي بسَببِ انتِفاءِ التَّعدُّدِ[1] .

قُلنا: نعم ؛ بحسَبِ أَصلِ اللُّغة ، لكنْ قد تُستعمَلُ للاستِدلال بانتِفَاءِ الجَزاءِ على انتِفَاءِ الشَّرطِ مِن غَيرِ دَلالةٍ على تَعيينِ زَمانٍ ؛ كما في قولِنا: لو كانَ العَالَم قَدِيماً لكانَ غيرَ مُتغيِّرٍ ، والآيَةُ مِن هذا القَبيلِ ، ....

حاشية العلامة الغزي

قوله: (على أنَّه يَرِدُ) الجوابُ السَّابِقُ مَبنيٌّ على الظَّاهِرِ المتبَادِرِ مِن إرادَةِ عَدمِ التَّكوُّنِ بالفِعلِ ، ومعنى هذا الجَوابِ: أنه يُمكِنُ ألَّا يُبنى على الظَّاهِرِ ، بل يُفصل وتُمنعُ الملازَمةُ على تَقديرٍ وانتفاء اللازِمِ على آخر .

قوله: (فإنْ قيلَ مُقتضَى كَلمة «لو») تَقريرُه: أنَّ حرفَ «لو» إنَّما يَقتَضي أنَّ انتِفَاءَ الثَّاني في الماضي بسَبَبِ انتِفَاءِ الأوَّلِ ، كما تقول: «لو جِئتني أكرَمتُكَ» فيفيدُ أنَّ تَخلُّفَ إكرَامِك بسَببِ انتفاءِ مَجيئِه ، فلا يُفيد في الآية إلَّا أنَّ انتِفاءَ الفَسَادِ في الزَّمن الماضي بسَبَبِ انتفَاءِ التَّعدُّدِ ، فيلزَمُ أنْ يكُونَ كِلا الانتِفَاءين الماضِيَيْنِ مُقرَّرَيْنِ ، لكن يُعلَّل الثَّاني بالأوَّلِ بحسَبِ الماضي ، والمقصودُ بيانُ تَحقُّقِ الانتِفَاءِ الأوَّلِ بحسَبِ جَميعِ الأزمِنَةِ بَدليلِ تَحقُّقِ الانتِفَاءِ الثَّاني .

---

(١) في (ش): التعدد فيه .

https://t.me/kutubunmufidatun

وقَدْ يَشتبِه على بَعضِ الأذهَانِ أحدُ الاستِعمَاليْن بالآخرِ، فيَقعُ الخَبْطُ.

حاشيَة العلامة الغَزّي

قوله: (وقَدْ يشتبِهُ على بَعضِ الأَذهَانِ) وقعَ هذا الاشتِباهُ للإمام أبي عمرو بن الحَاجِب وكَثيرٍ مِن المتأخرينَ؛ فاعتَرضُوا قَولَ النُّحاة: (إنَّ «لو» لامتِناعُ الثَّاني لامتِنَاعِ الأَوَّلِ) بأنَّ الشَرطَ مَلزُومٌ للجَزَاءِ، وانتِفاءُ الملزُومِ لا يُوجِبُ انتِفَاءَ اللَّازِمِ، قالوا: والصَّحيحُ أنها مَوضُوعةٌ لامتِنَاعِ الأَوَّلِ لامتِنَاع الثَّاني، ولهذا كان رَفعُ الثَّانِي في القِياس الاستِثنَائيِّ يُوجِبُ رفعَ المُقدَّمِ، ورَفعُ المُقدَّمِ لا يُوجِبُ رَفعَ التَّالي[1].

قال الشَّارحُ: ونَحنُ نقول: ليسَ معنى قَولِ النُّحاة: «لو» لامتِناع الثَّاني لامتِنَاعِ الأوَّلِ.. أنَّهُ يُستَدلُّ بامتِنَاعِ الأوَّلِ على امتِنَاع[2] الثاني، حتى يَرِدَ عليه: أنَّ انتِفاءُ الملزُومِ لا يَدلُّ على انتِفَاء اللَّازمِ، بل معناهُ: أنَّها للدَّلالةِ على أنَّ انتِفَاء الثَّاني في الخَارجِ إنَّما هو بَسببِ انتِفَاء الأَوَّلِ، فمَعنى ﴿لَوْ شَآءَ لَهَدَىٰكُمْ﴾ [الأنعام: ١٤٩] أنَّ انتِفَاء الهِدايَةِ إنما هُو بَسببِ انتِفَاء المَشيئةِ، فهِي عِندهُم تُستَعمَلُ للدَّلالةِ على أنَّ عِلَّةَ انتِفَاء مَضمُونِ الجَزاءِ في الخَارجِ.. هي انتِفَاءُ مَضمُونِ الشَّرطِ، مِن غَيرِ التِفَاتٍ إلى أنَّ عِلَّة العِلم بانتِفَاء الجَزاء مَا هِي؟ ألا تَرى أنَّ قولهم: «لولا لامتناع الثاني لوجود الأول، نحو: لولا عليٌّ لهلك عمر».. معناه: أنَّ وجُودَ عَليٍّ سَببٌ لعدَمِ هَلاك عُمر، لا أنَّ وجُودَه دليلٌ على أنَّ عمر لم يهلك. قال: وأمَّا أربَابُ المعقُولِ فقد جَعلُوا «لو» و«إنْ» ونحوَهُما أداةً للتَّلازُم دالة على لزوم الجزاء للشرط من

(١) ينظر: شرح ملا جامي على «الكافية» لابن الحاجب [ج٢/ص٤٦] وحاشية الخضري على شرح ابن عقيل على الألفية [ج٣/ص٨٧].

(٢) من هذا الموضع وقع سَقط كبير في لوحات المخطوطة الأصل إلى موضع الحاشية على قول الشارح: (التي هي مِن جملة الكيفيات والملكات) وتم استدراك النقص من باقي النسخ الخطية الأربع.

[الكلامُ على صِفَة القِدَم، وبيان النِّسبة بين القَديم والوَاجِب]

(القَدِيمُ) هذا تَصريحٌ بِما عُلِمَ التِزاماً؛ إذِ الوَاجِبُ لا يكونُ إلَّا قديماً؛ أيْ: لا ابتِداءَ لوجُودِه؛ إذْ لو كانَ حادِثاً مَسبُوقاً بالعَدَمِ.. لكانَ وجُوده مِن غيرِه ضَرُورةً.

حتَّىٰ وقعَ في كلامِ بعضِهم أنَّ الوَاجِبَ والقَدِيمَ مُترَادِفان، لكِنَّه ليسَ بمُستَقيمٍ؛ ....

حاشية العلامة الغَزِّي

غير قصد إلىٰ القطع بانتفائهما، ولهذا صح عندهم استثناء عين المقدم، فهم يستعملونها للدلالة علىٰ أن العلم بانتفاء الثاني علةُ العلم بانتفاء الأول، ضرورةَ انتفاء الملزوم بانتفاء اللازم من غير التفاتٍ إلىٰ أن علة انتفاء الجزاء في الخارج ما هي؟ لأنهم إنما يستعملونها في القياسات لاكتساب العلوم والتصديقات، ولا شك أن العلم بانتفاء الملزوم لا يوجب العِلمَ بانتفاء اللازم، بل الأمر بالعكس، قال: وإذا تصفحنا وجدنا استعمالها علىٰ قاعدة اللغة أكثرَ، لكن قد تستعمل علىٰ قاعدتهم كما في قوله تعالىٰ: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ...﴾ الآية [الأنبياء: ٢٢]؛ لظهور أنَّ الغرضَ منه التصديق بانتفاء تعدُّد الآلهة، لا بيانُ سبب انتفاء الفساد.

[صفة القدم]

قوله: (تَصريحٌ بِما عُلِمَ التِزَامًا) أي مِن قوله: (والمحدث للعالم هو الله) إذ هو كما سبقَ علم علىٰ للذات الواجب الوجود فلا يتوجّه؛ إذ كونُ محدِث العَالم واجبَ الوُجودِ لمْ يلْزَمْ مِن نَفسِ كَلامِه حتَّىٰ يَلزمَ مِنه قِدمُه.

قوله: (ليسَ بمُستَقيمٍ) قُدماء المتكلمين قد يُريدون بالترادف التّساوي، قال

https://t.me/kutubunmufidatun

للقَطعِ بتَغايُرِ المَفهُومَيْن، وإنَّما الكلامُ في التَّساوي بحَسَبِ الصِّدقِ؛ فإنَّ بعضَهُم علىٰ أنَّ القَديمَ أعمُّ؛ لصِدقه علىٰ صِفات الوَاجِب، ولا استِحالَة في تَعدُّد الصِّفات القَديمةِ، وإنَّما المستَحيلُ تعدُّد الذَّواتِ القَديمةِ.

وفي كَلامِ بَعضِ المُتأخِّرينَ؛ كالإمام حَميد الدِّين الضَّريريِّ[(١)] رحمه الله ومَن

حاشيَة العلامة الغَـزِّي

الشيخ أبو المعين[(٢)] في «التبصرة»: الإيمانُ والإسلام مِن قبيلِ الأَسماءِ المترَادِفة؛ فكلُّ مُؤمنٍ مُسلِمٌ وبالعكس، ثُمَّ بيَّنَ لكُلٍّ مَفهُومًا علىٰ حِدة، كما سيأتي حكايتُه في مَباحِث الإيمَان[(٣)].

قوله: (**للقَطْعِ بتَغايُر المفهُومَيْنِ**) فإنَّ مفهومَ الوَاجِب: شيءٌ يكون وجودُه مِن

---

(١) **هو علي بن محمد بن علي الرَّامُشي البُخاري**، الإمام العلامة نجم العُلماء الملَّقب بحَميد المِلَّة والدِّين الضرير الرَّامُشي البُخاري الحنفي، الإمام العلامة انتهت إليه رياسة العِلم في عصره بما وراء النهر، قال اللكنوي: «كان إماما كبيرا فقيها أصوليا محدثا مفسرا جدليا كلاميًّا حافِظا مُتقنا، له تصانيفُ كثيرة» قال ابن قُطلوبغا: توفي يوم الأحد ثامن ذي القعدة سنة ست وستين وست مئة (٦٦٦ هـ) وصلَّىٰ عليه ودفنه الإمام حافظ الدين النسفي بوصية منه. ينظر: «تاجُ التَّراجم» [ص٢١٥] و«الفوائد البهيَّة» [ص١٢٥] و«الجواهر المضيَّة في طبقات الحنفية» [ج١/ص١٧٣] و«سُلَّم الوصُول إلىٰ طبقات الفُحول» [ج٢/ص٣٨٧].

(٢) هو ميمون بن محمد بن محمد بن معتمد أبو المعين النسفي، الإمام أحد أعاظم الحنفية بما وراء النهر، ومِن أشهر علماء الماتريدية بعد مؤسسها علم الهدىٰ أبي منصور الماتريدي، صاحب كتاب «تبصرة الأدلة» و«بحر الكلام» و«التمهيد لقواعد التوحيد» وهو اختصار التبصرة، وهي كتب لها مكانتها العالية في المدرسة الماتريدية، وله: «إيضاح المحجة لكون العقل حجة» وهو مفقود. **من تلامذته:** نجم الدين النسفي، صاحب متن العقائد، وعلاء الدين السمرقندي، وأبو الحسن البلخي، وغيرهم. قال عنه تلميذه النجم النسفي في كتابه «القَند في ذكر علماء سمرقند»: كان علماء الشرق والغرب تغترف من بحاره، وتستضيء بأنواره. **توفي سنة: (٥٠٨ هـ)** ويقع ضريحه في أوزبكستان، قرية كوفشين، في ضواحي مدينة قرشي التي كان يسميها العرب قديمًا نسف. ينظر: «تاج التراجم» ص٣٠٨. «الفوائد البهية» ص٢١٦.

(٣) ينظر: «تبصرة الأدلة» ص٤٧٣.

https://t.me/kutubunmufidatun

تَبعه تصريحٌ بأنَّ واجِبَ الوجُود لذَاتِه هو الله تعالىٰ وصِفاتُه، واستدلُّوا علىٰ أنَّ كلَّ ما هو قديمٌ فهو واجبٌ لذَاتِه: بأنَّه لو لمْ يكن واجِباً لذَاتِه.. لكانَ جائزَ العَدمِ في نَفسِه، فيحتَاجُ وجُودُه إلىٰ مُخصِّصٍ، فيكونُ مُحدَثاً؛ إذْ لا نَعني بالمُحدَث إلَّا ما يتعلَّقُ وجُوده بإيجَادِ شيءٍ آخرَ.

حاشيَة العلامة الغَـزّي

ذاتِه، ومفهوم القَديم: ما لا ابتِدَاء لوجُودِه.

قوله: (هو اللهُ تعَالىٰ وصِفَاتُه) وجوبُ الوجُودِ يُنافي الاحتِياجَ؛ فلا يستقيمُ القول بوجوب الصِّفات لذَواتِها؛ لأنَّ كلَّ صِفةٍ مُحتاجةٌ إلىٰ مَوصُوفِها، وما يقال: مِن أنَّ وجُوبَ الوجُودِ مَعناهُ: عدمُ الاحتِياج في الوجُودِ إلىٰ شَيءٍ، وصِفاتُ الله تعالىٰ كذلك، إذ هي موجودةٌ أزلًا وأبدًا، إلَّا أنْ يكونَ الموجودُ عينًا قائمًا بنفسِه غيرَ مُحتاجٍ إلىٰ شيءٍ.. فمَردُودٌ:

أمَّا أولا: فلأنَّ الصِّفات محتاجةٌ في وجُودِها إلىٰ مُوجدٍ علىٰ ما سيأتي.

وأمَّا ثانيًا: فلأنَّ معنىٰ الاحتِياج إلىٰ الغَير في الوجُود: أنْ تكونَ الذَّات دُونَ مُلاحظَة الغير ليستْ كافيةً في الوجُودِ، وإنْ لم يكن ذلِكَ الغيرُ فاعِلًا، ومِن ثَمَّ كانَ المركَّبُ مُحتاجًا إلىٰ جُزئه فلم يكُن وَاجِبًا.

وأمَّا ثالثًا: فلأنَّ الوجُوبَ الذَّاتيَّ يُنافي الحَاجَة مُطلقا في ذَات الوَاجب، وكلّ صِفة حَقيقيَّة مُتمكِّنة مِن ذَاتِه، وصِفة إضافيَّةٍ كماليَّة لهَا، كذا في «شرح التَّجريد»[1] فكلُّ مُحتاجٍ إلىٰ غيره في ذَاتِه؛ كجُزئه أو صِفة مُتمكِّنة من ذاته؛ كشَكلٍ أو حيِّز، أو في صِفة لها إضافةٌ ما؛ كعِلْم أو عَالميَّة.. فهو ممكِنٌ.

وفي «شرح المقاصد»: «أنَّ الحالَّ في الشَّيءِ يَفتقِرُ إليه في الجُملة، سَواء

---

(١) انظر: «تسديد القواعد في شرح تجريد العقائد» [ج١/٢٥٩]

https://t.me/kutubunmufidatun

ثُمَّ اعترضُوا: بأنَّ الصِّفاتِ لو كانتْ واجبةً لذَاتِها[١].. لكانتْ باقيةً، والبَقاءُ معنًى، فيلزَمُ قيامُ المعنَى بالمعنىٰ.

فأجابُوا: بأنَّ كُلَّ صفةٍ فهِيَ باقيةٌ ببقَاءٍ هو نَفسُ تِلكَ الصِّفَةِ.

حاشيَة العلامة الغـزّي

كانَ حُلولَ جسمٍ في مَكانٍ، أو عَرضٍ في جَوهرٍ، أو صفة في موصوفٍ، قال: والافتِقارُ إلىٰ الغَيرِ يُنافي الوجُوبَ»[٢]. هذا وسيأتي في الشَّرحِ حملُ كَلامِ هؤلاء علىٰ مَعنىٰ صحيحٍ، لكنَّهُ يَأباهُ دليلُهم المذكُور هُنا.

قوله: (**ثُمَّ اعترضُوا**) أي: علىٰ أنفسهم، وأنتَ خبيرٌ بأنَّ لزومَ اتِّصاف الصِّفات بالبقاء مُترتِّبٌ علىٰ اتِّصافِها بالقِدم دونَ خصوص الوجُوبِ، فيَرِدُ الاعتِراضُ علىٰ المذهبين.

قوله: (**بِبقَاءٍ هو نَفسُ تِلكَ الصِّفة**) فالعِلم مثلًا عِلم للذَّات، فيكونُ به عَالِمًا، وبقاءٌ لنفسِه فيكونُ به بَاقيًا، كمَّا أنَّ بقاءَ الله تعالىٰ بَقاءٌ لهُ وبَقاءٌ للبَقاءِ أيضًا، وهذا كالجِسم يكُون كائنًا بالكونِ، والكونُ يكونُ كَائنًا بنفسِه، **والمرادُ بالنَّفسيَّة هُنا**: عدمُ الزِّيادة بحسَبِ الوجُودِ الخَارجيِّ؛ لما يقطع به مِن أنَّ مفهُومَ البقَاءِ مغايرٌ لمفهومِ العِلْم مثلًا، ولما سيأتي في التَّكوين مِن أنَّ مُرادَ القَائلين بأنَّ التَّكوين عينُ المُكوَّنِ: هو أنَّه أمرٌ اعتِباريٌّ، يَحصُل في العقل مِن نِسبَة الفاعِل إلىٰ المفعُول، فلا يَرِد ما قيل: مِن أنَّ البَقاءَ مضافٌ إلىٰ الصِّفة، فكيفَ يكون نفس المضافِ إليه؟

نعم؛ يلزمُ القول ببقاء الأعراض؛ لإمكَان تفسير بقَائِها بما ذُكِرَ، فلا يلزَمُ قيام المعنىٰ بالمعنىٰ فيها أيضًا، وقولهم: لما صَحَّ أن يُقال في العرض: «وجد فلم

---

(١) في (ح) و(س) بإسقاط: لذاتها.

(٢) انظر: «شرح المقاصد» [ج٢/ص٦٨].

https://t.me/kutubunmufidatun

وهذا كلامٌ في غَايةِ الصُّعوبَة؛ فإنَّ القولَ بتعدُّدِ الوَاجبِ لذَاتِه مُنافٍ للتَّوحيدِ! والقولُ بإمكانِ الصِّفَات يُنافي قولَهُم بأنَّ كُلَّ مُمكنٍ فهو حادِثٌ! فإنْ زعمُوا أنَّها قَديمةٌ بالزَّمانِ بمعنَىٰ عدمِ المَسبُوقيَّة بالعَدمِ، وهو لا يُنافِي الحُدوثَ الذَّاتيَّ بمعنىٰ الاحتِياج إلىٰ ذَاتِ الوَاجبِ.. فهو قولٌ بما ذهبَتْ إليه الفَلاسِفةُ مِنِ انقِسَام كلٍّ مِنَ القِدَم والحُدوثِ إلىٰ الذَّاتيِّ والزَّمانيِّ، وفيهِ رَفضٌ لكثيرٍ مِنَ القَواعِد، وسيأتي لهذا زيادةُ تَحقيقٍ إن شاء الله تعالىٰ.

حاشيَة العلامة الغـزّي

يبق» عُلِمَ أنَّ بقاءَهُ معنىٰ وراءَه مُنفكٌّ عنه، بخِلاف الصِّفة.. غيرُ مانعٍ له كما لا يخفىٰ.

ويتوجَّهُ أيضًا أنْ يُقال: لِم لا يجوز مثله في الصِّفات معَ الذَّات؟ بأنْ يكون عَالِمًا بعِلمٍ هو نَفسُه، وقادِرًا بقُدرةٍ كذلك، ولا يلزم إلَّا كون الجَميعِ واحدًا بحسَبِ الوجُودِ، لا بحسَبِ المفهُوم والاعتِبَار.

قوله: (**مُنافٍ للتَّوحيدِ**) **قيلَ عليه:** معنىٰ التَّوحيد هو: التَّصديقُ والإذعانُ بأنَّ الله منفردٌ عن الأضدَادِ والأندَادِ، لا عن المعاني، فإنَّما يُنافيه تَعدُّد الأعيانِ الوَاجبات، لا تَعدُّد الصِّفات مع ذَاتٍ واحدةٍ.

وفيه نظرٌ: لما علمتَ مِن أنَّ حقيقة التَّوحيد إنما هو: اعتِقادُ عدَمِ الشَّريكِ في الأُلوهيَّة، ووجُوب الوجُودِ، وخواصِّ ذلك، ولأنَّ القولَ به يَستلزِمُ تعدُّد الآلهة؛ لما سَبَقَ مِن أنَّ وجُوبَ الوجُود والأُلوهيةِ بمعنىٰ هو: عَدمُ المسبُوقيَّة بالغَيْر.

قوله: (**وفيهِ رَفضٌ لكَثيرٍ مِن القَواعِد**) **منها:** أنَّ الباري ليسَ بمُوجبٍ، فإنَّ فيما ذُكر رفضًا له؛ لأنَّ القديمَ لا يستَنِدُ إلىٰ الفَاعِلِ المختار كما سبق. **ومنها:** أنَّ عِلَّة الاحتياج إلىٰ المؤثِّر إنَّما هي الحُدوث، وأنَّ كل ممكنٍ: مُحدَث مَسبُوق

https://t.me/kutubunmufidatun

[وجوبُ الصِّفات الثُّبوتيَّة للباري سُبحانه]

(**الحَيُّ، القَادِرُ، العَلِيمُ، السَّمِيعُ، البَصِيرُ، الشَّائِي، المُرِيدُ**) لأنَّ بَدِيهَةَ العَقلِ جَازِمَةٌ بأنَّ مُحدِثَ العالَمِ على هذا النَّمطِ البَديعِ والنِّظام المُحكَم معَ ما

حاشيَة العلامة الغَزّي

بالعَدَمِ، وأنَّ القديمَ: ما لا ابتِدَأ لوجُودِه، والحَادِثُ: ما وُجِدَ بعدَ أنْ لم يكن.

قوله: (**بأنَّ مُحدِثَ العَالم... إلى آخره**) لا يخفى أنَّ تصوُّر الواجِب بعنوان أنَّه مُحدِث العالم.. يكفي في الاستِدلال على كَونِه حيًّا عَالمًا قادِرًا مُريدًا؛ لامتِناع الإيجَاد ممَّن انتَفى عنه واحدٌ منها، فاعتِبار النَّمطِ البَديعِ والنِّظام المُحكم إنما هو لبَداهة الحُكم، **ومعناه:** أنَّ تصوُّر الوَاجب بعنوان أنه مُحدِث على هذا الوجه.. يجعلُ الحُكمَ بثبوت هذه الصِّفات بديهيًّا، فلا يَرِد ما قيل: مِن أنه يُفهِم أنَّ اتِّصاف مُحدِث العالم بهذه الأوصاف بديهيٌّ، وليسَ كذلك، نعم؛ **يَرِدُ ما يُقال:** إنه يحتملُ أنَّ ما يحدِثُه بالوسط المُختار الصَّادر عنه بالإيجاب، وإيجابُه بلا قصدٍ.. لا يَدلُّ على العِلم ولا على غَيرِهِ، إلَّا إذا لم يُقتصَر على بيانِ حُدوث ما ثبتَ وجُوده مِن الممكِنات، **فيندَفعُ:** بأنَّ ذلِكَ الوسطَ مِن جُملة العَالَمِ، فيكون حادثا، فلا يصدر عن القديم بالإيجاب، **وما يقال:** مِن أنَّ دلالة الإحدَاث على وجه الاتقان على السَّمع والبَصرِ ممنوعةٌ؛ لأنَّ العِلم بالمسمُوع والمُبصَر كافٍ في ذلِكَ الإحدَاث، بناءً على أنَّ السَّمع والبَصرَ صِفتَان غيرُ العِلم، كما هو مذهبُ الأشاعرة.

هذا و«النَّمَطُ» مُحركًا: الطريقة، و«البديع»: الغاية في كل شيء، و«النِّظام»: مصدر نظم اللؤلؤ إذا جمعه في سِلك، و«المحكم»: المتقن، و«النُّقوش»: جمع نقشٍ، وهو تلوين الشَّيء بلونين أو ألوانٍ.

https://t.me/kutubunmufidatun

يَشتمِلُ عليه مِن الأفعَال المُتقَنة والنُّقوشِ المُستحسنَة . . لا يكونُ بدُونِ هذا الصِّفَات ، علىٰ أنَّ أضدَادها نَقائص يجِبُ تنزِيهُ الله عنهَا .

وأيضاً قدْ ورَدَ الشَّرعُ بها ، وبعضُها ممَّا لا يَتوقَّفُ ثُبوتُ الشَّرعِ عليهَا ، فيَصِحُّ التَّمسُّكُ بالشَّرع فيها ؛ كالتَّوحيدِ ، بخِلاف وجُودِ الصَّانع وكَلامِه ونَحوِ ذلِكَ ممَّا يَتوقَّفُ ثبوتُ الشَّرعِ عَليهِ .

[الكلامُ على صِفَة القِيام بالنَّفسِ]

(لَيسَ بِعَرَضٍ) لأنَّه لا يَقومُ بذَاتِه ، بلْ يفتَقِرُ إلىٰ مَحَلٍّ يُقوِّمُهُ ، فيكونُ ممكِناً ، ولأنَّه يَمتنِعُ بقَاؤُه ، وإلَّا لكانَ البَقاءُ معنًى قائماً بِه ، فيَلزمُ قيامُ المعنَىٰ

حاشية العلامة الغَزّي

قوله : (علىٰ أنَّ أضدَادها نَقائِصُ) في العِبارة إشارةٌ إلىٰ أنَّ سَوْق هذه المقدِّمة للاستئناس والتَّقوية ؛ لأنها مِن المقدِّمات القاصِرة عن دَرجةِ البُرهان ؛ لتوقُّف المقصودِ بها علىٰ بيان أنَّ العمَىٰ مثلا ضِدٌّ للبَصر ، لا عدمُ ملكةٍ ، وأنَّ المحلَّ لا يخلوا عن الشَّيء وضدِّه ، وكِلاهُما ممنوعٌ .

قوله : (وبعضُها ممَّا لا يتوقَّفُ) أي : كالسَّمع والبَصرِ ، وشُمول العِلم والإرادة والقُدرة .

قوله : (ونَحوِ ذلِكَ) أي : كالحيَاة والقُدرة والإرَادة .

[صفة القيام بالنفس]

قوله : (ولأنَّه يَمتنِعُ بقَاؤُهُ) هذا ما ذهبَ إليه الشَّيخ أبو الحسن ومَن تبِعهُ مِن مُحقِّقي الأشعريَّة ، وبه قال النَّظَّام والكَعبيُّ[1] ، وقالت الفلاسفة وجمهور المعتزِلة :

---

(١) هو أبو القاسم عبد الله بن أحمد بن محمود الكعبي البلخي ، من رؤوس متكلمي معتزلة بغداد ،=

https://t.me/kutubunmufidatun

بالمعنَىٰ، وهو مُحَالٌ؛ **لأنَّ قيامَ العَرَضِ بالشَّيءِ معناهُ**: أنَّ تَحيُّزَهُ تابعٌ لتَحيُّزِه، والعَرَضُ لا تَحيُّزَ له بذَاتِه حتَّىٰ يتَحيَّزَ غَيرُه بتَبعيَّتِه.

وهذا مبنيٌّ علىٰ: أنَّ بقاءَ الشَّيءِ معنًىٰ زائدٌ علىٰ وجُودِه، وأنَّ القيامَ معناهُ التَّبعيَّةُ في التَّحيُّزِ.

والحقُّ: أنَّ البَقاءَ استِمرارُ الوجُودِ وعَدمُ زَوالِه، **وحقيقتُه**: الوجُود مِن

حاشيَة العلامة الغَزّي

ببقَاء الأعرَاضِ، سِوىٰ الحركات والأزمِنَة والأصوَاتِ.

قوله: (**وهو مُحَالٌ**) هذا ما اتَّفقَ عليه أكثرُ العقلاء، وذهبَ الفلاسِفةُ إلىٰ الجَواز، وإليهم يرجعُ الضميرُ الآتي في قوله: (نعم؛ تمسُّكهم).

قوله: (**وهذا مَبنيٌّ**) الإشارة لدَليل امتِناع البَقاء، أي: ما ذُكر مِن الدَّليلِ مبنيٌّ علىٰ أنَّ بقاءَ الشيءِ معنًىٰ موجودٌ في نفسهِ، زائدٌ علىٰ وجود ذلِكَ الشَّيء حتىٰ تكون عرضًا، وهو ممنوعٌ؛ لجواز أنْ يكون أمرًا اعتِباريًّا يجوزُ أنَّ يتَّصِفَ به العَرضُ كالجَوهرِ.

قوله: (**وحَقيقتُه: الوجُودُ**) أي: فليس معنًىٰ زائدًا عليه حقيقيًّا، بل اعتباريٌّ هو: عِبارة عن استِمرَار الوجُود وانتِسَابه إلىٰ الزَّمان الثاني مثلًا، أعني: كون الشَّيء

= بل هو مِن رؤوس المعتزلة، وله آراء خاصة في الكلام والأصول، وله أتباع ويسمون بالكعبية، وكان حنفي المذهب في الفروع، والكعبي نسبة إلىٰ جده، والبلخي نسبة إلىٰ بلده، وبلخ مدينة في إقليم خرسان، وتعرف في وقتنا الحاضر بـ: «مزار شيف» في أفغانستان، قال عنه الإمام الماتريدي في كتابه التوحيد: «البلخي يعرف عند المعتزلة بإمام أهل الأرض في ذلك الزمان» ألف العديد مِن الكتب، وقد طبع له حديثا عن دار الفتح: «كتاب المقالات» و«عيون المسائل والجوابات» **توفي سنة: (٣١٩ هـ)**. ينظر: «وفيات الأعيان» ج٣/ص٤٥. و«سير أعلام النبلاء» ج١٤/ص٣١٣. و«شذرات الذهب» ج٤/ص٩٣.

https://t.me/kutubunmufidatun

حيثُ النِّسبةُ إلى الزَّمانِ الثَّاني؛ ومعنى قولنا: (وُجِدَ فلمْ يبقَ) أنَّه حَدَثَ فلمْ يَستمِرَّ وجُودُه، ولمْ يكُن ثابِتاً في الزَّمانِ الثَّاني.

وأنَّ القِيامَ[1] هو: الاختِصاصُ النَّاعتُ[2]، كما في أوصَافِ البَارئ تعَالى.

وأنَّ انتِفَاء الأجسَامِ في كُلِّ آنٍ، ومُشاهدَةِ بقَائِها بتَجدُّدِ الأمثَالِ.. ليسَ بأَبعدَ مِن ذلِكَ في الأَعرَاضِ.

حاشيَة العلامة الغـزّي

مُستمرَّ الوجُودِ فيه.

قوله: (وأنَّ القيام هو الاختصَاص النَّاعت) هو أن يختصَّ الشَّيءُ بآخرَ اختِصاصًا يَصيرُ به ذلك الشَّيءُ نعتًا للآخر، والآخرُ مَنعُوتًا به؛ كاختِصاص السَّواد بالجِسم، لا كاختِصاص الماء بالكُوز، ويُحقِّقُ أنَّ معنى القيام هذا دونَ ذاكَ أمرانِ:

الأول: أنَّ ذلكَ التَّفسيرَ غيرُ مُطردٍ في التَّحيُّزِ، فإنه وَصفٌ للجَوهر قَائمٌ بِه، وليس التحيُّزُ متحيِّزا تبعًا لتحيُّزِه، وإلَّا لكانَ ذلكَ التَّحيُّزُ مَشروطًا بنفسِه إنْ قُلنا بوَحدَةِ التَّحيُّز القائم بذلك الجوهر، إذ لا بدَّ أنْ يقُومَ التَّحيُّز أولًا بالجوهر حتى يتبعهُ غيره في التَّحيُّز، أو يَتسلسَل إنْ قلنا بتَعدُّدِه.

الثاني: وإليه أشار في الشَّرح: أنَّه غيرُ مُطَّردٍ في صِفات الباري سُبحانه أيضًا، فإنها قائمةٌ به مِن غير شَائبةِ تحيُّزٍ، نعم؛ يمكن أنْ يدفِعَ هذا بأنَّ ذِلكَ التَّفسير إنما هو لقيام العَرَضِ كما مرَّ، وأوصافهُ تعالى ليستْ أعراضًا، ولذا حكموا ببقائهَا.

قوله: (وأنَّ انتِفَاء الأجسَام... إلى آخره) يُريد: أنَّ العِلم ببقاء الأعرَاضِ

---

(١) في (ح): والقيام.

(٢) في (س): هو اختصاص الناعت بالمنعوتِ كما في... الخ.

https://t.me/kutubunmufidatun

سُرعةُ الحَركةِ وبُطؤها ليسَ مُستمسَكًا لتجوز قيامِ العَرَضِ بالعَرَضِ

نعم؛ تَمسُّكُهم(١) في قِيام العرَضِ بالعرَضِ بسُرعةِ الحرَكةِ وبُطئِها.. ليسَ بتامٍّ؛ إذْ ليسَ هناك شيءٌ هو حرَكةٌ وآخرُ هو سُرعَةٌ أو بطْءٌ، بل هُنا حرَكةٌ مَخصوصَةٌ تُسمَّىٰ بالنِّسبَة إلىٰ بعضِ الحرَكاتِ سريعةً، وبالنِّسبَةِ إلىٰ البَعضِ بطيئةً.

وبهذا تبيَّن: أنْ ليستِ السُّرعة والبُطْءُ نوعيْنِ مُختلفيْنِ مِن الحَركةِ؛ إذِ الأنوَاعُ الحَقيقيَّةُ لا تَختلِفُ بالإضافَاتِ.

[الكلامُ على صِفة المُخالَفةِ للحَوادِث]

(وَلَا جِسْمٍ) لأنَّه مُتركِّبٌ ومُتحيِّزٌ، وذلِكَ أمَارَةُ الحُدوثِ.

(وَلَا جَوْهَرٍ) أمَّا عِندنا: فلأنَّه اسمٌ للجُزءِ الذي لا يَتجزَّأ، وهو مُتحيِّزٌ، وجزءٌ مِن الجِسم، والله مُتعالٍ عن ذلِكَ.

حاشيَة العلامة الغَزِّي

سِيَّما القائمة بالنَّفس كالعُلوم والإدرَاكاتِ.. بمَنزِلة العِلم ببقاء الأجسَام مِن غير تَفرِقةٍ، فإنْ كانَ ضروريًّا كما قطعتُم به غيرَ مُلتفتينَ إلىٰ احتِمال تَجرُّد الأمثال.. فكذا العِلم ببقاء الأعرَاضِ يكونُ أيضًا ضَروريًّا، فيثبتُ بقَاؤُها ضَرُورةً ويسقطُ ما ذكرتمُوه؛ لكونِه استِدلالًا في مُقابلة الضَّرورةِ، وليسَ القصد إلىٰ قياسها في البَقاء علىٰ الأجسام، حتَّىٰ يرِدَ الاعتِراضُ بأنَّه تمثيلٌ بلا جامعٍ.

قوله: (بسُرعَةِ الحَرَكةِ وبُطئِهَا) أي: فإنَّهما عَرَضان قائمانِ بالحركَة دُونَ الجِسم، بدليل: أنها تُوصَفُ بهما، ولا يُوصَف بهما الجسمُ ما لم يلاحظ حركته.

(١) أي: الفلاسفة.

https://t.me/kutubunmufidatun

وأَمَّا عِندَ الفَلاسِفة: فلأنَّهم وإنْ جَعلُوه اسماً للمَوجُود لا في مَوضُوعٍ، مُجرَّداً كانَ[1] أو مُتحيِّزاً[2].. لكِنَّهم جَعلُوه مِن أقسَامِ المُمكِنِ، وأَرَادُوا به الماهِيَّةَ المُمكِنةَ التي إذا وُجِدَتْ كانتْ لا في مَوضُوعٍ.

وأَمَّا إذا أُرِيدَ[3] بهِما: القَائِمُ بذَاتِه، والموجُود لا في مَوضُوعٍ: فإنَّما يَمتنِعُ إطلاقُهما علىٰ الصَّانِعِ مِن جِهة عَدَمِ ورُودِ الشَّرعِ بذلِكَ، مَعَ تبادُرِ الفَهمِ إلىٰ المُتركِّب والمُتحيِّز، ....

حاشية العلامة الغَـزّي

[صفة المخالفة للحوادث]

قوله: (**وأَرادُوا بِه الماهِيَّة الممكِنَة**[4]) أي: فيلزمُ مِن كون الوَاجِب عِندهُم جَوهرًا إمكَانَهُ وزيادةُ وجودِهِ علىٰ ماهيَّتِهِ، مع أنَّ وجُودَه عينُ ذاتِه عندهم.

قوله: (**وأَمَّا إذا أُرِيدَ بهِمَا**) أي: ما سبقَ دليلٌ لمنع إطلاقِ الجسمِ والجوهَرِ بمعناهُما السَّابق، فإنْ أُريدَ بالجسمِ ما يقومُ بذاتِه، وبالجَوهرِ الموجود لا في موضوعٍ.. امتَنعَ أيضًا، **أمَّا عندَ** مَن يرىٰ أنَّ أسماء الله تعالىٰ توقيفيَّةٌ ـ وهو مذهب الأشعرية ومَن وافقهم ـ.. فلعدَمِ وُرودِ الشَّرع، سيَّما وقد صَاحبَهُ إيهامُ النَّقص مِن جهة تَبادُرِ الفهمِ إلىٰ المُتركِّبِ والمُتحيِّزِ عِندَ اطلاقِهمَا عليه، ومِن جهةِ ذهاب المُجسِّمة والنَّصارىٰ إلىٰ إطلاقِهما عليه بالمعنىٰ الذي يُنزَّه الله تعالىٰ عنه. **وأمَّا عند غيرهم**؛ كالمعتزلة والكرَّاميَّة والقاضي أبي بكرٍ منَّا: فلذلكَ الإيهَامِ.

---

(١) كالعقول والنفوس عندهم.

(٢) كالهيولىٰ والصورة.

(٣) في (ح): أرادوا.

(٤) في «ب»: المتمكنة.

https://t.me/kutubunmufidatun

وذَهَابِ المُجسِّمة(١) والنَّصارىٰ إلىٰ إطلاقِ الجِسمِ والجَوهرِ عليه تعالىٰ بالمعنىٰ الذي يجِبُ تَنزِيهُ الله عنهُ.

كيفَ صَحَّ إطلاقُ اسمِ الموجُود والقَديمِ على الله وأسماؤه توقيفيَّةٌ

فإنْ قيلَ: كيفَ صحَّ إطلاقُ الموجُودِ والوَاجِب والقَديمِ ونحو ذلِكَ ممَّا لمْ يرِد بهِ الشَّرعُ؟

قُلنا: بالإجماعِ، وهو مِن الأدِلَّة الشَّرعيَّة.

حاشيَة العلامة الغَزّي

قوله: (**قُلنا بالإجماع**) أي: الفِعليّ، فإنَّهم أطبَقُوا علىٰ إطلاق هذهِ الألفاظ عليه تعالىٰ ولمْ يُنكر ذلكَ أحدٌ منهم، فدلَّ علىٰ جَوازِه، قيل: علىٰ أنه قد وَرَدَ

(١) مصطلح المجسمة يُطلق علىٰ الفرق التي قالت بكون الله تعالىٰ جسمانيا ﷻ، ومن أوائل من أدخل فكر التجسيم علىٰ المسلمين: عبد الله بن سبأ الذي قال بألوهية علي رضي الله عنه، ومنهم: مقاتل ابن سليمان المفسر المتوفي سنة: (ت: ١٥٠ هـ) والذي توسع في إدخال الإسرائيليات التي حملت الكثير من التجسيم، ومنهم: محمد بن كرام السجستاني المجسم المشهور (ت: ٢٥٥ هـ)، رأس فرقة الكرامية. ومِن أوائل الأفراد الذين وقعوا في بدعة التجسيم من دائرة أهل الحديث: كهمس بن الحسن، وأبو محمد الضبي الأسدي، ويحيىٰ بن عمار وغيرهم، ويطلق عليهم حشوية الرواة.

مِن أهم الفرق التي قالت بالتجسيم: (**السبئية**) أصحاب عبد الله بن سبأ، وهم أول المشبهة المجسمة من غلاة الشيعة، و(**البيانية**) أبتاع بيان بن سمعان الفهدي من غلاة الشيعة، و(**الهشامية الحَكَمية**) أتباع هشام بن الحَكم، من المصرحين بأن معبودهم جسم محدود، و(**الهشامية الجوالقية**) أصحاب هشام بن سالم الجواليقي، و(**الكرامية**) نسبةً لمؤسسها محمد بن كرام، وكان له أتباع كثر، ومن أهمهم **محمد بن الهيصم** الذي طور فكر الكرامية وهذب كلماتهم وقال: بأن الله جسم لا كالأجسام ونصرَ هذا الفكر مِن المتأخرين في كثير من جهاته الشيخ **ابن تيمية الحراني** وتلميذه **ابن قيم الجوزية** تبعًا لشيخه في عدة من مصنفاتهما، وتبعهما في كثير من ذلك **فِرَقُ الوهابية المعاصرة**. ينظر: «موسوعة الفرق والمذاهب في العالم الإسلامي» و«الكاشف الصغير عن عقائد ابن تيمية» للدكتور سعيد فودة، و«التجسيم في الفكر الإسلامي» للدكتور صهيب الصقار. و«الانتصار لأهل السنة وكشف مذهب أدعياء السلفية» لحصن الدين الأزهري.

https://t.me/kutubunmufidatun

وقد يُقال: إنَّ «الله» تعالىٰ و«الواجِبَ» و«القَديمَ» ألفاظٌ مُترادِفةٌ، و«الموجُودَ» لازِمٌ لـ«الوَاجِب»؛ وإذا وَرَدَ الشَّرعُ بإطلاق اسمٍ بلُغةٍ فهو إذنٌ بإطلاق ما يُرادِفه مِن تلكَ اللُّغة أوْ مِن لُغةٍ أُخرَىٰ، وما يُلازِم مَعناهُ، وفيه نَظرٌ.

(وَلَا مُصَوَّرٍ) أيْ: ذي صُورةٍ وشَكلٍ؛ مثلِ صُورةِ إنسَانٍ وفَرَسٍ؛ لأنَّ ذلِكَ مِن خَواصِّ الأجسَام، يَحصلُ لهَا بوَاسِطة الكمِّيَّات والكيْفِيَّات، وإحاطَةِ الحُدودِ والنِّهايَاتِ.

(وَلا مَحْدُودٍ) أيْ: ذِي حَدٍّ ونِهايَةٍ، (وَلَا مَعْدُودٍ) أيْ: ذِي عَددٍ وكَثرَةٍ؛ يعني: أنَّه ليسَ مَحلّاً للكمِّيَّات المُتَّصِلة كالمقَاديرِ، ولا المُنفَصِلة كالأعدَادِ، وهو ظَاهِرٌ.

حاشيَة العلامة الغَزّي

إطلاقُ «القديم» في رواية ابن ماجه لحديث التِّسعة والتِّسعين[1].

قوله: (وفيه نظرٌ) هو راجعٌ إلىٰ منعِ تَرادُف الألفاظ المذكورة؛ للقطعِ بتغايُرِ مَفهومَاتها، وإلىٰ مَنعِ كون المُرادِف واللَّازم مأذونًا فيه بالإذن في مُرادِفه ومَلزُومه؛ لأنَّهما قد يكُونان مُوهمَيْنِ للنَّقص؛ كما يُوهِمُه «العَارِف» المُرادِفُ للعَالم؛ لإشعَارِه بسَبْقِ الجَهلِ، وخالق القِرَدَة والخنازير اللَّازم لقولنا: خالِق كل شيءٍ.

قوله: (مثل صُورةِ إنسَانٍ) قيل: فيه تنبيهٌ علىٰ أنَّ الصُّورة والشَّكلَ بمعنىً واحدٍ هو: الهَيئةُ التي يكونُ عليهَا الجِسمُ.

قوله: (يعني: أنه ليسَ محلًّا للكَميَّات المُتَّصلةِ... إلىٰ آخره) الكمُّ: قِسمٌ مِن أقسَامِ العَرَضِ، وهو منه ما يقبلُ القِسمَة لذاته، ثُمَّ هو إمَّا أنْ يكونَ لأجزائه المفرُوضَة

(١) «سنن ابن ماجه» برقم: [٣٨٦١] باب أسماء الله ﷻ، عن أبي هريرة رضي الله عنه.

https://t.me/kutubunmufidatun

(وَلَا مُتَبَعِّضٍ، وَلَا مُتَجَزِّئٍ) أيْ: ذِي أبعَاضٍ وأجزَاءٍ.

(وَلَا مُتَرَكِّبٍ) منها؛ لِما في كُلِّ ذلِكَ مِن الاحتيَاجِ المُنافي للوجُوبِ، فما لهُ أجزَاءٌ يُسمَّىٰ باعتِبَار تألُّفِه مِنهَا: مُتَرَكِّباً، وباعتِبار انحِلاله إليهَا: مُتَبَعِّضاً ومُتَجزِّئاً.

(وَلَا مُتَنَاهٍ) لأنَّ ذلِكَ مِن صِفات المقَاديرِ والأَعدَادِ.

بيانُ معنَى المائيَّة

(وَلَا يُوصَفُ بِالْمَائِيَّةِ)؛ أيْ: المُجانَسةِ للأشيَاءِ؛ لأنَّ معنىٰ قولِنا: (ما هو) مِن أيِّ جِنسٍ هُو؟ والمُجانسَةُ تُوجِبُ التَّمايُزَ عَن المُجانِسَاتِ بفُصولٍ

حاشية العلامة الغَزّي

حدٌّ مُشترَكٌ أوْ لا. الثاني: المُنفصِلُ، وهو: العَددُ لا غير؛ لأنَّ حَقيقتَهُ ما تجتَمعُ مِن الوَحدَات بالذَّات، والأوَّلُ المتَّصِل: وهو إمَّا أنْ يكُونَ قارَّ الذَّات، أي: مُجتمعَ الأجزَاءِ في الوجُودِ أوْ لا، الثاني: الزَّمان، والأوَّل: المِقدَار، فليُتأمَّل.

قوله: (وباعتِبَار انحِلاله إليهَا: مُتبَعِّضًا ومُتجزِّئًا) فُرِّقَ بينهُما: بأنه يُعتبر في التَّجزُّؤِ كونُ ما إليه الانحلال ما منه التَّركيب، بخِلاف التَّبعُّضِ.

قوله: (لأنَّ معنىٰ قولنا: «ما هو» مِن أيِّ جنسٍ هو) صرَّحَ به السَّكاكي[1] حيثُ

---

(١) أبو يعقوب يوسف بن أبي بكر محمد بن علي السكاكي الخوارزمي الحنفي المعتزلي، العلامة سراج الملة والدين، **ولد سنة**: (**٥٥٥ هـ**) يُعد مِن أعيان رجال عِلم البلاغة. ولقبه السكاكي نسبة إلىٰ مهنة السِّكاكة، وهي الحدادة. **مِن شيوخه**: سديد بن محمد الحناطي، ومحمود بن صاعد الحارثي، وغيرهما، قال السيوطي: رأيتُ ترجمته بخط الشيخ سراج الدين البلقيني فقال: ... إمام في النحو والتصريف، والمعاني والبيان والاستدلال، والعروض والشعر، وله النَّصيب الوافر في علم الكلام وسائر الفنون، مَن رأىٰ مُصنَّفه عَلِم تبحُّرَه ونُبله وفضله. اهـ. مِن أجلِّ مُصنَّفاته: «مفتاح العلوم» مشتمل علىٰ اثني عشر علما لم يُعرف مثله في الأوائل والأواخر، **توفي سنة**: (**٦٢٦ هـ**).=

https://t.me/kutubunmufidatun

مُقوِّمةٍ، فيلزمُ التَّركيبُ[1].

(**وَلَا بِالْكَيْفِيَّةِ**) مِن اللَّون، والطَّعم، والرَّائحة، والحَرارَةِ والبُرودَةِ، والرُّطوبَةِ واليُبوسَةِ، وغيرِ ذلكَ ممَّا هو مِن صِفَات الأجسَامِ، وتوَابع المِزَاج والتَّركيبِ.

حدُّ التَّمكن والبُعد

(**وَلَا يَتَمَكَّنُ فِي مَكَانٍ**) لأنَّ التَّمكُّن: عِبارةٌ عَن نُفوذِ بُعْدٍ في بُعدٍ آخرَ مُتوهَّمٍ أوْ مُتحقَّقٍ، يُسمُّونَه: المكانَ.

حاشيَة العلامة الغـزّي

قال: وأمَّا «ما» فللسُّؤال عن الجِنس، تقول: ما عندك؟ بمعنىٰ: أنَّ أيّ أجناسِ الأشيَاءِ[2] عندكَ، وجوابه: إنسَان أو فرسٌ، ويدخل فيه كما قاله الشَّارح السُّؤال عن الماهيَّة والحقيقة نحو: ما الكلمة؟ أي: أيُّ أجناسِ الألفاظ هي؟، والاقتِصار علىٰ هذا المعنىٰ؛ لأنه الذي نُفي عنه تعالىٰ، فلا يَرِدُ: أنَّ «ما» قد يُسأل بها عن الوَصف نحو: «ما زيد»، نعم يَرِدُ: أنَّ المراد بالجِنس في قولهم: «أي جنس هو» إنما هو اللُّغويُّ لا المنطقيُّ، وأهل اللُّغة يَعدُّون النَّوع الحقيقيَّ مثل البَشر جِنسًا، فلا يلزمُ أنْ يكون تحته أفرادٌ مُتمايزة بالفصُول المقوّمة، حتىٰ يلزم مِن مجانسَة الباري تعالىٰ تَركُّبه مِن جِنسٍ وفَصلٍ.

قوله: (**يُسمُّونَهُ المكَانَ**) تفصيلُ المذَاهِب في معناهُ أنْ يقال:

= ينظر: «الفوائد البهية» ص٢٣١. و«بغية الوعاة» [ج٢/ص٣٦٤] رقم الترجمة: (٢٢٠٤). ط: العصرية.

(١) في (ح) و(س): التركُّب.

(٢) في «هـ»: أيُّ الأجناس عندك.

https://t.me/kutubunmufidatun

المكانُ إمَّا أنْ يكُونَ هو: السَّطح البَاطن مِن الحَاوي المُماسِّ للسَّطحِ الظاهر مِن المحوِي، وإليه ذهبَ أرسطو وأشياعُه مِن المشَّائين، وقد مرَّ ذِكره في الشَّرح.

وإمَّا أنْ يكون: البُعد الذي يَنفُذُ فيه الجِسمُ، ويَنطبِقُ البُعد الحَالّ في الجِسم عليه في أَعماقِه وأقطَارِه، فإمَّا موجودٌ، وهو مذهب أفلاطون[1] ومَن تبعه، وإمَّا موهومٌ وهو مذهبُ المتكلِّمين.

وطريقُ الحَصرِ أنْ يُقال: الجِسمُ لمَّا وجبَ أنْ يكونَ بكلِّيَّته في مَكانه مَالئًا له.. لم يجز أنْ يكُونَ المكانُ أمرًا غيرَ مُنقسمٍ ولا مُنقسِما في جِهة؛ لاستِحالة كَونِه مُحيطًا بالجِسم عليهما، فهو إمَّا: مُنقسِمٌ في جهتين، أو في الجِهات كُلِّها، والأوَّل: هو السَّطح، والثَّاني: هو البُعد، ثم البُعد إمَّا: أنْ يكُونَ أمرًا مَوهُومًا يَشغَلُه الجِسمُ ويملَؤُه علىٰ سَبيلِ التَّوهُّمِ، أو: أمرًا مَوجُودًا، ويجبُ أنْ يكُونَ مُجرَّدًا؛ إذ لا يجوزُ أنْ يكونَ مَادِّيًّا قائمًا بالجِسم، أو يلزم مِن حُصول الجِسم فيه تَداخُل الأجسَام، هذا

(١) فيلسوف نظرية المُثل، ولد في أثينا في حدود سنة: (٤٢٧ ق م) في أسرة كبيرة غينة، أخذ بنصيب وافر من الأدب اليوناني والعلوم الرياضية، ثم لما ناهز العشرين تعرف علىٰ سقراط الفيلسوف وأُعجب به ولازمه ما يقارب ثماني سنوات إلىٰ أن سُجن معلمه سقراط ثم أُعدم، فرحل إلىٰ ميغاري والتقىٰ بإقليدس ومكث عنده، ثم اتجه إلىٰ مصر، وأعجب بعلومهم خصوصا الفلك، ورحل إلىٰ إيطاليا وصقلية، وغيرها من البلاد، ثم رجع إلىٰ أثينا بعد (١٢) سنة من الترحال وأنشأ مدرسة يعتبرها البعض أول جامعة في العالم، يقوم بتدريس علوم العصر فيها جماعة من العلماء بإشراف أفلاطون، وظل هو يعلم ويكتب أربعين سنة حتىٰ توفي سنة: (٣٤٧ ق م) ومن ميزات أفلاطون أنه أول فيلسوف تصل إلينا جميع مصنفاته وهي كثيرة، منها «الجمهورية» في عشر مقالات ترسم السياسة المثلىٰ عنده، وله «احتجاج سقراط علىٰ أهل أثينا» و«فيدون» التي يقص فيها ما كان بين سقراط وأصحابه يوم إعدامه من حيث مصير النفس بعد الموت. ينظر: «دروس في الفلسفة» ليوسف كرم - إبراهيم مدكور، ص٨٥ - ٩٣.

https://t.me/kutubunmufidatun

والبُعْد: عِبارةٌ عَن امتِدَادٍ قائمٍ بالجِسم، أوْ بنَفسِه عِندَ القَائلِينَ بوجُودِ الخَلاءِ. واللهُ تعالىٰ مُنزَّهٌ عَن الامتِدَاد والمِقدَار؛ لاستِلزَامِه التَّجزُّؤَ.

اعتراض: الجوهرُ الفردُ مُتحيِّزٌ ولا بُعدَ له

فإنْ قيلَ: الجَوهرُ الفَردُ مُتحيِّزٌ ولا بُعدَ فيهِ، وإلَّا لكانَ مُتجزِّئاً.

قُلنا: المُتمَكِّن أَخصُّ مِن المُتحيِّزِ؛ **لأنَّ الحَيِّزَ**: هو الفَراغُ المُتوهَّمُ الذي يَشغلُه شَيءٌ مُمتدٌّ أو غَيرُ مُمتَدٍّ، فما ذُكِر دَليلٌ علىٰ عَدَمِ التَّمكُّن في المكانِ.

حاشية العلامة الغَزّي

ما عليه أهلُ العِلم، وأمَّا العامةُ: فإنهم يُطلقون لفظَ المكَانِ علىٰ ما يَمنعُ الشَّيءَ مِن النُّزول، فيَجعلُونَ الأرضَ مكانًا للحيوان دُونَ الهَواءِ المُحيطِ به.

قوله: (**عِندَ القَائلين بوجُودِ الخَلاء**) **حقيقةُ الخَلاء**: هو كونُ الجِسمين بحيثُ لا يَتماسَّان ولا يكونُ بينهما ما يُماسُّهما. وقد منعهُ أصحاب السَّطحِ وفرقةٌ مِن أصحاب البُعد الموجود، وجوَّزهُ المُتكلِّمونَ والفِرقةُ الأُخرى، لكنْ جَعلهُ المتكلمون: بُعدًا مَفروضًا مَوهُومًا، مُمتدًا في الجِهات، صالِحًا لأنْ يَشغَلَهُ جِسْمٌ ثالثٌ. وجعلهُ الفرقة: بُعدًا مُتحَقِّقًا، فاتَّفق الحُكماء علىٰ منعِ الخَلاء بمعنىٰ: البُعد المفروض، فالبُعد عِند المُجوِّزينَ له نوعَانِ: امتِدادٌ قائمٌ بالجِسم كالبُعد القائم بالمُتمكِّن، وامتدادٌ قائمٌ بنفسه، أو مَوهومٌ، وعِند أصحَاب السَّطحِ له النَّوع الأوَّلُ فقط.

ثُم الخِلافُ إنَّما هو في الخَلاء داخلَ العالَمِ، أمَّا خَارِجهُ: فمُتَّفقٌ عليه عِندهم لا نِزَاع بينهُم فيهِ، إلَّا في التَّسميةِ بالبُعد، **فإنه عِندَ الحُكماء**: عدمٌ محضٌ ونَفيٌ صِرف، يُثبته الوهم ويُقدِّره مِن عِند نفسه، **وعِندَ المُتكلِّمين**: بُعدٌ موهومٌ؛ كالمفروض فيما بينَ الأجسَامِ علىٰ رأيهم.

https://t.me/kutubunmufidatun

وأمَّا الدَّليلُ على عَدمِ التَّحيُّز: فهو أنَّه لو تحيَّزَ: فإمَّا في الأَزَلِ.. فيَلزمُ قِدمُ الحَيِّزِ، أوْ لَا.. فيكونُ مَحلاً للحَوادِث.

وأيضاً: إمَّا أنْ يُساوِيَ الحَيِّزَ أو يَنقُصَ عنهُ.. فيكونُ مُتناهِياً؛ أو يزيدَ عليهِ فيكونُ مُتجَزِّئاً.

[استِحالةُ الجِهات والزَّمان على الله تَعالى]

وإذَا لم يكُن في مَكانٍ لم يكن في جِهَةٍ؛ لا في عُلوٍّ ولا سُفلٍ ولا غَيرِهمَا، لأنَّها إمَّا حُدودٌ وأطرَافٌ للأمكِنة، أو نفسُ الأمكِنَة باعتِبار عُروضِ الإضَافةِ إلى شَيءٍ.

حاشية العلامة الغزي

قوله: (**فيَلزمُ قِدَمُ الحَيِّزِ**) هذا الوجهُ مَبنيٌّ كما في «شرح المقاصد» على وجُودِ الحَيِّزِ، وهو خِلافُ مَذهبِ المتَكلِّمينَ[(١)].

قوله: (**فيكونُ مَحلًّا للحَوادِث**) أي: لأنَّ الحُصول في الحيِّزِ مِن الأكوان، وهي مِن الموجودات العَينيَّة بالاتِّفاق، فيَسقطُ ما قيل: مِن أنَّ التَّحيُّزَ وصفٌ اعتِباريٌّ، وحدوث مثله تجوُّز.

قوله: (**فيكُونَ مُتناهِيًا**) أي: لأنَّ عدمَ تناهي الأَبعادِ باطلٌ، ثُم التَّرديدُ إنَّما هو على سبيلِ الفَرْضِ؛ ليظهرَ البُطلان على جميعِ التَّقادير، وإلا فلا يُتصوَّر زيَادة الشَّيءِ على حَيِّزِهِ ونُقصانه عنه.

قوله: (**أو نفسُ الأَمكِنَة**) أي: كما في الدَّار بين الدَّارين، فإنها علوٌّ بالإضافة إلى ما تحتها، وسُفلٌ بالقِياس إلى ما فَوقهَا.

---

(١) انظر «شرح المقاصد» [ج٢/ص٦٦].

https://t.me/kutubunmufidatun

(وَلَا يَجْرِي عَلَيْهِ زَمَانٌ) لأنَّ الزمان عِندنا: عِبارةٌ عَن مُتجدِّد يُقدَّر به مُتجَدِّدٌ آخرُ، وعِندَ الفَلاسِفة: عَن مِقدارِ الحَركَةِ، واللهُ مُنزَّهٌ عَن ذلِك.

حاشية العلامة الغَـزِّي

قوله: (لأنَّ الزَّمانَ عِندنا) الزَّمانُ عِند المتكلمين: عِبارةٌ عَن مُتجدِّدٍ معلومٍ يُقدَّر به مُتجَدِّدٌ مُبهَمٌ إزالةً لإبهامه. ومِن ثَمَّ تعاكسَ التَّقديرُ به بحسَبِ عِلم المُخاطَب، فيجابُ مَن سأل: متىٰ قدم زيد؟ بطلوع الشَّمس، إذا كان عالماً بطُلوعِها، ومَن سَأَلَ: متىٰ طَلعتِ الشَّمسُ؟ بقُدوم زَيدٍ، إذا كانَ عالِمًا بقدُومِه، هكذا ذكر في «المواقف» و«المقاصد»[1] وغيرهما.

ويَرِدُ عليه: أنه إنْ جعلَ الزَّمان عِبارةً عَن نفسِ ذلِكَ المتجدِّدِ.. لزِمَ أنْ يكُونَ أمرًا مَوجودًا لا مَوهُومًا كما هو مذهبهم، وأنْ تتَّحِد مُدَّة البَقاء ومبدأ الابتِداء إذا بَقِي مُدَّة، وهو واحدٌ بعينِه، وإنْ جُعلَ عبارةً عن الاقتِران والمعيَّة كما في «الطَّوالع» وغيرِه..[2] فلا شَكَّ أنَّ كُل مُقترنيْنِ إنَّما يَقترِنَان في شَيءٍ، وذلِكَ الشَّيءُ هو الذي يَجمعُهما، فليست المعِيَّة نفس ما يَقعُ فيه الحَوادِث، بلْ هي عَارِضَةٌ لها مَقيسَةٌ إلىٰ ما يقعَ فيه.

والحَاصِل: أنَّ أصحابَ هذا المذهب جعلوا أعلام الأوقات أوقاتًا، ولذلك تعاكسَ التَّوقيت عِندهُم.

قوله: (وعِندَ الفَلاسِفة: عن مِقدار حَركةِ الفَلكِ) وهو قول أرسطو ومَن تَبِعه مِنهم، وهو المشهور، ولذا اقتصرَ الشَّارحُ عليه، وذهبَ بعض مُتقدِّميهم إلىٰ أنَّه جَوهرٌ مُجرَّدٌ، فقيل: مُمكنٌ، وهو مذهبُ أفلاطون ومَن تبِعهُ، وقيل: واجبٌ لا

---

(١) انظر: «شرح المواقف» [ج٥/١١٣] «شرح المقاصد» [ج١/ص١٨٩].

(٢) ينظر: «مطالع الأنظار شرح طوالع الأنوار» ص٧٨ وما بعدها.

https://t.me/kutubunmufidatun

واعلَمْ: أنَّ ما ذَكرهُ مِنَ[1] التَّنزيهَات بَعضُها يُغني عَن البَعضِ، إلَّا أنّه حاولَ التَّفصيلَ والتَّوضيحَ في ذلكَ، قضاءً لحَقِّ الوَاجبِ في بابِ التَّنزيهِ، ورَدًّا على المُشبِّهةِ والمُجسِّمة وسَائرِ فِرَق الضَّلالِ والطُّغيان بِأبْلَغِ وَجهٍ وآكَدِه، فلمْ يُبال بتَكْرِيرِ[2] الألفَاظِ المُتَرادِفَة، والتَّصريحِ بما عُلِمَ بطريقِ الالتِزَام.

مبنى التّنزيهات على وجُوبِ وجُود البَارِي

ثُمَّ إنَّ مبنَى التَّنزيه عمَّا ذُكِرَتْ[3]: على أنَّها تُنافي وجُوبَ الوجُودِ؛ لما فيهَا مِن شَائبَةِ الحُدوثِ والإمكانِ على ما أَشرْنَا إليهِ، لا على ما ذهبَ إليه المشَايخُ؛ مِن أنَّ **معنَى العَرَضِ** بحسَبِ اللُّغة: ما يَمتنعُ بقَاؤُه، **ومعنَى الجَواهِرِ**:

حاشيَة العلامة الغَزّي

يقبلُ العَدمَ لذَاتِه، وقَومٌ منهم: إلى أنَّه الفَلكُ الأَعظَمُ؛ لأنه مُحيطٌ بالكُلِّ، كما أنَّ الزَّمانَ مُحيطٌ بهَا، وآخرونَ: إلى أنه حَركةُ الفَلَكِ؛ لأنَّها غيرُ قَارَّةٍ، كما أنَّ الزَّمانَ غيرُ قارٍّ.

قوله: (**بعضُها يُغني عن البَعضِ**) أي: لما بينها مِن التَّرادُف؛ كالمُتبَعِّضِ والمتَجزِّئِ، أو اللزوم؛ كنفي الصُّورة ونفي الكَيفيَّة، ثم الضمير هنا راجعٌ إلى «ما» نظرًا إلى معناها، ومثلهُ الضميرُ في «ذُكِرتْ».

قوله: (**على مَا أشرْنَا إليه**) أي: في كُل صِفةٍ سَلبيَّةٍ مما سَبق.

قوله: (**مِن أنَّ معنى العَرَضِ بحسَب اللغةِ**) وجهُ ضَعفِه وضَعفِ الآخرَيْن

---

(١) في (س): في التنزيهات.

(٢) في (ج أ): بتكرار.

(٣) قال الفرهاري: ذُكِرَت: ماضٍ مجهولٌ، والضمير إلى (ما) لتأويله بالأشياء المذكورة. اهـ. فالمعنى على ذلك: مبنى التنزيه عن الأشياء التي ذُكِرَت فيما سبق.

https://t.me/kutubunmufidatun

ما يَتركَّبُ عنهُ غَيرُه، ومعنى الجِسم: ما يَتركَّبُ هو مِن غَيرِه؛ بدليلِ قولهم: هذا أَجْسَمُ مِن ذاكَ[١]، وأنَّ الوَاجِبَ لو تركَّبَ فأجزَاؤُه: إمَّا أنْ تتَّصِفَ بصِفات الكمَالِ.. فيَلزَمُ تعدُّدُ الوَاجِب، أوْ لا.. فيَلزم النَّقصُ والحُدوثُ.

وأيضاً: إمَّا أنْ يكونَ على جميعِ الصُّور والأشكالِ والكيفيَّاتِ والمقَاديرِ فيلزَمُ اجتِماعُ الأضدَادِ، أو على بعضِها ـ وهي مُستويةُ الأقدامِ[٢] في إفادَة

حاشية العلامة الغَـزّي

بعدهُ: أنَّ هذه المطالب يقينيَّةٌ، وأوضاع اللُّغة لا تُوجِبُ اليقينَ، فيجوز منعُ أن ما ذُكر معنى العَرَضِ والجَوهرِ والجِسم، بل معنى العَرَض: ما يَقومُ بغيره. ومعنى الجَوهر: الموجُود لا في مَوضُوعٍ. ومعنى الجِسم: ما يقُوم بذَاتِه.

قوله: (إمَّا أنْ تَتَّصِفَ... إلى آخره) وجه ضعفه: أنَّ صفات الكمال هي: العِلم والقُدرَة وأخواتهما، ولا يلزمُ مِن تَعدُّد مَوصُوفاتها تعدُّد الوَاجِب، والقولُ بأنَّ الوجوبَ منها.. ممنوعٌ؛ لأنه أمرٌ اعتباريٌّ يُعبَّر عنه بامتِناع العَدَمِ، فليس مِن صفاتِ الكمَال، إلَّا أنْ يُعتبَر عمومها لكلِّ ما يفيدُ كمالًا، أو أنَّ لزومَ النَّقص والحدوث للجملة مِن نقصِ الأجزاء ممنوعٌ؛ لجواز قيام الصِّفة الوَاحدة مِن صِفَات الكَمالِ بالمجمُوع مِن حيثُ هو مجموعٌ، لا بكُلِّ جُزء.

قوله: (وهِي مُستَوية) هي في موضع الحال مِن الضمير في «بعضها» أي: والحالُ أنها مُستويةٌ لا يفيد بعضُها مَدحًا وكَمالًا لا يُفيدُه البعضُ الآخر، ولا تُوهِم نقصًا سَلِم عن إيهامه غيرهُ، ولا تدلُّ المحدثاتُ عليه دونَ الآخر، فيفتقِرُ ـ ذلك البَعض مِن تَلك المستوية الذي فُرِض أنَّ الذَّات عليه ـ إلى مُخصِّصٍ له دونَ ما

(١) في (ش) و(س): ذلك.

(٢) في (س): مستوية في إفادة المدح والنقص. بإسقاط: الأقدام.

https://t.me/kutubunmufidatun

المَدحِ والنَّقصِ، وفي عَدَمِ دَلالةِ المُحدَثاتِ عليه ـ فيفتقرُ إلىٰ مُخصِّصٍ، ويدخلُ تحتَ قُدرةِ الغَيرِ، فيكونُ حادثاً، بخِلاف مثلِ العلمِ والقُدرةِ؛ فإنَّها صِفاتُ كمالٍ تَدلُّ المُحدثَات علىٰ ثُبوتِها، وأضدادُها صِفاتُ نُقصَانٍ لا دلالةَ علىٰ ثُبوتِها؛ لأنَّها تَمسُّكاتٌ ضعيفةٌ تُوهِنُ عقائِدَ الطَّالبينَ، وتُوسِّعُ مجالَ الطَّاعنينَ؛ زَعماً مِنهم أنَّ تِلكَ المطالبَ العَالِيةَ مَبنيَّةٌ علىٰ أمثَالِ هذهِ الشُّبهِ الوَاهيةِ.

حاشيَة العلامة الغَزّي

عدَاه؛ لاستِحالة التَّرجِيح بدُونِ مُرجِّحٍ، ويدخلُ ذلك البَعض تحتَ قُدرة الغَير؛ لاحتياجه إلىٰ المخصِّصِ، فيكُون حَادِثًا؛ لافتِقاره إلىٰ ذلكَ الغيرِ الحَادثِ، فيلزمُ أنْ يكُونَ الوَاجِبُ مَحلًّا للحوَادِث، وهو مُحَالٌ.

ولكَ أنْ تجعلَ ضمير «يفتقر» وما بعده للواجب، وهو الأوفق؛ لقوله في «شرح المقاصد» كغيره: «وإمَّا أنْ يتَّصِفَ بالبعض، فيلزمُ احتِياجُ الوَاجب في صِفاته»[1] ووجهُ الضَّعفِ بعد تَسليم ما ذُكر مِن الاستَواء: منعُ لزُوم الافتِقَارِ إلىٰ مُخصِّصٍ سِوىٰ ذَاتِه.

قوله: (**لأنَّها تَمسُّكَاتٌ ضَعيفَةٌ**) قيل: هو متعلق بـ«مبْنَىٰ» المُقدَّرِ بعد «لا» مِن قَوله: (لا علىٰ ما ذهبَ إليه المشَايخُ) وهو غلطٌ، والصَّوابُ: أنه مُتعلِّقٌ بالنفي نفسه عند مِن يُجوِّزُ تعلُّقَ الجَار بحرُوفِ المعاني، كما قال ابن الحاجب في قوله تعالىٰ: ﴿مَآ أَنتَ بِنِعۡمَةِ رَبِّكَ بِمَجۡنُونٍ﴾ [القلم: ٢] أنَّ «باء» بمجنونٍ مُتعلِّقة بالنفي ومتعلق بفعل دلَّ عليه النفي المذكور عند مَن يمنع ذلك وهو المشهور[2]. والتَّقديرُ هنا: انتفىٰ بنَاءُ ما ذُكِرَ علىٰ مَا ذهبَ إليه المشايخُ؛ لأنها تَمسُّكاتٌ ضَعيفةٌ، إذا

---

(١) انظر «شرح المقاصد» [ج٢/ص٦٥].

(٢) انظر: «الكافية» لابن الحاجب مع شرح الرضي [ج٣/ص٤٠٧] نشرة: جامعة قار يونس ليبيا، سنة: (١٩٧٥ م) تحقيق: أ. د. يوسف حسن عمر.

https://t.me/kutubunmufidatun

[شُبهة الاحتجاج بظواهر النُّصوص في الجسميَّة ولوازمها]

واحتجَّ المُخالِف: بالنُّصوصِ الظَّاهرةِ في الجِهة والجِسميَّة والصُّورةِ والجَوارِح، وبأنَّ كُلَّ مَوجُوديْنِ فُرِضَا[١] لا بُدَّ أنْ يكونَ أحدُهما: مُتَّصِلاً بالآخرِ مُماسًّا له، أو مُنفصِلًا عنهُ مُبايناً في الجِهة، والله تعالىٰ ليسَ حَالًّا ولا مَحلًّا للعَالَمِ، فيكونُ مُبايناً للعَالَمِ في جِهَةٍ[٢]، فيَتحيَّزُ، فيَكونُ جِسماً أو جُزءَ جِسمٍ مُصوَّراً[٣] مُتناهِياً.

والجَوابُ: أنَّ ذلِكَ وهْمٌ مَحضٌ، وحُكمٌ علىٰ غيرِ المحسُوسِ بأحكامِ

حاشية العلامة الغزّي

اعتَمدَ عليهَا طَالِبٌ فأُظهِرَ له خَللُهَا.. انحلَّتْ عَقيدَتُه وضَعُفتْ، وإذا احتجَّ بهَا مُعلِّلٌ هَانَ علىٰ الطَّاعِنِ نَقضُها، واتَّسعَ له المجَالُ في القدْحِ فيما عُلِّل بها، زعمًا مِن الطَّالبين والطَّاعنين أنَّ تِلكَ المطالبَ اليَقينيَّةَ مَبنيَّةٌ علىٰ هذِه الشُّبه الضَّعيفةِ.

قوله: (**واحتَجَّ المخَالِفُ بالنُّصوصِ الظَّاهِرة... إلىٰ آخره**) منها في الجهة: قوله تعالىٰ: ﴿يَخَافُونَ رَبَّهُم مِّن فَوْقِهِمْ﴾ [النحل: ٥٠] ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ ٱلْكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ﴾ [فاطر: ١٠] ﴿تَعْرُجُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَٱلرُّوحُ إِلَيْهِ﴾ [المعارج: ٤]. وفي الجِسميَّة: قوله تعالىٰ: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾ [الفجر: ٢٢] وفي الصُّورة: حديث البخاري: «... إن الله خلق آدم علىٰ صورته»[٤] وفي الجَوارح: قوله تعالىٰ: ﴿يَدُ ٱللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ﴾ [الفتح: ١٠] ﴿وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ﴾ [الرحمن: ٢٧].

قوله: (**والجواب: أنَّ ذلك وهمٌ مَحضٌ**) يريدُ أنَّ الجزمَ بالانحصار في قِسمَي

---

(١) في (ش): إذا فرضنا.

(٢) في (س): مُباينًا في الجهة.

(٣) في (س): متصورا متناهيا.

(٤) «صحيح البخاري» برقم: [٢٥٥٩] و«صحيح مسلم» برقم: [٢٦١٢] باختلاف يسير.

https://t.me/kutubunmufidatun

المَحسُوسِ، والأدِلَّة القَطعيَّةُ قائِمةٌ علىٰ التَّنزيهاتِ، فيَجبُ أنْ يُفوَّضَ عِلمُ النُّصوصِ إلىٰ الله تعالىٰ علىٰ ما هُو دَأْبُ السَّلفِ؛ إيثارًا للطَّريقِ الأسْلَمِ، أوْ تُؤوَّلَ بتَأويلاتٍ صَحيحةٍ علىٰ ما اختارَهُ المُتأخِّرونَ؛ دفعًا لِمَطاعِنِ الجَاهلِينَ، وجَذْبًا بضَبْعِ القَاصِرينَ[1]، وسُلوكًا للسَّبيلِ الأحكَمِ.

حاشيَة العلامة الغـزّي

المنفصلة المذكورة.. إنما هو مِن أحكام الوَهميَّة الكاذبة؛ لكونِها فيما ليس بمحسُوسٍ، ومُدَّعي الضرورة فيه مُكابرٌ أو اشتبَه عليه الوهميَّاتُ بالأوليَّات، كيف وليس تركُّبها عن الشَّيء ونَقيضِه أو المساوي لنقيضه، وأطبقَ أكثرُ العُقلاء علىٰ خِلافها، وعلىٰ أنَّ الموجُود إمَّا: جِسمٌ، أو جِسمانيٌّ، أو: لا جِسمٌ، ولا جِسمانيٌّ.

قوله: (**والأدلة القطعية... إلىٰ آخره**) إشارةٌ إلىٰ الجَوابِ عَن النُّصوص: بأنَّها ظَنيَّاتٌ سَمعيَّةٌ في مُعارضَةِ قَطعيَّاتٍ عَقليَّةٍ، فيُقطع بأنَّها ليسَتْ علىٰ ظَواهِرِهَا؛ لأنَّ الظَّنيَّ لا يُقاوِمُ القَطعيَّ، ثُمَّ **إمَّا أنْ يُفوَّضَ** العِلمُ بمَعانيهَا إلىٰ الله تعالىٰ، مَع اعتِقَاد حَقِّيَّتهَا، جَريًا علىٰ الطَّريقِ الأَسلَمِ، الموَافِق للوَقْفِ علىٰ الجَلالة في قوله تعالىٰ: ﴿وَمَا يَعۡلَمُ تَأۡوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُۗ﴾ [آل عمران: ٧] وذلِكَ دَأبُ السَّلفِ.

وإمَّا أنْ يُؤوّلَ تأويلاتٍ مُناسِبةٍ لما عَليهِ الأدِلَّةُ العَقلِيَّةُ، سُلوكًا للطَّريقِ الأَحكَامِ الموَافِق للعَطْفِ في: ﴿إِلَّا ٱللَّهُۗ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلۡعِلۡمِ﴾ [آل عمران: ٧] كما هو هِجِّيرَىٰ[2] الخَلَفِ، فتُؤوَّلُ الفَوقيَّة: بالتَّعالي في العظَمةِ لا في المكَان، وصعود الكَلِم: بقبُوله، وعُروج الملائكة إليه: بالرُّقيِّ إلىٰ محلِّ عِبادتهم إيَّاه، ومَجيئُهُ

(١) أي: أخذًا بعَضُدِ القاصرين، شبَّهَ القاصِرَ بمن يسقطُ فيحتاج إلىٰ مَن يأخذه بيده، وكذلك عوام المسلمين إذا خاضوا في المتشابهات والظواهر يُخشىٰ أن يسقطوا في أوحال التشبيه والتجسيم، فيأخذ بيدهم برفق مِن خلال التَّأويل الصحيح إبعادًا لهم عن مَواضِع الزَّلل.

(٢) **الهِجِّيرَىٰ**: الدَّأبُ والعادةُ، يقال: ما زال هذا هِجِّيرَاه: ما يُولَعُ بذِكره.

https://t.me/kutubunmufidatun

[نفيُ التَّشبيهِ]

(وَلَا يُشْبِهُهُ شَيْءٌ) أيْ: لا يُماثِلُه، أمَّا إذا أُريدَ بالمُماثَلةِ الاتِّحادُ في الحَقيقةِ.. فظَاهِرٌ، وأمَّا إذا أُريدَ بهَا كونُ الشَّيئَيْنِ بحيثُ يَسدُّ أحدُهمَا مَسدَّ

حاشيَة العلامة الغَزّي

تعالىٰ: بمَجِيئِ أَمرِهِ، والصُّورة: بالصِّفة مِن العِلمِ وغيره، أو الضَّمير للأخ، واليد: بالقُدرة، والوَجه: بالذَّات.

فإن قيلَ: إذا كان الدِّين الحقُّ نفيُ الجِهة؛ فما بالُ الكُتبِ السَّماوية والأحاديثِ النَّبويةِ مُشعِرةٌ في مَواضِعَ لا تُحصىٰ بثُبوتِها، مِن غير أنْ يقعَ في موضعٍ منها تَصريحٌ بالنَّفي، كما صرَّحتْ بوجُودِ الصَّانِع ووَحدَتِه وصِفاته، والمعَاد والحَشر، وأكَّدَت غَايةَ التَّأكيدِ، مع أنَّ هذا أيضًا حقيقٌ بذلِكَ؛ لما تَقرَّرَ في فِطرَة العُقلاء مع اختِلاف الأديَان والآراء مِن التَّوجُّه إلىٰ العُلوِّ عِندَ الدُّعاء، ورفع الأيدي إلىٰ السَّماء؟

أجيبَ: بأنه لمَّا كانَ التَّنزيهُ عن الجِهة يَقصرُ عنه عقول العامَّةِ، حتىٰ تَكادُ تَجزِمُ بنَفي ما ليسَ في جِهةٍ.. كانَ الأنسَب في خِطاباتهم والأقرب إلىٰ صَلاحِهم ما يكونُ ظاهرًا في التَّشبيه، وكون الصَّانِع في أَشرفِ الجِهَات، مع تَنبيهاتٍ دَقيقة علىٰ التَّنزيهِ المطلَقِ عمَّا هو مِن سِمَات الحُدوث.

وتَوجُّه العُقلاءِ إلىٰ السَّماء ليسَ مِن جِهة اعتِقادهم أنَّه فيهَا، بل لأنَّها قِبلةُ الدُّعاء، إذ منها تُتوقَّعُ الخَيراتُ والبَركات، وهُبوط الأنوارِ ونُزول الأمطَار.

ثُم «الضَّبْع» بفتح المعجمة وسكون الموحدة: العضد كلها أو وسطها. و«الأَحكَمِ» مِن الإحكَام وهو: الإتقان.

قوله: (فظَاهِرٌ) أي: وإلَّا لتعدَّدَ الواجِبُ.

https://t.me/kutubunmufidatun

الآخرِ؛ أيْ: يَصْلُح كلٌّ لِما يَصلُحُ لَه الآخرُ.. فلأنَّ شيئًا مِن المَوجُودَات لا يَسُدُّ مَسدَّهُ في شيءٍ مِن الأَوصَافِ؛ فإنَّ أوصَافَهُ مِن العِلم والقُدرةِ وغَيرِ ذلكَ أَجَلُّ وأَعلَىٰ ممَّا في المخلُوقَات بحيثُ لا مُناسبَة بينَهُما.

قال في «البداية»: «إنَّ العِلمَ مِنَّا: مَوجُودٌ، وعَرَضٌ، وعِلمٌ مُحدَثٌ، وجائِزُ الوجُودِ، ويَتجدَّدُ في كُلِّ زمانٍ، فلو أَثبتنَا العِلم صِفةً لله تعالىٰ لكانَ موجُودًا، وصِفةً، وقَدِيمًا، وواجِبَ الوجُودِ، ودائِمًا مِن الأَزلِ إلىٰ الأَبدِ، فلا يُماثِلُ عِلمَ الخَلْقِ بوَجهٍ مِن الوجُوه» هذا كَلامُه، وقدْ صرَّحَ بأنَّ المُماثلةَ عِندنَا إنَّما تَثبتُ بالاشترَاك في جَميعِ الأَوصَافِ، حتَّىٰ لو اختَلفَا في وَصْفٍ وَاحدٍ انتَفتِ المُماثَلةُ[1].

وقال الشَّيخُ أبو المُعين في «التَّبصرة»: «إنَّا نَجدُ أهلَ اللُّغةِ لا يَمتنِعُونَ مِن القَولِ بأنَّ زَيدًا مِثْلٌ لِعَمرو[2] في الفِقه؛ إذا كانَ يُساوِيه فيهِ ويَسُدُّ مَسدَّهُ في ذلكَ الباب، وإنْ كانَ بينَهُما مُخالَفةٌ بوجُوهٍ كَثيرةٍ، ....

حاشيَة العلامة الغَزّي

قوله: (في «البِدايَة»... فلو أثبتنا العِلم) «لو» هُنا لمجرَّد الرَّبط، لا الامتناع كما في قول الشَّافعي: القَدريَّة إذا سَلَّموا العِلْمَ خُصِموا.

قوله: (وقد صرَّح) أي: قُبيل الكلام السَّابق، والغرضُ مِن حكاية هذا التَّصريحِ التَّنبيهُ علىٰ أنَّه مُناقِضٌ لقوله: (فلا يُماثل عِلم المخلوق بوجْهٍ مِن الوجوه) إذ يُفهم مِنه أنَّ الاشتِراكَ في بعضِ الوجُوه كافٍ في المُماثلة، والتَّوفيقُ ما سيَجيء في الشَّرح.

---

(١) ينظر: «البداية من الكفاية» للشيخ نور الدين الصابوني ص٥٩.

(٢) في (ح) و(س): مثلُ عمروٍ.

https://t.me/kutubunmufidatun

وما يَقولُه الأَشعريَّةُ مِن أنَّه لا مُماثَلةَ إلَّا بالمُساوَاةِ مِن جَميعِ الوجُوهِ فاسِدٌ؛ لأنَّ النَّبيَّ ﷺ قال: «الحِنْطةُ بالحِنطةِ مِثْلًا بمِثْلٍ» وأرادَ الاستِواءَ في الكَيْلِ لا غَير، وإنْ تفاوتَ الوَزنُ، وعددُ الحبَّاتِ، والصَّلابةُ، والرَّخاوَةُ»[١].

والظَّاهِرُ: أنَّه لا مُخالفةَ؛ لأنَّ مُرادَ الأَشعريِّ: المُساوَاةُ[٢] مِن جَميعِ الوجُوه فيما بِه المُماثَلةُ؛ كالكيلِ مَثلًا.

وعلىٰ هذا ينبَغي أنْ يُحمَل كلامُ «البِداية» أيضاً، وإلَّا فاشتِراكُ الشَّيئيْنِ في جَميعِ الأَوصَاف، ومُساواتُهما مِن جَميعِ الوُجوه.. يَرفعُ التَّعدُّدَ، فكيفَ يُتصوَّرُ التَّماثلُ؟!

[تنزيهُ البَاري سُبحانه عَن أضدَادِ صِفات المعَاني]

(وَلَا يَخْرُجُ عَنْ عِلْمِهِ وَقُدْرَتِهِ شَيْءٌ) لأنَّ الجهلَ بالبَعضِ أو[٣] العَجْزَ عنِ

حاشيَة العلامة الغَزّي

قوله: (ومَا يقُوله الأَشعَريَّةُ) هو مِن تَتمَّةِ كلام أبي المُعين.

قوله: (الحِنطةُ بالحِنطَةِ مِثلًا بمِثل) طَرَفٌ مِن حديثٍ أخرجه مسلم مِن رواية أبي هريرة[٤].

قوله: (يَرفَعُ التَّعدُّدَ) أي: لأنَّ مِن أوصَافِ الشَّيء كونُه ليسَ غيرَ نَفسِه، وكَونُه شَاغِلًا لحَيِّزِه.

(١) ينظر: «تبصرة الأدلة في أصول الدين» للإمام أبي المعين النسفي [ج١: ص١٤٩]

(٢) في (ح): لأن مراد الأشعري مِن المماثلةِ المساوةُ... الخ.

(٣) في (س): والعجز.

(٤) «صحيح مسلم» برقم: [١٥٨٨] وغيره.

https://t.me/kutubunmufidatun

البَعضِ . . نَقْصٌ وافتِقارٌ إلىٰ مُخصِّصٍ ، مع أنَّ النُّصوصَ القَطعيَّة ناطِقةٌ بعُمومِ العِلم وشُمولِ القُدرَة ؛ فهو بكلِّ شيءٍ عَليم ، وعلىٰ كُلِّ شَيءٍ قَدير ، لا كما تَزعُم الفَلاسِفةُ: . . . .

حاشيَة العلامة الغَـزّي

قوله: (**نَقصٌ وافتِقارٌ إلىٰ مُخصِّصٍ**) إشارة إلىٰ دليلِ عُموم العِلم لكُلِّ مَفهُومٍ ، وعُمومِ القُدرَةِ لكُلِّ مُمكنٍ ، وهو أنَّ المُقتَضي للعَالميَّة والقَادِريَّة هو الذَّات ، والمصَحِّحُ للمَعلُوميَّة: ذَواتُ المعلُومَات ، وللمَقدُوريَّة: الإمكان ، ونسبَة الذَّات فيهما إلىٰ الجَميعِ سوَاء ، فيَجبُ عمُومُ الصِّفتيْنِ ؛ لأنَّ القَصْرَ علىٰ البَعضِ تَخصيصٌ بدُونِ مُخصِّصٍ ، معَ أنَّه يَستلْزِمُ النَّقصَ للجَهْلِ بمَا له قَابليَّةُ العِلم ، أو العَجْزَ عمَّا لهُ قَابليَّةُ القُدرَةِ .

ولمَّا كانَ هذا الاستِدلالُ مَبنِيًّا في القُدرة علىٰ ما ذهبَ إليه أهلُ الحقِّ: مِن أنَّ المعدومَ ليسَ بشيءٍ ، وإنَّما هو نفيٌّ محضٌ لا امتِيازَ فيه ولا تَخصُّصَ ، خِلافًا للمُعتزلةِ ، ولا مادَّةَ له ولا صُورةَ خِلافًا للحُكماء ، وإلَّا لم يمتَنِع اختِصَاصُ البَعضِ بمَقدُوريَّتِه تعالىٰ دُونَ البَعضِ كما يقولُه الخصمُ ؛ لجَوازِ أنْ تكُونَ خُصوصيَّةُ بعضِ المعدُوماتِ الثَّابتة المتميِّزةِ مَانِعةً مِن تعلُّق القدرة به ، ولجَوَاز أنْ تَستعِدَّ المادَّةُ لحدُوثِ مُمكِنٍ دُونَ آخر ، ومُعترضًا في العِلم بما يُقال: إنَّه يجوز أنْ يكُونَ بعضُ الأُمورِ غيرَ قابلٍ لتعلُّقه ؛ كالممْتَنِعات بالنِّسبَة إلىٰ القُدرة . . **قَرنَهُ** الشَّارحُ بأنَّ النُّصوصَ العَقليَّة ناطِقةٌ بمُقتَضاهُ ، وشَاهِدةٌ له تقويةً وتثبيتًا ، ومِن ثَمَّ قال في «شرح المقاصد»: الأَوْلىٰ التَّمسُّك بها .

قوله: (لا كمَا تَزعمُ الفَلاسِفةُ) المراد: جمهورهم ، فقد ذهَبَ بعضُ متقدِّميهم إلىٰ أنَّه لا يعلمُ شيئًا أصلًا .

https://t.me/kutubunmufidatun

مِن أنَّه لا يَعْلَمُ الجُزئيَّات، ولا يَقدِرُ علىٰ أكثَرَ مِن وَاحِدٍ، والدَّهْرِيَّة: أنَّه لا يَعلَمُ ذَاتَهُ، ....

حاشية العلامة الغـزّي

قوله: (**لا يعلمُ الجُزئيَّات**) أي: علىٰ وجْهِ كَونِها جُزئيَّاتٍ، أي: مِن حيثُ كونها زَمانيَّةً يَلحقُهَا التَّغيرُ؛ لأنَّ تَغيُّرَ المعلُومِ يَستلزِمُ تَغيُّرَ العِلم، وإلَّا لزِمَ الجَهلُ، والتَّغيُّر علىٰ الله تعالىٰ محالٌ في ذاته وصِفاته، أمَّا عِلمهُ إياها علىٰ وجْهٍ كُلي؛ أي: مِن حيثُ إنها غيرُ متعلِّقةٍ بزَمانٍ؛ كعِلمه بأنَّ القمر يتحرَّكُ كل يومٍ كذا، أو أنَّ في وقت كذا خُسوفًا.. فثابتٌ؛ لأنه علم مستمرٌ قبلَ الوقُوعِ وبَعدَهُ.

والجواب: أنَّ ما ذُكر مِن لزومِ التَّغيُّر فيه إنَّما هو بناءً علىٰ تفسيرِه بالصُّورَةِ، وهو مَمنُوعٌ؛ لأنَّ العِلمَ عِندنَا إضافةٌ مَخصُوصةٌ، أو صِفةٌ حَقيقيَّةٌ ذاتُ إضَافَةٍ، فعلىٰ الأوَّلِ: يتَغيَّرُ نفسُ العِلم، وعلىٰ الثَّاني: إضَافتُه، وعلىٰ التَّقديرين لا يَلزمُ تغيرٌ في صِفةٍ مَوجُودةٍ، بل في مَفهُومٍ اعتِباريٍّ، وهو جَائزٌ.

قوله: (**ولا يَقدِرُ علىٰ أكثَرَ مِن وَاحِدٍ**) قاله الفلاسفةُ الإلهيُّون، بناءً علىٰ أنَّ الوَاحِد الحَقيقيَّ لا يَصدرُ عنه أثرَانِ، وذلِكَ الوَاحِدُ عِندهُم هو العَقلُ الأوَّلُ.

والجواب: المنع.

واعلم أنَّ الفلاسفة يَنفُونَ القدرةَ علىٰ شيءٍ بمعنىٰ صِحَّة فِعله وتَركِه.. لقولهم بالإيجَاب، فمعنىٰ كونه قادِرًا عِندهُم: هو أنَّه إنْ شاء فعلَ وإنْ شاء لم يفعل، كما هو أيضا ثابتٌ عِند غيرهم، إلَّا أنَّهم ذهبوا إلىٰ أنَّ مشيئةَ الفِعل الذي هو الفيضُ والوجُود لازِمةٌ لذَاتِه، كلُزومِ العِلم وسَائرِ الصِّفات الكَماليَّة لهَا، فيَستحيلُ الانفِكاكُ بينَهُما، فلا يَرِدُ: أنَّ مذهبَ الفَلاسِفة الإيجَابُ والقُدرَةُ تُنافِيه.

قوله: (**أنَّهُ لا يَعلَمُ ذَاتَهُ**) نقلهُ في «الأبكار» و«المواقف» في الفِرق عن

https://t.me/kutubunmufidatun

والنَّظَّامُ: أنَّه لا يقدرُ علىٰ خَلْقِ الجَهلِ والقُبْحِ[١]، **والبَلخِيُّ**: أنَّه لا يقدرُ علىٰ مِثل مَقدُورِ العَبد، **وعامَّةُ المُعتزِلة**: أنَّه لا يَقدِرُ علىٰ نَفسِ مَقدُورِ العَبدِ.

حاشيَة العلامة الغَـزّي

المعمَّريَّة أصحاب معمَّر بن عبَّاد السّلمي[٢] مِن المعتزلة[٣].

قوله: (**النَّظَّام**) هو إبراهيم بن سيَّار، مِن شياطين القَدرية، طالعَ كُتبَ الفلاسفةِ وخلطَ كلامهُم بكلامِ المعتزلة.

قوله: (**والبَلخيّ**) هو كما في «شرح المقاصد» أبو القَاسم المعروف بالكَعبي[٤]، قال لا يَقدر علىٰ مِثل مقدور العَبد، حتَّىٰ لو حرَّكَ جَوهرًا إلىٰ حيزٍ وحرَّكهُ العَبدُ إلىٰ ذلِكَ الحَيِّز لم تتماثَلِ الحَركتَان، واحتجَّ: بأنَّ مَقدُورَ العَبدِ إمَّا طَاعةٌ أو مَعصيةٌ أو عَبَثٌ، وذلِكَ علىٰ الله تعالىٰ محالٌ[٥].

والجواب: أنَّها اعتِباراتٌ تعرِضُ للفِعل بالنِّسبَة إلينا، أمَّا فِعلُه تعالىٰ فمُنزَّه عنها.

قوله: (**وعامَّةُ المعتَزلةِ**) هو مذهب الجُبّائيين ومَن تبعهُما، قالوا: لو صحَّ مقدور بين قادرين؛ لصحَّ مخلوقٌ بين خالقين؛ لأنه يجِبُ وقوعُه بكلٍّ مِنهُما عِندَ

---

(١) في (ش): والقبيح.

(٢) من غلاة قدرية المعتزلة، بصريٌّ سكن بغداد، وناظر النَّظَّام، تُنسب إليه فرقة المعمَّريَّة، ومِن المسائل التي انفردوا بها: أن الله لم يخلق شيئًا غير الأجسام، وأن الأعراض من اختراعات الأجسام إما بالطبع؛ كالنار للاحتراق، وإما بالاختيار؛ كالحيوان للألوان، وأنه يستحيل علىٰ الله أن يعلم نفسه، وأنَّ الإنسان يُدبر الجسدَ وليسَ بحالٍّ فيه، **توفي سنة**: (**٢١٥ هـ**).

(٣) انظر: «أبكار الأفكار في أصول الدين» [ج٥/ص٤٧] و«شرح المواقف» [ج٣/ص٦٦٧].

(٤) هو أبو القاسم عبد الله بن أحمد بن محمود الكعبي البلخي، من رؤوس متكلمي معتزلة بغداد **توفي سنة**: (**٣١٩ هـ**). ينظر: «وفيات الأعيان» ج٣/ص٤٥.

(٥) انظر: «شرح المقاصد» [ج٢/ص٨٤].

https://t.me/kutubunmufidatun

[الكلامُ في صِفات المعَاني]

(**وَلَهُ صِفَاتٌ**) لِما ثَبتَ مِن أَنَّه عالِمٌ قادِرٌ حَيٌّ إلىٰ غيرِ ذلكَ ، ومَعلُومٌ أَنَّ كُلًّا مِن ذلِكَ يَدلُّ علىٰ معنًىٰ زائدٍ علىٰ مَفهُوم الوَاجِبِ ، وليسَ الكلُّ أَلفاظًا مُترادِفةً ، وأنَّ صِدقَ المُشتقِّ علىٰ شَيءٍ يَقتضِي ثُبوتَ مأخَذِ الاشتِقاق لهُ ؛ فثَبتَ له صِفةُ العلمِ والقُدرَةِ والحيَاةِ وغيرِ ذلكَ .

حاشيَة العلامة الغـزّي

تَعلُّقِ الإرادَةِ ، واللَّازمُ باطِلٌ ؛ لامتِناع المؤثِّرين علىٰ أثرٍ وَاحدٍ .

والجواب: منعُ الملازمةِ ، بناءً علىٰ أنَّ قُدرةَ العَبدِ ليسَتْ بمُؤثِّرةٍ ، ولو سُلِّمَ ؛ فيجُوز أنْ يكُونَ واقِعًا بهِمَا ، لا بكُلٍّ مِنهُما .

[صفات المعاني]

قوله: (**يدلُّ علىٰ معنًىٰ زَائدٍ**) إذ لو كانَ مفهومُ كَونِه عَالمًا مثلًا نفسَ ذَاتِه . . لم يُفِد حَملهُ علىٰ ذَاتِه ؛ لكونِه حَمل الشَّيء عَلىٰ نَفسِه ، بمَثابة قَولِنا: ذاته ذاته ، فتعيَّنَ زيادَتُه عليهَا ، إذْ لا مجالَ للجُزئيَّة قطعًا .

وفيه نظرٌ ؛ لأنَّه لا يُفيد إلَّا زيادةَ هذا المفهُومِ علىٰ مَفهُومِ الذَّات ، ولا كلامَ فيهَا ، وأمَّا زِيادةُ ما صَدق عليه هذا المفهومُ علىٰ مَفهُومِ الذَّات فلا ، نعم ؛ لو تُصوِّرَ مَفهُوم الذَّات وَالوَصْفِ بحَقيقتِهمَا ، وأَمكَنَ حملُ الوَصْفِ علىٰ الذَّات دُونَ حَملِ الذَّات عليهَا . . حصلَ المطلوبُ ، ولكن أنَّىٰ ذلِكَ التَّصوُّر .

قوله: (**وليسَ الكُلُّ أَلفاظًا مُترادِفةً**) التعرُّضُ لهذه المقدِّمة ؛ لتوقُّفِ تعدُّدِ الصِّفات عليها .

قوله: (**يَقتَضي ثُبوتَ مَأخَذِ الاشتِقَاقِ لَهُ**) إنْ أرادَ: اقتضاءَ ثُبوتِ المأخَذِ في

https://t.me/kutubunmufidatun

لا كَمَا تَزعُم المُعتزِلةُ ؛ أنَّه عالِمٌ لا عِلمَ لهُ ، وقادِرٌ لا قُدرةَ لهُ ، إلىٰ غيرِ ذلكَ ؛ فإنَّه محالٌ ظاهِرٌ ؛ بمنزِلَةِ قولِنا : أَسوَدُ لا سَوادَ لهُ .

حاشية العلامة الغـزّي

نَفسِه بحسَبِ الخَارجِ ، كما يُشعِرُ به تَفريعُهم الأَزلِيَّةَ عليه ، بِناءً علىٰ امتِناعِ قِيامِ الحَوادِثِ الموجُودَةِ بذَاتِه تعالىٰ . . فمَنقُوضٌ بمِثلِ الوَاجِب والموجُودِ ، فإنَّ الوجُوبَ أمرٌ اعتباريٌّ كما مرَّ ، وكذا الوجودُ بناءً علىٰ مذهبِ الشَّيخ وهو الحَقُّ : أنَّ وجُودَ كل شيءٍ عينُه .

وإنْ أرادَ : أنه يَقتضِي ثُبوتَهُ لموصُوفِه ، بمعنىٰ : اتِّصافِه بهِ . . لم يَتِمَّ المطلوبُ ، وهو تحقُّقُ الصِّفات في الخَارجِ .

وأُجيب : باختِيار الأوَّلِ ، ولا نقضَ ؛ لأنَّ أهل اللُّغة يَفهمون مِن نحو : «عليم» و«قدير» في الشَّاهِد ثُبوت الصِّفة ذَاتِ التَّحقُّقِ في الخَارجِ ، فتُحمل تلكَ الصِّفةُ في حقِّ البَاري علىٰ ذلِكَ علىٰ مَا يَليقُ بِه ، بخِلاف الوَاجِب والموجُود ، إذْ لا يَفهمُونَ مِن الوجُوبِ والوجُودِ إلَّا صِفةً ليسَ لها تحقُّقٌ خارجيٌّ .

وفيه نظر : لأنَّ مَفهُومَ الفَرْقِ في فَهمِ أَهلِ اللُّغةِ مَمنوعٌ ، كيفَ وهو يتضمَّنُ دعوىٰ أنَّهم فهموا مِن الوَاجِب والموجود غير ما وُضِعَا له .

قوله : (**فإنَّه محالٌ ظَاهِرٌ**) أي : لاستِلزَامهِ ثُبوتَ المشتقِّ بدونِ المشتقِّ منه .

فإن قيل : معنىٰ قولهم : «عالم لا عِلم له» لا علم صِفة حَقيقيةً كما في واحدٍ لا وَحدَة له ، فلا يلزمُ ما ذُكِر .

أجيب : بأنه يأباهُ قولهم : بأنَّ له عَالميَّةً لا عِلمًا ، وقولهم : عِلمُه غير ذَاتِه ، وعَالميّتُه زَائدةٌ ؛ لأن العَالميَّة ليسَتْ صِفةً حَقيقيَّةً أيضًا .

https://t.me/kutubunmufidatun

وقدْ نطَقَتِ النُّصوصُ بثبُوتِ عِلمِه وقُدرَتِه وغيرِهمَا ، ودلَّ صُدور الأفعَالِ المُتقَنَةِ علىٰ وجُودِ عِلمه وقُدرَتِه ، لا علىٰ مُجرَّد تَسميته عَالِماً وقَادِرًا .

وليسَ النِّزاعُ في العِلم والقُدرة التي هي مِن جُملةِ الكيفيَّاتِ والمَلَكاتِ والإدرَاكاتِ ؛ لِما صرَّحَ به مَشايِخُنا رحمهم الله ؛ مِن أنَّ الله تعالىٰ حَيٌّ ، ولهُ حَياةٌ أَزلِيَّة ليستْ بعَرَضٍ ولا مُستحيلِ البقَاء ، واللهُ تعالىٰ عالِمٌ ، ولهُ عِلمٌ أزليٌّ شامِلٌ ليسَ بعَرَضٍ ولا مُستحيلِ البَقاءِ ، ولا ضروريٍّ ولا مُكتسَبٍ ، وكذَا في سَائرِ الصِّفات ، بل النِّزاعُ في أنَّه كما أنَّ للعَالِم مِنَّا عِلمًا هو عَرَضٌ قائِمٌ به زِائدٌ عليهِ حَادِثٌ . . فهل لصَانعِ العَالمِ عِلْمٌ هو صِفةٌ أَزلِيَّةٌ قائِمةٌ به زَائِدةٌ عليه ، وكذا جميعُ الصِّفات ؟

حاشية العلامة الغَزِّي

قوله : (وقد نَطقتِ النُّصوصُ) كقوله تعالىٰ : ﴿أَنزَلَهُۥ بِعِلۡمِهِۦ﴾ [النساء : ١٦٦] ﴿فَٱعۡلَمُوٓاْ أَنَّمَآ أُنزِلَ بِعِلۡمِ ٱللَّهِ﴾ [هود : ١٤] أي : مُلتبسًا بعِلمه ، بمعنىٰ : أنه تعلَّق به العِلم ، لا بمعنىٰ مُقارنًا للعِلم ليلزمَ كونُه مُنزَّلًا فيُحتاج إلىٰ تأويله ، قوله تعالىٰ : ﴿أَنَّ ٱلۡقُوَّةَ لِلَّهِ﴾ [البقرة : ١٦٥] ﴿إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلرَّزَّاقُ ذُو ٱلۡقُوَّةِ﴾ [الذاريات : ٥٨] .

قوله : (ودَلَّ صُدورُ الأفعَالِ) أُورِدَ : أن المدْلُولَ إنَّما هو إضافةٌ هي التَّميُّزُ والانكِشَافُ ، وهي التي تُسمِّيها المعتزلةُ : عَالمِيَّةً .

قوله : (التي هيَ مِن جُملَةِ الكَيفيَّاتِ[1] والمَلَكاتِ) «التي» وَصْفٌ للقُدرَةِ ، ويجُوز أنْ يخلفهَا «الذي» نعتًا للعِلم ، وكذا حُكْم كُل مُذكَّرٍ ومُؤنَّثٍ احتيجَ إلىٰ إيقَاع صفةٍ بعدَهُمَا . . يَجوزُ أنْ تكُونَ بصِيغةِ التَّأنيث جَرْيًا علىٰ المؤنَّثِ ، وبصِيغة المذَكَّرِ جريًا علىٰ المذكَّرِ .

---

(١) هنا انتهىٰ السقط واتصل الكلام مع مخطوطة الأصل .

https://t.me/kutubunmufidatun

فأنكرَهُ الفلاسِفةُ والمُعتزِلةُ، وزَعمُوا أنَّ صِفاتِه عينُ ذَاتِه؛ بمعنىٰ: أنَّ ذاتَهُ تُسمَّىٰ باعتِبار التَّعلُّق بالمعلُوماتِ: عالمًا، وبالمقدُورَاتِ: قادِرًا، إلىٰ غيرِ ذلِكَ، فلا يَلزمُ تَكثُّرٌ في الذَّاتِ، ولا تَعدُّدٌ في القُدمَاء والوَاجِبَات.

والجوابُ: ما سبَقَ مِن أنَّ المُستَحِيلَ تَعدُّدُ الذَّواتِ القَديمةِ، وهو غيرُ لازِمٍ، ويَلْزمُكم كونُ العِلْم مَثلًا قُدرَةً وحَياةً وعالِما وحَيًّا وقادِرًا وصَانِعًا للعَالَم ومَعبُودًا للخَلْقِ، وكونُ الوَاجِب غيرَ قائمٍ بذَاتِه، إلىٰ غيرِ ذلكِ مِن المُحالَات.

حاشيَة العلامة الغزّي

ثُم عَطف «الملَكَاتِ» علىٰ «الكَيفيَّات» عطف خَاصٍّ علىٰ عَامٍّ؛ لأنَّ الملَكةَ كَيفيَّةٌ رَاسِخةٌ في النَّفسِ.

قوله: (**ويلزَمُكم... إلىٰ آخره**) يقال عليه: ليسَ معنىٰ ما ذَكرُوه أنَّ هناك ذاتًا لها صِفةٌ وهُما مُتَّحدَان حَقيقةً؛ ليَلزمَ ما ذُكِرَ مِن المُحَالاتِ، بل إنَّ ذاته تعالىٰ يَترتَّبُ عليها ما يَترتَّبُ علىٰ ذَاتٍ وصفةٍ معًا، فذاتُه حقيقة العِلم باعتِبَار أنَّها لا تَحتاجُ في انكِشَاف الأَشياءِ وظُهورِهَا إلىٰ صفةٍ يقومُ لهَا، وحقيقة القُدرة باعتِبَار أنَّها مُؤثِّرةٌ بذَاتِها، لا بصفةٍ زَائدَةٍ عليهَا كما في ذَواتِنَا، ومَرجِعُ ذلِكَ إذَا حُقِّقَ: إلىٰ نَفي الصِّفات معَ حُصولِ نَتائِجهَا وثَمراتِهَا مِن الذَّاتِ وَحدَهَا.

قوله: (**الكَرَّاميَّة**) بتشديد الرَّاء علىٰ المشهُور، وقيل: بتخفيفهَا معَ فتحِ الكَاف كحَزَام، وقيل: مع كسرِهَا، فِرقةٌ مِن المشَبِّهةِ نُسبِتْ إلىٰ أبي عَبد الله مُحمَّد بن كَرَّام[1].

---

(١) محمد بن كرام بن عراق بن حزابة السِّجزي الزاهد العابد المبتدع، بعيد الصيت كثير الأتباع، شيخ الطائفة الكرَّامية، وكرَّام مُثقل قيَّده ابن ماكولا والسَّمعاني وهو الجاري علىٰ الألسُن، وقد أنكرَ ذلك متكلمهم ابن الهيصم وحكىٰ فيه وجهين: الأول: كَرَام بالتخفيف والفتح، وقال إنه المعروف=

https://t.me/kutubunmufidatun

[قِدَمُ الصِّفات، وقِيامُها بالذَّات]

(أَزَلِيَّةٌ) لا كما تزعمُ الكرَّامِيَّة ؛ مِن أنَّ لَهُ صِفَاتٍ لكِنَّها حادِثةٌ ؛ لاستِحالَة قِيام الحَوادِث بذَاتِه تعَالىٰ.

(قَائِمَةٌ بِذَاتِهِ) ضَرورةَ أنَّه لا مَعنىٰ لصِفَة الشَّيءِ إلَّا ما يَقومُ بِه، لا كَمَا تَزعُم المُعتزِلةُ ؛ مِن أنَّه مُتكلِّمٌ بكلامٍ وهو قائِمٌ بغَيرِه، لكنْ مُرادُهم نفيُ كونِ الكلامِ صِفةً لهُ، لا إثباتُ كونِه صِفةً لهُ غيرَ قائمٍ بذَاتِه.

[ردُّ شُبهةِ أنَّ تَعدُّد الصِّفات يَلزمُ منه تعدُّد القُدماء]

ولمَّا تمسَّكتِ المُعتزِلةُ بأنَّ في إثبَاتِ الصِّفات إبطالَ التَّوحيدِ ؛ لِما أنَّها

حاشيَة العلامة الغَزّي

قوله: (لاستِحالَةِ قيَامِ الحَوادِث) هو عِلَّةٌ للنَّفي السَّابقِ، أو لقولِه في المتن: «أزلية».

قوله: (هُو قَائِمٌ بغَيرِهِ) أي: بمعنىٰ أنَّه تعالىٰ خَلقَهُ في الشَّجرةِ أو غَيرِهَا مما يُرِيدُه تعالىٰ مظهرًا لكَلامِه.

= في ألسنة مشايخهم. والثاني: كِرام، بالكسر علىٰ لفظ جمع كريم، وحكىٰ هذا عن أهل سجستان. كان ساقط الحديث، أكثر الراوية عن الجويباري ومحمد بن تميم السغدي وكانا كذّابين ساقطين، قال عنه ابن حبّان: خُذلَ حتىٰ التقط مِن المذاهب أرداها ومن الأحاديث أوهاها، قال الحافظ ابن حجر: ومِن بدع الكرامية قولهم في المعبود تعالىٰ: إنه جسم لا كالأجسام، وقد سُجن بنيسابور لأجل بدعته ثمانية أعوام، ثم أُخرج وسار إلىٰ بيت المقدس، ومات بالشام سنة: (٢٥٥ هـ) **والعجبُ من ابن تيميةَ في وصفه لابن كرام في شرحه علىٰ الأصبهانية بقوله: «وقام أيضا أبو عبد الله محمد بن كرام بسجستان ونواحيها ينصر مذهب أهل السنة والجماعة والمثبتة للصفات والقدر»**. بعد أن اتفقت كتب الرجال والجرح والتعديل علىٰ تبديعه ورداءة مذهبه الغارق في التجسيم. ينظر: «لسان الميزان» [ج٧/ص٤٦١] رقم الترجمة: (٧٣٣٦) و«شذرات الذهب» [ج٣/ص٢٤٧]. وينظر كلام ابن تيمية في مدح ابن كرام في «شرح الأصبهانية» [ج١/ص٣٧٨].

https://t.me/kutubunmufidatun

مَوجُودَاتٌ قديمةٌ مُغايرةٌ لذَاتِ الله تعالىٰ، فيَلزمُ قِدمُ غيرِ الله تعالىٰ وتَعدُّدُ القُدمَاء، بل تَعدُّدُ الوَاجبِ لذَاتِه علىٰ ما وَقعتِ الإشارةُ إليه في كلامِ المُتقدِّمين، والتَّصريحُ بهِ في كلامِ المُتأخِّرينَ؛ مِن أنَّ واجِبَ الوجُودِ بالذَّات[1] هو الله تعالىٰ وصِفاتُه، وقدْ كفرتِ النَّصارىٰ بإثبَاتِ ثَلاثةٍ مِن القُدمَاء، فمَا بالُ الثَّمانيةِ أو أكثرَ؟!

أشارَ إلىٰ **الجَواب** بقولِه: **(وَهِيَ لَا هُوَ وَلَا غَيْرُهُ)** يعني: أنَّ صِفات الله

حاشيَة العلامة الغـزّي

قوله: (في كَلامِ المتَقدِّمينَ) المُراد به: كلامُ مَن حُكي عنهُ فيما مَرَّ أنَّ الوَاجِبَ والقَديم مُترادِفَان علىٰ مَا سَبقَ.

قوله: (أشَارَ إلىٰ الجَوابِ) لما كانَ مبنَىٰ لُزوم قِدَم الغَيرِ وتَعدُّدِ القُدمَاء لإثبَات الصِّفات.. أنَّها مَوجُودَاتٌ قَديمةٌ مُتعدِّدَةٌ مُغايرةٌ لذَاتِ الوَاجِب، كانَ حَقُّ الجَوابِ أنْ يقُولَ المصنِّفُ: «وهي لا هو ولا غيره» وليسَ كلٌّ مِنها غير الأُخرَىٰ؛ لينتَفِيَ مِن ذلِكَ اللَّازمِ تعدُّدُ القُدمَاء؛ لأنَّ الصِّفاتِ حينئذٍ ليسَت مُتعدِّدةً في نَفسِهَا ولا معَ الذَّات، بناءً علىٰ ما ذَكرُوه مِن أنَّ التَّعدُّدَ فرعُ التَّغايُر بالمعنىٰ الآتي، كما انتفَىٰ مِنه بما ذَكرهُ قِدمُ الغَير؛ لأنَّها ليسَت غيرَ الذَّاتِ، لكنَّهُ أشارَ إلىٰ الجَوابِ بمَنعِ التَّعدُّد بينَ الذَّات والصِّفات لكَونِه فرَع تغايُرهما، فعُلِمَ منعه بينَ الصِّفات أيضًا، إذْ ليسَتْ مُتغايرَةً.

ويمكِنُ أنْ يكُون وجْهُ الإشارَةِ: أنَّ الغرَضَ الأَصليَّ هَاهُنا إنَّما هو بَيانُ حُكم الصِّفات، لا الجَواب عن دَليلِ المخالِفينَ، ولذَا ذكر قوله: «لا هو» وإلَّا فلا مَدخلَ لهُ في الجَوابِ.

---

(١) في (ج أ): لذاته.

https://t.me/kutubunmufidatun

تعالىٰ ليسَتْ عَينَ الذَّاتِ ولا غيرَ الذَّاتِ، فلا يَلزمُ قِدمُ الغيرِ، ولا تكثُّرُ القُدمَاءِ.

والنَّصارىٰ وإنْ لم يُصرِّحوا بالقُدمَاء المُتغايِرَة لكنْ لزِمهُم ذلِكَ؛ لأنَّهم

حاشية العلامة الغَـزّي

قوله: (فلا يَلزَمُ قِدمُ الغير) أي: لأنَّ الصِّفات ليسَتْ مُغايرةً للذَّاتِ، ولا تُكثِّرُ القُدمَاء؛ لأنها ليسَتْ مُتغايرةً، علىٰ ما مشىٰ عليه الشَّارِحُ في تَفسير مُراد المتن، حملًا لكلامِه علىٰ ما اشتهر بينهُم: مِن أنَّ التَّغايُرَ مَلزُومُ التَّعدُّدِ، ويمُكنُ حملهُ علىٰ: أنَّه لا يَلزمُ قِدمُ الغَيرِ وإنْ لزِمَ التَّعدُّدُ، فيسقطُ السُّؤال الآتي، ويَرجعُ الجَوابُ إلىٰ أنَّ المحذُورَ إنَّما هو تَعدُّد قُدمَاء مُتغايرة، أي: بذلِكَ المعنىٰ، وهو غَيرُ لازم، بل اللَّازِمُ مُطلقُ التَّعدُّدِ وهو غَيرُ مَحذُورٍ، فيُوافِقُ ما سَيأتي في الشَّرحِ: مِن أنَّ الأَولىٰ أنْ يُقال ـ أي في الجواب ـ: أنَّ المستَحِيلَ تَعدُّد ذَواتٍ قَديمَةٍ، لا ذَاتٍ وصِفَاتٍ، وكأنَّ في تَعبيرِه بالأَوْلىٰ إشعارًا بهذا الحمل.

قوله: (لكِن لزِمهُم ذلِكَ) أي: القَولُ بالقُدمَاء المتَغايِرَةِ، يعني: الذَّوات القَديمةِ لزومًا بيِّنًا لا يَتخلَّفُ معهُ العِلمُ باللَّازِمِ، وذلِكَ اللُّزومُ مِن قَولِهم: بانتِقَال الأَقانِيم، إذْ لا يَخفىٰ أنَّ لزوم الذَّاتية للانتِقَال مِن أَجلَىٰ البَديهيَّاتِ.

فيَسقُط ما قيلَ: مِن أنَّ اللُّزوم غيرُ الالتِزَام، ولا كُفرَ إلا بالالتِزَام؛ لأنَّ لزُومَ الكُفرِ المعلُومِ كفرٌ أيضًا، كما أشار إليه في «المواقف» حيثُ قال في جَوابِ شُبهة مَن يلزَمُه الكُفر ولا يَعلَمُ به: لم قُلتم إنَّه كَافِرٌ؟[1].

علىٰ أنَّ قوله تعالىٰ ﴿وَمَا مِنْ إِلَٰهٍ إِلَّآ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾ [المائدة: ٧٣] بعدَ قول ﴿لَّقَدْ كَفَرَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ ثَالِثُ ثَلَٰثَةٍ﴾ [المائدة: ٧٣] شاهدُ صِدقٍ كما في

(١) انظر: «شرح المواقف» [ج٣/ص٥٦١]

https://t.me/kutubunmufidatun

أثبتوا الأقَانِيمَ الثَّلاثةَ التي هي: الوجُود، والعِلمُ، والحَياةُ، وسمَّوها: الأبَ، والابن، ورُوحَ القُدُسِ، وزَعمُوا: أنَّ أُقنومَ العِلم قد انتقَلَ إلىٰ بَدنِ عِيسىٰ عَلَيْهِ السَّلَامُ، فجَوَّزُوا الانفِكاكَ والانتِقال، فكانتْ ذَواتٍ مُتغايِرةً.

حاشيَة العلامة الغَزّي

«شرح المقاصد» علىٰ أنَّهم كانوا يَقولُون بآلِهَةٍ ثَلاثةٍ[1].

قوله: (التي هي: الوجُود والعِلمُ والحَيَاةُ) ذهبوا إلىٰ أنَّ اللهَ تعالىٰ جَوهرٌ وَأحد ثَلاثَة أقَانِيمَ، وعنوا بالجَواهِر: القَائِم بنفسِه، وبالأُقنوم: الصِّفَةَ، وزعمُوا أنَّ الكَلِمةَ ـ وهي أُقنومُ العِلم ـ اتَّحدَت بجَسَدِ المسِيح، وتدرَّعت بنَاسُوتِه بطَرِيقِ الامتِزَاجِ عِندَ بعضِهم، وبطَرِيقِ الإشرَاقِ عِندَ آخرين، وبطَرِيقِ الانقِلاب لحمًا ودَمًا، بحيثُ صَارَ المسيحُ هو الإلهُ عِندَ فِرقَةٍ ثَالِثةٍ[2]، فلَزِمهُم جهالاتٌ **مِنهَا**: تَجويزُ الانتِقَال علىٰ الصِّفات، **ومنها**: اقتِصارُهم علىٰ العِلم والحيَاةِ دُونَ القُدرَة وغَيرِها، **ومنها**: جَعلُ الوَاحِد ثَلاثةً.

(١) انظر: «شرح المقاصد» [ج٢/ص٧٧].

(٢) في هامش الأصل: قال الآمدي في «الأبكار»: (اتفقت النصارىٰ علىٰ أن الله تعالىٰ واحد بالجوهرية ثلاثة بالأقنومية، وعلىٰ تدرع الكلمة ـ وهي أقنوم العلم ـ بالمسيح واتحادِها به، ثم اختلفوا: فذهبت الملكانية ـ أصحاب ملكا الذي ظهر بالروم ـ: إلىٰ أنَّ الأقانيمَ غيرُ الجَوهرِ القَديم، وأنَّ كل واحدٍ منها إله، وصرَّحوا بإثبات التَّثليث كما قال تعالىٰ إخبارًا عنهم: ﴿لَّقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوٓا۟ إِنَّ اللَّهَ ثَالِثُ ثَلَٰثَةٍ﴾ [المائدة: ٧٣] وأنَّ الكلمة تدرَّعت بناسُوتِ المسيح، وامتزجَتْ به كامتزَاج الخمر بالماء أو اللبن، ثم صار شيئًا واحدًا، وانقلبت الكثرة قِلَّة.
وذهب نسطور الحكيم ـ الذي ظهر في زمان المأمون ـ: إلىٰ أنَّ الله تعالىٰ واحِدٌ، والأقانيمُ الثلاثة ليس غيرَ ذاته ولا نفسَ ذاتِه، وأنَّ الكلمة اتحدت بجسد المسيح، بمعنىٰ: الإشراق، أي: أنها أشرقت عليه كإشراق الشمس مِن كُوَّة علىٰ بِلَّور.
وذهب بعض اليعقوبية: إلىٰ أنَّ الكلمة انقلبت لحمًا ودمًا، فصار الإله هو المسيح، وهم الذين أخبر الله عنهم بقوله: ﴿لَّقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوٓا۟ إِنَّ اللَّهَ هُوَ الْمَسِيحُ ابْنُ مَرْيَمَ﴾ [المائدة: ١٧]) انظر «أبكار الأفكار» ج٢/ص٥٧ ـ ٥٨.

https://t.me/kutubunmufidatun

ولقائلٍ أنْ يمنعَ توقُّفَ التَّعدُّد والتَّكثُّر علىٰ التَّغايُر بمعنىٰ جَوازِ الانفِكاك؛ للقَطع بأنَّ مَراتِب الأعدادِ مِن الوَاحِد والاثنينِ والثَّلاثةِ إلىٰ غير ذلك متعدِّدةٌ مُتكثِّرةٌ، معَ أنَّ البَعضَ جُزءٌ مِن البَعضِ، والجُزء لا يُغايرُ الكُلَّ.

حاشية العلامة الغـزّي

قوله: (ولقَائلٍ أنْ يَمنعَ) هو سُؤالٌ واردٌ علىٰ ما اقتضَاهُ كلامُ المصنِّفِ تبعًا لكَلامِ غيرِه مِن المشَايخِ علىٰ ما سَبقَ بيانُه: مِن أنَّ التَّعدُّدَ والتَّكثُّرَ فرعُ التَّغايرِ، بمعنىٰ: جَواز الانفكاكِ مُتوقِّفان عليه، يلزمُ مِن انتفَائِه انتفَاؤهُمَا، يتَضمَّنُ منع ذلك التَّوقُّف مسندًا بمَراتِب الأعدَادِ، فإنها مُتعدِّدَةٌ ولا تَغايُر بينهَا، وبأنَّ أهلَ السُّنة مُجمِعونَ علىٰ تَعدُّد الصِّفات، ولو توَقَّفَ علىٰ التَّغاير لما أجمعوا عليه.

قوله: (مِن الوَاحِد والاثنَيْنِ) العَددُ هو: الكَمُّ المنفَصِلُ علىٰ مَا مرَّ، ويُفسِّرُه عُلماء الحِسَاب: بما يُساوِي نِصفَ مَجمُوعِ حَاشيتَيْهِ القَريبتَيْنِ أو البَعيدتَيْنِ إذَا كانتَا مِنه عَلىٰ السَّواء، وبما يكونُ مُربَّعُه زَائِدًا علىٰ مُسطَّحِ طَرفيْهِ بقَدْرِ مُربَّعِ أَحدِ الفضلين، فالوَاحِدُ ليسَ بعَدَدٍ؛ لأنه لا انفِصَال فيه، وليسَ لهُ حَاشيتَانِ، فكلامُ الشَّارِحُ مَبنيٌّ علىٰ التَّغليبِ، أو علىٰ تفسيره: بما يَقعُ في العَدَدِ كما قيلَ أيضًا.

وليسَ هذا تفسيرًا بالمساوي كما تُوهِّمَ؛ لأنَّ العد غيرُ محتاجٍ إلىٰ البيَانِ.

قوله: (معَ أنَّ البَعضَ جزءٌ مِن البَعضِ) اعترُضَ بما اتُّفِقَ عليه: مِن أنَّ كُلًّا مِن المرَاتِب إنَّما يتألَّفُ مِن وحَداتٍ مَبلغُها تِلكَ المرتبَةُ، فأجزاءُ العَشرةِ عَشرُ وحَداتٍ، لا خمسَتَانِ مثلًا، قال أرسطو: إنَّ العشرةَ ليسَتْ ثلاثةً وسَبعةً، ولا أربعةً وستةً؛ لإمكانِ تَصوُّرِ العَشرَةِ بكُنهِهَا معَ الغَفلةِ عَن هَذهِ الأَعدَادِ، أي: فإنَّكَ إذا تَصوَّرتَ حَقيقةَ كُلِّ وَاحدةٍ مِن وَحدَاتِها مِن غَيرِ شُعورٍ بخُصوصيَّاتِ الأَعدَادِ المندَرِجةِ تَحتهَا.. فقد تَصوَّرتَ حقيقةَ العشرةِ بلا شُبهةٍ، فلا يكونُ شيءٌ مِن تِلكَ

https://t.me/kutubunmufidatun

وأيضاً: لا يُتصوَّرُ نِزاعٌ مِن أهل السُّنَّة في كَثرةِ الصِّفات وتعدُّدِها، متغايِرةً كانت أو غيرَ مُتغايِرةٍ، **فالأَوْلىٰ أنْ يُقال**: المستحيل تعدُّد ذواتٍ قديمةٍ، لا ذَاتٍ وصِفَاتٍ، وألَّا يُجْتَرَأَ علىٰ القَولِ بكون الصِّفات واجبةَ الوجُودِ لذَاتها، **بل يُقال**: هي واجِبةٌ لا لِغيْرِها، بل لما ليسَ عينها ولا غيرها؛ أعني: ذات الله تعالىٰ وتقدَّس، **ويكونُ هذا مُرادَ مَن قالَ**: الواجِبُ الوجُودِ لذَاتِه: هو اللهُ تعالىٰ وَصِفاتُه؛ يعني: أنَّها واجبةٌ لذات الواجِب تعالىٰ وتقدَّس، وأمَّا في نَفسِها فهي مُمكِنَةٌ، ولا استِحالةَ في قِدَم المُمكِن إذا كانَ قائمًا بذَاتِ القَديم..........

ـــــ حاشيَة العلامة الغَزّي ـــــ

الأعدَادِ دَاخِلًا في حَقيقتِهَا لا يمكنُ انفِكَاكهُ عنهَا.

وأُجيبَ: بأنَّ انضِمامَ وحَدَتي الاثنين مثلًا مِن جُملة وَحدَات العَشرةِ.. لا يُخرِجهُما عَن كَونِهما بعضًا مِن العَشرةِ، لا يُتصوَّرُ انفكاكه عنهَا، وهو ظاهِرُ السُّقوطِ ممَّا تَقدَّمَ.

قوله: (**وأمَّا في نَفسِهَا فهِي مُمكِنةٌ**) **قيل**: إنَّ القولَ بإمكَانِ الصِّفات باطِلٌ نَشأَ مِن تَوهُّمِ الاحتياجِ في قَولِ بَعضِ المشَايخ: إنَّ الصِّفات مُحتاجَة إلىٰ الذَّات، بمعنىٰ: الاحتِياج إلىٰ مُوجِدٍ، وليسَ كذلِكَ، **بل المرادُ به**: أنَّ اختِصاصَهَا بالذَّات الاختِصَاص النَّاعِت، وليسَ معنىٰ الإمكانِ الاحتيَاج، بل جَوازُ العَدمِ والوجُودِ، ولا يجُوز العَدمُ علىٰ الصِّفات. انتهىٰ.

وظَاهِرُهُ: القول بالوجُوبِ الذَّاتيِّ، وأنتَ خَبيرٌ مما سَبقَ بأنَّهُ مُنافٍ للتَّوحيدِ، وأنَّه يَمتنعُ وصفُ الصِّفاتِ به؛ لافتِقارهَا إلىٰ الذَّات. **قيل**: والقولُ بأنَّها غيرُ محتَاجةٍ في وجُودِهَا إلىٰ مُوجِدٍ جَهالةٌ بيِّنَةٌ.

قوله: (**ولا استِحالةَ في قِدَمِ المُمكِن... إلىٰ آخره**) إشارة إلىٰ دَفعِ ما أسلَفَهُ مِن أنَّ القَول بإمكَانِ الصِّفات يُنافي قولهم: «أنَّ كلَّ مُمكنٍ مُحدَثٌ» أي: مَسبوق

https://t.me/kutubunmufidatun

واجبًا به[١] غَيرَ مُنفصِلٍ عنه، فليسَ كلُّ قديمٍ إلهًا حتَّىٰ يلزمَ مِن وجُودِ القُدمَاء وجُود الآلِهَةِ.

حاشية العلامة الغـزِّي

بالعَدَمِ، بتَخصيصِ قَولهم بما لا يكُون مُقتَضىٰ الذَّات، أمَّا ما تَقتَضِيه الذَّات وتُوجِبُه فلا امتِنَاع في قِدَمه، بل لا يَجوز حُدوثه؛ لأنَّ ما بالذَّات لا يتَخلَّفُ.

قوله: (واجبًا به غيرَ مُنفصِلٍ عنهُ) نقلَ في «شرح المقاصد» أنَّ استِنادَ الصِّفات عِندَ مَن يُثبِتُها إنَّما هو بطريقِ الإيجَابِ، لا بطَريقِ القَصدِ والاختيار؛ ليلزمَ كَونُها حَادِثةً، وكونُ القُدرَةِ مَثلًا مَسبُوقةً بقُدرَةٍ أُخرَىٰ، وأنَّ ما ثبتَ مِن كَونِ الوَاجِب تعالىٰ مُختارًا لا مُوجِبًا إنَّما هو في غَير صِفَاتِه، وكذا قولهم: «عِلَّةُ الاحتِياج إلىٰ المؤثِّرِ هو الحدوثُ دونَ الإمكَانِ».. يَنبغِي أنْ يُخَصَّ بغَيرِ صِفَاتِه. انتهىٰ[٢].

وقد يُعترَضُ: بأنَّ الإيجابَ نقصٌ يُمانِعُ وجُوبَ الوجُودِ، فدعوىٰ أنَّه كَمالٌ في الصِّفاتِ مُشكِلٌ، علىٰ أنَّ مِثلَ هذه التَّخصيصاتِ في الأَحكَامِ العَقليَّة ممَّا يُستبَعدُ جِدًّا كما اعترفَ بِه.

ويمكِنُ أنْ يُختار صُدورهَا بطريقِ الاختيارِ، ولا يلزم الحُدوث ولا التَّسلسل؛ لأنَّ تقدُّمَ القَصْدِ الكَامِل علىٰ الإيجَادِ.. يجوزُ أنْ يكُونَ كتَقدُّمِ الإيجَادِ علىٰ الوجُودِ في أنَّه بحسَبِ الذَّاتِ لا الزَّمانِ، بخِلَاف النَّاقصِ كقصدِنَا إلىٰ أَفعالِنَا، أو يُقال: عِلَّةُ الاحتِياج إلىٰ المؤثِّر إنَّما هي الحُدوث لا الإمكَانُ، فصِفاتُ الوَاجِب وإنْ كانت مُفتقِرةً إلىٰ ذَاتِه لا تكُون آثارًا لهُ، فيَمتنِعُ استِنادُها إليه بطريقِ الاختيار، ويَتعيَّنُ الإيجَابُ، وإنما يَمتنِعُ عَدمُها؛ لكونهَا مِن لَوازِمِ الذَّاتِ، وبهذا صرَّحَ في

(١) في (ش): واجبا له. وفي (ج أ): واجبا غير منفصل.

(٢) ينظر: «شرح المقاصد» [ج٢/ص٧٥].

https://t.me/kutubunmufidatun

لكنْ يَنبَغي أنْ يُقال: الله تعالىٰ قديم بصفاته، ولا يُطلَق القولُ بالقُدماء؛ لئلَّا يَذهبَ الوَهمُ إلىٰ أنَّ كُلًّا منها قائمٌ بذاته مَوصُوفٌ بصِفات الأُلوهيَّة.

ولصُعوبَةِ هذا المَقامِ **ذهبتِ المُعتزلة والفلاسِفة** إلىٰ نَفيِ الصِّفات، **والكراميَّةُ** إلىٰ نفي قِدَمها، **والأشاعرةُ** إلىٰ نفي غَيْرِيَّتِها وعَينِيَّتِها.

اعتراض: يلزم على قولكم في الصفات رَفعُ النَّقيضَيْنِ

فإنْ قيل: هذا النَّفيُ في الظَّاهِرِ رفعٌ للنَّقيضيْن، وفي الحقيقةِ جمعٌ بينهما؛

حاشيَة العلامة الغَزِّي

«شرح المقاصد» في مَباحِث القِدَمِ، وكلامُه هنا ظاهِرٌ فيه.

وبالجملة: فالأدبُ أنْ لا تُوصَفَ الصِّفاتُ بإمكَانٍ، ولا يُقال إنها أثرٌ، ولا أنَّ لها مُؤثِّرًا؛ لإيهَامِ ذلِكَ حُدوثَها، بلِ الأنسَبُ أنْ يُقال: إنها وَاجِبةٌ للذَّات، بمعنىٰ: أنَّها لازِمةٌ لهَا لزُومًا لا يَقبلُ الانفِكَاكَ أصلًا، فالذَّاتُ اقتَضَتْ وجُودَ نَفسِهَا علىٰ ما هي عليه مِن صِفاتِ الكَمالِ ونُعوتِ الجَلالِ.

قوله: (**والكَرَّامِيَّةُ إلىٰ نَفيِ قِدمِهَا**) فيه تَغليبٌ، فإنهم قالوا بقِدَمِ المشيئةِ كما سَيأتي، وبقِدَم الكَلامِ، وفسَّرُوه بالقُدرَةِ علىٰ التَّكلُّمِ، مع ذَهابِهم إلىٰ أنَّ المؤلَّفَ مِن الحُروفِ المسمُوعَةِ حَادِثٌ قَائمٌ بذَاتِ الله تَعالىٰ، وأنَّه قَولُ الله لا كَلامُه.

قوله: (**والأَشَاعِرةُ إلىٰ نَفي غَيْرِيَّتِهَا**) الضميرُ للصِّفات الحَقيقيَّة؛ لأنَّ الكلامَ فيها، فيسقطُ الاعتِراضُ بأنَّ الأَشعريَّ إنَّما قالَ ذلِكَ في بَعضِ الصِّفَاتِ، وهي التي يَمتنِعُ انفِكاكُهَا، أمَّا غَيرُها فمِنهَا عِندهُ مَا هُو عَينُ الذَّاتِ كالوجُودِ، ومِنهَا ما هو غَيرُ الذَّاتِ وهي: كُلُّ صِفَةٍ كانت إضافةً مَحضَةً كالمعِيَّةِ والقَبليَّةِ.

قوله: (**فإنْ قيلَ . . . إلىٰ آخره**) هذا السُّؤال مَبنيٌّ علىٰ المشهُورِ مِن أنَّ الغَيريَّةَ

https://t.me/kutubunmufidatun

....

حاشية العلامة الغَـزّي

نَقيضُ «الهو هو» بمعنىٰ: أنَّ الشَّيءَ بالنِّسبَة إلىٰ الشَّيءِ إنْ صَدقَ أنه هو هو.. فعَيْنُه، وإنْ لم يَصدُق.. فغَيْرُه بحسَبِ المفهُومِ إنْ كانَ بحسَبه، وبحسَبِ الذَّاتِ والهُويَّة إنْ كانَ بحسَبِهمَا.

وتَقريرُه أنْ يُقال: ما ذكرتُم مِن أنَّ الصِّفات ليسَتْ عَينًا ولا غيرًا.. يَستلزِمُ في الظَّاهِرِ المتَبادِرِ رفعَ النَّقيضَيْنِ، وهُما كَونُهَا عَينًا وكَونُها غَيرًا كما لا يَخفَي، وفي الحَقيقةِ الجَمعَ بينَهُما، بمعنىٰ: الحُكم عليهَا بأنَّها عينٌ مَثلًا، وبأنَّها ليسَتْ بعينٍ؛ لأنَّ نَفيَ الغَيريَّةِ صَريحًا يتضمَّنُ إثبَاتَ العَينِيَّةِ، وكلٌّ مِن ذلِكَ الرَّفع والجَمْعِ مُحالٌ، فمَلْزومُه محالٌ.

وحاصِلُ الجَوابِ: أنا لا نُسلِّمُ أنَّ الغَيريَّةَ نَقيضُ «الهو هو» حتَّىٰ تمتنِعَ الواسِطة فيَلزم مِن ارتِفَاع أَحدِهما ثُبوت الآخرِ، بلْ هي عِبارةٌ عَن كونِ الوجُوديْنِ بحيثُ يَصِحُّ وجُود أَحدِهمَا معَ عَدَمِ الآخرِ، فيجُوز اختِلافُ مَوجُوديْنِ في المفهُومِ وامتِناعُ عَدمِ أَحدِهما، فلا يكون واحِدٌ منهما عينَ الآخرِ ولا غَيرَهُ؛ كالصِّفة معَ الذَّاتِ.

والمختارُ عِندَ الأشاعرةِ كما في «شرح المواقف»: أنَّها عِبارةٌ عَن كَونِ الموجُودينِ بحيثُ يجوزُ انفِكاكُهمَا في حَيِّزٍ أو عَدَمٍ، وإليه رجعَ الأشعريُّ عنِ التَّعريفِ السَّابقِ لَمَّا اعتُرِضَ عليه: بأنَّا إذا فَرضنَا جِسمَيْنِ قَديمَيْنِ.. كانَا مُتغايريْنِ بالضَّرورَةِ، معَ أنه لا يَجوزُ عَدَمُ أَحدِهمَا معَ وجُودِ الآخرِ، فإنَّ العَدمَ يُنافي القِدَمَ[١].

قيل: وأشارَ إلىٰ نحوِه في الشَّرح بقَولِه: (أي: يُمكِن الانفكاكُ بينهُما) فأرادَ بجوَازِ الانفِكَاكِ أَعمَّ مِن أنْ يكُونَ بحسَبِ الوجُودِ، أو بحسَبِ الحَيِّزِ، وقد فسّرَ في

---

(١) انظر: «شرح المواقف» في بداية المقصد السابع، [ج١/ص٣٩٦ ـ ٣٩٧]

https://t.me/kutubunmufidatun

لأنَّ نفي الغَيريَّة صريحا مثلا إثباتٌ للعينيَّة ضِمنًا، وإثباتها مع نفي العَينيَّة صَريحًا جمعٌ بينَ النَّقيضيْنِ، وكذا نفي العَينِيَّة صَريحًا جمعٌ بينهما؛ لأنَّ المفهُومَ مِن الشَّيءِ إنْ لم يكنْ هو المفهومَ مِن الآخرِ.. فهو غَيْرُه، ولا يُتصوَّر بينهما وَاسِطةٌ.

قلنا: قَدْ فسَّروا **الغَيْريَّة** بكونِ الموجُودَيْنِ بحيث يُقدَّر ويُتصوَّر وجُودُ أَحدِهما معَ عَدَمِ الآخرِ؛ أي: يُمكِنُ الانفِكاكُ بينَهُما، **والعينيَّة** باتِّحاد المفهوم بلا تَفاوُتٍ أصلًا، فلا يَكونانِ نَقيضَيْن، بل يُتصوَّرُ بينهُما وَاسِطةٌ؛ بأنْ يكونَ الشَّيءُ بحيثُ لا يكونُ مَفهُومهُ مَفهُومَ الآخرِ، ولا يُوجَد بدُونِه؛ كالجُزءِ مَع الكُلِّ، والصِّفةِ معَ الذَّاتِ، وبَعضِ الصِّفات معَ البَعضِ.

فإنَّ ذاتَ الله تعالىٰ وصِفَاتِه أَزليَّةٌ، والعَدمُ علىٰ الأَزليِّ مُحالٌ، والوَاحِد

حاشيَة العلامة الغَزِّي

«شرح المقاصد» ذلكَ الجَواز بالأَعمِّ المذكُورِ، وقال: «فدخلَ الجِسمَان، وإنْ فرضنَا كَونهُما قَديمَيْنِ فإنَّهُما يَنفكَّانِ؛ بأنْ يُوجَد هذا في حَيِّزٍ لا يُوجَد فيهِ الآخرُ» انتهىٰ[1].

ومِنه يُستفَادُ أنه ليسَ المرَادُ بالانفِكَاكِ في الحَيِّزِ مُجرَّد أنْ يكُونَ أَحدُهما في حَيِّزٍ والآخر لا في حَيِّزٍ، كما تَوهَّمهُ بعضُهم، وإلَّا لما دَخلَ الجَسمانِ القَديمَانِ.

وقد يُقال: لا حَاجةَ إلىٰ التَّعميمِ؛ لشُمولِ ما ذكر؛ لأنه فَرضِيٌّ ولا نَقضَ بالفَرضِيَّات كما مَرَّ، وإلَّا لفسَدَ التَّعريفَانِ؛ لأنَّ كلًّا مِنهُما لا يَشمَلُ الإلهيْنِ المفرُوضَيْنِ، معَ أنَّهُما غيِّرانِ.

قوله: (**والعَدمُ علىٰ الأَزليِّ مُحَالٌ**) قيل: لما كانَ عَدمُ الانفِكَاكِ بحسَبِ الحَيِّز

(١) انظر: «شرح المقاصد» [ج١/ص٣٠٤].

https://t.me/kutubunmufidatun

مِن العَشرةِ يَستحيلُ بَقاؤُه بدُونها وبقاؤهَا بدُونِه ، إذْ هو منها ، فعدَمُها عَدَمُهُ ، وَوجُودُها وجُودُه ، بخِلاف الصِّفات المُحْدثَة ، فإنَّ قيامَ الذَّاتِ بدُون تِلكَ الصِّفة المعيَّنةِ مُتصوَّرٌ ، فتكونُ غيرَ الذَّاتِ ، كذا[(١)] ذَكرهُ المشايخُ .

وَفيهِ نَظَرٌ ؛ لأنَّهم إنْ أرادُوا[(٢)] صِحَّةَ الانفِكَاكِ مِن الجَانبيْنِ .. انتَقضَ

حاشيَة العلامة الغَـزّي

ظَاهِرًا .. لم يَتعرَّضْ لهُ ، وإلَّا فمُجرَّدُ عَدمِ الانفِكَاك بحسَبِ الوجُودِ غيرُ كَافٍ .

قوله: (كذا ذَكرهُ المشَايخُ) عمُدتُهم الوُثقَىٰ: أنَّ قولنا: ليسَ في الدَّار غير زيدٍ ، وليسَ في يَدي غَير عَشرةِ دَراهِمَ .. كَلامٌ صَحيحٌ لُغةً وعُرفًا ، مع أنَّ في الدَّارِ أَعضاء زيدٍ وصِفاته ، وفي اليَدِ آحاد العَشرةِ وأوصَاف الدَّراهِم .

وخَالفهُم في ذلِكَ الجمهورُ ، وأجابوا عمَّا استَندُوا إليه: بأنَّ المرَادَ بالغَير فيه فَردٌ آخر مِن نَوعِه ؛ كإنسَانٍ غيرِ زيد ، وعددٍ فوقَ العَشرةِ ، وإلَّا لَزِمَ ألَّا يُغايرَ زيدًا ثَوبه .

هذا ؛ ولا يخفىٰ عليكَ أنَّ استِدلالهُم السَّابِقَ يدلُّ علىٰ أنَّ مذهبهم هو أنَّ الصفة ليست غيرَ الموصوفِ مُطلقًا ، سواء كانت لازِمةً أو مُفارِقةً .

وقيل: إنَّما ادَّعوا ذلِكَ في الصِّفة اللازِمة بل القَديمَةِ ، بخِلاف سَوادِ الجِسم مَثلًا فإنه غَيرُه ، قال الآمديُّ: «ذهبَ الشَّيخُ أبو الحسن وعَامَّةُ الأصحَابِ إلىٰ أنَّ مِن الصِّفات مَا هي عَينُ الموصُوفِ ؛ كالوجُودِ ، ومَا هي غَيرُه ، وهِي كُلُّ صِفةٍ أَمكنَ مُفارقَتُها للمَوصُوفِ»[(٣)]. وعلىٰ هذا مَشىٰ الشَّارحُ هنا ، حيثُ قال: بخِلاف الصِّفة المحدَثةِ .

قوله: (وفيهِ نَظرٌ) حَاصِله: أنَّ ما ذَكرُوه مِن التَّعريفِ فَاسِدُ العَكسِ إنْ أرادُوا

---

(١) في (ش): كما ذكره المشايخ . والمثبت أولىٰ ، كما في باقي النسخ ونسخ الحاشية .

(٢) في (ش): أرادوا به .

(٣) انظر: «أبكار الأفكار» [ج١/ص٤٤٨] .

https://t.me/kutubunmufidatun

بالعَالَمِ مَع الصَّانِعِ، والعَرَضِ مَعَ المَحلِّ؛ إذْ لا يُتصوَّر وجُود العَالَم مَع عَدمِ الصَّانِعِ؛ لاستِحالَة عَدمِه، ولا وجُودُ العَرَضِ كالسَّوادِ مثلًا بدُونِ المَحلِّ، وهو

حاشيَة العلامة الغـزّي

صِحَّةَ الانفِكَاكِ مِن الجَانبينِ؛ لأنَّ العالَم معَ الصَّانِع مُتغايرَانِ، ولا يجوزُ انفِكاكُهمَا، وكذا العَرَضُ معَ المحَلِّ، **وفَاسِدُ الطَّردِ** إنْ اكتَفوا بجَانبٍ وَاحدٍ؛ لصِدقه علىٰ الجُزء معَ الكُلِّ، وعلىٰ الذَّاتِ معَ الصِّفةِ.

وفيه: أنَّ الانتِقاضَ بالعَالَم مَع الصَّانعِ مَبنيٌّ علىٰ أنَّ المرادَ: صِحَّةُ الانفِكَاكِ بحسَبِ الوجُودِ والعَدَمِ، وهو ظَاهرُ الشَّرحِ؛ لأنه لم يَتعرَّضْ للانفِكَاكِ في الحَيّزِ في شَيءٍ مِن التَّفريع وغيره، أو علىٰ تَعميمِ الانفِكَاكِ علىٰ الوَجْهِ الذي سَبَقَ أنَّهُ المختَارُ، وهو ما في «المواقف»[1] أمَّا علىٰ ما تَقدَّمَ حملُ كَلامِ الشَّرحِ عليه مِن أنَّ المرَاد مَا يَعُمُّ الانفِكَاكَ بحسَبِ الوجُودِ والحَيِّزِ.. فلا، إذْ يجُوز أنْ يَنفكَّ الصَّانعُ في الوجُودِ والعالَم في الحَيِّز؛ لاستِحالة تحيُّزِ الصَّانِع.

وأنَّ الانتِقاضَ بالذَّات معَ الصِّفة مَبنيٌّ أيضًا علىٰ ما دلَّ عليه استِدلالُهم السَّابقُ مِن أنَّ الصِّفةَ ليسَتْ غيرَ الموصُوفِ مُطلقًا، أمَّا علىٰ ما اعتَمدهُ الشَّارحُ عنهم.. فلا، لأنَّ الصِّفةَ الحَادثةَ غيرُ الذَّاتِ، والقديمة لا تُوجَدُ الذَّاتُ بدُونِهَا، ولا يَكفِي مُجرَّدُ الإمكَانِ الذَّاتيِّ.

هذا وقد أُجيبَ عن أَصلِ الاعتِرَاضِ: بأنَّ المشَايِخَ لعَلَّهم أرادُوا بجوَازِ الانفِكَاكِ.. جَوازَ أنْ لا يكُونَ أَحدُهما قائمًا بالآخرِ أو بمَحلِّهِ، ولا مُتقوِّمًا به، فيَدخُل العَالَم مع الصَّانِع وهو ظَاهِرٌ، وكذا العَرَضُ معَ المحَلِّ لجوَازِ أنْ لا يكُونَ قائمًا به، بأنْ يَنعدِمَ معَ بقَاءِ مَحلِّهِ، وتخرج الصِّفة معَ الذَّات؛ لأنَّ الصِّفةَ قائمةٌ

(١) انظر «شرح المواقف» [ج١/ص٣٩٨].

https://t.me/kutubunmufidatun

ظاهِرٌ، معَ القطْع بالمُغايَرةِ اتِّفاقًا، وإنْ اكتفوا بجانبٍ وَاحدٍ.. لَزِمت المغايرةُ بينَ الجُزء والكُلِّ، وكذا بين الذَّاتِ والصِّفة[1]؛ للقَطْعِ بجَوازِ وجُودِ الجُزء بدُونِ الكُلِّ، والذَّاتِ بدُونِ الصِّفةِ.

وما ذُكِر مِن استِحالَة بقاءِ الوَاحِد بِدُونِ العَشرة ظَاهِرُ الفَساد.

لا يُقال: المراد: إمكان تصوُّر وجود كلٍّ منهما معَ عَدمِ الآخرِ ولو بِالفَرْضِ وإنْ كانَ مُحالًا، والعَالَمُ قدْ يُتصوَّر مَوجُودًا ثُمَّ يُطلَبُ بالبُرهَانِ ثُبوتُ الصَّانعِ، بخِلاف الجُزء معَ الكُلِّ؛ فإنَّه كما يَمتنِعُ وجُود العَشرةِ بدُونِ الوَاحِد.. يَمتَنِعُ وجُود الوَاحِد مِن العَشرةِ بدُونِ العَشَرةِ؛ إذْ لو وُجِدَ لما كانَ وَاحِدًا مِن العَشرَةِ.

والحاصِلُ: أنَّ وَصفَ الإضافةِ مُعتبَرٌ[2]، وامتِناعُ الانفِكَاكِ حينئذٍ ظَاهِرٌ.

لأنَّا نقولُ: قدْ صَرَّحُوا بعدَمِ المُغايَرةِ بينَ الصِّفات بناءً علىٰ أنَّها لا يُتصوَّرُ عدمُها؛ لكونها أزليَّةً، معَ القَطعِ بأنَّه يُتصوَّر وجُودُ البَعض؛ كالعِلم

حاشية العلامة الغَزّي

بهَا، والصِّفاتُ لأنَّ بعضَهَا قَائمٌ بمَحلِّ البَعضِ الآخرِ، والجزء مع الكُلِّ؛ لأنَّ الكُلَّ مُتقوِّمٌ بِه.

ورُدَّ: بأنَّهُ تَعميمٌ لتَعريفٍ أَخصَّ مِن المعرَّفِ ليُساويَه، ومِثلُه مما لا يُلتفَتُ إليه في التَّعريفات كعكسِه؛ لأنه حَملٌ لها علىٰ خِلاف مَا يُتبادَرُ مِنهَا مِن غَيرِ قَرينَةٍ.

علىٰ أنَّه يَرِدُ عليه: الأعرَاضُ اللَّازِمةُ؛ لأنَّها لا تَنعَدِمُ معَ بقَاء المحَلِّ.

قوله: (وإنْ كانَ مُحالًا) أي: وإنْ كانَ ذلِكَ المفروض.

---

(١) في (ش): والصفات.

(٢) أي: في كلام المشايخ.

https://t.me/kutubunmufidatun

مثلًا، ثم يُطْلَبُ إثبَاتُ البَعضِ الآخر، **فعُلِمَ**: أنَّهم لم يُريدوا هذا المعنىٰ، مع أنَّه لا يَستقيمُ في العَرَض معَ المَحلِّ.

ولو اعتُبِر وَصفُ الإضافة لَزِمَ عدمُ المغايَرةِ بينَ كُلِّ مُتضَايفيْنِ؛ كالأَبِ وَالابنِ، وكالأَخويْنِ، وكالعِلَّة والمَعلُولِ، بلْ بينَ الغَيريْن؛ لأنَّ (الغيرَ) مِن الأَسماءِ الإضافِيَّة، ولا قائلَ بذلِكَ.

اعتراض: لِمَ لا يكونُ التَّغايرُ في المفهوم، والعينيَّة في الوجُود

فإنْ قيل: لِمَ لا يجوزُ أنْ يكونَ مُرادُهم أنَّها لا هُو بحسَبِ المفهُومِ، ولا غيرُه

حاشية العلامة الغَزّي

قوله: (**مَعَ أنَّه لا يَستقِيمُ في العرَضِ مَعَ المحَلِّ**) المرادُ: الجُزئيَّان؛ لأنَّ الكُلِّيَّينِ ليسَا بمَوجُودينِ في الخَارجِ، فلا يَكونانِ غَيريْنِ كسَائرِ المعدُومَاتِ.

قوله: (**وكالعِلَّة مَعَ المعلُولِ**) فيه تَنبيهٌ علىٰ فَسَادِ قول السَّائل: «والعالَمُ قد يُتصوَّرُ مَوجُودًا... إلىٰ آخره» إذ التَّصوُّرُ مَعَ إضافةِ كَونِه مَعلُولًا للصَّانِع بَاطِلٌ، وبِدُونها غيرُ مُفيدٍ؛ لأنَّ وَصفَ الإضافَةِ مُعتبَرٌ عِندَهُ.

قوله: (**فإنْ قيلَ: لِمَ لا يَجوزُ... إلىٰ آخره**) هو ما ذكَرَهُ في «المواقف» وقال: «لا غُبارَ عليه، **وحاصِلُ جَوابِه**: أنَّ كلامَ المشَايخِ في أَجزَاءٍ غَيرِ مَحمولَةٍ؛ كالوَاحِدِ مِن العَشرةِ، واليَدِ مِن زَيدٍ، كما أَوردُوهَا في تَمثيلاتِهم، وفي صِفَاتٍ هي مَبادِئ المحمُولاتِ؛ كالعِلم والقُدرة والإرَادةِ، لا في المحمُولاتِ؛ كالعَالِم والقَادِرِ والمريدِ»[1] فتأَمَّلْهُ.

---

(١) ينظر: «شرح المواقف» [ج١/ص٤٠١].

https://t.me/kutubunmufidatun

بحسب الوجود[1]؟ كما هو حُكم سَائرِ المَحمُولاتِ بالنِّسبَةِ إلىٰ مَوضُوعاتِها؛ فإنَّه يُشترَطُ الاتِّحادُ بينهُما بحسَبِ الوجُودِ ليَصِحَّ الحَمْلُ، والتَّغايُرُ بحسَب المفهوم ليُفيدَ؛ كما في قولنا: الإنسانُ كاتِبٌ، بخِلاف قولنا: الإنسَانُ حَجَرٌ؛ فإنَّه لا يَصِحُّ، وقولُنا: الإنسَانُ إنسَانٌ؛ فإنَّه لا يُفيد.

لا تُتصوَّر العَينيَّة بين الصِّفات

قلنا: لأنَّ هذا إنَّما يَصِحُّ في مِثل العَالِم والقَادِر بالنِّسبَة إلىٰ الذَّات، لا في مِثلِ العِلْم والقُدرَة، مع أنَّ الكلام فيه، ولا في الأَجزاء الغَيرِ المَحمُولَةِ؛ كالوَاحِد مِن العَشرَةِ، واليَد مِن زَيدٍ.

وذكَرَ في «التَّبصرة»: «أنَّ كونَ الوَاحِد مِن العشَرة واليدِ من زيدٍ غيرُه.. ممَّا لم يَقُل به أحدٌ مِن المتكلِّمين سِوىٰ جعفر بن حارث، وقد خالفَ في ذلِكَ

حاشيَة العلامة الغَزِّي

قوله: (بحسَبِ الوجُودِ) أي: بأنْ يَصدُقَ كلٌّ مِن الموضُوعِ والمحمُولِ فيه علىٰ ذَاتٍ وَاحِدةٍ.

قوله: (والتَّغايرُ بحسَبِ المفهُومِ ليُفِيدَ...) لابُدَّ مِن عَدمِ اشتِمال الموضُوع علىٰ المحمُول للقَطع بعدَمِ إفادَةِ قولنا: «الحَيوانُ النَّاطِقُ نَاطِقٌ» وأهملهُ الشَّارحُ؛ لأنَّه مَعلومٌ ممَّا سَبقَ أوَّلَ الكِتاب.

قوله: (سِوىٰ جَعفر بن حَارِث) كذا في النُّسخ بثاء مُثلَّثةٍ وألِفٍ بعدَ الحَاءِ، وصَوابُه: جعفر بن حرب[2]، بالمُوحَّدةِ والقَصر، كما في نُسخ «التَّبصِرة»

(١) في (س): ولا غيرٌ بحسب الوجود. وفي (ج أ): ولا غيره بحسب الوجود الخارجي.

(٢) هو أبو الفضل جعفر بن حرب الهمذاني المعتزلي، العابد، كان من نساك القوم منقبضًا عن الخلفاء والأمراء، يكره حضور مجالسهم، معدودٌ لديهم في الطبقة السابعة من طبقات المعتزلة،=

https://t.me/kutubunmufidatun

جميعَ المُعتزِلة، وعُدَّ ذلك مِن جَهالاتِه، وهذا لأنَّ العشرةَ اسمٌ لجميع الأفرَاد، مُتناوِلٌ لكلِّ فردٍ مِن آحادِه معَ أغيَارِه، فلو كانَ الوَاحِد غيرهَا لصارَ غيرَ نفسِه؛ لأنَّه مِن العَشرَة، ولنْ[1] تكُونَ العَشرةُ بدُونِه، وكذا لو كانَ يدُ زيدٍ غيره.. لكانَ

حاشيَة العلامة الغَزّي

و«المَوَاقف» وغيرهما.

قوله: (وأن تكون العَشرَة) كذا وقع أيضًا في النُّسخ، وهو تَصحيفُ فَصلٍ، والصَّوابُ كما في نُسخ «التبصرة»[2]: (وَلَنْ تكُونَ العشرَةُ بدُونِه) ولافتقَارِ ذلِكَ العَطفِ إلىٰ تَقديرٍ، كأنْ يُقدَّر: (وجاز أن تكون العشرة بدونه) وهو معَ ما فِيه مِن التَّمحُّلِ مَنقُوضٌ باللَّازمِ، فإنَّه غيرٌ عِندَ المعتزلةِ، ولا يُمكِنُ أنْ يوجَد الملزُوم بدُونِه.

= وله تصانيف كثيرة في الجلي مِن علم الكلام والدَّقيق، منها: «الاستقصاء» و«الرد علىٰ أصحاب الطبائع» ومِن تلامذته: محمد بن عبد الله الإسكافي، وأبو سهل عباد بن سلمان البصري. **توفي سنة: (٢٣٦ هـ)**. ينظر: «طبقات المعتزلة» ص٧٣. و«سير أعلام النبلاء» [ج١٠/٥٤٩].

(١) وقع في النُّسخ: وأن تكون.

(٢) **في حاشية الأصل: عِبارة «التبصرة»: (وقال بعض المعتزلة: الغيران: هما المختلفان في الوصف، وهذا باطلٌ علىٰ أصلهم، فإنَّ مِن مذهبهم أنَّ قيام سَوادين في وقتٍ واحد في محلٍ واحد جائزٌ، وهما غيران، ولا يختلفان بوصف ما، ثم هو باطل عِند الجميع بالواحد من العشرة، واليد مِن الآدمي، فإنَّ الواحد مع العشرة يختلفان في الوصف، وكذا اليد مع الآدمي، ولا تغاير، وبهذا يَبطل قولُ مَن يقول: إن ما ليس بالشيء فهو غيره، فإن الواحد ليس بالعشرة وليس بغيرها، وكذا اليد مِن الآدمي، فإن اتبع واحد منهم رأي جعفر بن حرب وزعمَ أنّ الواحد مِن العشرة غير العشرة، واليد من الآدمي غيره.. قيل: هذا فاسِد لم يقل به أحدٌ مِن المتكلمين إلّا جعفر بن حرب، وخالفه فيه جميع إخوانه مِن أهل الاعتزال، وعُد هذا مِن جهالاته، وهذا لأن العشرة قاسم يقع علىٰ مجموع هؤلاء الأفراد، فكان متناولًا لكل فرد مع أغياره، فلو كان الواحد غير العشرة؛ لصار غير نفسه؛ لأنه مِن العشرة، ولن تكون العشرة بدونه، وكذا اسم زيدٍ يقعُ عليه باعتِبار هذه الأعضاء، فكان مُتناولًا مجموعَ هذه الأعضاء، فإذا قيل: يد زيد غيره كانت اليد غير نفسها... إلىٰ آخر كلامه).**

https://t.me/kutubunmufidatun

اليد غيرَ نفسِها». هذا كلامه، ولا يخفىٰ ما فيه.

[تعريفَاتُ صِفات المعَاني]

(وَهِيَ) أيْ: صِفاتُه الأَزلِيَّةُ:

(الْعِلْمُ) وهي صِفةٌ أَزلِيَّة تنكشِفُ المعلُومَاتُ عِندَ تعلُّقِها بهَا.

(وَالْقُدْرَةُ) وهيَ صِفةٌ أَزلِيَّةٌ تُؤثِّرُ في المَقدُورَاتِ عِندَ تَعلُّقها بهَا.

حاشيَة العلامة الغـزّي

قوله: (ولا يخفَىٰ مَا فِيه) قال في «شرح المقاصد»: لأنَّ مُغايرةَ الشَّيءِ للشَّيءِ لا يَقتضي مُغايرتَهُ لكُلٍّ مِن أجزَائه، حتَّىٰ يلزمَ مُغايرته لنفسِه[1].

قوله: (تَنكشِفُ المعلُومَاتُ) أي: بها تمتَازُ المدركَاتُ عِندَ تَعلُّقِ تِلكَ الصِّفةِ بهَا امتِيازًا قَديمًا؛ إنْ كانَ ذلِكَ التَّعلُّق قَديمًا، وهو التَّعلُّق بالنِّسبَة إلىٰ الأَزليَّات والمتَجدِّداتِ باعتِبَار أنَّها ستَحدُث، وحَادِثًا إنْ كانَ حَادِثًا، وهو التَّعلُّق بالنِسبَة إلىٰ المتَجدِّداتِ باعتِبَار وجُودِهَا الآنَ أو في الزَّمانِ الماضي، فلا إشكالَ في توقيتِ الانكِشَاف بالتَّعلُّق كما زعم.

نعم؛ صِيغةُ الانفِعال قَد تُوهِمُ الوضُوحَ بعدَ الخَفَاء علىٰ غَير الوَجْهِ السَّابِق، فلو عبَّر بالامتِياز ونحوه لكَان أوْلَىٰ.

قوله: (تُؤثِّرُ في المقدُورَات) معنَاهُ عِندَ مُثبتي التَّكوين: جعلُها مُمكِنةَ الوجُودِ مِن الفَاعِل؛ لأنَّ الوجُودَ بالفِعل أثرُ التَّكوينِ عندهُم.

ومَعناهُ عِندَ النَّافينَ له: إيجَادُها أو إعدَامُهَا، بمعنىٰ أنَّها تَعلَّقت في الأَزلِ بوجُود المقدُورِ فيمَا لا يزَال، كما هو رَأيُ بعضِهم، أو بمعنىٰ: أنها تَحدُث لها تَعلُّقاتٌ

---

(١) ينظر: «شرح المقاصد» [ج١/ص٣٠٦].

https://t.me/kutubunmufidatun

(وَالْحَيَاةُ) وهِيَ صِفةٌ أَزلِيَّةٌ تُوجِبُ صِحَّةَ العِلْمِ.

(وَالْقُوَّة) وهيَ بمعنَىٰ القُدْرَةِ.

(وَالسَّمْعُ) وهي صِفةٌ تَتعلَّقُ بالمَسمُوعَات، (وَالْبَصَرُ) وهيَ صِفةٌ تَتعلَّقُ

حاشية العلامة الغَـزّي

بحسَبِ الحَوادِثِ، كما جَزَمَ به الشَّارحُ فيما سَيأتي، فتَعلُّقات القُدرة كلُّها قَديمَةٌ علىٰ الأَوَّلَيْنِ، وحَادِثةٌ علىٰ الثَّالِث.

واعلم أنَّ قُدرة الله سُبحانَه لا تُوصَفُ بالتَّناهي ذاتًا؛ لأنه مِن خَواصِّ الكَمّ، والقدرةُ بحسَبِ ذَاتِها مِن الكَيف، وأنَّ تَعلُّقها غيرُ مُتناهٍ بالقُوَّةِ، وإنْ تناهىٰ بالفِعل، ومعناه: أنها لا تَقِفُ عندَ حَدٍّ لا يُمكِن تَعلُّقهَا بما وراءه، وإنْ كانَ كلُّ ما يَتعلَّقُ به بالفِعل مُتناهِيًا.

وكذَا القولُ في سَائِر صِفات الله تعالىٰ إلَّا العِلمَ، فإنَّ تَعلُّقاتِه القَدِيمة غيرُ مُتناهِيةٍ بالفِعل أيضًا.

قوله: (والسَّمعُ... والبَصَرُ) اتَّفقَ المسلِمونَ علىٰ أنَّ الله تعالىٰ سَميعٌ بَصيرٌ، لكن اختَلفوا في مَعنىٰ السَّمع والبَصَرِ، فذهبَ جمهورُ الأشاعرَةِ والمعتزِلَة والكَرَّاميَّةِ إلىٰ أنَّهما صِفتان مُغايرتَان للعِلْم.

وزَعمَ القائلُونَ بأنَّ إدرَاك الحَواسِّ نَفسُ العِلْم: أَنَّهما نَفسُ العِلم بالمسمُوعِ والمُبصَرِ عِندَ حُدوثِها، وإلىٰ هذا ذهبَ الكَعبيُّ وأبو الحسين[1] وحُكماءُ الإسلام،

---

(١) محمد بن علي الطيب، أبو الحسين، البصري: أحد أئمة المعتزلة. ولد في البصرة وسكن بغداد، قال الذهبي: كان فصيحا بليغا، عذب العِبارة، يتوقَّد ذكاء، **وتوفي بها سنة (٤٣٦ هـ)** وصلىٰ عليه الجنازة القاضي أبو عبد الله الصيمري. قال الخطيب البغدادي: (له تصانيف وشهرةٌ بالذكاء والدِّيانة علىٰ بدعته) مِن كتبه: «المعتمد في أصول الفقه» جزآن، و«تصفح الأدلة» و«غرر الأدلة»=

https://t.me/kutubunmufidatun

بالمُبصَرَاتِ، فتُدرِكُ إدراكاً تامًّا لا علىٰ سَبيلِ التَّخيُّلِ والتَّوهُّمِ، ولا عَلىٰ طَرِيقِ تَأَثُّرِ حاسَّةٍ وَوصُولِ هَواءٍ، ولا يَلزَمُ مِن قِدَمِهِمَا قِدمُ المَسمُوعَاتِ والمُبصَرَاتِ، كمَا لا يَلزَمُ مِن قِدَمِ العِلْمِ والقُدرَةِ قِدمُ المعلُومَاتِ والمَقدُورَاتِ؛ لأَنَّها صِفاتٌ قَديمَةٌ تَحْدُثُ لهَا تَعلُّقاتٌ بالحَوادِثِ.

(وَالْإِرَادَةُ وَالْمَشِيئَةُ)، وهُما عِبارتَان عَن صِفَةٍ في الحَيِّ تُوجِبُ تَخصِيصَ أَحدِ المَقدُورَيْنِ في أَحدِ الأَوقاتِ بالوقُوعِ مَع استِوَاءِ نِسبَةِ القُدرَةِ إلىٰ الكُلِّ،

حاشيَة العلامة الغَزّي

فأثبتوا للمَسمُوعاتِ والمُبصرَاتِ تَعلُّقًا للعِلم بهَا قَبلَ حُدوثِهَا، بحيثُ يحصُل لها حَالةٌ إدرَاكِيَّةٌ تُناسِبُ تَعقُّلنَا إيَّاهَا، وتَعلُّقًا آخرَ لهُ بِهَا بعدَ حُدوثِها، بحيثُ يَحصُل حالةٌ إدرَاكِيَّةٌ تُناسِبُ أيضًا إبصَارنَا إيَّاها وسَماعنَا لهَا، وخَصُّوا العِلمَ مِن حيثُ هذا التَّعلّق باسم السَّمعِ والبَصَرِ، فيَسقُط عنهم ما قيل: مِن أنَّ العِلمَ بالمسمُوعِ حَاصِلٌ قبلَ وجُودِه، بخِلاف السَّمعِ فلا يَتَّحِدَان. وإنَّما لم يُوصَف الذَّوقِ والشَّمِّ واللَّمسِ؛ لعَدَمِ ورُودِ النَّقلِ بهَا.

قوله: (ولا يَلزَمُ... إلىٰ آخره) هو جَوابُ شُبهةٍ تَقريرُها: لو كانَ السَّمعُ والبَصرُ قَديمَيْنِ.. لزِمَ كونُ المسمُوعِ والمُبصَرِ كذلِكَ؛ لامتِنَاعِ السَّمعِ بدُونِ المسمُوعِ، والإبصَارِ بدُون المُبصَرِ.

قوله: (تُوجِبُ تَخصِيصَ أَحدِ المقدُورَيْن) أي: لأنَّ الضِّدين نِسبتُهما إلىٰ القُدرة سَواءٌ، وكلُّ وَاحدٍ مِنهُما فُرِضَ وقُوعه بهَا فإنَّ نِسبته إلىٰ الأوقَاتِ المعيَّنة كلها سَواء، فلا بُدَّ لتَخصِيصهِ بالوقُوعِ في وقتٍ مُعيَّنٍ دُونَ ضِدهِ ودُونَ سَائرِ

= و«شرح الأصول الخمسة» كلها في الأصول، وكتاب في الإمامة. ينظر: «وفيات الأعيان» ج٤/ص٢٧١. و«شذرات الذهب» ج٥/ص١٧٢.

https://t.me/kutubunmufidatun

وكَونِ تَعلُّقِ العِلْم تابِعًا للوقُوعِ.

حاشيَة العلامة الغَزّي

الأوقَاتِ مِن مُخصِّصٍ، وإلَّا لزِمَ تَرجُّحُ أَحدِ المتسَاويَيْنِ، وليس ذلِكَ المخصِص القُدرة؛ لاستوَاء نِسبتِهَا إليهما وإلىٰ الأَوقَاتِ كُلِّهَا، ولا العِلم؛ لأنَّه تبَع الوقُوعِ، بمعنىٰ: أنَّ العِلمَ بوقُوعِ شَيءٍ في وقتٍ مُعيَّنٍ تَابعٌ لكَونِه بحيثُ يقعُ فيه؛ لأنَّه ظِلُّه وحِكايةٌ عنه، فلا يكونُ الوقُوع تَبعًا له، وإلَّا لزِمَ الدَّورُ، فإذًا المُخصِّصُ أمرٌ ثَالِثٌ وهو الإرَادةُ.

فإن قيل: الإرادَةُ مِن حيثُ هي إرادةٌ نِسبتُهَا إلىٰ الضِّدين وإلىٰ الأَوقَات سَواءٌ، فيَعودُ الكَلامُ فيهَا ويلزَمُ التَّسلسُلُ.

قُلنا: لا نُسلِّمُ ذلِكَ، بل هي صِفةٌ تَعلُّقها بأحدِهما، أو وقوعه في وقتٍ مُعيَّنٍ لذَاتِها المخصُوصَةِ، فلا تَحتاجُ إلىٰ إرَادةٍ أُخرىٰ.

لا يقال: فيجِبُ ذلِكَ الجانِبُ في ذلِكَ الوقتِ ويمتنِعُ الآخر، فيلزم الإيجَابُ.

لأنا نقولُ: وجوبُ الشَّيءِ بالاختيار لا يُنافي الاختيارَ، بل يُحقِّقهُ، كذا قالهُ الشَّارحُ وصَاحِبُ «المواقف» وغيرُهما[1].

وفيه علىٰ ما أشارَ إليه شارِحهُ: أنَّ ما ذَكرُوه مِن أنَّ الوجُوبَ المُترَتِّبَ علىٰ الاختيار لا يُنافِيه.. إنما يَصِحُّ في القُدرةِ بمعنىٰ: إنْ شاءَ فعلَ وإنْ لم يشأ لَمْ يفعَلْ، لا القُدرة المنافِية للإيجَابِ، وهي: صِحَّةُ الفِعل والتَّركِ.

قوله: (وكونِ تَعلُّقِ العلْم تَابِعًا) أي: لأنَّ العِلمَ التَّصديقيَّ بالوقُوع فرعُ الوقُوعِ كما سبَقَ بيانُه، وبِه يندفِعُ قولُ الحُكماء: التَّابعُ إنما هُو العِلمُ الانفِعاليُّ التَّابع

---

(١) انظر: «شرح المقاصد» [ج١/ص٢٩٣] و«شرح المواقف» [ج٣/ص١٢١].

https://t.me/kutubunmufidatun

بيانُ معنى قِدم صِفة الإرادة

وفيما ذُكِرَ[١] تنبيهٌ على الرَّدِّ على مَن زَعمَ أنَّ المشيئةَ قديمةٌ والإرَادة حادِثةٌ قائمةٌ بذَاتِ الله تعالى، وعلى مَن زَعمَ أنَّ معنى إرَادةِ الله تعالى فِعلَهُ:

حاشية العلامة الغَـزّي

لوجُود المعلُومِ، مثل أنْ تَستفِيدَ الصُّورة العَقليَّة مِن الموجُودِ في الأَعيانِ، لا الفِعليّ الذي كَلامُنا فيه، وهو: أنْ تسبق صورةُ المعلومِ إلى العَالِم، فتَصير سببًا لوجُودِه في الأَعيَان، كما تَعقِلُ شَكلًا ثُمَّ تَجعلُه مَوجُودًا.

نعم؛ يَرِدُ أن يقال: يجوزُ أنْ يكُونَ عِلمُه بما في الفِعل مِن المصلَحةِ مُرجِّحًا له، فإنَّا متى عَلِمنا في الفِعل مَصلحةً خَاليةً عَن المضَارِّ.. دَعانا ذلِكَ العِلمُ إلى العَملِ، وليسَ ذلِكَ فرع وقُوع الفِعل.

ويُجاب أخذًا مِن «الأبكار» وغيره: بأنَّ رِعايةَ الحِكمَةِ غيرُ لازِمةٍ في فِعلهِ، فلا يجوزُ أنْ يكُونَ عِلمُه بما في الفِعل مِن المصلحَةِ مُرجِّحًا لَهُ[٢].

قوله: (علىٰ مَن زَعمَ أنَّ المشِيئةَ قَديمَةٌ) فيه تَعريضٌ بالكرَّامِيَّة، فإنَّهم ذهبوا إلى أنَّ المشِيئةَ: صِفةٌ وَاحِدةٌ أَزلِيَّةٌ يتناولُ ما يشاء الله تعالى بِها مِن حيثُ تحدثُ، والإرادَةُ: حَادِثةٌ مُتعدِّدةٌ بعدَدِ المرَادَاتِ.

قوله: (وعلىٰ مَن زَعمَ... إلىٰ آخره) تفسيرُ الإرَادةِ في فِعله تعالى وفعلِ غَيرِه بما ذُكِر هو أَحدُ النَّقلين في «شرح المقاصد» عن الكَعبيِّ وكثيرٍ من مُعتزِلة بغدَاد، والنَّقلُ الآخرُ عنهم: أنَّ إرادتَهُ تعالى لِفعلِه هو عِلمُه به، ولفعلِ غَيرِه هو الأمرُ بهِ، وعلى هذا اقتصر في شَرحَي «التَّجريد» و«الطَّوالع» عَن الكعبي، وكذا

---

(١) في (ح): ذَكرَهُ.

(٢) انظر: «أبكار الأفكار» للآمدي، [ج١/ص٢٨٩].

أنَّهُ ليسَ بمُكرَهٍ ولا سَاهٍ ولا مَغلُوبٍ، ومعنىٰ إرادَتِه فِعلَ غَيْرِهِ: أنَّهُ آمِرٌ بِه! كيْفَ وقَد أَمَرَ كُلَّ مُكلَّفٍ بالإيمان وسَائرِ الوَاجِبات، ولو شاءَ لوقع؟!

(وَالْفِعْلُ وَالتَّخْلِيقُ) عِبارتَان عن صِفَةٍ أَزلِيَّةٍ تُسمَّىٰ التَّكوين، وسَيجيءُ تحقِيقُه، وعَدَلَ عَن لَفْظِ (الخَلْقِ) لشُيوعِ استِعمَالِه في المَخلُوقِ.

(وَالتَّرْزِيقُ) هو تَكْوينٌ مَخصُوصٌ، صرَّحَ به إشارةً إلىٰ أنَّ مِثلَ التَّخليقِ

حاشيَة العلامة الغَـزّي

في «المواقف» عنه، إلَّا أنَّه عبَّرَ بالعِلم بما في الفِعل مِن المصلَحةِ[1].

وحكىٰ أيضًا القولَ بأنَّ معنىٰ إرَادةِ الله تعالىٰ فعلَه: كونَهُ غيرَ مُكرَهٍ ولا سَاهٍ عَن النَّجَّار[2].

قوله: (أنَّهُ ليسَ بمُكرَهٍ ولا سَاهٍ) لا يُعترَضُ بأنَّه يُوجِبُ أنْ يكُونَ الجَمادُ مُرِيدًا؛ لأنَّه إنَّما يفسّر بذلِكَ إرَادة الله تعالىٰ.

نعم؛ يرِدُ: أنَّ هذا المعنىٰ لا يَصلُح مُخصِّصًا لأحدِ الطَّرفينِ وهو ظاهِرٌ، وإنْ أُرِيدَ أنَّ الفِعلَ يَصدُر عن الذَّات علىٰ هذا الوَجْهِ.. فهو قَولٌ بالإيجَابِ.

قوله: (ولو شاءَ لَوقعَ) هو كلامٌ علىٰ التَّحقيقِ لا الإلزَام، فلا يتوجَّهُ مَنعُ الملازَمةِ بناءً علىٰ أنَّ المشيئةَ[3] إنَّما هي الأمر، وهو لا يَستلزِمُ الوقُوعَ.

---

(١) انظر: «شرح المقاصد» [ج٢/ص٩٦] و«طوالع الأنوار» [ص١٨٦] و«شرح المواقف» [ج٣/ص١١٩].

(٢) هو الحسين بن محمد النجار (ت: ٢٢٠ هـ)، زعيم فرقة النجارية، وهم مِن المرجئة، وينظر في ذِكر مقالاتهم: «مقالات الإسلاميين» للإمام الأشعري، ذكره في الفرقة السادسة مِن المرجئة [ص١٣٥ ـ ١٣٦] و«الفَرق بين الفِرق» للبغدادي، الفصل الخامس [ص١٩٥].

(٣) في «ب»: (المشبه) وهو تصحيف.

https://t.me/kutubunmufidatun

https://t.me/kutubunmufidatun

والتَّصويرِ والتَّرزِيقِ والإحيَاءِ والإمَاتَةِ وغَيرِ ذلِكَ مِمَّا يُسنَدُ إلىٰ الله تعالىٰ ، كلٌّ مِنها راجعٌ إلىٰ صِفةٍ حَقيقيَّة أزلِيَّة قائمةٍ بالذَّات هي التَّكوينُ ، لا كما زَعَمَ الأَشعريُّ مِن أنَّها إضَافاتٌ وصِفاتٌ للأفعَال .

[الكلامُ في صِفة الكلامِ]

(وَالْكَلَامُ) وهُو صِفةٌ أَزلِيَّةٌ عُبِّرَ عنهَا بالنَّظْمِ المُسمَّىٰ بالقُرآن ، المُتركِّبِ مِنَ الحُروفِ ؛ وذلِكَ أنَّ كلَّ مَنْ يَأمُرُ ويَنهَىٰ ويُخبِرُ بخَبرٍ يَجِدُ مِن نَفسِه معنًىٰ ، ثُمَّ يَدلُّ عَليهِ بالعِبارَةِ أو الكِتابَة أو الإشَارةِ .

وهوَ غَيرُ العِلْمِ ؛ إذْ قَد يُخبرُ الإنسَانُ عمَّا لا يَعلَمُه ، بلْ يَعلَمُ خِلافَهُ ، وغيرُ

حاشيَة العلامة الغَزّي

[صفة الكلام]

قوله: (يَجِدُ مِن نَفسِه معنًىٰ) أي: مُغايرًا لمدلُولِ لَفظِ الخَبرِ مَثلًا ؛ لأنَّه وَاحِدٌ لا يَتغيَّرُ بتَغيُّرِ العِبارَاتِ ، ولا يَختلِفُ باختِلاف الأَوضَاعِ والاصطِلاحَات ، وذلِكَ المدلولُ يتغيَّرُ ، فإنَّ قولكَ: «زيدٌ قائِمٌ» و«زيدٌ ثبتَ له القِيامُ» و«اتَّصَفَ زيدٌ بالقِيام» عِباراتٌ عَن معنىٰ وَاحِدٍ ، وهي مُختلِفةُ المدلُولاتِ ، وغيرُ المتغيِّر مُغايرٌ لما يَتغيَّرُ .

قوله: (إذْ قَد يُخبِرُ الإنسَانُ عَمَّا لا يَعلَمُه) هذا ما اعتَمدَ عليه القَومُ في الاستِدلال .

وقد اعترَضهُ بعضُ الشَّارحينَ: بأنَّه إنَّما يَدلُّ علىٰ مُغايرتِه للعِلم اليَقينيِّ لا للعِلم المطلقَ المُفسَّرِ بحصُول المعنىٰ في العَقلِ ؛ لأنَّ إمكانَ الإخبَار عمَّا لا يعلم كذلِكَ مَمنوعٌ ، إذْ كلُّ عَاقلٍ تصدَّىٰ للإخبَار يَحصلُ في ذِهنه صُورَةُ مَا أخبرَ بِه ، قال: علىٰ أنَّه لا يَتِمُّ في عِلم الله تعالىٰ ؛ لأنه مُنزَّهٌ عَن الإخبَار عمَّا لا يَعلمُه .

https://t.me/kutubunmufidatun

الإرادةِ؛ لأنَّه قَدْ يَأمُر بما لا يُرِيدُه؛ كمَن أمرَ عبدَهُ قَصداً إلىٰ إظهارِ عِصيانِه وعَدمِ امتِثالِه لأَوامِرِه، ويُسمَّىٰ هذا كَلامًا نفسِيًّا، علىٰ ما أَشارَ إليه الأَخْطَلُ[١] بقوله:

حاشيَة العلامة الغَزّي

واستدَلَّ هو: بأنَّ الكَلامَ النَّفسيَّ يَلزَمُه قصدُ الخِطَاب، إمَّا معَ النَّفسِ أو معَ الغَيرِ، دُون العِلم.

وتحقيقه: أنَّ الشَّاكَّ في وقُوعِ النِّسبة يَتصوَّرُ الأطرَافَ والنِّسبَة، ولا يَجِد ذلِكَ المعنىٰ ما لم يَقصدِ الإخبَار، فإنْ قَصدَ الإخبَارَ وجَدَهُ معَ استِمرَار تَردُّدِه، فليسَ ذلِكَ المعنىٰ شَيئًا مِن العُلوم، أمَّا التَّصوريَّة؛ فلانفِكَاكِه عنهَا، وأمَّا التَّصديقيَّةُ؛ فلتَحقُّقِه بِدُونِهَا[٢].

قوله: (**كمَنْ أَمرَ عَبدَهُ... إلىٰ آخره**) أي: فإنَّه يَأمُره ولا يُرِيدُ أنْ يَفعلَ، بلْ يُرِيدُ عَدمَهُ؛ ليظهَرَ عُذره عِندَ مَن يَلومُه بضَرْبهِ.

قال في «شرح المواقف»: واعتُرِضَ عليه: بأنَّ الموجُودَ هُنا صِيغةُ الأَمرِ لا حَقيقتُه، إذْ لا طَلبَ فيهَا أصلًا، كمَا لا إرَادةَ قَطعًا. انتهىٰ[٣].

قيل: والحقُّ أنَّ الأمرَ تعبيرٌ عَن الحَالةِ الذِّهنيَّة، والإنكَارُ مكَابرَةٌ.

قوله: (**علىٰ مَا أشارَ إليهِ الأَخطَلُ**) الشُّعرَاءُ أربعُ فِرَق: **جَاهِليُّونَ**: كزُهير[٤]،

---

(١) الأخطل التَّغْلِبي، ويُكنىٰ بأبي مالكٍ، ولد عام (١٩هـ)، وهو شاعر عربي نصراني، وهو أحد الثلاثة المتفق علىٰ أنهم أشعرُ أهل عصرهم، وهم: جرير، والفرزدق، والأخطل، توفي سنة (٩٢هـ) في خلافة الوليد بن عبد الملك.

(٢) ينظر: حاشية الخيالي علىٰ شرح العقائد ص٢٩٥.

(٣) انظر: «شرح المواقف» [ج٣/ص٢٠٣].

(٤) زهير بن أبي سُلْمَىٰ ربيعة بن رباح المزني المُضري، أحد أشهر شعراء وحكماء الجاهلية عند العرب، صاحب إحدىٰ المعلَّقات العشر، ولد في بلاد غطفان بنواحي المدينة المنورة، وهو من=

https://t.me/kutubunmufidatun

إنَّ الكَــلامَ لَفِــي الفُــؤادِ وإنَّمــا ❖ جُعِلَ اللِّسـانُ علىٰ الفُؤادِ دَلـيلا[(١)]

حاشيةُ العلامة الغَزّي

وامرئِ القَيس[(٢)]، ومُخضرَمُونَ: أَدرَكُوا الجَاهليَّةَ والإسِلامَ؛ كحسَّان بن ثَابتٍ[(٣)]، ولَبيد[(٤)]، وإسلامِيُّونَ: وجِدُوا في صَدرِ الإسلامِ؛ ....

= قبيلة مزينة، توفي قبل بعثة النبي ﷺ بسنة واحدة: (١٣ ق هـ) وابنه كعب بن زهير أدركَ النبي ﷺ وأسلم وقصة قصيدته البردة مشهورة.

(١) وجه الاستدلال بهذا البيت، أنَّ الشاعر العربي سمّىٰ ما في الفوائد كلاماً، وما في الفؤاد لا يكون حرفاً وصوتاً، فانخرق بذلك حصر المعتزلة والحنابلة وغيرهما للكلام بالحرف والصوت، ولا يُقال: إن الأخطل شاعر نصراني، فكيف تستدلون ببيتٍ لنصراني في العقيدة؟ وهذا كثيراً ما يردده بعض أهل الجهل في هذا المقام؛ لأن الاستدلال هنا من حيث كونه شاعراً عربيّاً فصيحا، وقد سمّىٰ ما في الفؤاد كلاماً مع كونه ليس بحرف وصوت، ولم يعترض عليه الأدباء والشعراء في صنيعه، علماً بأن شعر الشعراء عُرْضة للنقد، فكيف يقول المبتدعة بعد هذا: إن العرب لا تُسمّي ما ليس بحرف وصوت كلاماً؟. والله أعلم. والبيتُ نسبه للأخطل ابن هشام في «شرح شذور الذهب» وغيره، وهو في «البيان والتبيين» للجاحظ بلا نسبةٍ.

(٢) امرؤ القيس بن حُجْر بن الحارث الكندي، ملك شعراء الجاهلية وأبرزهم، وهو صاحب أشهر معلقة من المعلقات العشر، والده (حجر) ملك بني أسد وغطفان، وأمه فاطمة بنت ربيعة التغلبية أخت كليب والمهلهل، وقد أمضىٰ حياته في طلب الثأر لأبيه بعد أنْ قتله بنو أسدٍ، حتىٰ سُمي بالملك الضليل، واختلف في سنة وفاته فقيل: (٨٠ ق هـ نحو ٥٤٥ م). ينظر: «الأعلام» [ج٢/ص١١].

(٣) الصحابي الشاعر أبو الوليد: حسان بن ثابت بن المنذر الأنصاري الخزرجي، رضي الله عنه، شاعر رسول الله ﷺ وسيد شعراء المؤمنين، أسلم وهو في الستين من عمره، وعاش بعدها قريبا من ستين حتىٰ قيل فيه: عاش في الجاهلية ستين والإسلام ستين سنة أخرىٰ، وروىٰ عن النبي ﷺ، وروىٰ عنه: عروة بن الزبير، وسعيد بن المسيب، والبراء بن عازب، وابنه عبد الرحمن وغيرهم. ينظر: «سير أعلام النبلاء» [ج٢/ص٥١٢].

(٤) الصحابي الشاعر أبو عقيل: لبيد بن ربيعة بن مالك العامري، أحد الشعراء الفرسان الأشراف في الجاهلية، وصاحب إحدىٰ المعلقات العشر، أدركَ الإسلام ووفدَ مسلما علىٰ النبي ﷺ، وهو الذي صدَّقه النبي بقوله: «أصدق كلمة قالها الشاعر كلمةُ لبيد» وهو قوله:

(ألا كـل شـيء مـا خـلا الله باطـل ❖ وكـل نعـيم لا محالــة زائـل)

يقال إنه ترك الشِّعر ولم يقل في الإسلام إلا بيتا واحدا، سكن الكوفة وعاش طويلا وتوفي سنة:=

https://t.me/kutubunmufidatun

. . . .

حاشيـة العلامة الغـزّي

كالفَرَزْدَقِ(١)، والأَخطَلِ، ومُولَّدُونَ مُحدَثُون(٢): كالبُحْتُرِيِّ(٣)، وأبي تمَّامٍ(٤)،

= (٤١ هـ). ينظر: «شذرات الذهب» [ج١/ص٢٣٠].

(١) أبو فراس: همام بن غالب بن صعصعة التميمي البصري، وأمه: ليلى بنت حابس أخت الأقرع بن حابس، كان شعره عظيم الأثر في اللغة حتى يقال: لولا شعر الفرزدق لذهب ثلث لغة العرب، كان عزيز النفس شريفا لا يقول الشعر بين يدي الخلفاء والأمراء إلا قاعدًا، ويحكى أن سليمان بن عبد الملك أراد أن يقيمه فثارت طائفة من تميم فأذن له بالجلوس، وهو صاحب الأخبار مع جرير والأخطل، توفي سنة: (١١٠ هـ). ينظر: «شذرات الذهب» [ج٢/ص٥٨] و«الأعلام» [ج٨/ص٩٣].

(٢) يراد بهم شعراء الدَّولة العباسية الذين ظهروا بعد عصر الاحتجاج، قال السيوطي: «أجمعوا على أنه لا يحتج بكلام المولَّدين والمحدثين، وفي (الكشاف) ما يقتضي تخصيص ذلك بغير أئمة اللغة ورواتها، فإنه استشهد على مسألة بقول حبيب بن أوس ثم قال: «وهو وإن كان مُحدَثا لا يستشهد بشعره في اللغة فهو مِن علماء العربية، فجعل ما يقوله بمنزلة ما يرويه، ألا ترى إلى قول العلماء: الدليل عليه بيت الحماسة فيقتنعون بذلك لتوثقهم بروايته وإتقانه» فائدة: أول الشُّعراء المحدَثين بشَّار بن بُرد، وقد احتج سيبويه في كتابه ببعض شِعره تقرُّبا إليه؛ لأنه كان هجاه لتركه الاحتجاج بشعره، ذكره المرزباني وغيره» اهـ. وقد قال العلماء أنَّ عصرَ الاحتجاج ينتهي في منتصف القرن الثاني في الحواضر، وبنهاية القرن الثالث في البوادي. والله أعلم. ينظر: «الاقتراح في أصول النحو» للسيوطي ص١٢٠. ط: دار القلم.

(٣) أبو عبادة أمير شعراء عصره: الوليد بن عبيد بن يحيى الطائي المنبجي البُحتري، صاحب الديوان المشهور، والبحتري نسبة إلى جدٍ من أجداده اسمه بحتر. عَرضَ شِعرهُ على أبي تمام الشاعر المشهور، فشهدَ له بقوله: أنتَ أَشعرُ مَن أنشدني، فاشتهر أمره وذِكره بعد أنْ زَكَّاه أبو تمام، وكان البحتري يرفع من شأن أبي تمام ويقدمه على نفسه ويقول: (ما أكلت الخبز إلَّا به، وإني تابعٌ له) مدحَ الخليفة المتوكل ومَن بعده، وتوفي سنة: (٢٨٤ هـ) ينظر: «وفيات الأعيان» [ج٦/ص٢١].

(٤) الشاعر الحكيم أبو تمام: حبيب بن أوس بن الحارث بن قيس الطائي، أسلم وكان نصرانيًّا، وكان على طريقة العدلية (المعتزلة) أخذَ عن أبي الهذيل، ورثاه بقصيدةٍ فريدة، ولد في أيام الخليفة هارون الرشيد، مدحَ الخليفة المعتصم وابنه، كان يوصف بطيب الأخلاق والسماحة والظرافة، ألف «الحماسة»، وله كتاب «فحول الشعراء»، توفي سنة: (٢٣١ هـ) على الراجح. ينظر: «طبقات المعتزلة» [ص١٣٢] و«وفيات الأعيان» [ج٢/ص١١].

https://t.me/kutubunmufidatun

وقالَ عُمر رضي الله عنه: (إنِّي زَوَّرْتُ في نَفْسِي مَقالةً).

وكثيراً ما تَقولُ لصاحِبكَ: إنَّ في نَفسِي كَلامًا أريدُ أنْ أذكُرَهُ لكَ؟

دليل ثبوتِ صِفة الكلام

والدَّليلُ علىٰ ثُبوتِ صفَةِ الكلام: إجماعُ الأُمَّة، وتواتُرُ النَّقلِ عَن الأنبياءِ عليهم السلام

حاشيَة العلامة الغـزّي

والثَّلاثةُ الأُوَلُ يُستدَلُّ بأشعَارِهم دُونَ الرَّابِعة، فحِكمةُ التَّصريحِ باسم هذا الشَّاعِرِ التَّنبيهُ علىٰ أنَّ قائِلَ هذا البَيتِ ممَّنْ يُحتَجُّ بشِعْرِه.

قوله: (زَوَّرْتُ في نَفسِي مَقَالةً) هو طَرَفٌ مِن خَبرِ سَقيفَةِ بني سَاعِدة في الخِلافَة، أخرَجهُ البُخاريُّ في كِتاب الحُدود وغيره بلفظ: «وكنت زورت مقالة أعجبتني... إلخ»[1]

قوله: (والدَّليلُ علىٰ ثُبوتِ صفَةِ الكَلامِ) أي: الذي ثَبتَتْ مُغايرَتُه للعِلم والإرَادَةِ بما سَبقَ.

فلا يَرِدُ ما قيل: مِن أنَّ الإجمَاع والتَّواتُر إنما يَدلّانِ علىٰ ثُبوتِ صفةِ الكَلام، لا علىٰ كَونِه مُغايرًا للعِلم والإرادة.

قوله: (الإجماعُ وتَواتُر النَّقلِ عَن الأنبِيَاء) هذا الكَلام يُدافِعُ ما سَبقَ في الشَّرحِ قُبيلَ الكَلامِ علىٰ التَّنزيهَاتِ: مِن أنَّ الكَلامَ مما يتوَقَّفُ ثُبوتُ الشَّرعِ عَليهِ.

وقال في «التَّلويح»: «إنَّ مِن الأَحكامِ مَا هو خِطَابٌ بما لا يَتوقَّفُ علىٰ الشَّرعِ؛ كوجُوبِ الإيمان بالله، ووجُوبِ تَصديقِ النَّبيِّ؛ لأنَّ ثُبوتَ الشَّرعِ مَوقُوفٌ

---

(١) «صحيح البخاري» برقم: [٦٨٣٠] عن ابن عباس موقوفا علىٰ عمر بن الخطاب رضي الله عنه، وهو قطعة من حديث سقيفة بني ساعدة في الخِلافة.

https://t.me/kutubunmufidatun

أنَّه تعالىٰ مُتكلِّمٌ، مع القَطعِ باستِحالَة التَّكلُّم مِن غير ثُبوت صِفَة الكلامِ.

حاشية العلامة الغَزّي

علىٰ الإيمَانِ بوجُودِ الباري وعِلمِه وقُدرَته وكَلامِه، وعلىٰ التَّصديقِ بنُبوَّةِ النَّبيِّ بدَلالَةِ مُعجِزاتِه، فلو تَوقَّفَ شيءٌ مِن هذه الأَحكَامِ علىٰ الشَّرعِ.. لزِمَ الدَّورُ» انتهىٰ[١].

وهو أيضًا صَريحٌ في ذلِكَ التَّوقُّفِ، وما قيل: مِن أنَّ هذا المنقُولَ عَن «التَّلويح» غيرُ مَرضيٍّ للشَّارحِ؛ لأنَّه تعقَّبهُ بقوله: «ولقَائلٍ أنْ يَمنعَ تَوقُّفَ الشَّرعِ علىٰ وجُوبِ الإيمان ونَحوِه... إلىٰ آخر كلامه» فالاعتِراضُ باطِلٌ، إذ لا تَدافُعَ في المرضي.. عِندهُ غَلطٌ مَنشَأهُ قِلَّة التَّأمُّلِ، فإنَّ غَرضَ الشَّارحِ مِن ذلِكَ التَّعقُّبِ إنَّما هو مَنع تَوقُّفِ الشَّرعِ علىٰ وجُوبِ الإيمَانِ، الذي بنىٰ عليه صَاحبُ ذلكَ المتنِ مَا ذهبَ إليه مِن أنَّ وجُوبَ الإيمَانِ لا يَتوقَّفُ علىٰ الشَّرعِ، لا مَنع توقُّفِه علىٰ الإيمان نَفسِه، كما صرَّح بذلِكَ حيثُ قال: «ولقائلٍ أنْ يَمنعَ تَوقُّفَ الشَّرعِ علىٰ وجُوبِ الإيمَانِ ونَحوِه، وتَوقُّفَ التَّصديق بثُبوتِ الشَّرعِ علىٰ الإيمَان بالله تعالىٰ وصِفاته، وعلىٰ التَّصديقِ بالنُّبوَّة ودَلالةِ المعجِزة، لا يقتَضي توقفه علىٰ وجُوب الإيمان والتَّصديقِ، غايتُه أنه يتوقَّفُ علىٰ نَفْسِ الإيمانِ والتَّصديق، وهو غيرُ مُفيدٍ ولا مُنافٍ؛ لتَوقُّف وجُوبِ الإيمان ونَحوِه علىٰ الشَّرعِ، كما هو المذهبُ عِندهُم مِن أنْ لا وجُوبَ إلا بالسَّمعِ». انتهىٰ[٢].

وغايةُ ما يُمكِنُ في التَّوفيقِ: أنْ يُحمَل الكَلامُ الذي يتوقَّفُ ثُبوتُ الشَّرعِ عليه علىٰ اللَّفظي، ولا يخفَىٰ ما فيه.

قوله: (إنَّ الله تعالىٰ مُتكلِّمٌ) فإنه تَواترَ أنَّهم كانوا يُثبِتُونَ له الكَلامَ، ويقُولون:

---

(١) انظر: «شرح التلويح علىٰ التوضيح» [ج١/ص٢٢].

(٢) يُنظر المصدر السابق نفس الموضع.

https://t.me/kutubunmufidatun

صفات المعاني ثمانية

فثبتَ: **أنَّ الله تعالىٰ صِفاتٌ ثمانيةٌ**: هي العِلْمُ، والقُدرَة، والحَياةُ، والسَّمعُ، والبَصَرُ، والإرَادَةُ، والتَّكوينُ، والكلامُ.

تفصيلٌ في صفة الكلام

ولمَّا كانَ في الثَّلاثة الأخيرَةِ زيادةُ نِزَاعٍ وخَفاءٍ.. كرَّرَ الإشارةَ إلىٰ إثباتِها وقِدَمِها، وفصَّل الكلامَ بَعْضَ التَّفصيلِ؛ فقَال: **(وَهُوَ)** أيْ: **الله** تعالىٰ **(مُتَكلِّمٌ بِكَلامٍ هُوَ صِفَةٌ لَهُ)** ضرورةَ امتِنَاعِ إثبَاتِ المُشتَقِّ للشَّيء مِن غَيرِ قِيَام مَأخَذِ الاشتِقَاق بِه، **وفي هذا رَدٌّ علىٰ المُعتزِلة** حيثُ ذَهبُوا إلىٰ أنَّه مُتكلِّمٌ بكلامٍ هو قَائِمٌ بغَيرِه، ليسَ صِفةً لَهُ.

حاشيَة العلامة الغَـزّي

إنه تعالىٰ أمرَ بكذَا، ونَهىٰ عَن كذَا، وأَخبَر بكَذا، وكلُّ **ذلِكَ** مِن أقسَامِ الكَلامِ، فيَثبُت المدَّعىٰ.

وقد يُتوهَّمُ: أنَّ صِدقَ النَّبيِّ مَوقُوفٌ علىٰ تَصديقِ الله إيَّاهُ بالإخبَارِ عَن كَونِه صَادِقًا فيلزَم الدَّورُ.

فيُجاب: بأنَّ التَّصديقَ إنما هو إظهارُ المعجِزَة علىٰ وَفقِ دَعوَاهُ، لا الإخبَار المذكُور.

قوله: (مِن غير قِيام مَأخَذِ الاشتِقَاق) أي: فيثبت صِفة الكَلامِ؛ لأنَّ قيامَ مَأخذِ الاشتِقَاق بالذَّاتِ يَستلزِمُ قِيامَهَا.

قوله: (وفي هَذا رَدٌّ علىٰ المعتَزلَة) لم يُنكرِ المعتزِلةُ قِيامَ المأخَذِ، نعم؛ أوَّلُوه بإيجَادِ الكَلامِ، فعَدَلوا عَن الظَّاهِر واللُّغةِ مِن غَيرِ ضَرُورةٍ، إذ المتَبادِرُ والقَاعِدةُ

https://t.me/kutubunmufidatun

(أَزَلِيَّةٌ) ضرورةَ امتناعِ قِيامِ الحَوادِثِ بذاتِه.

(لَيسَ مِنْ جِنسِ الْحُرُوفِ وَالْأَصْوَاتِ) ضَرورةَ أنَّها أعراضٌ حادِثةٌ مَشرُوطٌ حُدوثُ بَعضِهَا بانقِضَاءِ البَعْضِ؛ لأنَّ امتناعَ التَّكلُّمِ بالحَرْفِ الثَّاني بدُونِ انقِضاءِ الحَرْفِ الأَوَّلِ بَديهيٌّ، **وفي هذا رَدٌّ على الحَنابلة والكرَّاميَّة** القائلينَ بأنَّ كلامَهُ تَعالىٰ عَرَضٌ مِن جِنسِ الأَصوَاتِ والحُروفِ، ومَعَ ذلِكَ فهُوَ قَديمٌ.

(وَهُوَ) أيْ: الكلامُ (صِفَةٌ) أيْ: معنًىٰ قائمٌ بالذَّات، (مُنَافِيَةٌ لِلسُّكُوتِ) الذي هو تَركُ التَّكلُّم معَ القُدرَةِ عليه، (وَالآفَةِ) التي هي عَدمُ مُطاوَعةِ الآلاتِ؛ إمَّا بحسَبِ الفِطرَةِ كما في الخَرَسِ، أو بحسَبِ ضَعفِهَا وعَدمِ بُلوغِهَا حَدَّ القُوَّةِ كما في الطُّفوليَّةِ.

اعتراض: السُّكوت والخَرَس يُنافي الكلامَ اللَّفظي لا النَّفسي

فإنْ قيل: هذا إنَّما يَصدُق علىٰ الكلام اللَّفظيِّ دُونَ الكلامِ النَّفسيِّ؛ إذ السُّكوتُ والخَرَسُ إنَّما يُنافي التَّلفُّظَ.

قُلنا: المرَادُ: السُّكوت والآفَةُ البَاطِنيَّان؛ بألَّا يُريدَ في نَفسِه التَّكلُّمَ، أو لا يَقدِرَ علىٰ ذلِكَ، فكما أنَّ الكلامَ لفظيٌّ ونَفسيٌّ فكذا ضِدُّه؛ أعني: السُّكوت والخَرَس.

حاشية العلامة الغَزّي

اللُّغويَّةُ: أنَّ المتحرِّكَ مَثلًا مَن قامَ بِه الحَرَكةُ، لا مَن أَوجدَهَا كما سيأتي.

قوله: (ومعَ ذلِكَ فهو قَديمٌ) هذا قولُ الحَنابِلة والحَشويَّةِ كما في «شرح المقاصد» وغيره، أمَّا الكرَّاميَّةُ فقائلونَ بحدُوثِه كما سبقَ بيانُه[1].

(١) ينظر: «شرح المقاصد» [ج٢/ص٩٩] وما بعدها.

https://t.me/kutubunmufidatun

(واللهُ تَعالَىٰ مُتَكَلِّمٌ بِهَا، آمِرٌ نَاهٍ مُخْبِرٌ) يعني: أنَّه صِفةٌ واحِدةٌ تَتكثَّرُ إلىٰ الأمر والنَّهي والخبَر باختِلاف التَّعلُّقات، كالعِلم والقُدرة وسَائرِ الصِّفات؛ فإنَّ كلًّا مِنهَا صِفةٌ وَاحِدةٌ قديمةٌ، والتَّكثُّر والحُدوث إنَّما هو في التَّعلُّقات والإضافاتِ؛ لِما أنَّ ذلِكَ ألْيَقُ بكمالِ التَّوحيدِ، ولأنَّهُ لا دَليل علىٰ تكثُّرِ كلٍّ مِنهَا في نَفسِها.

اعتراض: لا يُمكِن وجُود الكلام إلَّا مع التَّكثُّر، فلا يصِحُّ قولكم إنَّ الكلامَ واحِدٌ

فإنْ قيل: هذه أقسامٌ للكلامِ لا يُعقَل وجودُه بدُونِها.

قُلنا: مَمنوعٌ، بل إنَّما يَصيرُ أحدَ تلكَ الأقسامِ عندَ التَّعلُّقات، وذلك فيما لا يَزالُ، وأمَّا في الأَزلِ فلا انقِسَام أصلًا.

حاشية العلامة الغَزّي

قوله: (وذلكَ فيمَا لا يَزالُ) هذا ما ذهبَ إليه عبدُ الله بن سَعيد بن كُلَّاب القَطَّان[١]، وعزَاهُ الآمديُّ في «الأبكار» لطائفةٍ كَبيرةٍ مِن المتَقدِّمينَ[٢].

---

(١) هو عبد الله بن سعيد بن كُلّاب القطان البصري، من متكلمي أهل السنة في زمانه، وتابعه علىٰ طريقته الحارث المحاسبي، والقلانسي وأبو علي الثقفي وغيرهم، له تصانيفُ في الرد علىٰ المعتزلة والجهمية، وكان يُلقب كُلّابا لأنه كان كالكُلّاب يجر ويجذب الخصم إلىٰ رأيه ببيانه وبلاغته، قال السبكي: ورأيت الإمام ضياء الدين الخطيب والد الإمام فخر الدين الرازي قد ذكر عبد الله بن سعيد في آخر كتابه «غاية المرام في علم الكلام» فقال: ومِن متكلمي أهل السنة في أيام المأمون عبد الله بن سعيد التميمي، الذي دمَّر المعتزلةَ في مجلس المأمون وفضحهم ببيانه، وهو أخو يحيىٰ بن سعيد القطان وارث علم الحديث وصاحب الجرح والتعديل. انتهىٰ، وكشفتُ عن يحيىٰ بن سعيد القطان هل له أخ اسمه عبد الله فلم أتحقَّق إلىٰ الآن شيئا. انتهىٰ كلام السبكي. **وفاته**: اختُلف في تاريخ وفاته فقال الذهبي: كان باقيا قبل الأربعين ومئتين، وقال السبكي: وفاة ابن كلام فيما يظهر بعد الأربعين ومئتين بقليل، وحدد البغدادي وفاته بسنة (٢٤١ هـ). ينظر: «طبقات الشافعية الكبرىٰ» للسبكي [ج٢/ص٢٩٩] و«سير أعلام النبلاء» [ج١١/ص١٧٤] و«هدية العارفين» للبغدادي [ج١/ص٤٤٠].

(٢) ينظر: «أبكار الأفكار» [ج١/ص٣٢٧].

https://t.me/kutubunmufidatun

وذهبَ بعضُهم: إلىٰ أنَّه في الأَزلِ خبرٌ، ومَرجعُ الكُلِّ إليه؛ لأنَّ حاصِلَ الأَمرِ إِخبارٌ عن استِحقاقِ الثَّوابِ علىٰ الفِعل، والعِقابِ علىٰ التَّركِ، والنَّهيُ علىٰ العَكسِ، **وحاصِلُ الاستِخبَارِ:** الخبرُ عن طَلَبِ الإِعلَامِ، **وحاصِلُ النِّداء:** الخَبرُ عن طَلَبِ الإجابَة.

حاشيَة العلامة الغَزِّي

وقد اعتُرِضَ عليه: بأنَّ وجُودَ الجِنس مُجرَّدًا عَن أنوَاعِه غيرُ مَعقُولٍ، وبأنَّ التَّغيُّرَ علىٰ القَديمِ محالٌ.

وأجيبَ: بأنَّ تِلكَ الأَنواعَ اعتِبارِيَّةٌ، أي: عَوارِض له، يجُوز خُلوُّه عنهَا، تَحدُثُ بحسَبِ التَّعلُّقاتِ، **فالمراد:** أنَّه أمرٌ وَاحِدٌ يعرضُ له التَّنوُّع بحسَبِ التَّعلُّقاتِ الحَادثةِ من غير أنْ يتغيَّر في نَفسِه.

وبالجُملة: فالأصحُّ خِلافُه، وأنَّ الكلامَ مُتنوِّعٌ في الأَزلِ بتنزيلِ المعدُومِ الذي سَيوجدُ مَنزِلَةَ الموجُودِ.

والجوابُ الحَقُّ: أنَّ عدمَ وجُودِه بدُونِها إنَّما هو بحسَبِ التَّعلُّقاتِ الأزليَّةِ، وهو لا يُنافي وَحدَةَ الصِّفة؛ كالعِلم الذي كثرتُه أَزليَّةٌ بحسَبِ تَعلُّقاتِه.

قولُه: **(وذهبَ بَعضُهم)** هو الإمام الرازي[1] كما في شرح «المقاصد» وغيره[2].

---

(١) في حاشية الأصل: ذكر ذلك في كتابه «الأربعين» وعِبارتُه: وأمّا المقام الرابع وهو أنّ كلام الله تعالىٰ واحدٌ، ومع كونه واحداً؛ فهو أمر ونهيٌ وخبرٌ، فتحقيقُ الكلام يرجع إلىٰ حرفٍ واحد وهو: أن الكلام كله خبر؛ لأن الأمر عِبارة عن تعريف الغير أنه لو فعله لصار مُستحقًا للمدح، ولو تركه لصار مُستحقًا للذم، وكذا القول في النهي، فإذا كان المرجع بالكل إلىٰ شيء واحد وهو الخبر.. صحّ قولُنا: إن كلام الله تعالىٰ واحد. انتهىٰ.

(٢) ينظر: «شرح المقاصد» [ج٢/ص١٠٦].

https://t.me/kutubunmufidatun

وَرُدَّ: بأنَّا نَعلمُ اختِلافَ هذِه المعَاني بالضَّرورَةِ، واستِلزَامُ البَعضِ للبَعضِ لا يُوجِب الاتِّحادَ.

اعتراضٌ: كيفَ يأمرُ ولا مأمورَ، ويُخبر عمّا لم يقع؟

فإنْ قيل: الأَمرُ والنَّهي بلا مأمورٍ ولا مَنهيٍّ.. سَفهٌ وعَبثٌ، والإخبارُ في الأَزلِ بطَريقِ المُضيِّ.. كذِبٌ محضٌ يجِبُ تَنزيهُ الله تَعالىٰ عَنه.

حاشيَة العلامة الغَـزّي

قوله: (بِأنَّا نَعلَمُ اختِلافَ هَذِه المعَاني) أي: لاختِلاف لَوازِمهَا، وصِدقُ المشتَرَكِ بينها علىٰ خاصٍّ مِنهَا مِن حيثُ خصوصُه لا يَستلزِمُ صِدقَ خَاصٍّ آخر عَليهِ مِن تِلكَ الحَيثِيَّة، كما أنَّ زيدًا مِن حيثُ هو عَالِمٌ يصدقُ عليه أنَّه زَيدٌ، ولا يَصدقُ عليه أنه زيدٌ مِن حيثُ هو كَاتِبٌ، فلا يلزمُ مِن صدقِ الكلامِ علىٰ وَاحدٍ منهَا صِدقُ باقيهَا عليه.

قوله: (لا يُوجِبُ الاتِّحادَ) علىٰ أنَّ الخبَرَ قد يُؤوَّل بالأَمرِ بفَهم مَعنىٰ المُخبَر بِه، أو بالنَّهي عَن الغَفلةِ ونحوهما، فيكون رَدُّ غَيرهِ إليه محض تَحكُّمٍ؛ لوجُود الاستِلزَام بينَ الجَميعِ.

قوله (فإنْ قيلَ... إلىٰ آخره) هذه شُبهةٌ مِن قِبل المنكِرينَ للكَلامِ القَديمِ الأَزليِّ، وحَاصِلُ جَوابِها تفريعًا علىٰ الأَصحِّ السَّابِق هو: أنَّ السَّفهَ والعَبثَ إنما يلزمُ لو خُوطِب المعدُومُ وأُمِرَ في عَدمِه، وأمَّا علىٰ تَقديرِ وجُودِه بأنْ يكُونَ طلبًا للفِعل ممن سيكونُ ويَصيرُ أهلًا له.. فلا، كما في طلبِ التَّعلُّم مِن وَلَدٍ أخبرَهُ صَادِقٌ بأنَّه سيُولَدُ، وكما في خِطَاب النَّبيِّ ﷺ بأوَامِره ونَواهِيه كُلَّ مُكلَّفٍ، إذ اختِصاصُ خِطابَاتِه بأهلِ عَصرِه، وثبوتُ الحُكمِ فيمَن عَداهُم بطَريقِ القِيَاسِ.. بَعيدٌ جِدًّا.

https://t.me/kutubunmufidatun

قُلنا: إنْ لم نَجْعل كَلامهُ في الأَزلِ أَمرًا ونَهيًا وخَبرًا.. فلا إشكالَ، وإنْ جَعلنَاهُ فالأمرُ في الأَزلِ لإيجَابِ تَحصيلِ المأْمُورِ بهِ في وَقتِ وجُودِ المَأمُورِ وصَيْرُورَتِه أَهلًا لتَحصِيلهِ، فيكفي وجُودُ المَأمُور في عِلْمِ الآمِرِ؛ كَمَا إذَا قَدَّرَ الرَّجُل ابنًا له، فأَمرَهُ بأَنْ يَفْعلَ كذَا بَعدَ الوُجُودِ.

والإخبَارُ بالنِّسبَة إلى الأَزلِ لا يتَّصِفُ بشيءٍ مِن الأَزمِنة؛ إذْ لا مَاضِيَ ولا مُستَقبلَ ولا حالَ بالنِّسبَة إلى الله تعالى؛ لِتَنزُّهِهِ عَنِ الزَّمانِ، كَما أنَّ عِلْمَهُ أَزليٌّ لا يَتغيَّرُ بتَغيُّرِ الأَزمَانِ.

[القُرآن كَلامُ الله تعالى غيرُ مخلُوقٍ]

ولمَّا صرَّحَ بأَزَليَّةِ الكلامِ حاولَ التَّنبيهَ على أنَّ القُرآن أيضًا قَد يُطلَق على هذا الكلامِ النَّفسيِّ القَديمِ كما يُطلَقُ على النَّظمِ المَتلُوِّ الحادِثِ؛ فقالَ:

(**وَالْقُرْآنُ كَلَامُ اللهِ تَعَالَىٰ غَيْرُ مَخْلُوقٍ**) وعَقَّبَ القُرآنَ بكلامِ الله تعالى؛ لِما ذَكَرَ المَشايِخُ مِن أنَّه يُقال: القرآنُ كلامُ الله تعالى غَيرُ مَخلُوقٍ، ولا يُقال:

حاشية العلامة الغَزّي

وأنَّ الإخبَار إنما يَلزمُه الكَذِبُ لو اتَّصفَ في الأَزلِ بزمانٍ مِن الأَزمِنة وليسَ مُتَّصِفًا.

وقد يُقال: إنَّ الموجُودَ في النَّفسِ قبلَ الوجُودِ إنَّما هو العَزْمُ على الطَّلبِ، أمَّا نَفسُ الطَّلبِ وحَقيقتُه فلا شَكَّ في كَونِها سَفهًا، وأنَّ انتفَاء السَّفهِ عَن خِطَاب النَّبيِّ ﷺ لمن بعدَهُ مثلًا.. لكَونِه ضِمنًا وتَبعًا، والسَّفهُ إنما هو الخِطابُ الصَّريحُ للمَعدُومِ.

https://t.me/kutubunmufidatun

القرآنُ غيرُ مخلوقٍ ؛ لئلَّا يَسبِقَ إلى الفهم أنَّ المُؤلَّفَ مِن الأَصواتِ والحُروفِ قَديمٌ ، كمَا ذَهبتْ إليه الحنابِلةُ جَهْلًا أو عِنادًا[1] .

وأَقامَ غيرَ المَخلُوقِ مَقامَ غيرِ الحَادِثِ ؛ تَنبيهًا على اتِّحادِهمَا ، وقَصدًا إلى جَرْيِ الكلامِ على وَفْقِ الحَديثِ ؛ حيث قال ﷺ : «القرآنُ كلامُ الله تعالى غيرُ مَخلوقٍ ، ومَن قالَ : إنَّه مَخلُوقٌ فهو كافِرٌ باللهِ العَظيم» وتَنصِيصًا على مَحلِّ الخِلاف بالعِبارَة المشْهُورةِ فيما بينَ الفَريقيْنِ ؛ وهو أنَّ القُرآن مَخلُوقٌ أو غيرُ مخلُوقٍ ؟ ولهذا تُترجَم المسألة بـ(مسألَة خَلْقِ القُرآنِ) .

[تحقيقُ الخِلاف في مَسألةِ الكلام]

وتَحقيقُ الخِلاف بيننا وبينهم يَرجِعُ إلى إثبَات الكلامِ النَّفسيِّ ونَفيهِ ،

حاشيَة العلامة الغزِّي

قوله: (لئلا يسبِقَ إلى الفَهمِ) فإنَّ استِعمَال القُرآن في اللَّفظي أَشهرُ مِن استِعمَالِه في النَّفسيِّ ، وكَلامُ الله بالعَكسِ .

حديث: «القُرآن كَلامُ الله» أَسندَهُ صَاحِب «مُسند الفِردوس» مِن روَاية رَافِع بن خَدِيج ، وحُذيفة ، وعِمران ، وأنسٍ بلفظ : «القرآن كلام الله غير مخلوق فمن قال غير هذا فقد كفر» زاد أنس : «فاقتلوه»[2] .

قوله: (بينَ الفريقَيْنِ) هُما : أَهلُ السُّنّة والمعتَزِلة .

---

(١) في (س) : جهلا وعنادا .

(٢) «الفردوس بمأثور الخطاب» للديلمي ، برقم : [٤٦٦٨] والبيهقي في «الأسماء والصفات» بدون الزيادة ، وقال : وروي ذلك أيضا عن معاذ بن جبل ، وعبد الله بن مسعود ، وجابر بن عبد الله رضي الله عنهم مرفوعا ، ولا يصح شيء مِن ذلك ، وأسانيده مُظلمة لا ينبغي أنْ يُحتج بشيء منها ، ولا أن يستشهد بشيء منها . وأورده السيوطي في «اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة» [١/٩] .

https://t.me/kutubunmufidatun

وإلَّا فنحنُ لا نَقولُ بِقِدمِ الأَلفاظِ والحُروف، وهُم لا يَقولُونَ[١] بحدُوثِ الكلامِ النَّفسيِّ[٢].

ودَليلُنا: مَا مرَّ أنَّه ثبتَ بالإجماع، وتواتُرِ النَّقلِ عَن الأنبياءِ عليهم السلام أنَّه مُتكلِّم، ولا معنىٰ له سِوىٰ أنَّه مُتَّصِفٌ بالكلام، ويَمتنِعُ[٣] قيام اللَّفظيِّ الحَادثِ بذَاتهِ تعالىٰ، فتعيَّن النَّفسيُّ[٤] القديم.

أدلَّةُ المعتزلةِ تَقومُ على الحنابلةِ، لا على الأَشاعِرة

وأمَّا استِدلالهُم بأنَّ القُرآنَ مُتَّصِفٌ بما هو مِن صِفات المَخلُوق وسِمات الحُدوث؛ مِن التَّأليف والتَّنظِيم، والإنزَالِ والتَّنزيلِ، وكونِه عَربيًّا مَسمُوعًا فصيحًا مُعجزًا إلىٰ غير ذلك: فإنَّما يَقومُ حُجَّةً علىٰ الحنابِلة، لا عَلينَا؛ لأنَّا قائلونَ بحدُوثِ النَّظمِ، وإنَّما الكلامُ في المعنَىٰ القَديمِ.

إبطالُ مذهبِ المُعتزلةِ في الكلام

والمعتزِلةُ لمَّا لمْ يُمكِنهم إنكارُ كونِه تعالىٰ مُتكلِّمًا ذهبُوا إلىٰ أنَّه مُتكلِّمٌ بمعنىٰ إيجادِ الحُروفِ والأَصوَاتِ في مَحالِّها[٥]، أو إيجَادِ أَشكالِ الكِتابَةِ في اللَّوحِ المَحفُوظِ وإنْ لمْ تُقرَأ، علىٰ اختِلافٍ بَينهُم.

حاشيَة العلامة الغَـزّي

قوله: (علىٰ اختِلافٍ بينَهُم) المختارُ عِندهم وهو مَذهبُ أبي هَاشمٍ[٦] ومَن

---

(١) لأنهم لا يثبتونه أصلا، ولو أثبتوه لما قالوا بحدوثه؛ لأنه يلزم قيام الحادث بذاته تعالىٰ وهم لا يجوزونه.

(٢) في (س): كلام النفس. وفي (ش): كلامٍ نفسيّ.

(٣) في (ش): ونمنع.

(٤) في (ح): فتعين الكلام النفسي القديم.

(٥) في (ح): محلها.

(٦) هو عبد السلام بن محمد بن عبد الوهاب أبو هاشم بن أبي علي البصري الجُبّائي الحنفي،=

https://t.me/kutubunmufidatun

وأنتَ خَبيرٌ بأنَّ المُتحرِّك مَن قامت بِه الحَركةُ ، لا مَن أوجدهَا ، وإلَّا لصحَّ اتِّصافُ الباري تَعالىٰ بالأَعرَاضِ المَخلُوقةِ له ، تعالىٰ عَن ذلكَ عُلوًّا كبيرًا .

ومِن أقوىٰ شُبَهِ المعتزلةِ: أنَّكُم مُتَّفِقون علىٰ أنَّ القُرآن اسمٌ لما نُقِلَ إلينا بينَ دفَّتي المُصحَف[1] تواتُرًا ، وهذا يَستلزِمُ كونَهُ مَكتوبًا في المصاحِف ، مَقرُوءًا بالأَلْسُنِ ، مَسمُوعًا بالآذان ، وكلُّ ذلِكَ مِن سِمات الحُدوثِ بالضَّرورَة .

حاشية العلامة الغزي

تَبِعه: أنَّ القُرآن مِن جِنس الأَصوَاتِ والحُروف ولا يَحتمِلُ البَقاء ، حتىٰ أنَّ ما خُلِقَ بِرُقومه في اللَّوح المحفُوظِ أو كُتِبَ في المصحَفِ .. لا يكُون قُرآنًا ، وإنَّما هو ما قَرأه القَارِئ ، وخَلقَهُ البَاري مِن الأَصوَاتِ المتقَطِّعة والحُروف المنتَظِمَةِ ، وأنَّ معنىٰ كَونِه مُتكلِّمًا: أنه مُوجِدٌ لِتلكَ الأَصوَاتِ والحُروف .

وذهبَ الجُبَّائي: إلىٰ أنه جِنسٌ غَيرُ الحروفِ ، يُسمَع عِندَ سَماعِ الأَصوَاتِ ، ويُوجَد بنَظم الحُروف وبكَتْبِها ، ويبقىٰ عِندَ الكِتابَة والحِفظ ، ويقُوم باللَّوحِ المحفُوظِ وبكُلِّ مُصحَفٍ وكُلِّ لسَانٍ ، ومعَ ذلِكَ فهو وَاحِدٌ ، فمَعنىٰ كَونه مُتكلِّمًا: أنه مُوجِدٌ لِتلكَ الأَشكَالِ في اللَّوحِ المحفُوظِ وإنْ لم يَقرأه قَارِئٌ .

قوله: (وإلَّا لصَحَّ) أي: بحسَبِ اللُّغة ؛ لأنَّه اللَّازِم علىٰ تَقديرِ أنَّ المتحرِّكَ في اللُّغةِ مَن أَوجَدَ الحَركَةَ .

= شيخ المعتزلة وابن شيخهم ، وُلِد سنة (٢٤٧هـ) معدود لديهم في الطبقة التاسعة من طبقاتهم ، وهو وأبوه أبو علي الجبائي مِن رؤوس المعتزلة ، وكتب الكلام مشحونة بمذاهبهما ، وأصبحَ فيما بعد رئيس فرقةٍ تنتسبُ إليه تُسمّىٰ «البَهشَميَّة» وخالفَ والِدَه في كثيرٍ مِن المسائل واستقلَّ عنه . **وتوفي سنة (٣٢١هـ)** . ينظر: «طبقات المعتزلة» لابن المرتضىٰ ص٩٤ . و«وفيات الأعيان» لابن خلكان [ج٣/ص١٨٣] .

(١) في (س): المصاحف .

https://t.me/kutubunmufidatun

فأشارَ إلىٰ **الجواب** بقوله: (**وَهُوَ**) أيْ: القُرآن الذي هُو كلامُ الله تعالىٰ (**مَكْتُوبٌ فِي مَصَاحِفِنَا**) أيْ: بأَشكالِ الكتَابةِ وصُورِ الحُروفِ الدَّالَّة عليه، (**مَحْفُوظٌ فِي قُلُوبِنَا**) أيْ: بالألفاظِ المُخيَّلة[1]، (**مَقْرُوءٌ بِأَلْسِنَتِنَا**) بالحُروفِ الملفُوظَةِ المَسمُوعَةِ، (**مَسْمُوعٌ بِآذَانِنَا**) بذلِك أيضًا، (**غَيْرُ حَالٍّ فِيهَا**) أيْ: مع ذلك ليسَ حالًّا في المصاحِف ولا في القُلوب والأَلسِنة والآذَانِ، بلْ معنًىٰ قديمٌ قائمٌ بذاتِ الله تعالىٰ، يُلْفَظُ ويُسْمَعُ بالنَّظمِ الدَّالِّ عليه، ويُحْفَظُ بالنَّظم المخيَّل، ويُكْتَبُ بنُقوشٍ وصُورٍ وأشكالٍ مَوضُوعةٍ للحُروف الدَّالَّة عليه، كما يُقال: النَّارُ جَوهرٌ مُحرِق، يُذْكَرُ باللَّفظ، ويُكْتَبُ بالقَلم، ولا يَلزمُ منه كونُ حقيقةِ النَّار صَوتًا وحَرْفًا.

الوجودات الأربعة

وتحقيقه: أنَّ للشَّيء وجُودًا في الأَعيانِ، ووجُودًا في الأَذهَان، ووجُودًا

حاشيَة العلامة الغـزّي

قوله: (**وتَحقيقُه... إلىٰ آخره**) **مُحصَّلُ جَوابِ المصنِّف**: أنَّ المرَاد بالمكتُوبِ المحفوظ إلىٰ آخر الأوصَافِ هو: المعنىٰ القَديمُ، إلَّا أنَّهُ وُصِفَ بما هُو مِن صِفَات الأَصوَاتِ والحُروفِ الدَّالَّةِ عليه مَجازًا، وصفًا للمدلُولِ بصفَةِ الدَّالِّ، كما يُقال: سمِعتُ هذا المعنىٰ مِن فُلانٍ، وحَفظتُه مِنه، وكَتبتُه بيدي.

وما ذَكرهُ الشَّارحُ تحقيقٌ للمَقامِ يَظهرُ بِه جَوابٌ آخرُ هو: أنَّ الموصُوفَ بما ذُكِر ليسَ هو القُرآن بالمعنىٰ القَديمِ، بل بمعنىٰ اللَّفظ الدَّالِّ عليه، فإنَّ القُرآن يُطلَق أيضًا عليه بالاشتِرَاك أو المجَازِ المشهُور.

---

(١) في (س): بألفاظه المختلفة. وفي (ش): بألفاظه المخيلة. ومراده بالمخيلة كما قال الفرهاري: المخزونة في حاسَّة الخيال.

https://t.me/kutubunmufidatun

في العِبارَة، وَوجُودًا في الكِتابَة ؛ فالكتابةُ تدلُّ على العِبارة، وهي على ما في الأَذْهَانِ، وهو على ما في الأَعيانِ ؛ فحيثُ يُوصَف القرآنُ بما هو مِن لَوازِمِ القَديم ؛ **كما في قولنا**: القرآنُ غير مَخلوقٍ **فالمراد**: حقيقتُه المَوجُودَةُ في الخارِجِ، وحَيثُ يُوصَف بما هو مِن لَوازِمِ المخلُوقَاتِ والمُحدَثاتِ يُرَادُ به الأَلفَاظُ المَنْطُوقَةُ المَسمُوعَةُ ؛ كما في قولنا: (قرأتُ نِصفَ القُرآن)، أو المخيَّلَةُ ؛ كما في قَولِنا: (حَفِظتُ القَرآنَ)، أو الأَشكالُ المَنقُوشَةُ ؛ كما في قولنا: (يَحرُمُ للمُحدِثِ مَسُّ القُرآن).

ولمَّا كانَ دليلُ الأحكامِ الشَّرعيَّة هو اللَّفظُ دُونَ المعنى القَديمِ.. عرَّفهُ أئِمَّةُ الأُصولِ بـ: المكتوبِ في المصَاحِفِ، المنقُولِ بالتَّواتُرِ، وجَعلُوه اسمًا للنَّظمِ والمَعنى جميعًا ؛ أي: للنَّظم مِن حيثُ الدَّلالةُ على المعنى، لا لمجرَّدِ المعنى.

هل يُسمَعُ كلام الله تعالى القديم

وأمَّا الكلامُ القَديمُ الذي هو صِفةُ الله تعالى: فذهبَ الأشعريُّ إلى أنَّه

حاشية العلامة الغـزّي

قوله: (**وجَعلُوه اسمًا للنَّظمِ والمعنى**) المرادُ: المعنَى القَديمُ، كما يَلوحُ مِن عِبارة «التَّلويح»[(١)] وكما يُستَفَادُ مما سَيأتي في تَقريرِ ما وَقعَ في عِبارَة بعضِ المشَايخ.

قوله: (**وأمَّا الكَلامُ القَديمُ**) له التِفات إلى ما تَضمَّنه الكَلامُ السَّابِق، أي: قد عُلِمَ مما تقدَّمَ أنَّ الكَلامَ المُؤلَّفَ مِن الحُروف مَسمُوعٌ بالآذَانِ، وأمَّا الكَلامُ القَديمُ فذَهبَ الأَشعريُّ إلى أنه يجوزُ أنْ يُسمَع قِياسًا على الرُّؤية، وكما عُقِلَ رُؤيةُ مَا

(١) ينظر: «شرح التلويح على التوضيح» [ج١/ص٥٤].

https://t.me/kutubunmufidatun

يجوزُ أنْ يُسمَعَ، ومَنعهُ الأُستاذ أبو إسحاق الإسفراييني[(١)]، وهو اختيارُ الشَّيخ أبي مَنصورٍ رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى، فمعنى قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ﴾ [التوبة: ٦]: يسمع ما يَدلُّ عليه؛ كما يُقال: سَمعتُ عِلمَ فُلانٍ، فمُوسى عليه السلام سَمعَ صوتًا دالًّا على كلام الله تعالى، لكن لمَّا كان بلا وَاسِطة الكِتاب والمَلَك.. خُصَّ باسم: الكَليمِ.

حاشية العلامة الغَزّي

ليسَ بلَونٍ ولا جِسمٍ.. فليُعقَل سَماعُ مَا ليسَ بصَوتٍ[(٢)]، ونُقل موافقته على ذلكَ عن أبي القَاسم الصفَّار مِن الحَنفيَّة[(٣)]، وهو اختيارُ الإمام حُجَّة الإسلام رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى[(٤)].

قوله: (لكنْ لما كانَ... إلى آخره) هو إشارةٌ إلى جَوابِ سُؤالٍ يَرِدُ على مَذهب أبي مَنصورٍ تَقريرُه: إذا أُريدَ بكَلامِ الله تَعالى المعنى القَديمُ، وأُريدَ بسَماعِه فهمُه مِن الأصوَاتِ المسمُوعَة، أو أُريدَ به المنتظَمُ مِن الحُروفِ المسمُوعَةِ من غَير

---

(١) سبقت ترجمته في التعليق على الحاشية.

(٢) فسماع كلام الله القديم وإن لم يكن صوتا عند الشيخ الأشعري على سبيل خرق العادة، كما أنه يراه المؤمنون يوم القيامة مع أنه لا شكل له ولا مكان. قال الفرهاري: وبالجملة السمع عند الأشعري بخلق الله سبحانه الإدراكَ في الحاسة أو النفس، فيجوز في الأصوات وغيرها، فعلى هذا يكون الوصف بالمسموعية مشتركا بين القديم والحادث، فيجوز في الكلام الموصوف بالسمع أن يراد: النفسي، كقولهم: سمع موسى عليه السلام كلام الله سبحانه، أو اللفظي كما في قولك: سمعت القرآن. ينظر: «النبراس» ص٣١٠.

(٣) هو الإمام الفقيه المحدث: أحمد بن عصمة أبو القاسم الصفار البلخي الحنفي، وهو من متقدميهم، تفقه على أبي جعفر المغيدواني وغيره، توفي سنة: (٣٣٦ هـ). ينظر: «الجواهر المضية» [ج١/ص٧٨] و«الطبقات السنية» [ج١/ص١١٧] و«الفوائد البهية» ص٢٣٦.

(٤) قال الحجة الغزالي: وكما تُرى ذاته رؤيةً تُخالف رؤيةَ الأجسام والأعراض ولا تُشبهها.. فيُسمع كلامه تعالى سماعًا يخالِفُ الحروف والأصوات ولا يشبهها. ينظر: «الاقتصاد في الاعتقاد» ص١٨٩. ط: الأولى، دار المنهاج.

https://t.me/kutubunmufidatun

اعتراض: لو كان (كلام الله) مجازًا في النظم لصحّ نفيه عنه

فإن قيل: لو كان كلام الله تعالىٰ حقيقة في المعنىٰ القديم، مجازًا في النَّظم المُؤلَّف.. لصحَّ نفيه عنه[1]؛ بأن يُقال: ليس النَّظم المنزَّل المعجِز المفصَّل إلى السُّور والآيات كلام الله تعالىٰ، والإجماع على خِلافه.

اعتراض: التّحدي بالإعجاز وقع بكلام الله حقيقةً، مع القطع بأنّ المُرادَ هو النّظمُ

وأيضاً: المعجِز المتحدَّىٰ به هو كلامُ الله تعالىٰ حقيقةً، مع القَطعِ بأنَّ ذلك إنَّما يُتصوَّر في النَّظمِ المُؤلَّف المفصَّل إلى السُّور؛ إذْ لا معنىٰ لمعارضة الصِّفةِ القَديمةِ.

قُلنا: التَّحقيق: أنَّ كلام الله تعالىٰ اسمٌ مُشترَك بين الكلام النَّفسيِّ القَديمِ ـ ومعنىٰ الإضافة: كونُه صِفةً لله تعالىٰ ـ وبين اللَّفظيِّ الحَادِث المُؤلَّف مِن

حاشية العلامة الغَـزّي

اعتبَارِ تَعيُّنِ المحَلِّ؛ كلسَان المَلَكِ أو النَّبيِّ.. فكلُّ وَاحدٍ مِنَّا يَسمعُ ذلِكَ، فما وجْهُ اختِصَاص مُوسَىٰ بأنَّه كَليمُ الله.

وتَقريرُ الجَوابِ: أنَّ اللهَ سُبحانَه أَكرَمَ مُوسَىٰ فأَفهمَهُ كَلامَهُ بصَوتٍ تولَّىٰ تَخليقَه مِن غَيرِ كَسبٍ لأَحدٍ مِن خَلْقِه، فخُصَّ باسم الكَليمِ لذَلِك.

وأُجيبَ أيضًا: بأنه خُصَّ بِه لما سَمِعهُ مِن جَميع الجِهَات علىٰ خِلاف المُعتَادِ.

قوله: (**فإنْ قيلَ**) كأنَّ منشأ هذا السُّؤال ما سَبَقَ مِن أنَّ كلامَ الله تعالىٰ غَيرُ مَخلُوقٍ، بل معنًىٰ قديمٌ قَائمٌ بذَاتِه تَعالىٰ، فإنه يُفيد أنَّ حَقيقةَ كَلامِ الله هو ذلِكَ المعنىٰ، وأنَّه مَجازٌ في النَّظم المُؤلَّفِ الدَّال عليه؛ حَذرًا مِن الاشتِرَاك.

---

(١) أي: نفي الكلام عن النظم، لأن ذلك من لوازم المجاز؛ فإنه يصح أن يقال: الرجل الشجاع ليس بأسدٍ. «النبراس» ص٣١١.

https://t.me/kutubunmufidatun

السُّورِ والآياتِ، ومعنى الإضافة: أنَّه مخلوقٌ لله تعالى، ليسَ مِن تأليفِ المَخلُوقينَ، فلا يَصِحُّ النَّفيُ أصلًا، ولا يكونُ الإعجاز والتَّحدِّي إلَّا في كلام الله تعالى.

وما وقَع في عِبارة بَعض المشايخ مِن أنَّه مجازٌ.. فليسَ معناهُ أنَّه غيرُ مَوضُوعٍ للنَّظم المُؤلَّف، بل معناه: أنَّ الكلامَ في التَّحقيق وبالذَّاتِ اسمٌ للمعنى القائمِ بالنَّفسِ، وتَسميةُ اللَّفظِ به ووَضعُهُ لذلِكَ إنَّما هُو باعتِبارِ دَلالتِه على المعنى، فلا نِزاعَ لهم[1] في الوَضعِ والتَّسمية.

حاشية العلامة الغزّي

قوله: (وَوضْعُه لذلِكَ) يريدُ أنَّه وضع لِلَّفظ المؤلَّفِ باعتِبار كَونِه دَالًّا على المعنى القَديمِ المدلُولِ الأصليِّ للكَلامِ وَضْعًا حَقيقيًّا، يدلُّ به على ذلِكَ المؤلَّفَ بنفسِه، فبِوَاسِطة ذلِكَ الوَضْعِ لم يصِحَّ النَّفيُّ، واتَّصفَ النَّظمُ بالإعجَازِ ونحوه، وبالنَّظرِ إلى مُلاحظة تِلكَ العَلاقةِ.. أَطلق ذلِكَ البَعضُ عليه أنَّه مَجازٌ، ولا يخفى أنَّ الوَضْعَ للَّفظِ المُؤلَّفِ لم يُهجَر معهُ المعنَى القَديمُ، فلا يَرِدُ ما قيل: مِن أنَّ اعتِبارَ العَلاقةِ يُشعِرُ بكَونِه مَنقُولًا لا مُشتركًا، فيكون مجازًا في المنقُولِ عَنهُ، وهو باطِلٌ.

ثم هذا الحملُ مخالِفٌ للمشهُورِ مِن كَلامِ الأصحَابِ، وهو على ما نقله في «شرح المقاصد» أنْ ليسَ إطلاقُ كَلامِ الله تعالى على هذا المُنتظَم مِن الحُروفِ المسمُوعَةِ إلَّا بمَعنى: أنَّه دَالٌّ على كَلامِه القَديمِ، حتى لو كانَ مُخترِعُ هذه الألفَاظِ غير الله تعالى.. لكانَ هذا الإطلاقُ بحَالِه[2].

(١) أي: لبعض المشايخ.

(٢) ينظر: «شرح المقاصد» [ج٢/ص١٠٣].

https://t.me/kutubunmufidatun

ذكر طريقة العضد الإيجي في مسألة قدم الكلام

وذهبَ بعضُ المحقِّقين: إلىٰ أنَّ المعنىٰ في قول مَشايخنا: (كلامُ الله تعالىٰ معنًىٰ قديمٌ) ليسَ في مُقابلة اللَّفظ حتَّىٰ يُراد به مَدلُول اللَّفظ ومَفهومُه، بل في مُقابَلةِ العَين، والمراد به: ما لا يَقومُ بذَاتِه كسائر الصِّفات، ومُرادهم: أنَّ القرآن اسمٌ للَّفظِ والمعنىٰ، شامِلٌ لهما، وهو قَديمٌ، لا كما زَعمتِ الحنابلةُ

حاشيَة العلامة الغـزّي

قوله: (وذهبَ بعضُ المحقِّقينَ) المرادُ به صَاحبُ «المواقف» فإنه ذكرَ ذلِكَ في مَقالَةٍ أَفردَها في تَحقيقِ كَلام الله تعالىٰ، وما ذهبَ إليه هو ما اختَارهُ أبو الفتح مُحمَّد الشَّهرستَاني[1] في كِتابه «نهاية الأقدام»[2] قال السَّيِّد: ولا شُبهةَ في أنَّه أَقربُ إلىٰ الأَحكامِ الظَّاهِريَّة المنسُوبَة إلىٰ قَواعِد المِلَّة[3].

قوله: (اسمٌ للَّفظِ والمعنىٰ) اعتُرِضَ عليه بأنَّ كلامَ الله: إنْ كانَ اسمًا لذلِكَ الشَّخصِ القَائِم بذَاتِه تعالىٰ.. يَلزمُ أنْ لا يَكُونَ ما قرأنَاهُ كَلامَهُ تعالىٰ، بل مِثله، مع أنَّا نقطَعُ بأنَّ ما يقرؤهُ كلُّ واحدٍ منَّا هو القُرآن المنزَّلُ بلسَانِ جِبريلَ.

وإنْ كانَ اسمًا لنَوعِ القَائم.. يلزَمُ أن يكونَ إطلاقُه علىٰ ذلِكَ الشَّخصِ بخُصوصِه مَجازًا، فيصِحُّ نَفيهُ عنه حَقيقةً، وهو باطِلٌ.

---

(١) هو أبو الفتح محمد بن أبي القاسم عبد الكريم بن أبي بكر الشهرستاني، المتكلم الأشعري، **ولد سنة (٤٦٧ هـ)** كان إماما مُبرِّزا وفقيها متكلما، أخذ الفقه عن الشيخ أحمد الخوافي وأبي نصر القشيري، وتخرج في الكلام علىٰ الإمام أبي القاسم الأنصاري، من مصنفاته المشهورة في الآفاق: «الملل والنحل» و«نهاية الإقدام في علم الكلام» **توفي سنة: (٥٤٢ هـ)** رحمه الله تعالىٰ. ينظر: «وفيات الأعيان» [ج٤/ص٢٧٣].

(٢) ينظر: «نهاية الإقدام» ص٦٠٦ ـ ٦١١. ط: دار الكتب والوثائق القومية سنة: (٢٠١٨م)، ت: عامر النجار.

(٣) ينظر: «شرح المواقف» [ج٣/ص١٤٢]

https://t.me/Kutubunmufidatun

مِن قِدم النَّظم المؤلَّف المُترَتِّبِ الأَجزاءِ؛ فإنَّه بَديهيٌّ الاستِحالة؛ للقطع بأنَّه لا يُمكن التَّلفُّظ بالسِّين مِن (باسم الله) إلَّا بعدَ التَّلفُّظِ بالباء، بل بمعنى: أنَّ اللَّفظ القائِم بالنَّفسِ ليس مُترتِّبَ[1] الأجزاءِ في نَفسهِ؛ كالقَائم بنفس الحَافِظِ مِن غيرِ تَرتُّبِ الأَجزاءِ وتَقدُّمِ البَعضِ على البَعض، والتَّرتُّب إنَّما يَحصُل في التَّلفُّظِ والقِراءة؛ لعَدَمِ مُساعَدةِ الآلة[2]، وهذا معنى قولهم: المَقرُوء قَديمٌ، والقِراءةُ حادِثةٌ.

وأمَّا القائم بذاتِ الله تعالى: فلا تَرتُّب فيه، حتَّى إنَّ مَن سَمعَ كلامَهُ سَمِعهُ غيرَ مُترتِّبِ الأجزاءِ؛ لِعدَمِ احتِياجه إلى الآلة.

هذا حاصِلُ كلامِه، وهو جيِّدٌ لمن يتعقَّلُ لَفظًا قائمًا بالنَّفس غيرَ مُؤلَّفٍ مِن الحُروف المَنطُوقةِ أو المُخيَّلةِ المَشرُوطِ وجودُ بعضِهَا بعدَم البَعضِ، ولا

حاشيَة العلامة الغـزّي

وإنْ جُعل وضعهُ مِن قَبيلِ الوضْعِ للعَام للمَوضُوع له الخَاصِّ ـ كما في وضع أَسماءِ الإشارَةِ ـ يلزمُ أنْ يُوصَف كَلامُه تعالى بالحُدوث أيضًا حقيقةً؛ لأنه صَادِقٌ حينئذٍ حقيقةً على ما يقرؤهُ كلُّ وَاحدٍ منَّا، وذلِكَ باطِلٌ أيضًا، فلا مَخلَصَ إلَّا بأنْ يُجعَلَ مُشتركًا بينَ النَّوعِ وذلِكَ الفَردِ الخَاصِّ.

قوله: (ليسَ مُرتَّبِ الأَجزَاءِ) استشكل الفَرق حينئذٍ بين قِيام علم وعمل ونظَائرهما، إذ لا فرقَ إلا بترَتُّبِ الأجزَاء.

قوله: (وهو جيِّدٌ لمنْ يتعقَّلُ لفظًا... إلى آخره) لا استِحالَة في ذلِكَ، وقياسُ الغَائبِ على الشَّاهِدِ غيرُ مفيدٍ.

---

(١) في (ح) و(س): مرتب.

(٢) في (ح): الآلات.

https://t.me/kutubunmufidatun

مِن الأَشكالِ المُترتِّبة[1] الدَّالَّة عليه، ونحنُ لا نَتعقَّلُ مِن قيام الكلامِ بنفسِ الحافِظ إلَّا كونَ صُورِ الحُروفِ مَخزُونةً مُرْتَسِمَةً في خَيالِه؛ بحيثُ إذا التَفتَ إليها كانَ كَلامًا مُؤلَّفًا مِن ألفاظٍ مُخيَّلةٍ، أو نُقوشٍ مُرتَّبةٍ، وإذا تلفَّظَ كانَ كلامًا مَسمُوعًا.

[الكلامُ في صفة التَّكوين]

(وَالتَّكْوِينُ) وهو المعنى الذي يُعبَّرُ عنهُ بالفِعل والخَلْقِ والتَّخليقِ والإيجَادِ والإحدَاثِ والاختِرَاع ونحو ذلك، ويُفسَّر بـ: إخرَاجِ المَعدُوم مِن العَدمِ إلى الوجُودِ.

(صِفَةٌ لله تَعالَىٰ) لإطبَاقِ العَقْلِ والنَّقلِ على أنَّهُ خالِقٌ للعَالَم مُكوِّنٌ له، وامتِنَاعِ إطلاقِ اسمِ المُشتَقِّ على الشَّيءِ مِن غَيرِ أنْ يكُونَ مأْخَذُ الاشتِقاق وَصفًا لَهُ قائمًا بِه.

[أَدِلَّةُ ثُبوتِ صِفَةِ التَّكوين]

(أَزَلِيَّةٌ) لِوجُوهٍ:

حاشية العلامة الغَـزِّي

[صفة التكوين]

قوله: (ويُفسَّرُ بإخرَاجِ المعدُوم) المراد: مبدأ هذا الإخرَاج، كما أُريدَ مِن سَائرِ الألفاظِ السَّابقة، لا كما قيل: مِن أنَّ هذا تفسيرٌ للصِّفة الأَزليَّة بأثرِهَا الحَادِث، كما فُسِّرت به في قوله: (وهو تكوينه للعالم) وإنْ أمكَنَ حملُه على ما تقدَّمَ.

---

(١) في (ح): المرتبة.

https://t.me/kutubunmufidatun

الأوّل: أنَّه يَمتنِعُ قيامُ الحَوادِثِ بذَاتهِ تعالىٰ لما مرَّ.

والثَّاني: أنَّه وَصَفَ ذاتَهُ في كلامِهِ الأَزليِّ بأنَّهُ الخالِقُ، فلو لَمْ يكُن في الأَزلِ خَالِقًا لزِمَ الكذِبُ، أو العُدولُ إلىٰ المجازِ؛ أيْ: الخالِقُ فيما يُستَقبَلُ، أو القَادِرُ علىٰ الخَلْقِ، مِن غَيْرِ تَعذُّرِ[1] الحقيقة، علىٰ أنَّه لو جَازَ إطلاقُ الخالِقِ عليه بمعنىٰ القَادِرِ علىٰ الخلْقِ.. لجازَ إطلاقُ كُلِّ ما يَقْدِرُ هو عليهِ مِن الأَعْرَاضِ.

والثَّالث: أنَّه لو كانَ حادِثا؛ **فإمَّا** بتكوينٍ آخرَ؛ فيلزمُ التَّسلسلُ وهو

حاشية العلامة الغَزّي

قوله: (**يَمتنعُ قيامُ الحَوادِث بذَات الله**[2]) لم يتعرَّض هُنا لاحتِمال قيامِهَا بذَاتِ غَيرِهِ؛ لظُهور بُطلانِه؛ لأنَّ صِفةَ الشَّيءِ لا تقومُ بغيرِهِ، وإن تعرَّضَ له فيما سيأتي؛ لاستِلزَامِه فسَادًا آخرَ.

قوله: (**لجازَ إطلاقُ كلِّ ما يَقدرُ هو عليهِ**) **المرادُ**: لجازَ إطلاقُ كل اسمٍ مُشتقٍّ يقدر هو علىٰ مأْخذِ اشتِقَاقهِ؛ كالمُسوّد والمُحمر وغيرهما.

وجوابُه: أنَّ ذلِكَ الجوَازُ إنْ أُريدَ به العَقليُّ.. فمُسلَّمٌ ولا مَانِعَ، وإنْ أُريدَ بهِ الشَّرعيُّ فممنوعٌ؛ لتوقُّفِهِ علىٰ الإذنِ، أو عَدمِ الإيهَام.

قوله: (**فيَلزمُ التَّسلْسُلُ**) **جوابُه**: أنه يجوزُ أنْ يكُونَ تكوينُ التَّكوينِ عين التَّكوينِ، بمعنىٰ: أنه ليسَ وَصفًا حَقيقيًّا زائِدًا عليه، كما في نَظائرِه مِن بقَاءِ البَقَاء، وَوجُودِ الوجُودِ، وإمكَانِ المُمكِنِ وغيرها، **وبالجُملة**: ما تكرَّرَ نَوعُه يجِبُ كَونُه اعتِبَاريًّا.

---

(١) في (س): تعدد الحقيقة.

(٢) كما في النسخة الأصل للحاشية، ونسخ الشرح: بذاته تعالىٰ.

https://t.me/kutubunmufidatun

مُحَالٌ، ويَلزَمُ مِنه استِحالةُ تكوُّن العالَمِ، مع أنَّهُ مُشاهَدٌ، **وإمَّا بدُونِه**[١]؛ **فيَستَغنِي** الحادِثُ عَن المُحدِثِ والإحدَاثِ، وفيه تَعطِيلُ الصَّانعِ.

الرَّابعُ: أنَّه لو حَدَثَ لحدَثَ: إمَّا في ذاتِه؛ فيَصيرُ محلًّا للحَوادِثِ، أو في غَيرِهِ كما ذهبَ إليه أبو الهُذيل مِن أنَّ تَكوينَ كُّل جِسمٍ قائمٌ به؛ فيكونُ كلُّ جِسمٍ خالِقًا ومُكوِّنًا لنَفسِه، ولا خفاءَ في استِحالَتِه.

[تَرجيحُ الشَّارحِ لمذهبِ الأَشاعِرة في الخِلاف في صِفة التَّكوين]

ومَبنىٰ هذِه الأدلَّة: علىٰ أنَّ التَّكوينَ صِفةٌ حقيقيَّةٌ كالعِلم والقُدرة،

حاشيَة العلامة الغَزّي

قوله: (**ويَلزَمُ مِنهُ**) أي: مِن لزُومِ التَّسلسُلِ المُحالِ.. استِحالَةُ تَكوُّنِ العَالَمِ؛ لأنه مَوقُوفٌ علىٰ التَّكوين المَلْزُومِ لذلِكَ التَّسلسُلِ المُحَالِ.

قوله: (**فيَكونُ كلُّ جِسمٍ خالِقًا**) إذْ لا معنىٰ للخَالِق مثلًا إلَّا مَن قَامَ به الخَلْقُ.

قوله: (**ومَبنىٰ هذِه الأَدِلَّة**) أطلقَهَا مُريدًا بهَا ما عدَا الثَّاني مِنهَا كما لا يخفىٰ، ووجْهُ ابتِنائها علىٰ ما ذُكِر:

أمَّا الأوَّل: فلأنَّ الذي يَمتنِعُ قِيامُه بذَاتِ الله تعالىٰ هو الموجُود بعدَ العَدَمِ، أمَّا ما لا وجُودَ له وتجدَّدَ كالإضَافاتِ والسُّلوبِ ونَحوِها.. فلا؛ ككونِه مَوجُودًا مَعَ العَالم بعدَ أنْ لم يكُن معَهُ، وغيرَ موجُودٍ معَ كُلِّ حَادثٍ عِندَ عَدمِه.

وأمَّا الآخران: فلأنَّ المُفتقِرَ إلىٰ الإيجَادِ والمُوجِد والمحَلِّ إنَّما هو المتَحقِّقُ الثَّابتُ.

قوله: (**علىٰ أنَّ التَّكوينَ صِفةٌ حَقيقيَّةٌ**) هو ما ذهبَ إليه الشَّيخُ أبو مَنصُور

(١) لأي: بلا تكوينٍ آخر.

https://t.me/kutubunmufidatun

والمحقِّقونَ مِن المتكلِّمينَ علىٰ أنَّهُ مِن الإضافات والاعتِبارات العَقليَّةِ؛ مثل كَوْنِ الصَّانعِ تعالىٰ وتقدَّس قبلَ كُلِّ شيءٍ ومَعَهُ وبَعْدَهُ، ومَذكُورًا بألسنَتِنا، ومَعبُودًا لنَا، ومُميتًا ومُحْيِيًا، ونحو ذلكَ، والحاصلَ[١] في الأَزلِ هو مَبدأ التَّخليقِ والتَّرزيقِ والإماتَةِ والإحيَاءِ وغيرِ ذلكَ[٢].

ولا دليلَ علىٰ كونِه صِفةً أُخرَىٰ سِوىٰ القُدرة والإِرَادةِ؛ فإنَّ القُدرَة وإنْ كانت نِسبتُها إلىٰ وجُودِ المكوَّنِ وعَدمِه علىٰ السَّواءِ.. لكنْ معَ انضِمام الإِرَادةِ يَتخَصَّصُ أَحدُ الجَانبيْنِ.

لا يلزمُ مِن ثبوت التَّكوين وجُود المُكوَّن

ولمَّا استدلَّ القائلُونَ بحدوث التَّكوينِ بأنَّه لا يُتصوَّر بدُونِ المُكوَّن؛ كالضَّرب بدُونِ المضرُوبِ، فلو كان قديمًا لزِمَ قِدمُ المُكوَّنات وهو محالٌ.. أشارَ إلىٰ الجوابِ بقولِه:

حاشية العلامة الغَزّي

وأتبَاعُه أخذًا مِن قَولِ الإمام أبي حنيفَة في «الفقه الأكبر»: «وهو لم يَزلْ ولا يَزالُ بأسمائهِ وصِفَاتهِ الذَّاتيَّة والفِعليَّة» وقوله: «كانَ تعالىٰ خالِقًا قبلَ أنْ يَخلُقَ، ورَازِقًا قبلَ أنْ يَرزُقَ»[٣].

قوله: (والمُحقِّقونَ) أي: مِن الأَشعريَّة وغَيرِهم، وسيأتي في الشَّرحِ أنَّ مذهبَهُم هنا هو التَّحقيقُ، وعليه مشي صاحِبُ «المواقف»[٤] وغيره.

---

(١) قوله: (والحاصل) عطفٌ علىٰ الضمير في (أنه من الإضافات). «النبراس» ص٣٢٢.

(٢) في (ح): ونحو ذلك.

(٣) ينظر «الفقه الأكبر» النَّص الأول ص: ١٤/ والنص الثاني ص: ٥٣. ط: مكتبة الفرقان، الطبعة الأولىٰ سنة (١٩٩٩م).

(٤) ينظر: «المواقف» مع شرحه للجرجاني [ج٣/ص١٤٦] ضمن المقصد الثامن: في صفات اختلف=

https://t.me/kutubunmufidatun

(وَهُوَ) أيْ: التَّكوينُ (تَكْوِينُهُ لِلْعَالَمِ وَلِكُلِّ جُزْءٍ مِنْ أَجْزَائِهِ) لا في الأَزلِ، بل (لِوَقْتِ وُجُودِهِ) علىٰ حسَبِ عِلمه وإرَادتِه، فالتَّكوينُ باقٍ أزلًا وأبدًا، والمكوَّنُ حادِثٌ بحدوث التَّعلُّق؛ كما في العِلم والقُدرة وغيرِهما مِن الصِّفات القَديمة التي لا يَلزمُ مِن قِدمِها قِدمُ مُتعلَّقاتِها؛ لكونِ تعلُّقاتِها حادِثةً.

وهذا تحقيقُ ما يُقال: إنَّ وجُودَ العالَم: إنْ لم يتعلَّق بذاتِ الله أو صِفَةٍ مِن صِفاتِه.. لَزِمَ تَعطيلُ الصَّانعِ، واستِغناءُ تَحقُّقِ الحوَادِث عَن المُوجِدِ، وهو محالٌ.

حاشيَة العلامة الغَـزّي

قوله: (بحدُوثِ التَّعلُّقِ) الأنسَبُ بالمتنِ التَّعليلُ بأنَّ الصِفةَ الأَزليَّة تعلَّقتْ بوجُودِه في وَقتٍ مخصُوصٍ، كما أشارَ إليه أيضًا في «البداية» حيثُ قال: «إنَّ التَّكوينَ في الأَزلِ ما كانَ لتكوين العَالَم به في الأَزلِ، بل ليَكُونَ كلُّ شيءٍ كائنًا بهِ وقتِ وجُودِه علىٰ حَسَبِ عِلمه وإرَادَتِه»[1].

قوله: (وهذا تَحقيقُ ما يُقال) هذا المحكِيُّ هو حَاصِلُ ما أشارَ إليه في «البداية» و«العمدة»[2] وغيرِهما، ردًّا للاستِدلال السَّابقِ علىٰ سَبيلِ الإلزَامِ، **وتَوضِيحُه:** أنَّ العَالَم: إمَّا أنْ يتعلَّقَ عِندكُم معَاشِرَ الأشعريَّة بذَاتِ الله تَعالىٰ أو صفةٍ مِن صِفَاتِه، أوْ لا، فإنْ لم يتعلَّق.. لزِمَ التَّعطيلُ، وإنْ تعلَّقَ: فإمَّا أنْ يستلزِمَ ذلكَ التَّعلّقُ قِدَم ما يتَعلَّقُ وجودُه بهِ، أوْ لا، فإنْ استلزَمهُ.. لزِمكُم أيضًا قِدمُ

= فيها، وهي الصفة الحادية عشر.

(١) ينظر: «البداية من الكفاية في الهداية» للإمام نور الدين الصابوني (ت ٥٨٠ هـ) ص ٧٢. ط: دار المعارف المصرية سنة (١٩٦٩ م) تحقيق: د. فتح الله خليف.

(٢) ينظر: «العمدة» مع شرحه المُسمَّىٰ: «الاعتماد في الاعتقاد» لأبي البركات حافظ الدين النسفي ص: ١٤٠ وما بعدها. ط: مكتبة دار الفجر.

https://t.me/kutubunmufidatun

وإنْ تعلَّقَ ؛ فإمَّا أنْ يَسْتلزِمَ ذلِكَ قِدمَ ما يَتعلَّقُ وجودُهُ بهِ ؛ فيلزمَ قِدمُ العالَمِ وهو باطِلٌ ، أوْ لَا ؛ فلْيكنِ التَّكوينُ أيضًا قديمًا معَ حُدوثِ المُكوَّنِ المُتعلِّقِ به .

القديم والحادث بين الفلاسفة والمتكلمين

ومَا يُقال: مِن أنَّ القولَ بتعلُّقِ وجُود المُكوَّنِ بالتَّكوينِ قولٌ بحُدوثِه ؛ إذ القديمُ ما لا يَتعلَّقُ وجُوده بالغَيرِ ، والحادِثُ ما يَتعلَّقُ وجودُهُ بهِ . . ففيه نظرٌ ؛ لأنَّ هذا معنى القديمِ والحادثِ بالذَّاتِ على ما **تَقولُ به الفلاسِفةُ** .

حاشيَة العلامة الغَزّي

العَالَم ، فما كانَ جوابُكم فهو جَوابُنا ، وإنْ لم يَستلزِمْه . . انتفى الإشكَالُ ، هذا جَوابُهم الإلزامِيُّ ، **والجَوابُ على التَّحقيقِ**: هو ما اقتَصرَ عليه في المتنِ ، كما أشار إلى ذلِكَ الشَّارِحُ .

قوله: (**ومَا يُقال . . . إلى آخره**) هو إشارةٌ إلى ما وقعَ أيضًا في «البِداية» وغيرِهَا مِن كُتبِ مَشايخِهم في جَوابِ ذلِكَ الاستِدلال ، ونصُّه فيها : «قُلنا : متى سَلَّمتُم تَعلُّقَ وجُودِ العَالَمِ بالتَّكوينِ . . فقَدْ سَلَّمتُم حُدوثَ العَالَم ، إذ القَديمُ ما لا يَتعلَّقُ وجُودُه بغَيرِهِ ، وما تعلَّقَ وجُودُه بغَيرِه . . فهو حَادِثٌ»[1] . **وحَاصِله**: منعُ الملازَمَة في قَولِه : (لو كانَ قديمًا . . لزِمَ قِدمُ المكوَّناتِ) .

وقد يُتوهَّمُ أنه اعتِراضٌ على قولِه : «فإن تعلق . . . إلى آخره» يفيدُ أنَّ التَّرديدَ قبيحٌ ؛ إذ التَّعلق يستلزِمُ الحدُوثَ ، وهو غَلطٌ ؛ لشُيوعِ مِثل ذلِكَ التَّرديدِ تَوسِيعًا للدَّائرة لِغَرضِ الإلزَامِ ، كما رُدِّدَ وجُود العَالَم بينَ التَّعلُّقِ بالذَّاتِ والصِّفات وبينَ عَدمِه ، على أنَّه مُخالِف لما سَبَقَ حِكايتُه مِن كَلامِ المشَايخِ .

---

(١) ينظر : «البداية من الكفاية في الهداية» للصابوني ، ص ٧١ ـ ٧٢ .

https://t.me/kutubunmufidatun

وأمَّا عِندَ المتكلِّمينَ: فالحادث: ما لِوجُودِه بدايةٌ؛ أيْ: يكون مَسبُوقًا بالعَدَمِ، والقديمُ بخِلافِه، ومُجرَّدُ تَعلُّقِ وجُودِهِ بالغيْرِ لا يَستلزِمُ الحُدوثَ بهذا المعنىٰ؛ لجوازِ أنْ يكونَ مُحتاجًا إلى الغَيرِ، صادِرًا عنه، دائمًا بدَوامِه؛ كما ذهبَ إليه الفلاسِفةُ فيما ادَّعوا قِدمَهُ مِن المُمكِنات؛ كالهَيُولَىٰ مثلًا.

نعم؛ إذا بيَّنَّا[1] صُدورَ العالَمِ عَن الصَّانِع بالاختيار دُونَ الإيجاب، بدَليلٍ لا يَتوقَّفُ علىٰ حُدوثِ العالَمِ.. كانَ القولُ بتعلُّقِ وجُودِه بتكوينِ الله تعالىٰ قولًا بحُدوثِه.

ومِن هَا هُنا يُقال: إنَّ التَّنصيص علىٰ كُلِّ جُزءٍ مِن أجزاء العَالم إشارةٌ إلىٰ الرَّدِّ علىٰ مَن زَعمَ قِدمَ بعضِ الأجزاء كالهَيُولَىٰ، وإلَّا فهم إنَّما يقولون بقِدمِهَا بمعنىٰ: عَدمِ المَسبُوقيَّةِ بالعَدَمِ، لا بمعنىٰ عدم تكوُّنِه بالغَير.

والحاصِلُ: أنَّا لا نُسلِّم أنَّه لا يُتصوَّر التَّكوينُ بدونِ وجُودِ المُكوَّنِ، وأنَّ

حاشية العلامة الغزي

قوله: (**بدَليلٍ لا يَتوقَّفُ**) احتِرازٌ عَن دَليلٍ يتوقَّفُ علىٰ حُدوثِ العَالَمِ؛ للزُوم الدَّورِ.

قوله: (**ومِن هَا هُنا**) أي: من أن المُرادَ بالحَادِث: ما لِوجُودِه بدَايةٌ، وبالقديم: خِلافُه.

قوله: (**وإلَّا**) أي: لو لم يكُن مبنىٰ ما قِيلَ علىٰ أنَّ المرادَ بالقِدَم: ما سَبَقَ عن المتكلِّمينَ.. لم يَصِحَّ؛ لأنَّ الفلاسِفةَ لا يقولونَ بقِدَم الهَيُولي مَثلًا، بمعنىٰ: عَدمِ الاحتياجِ في التَّكوينِ إلىٰ الغَير؛ ليتوجَّهَ الرَّدُّ عليهِم بما نصَّ عليهِ.

قوله: (**والحَاصِلُ**) أي: حاصِلُ جَوابِ المصنِّفِ.

---

(١) في (ح): أثبتنا.

https://t.me/kutubunmufidatun

وِزَانَهُ معهُ وِزانُ الضَّرْبِ معَ المَضرُوبِ؛ فإنَّ الضَّربَ صِفةٌ إضافيَّةٌ لا يُتصوَّرُ بدونِ المُضافينِ[1]؛ أعني: الضَّارب والمَضرُوب، والتَّكوين صِفةٌ حقيقيَّةٌ هي مَبدأُ الإضافةِ التي هي إخراجُ المَعدُوم مِن العَدمِ إلىٰ الوجُودِ، لا عَينُها، حتَّىٰ لو كانت عينَها ـ علىٰ ما وقَعَ في عِبارَة المشايخِ ـ لكانَ القَولُ بتحقُّقِها بدُونِ المُكوَّن مُكابرةً وإنكاراً للضَّروريِّ، فلا يَندفِعُ بما يُقال: مِن أنَّ الضَّربَ عَرَضٌ مُستحِيلُ البَقاءِ، فلا بُدَّ لتَعلُّقه بالمفعُول ووصُولِ الأَلمِ إليه مِن وجُود المفعول معهُ؛ إذ لو تأخَّرَ لانعَدمَ، وهو بخِلاف فِعل الباري تعالىٰ؛ فإنَّه أزليٌّ واجِبُ الدَّوام، يَبقي إلىٰ وقتِ وجُود المَفعُول.

[التَّكوين غير المُكوَّن]

(وَهُوَ غَيْرُ الْمُكَوَّنِ عِنْدَنَا)؛ ....

حاشية العلامة الغزّي

قوله: (فلا يَندَفِعُ) أي: الاستدلالُ علىٰ الحدُوثِ باستِحالة تَحقُّقِ التَّكوين، بمَعنىٰ الإضافَة بدُونِ المكون علىٰ تَقدير أزليَّة التَّكوين، بالفرقِ بينهُ وبينَ سَائرِ الإضافَاتِ؛ كالضرب ونحوه، أمَّا أوّلًا: فلأنَّه فرق في مُقابلَة الضَّرورة، وأمَّا ثانيًا: فلأنَّه لا يَنفي تحقُّق النِّسبَة بدُونِ المنتَسِبَيْن.

قوله: (وهُو غَيرُ المكوَّنِ) هو كلامٌ مُستأنَفٌ، أشارَ بهِ إلىٰ رَدِّ ما نُقِلَ عن الشَّيخِ أبي الحسن وغيرِه: مِن أنَّ التَّكوينَ عَينُ المكوَّنِ، والتَّأثيرَ نفسُ الأَثرِ[2].

---

(١) في طبعة كردستان: المتضايفين. والمُثبت كما في النسخ الخطية.

(٢) قال الفرهاري: يجب أن يعلم أن تغاير التكوين والمكون أظهر من الشمس، والقول باتحادهما لا يصدر عمن له أدنىٰ عقل، فكيف يصدر عن الأشعري الذي هو شيخ المحققين ورئيس المحصلين؟! وقد تحيَّر بعض الناس فيه، وشنَّع بعضهم علىٰ الأشعري تشنيعا شديدا... وسيذكر =

https://t.me/kutubunmufidatun

لأنَّ الفِعل يُغايِرُ المفعولَ بالضَّرورة؛ كالضَّربِ مع المضرُوبِ، والأكلِ مع المأكُولِ، **ولأنَّه لو كانَ نفسَ المُكوَّن لَزِمَ:**

حاشيَة العلامة الغَزّي

وجعلهُ بعضُ الشَّارحينَ مِن تتِمَّة الجَوابِ السَّابقِ في المتن، وحمل «الغير» على المصطلح، فقال ـ بعد أنْ ذكرَ أنَّ حَاصِلَ الجَوابِ: منع امتِنَاع تحقُّقِ التَّكوينِ بدُونِ المكون، بناءً على أنَّ التَّكوينَ صِفةٌ حَقيقيَّةٌ هي مَبدأ الإضَافةِ لا عَينها ـ ما نَصُّه: ثُمَّ أشارَ المصنِّفُ إلى تَوكيدِ هذا المعنى بقولِه: «وهو غيرُ المُكوَّن عِندنَا»؛ لصِحَّة انفِكاكه عَن وجُودِ المكوِّن؛ لتَحقُّقِه في الأَزلِ دُونَ المكوَّنِ، فلو كانَ التَّكوينُ عينَ الإضافةِ لا مبدأً لها.. لما كان غيرًا عِندنا؛ لامتِناع انفِكاكه حينئذٍ عن المكوَّن على ما ذهبَ إليه المشايخُ: مِن إثبَات الوَاسِطة بينَ العَينِ والغَيْرِ، وليسَ بشيءٍ؛ لأنَّ صِحَّة الانفِكَاك في التَّكوين غَيرُ مُسلَّمةٍ عِندَ الخَصمِ، ومِن ثَمَّ قال: «لو كانَ التَّكوينُ قديمًا لزِمَ قِدم المكوَّناتِ» وصِحَّته في المكوَّن لتَحيُّزه دُونَ التَّكوين موجودةٌ في الإضافةِ أيضًا، على أنَّ عدمَ الغَيريَّة لو كان عينَ الإضافةِ ممنوعٌ، وامتِناعُ انفِكاكه حينئذٍ عن المكون لا يقتضِيه؛ لأنه لزومٌ مِن جَانبٍ وهو غيرُ كَافٍ، وإلَّا لم يكُن العرَضُ غير المحَلّ والصِّفة المحدثَة غير الذَّات[1].

قوله: (لأنَّ الفِعلَ يُغاير المفعُولَ) الكلامُ إلزاميٌّ، فإنَّ القائلَ بالعَينيَّةِ لا

= الشارح وجها آخر من تأويله. ينظر: «النبراس» ص٣٢٩. ولا يخفى أنَّ بعض مشايخ الماتريدية شنَّع على الأشعري وأصحابه في هذه المسألة دون محاولة تحقيق محل النزاع، وسيذكر الشارح السَّعدُ قريبًا مرادَ الأشعرية وينتصر لهم ويرجح مذهبهم بقوله الآتي: والأقرب ما ذهب إليه المحققون. وينظر للتَّوسع في مذهب السعد «شرح المقاصد» [ج٢/ص١٠٩] وما بعدها. وانظر طريقة الإمام الرازي في ذكره المذهبين في المسألة في «التفسير الكبير» [ج١/ص١٢٧] في تفسير البسملة. وراجع كلام الكمال بن الهمام في «المسايرة» مع شرحه المسمى «المسامرة» لابن أبي شريف ص ٨٠ وما بعدها. ط: دار الطلائع.

(١) ينظر: «حاشية رمضان أفندي» على «شرح العقائد» ص٣٣٥. ط: دار نور الصباح.

https://t.me/kitabunmufidatun

أنْ يكون المكوَّن مكوَّناً مَخلُوقاً بنفسِه ؛ ضرورةَ أنَّهُ مُكوَّنٌ بالتَّكوينِ الذي هو عَينُه ، فيكونَ قديمًا مُستغنيًا عن الصَّانع ، وهو مُحال .

وألَّا يكونَ للخَالِق تعلُّقٌ بالعالَمِ سِوىٰ أنَّه أَقدمُ منه وقادِرٌ عليه مِن غير صُنعٍ وتأثيرٍ فيه ، ضرورةَ تكوُّنِه بنفسِه ، وهذا لا يُوجِبُ كونَه خالِقًا والعَالمِ مخلُوقًا ، فلا يصِحُّ القولُ بأنَّه خالِقُ العالَم وصانِعهُ ، هذا خلْفٌ .

وألَّا يكونَ اللهُ تعالىٰ مُكوِّنا للأشياءِ ، ضَرورةَ أنَّه لا معنىٰ للمُكوِّن إلَّا مَن قامَ به التَّكوينُ ، والتَّكوينُ إذا كانَ عينَ المُكوَّنِ لا يكونُ قائمًا بذاتِ الله تعالىٰ .

حاشيـة العلامة الغـزّي

يَجعلُ التَّكوينَ صِفةً حَقيقيَّةً ، بل نِسبةً وإضَافةً ، أو المراد بالفِعل : مبدؤه كسَائر العِبارَات المتقدِّمة ، وذِكر الضَّرب تَنظِيرٌ ، فيسقطُ اعتِراضُ بعضِ الشَّارحينَ : بأنَّ التَّكوينَ عِندَ المُصنِّف ليسَ بفِعلٍ ، وقال : لو سُلِّم لم يكُن غيرًا ؛ لامتِناع انفِكَاكِه ، ولو سُلِّمَ لكانَ غيرَ الفَاعلِ أيضًا ، فتكونُ الصِّفةُ غيرَ الذَّاتِ ، وهو أيضًا سَاقطٌ ؛ لما تقدَّمَ مِن أنَّ عَدمَ الغَيريَّةِ لا يَكفيه اللُّزومُ مِن جَانبٍ ، ومِن أنَّ الصِّفةَ المُحدثَة مُغايرَةٌ للذَّات[1] .

قوله : (فيَكونُ قَديمًا مُستغنيًا عَن الصَّانعِ) أي : لأنَّ وجُودَه مِن نَفسِه .

قوله : (أَقدَمُ مِنهُ) أي : أَسبق وجُودا ، لأنَّ العَالَم حَادِثٌ وحَديثٌ بالقِياس إلىٰ الصَّانِع ، ويجوز أنْ يُرادَ المعنىٰ الاصطلاحِيُّ ، بأن يُلاحظ لزُوم قِدم العَالَم أيضًا ، فيكون كَونُ الصَّانِعَ أَقدَمَ : أنَّهُ أَقوَي قِدمًا وأَوْلىٰ بِه ؛ لأنَّه قَديمٌ بدُونِ تكوينٍ .

---

(١) ينظر «حاشية السيالكوتي» علىٰ «الخيالي» علىٰ «شرح العقائد» ص : ٢٥٣ وما بعدها .

https://t.me/kutubunmufidatun

وأنْ يصِحَّ القولُ[١] بأنَّ خالِقَ سَوادِ هذا الحَجَرِ أَسودُ، وهذا الحَجرُ خالِقُ السَّوادِ؛ إذْ لا معنىٰ للخالِقِ والأَسودِ إلَّا مَن قامَ بِه الخَلقُ والسَّوادُ، وهما وَاحِدٌ، فمَحلُّهما واحِدٌ.

وهذا كلُّه تَنبيهٌ علىٰ كونِ الحُكم بتغايُر الفِعل والمَفعُول ضَروريًّا.

اعتراض الشَّارح على الماتريدية وتَوجيهه لما اشتُهر عن الأشعريَّة في التَّكوين

لكنَّه يَنبغي للعاقِلِ أنْ يتأمَّل في أمثالِ هذه المبَاحِث، ولا يَنْسبَ إلىٰ الرَّاسخينَ مِن عُلماء الأُصولِ ما يكونُ استِحالَتُه بَديهيَّةً ظاهِرةً علىٰ مَن له أَدنىٰ تَمييزٍ، بل يَطلُب لكلامِه مَحْمَلًا يَصْلُحُ مَحلًّا لِنزَاعِ العُلماء وخِلاف العُقلاءِ؛ فإنَّ مَن قالَ: (إنَّ التَّكوينَ عَينُ المُكوَّنِ) أرادَ أنَّ الفاعِلَ إذا فعلَ شيئًا فليسَ هَا هُنا إلَّا الفاعِلُ والمَفعُول، وأمَّا المعنىٰ الذي يُعبَّرُ عنه بالتَّكوينِ والإيجاد ونحوِ ذلك.. فهو أَمرٌ اعتِباريٌّ يَحصُلُ في العَقلِ مِن نِسبَة الفَاعِلِ إلىٰ المفعُول، ليسَ أمرًا مُحقَّقًا مُغايرًا للمَفعُول في الخارِجِ، ولم يُرِدْ أنَّ مَفهُومَ التَّكوينِ هو بعينِه مفهومُ المُكوَّنِ لِتلزمَ المُحالاتُ.

حاشية العلامة الغَزّي

قوله: (وهُما وَاحِدٌ) الضمير للخَلق والسَّوَادِ، وتوضِيحُه أنْ يُقال: لو كانَ الخَلْقُ نَفسَ المخلُوقِ.. لكَانَ السَّوادُ مثلًا عينَ الخَلْقِ؛ لأنه مِن المخلُوقاتِ، وهو قائمٌ بمَحلٍّ، فيلزمُ أنْ يكُونَ مَحلُّه مَحلًا للخَلْقِ أيضًا، فيكون أَسودَ مثلًا وخالقًا، إذ لا معنىٰ للأسوَدِ والخَالِق إلَّا مَن قامَ بِهِ السَّوادُ والخَلْقُ.

قوله: (فإنَّ مَن قال: إنَّ التَّكوينَ عينُ المكوَّنِ) هو قولُ الأشاعرةِ وجَميعِ مُتكلِّمي الحديث؛ كالكُلَّابيَّة والقَلانِسيّة، ونُقِل عَن عَامَّة المعتزِلة والنَّجاريَّة.

(١) أي: ولَزِمَ أن يصح القول.

https://t.me/kutubunmufidatun

وهذا كما يُقال: إنَّ الوجُودَ عينُ الماهِيَّة في الخارِجِ؛ بمعنىٰ: أنَّه ليسَ في الخارجِ لِلمَاهيَّةِ تحقُّقٌ ولِعارِضِها المُسمَّىٰ بالوجُودِ تحقُّقٌ آخرُ حتَّىٰ يَجتمِعَا اجتِماعَ القابِلِ والمَقبُولِ كالجِسم والسَّوَادِ، بل الماهِيَّةُ إذا كانتْ فكَوْنُها هو وجُودُهَا، لكنَّهُما مُتغايِرَانِ في العَقلِ؛ بمعنىٰ: أنَّ لِلعَقلِ أنْ يُلاحِظَ الماهِيَّةَ دُونَ الوجُودِ وبالعَكسِ[1]، فلا يَتِمُّ إبطالُ هذا الرَّأي[2] إلَّا بإثبَاتِ أنْ تكُونَ الأَشياءُ وصُدورُهَا عَن الباري تَعالىٰ يَتوقَّفُ علىٰ صِفَةٍ حَقيقيَّةٍ قائِمَةٍ بالذَّاتِ مُغايِرَةٍ للقُدرَةِ والإِرَادةِ.

[تحقيقُ القَولِ في صِفة التَّكوين]

والتَّحقيقُ: أنَّ تعلُّق القُدرة علىٰ وَفقِ الإرادَة بوجُود المقدُورِ لِوقتِ وجُودِه إذا نُسِبَ إلىٰ القُدرة يُسمَّىٰ: **إيجابًا له**[3]، وإذا نُسِبَ إلىٰ القَادِرِ يُسمَّىٰ: **الخلقَ والتَّكوينَ** ونحوَ ذلك، **فحقيقَتُه:** كونُ الذَّاتِ بحيثُ تعلَّقتْ قُدرَتُه بوجُودِ المَقدُور لِوَقتِه، ثُمَّ يَتحقَّقُ بحسَبِ خُصوصيَّاتِ المَقدُوراتِ خُصوصيَّاتُ الأفعالِ؛ كالتَّرزيقِ والتَّصويرِ والإحياء والإماتة وغيرِ ذلك، إلىٰ ما لا يكادُ يَتناهَىٰ، وأمَّا كونُ كلٍّ مِن ذلِكَ صِفةً حقيقيَّةً أَزليَّةً فممَّا تفرَّدَ بهِ بعضُ عُلماء ما وراء النَّهرِ، وفيه تكثيرٌ للقُدمَاءِ جِدًّا وإنْ لم تكُن مُتغايِرَةً.

والأقربُ: ما ذهبَ إليه المُحقِّقونَ منهم؛ وهو أنَّ مَرجعَ الكُلِّ إلىٰ التَّكوين؛ فإنَّه إنْ تعلَّقَ بالحياةِ يُسمَّىٰ إحياءً، وبالموتِ إماتةً، وبالصُّورةِ تَصويرًا، وبالرِّزق

---

(١) لأنَّ الماهية: ما به الشيء هو هو، والوجود: كون الشيء في الأعيان، فيجوز أن تعقل أحد المفهومين بدون الآخر.

(٢) أي: رأي الأشعرية القائل بأن التكوين عن المكون.

(٣) في (س): إيجابها له.

https://t.me/kutubunmufidatun

تَرْزِيقًا ، إلىٰ غيرِ ذلك ، فالكُلُّ تكوينٌ ، وإنَّما الخُصوصُ بخُصوصيَّاتِ التَّعلُّقاتِ .

[الكلامُ في أنَّ الإرادةَ صِفةٌ لله تعالى أزليَّة]

(وَالْإِرَادَةُ صِفَةُ للهِ تَعَالَىٰ أَزَلِيَّةٌ قَائِمَةٌ بِذَاتِهِ) كرَّرَ ذلكَ تأكيدًا وتحقيقًا لإثباتِ صفةٍ قَديمةٍ لله تعالىٰ تَقتضِي تَخصِيصَ المُكوَّنات بِوَجهٍ دُونَ وَجْهٍ ، وفي وقتٍ دُونَ وقتٍ ، **لا كما زَعمتِ الفَلاسِفةُ** مِن أنَّه تعالىٰ مُوجِبٌ بذَاتِه ، لا فاعِلٌ بالإرَادةِ والاختِيار ، **والنَّجاريَّةُ**[1] مِن أنَّه مُريد بذَاتِه لا بِصفَتِه ، **وبعضُ المُعتزِلَة** مِن أنَّه مريد بإرَادةٍ حَادِثة لا في محلٍّ ، **والكرَّاميَّةُ** مِن أنَّ إرادَتَهُ حادِثةٌ في ذَاتِه .

حاشية العلامة الغزّي

[صفة الإرادة]

قوله: (وبَعضُ المعتَزِلَة) المرَادُ به: الجُبَّائيُّ وأبو هَاشِم وعبدُ الجَبَّار[2]

---

(١) أتباع الحسين بن محمد النجّار ، كان حائكا وقيل: كان يعمل في صنع الموازين ، من أهل قم ، وله مع النظام مناظرات ، فأغضبَ النظَّام مرةً فرفسه ، فيقال مات منها بعد تعلل ، ذكر ابن النديم أسماء بعض مؤلفاته منها: «إثبات الرسل» و«الإرادة الموجبة» وكتاب «اللطف والتأييد» وغيرها ، توفي في حدود سنة: (٢٢٠ هـ) أو ما بعدها بقليل ، وافقَ المعتزلة في كثير من مقولاتهم ، ووافق أهل السنة في بعض مقولاتهم مثل القضاء والقدر ، وكسب العباد ، وإمامة أبي بكر رضي الله عنه ، وانفرد بمقولات تخصه ، فلذا اعتبرت النجارية فرقة متفرعة عن المعتزلة ، قال الشهرستاني: أكثر معتزلة الري وما حولها على مذهبه ، وهم وإن اختلفوا أصنافا إلا أنهم لم يختلفوا في المسائل التي عددناها أصولا ، وهم: البرغوثية ، والزعفرانية ، والمستدركة ، يزعمون أنهم استدركوا ما خفي على أسلافهم في بعض المسائل . ينظر: «الملل والنحل» [ج١/ص٨٨] وينظر في معرفة مقالات النجارية: «الفرق بين الفرق» ص١٩٥ ، وقد ذكرهم الإمام أبو الحسن الأشعري ومقالاتهم في كتابه «مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين» تحت عنوان: ذكر قول الحسينية . ينظر: ص٢٨٣ . ت: رويتر . وينظر ترجمة النجار: «سير أعلام النبلاء» [ج١٠/ص٥٥٤] و«الأعلام» [ج٢/ص٢٥٣] .

(٢) عبد الجبار بن أحمد بن عبد الجبار بن أحمد بن خليل ، العلّامة المتكلِّم ، أبو الحسن الهمذاني الأسد أبادي الشافعي المعتزلي ، كان شيخ المعتزلة في عصره ، وهم يلقبونه: قاضي القُضاة ،=

https://t.me/kutubunmufidatun

[دليلُ ثُبوتِ صِفة الإرَادةِ]

والدَّليلُ علىٰ ما ذكرنَاهُ: الآياتُ النَّاطِقةُ بإثبات صِفَةِ الإرَادةِ والمَشِيئة لله تعالىٰ، معَ القَطْعِ بلُزومِ قيام صِفَةِ الشَّيءِ بهِ، وامتِناع قيامِ الحَوادِثِ بذَاتِه تعالىٰ.

وأيضاً: نِظامُ العَالَم ووجُودُه علىٰ الوَجْهِ الأَوْفَقِ الأَصلَح[1].. دليلٌ علىٰ كونِ صَانِعهِ قادِرًا مُختارًا، وكذا حُدوثُه؛ إذْ لو كانَ صَانِعهُ مُوجِبًا بالذَّاتِ.. لَزِمَ قِدمُه؛ ضرورةَ امتِنَاع تخلُّف المَعلُول عَن عِلَّته المُوجِبَة.

حاشية العلامة الغَـزّي

ومَن تَابعَهُم.

قوله: (دليلٌ علىٰ كَونِ صَانِعه قَادرًا مُختارًا) أي: بحُكم الضَّرورةِ والبَديهَةِ كما سَبقَ بيانه قُبيلَ التَّنزيهَات، فيَسقُط ما قيل: مِن أنَّ هذا الدَّليلَ يتَوقَّفُ علىٰ إبطَالِ قَولِ الحُكماء: إنَّ هذا النِّظامَ أَوفَقُ الوجُوهِ وأَكملُها، فلمُناسَبة الكَمال أوجَبهُ المبدَأُ الكَامِلُ. نعم؛ يَرِدُ احتِمالُ الوَاسِطة كما تقدَّمَ هُناكَ أيضًا حينئذٍ.

= ولا يطلقون هذا اللقب علىٰ غيره، مِن كبار فقهاء الشافعية. **من شيوخه**: علي بن إبراهيم بن سلمة القطان، وعبد الله بن جعفر بن فارس، والزبير بن عبد الواحد الحافظ. **ومن تلاميذه**: أبو القاسم التَّنوخي، والحسن بن علي الصَّيْمري الفقيه، وأبو يوسف عبد السلام القزويني المفسر، وَلِيَ القضاء بالرَّيّ، **ومات فيها سنة (٤١٥هـ)** تخرَّج به خلقٌ في الرأي علىٰ طريقة المعتزلة، **وتصانيفه كثيرة، منها**: «تنزيه القرآن عن المطاعن»، و«المغني في أبواب التوحيد والعدل»، و«الأمالي» قال ابن كثير: ومِن أجلِّ مصنفاته وأعظمها كتاب «دلائل النبوة» في مجلدين أبان فيه عن علم وبصيرة جيّدة. **ينظر**: «طبقات الشافعية» لابن قاضي شهبة [ج١/ص١٧٦] و«طبقات الشافعية الكبرىٰ» للسبكي [ج٥/ص٩٧] و«شذرات الذهب» [ج٥/ص٧٨].

(١) في (ح): والأصلح.

https://t.me/kutubunmufidatun

[الكلامُ في إثبَاتِ جَوازِ رُؤيَةِ اللهِ تعالى بالعَقلِ ووجُوبِهَا بالسَّمعِ]

(**وَرُؤْيَةُ اللهِ تَعَالَىٰ**) بمَعنىٰ الانكشَافِ التَّام بالبَصرِ؛ وهو[1] معنىٰ إدراكُ إثباتِ الشَّيءِ[2] كما هو بحاسَّةِ البَصرِ.

وذلِكَ أنَّا إذا نَظرنَا إلىٰ البَدْرِ، ثُمَّ غَمَضْنَا العَيْنَ فلا خَفاءَ في أنَّهُ وإنْ كانَ مُنكشِفًا لَديْنَا في الحَالَيْنِ **لكنَّ انكشافَهُ حالَ النَّظرِ إليه أتمُّ وأكملُ**، وَلنَا بالنِّسبَةِ إليه حينئذٍ حَالةٌ مَخصُوصَةٌ هي المُسمَّاةُ بالرُّؤيَةِ.

(**جَائِزَةٌ فِي الْعَقْلِ**[3])؛ ....

حاشيَة العلامة الغَزّي

[مباحِث الرُّؤية]

قوله: (بمعنىٰ الانكشَاف التّامِّ بالبَصرِ) فيه تَنبيهٌ علىٰ أنَّ الرُّؤيَة مضافٌ إلىٰ المفعول، وتحريرٌ لمحَلِّ النِّزاع، إذ لا امتِنَاع للرُّؤيَّة القَلبيَّة التي هي: عِبارةٌ عَن دَوامِ استِحضَار اتِّصافِه تعالىٰ بصِفَات الإكرَام ونُعوتِ الجَلالِ، المُسمَّىٰ عِندَ الصُّوفيةِ: بمقَامِ الشُّهودِ، ولا في رُؤيا المنَام علىٰ المذهبِ الحَقّ، ولا كلامَ لنا في استِحالَة ارتِسَام الصُّورة، أو اتِّصال الشُّعاع.

قوله: (كمَا هُو) أي: إثبَاتًا مُطابِقًا للوَاقِع.

قوله: (وذلِكَ أنَّا إذا نَظرنَا) توضيحٌ لأنَّ الرُّؤيَةَ انكِشافٌ تَامٌّ بالبَصر.

قوله: (جَائِزةٌ في العَقلِ) أي: لا علىٰ وجْهِ الإحاطَةِ والجِهَة والمقَابلَةِ كما

---

(١) أي: الانكشاف المذكور.

(٢) في (ش): وهو بمعنىٰ إثبات الشيء كما هو.

(٣) وقع في نسخة (س) كما يلي: (جائزة) بالإبصار (في العقل).

https://t.me/kutubunmufidatun

بمعنىٰ: أنَّ العقلَ إذا خُلِّيَ ونفسَهُ لمْ يحكُمْ بامتِناعِ رُؤيتِه مَا لَمْ يَقُم لهُ برهَانٌ علىٰ ذلكَ، معَ أنَّ الأصلَ عَدمُهُ، وهذا القَدْرُ ضَروريٌّ، فمَن ادَّعىٰ الامتِناعَ فعليهِ البَيان.

وقد استَدلَّ أهلُ الحقِّ علىٰ إمكانِ الرُّؤية بوجهين: عَقليٌّ، وسَمعيٌّ.

[الدَّليلِ العَقليِّ على إمكان الرُّؤية]

وتقريرُ الأوَّل: أنَّا قاطِعون برُؤيةِ الأَعيانِ والأَعرَاضِ؛ ضَرُورةَ أنَّا نُفرِّق بالبَصَرِ بينَ جِسمٍ وَجسمٍ، وعَرَضٍ وعَرَضٍ، ....

حاشيَة العلامة الغَزّي

سَيأتي، هذا مَذهبُ أَهلِ السُّنَّةِ، وخَالفهُم في ذلِكَ جَميعُ الفِرقَ، فاستحالها بعضُهم كالمعتَزِلة، وجَوَّزهَا آخرُونَ علىٰ وجْهِ الجِهَة والمكَانِ، كالمُشبِّهة والكرَّامية.

قوله: (بمَعنىٰ أنَّ العقلَ... إلىٰ آخره) هذا هو الإمكانُ الذِّهنيُّ ولا نِزَاع فيهِ.

قوله: (وهذَا القَدْرُ ضَروريٌّ) لم يكتَفوا بِه؛ لأنه إنما يحسنُ في مَقام النَّظرِ والاستِدلال دُونَ المناظَرةِ والاحتِجَاج، قاله في «شرح المقاصد»[1].

قوله: (تَقريرُ الأوَّلِ) اقتَصرَ مِنه هُنا علىٰ مَسلكِ الوجُودِ؛ لأنَّه العُمدة في المسلَكِ العَقليِّ، وهو طريقةُ الشيخ أبي الحسَن، والقاضي أبي بكرٍ، وأكثر الأئمة.

قوله: (ضَرُورةَ أنّا نُفرِّقُ بالبَصرِ) إنْ أرادَ: أنَّا نُفرِّق برُؤية البَصرِ للأَعيَان مثلًا.. فمُصادَرةٌ؛ لأنَّ المدَّعىٰ أنَّها مَرئيَّةٌ بالبَصرِ، وإنْ أرادَ باستِعمَال البَصرِ أي: بمَدخل منه.. فلا يُفِيدُ؛ لأنَّ للبَصرِ مَدخلًا في الفَرقِ بينَ الأعمَىٰ والأَقطَعِ، مع أنَّ مَفهُومهما عدميٌّ؛ لأنَّ العَدمَ داخِلٌ فيه، فالأولىٰ الاعتِمادُ في الأَعرَاضِ علىٰ

(١) ينظر: «شرح المقاصد» [ج٢/ص١١١].

https://t.me/kutubunmufidatun

ولا بُدَّ للحُكمِ المُشترَكِ مِن عِلَّة مُشترَكةٍ؛ وهي إمَّا الوجُود، أو الحدُوثُ، أو الإمكانُ؛ ....

حاشية العلامة الغَزّي

الضَّرورة، وفي الأَعيانِ على ما يُقال: إنَّا نَرى الطُّولَ والعَرَض؛ لأنَّا نُميِّزُ بينَ الطَّوِيلِ والعَريضِ والأَطوَلِ، وليسَ الطُّول مثلًا عَرضًا قائمًا بالجِسم؛ لأنه مركَّبٌ مَن الجَواهِرِ الفَردَةِ، فإنْ قامَ الطُّول بوَاحدٍ منهَا.. لزِمَ كونُه أكبرَ حَجمًا مِن جُزءٍ آخرَ فيقبلُ القِسمة، وإنْ قامَ بأكثر.. لزِمَ قيامُ العَرَضِ الوَاحِد بمَحلَّين، فرُؤية الطُّول والعَرَضِ هي رُؤية الجَواهِرِ التي تركَّبَ مِنها الجِسمُ، وهو المطلوب.

هذا؛ وفي كلامِ بعضهم جَوابٌ عَن الإيرَادِ السَّابقِ، لا يحتَاجُ الوَاقِفُ عليه إلى التَّنبيه على سُقوطِه[١].

قوله: (**ولابُدَّ للحُكم المُشتَرِكِ**) المراد به هنا: صِحَّةُ الرُّؤية المعبَّر عنهَا بالإمكَان، وإنما ثبتَ لها ذلِكَ؛ لأنها أمرٌ يتَحقَّقُ عِندَ الوجُودِ، ويَنتفي عِندَ العَدمِ، فإنَّ الأعيانَ والأعرَاضَ لو كانت مَعدُومةً.. لاستَحالَ كَونُها مرئيَّة بالضَّرورة والاتِّفاقِ، ولولا تحقُّقُ أمرٍ مُصحِّحٍ حالَ الوجُودِ غير متحققٍ حالَ العَدمِ.. لكانَ ذلِكَ الاختِصاصُ تَرجِيحًا مِن غَيرِ مُرجِّحٍ، ويجِبُ أنْ تكونَ تِلكَ العِلَّةُ مُشتركةً، وإلَّا لَزِام تَعليلُ أمرٍ وَاحدٍ ـ هو هُنا تِلكَ الصِّحةُ ـ بعِلَلٍ مُختلفَةٍ، هي الأمورُ المختصَّةُ إمَّا بالجَوهر وإمَّا بالعَرَضِ، وهو غيرُ جائزٍ.

قوله: (**أو الإمكَانُ**) لم يذكُره في «المقاصد» وصاحبُ «المواقف»[٢]

---

(١) ينظر: «حاشية ابن أبي شريف على شرح العقائد» ص٢٨٨. ط: دار الكتب العلمية، المطبوع تحت اسم: (الفرائد في حل شرح العقائد) بتحقيق: محمد العزاوي، وينظر المخطوط [لوحة ٤٥ ب] لتفادي الأخطاء الكثيرة في النص المطبوع بما يجعل الاستفادة منه متعسرا.

(٢) ينظر «شرح المقاصد» [ج٢/ص١١٤ ـ ١١٥] و«شرح المواقف» [ج١/ص٤٦٤].

https://t.me/kutubunmufidatun

إذْ لا رابعَ يَشترِكُ[١] بينهُما.

بيانُ عِلَّة الرّؤية

والحُدوثُ: عِبارَةٌ عَن الوجُودِ بعدَ العَدمِ، **والإمكانُ**: عَن عَدمِ ضَرورَةِ الوجُودِ والعَدَمِ، ولا مَدخلَ للعَدَمِ في العِليَّة، **فتعيَّنَ الوجُودُ**، وهو مُشترَكٌ بينَ

حاشيَة العلامة الغَزّي

وغيرُهما[٢]؛ لأنَّ مُتعلَّق الرُّؤيَة هو ما يَختصُّ بالموجُودِ، والإمكانُ ليسَ كذلِكَ؛ لشُموله الموجُودَ والمعدُومَ كسَائر المفهُوماتِ العَامَّة، فكانَ ينبغِي للشَّارحِ إسقَاطُه أيضًا هُنا.

قوله: (إذ لا رابعَ يَشترِكُ بينَهما) المراد: نفيُ صِفة مُشتركة يُتوهم كونُها مُصحِّحة، أي: تَصلُح للعِليَّة كما في «شرح المقاصد»[٣] فلا ورُودَ للأمُور العَامَّة؛ كالماهِيَّة والمعلُوميَّة والمذكُوريَّة ونحوها؛ لأنها غيرُ صالحةٍ لاقتضَائِها صِحَّةَ رُؤيَةِ المعدُومَاتِ معَ استِحالتِهَا قَطعًا، كما أنَّ الإمكانَ كذلِكَ، على أنَّ النَّقضَ بِتلكَ الأُمورِ مِن المنعِ الذي لا يضرُّ المعلّل؛ لاستِلزَامِه مُدَّعاه، فإنَّها تَستلزِمُ صِحَّةَ رُؤيَةِ الوَاجبِ تعالى.

نعم؛ يَرِدُ التَّحيّز المطلَقُ عَن قَيدِ الاستِقلَال أو التَّبعيَّة، ووجوبُ الوجُود بالغَير والمقابلَة، فتأمّله.

قوله: (ولا مَدخلَ للعَدَمِ في العِليَّةِ) قال في «شرح المواقف»: «لأنَّ التَّأثيرَ صِفةُ إثباتٍ، فلا يتَّصِفُ به العَدمُ»[٤]. وذَكَر «المدخلَ» ليدخُلَ العَدميُّ المحضُ؛

---

(١) في (ح): مشترك.

(٢) في حاشية الأصل: كإمام الحرمين والآمدي.

(٣) ينظر «شرح المقاصد» [ج٢/ص١١٤].

(٤) انظر: «شرح المواقف» [ج٣/ص١٨٢].

https://t.me/kutubunmufidatun

إذْ لا رابعَ يَشترِكُ[١] بينَهُما.

بيان علة الرؤية

والحُدوثُ: عِبارةٌ عَن الوجُودِ بعدَ العدمِ، **والإمكانُ**: عَن عدمِ ضرورةِ الوجُودِ والعَدَمِ، ولا مَدخلَ للعَدَمِ في العِليَّة، **فتعيَّنَ الوجُودُ**، وهو مُشتركٌ بينَ

حاشية العلامة الغزي

وغيرِهما[٢]؛ لأنَّ مُتعلَّق الرُّؤيَة هو ما يَختصُّ بالموجُودِ، والإمكانُ ليسَ كذلِكَ؛ لشُمولِه الموجُودَ والمعدُومَ كسائرِ المفهُوماتِ العامَّة، فكانَ ينبغِي للشَّارحِ إسقاطُه أيضًا هُنا.

قوله: (إذ لا رابع يشترك بينهما) المراد: نفيُ صِفة مُشتركة يُتوهم كونُها مُصحِّحة، أي: تَصلُح للعِليَّة كما في «شرح المقاصد»[٣] فلا ورُودَ للأُمور العَامَّة؛ كالماهِيَّة والمعلُوميَّة والمذكُوريَّة ونحوِها؛ لأنها غيرُ صالحةٍ لاقتضائِها صِحَّةَ رُؤيَةِ المعدُوماتِ معَ استِحالتِها قطعًا، كما أنَّ الإمكانَ كذلِكَ، على أنَّ النَّقضَ بتِلكَ الأُمورِ مِن المنعِ الذي لا يضرُّ المعلِّل؛ لاستِلزامِه مُدَّعاه، فإنَّها تَستلزِمُ صِحَّةَ رُؤيَةِ الوَاجبِ تعالَى.

نعم؛ يَرِدُ التَّحيّز المطلَقُ عَن قيدِ الاستِقلال أو التَّبعيَّة، ووجوبُ الوجُود بالغَير والمقابلَة، فتأمَّله.

قوله: (ولا مدخلَ للعدمِ في العِليَّة) قال في «شرح المواقف»: «لأنَّ التَّأثيرَ صِفةُ إثباتٍ، فلا يتَّصفُ به العَدمُ»[٤]. وذكَر «المدخلَ» ليدخُلَ العَدميُّ المحضُ؛

---

(١) في (ح): مشترك.

(٢) في حاشية الأصل: كإمام الحرمين والآمدي.

(٣) ينظر «شرح المقاصد» [ج٢/ص١١٤].

(٤) انظر: «شرح المواقف» [ج٣/ص١٨٢].

https://t.me/kutubunmufidatun

الصَّانِعِ وغَيرِه، فيَصِحّ أنْ يُرَىٰ مِن حيثُ تحقُّقُ عِلَّةِ الصِّحَّةِ؛ وهي الوجُودُ، ويَتوقَّفُ امتِناعُها[1] علىٰ ثبوتِ كونِ شَيءٍ مِن خَواصِّ المُمكنِ شَرطًا، أو مِن خَواصِّ الوَاجِبِ مَانِعًا.

وكذَا يَصِحُّ أن تُرَىٰ سَائرُ الموجودَاتِ مِن الأَصواتِ والطُّعومِ والرَّوائحِ وغَيرِ ذلكَ، وإنَّما لا تُرىٰ بناءً علىٰ أنَّ اللهَ تعالىٰ لمْ يَخلُق في العبدِ رُؤيتَها بطريقِ جَرْيِ العَادةِ، لا بناءً علىٰ امتِناعِ رُؤيتِهَا.

حاشيَة العلامة الغَزّي

كالإمكَانِ والحُدوثِ بمَعنىٰ: المسبُوقِيَّة بالعَدَمِ، وما في مَفهُومه العَدمُ كالحُدوث بمعنىٰ: الوجُود بعد العَدم.

هذا؛ وقد زَعمَ بعضُهم: أنَّ الإمكانَ مُركَّبٌ مِن الوجُودِ والعَدم، وأنَّه انتفَىٰ لانتفَاءِ جُزْأيه.. وهو غَلطٌ سَرَىٰ مِن تَفسيرِه بعدَمِ ضَرورةِ الوجُودِ والعَدمِ.

قوله: (ويَتوقَّفُ امتِناعُه) أي: امتناعُ أنْ يُرىٰ، وفيه إشارةٌ إلىٰ ردِّ الاعتِرَاضِ: بأنَّا لا نُسلِّم أنَّ عِلَّة صِحَّة الرُّؤيةِ إذا كانتَ موجُودةً في الوَاجبِ أيضًا يلزمُ صِحَّة رُؤيتِه؛ لجَوازِ أنْ تكون خُصوصيَّة الممُكنِ شَرطًا لها، أو خُصوصيَّةُ الوَاجِب مانِعًا مِنها.

وَوجْهُ الرّدِّ علىٰ ما في «شرح المقاصد»: أنَّ الشَّرطيَّة أو المانعيَّة إنما تُتصوّر لتَحقُّقِ الرُّؤيَة لا لصِحَّتها؛ لأنَّ صِحَّةَ رُؤيةِ الشَّيءِ الذي له الوجُود الذي هو المتَعلَّقُ للرُّؤيةِ ضَروريٌّ[2].

قوله: (وكذَا يصِحُّ أنْ تُرىٰ... إلىٰ آخره) هو إشارةٌ إلىٰ جَوابِ نَقضٍ تَقريرُه:

---

(١) أي: امتناع الرؤية. ووقع في نسخة (س): (امتناعه) فيكون علىٰ ذلك: أي: امتناع أن يرىٰ، كما عند الغزي.

(٢) ينظر: «شرح المقاصد» [ج٢/ص١١٥].

https://t.me/kutubunmufidatun

وحينَ اعتُرِضَ: بأنَّ الصِّحَّةَ عَدميَّةٌ، فلا تَستدعِي عِلَّةً مُشترَكَةً، ولو سُلِّمَ فالوَاحِد النَّوعيُّ قد يُعلَّل بالمُختلِفَات؛ كالحرَارةِ بالشَّمسِ والنَّار، فلا تَستدعِي علَّةً مُشترَكَةً، ولو سُلِّمَ فالعَدميُّ يَصلُح عِلَّةً للعَدمِيِّ، ولو سُلِّمَ فلا نُسلِّمُ اشتِراكَ الوجُودِ، بل وجودُ كلِّ شَيءٍ عَيْنُهُ.

أنَّ ما ذكرْتُم مِن الدَّليلِ يَستلزِمُ صِحَّةَ رُؤيةِ كلِّ مَوجُودٍ، حتَّىٰ الطُّعوم والأَصوَات والقُدَرَ والإرادَات وأنواع الإدرَاكات.. وبُطلانه ضَروريٌّ.

وتقرير الجواب: أنا لا نُسلِّمُ البُطلانَ، وإنما امتنعت الرُّؤية؛ لجرَيانِ العَادةِ مِن الله بعدمِها، لا لاستِحالتِهَا، فلا يَمتنعُ عَقلًا أنْ يخلُقَ فينا رُؤيتَهَا كما خَلقَ رُؤيَةَ غَيرِها.

قوله: (**وحَين اعتُرِضَ**) **تقريرُه أنْ يُقال**: إنَّ الصِّحة عَدميَّةٌ لأنَّها الإمكَانُ، وهو كما سَبقَ: عِبارةٌ عَن عَدمِ ضَرورَةِ الوجُودِ والعَدمِ، فلا يستدعِي عِلَّة؛ لأنَّ العَدمَ لا حَاجَة به إلىٰ العِلَّة، فقولُكم: «إنَّ صِحَّةَ الرُّؤيةِ لابُدَّ لها مِن عِلَّةٍ مَمنوعٌ».. سَلَّمناهُ، **لكن لا نُسلِّم** أنَّ عِلَّتهَا يجبُ أنْ تكُونَ مُشتركةً؛ لأنَّ صِحَّةَ الرُّؤيةِ ليستْ أمرًا وَاحِدًا بالشَّخص، بل بالنَّوع، والوَاحِدُ النَّوعيُّ قَد يُعلَّلُ بعِلَّتينِ مُختلفتيْنِ، كالحَرارة بالشَّمسِ والنَّار، **علىٰ أنَّا نَقولُ**: صِحةُ رُؤيةِ الأعرَاضِ لا تُماثِلُ صِحَّةَ رُؤيةِ الأعيَانِ، إذ المُماثِلان ما يَسُدُّ كلٌّ منهُما مَسَدَّ الآخرِ، ورُؤيةُ الجِسم لا يَقومُ مَقامَ رُؤيَةِ العَرَضِ وبالعكسِ؛ إذ يَستحيلُ أنْ يُرىٰ الجِسمُ عَرضًا وبالعَكسِ، فلا يَكونُ وَاحِدًا بالنَّوعِ أيضًا.

سلَّمنا أنَّها تَستدعِي عِلَّةً مُشترَكةً، **لكِن لا نُسلِّمُ** أنَّ نحو الحُدوثِ لا يَصلُح عِلَّةً لهَا؛ لأنها عَدميَّةٌ، فيجوزُ كونُ سببِهَا كذلِكَ.

https://t.me/kutubunmufidatun

أُجيبَ: بأنَّ المرادَ بالعِلَّة مُتعلَّقُ الرُّؤيةِ والقابِلُ لها، ولا خَفاءَ في لزُوم كونِه وُجوديًّا.

حاشية العلامة الغـزّي

سَلَّمنَا أنَّ العَدميَّ ليسَ بصَالحٍ، **لكن لا نُسلِّم** أنَّ الوجُودَ مُشترَكٌ بينَ الوَاجبِ وغَيرِه؛ لما ذَكرهُ الشَّيخُ مِن أنَّ وجُودَ كُلِّ شيءٍ عَينُ حَقيقتِه، ولا خفَاءَ في أنَّ حَقيقةَ الوَاجِب لا تُماثِلُ حَقيقةَ المُمكنِ، وحقيقة الإنسانِ لا تُماثِل حَقيقةَ الفَرَسِ.

هذا؛ وقد حملَ بعضُهم التَّسليمَ الأوَّلَ علىٰ تَسليمِ أنَّ الصِّحةَ ليستْ عَدميَّةً، فأَشكلَ عليه قَولُه: (فالعدميُّ يَصلُح عِلَّةً للعَدميِّ) فحكمَ بالمُنافَاةِ بينَهُما، وأنتَ خبيرٌ بعدَ التَّأمُّل فيما قَدَّمتُه مِن التَّقريرِ بفسَاد ذلِكَ الحَمْلِ.

قوله: (**أُجيبَ... إلىٰ آخره**) تقريرُه: أنه ليسَ المرَادُ بالعِلّة هاهُنا ما يُؤثِّرُ في الصِّحةِ، بل المرَادُ كما دلَّ عليهِ كَلامُ إمام الحرمين وصرَّحَ به الآمدِيُّ: ما يَصلُحُ مُتعلَّقًا للرُّؤية وقابِلًا لها[1]، فيَسقُط الاعتِراضُ الأوَّلُ والثالِثُ؛ **لأنَّ** احتياجَ الصِّحة - سواء كانت وجُوديَّةً أو عَدميَّة - إلىٰ العِلَّة بمعنىٰ: مُتعلَّق الرُّؤيةِ ضَروريٌّ، **ولأنَّ** الضَّرورةَ قَاضِيةٌ بأنَّ مُتعلَّقَ الرُّؤيةِ أَمرٌ مَوجُودٌ؛ لأنَّ المعدُومَ لا تَصِحُّ رُؤيتُه قطعًا، ثم ذلِكَ المتعلَّقُ لا يَجوزُ أنْ يكونَ خُصوصيةَ واحدٍ مِن العَين والعَرَضِ، بل يَجِبُ أنْ يكون مما يَشترِكان فيه؛ للقَطعِ بأنَّا قد نَرىٰ الشَّيءَ ونُدرِكُ له هويَّةً مَا مِن غيرِ أنْ نُدرِك كونه جَوهرًا أو عَرضًا، فضلًا عَن أنْ نُدرِكَ ما هو زِيادةُ خصوصيَّةٍ لأحدِهمَا؛ ككونِه إنسَانًا أو فَرسًا، بيَاضًا أو سَوادًا، ثم بعدَ ذلِكَ الإدرَاكِ المتعلِّق بالهُويَّة.. قدْ لا نَقدِرُ علىٰ تَفصيلِه إلىٰ ما فيه مِن الجَواهِر والأعرَاضِ وإنْ استَقصينَا في التَّأمُّل، فلو لم يكنْ متعلَّق الرُّؤية هو الهويَّة التي بها الاشتِراكُ بينَ خُصوصيَّاتِ

(١) ينظر: «أبكار الأفكار» [ج١/ص٤٧٣] وما بعدها.

https://t.me/kutubunmufidatun

. . . .

الهويَّاتِ بل الأَمر الذي بِه الافتِرَاق بينَهُما.. لما كانَ الحَالُ كذلِكَ؛ لأنَّ رُؤيَةَ الهويَّة المخصُوصَةِ المُمتَازَةِ يَستلزِمُ الاطِّلاعَ على خُصوصيَّاتِ جَواهِرِهَا وأعرَاضِهَا، فلا تَكونُ مجهُولة لنَا، فيَسقطُ الاعتِرَاضُ الثَّاني وكذا الرَّابع؛ لأنَّ الوجُودَ هو كون الشَّيءِ له هويَّة، واشتِراكُه ضَروريٌّ، وما نُقِل عَن الشَّيخِ لا يُخالِفُ ذلِكَ؛ لأنَّه لم يُرد: أنَّ مَفهُومَ كَونِ الشَّيءِ له هُويَّة هو مفهومُ ذلِكَ الشَّيءِ، بل أرَادَ: أنَّ الوجُودَ ومَعرُوضَه ليسَ لهُما هُويَّتان مُتمايزتَانِ حتَّىٰ تقُومَ إحدَاهُما بالأُخرىٰ؛ كالسَّواد بالجِسم.

نعم؛ يتَّجِه أنْ يُقال: إنَّ حَاصِل هذا الكلام هو: أنَّ مُتعلَّق الرُّؤيةِ أمرٌ مُشترَكٌ في الوَاقِع، وهو عُدولٌ عَن ذلِكَ الطَّريقِ الذي ورَدَ عليه الاعتِرَاضُ الثَّاني، فلا يكون دَافِعًا له عنه، علىٰ أنَّه يَستلزِمُ استدرَاك التَّعرُّض لرُؤية الجَوهر العرَضِ، ولاشترَاكِ الصِّحةِ بينَهُما، ولاستِلزَام الاشتِرَاكِ في المعلُولِ الاشتِرَاكَ في العِلَّة، إذ يَكفِي أنْ يُقال: إذا رأينا زيدًا لا نُدرِكُ منه إلا هُويَّة مَا، وهي مُشترَكةٌ بينَ الوَاجِب والمُمكِن.

هذا وقد قال في «شرح المواقف»: «أنه لا يَلتبِسُ علىٰ الفَطِن المنصِفِ أنَّ مَفهُومَ الهويَّة المطلقَةِ أمرٌ اعتِباريٌّ كالماهيَّة، فلا تتعلَّقُ بهَا الرُّؤية أصلًا، وأنْ المدرَكَ مِن الشَّبح البَعيد هو خُصوصِيَّتُهُ الموجُودَةُ، إلَّا أنَّ أدرَكَهَا إجماليٌّ لا يتمكَّنُ به علىٰ تَفصِيلها؛ لأنَّ مرَاتِب الإجمَال مُتفاوِتةٌ»(١).

وقال في «شرح المقاصد»: «الإنصَافُ: أنَّ ضَعْفَ هذا الدَّليلِ جَليٌّ، ونَقضُهُ

(١) ينظر: «شرح المواقف» [ج٣/ص١٨٨ ـ ١٨٩] وقد تصرف فيه اختِصارًا.

https://t.me/kutubunmufidatun

تحريرُ معنى الوجُود الذي هو علة جواز الرؤية

ثُمَّ لا يجوزُ أنْ يكونَ خُصوصِيَّةُ الجِسمِ أو العَرَضِ؛ لأنَّا أوَّلَ ما نَرىٰ شَبَحًا مِن بعيدٍ إنَّما نُدرِكُ منه هُويَّةً مَا، دُونَ خُصوصيَّةٍ جَوهريَّةٍ أو عَرَضيَّةٍ أو إنسانِيَّةٍ أو فَرَسيَّةٍ ونحوِ ذلكَ، وبعدَ رُؤيتِه برُؤيةٍ وَاحدةٍ مُتعلِّقةٍ بهُويَّتِه[1].. قد نَقْدِرُ علىٰ تَفصيلِه إلىٰ ما فيه مِنَ الجَواهِرِ والأَعراضِ وقدْ لا نَقْدِرُ؛ **فمُتعلَّقُ الرُّؤيةِ هو كونُ الشَّيءِ لهُ هُويَّةٌ ما**، وهو المَعنيُّ بالوجُودِ، واشتِراكُه ضَروريٌّ.

وفيه نَظرٌ؛ لجوازِ أنْ يَكونَ مُتعلَّقُ الرُّؤيةِ هي الجِسميَّةُ وما يَتبعُها مِنَ الأَعرَاضِ مِن غَيرِ اعتِبارِ خُصوصِيَّةٍ.

[الدَّليلِ النَّقليِّ على إمكانِ رُؤيتِه تعالى]

وتقريرُ الثَّاني: أنَّ موسىٰ عليه السلام قد سَألَ الرُّؤية بقوله: ﴿رَبِّ أَرِنِيٓ أَنظُرۡ إِلَيۡكَۚ﴾ [الأعراف: ١٤٣] فلو لمْ يكُن مُمكِنًا لكانَ طَلَبُها جَهلًا بِما يَجوزُ في ذَاتِ

حاشية العلامة الغَزّي

بصِحَّة المَلمُوسيَّة قَويٌّ»[2].

قوله: (وتَقريرُ الثَّاني) المرَادُ به: المسلكُ النَّقليُّ، وهو العُمدَةُ في هذا المطلُوبِ؛ لقُصورِ الأوَّلِ كما سَبقَ بيَانُه، وهو اختِيارُ الشيخ أبي منصور ومَن تَبِعه[3].

قوله: (فلَو لمْ يكُن ممكنًا) الضَّميرُ للرُّؤية؛ لأنَّ المصَادِر المؤنَّثَة يجُوز تَذكِيرُها حملًا علىٰ لفظٍ آخرَ بمعنَاها، كما في قوله تعالىٰ: ﴿فَمَن شَآءَ ذَكَرَهُۥ﴾ [المدثر: ٥٥] ذكَّرَ

(١) في (ح): بهُويَّة.

(٢) ينظر: «شرح المقاصد» [ج٢/ص١١٥] وقد تصرف فيه تقديما وتأخيرا.

(٣) في هامش الأصل: كالإمام الرازي في كتاب «الأربعين» وغيره.

https://t.me/kutubunmufidatun

اللهِ تعالىٰ وما لا يَجوزُ، أو سَفَهًا وعَبثًا وطَلَبًا للمُحالِ، والأنبياءُ مُنزَّهونَ عن ذلكَ.

وأنَّ اللهَ تعالىٰ قد علَّقَ الرُّؤيةَ باستِقرَارِ الجبلِ، وهو أمرٌ ممكنٌ في نَفسِه، والمُعلَّقُ بالمُمكنِ ممكِنٌ؛ لأنَّ معناهُ الإخبارُ بثُبوتِ المُعلَّقِ عِندَ ثُبوتِ المُعلَّقِ بِه، والمُحال لا يَثبُتُ علىٰ شيءٍ مِن التَّقاديرِ المُمكِنةِ.

اعتراض: سؤالُ موسى كانَ لقومه، والتَّعليقُ كانَ على المُحال

وقد اعْتُرِضَ بوجوه: ....

حاشية العلامة الغَزّي

الضَّميرَ؛ لأنَّ التَذكِرَة بمعنىٰ الذِّكر.

قوله: (والمُعلَّقُ بالمُمكنِ مُمكِنٌ) إذ لو كانَ مُمتنِعًا؛ لأمكَنَ صِدقُ الملزُومِ بدُونِ اللَّازمِ، وما يُقال: مِن أنه يصِحُّ أن يُقال: إن انعدَمَ المعلُولُ انعدمَ العِلَّةُ، والعِلَّةُ قد يَمتنِعُ عَدمُها.. فمُغالطَةٌ؛ لأنَّ انعِدَام المعلُولِ بانعِدَام عِلَّتِه، فمتَىٰ امتنَعَ انعِدامُها امتنَعَ انعِدامُه، ولأنَّ الارتِبَاط بينَهُما بحسَبِ الوقُوعِ لا الإمكَانِ؛ لأنَّ انعِدَام المعلُولِ معَ وجُود عِلَّتِه غيرُ ممكِنٍ، وإنْ أمكنَ انعِدامُها.

قوله: (وقد اعتُرِضَ بوجُوهٍ) منها علىٰ الوجه الأول منه: أنَّ المعنىٰ: (أَرِني آيةً مِن آياتِكَ انظُر إلىٰ آيتِك) علىٰ حَذفِ مُضافٍ، وهو تأويلُ الكَعبيِّ والبَغداديين.

ومِنها: أنه لم يَطلُبِ الرُّؤيةَ، بل عبَّرَ بها عَن لازِمِهَا الذي هو العِلمُ الضَّروريُّ، فكأنه قال: اجعَلنِي عالِمًا بِكَ عِلمًا ضَروريًّا، وهو تأويلُ أبي الهُذيل وتَبعهُ الجُبَّائيُّ وأَكثرُ البَصريّين، وكِلاهُما فاسِدٌ؛ لمُخالفتِهما الظَّاهِرَ بلا ضَرورَةٍ؛ ولِعَدمِ مُطابقةِ الجَوابِ، أعني قوله: ﴿لَن تَرَىٰنِي﴾ [الأعراف: ١٤٣] لأنَّه نفيٌ لرُؤيةِ اللهِ تَعالىٰ بإجمَاعِ

https://t.me/kutubunmufidatun

أقواهَا: أنَّ سُؤالَ مُوسَىٰ عليه السلام كان لأجْلِ قومِه؛ حيثُ قالوا: ﴿لَن نُّؤْمِنَ لَكَ حَتَّىٰ نَرَى ٱللَّهَ جَهْرَةً﴾ [البقرة: ٥٥]، فسألَ ليَعلمُوا امتِناعهَا كما عَلِمهُ هو، وبأنَّا لا نُسَلِّمُ أنَّ المعلَّقَ عليه مُمكِنٌ، بل هو استقرارُ الجَبلِ حالَ تَحرُّكِه، وهو محالٌ.

حاشية العلامة الغَزِّي

المعتزِلَة، لا لرُؤيَة الآيةِ، ولا للعِلم الضَّروريِّ، ولأنَّ اندِكَاكَ الجَبلِ أَعظَمُ آيةً مِن آياتِه، فكيفَ يَستقِيمُ نَفيُ رُؤيةِ الآية، ولأنَّ النَّظرَ المَوْصُولَ بـ«إلىٰ» نَصٌّ في الرُّؤيَة، قال في «المواقف»: «ولأنَّ الحَملَ علىٰ العِلم يَستلزِمُ ألا يكُونَ مُوسَىٰ عالِمًا بربِّه، مع أنه يُخاطِبُه ويُناجِيه وذلِكَ مما لا يُعقَلُ»[1].

وقد يُقال: المرَادُ: العِلمُ بهويَّتِه الخَاصَّة علىٰ الوَجْهِ الجَائزِ، والخِطابُ إنما يَقتَضِي العِلْمَ بوَجْهٍ مَا؛ كالوجُود والخَلق وما أشبَهُهُما.

وأُجِيبَ: بأنَّ العِلم بالهُويَّة معَ الإحاطَةِ مُمتَنِعٌ لا يَجوزُ طَلَبُه، وبدُونها علمٌ بوَجهٍ أيضًا. انتهىٰ. ولا يخفىٰ ما فيه.

ومنها علىٰ الثَّاني منه: أن ليسَ القَصد هنا إلىٰ بيَانِ إمكانِ الرُّؤية أو امتِنَاعِه، بل إلىٰ بيَانِ أنَّها لم تَقعْ لعَدَمِ وقُوعِ المُعلَّقِ عَليهِ. **ورُدَّ**: بأنَّ المدَّعىٰ: لزُوم الإمكَانِ، قُصِدَ أو لمْ يُقصَد، وقد ثَبتَ.

ومنها: أنه لمَّا لمْ يُوجَدِ الشَّرطُ.. لمْ يُوجَدِ المشرُوط وهو الرُّؤية في المستقبَلِ، فانتفَت أبدًا لتَساوي الأَزمِنة فكانتْ مُحالًا، وهذا في غَايَة الفَسَادِ.

قوله: (**أَقوَاهَا**) هو للجَاحِظ ومُتَّبعيهِ.

قوله: (**وبأنَّا لا نُسلِّمُ**) هو عَطف علىٰ خبر قوله: «أقواها» والبَاءُ زائِدةٌ أو

(١) ينظر: «شرح المواقف» [ج٣/ص١٧٦].

https://t.me/kutubunmufidatun

وأُجيبَ: بأنَّ كُلًّا مِن ذلك خِلافُ الظَّاهرِ، ولا ضَرورةَ في ارتِكابِه، على أنَّ القومَ إنْ كانوا مُؤمنينَ كفَاهُم قولُ موسَىٰ عليه السلام: إنَّ الرُّؤيةَ مُمتنِعةٌ، وإنْ كانوا كفَّارًا لم يُصدِّقوه في حُكمِ الله تعالىٰ بالامتِناع، وأيًّا ما كانَ يكونُ السُّؤالُ عبَثًا.

والاستِقرارُ حالَ التَّحرُّك أيضًا مُمكِنٌ؛ بأنْ يَقعَ السُّكونُ بَدلَ الحَركةِ، وإنَّما المحالُ اجتماعُ الحركةِ والسُّكونِ.

حاشيَة العلامة الغَزِّي

مُقدَّرة في المعطُوف عليه، أي: أقواها الاعتِراضُ علىٰ الاستِدلال بسُؤال الرُّؤية: بأنَّ سُؤال مُوسَىٰ كانَ لأَجلِ قَومِه، وعلىٰ الاستِدلال بالتَّعليقِ بالمُمكن: بأنا لا نُسلِّم أنَّه علَّقَ الرُّؤيةَ علىٰ استِقرَار الجَبلِ حَالةَ السُّكونِ ليكُونَ مُمكِنًا، بل علىٰ الاستِقرَار حالَ الحَركَةِ، وإلَّا لزِمَ وجُود الرُّؤية لحُصولِ الشَّرطِ، ولا خفَاء في أنَّ الاستِقرَار حالَ الحَركةِ مُحالٌ.

قوله: (**وأُجيبَ: بأنَّ كلًا مِن ذلكَ خِلافُ الظَّاهِر**) أمَّا الأوَّل: فلأنه لم يَقُل: (أَرِهم يَنظُروا إليك) وأمَّا الثَّاني: فلأنَّ الظَاهِرَ أنَّ التَّعليق علىٰ استِقرَار الجبَلِ مِن حَيثُ هُو مِن غَيرِ قَيدٍ بحَالِ السُّكون أو الحَرَكةِ، وإلَّا لزِمَ الإضمارُ في الكَلامِ.

قوله: (**والاستِقرَارُ حَالَ التَّحرُّكِ... إلىٰ آخره**) أي: لأنَّ الإمكانَ الذَّاتي لا يَزولُ، ولهذا صحَّ جَعلُه دكًّا، فإنه لا يُقال: «جُعِلَ كذَا» إلَّا فيما يَجوزُ أنْ لا يَكونَ كذَا، وهذا كما أنَّ قيامَ زيدٍ حالَ قُعودِه مُمكِنٌ، وبالعكسِ، واجتِماعُهمَا مُحالٌ.

فإن قيل: قد جَعلتُم الأَعمَّ وهو الإمكان الذَّاتي؛ مُستلزِمًا للأَخصِّ وهو الإمكَان الاستِقبَالي.

قلنا: العُموم والخصوصُ بينَهُما إنَّما هُو بحسَبِ المفهومِ دُونَ الوجُود؛ لأنَّ

(وَاجِبَةٌ بِالنَّقْلِ، وَرَدَ الدَّلِيلُ السَّمْعِيُّ بِإِيجَابِ رُؤْيَةِ الْمُؤْمِنِينَ اللهَ تَعَالَىٰ فِي دَارِ الْآخِرَةِ).

أَمَّا الكتابُ: فقوله تعالىٰ: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ﴿٢٢﴾ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾ [القيامة: ٢٢-٢٣].

وأمَّا السُّنَّة: فقوله ﷺ: (إنَّكم سَترونَ ربَّكُمْ كما تَرَوْنَ القَمرَ ليلةَ البَدْرِ)، وهو مَشهورٌ، رَواهُ أَحَدٌ وعِشرُونَ مِن أكابِرِ الصَّحابة.

حاشية العلامة الغَزِّي

المُمكِنَ الذَّاتيَّ مُمكِنٌ أبدًا.

قوله: (**بإيجَابِ رُؤيَةِ المؤمِنينَ**) زَعمَ الشَّيخُ عِزُّ الدِّين[1] أنَّ الملائكَةَ لا يَرونَ ربَّهُم، قال: لأنَّ قولَهُ تعالىٰ ﴿لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ﴾ [الأنعام: ١٠٣] عامٌّ قد استُثنيَ مِنه المؤمِنُونَ، فبَقِيَ علىٰ عُمومِه في الملائكَةِ.

قوله: (**في الدَّارِ الآخِرَة**) مَوضِعُ الرُّؤية مِنهَا هو الجَنَّة إجمَاعًا ممَّن قالَ بهَا، ووَرَدَ في السُّنة ألفاظٌ مُحتمِلةٌ لهَا في عَرصَاتِ القِيامَة.

قوله: (**رَواهُ أَحدٌ وعِشرُونَ**) مِنهم عليٌّ، وأبو هُريرةَ، وابن عُمر، وأنس، وأبو مُوسىٰ، وجَابر، وحُذيفَة، وصُهيب، وأبو رَزين وغيرُهم، وهو في «الصحيحين» بِلفظ: «إنكم سترون ربكم عيانًا»[2].

(١) الإمام الكبير عز الدين: عبد العزيز بن عبد السلام بن أبي القاسم بن الحسن السُّلمي الدمشقيّ الشافعي الأشعري، الملقب بسلطان العلماء، وبائع الملوك، مِن أئمة الشافعيَّة، بلغ رتبة الاجتهاد. **ولد سنة** (٥٧٧هـ) ونشأ في دمشق، تولىٰ الخطابة والتدريس بزاوية الغزالي، ثم الخطابة بالجامع الأموي، **وتوفي بالقاهرة سنة** (٦٦٠هـ) من أشهر كتبه: (القواعد الكبرىٰ) والتَّفسير، ومن أشهر تلامذته: الإمام «ابن دقيق العيد» الذي اعتبر مجدد القرن السابع. ينظر: «طبقات الشافعية الكبرىٰ» [ج٨/ص٢٠٩] رقم الترجمة: ١١٨٣.

(٢) صحيح البخاري، برقم: [٧٤٣٥] و«صحيح مسلم» برقم: [٦٣٣] بلفظ آخر. كلاهما عن جرير=

https://t.me/kutubunmufidatun

https://t.me/kutubunmufidatun

وأمَّا الإجماعُ: فهو أنَّ الأُمَّة كانوا مُجتَمعينَ[١] على وقُوعِ الرُّؤيةِ في الآخرة، وأنَّ الآياتِ الوَاردةَ في ذلكَ محمُولةٌ على ظَواهِرِهَا، ثُمَّ ظَهرَتْ مَقالةُ المُخالِفينَ وشَاعتْ شُبَهُهُمْ وتَأويلاتُهم.

[رَدُّ أقوى الشُّبَه العقليةِ للمانعينَ مِن الرؤية]

وأقوى شُبهِهمْ مِن العَقليَّات: أنَّ الرُّؤيةَ مَشرُوطةٌ بكون المَرْئيِّ في مكانٍ، وجِهةٍ، ومُقابَلةٍ مِن الرَّائي، وثُبوتِ مَسافةٍ بينَهُما؛ بحيثُ لا يكونُ في غَايةِ القُربِ، ولا في غَايةِ البُعد، واتِّصالِ شُعاعٍ مِن البَاصِرَةِ بالمَرْئيِّ، وكلُّ ذلكَ مُحالٌ في حَقِّ الله تَعالى.

والجوابُ: مَنعُ هذا الاشتِراط، **وإليه أشارَ بقوله**:

بيانُ فسادِ قياسِ الغائبِ على الشَّاهدِ في مسألة الرُّؤيَة

(**فَيُرَىٰ لَا فِي مَكَانٍ، وَلَا عَلَىٰ[٢] جِهَةٍ؛ مِنْ مُقَابَلَةٍ[٣]، أَوِ اتِّصَالِ شُعَاعٍ، أَوْ ثُبُوتِ مَسَافَةٍ بَيْنَ الرَّائِي وَبَيْنَ اللهِ تَعَالَىٰ**)، وقياسُ الغائبِ على الشَّاهِد فاسدٌ.

حاشيَة العلامة الغَـزِّي

قوله: (**وقِياسُ الغَائبِ على الشَّاهدِ فَاسِدٌ**) أي: لاختِلاف الرُّؤيتيْنِ في الحقيقَةِ، فجازَ أنْ لا يُشترطَ في رُؤيتِه ما اشتُرِطَ في رُؤيَةِ الشَّاهِد.

وتحقيقه: أنَّ المُرادَ مِن الرُّؤيةِ انكِشافُ نِسبَتُه إلى ذَاتِه المخصُوصَةِ كنِسبَةِ الانكِشَافِ المُسمَّى بالإبصَارِ إلى سَائرِ المُبصَراتِ، والانكِشافُ على وَفقِ

= بن عبد الله البجلي.

(١) في (س): مجمعين.

(٢) في (ح): ولا في جهة.

(٣) في (خ): ومقابلة.

https://t.me/kutubunmufidatun

وقد يُستَدَلُّ على عَدمِ الاشتِراط: برُؤيةِ الله تعالى إيَّانَا، **وفيهُ نَظرٌ**؛ لأنَّ الكلامَ في الرُّؤية بحاسَّة البَصرِ.

اعتراض: نفيُ الرُّؤية مع وجودِ شروطِها سَفسطةٌ

فإنْ قيل: لو كانَ جائزَ الرُّؤيةِ والحاسَّةُ سَليمةٌ.. لوجَبَ أنْ يُرى[1]، وإلَّا لجازَ أنْ يكونَ بحَضْرَتِنا مثلًا جِبالٌ شَاهِقةٌ لا نَرَاهَا، وإنَّه سَفْسَطَةٌ.

حاشيَة العلامة الغَزّي

المكشُوفِ في الاختِصَاص بجَهةٍ وحَيِّزٍ ونَحوهِمَا وعَدمه، على أنَّ الاشتِرَاط في الشَّاهِد ممنوعٌ أيضًا، فيجُوز مثلًا رؤية أعمى الصينِ بقَّةَ الأندلُسِ.

هذا وقد قال في «شرح المقاصد»: «إن للمُعتزِلة أنْ يقُولوا: نِزاعُنا إنما هو في هذا النَّوعِ من الرُّؤية، لا في الرُّؤية المُخالِفَة لها بالحَقيقَةِ المُسمَّاةِ عِندكُم: بالانكِشَاف التَّام، وعِندنَا: بالعِلم الضَّروريِّ»[2].

وأُجيبَ: بأنَّ مُناظرَاتِهم تَدلُّ على أنَّهم يَنفُونَ إمكانَ الرُّؤية بحاسَّةِ البَصرِ، وأنَّ العِلم الضَّروريَّ الذي يُثبتونَه ليسَ البَصرُ آلةً له عِندهُم.

قوله: (وَفيهِ نَظرٌ) قيل: للاستدلال وجْهٌ لا يتوَجَّهُ عليه النَّظرُ بأنْ يُقال: إذا ثبتَ للشَّيء قوَّةٌ بهَا تَقعُ الرُّؤية المجرَّدةُ عن الجِهَة والارتِسَام كما في رُؤيَة الله تعالى إيَّانَا.. فمِن الجَائزِ أنْ تَحصُل تِلكَ القُوَّةُ بحاسَّةِ البَصرِ مِن أَلْطَافِه تعالى.

قوله: (لوْ كانَ جَائز الرُّؤيةِ) إشارةٌ إلى شُبهةٍ مِن الشُّبَهِ العَقليَّة للمُعتزِلة، وتُسمَّى: شُبهة المَوانِع، **وتَقريرُها أنْ يُقال**: لو جازَ رؤيتُه تعالى.. لدَامَتْ لكُلِّ

(١) أي: حالا في الدنيا، لأن شروط الرؤية متوافرة والموانع منتفية.

(٢) ينظر: «شرح المقاصد» [ج٢/ص١١٨].

https://t.me/kutubunmufidatun

قُلنا: مَمنوعٌ، فإنَّ الرُّؤيةَ عِندنا بخلقِ الله تعالى، فلا تَجِبُ عند اجتِماع الشَّرائطِ.

[رَدُّ أقوى الشُبَهِ السمعية للمانعين مِن الرؤية]

ومِن السَّمعيَّات: قوله تعالى: ﴿لَّا تُدۡرِكُهُ ٱلۡأَبۡصَٰرُ﴾ [الأنعام: ١٠٣].

والجوابُ بعدَ تَسليمِ كون «الأبصار» للاستِغرَاق، وإفادَتِهِ عُمومَ السَّلبِ

── حاشيَة العلامة الغَزّي ──

سَليمِ الحَاسَّة في الدُّنيا والآخِرَة، واللَّازِمُ مُنتَفٍ، **وجْهُ اللُّزوم**: أنه يكفي للرُّؤية في حَقِّ الغَائبِ سَلامَةُ الحَاسَّةِ، وكونُ الشَّيءِ جائزَ الرُّؤية؛ لأنَّ المقابلَةَ وانتِفَاء المَوانِعِ إنَّما يُشترَطُ في الشَّاهِد، فعندَ تحقُّقِ الأَمرينِ لو لم تَجب الرُّؤيةُ؛ لجازَ أنْ يكُونَ بحَضرتِنَا جِبالٌ شَاهِقةٌ لا نَراهَا.

وحاصل الجواب: مَنعُ الملازَمةِ، وهو ظَاهِرٌ.

وقيل: منعُ دعوَىٰ السَّفسَطةِ لجواز ما ذُكِر، وهو غَلطٌ بل جهَالةٌ بَيِّنةٌ.

قوله: (**وَمِن السَّمعيَّاتِ... إلىٰ آخره**) تَقريرُه أنْ يُقال: إنَّ أدرَكَ البَصَرِ عِبارةٌ شائعة في الإدرَاكِ به استِنَاداً إلى الآلَةِ، والإدرَاكُ به هو الرُّؤية، لا فرقَ بينَهُما إلَّا في اللَّفظ، أوْ هُما مُتلازِمَان؛ للقَطعِ بامتِنَاع إثبَاتِ أَحدِهما ونَفي الآخر، فالآية نَفتْ أنَّ تَراهُ الأبصَارُ، وذلِكَ يَتناولُ جميعهَا؛ لأنَّ الجَمعَ المُعرَّفَ باللام عِندَ عَدمِ قَرينَةِ العَهْدِ والبَعضيَّة.. للعمُومِ والاستِغرَاقِ في قَولِ أَكثَرِ أَهلِ العَربيَّة والأُصُولِ وأئمَّة التَّفسير، فاللهُ سبحانَهُ قد أخبَرَنا بأنَّه لا يَراهُ أحدٌ في المُستقبَلِ، فلو رآه المؤمِنُونَ في الجَنَّة؛ لزِمَ كَذبُه تَعالىٰ، وهو محالٌ.

قوله: (**والجَوابُ... إلىٰ آخره**) **تَقريرُه**: أنْ يُقال لا نُسلِّم أنَّ الإبصَار

https://t.me/kutubunmufidatun

لا سَلبَ العُمومِ ، وكونِ الإدراكِ هو الرُّؤيَةَ مُطلقًا ، لا الرُّؤيةِ علىٰ وَجهِ الإحاطةِ بجَوانِبِ المَرئيِّ . . أنَّهُ لا دَلالَةَ فيه علىٰ عُمومِ الأَوقاتِ والأَحوالِ .

حاشية العلامة العزي

للاستِغرَاق والعُمومِ في الأشخَاصِ ؛ لِيلزَمَ ما ذُكِرَ بناءً علىٰ مَنعِ أنَّ الجمعَ المُعرَّفَ باللَّامِ يُفيد ذلِكَ ، سلَّمنا كونَهُ للعُمومِ ، لكِن لا نُسلِّمُ أنَّ الكلامَ يُفيد عُمومَ السَّلبِ ، بل سَلبَ العُمومِ ؛ لأنَّ قضيَّةَ (تُدرِكُهُ الأبصَار) مُوجبَة كُليَّة ؛ لأنَّ مَوضُوعهَا ذلِكَ الجَمعُ ، وقد دَخلَ عليهَا النَّفيُ ، فرَفعهَا ورَفعَ الموجبَة الكُليَّة سَالِبةَ جُزئيَّة .

وبالجُملة: يحتمل قوله ﴿لَّا تُدۡرِكُهُ ٱلۡأَبۡصَٰرُ﴾ [الأنعام: ١٠٣] إسنَاد النَّفي إلىٰ الكُلِّ ، بأن يُلاحظ أوَّلًا دُخولَ النَّسخ ، ثُم ورُد العُمومِ عليه ، فيكون عمُوم سلب ، ونفي الإسنَاد إلىٰ الكُل بأنْ يُعتبر العُموم أوَّلًا ، ثُم ورُود النَّفي عليه ، فيكون سَلب عُموم ، ومع احتِمال الثَّاني . . لا حُجَّة لكُم ؛ لأن أبصَارَ الكُفَّارِ لا تُدرِكُه إجماعًا .

سلَّمنا أنها تُفيد عُمومَ السَّلبِ كما هو الشَّائعُ في الاستِعمَال واللائِقُ لهذا المقَامِ ، لكِن لا نُسلِّمُ أنَّ الإدرَاكَ هو الرُّؤية مُطلقًا ، بل علىٰ نَعتِ الإحَاطَةِ بجَوانِبِ المرئيِّ ، فلا يَلزَمُ مِن نَفيهِ انتِفاؤُها ؛ لأنَّه لا يَلزَمُ مِن نَفيِ الأَخصِّ انتِفاءُ الأَعمِّ .

سَلَّمنا أنَّ الإدرَاك مُطلَقُ الرُّؤيَة ، لكِن لا نُسلِّم أنَّ الآيَةَ تدُلُّ علىٰ عُمومِ الأوقَاتِ والأَحوَالِ ، بل عَلىٰ عُمومِ الأَشخَاصِ فقط ؛ لأنَّها سَالبةٌ كُليَّةٌ مُطلقَةٌ لا دَائمةٌ ، ونحن نَقولُ بمُوجبِه حيثُ لا يُرىٰ في الدُّنيا ، هذا ما ذهبَ إليه الشَّارحُ وصَاحِبُ «الموَاقف» وهو المعروفُ في أُصولِ الفقه في كَلامِ الآمِديّ والقَرَافي[1]

---

(١) شهاب الدين أبو العباس أحمد بن أبي العلاء الصِّنْهاجي المصري القَرافي المالكي الأشعري ، ولد سنة (٦٢٦هـ) ، كان إماماً في الفقه والأصول واللغة وعلم المناظرة ، وغيرها من العلوم ، وكان يقول: «ينبغي لذوي الهمم العالية ألا يتركوا الاطلاع على العلوم ما أمكنهم» قال عنه التاج السبكي: =

https://t.me/kutubunmufidatun

وقَد يُستدلُّ بالآية علىٰ جَوازِ الرُّؤية ؛ إذْ لو امتنعتْ لما حَصَلَ التَّمدُّحُ بنَفيِها ، كالمَعدُومِ لا يُمدَح بعدمِ رُؤيتِه ؛ لامتِناعِهَا ، وإنَّما التَّمدُّحُ في أنْ يُمكنَ رُؤيتُه ولا يُرَىٰ ؛ للتَّمَنُّعِ والتَّعزُّز بحِجَاب الكِبريَاء .

حاشيَة العلامة الغـزّي

وغيرهما[١] . وذهبَ آخرُونَ مِنهُم صَاحِبُ «المحصول»[٢] : إلىٰ أنَّ عُمومَ الأَشخَاصِ يَستلزِمُ عُمومَ الأَحوَالِ والأَزمَانِ ، وانتَصرَ له جَماعةٌ ، **فالجواب** عليه: دعوىٰ تَخصيص عُموم الأوقَاتِ بالأحَاديثِ المتواتِرَة المعنَىٰ ، الدَّالَّةِ علىٰ وقُوع الرُّؤيَة في الآخِرَة جمعًا بينَ الأدِلَّة .

قوله: (وقد يُستدَلُّ بالآيَةِ... إلىٰ آخره) هذا ما نَقلهُ في «شرح المقاصد» عن تَقريرِ الظَّاهريين مِن الأصحَابِ[٣] ، وهو مُعترَضٌ بأنَّ عدمَ مَدحِ المعدُومِ بأنَّه لا يُرىٰ ليسَ لامتِنَاعِ الرُّؤية ، بلْ لِعرَائِه عمَّا هو أَصلُ الممَادِح والكَمالاتِ أعني: الوجود ، كما أنَّ الأصوَاتَ والرَّوائحَ لا تُمدَحُ معَ إمكَانِ رُؤيَتِها ؛ لاشتِمالها علىٰ

= أستاذ زمانه في المنطق والعقليات بأسرها . **مِن شويخه:** الإمام العز بن عبد السلام ، والشيخ أبو بكر شمس الدين المقدسي ، والعلامة ابن الحاجب ، وغيرهم . **مِن تلاميذه:** أبو عبد الله البَقّوري ، وهو مِن اختصر ورتَّب كتاب شيخه القرافي في الفروق ، وأبو حفص اللخمي ، وغيرهما . **ومن أهم مؤلفاته:** «شرح الأربعين في أصول الدين» طبع بتحقيق الشيخ نزار حمادي ، و«الأجوبة الفاخرة عن الأسئلة الفاجرة» وهو في الرد علىٰ معتقدات اليهود والنصارىٰ ، «نفائس الأصول في شرح المحصول» و«أنوار البروق في أنواء الفروق» المشهور اختصارا بـ«الفروق» من أجل كتب القرافي ، و«شرح تنقيح الفصول» . **وتوفي** رحمه الله **تعالىٰ سنة: (٦٨٤هـ)** ، ينظر: «الديباج المذهب» لابن فرحون [ج١/ص٢٣٦] .

(١) ينظر: «شرح المواقف» [ج٣/ص٢٠٠] و«الإحكام في أصول الأحكام» للآمدي ، [ج٤/ص١٩٥] الناشر: المكتب الإسلامي ، و«شرح تنقيح الفصول» [ص: ٢٠٠] دار: شركة الطباعة الفنية المتحدة .

(٢) وهو الإمام الرازي ، ينظر: «المحصول» مع شرحه «نفائس الأصول» للقرافي [ج٧/ص٣١٠٧] .

(٣) ينظر: «شرح المقاصد» [ج٢/ص١٢١] .

https://t.me/kutubunmufidatun

وإنْ جَعلنَا الإدراكَ عِبارةً عَن الرُّؤيةِ علىٰ وَجْهِ الإحاطَةِ بالجَوانِب والحُدود.. فدَلالةُ الآيةِ علىٰ جَوازِ الرُّؤيةِ بل تَحقُّقِها أَظْهرُ؛ لأنَّ المعنىٰ: أنَّه مَع كَونِه مَرئيًّا لا يُدْرَكُ بالأَبصارِ؛ لتَعالِيه عَن التَّناهِي والاتِّصافِ بالحُدود والجَوانِب.

ردُّ شُبهةِ أن طلبَ الرُّؤيةِ مَقرونٌ بالاستِنكار في الآيات

ومنها: أنَّ الآيات الوَارِدة في سُؤال الرُّؤية مَقرُونةٌ بالاستِعظام والاستِنكار.

والجوابُ: أنَّ ذلكَ لتَعنُّتِهم وعِنادهم في طَلَبِها، لا لامتِناعِهَا، وإلَّا لَمنَعهُم مُوسَىٰ عليه السلام عَن ذلكَ، كما فعلَ حينَ سَألوا أنْ يَجعلَ لهم آلهةً، فقال: ﴿إِنَّكُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ﴾ [الأعراف: ١٣٨]، وهذا مُشعِرٌ[1] بإمكان الرُّؤية في الدُّنيا؛ ولهذا اختلفتِ الصَّحابةُ رضي الله عنهم في أنَّ النَّبيَّ عليه الصلاة والسلام هل رأىٰ ربَّه ليلةَ المِعرَاج أمْ لا؟

حاشية العلامة الغَزّي

سِمات النَّقصِ وأمَارَاتِ الحُدوثِ.

قيل: والحقُّ أنَّ امتِنَاع الشَّيءِ لا يَمنَعُ التَّمدُّحَ بنَفيهِ، إذ قد وَرَدَ التَّمدُّح بنَفي الشَّريكِ واتِّخاذِ الوَلَدِ في القُرآن معَ امتِناعِها في حَقِّهِ تعالىٰ.

قوله: (**ومنها: أنَّ الآيات**) كقَولِه تعالىٰ: ﴿لَن نُّؤْمِنَ لَكَ حَتَّىٰ نَرَى ٱللَّهَ جَهْرَةً فَأَخَذَتْكُمُ ٱلصَّٰعِقَةُ﴾ [البقرة: ٥٥] وقوله: ﴿لَوْلَآ أُنزِلَ عَلَيْنَا ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ أَوْ نَرَىٰ رَبَّنَا ۗ لَقَدِ ٱسْتَكْبَرُوا۟ فِىٓ أَنفُسِهِمْ وَعَتَوْ عُتُوًّا كَبِيرًا﴾ [الفرقان: ٢١].

قوله: (**ولهذا اختلفَتِ الصَّحابةُ**) ذهبَ ابنُ عبَّاسٍ على الأَشهرِ عنهُ: إلىٰ أنَّهُ صلى الله عليه وسلم رآهُ ببَصرِه، وبه قالَ الشَّيخُ أبو الحَسنِ وجَماعَةٌ مِن أَصحَابِه كما نقلَهُ عِياضٌ في

(١) أي: عدمُ منع مسىٰ عليه السلام قومه من طلب الرؤية مُشعرٌ.

https://t.me/kutubunmufidatun

والاختِلافُ في الوقُوعِ دليلُ الإمكانِ.

رؤية الله تعالى في المنام جائزة

وأمَّا الرُّؤية في المنامِ: فقد حُكيتْ عن كثيرٍ مِن السَّلف، ولا خفاءَ في أنَّها نوعُ مُشاهدةٍ تَكونُ بالقَلبِ دُونَ العَيْنِ.

[الكلام في خلق أفعال العباد]

(وَاللهُ تَعَالَى خَالِقٌ لِأَفْعَالِ الْعِبَادِ؛ مِنَ الْكُفْرِ وَالْإِيمَانِ، وَالطَّاعَةِ وَالْعِصْيَانِ)، لا كما زعمتِ المعتزِلةُ أنَّ العبدَ خالِقٌ لأفعالِه، وقدْ كانتِ الأَوائِلُ منهُم يَتحاشَونَ عن إطلاقِ لَفْظِ الخَالِقِ، ويَكتفُونَ بلفظِ (المُوجِد) و(المُختَرِع) ونحوِ ذلكَ، وحينَ رَأىٰ الجُبائيُّ وأَتباعُهُ أنَّ معنىٰ الكُلِّ وَاحِدٌ؛ وهو المُخرِجُ مِن العَدمِ إلىٰ الوجُودِ.. تجَاسَرُوا علىٰ إطلاقِ لفظِ الخَالِقِ.

حاشية العلامة الغَزّي

«الشفا»، وسَيأتي أنَّه الصَّحيحُ[١]، **وذهبتْ عائشَةُ**: إلىٰ أنَّه رَآهُ بقَلْبِه، وهو المشهُور عَن ابنِ مَسعُودٍ وغيرِهِ، والصَّحيح عِندَ الشَّارحِ، ونقلَهُ في «شرح المقاصد» عن الجُمهور[٢].

[مباحث خلق الأفعال]

قوله: (أنَّ العَبدَ خَالِقٌ لأفعَالِه) المرادُ: الاختِياريَّةُ مِنهَا، كما يُعلم مما سَيأتي، وليسَ زَعمُهم قَاصِرًا علىٰ أَفعَالِ العِبَاد، فكلُّ ما دَبَّ ودَرَجَ خَالِقٌ عِندهُم لأَفعَالِه،

---

(١) ينظر: «الشفا بتعريف حقوق المصطفىٰ» مع حاشية «مزيل الخفاء عن ألفاظ الشفاء» للشيخ أحمد الشمني، [ج١/ص٢٤٩] طبعة: دار الفكر.

(٢) ينظر: «شرح المقاصد» [ج٢/ص١٢٣].

https://t.me/kutubunmufidatun

احتجَّ[١] أهلُ الحَقِّ بوجُوهٍ:

الدَّليلُ العقليّ والنَّقليّ على انفراد الحقِّ تعالى بجميع الأفعال

الأوَّلُ: أنَّ العبدَ لو كانَ خالقا لأفعالِه لكانَ عالِمًا بتَفاصِيلِهَا؛ ضرورةَ أنَّ إيجادَ الشَّيءِ بالقُدرَةِ والاختِيارِ لا يكونُ إلَّا كذلكَ، واللَّازِمُ باطِلٌ[٢]؛ فإنَّ المشيَ مِن مَوضِعٍ إلىٰ موضعٍ قد يَشتمِلُ علىٰ سَكناتٍ مُتخلِّلةٍ وعلىٰ حَركاتٍ بعضُها أسرَعُ وبعضُهَا أَبطأُ، ولا شُعورَ للمَاشِي بذلِكَ، وليسَ هذا ذُهولًا عَن العِلمِ، بل لو سُئِلَ[٣] لمْ يَعلَمْ، وهذا في أَظهَرِ أفعَالِه.

حاشيَة العلامة الغَـزّي

وتَخصيصُ العِبَاد بالذِّكر: لأنَّ بعضَ الأدِلَّةِ لا تَجرِي إلَّا في المُكلَّفِ.

قوله: (**ضرُورةَ أنَّ إيجَادَ الشَّيءِ... إلىٰ آخره**) يشيرُ إلىٰ بيَانِ المُلازمَةِ: بأنَّ الإتيَانَ بالأَزيَدِ والأَنقصِ والمُخالِف مُمكِنٌ، فلا بُدَّ لرُجحَانِ ذلِكَ النَّوعِ وذلِكَ المِقدَارِ مِن مُخصِّصٍ هو القَصدُ إليهِ واختِيارُه، فلوْ كانَ العَبدُ مُوجِدًا لأفعَالِه.. لكانَ بطَريقِ القَصْدِ والاختِيار، فيَلزَمُ أنْ يكُونَ عالِمًا بتَفاصِيلهَا كما تَشهَدُ به البَديهَةُ، ومِن ثَمَّ يُستنكَرُ الخَلقُ بدُون العِلم؛ لقوله تعالىٰ: ﴿أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ﴾ [الملك: ١٤]، ويُستدَلُّ بفَاعِليَّة العَالَم علىٰ عَالِميَّة الفَاعِلِ، وهذا بخِلاف الكَسْبِ، فإنَّه يَكفِيه القَصْدُ والعِلمُ علىٰ سَبيلِ الإجمَالِ؛ لأنَّه لا يُفيد الوجُودَ.

قوله: (**بلْ لو سُئلَ لمْ يَعلَم**) فليسَ انتِفاءُ الشُّعورِ للذُّهولِ عَن العِلم؛ لأنَّ العِلم بالشَّيءِ بعدَ التَّوجُّه والالتِفَاتِ إليه قَطعيُّ الحُصولِ، فيَندفِعُ ما أَقرَّ شَارِح

(١) في (ح) و(س): واحتج.

(٢) أي: كون العبد عالما بتفاصيل الأفعال.

(٣) في (خ): سئل عنها.

https://t.me/kutubunmufidatun

وأمَّا إذا تأمَّلتَ في حَركاتِ أعضَائِه في المَشيِ والأَخْذِ والبَطشِ ونحوِ ذلكَ، وما يَحتاجُ إليه مِن تَحريكِ العَضَلاتِ وتَمدِيدِ الأَعصَابِ ونحوِ ذلكَ.. فالأَمرُ أَظهرُ.

الدَّليلُ النَّقليُّ على انفرَادِه سُبحانَه بجميعِ الأفعالِ

الثَّاني: النُّصوص الوَارِدةُ في ذلك؛ كقوله تعالىٰ: ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا

حاشية العلامة الغَـزّي

«المواقف» الاعتِرَاضَ به: مِن أنَّه يجوزُ أنْ يَشعُرَ بالتَّفاصِيل ولا يَشعُر بذلِكَ الشُّعور، أو لا يَدوم له الشُّعور الثَّاني، ووَجْهُ اندِفَاعِ احتِمالِ عَدمِ الدَّوَامِ يَظهَرُ بفَرْضِ السُّؤال حَالَ المُباشَرةِ[١].

قوله: (العَضَلات) العَضَلَةُ: بمُهمَلةٍ فمُعجَمَةٍ مَفتُوحَتَيْنِ هي: كُلُّ لَحمَةٍ اشتَملَتْ علىٰ عَصبَةٍ، نقلَهُ عبد الحَقِّ عَن الخَليلِ.

قوله: (وَمَا تَعمَلُونَ) جوَّزَ الشَّارِحُ أنْ تكُونَ «ما» مَصدرِيَّةً، وهو اختِيارُ سِيبويه، وأنْ تكُونَ مَوصُولةً، أي: وخَلقَ مَا تَعمَلُونَهُ، واستَظهر التَّقريب علىٰ الأَوَّل، وبيَّنه علىٰ الثَّاني: بأنَّ «ما» عامَّةٌ وَضْعًا، فكما يَتناولُ ما يَعمَلُونَه مِن الأَوضَاعِ كالسَّريرِ بالنِّسبَة إلىٰ النَّجَّارِ ونَحوِه مما لا نِزَاعَ فيه.. تَشملُ الأفعَالَ التي هي مَحلٌّ للنِّزَاعِ؛ كالحرَكاتِ والمعَاصِي والطَّاعات؛ لأنَّ المرَاد بالفِعل: مُتعلَّق الايجَادِ، لا المعنَىٰ المصدريّ المقتَضي لكَونِه عَمَلًا لا مَعمُولًا، ولا يَذهب عليكَ أنَّ التَّقريبَ علىٰ الأَوَّلِ مُحتَاجٌ أيضًا إلىٰ البيَانِ؛ بجَعلِ ذلِكَ المصدَرِ بمعنىٰ المفعُولِ، أي: وخَلقَ مَعمُولَكُم؛ لأنَّ نَفسَ الفِعل اعتِبارٌ عَقليٌّ لا يَصِحُّ تَعلُّقُ الخَلْقِ بهِ، ثُم حملَ الإضَافَة علىٰ العُموم؛ ليَشملَ الأفعَالَ، وبالجُملة: فحَذفُ الضَّميرِ أَقلُّ تكلُّفًا.

---

(١) يُنظر: «شرح المواقف» [ج٣/ص٢١٦].

https://t.me/kutubunmufidatun

تَعۡمَلُونَ ﴾ [الصافات: ٩٦] أي: عَملَكُمْ، على أنَّ (ما) مَصدريَّة؛ لئلَّا يُحتاج إلى حذفِ الضَّمير، أو مَعمُولَكُمْ، على أنَّ (ما) مَوصُولة، ويَشملُ الأفعالَ؛ لأنَّا إذا قُلنا: أفعالُ العِباد مَخلُوقةٌ لله تعالى، أو للعَبدِ.. لم نُرِد بالفِعل المعنى المَصدرِيَّ الذي هو الإيجادُ والإيقاعُ، بل الحاصِلَ بالمصدرِ الذي هو متعلَّقُ الإيجادِ والإيقَاعِ؛ أعني: ما يُشاهَدُ مِن الحَركاتِ والسَّكناتِ مثلًا، وللذُّهُول عَن هَذِه النُّكتَةِ قد يُتوهَّم أنَّ الاستِدلالَ بالآيَةِ مَوقُوفٌ على كونِ (ما) مَصدريَّةً[1].

وكقولِه تعالى: ﴿ خَٰلِقُ كُلِّ شَيۡءٖ ﴾ [الأنعام: ١٠٢] أي: مُمكنٍ، بدَلالةِ العَقلِ.

حاشيـة العلامة الغَـزّي

قوله: (قد يُتوهَّمُ) تَعريضٌ بالجُمهورِ؛ حيثُ بالَغُوا في نَفيِ كَونِ «ما» مَوصُولةً، حتَّى صرَّحَ الإمام بأنَّ مثل: «ما تنحتون» و«ما يأفكون» في قولِه تعالى: ﴿ فَإِذَا هِيَ تَلۡقَفُ مَا يَأۡفِكُونَ ﴾ [الأعراف: ١١٧].. مجازٌ دفعًا للاشتِرَاك[2]، قال في «شرح المقاصد»: وأما اعترَاضُهم[3]: بأنَّ الآيَةَ حُجَّةٌ عَليكُم لا لكم، حَيثُ أَسندَ العِبادَةَ والنَّحتَ والعَملَ إلى المُخاطَبِينَ.. فجَهلٌ بالمُتنازع[4].

---

(١) وانظر للفائدة كلام الزمخشري في كشافه عند تفسيره للآية المذكورة [ج٤/ص٥١ ـ ٥٢]. ثم طالع حاشية السعد عليه.

(٢) ينظر: «التفسير الكبير» للفخر الرازي [ج٢٦/ص٣٤٣].

(٣) أي: المعتزلة.

(٤) ينظر: «شرح المقاصد» [ج٢/ص١٣٣]، وجاء في حاشية الأصل: «قال في أول الفصل: فيه مباحث، أولها: في خلق العباد بمعنى أنه هل مِن جملة أفعال الله تعالى خلق الأفعال الاختيارية التي للعباد بل لسائر الأحياء مع الاتفاق على أنها أفعالهم لا أفعاله، إذ القائم والقاعد والآكل والشارب وغير ذلك هو الإنسان مثلًا، وإن كان الفعل مخلوقًا لله تعالى، فإن الفعل إنما يستند حقيقة إلى من قام به لا إلى مَن أوجده، ألا ترى أن الأبيض مثلًا هو الجسم، وأنّ البياض بخلق الله تعالى وإيجاده. انظر: «شرح المقاصد» ج٢/ص١٢٥.

https://t.me/kutubunmufidatun

وكقوله تعالىٰ: ﴿أَفَمَن يَخْلُقُ كَمَن لَّا يَخْلُقُ﴾ [النحل: ١٧] في مَقامِ التَّمدُّحِ بالخالقيَّة، وكونِها مَناطًا لاستِحقاقِ العِبادة.

اعتراض: لِمَ لا يُحكَمُ بشِركِ المعتزلةِ بمسألة خالق أفعال العباد؟!

لا يُقال: فالقَائِلُ بكونِ العَبدِ خالقًا لأفعالِه يكونُ مِن المُشركينَ دُونَ المُوحِّدينَ.

لأنَّا نقولُ: الإشرَاكُ: هو إثباتُ الشَّريكِ في الألُوهيَّةِ؛ بمعنىٰ وجُوبِ الوجُودِ؛ كما للمَجُوسِ[1]، أو بمعنىٰ استِحقاق العِبادَة؛ كما لِعَبَدَةِ الأَصنَامِ، والمُعتزِلةُ لا يُثبتونَ ذلكَ، بلْ لا يَجعلُونَ خالِقيَّةَ العَبدِ كخَالِقيَّة الله تعالىٰ؛ لافتِقارِه إلىٰ الأَسبابِ والآلاتِ التي هي بخَلْقِ الله تعالىٰ.

إلَّا أنَّ مشايخَ ما وَراءَ النَّهرِ قد بالغُوا في تَضليلِهم في هذه المسألةِ؛ حتَّىٰ قالوا: إنَّ المجُوسَ[2] أَسْعَدُ حالًا مِنهم؛ حيثُ لم يُثبتوا إلَّا شَريكًا واحِدًا، والمُعتزِلةُ أَثبتُوا شُركاءَ لا تُحصَىٰ!!

حاشيَة العلامة الغَزّي

قوله: (في مَقامِ التَّمدُّحِ) أي: فإنّه يقتَضي تَفرُّدَه بالخَلْقِ، وشُمولَ خَالِقيَّتِهفإذ لكُلِّ مَوجُودٍ مِن الجَواهِرِ والأَعرَاضِ، فلو ثبتَ وصفُ الخَالقِيَّة لغَيرِه.. لفاتَ التَّمدُّحُ.

قوله: (والمُعتزِلةُ لا يُثبِتونَ ذلِكَ) أي: لا يُثبِتونَ الشَّريكَ في الألُوهِيَّة بالمعنييْنِ، ويَمنعُونَ كونَ الخَالقِيَّة مَناطًا لاستِحقَاق العِبادَة.

---

(١) في (ش): كما للمجوسي. وفي (س): كالمجوس.

(٢) في (ش): المجوسي.

https://t.me/kutubunmufidatun

[شُبه المعتزلةِ في مسألة خلقِ أفعَال العبادِ وجوابها]

واحتجَّتِ المعتزلة: بأنَّا نُفرِّق بالضَّرورةِ بين حركةِ الماشِي وحَركةِ المُرتعِشِ ؛ وأنَّ الأُولىٰ باختِياره دُونَ الثَّانيةِ ، وبأنَّه لو كانَ الكلُّ بخلقِ الله تعالىٰ . . لبَطلَ[1] قاعِدةُ التَّكليفِ ، والمدحِ والذَّمِّ ، والثَّوابِ والعِقابِ ، وهو ظاهرٌ .

والجوابُ: أنَّ ذلك إنَّما يتوجَّه علىٰ الجبريَّةِ القائلينَ بنفي الكَسْبِ والاختِيار أصلًا ، وأمَّا نحنُ فنُثبِتُه علىٰ ما نُحققِّه إنْ شاءَ الله تعالىٰ .

حاشيَة العلامة الغَزّي

قوله: (لبَطلَ قاعِدةُ التَّكليفِ) أي: لأنَّ مَناطَهُ الاختِيارُ ، فقَاعِدتُه أنَّ المكلَّفَ به أمرٌ اختِياريٌّ .

قوله: (وَالمَدْحُ . . . إلىٰ آخره) يصِحُّ أنْ تُقرأ الأربعةُ **بالجَرِّ** ؛ لأنّها إنَّما تتعلَّقُ بما يَصدُر اختِيارًا مِن فَاعِله ، فالاختِيارُ مَبنىٰ لكل منهَا . وأنْ تُقرأ **بالرَّفعِ** ، أي: وَلَارْتَفعَ المدحُ والذَّمُّ والثَّوابُ والعِقابُ ، إذْ لا معنَىٰ للمَدحِ مثلًا علىٰ ما ليسَ فِعلًا للفَاعِل ، ولا وَاقِعًا بقُدرَتِه واختيَارِه .

قوله: (والجَوابُ) أُجيبَ أيضًا: بأنَّه يجوزُ أنْ يكُونَ المدحُ والذَّمُّ باعتِبَار المحَليَّةِ لا الفَاعِليَّة ، كما يُمدَحُ الشَّيءُ أو يُذَمُّ باعتِبَار الحُسنِ والقُبحِ واعتِدَالِ القَامَةِ وإفرَاطِ القِصَر ، وبأنَّ الثَّوابَ والعِقابَ فِعلُ الله تعالىٰ ، وتصرُّفٌ فيمَا هو خَالِصُ حَقِّه ، وتَرتُّبُهُما علىٰ الأفعَالِ كتَرتُّبِ سَائرِ العَاديَّاتِ علىٰ أسبَابهَا ، فكما لا يَصِحُّ عِندنَا أنْ يُقال: لِمَ خلقَ اللهُ الإحرَاقَ عَقِيبَ مُماسَّةِ النَّارِ دُونَ الماءِ مثلًا ، كذا هُنا لا يَصِحُّ أنْ يُقال: لِمَ أثابَ وعَاقَبَ علىٰ تِلكَ الأفعَالِ .

---

(١) في (ش): لبطلت .

https://t.me/kutubunmufidatun

اعتراض: لو كان تعالى خالقا لأفعال العباد لكان هو القائم والقاعد وغير ذلك

وقد يُتمسَّكُ: بأنَّه لو كانَ خالقًا لأفعالِ العِباد لكانَ هوَ القائمَ والقَاعِدَ، والآكِلَ والشَّارِبَ، والزَّانيَ والسَّارِقَ، إلىٰ غير ذلك!

وهذا[١] جهلٌ عظيم؛ لأنَّ المتَّصِفَ بالشَّيءِ مَن قام به ذلكَ الشَّيءُ، لا مَن أَوجَدهُ، أَوَلا يَرَوْنَ أنَّ اللهَ تعالىٰ هو الخالِقُ للسَّوادِ والبَياضِ وسَائرِ الصِّفات في الأجسَام، ولا يتَّصِفُ بذلك؟!

شُبهة المعتزلة السمعية وجوابها

وربَّما يُتمسَّكُ بقوله تعالىٰ: ﴿فَتَبَارَكَ ٱللَّهُ أَحۡسَنُ ٱلۡخَٰلِقِينَ﴾ [المؤمنون: ١٤]، ﴿وَإِذۡ تَخۡلُقُ مِنَ ٱلطِّينِ كَهَيۡـَٔةِ ٱلطَّيۡرِ﴾ [المائدة: ١١٠].

والجوابُ: أنَّ الخَلْقَ ها هُنا بمعنىٰ التَّقديرِ.

(وَهِيَ) أيْ: أفعال العِباد (كُلُّهَا بِإِرَادتِهِ وَمَشِيئَتِهِ) قد سبقَ أنَّهما عِندنا عبارةٌ عن معنىٰ واحدٍ، (وَحُكْمِهِ) لا يَبعدُ أنْ يكونَ ذلك إشارةً إلىٰ خِطاب التَّكوين.

تعريفُ القَضاءِ

(وَقَضِيَّتِهِ) أيْ: قَضائهِ؛ وهو عِبارةٌ عن الفِعل مَع زِيادَة إحكَامٍ.

حاشيـة العلامة الغـزّي

قوله: (إشارةً إلىٰ خِطَاب التَّكوينِ) أي: فإنَّ اللهَ سُبحانه أَجرَىٰ عَادتَهُ إذا أَرادَ وجُودَ شَيءٍ أنْ يقولَ لهُ: «كُن» فهذا الخِطابُ حُكمٌ علىٰ الشَّيءِ بأنْ يُوجَدَ.

قولـه: (وهـو عِبـارةٌ عَـن الفِعـل مـعَ زِيـادَةِ إحكَـامٍ) يَقـرُبُ مِنـه قَولُـه فـي

(١) أي: هذا التمسك من قِبل المعتزلة.

https://t.me/kutubunmufidatun

اعتراض: لو كان الكفر بقضائه تعالى لوجب الرِّضا به

لا يُقال: لو كانَ الكُفرُ بقَضاءِ الله تعالىٰ لوَجبَ الرِّضا به؛ لأنَّ الرِّضا بالقَضاءِ واجِبٌ، واللَّازِمُ باطِلٌ؛ لأنَّ الرِّضا بالكُفرِ كُفرٌ.

لأنَّا نقولُ: الكفرُ مَقضيٌّ لا قَضاءٌ، والرِّضا إنَّما يجبُ بالقَضاءِ دُونَ المقضيِّ.

حاشيَة العلامة الغزّي

«شرح المقاصد»: إنه الخَلق كما في قوله تعالىٰ: ﴿فَقَضَىٰهُنَّ سَبۡعَ سَمَٰوَاتٖ﴾ [فصلت: ١٢] قال: وقد يكونُ بمَعنىٰ: الإيجَابِ والإلزَامِ كمَا في قَولِه تعالىٰ: ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ﴾ [الإسراء: ٢٣] فتكونُ الوَاجِباتُ بالقَضَاءِ دُونَ البَواقي[1].

وفي «شرح المواقف»: أنَّ معنَاهُ عِندَ الأشاعِرة: «الإرَادةُ الأزَليَّة المتَعلِّقةُ بالأشيَاءِ علىٰ ما هي عَليهِ فيمَا لا يَزالُ»[2] فليسَ مِن الصِّفات الفِعليَّة، وكأنَّ الشَّارِحَ اختَارَ الأوَّلَ هُنا؛ حذرًا مِن التَّكرَارِ.

قوله: (**والرِّضَا إنما يجِبُ بالقَضاءِ**) اعتَرضَهُ الأصفَهانيُّ[3] بأنَّ القائلَ:

---

(١) ينظر: «شرح المقاصد» [ج٢/ص١٤٢].

(٢) ينظر: «شرح المواقف» [ج٣/ص٢٦١].

(٣) الإمام العلامة المتكلم شمس الدين أبو الثناء: محمود بن عبد الرحمن بن أحمد الأصفهاني، **ولد سنة:** (٦٧٤ هـ) وأبعد السيوطي في «بغية الوعاة» واللكنوي في «الفوائد البهية» عندما ذكرا أنه ولد سنة: (٦٩٤ هـ). وقد ذكر الصفدي أنه سأله عن مولده فأجابه بنفسه أنه ولد في سابع عشر شعبان سنة أربع وسبعين وست مئة، درس علىٰ والده ثم رحل إلىٰ تبريز ثم الشام ومصر، سمع صحيح البخاري مرتين علىٰ الشيخ الحجار المعروف بابن الشحنة بقراءة البرزالي، **ومِن أشهر تلامذته:** قطب الدين التحتاني، وتاج الدين السبكي، والسراج البلقيني، وأكمل الدين البابرتي الحنفي. **ومن مؤلفاته:** «تسديد القواعد في شرح تجريد العقائد» و«مطالع الأنظار في شرح طوالع الأنوار» في الكلام، و«شرح مطالع الأنوار» في المنطق، و«شرح منهاج الوصول إلىٰ علم الأصول»=

https://t.me/kutubunmufidatun

. . . .

حاشيَة العلامة الغـزّي

(رضيتُ بقضَاءِ الله) لا يُريد أنَّه رضِيَ بصِفَةٍ مِن صِفَاتِ الله، بل إنه رَاضٍ بمُقتضَىٰ تِلكَ الصِّفة وهو المَقضِيُّ.

قال: والجوابُ الصَّحيحُ أنْ يُقال: الرِّضا بالكُفر لا مِن حيثُ ذَاتُه، بل مِن حيثُ أنَّه مِن قضَاءِ الله تعالىٰ ليسَ بكُفرٍ. انتهىٰ[1].

وتوضيحه: أنَّ للكُفرِ نِسبَةً إلىٰ الله سُبحانَهُ باعتِبَار فَاعِليَّتِه لهُ وإيجادِه إيَّاهُ، ونِسبةً أُخرىٰ إلىٰ العَبدِ باعتِبَار مَحليَّتِه لهُ واتِّصافِه بِه، وإنكَارُه إنما هو باعتِبَار النِّسبَة الثَّانية دُونَ الأُولىٰ، والرِّضَا بالعَكسِ.

أشارَ إلىٰ هذا في «المواقف»[2] وجَعلهُ حَاصِلَ الجَوابِ المذكُورِ في الشَّرح، فاقتَضىٰ أنّ المُرادَ بالقَضَاءِ فيه: هو المقضِيُّ مِن حيثُ تَعلُّق الفِعل به، فيسقطُ عنه الاعتِرَاضُ السَّابقُ.

= و«أنوار الحقائق الربانية في تفسير الآيات القرآنية». **توفي** رحمه الله **تعالىٰ سنة: (٧٤٩ هـ)**. ينظر: «طبقات الشافعية الكبرىٰ» [ج١٠/ص٣٨٣] و«أعيان العصر وأعوان النصر» للصفدي [ج٥/ص٤٠٠] و«بغية الوعاة» للسيوطي [ج٢/ص٢٧٨].

(١) ينظر: «مطالع الأنظار شرح طوالع الأنوار» للأصفهاني ص١٩٤. وينظر: «شرح المقاصد» [ج٢/ص١٤٧] وعقَّبَ هذا الجوابَ بقوله: وفيه نظر.

(٢) **في حاشية الأصل: قال فيه: الثالث: لو كانَ الكُفر مُراداً لله تعالىٰ لكانَ واقِعًا بقضَائِه، والرِّضا بالقضَاء وَاقعٌ إجماعًا، فكانَ الرّضا بالكُفر واجبًا، واللازمُ باطلٌ؛ لأن الرّضا بالكُفر كفرٌ اتِّفاقًا.**
قلنا: الواجب هو الرضا بالقضاء لا بالمقضي، والكُفر مَقضيٌّ لا قضَاءٌ.
والحاصل: أنّ الإنكارَ المتوجِّه نحو الكُفرِ إنما هو بالنّظر إلىٰ المحلِّيةِ دُونَ الفَاعليَّة. قال شارِحه: يعني أنّ للكُفر نِسبَة إلىٰ الله سبحانه باعتبار فاعليته له وإيجاده إياه، ونسبة أخرىٰ إلىٰ العبد باعتِبار محليته له واتّصافه به، وإنكارُه باعتِبار النِّسبة النَّافية دُونَ الأُولىٰ، والرضا بالعكس» ينظر: «شرح المواقف» [ج٣/ص٢٥٧].

https://t.me/kutubunmufidatun

تعريف القدر

(وَتَقْدِيرِهِ) وهو تَحديدُ كلِّ مخلُوقٍ بحدِّه الذي يوجَدُ ؛ مِن حُسنٍ وقُبحٍ ، ونَفعٍ وضرٍّ ، وما يَحويه مِن زَمانٍ ومَكانٍ ، وما يترتَّبُ عليه مِن ثَوابٍ أو عِقابٍ .

حاشية العلامة الغَزّي

علىٰ أنَّه يجوزُ أنْ يُبنىٰ علىٰ الظَّاهِرِ ؛ لتَصريحِه في «شرح المقاصد»[1] بهِ ، ويُوجَّه ما في الشَّرحِ بأنَّ القَضاء فيه هو الفِعلُ كما سَبقَ ، ولو سُلِّمَ أنه الإرادَةُ ؛ فالمُرادُ تَعلُّقُهَا لا هِيَ ، ومِن البَيِّن أنَّ رِضا القَلبِ بفعلِ الله تعالىٰ وبتعلُّقِ صفتهِ واضِحُ الصِّحةِ لا خفَاءَ بهِ .

ثُم إنَّ الرِّضا بكلٍّ مِنهُما يَستلزِمُ الرِّضَا بالمتعلَّق مِن حيثُ إنه مُتعلّق مَقضيٌّ ، لا مِن حيثُ ذاتُه ولا مِن حيثُ سَائرُ الحَيثيات كما لا يخفَىٰ ، فاختارَ الشَّارحُ ذلِكَ الطَّريقَ ؛ لأنَّ الرِّضَا بالفِعل هو الأَصلُ والمنشَأُ للرِّضَا بمُتعلَّقِه .

قوله: (هو تَحديدُ كلِّ مَخلُوقٍ) عَرَّفهُ في «شرح المواقف» بأنه: «إيجَادُه تعالىٰ الأشياءَ علىٰ قَدْرٍ مَخصُوصٍ وتَقديرٍ مُعيَّنٍ في ذَواتِها وأَحوَالِهَا»[2] .

قيل: وهو التَّعريفُ الجَامِعُ خلاف مَا في الشَّرحِ ، فإنَّ حَاصِله: تَحديدُ صِفَات المخلُوقِ وأحوَاله ، فيرِدُ عليه: تقديرُ ذاتِ الشَّيء .

---

(١) في حاشية الأصل: «قال فيه: الخامس: لو كانَ ـ أي الكفر ـ مُرادًا ؛ لكان قضاءً فوجَب الرِّضا به ، والملازمة وبُطلان اللازم إجماع ، ورُدَّ: بأنه مقضيٌّ لا قضَاءٌ ، ووجوبُ الرِّضا إنما هو بالقضاء دُونَ المقضِيِّ ، ودعوىٰ أنَّ المراد بالقَضاءِ الوَاجِب الرِّضا به: هو المقضيّ من المحن والبَلايا والمصائب والرزايا ، لا الصفة الذاتية لله تعالىٰ . . بهتٌ ، بل هو الخلق والحكم والتقدير ، وقد يُجاب: بأنَّ الرِّضا بالكُفر مِن حيثُ إنه قَضاءُ الله تعالىٰ طَاعةٌ ولا مِن هذِه الحَيثيَّة كفرٌ ، وفيه نظر» انتهىٰ . انظر: «شرح المقاصد» ج٢/ص١٤٧ .

(٢) ينظر: «شرح المواقف» [ج٣/ص٢٦١] .

https://t.me/kutubunmufidatun

والمقصودُ: تَعميمُ إرادةِ الله تعالىٰ وقُدرتِه ؛ لما مرَّ مِن أنَّ الكُلَّ بخلقِ الله تعالىٰ ، وهو يَستدعِي القُدرَةَ والإرادةَ ؛ لِعَدمِ الإكرَاه والإجبَارِ .

اعتراض: يلزمُ على مذهبكم الجَبْرُ وعدم صحة التَّكليفِ

فإن قيلَ[١]: فيكونُ الكافِرُ مجبورًا في كُفرِه والفاسِقُ في فِسقِه ، فلا يصحُّ تكليفُهما بالإيمانِ والطَّاعة .

قلنا: إنَّه تعالىٰ أرَادَ منهُما الكفرَ والفِسقَ باختِيارهمَا ، فلا جَبرَ ، كما أنَّه علِمَ منهُما الكُفرَ والفِسقَ بالاختيار ، ولمْ يلزم تكليفُ المُحالِ .

حاشية العلامة الغـزّي

قوله: (فيكونُ الكَافِرُ مَجبُورًا... إلىٰ آخره) أي: لأنَّ الكُفر والفِسَق مُرادٌ لله ، ووقُوع خِلافِ مُرادِه مُحالٌ ، فالتَّكليفُ بهِ تكلِيفٌ بما لا يُطاق ، وسيأتي هذا السُّؤالُ في الشَّرحِ قَريبًا علىٰ وجْهٍ أعمَّ ؛ لشُمولِه كُلَّ ممكنٍ وقُصورِ هذا علىٰ ما وُجِد ، وأَبْيَنَ ؛ لأنَّه فصَّلَ فيه هُناك ما لم يُفصِّل هنا .

قوله: (كما أنَّه عَلِمَ منهُما الكُفرَ والفِسقَ) يُستفَادُ منه إلزَامٌ للمُعتزلَةِ توجِيهُهُ: أنَّ ما عَلِمَ اللهُ عدمَهُ مِن أَفعالِ العَبدِ فهو مُمتنِعُ الصُّدورِ عنه ، وما عَلِمَ وجُودَه مِنهَا فهو وَاجِبُ الصُّدورِ ، وأنه يُبطِلُ الاختيارَ ، إذ لا قُدرةَ علىٰ الوَاجِب والمُمتنِعِ ، فمَا لزِمنَا في مَسألةِ خَلقِ الأعمَالِ لَزِمكُم في مَسألة عِلْمِ الله تعالىٰ ، فما هو جَوابُكم فهو جَوابُنا .

وسَيأتي التَّنبيهُ علىٰ ما يَرِدُ عَليه وإنْ قالَ الإمام: «لو اجتَمعَ جُملة العُقلاءِ لَمْ يقدِرُوا علىٰ أنْ يُورِدُوا عليه حَرفًا»[٢] .

---

(١) أي: علىٰ تقدير كون الكل بخلق الله تعالىٰ .

(٢) ينظر: «الأربعين في أصول الدين» للإمام الرازي ، ص٣٢٨ . ط: الكليات الأزهرية .

https://t.me/kutubunmufidatun

والمعتزلةُ أنكروا إرادةَ الله تعالىٰ للشُّرورِ والقَبائحِ ؛ حتَّىٰ قالوا: إنَّه أرادَ مِن الكافِرِ والفاسِقِ إيمانَهُ وطاعتَهُ، لا كُفرَهُ ومَعصيَتَهُ، زعمًا مِنهم أنَّ إرادةَ القَبيحِ قبيحةٌ كخَلْقِه وإيجَادِهِ.

ونحنُ نمنعُ ذلكَ، بل القَبيحُ كَسْبُ القَبيحِ والاتِّصافُ بهِ.

فعِندهُم يكونُ أكثرُ ما يَقعُ مِن أفعالِ العِباد علىٰ خِلافِ إرادَتِه تعالىٰ، **وهذا شَنيعٌ جِدًّا.**

حُكِيَ عن عَمرو بن عُبيد[1] أنَّه قال: ما أَلزَمني أحدٌ مثلَ ما أَلزَمَني مَجوسِيٌّ

حاشية العلامة الغَـزّي

قوله: (حُكِيَ عَن عَمرِو بن عُبَيدٍ... إلىٰ آخره) تخلَّصَ المُعتزِلةُ عَن هذا الإلزَامِ: بأنَّه تعالىٰ أَرادَ مِن العِبَاد الإيمانَ والطَّاعةَ برَغبتِهم واختِيارهم، فلا عَجْزَ ولا نَقِيصَةَ في عَدمِ وقُوعِ ذلِكَ؛ كالمَلِك إذَا أرادَ دُخولَ القَومِ دَارَهُ رغبةً واختِيارًا.. فلَمْ يَفعلُوا.

---

(١) أبو عثمان عمرو بن عبيد بن باب، المتكلم المشهور علىٰ طريقة المعتزلة ومن كبرائهم، صاحب واصل بن عطاء الغزَّال، وجده (باب) مِن سبي كابل من ثغور بلخ، وهو مولىٰ لآل عرَّادة من يربوع بن مالك، وكان أبوه من عمال الشرطة بالبصرة، وكان من أزهد الناس وأعبدهم علىٰ بدعته، ولد سنة: (٨٠ هـ) وأخذ عن الحسن البصري ثم خالفه واعتزل حلقته والتحق بواصل بن عطاء، وكان عمروٌ معجبًا به حتىٰ إنه زوجه أخته، روىٰ عنه: ابن عيينة، ويحيىٰ بن سعيد القطان، وعلي بن عاصم وغيرهم، ثم تركه القطان، قال عبد الله بن المبارك: دعا إلىٰ القدر فتركوه، وقال عنه النسائي: ليس بثقة. وللدارقطني جزء باسم: «أخبار عمر بن عبيد» مطبوع، وذكروا له مؤلفات منها: كتاب «العدل» وكتاب «الرد علىٰ القدرية» وله التفسير عن الحسن البصري، ورسائل وخطب. وله أخبار مع الخليفة المنصور العباسي، وكان الخليفة يُجله ويبالغ في تعظيمه حتىٰ رثاه بقصيدة رقيقة لما مر علىٰ قبره، وهو معدود لدىٰ المعتزلة في الطبقة الرابعة من طبقاتهم، **توفي سنة: (١٤٤ هـ)** وقيل: (١٤٣ هـ) وهو راجع من مكة بموضع يقال له مرَّان. ينظر: «طبقات المعتزلة» لابن المرتضىٰ ص٣٥ ـ ٤١. و«سير أعلام النبلاء» [ج٦/ص١٠٤] و«وفيات الأعيان» [ج٣/ص٤٦٠].

https://t.me/kutubunmufidatun

كانَ معي في السَّفينةِ ، فقلتُ له: لِمَ لا تُسلِمُ؟ فقالَ: إنَّ الله لم يُرِد إسلامي ، فإذا أرادَ إسلامي أَسلَمتُ ، فقلتُ للمَجوسيِّ: إنَّ الله تعالىٰ يُريدُ إسلامكَ ، ولكنَّ الشَّياطينَ لا يَتركونَكَ ، فقالَ المَجوسيُّ: فأنا أكونُ معَ الشَّريكِ الأَغلبِ!

وحُكِيَ أنَّ القاضيَ عبدَ الجبَّارِ الهَمَذانيَّ دخلَ علىٰ الصَّاحِب بن عَبَّادٍ[1] وعِندهُ الأُستَاذُ أبو إسحاقَ الإسْفِراييني ، فلمَّا رأىٰ الأستاذَ قالَ: سُبحانَ مَن تَنزَّهَ عن الفَحشَاءِ ، فقال الأستاذُ علىٰ الفورِ: سُبحانَ مَن لا يَجرِي في مُلْكِه إلَّا ما يشاءُ.

والمعتزِلةُ اعتقدوا أنَّ الأمرَ يَستلزِمُ الإرادةَ ، والنَّهيَ عدمَ الإرادةِ ، فجَعلوا

حاشية العلامة الغَـزّي

قال في «شرح المقاصد»: «وليسَ بشَيءٍ ؛ لأنه لم يقَعْ هذا المُرَادُ ووقَعَ مُرَادُ العَبيدِ والخَدَمِ ، وكفىٰ بهذا نَقيصةً ومَغلُوبيَّةً»[2].

---

(١) الوزير الكبير والعلامة الأديب الصاحب أبو القاسم: إسماعيل بن عبَّاد بن عبَّاس الطالقاني ، من الشيعة الإمامية ، وزير الملك مؤيد الدلة بويه ابن ركن الدولة ، ولد سنة: (٣٢٦ هـ) وصَحِبَ الوزير أبا الفضل ابن العميد ، وأخذ عنه الأدب والشعر والترسُّلَ ، وبصحبته لُقِّب بالصاحب ، كان من أهل العلم والأدب وحسن الرأي والفضل والكرم ، حتىٰ اشتهر بـ(الصاحب الكافي) وقالوا فيه: كان مِن رجال الدهر. أخذ وروىٰ عنه: أبو الطيب الطبري ، وأبو بكر الذكواني ، وعبد الملك بن علي الرازي ، وله تصانيف منها: «المحيط» وكتاب في «الإمامة» يذكر فيه مناقب علي رضي الله عنه ويثبت إمامته علىٰ من تقدمه بناء علىٰ مذهبه الشيعي ، وله «الكافي» في الترسل ، وكتاب «الوزراء» و«الكشف عن مساوئ المتنبي» وغيرها من المؤلفات. ومن كلامه في وصف الأئمة الثلاثة المتعاصرين من أصحاب أبي الحسن الأشعري: الباقلاني نار محرق ، وابن فورك صل مطرق ، والإسفراييني بحر مغدق. قال ابن عساكر: كأن روح القدس نفخ في روعه بحقيقة حالهم. توفي الصاحب بالري سنة: (٣٨٥ هـ) عن تسع وخمسين سنة ، ونقل إلىٰ أصفهان ودفن بها. ينظر: «سير أعلام النبلاء» [ج١٦/ص٥١١] و«شذرات الذهب» [ج٤/ص٤٤٩].

(٢) ينظر: «شرح المقاصد» [ج٢/ص١٤٦].

https://t.me/kutubunmufidatun

إيمانَ الكافرِ مُراداً، وكُفرَهُ غيرَ مُرادٍ، ونحنُ نعلمُ أنَّ الشَّيءَ قد لا يكونُ مُرادًا ويُؤمَرُ بِه، وقَدْ يكونُ مُرادًا ويُنهَىٰ عنه؛ لحِكَمٍ ومَصالحَ يحيطُ بها عِلْمُ الله تعالىٰ، أو لأنَّه ﴿لَا يُسْـَٔلُ عَمَّا يَفْعَلُ﴾ [الأنبياء: ٢٣]، ألا يُرىٰ أنَّ السَّيِّدَ إذا أرادَ أنْ يُظهِرَ علىٰ الحاضِرينَ عِصيانَ عَبدِه يَأمُرُهُ بالشَّيءِ ولا يُريدُه مِنه.

وقد يُتمسَّكُ مِن الجانبينِ بالآياتِ، وبابُ التَّأويلِ مَفتوحٌ علىٰ الفَريقينِ.

[الرَّدُّ على الجَبريَّة]

(وَلِلْعِبادِ أَفْعَالٌ اخْتِيارِيَّةٌ يُثَابُونَ بِهَا) إنْ كانَتْ طاعةً (وَيُعَاقَبُونَ عَلَيْهَا)

حاشية العلامة الغزي

قوله: (وقد يُتمسَّكُ مِنَ الجانبينِ بالآياتِ) منها مِن جانبِ أهلِ السُّنة: ﴿وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ لَجَمَعَهُمْ عَلَى ٱلْهُدَىٰ﴾ [الأنعام: ٣٥] ﴿وَلَوْ شَآءَ لَهَدَىٰكُمْ﴾ [النحل: ٩] ﴿إِن كَانَ ٱللَّهُ يُرِيدُ أَن يُغْوِيَكُمْ﴾ [هود: ٣٤] ومِن جانبِ المُعتزِلة: ﴿سَيَقُولُ ٱلَّذِينَ أَشْرَكُوا۟ لَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَآ أَشْرَكْنَا﴾ [الأنعام: ١٤٨] أي: لو شاءَ عدمَ إشرَاكِنا، وقد كذَّبهُم في ذلِكَ بقولِه: ﴿كَذَٰلِكَ كَذَّبَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ﴾ [الأنعام: ١٤٨] ﴿وَمَا ٱللَّهُ يُرِيدُ ظُلْمًا لِّلْعِبَادِ﴾ [غافر: ٣١] والتَّأويلُ: أنَّ التَّكذيبَ لقولهم ذلِكَ علىٰ وجهِ السُّخرية والتَّعلُّلِ؛ لعدَمِ إجابتِهم وانقِيادهم، فما صَدَرَ عنهُم.. حَقٌّ أُريدَ به بَاطِلٌ، ولذا ذمَّهُم بالتَّكذيبِ دُون الكَذِبِ، وقال آخِرًا: ﴿فَلَوْ شَآءَ لَهَدَىٰكُمْ﴾ [الأنعام: ١٤٩] وأنَّ المعنىٰ: أنه لا يُريد ظُلمه لعِباده، لا أنَّه لا يُريد ظُلْمَ بعضِهم لبَعضٍ.

قوله: (وللعِباد أفعالٌ اختياريَّةٌ) اعلم أنَّ المُؤثِّرَ في فِعل العَبدِ بالخَلقِ والإيجادِ: **إمَّا قُدرةُ الله** تعالىٰ فقطْ مِن غَيرِ دَخلٍ لقُدرةِ العَبدِ، وهو مَذهبُ الجَبريَّةِ، **أو مع دَخلِها** بالكَسْبِ، وهو مَذهبُ الأشعرِيِّ، **أو قُدرةُ العَبدِ فقطْ بلا إيجابٍ**، وهو مَذهبُ

https://t.me/kutubunmufidatun

إنْ كانَتْ معصِيةً، ....

حاشيَة العلامة الغـزّي

جمهورِ المعتَزلةِ، **أو بالإيجَابِ**، وهو مَذهبُ الحُكماء والمشهورُ فيما بينَ القَومِ عَن إمامِ الحَرمينِ، لكن صرَّح في «الإرشَاد» وغيرِه بخِلافه، قالهُ الشَّارح[١]، **أو مَجموعُ القُدرتيْنِ**، على أن تُؤثرا في أَصلِ الفعلِ، وهو مَذهبُ الأستَاذِ منَّا والنَّجّارِ مِنَ المُعتزِلة، **أو على أنْ تُؤثِّرَ قُدرَةُ الله تَعالى في أَصلِه وقُدرَة العَبدِ في وَصفِه**؛ بأنْ يَجعلهُ مَوصُوفًا بمِثل كونه طَاعةً أو معصيةً، وهو مذهبُ القاضي أبي بكر.

والحَقُّ في هذه المسألةِ: مَذهبُ الأَشعريِّ، وهو: أنْ لا جَبرَ ولا تَفويضَ، بل أمرٌ بينَ أَمرينِ، أي: أنَّ للعَبدِ اختيارًا في أفعَالِ نَفسِه، لكِنَّه ليسَ مِنه؛ لأنه لا يُوجِد شَيئًا، بل مِن الله تعالى، ويُسمَّى هذا: جَبرًا مُتوسِّطًا.

ثم الأستاذُ[٢] إنْ أرادَ أنَّ قُدرةَ العَبدِ غيرُ مستقِلَّةٍ بالتَّأثير، وإذا انضمَّتْ إليهَا قُدرَةُ الله تعالى صَارت مُستقِلَّةً بتوَسُّطِ هذه الإعانة على ما قرَّرهُ البعضُ.. فقريبٌ مِن الحق، وإنْ أرادَ أنَّ كُلًّا مِن القُدرتين مُستقلَّةٌ بالتَّأثير.. فباطِلٌ؛ لامتِناعِ مُؤثِّريْنِ

(١) في حاشية الأصل: قال في «شرح المقاصد»: ثم المشهور فيما بينَ القومِ والمذكُور في كُتبِهم: أنَّ مذهبَ إمام الحَرمين أنَّ فِعلَ العبد واقعٌ بقُدرتِه وإرَادتِه كما هو رأيُ الحُكماء، وهذا خِلافُ ما صرَّحَ به الإمام فيما وقعَ إلينا مِن كُتبه، قال في «الإرشاد»: اتفقَ أئمةُ السَّلفِ قبلَ ظُهور البِدع والأهواء على أن الخالق هو الله تعالى، ولا خالقَ سِواهُ، وأنّ الحوادِث كلها حدثت بقُدرة الله تعالى مِن غير فرقٍ بينَ ما يتعلَّقُ قدرة العباد به وبينَ ما لا يتعلَّقُ، فإن تعلُّقَ الصِّفة بشيءٍ لا يَستلزِمُ تأثيره فيه؛ كالعِلم بالمعلُوم، والإرادة بفِعل الغير، فالقُدرة الحادثة لا تُؤثر في مَقدُورها، اتفقت المعتزلةُ ومَن تابعهُم مِن أهل الزيغ: على أنَّ العِباد مُوجِدونَ لأفعالهم مُخترِعونَ لها بقُدرهِم. هذا كلامه. ثم أوردَ أدِلَّة الأصحَابِ، وأجابَ عن شُبَه المعتزلة، وبالغَ في الرَّد عليهِم وعلى الجَبريَّة، وأثبتَ للعَبدِ كَسبًا وقُدرَةً مُقارِنة للفعل غيرَ مُؤثِّرة فيه. انتهى. انظر: «شرح المقاصد» ج٢/ص١٢٦.

(٢) وقعت هذه الفقرة قبل فقرة: (والحق في هذه المسألة... الخ) في نسخة الأصل و«ب» لكن وُضعت على الفقرتين رمز العكس في التقديم والتأخير.

https://t.me/kutubunmufidatun

لا كمَا زَعمتِ الجَبريَّةُ أنَّه لا فِعلَ للعبدِ أصلًا ، وأنَّ حرَكاتِه بمنزِلَةِ حرَكاتِ الجَمادَات ، لا قُدرةَ للعبدِ عليهَا ، ولا قَصْدَ ولا اختِيارَ .

وهذا باطِلٌ ؛ لأنَّا نُفرِّقُ بالضَّرورةِ بينَ حرَكةِ البَطْشِ وحَركَةِ الارتِعَاشِ ، ونَعلمُ أنَّ الأوَّلَ باختِيارِه دُونَ الثَّاني ، ولأنَّهُ لو لم يَكنْ للعَبْدِ فِعلٌ أصلًا لمَا صَحَّ تَكلِيفُه ، ولا تَرتُّبُ[١] استِحقَاقِ الثَّوابِ والعِقاب علىٰ أفعَاله ، ولا إسنَادُ

حاشيَة العلامة الغـزّي

لأثرٍ وَاحدٍ .

قوله: **(لا كمَا زَعمَتِ الجَبْرِيَّةُ)** بمُوحَّدة ساكِنة ، مِن الجَبْرِ خِلافُ القَدَرِ ، وقد تُحرَّكُ لِمُزاوَجَةِ القَدَرِيَّة ، والمُراد: الجَهميَّةُ أصحَاب جَهْمِ بن صَفوان[٢] .

قوله: **(لما صَحَّ تَكلِيفُه)** أي: لأنَّ الضَّرورةَ شاهِدةٌ بامتِنَاع تكليفِ الجمَادَاتِ .

قوله: **(ولا تَرتّب استِحقَاق الثَّوَابِ)** فيه ما سَبقَ قريبًا مِن أنَّ الثَّوابَ والعِقابَ تَصرُّفُ الله فيما هو خَالِصُ حَقِّهِ ، فلا يُسأل عن لِميَّته .

وقد يُوجَّهُ: بأنه لو لم يكُن للعَبدِ فِعلٌ أصلًا ؛ لما أُثيبَ للامتِثَال وعُوقِبَ للمُخالفَةِ ، فيَلغُو فائدةُ التَّكليفِ ، ولا يتوَجَّهُ هذا علىٰ الأشعري ؛ لجوَازِ أنْ تكونَ الفائدةُ كون التَّكليفِ دَاعِيًا لاختيَار الفِعل .

---

(١) في (ح): ولا يترتب . وفي في (ش) تصحيحا: ولَما ترتب .

(٢) جهم بن صفوان السمرقندي ، أبو محرز ، من موالي بني راسب ، رأس الجهمية ، الضال المبدع ، هلك في زمان صغار التابعين ، وقد زرعَ شرًّا عظيما ، مِن مقولاته: إنكار الصفات ، القول بأن الله في الأمكنة كلها ، فناء الجنة والنار ، القول بأن العبد مجبور في أفعاله كلها . قُتل سنة: (١٢٨ هـ) . ينظر: «سير أعلام النبلاء» [ج٦/ص٢٦] و«لسان الميزان» [ج٢/ص٥٠٠] .

https://t.me/kutubnmufidatun

الأَفعالِ التي تَقتضِي سابقيَّةَ القَصدِ والاختِيار إليه على سَبيلِ الحَقيقةِ؛ مثل: صلَّىٰ، وصَامَ، وكَتبَ، بخِلاف مثلِ: طالَ الغلامُ، واسوَدَّ لونُه.

والنُّصوصُ القطعيَّة تَنفي ذلكَ؛ كقوله تعالىٰ: ﴿جَزَآءَۢ بِمَا كَانُواْ يَعۡمَلُونَ﴾ [السجدة: ١٧]، وقوله تعالىٰ: ﴿فَمَن شَآءَ فَلۡيُؤۡمِن وَمَن شَآءَ فَلۡيَكۡفُرۡۚ﴾ [الكهف: ٢٩] إلىٰ غيرِ ذلك.

اعتراض: يلزم عن تَعميمِ عِلمه وإرادته تعالى الجبرُ

فإن قيلَ: بعدَ تَعميم عِلْمِ الله تعالىٰ وإرَادتِه.. الجبرُ لازمٌ قطعًا؛ لأنَّهما إمَّا أنْ يَتعلَّقا بوجُودِ الفِعل فيجبَ، أو بِعدَمِه فيمتنعَ، ولا اختِيارَ معَ الوجُوبِ والامتِنَاع!

حاشية العلامة الغَزّي

قوله: (التي تَقتَضِي سَابِقيَّة[1] القَصدِ) أي: فإنَّ إسنَادهَا علىٰ سَبيلِ الحَقيقة يتَوقَّفُ علىٰ سَبقِ الاختيار، فلو أتىٰ النَّائم بصُورَة سُجودٍ لم يُعَدَّ سَاجِدًا حَقيقةً، بخِلاف الأفعَال التي لا تَقتَضِي ذلِكَ؛ كطَالَ الغُلام واسوَدَّ لونُه ونحوهما مما يكونُ الفَاعِلُ فيه قابِلًا لا مُوجِدًا، فإنَّ إسنادهَا حَقيقيٌّ لا يتوَقَّفُ علىٰ ما ذُكِر؛ لأنها مُسندَةٌ إلىٰ ما معناها قائِمٌ به ووَصْفٌ له، وحَقُّه أنْ يُسنَدَ إليه، ولا معنىٰ للإسناد الحقيقي إلَّا كون الفِعل مثلًا مُسندًا كذلِكَ.

قوله: (أو بعَدمِه فيَمتَنِعَ) كذا في «شرح المقاصد» أيضًا، وفيه بحثٌ؛ لأنَّ الأعدَامَ الأزليَّةَ ليستْ بالإرَادَةِ؛ لأنَّ أثرَ الإرادَةِ حَادِثٌ، فالأولىٰ أنْ يُقال: «أوْ لَا فيَمتنِع» أي: لأنَّ العِلم تعلَّقَ بعدَمِه، ولأنَّ الإرادَةَ لم تتعلَّقْ بوجُودِه.

---

(١) وقع في «ب» (مسابقة) وفي الأصل: (سابقة).

https://t.me/kutubunmufidatun

قُلنا: اللهُ يَعلَمُ ويُرِيدُ أنَّ العَبدَ يَفعلُه أو يَترُكُهُ باختِيارِه، فلا إشكالَ.

اعتراض: إذا علم اللهُ فِعلَ العبدِ الاختياريّ أنّه يفعلُه أصبحَ واجبًا

فإن قيلَ: فيكونُ فِعلُهُ الاختياريُّ واجبًا أو مُمتنعًا، وهذا يُنافي الاختيارَ.

قلنا: ممنوعٌ؛ فإنَّ الوجُوبَ بالاختيار محقِّقٌ للاختِيار لا مُنافٍ[1].

وأيضًا: منقوضٌ بأفعالِ البَاري تعالىٰ جلَّ ذِكره.

حاشية العلامة الغَزّي

ثُم السُّؤال بتَعميمِ الإرَادة لا يَرِدُ علىٰ المعتزلةِ؛ لمنعهم ذلِكَ التَّعميمَ، فلهُم أنْ يَقولُوا **أوَّلًا**: لا نُسلِّم الحصرَ؛ لجوَازِ أنْ لا تتعلَّقَ إرادَةُ الله تعالىٰ بشيءٍ مِن طَرَفَي الفِعل والتَّركِ، **وثانيًا**: لا نُسلِّمُ وجُوبَ وقُوعِ ما أَرادهُ الله تعالىٰ مِن العَبدِ علىٰ ما هو المذهَبُ عِندهُم.

قوله: (**قُلنا: مَمنُوعٌ**) أي: ما ذُكِر مِن مُنافَاة الاختِيَار، وقد يُقال أيضًا: لا نُسلِّمُ أنَّ تَعلُّقَ العِلم بالفِعل مثلًا يكونُ به وَاجِبًا؛ لأنَّ العِلمَ تابعٌ للمَعلُوم، علىٰ معنىٰ أنهُما يَتطابقَانِ، والأصلُ في هذه المطَابقةِ هو المعلُوم، ألا ترىٰ أنَّ صُورَة الفَرسِ مَثلًا علىٰ الجِدار إنَّما كانت علىٰ هذه الهيئة؛ لأنَّ الفَرسَ في حَدِّ نفسِه هكذَا، ولا يُتصوَّرُ أنْ ينعكِسَ الحَالُ، فالعِلمُ بأنَّ زيدًا سَيقومُ غدًا مثلًا.. إنَّما يَتحقَّقُ إذا كانَ هو بَحيثُ يَقومُ فيه دُونَ العَكسِ، فلا مَدخلَ للعِلم في وجُوبِ الفعلِ وامتِنَاعِه وسَلْبِ القُدرَةِ والاختيَارِ.

قوله: (**وأيضًا مَنقُوضٌ بأفعَالِ البَاري تَعالىٰ**) لأنَّ الله تعالىٰ عَالمٌ في الأزلِ بأفعَالهِ وجُودًا وعَدمًا، ومُريدٌ لهَا، فيَلزمُ ألَّا يكُونَ فاعِلًا مُختارًا.

---

(١) أي: بل المنافي هو الوجوب بغير الاختيار، فيجوز أن يكون الأثر الصادر مِن الفاعل بالاختيار واجبا بالاختيار.

https://t.me/kutubunmufidatun

اعتراض: لا يكونُ العبدُ فاعلًا بالاختيار لأفعالِه إلَّا إذا كانَ مُوجِدًا لها

فإن قيلَ: لا معنىٰ لكونِ العَبدِ فاعلًا بالاختِيار إلَّا كونُه مُوجِدًا لأفعالِه بالقَصدِ والإرادَةِ، وقدْ سَبقَ أنَّ الله تعالىٰ مُستقلٌّ بخلقِ الأفعال وإيجَادِهَا، ومعلومٌ أنَّ المَقدُورَ الوَاحِدَ لا يَدْخُلُ تحتَ قُدرتيْنِ مُستقلَّتيْنِ.

قُلنا: لا كلامَ في قُوَّةِ هذا الكلامِ ومَتانَتِه، إلَّا أنَّه لمَّا ثبتَ بالبُرهان أنَّ الخالِقَ هو الله تعالىٰ، وبالضَّرورةِ أنَّ لِقُدرةِ العَبدِ وإرَادتِهِ مَدخلًا في بَعضِ الأَفعالِ كحَرَكةِ البَطْشِ، دُونَ البَعضِ كحرَكةِ الارتِعَاشِ.. احتَجْنا في التَّفصِّي

حاشية العلامة الغَـزّي

ويمكنُ دفعه: بأنَّ الاختياريَّ ما يكونُ الفَاعِلُ مُتمكِّنًا مِن تَركِه عِندَ إرادة فعلِه لا بعدَهُ، وهذا مُتحقِّقٌ في فِعله تعالىٰ؛ لأنَّ إرادَتهُ قَديمَةٌ مُتعلِّقةٌ في الأَزلِ بأنَّه يقَعُ في وَقتِه، وجائزٌ أنْ يتعلَّقَ حينئذٍ بتَركِه، وليس «حينئذ» سابقة عِلم ليَتحقَّقَ الوجُوبُ أو الامتِناعُ، إذ لا قبلَ للأزَلِ.

والحاصل كما في «شرح المقاصد»: «أنَّ تَعلُّق العِلم والإرَادةِ معًا فلا مَحذُورَ، بخِلاف إرَادةِ العَبدِ»[1] فليُتأمَّل.

قوله: (**ومَتانَتِهِ**) هو بفتح الميم وبمُثنّاة فَوقيَّة ثُم نونٍ: القُوَّةُ، مِن المتْنِ وهو: ما صَلُبَ مِن الأَرضِ وارتَفعَ.

قوله (**مَدْخَلًا**) أي: بالمُقارَنةِ علىٰ سَبيلِ الدَّوران والتَّرتُّبِ العَاديِّ المحضِ، لا علىٰ سَبيلِ التَّأثيرِ، إذ لا حُكم للضَّرورَةِ فيه.

قوله: (**التَّفصِّي**) هو بالفَاء مِن فَصىٰ الشَّيءَ يَفْصِيه إذا فَصَلَهُ كما في «القاموس»،

(١) ينظر: «شرح المقاصد» [ج٢/ص١٣٠].

https://t.me/kutubunmufidatun

عَن هذا المَضيقِ إلىٰ القولِ بأنَّ الله تعالىٰ خالِقٌ، والعبدَ كاسِبٌ.

[تحقيقُ معنى الكسبِ والخَلق]

وتحقيقُه: أنَّ صَرفَ العَبدِ قُدرتَهُ وإرادتَهُ إلىٰ الفِعل كَسْبٌ، وإيجادُ الله تعالىٰ الفِعلَ عَقيبَ ذلكَ خَلْقٌ، والمَقدُور الوَاحِدُ دَاخِلٌ تحتَ قُدرتين، لكنْ بجِهتَيْنِ مُختلفتَيْنِ، فالفِعلُ مَقدورُ الله تعالىٰ بجِهة الإيجَادِ، ومَقدُورُ العَبدِ

حاشيَة العلامة الغـزِّي

وفي «الديوان» التَّفصِّي: التَّخلُّص مِن مَوضِعٍ ضَيِّقٍ[1].

قوله: (**وتَحقِيقهُ: أنَّ صَرْفَ العَبدِ قُدرَتهُ... إلىٰ آخره**) صرفُ الإرادَةِ: جَعلُها مُتعلِّقةً بالفِعل، وعنهُ يَنشأ صرفُ القُدرة، ويترتَّبُ علىٰ ذلِكَ أنْ يخلُقَ اللهُ تعالىٰ صِفةً مُتعلِّقةً بالفِعل مُقارِنةً له هي القُدرَةُ والاستِطَاعةُ، ولا مَحذُور؛ لأنَّ تقدُّمَ الشَّيءِ باعتِبَار ذَاتِه لا يُنافي تَأخُّرَهُ بحسَبِ وَصفِه، كما تقولُ: (رمَاهُ فقتَلهُ) فإنَّ الرَّميَ باعتِبَار إفضَائِه إلىٰ المَوتِ يكُون قَتْلًا، وذلِكَ عِندَ تَحقُّق الموتِ.

وزَعمَ بعضُهم: أنَّ صَرْفَ القُدرة قَصدُ استِعمالها، قال: وهو غيرُ القَصدِ الذي تَحدُث عَنهُ القُدرَةُ، كما سَيأتي أنَّ صَرْفَ القُدرةِ مُتأخِّرٌ عَن القُدرَةِ المتأخِّرةِ عَن القَصْدِ.

ورُدَّ: بأنَّ قصدَ الاستِعمَال يَقتَضِي أنْ تُوجد القُدرَةُ ولا تُستعمَلَ، فلا يكون معَ الفِعل كما هو مَذهبُ مَن يقولُ بحدُوثِهَا عِندَ قَصدِ الفعلِ.

قوله: (**عَقِيبَ ذلِكَ**) أي: بالذَّات لا بالزَّمانِ؛ لما سيأتي أنَّ القُدرَةَ معَ الفِعل.

---

(١) ينظر: «القاموس المحيط» [ص١٣٢١] و«معجم ديوان الأدب» لأبي إبراهيم الفارابي، باب التّفعل [ج٤/ص١٣٢].

https://t.me/kutubunmufidatun

بجهةِ الكَسْبِ، وهذا القَدْرُ مِن المعنىٰ ضَروريٌّ، وإنْ لم نَقدِر علىٰ أَزْيَدَ مِن ذلِكَ في تَلخيصِ العِبارَةِ المُفْصِحَةِ عَن تَحقيقِ كَونِ فِعلِ العَبدِ بخلقِ الله تعالىٰ وإيجَادِهِ مع مَا فيهِ للعَبْدِ مِن القُدرَةِ والاختِيار.

ولهم في الفَرْقِ بينَهُما عِباراتٌ: مثلُ: إنَّ الكَسْبَ وَقَعَ بآلَةٍ، والخَلْقَ لا بآلَةٍ، والكسْبَ مَقدورٌ وَقَعَ في محلِّ قُدرتِه، والخَلْقَ لا في مَحلِّ قُدْرَتِه، والكسْبَ لا يَصِحُّ انفِرَادُ القادرِ بهِ، والخَلْقَ يصِحُّ.

اعتراض: إثباتكم لقُدرةِ العَبدِ يُوافِقُ مذهبَ المعتزلة

فإنْ قيلَ: فقد أثبتُّم ما نَسبْتُم إلىٰ المُعتزِلة مِن إثبَات الشَّرِكة.

حاشيـة العلامة الغـزّي

قوله: (**وهَذا القَدرُ مِن المعنَىٰ ضَرُورِيٌّ**) يريدُ أنَّ ما ذُكِر مِن التَّحقيقِ مَعلومٌ ضَرورةً فيما احتَجنَا في ذلِكَ التَّفصِّي إلىٰ القَولِ به، ولمْ نَقدِر علىٰ تَحقيقهِ علىٰ وَجْهٍ أَبْيَنَ وأَقربَ إلىٰ الأَفهَامِ؛ لعُسر هذا المقَام.

قوله: (**في محَلِّ قُدرَتِه**) الضَّميرُ للكَسْبِ، والنِّسبَة مَجازِيَّةٌ، أو للكَاسِب المدلُولِ عليهِ بلَفظِ «الكسب» ومِثلُه ضَميرُ «الخلق».

وقال في «التَّلويح»: «إنّ حركةَ زَيدٍ مَثلًا وَقعَتْ بخَلقِ الله تعالىٰ في غَيرِ مَن قَامَتْ بِه القُدرَةُ وهو زَيدٌ، ووقَعَتْ بكَسْبِ زَيدٍ في المَحَلِّ الذي قَامَتْ به قدرَةُ زَيدٍ، وهو نَفسُ زيدٍ، **قال والحَاصِلُ**: أنَّ أثرَ الخَالِق ايجَادُ الفِعل في أَمرٍ خَارجٍ مِن ذَاتِه، وأثرَ الكَاسبِ صِفةٌ في فِعل قَائمٍ به»[1].

---

(١) ينظر: «شرح التلويح علىٰ التوضيح» [ج١/ص٣٦٠].

https://t.me/kutubunmufidatun

قُلنا: الشَّرِكةُ[1] أنْ يَجتمِعَ اثنانِ علىٰ شَيءٍ ويَنفرِدَ كلٌّ مِنهُما بما هو لَهُ دونَ الآخرِ ؛ كشُركاء القَريةِ والمحلَّةِ ، وكمَا إذا جُعل العبدُ خالِقًا لأَفعالِه والصَّانعُ خالِقًا لسَائرِ الأعرَاضِ والأجسَام ، بخِلاف ما إذا أُضِيفَ أمرٌ إلىٰ شيئَينِ بجِهتيْنِ مُختلِفتيْنِ ؛ كالأَرضِ تكونُ ملْكًا لله تعالىٰ بجِهة التَّخليقِ ، وللعِباد بجِهة ثُبوتِ التَّصرُّفِ[2] ، [وكفعلِ العَبد يُنْسَبُ إلىٰ الله تعالىٰ بجِهة الخَلْقِ ، وإلىٰ العبدِ بجِهَةِ الكسْبِ][3] .

اعتِراض: يلزمُ مِن كون كسبِ القَبيح قبيحًا أن يكونَ خَلقُه كذلكَ قَبيحًا

فإنْ قيلَ: فكيفَ كانَ كسبُ القَبيحِ قبيحًا وسَفَهًا مُوجِبًا لاستِحقَاقِ الذَّمِّ والعِقَابِ بخِلاف خَلْقِهِ ؟

قلنا: لأنَّه قد ثَبتَ أنَّ الخالِقَ حكيمٌ ، لا يخلُقُ شيئًا إلَّا ولهُ عاقِبةٌ حمِيدةٌ وإنْ لم نطَّلِعْ عليهَا ، فجَزْمُنا بأنَّ ما نَستَقبِحهُ مِن الأَفعالِ قدْ يكونُ له فيهَا حِكَمٌ

حاشيَة العلامة الغَزِّي

قوله: (ويَنفرِدَ كلٌّ منهُما بما هُو لَه) **قيل:** فحينئذٍ لا شَرِكةَ في مَذهَبِ الأُستَاذِ ، مع أنه أَقبحُ شَرِكةً مِن مَذهبِ المعتزِلَةِ ، فالأَوْلىٰ أنْ يُقال: الشَّرِكةُ اجتِماعُ الاثنينِ علىٰ إيجَادِ شَيءٍ وَاحدٍ ، أو انفِرادُ كلٍّ في الإيجَادِ .

ورُدَّ: بأنَّ كُلًّا مِن المؤثِّرينِ مُنفَرِدٌ بما لَهُ مِن دخلِه في التَّأثيرِ ، علىٰ أنَّ تأثِيرَ قُدرَةِ العَبدِ في بَعضِ الأُمورِ بجَعلِ الله ، وخَلْقُه ليسَ أَقبَحَ مِن نَفيِ دَخْلِ قُدرَةِ الله تعالىٰ بالكُلِّيَّةِ .

(١) في (ح): إن الشركة أن يجتمع .
(٢) في (س) و(ش): ملكا لله تعالىٰ بجهة الخلق ، وإلىٰ العبد بجهة الكسب .
(٣) ما بين المعقوفتين ساقط من (س) و(ش) .

https://t.me/kutubunmufidatun

ومَصالِحُ؛ كما في خَلْقِ الأجسَامِ الخَبيثةِ الضَّارَّةِ المُؤلمةِ، بخِلافِ الكاسِبِ؛ فإنَّهُ قدْ يَفعَلُ الحسَنَ، وقد يَفعَلُ القبيحَ، فجَعَلْنَا كسْبَهُ للقَبيحِ معَ ورُودِ النَّهي عنْه قبيحًا سَفهًا مُوجِبًا لاستَحقَاقِ الذَّمِّ والعِقاب.

[تعريفُ الحَسَن والقَبيح مِن أفعَال العِباد]

(وَالْحَسَنُ مِنْهَا) أي: مِن أفعَالِ العِباد؛ وهو ما يكونُ مُتعلَّقَ المدْحِ في العَاجِلِ، والثَّوابِ في الآجِلِ، والأَحسَنُ أنْ يُفسَّر: بما لا يكونُ مُتعلَّقا للذَّمِّ والعِقاب؛ ليَشمَلَ المُباحَ.

(بِرِضَا اللهِ تَعَالَىٰ) أيْ: بإرَادَته[١] مِن غَيرِ اعتِرَاضٍ.

حاشيَة العلامة الغَـزّي

قوله: (أي: بإرَادَته مِن غَيرِ اعتِرَاضٍ) يجوزُ أيضًا أنْ يُفسَّر بنَفسِ تَركِ الاعتِرَاضِ، وعليه مشىٰ في «المواقف»[٢].

وذهبَ كثيرٌ مِن المتكلِّمين: إلىٰ أنَّ الرِّضا والمحبَّة بمَعنىٰ الإرَادةِ، ونَقلهُ بعضُهم عَن الأَشعريِّ والآمِديّ[٣] عن المعظم لتَقارُبهَا لُغةً، فإنَّ مَن أَرادَ شيئًا أو شَاءَهُ فقَدْ رَضِيهُ وأحبَّهُ[٤].

وقال إمامُ الحَرمين: «إنَّ مَن حقَّقَ مِن أئمتِنَا لم يَكِع[٥] عَن القَولِ بأنَّ المعاصِي بمَحبَّتِه»[٦].

(١) في (ح): إرادته.

(٢) ينظر: «شرح المواقف» [ج٢/ص١٦١].

(٣) وقع في نسخة «د»: (والأزهري) وهو تصحيف.

(٤) ينظر: «أبكار الأفكار» [ج١/ص٢٧٦].

(٥) كاع يكيع ويكَاعُ عنه: إذا هابه وجَبُنَ عنه.

(٦) ينظر: «الإرشاد إلىٰ قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد» لإمام الحرمين الجويني، ص٢٥٩.=

https://t.me/kutubunmufidatun

(وَالْقَبِيحُ مِنْهَا) وهو ما يكونُ مُتعلَّقَ الذَّمِّ في العَاجِل، والعِقابِ في الآجلِ.. (لَيْسَ بِرِضَاه) لما عليه مِن الاعتِرَاضِ، قال الله تعالى: ﴿وَلَا يَرْضَىٰ لِعِبَادِهِ ٱلْكُفْرَ﴾ [الزمر: ٧] يعني: أنَّ الإرادةَ والمشِيئةَ والتَّقديرَ يتعلَّقُ بالكُلِّ، والرِّضا والمحبَّةَ والأمرَ لا يتعلَّقُ إلَّا بالحَسَنِ دُونَ القَبيحِ.

[الكلامُ في الاستِطاعَة]

(وَالِاسْتِطَاعَةُ مَعَ الْفِعْلِ) ....

حاشيَة العلامة الغَزّي

وهذا وإنْ كانَ لا يَلزمُ بهِ ضَررٌ في الاعتِقَاد إذ كانَ مناط العِقاب مُخالفَة النَّهي، وإنْ كانَ مُتعلّقه مَحبُوبًا لكِنَّه خِلافُ النُّصوصِ(١) مِن قوله تعالى: ﴿وَلَا يَرْضَىٰ لِعِبَادِهِ ٱلْكُفْرَ﴾ [الزمر: ٧] ﴿لَا يُحِبُّ ٱلْكَٰفِرِينَ﴾ [آل عمران: ٣٢] ﴿لَا يُحِبُّ ٱلْفَسَادَ﴾ [البقرة: ٢٠٥] وغير ذلك.

[مبحث الاستطاعة]

قوله: (والاستِطَاعةُ معَ الفِعل) هذا مذهبُ الشَّيخ أبي الحسن وأصحَابِه، وبه قالَ كثيرٌ مِن المعتزلَة؛ كالنَّجارِ، ومُحمَّد بن عِيسىٰ(٢)، وابن الرَّاوندي(٣)،

= نشر: مطبعة السعادة بمصر سنة: (١٩٥٠م)، تحقيق: محمد يوسف موسىٰ، وعلي عبد المنعم.

(١) في «هـ»: (المنصوص).

(٢) أبو عبد الله محمد بن عيسىٰ الجهمي المشتهر بـ«برغوث» من رؤوس أهل البدعة، كان ممن ناظر الإمام أحمد بن حنبل وقت المحنة، ويُحكىٰ أنه قال للخليفة المعتصم في مجلس امتحان الإمام أحمد: يا أمير المؤمنين هو كافرٌ حلال الدَّم، اضرب عنقه ودمُه في عُنقي. صنَّف: «كتاب الاستطاعة» و«كتاب المضاهاة» و«كتاب الرد علىٰ جعفر بن حرب». توفي سنة: (٢٤٠هـ) ينظر: «سير أعلام النبلاء» [ج١٠/ص٥٥٤]

(٣) أحمد بن يحيىٰ بن إسحاق، أبو الحسين الراونديّ، أو ابن الراونديّ، فيلسوف مجاهر بالإلحاد. من سكان بغداد. نسبته إلىٰ (راوند) من قرىٰ أصبهان. قال ابن خلكان: له مجالس ومناظرات=

https://t.me/kutubunmufidatun

خِلافًا للمُعتزِلة.

حاشيَة العلامة الغَـزّي

وأبي عيسىٰ الورَّاق[(١)] وغيرهم. ثم الاستِطاعةُ والقُدرَةُ والقُوَّةُ والطَّاقةُ والوُسْعُ.. أَسماءٌ مُتقارِبةٌ عِندَ أَهلِ اللُّغةِ مُترادِفةٌ للمُتكلِّمين.

قوله: (خِلافًا للمُعتزِلة) المراد أَكثرُهم، قالوا: القُدرة تَتعلَّقُ بالفِعل قبلَ وجُودِه، ويَستحيلُ تَعلُّقهَا به حَالَ حُدوثِه، ثم اختَلفُوا في أنَّه هل يجِبُ بقَاؤُها إلىٰ حَالِ وجُودِ المقدُورِ، وإنْ لم تكن القُدرة البَاقيةُ قدرَة عَليهِ، بل شَرطٌ لوجُودِه؛ كالنِّيَةِ المخصُوصة المشرُوطَة في وجُود الأَفعالِ المقدُورَة.. فأثبَتَهُ بعضُهم، ونفَاهُ آخرُونَ فجوَّزوا انتِفَاء القُدرةِ حالَ الوجُودِ.

المعنى الأوَّل للقُدرةِ الحادِثة

وبقول المعتزِلَةِ قال الضِّرارِيَّةُ[(٢)] وكثيرٌ مِن الكرَّاميَّة كما في «البداية» وغيرها[(٣)].

= مع جماعة من علماء الكلام، وقد انفرد بمذاهب نقلوها عنه في كتبهم. وقال ابن كثير: أحد مشاهير الزنادقة، طلبه السلطان فهرب، ولجأ إلىٰ ابن لاوي اليهودي (بالأهواز) وصنف له في مدة مقامه عنده كتابه الّذي سماه (الدامغ للقرآن). وقال ابن حجر العسقلاني: ابن الراونديّ الزنديق الشهير، كان أولًا مِن متكلمي المعتزلة ثم تزندق واشتهر بالإلحاد. اهـ. وضع كتابا في قِدم العالم ونفي الصّانع وتصحيح مذهب الدّهر والرّد علىٰ مذهب أهل التوحيد، وله كتاب سماه «فضيحة المعتزلة». هلك برحبة مالك بن طوق، بين الرّقة وبغداد، وقيل: صلبه أحد السلاطين ببغداد سنة: (٢٩٨ هـ). ينظر: «الفهرست» لابن النديم [ج١/ص٢١٥] ط: دار المعرفة، و«لسان الميزان» لابن حجر العسقلاني [ج١/ص٦٩٥] برقم: ٩٠٦. ط: دار البشائر الإسلامية.

(١) محمد بن هارون بن محمد الوراق، أبو عيسىٰ المعتزلي البغدادي، ثم خلط وتزندق، فسجن حتىٰ مات، وعنه أخذ ابن الراوندي الزّنديق، له تصانيف منها: «المقالات في الإمامة» و«المجالس» توفي ببغداد سنة (٢٤٧ هـ) انظر ترجمته في «الفهرست» لابن النديم [ص٢١٦] و«لسان الميزان» [ج٧/ص٥٥٩] رقم الترجمة: ٧٥٢٠.

(٢) أتباع ضرار بن عمرو الغطفاني توفي حوالي (١٩٠ هـ)، تبرّأت المعتزلة منه لمخالفته لهم في بعض أصولهم، وستأتي ترجمته.

(٣) ينظر: «البداية من الكفاية في الهداية» للصابوني، [ص: ١٠٧].

https://t.me/kutubunmufidatun

(وَهِيَ حَقِيقَةُ الْقُدْرَةِ الَّتِي يَكُونُ بِهَا الْفِعْلُ) إشارةً إلى ما ذكرَهُ صاحِبُ «التَّبصِرة» مِن أنَّها عرَضٌ يَخلُقُهُ اللهُ تعالىٰ في الحَيوانِ يفعلُ بهِ الأفعالَ الاختِيارِيَّةَ، وهي عِلَّة للفِعل، والجمهورُ علىٰ أنَّها شَرطٌ لأداءِ الفِعل لا عِلَّةٌ.

وبالجُملة: هي صِفةٌ يَخلُقهَا اللهُ تعالىٰ عندَ قصدِ اكتِساب الفِعل بعدَ سَلامةِ الأسبَابِ والآلاتِ، فإنْ قَصَدَ فِعلَ الخيرِ خَلقَ اللهُ تعالىٰ قُدرَةَ فِعلِ الخَيرِ، وإنْ قَصَدَ فِعلَ الشَّرِّ خَلَقَ اللهُ تعالىٰ قُدرَةَ فِعلِ الشَّرِّ، فكانَ هو المُضيِّعَ لقُدرَةِ فِعلِ

حاشيَة العلامة الغَـزّي

قوله: (**وهي حَقيقةُ القُدرَة**) أي: نَفسُهَا وعَينُها.

قوله: (**وهِي عِلَّةٌ للفعْلِ**) هو مِن كلام صاحبِ «التَّبصِرة» وهو المقصُود بالإشارةِ مِن عبارَةِ المصنِّفِ حيثُ قال: (التي يكون بها الفعل)[1].

والمرَادُ بالعِلَّةِ عِندهُ وبالشَّرطِ عِندَ الجُمهور: هُما العَاديَّانِ؛ كالنَّار للإحرَاقِ ويُبْسِ مُلاقِيهَا له، فيَسقطُ قولُ بعضِهم: إنَّ العِلَّةَ هو المؤثِّرُ، فيكون هذا مذهَبَ الاعتِزَالِ، علىٰ أنه يجوزُ أنْ يُفسَّر: بما مِن شَأنهَا التَّأثيرُ، وما مِن شَأنه تَوقُّف الفَاعِل عليه، فيسقطُ أيضًا قوله: فإنْ فُسِّرت العِلَّةُ بما مِن شَأنه التَّأثيرُ.. لم يكُن لإنكَارِ الجُمهورِ معنًى؛ لأنَّ غيرَ الجَبريَّةِ يقولونَ بها بهذا المعنىٰ.

قوله: (**فيستحِقُّ الذمَّ والعِقابَ**) أي: علىٰ تركِ الوَاجِبات؛ لتَضييعِهِ قُدرَةَ فعلِهَا بعدَمِ القَصدِ إليه، وإنْ استحقَّهُما علىٰ فِعل المنهِيَّاتِ بوجْهٍ آخر، هو قَصدُه إلىٰ ارتِكابهَا، فيَسقُط ما يُقال: مِن أنَّ هذا يدلُّ علىٰ أنَّه يستحِقُّ الذمَّ؛ لتَضييع قُدرَةِ

---

(١) ينظر: «تبصرة الأدلة» [ج٢/ص٥٤١].

https://t.me/kutubunmufidatun

الخَيْرِ، فيستحِقُّ الذَّمَّ والعِقابَ؛ ولهذا ذَمَّ الكافرينَ بأنَّهم لا يَستطيعُونَ السَّمعَ.

وإذا كانتِ الاستِطاعَةُ عَرَضًا.. وجبَ أنْ تكونَ مُقارِنةً للفِعلِ بالزَّمانِ، لا سَابِقةً عليه، وإلَّا لزِمَ وقُوع الفِعلِ بلا استِطاعَةٍ وقُدرةٍ عليه؛ لما مَرَّ مِن امتِناعِ بقَاءِ الأَعْرَاضِ.

حاشيَة العلامة الغَزّي

الخير، لا لِصرْفِ قُدرتِه إلى الشَّرِّ.

قوله: (بأنَّهم لا يَستطيعُونَ السَّمعَ)[1] أي: لأنهم صَرفُوا قُدرتَهُم إلى ضِدِّه مِن التَّصامِّ[2] عَن الحَقِّ، فكانوا مُضيِّعينَ بذلِكَ لقُدرةِ فعلِ الخَيْرِ، الذي هو الإصغاءُ إلى الحقِّ.

قوله: (وإلَّا لزِمَ وقوعُ الفِعْلِ بلا استِطاعَةٍ) لا يَرِدُ النَّقضُ بالقُدرةِ القَديمةِ؛ لأنَّها ليسَتْ مِن قَبيلِ الأعرَاضِ، ثم لا يخفَى أنَّ الكلامَ إلزاميٌّ على مَن يقولُ بتَأثيرِ القُدرَةِ الحَادثةِ، وصرَّحَ بذلِكَ في «شرح المقاصد»[3].

فلا يَرِدُ أنَّه لا مَدخَلَ للاستِطاعَةِ في وجُودِ الفعلِ؛ حتَّى يمتَنِعَ بدُونِهَا، ويسقطُ ما قِيل: مِن أنَّ المُحالَ هو وجُودُ المعلُولِ بدُونِ أنْ يكُونَ له عِلَّةٌ أصلًا، واللَّازِمُ هو وجُودُه بعِلَّةٍ سَابقَةٍ، واستحَالةُ ذلِكَ نفسُ المتنَازعِ، **ووجه سُقوطِه**: أنَّ العِلَّةَ المؤثِّرةَ يمتنعُ تَخلُّفُ المعلُولِ عنهَا.

---

(١) قال الفرهاري: أي: لا يقصدون سماع الحقِّ على وجه القبولِ، فلا يخلُق فيهم الاستطاعة على سمعه، ولو قصدوه.. لخلقها فيهم، فهم المضيعون لها، ولو لم تفسَّر الآية بها لم يصح المعنى. «النبراس» ص٣٨٦.

(٢) التَّصام: التَّشاغُل وعدم السَّماع.

(٣) ينظر: [ج١/ص٤٠٦].

https://t.me/kutubunmufidatun

اعتراض: لا يلزمُ وقوعُ الفعل بدُون القُدرة؛ لأنَّه بالقُدرة الحاصلة بعدَ زوال القُدرة الأولى

فإن قيل: لو سُلِّمَ استحالةُ بقاءِ الأعرَاضِ فلا نِزاعَ في إمكان تجدُّدِ الأَمثالِ عَقِيبَ الزَّوالِ، فمِن أينَ يلزمُ وقُوع الفِعل بدُونِ القُدرة؟

قلنا: إنَّما ندَّعي لزُومَ ذلكَ إذا كانتِ القُدرَةُ التي بهَا الفِعلُ هي القُدرَةُ السَّابِقَة، وأمَّا إذا جَعلتُموهَا المِثْلَ المُتجَدِّدَ المُقارِنَ.. فقد اعترَفتُم بأنَّ القُدرَةَ التي بها الفِعلُ لا تكونُ إلَّا مُقارِنةً، ثمَّ إن ادَّعيتم أنَّه لا بُدَّ لها مِن أمثالٍ سَابِقةٍ حتَّىٰ لا يمكنَ الفِعلُ بأوَّلِ ما يحدُثُ مِن القُدرةِ.. فعَليكمُ البَيانُ.

وأمَّا ما يُقال: لو فَرضنَا بقاءَ القُدرةِ السَّابقة إلىٰ آنِ الفِعلِ؛ إمَّا بتَجدُّدِ الأَمثالِ، وإمَّا باستِقامَةِ بقَاءِ الأَعرَاضِ: **فإنْ قالُوا** بجوَازِ وجُودِ الفِعلِ بهَا في الحَالةِ الأُولَىٰ.. فقدْ تركُوا مَذهبَهُم؛ حيثُ جوَّزُوا مُقارنَةَ الفِعلِ القُدرة، **وإنْ قالوا** بامتِناعهِ لزِمَ التَّحكُّمُ والتَّرجيحُ بِلا مُرجِّحٍ؛ إذ القُدرَةُ بحالِهَا لم تَتغيَّرْ، ولمْ يَحدُثْ فيهَا معنًىٰ؛ ....

حاشيَة العلامة الغَزّي

قوله: (**فقَد اعترَفتُم... إلىٰ آخره**) ظاهِرهُ: أنَّ نفيَ وجُودِ المثل السَّابقِ ليسَ داخِلًا في دَعوىٰ الأشعريِّ، وفيه أنَّ المنقُولَ في «المواقف» وغيرِه عَن الشَّيخِ وأصحَابِه: «أنَّ القُدرةَ الحَادثةَ معَ الفعلِ ولا تُوجَد قبلَهُ»[1] فمذهبُه: أنْ لا قُدرةَ قَبلَ الفعلِ أَصْلًا.

قوله: (**وأمَّا ما يُقال**) أي: في جَوابِ السُّؤالِ السَّابقِ.

---

(١) ينظر «شرح المواقف» [ج٢/ص: ١٢٤ ـ ١٢٥].

https://t.me/kutubunmufidatun

لاستِحالَةِ ذلِك على الأعرَاض، فلِمَ صارَ الفِعلُ بهَا في الحَالةِ الثَّانيةِ وَاجبًا، وفي الحالةِ الأُولى مُمتنِعًا؟

فَفيهِ نَظرٌ؛ لأنَّ القَائلينَ بكونِ الاستِطاعَةِ قبلَ الفِعلِ لا يقولونَ بامتِناع المُقارَنةِ الزَّمانيَّةِ، وبأنَّ كلَّ فعلٍ يجبُ أنْ يكونَ بقُدرةٍ سَابقةٍ عليه بالزَّمانِ ألبتَّةَ حتَّى يَمتنِعَ حدوثُ الفِعل في زَمانِ حُدوثِ القُدرةِ مَقرُونةً بجميعِ الشَّرائطِ، ولأنَّه يجوزُ أنْ يَمتنِعَ الفِعلُ في الحَالةِ الأُولى لانتِفَاءِ شَرطٍ أو وجُودِ مَانعٍ، ويجبُ في الثَّانيةِ لتَمامِ الشَّرائطِ، مع أنَّ القُدرةَ التي هِي صِفةُ القَادرِ في الحَالينِ على السَّواءِ.

حاشيةُ العلامة الغَـزّي

قوله: (لاستِحَالةِ ذلكَ على الأعرَاضِ) أي: لأنه يَستلزِمُ قيامَ العَرَضِ بالعرَضِ، وهو محالٌ.

ويَرِدُ عليه: أنَّ المُمتنِعَ إنما هو قيامُ الوَصفِ الوجُوديِّ، فيجوزُ أنْ يكونَ ذلِكَ الحادِثُ أمرًا اعتِباريًّا مثل رُسوخِ القُدرة(١).

قوله: (لا يقولونَ بامتِنَاعِ المقارَنةِ الزَّمانيَّةِ) هذا خِلافُ ما تقدَّمَ في نَقلِ مَذهبِهم، على ما حققهُ شارحُ «المواقف» تبعًا للآمدي وغيرِه.

قوله: (ولأنَّه يَجوزُ... إلى آخره) إبطالٌ للشقِّ الثّاني مِن التَّرديدِ الوَاقعِ في

(١) في حاشية الأصل: قال الآمدي في «أبكار الأفكار»: وذهبَ أكثرُ المعتزلةِ والبكرية وكثيرٌ مِن الزَّيدية والمُرجئة؛ كضرار بن عمرو، وحفص الفرد: إلى أنَّ القُدرة يستحيلُ تعلُّقها بالحادِث وقتَ حُدوثِه، وإنما تتعلَّقُ به قبلَ حُدوثِه، ثم اختلفَ هؤلاء؛ فمنهم: مَن جوَّز انتِفاءَ القُدرةِ في الحالةِ الثّانية مِن وجُودِها، وجوَّزَ وجُودَ مَقدُورِهَا في الحالة الثّانية، ومنهم: مَن منعَ ذلِكَ، وأوجبَ بقاءَها إلى حَالةِ وجُود مَقدُورِهَا بحُكم الاشتِرَاط؛ كاشتراط النية المخصُوصةِ، وإنْ لم تكن قدرةٌ عليه في تلك الحَالة. انتهى. انظر: «أبكار الأفكار» [ج٢/ص٢٩٦].

https://t.me/kutubunmufidatun

وَمِن ها هُنا: ذهبَ بعضُهم إلىٰ أنَّه إن أُرِيدَ بالاستِطاعَة القُدرَةُ المُستَجمِعةُ لجميعِ شَرائطِ التَّأثيرِ.. فالحقُّ أنَّها معَ الفِعلِ، وإلَّا فقبلَهُ، ....

حاشية العلامة الغَزّي

الجَوابِ السَّابقِ، كما أنَّ ما قَبلَهُ إبطالٌ للشِّقِّ الأوَّلِ منه.

قوله: (**وَمِن هَا هُنا**) أي: مِن أنَّ الفِعلَ قد يمتَنِعُ؛ لانتِفَاء شَرطٍ أو وجُودِ مَانعٍ، ثم يجِبُ لتَمامِ شَرائطِه وانتفَاءِ موَانِعهِ.

قوله: (**ذَهبَ بَعضُهم**) هو الإمام الرَّازي قال: إنَّ مَن ذهبَ إلىٰ أنَّ الاستِطاعةَ حَاصِلةٌ قبلَ الفعلِ.. فقولُه صَحيحٌ مِن حيثُ إنه يريدُ لهَا اعتِدَال المزَاجِ وسَلامَةَ الأَعضَاءِ، إذ لا شكَّ في حُصولِ ذلِكَ قبلَ الفِعل، وكذا مَن ذهبَ إلىٰ أنَّها إنما تَحصلُ مَعهُ مِن حيثُ إنه يريدُ القُدرة معَ انضِمام الدَّاعيَّةِ الجَازِمَةِ؛ لوجُوبِ مُقارنَة الأَثرِ للمُؤثِّرِ(١).

وحاصِلهُ: أنَّ مُرادَ الأوَّلينَ بالقُدرةِ: القُوَّة التي هي مَبدأ الأفعَالِ المُختلِفةِ، سَواءٌ كمُلَتْ جِهاتُ تَأثيرِهَا أوْ لم تكمُل. ومرَادُ غيرهم: القوَّةُ التي كَمُلت جِهَاتُ تأثيرِهَا، وبهِ يرتَفعُ النِّزَاعُ بينَ الفَريقَيْنِ.

قال في «شرح المقاصد»: «إلا أنَّ الشَّيخَ لمَّا لمْ يَقُل بتأثيرِ القُدرَةِ الحَادثَةِ.. فسَّرنَا التَّأثيرَ بما يَعُمُّ الكسَبَ، وذلِكَ بحصُولِ جَميعِ الشَّرائطِ الَّتي جرَتِ العَادةُ بحصُولِ الفِعل عِندهَا، فصار الحاصِلُ: أنَّ القُوَّة معَ جميعِ جِهَاتِ حصُولِ الفِعلِ بها لُزومًا، أو معهَا عادةً مُقارنةٌ، وبدُونِ ذلِكَ سَابِقةٌ»(٢).

---

(١) ينظر: «معالم أصول الدين» للفخر الرازي مع شرحه لابن التلمساني ص٣٩٥ وما بعدها. ط: دار المعارف ـ بيروت.

(٢) ينظر: «شرح المقاصد» [ج١/ص٤٠٩].

https://t.me/kutubunmufidatun

وأمَّا امتناعُ بقاءِ الأَعراضِ فمَبنيٌّ على مُقدِّماتٍ صَعبةِ البَيانِ؛ وهي: أنَّ بقاءَ الشَّيءِ أَمرٌ محقَّقٌ زائِدٌ عليه، وأنَّه يَمتنِعُ قيام العَرَضِ بالعَرَضِ، وأنَّه يمتنعُ قِيامُهما معاً بالمحلِّ.

حاشية العلامة الغـزّي

قوله: (وأمَّا امتِناعُ بقَاءِ الأعرَاضِ) تَنبيهٌ على قصُورِ الدَّليلِ السَّابقِ.

قوله: (أنَّ بقاءَ الشَّيءِ أَمرٌ مُحقَّقٌ زَائدٌ عليهِ) أي: على وجُوده، واستدلَّ له بأنَّ الوجُودَ مُتحققٌ بدُونِه، كما في آن الحُدوثِ.

ووجْهُ الصُّعوبة: أنه مَنقوضٌ **إجمالًا**: بالحُدوثِ، فإنَّ الوجُودَ يَتحقَّقُ بعدَهُ بدُونِه بِناءً على أنَّه الخروجُ مِن العَدمِ إلى الوجُودِ كما هو مذهب الشَّيخِ، لا المسبُوقيَّة بالعَدَمِ، مع أنه ليسَ بزائدٍ وجُودِيّ. **وتَفصِيلًا**: بأنَّ تَجدُّدَ الاتِّصافِ بصِفَةٍ لا يَقتضِي كَونَها وجُودِيَّةً؛ كتَجدُّدِ مَعيَّةِ البَاري تعالى معَ الحَادِث؛ لجَوازِ الاتِّصافِ بالعَدميَّات.

قوله: (وأنَّه يَمتنعُ قيامُ العَرَضِ بالعَرَضِ) هو مَبنيٌّ على تَفسيرِ القِيَام بالتَّبعِيَّةِ في التَّحيُّزِ، وقد سبقَ ما فيهِ.

قوله: (وأنه يَمتنعُ قِيامُهما معًا بالمَحلِّ) أي: قيامُ الشَّيءِ وبقَاؤه بمعنى: تبعيّتهما للمحَلِّ في التَّحيُّز.

وبيانُه: أنه لو جازَ قيامُهما معًا به؛ لم يكن جعلُ أحدِهما صِفةً للآخر أَوْلى مِن العَكسِ، فيلزَمُ كونُ البَقاءِ صفةٍ للمَحلِّ لا للعَرَضِ.

ووجهُ الصُّعوبَةِ فيه: أنّ تابعَ الشَّيءِ في التَّحيُّزِ يجوزُ أنْ يكُونَ ناعِتًا لآخر؛ لخُصوصيَّةٍ ذاتيَّةٍ بينهُما.

https://t.me/kutubunmufidatun

ولمَّا استدلَّ القائلُونَ بكونِ الاستِطاعَةِ قبلَ الفِعل بأنَّ التَّكليفَ حاصِلٌ قبلَ الفِعلِ؛ ضَرُورةَ أنَّ الكافرَ مُكلَّفٌ بالإيمانِ، وتارِكَ الصَّلاةِ مُكلَّفٌ بها بعدَ دُخولِ الوَقتِ، فلو لم تكُنِ الاستِطاعَةُ مُتحقِّقةً حِينئذٍ لزِمَ تكليفُ العَاجزِ، وهو باطلٌ.. أشارَ إلىٰ الجَوابِ بقولهِ:

المعنى الثّاني للقُدرةِ الحادِثة

(**وَيقَعُ هَذَا الاِسْمُ**) يعني: لفظَ الاستِطاعَةِ (**عَلَىٰ سَلَامَةِ الْأَسْبَابِ وَالْآلَاتِ وَالْجَوَارِحِ**) كما في قوله تعالىٰ: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًاۚ﴾ [آل عمران: ٩٧].

اعتِراض: تفسيرُ الاستِطاعةِ بسلامةِ الأسبابِ والآلاتِ لا يَصِحُّ

فإن قيلَ: الاستِطاعةُ صِفةُ المُكلَّفِ، وسَلامةُ الأسبابِ والآلاتِ ليستْ صِفةً لهُ، فكيفَ يصِحُّ تَفسيرُها بهَا؟

قُلنا: المرادُ سلامَةُ أسبابِه وآلاتِه، والمكلَّفُ كما يتَّصِفُ بالاستِطاعةِ يتَّصِفُ بذلكَ؛ حيثُ يقال: هو ذُو سَلامةِ أَسبابٍ، إلَّا أنَّه لتركُّبِه لا يُشتَقُّ مِنه اسم فاعلٍ يُحْمَلُ عليه، بخِلاف الاستِطاعَة.

حاشية العلامة الغَـزّي

قوله: (**قلنَا: المرادُ سَلامَةُ أسبَابِه**) يعني: أنَّ للمُكلَّفِ وَصفًا إضافيًّا قَائمًا به، يُعبَّرُ عنهُ تارةً بلَفظٍ مُجمَلٍ دَالٍّ على الإضَافةِ ضِمنًا وهو لفظُ: «الاستِطاعَة»، وأُخرَىٰ بلَفظٍ مُفصَّلٍ دَالٍّ عليهَا صَريحًا وهو لفظُ: «سلامة الأسباب» فلا تَغايُرَ إلَّا بالإجمَالِ والتَّفصيلِ، كما في التَّمَوُّلِ وكثرةِ المالِ.

والأصوبُ في الجَواب أنْ يقال: إنَّ القومَ وإنْ فسَّرُوا الاستِطاعةَ بسَلامةِ

https://t.me/kutubunmufidatun

سلامةُ الأسباب والآلات لا بدَّ منها لصحَّة التكليف

(وَصِحَّةُ التَّكْلِيفِ تَعْتَمِدُ هَذِهِ الاسْتِطَاعَةَ) التي هي سَلامةُ الأسبابِ والآلاتِ، لا الاستِطَاعةِ بالمعنَىٰ الأوَّلِ.

فإن أُريد بالعَجزِ عدمُ الاستطاعة بالمعنَىٰ الأوَّلِ.. فلا نُسلِّمُ استِحالةَ

حاشية العلامة الغـزّي

الأسبَاب.. لكنَّهم يتَسامحوُنَ في ذلِكَ، إذ لم يقصِدوا به معناهُ الصَّريح؛ بل ما يُفهم منهُ ممَّا هو صِفةٌ للمُكلَّفِ، أعني: كونَهُ بحيثُ سلمت أسبَابهُ، واعتَمدوا في ذلِكَ علىٰ ظُهور أنَّ الاستِطاعَة صِفةٌ للمُكلَّفِ، وما فُسِّرت به ليسَ صِفةً له، فلا بُدَّ أن يُقصد معنىٰ هو صِفتُه.

ثم إنَّ دلالةَ سَلامةِ أسبَابِ المكلَّفِ علىٰ كَونِه بحيثُ سلِمَتْ أسبَابهُ وَاضِحةٌ لا تشتبهُ، فالمقصُود مِن قولهم: «سلامة الأسباب» هو: معنىٰ كونِ المكلَّفِ بحيثُ سَلِمت أَسبابُه.

هكذا حقق في «حواشي المطول»[1] وهو وما ذُكِرَ في الشَّرحِ جارِيان في نظَائر هذا الحَمْلِ كما في قولهم: العِلمُ: حصُول الصُّورَة، والحقُّ: مطابَقةُ الوَاقِعِ للحُكم، والدَّلالة: فهمُ السَّامعِ المعنَىٰ مِن اللَّفظ.

قوله: (تَعتمِدُ هذه الاستِطَاعة) الحِكمةُ في ذلِك كما قيل[2]: أنَّ سلامةَ الأَسبابِ مِناطُ خَلقِ الله تعالىٰ القُدرة الحقيقيَّةَ للعَبْدِ عِندَ قَصدِه الفِعلَ، فبَعدَ سَلامتِها لا حاجَةَ مِن جِهته إلَّا إلىٰ القَصدِ.

---

(١) ينظر: «حاشية السيالكوتي علىٰ المطول» [ج١/ص٣٠٢].

(٢) القائل هو الفاضل المحشي العلامة الخيالي في حاشيته علىٰ شرح العقائد ص١٥٣. ط: مطبعة كردستان العلمية، وبداية عبارته: والسِّر فيه أنَّ سلامة... الخ.

https://t.me/kutubunmufidatun

تكليفِ العاجزِ، وإن أُريدَ بالمعنى الثَّاني.. فلا نُسلِّمُ لزُومَه؛ لجوازِ أنْ يحصُلَ قبل الفِعل سَلامةُ الأسبَاب والآلاتِ وإنْ لم تَحصُل حَقيقةُ القُدرةِ التي بِها الفِعلُ.

القُدرة صالحةٌ للضِدينِ عندَ الإمام أبي حنيفة

وقد يجابُ[١]: بأنَّ القُدرةَ صالحةٌ للضِّدين عندَ أبي حنيفةَ رحمه الله؛ حتَّى إنَّ القُدرةَ المصرُوفةَ إلى الكُفرِ هي بعينِهَا القَدرةُ التي تُصرَفُ إلى الإيمانِ، لا اختِلافَ إلَّا في التَّعلُّقِ، وهو لا يُوجِبُ الاختِلاف في نَفسِ القُدرةِ؛ فالكافِرُ قادرٌ على الإيمانِ المُكلَّفِ بهِ، إلَّا أنَّه صَرَفَ قُدرتَهُ إلى الكُفرِ وضَيَّعَ باختيارِهِ صَرْفَهَا إلى الإيمانِ، فاستَحقَّ الذَّمَّ والعِقابَ.

ولا يخفى أنَّ في هذا الجوابِ تسليمًا لكونِ القُدرةِ قبلَ الفِعلِ؛ لأنَّ القُدرةَ على الإيمانِ في حالِ الكُفرِ تكونُ قبلَ الإيمانِ لا محالةَ.

فإنْ أُجيبَ: بأنَّ المُرادَ أنَّ القُدرةَ وإنْ صَلُحتْ للضِّدين لكنَّها مِن حيثُ التَّعلُّقُ بأحدِهما لا تكونُ إلَّا معهُ؛ حتَّى إنَّ ما يلزمُ مقارنتَها للفِعلِ هي القُدرَةُ المُتعلِّقةُ بالفِعلِ، وما يلزمُ مُقارنتَها للتَّركِ هي القدرةُ المتعلِّقةُ بهِ، وأمَّا نفسُ القُدرةِ فقدْ تكونُ مُتقدِّمةً مُتعلِّقةً بالضِّدينِ.

حاشية العلامة الغـزّي

قوله: (عِندَ أبي حنيفة) خالفَهُ في ذلكَ الشَّيخُ وأكثرُ أصحابهِ فقالوا: لا تَصلُح للضِّدين، بل لا يتعلَّقُ بمَقدُورَيْنِ مُطلقًا، والمسألةُ عِندهُ على التَّحقيق مَبنيَّةٌ على التَّفصيلِ السَّابقِ عَن الإمَامِ[٢].

---

(١) أي: عن استدلال المعتزلة بأن القدرة لو لم تكن قبل الفعل لزم تكليف العاجز.

(٢) ينظر: «تبصرة الأدلة» [ج٢/ص٥٤٥].

https://t.me/kutubunmufidatun

قُلنا: هذا ممَّا لا يُتصوَّرُ فيه نِزاعٌ، بل هو لَغوٌ مِن الكلامِ[١]، فليُتأمَّل[٢].

[الكلامُ في التَّكليف]

(وَلَا يُكَلَّفُ الْعَبْدُ بِمَا لَيْسَ فِي وُسْعِهِ) سواءٌ كانَ مُمتنِعًا في نَفسِه؛ كجمعِ الضِّدَّينِ، أو مُمكِنًا كخلقِ الجِسْمِ، وأمَّا ما يَمتنِعُ بناءً على أنَّ اللهَ تعالى عَلِمَ خِلافَهُ، أو أرادَ خِلافَهُ؛ كإيمانِ الكافِرِ وطَاعةِ العَاصِي فلا نِزاعَ في وقُوعِ التَّكليفِ به؛ لكونِه مَقدُورَ المُكلَّفِ بالنَّظرِ إلى نَفسِه.

حاشيَة العلامة الغـزّي

قوله: (قُلنا: هذا...) أي: كونُ القُدرةِ مِن حيثُ تَعلُّقِهَا بالإيمَان لا تكونُ إلَّا معهُ، ومِن حيثُ تَعلُّقِهَا بالكُفرِ لا تكونُ إلَّا مَعهُ.

[مسألة تكليف ما لا يُطاق]

قوله: (ولا يُكلَّفُ العَبدُ بما ليسَ في وُسْعِهِ) تحريرُ المقَام: أنَّ ما لا يُطاق ثَلاثُ مَراتِبَ:

أدناها: ما يَمتنِعُ لعِلم الله تعالى بعدَمِ وقُوعِه، أو إرَادتِه ذلِكَ، أو إخبَارِه به، والتَّكليفُ بهذَا جَائزٌ بل وَاقِعٌ إجماعًا، وإلَّا لم يكُن العَاصي بكُفرِه وفِسقِه مُكلَّفًا بالإيمَانِ وتَركِ الكَبائرِ، وليسَ هذا النَّوعُ مما يَشمَلهُ كلامُ المتن، كما قدَّرهُ أيضًا الشَّارِحُ؛ لأنه في وُسْعِ المُكلَّفِ ظَاهِرًا.

---

(١) وإنما كان لغوا من الكلام؛ لأن قوله: «حتى إن ما يلزم مقارنتها للفعل هي القدرة المتعلقة بالفعل» لا يكون له معنى؛ لأن المقارن للفعل لا بُد أنْ يكون متعلقا بالفعل، فكأنه بمنزلة قولك: المقارن مقارن. ينظر: «رمضان أفندي» و«النبراس».

(٢) وجه التَّأمل: أنَّ نفسَ القُدرةِ لا يجوز أن تكون متقدمة متعلقة بالضدين عند أهل الحق أصلًا. «رمضان أفندي»

https://t.me/kutubunmufidatun

....

وبالنَّظرِ إلىٰ امتِناعه لما تعلَّقَ به وإمكَانِه مِن العَبدِ في نَفسِه.. يَتفرَّعُ ما يُقال: مِن أنَّ تكليفَ ما لا يُطاق واقعٌ عِندَ الأشعريِّ خِلافًا لغيره، لا كما قيل: مِن أنَّ فِعلَ العَبدِ عندَهُ بخلْقِ الله وبقُدرَتِه فلا يكونُ بقدرَةِ العَبدِ، وهو معنىٰ «ما لا يطاق» ومِن أنَّ التَّكليفَ قَبلَ الفِعل والقُدرة معه، فلا تكون إلّا بغيرِ المقدُورِ؛ لأنَّ معنىٰ ما لا يُطاق: أن لا يكُونَ مُتعلِّقًا لقُدرةِ العَبدِ، ولأنَّ القُدرَة المُعتبرَةَ في التَّكليف هي: سَلامةُ الأسبَابِ والآلاتِ، علىٰ أنه لو صَحَّ هذَانِ الوَجهَانِ؛ لكانَ جميعُ التَّكاليفِ تكليفًا بما لا يُطاق، وهو لا يقولُ بذلِكَ.

وأقصاهَا: ما يَمتنِعُ في نَفسِه ولِذَاتِه؛ كقَلبِ الحَقائقِ، وجَمعِ الضِّدين، وجَوازُ التَّكليفِ به فَرعُ تَصوُّرِه، وهو مُختلَفٌ فيهِ[1].

والمرتبةُ الوُسطَىٰ: ما أمكنَ في نَفسِه لكِنْ لم يقعَ مُتعلّقًا لقُدرَةِ العَبدِ أصلًا، بأنْ لم يكُن مِن جنسِ ما يتعلَّقُ به؛ كخَلقِ الأجسَامِ، أو عَادةً بأنْ كانَ مِن جنسِه، لكِن مِن نَوعٍ لا يتعلَّقُ به؛ كحَملِ الجبَلِ، وهذا هو الذي وقعَ النِّزاعُ في التَّكليفِ

---

(١) في حاشية الأصل: فمِنا مَن قال: لو لم يُتصوَّر؛ لامتنع الحكمُ عليه بامتِناع تصوره وامتناع طلبه وغير ذلك من الأحكام عليه، ومنهم مَن قال: طلبه يتوقَّف علىٰ تصوّره واقعًا، أي: ثابتًا؛ لأن الطَّالِبَ لثُبوت شيءٍ لا بُدَّ أنْ يَتصوَّرَ أوّلًا مَطلُوبَه علىٰ الوَجه الذي يتعلَّقُ به طَلبه ثم يطلُبُه، وهو مُنتفٍ هنا، فإنه يَستحيلُ تصوّره ثابتًا، وذلك لأنَّ ماهيته مِن حيثُ هي هي تقتضي انتفاءه، وتصور الشّيء علىٰ خِلاف ما تقتضيه ذاته لِذاته لا يكونُ تَصوُّرًا له، بل لشيءٍ آخرَ، كمن يتصوّر أربعةً ليست بزَوجٍ، فإنه لا يكونُ مُتصوِّرًا للأربعة قَطعًا، بل الممتنع لذاته إنما يُتصوَّر علىٰ أحدِ وجهين: إما مُنفيًا، بمعنىٰ أنه ليسَ لنا منه شيءٌ موهوم أو محقق، أو بالتَّشبيه بمعنىٰ: أن يتصور اجتماع المخالفة؛ كالحلاوة والسَّواد، ثم يحكم بأن مِثله لا يكونُ بينَ الضدين، وذلكَ كافٍ في الحُكم عليه دونَ طلبه؛ لأنه غير تصور وقُوعِه وثُبوتِه، ولا مُستلزم له، صرّح ابن سينا به. انظر: «شرح مواقف» ج٨/ص٢٠١.

https://t.me/kutubunmufidatun

ثُمَّ عَدمُ التَّكليفِ بما ليسَ في الوُسْعِ متفَّقٌ عليه بقوله تعالى: ﴿لَا يُكَلِّفُ

حاشية العلامة الغزي

به، بمعنى: طَلب تحقيق الفِعل، والإتيانِ به، والعِقاب على تركه، لا على قَصْدِ التَّعجيزِ، فذهبَ أهلُ السُّنةِ: إلى الجَواز، والمعتزِلةُ: إلى المَنعِ بناءً على القُبح العَقليِّ.

والحاصِلُ كما يُؤخَذُ مِن «المواقف»[1] وغَيرِه وهو رأيُ أكثرِ المُحققينَ مِن أصحَابنَا: أنَّ التَّكليفَ بالأُولى جائزٌ وواقِعٌ إجماعًا، وبالثَّانية ليسَ بواقعٍ اتِّفاقًا، وفي الجَوازِ ما ذُكِرَ، وبالثَّالثة ليسَ بواقعٍ قَطعًا، وفي الجَوازِ قولان، قالوا: وبما ذكرنَا مِن التَّفصيلِ وتَحريرِ مَحلِّ النِّزاعِ.. يَظهرُ أن كثيرًا مِن تَمسُّكاتِ الفَريقينَ لم تَرِدَ على المُتنازَعِ؛ كتمسُّكِ المانِعينَ بقوله تعالى: ﴿لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [البقرة: ٢٨٦] فإنه إنَّما يَنفِي الوقُوعَ، والمجوزينَ بمثلِ قوله: ﴿فَأْتُوا۟ بِسُورَةٍ مِّثْلِهِۦ﴾ [يونس: ٣٨] فإنَّه تكليفُ تَعجيزٍ.

قوله: (ثُم عَدمُ التَّكليفِ بمَا ليسَ في الوُسْعِ) أي: مما يمكِنُ في نَفسِه؛ لقوله بَعدُ: (وإنما النِّزاعُ في الجَوازِ) ولك أنْ تَأخُذهما على الإطلاقِ؛ لأنه لا يَستلزِمُ الشُّمولَ، كذا قِيلَ، والموافِقُ لما في «المقاصد» هو الشُّمول، وبه صرَّحَ بعضُهم في مُرادِ الشّارح هُنا.

ثُمَّ ما ذُكِرَ مِن الاتِّفاق مَبنيٌّ على ما سَبقَ، خِلافًا لما قدَّرهُ كثيرٌ مِن المُحققينَ مِن أنَّ المُمتنِعَ لذاتِه واقِعٌ فضلًا عن الممكِن، ونَسبَ في «الإرشاد» القولَ به إلى الشَّيخِ[2]، وهو اختيارُ الإمام الرازي ومَن تَبعه قالوا: **وفائدتُه:** اختِبارُ المكلَّفينَ

(١) ينظر: «شرح المواقف» [ج٣/ص٢٥٧].
(٢) ينظر: «الإرشاد إلى قواطع الأدلة» ص: ٢٤٦.

https://t.me/kutubunmufidatun

ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [البقرة: ٢٨٦]، والأَمرُ[١] في قوله تعالى: ﴿أَنۢبِـُٔونِى بِأَسْمَآءِ

حاشية العلامة الغَزّي

هل يأخذُونَ في المُقدِّمات؛ فيَترتَّبُ عليها الثَّوابُ، أوْ لا؛ فالعِقَابُ، فعلىٰ ما ذهبَ إليه هؤلاءِ كلٌّ مِن المرتبَةِ الثَّانية والثَّالثةِ مَحلُّ النِّزاعِ جوَازًا ووقُوعًا، ويُوافِقُه ما تقدَّمَ مِن أنَّ جوازَ التَّكليفِ بالمُمتنع لذَاتِه فرعُ تَصوُّرِه، وأنَّ بعضًا قالوا بوقُوعِ تَصوُّرِه، فإنه يُشعِرُ بأنَّ هؤلاءِ يُجوِّزونَه، ومِن أدلَّتهم علىٰ الجَواز والوُقوع: أنَّه تعالىٰ كلَّفَ أبا لهبٍ بالإيمانِ، وهو: تَصديقُ النَّبيِّ ﷺ في جميعِ ما علم مَجيئه به، ومِنهُ أنَّه لا يُؤمِنُ، فيكونُ مُكلَّفًا بتَصديقِه في خَبرِه عَن الله بأنَّه لا يُصدِّقهُ في شَيءٍ مما جاءَ به، وإذعانُه لما وَجَد مِن نفسِه خِلافَهُ.. مُستحيلٌ لذَاتِه.

والجواب: أنَّ المحالَ إذعَانُه لخصُوصِ أنَّه لا يُؤمِن، وإنما يكلَّفُ به إذا بَلغهُ ذلِكَ الخُصوصُ وهو مَمنوعٌ، وأمَّا قبلَ الوُصول فالوَاجِبُ هو الإذعَانُ الإجماليُّ، ولا استِحالَة فيهِ.

وقد يُجاب: بأنَّ الإيمانَ في حقِّ مثله هو التَّصديقُ بما عدَا هذا الإخبَارِ، وهو في غَايةِ السُّقوطِ، إذ فيه اختِلافُ الإيمانِ بحسَبِ الأشخَاصِ.

ومنها أيضًا قولُه تعالىٰ حكِايةً: ﴿رَبَّنَا وَلَا تُحَمِّلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِۦ﴾ [البقرة: ٢٨٦] كما أشارَ في الشَّرحِ.

ووجه الدَّلالة: أمَّا علىٰ الجَواز؛ فظاهرٌ، وأمَّا علىٰ الوقُوع؛ فلأنه إنما يُستَعَاذُ

(١) جواب سؤال مُقدّر تقديره: أن التكليف بما لا يطاق لو كان غير جائزٍ لَما وقعَ، والوقوع دليل الجواز، وأنه تعالىٰ طالب الإنباء من الملائكة مع أنهم ليسوا بعالمين، وطلبُ الإنباء ممن ليس بعالمٍ تكليفٌ بما لا يطاق. **والجواب**: أن طلب الإنباء مع عدم علمهم إنما يكون تكليفًا لو كانَ الأمرُ طلبًا لتحقيقِ المأمور وليس كذلك، بل لإظهار عجزهم، كالأمر يوم القيامة بإحياءِ الصورِ التي رسمها المصورون كما ورد في الروايات ليظهر عجزهم ويحصل لهم الندم.

https://t.me/kutubunmufidatun

هَٰٓؤُلَآءِ﴾ [البقرة: ٣١] للتَّعجيز دُونَ التَّكليفِ، وقولُه تعالىٰ حِكايةً: ﴿رَبَّنَا وَلَا تُحَمِّلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِۦ﴾ [البقرة: ٢٨٦] ليسَ المرادُ بالتَّحميلِ هو التَّكليفَ، بل إيصالُ ما لا يُطاقُ مِن العَوارِضِ إليهم[1].

وإنَّما النِّزاعُ في الجَواز؛ فمَنعهُ المُعتزِلة بناءً على القُبح العقليِّ، وجوَّزهُ الأشعريُّ؛ لأنَّه لا يَقبُح مِن الله تعالىٰ شَيءٌ.

وقد يُستدلُّ بقوله تعالىٰ: ﴿لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [البقرة: ٢٨٦] علىٰ نَفي الجَوازِ، **وتَقريرُه**: أنَّه لو كانَ جائزًا لَما لزِمَ مِن فرْضِ وقُوعِهِ محالٌ؛ ضرورةَ أنَّ استِحالةَ اللَّازم تُوجِبُ استِحالةَ المَلزُومِ؛ تحقيقًا لمعنىٰ اللُّزوم، لكنَّهُ لو وقعَ لَزِمَ كذبُ كلامِ الله تعالىٰ، وهو محالٌ.

حاشيَة العلامة الغـزّي

في العَادةِ عمَّا وقَعَ في الجُملَةِ، لا عمَّا أمكنَ ولمْ يقَع أصلًا.

قوله: ﴿رَبَّنَا وَلَا تُحَمِّلْنَا﴾ [البقرة: ٢٨٦] قيل: إدخَالُ هذه الآيةِ هُنا سَهوٌ، فإنها لا تُوهِمُ وقُوعَ التَّكليفِ بما لا يُطاق، وإنَّما تُوهِمُ جوازَهُ. انتهىٰ. وهو ظاهرُ السُّقوطِ مما تقدَّمَ.

قوله: **(وتَقريرُهُ)** الأوضَحُ فيه أنْ يُقال: لو كان التَّكليفُ بما ليسَ في الوُسْعِ جائزًا.. لما لَزِمَ مِن فَرْضِ وقُوعِه محالٌ، لكنَّه يلزَمُ منهُ مُحالٌ هو الخُلف في الخَبَرِ الصَّادِقِ، فليكن التَّكليفُ مُحالًا، ضَرُورةَ أنَّ استِحالةَ اللَّازِمِ توجِبُ استِحالةَ المَلزُومِ.

---

(١) المراد بالعوارض: الحوادث، أي: من القحط والمرض وغلبة العدو، أو التكاليف الشاقة التي نزلت علىٰ الأمم السابقة كالتوبة بقتل النفس، والتطهير بقطع الثوب. «النبراس» ص٣٩٩.

https://t.me/kutubunmufidatun

وهذه نكتةٌ[1] في بيانِ استِحالَةِ[2] كُلِّ ما يَتعلَّقُ عِلمُ الله تعالىٰ أو إرادتُه أو اختِيارهُ بعَدمِ وقُوعِه.

وحَلُّها[3]: أنَّا لا نُسلِّم أنَّ كلَّ ما يكون مُمكنًا في نَفسِه لا يلزَمُ مِن فَرْضِ وقُوعِه مُحالٌ، وإنَّما يجبُ ذلكَ لو لمْ يَعرِضْ له الامتِناعُ بالغيرِ، وإلَّا لجاز أنْ يكونَ لزومُ المحالِ بناءً علىٰ الامتناعِ بالغَيرِ، ألا يُرَىٰ أنَّ الله تعالىٰ لمَّا أَوجدَ العالَم بقُدرتِه واختيارِه فعَدَمُهُ ممكنٌ في نَفسِهِ، مع أنَّه يلزَمُ مِن فَرْضِ وقُوعِه

حاشيـة العلامة الغَـزّي

أو يقال: ذلِكَ التَّكليفُ قد أخبرَ اللهُ تعالىٰ بعدَمِ وقُوعِه، وما أخبرَ بعدَمِ وقُوعِه يَلزَمُ مِن فَرْضِ وقُوعِه مُحالٌ، وكلُّ ما يَلزمُ مِن فَرْضِ وقُوعِه محالٌ.. فهو محالٌ ضَرُورةَ امتِنَاعِ وجُودِ الملزُومِ بدُونِ اللَّازمِ.

قوله: (**وإلَّا**) أي: وإلَّا يكُنْ[4] لم يَعرِض لهُ الامتِنَاعُ بالغَيرِ بأنْ عَرَضَ.. لم يجِبْ أنْ لا يَلزَمَ مِن فَرْضِ وقُوعِه محالٌ، بل يجوزُ أنْ يلزمَ بناءً علىٰ ما عرَضَ مِن الامتِنَاعِ بالغَير.

هذا ويُمكِن نَقضُهَا أيضًا بأنْ يقال: لو صحَّ ما ذَكرتُم مِن التَّقريرِ.. لَلَزِمَ ألا يجُوزَ تكليفُ أمثالِ أبي لهبٍ بالإيمانِ؛ لأنَّ إيمانَهُم محالٌ؛ لإخباره تعالىٰ بأنَّهم لا يُؤمنونَ، فتكليفُهم به تكليفٌ بالمُحالِ، وهو غيرُ جائزٍ عِندكُم، فيَلزَمُ امتِناعُ تكليفِهم معَ جَوازِه وَوُقوعِه إجماعًا.

---

(١) المراد بالنكتة هنا: أي شيء غريب من قبيل الألغاز أو المغالطة. «النبراس» ص٤٠١.

(٢) في (س): استحالة وقوع كل ما تعلق. وكلمة (وقوع) مشطوبة في بعض النسخ، وغير موجودة في باقي النُّسخ.

(٣) أي دفع هذه النكتة، والحل في اصطلاح النظار: تعيين موضع الغلط من المغالطة. «النبراس»

(٤) في «ج»: وإن لم يكن.

https://t.me/kutubunmufidatun

تَخلُّفُ المَعلُولِ عن عِلَّته التَّامة ، وهو محالٌ ؟!

والحاصِلُ: أنَّ الممكنَ لا يَلزمُ مِن فرْضِ وقُوعِه محالٌ بالنَّظرِ إلىٰ ذَاتِه ، وأمَّا بالنَّظرِ إلىٰ أمرٍ زائدٍ علىٰ نَفسِه فلا نُسلِّمُ أنَّه لا يَستلزِمُ المُحالَ .

[الكلامُ في إبطالِ القَولِ بالتَّولُّدِ]

(وَمَا يُوجَدُ مِنَ الْأَلَمِ فِي الْمَضْرُوبِ عَقِيبَ ضَرْبِ إِنْسَانٍ ، وَالِانْكِسَارِ فِي الزُّجَاجِ عَقِيبَ كَسْرِ إِنْسَانٍ) قيَّد بذلك ؛ ليَصْلُحَ مَحلًّا للخِلاف في أنَّه: هل للعبدِ صُنعٌ فيه أمْ لا ، **(وَمَا أَشْبَهَهُ)** كالموت عَقيبَ القَتلِ . . **(كُلُّ ذَلِكَ مَخْلُوقٌ للهِ تَعَالَىٰ)** لِمَا مرَّ مِن أنَّ الخالِقَ هو الله تعالىٰ وَحدَهُ ، وأنَّ كلَّ المُمكناتِ مُستنِدَةٌ إليه بِلا وَاسطةٍ .

حاشيَة العلامة الغَزّي

قوله: (**عَن عِلَّته التَّامَّةِ**) المرادُ بهَا هُنا: القُدرة والاختيارُ .

قوله: (**قيَّدَ بذلِكَ**) يُريد أنَّ التَّقييد هُنا بكونِ الأَلمِ والانكِسَار عَقِيبَ الضَّربِ والكَسْرِ . . إنما هو ليصلُح ذلِكَ الأثرُ ومَا أشبهَهُ محلًّا للخِلاف في أنَّهُ هل للفاعِلِ صُنعٌ فيهِ أمْ لا ؟ للاتِّفاق علىٰ أنَّ الأمرَ الحَاصِلَ بلا تَوسُّطِ فعلِ فَاعلٍ بمَحضِ خَلْقِ الله تعالىٰ .

ثُم تخصيصُ الإنسانِ هُنا أيضًا بالذِّكر جَرىٰ علىٰ وَفقِ السِّياق ؛ لأنَّ بعضَ الأدِلَّة لا تجري في غَيرِ المُكلَّفِ كما سَبَق ، لا لتَحريرِ مَحلِّ النِّزاعِ ، فإنَّ المُعتزِلةَ يُسنِدونَ الآثارَ إلىٰ مَن صَدرَ عنهُ الفِعلُ إنسَانًا كانَ أو غيرَهُ ، هذا معنىٰ كَلامِه ، وقد غَلط فيهِ بعضُهم[1] .

---

(١) ينظر: «النكت والفوائد علىٰ شرح العقائد» للبقاعي (ت ٨٨٥ هـ) ص٣٨١. وتابعه أيضًا=

https://t.me/kutubunmufidatun

والمعتزلةُ لمَّا أسندُوا بعضَ الأفعالِ إلى غيرِ الله تعالى. . قالوا: إنْ كانَ الفعلُ صادرًا عن الفاعلِ لا بتوسُّطِ فعلٍ آخرَ ، فهو بطريقِ المُباشرةِ ، وإلَّا فبطريقِ التَّوليدِ.

بيان معنى التولُّد عند المعتزلة

ومعناه: أنْ يُوجِبَ فِعلٌ لفاعله فِعلًا آخرَ ؛ كحركةِ اليدِ تُوجِبُ حركةَ المِفتاحِ ، فالألم متولِّدٌ مِن الضَّربِ ، والانكسارُ مِن الكَسْرِ ، وليسَا مَخلُوقينِ لله تعالى.

وعندنا: الكلُّ بخلقِ الله تعالى (**لا صُنْعَ للعَبْدِ في تخليقه**) ، والأَوْلى: ألَّا يُقيِّدَ بالتَّخليقِ ؛ لأنَّ ما يُسمُّونَهُ مُتولِّداتٍ لا صُنعَ للعَبدِ فيه أصلًا ، أمَّا **التَّخليقُ**: فلاستحالته مِن العَبدِ ، وأمَّا **الاكتسابُ**: فلاستحالَةِ اكتساب ما ليسَ قائمًا بمحلِّ القُدرَةِ ؛ ولهذا لا يتمكَّنُ العَبدُ مِن عَدمِ حُصولها ، بخلاف أفعالِه الاختياريَّة.

حاشية العلامة الغزي

قوله: (**فلاستحالة اكتساب... إلى آخره**) أي: مع أنَّ الضَّرورةَ الوُجدانيَّةَ قاضيةٌ بأنَّ حالنا بالنِّسبةِ إلى المُتولِّدات فينا ، كحالِنا بالنِّسبةِ إلى المُتولِّداتِ في غيرِنا ، فلا اكتساب فيما يقومُ بمحلِّ القُدرةِ أيضًا ؛ كالعِلم النَّظريِّ المُتولِّدِ مِن النَّظرِ.

قوله: (**ولهذا لا يتمكَّنُ العبدُ... إلى آخره**) اعتُرِضَ: بأنَّ وجُوبَ الصُّدور إنما يكونُ باختيار مُباشرَةِ الأسبابِ ، فلا يُنافي كَونه مُكتسبًا بواسطة السَّببِ ، كما أنَّ صَرْفَ الإرادةِ والقُدرَةِ إلى المُباشِرِ يُوجِبُه ويُفوِّتُ التَّمكُّنَ مِن تَركِه.

ابن أبي شريف (ت٩٠٦ هـ) في حاشيته على شرح العقائد ص٣٣٤.

https://t.me/kutubunmufidatun

[الكلامُ في الآجالِ]

(وَالْمَقْتُولُ مَيِّتٌ بِأَجَلِهِ) أي: الوَقتِ المُقدَّرِ لموتِه، لا كما زَعمَ بعضُ المُعتزِلة مِن أنَّ القاتِلَ قدْ قَطعَ عليهِ الأَجَلَ.

حاشيـة العلامة الغـزّي

[الأجل]

قوله (مَيِّتٌ بأجَلِه) البَاءُ للظَّرفيَّة، أي: مَوتُه كائِنٌ في الوَقتِ الذي عَلِمَ اللهُ في الأزَلِ وقدَّرَ، حاصِلٌ بإيجَادِ الله تعالىٰ مِن غَيرِ صُنعٍ للعَبدِ مُباشرةً ولا تَوليدًا، ولو لمْ يُقتَل لجازَ أنْ يَمُوتَ في ذلِكَ الوَقتِ وأنْ لا يَمُوتَ، مِن غَيرِ قَطعٍ بامتِدَادِ العُمر ولا بالموت بدلَ القَتلِ.

قوله: (مِن أنَّ الله تعالىٰ قد قَطعَ عَليهِ الأَجَلَ) كذا في النُّسَخ[1]؛ والصَّوابُ: (مِن أنَّ القَاتِلَ) لأنَّ مَذهبهُم: أنَّ المُتوَلِّدَ مِن أفعَالهم ليسَ مَخلُوقًا لهُ تعالىٰ.

قال في «شرح المقاصد»: «وزَعمَ كثيرٌ مِن المُعتزِلةِ أنَّ القَاتلَ قدْ قَطعَ عليهِ الأَجَلَ، وأنَّه لوْ لم يُقتَلْ لعَاشَ إلىٰ أَمدٍ هو أَجلُه الذي علِمَ اللهُ مَوتَهُ فيه لولا القَتلُ»[2] وقد يُتوهَّمُ أنَّ الخُلفَ في هذه المسألَةِ لفظِيٌّ كما رآه الأستَاذُ وكثيرٌ مِن المحققينَ؛ لأنَّ الأجلَ إذا كانَ زمانَ بُطلانِ الحَياةِ في عِلم الله تعالىٰ.. كانَ المقتولُ ميتًا بأجَلِه قَطعًا، وإنْ قُيد بطلانُ الحَياةِ بأنْ لا يَترتَّبَ علىٰ فِعلٍ مِن العَبدِ.. لم يكُن كذلِكَ قَطعًا.

فيُجاب: بأنَّ المراد بأَجلِه المضافِ: زمانٌ تَبطلُ فيه الحياةُ بحيثُ لا مَحِيصَ

---

(١) يبدو أنه تحريف قديمٌ موجود في بعضِ المخطوطات، وهي التي وقعت بين يدي العلامة ابن قاسم، وفي أغلب مخطوطاتِ الشرح التي بين أيدينا جاءت العبارة علىٰ الصواب.

(٢) ينظر: «شرح المقاصد» [ج٢/ص١٦٠].

https://t.me/kutubunmufidatun

لنا: أنَّ الله تعالىٰ قد حَكَمَ بآجالِ العِبَاد على ما عَلِمَ مِن غَيرِ تَردُّد، وبأنَّه ﴿ إِذَا جَآءَ أَجَلُهُمْ فَلَا يَسْتَـْٔخِرُونَ سَاعَةً وَلَا يَسْتَقْدِمُونَ ﴾ [يونس: ٤٩].

واحتَجَّتِ المُعتزِلة ....

شُبه المعتزلة في إثباتِ الأجلين

حاشيةُ العلامة الغَزّي

عنهُ، ولا تَقَدُّمَ ولا تأخُّرَ، **ومَرجعُ الخِلافِ**: إلىٰ أنَّه هل يَتحقَّقُ في حقِّ المقتُولِ مِثل ذلِكَ، أم المعلومُ في حقِّهِ أنه إنْ قُتلَ ماتَ، وإنْ لم يُقتَل فإلىٰ وقتٍ هو أَجلٌ له؟

فذهبَ الكثيرون مِن المعتزلة: إلىٰ الثَّاني، وأهلُ السُّنَّة: إلىٰ الأوَّلِ، لكنَّهم لم يَقطعُوا بالموتِ إنْ لم يُقتَل كما سبَقَ عَنهُم؛ لأنَّ عدمَ قَتلِ المقتُولِ سيَّما معَ تعلُّقِ عِلم الله تعالىٰ بأنه يُقتَل.. أمرٌ مستحيلٌ لا يَمتنعُ أنْ يَستلزِمَ مُحالًا هو انقِلابُ الأَجلِ.

ثُم الأجلُ يقال: لجَميعِ مُدَّةِ الشَّيءِ، ولآخِرِهَا، كما يُقال: أَجلُ هذا الدَّين شهرَانِ، أو آخرِهما، فمعنىٰ قطع القَاتل الأَجلَ علىٰ الثَّاني: عدمُ إيصالِه المقتُولَ إليهِ.

قوله: (قد حَكمَ بآجَالِ العِبَاد) أي: كما أخبرَ بذلِكَ بنحو قوله: ﴿ وَلِكُلِّ أُمَّةٍ أَجَلٌ ﴾ [الأعراف: ٣٤].

قوله: ﴿ وَلَا يَسْتَقْدِمُونَ ﴾ هو مَعطوفٌ علىٰ الجُملة الشَّرطِيَّة، أعني قوله: ﴿ إِذَا جَآءَ أَجَلُهُمْ لَا يَسْتَـْٔخِرُونَ ﴾ ويتَّضِحُ المعنىٰ بالتَّقديم بأن يُقال في غير القُرآن: (ولكلِّ أمَّة أجلٌ لا يَستقدِمُونَ عليه، وإذا جاءَ أجلُهم لا يَستأخِرُونَ عنه) لا علىٰ جُملة الشَّرط، كما وقعَ في عِبارَة بعضِهم قُصورًا، ولا علىٰ جُملة الجَزاءِ كما هو المتبَادِرُ؛ لأنَّ الاستقدام عِندَ مجيءِ الأَجلِ غيرُ مَعقُولٍ، فلا فائدَة في نَفيهِ.

قوله: (واحتجَّتِ المُعتزِلةُ) أي: تَنبيهًا واستِشهَادًا، لا احتِجاجًا حَقيقيًّا؛

https://t.me/kutubunmufidatun

بالأحاديثِ الوَارِدَةِ في أنَّ بعضَ الطَّاعاتِ تَزيدُ في العُمرِ، وبأنَّه لو كانَ ميِّتًا بأَجلِهِ لما استحقَّ القاتِلُ ذمًّا ولا عِقابًا، ولا دِيةً ولا قِصاصًا؛ إذْ ليسَ مَوتُ المقتُولِ بخَلْقِهِ ولا بكَسْبِهِ.

والجَوابُ عن الأوَّل: أنَّ اللهَ تعالىٰ كانَ يعلمُ أنَّه لو لم يَفعل هذِهِ الطَّاعةَ.. لكانَ عُمره أربعينَ سنةً، لكنَّهُ عِلمَ أنَّه يَفعلُها ويكونُ عمرهُ سَبعينَ[1]، فنُسِبَتْ هذه الزِّيادةُ إلىٰ تِلكَ الطَّاعةِ بناءً علىٰ عِلم اللهِ تعالىٰ أنَّه لولاهَا لما كانتْ تِلكَ الزِّيادةُ.

حاشيةُ العلامة الغَزِّي

لأنَّهم يدَّعُونَ في هذه المسألةِ الضَّرُورةَ، كما ادّعوهَا في تَولُّد سَائرِ المتولّداتِ، وانتفَائها عِندَ انتِفَاء أَسبَابِها.

قوله: (**بالأَحادِيث**) منها حديثُ أنسٍ يَرفعُه: «مَن أحبَّ أنْ يُبسَطَ له في رِزقِهِ، ويُنسَأَ له في أثَرِه.. فليَصِلْ رَحِمَهُ» رواه الشَّيخان[2]، وهو في مُسند أحمد بلفظ: «مَن سَرَّهُ أنْ يُمَدَّ لهُ في عُمره، ويُزادَ له رِزقهِ.. فليَبرَّ وَالدَيْه، وليَصِلْ رَحِمَهُ»[3]، ومعنىٰ يُنسَأ له في أثَرِهِ: يُؤخَّرَ له في أَجلِه.

قوله: (**والجَوابُ... إلىٰ آخره**) هذا الجَوابُ كما في «شرح المقاصد» يقودُ إلىٰ القَولِ بتَعدُّدِ الأجلِ[4]، **فالجَوابُ الحقُّ هو**: أنَّ تِلكَ الأحاديث آحادٌ، فلا تُعارِضُ القَطعيَّ، أو أنَّ المُرادَ: الزِّيادَةُ بحسَبِ الخَيرِ والبَركَةِ، كما يُقال:

---

(١) في (س): سبعين سنة.

(٢) «صحيح البخاري» برقم: [٥٩٨٦] و«صحيح مسلم» برقم: [٢٥٥٧] عن أنس بن مالك رضي الله عنه.

(٣) «مسند أحمد» برقم: [١٣٤٠١] عن أنس. ط: مؤسسة الرسالة.

(٤) ينظر: «شرح المقاصد» [ج٢/١٦١].

https://t.me/kutubunmufidatun

وعن الثَّاني: أنَّ وجُوبَ العِقاب والضَّمانِ على القاتِلِ تَعبُّدٌ؛ لارْتِكابه المنهيَّ، وكَسبِهِ الفِعلَ الذي يخلقُ اللهُ تعالىٰ عَقِيبَهُ الموتَ بطريقِ جَرْيِ العَادةِ؛ فإنَّ القَتلَ فِعلُ القاتلِ كسبًا وإنْ لم يكُنْ خَلقًا.

والموتُ قائمٌ[1] بالميِّتِ مخلوقُ اللهِ تعالىٰ، لا صُنعَ فيه للعبدِ تخليقًا ولا اكتِسابًا.

اعتراضُ الشارحِ على جعلِ الموت وجُوديًّا

ومبنىٰ هذا[2]: أنَّ الموتَ وجُوديٌّ؛ بدليلِ قوله تعالىٰ: ﴿خَلَقَ ٱلْمَوْتَ وَٱلْحَيَوٰةَ﴾ [الملك: ٢]، والأكثرُونَ على أنَّه عدميٌّ، ومعنى (خلق الموت) أيْ: قدَّرهُ.

حاشيـة العلامة الغـزّي

ذِكْـرُ الفَتـىٰ عُمْـرُهُ الثَّـاني ❖ ... ...[3]

أو بالنِّسبَة إلىٰ ما أثبتهُ الملائِكةُ في صَحيفتِهم، فقد يُثبت فيهَا الشَّيءُ مُطلقًا وهو في عِلم الله مُقيَّدٌ، ثُم يؤولُ إلىٰ مُوجب العِلم، وإليه الإشارةُ بقوله تعالىٰ ﴿يَمْحُواْ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ وَيُثْبِتُ وَعِندَهُۥٓ أُمُّ ٱلْكِتَـٰبِ﴾ [الرعد: ٣٩].

قوله: (والأَكثرُون علىٰ أنَّه عَدميٌّ) معنَاهُ علىٰ هذا التَّقدير: عدمُ الحيَاة عمَّنْ

---

(١) في (خ): والموت القائم بالميت مخلوق الله تعالىٰ. وهذه العبارة وقعتْ متنًا في بعض النسخ الخطية للشرح، وليس ضمن المتن في نسخة المتن المستقلة.

(٢) أي مبنىٰ كون الموت عرضا مخلوقا للحق سبحانه أو مخلوقا للعبد.. علىٰ أنَّ الموتَ أمرٌ مَوجُودٌ.

(٣) تتمة البيت:

ذِكْـرُ الفتـىٰ عُمْـرُهُ الثّـاني وَحاجَتُـهُ ❖ مَـا قَاتَـهُ وَفُضُـولُ العَـيشِ أشـغَالُ

وهو لأبي الطيب المتنبي في ديوانه، وهو البيت الأخير رقم (٤٦) من قصيدة له مطلعها:

لا خَيْـلَ عِنـدَكَ تُهْـديهَا وَلا مـالُ ❖ فَلْيُسْـعِدِ النُّطْـقُ إنْ لـم تُسعِدِ الحالُ.

https://t.me/kutubunmufidatun

(وَالْأَجَلُ وَاحِدٌ) لا كما زعمَ الكَعبيُّ أنَّ للمَقتُولِ أجلَيْنِ: القَتلُ والموْتُ، وأنَّه لو لم يُقْتَلْ لعَاشَ إلىٰ أَجلِهِ الذي هو الموتُ، ولا كما زَعمتِ الفلاسِفةُ أنَّ للحَيوانِ أجلًا طبيعيًّا هو وقتُ مَوتِه بتحلُّلِ رُطوبتِه وانطِفاءِ حَرارتِهِ الغَريزيَّتيْنِ، وآجالًا اختِراميَّةً بحسبِ الآفاتِ والأَمراضِ.

[الكلامُ في الأَرْزَاقِ]

(وَالْحَرَامُ رِزْقٌ) لأنَّ الرِّزقَ اسمٌ لما يَسُوقُه الله تعالىٰ إلىٰ الحيوانِ فيَأكلُهُ،

حاشية العلامة الغَزّي

اتَّصفَ بهَا، لا عدمُ الحَياةِ عمَّا مِن شَأنِه أنْ يكُونَ حيًّا، كما وقعَ في «المواقف»[1] لأنَّ الجَنينَ الذي لم يُنفخ فيه الرُّوحُ ليسَ بمَيِّتٍ، معَ أنَّه مِن شَأنِه الحَياةُ.

وبالجُملة: فالتَّقابُل بينَ الموتِ والحَياةِ تَقابلُ العَدَمِ والملَكَةِ.

قوله: (إلىٰ أَجَلِهِ الذي هُو المَوتُ) يُستفَادُ منه: أنَّ المقتُولَ عِند الكَعبيِّ ليس بمَيِّتٍ، فهو مُخالِفٌ لغَيرِهِ مِن المُعتزِلَةِ بإثبَاتِ الأَجلَيْنِ، وبأنَّ المقتُولَ تَبطُل حَياتُه بأَجَلِ القَتْلِ.

[الرزق]

قوله: (فيأكلُهُ) المراد: يَتناوَلُه، بناءً علىٰ ما اشتهرَ في العُرف مِن إطلاقِ الأَكلِ علىٰ المُتناوَلِ، فيدخلُ المشروبُ، ويخرجُ ما لا يُتناوَل.

والمنقول عن الأشعريَّةِ: أنَّ الرِّزقَ اسمٌ لِمَا سَاقهُ الله تعالىٰ إلىٰ الحَيوانِ فانْتفَعَ بِه للتَّغذِّي أو غَيرِهِ.

قال الآمدي: وعليه التَّعويلُ، وجزمَ به في «شرح المقاصد» فيدخلُ: رِزقُ

(١) ينظر: «المواقف» مع شرحه [ج٢/ص٤٥].

https://t.me/kutubunmufidatun

وذلكَ قدْ يكونُ حَلالًا ، وقدْ يكونُ حَرَامًا ، وهذا أَولىٰ مِن تَفسيرِه[١] بـ: ما يَتغذَّىٰ بهِ الحَيوانُ ؛ لخُلُوِّهِ عَن معنىٰ الإضافَةِ إلىٰ الله تَعالىٰ ، مع أنَّه مُعتَبَرٌ في مَفهوُمِ الرِّزقِ .

وعِندَ المُعتزِلةِ : الحرَامُ ليسَ برِزْقٍ ؛ لأنَّهُم فسَّرُوهُ تارةً بمَملُوكٍ يَأكلُهُ المَالِكُ ، وتارةً بما لا يُمنَعُ مِن الانتِفَاعِ بهِ ، وذلكَ لا يكونُ إلَّا حَلالًا .

حاشيَة العلامة الغـزّي

الإنسَان والدَّواب وغيرهما مِن المأكول وغَيرِه ، ويَخرجُ : ما لم يُنتفَعْ به وإنْ كانَ سوقُه للانتِفَاع[٢] ، ويصحُّ حينئذٍ أيضًا أنَّ كُلَّ أحدٍ يَستوفي رِزقَهُ ، ولا يَأكلُ أَحدٌ رِزقَ غَيرِهِ ، ولا الغيرُ رِزقَهُ ، بخِلاف ما إذا اكتُفِيَ بمُجرَّدِ صِحَّةِ الانتِفَاع والتَّمكُّنِ منهُ علىٰ ما يَراهُ المعتزِلةُ وبعضُ أصحَابِنا ؛ نظرًا إلىٰ أنَّ أنوَاعَ الأَطعِمة والثَّمرَاتِ تُسمَّىٰ أرزَاقًا ، ويُؤمَر بالإنفَاقِ مِن الأَرزَاقِ .

قال الشارح : ومَن فسَّرَ الرِّزقَ بما سَاقَهُ اللهُ تعالىٰ إلىٰ العَبدِ فأَكلَهُ . . لم يَجعلْ غَيرَ المأكُولِ رِزقًا عُرْفًا ، وإنْ صَحَّ لُغةً ، حيث يُقال : رَزقَهُ اللهُ تعالىٰ ولدًا صَالِحًا .

وأرادَ بالعَبدِ : ما يَشملُ البَهائِمَ تغلِيبًا .

قوله : (بمَملُوكٍ يَأكُلهُ المَالِكُ) هذا التَّفسير بظاهرِه معَ أنهُ غيرُ مُنعكسٍ ؛ لخروجِ رِزق الدَّوابِّ بل العَبيدِ والإمَاءِ . . مُخِلٌّ بما هُو مُعتبَرٌ عِندهُم أيضًا مِن الإضافةِ إلىٰ الله تعالىٰ ، إلَّا أنْ يُوجَّهَ بأنَّ المرادَ بالمملوك : المجعولُ ملكًا ، بمعنىٰ : الإذنِ في التَّصرُّف الشَّرعي ، فلا يَخلُو عَن معنىٰ الإضافَةِ ، ويَندفِعُ عنه بمُلاحظة

---

(١) أي : تفسير الرزق ، وعدل عن لفظ (التعريف) ؛ لأنه أنسب بالتعريفات اللفظية ، ولأنه تفسير لما وقع مِن لفظ الرزق في الآيات . «النبراس» ص٤١٦ .

(٢) ينظر : «شرح المقاصد» [ج٢/ص١٦٢] .

https://t.me/kutubunmufidatun

لكنْ يَلزمُ علىٰ الأَوَّلِ: ألَّا يكونَ ما يَأكلُهُ الدَّوابُّ رِزقًا، **وعلىٰ الوَجْهينِ**: أنَّ مَن أكلَ الحرَامَ طُولَ عُمرِهِ لمْ يَرْزُقْهُ اللهُ تعَالىٰ أصلًا!

اعتراض: يلزمُ أنْ يكونَ الحرامُ رِزقًا ساقَهُ اللهُ إلى العبد، واللازمُ باطل

ومبنَىٰ هذا الاختِلافِ[1]: علىٰ أنَّ الإضافةَ إلىٰ اللهِ تعالىٰ مُعتبَرَةٌ في معنَىٰ الرِّزقِ، وأنَّه لا رَازِقَ إلَّا اللهُ وحدَهُ، وأنَّ العبدَ يَستحِقُّ الذَّمَّ والعِقابَ علىٰ أكلِ الحرَامِ، ومَا يَكونُ مُستنِدًا[2] إلىٰ اللهِ تعَالىٰ لا يكونُ قَبيحًا، ومُرتَكِبُهُ لا يَستحِقُّ الذَّمَّ والعِقابَ.

حاشيـة العلامة الغـزّي

حَيثيَّةِ الإذنِ في التَّصرُّفِ: خمرُ المُسلمِ وخِنزيرُه إذا أَكلهُما معَ حُرمتِهما، فإنَّ كُلًّا مِنهُما إنْ كان مَملُوكًا أَكلهُ مَالِكُه، فليسَ مَأذونًا له في التَّصرُّفِ فيهِ.

قوله: (**ألَّا يَكُونَ ما يَأكُلهُ الدَّوابُّ رِزقًا**) أي: وهو مُخالِفٌ لظَاهِرِ قوله تعالىٰ ﴿وَمَا مِن دَآبَّةٍ فِي ٱلۡأَرۡضِ إِلَّا عَلَى ٱللَّهِ رِزۡقُهَا﴾ [هود: ٦]. ويُمكِنُ أنْ يُجابَ: بما سبقَ مِن التَّغليبِ.

قوله: (**أنَّ مَن أَكلَ الحَرامَ طُولَ عُمرِهِ**) **أُجيبَ**: بأنه تعالىٰ قدْ سَاقَ إليه كَثيرًا مِن المُباحَاتِ، إلَّا أنه أَعرَضَ عنهُ بسُوءِ اختِيَارِه، علىٰ أنَّه مَنقُوضٌ بمَن مَاتَ ولمْ يأكُل حَرَامًا ولا حَلالًا، حكىٰ ذلك في «شرح المقاصد»[3].

قوله: (**ومَا يكونُ مُستنِدًا... إلىٰ آخره**) هذه المُقدِّمةُ هي مَنشأ الاختِلاف في الحَقيقة، وهي مَبنيَّةٌ علىٰ ما ذَهبُوا إليه مِن أنَّ إرادَةَ القَبيحِ قَبيحَةٌ.

---

(١) أي الاختلاف في أنَّ الحرامَ رزقٌ عندنا، لا عند المعتزلة.

(٢) أي: وعلىٰ أن ما يكون مستندا.... عطف علىٰ قوله: علىٰ أن الإضافة إلىٰ الله تعالىٰ معتبرة.

(٣) ينظر: [ج٢/ص١٦٢].

https://t.me/kutubunmufidatun

والجوابُ: أنَّ ذلكَ لسُوءِ[1] مُباشَرةِ أسبَابِه باخْتِيارِه[2].

(وَكُلٌّ يَسْتَوْفِي رِزْقَ نَفْسِهِ، حَلالاً كَانَ أَوْ حَرَاماً) لحُصولِ التَّغذِّي بهِما جميعًا.

(وَلَا يُتَصَوَّرُ أَلَّا يَأْكُلَ إِنسَانٌ رِزْقَهُ، أَوْ يَأْكُلَ غَيْرُهُ رِزْقَهُ) لأنَّ ما قدَّرهُ اللهُ تعالىٰ غِذاءً لشَخصٍ يجبُ أنْ يأكُلَه، ويَمتنِعُ أنْ يأكُلَهُ غيرُه، وأمَّا بمعنىٰ (المِلْكِ) فلا يَمتنِعُ[3].

حاشيَة العلامة الغـزّي

وجَوابُها: بمَنعِ القُبحِ؛ لما سَبَقَ مِن أنَّ القَبيحَ: فِعلُ المنهيِّ لا إرَادتُه، ومَنعِ عَدمِ استِحقَاقِ الذّمِّ والعِقَابِ؛ لأنَّه إنما يصِحُّ لو لمْ يكُن العبد مُرتكِبًا للمَنهيِّ مُكتسِبًا للقَبيحِ مِن الفِعل، سِيَّما في مُباشرَة الأسَبابِ بالاختيَار.

قوله: (أو يأكُل رِزقَ غيره)[4] **إن قيل**: فيكفَ يُتصوَّرُ الإنفَاقُ مِن الرِّزق وقد

---

(١) في (ح): بسوء.

(٢) **حاصِلهُ**: أنَّ الذم والعِقاب على الحرام إنما هو لأنَّ العبدَ كَسَبَهُ بالأسباب الممنوعة، فهو من هذه الحيثية قبيح وإن ساقه الله تعالىٰ. **وبالجملة**: السَّوقُ حسنٌ والمَسُوق قبيحٌ؛ لما تقرر مِن أنَّ إرادةَ الله تعالىٰ كفرَ الكافرِ حسنةٌ والمُراد قبيحٌ، ومِن الأدلة الواضحة على أن الحرام رزق حديثُ صفوان بن أمية قال: كنا عند رسول الله ﷺ إذ جاءَ عمرو بن قرة فقال: يا رسول الله، إن الله كتب عليَّ الشقاوة فلا أراني أُرزَقُ إلّا مِن دُفي بكَفِّي، فَأْذَنْ لي في الغناء مِن غير فاحشة، فقال ﷺ: «لا آذَنُ لكَ ولا كَرامةَ، كذبتَ أي عدوَّ الله، لقد رزقكَ اللهُ طيبًا حلالًا، فاخترتَ ما حرَّمَ الله عليكَ مِن رزقه، مكانَ ما أحلَّ الله لكَ مِن حلاله» رواه ابن ماجه، باب المُخنثين برقم: [٢٦١٣] والحديث فيه مقالٌ، في إسناده يحيىٰ بن العلاء وبشر بن نمير وهما متهمان. ينظر: «النبراس» ص٤١٩.

(٣) أي: إذا فُسِّر الرِّزقُ بالملك كما هو رأي المعتزلة فلا يمتنع أنْ لا يأكلَ إنسانٌ رزقه، أو يأكل غيره رزقه.

(٤) كذا وقع في نُسخ الحاشية، والصواب كما هو في نسخ الشرح ونسخة المتن: أو يأكل غيره رزقه. والله أعلم.

https://t.me/kutubunmufidatun

[الكلامُ في الهَدي والإضْلالِ]

(وَاللهُ تَعالَىٰ يُضِلُّ مَنْ يَشاءُ، وَيَهْدِي مَنْ يَشاءُ) بمَعنىٰ خَلْقِ اللهِ الضَّلالَةَ والاهتِدَاءَ؛ لأنَّهُ الخالِقُ وَحْدَهُ.

فائدةُ تَقييدِ الهُدى والإضلال بالمشيئة الأزليَّة

وفي التَّقييدِ إشارةٌ إلىٰ أنْ ليسَ المرادُ بالهِدايَةِ بيانَ طريقِ الحَقِّ؛ لأنَّهُ عَامٌّ في حقِّ الكُلِّ، ولا الإضلالُ عِبارةً عَن وُجدَانِ العَبدِ ضَالًّا أو تَسميتِهِ ضَالًّا؛ إذْ لا معنَىٰ لتَعليقِ ذلكَ بمَشيئةِ اللهِ تعَالىٰ.

نعم؛ قد تُضَافُ الهِدايَةُ إلىٰ النَّبيِّ ﷺ مجازًا بطريقِ التَّسبيبِ[1] كما

حاشية العلامة الغَزّي

قالَ تعالىٰ: ﴿وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ﴾ [البقرة: ٣].

أُجيبَ: بأنَّ إطلاقَ الرِّزقِ علىٰ المُنفقِ مَجازٌ؛ لأنَّه بصدَدِهِ.

[الهداية]

قوله: (وفي التَّقييدِ) أي: بالمشيئَةِ في الفِعلين.. إشارةٌ إلى أنْ ليسَ معنى الهِدايَةِ التي يتَّصِفُ بهَا البَاري تعالىٰ بيان طريقِ الحقِّ؛ لأنَّ ذلِكَ البيانَ عامٌّ في حقِّ جَميعِ النَّاسِ، فلا فائدةَ للتَّخصيصِ، وإلى أنْ ليسَ الإضلالُ الذي يتَّصِفُ أيضًا به مما جَاءتْ صِيغةُ «الإفعالِ» فيه للوُجدَان أو التَّسمية كما في نحو قولهم: أبخلتُ فلانًا، أي: وجدتُّه بخِيلًا، وأَفسَقْتُه، أي: سَمّيتُه فاسِقًا، وذلِكَ لأنَّه لا مَعنى حينئذٍ لذلِكَ التَّقييد، إذ لا يصِحُّ أنْ يُقال: وجَدتُ فُلانًا كذَا إنْ شِئت، ولا سَميتهُ بكذَا إن شِئت.

قوله: (نعم؛ قد تُضافُ الهِدايَةُ... إلىٰ آخره) أي: كما في قَولِه تعالىٰ: ﴿وَإِنَّكَ

(١) في (ح) و(ش): التسبب. والمثبت كما في (خ).

https://t.me/kutubunmufidatun

تُسنَدُ إلى القرآن، وقد يُسنَد الإضلال إلى الشَّيطانِ مجازًا كما يُسنَد إلى الأَصنَامِ.

ثُمَّ المذكورُ في كلام المشايخ: أنَّ الهدايةَ عندنا: خلقُ الاهتِدَاء، ومثل: (هداهُ اللهُ تعالى فَلَمْ يَهتَدِ) مجازٌ عن الدَّلالةِ والدَّعوةِ إلى الاهتِداءِ.

وعِندَ المُعتزلة: بيانُ طريقِ الصَّوابِ، وهو باطِلٌ؛ لقوله تعالى: ﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِى مَنْ أَحْبَبْتَ﴾ [القصص: ٥٦]، ....

حاشية العلامة الغزّي

لَتَهْدِىٓ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾ [الشورى: ٥٢] ﴿إِنَّ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانَ يَهْدِى لِلَّتِى هِىَ أَقْوَمُ﴾ [الإسراء: ٩] ﴿وَلَأُضِلَّنَّهُمْ﴾ [النساء: ١١٩] ﴿رَبِّ إِنَّهُنَّ أَضْلَلْنَ كَثِيرًا مِّنَ ٱلنَّاسِ﴾ [إبراهيم: ٣٦].

والمجازُ فيهَا كما يُستفَادُ مِن الشَّرح: مَجازٌ عَقليٌّ مِن استِنَادِ الفِعل إلى غيرِ ما هو له؛ لِكَونِه سَببًا في حُصولِه.

قوله: (ومِثلُ: هداهُ الله فَلمْ يهتدِ، مجازٌ) أي: في الكَلمةِ، ومِن مثله قولُه تعالى: ﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَٰهُمْ﴾ [فصلت: ١٧] معناهُ: نَصبنَا لهمُ الدَّلائلَ الفَارِقةَ بينَ الحَقِّ والبَاطِلِ، ودَعونَاهُم فاستَحبُّوا العمَىٰ علىٰ ما دُعوا إليه مِن الهُدىٰ، واحتِمالُ خَلقِ الاهتِدَاء ثُمَّ الارتِدَاد مع مُخالفتِه لإجماعِ المُفسِّرينَ.. يَمنَعُه صَريحُ غيرِها مِن الآياتِ.

قوله: (وهو بَاطِلٌ... إلى آخره) يُقال أيضًا: لو كانَ الهدايةُ بمعنى البيَانِ.. لم يختلِفِ النَّاسُ فيهَا؛ لأنَّ بيانَ الطَّريقِ يَعُمُّهمْ، معَ أنَّهم مُختلِفونَ، فمِنهُم المُهتَدِي والضَّال.

وأيضًا يَلزمُه فوَاتُ قَاعِدَة المُطاوَعةِ[1]، فإنَّ اهتَدىٰ مُطاوع هدىٰ، والاهتِداءُ

(١) فعل المطاوعة: هو الواقع مُسببا عن سببٍ اقتضاه، نحو: (كسرته فانكسر) قال ابن مالك في شرح=

https://t.me/kutubunmufidatun

ولقولِه ﷺ: «اللَّهم؛ اهْدِ قَوْمِي»، مع أنَّه بيَّنَ الطَّريقَ، ودَعاهُم إلى الاهتِداءِ.

والمشهُور: أنَّ الهِدايةَ عِندَ المُعتزِلة: هي الدَّلالةُ الموصِلةُ إلى المَطلُوبِ،

حاشيَة العلامة الغَزّي

غيرُ لازمٍ للبيَانِ، وأيضًا يُقال في مَقام المَدحِ: فلانٌ مَهدِيٌّ؛ لمن خلقَ فيه الهِدايةُ دُونَ مَن دعَا إليهَا.

حديثُ: «اللهُمَّ اهدِ قَومِي» أورَدهُ القاضي عياض[1] في «الشِّفا» بغيرِ إسنادٍ[2]، وَوجْهُ الرَّدِّ به: أنَّ الدُّعاءَ يَستدعِي عَدمَ حُصولِ المطلُوبِ مع أنَّ البيَانَ حَاصِلٌ.

وقد يُرَدُّ أيضًا بقولِه تعالى: ﴿ٱهۡدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلۡمُسۡتَقِيمَ﴾ [الفاتحة: ٦] لكنَّه يرِدُ أيضًا على التَّفسيرِ بالخَلْقِ، فيَنبغي عليه أنْ يُفسَّر المطلوبُ هنا بزيادَة ما مُنِحُوه مِن الهُدى والثَّبات عليهِ، أو حصُول المرَاتب المترتِّبة عليه.

قوله: (والمَشهُور أنَّ الهِدايَة) قيل: يمكِنُ التَّوفيقُ بأنَّ مُرادَ المشايخِ بيان

= «الخلاصة»: هو الدَّال على قبول مفعول لأثر الفاعل، ومعنى ذلك: أن الفعل المطاوِع بكسر الواو يدلُّ على أنَّ المفعول لقولك كسرت الشيء.. يدلُّ على مفعول معالجتك في إيصال الفعل إلى المفعول، فإذا قلت: (فانكسر) عُلم أنّه قبلَ الفِعل، وإذا قلت: (لم ينكسر) علم أنه لم يقبله، وأمَّا المطاوَع بفتح الواو: فيدلُّ على مُعالجة الفاعل في إيصال فعله إلى المفعول، ولا يدلُّ على أنَّ المفعول قَبِلَ الفِعل أو لم يَقبلهُ. وينظر: «شرح المكودي على ألفية ابن مالك» ص١٠٦. ط: المكتبة العصرية.

(١) هو الإمام القاضي أبو الفضل عياض بن موسى اليحصبي السبتي المالكي الأشعري، من كبار علماء المالكية وفقهائهم ومحدثيهم ومؤرخيهم، مِن كتبه: «الشفا بتعريف حقوق المصطفى» وهو كتاب مبارك عم به النفع، وله في تراجم المالكية: «ترتيب المدارك» وله شرح حافل على صحيح مسلم اسمه: «إكمال المُعلم بفوائد مسلم» أكمل فيه شرح المازري على صحيح مسلم، **توفي سنة: (٥٤٤هـ)** رحمه الله ورفع مقامه.

(٢) ينظر: «الشفا بتعريف حقوق المصطفى» [ج١/ص١٠٥] مع حاشية الشمني «مزيل الخفا». ط: دار الفكر.

https://t.me/kutubunmufidatun

وعِندنَا[1]: الدَّلالةُ على طَريقٍ يُوصِلُ إلى المَطلُوبِ، سَواءٌ حَصَلَ الوصُولُ والاهتِداءُ أَوْ لَم يَحصُلْ[2].

[الكلامُ في الأَصْلَحِ]

(وَمَا هُوَ الأَصْلَحُ لِلْعَبْدِ فَلَيْسَ ذَلِكَ بِوَاجِبٍ عَلَى اللهِ تَعَالَى)، وإلَّا لما خلقَ الكافِرَ الفقيرَ المُعذَّبَ في الدُّنيا والآخِرَةِ.

حاشيَة العلامة الغـزّي

الحقِيقة الشَّرعيَّةِ المُرادَةِ في أَغلَبِ استِعمَالاتِ الشَّارع، والمَشهُور بينَ القومِ: هو المعنَى اللُّغويُّ أو العُرفيُّ.

[الأصلح]

قوله: (فليسَ ذلِكَ بوَاجِبٍ على الله تعالى) خالفَ في ذلِكَ المعتزِلةُ، **فذهبَ البَغداديُّونَ منهم**[3]: إلى أنه يجِبُ على الله تعالى ما هو أَصلحُ لِعباده في الدِّين

---

(١) قال الفرهاري: **فإن قلت**: ما السبب في اختلاف النقل عن الأشاعرة؟ **أُجيبَ**: بأنَ مرادهم **من الأول**: المعنى الشرعي المستعمل في غالب استعمالات الشرع للهداية المنسوبة إلى الحق تعالى، **ومن الثاني**: المعنى اللغوي أو العرفي، ثم لا يخفى أنّ الخلاف الأول كلاميٌّ مبنيٌّ على مسألة خلق الأفعال، وأما الثاني: فلغوي لا يدعو إليه غرض شرعي، بل مرجعه تتبع الاستعمالات، ولا غرض للمتكلم في البحث عنه؛ ولذا وافق بعض الأكابرِ فيه المعتزلةَ. **وعندي**: أنَّ أول ما نشأ الخلاف الثاني هو مِن غلط الناظرين في «الكشاف»؛ فإنّ الزمخشري اختار الدلالة الموصلةَ، واعترض عليه الإمام الرازي في «التفسير الكبير» واختار الدلالة المطلقة نظرا إلى استعمال العرب، لا بناء على رعاية المذهب، فزعم الناس أنَّ الأول للمعتزلة، والثاني للأشاعرة، كما أن الزمخشري اختار أن اللام في (الحمد لله) للجنس، واختار بعض المفسرين أنها هنا للاستغراق، فزعمَ المتأخرون أن كون اللام في (الحمد) للجنس مذهب المعتزلة، وللاستغراق مذهب أهل السنة، مع أنه لا يتعلق بذلك شيء من المذاهب. ينظر: «النبراس» ص٤٢٧ ـ ٤٢٨.

(٢) ومِن أدلتنا قوله تعالى: ﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَٰهُمْ فَٱسْتَحَبُّوا۟ ٱلْعَمَىٰ عَلَى ٱلْهُدَىٰ﴾ [فصلت: ١٧].

(٣) في مقدمتهم: أبو القاسم البلخي الكعبي ومدرسته.

https://t.me/kutubunmufidatun

ولَما كانَ لهُ مِنَّةٌ على العِبادِ، واستِحقاقُ شُكرٍ في الهِدايَةِ وإفَاضةِ أنوَاعِ الخيرَاتِ؛ لكونِها أداءً للوَاجبِ.

ولمَا كانَ امتِنانُهُ على النَّبيِّ ﷺ فوقَ امتنانهِ على أبي جهلٍ لعنهُ الله؛ إذْ فعلَ بكلٍّ مُنهما غايةَ مَقدُورِه مِن الأَصْلَحِ لَهُ.

ولمَا كانَ لسُؤال العِصمَةِ والتَّوفيقِ وكشفِ الضرَّاءِ، والبَسطِ في الخصْبِ

حاشيـة العلامة الغـزّي

والدُّنيا، بمعنى: الأَوفَقِ في الحِكمَةِ والتَّدبيرِ.

وذهـبَ البَصـريُّونَ[١]: إلى وجُوبِ الأَصلح في الدِّين فقطْ، بمعنى: الأَنفعِ.

واتَّفقَ الفَرِيقَانِ: على وجُوبِ الإقدَارِ والتَّمكينِ، وعلى أنَّه فعلَ بكُلِّ أحدٍ غايةَ مَقدُوره مِن الأصلَحِ، وليسَ في مَقدُورِه تعالى لُطفٌ لو فُعِلَ بالكُفَّارِ لآمنوا جَميعًا، وإلَّا لكانَ تَركُه بُخْلًا وسَفَهًا.

ثُم البَصريُّونَ منهم: مَن اعتبَرَ في الأَنفعِ جَانِبَ عِلْمِ اللهِ تعالى، فأوجبَ ما علِمَ اللهُ نَفعَهُ كالجُبَّائيِّ، فلَزِمهُ أنْ لا يخلُقَ الكَافِرَ، أو أنْ يُمِيتَهُ، أو يَسلُبَ عَقلَهُ قبلَ التَّكليفِ.

ومِنهم: مَن لم يَعتبِر ذلِكَ، وزعمَ أنَّ مَن علِمَ الله منهُ الكُفرَ على تَقديرِ التَّكليفِ.. يَجبُ تَعريضُه للثَّوابِ، فلَزِمهُ تَركُ الوَاجب فيمَن مَاتَ صَغيرًا.

قوله: (**ولَما كانَ لهُ مِنَّةٌ**) أي: لأنَّ لزُومَ البُخلِ ونَحوهِ عِندهُم لتَركِ الأَصلَحِ.. جَعلَ تَعلُّقَ قُدرةِ الله تعالى بهِ مُستحيلًا، وفعلَ الأصلَحِ واجِبًا، ومِثلُ هذا الفعلِ

(١) وعلى رأسهم الجُبَّائيُّ وأتباعه.

https://t.me/kutubunmufidatun

والرَّخاءِ.. مَعنًى[١]؛ لأنَّ ما لم يَفعلْهُ في حقِّ كُلِّ أحدٍ فهو مَفْسَدَةٌ لهُ يجِبُ علىٰ اللهِ تعالىٰ تَركُهَا.

ولمَا بقِيَ في قُدرَةِ اللهِ تعالىٰ بالنِّسبَةِ إلىٰ مَصالِحِ العِبادِ شَيءٌ؛ إذْ قد أتَىٰ بالوَاجبِ[٢].

سببُ فسادِ أصولِ المعتزلة

ولَعَمْري؛ إنَّ مفاسِدَ هذا الأصلِ ـ أعني: وجُوبَ الأَصلحِ، بلْ أكثرَ أُصولِ المُعتزِلَةِ ـ أظهرُ مِن أنْ تَخفَىٰ، وأكثرُ مِن أنْ تُحْصَىٰ؛ وذلكَ **لقُصورِ** نَظرِهم في المعَارِفِ الإلَهيَّةِ، **ورُسُوخِ** قياسِ الغَائبِ علىٰ الشَّاهِدِ في طِباعِهِم.

اعتراض: تركُ الأصلحِ منه تعالى بُخلٌ وسَفهٌ يتنَزَّهُ عنهُ

وغايةُ مُتَشبَّثِهم[٣] في ذلكَ: أنَّ تركَ الأَصلحِ يكونُ بُخلًا وسَفهًا[٤].

وجوابُه: أنَّ منعَ ما يكونُ حقَّ المانعِ[٥] ـ وقد ثبتَ بالأدِلَّةِ القَاطعةِ كَرَمُهُ وحِكمتُه وعِلمُه بالعَواقِبِ ـ يكونُ محضَ عَدلٍ وحِكمةٍ.

حاشيَة العلامة الغَـزّي

لا مِنَّةَ فيه، كما أنَّه لا مِنَّةَ للأبِ علىٰ وَلدِه في شَفقَتِه الجِبلِّيَّة.

---

(١) أي: مع أنه قد ثبت سؤال هذه الأمور من الله تعالىٰ في الأحاديث الصحيحة، وإجماع الأمة، بل جاء تعليمُ السؤال ببعضها في القرآن. «النبراس» ص٤٣٠.

(٢) أي: لا يقدر الحق سبحانه أن يفعل بأحدٍ منهم خيرا، إذ قد أتىٰ بالواجب، أي: بجميع ما يجب عليه من مصالحهم؛ إذ لو كان شيء منها باقيا في قدرته ولم يفعله كان تركا للواجب، فيلزم أن تكون مقدوراته متناهية، وهو محال. «النبراس» ص٤٣١.

(٣) التشبث: التمسك والالتصاق بالشيء.

(٤) أي: لأنه إن تركه مع العلم بكونه أصلح.. فبخلٌ، أو بدونه.. فجهل وسفه.

(٥) المراد بـ(ما) هو ما يعتقده الناس مصالح من الصحة والنعيم والطاعة ودخول الجنة، وبـ(المانع) الحق سبحانه. «النبراس» ص٤٣٢.

https://t.me/kutubunmufidatun

من فهم معنى الوجوب على الله تعالى نزّهه عنه

ثُمَّ ليتَ شِعْري[١]! ما معنى وجوبِ الشَّيءِ على الله تعالى؟! إذْ ليسَ معناهُ استِحقاقَ تارِكهِ الذَّمَّ والعِقابَ، **وهو ظاهرٌ**، ولا لُزومَ صُدورِهِ عنهُ بحيثُ

حاشية العلامة الغزّي

قوله: (**ثُمَّ ليتَ شِعري! ما مَعنى وجُوبِ...**) **قيلَ**: معناهُ: أنَّه مُقتضَى الحِكمَةِ معَ القُدرَةِ على التَّركِ.

وأُجيبَ: بأنَّ الإخلالَ بالحِكمَةِ نَقصٌ يَستحيلُ على الله تعالى، فيَجِبُ صدورُ الفِعلِ، وهو مَذهبُ الفَلاسِفة، فإنَّهم يَجعلُونَ إيجادَ العَالم لازِمًا؛ لاشتِماله على المصالِح.

وقيل: مَعناهُ: أنَّ عادَةَ الله تعالى جَرَتْ بأنَّه يَفعلُه البَتَّةَ ولا يَترُكه، وإنْ جازَ التَّركُ كما في سَائرِ العَاديَّات.

وأُجيبَ: بأنه يَستلزِمُ وصفَ كلّ ما أخبرَ به تعالى مِن أفعَالِه بالوجُوبِ عليه؛ لقِيام الدَّليل على أنهُ يَفعلُه قَطعًا، مع أنَّهم لا يَجعلُونَهُ واجِبًا عليهِ تعَالى.

قوله: (**استِحقاقَ تَارِكهِ الذَّمَّ والعِقابَ**) أي: استحقاقًا شَرعيًّا ولا عَقليًّا، على أنَّ بعضَ المُعتزِلة قدْ قالَ بالوجُوبِ العَقليِّ بمعنى: استِحقَاق الذّمِّ عَقلًا

وفي «شرح المقاصد»: أنَّ الكَلامَ في الوجُوبِ بمعنَى: استِحقَاق الذّمِّ على التَّركِ[٢].

---

(١) الشعر هنا: العِلمُ، وخبر (ليت) محذوف تقديره: حاصل، أي بجواب السؤال الذي يذكره بعده، فالمعنى: ليت علمي حاصل، فظاهر هذا التركيب: التمني لحصول العلم لنفسه، والمقصود منه: تعريض المُخاطب بأنه لا عِلم له بالجواب. وينظر: «النبراس» ص٤٣٣.

(٢) **في حاشية الأصل**: عِبارتُه فيه: «وقد يُتمسَّكَ ـ أي: مِن جَانِب المعتزلة ـ بأنَّ عند وجود=

https://t.me/kutubunmufidatun

لا يَتمكَّنُ مِن التَّركِ، بناءً علىٰ استِلزَامِه مُحالًا مِن سَفَهٍ أو جَهلٍ أو عَبثٍ أو بُخْلٍ أو نحوِ ذلكَ؛ لأنَّه رَفضٌ لقَاعِدَةِ الاختيارِ، وميلٌ إلىٰ الفَلْسفَةِ الظَّاهِرةِ العَوَارِ.

[الكلامُ في إثباتِ عذابِ القَبرِ]

(وَعَذَابُ الْقَبْرِ لِلْكَافِرِينَ وَلِبَعْضِ عُصَاةِ الْمُؤْمِنِينَ) خصَّ البعضَ؛ لأنَّ منهم مَن لا يُرِيدُ اللهُ تعالىٰ تَعذيبَهُ فلا يُعذَّب.

(وَتَنْعِيمُ أَهْلِ الطَّاعَةِ فِي الْقَبْرِ) بما يَعلمُهُ الله تعالىٰ ويُريدُه، وهذا أولىٰ ممَّا وقعَ في عامَّةِ الكُتبِ مِن الاقتِصارِ علىٰ إثباتِ عذابِ القَبرِ دُونَ تَنعيمِه؛ بناءً علىٰ أنَّ النُّصوصَ الوَارِدةَ فيه أكثرُ، وعلىٰ أنَّ عامَّةَ أهلِ القُبورِ كُفَّارٌ وعُصَاةٌ؛ فالتَّعذيبُ بالذِّكرِ أَجْدَرُ.

(وَسُؤَالُ مُنْكَرٍ وَنَكِيرٍ) وهُما مَلكانِ يدخُلانِ القبرَ، فيَسألانِ العبدَ عَن ربِّهِ، وعَن دِينهِ، وعن نَبيِّهِ.

قال السَّيِّد أبو شُجاع[1]: ....

حاشية العلامة الغَزِّي

قوله: (العَوارِ) هو العَيْب، وهو كما في «القاموس» مُثلَّثُ العَين، وفي

= الدّاعي والقُدرة وانتفاءِ الصارف.. يجِبُ الفِعلُ، ورُدَّ: بأنَّ ذلكَ بعدَ التّسليم وجُوبٌ عنهُ، بمعنىٰ اللّزوم عِندَ تمام العِلّة، والكلامُ في الوجُوبِ عليه، بمعنىٰ: استِحقَاق الذَّمِّ علىٰ التَّركِ، فأين هذا من ذاك. انتهىٰ». انظر: «شرح المقاصد» ج٢/ص١٦٧.

(١) هو الشيخ الإمام أبو شجاع نجم الدين منكُوبَرس ـ ويقال: بَكْبَرس ـ بن عبد الله الحنفي التركي، توفي في بغداد سنة (٦٥٢ هـ) له شرح علىٰ متن الطحاوية اسمه: (النور اللامع والبرهان الساطع) ينظر: (الجواهر المضية في طبقات الحنفية) [ج١/ص٤٦٢].

https://t.me/kutubunmufidatun

إنَّ للصِّبيان سُؤالًا، وكذَا للأنبياءِ عِندَ البَعض.

(ثَابِتٌ) كلٌّ مِن هذهِ الأُمورِ ....

الدلائلُ السَّمعيَّةُ على إثباتِ عذابِ القبرِ وسُؤاله

حاشية العلامة الغزّي

«الدِّيوان» أنَّ الفَتحَ أَفصَحُ[1].

قوله: (إنَّ للصِّبيَانِ سُؤالًا) الأَصحُّ أنَّ الأطفالَ والأنبيَاءَ لا يُسألُونَ، ويلتحقُ بِهم المجَانِينُ كما في «الإرشاد» لابن عَقيل[2]، وكذا الشُّهدَاء علىٰ ما في «التَّذكِرة» للقُرطبي[3] قال: لأنَّه ورَدَ في الحَديثِ الصَّحيحِ أنَّهم لا يُفتَنُونَ؛ لأنَّ بارِقَة السُّيوفِ قَد كَفتهُم، يعني أنَّ المرُادَ: الاختِبَار، وقد شُوهِدَ ثبَاتُهم في تِلكَ الحَالةِ[4].

(١) ينظر: «معجم ديوان الأدب» لأبي إبراهيم الفارابي [ج٣/ص٣٧١] باب (فُعال) بضم الفاء.

(٢) الإمام المتكلم شيخ الحنابلة: علي بن عقيل بن محمد بن عقيل البغدادي الظفري، أبو الوفاء، صاحب التَّصانيف ومؤلف كتاب «الفنون» الذي يزيد علىٰ أربع مئة مجلدٍ، **ولد سنة: (٤٣١ هـ)** كان قوي الدين، حافظا للحدود، كريما ينفق ما يجد. **من مشايخه:** أبو الطيب الطبري، وابن الصباغ، وأبو إسحاق الشيرازي، والقاضي أبو يعلىٰ الفرّاء، وغيرهم خلق كثير. **مِن مؤلفاته:** «الإرشاد في الاعتقاد» و«ذم التشبيه وإثبات التنزيه» و«الواضح في أصول الفقه» و«الجدل علىٰ طريقة الفقهاء» اتّهمه بعضُ الحنابلة بالانحراف عن مذهبهم في الإثبات، **توفي** رحمه الله **تعالىٰ سنة: (٥١٣ هـ)**. ينظر: «سير أعلام النبلاء» [ج١٩/ص٤٤٣] و«المنتظم في تاريخ الملوك والأمم» لابن الجوزي [ج١٧/ص١٧٩].

(٣) الإمام المفسر أبو عبد الله، محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فَرْح القرطبي المالكي الأشعري، من كبار المفسرين وأئمتهم، رحل إلىٰ الشرق، واستقر بـ(مُنْية ابن خُصَيب) في شمالي أسيوط، بمصر، **وتوفي فيها سنة (٦٧١هـ)** رحمه الله تعالىٰ وأعلا مقامه. **من كتبه:** تفسيره المشهور «الجامع لأحكام القرآن» و«الأسنىٰ في شرح أسماء الله الحسنىٰ» و«التذكرة بأحوال الموتىٰ وأمور الآخرة» وقد وهم مَن نسبَ له كتاب: «الإعلام بما في دين النصارىٰ من الفساد والأوهام» وهو لشيخه أبي العباس أحمد بن عمر القرطبي (ت ٦٥٦ هـ). ينظر: «الديباج المُذهب في معرفة أعيان علماء المذهب» لابن فرحون [ج٢/ص٣٠٨].

(٤) ينظر: «التذكرة بأحوال الموتىٰ وأمور الآخرة» للإمام أبي عبد الله القرطبي، [ج١/ص٤١٨].

https://t.me/kutubunmufidatun

(بِالدَّلائِلِ السَّمْعِيَّةِ) لأنَّها أمورٌ ممكِنةٌ أخبرَ بها الصَّادِقُ علىٰ ما نَطقَتْ به النُّصوصُ:

حاشية العلامة الغَزّي

قوله: (بالدَّلائِل السَّمعيَّةِ) مِنها: في تَعذيبِ عُصاة المؤمنينَ حَديثُ القَبريْنِ الوَارِد في الكُتبِ السِّتة وغيرها، مِن رِوايَة ابن عبَّاسٍ، فإنَّ ظَاهِرهُ يقتَضي أنَّ المُعذَّبيْنِ كانَا مُسلمِيْنِ؛ لتَعليلِ تعذيبِهما بأنَّ أحدَهُما كانَ يمشي بالنَّميمَةِ، وبأنَّ الآخرَ كانَ لا يَستَنْزِهُ مِن البَوْلِ؛ ولقولهِ فيه: «لعلَّهُ يُخفَّفُ عَنهُما مَا لمْ ييْبَسا»[1] كذا قيل، والمفهومُ مِن بعضِ طُرقِ الحَديثِ: أنهما كانَا كَافرينِ، ففي كِتاب «التَّرغيب» لأبي موسىٰ المديني[2]، مِن رواية جابرٍ: «أنَّ النبيَّ ﷺ مرَّ علىٰ قَبرينِ مِن بني النَّجار هَلكَا في الجَاهِليَّة، فسَمِعهُما يُعذَّبانِ في البَولِ والنَّميمَة» وفي «الأوسط» للطبراني نحوه[3].

قوله: (لأنَّها أُمورٌ مُمكِنةٌ) قيَّدَ بالإمكَانِ؛ لأنَّ المُمتنِعَاتِ لا تَثبُتُ بالخبَرِ الصَّادقِ؛ لأنَّ العَقلَ مُقدَّمٌ علىٰ النَّقلِ، بل يَجِبُ تَسليمُ الخَبَرِ وتَفويضُ عِلمه إلىٰ الله تعالىٰ، أو تَأويلُه بما لا يَدُلُّ العَقلُ علىٰ امتِنَاعِه.

---

(١) «صحيح البخاري» برقم: [٢١٦] و«صحيح مسلم» برقم: [٦٠٣] وغيرهما.

(٢) الإمام الحافظ الكبير: محمد بن أبي بكر عمر بن أبي عيسىٰ المديني الأصفهاني الشافعي، أبو موسىٰ المديني، **ولد سنة:** (٥٠١ هـ) حرص عليه والده منذ نشأته فسمَّعه من أصحاب أبي نُعيم وطبقتهم، مهر في النحو واللغو وتفقه علىٰ المذهب الشافعي، كان بارعا في الحفظ والرجال، صاحب ورع وعبادة، **من تلامذته:** السمعاني، وأبو بكر الحازمي، وعبد الغني المقدسي. **من مؤلفاته:** «المجموع المغيث في غريبي القرآن والحديث» و«التّرغيب في الخِصال المنجية والتّرهيب من الخِلال المُردِية» و«عوالي التابعين» **توفي** رحمه الله **تعالىٰ سنة:** (٥٨١ هـ). ينظر: «سير أعلام النبلاء» [ج٢١/ص١٥٢] و«طبقات الشافعية» لابن قاضي شهبة [ج٢/ص٤٠].

(٣) «المعجم الأوسط» للطبراني برقم: [٤٦٢٨].

https://t.me/kutubunmufidatun

قال الله تعالى: ﴿ٱلنَّارُ يُعۡرَضُونَ عَلَيۡهَا غُدُوّٗا وَعَشِيّٗاۚ وَيَوۡمَ تَقُومُ ٱلسَّاعَةُ أَدۡخِلُوٓاْ ءَالَ فِرۡعَوۡنَ أَشَدَّ ٱلۡعَذَابِ﴾ [غافر: ٤٦]، وقال الله تعالى: ﴿أُغۡرِقُواْ فَأُدۡخِلُواْ نَارٗا﴾ [نوح: ٢٥].

وقالَ النَّبيُّ ﷺ: «استَنزِهُوا مِن البَوْلِ؛ فإنَّ عامَّةَ عذابِ القبرِ مِنهُ»، وقال النَّبيُّ ﷺ: «﴿يُثَبِّتُ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ بِٱلۡقَوۡلِ ٱلثَّابِتِ﴾ [إبراهيم: ٢٧]: نزلتْ في عَذابِ القَبرِ، إذا قيل له: مَن ربُّكَ؟ وما دِينُكَ؟ ومَن نبيُّكَ؟ فيقول: ربِّيَ الله، وديني الإسلامُ، ونَبيِّيَ مُحمَّدٌ ﷺ».

حاشية العلامة الغَزّي

قوله: (**النَّارُ يُعرَضُونَ عليهَا**) أي: قبلَ يوم القيامَةِ، وذلِكَ في القَبرِ، بدليل قَولِه تعالى: ﴿وَيَوۡمَ تَقُومُ ٱلسَّاعَةُ﴾ [الروم: ١٢] ومَعنى عَرْضِهم عليهَا: إحرَاقُهم بهَا.

قوله: (**أُغرِقُوا فأُدخِلُوا نارًا**) أي: في القَبرِ؛ لأنَّ الفَاء للتَّعقيبِ.

حديث «استَنزِهُوا مِن البَولِ»: أخرجَهُ بذلِكَ اللَّفظِ الدَّارقُطنيُّ وقال: المحفوظُ أنَّه مُرسَلٌ عن ابن عبَّاس[1].

حديثُ نُزولِ ﴿يُثَبِّتُ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾ [إبراهيم: ٢٧]: رواهُ الشَّيخان عن البَراءِ بن عَازبٍ عن النَّبيِّ ﷺ قال: «﴿يُثَبِّتُ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ بِٱلۡقَوۡلِ ٱلثَّابِتِ﴾ [إبراهيم: ٢٧] نَزلتْ في عَذَابِ القبرِ، يُقال: مَن ربُّكَ؟ فيقولُ: رَبِّيَ الله، ونَبيي مُحمَّدٌ، فذلك قولُهُ تعالى: ﴿يُثَبِّتُ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ بِٱلۡقَوۡلِ ٱلثَّابِتِ فِي ٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَا وَفِي ٱلۡأٓخِرَةِ﴾ [إبراهيم: ٢٧]»[2].

---

(١) «سنن الدارقطني» برقم: [٤٥٩] باب: نجاسة البول والأمر بالتنزه منه والحكم في بول ما يؤكل لحمه.

(٢) «صحيح البخاري» برقم: [١٣٦٩] و«صحيح مسلم» برقم: [٢٨٧١] وغيرهما، عن البراء بن عازب رضي الله عنه.

https://t.me/kutubunmufidatun

وقال ﷺ «إذا قُبِرَ[1] المَيِّتُ أَتاهُ مَلكانِ أَسوَدانِ أَزرَقانِ، يُقالُ لأَحدِهما: المُنكَرُ، وللآخرِ: النَّكِيرُ...» إلى آخرِ الحديث.

وقال ﷺ: «القَبرُ رَوضةٌ مِن رِياضِ الجَنَّةِ، أو حُفرةٌ مِن حُفَرِ النِّيرانِ».

وبالجُملةِ: الأحاديثُ في هذا المعنىٰ وفي كثيرٍ مِن أحوالِ الآخرةِ.. مُتواترةُ المعنىٰ وإنْ لم يَبلُغْ آحادُها حدَّ التَّواتُرِ.

وأَنكرَ عذابَ القَبرِ بعضُ المعتزلةِ والرَّوافِضِ؛ ....

حاشية العلامة الغَزّي

الرَّدُّ علىٰ مَن أنكرَ عذابَ القبرِ لأنَّ الميِّتَ لا حياةَ له

حديث: «إِذَا أُقبِرَ المَيتُ» أخرجهُ ابن حِبّان في «صحيحه»، والتِّرمذيُّ مِن روايةِ أبي هُريرة، وقال: حسنٌ غريبٌ بلفظ: «إِذَا أُقبِرَ أَحدُكم» أو «الإنسَان»[2].

حديث «القَبْرُ رَوضَةٌ»: أخرجَهُ بهذا اللفظِ التِّرمذيُّ، مِن حَديثِ أبي سَعيدٍ بسَنَدٍ ضَعيفٍ، والطَّبرانيُّ في «الأَوسَطِ» مِن حديث أبي هُريرة، وقال: لم يَروِهِ عَن الأَوزاعيِّ إلَّا أيوبُ بن سُويدٍ، تفرَّدَ بهِ وَلدُه محمَّد عنهُ[3].

قوله: (بَعضُ المُعتزِلَةِ) أي: أَكثرُ المتأخرينَ منهُم، فقدْ أَثبتَهُ كثيرُونَ؛ كأبي الهُذيل، وبِشر بن المُعتَمِر[4]، والجُبّائيينِ، والكَعبي وغيرهم، ومِثلهُ القولُ في

(١) في (س) و(خ): أُقبر.

(٢) «سنن الترمذي» برقم: [١٠٧١] عن أبي هريرة رضي الله عنه.

(٣) «سنن الترمذي» برقم: [٢٤٦٠] عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه. و«المعجم الأوسط» للطبراني برقم: [٨٦١٣] عن أبي هريرة رضي الله عنه.

(٤) أبو سهل بشر بن المعتمر الهلالي، رئيس معتزلة بغداد في زمانه، معدودٌ لديهم في الطبقة السّادسة مِن طبقاتهم، تُنسب إليه الطائفة البِشرية، وكان مع ذلك شاعِرا، ينقل الكتب المنثورة في الكلام والفقه وغير ذلك إلى الشعر، وألف قصيدةً في أربعين ألف بيتٍ ردَّ فيها على جميع المخالفين، =

https://t.me/kutubunmufidatun

لأنَّ الميِّتَ جمادٌ لا حياةَ له ولا إدراكَ، فتعذيبُه محالٌ.

حاشية العلامة الغَزّي

السُّؤال، لكنَّ الجُبَّائيَّان والكَعبيَّ يُنكِرونَ تَسمِيةَ المَلكَيْنِ مُنكرًا ونَكيرًا، ويقولونَ: إنما المنكر مَا يصدُر عَن الكافرِ عَندَ تَلجْلُجِه إذا سُئِلَ، والنَّكيرُ إنما هو تَقريعُ الملكَيْنِ له.

وقالَ بعضُ المتأخرين منهم: إنكارُ ذلكَ ـ يعني عذاب القبر ـ مَحكِيٌّ عَن ضِرار بن عَمرو[1]، وتَبِعهُ قومٌ مِن السُّفهاءَ المُعانِدينَ للحَقِّ، وإنَّما نُسِب إلى المُعتزِلَةَ وَهُمْ براءٌ منهُ؛ لمُخالطَةِ ضِرَارٍ إيَّاهُم[2].

قولـه: (لأنَّ الميِّـتَ جَمـادٌ لا حيـاةَ لـهُ) ذهـبَ الصـالحيُّ[3] مِـن المعتزِلـة

= قال الجاحظ: كان بشرٌ يقعُ في أبي الهذيل وينسبُه إلى النِّفاق، ومما قاله في فيه: (... وهو بالنفاق أشدُّ إعجابا منه بالإخلاص، ولباطلٌ مقبولٌ أحبُّ إليه من حقٍّ مَدفوع) يُذكر له مِن المؤلفات: «الرد على الجهال» و«كتاب العدل» و«كتاب الرد على أبي الهذيل» و«كتاب الوعيد على المجبرة» وغيرها. توفي سنة: (٢١٠ هـ) وقد علت سِنُّه، ومن كبار تلامذته: ثمامة بن الأشرس. ينظر: «الفهرست» ص٢٠٥، و«طبقات المعتزلة» ص٥٢ الطبقة السادسة، و«سير أعلام النبلاء» [ج١٠/ص٢٠٣].

(١) ستأتي ترجمته عند ذكر مسألة خلق الجنة والنار.

(٢) عقد قاضي المعتزلة عبد الجبار فصلا في عذاب القبر في الكتاب المنسوب إليه «شرح الأصول الخمسة» وكان مما قال فيه: «وجملة ذلك: أنه لا خلاف فيه بين الأمة، إلا شيءٌ يُحكى عن ضرار بن عمرو وكان من أصحاب المعتزلة، ثم التحق بالمجبرةِ، ولهذا ترى ابن الراوندي يُشنع علينا ويقول: إن المعتزلة ينكرون عذاب القبر ولا يُقرون به. ثم قال: والكلامُ فيه في أربعة مواضع: أحدهما: في ثبوته، والثاني: في كيفية ثبوته، والثالث: في الوقت الذي يقع فيه، والرابع: في فائدته» ينظر: «شرح الأصول الخمسة» ص٧١٨.

(٣) أبو الحسين الصالحي المتكلم: محمد بن مسلم أبو الحسين الصالحي، من أهل البصرة، أحد المتكلمين على مذهب الإرجاء، ورد بغداد حاجًا، واجتمع إليه المتكلمون وأخذوا عنه، وله مِن المصنفات كتاب الإدراك الأول وكتاب الإدراك الثاني. ينظر «الوافي بالوفيات» للصفدي ج٥/ص١٩.

https://t.me/kutubunmufidatun

والجَوابُ: أنَّه يجوزُ أنْ يَخلُقَ اللهُ تعالىٰ في جميعِ الأَجزاءِ أو بَعضِها نوعًا مِن الحَياةِ قَدْرَ ما يُدرِكُ أَلَمَ العَذابِ أوْ لَذَّةَ التَّنعيمِ، وهذا لا يَستلزِمُ إعادةَ الرُّوحِ إلىٰ بَدَنِه، ولا أنْ يَتحرَّكَ ويَضطرِبَ أو يُرىٰ أَثَرُ العَذابِ عَليهِ؛ حتَّىٰ إنَّ الغَريقَ في الماءِ، والمأكولَ[1] في بطُونِ الحيواناتِ، والمَصلُوبَ في الهَواءِ.. يُعذَّبُ وإنْ لم نَطَّلِعْ عليهِ.

ومَن تأمَّلَ في عَجائبِ مُلكهِ ومَلكُوتِه، وغَرائبِ قُدرتِه وجَبرُوتِه.. لم

حاشية العلامة الغـزّي

وابن جَرير الطَّبري[2] وبعضُ الكرَّاميَّة: إلىٰ جوازِ تَعذيبِ غيرِ الحيِّ، وهو خروجٌ عن المعقُولِ؛ لأنَّ الجَمادَ لا حِسَّ لهُ، فكيفَ يُتصوَّرُ تعذيبُه.

قوله: (**وهذا لا يَستلزِمُ إعادَةَ الرُّوحِ**) أي: إنما ذلكَ في الحَياةِ الكَاملَةِ التي تكونُ معهَا القُدرة والأفعَالُ الاختياريَّةُ، وقد اتَّفقُوا على أنَّ اللهَ تعالىٰ لم يَخلُق في الميت القُدرة والأفعَال الاختِياريّة[3].

قوله: (**والمأكُول في بُطونِ الحَيوانَاتِ**) وما يُتوهَّمُ مِن أنَّ تَعذيب المأكُولِ في بَطنِ الآكلِ بخلقِ نَوعِ الحياة يستلزِمُ إحسَاسَ ذلِكَ الآكلِ، مع أنه ليسَ بمُدرِك لهُ، أو يَستلزِمُ تَعذيبَهُ، مع أنه قدْ لا يكونُ مُكلَّفًا.. فمَمنوعٌ؛ لأنَّ الدُودةَ في الجَوفِ وفي خِلال البَدنِ تَتألَّمُ وتَتلذَّذُ بِلا شُعورٍ منَّا.

---

(١) في (س): أو المأكول.

(٢) الإمام المجتهد أبو جعفر محمد بن جرير بن يزيد بن خالد الطبري، ولد سنة: (٢٢٤ هـ) في آمل طبرستان، وسكن بغداد وتوفي بها سنة: (٣١٠ هـ) ذكره الشيخ أبو إسحاق الشيرازي في «طبقات الفقهاء» في جملة المجتهدين، لم يقلد أحداً، من مؤلفاته العظيمة: «جامع البيان في تفسير القرآن» و«تاريخ الرسل والملوك» المعروف بتاريخ الطبري، يؤرخ من بدأ الخلق إلىٰ نهاية سنة ٣٠٢ هـ.

(٣) في حاشية الأصل: نقله الشارح في «شرح المقاصد» قال: ويشكل هذا بجوابه لمنكر ونكير علىٰ ما وَردَ في الحديث. انتهىٰ.

https://t.me/kutubunmufidatun

يَستبعِدُ أمثالَ ذلك، فضلًا عَن الاستِحالَةِ.

دليل الغيبيات عمومًا

واعلم: أنَّه لمَّا كانَ أحوالُ القَبرِ ممَّا هو مُتوسِّطٌ[1] بينَ أَمْرِ الدُّنيا والآخرةِ أفْرَدهَا بالذِّكرِ، ثُمَّ اشتَغلَ ببيانِ حَقِّيَّةِ الحَشْرِ وتَفاصِيلِ ما يَتعلَّقُ بأُمورِ الآخرَةِ، **ودَليلُ الكُلِّ**: أنَّها أُمورٌ مُمكِنةٌ أَخبَرَ بها الصَّادِقُ، ونَطَقَ بهَا الكِتابُ والسُّنَّةُ، فتَكونُ ثَابِتةً.

[الكلامُ في المَعَادِ]

وصرَّحَ بحَقِّيَّةِ كُلٍّ مِنهَا تحقيقًا وتأكيدًا واعتِناءً بشَأنِهِ؛ فقالَ:

البعث

(**وَالْبَعْثُ**) وهو أنْ يَبعثَ اللهُ تعالىٰ المَوتَىٰ مِن القُبورِ؛ بأنْ يَجمَعَ أَجزَاءَهم الأَصلِيَّةَ، ويُعيدَ الأَرواحَ إليهَا.

(**حَقٌّ**) لقولِه تعالىٰ: ﴿ثُمَّ إِنَّكُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ تُبْعَثُونَ﴾ [المؤمنون: ١٦]، وقولِه تعالىٰ: ﴿قُلْ يُحْيِيهَا ٱلَّذِىٓ أَنشَأَهَآ أَوَّلَ مَرَّةٍ﴾ [يس: ٧٩] إلىٰ غيرِ ذلكَ مِن النُّصوصِ القَاطِعةِ النَّاطقةِ بحَشْرِ الأَجسَادِ.

إنكارُ الفلاسفةِ إعادةَ المعدُومِ

وأنكرَهُ الفلاسِفةُ؛ بناءً علىٰ امتِناعِ إعادَةِ المَعدُومِ بعَينِه، وهو ـ مع أنَّه

حاشية العلامة الغَزّي

[البعث]

قوله: (**وأَنكرَهُ**) ـ أي: البَعث، بمعنىٰ: حَشْرِ الأجسَادِ، وهو المعنيُّ بالمعَادِ الجِسمانيِّ ـ الفلاسفةُ عن آخِرهم، أمَّا البَعثُ بمعنَىٰ حشر الأرواحِ فقَطْ.. فقد

---

(١) في (ح): مما يتوسط.

https://t.me/kutubunmufidatun

أنكرَهُ الطَّبيعيُّونَ مِنهُم ، وأثبتَهُ الإلهيُّونَ ، والمنقُول عَن جالينوس[(١)]: التَّوقُّف ، وأنه قال: لم يَتبيَّن لِي أنَّ النَّفسَ هل هي المِزَاجُ ؟ فيَنعَدِم عِندَ الموتِ فيَستحيل إعادَتها ، أو هِي جَوهرٌ بَاقٍ بعدَ فسَادِ البنية ؟ فيُمكن المعَاد حينئذٍ.

ووَافقَ علىٰ إثبات حشْرِ الأَروَاحِ كالأجسَادِ كثيرٌ مِن المُحققين ؛ كالحَليميِّ[(٢)] ، والغَزاليِّ ، وأبي زيد الدَّبُوسي[(٣)] ، والرَّاغب[(٤)] ، ومَعمر مِن قُدمَاء المُعتزِلة ، وكثيرٍ

---

(١) سبقت ترجمته.

(٢) هو الإمام الحافظ أبو عبد الله الحسين بن الحسن بن محمد بن حليم الشافعي الأشعري ، علامة المعقول والمنقول ، وأحد أصحاب الوجوه في المذهب الشافعي ، وقد عُرف بالحليمي الجرجاني نسبة إلىٰ جده حليم ، **ولد سنة (٣٣٨هـ) وتوفي** رحمه الله **سنة (٤٠٣ هـ). قال عنه الإمام السبكي**: أحد أئمة الدَّهر ، وشيخ الشافعيين بما وراء النَّهر . **وقال عنه ابن قاضي شُهبة**: كان الحليمي رجلاً عظيم القدر ، لا يحيط بكنه علمه إلا غواص. **مِن كتبه النفيسة** التي وصلتنا: «كتاب المنهاج في شعب الإيمان». ينظر: «طبقات الشافعية الكبرىٰ» [ج٤/ص٣٣٣] و«شذرات الذهب» [ج٥/ص١٩].

(٣) هو الإمام الفقيه الأصولي النظار أبو زيد: عبيد الله ـ وقيل: عبد الله ـ بن عمر بن عيسىٰ الدَّبُوسي الحنفي ، أول مَن وضع عِلم الخلاف والجدل وأبرزه للوجود ، صاحب كتاب «تقويم الأدلة» في الأصول ، و«والأسرار» في الأصول والفروع ، و«تأسيس النظر» و«الأمد الأقصىٰ» والدبوسي نسبة إلىٰ (دَبُوسِيّة) قرية بين بخارىٰ وسمرقند ، قال السمعاني: كان يضرب به المثل في النظر واستخراج الحجج ، توفي سنة: (٤٣٠ هـ) رحمه الله تعالىٰ. قال في ابن قطلوبغا: وقيل: توفي سنة: (٤٣٢ هـ) وهو ابن ثلاث وستين سنة. ينظر: «تاج التراجم» ص١٩٢ ، و«الجواهر المضية في طبقات الحنفية» [ج١/ص٣٣٩].

(٤) وهو الإمام المفسر اللغوي علامة المعقول والمنقول ، أبو القاسم الحسين بن محمد بن المفضل الشافعي ، المشهور بالراغب الأصفهاني ، مِن مؤلفاته النفيسة: «الذريعة إلىٰ مكارم الشريعة» «مفردات ألفاظ القرآن» و«محاضرات الأدباء» وكتاب «الاعتقادات» وكلها مطبوعة ، وقد تجاذبته الفرق حتىٰ زعمت الشيعة أنه منهم ، وزعم بعضهم أنه من المعتزلة ، والصواب أنه من أهل السنة=

https://t.me/kutubunmufidatun

لا دَليلَ لهم عليهِ يُعتدُّ بهِ ـ غيرُ مُضِرٍّ بالمقصُودِ ؛ لأنَّ مُرادنا أنَّ الله تعالىٰ

من الصُّوفية ، فتَلخَّصَ في المسألةِ خَمسةُ مذاهِبَ .

قوله: (لا دَليلَ لهُم عليهِ يُعتَدُّ بهِ) مِن أدِلّتِهم عليه: أنهُ لو جازَ إعادةُ المعدُوم بعينهِ ـ أي: بجَميعِ مُشخِّصَاتِه ـ لجازَ إعادةُ وَقتِه الأوَّلِ ؛ لأنّه مِن جُملتِها ، ضَرُورة أنَّ الموجودَ بقيدِ كَونِه في هذا الوقتِ غيرُ الموجُودِ بقَيدِ كَونِه في وقتٍ آخرَ ، واللازمُ باطِلٌ ؛ لإفضَائه إلىٰ كَونِ الشَّيءِ مُبتدأً مِن حيثُ إنَّه مُعَادٌ ، إذ لا معنىٰ للمُبتدأ إلَّا الموجُود في وقتِه الأوَّلِ .

وجَوابُه: أنا لا نُسلِّم أنَّ الوقتَ مِن المُشخِّصَات المُعتبَرةِ في الوجُودِ الخَارجيِّ ، وإلَّا يلزمُ تبدُّلُ الأشخَاصِ بحسَبِ الأوقَاتِ ، وتَغايرُ الاعتِبارَات والإضَافَاتِ لا يُنافي الوَحدَةَ الشَّخصِيَّة بحسَبِ الخَارجِ ، ولو سُلِّمَ ؛ فلا نُسلِّم أنَّ ما يُوجَد في الوقتِ الأوَّلِ مُبتدَأ البَتَّة ، وإنَّما يَلزمُ لو لمْ يكُن الوقتُ أيضًا مُعَادًا .

وهذا ما يقال: إنَّ المُبتدأ هو الوَاقِع أوَّلًا ، لا الوَاقِع في الزَّمان الأوَّلِ ، والمُعادَ

= الأشاعرة ، وقد ذكره الإمام الفخر الرازي في بعض مؤلفاته واصفا إياه بقوله: مِن أصحابنا . وقال السيوطي في «بغية الوعاة»: (وقد كان في ظني أن الراغب معتزلي ؛ حتىٰ رأيت بخط الشيخ بدر الدين الزركشي علىٰ ظهر نسخة من «القواعد الصغرىٰ» لابن عبد السلام ما نصه: ذكر الإمام فخر الدين الرازي في «تأسيس التقديس» في الأصول أن أبا القاسم الراغب من أئمة السنة) والناظر في مؤلفاته كرسالته في الاعتقاد ص٩٥ في الفصل الثالث: بيان رؤية الله ﷻ ، ومفردات ألفاظ القرآن . . لا يشك في كونه من أهل السنة ، حيث يفصِّلُ في مسألة الرؤية ويثبت رؤية الله علىٰ طريقة أهل السنة مخالفا للمعتزلة والشيعة ، والله أعلم ، توفي ﵀ تعالىٰ في الرُّبع الأول من القرن الخامس الهجري ، أي في حدود سنة ٤٢٥ هـ كما رجحه الشيخ عدنان صفوان داوودي في مقدمة تحقيقه النفيس لكتاب «مفردات القرآن» للراغب ص٢٤ . وينظر: «بغية الوعاة» [ج٢/ص٢٩٧] و«سير أعلام النبلاء» [ج١٨/ص١٢٠] .

https://t.me/kutubunmufidatun

حاشية العلامة الغـزّي

هو الوَاقِعُ ثانيًا، لا الوَاقِع في الزَّمان الثَّاني.

ومِنها قولهم: لو أُعيدَ المعدومُ بعَينهِ.. لَزِمَ تَخلُّلُ العَدمِ بينَ الشَّيءِ ونَفسِه، واللازِمُ باطِلٌ بالضَّرورَةِ.

وجَوابُه: بَمنعِ البُطلان بحسَبِ وَقتيْنِ، فإنَّ معنَاهُ عِندَ التَّحقيق: تَخلّل العَدمِ بينَ زَمانَيْ وجُودِه بعينِه، ولا استِحالَةَ فيه.

وأُجيبَ أيضًا: **بالمنعِ**؛ لجَوازِ أنْ يتمايزَ المعَادُ والمُبتدَأ بعوَارِضَ غير مُشخِّصةٍ في الخارجِ، بأنْ تبقَى المشَخِّصَاتُ بعَينِهَا وتَختلِفَ تِلكَ العَوارِضُ، فيكون تَخلُّل العَدمِ بينَ مُتغايريْنِ مِن وَجْهٍ، وليسَ بمُحالٍ. **وبالنقض**: بأنه لو تَمَّ ذلِكَ لامتنعَ بقاءُ شخصٍ ما زمانًا، وإلّا لتَخلَّلَ الزَّمانُ بينَ الشَيءِ ونَفسِه.

ورُدَّ ذلك: **أمّا المنعُ**: فبأنَّ الاختِلافَ في غَيرِ المُشَخِّصات لا يَدفعُ التَّخلُّلَ بينَ المشَخِّصاتِ ونَفسِهَا، وأنَّ دفعهُ بينَ الشَّخص المأخُوذِ معَ جَميعِ عَوارِضهِ ونَفسه فلا يَندفِعُ ذلِكَ المحذُور.

وأمَّا النَّقضُ: فبالفَرْقِ بأنَّ معنَى التَّخلّلِ: قَطع الاتِّصالِ والوقُوعِ في الخِلال، وهو غير مُتصوَّرٍ في الشَّخصِ البَاقي.

ومنها: لو جازَ؛ لجَازَ أنْ يُوجَد ابتِدَاء مَا يُماثِلهُ في الماهِيَّة وجَميعِ العَوارضِ المُشَخِّصةِ؛ لأنَّ حُكمَ الأَمثَالِ وَاحِدٌ، واللازِمُ باطِلٌ؛ لأنه يَستلزِمُ الاثنَينِيَّةَ بدُونِ الامتِيَاز.

وجَوابُه: منعُ إمكَانِ وجُودِه بهذا المعنَى، إذ لا تَعدُّدَ بدُونِ تَمايُزٍ، على أنّه مَنقُوضٌ بالمبتَدأ إذا فُرِضَ له مِثلٌ.

https://t.me/kutubunmufidatun

يَجمعُ الأجزاءَ الأصليَّة للإنسانِ ويُعيدُ رُوحَهُ إليه، سَواءٌ سُمِّيَ ذلك إعادة المعدُومِ بعينِه أوْ لم يُسَمَّ.

شبهة: لو أكل إنسان إنسانا فيكف يُعاد؟

وبهذا سَقطَ ما قالوا: إنَّه لو أكلَ إنسانٌ إنسانًا بحيثُ صارَ جُزءًا مِنه فتِلكَ الأَجزاءُ إمَّا أنْ تُعادَ فيهما وهو محالٌ، أو في أَحدِهما فلا يكونُ الآخرُ مُعادًا بجميعِ أَجزائِه؛ وذلكَ لأنَّ المُعادَ إنَّما هو الأَجزاءُ الأَصليَّةُ الباقيَةُ مِن أوَّلِ العُمرِ إلىٰ آخرِه، والأَجزاءُ المأكُولَةُ فَضْلةٌ في الآكِلِ، لا أصليَّةٌ.

حاشية العلامة الغزّي

قوله: (يجمعُ الأجزاءَ الأَصليَّةَ) وبقاؤُها معَ التَّفريقِ لا يُنافي وَصفَها بالهَلاكِ في قولِه تعالىٰ: ﴿كُلُّ شَىۡءٍ هَالِكٌ﴾ [القصص: ٨٨] لأنَّ هلاكَ الشَّيءِ خُروجه عَن صِفاتِه المطلُوبَةِ علىٰ ما سَيأتي، والمطلُوب بالجَواهِر: انضِمامُ بعضِها إلىٰ بعضٍ؛ ليَحصُلَ الجِسمُ، وبالمرُكّبَاتِ: خَواصُّها وآثارُهَا، ولا شيءَ مِن ذلِكَ بحَاصلٍ عِندَ التَّفريقِ.

هذا وقد ذهبَ البعضُ: إلىٰ أنَّ تِلكَ الأجزاءَ تنعدِمُ أصلًا ثُم تُوجَدُ؛ لظَاهِرِ الآيةِ السَّابقة، وما ورَدَ بهِ الخَبرُ الصَّحيحُ مِن أنَّ: «كل ابن آدمَ يفنَىٰ إلَّا عَجْب الذَّنَبِ»(١).

قال في «المواقف»: والحقُّ أنه لا جزمَ في المسألةِ؛ لعدَمِ الدَّليلِ علىٰ شَيءٍ مِن الطَّرفينِ، وكذا في «شرح المقاصد» وهو اختيارُ إمامِ الحَرمينِ(٢).

قوله: (والأَجزاءُ المأكُولَةُ فَضْلَةٌ في الآكِلِ) فلا يَجبُ إعادَتُها فيه، بل في

---

(١) حديث بقاء عَجب الذَّنبِ في الصحيحين، «صحيح البخاري» برقم: [٤٩٣٥] و«صحيح مسلم» برقم: [٢٩٥٥] وغيرهما.

(٢) ينظر: «المواقف» مع شرحه، [ج٣/ص٤٧٤] و«شرح المقاصد» [ج٢/ص٢١٤ ـ ٢١٥].

https://t.me/kutubunmufidatun

اعتراض: يلزمكم القول بالتناسخ

فإنْ قيلَ: هذا قولٌ بالتَّناسُخ ؛ لأنَّ البَدنَ الثَّانيَ ليسَ هو الأوَّلَ ؛ لما وَرَدَ في الحديثِ مِن أنَّ «أهلَ الجَنَّة جُرْدٌ مُرْد» وأنَّ «الجَهنَّمِيَّ ضِرسُه مثلُ أُحدٍ» ومِن ها هنا قال مَن قال: ما مِن مَذهبٍ إلَّا وللتَّناسُخِ فيه قَدَمٌ رَاسِخٌ.

قُلنا: إنَّما يلزمُ التَّناسخُ لو لمْ يكن البَدنُ الثَّاني مَخلُوقًا مِن الأجزاءِ الأَصليَّةِ للبَدنِ الأوَّلِ، وإنْ سُمِّيَ مثلُ ذلكَ تَناسُخًا كانَ نِزاعًا في مُجرَّدِ الاسمِ، ولا دليلَ على استِحالةِ إعادَةِ الرُّوحِ إلى مثلِ هذا البَدنِ، بل الأدِلَّةُ قائِمةٌ على

حاشية العلامة الغَزّي

المأكُولِ إنْ كانت أجزاءً أصلِيَّةً منه.

فإن قيل: يحتملُ أنْ يتولَّدَ مِن الجُزء الأَصليِّ للمَأكُولِ نُطفَةٌ يتولَّدُ مِنهَا شَخصٌ آخر.

قلنا: الفَسادُ دائمًا هو في وقُوعِ ذلِكَ لا في إمكانِه، فلعلَّ الله تعالى يَحفظُها مِن أنْ تَصيرَ جُزءًا لبَدنٍ آخرَ، فضلًا عن أنْ تصيرَ جُزءًا أَصليًّا.

حديثُ «أهلُ الجنَّة جُردٌ مُردٌ»: أخرجهُ التِّرمذيُّ وقالَ: حَسَنٌ غريبٌ مِن روايَة مُعاذ بِلفظ: «يدخل أهل الجنة الجنة جردًا مردًا مكحلين بني ثلاث وثلاثين».

حديثُ «إنَّ الجهنَّميَّ ضِرْسُه مِثلُ أُحُدٍ»: أخرجَهُ أحمدُ عَن أبي هُريرة بلفَظِ: «ضرس الكافر مثل أُحد» ورواه أيضًا مسلمٌ بلفظ: «ضِرْسُ الكَافرِ ـ أو نَابُ ـ الكَافرِ مِثلُ أُحُدٍ».

قوله: (قُلنا: إنَّما يَلزمُ التَّناسُخ) حاصِلُ الجَوابِ: أنَّ التَّناسُخَ مُغايرَةُ البَدنَيْنِ بحَسَبِ ذَواتِ الأجزَاءِ، لا بحسَبِ الهَيئةِ والتَّركيبِ كالتَّغايُرِ هُنا.

https://t.me/kutubunmufidatun

حَقِّيَّتِهِ سَواءٌ سُمِّيَ تَناسُخًا أمْ لا.

الوزن

(وَالْوَزْنُ حَقٌّ) لقوله تعالىٰ: ﴿وَٱلْوَزْنُ يَوْمَئِذٍ ٱلْحَقُّ﴾ [الأعراف: ٨]، والمِيزانُ: عِبارةٌ عمَّا يُعْرَفُ به مَقادِيرُ الأَعمالِ. والعَقلُ قَاصِرٌ عن إدراكِ كَيفيَّتِه.

وأَنكرَهُ المُعتزِلةُ؛ لأنَّ الأعمالَ أعرَاضٌ، إنْ أمكنَ إعادَتُها لمْ يُمكِن وَزْنُها، ولأنَّها مَعلومةٌ لله تعالىٰ، فوَزْنُها عبثٌ.

حاشيَة العلامة الغَـزّي

قوله: (والعَقلُ قَاصِرٌ عَن إدرَاكِ كَيفيَّتِهِ) ذهبَ كثيرٌ مِن المُفسرينَ: إلىٰ إنه مِيزانٌ له كفتَانِ ولِسَانٌ وسَاقانِ عَملًا بالحَقيقَةِ؛ لإمكَانِها، في السُّنة ما يَشهَدُ لذلِكَ كحديثِ «البِطاقَة» الذي أَخرجَهُ التِّرمذيُّ والحَاكِمُ وقال: صَحيحٌ علىٰ شَرطِ مُسلمٍ[1]، فإنَّ فيهِ أنَّ سِجلاتِ السَّيِّئاتِ تُوضَعُ في كفَّةٍ، والبِطاقَةَ في كَفَّةٍ، وأنَّ السِّجلات تَطِيشُ والبِطاقَة تَثْقلُ.

وهو يدُلُّ أيضًا علىٰ خِلاف ما زَعمَهُ بعضُهم مِن أنَّ علامةَ ثِقَلِ الكفَّةِ: أنْ تَرتفِعَ، وعَلامة خِفَّتِها: أنْ تنخَفِضَ.

قوله: (وَأنكَرَهُ المُعتزِلةُ) أي: عَن آخِرهم كما في «المواقف»[2] إلَّا أنَّ مِنهُم مَن أحَالَهُ عَقلًا، ومِنهُم مَن جَوَّزهُ ولمْ يَحكُم بثُبوتِهِ؛ كأبي الهُذَيل وبِشْر بن المُعتَمِر، وعلىٰ الأَوَّلين يُحمَل البَعضُ الذي اقتصرَ في «شرح المقاصد» علىٰ نَقلِ الإنكَارِ عنهُ، حيثُ قالَ: «وأنكرَهُ بعضُ المعتزِلة؛ ذهابًا إلىٰ أنَّ الأعمَالَ أعرَاضٌ

---

(١) «سنن الترمذي» برقم: [٢٦٣٩] و«المستدرك» للحاكم برقم: [٩] كتاب الإيمان. طبعة: دار التأصيل.

(٢) ينظر: «المواقف» مع شرحه، [ج٣/ص٥٢٤].

https://t.me/kutubunmufidatun

والجوابُ: أنَّه قدْ وَرَدَ في الحَديثِ أنَّ كُتبَ الأَعمالِ هي التي تُوزَنُ ، فلا إشكَال .

وعلىٰ تقديرِ تَسليمِ كونِ أفعالِ الله تعالىٰ مُعلَّلةً بالأغرَاضِ: لعلَّ في الوَزنِ حِكمةً لا نَطَّلِعُ عليهَا ، وعدمُ اطِّلاعِنا علىٰ الحِكمَة لا يُوجِبُ العَبَثَ .

الكِتاب والحِساب

(وَالْكِتَابُ) المُثبَتُ فيه طاعاتُ العِبادِ ومَعاصِيهم يُؤْتَىٰ للمُؤمنينَ بأَيْمَانِهم ،

حاشية العلامة الغَزّي

لا يُمكِنُ وَزنُها ، فكيفَ إذا زَالَتْ وتَلاشَتْ»[1] .

قوله: (قَدْ وردَ في الحَديثِ) أي: كما في حَديثِ «البِطاقَة» الذي سَبقتِ الإشَارَةُ إليه ، والحَصرُ المُستفَادُ مِن قوله: (هي التي توزن) بضَميمَةِ انتِفَاء وَزنِ غَيرِهَا نَقلًا وإنْ صحَّ ؛ لجوَازِ أنْ تُجسَّدَ الأعمالُ ، بمَعنىٰ: أنْ يَخلُقَ اللهُ بحسَبِهَا أجسَامًا نُورانِيَّةً وأَجسَامًا ظُلمانِيَّةً فتُوزن .

حديث «إنَّ اللهَ تعالىٰ يُدني المؤمِنَ»: أخرجَهُ الشَّيخَانِ عَن ابنِ عُمرَ[2] ، والمُرادَ بالدُّنو فيه: قُربُ الكَرامَةِ ، لا قرب المَسافةِ ، وبالمؤمن: الجِنس ، إذ لا عهدَ في الخَارِج ، فهو في المعنَىٰ كالنَّكرةِ ، وبالكَنَفِ: الجَانِب ، ومعنىٰ «وضع الله كنفه علىٰ عبده»: عِنايته به وصَونهُ عَن الخِزْي بينَ أهلِ المَوقِفِ .

وحِكمةُ تقديم المُسندِ إليه في قوله «وأنا أغفرها»: إفادةُ التَّخصيصِ ؛ لأنَّ الذُّنوبَ لا يَغفِرُها يومئذٍ إلَّا اللهُ .

---

(١) ينظر: «شرح المقاصد» [ج٢/ص٢٢٣] .

(٢) «صحيح البخاري» برقم: [٢٤٤١] و«صحيح مسلم» برقم: [٢٧٦٨] .

https://t.me/kutubunmufidatun

وللكُفَّار بشمائِلِهم وَوَراءَ ظُهورِهم.. (حَقٌّ) لقولِه تعالى: ﴿وَنُخْرِجُ لَهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ كِتَٰبًا يَلْقَىٰهُ مَنشُورًا﴾ [الإسراء: ١٣]، وقولِه تعالى: ﴿فَأَمَّا مَنْ أُوتِىَ كِتَٰبَهُۥ بِيَمِينِهِۦ فَسَوْفَ يُحَاسَبُ حِسَابًا يَسِيرًا﴾ [الانشقاق: ٧-٨].

وسكتَ(١) عَن ذِكرِ الحِسَابِ اكتفاءً بالكِتاب، وأنكرَهُ المُعتزِلَةُ، زَعمًا مِنهم أنَّهُ عَبَثٌ، والجَوَابُ ما مَرَّ.

السُّؤال عن الأعمال

(وَالسُّؤَالُ حَقٌّ) لقوله ﷺ: «إنَّ اللهَ تعالى يُدْنِي المؤمنَ فيَضَعُ عَليهِ كَنَفَهُ ويَستُرُه، فيَقولُ: أَتعرِفُ ذنبَ كذا؟ أَتعرِفُ ذَنْبَ كذَا؟ فيقولُ: نعم أيْ رَبِّ، حتَّى إذا قَرَّرَهُ بذُنوبِه، ورَأَى في نَفسِهِ أنَّهُ قد هَلَكَ.. قالَ: سَترْتُها عليكَ في الدُّنيَا، وأنَا أَغفِرُهَا لكَ اليومَ، فيُعْطَى كتابَ حَسنَاتِهِ، وأمَّا الكُفَّارُ والمُنافِقُونَ فيُنادَى بِهِم على رُؤوسِ الخَلائقِ: هؤلاءِ الذينَ كَذَبُوا على رَبِّهم، ألَا لَعنَةُ اللهِ على الظَّالمينَ».

حوض النَّبيِّ ﷺ

(وَالْحَوْضُ حَقٌّ) لقولِه تعالى: ﴿إِنَّآ أَعْطَيْنَٰكَ ٱلْكَوْثَرَ﴾ [الكوثر: ١]،

حاشية العلامة الغَزّي

وإنما لم يقل: (وأنا سَترتُها) لأنَّ السّترَ في الدُّنيا كان باكتِسَابِ مِن العَبدِ.

قوله: (إنا أعطيناك الكوثر) كذا في «شرح المقاصد» أيضًا وهو يقتضي أنَّ المرادَ بالكَوثرِ: هو الحَوضُ كما نُقِلَ عن عَطاءٍ(٢).

والأَصحُّ خِلافُه، وأنَّ الكَوثرَ نَهرٌ في الجَنَّةِ، والأظهرُ أنَّ المرادَ به في الآية:

---

(١) أي: المصنف في المتن، فلم يقل: والحساب حق.

(٢) ينظر: «شرح المقاصد» [ج٢/ص٢٢٣].

https://t.me/kutubunmufidatun

ولقولِه ﷺ: «حَوْضِي مَسِيرةُ شَهْرٍ، وزَوايَاهُ سَواء، مَاؤُه أَبيضُ مِن اللَّبنِ، ورِيحهُ أَطيَبُ مِن المِسْكِ، وكِيزَانُه أَكثَرُ مِن نُجومِ السَّماءِ، مَن شَرِبَ مِنهَا فَلا يَظْمَأ أبدًا» والأحاديثُ فيه كثيرةٌ.

الصِّراط

(وَالصِّرَاطُ حَقٌّ) وهو جِسرٌ مَمدُودٌ على مَتْنِ جَهنَّمَ، أَدَقُّ مِن الشَّعر، وأحدُّ مِن السَّيفِ، يَعبُرُه أهلُ الجَنَّةِ، وتَزلُّ بِه[1] أقدَامُ أَهلِ النَّارِ.

حاشيَة العلامة الغَزّي

الخيرُ الكَثيرُ المُفرِطُ الكَثرةِ، مِن العِلم والعَمَلِ وسَائرِ مَا أُنعِمَ به عَليهِ في الدَّارَيْنِ.

حديث «حَوضِي مَسيرَةُ شَهرٍ»: رواه الشَّيخان عَن عبد الله بن عَمرو بن العَاص يَرفعُه بلفظ: «حَوضِي مَسيرة شَهرٍ، ماؤه أبيضُ مِن اللَّبن، ورِيحهُ أَطيبُ مِن المِسك، وكِيزانُه كنجوم السَّماء، مَن شرِبَ منه لا يظمأ أبدًا» وفي رواية: «حَوضِي مَسيرة شهرٍ، وزَواياهُ سواءٌ، وماؤه أبيضُ مِن الوَرق»[2].

السراط

قوله: (أَدَقُّ مِن الشَّعرِ وأَحَدُّ مِن السَّيف) ورَدَ ذلِكَ في «مُسند أحمد» عن عائشة مَرفوعًا بسندٍ فيه ابن لَهيعَة[3]، وفي «مُسلمٍ» عن أبي سَعيدٍ الخُدري ما يوافق[4].

والمشهور: أنَّ الميزَانَ قبلَ الصِّراطِ، وأنَّ الحَوضَ قبل المِيزَان.

وحكى بعضُ السَّلفِ ....

(١) في (خ) و(ش): فيه.

(٢) «صحيح البخاري» برقم: [٦٥٧٩] و«صحيح مسلم» برقم: [٢٢٩٢].

(٣) «مسند أحمد» برقم: [٢٤٧٩٣].

(٤) «صحيح مسلم» برقم: [١٨٣] ضمن حديث طويل.

https://t.me/kutubunmufidatun

اعتراض: يلزم عليه أنّ الصراط تعذيب للمؤمنين

وأنكرَهُ أكثَرُ المعتزِلة ؛ لأنَّه لا يُمكِنُ العُبور عليه ، وإنْ أمكنَ فهو تَعذيبٌ للمُؤمنينَ .

والجَوابُ: أنَّ الله تعالىٰ قادِرٌ علىٰ أنْ يُمَكِّنَ مِن العُبُورِ عَليهِ ويُسهِّلَهُ علىٰ المُؤمنينَ ؛ حتَّىٰ إنَّ مِنهُم مَن يَجُوزُهُ كالبَرْقِ الخاطِفِ ، ومنهُم كالرِّيحِ الهَابَّةِ ، ومِنهُم كالجَوَادِ ، إلىٰ غيرِ ذلك ممَّا ورَدَ في الحديثِ .

حاشية العلامة الغزّي

كأبي طالب المكي[1]: أنَّ الحَوضَ يُورَدُ بعدَ الصِّراطِ ، وهو غَلطٌ ، والموَافِقُ لظاهرِ الأحاديثِ الصَّحيحةِ مَا سَبقَ .

وما رواه التِّرمذيُّ عن أنسٍ أنه ﷺ قال له: «اطلُبني عِندَ الصِّراط ، فإنْ لم تَجِدْ فعِندَ الميزَانِ ، فإنْ لم تجِدْ فعِندَ الحَوضِ»[2] .. فمعَ مُخالفتِه للمشهُورِ مُؤوَّلٌ بأنَّ الطَّلبَ في المظَانِّ المرتَّبة يجُوز أنْ يُستأنَفَ مِن كُل طَرفٍ .

قوله: (وأنكَرهُ أكثرُ المُعتزِلَةِ) أي: كالقاضي عبد الجبَّار ومَن تَبعهُ ، وتردَّدَ فيه قولُ الجُبَّائي نفيًا وإثباتًا ، وذهبَ أبو الهُذيل وبِشْر بن المُعتَمِر إلىٰ جوَازِه دُون الحُكم بوقُوعِه .

قولـه: (إلىٰ غيرِ ذلِكَ ممَّا ورَدَ في الحَديثِ) أي: كحَديثِ مُسلمٍ عَن

(١) هو محمد بن علي بن عطية الحارثي ، العجمي الأصل ، المكي المنشأ ، المشهور بأبي طالب المكي ، الزاهد ، شيخ الصوفية في زمانه ، صاحب الكتاب المشهور في التصوف «قوت القلوب في معاملة المحبوب» رحل إلىٰ البصرة فاتهم بالاعتزال ، وسكن بغداد ووعظ فيها فسمع الناس منه أقوالا هجروه من أجلها ، يروىٰ أنه كان شديد الرياضات والجوع بحيث إنه ترك الطعام وأكل الحشيش حتىٰ اخضر لون جلده ، توفي سنة : (٣٨٦ هـ) . ينظر : «وفيات الأعيان» [ج٤/ص٣٠٣] و«الأعلام» [ج٦/ص٢٧٤] .

(٢) «سنن الترمذي» برقم: [٢٤٣٣] و«مسند أحمد» برقم: [١٢٨٤٨] .

https://t.me/kutubunmufidatun

الجنة والنار

(وَالْجَنَّةُ حَقٌّ، وَالنَّارُ حَقٌّ) لأنَّ الآياتِ والأحاديثَ الوَارِدَةَ في شَأْنِهِمَا أَشْهرُ مِن أنْ تَخفَى، وأكثرُ مِن أنْ تُحْصَى.

تمسَّكَ المُنكِرونَ: بأنَّ الجنَّةَ موصُوفةٌ بأنَّ عَرْضَها كعَرْضِ السَّماواتِ والأَرضِ، وهذا في عَالمِ العناصِرِ محالٌ، وفي عالَمِ الأفلاكِ أو عَالمٍ آخرَ خارجٍ عنهُ.. مُستلزِمٌ لجوَازِ الخَرْقِ والالتِئامِ، وهو باطِلٌ.

حاشية العلامة الغزّي

أبي هُريرة فإن فيه: «فيَمُرُّ أوَّلُكمْ كالبَرْقِ، ثُم كالرِّيح، ثُمَّ كمَرِّ الطَّيرِ وشدِّ الرِّجَال...»[1].

وفي روايةٍ للطبراني عَن ابن مَسعُودَ: «منهم مَن يَمُرُّ كالبَرْقِ، ثم كالرِّيح، ثُم كجَرْيِ الفَرَسِ، ثُم كسَعي الرَّجُلِ، ثُم كرَمل الرَّجُلِ، ثُم كمَشي الرّجُل...»[2].

[الجنة والنار]

قوله: (تَمسَّكَ المُنكِرُونَ[3]) تقريره: أنَّ الجنَّة والنَّارَ لو وُجِدتَا؛ فإمَّا في عَالَمِ العَناصِر، أو في عَالمِ الأَفلاكِ، أو في عَالمٍ آخرَ، والكلُّ محالٌ.

أمَّا الأوَّلُ: فلأنَّ عالَمَ العناصِر لا يَسعُ جنَّةً عَرضُهَا السَّماوات والأرض، ولأنَّه لا معنَى للتَّناسُخ إلا عَوْدُ الأَروَاحِ إلى الأَبدَانِ مع بقائها في عالَمَ العَناصِرِ.

---

(١) «صحيح مسلم» برقم: [١٩٥].

(٢) «المعجم الكبير» للطبراني، برقم: [٨٩٩٢].

(٣) وهم الفلاسفة، زعموا أنّ كل ما جاء في النصوص مِن ذكر الجنة والنار فهو مؤوّل باللذة والألم العارضين للروح من تصور كمالاتها ونقصاناتها، وهذا التأويل يُكفرهم؛ لأنه كإنكار النصوص. ينظر: «النبراس» ص٤٦٦.

https://t.me/kutubunmufidatun

قُلنا: هذا مبنيٌّ على أَصلِكُمُ الفاسِدِ، وقدْ تكلَّمنا عليه في مَوضِعِهِ.

الجنّة والنّار مخلوقتان الآن

(**وَهُمَا**) أيْ: الجنَّة والنَّارُ (**مَخْلُوقتَانِ**) الآنَ (**مَوْجُودَتَانِ**) تكريرٌ وتَوكيدٌ،

حاشية العلامة الغَـزّي

وأمَّا الثَّاني والثَّالثُ: فلأنَّ الأفلاكَ لا يجُوز عليهَا الخَرْقُ والالتِئامُ، ووجودُهمَا فيهَا أو في عَالَمٍ آخرَ يستلزِمُ جَواز ذلِكَ؛ لأنَّ حصُولَ العُنصريَّات فيهما وهبوطَ آدم مِن الجنَّة يَقتضِيه.

وحاصِلُ الجَوابِ: أنَّ مبنَى الدَّليلِ على أَصلِ فَلسفيٍّ فاسِدٍ عِندنَا وهو: امتِناعُ الخَرقِ والالتِئام.

على أنَّ وَصفَ الجنَّةِ بأنَّ عرضهَا كعَرضِ السَّماوات والأرضِ ليسَ للتَّحديدِ، بلْ هو في التَّحقيقِ: كِنايةٌ عن سَعَةِ الجنَّةِ وبَساطتِهَا، بما يُفيده هذا التَّشبيه مِن تَقديرِ عَرضِهَا بأوسَعِ ما عَلِمهُ النَّاسُ بالمُشاهدَةِ من خَلقِه وأبسَطِهِ.. تقريبًا على الأذهَانِ.

وليسَ التَّناسُخ عَودُ الأروَاحِ إلى أبدَانِهَا، بل تَعلُّقهَا ببدنٍ آخرَ في هذَا العَالَمِ.

قوله: (**وهُما... مَخلُوقتَانِ**) إلى هذا ذهبَ جمهُور المُسلِمينَ، ومِنهُم مِن المُعتزِلة: الجُبَّائيُّ، وبِشر بن المُعتَمِر، وأبو الحُسين البَصري[1].

---

(١) محمد بن علي الطيب، أبو الحسين، البصري: أحد أئمة المعتزلة، معدود لديهم في الطبقة الثانية عشرة، ولد في البصرة وسكن بغداد **وتوفي بها سنة (٤٣٦ هـ)**. قال الخطيب البغدادي: (له تصانيف وشهرة بالذَّكاء والدِّيانة على بدعته) من كتبه: «تصفح الأدلة» و«غرر الأدلة» و«شرح الأصول الخمسة» وكتاب في الإمامة، ومِن أنفس كتبه وأنفعها: «المعتمد في أصول الفقه» يعتبر من أهم مصادر الفن، قال ابن خلكان: كان جيد الكلام، مليح العبارة، غزير المادة، إمام وقته،=

https://t.me/kutubunmufidatun

وزَعمَ أكثرُ المعتَزِلةِ: أنَّهما إنَّما تُخْلَقانِ يومَ الجَزاءِ.

حاشية العلامة الغَـزّي

قال في «شرح المقاصد»: (ولم يَرِدْ نَصٌّ صَرِيحٌ في تَعيينِ مكانِ الجنَّةِ والنَّارِ، والأَكثرُونَ على أنَّ الجنَّة فوقَ السَّمواتِ السَّبعِ وتَحتَ العَرْشِ، تَشبُّثًا بقوله: «سَقفُ الجنَّةِ عَرشُ الرَّحمنِ»[١] وأنَّ النَّار تَحتَ الأَرضين السَّبعِ)[٢].

قوله: (وزَعمَ أكثرُ المُعتزِلة) أي: كعبَّاد الصَّيمري[٣]، وضِرار بن عَمرو[٤]، وأبي هَاشِم، وعَبد الجبَّار وغيرهم[٥].

= وله التصانيف الفائقة في الأصول. ينظر: «طبقات المعتزلة» ص١١٨، و«سير أعلام النبلاء» [ج١٧/ص٥٨٧] و«وفيات الأعيان» [ج٤/ص٢٧١].

(١) لم أقف عليه بهذا اللفظ، وفي «صحيح البخاري» برقم: [٢٧٩٠] عن أبي هريرة مرفوعا: «... فإذا سألتم اللهَ فاسلوه الفردوس، فإنه أوسط الجنة، وأعلى الجنة، **وفوقه عرش الرحمن**، ومنه تفجَّرُ أنهار الجنة».

(٢) «شرح المقاصد» [ج٢/ص٢٢٠].

(٣) هو أبو سهل عباد بن سليمان بن علي الصيمري، وفي «الفهرست: (ابن سلمان)». نسبة إلى (صيمر) آخر عراق العجم، من كبار معتزلة البصرة، وبينه وبين عبد الله بن سعيد بن كلاب مناظرة، وكان في أيام المأمون، قيل: إنه تزندق. واختلف في وفاته، والرّاجح أنها سنة (٢٥٠ هـ). «لسان الميزان» [ج٣/ص٢٢٩] و«الفهرست» لابن النديم [ج١/ص٢١٥].

(٤) ضرار بن عمرو الغطفاني، مِن كبار المعتزلة وقضاتهم، قال الذهبي: طمع برياستهم في بلده فلم يدركها فخالفهم، فكفروه وطردوه، وشهد عليه أحمد بن حنبل عند القاضي سعيد بن عبد الرحمن الجمحي فأفتى بضرب عنقه، فهرب. قال الجُشمي: ومَن عدّه من المعتزلة فقط أخطأ؛ لأنا نتبرأ منه فهو من المجبرة. ومِن تلامذته: حفص الفرد، الذي ناظره الإمام الشافعي، توفي في خلافة هارون الرشيد نحو (١٩٠ هـ) وذكر له ابن النديم مؤلفات كثيرة منها: «كتاب تناقض الحديث» و«كتاب الرد على جميع الملحدين» و«كتاب المنزلة بين المنزلتين» و«كتاب الرد على من زعم أن الأنبياء اختلفت في صفة الله ﷻ». ينظر: «الفهرست» ص٢١٥، و«سير أعلام النبلاء» [ج١٠/ص٥٤٤].

(٥) وممن وافق أهل السنةِ من المعتزلة في كون الجنة والنار مخلوقتين الآن: أبو علي الجبائي، وأبو الحسين البصري.

https://t.me/kutubunmufidatun

لنا: قِصَّةُ آدمَ عليه السلام وحوَّاء وإسكَانِهِمَا الجنَّةَ[(١)]، والآياتُ الظَّاهرةُ في إعدَادِهِمَا؛ مثل: ﴿أُعِدَّتْ لِلْمُتَّقِينَ﴾ [آل عمران: ١٣٣]، ﴿أُعِدَّتْ لِلْكَٰفِرِينَ﴾ [البقرة: ٢٤] إذْ لا ضَرورَةَ في العُدولِ عن الظَّاهر.

فإنْ عُورِضَ بمثل قوله تعالىٰ: ﴿تِلْكَ ٱلدَّارُ ٱلْءَاخِرَةُ نَجْعَلُهَا لِلَّذِينَ لَا يُرِيدُونَ عُلُوًّا فِى ٱلْأَرْضِ وَلَا فَسَادًا﴾ [القصص: ٨٣].

قُلنا: يَحتمِلُ الحالَ والاستِمرارَ[(٢)]، ....

حاشية العلامة الغَزّي

قوله: (وإسكَانِهِمَا الجَنَّة) حَمْلُها علىٰ بستَانٍ مِن بساتينِ الدُّنيا يَجري مجرىٰ التَّلاعُبِ بالدِّين والمرَاغمَةِ لإجمَاعِ المُسلمِين، ثُم لا قائلَ بخَلقِ الجنَّةِ دُونَ النَّارِ، فثُبوتها ثُبوتهَا.

قوله: (في العُدول عَن الظَّاهِر) أي: كأنْ يُحمَل علىٰ التَّعبيرِ عَن المُستقبَلِ بلفظِ الماضي مُبالغةً في تَحقُّقهِ، مثل: ﴿وَنُفِخَ فِى ٱلصُّورِ﴾ [الكهف: ٩٩] ﴿وَنَادَىٰٓ أَصْحَٰبُ ٱلْجَنَّةِ﴾ [الأعراف: ٤٤].

قوله: (نجعلها للذين) أي: لأنَّ المعنىٰ: نَخلُقها لأَجلِهم؛ لأنَّ احتِمَال كونِ المجرُورِ مَفعُولًا ثانيًا لـ«نجعل» وأنَّ المعنىٰ: نجعلُها كائنةً لهم، فيجُوز أنْ تكُونَ مَخلُوقةً.. يُبعِدُه أنَّ المتبَادِرَ مِن جَعلِ الدَّار لزَيدٍ تَمكِينُه مِن التَّمكُّن فيهَا، لا تَمكِينُه فيهَا بالفِعل، وذلِكَ لازِمٌ لوجُودِ الجنَّة.

---

(١) في (ش): في الجنة.

(٢) يعني أن هذه الآية تحتمل أن تكونَ للاستقبال، وتحتمل أن تكون للحال والاستمرار، ومقصودكم إنما يلزمُ لو كان المراد الاستقبال دون الحال والاستمرار، وبالاحتمال لا يتم المقصود. ويحتمل أن يكون الجعل بمعنىٰ التمليك والتخصيص لا الخلق، فلا يصلح حجة لهم. ينظر: «حاشية رمضان أفندي».

https://t.me/kutubunmufidatun

ولو سُلِّمَ فقِصَّة آدمَ تبقىٰ سَالِمةً عن المُعارِض.

قالوا: لو كانتَا موجُودتيْنِ لما جازَ هلاكُ أُكُلِ الجنَّةِ؛ لقوله تعالىٰ: ﴿أُكُلُهَا دَآئِمٌ﴾ [الرعد: ٣٥]، لكنَّ اللَّازِمَ باطِلٌ؛ لقوله تعالىٰ: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُۥ﴾ [القصص: ٨٨].

قُلنا: لا خَفاءَ في أنَّه لا يُمكِن دَوامُ أُكُل الجَنَّة بعينِه، وإنَّما المُرَادُ الدَّوام؛ بأنَّه إذا فَنِيَ منهُ شَيءٌ جِيءَ بِبَدلِه، وهذا لا يُنافي الهَلاكَ لحظَةً، علىٰ

حاشيَة العلامة الغَـزِّي

قوله: (**ولو سُلِّمَ**) أي: أنَّ المفاد تَخلُقهَا في المُستقبَلِ، وأنَّ الظَّاهريْنِ تَعارَضا فتَساقَطَا، فقضيَّةُ آدمَ لكونِهَا قَطعيَّةً تبقَىٰ سَالِمةً عَن المُعارِضِ.

قوله: (**أُكُلُهَا**) هو بضم الهمزَةِ مع ضَم الكَافِ وسُكونِها علىٰ اختِلاف القِراءتين: مَا يُؤكَلُ.

وأُورِدَ علىٰ الاستِدلال: أنَّ المرَادَ بالشَّيءِ هو المَوجُود المطلق، لا الموجُودَ وقتَ النُّزول فقَط، كما في قوله: ﴿خَٰلِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾ [الأنعام: ١٠٢] ونحوه، فهو مُشترَكُ الإلزَامِ(١).

قوله: (**وإنَّما المُرَاد الدَّوامُ**) يعني أنَّ المراد: الدَّوامُ العُرفيُّ لا الحَقيقيُّ، كما في نَوعِ الثِّمار مثلًا، فإنه يُعدُّ دَائمًا وإن انقطَعَ في بعضِ الأوقَاتِ.

ويحتملُ ألا يَتخلَّل بينَ فناءِ الشَّخصِ وخَلْقِ مِثله زَمنٌ، فيكون النَّوع دائمًا علىٰ الحَقيقة.

ويجُوز أنْ يُجاب أيضًا: بتَخصيصِ الجنَّة والنَّارِ مِن آيةِ الهَلاكِ؛ جمعًا بين الأدلَّة.

(١) وقع في «ب»: الالتزام.

https://t.me/kutubunmufidatun

أنَّ الهَلاكَ لا يَستلزِمُ الفَناءَ، بل يكفِي الخروجُ عَن الانتِفاع به، ولو سُلِّمَ فيجوزُ أنْ يكون المرَادُ أنَّ كُلَّ مُمكنٍ فهو هالِكٌ في حَدِّ ذَاتِه؛ بمعنىٰ: أنَّ الوجُودَ الإمكانيَّ بالنَّظرِ إلىٰ الوجُودِ الوَاجِبيِّ بمَنزلةِ العَدَمِ.

الجنَّة والنَّارُ لا تَفنيانِ ولا يفنَىٰ أهلُهما

(باقِيَتَانِ، لَا تَفْنيَانِ، وَلَا يَفْنَىٰ أَهْلُهُمَا) أيْ: دائِمتَانِ لا يَطرَأُ عليهِما عَدمٌ مُستمِرٌّ؛ لقولِهِ تعالىٰ في حقِّ الفَريقيْنِ: ﴿خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدٗاۖ﴾ [النساء: ٥٧].

وأمَّا ما قيلَ: مِن أنَّهما تهلكانِ ولو لحظةً؛ تحقيقًا لقوله تعالىٰ: ﴿كُلُّ شَيۡءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجۡهَهُۥۚ﴾ [القصص: ٨٨] فلا يُنافي البقاءَ بهذا المعنىٰ[1]، علىٰ أنَّكَ قد عرفتَ أنَّه لا دلالةَ في الآية علىٰ الفناءِ[2].

وذهبتِ الجهميَّة: إلىٰ أنَّهما تفنيان ويفنَىٰ أهلُهمَا، وهو قولٌ باطِلٌ مخالِفٌ للكتاب والسُّنَّة والإجماع، ليسَ عليه شُبهَةٌ فضلًا عَن حُجَّة.

حاشية العلامة الغَزّي

قوله: (بل يكفِي الخروجُ عَن الانتِفَاع بِه) لا يقال: إنَّ وجُودَ ما لا يَفنَىٰ دليلٌ علىٰ وجُودِ الصَّانِع وهي مِن أعظَمِ المنَافعِ؛ لأنَّا نقول: المرادُ الانتِفاعُ المقصُود منه اللَّائق بحَالهِ، كما يُقال: (هَلكَ الطَّعامُ) إذا لم يَبقَ صالحًا للأكلِ وإنْ صَلُحَ لمنْفعَةٍ أُخرىٰ، ومعلومٌ أنْ ليسَ مقصُود البَاري مِن كُل جَوهرٍ الدَّلالةَ عليه، وإنْ صَلُحَ لذلِكَ، كما أنَّ مَن يَكتُبُ كِتابًا ليسَ مقصُوده بكلِّ كلِمَةٍ الدَّلالةَ علىٰ الكاتِب.

* * *

(١) أي: الذي هو عدم عروض العدم المستمر.

(٢) أي: لجواز أن يُراد بالهلاك: عدم الاعتداد بالوجود الإمكاني.

https://t.me/kutubunmufidatun

[الكلام في الثّواب والعِقاب]

الكبائر والخلاف فيها

(وَالْكَبِيرَةُ) قد اختلفتِ الرِّواياتُ فيها؛ فرَوىٰ ابنُ عمرَ رضي الله عنهما أنَّها تسعةٌ:

حاشية العلامة الغَـزّي

[الثواب والعقاب]

قوله: (فَرَوىٰ ابنُ عُمر أَنَّها تِسعةٌ) أي: بتقديمِ التَّاء، روَاهُ عنهُ الخَطيبُ في «كفايته» مَرفُوعًا بلفظ: «الكبَائرُ تِسعٌ: الإشرَاكُ بالله، وقتلُ نَسمةٍ، والفِرَارُ مِن الزَّحفِ، وقَذفُ المُحصنَةِ، وأَكلُ الرِّبا، وأَكلُ مَالِ اليَتيمِ، وإلحادٌ في المسجِد، والذي يَستَحسِرُ[1]، وبكاءُ الوَالدينِ مِن العُقوق»[2] وأخرجه البُخاريُّ في «الأدب المفرد» عنه موقوفًا عليه[3]، وليسَ في شيءٍ مِن الرِّوايتين ذِكرُ الزِّنا والسِّحر.

نعم؛ ورد في حَديثٍ روَاهُ الخَطيبُ أيضًا عن أيوب بن عُتبة وفيه: «الكبائر سَبعٌ» بتقديم السِّين[4].

وورَدَ أيضًا عَدُّ السِّحر بدل الذي «يَستَحسِرُ» في روايةٍ أخرجهَا أبو دَاود[5] والطَّبراني في «الكبير» بإسنادٍ حَسَنٍ، عن عُمير اللّيثي[6]، وقد فسّر الذي يَستحسِرُ: بالذي يَيأسُ مِن رَوْحِ الله.

---

(١) وقع في بعض النسخ: (يستسحِر) وهو من السِّحر، ووقع في بعض نسخ «الأدب المفرد» المطبوعة: (يستَسخِرُ) وهو مِن السخرية، والمشهور أنَّ المعدود في الكبائر هو الاستِحسَار، بالحاء المهملة.

(٢) لم أقف عليه بهذا اللفظ في طبعات «الكفاية» للخطيب.

(٣) «الأدب المفرد» برقم: [٨] باب لين الكلام لوالديه.

(٤) «الكفاية في علم الرواية» للخطيب البغدادي، برقم: [٢٧٣ ـ ج١/ص٢٧٣] ط: دار ابن الجوزي.

(٥) «سنن أبي داود» برقم: [٢٨٧٤] باب التشديد في أكل مال اليتيم.

(٦) «المعجم الكبير» للطبراني، برقم: [١٠١].

https://t.me/kutubunmufidatun

«الشِّركُ باللهِ، وقتلُ النَّفسِ بغيرِ حقٍّ، وقَذفُ المُحصنَةِ، والزِّنا، والفِرارُ عنِ الزَّحفِ، والسِّحرُ، وأكلُ مالِ اليتيمِ، وعقوقُ الوَالدينِ المُسلميْنِ، والإلحادُ في الحَرَمِ» وزادَ أبو هُريرةَ ﷺ: «أكلُ الرِّبا»، وزادَ عليٌّ كرَّمَ اللهُ وجهَه: «السَّرِقةَ، وشُربَ الخمرِ».

وقيل: كلُّ ما كانَ مَفسدتُهُ مثلَ مفسدةِ شيءٍ مما ذُكِرَ أو أكثرَ منهُ.

حاشية العلامة الغزي

قوله: (وزَادَ أبو هُريرةَ: أكلَ الرِّبَا) أي: ورَدَ في حَديثِه رِوايتُه، وهو عِندَ الشَّيخين عنهُ مرفُوعًا بلفظ: «اجتنبوا السَّبع الموبِقَات: الشِّركُ بالله، والسِّحر، وقتلُ النَّفسِ التي حرَّم اللهُ إلَّا بالحَقِّ، وأكلُ الرِّبا، وأكلُ مالِ اليَتيمِ، والتَّولي يومَ الزَّحفِ، وقَذفُ المُحصنَات»[1].

ثم المُراد بالسِّحر هنا: ما لا يَتضمَّنُ كُفرًا؛ كفِعل ما فيه هَلاكُ إنسَانٍ أو مَرضُه، أمَّا ما يَتضمَّنُه؛ كسِحرٍ يتَضمَّنُ عِبادةَ كَوكَبٍ فهو دَاخِلٌ في الشِّرك، إذ المرادُ به مُطلق الكُفرِ، فيسقطُ ما قيل: مِن أنَّ الشِّركَ إنْ أُريدَ به مُطلق الكُفر فالسِّحرُ مُندرِجٌ فيه؛ لأنَّه كُفرٌ بالاتِّفاق، فيكونُ مُستدرَكًا، وإلَّا خرجَ سَائرُ أنوَاعِ الكُفر.

قوله: (وقيل: كل ما كانَ مفسَدتُه... إلى آخره) هذا ما قالهُ الشَّيخ عِزُّ الدِّين في «قَواعِده»[2] ويمُثِّلُ له: بدَلالةِ المُسلِم الكُفَّارَ على عَوراتِ المُسلمينَ، مع عِلمه بأنَّهم يَستأصِلُونهُم بدلالَتِه، وبالإفتَانِ بينَ النَّاسِ المُفضي إلى قِتالهم، وبإمسَاكِ المرأةِ للزِّنا، فإنَّ ذلِكَ أعظَمُ مَفسدةً مِن التَّولي يومَ الزَّحفِ، ومِن مُطلَقِ القَتل، ومِن قَذفِ المُحصنَاتِ.

---

(١) «صحيح البخاري» برقم: [٢٧٦٦] و«صحيح مسلم» برقم: [١٧٥].

(٢) ينظر: «قواعد الأحكام في مصالح الأنام» [ج١/ص٢٧] ط: مكتبة الكليات الأزهرية.

https://t.me/kutubunmufidatun

وقيل: كلُّ ما توعَّدَ عليهِ الشَّارعُ بخصُوصِهِ.

وقيل: كلُّ معصيةٍ أصرَّ عليها العبدُ فهي كبيرةٌ، وكلُّ ما استغفرَ عنها فهي صغيرةٌ.

وقال صاحبُ «الكِفاية»: «الحقُّ: أنَّهما اسمان إضافيّان، لا يعرفان بذاتيهما؛ فكلُّ معصيةٍ أُضيفَتْ إلىٰ ما فَوقَهَا فهي صغيرةٌ، وإذا أُضيفتْ إلىٰ ما دُونَهَا فهيَ كبيرةٌ، والكبيرةُ المطلقَةُ هي الكُفرُ؛ إذْ لا ذنبَ أكبرُ منهُ»[1].

حاشية العلامة الغزي

قوله: (وقيل: كلُّ ما توعَّدَ عليهِ الشَّارعُ) هذا هو المشهور، ونقلَهُ الرَّافعيُّ[2] عَن الأكثرِ قال: وهو الأوفقُ لما ذَكرُوه عِندَ تَفصيلِ الكَبائرِ، لكنَّهُم أَميلُ إلىٰ تَرجيحِ القَولِ بأنَّها ما يُوجِبُ حَدًّا.

قوله: (إسمانِ إضافيَّانِ) لا يُخالِفُه قولُه تعالىٰ: ﴿إِن تَجْتَنِبُواْ كَبَآئِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ نُكَفِّرْ عَنكُمْ سَيِّـَٔاتِكُمْ﴾ [النساء: ٣١] لأنَّ المُرادَ بالكَبائرِ فيه كما سيأتي: جُزئيَّات الكُفر.

---

(١) ينظر: «البداية من الكفاية في الهداية» ص ١٤٧. وينظر أصله: «الكفاية في الهداية» ص٣٤١. كلاهما للإمام نور الدين الصابوني الحنفي الماتريدي (ت ٥٨٠ هـ).

(٢) الإمام الفقيه أبو القاسم: عبد الكريم بن أبي الفضل محمد بن عبد الكريم بن الفضل بن الحسين القزويني الرَّافعي الشافعي، صاحب شرح الوجيز المسمىٰ «العزيز شرح الوجيز» واشتهر بالشرح الكبير، لم يصنف في المذهب مثله، وله: «المحرر» الذي بنىٰ عليه الإمام النووي منهاجه، قال عنه الإمام النووي: «كان من الصالحين المتمكنين، وكانت له كرامات كثيرة ظاهرة، منسوب إلىٰ رافعان من بلاد قزوين» وقيل: بل هو منسوب إلىٰ جدٍّ له يقال له رافع، قال ابن قاضي شهبة: إليه يرجع عامة الفقهاء من أصحابنا في هذه الأعصار في غالب الأقاليم والأمصار، ولقد برز فيه علىٰ كثير ممن تقدّمه، وحازَ قصبَ السَّبق، فلا يدرك شأوه إلّا من وضع يديه حيث وضع قدمه. توفي رحمه الله تعالىٰ بقزوين سنة: (٦٢٣ هـ) وعمره نحو: ست وستين سنة. ينظر: «طبقات الشافعية» للشرقاوي ص٢٩٩، و«شذرات الذهب» لابن العماد [ج٧/ص١٨٩].

https://t.me/kutubunmufidatun

صاحبُ الكبيرة غير الكفر لا يخرج من الإيمان خلافًا للمُعتزلة والخوارج

وبالجُملةِ: المرادُ ها هُنا: أنَّ الكبيرةَ التي هيَ غيرُ الكُفرِ (**لَا تُخْرِجُ الْعَبْدَ الْمُؤْمِنَ مِنَ الْإِيمَانِ**) لبقاءِ التَّصديقِ الذي هو حَقيقةُ الإيمانِ، خِلافًا للمُعتزلةِ؛ حيثُ زعموا أنَّ مُرتكِبَ الكبيرةِ ليسَ بمُؤمنٍ ولا كَافرٍ، وهذا هو المنزلةُ بينَ المنزلتَيْنِ[1]؛ بناءً علىٰ أنَّ الأعمالَ عِندهُم جزءٌ مِن حقيقةِ الإيمانِ.

(**وَلَا تُدْخِلُهُ**) أيْ: العبدَ المُؤمنَ (**فِي الْكُفْرِ**) خِلافًا للخوارجِ؛ فإنَّهم ذَهبوا إلىٰ أنَّ مُرتكِبَ الكبيرةِ بلِ الصَّغيرةِ أيضًا كافِرٌ؛ فإنَّه[2] لا وَاسِطةَ بين الكُفرِ والإيمَان.

حاشيَة العلامة الغَـزّي

قوله: (خِلافًا للمُعتزِلَة) في كَلامِ المُتأخِّرينَ مِنهُم ما يَرفعُ النِّزاعَ، وذلِكَ أنهم لا يُنكِرونَ وَصفَ الفَاسِقِ بالإيمَانِ بمعنىٰ التَّصديقِ، أو بمعنىٰ إجرَاءِ الأحكَامِ، بل بمعنىٰ: استِحقَاق غَايةِ المَدحِ والتَّعظيمِ، وهو الذي نُسمِّيه: «الإيمانَ الكامِلَ» ونَعتبِرُ فيه الأَعمالَ، ونَنفيهِ عَن الفُسَّاقِ، فيكون لهم مَنزلَةٌ بينَ مَنزلَةِ هذا النَّوعِ مِن الإيمانِ ومَنزلَةِ الكُفَّارِ بالاتِّفاق، وكأنَّ هذا رُجوعٌ مِنهُم عَن المذهَبِ، وإلَّا فقُدماؤهُم يُصرِّحونَ بأنَّ مَن أخلَّ بالطَّاعةِ ليسَ بمُؤمنٍ بحسَبِ الشَّرعِ، بل بمُجرَّدِ اللُّغة.

قوله: (بلِ الصَّغيرةِ أيضًا) هذا مَذهبُ جُمهورِهم، ومِنهُم مَن فرَّقَ بينَ الصَّغيرةِ والكَبيرة.

---

(١) لا ما يُظن أنّ مرادهم بالمنزلة هو: توسط صاحب الكبيرة بين الجنة والنار؛ وذلك لأنهم يقولون بخلوده في الجنة إن مات تائبًا، وفي النار إنْ ماتَ بلا توبة. «النبراس» ص٤٨٢.

(٢) في (س) و(ش): وأنه.

https://t.me/kutubunmufidatun

أدلة أهل السنة على أن مرتكب الكبيرة مؤمن

لنا وجوهٌ:

الأوَّلُ: ما سَيجيءُ مِن أنَّ حقيقةَ الإيمانِ: هو التَّصديقُ القَلبيُّ؛ فلا يخرجُ المؤمنُ عَن الاتِّصافِ به إلَّا بما يُنافِيه، ومجرَّدُ الإقدامِ على الكبيرةِ؛ لغلبةِ شَهوةٍ أو حَميَّةٍ أو أَنفَةٍ أو كَسَلٍ، خُصوصًا إذا اقترَنَ بِهِ خَوفُ العِقاب، ورَجاءُ العَفوِ، والعَزمُ على التَّوبةِ.. لا يُنافيه[١].

نعم؛ إذا كانَ بطَريقِ الاستِحْلال والاستِخفَاف.. كان كُفرًا؛ لكونِه علامةً للتَّكذيبِ.

ولا نِزاعَ في أنَّ مِن المعاصي ما جَعلَهُ الشَّارعُ أمارةَ التَّكذيبِ، وعُلِمُ كَونُهُ كذلكَ بالأدلَّةِ الشَّرعيَّةِ؛ كالسُّجودِ للصَّنمِ، وإلقاءِ المُصحَفِ في القاذُورَاتِ، والتَّلفُّظِ بكلماتِ الكُفرِ، ونحوِ ذلكَ ممَّا ثبتَ بالأدلَّة أنَّه كفرٌ.

حاشية العلامة الغَزّي

قوله: (أو حَميَّةٍ أو أَنفَةٍ) الأَنفَةُ: الاستِكبَارُ، وفي العِبارة استِدرَاكٌ؛ لأنَّ الحَميَّةَ هي الأَنفةُ كما في «القاموس» وغيرِه[٢].

قوله: (نَعم؛ إذَا كانَ بطَريقِ الاستِحلَالِ) أي: على وَجْهٍ يُفهم أنَّ ذلِكَ الذي أَقدَمَ على الفِعل يَعدُّه حَلالًا، أمَّا الاستِحلالُ بمعنى: اعتِقَاد الحِلّ فهو نَفسُ التَّكذيبِ كما سيأتي.

---

(١) أي: لا ينافي مع ذلك الاتصاف بالإيمان.

(٢) ينظر: «القاموس المحيط» للفيروزآبادي، باب الواو والياء، فصل الحاء ص١٢٧٦. قال البقاعي في حاشيته: (الحمية) بفتح المهملة وكسر الميم وتشديد التحتانية: الأنفة، و(الأنفة) بالنون والفاء مُحرّكا: الاستِكبار، هكذا فسرهما في «القاموس» وأيضا في «الكشاف» في سورة الفتح: (الحمية) الأنفةُ، فهما مترادفان، فالعطف بـ(أو) غير لائق. ينظر: «النكت والفوائد» ص٤٩٥.

https://t.me/kutubunmufidatun

وبهذا يَنْحلُّ ما يُقال: إنَّ الإيمانَ[1] إذا كانَ عِبارةً عن التَّصديقِ والإقرارِ يَنبغي ألَّا يَصِيرَ المُقِرُّ المُصدِّق كافِرًا بشيءٍ مِن أفعَال الكُفرِ وألفَاظِه ما لَمْ يَتحقَّقْ مِنه التَّكذيبُ أو الشَّكُّ أو الشِّركُ.

الثَّاني: الآياتُ والأَحاديثُ النَّاطِقةُ بإطلاقِ المُؤمنِ على العاصِي؛ كقوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُتِبَ عَلَيۡكُمُ ٱلۡقِصَاصُ فِي ٱلۡقَتۡلَىۖ﴾ [البقرة: ١٧٨]، وقوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ تُوبُوٓاْ إِلَى ٱللَّهِ تَوۡبَةٗ نَّصُوحًا﴾ [التحريم: ٨]، وقوله تعالى: ﴿وَإِن طَآئِفَتَانِ مِنَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ ٱقۡتَتَلُواْ﴾ [الحجرات: ٩]، وهيَ كثيرةٌ.

الثَّالثُ: إجماعُ الأُمَّة مِن عَصرِ النَّبيِّ ﷺ إلى يومِنا هذا بالصَّلاةِ على مَن ماتَ مِن أَهلِ القِبْلةِ مِن غيرِ تَوبةٍ، والدُّعاءِ والاستِغفَارِ لهم، معَ العِلمِ بارتِكابهمُ الكبائرَ، بعدَ الاتِّفاقِ على أنَّ ذلكَ لا يجوزُ لغيرِ المُؤمنِ[2].

حُجج المعتزلةِ في إثباتِ المنزلة بين المنزلتين

واحتجَّتِ المعتزلةُ بوجهينِ:

الأوَّلُ: أنَّ الأُمَّة بعد اتِّفاقهم على أنَّ مُرتكِبَ الكبيرةِ فاسِقٌ.. اختلفوا: في أنَّه مُؤمنٌ وهو مَذهبُ أهلِ السُّنَّةِ، أو كافِرٌ وهو قولُ الخَوارِجِ، أو منافِقٌ وهو قولُ الحسَنِ البَصريِّ، فأخذنَا بالمُتَّفقِ عليه، وتركنَا المُختَلَفَ فيهِ، وقُلنَا: هو فاسِقٌ، وليسَ بمُؤمنٍ ولا كافرٍ ولا مُنافقٍ.

---

(١) في (ح) و(ش): من أن الإيمان.

(٢) إن قلتَ: حُكي عن بعض السلف أنهم كانوا لا يحضرون جنازة بعض الفساق، قلتُ: لعلهم شاهدوا منه بعض علامات الكفر، أو قصدوا توبيخ أشباهه، كما أن النبي ﷺ كان لا يصلي على من مات وعليه دينٌ ويقول للصحابة: «صلوا على صاحبكم» تحريضًا للنَّاسِ على أداءِ الدَّين. «النبراس» ص٤٨٦.

https://t.me/kutubunmufidatun

والجوابُ: أنَّ هذا إحداثٌ للقَولِ المُخالِفِ لِما أجمعَ عليه السَّلفُ مِن عَدمِ المنزِلَةِ بينَ المَنزلتينِ، فيكونُ باطِلًا[١].

حاشية العلامة الغـزّي

قوله: (والجَوابُ أنَّ هذَا... إلىٰ آخره) حاصِلهُ: أنَّ هذا تَركٌ للمُتَّفقِ عليه، وهو أنه مُؤمِنٌ أو كَافرٌ ولا وَاسِطةَ بينَهُما، وأَخْذٌ بما لمْ يَقل بهِ أحدٌ فضلًا عَن الاتّفاق.

قوله: (لِما أَجمعَ عليه السَّلفُ) ومنهُم الحَسَن؛ لأنَّ النِّفاقَ كفرٌ، فلا وَاسِطةَ عِندهُ أيضًا، علىٰ أنه قَد نُقِلَ عنهُ الرُّجوع إلىٰ القَولِ بالمذهَبِ الحَقِّ[٢].

---

(١) أي: لأن المتفق عليه إنما هو فسقه، وأما ما عدا ذلك فلا، بل هم مجمعون علىٰ عدم المنزلة بين المنزلتين، لأن أهل السنة لم يخرجوه عن الإيمان فلا واسطة عندهم، والخوارج حكموا بكفره فلا واسطة أيضا، وكذا الحسنُ؛ لأن المنافق من أظهر الإيمان وأخفىٰ كفرا معينا، أي انتحل ملة بعينها كاليهودية أو النصرانية أو نحو ذلك، فكأنه جعل عصيانه دليلا علىٰ ذلك فهو كافر بهذا الاعتبار عنده، علىٰ أن الظاهر أن مراده إنما هو التغليظ والمبالغة في التنفير عن الكبائر، والله تعالىٰ أعلم، فاتفق الجميعُ علىٰ أن لا واسطة، فلا يسوغُ إحداثُ قول خارقٍ لإجماع المسلمين. ينظر: «النكت والفوائد» للبقاعي ص٤٩٧.

(٢) ينظر: «شرح المواقف» مع حاشيتي السيالكوتي والفناري [ج٨/ص٣٣٤]. و«أبكار الأفكار» لآمدي [ج٥/ص٢٩]. قال ابن أبي شريف: **فإن قيل**: أليس قد جعلَ الحسن البصري النفاق واسطة بين الإيمان والكفر؟! **قلنا**: ليس كذلك، بل إنْ حمل كلام الحسن علىٰ ظاهره فهو حكم منه بأنه كافرٌ كفرا خاصا، وهو النفاق الذي هو إخفاء الكفر وإظهار الإيمان، واللائق بمقام الحسن أن يحمل كلامه علىٰ هذا، علىٰ أنه خارجٌ مخرج التنفير عن الكبائر بأنها معاصٍ، ومِن المعاصي ما جعله الشارع علامة علىٰ عدم تصديق القلب، وما قيل في الجواب مِن أن المراد الإجماع المتقدم علىٰ الحسن فهو غلطٌ، وإلا لما خالفه الحسن؛ لأنه أقعد بمعرفة الإجماع ممن بعده، لا يقال: لعل الإجماع انعقد بعد الحسن؛ لأنا نقول: قد كان واصل بن عطاء في عصره وهو رأس المعتزلة وأظهر هذا الخلاف وتبعه عليه المعتزلة إلىٰ يومنا هذا. ينظر: «حاشية ابن أبي شريف علىٰ شرح العقائد». وقد حمل كثير من أهل العلم المتأخرين قول الحسن البصري علىٰ النِّفاق العملي. والله أعلم.

https://t.me/kutubunmufidatun

الثَّاني: أنَّه ليسَ بمُؤمنٍ ؛ لقوله تعالى: ﴿أَفَمَن كَانَ مُؤْمِنًا كَمَن كَانَ فَاسِقًا﴾ [السجدة: ١٨] ، جعلَ المؤمنَ مُقابِلًا للفاسِقِ ، وقوله ﷺ: «لا يَزني الزَّاني وهو مُؤمِنٌ» ، وقوله ﷺ: «لا إيمانَ لمنْ لا أَمانَةَ لهُ» ولا كافِرٌ ؛ لِما تواترَ مِن أنَّ الأُمَّة كانوا لا يَقتُلونَهُ ، ولا يُجْرُونَ عليهِ أَحكامَ المُرتدِّين ، ويدْفنُونَه في مقابِرِ المسلمينَ.

والجوابُ: أنَّ المرادَ بالفاسِقِ في الآيةِ: هو الكافِرُ ؛ فإنَّ الكُفرَ مِن أعظمِ الفُسوقِ ، والحديثُ وارِدٌ علىٰ سَبيلِ التَّغليظِ والمُبالَغةِ في الزَّجرِ عن المعاصي ؛

حاشية العلامة الغَـزّي

حديث: «**لا يَزني الزَّاني حِينَ يَزني وهُو مُؤمِنٌ**»: رواهُ الشَّيخان عَن أبي هُريرة(١).

حديث: «**لا إيمَانَ لمنْ لا أَمانَةَ لهُ**» أخرجهُ الإمام أحمد ، وابنُ حِبَّان وغَيرُهما ، عَن أَنسٍ مَرفُوعًا بلفظ: «لا إيمانَ لمنْ لا أَمانَةَ لهُ ، ولا دِينَ لمنْ لا عَهْدَ لهُ»(٢).

قوله: (**هو الكَافِرُ**) أي: حملًا للمُطلَقِ علىٰ الكَامِلِ مِن إفرَادِه ، ويَدُلُّ له قَولُه: ﴿لَا يَسْتَوُۥنَ﴾ [التوبة: ١٩] فإنَّ نفيَ الاستِواء إنَّما ورَدَ في التَّنزيلِ بينَ المتَقابِلَيْنِ تَقابُلَ تَضادٍّ ؛ كقولِه: ﴿وَمَا يَسْتَوِى ٱلْأَعْمَىٰ وَٱلْبَصِيرُ ۝١٩ وَلَا ٱلظُّلُمَٰتُ وَلَا ٱلنُّورُ ۝٢٠ وَلَا ٱلظِّلُّ وَلَا ٱلْحَرُورُ﴾ [فاطر: ١٩-٢١].

قوله: (**والحَديثُ وَارِدٌ علىٰ سَبيلِ التَّغليظِ**) يريدُ: أنَّ المُرادَ بالمؤمِن فيه هو

---

(١) «صحيح البخاري» برقم: [٢٤٧٥] و«صحيح مسلم» برقم: [٥٧] بلفظ: «لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن» ، وكذلك أخرجه أصحاب السنن الأربعة. ولفظ الحديث عند الشارح بدون قوله: (حين يزني) وكذلك أورده في «شرح المقاصد» وبهذا اللفظ رواه الطبراني في «المعجم الكبير» [ج١١/ص٢٤٤] و«مسند البزار» [٩٧١٦].

(٢) «مسند أحمد» برقم: [١٢٣٨٣] ج١٩/ص٣٧٦. و«صحيح ابن حبان» برقم: [١٩٤] ج١/ص٤٢٣.

https://t.me/kutubunmufidatun

بدليلِ الآياتِ والأَحاديثِ الدَّالةِ على أنَّ الفاسِقَ مؤمنٌ؛ حتَّىٰ قال ﷺ لأبي ذرٍّ لمَّا بالغَ في السُّؤالِ: «وإنْ زنَىٰ وإنْ سَرَقَ، علىٰ رَغمِ أَنفِ أبي ذرٍّ».

حجج الخوارج في تكفيرِ مُرتكب الكبيرة

احتجَّتِ الخَوارجُ بالنُّصوص الظَّاهرةِ في أنَّ الفاسِقَ كافِرٌ؛ كقوله تعالىٰ:

حاشية العلامة الغَزّي

الكَامِلُ في الإيمانِ، لكنْ ترَكَ التَّصريحَ بالتَّقييد قصدًا للتَّغليظِ والمُبالغَةِ في الزَّجرِ والتَّنفيرِ.

حديث: «وإنْ زنَىٰ وإنْ سَرَقَ» أخرجَهُ الشَّيخانِ مِن روايَةِ أبي ذَرٍ بلفظِ: «ما مِن عَبدٍ قال: لا إلهَ إلَّا اللهُ ثمَّ ماتَ علىٰ ذلِكَ إلَّا دَخلَ الجنَّةَ» قلت: وإنْ زنَىٰ وإنْ سَرَقَ؟ قال: «وإنْ زنَىٰ وإنْ سَرقَ» قلتُ: وإنْ زنَىٰ وإنْ سَرقَ؟ قال: «وإنْ زنَىٰ وإنْ سَرَقَ» قُلت: وإنْ زنَىٰ وإنْ سَرقَ؟ قالَ «وإنْ زنَىٰ وإنْ سَرَقَ علىٰ رَغمِ أَنفِ أبي ذَرٍّ»[1].

ورَغْمُ الأَنفِ: وُصوُلهُ إلىٰ الرَّغَامِ بالفَتح وهو: التُّراب علىٰ سَبيلِ الغَلبَةِ، يُعبَّرُ به عِند وقُوعِ الشَّيءِ علىٰ خِلاف مُرَادِ المُخاطَبِ قهرًا، والجَارُّ في الحَديثِ مُتعلِّقٌ بمَحذُوفٍ، أي: قلت هذا علىٰ رَغْمِ أَنفِه.

قوله: (بالنُّصوصِ الظَّاهرَةِ) أي: لأنَّ كلِمَةَ «مَن» في قَولِه: ﴿وَمَن لَّمْ يَحْكُم﴾ [المائدة: ٤٤] عامَّةٌ تَتناولُ الفَاسِقَ المُصدِّقَ، وأيضًا فقد علَّلَ كُفرهم بعَدَمِ الحُكم، فكلُّ مَن لا يَحكُم بما أَنزلَ اللهُ يكونُ كَافِرًا، والفَاسِق لمْ يحكُمْ بما أنزلَ اللهُ، ولأنَّ ضَمير الفَصلِ في قولِه: ﴿فَأُوْلَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلْفَـٰسِقُونَ﴾ [آل عمران: ٨٢] حَصَرَ الفَاسِقَ في

(١) «صحيح البخاري» برقم: [٥٨٢٧] و«صحيح مسلم» برقم: [٩٤].

https://t.me/kutubunmufidatun

﴿وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْفَٰسِقُونَ﴾ [المائدة: ٤٧]، وكقوله ﷺ: «مَن تركَ الصَّلاةَ[1] مُتعمِّدًا فقد كَفَرَ» وفي أنَّ العذابَ مُختصٌّ بالكافرِ؛

حاشية العلامة الغَزّي

الكَافِرِ؛ لأنه لتَخصيصِ[2] المُسنَدِ إليه بالمُسنَدِ، وجعلِ المُسنَدِ مَقصُورًا عليه، فيَصدُق حينئذٍ: أنَّ كلَّ فَاسقٍ كَافِرٌ، ولأنَّ تعريفَ المُسنَدِ إليه تعريفَ الجِنس يجعلُه مَقصُورًا على المُسنَد كما تقول: (الأمير زيد) إذا لم يكُن أَميرٌ سِواهُ، فالمعنى هنا: أنَّ العَذَابَ مَقصورٌ على كَونِه على المُكذِّب، والخِزي والسُّوء على كَونِهمَا على الكَافرِين.

حديث «مَن تَركَ صلاة» أَخرجَهُ الطَّبرانيُّ بلفظ: «مَن تَركَ الصَّلاةَ مُتعمِّدًا فقد كَفرَ جِهَارًا»[3] وأخرجَهُ أبو داود والتِّرمذي وغيرُهما، وصحَّحهُ ابن حِبَّان والحَاكِم عَن بُريدَة بلفظ: «العَهْدُ الذي بَيننا وبَينهُم الصَّلاةُ، مَن تَركهَا فَقدْ كَفَرَ»[4].

قوله: (وفي أنَّ العَذابَ مُختَصٌّ بالكَافِرِ) أي: ولا شَكَّ أنَّ الفَاسِقَ مُعذَّبٌ؛

---

(١) في (ظ): صلاةً.

(٢) في «د» (حصر الفاسق في الكافر لتخصيص... الخ) بإسقاط: (لأنه) وفي «ج»: (لأنه حصر المسند إليه بالمسند).

(٣) «المعجم الأوسط» للطبراني، برقم: [٣٣٤٨] وقال: لم يروه عن أبي جعفر الرازي إلا هاشم بن القاسم، تفرد به محمد بن أبي داود. [ج٣/ص٣٤٣]. قال في «مجمع الزوائد» ج١/ص٣٠٠: رجاله موثقون إلا محمد بن أبي داود فإني لم أجد مَن ترجمه، وقد ذكر ابن حبان في «الثقات» محمد بن أبي داود البغدادي فلا أدري هو هذا أم لا. اهـ. ورمز له السيوطي بالضعف في «الجامع الصغير» [٨٥٦٨]. وقال المنذري في «الترغيب والترهيب»: إسناده لا بأس به. ج١/ص٣٨٢.

(٤) «صحيح ابن حبان» برقم: [١٤٥٤]. و«سنن الترمذي» عن بريدة برقم: [٢٦٢١] قال الترمذي: وفي الباب عن أنس وابن عباس، هذا حديث حسن صحيح غريب. و«المستدرك» للحاكم برقم: [١١] ج١/ص٢٢٠ وعلق عليه الذهبي في تلخصيه بقوله: صحيح لا تُعرف له عِلة. وأبو داود لم يخرجه عن بريدة بهذا اللفظ، بل عن جابر ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: «بين العبد وبين الكفر ترك الصلاة» باب في رد الإرجاء، برقم: [٤٦٧٨].

https://t.me/kutubunmufidatun

كقوله تعالى: ﴿أَنَّ ٱلْعَذَابَ عَلَىٰ مَن كَذَّبَ وَتَوَلَّىٰ﴾ [طه: ٤٨]، ﴿لَا يَصْلَىٰهَآ إِلَّا ٱلْأَشْقَى ٱلَّذِى كَذَّبَ وَتَوَلَّىٰ﴾ [الليل: ١٥-١٦]، ﴿إِنَّ ٱلْخِزْىَ ٱلْيَوْمَ وَٱلسُّوٓءَ عَلَى ٱلْكَٰفِرِينَ﴾ [النحل: ٢٧] إلىٰ غيرِ ذلكَ.

لا اعتدادَ بخلافِ الخوارج

والجواب: أنَّها مَترُوكَةُ الظَّاهِرِ؛ للنُّصوصِ القاطعةِ علىٰ أنَّ مرتكِبَ الكبيرةِ ليسَ بكافرٍ، والإجماعُ المُنعقِدُ علىٰ ذلكَ علىٰ ما مرَّ، والخوارجُ خوارجٌ عمَّا انعقدَ عليه الإجماعُ، فلا اعتِدادَ بهم(١).

حاشية العلامة الغَزّي

لما ورَدَ فيه مِن الوَعيدِ، ومُخزىً؛ لقوله تعالىٰ: ﴿رَبَّنَآ إِنَّكَ مَن تُدْخِلِ ٱلنَّارَ فَقَدْ أَخْزَيْتَهُۥ﴾ [آل عمران: ١٩٢].

قوله: (إلىٰ غيرِ ذلِكَ) كقوله تعالىٰ: ﴿وَهَلْ نُجَٰزِىٓ إِلَّا ٱلْكَفُورَ﴾ [سبأ: ١٧] فإنه يَدلُّ علىٰ أنَّ الفاسِقَ كافِرٌ؛ لأنّه يُجازىٰ لقولِه تعالىٰ: ﴿وَمَن يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُّتَعَمِّدًا فَجَزَآؤُهُۥ جَهَنَّمُ﴾ [النساء: ٩٣] وكقوله: ﴿وَأَمَّا ٱلَّذِينَ فَسَقُوا۟ فَمَأْوَىٰهُمُ ٱلنَّارُ﴾ [السجدة: ٢٠] فإنَّ تمامَها يدلُّ علىٰ أنَّ كُل فاسقٍ كافِرٌ، وكقوله ﷺ: «مَن ماتَ ولم يحُجَّ فليمُت إنْ شاءَ يَهوديًّا وإنْ شاءَ نَصرانيًّا»(٢).

قوله: (والجَوابُ: أنَّها مَتروكةُ الظَّاهِرِ) فيقالُ في الآية الأولىٰ: أنَّ كلِمة «ما»

(١) قوله: (الخوارج خوارجٌ) الأول: بالمعنىٰ الاصطلاحي، والثاني: بالمعنىٰ اللغوي. وقوله: (عما انعقد عليه الإجماع) يحتمل وجهين: أحدهما: أن الإجماع قد تحقق قبل الخوارج، وقد تقرر في الأصول أنه إذا انعقد الإجماع لم يضره مخالفة من جاء بعد ذلك، ثانيها: أن الحجة هو إجماع أهل السنة، والخوارج خارجون عنهم فلا اعتداد بهم. ينظر: «النبراس» ص٤٩٣.

(٢) أخرجه ابن عدي في «الكامل في الضعفاء» (ج٤/ص٣١٢) وابن الجوزي في «الموضوعات» [ج٢/ص٢٠٩].

https://t.me/kutubunmufidatun

هل يجوز عقلاً غُفران الشِّرك؟

(وَاللهُ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ) ....

حاشية العلامة الغَزّي

للجِنس فتعمّ بالنَّفي، والمرادُ: ومَن لمْ يحكُم بشيءٍ مما أنزلَ اللهُ أصلًا، ولا نِزاعَ في كَونهِ كَافِرًا، أو أنَّ المُراد بما أنزل: هو التَّوراة، بقَرينةِ سياقِ الآية، فيختَصُّ «مَن لم يَحكُم» باليَهود؛ لأنّا لم نُتعبَّد بالحُكم بالتَّورَاةِ.

وقد يُجاب: بأنَّ الحُكم هو التَّصديقُ، ولا نِزاعَ في كُفرِ مَن لم يُصدِّق بما أنزلَ الله، لكنَّهُ مخالِفٌ للسِّياق.

وفي الثانية: أنَّ الحصرَ ادِّعائيٌّ؛ لأنَّ الكافِرَ ابتداء كذلِكَ، فليسَ الفَاسِق مُطلقًا مُنحصرًا في التَّحقيق فيمَن كفرَ بعدَ ذلِكَ، بل المُنحصِرُ فيه الفَاسِقُ الكَامِلُ.

وكذَا في التَّالثةِ والرَّابعةِ؛ لأنَّ كُلًّا مِن الزَّاني وشَاربِ الخَمرِ مُعذَّبٌ، معَ أنه ليسَ بمُكذِّب. **وفي الخامِسة**: أنَّ المراد: الخِزيُ الكَامِل.

وفي الحديث: أنه محمولٌ على التَّركِ مُستحِلًّا، أو على كُفرَان النِّعمة، على أنهُ آحادٌ فلا يُعارِضُ الإجمَاعَ المُنعَقِدَ قبلَ حُدوثِ المُخالِفين.

ويقال في أولى الآيتين الباقيتين: أنَّ الجَزاء يَعُمُّ الثَّوابَ والعِقابَ، فيجِبُ تركُ ذلِكَ الظَّاهر وحملُ الجَزاءِ على جَزاءٍ مَخصُوصٍ بالكَافِرِ، كما يدل عليه قوله: ﴿ذَٰلِكَ جَزَيۡنَٰهُم بِمَا كَفَرُواْ﴾ [سبأ: ١٧]. **وفي الأُخرَى**: أنَّ الكَلام تفصِيلٌ لما قبلَهُ، وقد سَبقَ أنَّ المُرادَ بالفَاسِق فيه: هو الكَافِرُ.

وفي الحديث: أنهُ وَارِدٌ على سَبيلِ الاستِعظَام والتَّغليظِ، معَ احتِمال الاستِحلال.

قوله: (لا يَغفِرُ أنْ يُشرَكَ بِه) أي: أنْ يُكفَر بِه، وإنَّما اختارَ لفظَ الشِّركِ؛ لأنَّ

https://t.me/kutubunmufidatun

بإجماعِ المسلمينَ، لكنَّهمْ اختلفوْا في أنَّه هل يجوزُ عقلًا أمْ لا؟

حاشية العلامة الغزي

العربِ كانوا مُشركينَ.

قوله: (بإجمَاعِ المُسلمِينَ) اتَّفقَ أهلُ المِلَّة علىٰ أنَّ وعيدَ المُشركِ المعاندِ لا ينقطعُ، وأمَّا الكافِرُ الذي بالغَ في الاجتِهَاد ولمْ يصِلْ إلىٰ الحقِّ.. فزعَمَ الجَاحِظُ[1] ومَن تَابعَهُ في ذلِكَ أنَّ وعيدَهُ ينقطِعُ؛ لأنه مَعذورٌ[2].

---

(١) عمرو بن بحر بن محبوب الكناني بالولاء، الليثي، أبو عثمان، الشهير بالجاحظ: كبير أئمة الأدب، ورئيس الفرقة الجاحظية مِن المعتزلة، **مولده سنة:** (١٦٣ هـ) كان بحرا بمن بحور العلم ورأسًا في الكلام علىٰ طريقة المعتزلة، **مِن شيوخه:** القاضي أبو يوسف، وثمامة بن أشرس، وأبو إسحاق النظام، **وفاته سنة** (٢٥٥ هـ) في البصرة. فُلج في آخر عمره، وكان مشوه الخلقة، واشتهر بالجاحظ لجحوظِ ونُتوء حدقتيه. ويُحكىٰ أنه مات بسبب مجلدات كثيرة مِن الكتب وقعت عليه فقتله. **له تصانيف كثيرة، منها:** «كتاب الحيوان» قال ابن خلكان: وهو مِن أحسن تصانيفه وأمتعها. و«البيان والتبيين» و«البخلاء» و«المحاسن والأضداد». **ينظر:** «شذرات الذهب» ج٣/ص٢٣١ وجعل سنة وفاته: (٢٥٠ هـ) و«وفيات الأعيان» ج٣/ص٤٧٠. و«سير أعلام النبلاء» ج١١/ص٥٢٦.

(٢) قال الحجة الغزالي في «المستصفىٰ» [ج٢/ص٤١٠]: «وقد ذهبَ الجاحِظ والعَنبريُّ إلىٰ إلحاق الأصول بالفروع، وقال العنبري: كل مجتهد في الأصول أيضا مصيب، وليس فيها حق متعينٌ، وقال الجاحظ: فيها حقٌّ واحد متعيّنٌ لكن المخطئ فيها معذورٌ غير آثم كما في الفروع». وقال مُصوِّرًا مذهبَ الجاحظ الذي خالف به الإجماع: «ذهبَ الجاحظُ إلىٰ أنّ مخالف ملة الإسلام مِن اليهود والنصارىٰ والدّهرية إنْ كان مُعاندا علىٰ خِلاف اعتقاده.. فهو آثمٌ، وإنْ نظرَ فعجزَ عن درك الحقّ.. فهو معذورٌ غير آثم، وإنْ لم يَنظُر مِن حيث لم يعرف وجُوبَ النّظرِ.. فهو أيضا معذورٌ، وإنما الآثم المُعذّب.. هو المعاند فقط؛ لأنَّ الله تعالىٰ قال: ﴿لَا تُكَلَّفُ نَفْسٌ إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [البقرة: ٢٣٣] وهؤلاء قد عجزوا عن درك الحق، ولزِموا عقائدهم خوفًا مِن الله تعالىٰ، إذ استدَّ عليهم طريق المعرفة» ولا يخفىٰ أن هذه المذهب تمسَّك به الحداثيون وأهل الهوىٰ ودعاة ما يُسمىٰ بالوسطية الإسلامية وطاروا به فرحا من غير حقٍ، غاضين الطرف عن مخالفته لإجماع المسلمين الثابت قبل ظهور أهل البدع ـ بعد تسليم ثبوته عن الجاحظ ـ، وننقل هنا بعض النُّصوص الدّالة علىٰ شذوذ مذهب الجاحظ وردِّ قوله في المسألة:

قال الإمام السعد في «شرح المقاصد» [٢/١٦٧]: (لا خلاف في خلود من يدخل الجنة، ولا في=

https://t.me/kutubunmufidatun

فذهبَ بعضُهم: إلىٰ أنَّه يجوزُ عقلًا، وإنَّما عُلِمَ عدَمُه بدليلِ السَّمعِ[(١)].
وبعضُهم: إلىٰ أنَّه يَمتنِعُ عقلًا؛ لأنَّ قضيَّةَ الحِكمة[(٢)]: التَّفرِقةُ بين

حاشية العلامة الغَـزِّي

قوله: (وبَعضُهم إلىٰ أنَّه يَمتنِعُ عَقلًا) المرادُ به: المُعتزِلة[(٣)]، ذهبوا إلىٰ ذلِكَ

= خلود الكافر عنادًا أو اعتقادًا في النار، وإن بالغ في الاجتهاد؛ لدخوله في العمومات، **ولا عِبرة بخلاف الجاحظ والعنبري**).

وقال «المواقف» مع شرحه [ج٨/٣٠٧]: «أجمع المسلمون علىٰ أن الكفار مخلدون في النار أبدًا، لا ينقطع عذابهم) سواء بالغوا في الاجتهاد والنظر في معجزة الأنبياء ولم يهتدوا، أو علموا نبوتهم وعاندوا، أو تكاسلوا (وأنكره) أي تخليدهم في النار (طائفة) خارجة عن الملة الإسلامية... إلىٰ أنْ قال:... (قال الجاحظ و) عبد الله بن الحسن (العنبري، هذا) الذي ذكرناه مِن دوام العذاب إنما هو (في) حقّ (الكافر المعاند) والمقصر (وأما المبالغ في اجتهاده إذا لم يهتد للإسلام ولم تلح له دلائل الحق.. فمعذور) وعذابه منقطع (وكيف يكلف) مثل هذا الشخص (بما ليس في وسعه) من تصديق النبي ﷺ (و) كيف (يعذب بما لم يقع فيه تقصير من قبله. واعلم أن الكتاب والسنة والإجماع) المنعقد قبل ظهور المخالفين (يبطل ذلك)، بل نقول: هو مخالف لما علم من الدين ضرورة (إذ يعلم قطعًا أن كفار عهد الرسول الذين قتلوا وحكم بخلودهم في النار، لم يكونوا عن آخرهم معاندين، بل منهم من يعتقد الكفر بعد بذل المجهود، ومنهم من بقي علىٰ الشك بعد إفراغ الوسع، لكن ختم الله علىٰ قلوبهم، ولم يشرح صدورهم للإسلام) فلم يهتدوا إلىٰ حقيقته (ولم يُنْقَل عن أحدٍ قبلَ المخالفين هذا الفَرق) الّذي ذكره الجاحظ والعنبري». اهـ.

وقال ابن قدامة في «الروضة» [ج٢/ص٣٥١]: «أما الذي ذهب إليه الجاحظ فباطل يقينا، وكفر بالله تعالىٰ، وردٌّ عليه وعلىٰ رسول الله ﷺ».

وينظر لمزيد من التفصيل في رد ما نسب للجاحظ والعنبري: «البرهان» للجويني [ج٢/٨٥٩] و«المستصفىٰ» للغزالي [ج٢/٤٠١] و«المحصول» للرازي [ج٦/ص٣٣] و«الإحكام» للآمدي [ج٤/ص٤٠٩] و«البحر المحيط» للزركشي [ج٦/ص٢٣٦].

(١) وهو مذهب الأشعرية، ومقابله الآتي مذهب المعتزلة والماتريدية.

(٢) هذه المناسبات نازعة إلىٰ قول التحسين والتقبيح العقليين، وقد تبين فساده، وناظرة إلىٰ القول بتعليل أفعاله تعالىٰ بالأغراض، وقد مضىٰ إبطاله، والله تعالىٰ قادر علىٰ كل شيء لا يقبح منه شيء ولا يسأل عما يفعل. ينظر: «النكت والفوائد» للبقاعي ص٥٠١.

(٣) وهو قول الماتريدية كذلك، قال نور الدين الصابوني الماتريدي: «مسألة العفو عن الكفر والشرك=

https://t.me/kutubunmufidatun

المُسيءِ والمُحسِنِ، والكُفرُ نهايةٌ في الجِنايةِ لا يحتملُ الإباحةَ ورفعَ الحُرمةِ أصلًا، فلا يَحتملُ العَفوَ ورفعَ الغَرامَةِ.

وأيضًا: الكافِرُ يعتقِدهُ حقًّا، ولا يَطلبُ له عفوًا ومَغفرةً، فلمْ يكن العفوُ عنه حِكمةً.

وأيضًا: هو اعتِقادُ الأَبدِ، فيُوجِبُ جزاءَ الأَبدِ، وهذا بخِلافِ سائرِ الذُّنوبِ.

(وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ؛ مِنَ الصَّغَائِرِ وَالْكَبَائِرِ[1]**)** مع التَّوبةِ أو بدُونِها، خِلافًا للمُعتزِلة، وفي تقرير الحكم ملاحظةٌ للآية[2] الدَّالَّة علىٰ ثُبوتِه، والآياتُ والأحاديثُ في هذا المعنىٰ كثيرةٌ[3].

حاشيَة العلامة الغَـزّي

لما ذُكِر مِن الأدِلَّة المبنيَّةِ علىٰ ما قالوا به مِن القُبح العَقلي، ومِن تَعليلِ أفعَالِ الله تعالىٰ بالأغرَاضِ، وهي معَ بُطلانِ ما بُنيتْ عليه مَردُودة بأنَّه يجوزُ التَّفرقةُ بوجْهٍ آخر غير تَعذيبِ المُسيء، مثل إثابَة المُحسِن دونه، علىٰ أنَّ نهايَة الكَرمِ تَقتضِي العَفو عَن نهاية الجِنايَة، فعدمُ احتِمَال مَا هو نِهايةٌ في الجِناية للعَفو ممنوعٌ، وبأنَّ عدمَ طَلبِ العَفو لا يُوجِب انتِفَاء الحِكمَة، وبأنَّ قولهم: «فيُوجب جزاء الأبد» دعوىٰ لا دليلَ عليهَا.

قوله: **(خِلافًا للمُعتزِلة)** أي: في مَنعِهمُ العَفو عَن الكَبائِر التي لم تَقترِن بالتَّوبةِ.

= هل يجوز في العقل أم لا؟ قال أصحابنا ﷺ: لا يجوز ذلك، وقال الأشعرية: يجوز ذلك» ينظر: «البداية» ص١٤٥. وينظر أصله: «الكفاية في الهداية» ص٣٣٦.

(١) في نسخة المتن بتقديم الكبائر علىٰ الصغائر.

(٢) في (ح) و(س): ملاحظةُ الآية الدالة.

(٣) قوله: (في هذا المعنىٰ) أي: مغفرة غير الشرك ولو كبيرةٍ غير التائب، كقوله تعالىٰ: ﴿لَا تَقْنَطُواْ مِن رَّحْمَةِ ٱللَّهِۚ إِنَّ ٱللَّهَ يَغْفِرُ ٱلذُّنُوبَ جَمِيعًاۚ﴾ [الزمر: ٥٣] فهي شاملة للصغائر والكبائر مع التوبة وبدونها، وقوله: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ لِّلنَّاسِ عَلَىٰ ظُلْمِهِمْۖ﴾ [الرعد: ٦]. «النبراس» ص٤٩٨.

https://t.me/kutubunmufidatun

تخصيص المعتزلة لنصوص المغفرة بالصغائر أو الكبائر المقرونة بالتوبة

والمُعتزِلةُ يَخُصُّونَها بالصَّغائرِ أو بالكبائرِ المَقرُونةِ بالتَّوبةِ، وتمسَّكوا بوجهينِ:

حاشية العلامة الغزي

قوله: (والمعتزِلةُ يَخُصُّونَها) يريدُ أنّهم يَحملونَ الآيات والأحاديث على العَفو عَن الصَّغائر أو عَن الكَبائر بعدَ التَّوبةِ، ويَجعلُونَهَا مَقصُورةً على إرادَة ذلِكَ لا تتعدَّاهُ إلى إرادَةِ غَيرِه أيضًا.

ويقال عليهم: أنَّ ما ذُكِر مِن التَّخصيص معَ كونِه عُدولًا عَن الظَّاهِر بلا دَليلٍ، وتقييدًا للإطلاق مِن غَيرِ قَرينةٍ، ومُخالفةً لأقَاويلِ مَن يُعتدُّ بِه مِن المُفسِّرينَ بلا ضَرُورةٍ.. مما لا يَكادُ يَصِحُّ في بعضِ الآيات كقوله تعالى: ﴿إن الله لا يغفر أن يشرك به...﴾ الآية، فإنَّ المغفِرةَ بالتَّوبةِ تَعمُّ الشِّركَ ومَا دُونَه، فلا تصِحُّ التَّفرقَةُ، وكذا يَعُمُّ كل واحدٍ مِن العُصاة، فلا يُلائم التَّعليق بـ«من يشاء» المُفيدِ للبَعضِيَّة، وكذَا مَغفِرة الصَّغائر فإنها عامَّة، على أنَّ في التَّخصيصِ بهَا إخلالًا بالمقصُود، أعني: تَهويل شَأنِ الشِّرك ببلُوغِه النِّهايَة في القُبح بحيثُ لا يُغفَرُ، ويُغفَرُ جميعُ ما سِواه ولو كَبيرةً في الغَاية.

قوله: (وتَمسَّكوا بوَجْهينِ) اعلم أنَّ المُعتزِلةَ بعدَ اتِّفاقِهم على مَنعِ العَفو عَن الكَبائر بدُونِ التَّوبةِ اختَلفُوا:

فذهَبَ البَصريُّون وبعضُ البَغداديَّة: إلى جَوازِه عَقلًا، وأنَّ الامتِناعَ سَمعيٌّ. وذهبَ الكَعبيُّ[1] وأتباعه: إلى امتِناعه عَقلًا أيضًا، واستَندَ هؤلاءِ إلى ما سَيجيءُ مِن أنَّ العَفو فيه إغراءٌ على القُبح.

(١) مرت ترجمته.

https://t.me/kutubunmufidatun

الأَوَّلُ: الآياتُ والأحاديثُ الوارِدةُ في وعيدِ العُصاةِ.

والجوابُ: أَنَّها علىٰ تقديرِ عُمومِهَا إِنَّما تدلُّ علىٰ الوقُوعِ دُونَ الوجُوبِ[1]، وقدْ كثُرتِ النُّصوصُ في العفوِ، فتُخَصَّصُ المُذنِبَ المغفورَ عن عُموماتِ الوَعيدِ[2].

حاشية العلامة الغـزّي

وتمسَّكَ الأَوَّلونَ بالنُّصوص الوَارِدَة في وعَيد الفُسَّاق؛ كقوله تعالىٰ: ﴿وَمَن يَعۡصِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَإِنَّ لَهُۥ نَارَ جَهَنَّمَ﴾ [الجن: ٢٣] وقوله: ﴿وَإِنَّ ٱلۡفُجَّارَ لَفِي جَحِيمٖ﴾ [الانفطار: ١٤].

قالوا: وإذا تحقَّقَ الوَعيدُ، فلو تَحقَّقَ العَفو وتَركُ العُقوبة بالنَّار.. لزِمَ الخُلف في الوَعيدِ والكَذِبُ في الإخبَارِ، واللَّازِمُ باطِلٌ.

قوله: (**والجَوابُ... إلىٰ آخره**) تقريره أنْ يقال: ما ذُكر مِن النُّصوص علىٰ تَقديرِ عُمومها: لأَصحَابِ الكَبائرِ وشُمولها لكلِّ مُرتكبِ كَبيرةٍ لم يتُب مِنهَا، أي:

---

(١) **حاصل الجواب**: أنا لا نسلم عموم هذه الآيات والأحاديث، بل المراد منها بعض العصاة وهم: الكفار، وبعض فساق المؤمنين. وقوله: (إنما تدل علىٰ الوقوع دون الوجوب) وقعَ استطرادًا، وذلك لأن المعتزلة تمسكوا بنصوص الوعيد علىٰ أنه يجب عقاب العاصي علىٰ الله تعالىٰ، ومذهب أهل السنة: أنه لا يجب علىٰ الله سبحانه شيءٌ، فأجاب عنه الشارح بأن النصوص تدلُ علىٰ وقوع العذاب لا علىٰ وجوبه، وإلا فلا تعلق لهذا الكلام بهذا الجواب، والأولىٰ تركه؛ لأنه مخلٌّ. وعندي: أن سبب ذكره: التساهل في أخذ عبارة «المواقف» وهي هكذا: «أوجب جميع المعتزلة والخوارج عقاب صاحب الكبيرة بوجهين: الأول: أنه تعالىٰ أوعد بالعقاب، فلو لم يعاقب لزم الخلف في وعيده والكذب في خبره، وأنه محال، والجواب: أن غايته وقوع العقاب فأين وجوبه؟» ينظر: «النبراس» ص٥٠٠.

(٢) قوله: (وقد كثرت النصوص في العفو...) **جوابٌ ثانٍ، وحاصله**: أنه لو سلمنا عموم نصوص الوعيد؛ فنقول: هي من العام الذي خصَّ منه البعض، وقرينة التخصيص: نصوص العفو. المصدر السابق.

https://t.me/kutubunmufidatun

وزعمَ بعضُهم: أنَّ الخُلفَ في الوعيدِ كَرَمٌ، فيجُوزُ مِن الله تعالىٰ[(١)]، والمُحقِّقونَ علىٰ خِلافه، ....

حاشيَة العلامة الغـزّي

بعدَ تَسليم كَونِ الصِّيغِ فيهَا للعُمومِ إنما يدلُّ علىٰ وقُوع العِقاب دُونَ وجُوبه، إذ لا شُبهةَ في أنَّ الوقُوعَ معَ عَدمِ الوجُوبِ لا يَستلزِمُ خُلفًا ولا كذِبًا، والمُتنازع إنّما هو الوجُوب دُونَ أَصلِ الوقُوعِ، ثُم إنَّها مُعارضَةٌ بالآياتِ الدَّالَّةِ علىٰ العَفو والغُفران، المُتناولةِ أيضًا لأصحَابِ الكبَائر؛ كقوله تعالىٰ: ﴿وَيَعۡفُ عَن كَثِيرٍ﴾ [الشورىٰ: ٣٤] ﴿وَيَغۡفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُۚ﴾ [النساء: ٤٨] ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغۡفِرَةٖ لِّلنَّاسِ عَلَىٰ ظُلۡمِهِمۡۖ﴾ [الرعد: ٦] فيخصّص المذنِبُ المغفُور بمشيئةِ الله تعالىٰ مِن تِلكَ العُموماتِ، فيكُون خارِجًا عنهَا بمَنزلةِ التَّائبِ.

هذا علىٰ رأي مَن يمنعُ الخُلفَ في الوَعيدِ؛ لأنَّه كَذِبٌ وتَبديلٌ للقَولِ، وهو قولُ المُحققينَ مِن الماتُريديَّة.

أمَّا مَن يجوِّزُه ولا يَجعلُه نَقصًا، بل يُعدُّه كَرمًا كالأشعريَّةِ ومَن وَافقَهُم.. فيُجيبونَ أيضًا: بأنَّ تَحققَ الوَعيدِ لا يَستلزِمُ الوقُوعَ فضلًا عَن وجُوبه.

---

(١) **هذا جواب ثالثٌ، وحاصله**: أن الخُلف في الوعد كذبٌ، وفي الوعيد لُطفٌ محمود، فإن السلطان إذا غضب علىٰ المجرم وأوعده بالقتل ثم عفا عنه.. كان محموداً علىٰ العفو، ولا يلزم عليه الكذب؛ لأنَّ الكريمَ إذا أخبر بالوعيد فإن اللائق بكرمه أنْ يبنيَ إخبارهُ علىٰ المشيئة وإن لم يصرح بها، فإذا قال: (لأُعذبنَّ زيدا) مثلا، فتقديره: أُعذبه إنْ شئتُ، فلو لم يعذبه لم يكن كذبا؛ لأنه لم يشأ عذابه، بخلاف الوعد فإن اللائق بالكرم أنْ يبني إخباره علىٰ الجزم، وقد قال ﷺ: «مَن وعده الله علىٰ عملٍ ثوابا فهو منجزٌ له، ومَن وعده علىٰ عملٍ عقابا فهو بالخيار، إن شاء عذبه، إن شاء غفر له» [مسند أبي يعلي: ٣٣١٦ ومسند البزار: ٦٨٨٢] وفي هذا الجواب جريٌ علىٰ مذهب الأشاعرة، ولم يرتضه الماتريدية والمعتزلة، وعلىٰ ذلك جرىٰ الشارح في تضعيف هذا الجواب بقوله الآتي: والمحققون علىٰ خلافه.

https://t.me/kutubunmufidatun

وزعمَ بعضُهم: أنَّ الخُلفَ في الوعيدِ كَرَمٌ، فيجُوزُ مِن الله تعالىٰ[١]، والمُحققُونَ علىٰ خِلافه، كيفَ وهو تبديلٌ للقولِ، وقد قالَ الله تعالىٰ: ﴿مَا يُبَدَّلُ ٱلْقَوْلُ لَدَيَّ﴾ [ق: ٢٩].

حاشية العلامة الغَزّي

قوله: (كيفَ وهو تُبدِيلٌ للقولِ) يُمكِنُ أنْ يُوجَّه بما قيل: مِن أنَّ الكَريمَ إذا أخبرَ بالوَعيدِ.. فاللَّائِقُ بشَأنِه أنْ يَبنِيَ إخبَارَهُ علىٰ المشيئةِ وإنْ لم يُصرِّح بذلِكَ، فإذا قال: لأُعذِّبنَّ الظَّالم مَثلًا، فتَقديرُه: إنْ لم أَعفُ، أو إلَّا أنْ أُسامِحهُ، أو أتكرَّمَ عليهِ، ونحو هذا، وهذا القَيدُ قد عُرِفَ مِن عَادةِ العَربِ في إيعَادتِهَا، ومِن إخبَارِ الشَّارعِ عَن ذلِكَ في مِثل قَولِه ﷺ: «مَن وعَدهُ الله علىٰ عَملٍ ثوابًا فهُو مُنجِزُه له، ومَن وعَدهُ علىٰ عَملٍ عِقابًا؛ فهو بالخِيار إنْ شاءَ عذَّبهُ وإنْ شاءَ غَفرَ لهُ»[٢]. قال ذلك ابن الصَّلاح[٣]، والحديثُ في «البعث والنُّشور» للبَيهقِي وغيرِه مِن روَاية أَنسٍ.

---

(١) هذا جواب ثالثٌ، وحاصله: أن الخُلف في الوعد كذبٌ، وفي الوعيد لُطفٌ محمود، فإن السلطان إذا غضب علىٰ المجرم وأوعده بالقتل ثم عفا عنه.. كان محمودًا علىٰ العفو، ولا يلزم عليه الكذب؛ لأنَّ الكريمَ إذا أخبر بالوعيد فإن اللائق بكرمه أنْ يبنيَ إخبارهُ علىٰ المشيئة وإن لم يصرح بها، فإذا قال: (لأُعذبنَّ زيدا) مثلا، فتقديره: أُعذبه إنْ شئتُ، فلو لم يعذبه لم يكن كذبا؛ لأنه لم يشأ عذابه، بخلاف الوعد فإن اللائق بالكرم أنْ يبني إخباره علىٰ الجزم، وقد قال ﷺ: «مَن وعده الله علىٰ عملٍ ثوابا فهو منجزٌ له، ومَن وعده علىٰ عملٍ عقابا فهو بالخيار، إن شاء عذبه، إن شاء غفر له» [مسند أبي يعلي: ٣٣١٦ ومسند البزار: ٦٨٨٢] وفي هذا الجواب جريٌ علىٰ مذهب الأشاعرة، ولم يرتضه الماتريدية والمعتزلة، وعلىٰ ذلك جرىٰ الشارح في تضعيف هذا الجواب بقوله الآتي: والمحققون علىٰ خلافه.

(٢) أخرجه ابن أبي عاصم في «السنة» برقم: [٩٦٠] والبزار في مسنده برقم: [٦٨٨٢] وأبو يعلىٰ في مسنده برقم: [٣٣١٦] والبيهقي في «البعث والنشور» برقم: [٤٥] والطبراني في «المعجم الأوسط» برقم: [٨٥١٦] ج١/ص٢٤٠.

(٣) هو الإمام تقي الدين أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمن الكردي الشّهرزُوريّ الموصلي ثم الدمشقي الشافعي، الشهير بابن الصلاح، شيخ دار الحديث الأشرفية بدمشق، ولد سنة: (٥٧٧ هـ)=

الثاني: أنَّ المُذنِبَ إذا علِم أنّه لا يُعاقَبُ على ذَنبِه كان ذلك تقريراً له على الذَّنبِ، وإغراءً للغيرِ عليه، وهذا يُنافي حِكمةَ إرسالِ الرُّسُلِ.

والجوابُ: أنَّ مُجرَّدَ جوازِ العَفْوِ لا يُوجِبُ ظَنَّ عدمِ العِقابِ فضلاً عن العِلمِ، كيفَ والعُموماتُ الوارِدةُ في الوَعيدِ المَقرُونةُ بغايةٍ مِن التَّهديدِ تُرجِّحُ جانِبَ الوُقُوعِ بالنِّسبةِ إلى كُلِّ أحدٍ؟! وكفَى بِهِ زاجِراً.

جواز العقاب على الصغيرة وإن اجتنبت الكبائر

(**وَيَجُوزُ الْعِقَابُ عَلَى الصَّغِيرَةِ**) سواءٌ اجتنَبَ مُرتكِبُها الكبيرةَ أم لا؛ لدُخولِها تحتَ قولِه تعالى: ﴿وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ﴾ [النساء: ٤٨]، وتحتَ قولِه تعالى: ﴿لَا يُغَادِرُ صَغِيرَةً وَلَا كَبِيرَةً إِلَّآ أَحْصَىٰهَا﴾ [الكهف: ٤٩]، والإحصاءُ إنّما يكونُ بالسُّؤالِ والمجازاةِ، إلى غيرِ ذلكَ مِن الآياتِ والأحاديثِ.

وذهَبَ بعضُ المُعتزِلةِ: إلى أنّه إذا اجتنَبَ الكبائرَ لم يَجُزْ تعذيبُه، لا بمعنَى أنّه يَمتنِعُ عقلاً، بل بمعنَى أنّه لا يَجوزُ أنْ يقَعَ؛ لقيامِ الأدلّةِ السَّمعيّةِ

حاشية العلامة العمري

قوله: (**وَيَجُوزُ الْعِقَابُ عَلَى الصَّغِيرَةِ**) أي: جوازاً لا قطعَ معهُ بالوقُوعِ ولا بعدَمِه؛ لعدَمِ دَليلٍ واحدٍ منهُما، معَ ما ذُكِرَ مِن النُّصوصِ الدّالّةِ على أصلِ الجوازِ.

= من شيوخه: والده الفقيه صلاح الدين عبد الرحمن، وأبو المظفر السمعاني، وفخر الدين بن عساكر، وغيرهم. ومن تلامذته: تاج الدين الفركاح، أبو شامة المقدسي، القاضي ابن خلكان، وغيرهم خلق كثير. قال عنه السبكي: كان إماماً كبيراً، فقيهاً محدثاً، زاهداً ورعاً، مفيداً معلماً. من مؤلفاته: «طبقات الفقهاء الشافعية» و«الفتاوى في التفسير والحديث والأصول» و«علوم الحديث» المشهور بمقدمة ابن الصلاح، و«شرح الوسيط» في الفقه الشافعي، و«أدب المفتي والمستفتي» وغيرها. توفي رحمه الله سنة (٦٤٣هـ).

https://t.me/kutubunmufidatun

https://t.me/kutubunmufidatun

علىٰ أنّه لا يَقعُ ؛ لقولِه تعالىٰ: ﴿إِن تَجْتَنِبُوا۟ كَبَآئِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ نُكَفِّرْ عَنكُمْ سَيِّـَٔاتِكُمْ﴾ [النساء: ٣١].

وأُجيبَ: بأنَّ الكبيرةَ المُطلقةَ هيَ الكفرُ ؛ لأنّه الكامِلُ ، وجَمْعُ الاسمِ بالنَّظرِ إلىٰ أنوَاعِ الكُفرِ[١] ، وإنْ كانَ الكُلُّ مِلَّةً واحِدةً في الحُكْمِ ، أو إلىٰ أَفرادِه القائمةِ بأَفرادِ المُخاطَبينَ[٢] علىٰ ما تمهَّدَ مِن قاعدةِ: أنَّ مُقابلةَ الجمعِ بالجمعِ تَقتضِي انقِسامَ الآحادِ بالآحادِ ، كقولنا: رِكِبَ القومُ دوابَّهُم ، ولَبِسُوا ثيابَهُم.

جوازُ عفو الله تعالى عن الكبيرةِ دونَ توبةٍ

(وَالْعَفْوُ عَنِ الْكَبِيرَةِ)[٣] هذا مذكورٌ ....

حاشية العلامة الغَـزّي

قوله: (وأُجيبَ: بأنَّ الكَبيرةَ المُطلقَةَ هي الكفرُ) والمعنىٰ: إنْ تَجتنِبوا سائِرَ أنوَاعِ الكُفرِ مِن الإشرَاكِ والتَّمجُّسِ والتَّهوُّدِ وغيرِها ، أو إنْ يَجتنِبْ كلُّ شَخصٍ مِنكُم الكُفرَ.. نُكفِّر عَنكُم سَيِّئاتِكُم صَغيرِها وكبيرِهَا ، أي: إنْ شِئنا ؛ لآيةِ ﴿وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ﴾ [النساء: ٤٨] ولأنَّ مغفِرة ما عدَا الكُفر غيرُ مُتعيِّنةٍ بالإجماعِ ، ويُؤيِّدُ حملَ الكبيرةِ هُنا علىٰ الكُفر: تَقييدُ التَّكفير بالاجتِناب ، فإنَّ الصَّغائرَ يجوزُ العَفوُ عنها بدُونِ اجتِنَاب الكبائرِ.

---

(١) جواب لما يَرِدُ مِن أن الجمعَ كيفَ يفسر بالمفرد؟ وحاصل الجواب علىٰ ما في الحاشية: أن الكفر أنواع: ككفر المجوس ، وكفر اليهود ، وكفر النصارىٰ ، وكفر عبدة الأصنام ، وكفر الزندقة ، فيكون الكفر (كبائر) بالجمع من هذه الحيثية.

(٢) أي: ككفر أبي جهل ، وكفر أمية ، وكفر أبي لهب مثلا. وينظر تعقب الفرهاري للشارح في تفسيره الآية «النبراس» ص٥٠٦.

(٣) أي: لا يلزم ولا يمتنع ، والأول: رد علىٰ المرجئة حيث قالوا: لا يجوز تعذيب المؤمن ، وهو مذهب مقاتل ابن سليمان المفسر. والثاني: رد علىٰ المعتزلة حيث قالوا: يخلد صاحب الكبير في النار. ينظر: «النبراس» ص٥٠٧.

https://t.me/kutubunmufidatun

فيما سبقَ(١) ، إلَّا أنَّه أعادَهُ ليُعلَمَ أنَّ تركَ المُؤاخذةِ علىٰ الذَّنبِ يُطلَقُ عليه لفظُ العَفْوِ كما يُطلق عليه لفظُ المَغفِرَةِ ، وليَتعلَّقَ بهِ قولُه:

(إِذَا لَمْ تَكُنْ عَنِ اسْتِحْلَالٍ ، وَالِاسْتِحْلَالُ كُفْرٌ) لما فيه مِن التَّكذيبِ المُنافي للتَّصديقِ ، وبهذا تُؤوَّلُ النُّصوصُ الدَّالَّةُ علىٰ تَخليدِ العُصاةِ في النَّارِ ، أو علىٰ سَلْبِ اسمِ الإيمانِ عنهُم.

[الكلامُ في الشَّفاعةِ]

(وَالشَّفَاعَةُ ثَابِتَةٌ لِلرُّسُلِ وَالْأَخْيَارِ فِي حَقِّ أَهْلِ الْكَبَائِرِ) ....

حاشية العلامة الغَـزّي

قوله: (والشَّفاعةُ ثَابِتةٌ...) **قد يُقال:** إنَّ مُرتكِبَ المكرُوهِ يَستحِقُّ حِرمَانَ الشَّفاعةِ كما في «التَّلويح» وغيرِه ، تمسُّكًا بقولِه ﷺ: «مَن تركَ سُنَّتي لم تَنلهُ شَفاعتِي»(٢) فيُحرَمُ أهلُ الكَبائرِ بطريقِ الأَوْلىٰ(٣).

ويُجاب: بمَنعِ المُلازمَةِ؛ لأنَّ جزاءَ الأَدنَىٰ لا يلزمُ أنْ يكُون جزاءً للأَعلىٰ الذي لهُ جَزاءٌ أعظَمُ ، وبحَملِ السُّنة علىٰ الطَّريقةِ.

قيل: علىٰ أنَّ الاستِحقَاق لا يَستَلزِمُ الوُقوعَ.

قوله: (والأخيار) هو بمُثناة ، جمعُ خَيِّرٍ بالتَّشديدِ ، لا جمعُ خير اسم تفضيل(٤)؛

---

(١) أي عند قول الماتن: ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء مِن الصغائر والكبائر.

(٢) لم أقف عليه ، وأوردَ الملا علي القاري في موضوعاته: «من لم يداوم علىٰ أربعِ قبل الظهر لم تنله شفاعتي» ينظر: «الأسرار المرفوعة» (٣٤٤) و«نصب الراية» للزيلعي [ج٢/ص١٦٢] و«الدراية في تخريج أحاديث الهداية» لابن حجر العسقلاني [ج١/ص٢٠٥].

(٣) ينظر: «شرح التلويح علىٰ التوضيح» للسعد التفتازاني [ج٢/ص٢٥٣].

(٤) لأن أصل كلمة (خير) أخيَر ، كشَرٌّ وأشَرٌّ ، وحُذفت همزتها لكثرة الاستعمال.

https://t.me/kutubunmufidatun

بالمُستَفيضِ مِن الأخبَار، خِلافًا للمُعتزِلة[1].

حاشية العلامة الغَـزّي

لأنّه لا يُثنّىٰ ولا يُجمَع.

قوله: (بالمُستفيضِ من الأخبَار) أي: كحديث «شَفاعتِي لأهلِ الكبَائر مِن أُمّتي»[2] الآتي.

وكحَديثِ الشَّفاعةِ الذي رواهُ مسلِمٌ عن أبي سَعيدٍ الخُدري يَرفَعُه فإنَّ فيه: «أمَّا أهلُ النَّارِ الذينَ هُم أهلُها فإنهم لا يَمُوتونَ ولا يَحيون، ولكنْ نَاسٌ أصَابتهُم النَّارُ بذُنوبِهم - أو قال - بخطَاياهُم، فأمَاتهُم اللهُ إماتةً، حتَّىٰ إذا كانوا فَحمًا أُذِنَ لهُم في الشَّفاعة، فجِيءَ بِهم ضَبائرَ ضَبائِرَ فبُثُّوا علىٰ أنهَار الجنَّةِ...» الحديث[3].

قوله: (خِلافًا للمُعتزِلة) أي: فإنهم قالوا: لا تجوزُ الشَّفاعةُ لأهلِ الكَبائرِ،

---

(١) الخلاف مع المعتزلة في الشفاعة في موضعين: أحدهما: في معنىٰ الشفاعة. والثاني: في المشفوع له مَن هو. فالشفاعة عندهم طلب رفع الدَّرجات، وعندنا تشمل: طلب العفو عمن وقع في الجناية والكبيرة. والمشفوع له عندهم: المؤمن التائب. وعندنا تشمل: المؤمن الفاسق وصاحب الكبيرة وإن لم يتب. ينظر: «شرح الأصول الخمسة» ص٦٧٨.

(٢) «سنن أبي داود» برقم: [٤٧٣٩] و«سنن الترمذي» برقم: [٢٤٣٥] وغيرهما.

(٣) «صحيح مسلم» برقم: [٣٧٨]. قال النووي: معناه: أنَّ المذنبين مِن المؤمنين يميتهم الله تعالىٰ إماتةً بعد أنْ يُعذبوا المدّة التي أرادها الله تعالىٰ، وهذه الإماتة إماتة حقيقية، يذهب معها الإحساس، ويكون عذابهم قدر ذنوبهم، ثم يميتهم، ثم يكونون محبوسين في النار من غير إحساس المدة التي قدرها الله تعالىٰ، ثم يخرجون من النار موتىٰ، قد صاروا فحمًا، فيحملون ضبائر [أي: جماعات متفرقة] كما تحمل الأمتعة، ويلقون علىٰ أنهار الجنة، فيصب عليهم ماء الحياة، فينبتون كما تنبت الحبّة في حميل السيل في سرعة نباتها وضعفها، فتخرج لضعفها صفراء مُلتوية، ثم تشتد قوتهم بعد ذلك ويصيرون إلىٰ منازلهم في الجنة، وتكمل أحوالهم. قال النووي: فهذا هو الظاهر من لفظ الحديث ومعناه، وحكىٰ القاضي عياض رحمه الله فيه وجهين، أحدهما: أنها إماتة حقيقية، والثاني: ليس بموت حقيقي ولكن تغيب عنهم إحساسهم بالآلام، قال: ويجوز أن تكون آلامهم أخفَّ. فهذا كلام القاضي، والمختارُ ما قدّمناه، والله أعلم. ينظر: «شرح النووي علىٰ مسلم» [ج٣/ص٣٨].

https://t.me/kutubunmufidatun

وهذا مَبنيٌّ علىٰ ما سَبقَ مِن جوازِ العَفوِ والمغفِرَةِ بدُونِ الشَّفاعةِ، فبالشَّفاعَةِ أَوْلَىٰ، وعِندهم لمَّا لَمْ يَجُز.. لم يَجزْ.

أدلة أهل السنة في إثبات الشفاعة

لنا: قوله تعالىٰ: ﴿وَٱسۡتَغۡفِرۡ لِذَنۢبِكَ وَلِلۡمُؤۡمِنِينَ وَٱلۡمُؤۡمِنَٰتِۗ﴾ [محمد: ١٩]، وقوله تعالىٰ: ﴿فَمَا تَنفَعُهُمۡ شَفَٰعَةُ ٱلشَّٰفِعِينَ﴾ [المدثر: ٤٨] فإنَّ أسلُوبَ هذا الكلامِ يَدلُّ علىٰ ثُبوتِ الشَّفاعةِ في الجُملةِ، وإلَّا لما كانَ لنفي نفعِهَا عن الكافرينَ عندَ القَصدِ إلىٰ تقبيحِ حالهمْ وتَحقيقِ يَأسِهمْ.. معنًىٰ؛ لأنَّ مثلَ هذا المقامِ يَقتضِي أنْ يُوسَمُوا بِما يَخصُّهمْ، لا بما يَعمُّهمْ وغَيرَهُمْ.

حاشية العلامة الغَـزّي

بل هي مَقصُورةٌ علىٰ الطَّائعينَ والتَّائبينَ لرَفعِ الدَّرجَات وزِيادَة المثُوبَات.

قوله: (وعِندَهُم لمَّا لمْ يَجُزْ) أي: العفو بدُونِ الشَّفاعةِ عَن الكَبيرةِ سَمْعًا أو عَقلًا.. لمْ يَجُز بهَا، فلا تَثبُت؛ إذْ لا فَائِدَةَ لهَا علىٰ ذلِكَ التَّقديرِ.

قوله: (وللمُؤمنينَ والمؤمِنات) أي: لذُنوبِهم، وهي تَشملُ الكَبائِرَ؛ لما سَبَقَ مِن أنَّ الكَبيرَةَ لا تُخرِجُ العبدَ المُؤمِنَ مِن الإيمانِ، ومَعنىٰ الاستِغفَار للذُّنوبِ طَلبُ غُفرَانِها، وهو المرَادُ بالشَّفاعَة.

قوله: (يدُلُّ علىٰ ثُبوتِ الشَّفاعَةِ) في الجُملة، وعلىٰ إنها ليسَتْ لزِيادَة الدَّرجَةِ؛ لأنَّ عَدم تِلكَ الشَّفاعةِ لا يقتَضي تَقبيحَ الحَالِ وتحقِيقَ اليَأسِ، لكنَّه إنما يَدلُّ علىٰ ثُبوتِ أَصلِ الشَّفاعةِ، ولا يُفيد المُتنازَع وهو الشَّفاعةُ لأهلِ الكَبائرِ، كما أشارَ إليه بقَولِه في الجُملة، فلا يثبُت المطلوبُ.

ويُمكِنُ أنْ يُوجَّه إلزاميًا: بأنَّ في إثبَاتِ أَصلِ الشَّفاعةِ إثبَاتًا للمَطلُوبِ؛ لأنَّ

https://t.me/kutubunmufidatun

وليس المراد: أنَّ تعليقَ الحُكم بالكافرِ يَدلُّ على نفيه عمَّا عداهُ حتَّىٰ يَرِدَ عليهِ أنَّه إنَّما يقومُ حجَّةً على مَن يقولُ بمَفهُوم المُخالفَةِ.

وقولُه ﷺ: «شَفاعَتِي لأَهْلِ الكَبائِرِ مِنْ أُمَّتِي»، وهو مَشهورٌ، بلِ الأحاديثُ في بابِ الشَّفاعةِ مُتواتِرةُ المعنَىٰ.

مُحجج المعتزلة في نفي الشَّفاعة

واحتجَّتِ المُعتزلةُ بمثل قوله تعالىٰ: ﴿وَٱتَّقُواْ يَوۡمٗا لَّا تَجۡزِي نَفۡسٌ عَن نَّفۡسٖ شَيۡـٔٗا وَلَا يُقۡبَلُ مِنۡهَا شَفَٰعَةٞ﴾ [البقرة: ٤٨]، وقوله تعالىٰ: ﴿مَا لِلظَّٰلِمِينَ مِنۡ حَمِيمٖ وَلَا شَفِيعٖ يُطَاعُ﴾ [غافر: ١٨].

حاشية العلامة الغـزّي

الصَّغائر عِندهُم مُكفَّرةٌ باجتِنَابِ الكبَائرِ.

حديث: «شَفاعَتي لأَهلِ الكبَائرِ مِن أُمَّتي» أخرجَهُ التِّرمذيُّ مِن حديثِ أنسٍ، وصَحَّحهُ عبدُ الحقِّ، والبَيهقِيُّ في «الشُّعبِ»، وأَخرجَهُ أبو دَاود الطَّيالسِي، وابنُ مَاجَه مِن حَديثِ جَابرٍ وصَحَّحهُ الحَاكِمُ[1]، ورواهُ الطَّبرانيُّ في «الأوسَطِ» مِن حَديثِ ابن عُمر بلفظ: «كُنا نُمسِكُ عن الاستِغفَار لأَهلِ الكبَائرِ حتَّىٰ سَمعِنا نبيَّنا ﷺ يَقُول: «إني ادَّخرتُ شَفاعتِي لأَهلِ الكَبائرِ مِن أُمَّتي يومَ القِيامَة»[2].

(١) «سنن الترمذي» برقم: [٢٥٣٥] و«الجامع لشعب الإيمان» للبيهقي، برقم: [٣٠٥] و«المعجم الأوسط» للطبراني برقم: [٣٥٦٦] و«المستدرك» للحاكم برقم: [٢٢٩] ج١/ص٣٤٠، كلهم عن أنس ﷺ.

(٢) «المعجم الأوسط» للطبراني، برقم: [٥٩٤٢] وتتمته عنده: (فأمسكنا عن كثيرٍ مما كان في أنفسنا، ورجونا لهم) وقال: لم يرو هذا الحديث عن أيوب السختياني إلا حرب بن سريج، تفرد به شيبان. [ج٦/ص١٠٦].

https://t.me/kutubunmufidatun

والجواب ـ بعدَ تسليمِ دلالتِها على العُمومِ في الأَشخاصِ والأزمَان والأَحوالِ ـ أنَّه: يَجِبُ تَخصِيصُهَا بالكُفَّار جمعًا بين الأَدِلَّة.

حاشية العلامة الغَزّي

قوله: (**والجَوابُ... إلىٰ آخرِه**) تَقريرُه: أنَّا لا نُسلِّم دَلالة ما ذُكِرَ مِن الآيتين وما كانَ مِثلَهُما علىٰ عُمومِ الأشخَاصِ؛ لعَدمِ مَا يُفيدُه، ولأنَّ الخِطَابَ في الأُولىٰ لقَومٍ مُعيَّنينَ وهم اليَهودُ، فلا يَلزمُ ألَّا تَنفعَ الشَّفاعةُ غيرَهُم؛ ولأنَّ الظَّالِمَ علىٰ الإطلاقِ هُو الكَافِرُ.

ولو سُلِّمَ العمومُ، وأنَّه مُعتبَرٌ بناءً علىٰ أنَّ الجَمعَ المُحلَّىٰ باللام عَامٌّ، وأنَّ الظَّالِمَ هو مُرتكِبُ المعصِية، وبِناءً علىٰ أنَّ الضَّميرَ راجعٌ إلىٰ «النَّفسِ» وهِي نكِرةٌ في سِياق النَّفي عامَّة فيَعُم أيضًا؛ لوقُوعِه أيضًا في سِياق النَّفي، أو لرُجوعِه إلىٰ العَامِّ؛ لضَعفِ احتِمال عَودِه إلىٰ النَّكرةِ مِن حيثُ مَفهُومُها المخصُوص النَّاشئ مِن أنَّها خاصَّةٌ بحسَبِ الوَضع، وأنَّ عُمومَها عَقليٌّ لُزومِيٌّ لا يَتعيَّنُ رجُوع الضَّميرِ إليهَا مِن حيثُ هي عَامَّة، كما أنَّ قولكَ: «لا رَجُلَ في الدَّارِ، وإنَّما هو علىٰ السَّطح» لا يَلزمُ مِنه أنْ يكونَ جميعُ مَن في العَالم مِن الرِّجال علىٰ السَّطحِ، وهو مَا يُقال: إنَّ الضمائرَ ونحوها يجوزُ أنْ تَعوُدَ إلىٰ الموصُوفِ بدُونِ صِفتِه، والمعرُوضِ مُجرَّدًا عَن عارِضه؛ لأنه بعد تَسليم مَنشئه[1].. احتمالٌ مخالِفٌ للظَّاهرِ المتبَادرِ، وعلىٰ ما ذهبَ إليه الأَكثرُ مِن أنَّ العِبرة بعُموم اللَّفظِ الوَارِدِ علىٰ سَببٍ خَاصٍّ، لا بِخصُوصِ سَببِه.

فلا نُسلِّم أنَّ عُمومَ الأشخَاصِ يَستلزِمُ عمومَ الأزمَانِ والأحوَالِ، بل هو مُطلق فيهَا علىٰ ما سَبقَ، ولو سُلِّم؛ لم يكن بُدٌّ مِن تخصيصِ هذه الآياتِ بالكُفَّار، جَمعًا

(١) في «د»: (مناسبه) وهو تصحيف.

https://t.me/kutubunmufidatun

مذهب المعتزلة في العفو والشفاعة، والرد عليهم

ولمَّا كانَ أصلُ العفو والشَّفاعة ثابتًا بالأدلَّة القطعيَّة مِن الكتاب والسُّنَّة والإجماع.. قالتِ المعتزلةُ بالعَفوِ عَن الصَّغائرِ مُطلقًا وعَن الكبائر بعدَ التَّوبةِ، وبالشَّفاعةِ لزيادةِ الثَّوابِ، **وكِلاهُما فاسِدٌ:**

أمَّا الأوَّل: فلأنَّ التَّائبَ ومُرتكِبَ الصَّغيرةِ المجتنِبَ عن الكبيرةِ لا يَستحِقَّانِ العذَابَ عِندهم، فلا معنى للعَفْوِ.

وأمَّا الثَّاني: فلأنَّ النُّصوصَ دالَّةٌ على الشَّفاعةِ بمعنى طلبِ العَفوِ عن الجِنايةِ.

أهل الكبائر لا يخلَّدونَ في النَّار

(وَأَهْلُ الْكَبَائِرِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ لَا يُخَلَّدُونَ فِي النَّارِ) وإنْ ماتُوا مِن غيرِ توبةٍ؛ لقولِه تعالى: ﴿فَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُۥ﴾ [الزلزلة: ٧]، ونفسُ الإيمانِ عملُ خيرٍ، لا يُمكِنُ أنْ يَرىٰ جَزاءَهُ قبلَ دُخولِ النَّارِ ثُمَّ يدخُلَ النَّارَ؛ ....

حاشية العلامة الغزي

بينَ الأدلَّة؛ لأنَّ إعمالَ الدَّليلينِ ولو مِن وَجْهٍ أَوْلَىٰ مِن إلغاءِ أَحدِهمَا، معَ خصوصِ تلكَ النُّصوصِ، وما يُقال مِن أنَّ المُخصِّص يُشترَطُ اتِّصالُه بالعَامِّ.. فَممنوعٌ؛ لأنَّ أكثرَ الأئمَّة علىٰ عَدمِ اشترَاطِه، وكذَا ما يُقال: مِن أنَّ التَّخصيصَ يُنافي تَسليمَ العُمومِ في الأَشخَاصِ.. مَرْدُودٌ؛ لأنَّ المُسلَّم الشُّمول والتَّناولُ، لا الإرَادة.

هذا؛ ويجوز أنْ يُقال: أنَّ الآيَةَ الأُولىٰ تَدلُّ بظَاهِرِهَا علىٰ انتِفَاء ما ليسَ محلّ النِّزاع مِن الشَّفاعة العُظمىٰ لفَصْلِ القَضَاء، والشَّفاعةِ لزِيادَة الدَّرجات، فما هو جَوابُهم في ذلِكَ فهو جَوابُنا في الشَّفاعَة لأصحَاب الكبائر.

https://t.me/kutubunmufidatun

لأنَّه باطِلٌ بالإجماع، فتعيَّنَ الخروجُ مِن النَّارِ.

ولقوله تعالىٰ: ﴿وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ جَنَّٰتٍ﴾ [التوبة: ٧٢]، وقوله تعالىٰ: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ كَانَتْ لَهُمْ جَنَّٰتُ ٱلْفِرْدَوْسِ نُزُلًا﴾ [الكهف: ١٠٧] إلىٰ غيرِ ذلكَ مِن النُّصوصِ الدَّالَّةِ علىٰ كونِ المُؤمنينَ مِن أهلِ الجنَّةِ، معَ ما سبقَ مِن الأدِلَّةِ القاطِعَةِ الدَّالَّةِ علىٰ أنَّ العبدَ لا يَخرُجُ بالمعصيةِ عن الإيمانِ.

وأيضًا: الخُلودُ في النَّارِ مِن أعظمِ العُقوباتِ، وقدْ جُعِلَ جزاءً للكُفر(١)

حاشية العلامة الغَزِّي

قوله: (لأنَه بَاطِلٌ بالإجمَاعِ) لأنَّ جزاءَ الإيمانِ كما نَطقتْ بهِ النُّصوصُ القَاطِعةُ مِن الكِتاب والسُّنة المتوَاتِرة وأَجمعَ عليه المُسلِمُونَ.. إنَّما هو الجنَّة، وهو لا يُمكِنُ أنْ يُجازىٰ بهَا قَبلَ دُخولِ النَّار ثُمّ يدخلَها؛ لأنَّ دَاخِلَ الجنَّةِ مُخلَّدٌ فيها بالإجمَاع.

قوله: (إنَّ الذينَ آمنوا وعمِلوا الصَّالحات) مبَنىٰ هذا الاستِدلالِ علىٰ أنَّ العَملَ الصَّالِحَ لا يَتناوَلُ التُّروك؛ كتَركِ الزِّنَا وشُربِ المُسكِر، وإلَّا فلا صِحَّة لوَصفِ الزَّاني مثلًا بعمَل جَميعِ الصَّالحات، فلا تَتناوَلُه الآيةُ.

ثُم هو علَىٰ ذلِكَ التَّقدير: يُبطِلُ مَذهبَ الاعتِزَال، وإنْ لم يدُلّ علىٰ عَدمِ خُلود مَن يَعملُ غيرَ الإيمانِ.

قوله: (وأيضًا: الخلودُ... إلخ) هذا الدَّليلُ إلزامِيٌّ علىٰ مُقتضَىٰ قَاعدَتِهم مِن التَّحسِين والتَّقبيحِ، وإلَّا فتَصرُّفه تعالىٰ في مُلكِه لا يُوصَفُ بالظُّلمِ وعَدمِ العَدلِ.

قوله: (وقد جُعِلَ جزاءَ الكُفر) أي: مُطلقًا مِن غيرِ تَقييدٍ بشِدَّةٍ أو ضَعفٍ،

(١) في (س) جزاء الكفر.

https://t.me/kutubunmufidatun

الذي هو أَعظمُ الجِنايَاتِ، فلو جُوزِيَ به غيرُ الكافرِ كانَ زيادةً على قَدْرِ الجنايةِ، فلا يكونُ عَدْلًا.

مرتكبُ الكبيرة مخلد في النّار عند المعتزلة

وذَهبتِ **المُعتزِلةُ**: إلى أنَّ مَن دخلَ النَّارَ فهو خالِدٌ فيها؛ لأنَّه إمَّا كافِرٌ، أو صاحِبُ كبيرةٍ ماتَ بلا تَوبةٍ؛ إذ المعصومُ والتَّائبُ وصاحِبُ الصَّغيرةِ إذا اجتُنِبَتِ الكبائرُ.. ليسُوا مِن أَهلِ النَّارِ، على ما سَبقَ مِن أُصولِهم، والكافِرُ مخلَّدٌ بالإجماعِ، وكذا صاحِبُ الكبيرةِ بلا تَوبةٍ؛ **لوجهينِ**:

الأَوَّلُ: أنَّه يَستحِقُّ العذابَ وهو مَضرَّةٌ خالِصةٌ دائمةٌ، فيُنافي استِحقَاقَ الثَّوابِ الذي هو مَنفعةٌ خالِصةٌ دائمةٌ.

والجَوابُ: مَنعُ قَيْدِ الدَّوامِ، بل منعُ الاستِحقَاقِ بالمعنى الذي قَصَدوهُ؛ وهو الاستِيجَابُ، وإنَّما الثَّوابُ فَضْلٌ منهُ، والعَذَابُ عَدْلٌ، فإنْ شاءَ عفَا، وإنْ شاءَ عذَّبهُ مُدَّةً ثُمَّ يُدْخِلُهُ الجنَّةَ.

حاشية العلامة الغـزي

فلا يَرِدُ جوازُ التَّفاوتِ بينَ جَزاءِ الكُفرِ والكَبائرِ بهِما.

قوله: (والجَوابُ مَنعُ قَيدِ الدَّوامِ) وحِينئذٍ فلا يَتنافى الثَّواب والعِقاب، بأنْ يُعاقب حِينًا ثُم يُثاب، لا يقال: إذا كانت المضرَّةُ أو المنفَعةُ مُنقطِعةً لم تكُن خَالِصةً؛

لأنَّا نقول: ذلِكَ مَمنوعٌ؛ لجَوازِ ألَّا يَخلُقَ اللهُ في المُثابِ والمُعاقَبِ العِلمَ بذلِكَ الانقِطَاعِ، فلا يَحصلُ للأوّلِ حُزنٌ، ولا للثَّاني فرَحٌ، على أنَّ قيدَ الخُلوص ممَّا يَتطرَّقُ إليه المنعُ أيضًا.

https://t.me/kutubunmufidatun

الثَّاني: النُّصوصُ الدَّالَّةُ على الخُلودِ؛ كقولِه تعالى: ﴿وَمَن يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُّتَعَمِّدًا فَجَزَآؤُهُۥ جَهَنَّمُ خَٰلِدًا فِيهَا﴾ [النساء: ٩٣]، وقولِه تعالى: ﴿وَمَن يَعْصِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَيَتَعَدَّ حُدُودَهُۥ يُدْخِلْهُ نَارًا خَٰلِدًا فِيهَا﴾ [النساء: ١٤]، وقولِه تعالى: ﴿مَن كَسَبَ سَيِّئَةً وَأَحَٰطَتْ بِهِۦ خَطِيٓـَٔتُهُۥ فَأُوْلَٰٓئِكَ أَصْحَٰبُ ٱلنَّارِ هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ﴾ [البقرة: ٨١].

والجوابُ: أنَّ قاتِلَ المُؤمنِ لكَونِه مُؤمنًا لا يكونُ إلَّا كافِرًا، وكذا مَن تَعدَّىٰ جميعَ الحُدودِ، وكذا مَن أحاطتْ بهِ خَطيئتُهُ وشملَتْهُ مِن كُلِّ جانبٍ.

ولو سُلِّمَ فالخُلودُ قد يُسْتَعْمَلُ في المُكثِ الطَّويلِ؛ كقولِهم: سِجنٌ مُخلَّدٌ، ولو سُلِّمَ فمُعارَضٌ بالنُّصوصِ الدَّالَّةِ علىٰ عَدَمِ الخُلودِ كما مَرَّ.

حاشية العلامة الغَزّي

وما يُتمسَّكُ به: مِن أنَّه لابُدَّ مِن انفِصالها عَن مضارِّ الدُّنيا ومَنافِعِها ولا يَنفصِلُ إلَّا بالخُلوصِ.. ضَعيفٌ؛ لجَوازِ الانفِصال بوجُوهٍ أُخر، لكنَّ هذا المنعَ غيرُ مُفيدٍ هنا.

قوله: (**لكَونه مُؤمِنًا**) أي: كما يُشعِرُ بهُ تَعليقُ الفِعل بالوَصفِ، وتَرتِيبُ الحُكمِ عَليه في قَولِه تعالىٰ: ﴿وَمَن يَقْتُلْ مُؤْمِنًا﴾ [النساء: ٩٣] علىٰ حَدِّ قولِهم: أكرِمِ العُلماءَ، أي: لِعلمهم.

قوله: (**وكذا مَن تَعدَّىٰ جَميعَ الحُدودِ**) أي: كما يُفيده الجَمعُ المضَافُ في قَولِه: ﴿وَيَتَعَدَّ حُدُودَهُۥ﴾ [النساء: ١٤].

قوله: (**قدْ يُستعملُ في المُكثِ الطَّويلِ**) يريدُ أنَّ الخُلودَ وإنْ شَاعَ استِعمالُه في التَّأبيدِ؛ كقولِه تعالىٰ: ﴿وَمَا جَعَلْنَا لِبَشَرٍ مِّن قَبْلِكَ ٱلْخُلْدَ﴾ [الأنبياء: ٣٤] حتىٰ قيل:

https://t.me/kutubunmufidatun

[الكلام في مباحث الإيمان]

بيان معنى التصديق

(وَالْإِيمَانُ) في اللُّغة: التَّصديقُ؛ أيْ: إذْعَانُ حُكمِ المُخبِرِ وقَبولُهُ وجَعلُه صَادِقًا، (إِفعَالٌ) مِن الأَمْنِ؛ كأنَّ حقيقةَ (آمنَ بهِ) آمنَهُ التَّكذيبَ والمُخالفَةَ،

حاشية العلامة الغزي

إنه الحقيقةُ لذلِكَ، ولأنَّه يُؤكَّدُ بلَفظِ «التَّأبيد» وتأكيدُ الشَّيءِ تَقويَةٌ لمدلُولِه، لكنَّه قد يُستعمَلُ في المُكثِ الطَّويلِ المنقَطِعِ كقولهم: «سِجنٌ مُخلَّد» و«وَقْفٌ مُخلَّد» فيجِبُ حَملُ هذه النُّصوصِ عليه جَمعًا بينَ الأدِلَّةِ، علىٰ أنَّ الأَولىٰ أنْ يجعل الخُلودُ حقيقةً في مُطلَقِ المُكثِ الطَّويلِ، سَواء كانَ معهُ دَوَامٌ كما في حَقِّ الكُفَّارِ، أو انقِطَاعٌ كما في حَقِّ الفُسَّاقِ، احتِرَازًا عَن لزُومِ المجَازِ أو الاشتِرَاكِ.

[مباحث الإيمان]

قوله: (**وجَعلُهُ**) أي: الحُكم والمُخبِر صَادِقًا، بالاعتِرَاف بالصِّدقِ واعتِقَاد المُطابقَةِ للوَاقِع، فالتَّصديقُ في التَّحقيقِ رَاجِعٌ إلىٰ أَخذِ الشَّيءِ صَادِقًا، ومِن ثَمَّ يتعلَّقُ باعتِبارَاتٍ مُختلفةٍ، بكلِّ ما يُوصَفُ بالصِّدقِ مِن المُتكلِّم والكَلامِ والحُكمِ؛ كما يُقال: «آمنتُ بالله» أي: بأنَّه وَاحِدٌ مُتَّصِفٌ بما يَليقُ، مُنزَّهٌ عمَّا لا يليقُ، و«آمنتُ برسُولِه» أي: بأنَّه مَبعُوثٌ صادِقٌ فيما جاءَ بهِ، و«بملائكتِه» أي: بأنهم عِبادُه المُكرمون المطيعُونَ المَعصُومُونَ، و«بكِتابه وكَلِماته» أي: بأنَّها مُنزَّلَةٌ صَادِقةٌ فيما تَضمَّنتهُ مِن الأحكَامِ.

قوله: (**كأنَّ حقيقةَ «آمنَ بهِ»**)[1] لفظةُ «كأنَّ» هنا هي أُخت «ليت» لا «صار»

(١) سقطت هذه الحاشية علىٰ هذا القول مِن نسخة «د»

https://t.me/kutubunmufidatun

يتعدَّىٰ **باللَّام**؛ كما في قولِه تعالىٰ حِكايةً: ﴿وَمَآ أَنتَ بِمُؤْمِنٍ لَّنَا﴾ [يوسف: ١٧] أي: بمُصدِّقٍ، **وبالباءُ**؛ كما في قولِه ﷺ: ....

حاشية العلامة الغزّي

كما تُوهِّم[١]، والمراد: أنَّ المعنَىٰ الأَصليَّ للإيمانِ وهو التَّعديةُ مُلاحَظٌ في التَّصديقِ المَذكُورِ، فكأنَّ معنىٰ قولِكَ[٢]: «آمنتُ بكذا» في الحقيقة: جَعلتُه آمِنًا مِن التَّكذيبِ، كما أنَّ معنىٰ قولِكَ: «آمنت زيدًا» جعلتُه آمنًا.

قال في «شرح المقاصد»: «الإيمانُ إفعَالٌ مِن الأَمْنِ، للصَّيرُورَةِ أو التَّعديَةِ بحسَبِ الأَصلِ، كأنَّ المصدَّق صارَ ذا أَمْنٍ مِن أنْ يكُونَ مُكذَّبًا، أو جعل الغير آمِنًا مِن التَّكذيبِ والمُخالفَةِ»[٣].

قوله: (يَتعدَّىٰ باللَّام) أي: لاعتِبار معنَىٰ الإذعَان والقَبُول.

قوله: (وما أنت بمؤمن لنا) كذا مثَّل بهِ في «شرح المقاصد» أيضًا[٤]، والأَوْلىٰ التَّمثيلُ بنحو قوله: (فآمن له لوط) لاحتِمال كونِ اللَّام في «لنا» ليستْ للتَّعديةِ، بل لتَقويةِ العَاملِ؛ لضَعفِه بفَرعِيَّتِه.

قوله: (وبالبَاءِ) أي: لاعتِبَار معنىٰ الإقرَارِ والاعتِرَافِ.

وعن صاحب «الكشاف»: أنَّ الغالِبَ في الاستعمال تعدِيتُه بالبَاءِ إذا تعلَّقَ بالله، وباللَّامِ إذا تعلَّقَ بغَيرِهِ[٥].

---

(١) ينظر: «النكت والفوائد» للبقاعي ص٥١٩.

(٢) وقع سقط في هذا الموضع من نسخة «ب» إلىٰ قوله: آمنت زيدا.

(٣) ينظر: «شرح المقاصد» ج٢/ص٢٤٧.

(٤) المصدر السابق.

(٥) ينظر: «تفسير الكشاف» [ج٢/ص٢٨٥] دار الكتاب العربي.

https://t.me/kutubunmufidatun

«الإيمانُ: أنْ تؤمِنَ باللهِ» الحديث؛ أي: تُصدِّق.

وليسَ حقيقةُ التَّصديقِ أنْ يقعَ في القلبِ نِسبةُ الصِّدقِ إلى الخبرِ أو المُخبِرِ مِن غيرِ إذعانٍ وقَبُولٍ، بل هو إذعانٌ وقبولٌ لذلِكَ؛ بحيثُ يقعُ عليه اسمُ التَّسليمِ، على ما صرَّحَ به الإمامُ الغزاليُّ.

اتحاد مفهوم التصديق اللغوي والتصديق المنطقي

وبالجُملةِ: المعنى الذي يُعبَّر عنهُ بالفارسيَّةِ بـ(كَرَوِيدَنْ)، وهو معنى التَّصديقِ المُقابلِ للتَّصوُّرِ؛ حيثُ يقالُ في أوائلِ عِلمِ المِيزانِ: (العِلمُ: إمَّا

حاشية العلامة الغـزّي

قوله: (الإيمانُ أنْ تُؤمِن باللهِ...) هو طَرَفٌ مِن حَديثِ جبريلَ، أخرجَهُ الشَّيخان والتِّرمذي والنَّسائي(١).

قوله: (على ما صرَّحَ بِهِ الإمامُ الغَزاليُّ) قال في «الإحياء»: «والإسلامُ هو: تَسلِيمٌ إمَّا بالقَلبِ، وإمَّا باللِّسان، وإمَّا بالجَوارِحِ، وأفضَلُها الذي بالقَلبِ، وهو التَّصديقُ الذي يُسمَّى إيمانًا» اهـ(٢).

قوله: (المعنَى) هو خبر مُبتدأ محذُوفٍ تقديره: وبالجُملةِ فالتَّصديقُ هو المعنى الذي يُعبَّر عنه.

قوله: (وهو معنَى التَّصديق) **المراد**: أنَّ التَّصديقَ اللُّغوي المقابل للتَّكذيبِ المُعبَّر عنه بـ«كَرَوِيدَنْ» هو التَّصديقُ المنطِقيُّ، وأنَّه لا يصِحُّ بَتُّ القَولِ بأنَّ المُعتبَر في الإيمانِ هو اللُّغوي دونَ المنطِقيِّ، **وما يُقال**: مِن أنَّه يلزمُ أنْ يكُونَ اليقينُ

---

(١) «صحيح البخاري» عن أبي هريرة، برقم: [٥٠] و[٤٧٧٧] و«صحيح مسلم» عن أبي هريرة برقم: [٩] و«سنن النسائي» عن عمر بن الخطاب، برقم: [٤٩٩٠]. وغيرهم.

(٢) «إحياء علوم الدين» لحجة الإسلام الغزالي [ج١/ص١١٧] الفصل الرابع من قواعد الإسلام، ط: دار المعرفة.

https://t.me/kutubunmufidatun

تصوُّرٌ، وإمَّا تَصديقٌ)، صرَّحَ بذلكَ رئيسُهم ابنُ سِينا[١].

حاشيَة العلامة الغَـزِّي

الحَاصِلُ بدُونِ الإذعَانِ والقَبول، بل معَ الجُحودِ والاستِكبَارِ؛ كما للسُّوفسطَائي ولبَعض الكُفّار مِن قَبيل التَّصوُّر دُونَ التَّصديقِ.

يُقال عليه: الكَلامُ في إمكانِ الإيقان بدُونِ الإذعَانِ، فلهُ أنْ يمنعَ عدمَ الإذعَانِ للسُّوفسطَائي، وكون بعضِ الكُفار مُوقنينَ بجميعِ ما جاءَ به النَّبيُّ ﷺ غير مُصدّقين، وأنَّ كُفرهم ليسَ مِن جهةِ الإبَاء عَن الإقرَارِ باللِّسان، والاستِكبَار عن امتِثَال الأوَامرِ، وقبُول الأحكَامِ إلىٰ غَيرِ ذلِكَ مِن الأمارَاتِ، معَ تَصديقِ القَلبِ؛ لعدَمِ الاعتِدَاد بِه معهَا[٢].

---

(١) أبو علي الحسين بن عبد الله بن الحسن بن علي بن سينا البلخي البخاري، الملقب بالشيخ الرئيس، وأحد أعظم المناطقة في تاريخ الآدميين، ولد في حدود سنة: (٣٧٠هـ) وكان والده ينتحل مذهب الإسماعيلية، ويذكر أنه لم يقتع بكلام أبيه وأخيه في الدعوة إلىٰ مذهبهم، ودرس الفقه الحنفي، والطب، وولج في علم الفلسفة وفهم كلامهم بعد الاستعانة بكتب أبي نصر الفارابي، حتىٰ ألَّفَ كتابه العُجاب: «الشفاء» وله في المنطق أنظار لم يُسبق إليها، منها نظرية القضايا الموجهة، وما ينبني عليها من المختلطات، وهو أول من كمم الشرطيات وركّب من القياس الاقتراني، وتعرض لنقد شديد من علماء الإسلام بسبب تبنيه للفلسفة المشائية المخالفة في كثير من أصولها لقواعد الإسلام، حتىٰ قال فيه اليافعي ونقله ابن الأهدل: طالعتُ كتابه «الشفا» وما أجدره بقلب الفاء قافا، لاشتماله علىٰ فلسفة لا ينشرح لها قلب متدين، والله أعلم بخاتمته وصحة توبته، وقد كفّره الغزالي في كتابه «المنقذ من الضلال» وقال ابن الصلاح: لم يكن من علماء الإسلام، بل كان شيطانا من شياطين الإنس. وأثنىٰ عليه ابن خلّكان بناء علىٰ ما رجحه من ثبوت توبته، والله أعلم. توفي ابن سينا في همذان سنة: (٤٢٨ هـ) ينظر: «شذرات الذهب» [ج٥/ص١٣٢].

(٢) **في حاشية الأصل: قال في «شرح المقاصد» فإن قيل: فاليقينُ الحاصِلُ بدونِ الإذعان والقبول بل مع الجُحود والاستِكبار كما للسوفسطائي ولبعض الكفار؛ يكونُ مِن قَبيلِ التَّصور دونَ التَّصديق، وهو ظاهرُ البطلان.**

=

https://t.me/kutubunmufidatun

فلو حصلَ هذا المعنَى لبعضِ الكفَّارِ كانَ إطلاقُ اسم الكافر عليه من جِهَةِ أنَّ عليهِ شيئًا مِن أمارَاتِ التَّكذيبِ والإنكارِ، كما إذا فرضنا أنَّ أحدًا صدَّقَ بجميعِ ما جاءَ بهِ النَّبيُّ ﷺ وسَلَّمَهُ وأقرَّ بهِ وعَمِلَ بهِ، ومعَ ذلكَ شدَّ الزُّنَّارَ بالاختِيارِ أو سَجَدَ للصَّنمِ بالاختِيَار.. نَجعلُه كافرًا؛ لما أنَّ النَّبيَّ ﷺ جعلَ ذلِكَ عَلامةَ التَّكذيبِ والإنكَارِ.

حاشية العلامة الغَزِّي

نعم؛ يرِدُ أنَّ التَّصديقَ المنطِقيَّ يعُمُّ الظَّنيَّ بالاتِّفاق، والمعنى الذي يُعبَّر عنه بـ«كَرويدَنْ» أمرٌ قَطعيٌّ، ولذَا يكفِي في الإيمانِ البَالغ حَدَّ الجَزمِ والإذعان، إلَّا أنْ يُرادَ أنَّه مُردِافٌ للمَعنى القَطعيِّ منهُ.

قوله: (كانَ إطلاقُ اسمِ الكَافرِ عَليه...) قد يُفهم مِنه ومِن قولِه أيضًا: (نجعلُه كافرًا).. أنَّ كُفرَه بالنِّسبة إلى الظَّاهِرِ وفي حَقِّ إجرَاءِ الأحكَامِ عليه، وهو ما في «المواقف»، والمذكورُ في «شرح المقاصد» وغَيرِهِ: أنَّ الإيمانَ المُنجي لا يُقارِنُ شيئًا مِن أمارَاتِ التَّكذيبِ، وأنَّ التَّصديقَ المُقارِنَ لشيءٍ منهَا لا اعتِدادَ بهِ[1].

= قلنا: نحن لا ندعي إلَّا كونَ التَّصديق المنطقي على ما يُفسِّره رئيسهم، لا على ما يَفهمُه كل نساج وحَلاج هو: التَّصديقُ اللُّغوي المقابلُ للتَّكذيبِ المُعبَّرُ عنه بـ(كرويدن) وأنه لا يصحّ حينئذٍ بت القول، وإطباقُ القومِ على أنَّ المعتبرَ في الإيمان هو اللغوي دونَ المنطقي، بل غايته أنه يجبُ اشتِراطُ أمورٍ؛ كالاختيار وتركِ الجُحود والاستِكبَار، وأمَّا أنه يلزم على تقسيمه وتفسيره كونُ اليقينِ الخالي عن الإذعانِ والقَبول تَصوُّرًا، أو خُروجًا عن التَّصور والتَّصديقِ، فذلكَ بحثٌ آخر، لكن الكلام في إمكان الإيقان بدونِ الإذعَانِ، وفي كون بعضِ الكُفَّار مُوقنينَ بجَميعِ ما جاءَ به النبي ﷺ غير مُصدقينَ، وفي أنَّ كُفرهم ليسَ مِن جهة الإباء عن الإقرار باللّسان، والاستِكبَار عن امتثال الأوَامرِ، وقَبول الأحكام والإصرَارِ على التَّكذيب باللّسان، إلى غيرِ ذلِكَ مِن مُوجبات الكُفر مع تَصديقِ القَلبِ؛ لعَدمِ الاعتِداد به مع تلكَ الإماراتِ؛ كإلقاء المُصحفِ في القاذُوراتِ. انتهى. ينظر: «شرح المقاصد» [ج٢/ص٢٥١ ـ ٢٥٢].

(١) ينظر: «المواقف» مع شرحه [ج٣/ص٥٤١] و«شرح المقاصد» [ج٢/ص٢٦٧] وما بعدها.

https://t.me/kutubunmufidatun

وتحقيقُ هذا المقامِ علىٰ ما ذَكرْتُ يُسهِّلُ لكَ الطَّريقَ إلىٰ حَلِّ كَثيرٍ مِن الإشكالاتِ المُورَدَةِ في مَسألةِ الإيمانِ.

بيانُ معنى التَّصديق الشَّرعيّ

وإذا عرفتَ حقيقةَ معنىٰ التَّصديقِ فاعلَمْ أنَّ الإيمانَ في الشَّرعِ:

حاشيةُ العلامة الغَزّي

قوله: (**يُسهِّلُ لكَ الطَّريقَ إلىٰ حَلِّ كَثيرٍ مِن الإشكالات**) **منها**: كُفر السَّاجِد للصَّنم، والمُعانِد مِن الكُفَّار.

قيل: ومِنها أنَّ قولهُ تعالىٰ: ﴿وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُم بِٱللَّهِ إِلَّا وَهُم مُّشْرِكُونَ﴾ [يوسف: ١٠٦] يدلُّ علىٰ أنَّ الإيمانَ اللُّغويَّ غيرُ الإيمانِ الشَّرعي، ضَرُورةَ أنَّ الشَّرعيَّ يُنافي الإشراكَ.

والجواب: أنَّ الإيمانَ المذكُورَ في الآيةِ إنَّما لم يُعتبَر لتَخلُّف شَرطهِ كما ذُكرَ. انتهىٰ.

قوله: (**الإيمانَ في الشَّرعِ**) اعلمْ أنَّ الإيمانَ في الشَّرعِ لم يُنقل إلىٰ معنًىٰ آخر وراءَ معناهُ اللُّغوي، **أمَّا أوَّلًا**: فلأنَّ النَّقلَ خِلافُ الأَصلِ، فلا يُصارُ إليه إلَّا بدليلٍ، **وأمَّا ثانيًا**: فلأنَّه كثُرَ في الكِتاب والسُّنة خِطابُ العَربِ بهِ، بل كانَ ذلِكَ أوَّل الواجِبات وأَساسُ المشرُوعَاتِ، فامتَثلَ مِن امتثَلَ مِن غَيرِ استِفسَارٍ ولا تَوقُّفٍ إلىٰ بيانٍ، ولم يكُن ذلِكَ مِن الخِطابِ بمَا لا يُفهَمُ، وإنَّما احتيج إلىٰ بيانِ ما يُؤمن بهِ، فبُيِّنَ وفُصِّلَ بعض التَّفصيلِ.

والمقصود: أنَّه في الشَّرع تَصديقٌ بالمعنىٰ اللُّغوي بأُمورٍ مَخصُوصةٍ، وأنه كانَ في اللُّغةِ لمُطلَقِ التَّصديقِ، فنُقِلَ في الشَّرعِ إلىٰ التَّصديقِ بتِلكَ الأُمورِ.

https://t.me/kutubunmufidatun

(وَهُوَ التَّصْدِيقُ بِمَا جَاءَ[1] مِنْ عِنْدِ اللهِ تَعَالَىٰ) أيْ: تَصديقُ النَّبيِّ ﷺ بالقَلْبِ في جَميعِ ما عُلِمَ بالضَّرورَةِ مَجيئُهُ به مِن عِندِ الله إجمالًا، وأنَّه كافٍ في الخُروجِ عن عُهدَةِ الإيمان، ولا تَنحَطُّ دَرجَتُه عَن الإيمانِ التَّفصيليِّ، فالمُشرِكُ المُصدِّقُ بوجُودِ الصَّانِعِ وصِفاتِهِ لا يكُونُ مُؤمِنًا إلَّا بحسَبِ اللُّغةِ دُونَ الشَّرْعِ؛ لإخلالِهِ بالتَّوحيدِ، وإليهِ الإشارةُ بقولِهِ تعالىٰ: ﴿وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُم بِٱللَّهِ إِلَّا وَهُم مُّشْرِكُونَ﴾ [يوسف: ١٠٦].

حاشية العلامة الغَزّي

قوله: (جميع مَا عُلم بالضَّرورَةِ) المراد به: ما اشتهرَ كونُه مِن الدِّينِ، بحيثُ يعلَمُه العَامَّة ومَن ليسَ له أَهليَّةُ النَّظرِ والاستِدلال؛ كوَحدَةِ الباري، ووجُوبِ الصَّلاة، وحُرمَةِ الخَمرِ، فيَخرُجُ ما ليسَ كذلِكَ؛ كالاجتِهاديَّات، ومِن ثَمَّ لا يُكفَّرُ مُنكِرُها.

قوله: (ولا تَنحطُّ دَرجَتُه) أي: مِن حيثُ الخروجُ عنِ العُهدةِ وبالنِّسبةِ إلىٰ الاتِّصافِ بأَصلِ الإيمانِ كما سيُصرِّحُ به، والأوضحُ وهو ما في «المواقف» وغيرِهِ وسَيأتي بيانُه في الشَّرح: أنَّ الإيمانَ «تَصديقُ الرَّسُولِ فيما عُلِمَ مَجيئُه بهِ ضَرُورةً، إجمالًا فيما عُلم إجمالًا، وتَفصيلًا فيما عُلِمَ تَفصِيلًا»[2].

قال في «شرح المقاصد»: «ويكفي الإجمالُ فيما يُلاحَظُ إجمالًا، ويُشترَطُ التَّفصيلُ فيما يُلاحَظُ تَفصِيلًا، حتَّىٰ لو لمْ يصدّق بوجُوبِ الصَّلاةِ عِندَ السُّؤالِ عنهُ، وبحُرمَةِ الخَمرِ عِندَ السُّؤالِ عنها.. كانَ كافِرًا»[3].

قوله: (دُونَ الشَّرعِ) أي: لا لاختِلاف حَقيقةِ التَّصديقِ لُغةً وشَرعًا، بلْ

---

(١) في (خ) و(ش): بما جاء به النبي من عند الله تعالىٰ. وفي (ح) بما جاء به من عند الله. والمثبت كما في نسخ المتن ونسخة الشرح (ظ).

(٢) «المواقف» مع شرحه [ج٣/ص٥٢٧] في بداية المرصد الثالث، في المقصد الأول، في حقيقية الإيمان.

(٣) «شرح المقاصد» [ج٢/ص٢٤٧].

https://t.me/kutubunmufidatun

(وَالْإِقْرَارُ بِهِ) أي: باللِّسان، **إلَّا** أنَّ التَّصديقَ رُكْنٌ لا يَحتمِلُ السُّقوطَ أصلًا، والإقرارُ قدْ يَحتمِلُهُ؛ كما في حالَةِ الإكرَاهِ.

اعتراض: فأينَ الإيمانُ حالَ النَّومِ والغَفلةِ؟

فإن قيلَ: قدْ لا يَبقَىٰ التَّصديقُ؛ كما في حالةِ النَّومِ والغَفلةِ.

قُلنا: التَّصديقُ باقٍ في القَلْبِ، والذُّهولُ إنَّما هو عَن حصولِهِ، ولو سُلِّمَ فالشَّارعُ جعلَ المُحقَّقَ الذي لم يَطرَأْ عليهِ ما يُضادُّهُ في حُكمِ البَاقِي، حتَّىٰ كانَ المُؤمِنُ اسمًا لِمنْ آمنَ في الحَالِ أو في الماضِي ولمْ يَطْرَأْ عليهِ ما هُو عَلامةُ التَّكذيبِ.

هذَا الذي ذَكرَهُ مِن أنَّ الإيمانَ هو التَّصديقُ والإقرَارُ **مَذهَبُ بعضِ العُلماءِ**؛

حاشيَة العلامة الغـزّي

لإخلالِه ببعضِ تلكَ الأمُورِ المَخصُوصَةِ.

قوله: (أي: باللِّسان) هو مُتعلِّقٌ بالإقرارِ بتَبينِ آلَته، وليسَ تفسيرًا للضَّميرِ.

قوله: (ركنٌ لا يَحتمِلُ السُّقوطَ) الكلامُ في الإيمانِ الحقيقيِّ لا الحُكميِّ التَّبعيِّ، فلا يرِدُ أنَّ أطفالَ المؤمنينَ مؤمنُونَ ولا تَصدِيقَ لهُم.

قوله: (التَّصديقُ باقٍ في القَلبِ) أُورِدَ عليه: أنه مُنافٍ لما عليه المتكلمونَ مِن أنَّ النَّومَ ضِدُّ الإدرَاكِ فلا يَجتمِعَان.

قوله: (مذهبُ بعضِ العُلماءِ) رويَ عن أبي حنيفةَ، قال في «شرح المقاصد»: وعليه كثيرٌ مِن المُحققينَ[1].

(١) ينظر: المصدر السابق: [ج٢/٢٤٨].

https://t.me/kutubunmufidatun

وهو اختيارُ الإمام شَمسِ الأئمَّة(١) وفَخرِ الإسلام(٢) رحمهما الله(٣).

وذهبَ جمهورُ المُحقِّقينَ: إلىٰ أنَّه التَّصديقُ بالقلبِ، وإنَّما الإقرارُ شَرطٌ

حاشية العلامة الغَـزّي

قوله: (وإنما الإقرارُ شَرطٌ) هذا هو المشهورُ، وعليه أكثرُ الأئمَّةِ مِن الأشعريَّة كالقَاضي والأُستَاذ، ومِن الماتُريديَّة، ورُويَ أيضًا عَن أبي حنيفةَ، وعن الصالحي(٤)

---

(١) أي: شمس الأئمة السَرَخْسِي الحنفي، هو أحد فحول العلم الكبار، الإمام الكبير الفقيه الأصولي المتكلم: محمد بن أحمد بن أبي سهل أبو بكر السرخسي، صاحب «المبسوط» الذي أملاه وهو محبوس في سجن الخاقان، بسبب أنه أفتىٰ بأنَّ زواج الخاقان مِن عتيقته قبل أن تمضي عدتها حرام، فقضىٰ في السجن مظلومًا (١٥) عامًا، وكان حبسه سنة: (٤٦٦ هـ)، وكان يُملي مِن خاطِرِهِ من غير مطالعة كتابٍ وهو في الجبّ وأصحابُه يكتبون في أعلىٰ الجب، ومما جاء في المبسوط عند فراغه مِن شرح قسم العبادات: «هذا آخر شرح العبادات بأوضح العبارات، إملاءُ المحبوس عن الجمعة والجماعات». مِن شيوخه: تخرج بالإمام عبد العزيز الحلواني وأبي الحسن السُّغدي، وممن أخذ عنه: أبو بكر محمد بن إبراهيم الحصيري، وأبو حفص عمر بن حبيب جد صاحب «الهداية» لأُمِّه. والسَرَخْسِي: نسبته إلىٰ سرخس بفتح السين وفتح الراء وسكون الخاء بلدة قديمة من بلاد خراسان، توفي رحمه الله تعالىٰ في حدود: (٤٩٠ هـ) وقيل غير ذلك، ولا يزال ضريحه شاخِصًا في مدينة أوزكند بقرغيزستان. ينظر: «الفوائد البهية» للكنوي ص١٥٨.

(٢) هو الإمام الفقيه أبو الحسن: علي بن محمد بن الحسين بن عبد الكريم البَزْدَوي صاحب الطريقة علىٰ مذهب الإمام أبي حنيفة بما وراء النهر، مِن سكان سمرقند، نسبة إلىٰ (بزدة) قلعة بقرب (نَسَف) ولد في حدود سنة: (٤٠٠ هـ) ويكنىٰ بـ(أبي العُسر البزدوي) لأنّ تصانيفَهُ كانتْ دقيقةً محررةً مُتعسِّرةَ الفهمِ علىٰ أكثرِ الناس، بخلاف أخيه القاضي محمد بن محمد الذي كُنِّيَ بـ(أبي اليُسر البزدوي) ليُسر تصانيفه. مِن تصانيفه: «المبسوط»، و«شرح الجامع الكبير»، وكتابه المشهور في أصول الفقه «كنز الوصول إلىٰ معرفة الأصول» والمشهور بـ(أصول البزدوي) توفي سنة: (٤٨٢ هـ) ينظر: «الفوائد البهية» ص١٢٥، و«الجواهر المضية في طبقات الحنفية» [ج١/ص٣٧٢].

(٣) ينظر: «أصول السرخسي» [ج١/ص٦٠] و«أصول البزدوي» مع شرحه «كشف الأسرار» لعلاء الدين البخاري [ج١/ص٢٧٤].

(٤) محمد بن مسلم أبو الحسين الصالحي المتكلم علىٰ مذهب الإرجاء، تقدمت ترجمته.

https://t.me/kutubunmufidatun

لإجراءِ الأحكامِ في الدُّنيا؛ لما أنَّ تصديقَ القلبِ أمرٌ باطنٌ لا بُدَّ له من علامةٍ؛ فمَن صدَّقَ بقلبِه ولمْ يُقرَّ بلسانِه فهو مُؤمنٌ عندَ الله وإنْ لم يكنْ مُؤمنًا في أحكامِ الدُّنيا، ومَن أقرَّ بلسانِه ولمْ يُصدِّقْ بقلبِه كالمُنافقِ فبالعكسِ، وهذا هو اختيارُ الشَّيخِ أبي منصورٍ رحمه الله، والنُّصوصُ مُعاضِدةٌ لذلك؛ قال الله تعالى: ﴿أُولَٰئِكَ كَتَبَ فِي قُلُوبِهِمُ الْإِيمَانَ﴾ [المجادلة: ٢٢]، وقال الله تعالى: ﴿وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ﴾ [النحل: ١٠٦]، وقال الله تعالى: ﴿وَلَمَّا يَدْخُلِ الْإِيمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ﴾

حاشية العلامة الغزي

وابن الرَّاونديّ[1] من المُعتزلة.

قال في «شرح المقاصد»: «ولا يخفَىٰ أنَّ الإقرارَ لهذا الغرضِ لابُدَّ أنْ يكونَ علىٰ وجهِ الإعلانِ والإظهارِ علىٰ الإمامِ وغيرِه مِن أهلِ الإسلامِ، بخلافِ ما إذا كانَ لإتمامِ الإيمانِ، فإنَّه يكفي مُجرَّدُ التَّكلُّمِ وإنْ لم يظهرْ علىٰ غيرِه» قال: «والخلافُ فيما إذا كانَ قادرًا وتركَ التَّكلُّمَ لا علىٰ وَجْهِ الإباءِ، إذ العاجزُ كالأخرسِ مُؤمنٌ وِفاقًا، والمُصرُّ علىٰ عدمِ الإقرارِ مع المُطالبةِ بهِ كافرٌ وِفاقًا؛ لكونِ ذلكَ مِن أماراتِ عدمِ التَّصديقِ»[2].

قوله: (والنُّصوصُ مُعاضِدةٌ) أي: لأنَّها تدلُّ علىٰ أنَّ محلَّ الإيمانِ هو القَلبُ، فليس الإقرارُ جزءًا منه؛ لأنَّ محلَّهُ اللِّسانُ، وإمَّا أنه التَّصديقُ لا سائر ما في القَلبِ، فبالاتِّفاق لما سَبقَ مِن أنَّ الإيمانَ في اللُّغة: التَّصديقُ، وأنَّه لم يُنقلْ في الشَّرعِ إلىٰ معنًىٰ آخرَ، واحتِمالُ أنْ يُرادَ في النُّصوصِ الإيمانُ اللُّغويُّ وهو: مُطلقُ التَّصديقِ.. يُردُّ بأنَّهُ مجازٌ في كلامِ الشَّارعِ، والأصلُ في الإطلاقِ الحَقيقةُ.

---

(١) تقدمت ترجمته.

(٢) ينظر: «شرح المقاصد» [ج٢/ص٢٤٨].

https://t.me/kutubunmufidatun

[الحجرات: ١٤]، وقال النَّبيُّ ﷺ: «اللهمَّ ثبِّتْ قلْبي على دِينكَ وطَاعتِكَ»، وقالَ ﷺ لأُسَامةَ حينَ قَتلَ مَن قال: لا إله إلَّا الله: «هلَّا شَققْتَ عَن قلْبِهِ[1]؟!».

فإن قلتَ: نعمْ، الإيمانُ هو التَّصديقُ، لكنَّ أهلَ اللُّغةِ لا يَعرفُونَ منهُ إلَّا التَّصديقَ باللِّسانِ، والنَّبيُّ ﷺ وأَصحَابُهُ كانوا يَقنَعُونَ مِن المُؤمِنِ بكلِمَةِ الشَّهادَةِ، ويَحكمُونَ بإيمانِه مِن غَيرِ استِفسَارٍ عمَّا في قلْبِهِ.

اعتراض: لم لا يكونُ الإيمانُ مجرَّد النُّطق كما كان يقنع به السَّلفُ؟

حاشيَة العلامة الغَـزّي

حديث: «اللَّهم ثَبِّتْ قَلبي على دِينكَ» أخرجهُ التِّرمذيُّ وصحَّحهُ عن أُمِّ سلمةَ، والإمامُ أحمد عن أنسٍ مَرفُوعًا بلفظ: «يا مُقلِّبَ القُلوبِ ثَبِّت قَلبي عَلى دِينكَ»[2].

حديث: «هلَّا شَققتْ عَن قَلبِه» أخرجهُ مسلمٌ عن أُسامَة بنِ زَيدٍ بلفظ: «أفلا شَققَتْ عَن قَلْبِه» وأخرجَهُ ابنُ ماجه عن عِمرانَ بن الحُصين بلفظ: «فهلَّا شَققْتَ عَن بَطنِه فعَلِمتَ مَا في قَلبِه»[3].

قوله: (فإنْ قُلتَ: نعم... إلى آخره) حاصِلهُ: أنَّكُم إذا أَثبتُّم عدمَ النَّقلِ عن المعنَى اللُّغويِّ.. وجبَ عليكُم أنْ تجعلُوا الإيمانَ عِبارةً عن التَّصديق باللِّسانِ كما هو مَذهبُ الكَرَّاميَّةِ، فإنَّ أهلَ اللُّغةِ لا يَعلمُونَ مِن التَّصديقِ إلَّا ذلِكَ، لا سِيَّما وقدْ

---

(١) في (س) و(ش) بإسقاط «عن»: شققتَ قلبَهُ.

(٢) «سنن الترمذي» برقم: [٣٥٢٢] عن أم سلمة، و«مسند أحمد» برقم: [١٢١٠٧] ج١٩/ص١٦٠ عن أنسٍ. وغيرهما.

(٣) «صحيح مسلم» برقم: [٢٧٧] وبترقيم ط تأصيل: [١٩٠] و«سنن أبي داود» برقم: [٢٦٤٣] عن أسامة بن زيد. و«سنن ابن ماجه» برقم: [٣٩٣٠] عن عمران بن حصين. و«صحيح البخاري» [٤٢٦٩] عن أسامة بن زيد بلفظ: «يا أسامة أقتله بعد ما قال لا إله إلا الله».

https://t.me/kutubunmufidatun

قلتُ: لا خَفاءَ في أنَّ المُعتبرَ في التَّصديقِ عَملُ القَلْبِ؛ حتَّىٰ لو فرَضْنا عَدمَ وَضْعِ لفظِ التَّصديقِ لمعنًىٰ، أو وضعَهُ لمعنًىٰ غيرِ التَّصديقِ القَلْبيِّ.. لمْ يَحكُمْ أحدٌ مِن أهلِ اللُّغة والعُرفِ بأنَّ المُتلفِّظَ بكلمةِ (صَدَّقْتُ) مُصدِّقٌ للنَّبيِّ ﷺ مؤمنٌ بهِ؛ ولهذا صحَّ نفيُ الإيمانِ عَن بعضَ المُقرِّينَ باللِّسانِ؛ قال الله تعالىٰ: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَبِٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ﴾ [البقرة: ٨]، وقالَ اللهُ تعالىٰ: ﴿۞قَالَتِ ٱلْأَعْرَابُ ءَامَنَّا قُل لَّمْ تُؤْمِنُوا۟ وَلَـٰكِن قُولُوٓا۟ أَسْلَمْنَا﴾ [الحجرات: ١٤].

حاشية العلامة الغَزّي

تَواتَرَ أنَّ الرَّسُولَ وأصحابَه كانوا يَقنعُونَ بالكَلمتينِ ممن أتىٰ بهِما، ولا يَستفسِرونَ عن تَصديقهِ القَلبيِّ.

قوله: (**قلتُ: لا خَفاءَ... إلىٰ آخره**) فيه منعٌ لما زعمَهُ السَّائلُ مِن أنَّ أهلَ اللُّغةِ لا يعرِفونَ مِن التَّصديقِ إلَّا اللِّسانيَّ لا مُعارضة له كما زعمَ، **وتقريره**: أنَّه لو فُرِضَ عدمُ وضعِ لفظِ «صَدَّقتُ النَّبيَّ ﷺ في جميعِ ما جاءَ به» لمعنًىٰ، بلْ كانَ مُهمَلًا، أو فُرِضَ وضعُهُ لمعنىٰ غيرِ التَّصديقِ القَلبيِّ.. لم يكُن المُتلفِّظُ به علىٰ ذلِكَ التَّقديرِ مُصدِّقًا بحسَبِ اللُّغةِ ضَرُورةً قطعًا، فالتَّصديقُ إمَّا معنَىٰ هذه اللَّفظةِ أو هي لدَلالتِها علىٰ معناها، وأيًّا ما كانَ فيجبُ الجزمُ بعِلم العُقلاءِ مِن أَهلِ اللُّغة ضرورةً بالتَّصديقِ القَلبيِّ، فيكف يقال إنهم لا يَعلمُون إلَّا اللِّسانيَّ، ولكونِ المعتبَرِ في التَّصديقِ عملُ القَلبِ.. صحَّ نفيُ الإيمانِ عن بعضِ المُقرِّينَ باللِّسان دُونَ القَلبِ، كما في الآيتين، فإنَّه أُثبتَ فيهما التَّصديقُ اللِّسانيُّ ونُفيَ الإيمانُ، فعُلمَ أنَّ المرادَ به: إنَّما هو التَّصديقُ القَلبيُّ.

وفي الجوابِ أيضًا حلٌّ ومُعارضَةٌ لما نُقل تواتُره، **تقريرُ الحَلِّ أنْ يُقال**: لا

https://t.me/kutubunmufidatun

لا نزاع في كفر المنافق مع ثبوت إيمانه لغة

وأمَّا المُقِرُّ باللِّسانِ وَحْدَهُ فلا نِزاعَ في أنّه يُسمَّىٰ مُؤمنًا لُغةً، وتَجري عليه أَحكامُ الإيمانِ ظاهِرًا، وإنَّما النِّزاعُ في كونِهِ مُؤمنًا فيما بينَهُ وبينَ الله تعالىٰ، والنَّبيُّ ﷺ ومَن بَعدَهُ كمَا كانُوا يَحكمُونَ بإيمانِ مَن تكلَّمَ بكلِمَةِ الشَّهادَةِ.. كانوا يَحكمُونَ بكُفرِ المُنافِقِ، فدلَّ علىٰ أنّه لا يَكفِي في الإيمانِ فِعلُ اللِّسانِ.

حاشية العلامة الغزي

نِزاعَ في أنَّ التَّصديقَ اللِّساني يُسمَّىٰ إيمانًا لُغةً؛ لدَلالتِه علىٰ التَّصديقِ القَلبي، ولا في أنّه يترتَّبُ عليه في الشَّرعِ أحكامُ الإيمانِ ظَاهِرًا، فإنَّ الشَّارعَ جعلَ مناطَ الأحكَامِ الأُمورَ الظَّاهرةَ المُنضبِطةَ، والتَّصديقُ القَلبيُّ أمرٌ خَفيٌّ لا يُطَّلَعُ عليه، بخِلافِ اللِّسانيِّ فإنه مَكشوفٌ بلا سُترة، فنيطَ به الأحكامُ الدُّنيويَّةُ، وإنَّما النِّزاعُ فيما بينَ المُكلَّفِ وبينَ الله تعالىٰ، أي: في الإيمانِ الحَقيقيِّ الذي يترتَّبُ عليه الأحكامُ الأُخرَويَّةُ.

وتقريرُ المعارَضَةِ أنْ يُقال: ذلِكَ المُتواتِر وإنْ دلَّ علىٰ أنَّ الإيمانَ مجرَّدُ الكلمتينِ.. فهو مُعارَضٌ بالإجماعِ علىٰ أنَّ المُنافِقَ كافرٌ، علىٰ أنَّ ما سبقَ مِن النُّصوصِ المُعاضِدة كافٍ في رَدِّ ذلِكَ السُّؤالِ.

هذا ولا يَذهب عليكَ أنَّ الكَراميَّةَ الذينَ أُشيرَ بهذا الكَلامِ إلىٰ الرَّدِ عليهم.. لا يَزعُمونَ أنَّ الإيمانَ: هو التَّلفظُ بهذهِ الحُروفِ كيفَ ما كانتْ، حتَّىٰ يَلزمهُم صِدق اسم المؤمنِ في اللُّغةِ علىٰ ذلِكَ الفَرْضِ، بل يَعنُونَ التَّلفُّظَ بالكَلام الدَّالِّ علىٰ تَصديقِ القَلبِ أيَّةَ ألفَاظٍ كانت، مِن غيرِ أنْ يُجعل التَّصديقُ جُزءًا، **والحاصِلُ**: أنه عِندهُم اسمٌ للمُفيدِ لا للمَجمُوعِ.

قوله: (**فدَلَّ علىٰ أنّه لا يَكفِي في الإيمانِ فعلُ اللِّسانِ**) أي: بمُجرَّدِهِ، فلا يَرِدُ

https://t.me/kutubunmufidatun

الإقرار ركنٌ يحتمل السُّقوط

وأيضًا: الإجماعُ مُنعقِدٌ على إيمانِ مَن صدَّقَ بقلبِهِ وقصَدَ الإقرارَ باللِّسانِ وَمَنعَهُ مِنهُ مانِعٌ مِن خَرَسٍ ونَحوِهِ.

فظهرَ: أنْ ليسَتْ حَقيقةُ الإيمانِ مُجرَّدَ كلِمتَي الشَّهادةِ على ما زَعمتِ الكَرَّاميَّةُ.

الأعمال تَزيدُ وتَنقُصُ، والإيمانُ لا يَزيدُ ولا يَنقُصُ

ولمَّا كانَ مذهبُ جُمهورِ المُتكلِّمينَ والمُحدِّثينَ والفُقهاءِ أنَّ الإيمانَ تَصديقٌ بالجَنَانِ، وإقرَارٌ باللِّسَانِ، وعَمَلٌ بالأَركَانِ **أشارَ إلى نفي ذلك بقولِه**:

حاشية العلامة الغَزّي

على مَن اشترَطَ معهُ مَعرِفةَ القَلبِ كالرقاشي[(١)]، أو اشترطَ معَه التَّصديقِ كالقَطَّان[(٢)].

قوله: (**وأيضًا الإجماعُ منعقِدٌ**) هو رَدٌّ آخرُ على الكَرّاميَّةِ لا على المُصنِّفِ؛ لأنَّ الإقرارَ عِندهُ ركنٌ يحتَمِلُ السُّقوطَ.

قوله: (**على ما زعمَتِ الكرَّامِيَّةُ**) قالوا: مَن أَضمَرَ الكُفرَ وأَظهرَ الإيمانَ يكونُ مُؤمِنًا، إلَّا أنهُ يستحِقُّ الخُلودَ في النَّارِ، ومَن أَضمَرَ الإيمانَ وأظهرَ الكُفرَ لا يكُونُ مُؤمِنًا، ومَن أَضمرَ الإيمانَ ولم يتَّفِقْ منهُ الإظهَارُ والإقرَارُ لمْ يستحِقَّ الجنَّةَ[(٣)].

قوله: (**ولمَّا كانَ مذهبُ جمهورِ المُحدِّثينَ والمُتكلِّمينَ والفُقهَاءِ**) كأنَّ مُرادَهُ

---

(١) الفضل بن عيسى بن أبان الرقاشيّ، أبو عيسى المعتزلي، واعظٌ من أهل البصرة. كانَ مِن أخطب الناس، مُتكلِّما، وهو رئيس طائفة مِن المعتزلة تنسب إليه. وكان قدريًّا ضعيفَ الحديث، سجَّاعا في قصصه، **توفي سنة** (١٤٠ هـ). ينظر: «المجروحين» لابن حبان [ج٢/ص٢١٠] و«تعليقات الدارقطني على المجروحين» ص٢١٩. و«الأعلام» للزركلي [ج٥/ص١٥١].

(٢) هو عبد الله بن سعيد بن كُلَّاب القطان البصري، من متقدمي متكلمي أهل السنة في زمانه، توفي في حدود سنة: (٢٤١ هـ) تقدمت ترجمته.

(٣) **في حاشية الأصل: «قال في «شرح المقاصد»: وإذا تحققت فليس لهؤلاء الفِرق الثَّلاثِ ـ يعني: الرقاشي والقطان والكرامية ـ كبيرُ خِلافٍ في المعنى، وإنما يرجع إلى الأحكام.**

https://t.me/kutubunmufidatun

(فَأَمَّا الْأَعْمَالُ) أيْ: الطَّاعاتُ[١] (فَهِيَ تَتَزَايَدُ فِي نَفْسِهَا، وَالْإِيمَانُ لَا يَزِيدُ وَلَا يَنْقُصُ) فها هنا مَقامَانِ:

المقام الأوّل: الأعمالُ غيرُ داخلةٍ في مَاهيَّة الإيمانِ

الأوّل: أنَّ الأعمالَ غيرُ داخِلةٍ في الإيمان؛ لما مرَّ مِن أنَّ حقيقةَ الإيمانِ هو التَّصديقُ، ولأنَّه قد وَردَ في الكتاب والسُّنَّةِ عطفُ الأعمالِ على الإيمانِ؛ كقولِه تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ﴾ [البقرة: ٢٧٧]، مع القَطعِ بأنَّ العَطفَ يَقتضِي المُغايرَةَ وعدمَ دُخولِ المَعطُوفِ في المعطُوفِ عليهِ.

وَورَدَ أيضًا جعلُ الإيمانِ شرطَ صِحَّةِ الأَعمالِ؛ كما في قولِه تعالى:

حاشية العلامة الغزّي

جمهورَ مَجمُوعِ الثَّلاثةِ؛ ليُوافِقَ قوله في «شرح المقاصد»: «إنه مذهبُ جميعِ أئمةِ الحَديثِ، وكَثيرٍ مِن المتكلِّمينَ، والمحكِيُّ عن مالكٍ والشَّافعيِّ والأوزاعيِّ»[٢].

وقال البُخاريُّ: كتبتُ عن ألفٍ وثَمانين رجُلًا ليسَ فيهم إلَّا صاحِبُ حَديثٍ كُلهم كانوا يقولون: الإيمان قولٌ وعَملٌ[٣].

قوله: (مَعَ القَطعِ بأنَّ العَطفَ يقتَضي المُغايرَةَ) أي: بحسَبِ الأَصلِ والحَقيقةِ، أمَّا عطفُ الجُزءِ على الكُلِّ نحو: ﴿تَنَزَّلُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَٱلرُّوحُ﴾ [القدر: ٤] فباعتِبارٍ خَطابيٍّ اقتَضى أنْ يُجعَل ذلكَ الجُزء كالمُستَقِلِّ الخَارجِ عَن المعطُوفِ عليهِ.

---

(١) في (س) (فهي الطاعات) وجُعلت من المتن. وكذلك في نسخة المتن (أ) ونصها: **فأما الأعمال فهي الطَّاعات فهي تتزايد في أنفسها**.

(٢) ينظر: «شرح المقاصد» ج٢/ص٢٤٨.

(٣) أوردها الحافظ ابن حجر في «فتح الباري» [ج١/ص٤٧] وأسندها الحافظ اللالكائي لكن بلفظ: (إن الدين قول وعمل) في كتابه «شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة» ج١/ص١٩٣.

https://t.me/kutubunmufidatun

﴿وَمَن يَعۡمَلۡ مِنَ ٱلصَّٰلِحَٰتِ وَهُوَ مُؤۡمِنٞ﴾ [طه: ١١٢]، معَ القطعِ بأنَّ المَشرُوطَ لا يَدخلُ في الشَّرطِ؛ لامتناعِ اشتراطِ الشَّيءِ بنفسِهِ.

ووردَ أيضًا إثباتُ الإيمانِ لمنْ تركَ بعضَ الأعمالِ؛ كما في قوله تعالىٰ: ﴿وَإِن طَآئِفَتَانِ مِنَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ ٱقۡتَتَلُواْ﴾ [الحجرات: ٩] علىٰ ما مرَّ، معَ القطعِ بأنَّه لا تَحقُّقَ للشَّيءِ بدُونِ رُكنِهِ.

ولا يَخفَىٰ أنَّ هذِهِ الوجُوهَ إنَّما تَقومُ حُجَّةً علىٰ مَن يَجعلُ الطَّاعاتِ رُكنًا مِن حقيقةِ الإيمانِ؛ بحيثُ إنَّ تاركهَا لا يكونُ مؤمنًا، كما هو رَأيُ المُعتزلةِ، لا علىٰ مَذهبِ مَنْ ذهبَ إلى أنَّها رُكنٌ مِن الإيمانِ الكاملِ، بحيثُ لا يَخرجُ تَارِكُهَا عَن حقيقةِ الإيمانِ، كما هو مذهبُ الشَّافعيِّ رحمه الله، وقد سبقَ تمسُّكاتُ المعتزلَةِ بأَجوبتِهَا.

المقام الثاني: حقيقةُ الإيمان لا تَزيدُ ولا تنقص

المقام الثَّاني: أنَّ حقيقةَ الإيمانِ لا تَزيدُ ولا تَنْقُصُ: لما مرَّ مِن أنَّه التَّصديقُ

حاشيـة العلامة الغـزّي

قوله: (**معَ القَطعِ بأنَّ المَشرُوطَ لا يَدخُل في الشَّرطِ**) فلا تدخلُ الأَعمالُ المُشروطَةُ بالإيمانِ فيه، وإلَّا لزِمَ كونُ الأَعمالِ شَرْطًا لنَفسِهَا؛ لأنها جزءٌ مِن الإيمانِ، وجزءُ الشَّرطِ شَرْطٌ.

قوله: (**علىٰ مَا مَرَّ**) أي: مِن أنَّ العبدَ لا يَخرجُ بالمعصِيةِ عن الإيمَانِ.

قوله: (**وقد سبقَ تَمسُّكاتُ المعتزِلَةِ**) أي: في جَعلِ الطَّاعاتِ رُكنًا مِن حَقيقةِ الإيمَانِ يَخرجُ بتركِهَا عنهُ تَارِكُها، عِندَ شَرحِ قوله: (والكَبيرةُ لا تُخرِجُ العبدَ المؤمِنَ مِن الإيمَانِ).

قوله: (**لا تَزيدُ ولا تَنقُص**)[1] هذا مَذهبُ أبي حنيفةَ وأصحابِه وكَثيرٍ مِن

(١) جاء في حاشية الأصل: قال في «الإرشاد»: إذا حملنَا الإيمانَ علىٰ التصديقِ فلا يَفضُل تَصديقٌ=

https://t.me/kutubunmufidatun

القلبيُّ الذي بلغَ حدَّ الجزمِ والإذْعانِ، وهذا لا يُتصوَّرَ فيه زيادةٌ ولا نُقصانٌ؛ حتَّىٰ إنَّ مَن حصلَ له حقيقةُ التَّصديقِ فسَواءٌ أتىٰ بالطَّاعاتِ أو ارتكبَ المعاصِيَ فتَصديقُهُ باقٍ علىٰ حالِه لا تغيُّرَ فيه أصلًا.

النُّصوص الدَّالَّة على الزِّيادة والنَّقص محمولة على المؤمَن به

والآياتُ الدَّالةُ علىٰ زيادةِ الإيمانِ مَحمُولَةٌ علىٰ ما ذَكرَهُ أبو حنيفةَ رحمه الله؛ أنَّهم كانوا آمنوا في الجُملةِ، ثمَّ يأتي فَرْضٌ بعد فَرْضٍ، وكانوا يُؤمنُونَ بكلِّ فرضٍ خاصٍّ.

وحاصِلهُ: أنَّه كانَ يزيدُ بزيادَةِ ما يَجبُ الإيمانُ بهِ، وهذا لا يُتصوَّرُ في غيرِ عصرِ النَّبيِّ عليه السلام، **وفيه نظرٌ**؛ لأنَّ الاطِّلاعَ علىٰ تفاصِيلِ الفَرائضِ يُمكنُ في غَيرِ عصْرِ النَّبيِّ عليه السلام، والإيمانُ واجِبٌ إجمالًا فيما عُلِمَ إجمالًا، وتَفصِيلًا

حاشية العلامة الغَزِّي

العُلماء، وهو اختيارُ إمامِ الحَرمينِ، والمَحكِيُّ عن الشَّافعيِّ وكَثيرٍ مِن العُلماء: أنَّه يَقبلُ الزِّيادَةَ والنُّقصَانَ، وهو مَذهبُ الأَشعريَّةِ والمُعتزِلَةِ وهو ظَاهِرُ الكِتاب والسُّنَّةِ.

وقال الإمام الرَّازيُّ وكثيرٌ مِن المتكلِّمينَ: إنه بحثٌ لفظيٌّ مُتفرِّعٌ علىٰ تفسيرِ الإيمَانِ، **فإنْ قُلنا:** هو التَّصديقُ؛ فلا تَفاوُتَ، **وإنْ قُلنا:** هو الأَعمالُ إمَّا وحدَها أو معَ التَّصديقِ؛ فمُتفاوِتٌ، وسَتأتي الإشارةُ إلىٰ هذا في الشَّرحِ.

قوله: **(والآياتُ الدَّالَّةُ)** أي: كقوله تعالى: ﴿زَادَتْهُمْ إِيمَٰنًا﴾ [الأنفال: ٢] ﴿لِيَزْدَادُوٓاْ إِيمَٰنًا مَّعَ إِيمَٰنِهِمْ﴾ [الفتح: ٤] ﴿وَيَزْدَادَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِيمَٰنًا﴾ [المدثر: ٣١] ﴿وَمَا

= تَصدِيقًا، كما لا يَفضُل عِلمٌ عِلمًا، ومَن حملهُ علىٰ الطَّاعات سرًّا وعَلنًا ـ وقد مالَ إليه القلانسيُّ ـ فلا يَبعُد إطلاقُ القولِ بأنه يَزيدُ بالطَّاعةِ ويَنقصُ بالمعصيةِ، ونحن لا نُؤثِر هذا. انتهى. ينظر: «الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد» ص٤١٨.

https://t.me/kutubunmufidatun

فيما عُلِمَ تفصيلًا ، ولا خَفاءَ في أنَّ التَّفصيليَّ أَزْيَدُ بل أَكملُ ، وما ذُكِرَ مِن أنَّ الإجماليَّ لا يَنحطُّ عن دَرجتِه فإنَّما هو في الاتِّصاف بأَصْلِ الإيمانِ.

وقيلَ: إنَّ الثَّباتَ والدَّوامَ على الإيمانِ زيادةٌ عليهِ في كُلِّ سَاعةٍ.

وحاصِلُه: أنَّه يزِيدُ بزيادَةِ الأَزمَانِ ؛ لِما أنَّه عَرَضٌ لا يَبقَىٰ إلَّا بتَجدُّدِ الأَمثالِ ، **وفيه نَظرٌ** ؛ لأنَّ حُصولَ المِثْلِ بعدَ انعدَامِ الشَّيءِ لا يكونُ مِن الزِّيادَةِ في شَيءٍ ، كما هو في سَوادِ الجسْمِ مثلًا.

حاشية العلامة الغزّي

زَادَهُمْ إِلَّآ إِيمَٰنًا وَتَسْلِيمًا ﴾ [الأحزاب: ٢٢].

قوله: (**ولا خَفاءَ في أنَّ التَّفصيليَّ أَزيَدُ**) أي: لتَكثُّرِه بحسَبِ تكثُّرِ مُتعلَّقاتِه مِن حيثُ إنه يجِبُ الإيمان بها على التَّفصيلِ ، وإنْ لم تكُنْ مُتكثِّرةً بحسَبِ ذَواتِها ؛ لما سبقَ مِن أنَّ الإيمانَ هو التَّصديقُ بالجَميعِ.

قوله: (**وحاصِلُهُ: أنهُ يَزيدُ... إلى آخره**) قال إمام الحرمين: النَّبيُّ ﷺ يفضُل مَن عداهُ باستِمرَارِ تَصدِيقه ، وعِصمَةِ الله تعالى إيَّاهُ مِن مُخامَرةِ الشُّكوكِ ، والتَّصديقُ عرَضٌ لا يَبقَى ، فيقَعُ للنَّبيِّ ﷺ مُتواليًا ، ولِغيرهِ على الفترَاتِ ، فيَثبُتُ له أَعدادٌ مِن الإيمانِ لا يَثبتُ لغيرِه إلا بعضُهَا ، فيكونُ إيمانُه أكثرَ. انتهى[1].

ومنه يَتبيَّنُ سُقوطُ ما تُوهِّمَ مِن أنَّ حاصله: هو أنَّ الدَّوامَ على العِبادَة عِبادةٌ أُخرَىٰ.

ووَجهُ سقوطِه: أنَّ كونَ الدَّوامِ عِبادةً غير كونِه إيمانًا ، فإنَّ الدَّوامَ على التَّصديقِ غيرُ التَّصديقِ ، والكلامُ في زيادةِ الإيمَانِ.

قوله: (**وفيه نَظَرٌ**) دَفعهُ في «شرح المقاصد» «بأنَّ المُرادَ زِيادةُ أعدادٍ

(١) ينظر: «الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد» ص٤١٨ ـ ٤١٩.

https://t.me/kutubunmufidatun

وقيلَ: **المرادُ**: زيادةُ ثمرَتِهِ، وإشرَاقُ نُورِهِ وضيائِهِ في القَلبِ؛ فإنَّه يَزيدُ بالأَعمالِ، ويَنْقصُ بالمعاصِي.

تفصيلٌ لمسألةِ زيادة الإيمانِ ونُقصانِه

ومَن ذهبَ إلىٰ أنَّ الأعمالَ مِن الإيمانِ فقبُولُه الزِّيادةَ والنُّقصانَ ظاهِرٌ؛ ولهذَا قيلَ: إنَّ هذهِ المسألةَ فرعُ مسألةِ كَونِ الطَّاعاتِ مِن الإيمانِ.

حاشيَة العلامة الغـزّي

حَصلَتْ، وعدمُ البَقاءِ لا يُنافي ذلِكَ»[١].

قوله: **(ومَن ذَهبَ إلىٰ أنَّ الأعمالَ مِن الإيمان)** أي: معَ التَّصديقِ كما هو المشهورُ ومَذهبُ السَّلفِ، أوْ وحدَهَا فرْضًا كانتْ أو نَفلًا، كما هو مذهبُ الخَوارِجِ وأبي الهُذيل وعبدِ الجبَّار، أو فرضًا فقط، كما هو مَذهبُ أبي عَليٍّ وأبي هَاشمٍ وأكثرِ المُعتزِلة البَصرِيَّةِ.

فإن قيل: علىٰ تقديرِ كَونهِ اسمًا للأَعمال أوْلَىٰ بأنْ لا يَحتمِلَ الزِّيادةَ والنُّقصانَ؛ لأنَّه لا مَرتبةَ فوقَ الكُلِّ لتَكون زيادةً، ولا إيمانَ دُونَه ليكُونَ ناقِصًا.

أُجيبَ: بأنه إنّما يرِدُ علىٰ مَن يقولُ بانتِفاء الإيمانِ بانتِفاء شَيءٍ مِن الأَعمالِ أو التُّروكِ، كما هو مَذهبُ المُعتزِلةِ ومَن وافقهُم، لا علىٰ مَن يقولُ ببقَائِه ما بَقِيَ التَّصديقُ، كما هو مَذهبُ السَّلفِ، إلَّا أنَّ الزِّيادةَ والنُّقصانَ علىٰ هذَا إنَّما في كمالِ الإيمانِ لا في أَصلِه.

وقد يُجاب أيضًا عن الأخرين: بأنَّ العِبادات منهَا ما يقعُ جُزءًا ولا يشرع[٢] جزءًا فيتأتَّىٰ زِيادةُ الإيمانِ ونُقصَانهُ باعتباره، وذلك كالنَّوافِل بأَسرِهَا وبعضِ

(١) ينظر: «شرح المقاصد» [ج٢/ص٢٦٣].

(٢) في النسخة «ج»: (ما يقع جزءا ويشرع جزءا)

https://t.me/kutubunmufidatun

وقالَ بعضُ المحقِّقينَ: لا نُسلِّمُ أنَّ حقيقةَ التَّصديقِ لا تقبلُ الزِّيادةَ والنُّقصانَ، بلْ تَتفاوتُ قوَّةً وضعفًا؛ للقَطعِ بأنَّ تصديقَ آحادِ الأُمَّةِ ليسَ كتصديقِ النَّبيِّ ﷺ؛ ولهذَا قالَ إبراهيمُ عليه السلام: ﴿وَلَٰكِن لِّيَطْمَئِنَّ قَلْبِي﴾ [البقرة: ٢٦٠].

حاشية العلامة الغزّي

الفَرائضِ نحو زيادَة القِراءة والقيامِ في الصَّلاة.

على أنَّ مِن الفَرائضِ ما يَنتفِي وجوبُه؛ كالزَّكاةِ عَن الفَقيرِ، أو تَنقصُ أفرادُهُ بحسَبِ قِصَر العُمر، فتفضُله أَعمالُ المُزَكِّي والأَطولِ عُمرًا، وبهذا يُعلم أنَّ الإيمانَ عِندَ المُعتزِلة طاعةٌ لا يخرجُ عنهَا طاعةٌ، أو وَاجِبٌ لا يخرجُ عنه وَاجِبٌ.

قوله: (**وقالَ بعضُ المُحقِّقينَ**) قال في «المواقف»: الحقُ أنَّ التَّصديقَ يقبلُ الزِّيادةَ والنُّقصانَ بحسَبِ الذَّاتِ قُوَّةً وضَعفًا، قولكم: الوَاجِبُ اليَقينُ، والتَّفاوتُ لا يكونُ إلَّا لاحتِمال النقيض.

قلنا: لا نُسلِّمُ، ثُم ذلِكَ يقتَضي أنَّ يكُونَ إيمانُ النَّبيِّ وآحادِ الأُمَّة سَواء، وأنَّه باطِلٌ إجماعًا، ولقَولِ إبراهيمَ الخَليلِ: ﴿وَلَٰكِن لِّيَطْمَئِنَّ قَلْبِي﴾ [البقرة: ٢٦٠]. اهـ[١].

وفي «شرح المقاصد» ما يُوافِقُه، وأجاب عن قولهم: (الواجب اليقين فلا تتفاوت) بأنَّ اليقينَ مِن بابِ العِلم والمَعرِفة وهو غيرُ التَّصديقِ، قال: ولو سُلِّمَ أنَّه التَّصديقُ، وأنَّ المُرادَ به ما يبلغ حد الإذعان والقبول.. فلا نُسلِّمُ أنه لا يَقبلُ التَّفاوتَ، بل لليقين مراتبُ مِن أجلَىٰ البَديهيَّات إلىٰ أَخفَىٰ النَّظريَّات، وكونُ التَّفاوتِ رَاجعًا إلىٰ مُجرَّدِ الجَلاءِ والخَفاءِ غَيرُ مُسلَّمٍ، بل عِندَ حُصولِ الجَزمِ وزَوالِ التَّردُّدِ والتَّفاوتُ باقٍ بحَالِه[٢].

---

(١) ينظر: «المواقف» مع شرحه، [ج٣/ص٥٤٢] ط دار الجيل.

(٢) ينظر: «شرح المقاصد» [ج٢/ص٢٦٢]

https://t.me/kutubunmufidatun

الردُّ على مذهب بعض القدريّة في أنّ الإيمان هو المعرفة

بقِيَ ها هُنا بحثٌ آخر؛ وهو أنَّ بعضَ القدريَّةَ ذهبَ إلىٰ أنَّ الإيمانَ هو المعرفةُ، وأطبقَ عُلماؤنا علىٰ فسَادِه؛ لأنَّ أهلَ الكتابِ كانوا يَعرِفُونَ نُبوَّةَ محمَّدٍ ﷺ كما كانوا يعرفونَ أبناءَهم، مع القطعِ بكُفرهم؛ لعَدمِ التَّصديقِ، ولأنَّ مِنَ الكُفَّار مَن كانَ يعرِفُ الحقَّ يقينًا، وإنَّما كان يُنكِرُ عِنادًا واستكبارًا؛ قال الله تعالىٰ: ﴿وَجَحَدُواْ بِهَا وَٱسْتَيْقَنَتْهَآ أَنفُسُهُمْ﴾ [النمل: ١٤]، فلا بُدَّ مِن بيانِ الفَرْقِ بين مَعرفةِ الأَحكامِ واستِيقانِها، وبينَ التَّصديقِ بهَا واعتِقادِهَا؛ ليصِحَّ كونُ الثَّاني إيمانًا دُونَ الأوَّلِ.

الفرقُ بين التَّصديق والمعرفة عند بعض المشايخ

والمذكورُ في كلامِ بعضِ المشايخ: أنَّ التَّصديقَ عِبارةٌ عن رَبْطِ القلبِ علىٰ مَا عُلِمَ مِن إخبَارِ المُخبِرِ، وهو أَمرٌ كسبيٌّ يَثبُتُ باختيارِ المُصدِّقِ، ولِذَا يُثابُ عليهِ، ويُجعَلُ رأسَ العبادَاتِ، بخلافِ المَعرِفةِ؛ فإنَّها رُبَّما تَحصُلُ بلا كسْبٍ؛ كمَنْ وقَعَ بَصرُهُ علىٰ جِسْمٍ فحصَلَ لهُ مَعرِفةُ أنَّهُ جِدارٌ أو حَجَرٌ.

حاشيَة العلامة الغـزّي

وعلىٰ هذا مشَىٰ النَّوويُّ في «شرحِ مُسلمٍ» فقال: إنه الأَظهرُ، قال: ولهذا قال البُخاري في «صحيحه»[(١)] قال ابنُ أبي مُليكَة: أَدركتُ ثلاثينَ مِن أصحَابِ النَّبيِّ ﷺ، كُلُّهم يخافُ النِّفاق علىٰ نَفسهِ، ما مِنهُم أحدٌ يقولُ إنه علىٰ إيمانِ جبريلَ ومِيكائيلَ[(٢)].

(١) «صحيح البخاري» باب خوف المؤمن مِن أن يحبط عمله وهو لا يشعر.

(٢) ينظر: «شرح مسلم» للإمام النووي [ج١/ص١٤٩] ط: دار إحياء التراث العربي.

التَّصديقُ الإيمانيُّ عند بعضهم من مقولة الفعل لا من مقولة الكيف

وهذا ما ذكرَهُ بعضُ المحقِّقينَ ؛ مِن أنَّ التَّصديقَ هو أنْ تَنْسُبَ باختيارِكَ الصِّدقَ إلى المُخْبِرِ ؛ حتَّىٰ لو وقعَ ذلكَ في القلبِ مِن غيرِ اختيارٍ.. لم يكنْ تَصديقًا وإنْ كانَ معرفةً!

وهذا مُشكِلٌ ؛ لأنَّ التَّصديقاتِ مِن أقسامِ العِلمِ ؛ وهوَ مِن الكيفيَّاتِ

حاشية العلامة الغَـزِّي

قوله: (وهذا ما ذكرَهُ بعضُ المُحقِّقينَ) المرادُ به صَدرُ الشَّريعة[١] ، وحاصِلُ ما ذهبَ إليه: أنَّ التَّصديقَ أمرٌ اختِياريٌّ ، هو نِسبةُ الصِّدقِ إلى المُخبِرِ اختِيارًا[٢] .

قال الشَّارحُ[٣]: ونحنُ إذا قطعنا النَّظرَ عن فِعلِ اللِّسان لا نَفهم مِن نِسبَةِ الصِّدقِ إلى المتكلِّم إلا قبول حُكمِه والإذعَانِ له ، وبالجُملةِ: المعنىٰ الذي يُعبَّر عنه في الفارسية بـ«كَرَوِيدَن» تَصديقٌ مِن غيرِ أنْ يكُونَ للقَلبِ اختيارٌ في نَفسِ ذلِكَ المعنىٰ. انتهىٰ. وهو محصلُ المذكورِ هُنا.

(١) الإمام علامة المنقول والمعقول صدر الشريعة: عبيد الله بن مسعود بن تاج الشريعة محمود بن صدر الشريعة أحمد بن جمال الدين عبيد الله المحبوبي البخاري الحنفي ، مُلخِص مشكلات الأصول والفروع ، نظَّارٌ متكلم منطقي عظيم المقدار ، أخذ العِلم عن جده الإمام تاج الشريعة محمود ، كان ذا عناية بتقييد نفائس جده وجمع فوائده ، من مؤلفاته: شرح كتاب «الوقاية» من تصنيف جده المذكور ، وهو أحسن شروحه ، واختصره في «النقاية» ، وله في الأصول متن «التنقيح» ثم شرحه شرحًا نفيسا جدا سماه: «التَّوضيح» ومِن نفيس كتبه: «تعديل العلوم» توفي ببخارىٰ سنة: (٧٤٧ هـ) ﷺ تعالىٰ. ينظر: «تاج التراجم» لابن قطلوبغا (ص٢٠٣) رقم الترجمة ١٥٨. و«الفوائد البهية في تراجم الحنفية» للكنوي (ص١٨٥) رقم الترجمة ٢٣٢.

(٢) قاله في «التوضيح في حل غوامض التنقيح» وينظر: «التلويح على التوضيح» للسعد [ج١/ص٣٧٠] و«شرح المقاصد» [ج٢/ص٢٥١].

(٣) أي السعد التفتازاني في شرحه «التلويح على التوضيح» ط: مكتبة صبيح مصر. [ج١/ص٣٧٠ وما بعدها] وانظر: «شرح المقاصد» [ج٢/ص٢٥١].

https://t.me/kutubunmufidatun

https://t.me/kutubunmufidatun

النَّفسانِيَّةِ دُونَ الأفعالِ الاختياريَّةِ؛ لأنَّا إذا تَصوَّرنا النِّسبَةَ بينَ شَيئَيْنِ وشَكَكْنَا في أنَّها بالإثباتِ أو النَّفي، ثُمَّ أُقِيمَ البُرهَانُ علىٰ ثُبوتِها.. فالذي يَحصلُ لنَا هو الإذْعانُ والقَبولُ لتلكَ النِّسبَةِ، وهو معنىٰ التَّصديقِ والحُكمِ والإثباتِ والإيقَاعِ.

معنى اكتساب التَّصديق مَصروفٌ لكيفيَّةِ تحصيله

نعم؛ تحصيلُ تلكَ الكيفيَّةِ يكونُ بالاختيارَ في مُباشَرةِ الأسبابِ، وصرْفِ النَّظرِ، ورَفعِ الموانِعِ، ونحوِ ذلِكَ، وبهذَا الاعتِبارِ يَقعُ التَّكليفُ بالإيمانِ، وكأنَّ هذا هو المرَادُ بكونِه كسْبيًّا اختِياريًّا؛ ولا تَكفِي المعرِفةُ؛ لأنَّها قد تكونُ بدُونِ ذلِكَ.

حاشية العلامة الغَزّي

قوله: (**وبهذَا الاعتِبَار**) هو إشارةٌ إلىٰ دَفعِ سُؤالٍ **تَقريرُهُ:** أنَّ التَّصديقَ يكونُ حينئذٍ مِن الكَيفيَّاتِ دُونَ الأَفعالِ الاختِياريَّةِ، فكيفَ يصِحُّ الأمرُ بالإيمانِ؟

وتَقريرُ الدَّفعِ: أنَّ الأمرَ به باعتِبار اشتِمالهِ علىٰ الإقرَارِ، وعلىٰ صَرفِ القُوَّةِ، وتَرتيبِ المُقدِّماتِ، ورَفعِ المَوانِعِ، واستِعمَال الفِكر في تَحصيلِ تِلكَ الكَيفيَّةِ، ونحو ذلكَ مِن الأفعَال الاختياريَّة، كما يصِحُّ الأمرُ بالعِلم والتَيقُّنِ ونحو ذلِكَ، **وبالجُملة:** كلُّ نَظريٍّ مَقدُورٌ ولو بالوَاسِطَة وبحسَب التَّحصيلِ.

قوله: (**وكأنَّ هذا هو المَرادُ**) أي: مرَادٌ مِن جَعلِ الإيمان أمرًا اختياريًّا كالبَعضِ السَّابقِ، وحاصلُ مذهبه علىٰ هذا التَّوجيهِ: أنَّ التَّصديقَ هو العِلمُ اليَقينيُّ الذي يتحصَّلُ بمُباشَرةِ أسبَابهِ، والمعرِفةُ أعمُّ، فتكونُ المعرفةُ اليَقينيَّةُ الاختِياريَّةُ تَصدِيقًا عِنده.

قوله: (**لأنَّها قدْ تكونُ بدُونِ ذلِكَ**) أي: كما لِمن شاهدَ المُعجِزةَ فوقعَ في

https://t.me/kutubunmufidatun

المعرفة المعتبرة شرعًا

نعم؛ يلزمُ أنْ تكونَ المعرفةُ اليَقينيَّةُ المُكتسبَةُ بالاختيارِ تَصديقًا، ولا بأسَ بذلكَ؛ لأنَّه حينئذٍ يحصلُ المعنىٰ الذي يُعَبَّر عنه بالفارسيَّة بـ(كَرويدَنْ)، وليسَ الإيمانُ والتَّصديقُ سِوىٰ ذلكَ، وحصُولهُ للكفَّارِ المُعاندينَ المُستكبرينَ ممنوعٌ، وعلىٰ تقديرِ الحُصولِ فتكفيرُهم يكونُ بإنكارِهم باللِّسانِ، وإصرَارِهم علىٰ العِنادِ والاستِكبارِ، وهو مِن عَلاماتِ التَّكذيبِ والإنكارِ.

الإيمان والإسلام مُتلازمان

(**وَالْإِيمَانُ وَالْإِسْلَامُ وَاحِدٌ**) لأنَّ الإسلامَ هو الخُضوعُ والانقِيادُ؛ بمعنَىٰ قبُولِ الأحكامِ والإذعَانِ، وذلكَ حقيقةُ التَّصديقِ علىٰ ما مرَّ.

ويؤيِّدُه: قولُه تعالىٰ: ﴿فَأَخۡرَجۡنَا مَن كَانَ فِيهَا مِنَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ ۝٣٥ فَمَا وَجَدۡنَا فِيهَا غَيۡرَ بَيۡتٖ مِّنَ ٱلۡمُسۡلِمِينَ﴾ [الذاريات: ٣٥-٣٦].

حاشية العلامة الغَزّي

قَلبه صِدقُ النَّبيِّ ﷺ.

قوله: (**بمَعنىٰ قَبولِ الأحكَامِ**) يعني: أنَّ الإسلامَ هو الخضوعُ والانقِيادُ للأحكَامِ، وهو معنىٰ التَّصديقِ بجَميعِ ما جاءَ به النَّبيُّ ﷺ، فيَلزمُ الاتِّحادُ المَطلوبُ.

قوله: (**ويؤيده قوله تعالىٰ: ﴿فَأَخۡرَجۡنَا...﴾ الآية**) تقريرُه: أنَّ كلمةَ (غير) في هذه الآية ليستْ صِفةً، علىٰ معنىٰ: فما وجدنَا فيهَا ـ أي في قرية لُوطٍ ـ بيتًا غيرَ بيتٍ مِن المُسلمينَ؛ لأنه كذبٌ، بل هي استِثناءٌ، والمُراد بالبيت: أهلُه، فيجِبُ أنْ يُقدَّر المُستثنىٰ منه علىٰ وجهٍ يصِحُّ، وهو أنْ يُقال: فما وجدنا فيهَا بيتًا مِن المؤمنينَ إلَّا بيتًا مِن المُسلمين، فقد استثنىٰ المُسلمَ عن المُؤمنِ فوجَبَ أنْ

وبالجُملةِ: لا يصِحُّ في الشَّرعِ أنْ يُحكَمَ على أحدٍ بأنَّه مؤمنٌ وليسَ بمُسلمٍ، أو مُسلم وليسَ بمؤمنٍ، ولا نَعني بوَحدتِهمَا سِوى هذا.

وظاهرُ كلامِ المشَايخِ: أنَّهم أرادوُا عدمَ تغايُرِهمَا؛ بمعنَى: أنَّه لا يَنفكُّ أحدُهمَا عَن الآخرِ، لا الاتِّحادَ بحسَبِ المفهُومِ؛ لِما ذُكر في «الكفاية»[1] مِن

حاشية العلامة الغَزّي

يتَّحِدَ الإيمانُ بالإسلامِ وهو المَطلُوب.

ولا يُعترَضُ بأنَّه يكفِي لصِحَّة الاستِثناء الإحاطةُ والشُّمولُ، ولا يَتوقَّفُ على اتِّحادِ المفهُومِ؛ لما سيأتي مِن أنَّ المُرادَ بالاتِّحاد: عدمُ التَّغايرِ بمعنى الانفِكاك، نعم؛ لو قيل: إنّه لا يتوقَّفُ على المُساوَاةِ أيضًا، بل يصِحُّ معَ كونِ المؤمِن أَعمَّ؛ كقولك: (أخرجتُ العلماءَ فلم أترُك إلَّا بعضَ النُّحاة) لكانَ شيئًا.

قوله: (وبالجُملةِ) هو تَصويرٌ وتَحريرٌ للمُدَّعى، يعني: أنْ ليسَ مراد القومِ بتَرادُف الاسمَيْنِ واتِّحاد المعنَى وعَدم التَّغاير.. حقيقةُ التَّرادُفِ، بل عدمُ التَّغاير بمعنى الانفِكاك، أي: عدَم صِحَّة سَلبِ أحدِهمَا عَن الآخرِ، وبِه يظهرُ أنْ لا نِزاعَ في المسألةِ، فإنَّ الأشاعِرةَ لا يُجوِّزونَ الانفِكاكَ بينهُما.

قوله: (لِما ذُكِرَ في «الكِفايَة») وفي «التَّبصِرة» أيضًا: «الاسمان مِن قبيل الأَسماء المُترادِفة، وكلُّ مُؤمنٍ مُسلم وكلُّ مُسلمٍ مُؤمنٌ، قال: لأنَّ الإيمانَ اسمٌ لتَصديقِ شهادةِ العُقول والآثارِ على وَحدانية الله تعالى، وأنَّ له الخَلق والأمر لا شَريكَ له في ذلِكَ، والإسلام هو: إسلامُ المرءِ نفسهُ بكُلِّيتهَا لله تعالى بالعُبوديَّة له مِن غيرِ شِرك، فحصلا من طريقِ المراد منهما على وَاحدٍ، ثُم قال: لو كان الاسمان لمُتغايرَين؛ لَتُصوِّرَ وجُود أَحدِهمَا بدُونِ الآخرِ، ولَتُصوِّرَ مُؤمِنٌ ليسَ بمُسلمٍ،

---

(١) ينظر: «الكفاية في الهداية» لنور الدِّين الصابوني الماتريدي [ص: ٣٦٧] ط: دار ابن حزم.

https://t.me/kutubunmufidatun

https://t.me/kutubunmufidatun

أنَّ الإيمانَ هو تصديقُ الله تعالىٰ فيما أخبرَ مِن أوَامِره ونَواهيه، والإسلامَ هو الانقِيادُ والخُضوع لأُلوهِيَّته، وذا لا يتحقَّقُ إلَّا بقبول الأمر والنَّهي، فالإيمان لا ينفكُّ عن الإسلام حُكمًا، فلا يتغايران، ومَن أثبت التَّغايُرَ يقال له: ما حُكم مَن آمنَ ولم يُسلِم، أو أَسلمَ ولمْ يُؤمِن؟ فإنْ أثبتَ لأحدِهما حُكمًا ليسَ بثابتٍ للآخر.. فبِها ونِعمَ، وإلَّا فقدْ ظهرَ بُطلان قولِه.

اعتراض: في آية (الحجرات) دليلٌ على تغايرهما

فإن قيلَ: قوله تعالىٰ: ﴿قَالَتِ ٱلْأَعْرَابُ ءَامَنَّا قُل لَّمْ تُؤْمِنُوا۟ وَلَٰكِن قُولُوٓا۟ أَسْلَمْنَا﴾ [الحجرات: ١٤] صَريحٌ في تحقُّقِ الإسلامِ بدُونِ الإيمانِ.

حاشية العلامة الغَزّي

ومُسلِمٌ ليسَ بمُؤمنٍ، وهو باطِلٌ قطعًا»[(١)].

قوله: (**فيما أخبرَ مِن أوَامِرِه ونَواهِيهِ**) المُراد: فيما أُرسِل للإخبَارِ به وتَبليغِه مِن الأَوامِرِ والنَّواهِي.

ويجوزُ أنْ يقال: أطلقَ لفظ (الإخبار) علىٰ الأَوامِرِ والنَّواهِي؛ لأنَّ الأَمرَ بالشَّيءِ يتَضمَّنُ الإخبَارَ عن وجُوبِه أو نَدبِه، والنَّهي عنه يتَضمَّنُ الإخبارَ عن تَحريمِه أو كَراهتِه.

قوله: (**هو الانقياد والخضُوع لأُلوهِيَّتهِ**) أي: بالاعتِراف والتَّصديقِ بأنَّ اللهَ هو الحقُّ، وهو وإنْ لم يَستلزِم التَّصديقَ بسَائرِ الأَحكَامِ المعلُومَةِ مِن الدِّين ضَرورةً.. لكنَّه لا يُعتدُّ به إلا بقَبُول ذلِكَ والإذعَانِ له، وهو حَقيقةُ الإيمانِ، فلا تَغايُرَ بينهما.

قوله: (**فإن قيلَ: قولُه تعالىٰ: ﴿قَالَتِ ٱلْأَعْرَابُ ءَامَنَّا﴾ [الحجرات: ١٤]**) هذا السُّؤال

---

(١) ينظر: «تبصرة الأدلة» لأبي المعين النسفي [ج٢/ص٨١٧] وما بعدها. ت: كلود سلامة.

https://t.me/kutubunmufidatun

قُلنا: المراد به: أنَّ الإسلامَ المُعتبَرَ في الشَّرعِ لا يُوجَدُ بدُونِ الإيمانِ، وهُو في الآيةِ بمعنَى الانقيادِ الظَّاهرِ مِن غيرِ انقيادِ البَاطِنِ، بمنزلةِ المُتلفِّظِ بكلمةِ الشَّهادةِ مِن غيرِ تَصديقٍ في بابِ الإيمانِ.

اعتراض: حديثُ جبريل المشهور دالٌّ على المغايرة

فإنْ قيلَ: قولُه ﷺ: «الإسلامُ: أنْ تَشهدَ أنْ لا إلهَ إلَّا اللهُ وأنَّ مُحمَّدًا رَسولُ اللهِ، وتُقيمَ الصَّلاةَ، وتُؤتيَ الزَّكاةَ، وتَصُومَ رَمضانَ، وتَحُجَّ البيتَ إنْ استطعتَ إليه سَبيلًا» دليلٌ على أنَّ الإسلامَ هو الأَعمالُ، لا التَّصديقُ القَلبيُّ.

قُلنا: المرَادُ: أنَّ ثمراتِ الإسلامِ وعلامَاتِه ذلكَ، كما قالَ عليه السلام لقومٍ وَفدُوا عليه: «أَتدرُونَ ما الإيمانُ باللهِ تعَالىٰ وَحدَهُ؟»، فقالُوا: اللهُ ورسولُه أَعلَمُ، قال: شهادةُ أنْ لا إله إلَّا اللهُ وأنَّ محمَّدًا رسُول اللهِ، وإقَامُ الصَّلاةِ، وإيتاءُ الزَّكاةِ، وصِيامُ رمضَانَ، وأنْ تُعطوا مِن المَغنَمِ الخُمسَ».

وكما قال ﷺ: «الإيمانُ بِضعٌ وسَبعُونَ شُعبةً، أَعلاهَا قولُ: لا إلَهَ إلَّا

حاشية العلامة الغَـزِّي

مُعارضةٌ في المطلوبِ، أعني الاتحادَ، كما أنَّ السُّؤالَ الذي بعدَهُ معارضَةٌ في المُقدِّمةِ القَائلةِ: إنَّ الإسلامَ قبُول الأَحكامِ والإذعَان.

حديث: «**الإسلامُ أنْ تَشهَد**»: أخرجَه الشَّيخانِ وغيرُهما[1].

حديث: «**أَتدرُونَ ما الإيمانُ**»: أخرجاهُ أيضًا مِن روَايةِ ابنِ عبَّاسٍ رضي الله عنهما[2].

حديث: «**الإيمانُ بِضعٌ وسَبعُونَ**»: أخرجَه مسلمٌ والأَربعَةُ، وهو في البُخاري

(١) «صحيح البخاري» برقم: [١٩] و«صحيح مسلم» برقم: [٨] و«سنن الترمذي» برقم: [٢٥٠٩] وغيرهم.

(٢) «صحيح البخاري» برقم: [٥٣] و«صحيح مسلم» برقم: [١٧].

https://t.me/kutubunmufidatun

اللهُ ، وأدناهَا: إماطَةُ الأَذَىٰ عَنِ الطَّرِيقِ».

جوازُ قول: أنا مؤمنٌ بالله حقًّا

(وَإِذَا وُجِدَ مِنَ الْعَبْدِ التَّصْدِيقُ وَالْإِقْرَارُ صَحَّ لَهُ أَنْ يَقُولَ[١]: أَنَا مُؤْمِنٌ حَقًّا) لتَحقُّقِ الإيمانِ.

حكم مَن يقول: أنا مؤمنٌ إن شاء الله

(وَلَا يَنْبَغِي لَهُ[٢] أَنْ يَقُولَ: أَنَا مُؤْمِنٌ إِنْ شَاءَ اللهُ) لأنَّه إنْ كانَ للشَّكِ فهو كفرٌ لا محالةَ ، وإنْ كان للتَّأدُّبِ وإحالَةِ الأُمورِ إلىٰ مَشيئةِ الله تعالىٰ ، أو للشَّكِّ في العَاقِبَةِ والمآلِ لا في الآنِ والحالِ ، أو للتَّبرُّكِ بذِكرِ الله تعالىٰ ، أو للتَّبرُّؤِ عَن تَزكيةِ نَفسِه والإعجَابِ بحَالِه.. فالأَوْلىٰ تركُه ؛ لِما أنَّه يُوهِمُ بالشَّكِّ[٣] ؛ ولهذَا قالَ: (لا يَنبغي) دُونَ أنْ يقولَ: (لا يجوزُ) لأنَّه إذا لم يكنْ للشَّكِّ فلا معنَىٰ لنفيِ الجَوازِ ، كيفَ وقد ذهبَ إليه كثيرٌ مِن السَّلفِ حتَّىٰ الصَّحابةِ والتَّابعينَ ؟!

حاشية العلامة الغَزّي

أيضًا لكن بلفظ: «بضع وسِتُّون»[٤].

ثم «البِضع» بكسر البَاء على المشهور ، وبِفتحها على القَليل: ما بينَ الثَّلاثة والعَشرةِ علىٰ الصَّحيحِ ، **وقيل**: مِن ثَلاثة إلىٰ تِسعة ، **وقيل**: مِن اثنين إلىٰ عشرة ، **وقيل**: مِن وَاحدٍ إلىٰ تِسعة.

قوله: (حتَّىٰ الصَّحابَة والتَّابِعين) أي: حتَّىٰ كثيرٌ منهم ، بل قدْ نُقل عن أكثرِ

---

(١) في (ظ) و(خ) بإسقاط (له). وفي نسخة المتن (أ): وإذا صحَّ للعبد التَّصديقُ والإقرار صحَّ له أنْ يقول.

(٢) في (ظ) و(خ) بإسقاط (له). وبإثباته في (ش) ونسخة المتن (أ).

(٣) في (س): لما يوهم الشك.

(٤) «صحيح البخاري» برقم: [٩] و«صحيح مسلم» برقم: [٣٥] و«سنن أبي داود» برقم: [٤٦٧٦] و«سنن الترمذي» برقم: [٢٦١٤] و«سنن النسائي» برقم: [٥٠٠٥]، و«سنن ابن ماجه» برقم: [٥٧].

https://t.me/kutubunmufidatun

وليسَ هذا مِثلَ قولكَ: أنا شابٌّ إن شاءَ الله ؛ لأنَّ الشَّبابَ ليسَ مِن الأفعالِ المُكتسبَةِ، ولا ممَّا يُتصوَّرُ البقاءُ عليهِ في العاقبةِ والمآلِ، ولا ممَّا يَحصلُ بهِ تَزكيةُ النَّفسِ والإعجابُ، **بل مثلُ قولك**: أنا زاهدٌ مُتَّقٍ إنْ شاءَ اللهُ.

وذهبَ بعضُ المحقِّقين: إلىٰ أنَّ الحاصِلَ للعبدِ هو حَقيقةُ التَّصديقِ الذي بهِ يخرجُ عَن الكُفرِ، لكنَّ التَّصديقَ في نَفسِهِ قابلٌ للشِّدَّةِ والضَّعفِ، وحصولُ التَّصديقِ الكاملِ المُنجي المُشارِ إليهِ بقولهِ تعالىٰ: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُؤْمِنُونَ حَقًّاۚ لَّهُمْ دَرَجَٰتٌ عِندَ رَبِّهِمْ وَمَغْفِرَةٌ وَرِزْقٌ كَرِيمٌ﴾ [الأنفال: ٤] إنَّما هو في مَشيئةِ الله تعالىٰ.

حاشيـة العلامة الغـزّي

السَّلفِ مِن الصَّحابة والتَّابعين ومَن بعدهُم، ومِن الفُقهاء عَن الشَّافعية والمَالكيَّة والحَنابلة، ومِن المُتكلِّمين عَن الأَشعريَّة والكُلَّابيَّة ومَن وَافقَهُم.

قوله: (وليسَ هذا... إلىٰ آخره) هو جَوابٌ عمَّا يُقال: إنَّ لم يكُنِ الإيمانُ ثابتًا فهو كفرٌ، وإنْ كانَ ثابتًا فهو هَذيانٌ بمَثابَةِ أنْ يقولَ القائلُ: أنا شابٌ إنْ شاءَ الله تعالىٰ.

قوله: (وذهبَ بعضُ المُحقِّقينَ) يوضِّحُ كلامَهُ ما حكاهُ في «شرح المقاصد» مِن أنَّ التَّصديقَ الإيمانيَّ المُنوط بهِ النَّجاة.. أمرٌ قلبيٌّ خَفيٌّ له مُعارضَاتٌ خَفيَّةٌ كَثيرةٌ؛ مِن الهَوىٰ والشَّيطان والخِذلان، فالمرءُ وإنْ كانَ جازمًا بحصُوله؛ لكن لا يَأمَنُ أنْ يَشُوبَهُ شَيءٌ مِن مُنافيَاتِ النَّجاة مِن غَيرِ عِلمٍ له بذلِكَ، قال: وهذا قريبٌ لولا مُخالفَتُه لما يَدّعيه القَومُ مِن الإجمَاع[1].

والتَّعويلُ علىٰ ما قالهُ إمام الحرمين: «مِن أنَّ الإيمانَ ثابِتٌ في الحَالِ قطعًا

---

(١) ينظر: «شرح المقاصد» [ج٢/ص٢٦٣].

https://t.me/kutubunmufidatun

ولمَّا نُقِلَ عن بعضِ الأشاعرةِ أنَّه يصِحُّ أنْ يُقال: (أنا مؤمن إن شاء الله) بناءً على أنَّ العِبرةَ في الإيمانِ والكُفرِ والسَّعادةِ والشَّقاوةِ بالخَاتِمةِ؛ حتَّىٰ إنَّ المؤمنَ السَّعيدَ: مَن ماتَ علىٰ الإيمانِ وإنْ كانَ طُولَ عُمرِهِ علىٰ الكُفر

حاشية العلامة الغَزّي

مِن غير شَكٍّ فيه، والإيمانُ الذي هو عَلَمُ الفَوزِ وآيةُ النَّجاةِ هو إيمانُ المُوافَاةِ، أي: الإتيان والحُصولِ آخر الحيَاةِ وأول منَازِل الآخِرة، فاعتنَىٰ السَّلفُ به، وقَرنُوه بالمشيئة، ولم يقصِدوا الشَّكَّ في الإيمانِ النَّاجِز»[1] وبهذا يرتفِعُ النِّزاعُ بين الفَريقينِ كما سيأتي في الشَّرحِ.

قوله: ﴿لَهُم مَّغْفِرَةٌ وَأَجْرٌ عَظِيمٌ﴾ [المائدة: ٩] كذا فيما وقفتُ عليه مِن النُّسخِ، وهو تَلفيقٌ، ونظمُ الآية إنَّما هو: ﴿لَّهُمْ دَرَجَٰتٌ عِندَ رَبِّهِمْ وَمَغْفِرَةٌ وَرِزْقٌ كَرِيمٌ﴾ [الأنفال: ٤] أو ﴿لَّهُم مَّغْفِرَةٌ وَرِزْقٌ كَرِيمٌ﴾ [الأنفال: ٧٤].

قوله: (**بناءً على أنَّ العِبرةَ في الإيمانِ والكُفرِ... إلىٰ آخره**) أي: بمعنىٰ أنَّ ذلِكَ هو المُنجي والمُهلِك، لا بمعنَىٰ أنَّ إيمانَ الحَالِ وسعادَتَه ليسَ بإيمانٍ وسَعادةٍ، وكفرَهُ وشَقاوتَهُ ليسَ بكُفرٍ وشَقاوَةٍ، ومعنىٰ قولهم: «السَّعيدُ مَن سَعِدَ في بَطنِ أُمِّه، والشَّقيُّ مَن شَقِيَ في بَطنِ أُمِّه» أنه مَن علِمَ اللهُ تعالىٰ مِنه السَّعادةَ المُعتبَرَةَ التي هِي سَعادَةُ المُوافَاةِ، فهو لا يَتغيَّرُ إلىٰ شَقاوةِ المُوافَاةِ وبالعَكسِ، وأنَّ السَّعيدَ الذي يُعتَدُّ بسَعادتِه مَن عَلِمَ اللهُ تعالىٰ أنه يختِمُ له بالسَّعادةِ، وكذا الشَّقاوةُ، فلا يَلزمُهم أنْ يكونَ المُشرِكُ مُؤمِنًا سَعيدًا بالفِعل إذا ماتَ علىٰ الإيمانِ، فيكون التَّصديقُ رُكنًا يحتمِلُ السُّقوطَ.

---

(١) ينظر: «الإرشاد إلىٰ قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد» لإمام الحرمين، [ص: ٤١٩] والنقل بتصرف.

https://t.me/kutubunmufidatun

والعِصيان ، والكافرَ الشَّقيَّ: مَن ماتَ على الكُفرِ ـ نُعوذ بالله تعالىٰ ـ وإنْ كانَ طُولَ عُمرِهِ على التَّصديقِ والطَّاعةِ ؛ على ما أُشيرَ إليه بقولِه تعالىٰ في حقِّ إبليسَ: ﴿وَكَانَ مِنَ ٱلْكَٰفِرِينَ﴾ [البقرة: ٣٤] ، وبقولِه ﷺ: «السَّعيدُ مَن سَعِدَ في بَطنِ أُمِّه ، والشَّقيُّ مَن شَقِيَ في بَطنِ أُمِّه» . . أشارَ إلىٰ بُطلانِ ذلك بقولِه:

السَّعيدُ قد يشقَىٰ، والشَّقيُّ قد يَسعَدُ

(وَالسَّعِيدُ قَدْ يَشْقَىٰ) بأنْ يرتَدَّ بعدَ الإيمانِ نَعوُذ بالله .

(وَالشَّقِيُّ قَدْ يَسْعَدُ) بأنْ يُؤمِنَ بعدَ الكُفر .

(وَالتَّغَيُّرُ يَكُونُ عَلَىٰ السَّعَادَةِ وَالشَّقَاوَةِ ، دُونَ الْإِسْعَادِ وَالْإِشْقَاءِ ، وَهُمَا مِنْ صِفَاتِ اللهِ تَعَالَىٰ) لما أنَّ الإسعادَ تَكوينُ السَّعادة ، والإشقاء تكوين الشَّقاوة .

(وَلَا تَغَيُّرَ عَلَىٰ اللهِ تَعَالَىٰ وَلَا عَلَىٰ صِفَاتِهِ) لما مرَّ مِن أنَّ القديمَ لا يكون محلًّا للحَوادِثِ .

والحقُّ: أنَّه لا خِلافَ في المعنىٰ ؛ لأنَّه إنْ أُريدَ بالإيمانِ والسَّعادةِ مجرَّدُ

حاشية العلامة الغزي

حديث: «السَّعيدُ مَن سَعِدَ في بَطنِ أُمِّه ، والشَّقيُّ مَن شَقِيَ في بَطنِ أُمِّه»: أخرجهُ البزَّارُ مِن حَديثِ أبي هُريرة ، قال ابنُ طاهرٍ: وإسنادُه متَّصِلٌ ، ورواهُ مسلِمٌ في «صحيحه» مَوقُوفًا على ابن مسعودٍ بلفظ: «الشَّقيُّ مَن شَقيَ في بَطنِ أُمِّهِ ، والسَّعيدُ مِن وُعِظَ بغيرِه»(١) .

(١) «مسند البزار» برقم: [١٤٤٧] قال الهيثمي في «مجمع الزوائد»: ورجال البزار رجال الصحيح. والبيهقي في «القضاء والقدر» [١٠٧] ، والطبراني في «المعجم الأوسط» برقم: [٢٦٣١] ج٣/ص١٠٧ . و«صحيح مسلم» برقم: [٢٦٤٥] باب كيفية خلق الآدمي في بطن أمه وكتابة رزقه وأجله وعمله وشقاوته وسعادته ، موقوفا على ابن مسعود .

https://t.me/kutubunmufidatun

حصولِ المعنَىٰ.. فهو حاصِلٌ في الحالِ، وإن أُرِيدَ ما يترتَّبُ عليه النَّجاةُ والثَّمراتُ.. فهو في مَشيئةِ الله تعالىٰ، لا قَطْعَ بحصُولهِ في الحالِ، فمَنْ قطعَ بالحصولِ أرادَ الأوَّلَ، ومَن فوَّضَ إلىٰ المشيئةِ أرادَ الثَّاني.

[الكلام في النُّبوَّة والرِّسالة]

تعريف الرِّسالة

(**وَفِي إِرْسَالِ الرُّسُلِ**) جمعُ (رَسُولٍ)؛ (فَعُولٌ) مِن (الرِّسالَةِ)؛ وهي سِفَارةُ العَبدِ بينَ الله تعالىٰ وبينَ ذَوي الأَلبابِ مِن خَليقَتِهِ، يُزِيحُ بها عِلَلَهُم فيما قَصُرَتْ عنهُ عُقولهمْ مِن مَصالِحِ الدُّنيا والآخرةِ، وقدْ عَرفتَ معنَىٰ الرَّسولِ والنَّبيِّ في صدرِ الكِتابِ.

(**حِكْمَةٌ**): أيْ: مَصلحةٌ وعاقِبةٌ حَميدَةٌ.

الإرسال واجب من الله تعالى

وفي هذَا إشارةٌ: إلىٰ أنَّ الإرسالَ واجِبٌ، لا بمعنَىٰ الوجُوبِ علىٰ الله تعَالىٰ، بلْ بمعنَىٰ أنَّ قضِيَّة الحِكمَة تَقتضِيه؛ لما فيهِ مِن الحِكَمِ والمَصالِحِ.

وليسَ بمُمتَنِعٍ، كما زَعمتِ السُّمَنِيَّةُ ....

حاشية العلامة الغـزّي

[النبوات]

قوله: (**بل بمعنَىٰ أنَّ قضِيَّة الحِكمَةِ تَقتَضِيه**) لما فيه مِن الحِكَمِ والمَصالِح التي يَنتظِمُ بها أَمرُ المَعاشِ والمَعادِ، هذا ما ذهبَ إليه جمعٌ مِن المُتكلِّمينَ بما وراءَ النَّهرِ.

قالَ الشَّارحُ: «وأنتَ خبيرٌ بأنَّ في تَرويجِ أمثالِ هذا المقَالِ تَوسِيعُ مجَالِ

https://t.me/kutubunmufidatun

والبَرَاهِمَةُ[١]، ولا بمُمكنٍ يَستوي طَرَفَاهُ، كما ذهبَ إليه بعضُ المُتكلّمين.

حاشية العلامة الغَزّي

الاعتِزَالِ، فإنَّ المُعتزِلَةَ لا يَعنُونَ بالوجُوبِ على الله تعالىٰ سِوىٰ أنَّ تركَهُ لقُبحِهِ مُخِلٌّ بالحِكمَةِ، فالحَقُّ أنَّ البعثةَ لطفٌ مِن الله تعالىٰ ورحمةٌ، يحسُن فِعلُها ولا يَقبُح تَركُهَا على ما هو المذهبُ في سَائرِ الألطَافِ»[٢].

قوله: (والبَراهِمةُ) كذا في «البداية»[٣] وغيرهَا، وهو مُخالِفٌ لما في «شرح المقاصد» مِن أنَّ البَراهِمةَ لا يُنكِرونَ النُّبوَّة[٤] لاستِحالتِهَا، بلْ لعدَمِ الاحتياجِ إليهَا.

قوله: (ولا بمُمكنٍ يَستَوي طَرَفَاهُ) في «التَّبصرةِ»[٥] أنه قولُ جميعِ مُتكلّمي أهلِ الحَديثِ سِوىٰ أبي العبَّاس القَلانِسي[٦].

---

(١) تقدم التعريف بالبراهمة والسمنية في التعليق على الحاشية، ينظر: ص٢٥١ ـ ٢٥٢.

(٢) ينظر: «شرح المقاصد» [ج٢/ص١٧٤].

(٣) ينظر: «البداية من الكفاية في الهداية» لنور الدين الصابوني (ت: ٥٨٠ هـ)، [ص: ٨٥].

(٤) جاء في حاشية الأصل: «عبارته: المنكرون للنبوة منهم من قال باستحالتها ولا اعتداد بهم، ومنهم مَن قال بعدم الاحتياج؛ كالبراهمة جمعٍ من الهند أصحاب برهام، ومنهم مَن لزمه ذلك من عقائدهم؛ كالفلاسفة النَّافين لاختيار الباري، وعِلمه بالجُزئيات، وظهور الملك على البشر، ونزوله من السماوات... إلى آخر كلامه» ينظر: «شرح المقاصد» [ج٢/ص١٧٤ ـ ١٧٥].

(٥) ينظر: «تبصرة الأدلة» [ج١/ص٤٥٣] ت: كلود سلامة.

(٦) هو أبو العباس أحمد بن عبد الرحمن بن خالد القلانسي الرازي، مِن أوائل المعدودين من متكلمي أهل السنة، متقدم على الأشعري وفاةً وفي الذّب عن السنة، فهو مُعاصر للإمام أبي الحسن أعلى منه طبقة، له مؤلفاتٌ كثيرة لم يصلنا منها شيءٌ، فمصادر التّراجم والطبقات لا تُسعفنا بكثير معلومات عن هذه الشخصية المهمة، وهو أحد ثلاثة رجالات مِن متكلمي طبقة السلف على طريقة أهل السنة وهم: عبد الله بن سعيد القطان، المشهور بابن كُلَّاب، والحارث المحاسبي، والقلانسي، ووفاته تقديرا (٢٥٥ هـ) قال عنهم الشهرستاني في «الملل والنحل» هؤلاء كانوا من جملة السَّلف، إلا أنهم باشروا علم الكلام وأيدوا عقائد السلف بحجج كلامية وبراهين أصولية. اهـ. وتذكر=

https://t.me/kutubunmufidatun

ثمَّ أشارَ إلى وقُوعِ الإرسالِ وفائدتهِ وطريقِ ثُبوتِه وتَعيينِ بعضِ مَن ثبتَ رِسالتُه؛ فقال:

(وَقَدْ أَرْسَلَ اللهُ تَعَالَى رُسُلاً مِنَ الْبَشَرِ إِلَى الْبَشَرِ مُبَشِّرِينَ) لأهلِ الإيمانِ والطَّاعةِ بالجنَّةِ والثَّوابِ، (وَمُنْذِرِينَ) لأهلِ الكُفرِ والعِصيانِ بالنَّارِ والعِقابِ؛ فإنَّ ذلكَ ممَّا لا طريقَ للعقلِ إليه، وإنْ كانَ فبأنظارٍ دَقيقةٍ لا يَتيسَّرُ إلَّا لواحدٍ بعدَ واحدٍ.

حاشية العلامة الغَـزّي

قوله: (ثُمَّ أشارَ إلى وقُوعِ الإرسَالِ) بقوله: وقد أرسلَ اللهُ رسُلًا، وفائدتِه بقولِه: مُبشِّرينَ ومُنذِرينَ ومُبيِّنينَ، وطَريقِ ثُبوتِه بقوله: وأيَّدهُم بالمُعجِزات، وتَعيينِ بعضِ مَن ثبتَت رسالتُه بقوله: وأوَّلهم آدمُ، وآخِرُهم محمَّدٌ ﷺ، ثم تَخصيص البَشَرِ؛ للإشارةِ إلى الرَّدِّ على مَن يُنكِر إرسَالَ البَشَرِ إلى البَشَرِ كما قالوا: ﴿أَبَشَرٌ يَهْدُونَنَا﴾ [التغابن: ٦] وليسَ احتِرازًا؛ لقوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ يَصْطَفِى مِنَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ رُسُلًا وَمِنَ ٱلنَّاسِ﴾ [الحج: ٧٥] ولِما حكاهُ ابن عبد البرِّ[1] في «التَّمهيد» مِن الإجمَاعِ على دُخول الجِنِّ فيمَن بُعِثَ إليه محمَّدٌ ﷺ[2].

= بعض المصادر أن القلانسي ناظر النَّظام وكتب في الرّد عليه، ومن الجدير بالذكر أن المشهورين بالقلانسي ثلاثة متقاربون وهم: أبو العباس أحمد القلانسي المذكور، وأبو إسحاق إبراهيم بن عبد الله القلانسي الرازي، وهو معدود من الطبقة الثانية من الأشاعرة، وقلانسي ثالث في طبقة ابن فورك وهو: أبو العباس أحمد بن إبراهيم القلانسي، وهو ولد الثاني. فليُنتبه فكثيرًا ما يقع الخلط بينهم.

(١) الإمام حافظ المغرب: يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر النّمري القرطبي المالكي، أبو عمر: من كبار حفاظ الحديث، **ولد بقرطبة سنة: (٣٦٨ هـ)**. ورحل رحلات طويلة في غربي الأندلس وشرقيها. وولي قضاء لشبونة وشنترين، من مؤلفاته: «الاستذكار الجامع لمذاهب فقهاء الأمصار وعلماء الأقطار» و«التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد» و«الاستيعاب في معرفة الأصحاب» وغيرها. **وتوفي بشاطبة سنة: (٤٦٣ هـ)** رحمه الله تعالى.

(٢) ونصه: «ولا يختلفون أنَّ محمدًا ﷺ رسولٌ إلى الإنس والجن، نذير وبشير، هذا مما فُضِّل به=

https://t.me/kutubunmufidatun

قصور العقل عن إدراك الغيوب

(وَمُبَيِّنِينَ لِلنَّاسِ مَا يَحْتَاجُونَ إِلَيْهِ مِنْ أُمُورِ الدُّنْيَا وَالدِّينِ) فإنَّه تعالىٰ خلَقَ الجنَّةَ والنَّارَ، وأعدَّ فيهما الثَّوابَ والعِقاب، وتفاصيلُ أحوالهمَا وطريقُ الوصُولِ إلى الأوَّلِ والاحترازِ عن الثَّاني .. ممَّا لا يستقِلُّ به العَقلُ.

وكذا خلقَ الأجسَامَ النَّافعةَ والضَّارةَ، ولم يَجعلْ للعُقولِ والحَواسِّ الاستِقلالَ بمَعرفتِهمَا.

وكذَا جعلَ القضايَا منها ما هِي مُمكِناتٌ لا طريقَ إلىٰ الجزمِ بأَحدِ جَانبيْهِ، ومنهَا ما هِيَ واجِباتٌ أو مُمتنِعاتٌ لا تَظهرُ للعقلِ إلَّا بعدَ نَظَرٍ دائمٍ وبحثٍ كاملٍ؛ بحيثُ لو اشتغلَ الإنسانُ بهِ لتعطَّلَ أَكثرُ مَصالِحهِ.

فكانَ مِن فضلِ الله تعالىٰ ورحمتهِ إرسالُ الرُّسُلِ لبيانِ ذلكَ؛ كما قال اللهُ تعالىٰ: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَٰكَ إِلَّا رَحۡمَةٗ لِّلۡعَٰلَمِينَ﴾ [الأنبياء: ١٠٧].

المعجزةُ، ودلالتها على صِدق دعوى النُّبوَّة

(وَأَيَّدَهُمْ) أيْ: الأنبياءَ (بِالْمُعْجِزَاتِ النَّاقِضَاتِ لِلْعَادَاتِ) جمعُ معجزةٍ؛

حاشية العلامة الغَزّي

قوله: (وتَفاصِيلُ أَحوالِهمَا) هو مُبتدأ خبرهُ: (مما لا يَستقِلُّ به العَقلُ) والضَّميرُ للثَّوابِ والعِقَاب.

قوله: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَٰكَ إِلَّا رَحۡمَةٗ لِّلۡعَٰلَمِينَ﴾ [الأنبياء: ١٠٧] فإنَّه ﷺ بيَّنَ أمرَ الدِّينِ والدُّنيا لكُلِّ أحدٍ، فقبِلهُ الفائزُونَ، وصَدَفَ عنه الكَافِرونَ فلم ينتَفِعوا برَحمتِه.

= على الأنبياء، أنَّه بُعث إلى الخلق كافة الجنِ والإنس، وغيرُه لمْ يُرسل إلَّا بلسان قَومِه... الخ» ينظر: «التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد» [ج١١/ص١١٧]

https://t.me/kutubunmufidatun

وهي: **أمرٌ يَظهرُ بخِلافِ العَادةِ، علىٰ يَد مُدَّعي النُّبوَّة، عِند تحدِّي المُنكرِينَ، علىٰ وَجهٍ يُعجِزُ المنكرينَ عَن الإتيَان بمِثله**؛ وذلكَ لأنَّه لولا التَّأييدُ بالمُعجزةِ لَما وجَبَ قَبولُ قَولِه، ولَما بَانَ الصَّادِق في دَعوىٰ الرِّسالة عَن الكاذِب، وعِند ظهور المُعجزةِ يَحصلُ الجَزمُ بصدقِه بطريق جَرْيِ العَادةِ؛ بأنَّ الله تعالىٰ يَخلُق العِلمَ بالصِّدقِ عَقِيبَ ظُهورِ المُعجِزةِ، وإنْ كانَ عَدمُ خَلْقِ العِلم مُمكِنًا في نَفسِه.

وذلكَ كما إذا ادَّعىٰ أحدٌ بمحضرٍ مِن جماعةٍ أنَّه رسولُ هذا المَلِكِ إليهم، ثمَّ قالَ للملِكِ: إنْ كنتُ صادقًا فخالِفْ عادتَكَ وقُم مِن مكانكِ ثلاثَ مرَّاتٍ، ففعلَ.. يَحصلُ للجماعةِ عِلمٌ ضروريٌّ عاديٌّ بصِدقِه في مَقالتِه وإنْ كان الكذِبُ ممكنًا في نَفسِه؛ فإنَّ الإمكانَ الذَّاتيَّ بمعنىٰ التَّجويزِ العَقليِّ لا يُنافي حُصولَ العِلمِ القَطعيِّ؛ كعِلمنا بأنَّ جبلَ أُحدٍ لم يَنقلبْ ذهبًا معَ إمكانِهِ في نَفسِهِ، فكذا ها هنا يحصلُ العِلمُ بصِدقِه بمُوجَبِ العادةِ؛ لأنَّها أحدُ طُرقِ العِلْمِ[1] كالحِسِّ.

حاشية العلامة الغَزّي

قوله: (أمرٌ يَظهرُ بخِلاف العَادةِ) أي: قُصِدَ به إظهَارُ الصِّدقِ كما مرَّ أوَّلَ الكِتاب، فيَخرجُ ما لا يُوافِقُ الدَّعوىٰ؛ كنُطقِ الجَمادِ بأنَّه مُفترٍ كذَّاب، علىٰ أنَّ ذِكرَ التَّحدِّي مُشعِرٌ به؛ لأنه طَلبُ المُعارضَةِ في شَاهِد الدَّعوىٰ، ولا شَهادةَ بدُونِ المُوافقَة.

قوله: (ولَما بَانَ) هو مِن البَينُونةِ أي: امتَازَ وانفصَلَ، أو مِن الظُّهور، و«عن» بمعنىٰ «مِن».

---

(١) في (ح) زيادة: طرق العلم القطعي كالحس.

https://t.me/kutubunmufidatun

التجوز العقلي لا ينافي حصول العلم القطعي

ولا يَقدحُ في ذلكَ العِلْمِ إمكانُ كونِ المُعجزةِ مِن غَيرِ اللهِ تعالىٰ، أو كونِها لا لغَرضِ التَّصديقِ، أو كونِها لتَصديقِ الكاذِبِ، إلىٰ غير ذلكَ مِن الاحتِمالاتِ؛ كما لا يَقدَحُ في العِلْمِ الضَّروريِّ الحِسِّيِّ بحرَارةِ النَّارِ إمكانُ عَدمِ الحرارةِ للنَّارِ؛ بمعنىٰ: أنَّه لو قُدِّرَ عَدمُها لمْ يَلزمْ مِنه مُحالٌ.

* * *

أوّل الأنبياء وآخرهم

(وَأَوَّلُ الأَنْبِيَاءِ عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: آدَمُ، وَآخِرُهُمْ: مُحَمَّدٌ ﷺ).

دلائل ثبوتِ النُّبوَّة لسيّدنا آدم عليه السلام

أَمَّا نُبوَّة آدمَ: فبالكتاب الدّالِّ علىٰ أنَّه قدْ أُمِرَ ونُهِيَ، مع القطعِ بأنَّه

حاشية العلامة الغـزّي

قوله: (أُمِرَ ونُهِيَ) هما بصيغةِ البِناء للمَفعُول لا الفَاعِلِ كما زُعِمَ[1]، والمراد: أنّه أُمِر ونُهي للتَّبليغِ، فلا يَرِدُ أنَّ أُمَّ مُوسَىٰ أُمرت بلا وَاسِطةٍ بقوله تعالىٰ: ﴿ٱقۡذِفِيهِ فِي ٱلتَّابُوتِ﴾ [طه: ٣٩] وأُم عِيسَىٰ كذلِك بقوله: ﴿وَهُزِّيٓ إِلَيۡكِ﴾ [مريم: ٢٥].

قيل: الأمرُ كقولِه تعالىٰ: ﴿ٱسۡكُنۡ أَنتَ وَزَوۡجُكَ ٱلۡجَنَّةَ﴾ [البقرة: ٣٥] والنَّهيُ كقوله: ﴿وَلَا تَقۡرَبَا هَٰذِهِ ٱلشَّجَرَةَ﴾ [البقرة: ٣٥].

ويَرِدُ عليه: أنَّ الاجتِبَاء بالرِّسالة كان بعدَ تِلكَ القِصَّة، بدليلِ قوله تعالىٰ: ﴿فَغَوَىٰ ۝١٢١ ثُمَّ ٱجۡتَبَٰهُ رَبُّهُۥ فَتَابَ عَلَيۡهِ وَهَدَىٰ﴾ [طه: ١٢١-١٢٢] ولأنَّه في الجنَّةِ ولا أُمَّة له هُناك، كذا في «المواقف» وغيرِه[2].

---

(١) يشير إلىٰ ما في حاشية البقاعي: (أَمَرَ ونَهىٰ) بالفتح مبنيين للفاعل. يُنظر: «النكت والفوائد علىٰ شرح العقائد» ص٥٦٥.

(٢) ينظر: «المواقف» مع شرحه [ج٣/ص٤١٩] في المقصد الخامس في عصمة الأنبياء.

https://t.me/kutubunmufidatun

لم يكنْ في زَمنِه نبيٌّ آخرُ، فهو بالوَحيِ لا غيرُ، وكذا السُّنَّةُ والإجماعُ؛ فإنكارُ نبوَّتِهِ على ما نُقِلَ عن البَعضِ يكونُ كُفراً.

دلائل ثبوت النبوة لسيدنا محمد عليه الصلاة والسلام

وأمَّا نُبوَّة محمَّدٍ ﷺ: فلأنَّه ادَّعى النُّبوَّةَ، وأظهرَ المُعجزةَ.

أمَّا دعوى النُّبوَّة: فقد عُلِمَ بالتَّواترِ.

وأمَّا إظهارُ المعجزةِ فلوجهيْنِ:

إعجاز القرآن الكريم

أحدُهما: أنَّه أَظهرَ كلامَ الله تعالى وتحدَّى بهِ البُلغاءَ معَ كمالِ بلاغتِهِمْ، فعجَزوُا عن مُعارضةِ أَقصرِ سُورةٍ منهُ مع تَهالُكِهِمْ على ذلكَ، حتَّى خاطرُوا بمُهَجِهِمْ، وأَعرضُوا عَن المُعارضةِ بالحُروفِ، إلى المُقارعةِ بالسُّيوفِ، ولم يُنْقَلْ عن أحدٍ منهم معَ توفُّرِ الدَّواعي الإتيانُ بشيءٍ ممَّا يُدانيهِ، فدلَّ ذلكَ قَطعًا على أنَّهُ مِن عندِ الله تعالى، وعُلِمَ به صِدْقُ دعوى النَّبيِّ ﷺ عِلمًا عاديًّا لا يَقدحُ فيه شيءٌ مِن الاحتِمالات العقليَّةِ، على ما هو شأنُ سَائرِ العُلومِ العاديَّةِ.

حاشية العلامة الغزّي

قوله: (لمْ يكُن في زَمنِهِ نَبيٌّ) أي: يكون الأمرُ والنَّهيُ بوَاسِطة تبليغِ ذلِكَ النَّبيِّ.

قوله: (وكذَا السُّنَّة) رَوى الترمذيُّ مِن حَديثِ أبي سعيدٍ الخُدري وحسَّنهُ مَرفُوعًا: «أنا سيِّدُ ولدِ آدمَ يومَ القِيامَة ولا فَخْرَ، وبيَدي لِوَاءُ الحَمْدِ ولا فَخْرَ، وما مِن نبيٍّ يومئذٍ آدَمُ فمَن سِواهُ إلَّا تحتَ لِوائي»[1] وروى الطَّبرانيُّ في «الأَوسَطِ» بسَندٍ ليِّنٍ فيه ابنُ لَهِيعَة، عن أبي ذَرٍ قال: قلتُ يا رسُولَ الله: مَن أوَّلُ الأنبيَاءِ؟ قال

(١) «سنن الترمذي» برقم: [٣٦١٥].

https://t.me/kutubunmufidatun

خرق العادة البالغ مبلغ التواتر

وثانيهما: أنَّه نُقِلَ عنه ﷺ مِن الأُمورِ الخارِقةِ للعَادةِ ما بَلَغَ القَدْرُ المشترَكُ منه ـ أَعني: ظُهورَ المُعجِزَةِ ـ حدَّ التَّواترِ، وإنْ كانتْ تفاصِيلُها آحادًا؛ كشجاعةِ عليٍّ رضي الله عنه، وجُودِ حاتمٍ، وهيَ مَذكورةٌ في كُتبِ السِّيَرِ.

دلائل لأرباب البصائر على نُبوَّته ﷺ

وقد يستدلُّ أرباب البصائر على نُبوَّتِه بوَجهينِ:

أحدُهما: ما تواترَ مِن أَحوالِه قبلَ النُّبوَّةِ وحالَ الدَّعوةِ وبعدَ تمامِهَا، وأَخلاقِهِ العَظيمةِ، وأَحكامِهِ الحَكيمَةِ، وإقدَامِهِ حينَ يُحجِمُ الأَبطالُ، ووثُوقِهِ بعِصمَةِ الله تعالىٰ في جميعِ الأَحوالِ، وثَباتِهِ علىٰ حالِهِ لدَىٰ الأَهوَالِ؛ بحيثُ لم يَجِدْ أَعداؤُهُ معَ شدَّةِ عَداوتِهِمْ وحِرصِهِم علىٰ الطَّعنِ فيه مَطعنًا، ولا إلىٰ القَدْحِ فيه سَبيلًا؛ فإنَّ العقلَ يَجزمُ بامتِناعِ اجتِماعِ هذِه الأُمورِ في غيرِ الأنبياءِ،

حاشيَة العلامة الغـزّي

«آدم» قلتُ: نبيٌّ كانَ؟ قال: «نَبيٌّ مُكلَّمٌ»[1].

قوله: (وقدْ يستدِلُّ أربابُ البَصائرِ) ما سبقَ مِن الاستِدلالِ هو العُمدَةُ في إثباتِ النُّبوَّةِ وإلزامِ الحُجَّة علىٰ المُعانِد والمُجادِلِ، ومَبناهُ علىٰ دَعوَىٰ النُّبوَّةِ وإظهَارِ المُعجزَةِ، إمَّا مع تَعيينِها أو معَ إجمَالِها، والغَرضُ مِن هذين الوَجهينِ: التَّقويةُ، والتَّتميمُ، وزِيادةُ الطُّمأنينَةِ، وقوَّة الاستِبصَارِ، ومبنَىٰ الأوَّلِ مِنهُما: علىٰ أنَّه مُكمَّلٌ بالفَتحِ علىٰ وجهٍ لا يُوجَد في غير النَّبيِّ، ومبنَىٰ الآخرِ: علىٰ أنَّه مكمِّلٌ لغَيرِه علىٰ ذلِكَ الوجهِ أيضًا.

(١) «المعجم الأوسط» للطبراني، برقم: [٤٧٢١] ج٥/ص٧٧.

https://t.me/kutubunmufidatun

وأنْ يَجمعَ اللهُ هذه الكمالاتِ في حقِّ مَن يَعلمُ أنَّه يَفتري عَليهِ، ثُمَّ يُمهِلَهُ ثلاثًا وعشرينَ سنةً، ثم يُظْهِرُ دينَه على سَائرِ الأَديانِ، ويَنصُرَهُ على أَعدائِهِ، ويُحيِيَ آثارَهُ بعدَ موتِهِ إلى يومِ القيامةِ.

وثانيهما: أنَّه ادَّعى ذلكَ الأمرَ العظيمَ بينَ أَظْهُرِ قَومٍ لا كتابَ لهم ولا حِكمةَ معهُم، وبيَّنَ لهم الكتابَ والحِكمةَ، وعلَّمهُمُ الأحكامَ والشَّرائعَ، وأتمَّ مكارِمَ الأخلاقِ، وأَكملَ كثيرًا مِن النَّاسِ في الفضائلِ العِلميَّةِ والعَمليَّةِ، ونوَّرَ العالَمَ بالإيمانِ والعَملِ الصَّالحِ، وأظهرَ اللهُ تعالى دينَهُ على الدِّينِ كُلِّه كما وَعَدَهُ، ولا معنى للنُّبوَّة والرِّسالة سِوى ذلكَ.

عموم نبوّته عليه الصلاة والسلام

وإذا ثبتت نبوّته وقد دلَّ كلامه وكلام الله تعالى المنزَّل عليه على أنه خاتم النّبيّين، وأنَّه مَبعُوثٌ إلى كافَّة النَّاس، ....

حاشية العلامة الغَزّي

قوله: (وأنَّه مَبعوثٌ إلى كَافَّةِ النَّاسِ) أي: لحديث[1] «الصحيحين»: «وكانَ النَّبيُّ يُبعَثُ إلى قَومِه خاصَّةً، وبُعِثتُ إلى النَّاسِ عَامَّةً»[2]. ولقوله تعالى: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَٰكَ إِلَّا كَآفَّةً لِّلنَّاسِ﴾ [سبأ: ٢٨].

وقد يقال: إنَّ بِعثةَ نُوحٍ كانت أيضًا عامَّةً؛ لِما أنَّ اللهَ تعالى قد أَغرَقَ بالطُّوفانِ جميعَ أَهلِ الأَرضِ إلَّا نُوحًا ومَن مَعهُ، وقدْ قالَ تعالى: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ

(١) في النسخة: «ب» سقط الاستدلال بالحديث كاملا، وبدأ مباشرة بالآية بقوله: لقوله تعالى... الخ.

(٢) «صحيح البخاري» برقم: [٣٣٥] لفظ: (كافة) بدل (عامة) و«صحيح مسلم» باب جُعلت لي الأرض مسجدا وطهورا، برقم: [١٠٩٩] بلفظ: (كان كل نبي يبعث إلى قومه خاصة، وبعثت إلى كل أحمر وأسود).

https://t.me/kutubunmufidatun

بل إلى الجِنِّ والإنس . . ثبت أنّه آخر الأنبياء ، وأنّ نبوّته لا تختصّ بالعرب كما زَعَمَ بعضُ النَّصارىٰ .

حاشية العلامة الغَزِّي

رَسُولًا﴾ [الإسراء: ١٥] ولمْ يكُن في عَهدِه رسولٌ غيرُه .

وأُجيب: بأنَّ المرادَ نفيُ العَذابِ قَبلَ الإرسَالِ الذي يقومُ به الحُجَّةُ علىٰ المُهلَكين ، وإنْ لم تكُن إرسَالًا إليهم ، إذ لا فرقَ في ذٰلِكَ بينَ إنسَانٍ وإنسَانٍ ، لكُلٍّ منهُما عَقلٌ يهتدي به إلىٰ ما فيه نَفعُه ، ويَتعرَّفُ به ما فيه ضَررُه ، **وبأنَّ** المبُعوثَ إلىٰ قَومِه لمْ يُنهَ عَن دُعاء غَيرِهم إلىٰ الله ، وهو مِن بَابِ الأمرِ بالمعرُوفِ والنَّهي عَن المُنكَرِ .

قوله: (بلْ إلىٰ الجِنِّ والإنسِ) في الاقتِصَار عليهِما إشعارٌ بخروجِ الملائكةِ ، وهو ما صرَّحَ به الحليميُّ والبَيهقيُّ في «الشُّعب»[1] ، وحكَىٰ الإمامُ الرَّازيُّ والبُرهان النَّسفيُّ[2] في تفسيرِهمَا الإجماعَ عليه[3] ، وذهبَ قومٌ إلىٰ خِلافه ؛ لقوله تعالىٰ: ﴿لِيَكُونَ لِلْعَالَمِينَ نَذِيرًا﴾ [الفرقان: ١] .

قوله: (كما زعمَ بعضُ النَّصارَىٰ) أي: وبعضُ اليَهودِ كما في «شرح المقاصد» زعمًا منهم أنَّ الاحتِياجَ إلىٰ النَّبيِّ إنما كانَ للعَربِ خاصَّةً دُونَ أهلِ الكتابَيْنِ .

وهو مَردودٌ باحتياجِ الكُلِّ إلىٰ مَن يُجدِّدُ أمرَ الشَّريعةَ ، بل احتياجُ اليَهودِ

---

(١) ينظر: «المنهاج في شعب الإيمان» للحليمي [ج١/ص٣١٩] و«الجامع لشعب الإيمان» للبيهقي [ج١/ص٣٣٨] .

(٢) تقدمت ترجمته .

(٣) ينظر: «التفسير الكبير» للإمام الفخر الرازي [ج٢٤/ص٤٢٩] بداية تفسير سورة الفرقان ، المسألة الرابعة .

https://t.me/kutubunmufidatun

اعتراض: كيف يكون آخر الأنبياء وعيسى ينزل بعده؟

فإن قيل: قدْ ورَدَ في الحديثِ نُزولُ عِيسَىٰ عليه السلام بَعدَهُ.

قُلنا: نعمْ، لكنَّهُ يُتابعُ مُحمَّدًا عليه السلام؛ لأنَّ شَريعتَهُ قد نُسِخَتْ، فلا يكونُ إليه وَحيٌ، ولا نَصبُ أَحكامٍ، بلْ يكونُ خَليفةَ رسُولِ اللهِ ﷺ.

ثُمَّ الأَصحُّ: أنَّه عليه السلام يُصلِّي بالنَّاس ويَؤُمُّهمْ ويَقتَدِي بهِ المَهديُّ؛ لأنَّه أفضلُ، فإمامَتُه أَوْلَىٰ.

حاشية العلامة الغَـزّي

والنَّصارَىٰ أكثرُ؛ لاختِلال دينِهم بالتَّحريفِ وأنوَاعِ الضَّلالاتِ، معَ ادِّعائهم أنَّه مِن عِندَ الله تعالىٰ(١).

قوله: (**لكنَّهُ يتابعُ مُحمَّدًا**) وما وردَ(٢) مِن أنَّه يضَعُ الجِزيَةَ، ولا يَقبلُ إلَّا الإسلامَ.. فهو مِن دينِنَا وشَريعتِنَا؛ لأنَّ نبيَّنا ﷺ بيَّنَ انتِهاء شرعِيَّةِ هذا الحُكم وقتَ نُزولِه.

قوله: (**ولا نَصبُ أحكَامٍ**) العَطفُ للتَّفسيرِ، والمعنىٰ: أنه لا يكونُ مِنه نَصبُ أحكَامٍ يُوحَىٰ إليه بنَصبِها، إذ لا يَمتنِعُ أنْ يُوحَىٰ إليه بما فيه إرشادٌ مما يتعلَّقُ بأمرِ حَربٍ ونَحوِه، ممَّا لا يَخرُجُ عن الدِّينِ المُحمَّديِّ، وقد جاءَ التَّصريحُ بوقُوعِه في «صحيح مسلم»(٣).

---

(١) ينظر: «شرح المقاصد» [ج٢/ص١٩١].

(٢) يشير لحديث أبي هريرة مرفوعا: «يُوشِكُ أنْ يَنْزِلَ فيكم ابنُ مَرْيَمَ حَكَمًا مُقْسِطًا، يَكْسِرُ الصَّليبَ، ويَقتُلُ الخِنْزيرَ، ويَضَعُ الجِزْيَةَ، ويَفِيضُ المال حتىٰ لا يَقْبَلَه أحدٌ» وهو عند البخاري برقم: [٢٢٢٢] ومسلم برقم: [١٥٥] والترمذي برقم: [٢٢٣٣] وأحمد برقم: [٧٢٦٩] واللفظ له.

(٣) «صحيح مسلم» عن النواس بن سمعان، برقم: [٧٤٨٣] باب ذكر الدجال. حيث جاء فيه التصريح بالوحي في قوله: (إذ أوحىٰ الله إلىٰ عيسىٰ: إني قد أخرجت عبادا لي... الخ)

https://t.me/kutubunmufidatun

الأولى عدم حصر الأنبياء في عدد

(وَقَدْ رُوِيَ بَيَانُ عَدَدِهِمْ فِي بَعْضِ الْأَحَادِيثِ) على ما رُوِيَ أنَّ النَّبيَّ ﷺ سُئِلَ عَن عَددِ الأنبياءِ، فقال: «مئةُ ألفٍ وأربعةٌ وعِشرونَ ألفًا»، وفي رِوايةٍ: «مِئتَا ألفٍ وأربعةٌ وعِشرُونَ ألفًا».

(وَالْأَوْلَىٰ: أَلَّا يُقْتَصَرَ عَلَىٰ عَدَدٍ فِي التَّسْمِيَةِ؛ فَقَدْ قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿مِنْهُم مَّن قَصَصْنَا عَلَيْكَ وَمِنْهُم مَّن لَّمْ نَقْصُصْ عَلَيْكَ﴾ [غافر: ٧٨]، وَلَا يُؤْمَنُ فِي ذِكْرِ الْعَدَدِ أَنْ يَدْخُلَ فِيهِمْ مَنْ لَيْسَ مِنْهُمْ) إن ذُكِرَ عددٌ أكثر من عددهم، (أَوْ يَخْرُجَ مِنْهُمْ مَنْ هُوَ مِنْهُم[1]) إن ذُكِرَ عددٌ أقلُّ مِن عَددِهم.

لا عبرة للظنّ في الاعتقاديّات عند مخالفة ظواهر الكتاب والسنة

يعني: أنَّ خبرَ الوَاحِدِ على تَقديرِ اشتِمالهِ على........

حاشية العلامة الغزّي

حديثُ عَددِ الأنبيَاءِ: أخرجَ الرِّوايةَ الأُولىٰ مِنه: أحمد مِن وجهٍ ضَعيفٍ في مُسندِ أبي أُمامَة البَاهلي عن أبي ذرٍّ[2]، وأمَّا الثانية: فلَمْ أظفَر بتَخريجِهَا[3].

---

(١) في (ح) و(ش): فيهم. والمثبتُ كما في نسخة المتن (أ) ونسخ الشرح (ظ) و(خ).

(٢) «مسند أحمد» برقم: [٢٢٢٨٨] ج٣٦/ص٦١٩. و«المعجم الكبير» للطبراني برقم: [٧٨٧١] و«صحيح ابن حبان» برقم [٣٦١] وفي روايته ورد عدد الأنبياء (مئة ألف وعشرون ألفًا).

(٣) لم يقف عليها الحافظ السيوطي وكذا الشيخ الملا علي القاري في تخريجهما لأحاديث شرح العقائد، وكذا العلامة البقاعي في حاشيته على شرح العقائد قال: «لم أرها» ولذا قال: يوهم أن بين الحديثين تنافيا وليس كذلك، لا من جهة عدم اعتبار مفهوم العدد، بل من جهة أن المفهوم لا يصار إليه إلا حيث سلم من معارضته نص، أما مع المعارضة فهو متروك قطعًا. اهـ. والعلامة السعد لم يذكر الراوية الثانية في «شرح المقاصد». ينظر: «فرائد القلائد على أحاديث شرح العقائد» لعلي القاري [ص٦٧ برقم: ٣٦] و«تخريج أحاديث شرح العقائد» للسيوطي [ص٦٣ برقم: ٣٣] و«النكت والفوائد على شرح العقائد» للبقاعي ص٥٧٣.

https://t.me/kutubunmufidatun

جَميعِ الشَّرائطِ المَذكورَةِ في أُصولِ الفقهِ لا يُفيدُ إلَّا الظَّنَّ، ولا عِبرةَ بالظنِّ في الاعتقاديَّات؛ خُصوصًا إذا اشتَملَ على اختِلافِ روايةٍ وكانَ القولُ بمُوجَبِه ممَّا يُفضي إلى مُخالفةِ ظَاهرِ الكتابِ؛ وهو أنَّ بعضَ الأنبياءِ لم يُذكَرْ للنَّبيِّ ﷺ، ويَحتملُ مُخالفةَ الوَاقعِ؛ وهو عدُّ النَّبيِّ مِن غيرِ الأنبياءِ، أو غير النَّبيِّ مِن الأنبياءِ؛ بناءً على أنَّ اسمَ العَددِ اسمٌ خاصٌّ في مَدلولِهِ، لا يَحتمِلُ الزِّيادةَ والنُّقصانَ(١).

عِصمةُ الأنبياءِ عن الكذبِ عمدًا وسهوًا

(وَكُلُّهُمْ كَانُوا مُخْبِرِينَ مُبَلِّغِينَ عَنِ اللهِ تَعَالَىٰ) لأنَّ هذا معنَى النُّبوَّةِ والرِّسالةِ.

(صَادِقِينَ نَاصِحِينَ لِلْخَلْقِ) لئلا تَبطُلَ فائدةُ البعثةِ والرِّسالةِ، **وفي هذا إشارةٌ:** إلى أنَّ الأنبياءَ مَعصُومونَ عنِ الكذبِ؛ خُصوصًا فيما يتعلَّقُ بأمرِ الشَّرائعِ وتَبليغِ الأحكامِ وإرشادِ الأُمَّةِ؛ **أمَّا عمدًا:** فبالإجماعِ، ....

حاشية العلامة الغَزِّي

قوله: (جَميعِ الشَّرَائطِ) أي: شَرائطِ القَبُول؛ مِن العَقلِ، والبُلوغ، والإسلامِ، والعَدالَةِ، وشَرَائطِ العَملِ؛ مِن عَدمِ المُعارِضِ وغَيرِه.

قوله: (هذا معنَى النُّبوَّةِ والرِّسَالةِ) قد سَبقَ التَّنبيهُ على أنَّ هذا اختيارُ الشَّارحِ، وأنَّ المشهُورَ وقول الجمهورِ هو: أنَّ النُّبوَّة أعمُّ مِن الرِّسالَةِ.

قوله: (أمَّا عَمْدًا فبالإجمَاعِ) إذ لو جازَ عليهم التَّقوُّلُ والافتِرَاءُ فيما يُبلِّغونَهُ مِن الأحكامِ.. لأدَّىٰ إلى إبطَالِ دَلالَةِ المُعجِزَة، وهو محالٌ.

(١) في (ح) و(ش): ولا النقصان.

https://t.me/kutubunmufidatun

وأمَّا سَهوًا: فعِندَ الأكثَرِينَ.

وفي عِصمتهِمْ عن سَائرِ الذُّنوبِ تَفصيلٌ: وهو أنَّهم مَعصُومونَ عنِ الكُفرِ قبلَ الوَحْيِ وبَعدهُ بالإجماعِ، وكذَا عن تَعمُّدِ الكبائرِ **عندَ الجُمهورِ**، **خِلافًا**

التفصيل في عصمة الأنبياء عن سائر الذنوب

حاشية العلامة الغَزّي

قوله: (وأمَّا سَهوًا فعِندَ الأكثَرِينَ) خِلافًا للقَاضي أبي بكرٍ، فإنَّه جوَّزَ صُدورَ الكَذِبِ عنهُم فيما يتعلَّقُ بأمرِ الشَّرائعِ وتَبليغِ الأحكَامِ سَهوًا ونِسيَانًا، مَصيرًا منه إلىٰ عدَمِ دُخولِه تحتَ التَّصديقِ المقصُودِ بالمُعجِزة، فإنَّ المُعجِزات إنَّما دلَّتْ علىٰ صِدقه فيما هو مُتذكِّرٌ لهُ وعامدٌ إليه، فأمَّا ما كانَ مِن النِّسيان وفَلَتَاتِ اللِّسَانِ.. فلا دَلالَةَ لها علىٰ الصِّدق فيهِ، فلا يَلزَمُ مِن الكَذِبِ هُناك نقضٌ لِدلالتِهَا، هكذا في «المواقف» وغيرِه[1].

ومنه يُعلَم: أنَّ الإجماعَ إنما هو في تَعمُّدِ الكَذِبِ فيما دَلَّ المُعجِزُ علىٰ صِدقهم فيه، وأنَّ المُرادَ بسَائرِ الذُّنوبِ هو: ما سِوىٰ الكَذبِ فيه، سَواء كانَ كذِبًا في غَيرِه أو مَعصِية أُخرَىٰ، وهو مُقتضَىٰ ما في «شرح المقاصِد» أيضًا.

قوله: (بالإجمَاعِ) خالفَ في ذلِكَ الأَزارِقةُ مِن الخَوارِجِ[2]؛ فجوَّزوا عليهم

---

(١) «المواقف» مع شرحه [ج٣/ص٤٢٥] في المقصد الخامس: عصمة الأنبياء.

(٢) نسبة إلىٰ زعيمهم نافع بن الأزرق بن قيس البكري الوائلي الحروري، كان أمير قومه وفقيههم، من أهل البصرة، صحب في أول أمره عبد الله بن عباس، له أسئلة رواها عنه، قال الذهبي: مجموعة في جزء أخرج الطبراني بعضها في مسند ابن عباس في «المعجم الكبير» ثم غلب عليه الشقاء فحمل السيف علىٰ المسلمين، ولما تفرقت آراء الخوارج انفصل مع أتباعه وأقام علىٰ مشارف الأهواز، وكان من كبار أتباعه: قطري بن الفجاءة، وعبيد الله بن الماحوز، كان ابن الأزرق وأصحاب له مِن أنصار الثورة علىٰ الخليفة الراشد عثمان بن عفان، ووالوا عليا في بداية أمرهم إلىٰ أن كانت قضية التحكيم بين علي ومعاوية، فاجتمعوا في «حروراء» قرية من ضواحي الكوفة=

https://t.me/kutubunmufidatun

للحشويَّةِ، وإنَّما الخِلافُ في أنَّ امتناعَهُ بدليلِ السَّمعِ أو العَقلِ، وأمَّا سَهوًا فجوَّزَهُ الأكثرُونَ.

حاشية العلامة الغزي

الذَّنبَ، وكلُّ ذَنبٍ عِندهُم كُفرٌ، وقد نبَّه عليهِ في «شرح المقاصد» ولم يعتدَّ بهِ هنا[1].

قوله: (وإنَّما الخِلافُ) قال القاضي والمُحققونَ مِن الأشاعِرة: إنَّ العِصمَةَ فيما وراءَ التَّبليغِ غَيرُ واجِبةٍ عَقلًا، إذ لا دَلالَةَ للمُعجِزَةِ عليه، فامتِناعُ الكبَائرِ عنهم مُستفَادٌ مِن السَّمعِ.

وقالتِ المعتزلةُ بناءً علىٰ أَصلِهم الفَاسِد في القُبح العَقليِّ ووجُوبِ رِعايَةِ الأصلَحِ: يَمتنِعُ ذلِكَ عَقلًا؛ لأنَّ ظُهورَ الكبائرِ عنهُم عَمْدًا يُوجِبُ سُقوطَ هَيبتِهم عَن القُلوبِ، وانحطاطَ رُتبتِهم في أَعينُ النَّاسِ، فيُؤدِّي إلىٰ النُّفرةِ عنهُم وعَدمِ الانقِياد لهُم، ويَلزمُ مِنه إفسَادُ الخَلائقِ وتَرك استِصلَاحِهم[2].

= ونادوا بالخروج علىٰ علي رضي الله عنه وتكفيره، فعرفوا لذلك بالخوارج. من آرائهم غير ما سبق: تصويب ابن ملجم في قتله عليا، كفروا الذين اعتزلوا القتال وإن كانوا موافقين لهم فيما سوىٰ ذلك، أحلوا قتل أولاد المخالفين ونسائهم، وأطفال المشركين في النار مع آبائهم، إلىٰ غير ذلك، كان نافع جبارا فتاكا لقي الأهوال في حروبه حتىٰ قُتل يوم «دولاب» علىٰ يد جيش المهلب بن أبي صفرة بعد معارك عنيفة علىٰ مقربة من الأهواز سنة: (٦٥ هـ) فاستخلف الأزارقة بعده عبيد الله بن الماحوز. ينظر: «لسان الميزان» لابن حجر ج٨/ص٢٤٦. و«شرح المواقف» مع حاشية السيالكوتي والفناري ج٨/ص٣٩٤. و«الكامل» للمبرد ج٢/ص١٧٢، و«الأعلام» للزركلي ج٧/ص٣٥١.

(١) ينظر: «شرح المقاصد» [ج٢/ص١٩٣] و«المواقف» مع شرحه [ج٣/ص٤١٥] وما بعدها.

(٢) لمزيد التفصيل في مسألة عِصمة الأنبياء ينظر: كتاب «عصمة الأنبياء» للإمام الرازي ص١٠ وما بعدها، و«شرح الأربعين في أصول الدين» للقرافي ص٤٥٩ وما بعدها. و«شرح المواقف» المقصد الخامس: عصمة الأنبياء [ج٣/ص٤٢٥].

https://t.me/kutubunmufidatun

وأمَّا الصَّغائرُ: فتَجوزُ عَمدًا عِندَ الجُمهورِ، خِلافًا للجُبائيِّ وأَتباعِه، وتجوزُ سَهوًا بالاتِّفاقِ، إلَّا ما يدلُّ على الخِسَّةِ؛ كسَرقةِ لُقمَةٍ، والتَّطفيفِ بحبَّةٍ، لكنَّ المحقِّقين اشتَرطُوا أن يُنبَّهوا عليهِ فيَنتهُوا عنه.

حاشية العلامة الغَـزِّي

ورُدَّ: بأنَّ الفَسادَ في الظُّهور والكَلامُ في الصُّدورِ.

قوله: (فجَوَّزَهُ الأَكثَرُونَ) المُختارُ خِلافُه كما في «شرح المواقف» وغيره[١].

قوله (وتجوزُ سَهوًا بالاتِّفاقِ) كذا في «المواقف» أيضًا وفيه نَظرٌ، فقد نُقِل عن الأُستاذ أبي إسحَاق والشَّهرستاني وعِياض: المنع، وحكاهُ ابن بَرهان[٢] عن اتِّفاق المُحقِّقينَ[٣].

قوله: (لكنَّ المُحقِّقينَ) أي: مِن الأَشعرِيَّة وغَيرِهم؛ كالجَاحِظ، والنَّظام،

---

(١) ينظر: «المواقف» مع شرحه [ج٣/ص٤١٥].

(٢) الشيخ الإمام أبو الفتح أحمد بن علي بن محمد بن برهان الأصولي، وبرهان بفتح الباء الموحدة، كان حنبليا صحب وتفقه على أبي الوفاء ابن عقيل، ثم انتقل لمذهب الإمام الشافعي وتفقه على الشاشي والغزالي والكيا الهراسي، وقد أظهر الحافظ ابن الجوزي الحنبلي امتعاضه من ترك ابن بَرهان لمذهب الحنابلة وأطلق عليه (ابن تركان)، كان حاذق الذهن عجيب الفطرة لا يكاد يسمع شيئا إلا حفظه، ولد سنة: (٤٧٩ هـ) على الراجح، تولى تدريس المدرسة النظامية مدة يسيرة، وكانت الرحلة قد انتهت إليه وتزاحمت الطلاب على بابه حتى كان صار جميع نهاره وقطعة من ليله مستوعبا في الاشتغال بالتدريس يجلس من وقت السحر إلى وقت العشاء الآخرة، من مؤلفاته الأصولية: «الأوسط» و«الوجيز» و«الوصول إلى الأصول» والمطبوع من كتبه هو الأخير فقط. توفي سنة: (٥١٨ هـ) ينظر: «طبقات الشافعية الكبرى» للسبكي [ج٦/ص٣٠] وينظر سبب انتقاله لمذهب الشافعية في «المنتظم» لابن الجوزي [ج٩/ص٢٥٠].

(٣) ينظر: «الشفا بتعريف حقوق المصطفى» للقاضي عياض (ت: ٥٤٤ هـ) مع حاشية الشمني [ج٢/ص١٢٣ وص: ١٥٠] و«نهاية الإقدام في علم الكلام» للشهرستاني (ت: ٥٤٨ هـ) ص٢٤٨، وعبارته: والأصح أنهم معصومونَ عن الصَّغائر عِصمتَهُم عن الكبائر.

https://t.me/kutubinmufidatun

هذا كلُّه بعدَ الوَحيِ، وأمَّا قبلَ الوحيِ فلا دَليلَ علىٰ امتناعِ صُدورِ الكبيرةِ.

وذهبتِ **المعتزلةُ** إلىٰ امتناعِها؛ لأنَّها تُوجِبُ النُّفرةَ المانِعةَ عَن اتِّباعِهِمْ، فتفوتُ مَصلحةُ البعثَةِ.

والحقُّ: منعُ ما يُوجِبُ النَّفرةَ؛ كعَهْرِ الأُمَّهاتِ، والفُجورِ، والصَّغائرِ الدَّالَّةِ علىٰ الخِسَّةِ.

حاشية العلامة الغَـزّي

والأَصمِّ[1]، وجَعفر بن بِشر[2].

والعَهْر: بفتحٍ فسكُونٍ أو بفتحتيْنِ هو: الزِّنا.

والشِّيعةُ: بكسر المُعجمَة وسُكونِ التَّحتانيَّة: هم الذينَ شَايعُوا عليًّا وقالوا: إنه الإمامُ الحَقُّ بالنَّصِّ، وأنَّ الإمامةَ لا تَخرجُ عنه ولا عَن أولادِهِ.

---

(١) عبد الرحمن بن كيْسَان الأصم، معدود في الطبقة السادسة عند المعتزلة، وهو مِن كبار فقهائهم ومُفسريهم، قال عنه قاضي المعتزلة عبد الجبار: كان مِن أفصح الناس، وأفقههم، وأورعهم، وله تفسير عجيب، وذكر أن أبا علي الجبائي لا يذكر أحدا في تفسيره إلا الأصمّ، وقال ابن المرتضىٰ: خلا أنه كان يُخطِّئ عليًّا عليه السلام في كثير من أفعاله، ويصوب معاويةَ في بعض أفعاله، له مناظراتٌ مع أبي الهذيل العَلَّاف، قال الحافظ ابن حجر: وهو مِن طبقة أبي الهذيل العلاف أو أقدم منه. اهـ. توفي في حدود سنة: (٢٢٥ هـ). ينظر: باب ذكر المعتزلة من كتاب «المنية والأمل» لابن المرتضىٰ ص٣٢. و«لسان الميزان» لابن حجر ج٥/ص١٢١ برقم: [٤٦٧٣].

(٢) كذا وقع في النسخ الخطية (بشر) بالباء، والصواب: (مُبَشِّر) وهو: أبو محمد جعفر بن مبشر الثقفي البغدادي، معدود في الطبعة السابعة من طبقات المعتزلة، من كبار فقهائهم ومحدثيهم ونُظارهم، يكره الرأي والقياس، كان مع بدعته مشهورا بالعلم والزهد والورع، قال ابن المرتضىٰ: بلغ في العلم والعمل هو وجعفر بن حرب حتىٰ كان يضرب بهما المثل فيقال: علم الجعفرين وزهدهما، كما يضرب المثل في حسن السيرة بالعُمرين، لذُكر له من المؤلفات: «كتاب الاجتهاد» و«تنزيه الأنبياء» و«كتاب الحجة علىٰ أهل البدع» و«كتاب الرد علىٰ أرباب القياس» وغيرها. توفي سنة: (٢٣٤ هـ) ينظر: «طبقات المعتزلة» ص٧٦، و«الفهرست» لابن النديم ٢٠٨، وباب ذكر المعتزلة من كتاب «المنية والأمل» ص٣٣.

https://t.me/kutubunmufidatun

ومنعَ الشِّيعةُ صُدورَ الصَّغيرةِ والكبيرةِ قبلَ الوَحْيِ وبَعدَهُ، لكنَّهم جوَّزوا إظهارَ الكُفرَ تقيَّةً.

إذا تقرَّرَ هذا: فما نُقِلَ عن الأنبياءِ ممَّا يُشعِرُ بكذبٍ أو مَعصيةٍ: فما كانَ مَنقولًا بطريقِ الآحادِ.. فمَردودٌ، وما كانَ بطريقِ التَّواتُرِ.. فمَصرُوفٌ عن ظَاهرِهِ إنْ أمكنَ، وإلَّا فمَحمولٌ علىٰ تركِ الأَوْلَىٰ، أو كونِهِ قبلَ البعثَةِ، وتفصيلُ ذلكَ في الكُتبِ المَبسُوطَةِ.

سيِّدنا محمدٌ ﷺ أفضلُ الأنبياءِ

(**وَأَفْضَلُ الْأَنْبِيَاءِ مُحَمَّدٌ** ﷺ) لقوله تعالىٰ: ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ﴾ [آل عمران: ١١٠] الآية، ولا شكَّ أنَّ خَيريَّةَ الأُمَّةِ بحسَبِ كمالِهمْ في الدِّينِ، وذلكَ تابعٌ لكَمالِ نَبيِّهمُ الذي يَتبعونَهُ.

حاشية العلامة الغَزّي

قوله: (**إظهارَ الكُفر تَقيَّةً**) أي: عِندَ خَوفِ الهَلاكِ؛ لأنَّ إظهارَ الإسلامِ حينئذٍ إلقاءُ النَّفسِ في التَّهلُكةِ.

وردَّهُ في «المواقف» بأنَّه يُفضِي إلىٰ إخفَاءِ الدَّعوةِ بالكُليَّةِ، إذ أَولىٰ الأوقَاتِ بالتَّقيَّةِ وقتُ الدَّعوة للضَّعف بسببِ قِلَّة المُوافِق أو عَدمِه، ونقضَهُ أيضًا شارِحهُ بدَعوةِ إبراهيمَ ومُوسَىٰ في زَمنِ نُمرودَ وفِرعونَ مع شِدَّةِ خَوفِ الهَلاكِ[1]. وأنتَ خبيرٌ بأنَّ الجَوازَ لا يُنافي العَدمَ، علىٰ أنه يجوزُ أنْ ينتَفِيَ خوفُ الهَلاكِ في بَعضِ الصُّورِ بإعلامٍ مِن الله تعالىٰ.

قوله: (**بحسَبِ كَمالِهم في الدِّين**) أي: كما يُشير إليه تمامُ الآيةِ وهو قولُه:

---

(١) ينظر: «شرح المواقف» للجرجاني مع حاشيتي الفناري والسيالكوتي [ج٨/ص٢٦٤] ط: مطبعة السعادة.

https://t.me/kutubunmufidatun

والاستِدلالُ بقوله ﷺ: «أنا سَيِّدُ ولدِ آدمَ ولا فَخْرَ» ضعيفٌ ؛ لأنَّهُ لا يدلُّ علىٰ كونِه أفضلَ مِن آدمَ، بلْ مِن أولادِه.

[الكلامُ على الملائكةِ]

(وَالْمَلَائِكَةُ عِبَادُ اللهِ تَعَالَىٰ الْعَامِلُونَ بِأَمْرِهِ) علىٰ ما دلَّ عليه قولُه تعالىٰ: ﴿لَا يَسْبِقُونَهُۥ بِٱلْقَوْلِ وَهُم بِأَمْرِهِۦ يَعْمَلُونَ﴾ [الأنبياء: ٢٧]، ﴿لَا يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِهِۦ وَلَا يَسْتَحْسِرُونَ﴾ [الأنبياء: ١٩].

(وَلَا يُوصَفُونَ بِذُكُورَةٍ وَلَا أُنُوثَةٍ) إذْ لم يَرِد بذلك نَقْلٌ، ولا دلَّ عليه عقلٌ، وما زَعمَ عبدةُ الأصنامِ أنَّهم[1] بناتُ الله تعالىٰ.. محالٌ باطِلٌ، وإفراطٌ في شأنهم، كما أنَّ قولَ اليهودِ: إنَّ الوَاحدَ فالوَاحِدَ[2] مِنهم قدْ يَرتكِبُ الكُفرَ ويُعاقِبه الله تعالىٰ بالمَسْخِ.. تَفريطٌ وتَقصيرٌ في حالِهم.

حاشية العلامة الغَزّي

﴿تَأْمُرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ﴾ [آل عمران: ١١٠].

حديث: «أنَا سيِّدُ ولَدِ آدمَ» سبقَ تخريجُه.

قوله: (لأَنَّهُ لا يَدلُّ) قد يُقال: المرادُ النَّوعُ الإنسانيُّ كما هو المُتعارَف المتبادرُ، والأَولىٰ التَّمسُّك بحديثِ «الصَّحيحين»: «أنَا سيِّدُ النَّاسِ يومَ القِيامَة...»[3] أو بحديث التِّرمذي: «... أنا أكرَمُ الأَوَّلينَ والآخِرينَ علىٰ الله ولا فَخْرَ»[4].

---

(١) في (ش): مِن أنهم.

(٢) في (خ): إن الواحد والواحد منهم. وفي (ظ): إن الواحد منهم.

(٣) «صحيح البخاري» قطعة من حديث أبي هريرة برقم: [٤٧١٢] و«صحيح مسلم» برقم: [٣٩٩].

(٤) «سنن الترمذي» برقم: [٣٦١٦] والدارمي [٤٨] عن ابن عباس رضي الله عنهما.

https://t.me/kutubunmufidatun

اعتراض: كيف تقولون بعصمتهم وإبليس كان منهم وعصى؟

فإنْ قيلَ: أليسَ قدْ كَفرَ إبليسُ وكانَ مِن الملائكةِ بدليلِ صحَّةِ استثنائه منهُم؟

قُلنا: لا، بلْ كانَ مِن الجنِّ فَفسقَ عَن أَمرِ رَبِّه، لكنَّه لمَّا كانَ في صِفة[1] الملائكةِ في بابِ العِبادَة ورِفْعَةِ الدَّرجةِ، وكانَ جِنِّيًّا وَاحِدًا مَغمُورًا فيمَا بينهُم.. صَحَّ استِثناؤهُ مِنهم تَغليبًا.

القولُ في هاروتَ وماروتَ

وأمَّا هارُوتُ ومَارُوتُ فالأصحُّ: أنَّهما مَلَكانِ لم يَصدُر عنهُما كفرٌ ولا كَبيرةٌ، وتَعذيبُهما إنَّما هو على وَجهِ المُعاتَبةِ، كما يُعاتَبُ الأنبياءُ على الزَّلَّةِ والسَّهوِ، وكانَا يَعِظَانِ النَّاسَ ويقُولان: ﴿إِنَّمَا نَحْنُ فِتْنَةٌ فَلَا تَكْفُرْ﴾ [البقرة: ١٠٢]، ولا كُفرَ في تعلُّمِ السِّحرِ، ....

حاشية العلامة الغَزّي

قوله: (وكَانَ مِن الملائِكَةِ) وإلَّا لم يتناولهُ الأَمرُ بالسُّجود، فلم يكُن فاسِقًا عن أمرِ رَبِّه.

وقد يُجابُ: بأنَّ الأَمرَ للأعلَى أَمرٌ للأَدنَى.

[الملائكة]

قوله: (بدَليلِ صِحَّةِ استِثنَائه) إذ الأَصلُ في الاستِثنَاء الاتِّصالُ.

قوله: (تَغلِيبًا) أي: استِثناء طريق صِحَّة اتِّصاله التَّغليب في المُستثنَى منه، وحقيقةُ المعنى: وإذْ قُلنا لجَماعةٍ مُنهم إبليس.

(١) في (س): في وضع الملائكة.

https://t.me/kutubunmufidatun

بل في اعتِقادِهِ والعَمَلِ بهِ.

حاشية العلامة الغزي

قوله: (بَلْ في اعتِقادِهِ) أي: اعتِقَاد أنَّه مأذونٌ فيهِ مِن قِبل الله تعالىٰ، لا في اعتِقَاد صِحَّتهِ فإنه حقٌّ لا مِرْيَةَ فيهِ.

قوله: (والعَمَلِ بهِ) أي: بناءً علىٰ أنَّه يتَضمَّنُ الكُفرَ، إذ لا يُؤثِّر بدُونِه، فإنْ أمكنَ سِحرٌ لا يَتَضمَّنهُ.. لمْ يكُن كُفرًا(١).

قال الشَّيخُ أبو منصور: «القولُ بأنَّ السِّحرَ كفرٌ علىٰ الإطلاقِ خَطأ، بل فيه تَفصيلٌ، فإنْ كانَ في ذلِكَ رَدُّ ما لَزِم مِن شَرائطِ الإيمَانِ.. فهو كفرٌ، وإلَّا فلَا»(٢).

---

(١) قال العلامة ابن حجر الهيتمي في «الإعلام»: «ومِن المكفرات أيضا السحر الذي فيه عبادة الشمس ونحوها، فإن خلا عن ذلك كان حراماً لا كفراً، فهو بمجرده لا يكون كفراً ما لم ينضم إليه مكفر، ومِن ثَم قال الماوردي: مذهب الشافعي رضي الله عنه أنه لا يكفر بالسحر ولا يجب به قتله ويسأل عنه، فإن اعترف معه بما يوجب كفره كان كافراً بمعتقده لا بسِحره» قال الإمام النووي في شرحه علىٰ مسلم: «أمَّا عدُّه ﷺ السِّحر مِن الكبائر فهو دليلٌ لمذهبنا الصحيح المشهور ومذهبِ الجماهير أنَّ السِّحرَ حرامٌ مِن الكبائر فِعلُه وتَعلُّمه وتَعلِيمُه، وقال بعض أصحابنا: إنَّ تعلُّمه ليسَ بحرام بل يجوز؛ ليُعرَف ويُرَدَّ علىٰ صاحِبه ويُميَّز عن الكرامة للأولياء، وهذا القائل يمكنُه أنْ يحمِل الحديث علىٰ فِعل السِّحر والله أعلم» فالحاصل عند الشافعية أنَّ الكفر بالسحر يكون لخارجٍ عنه، واشتهر عند الناس أنَّ المالكية يقولون بكفر متعاطي السِّحر مُطلقا، وللاطلاع علىٰ تحقيق ذلك راجع لزامًا كلام الإمام القرافي في «الفروق» حيث تكلم عن حقيقة السحر وأنواعه وما يكفر به وما لا في الفرق الثاني والأربعون بعد المئتين، ففيه تحقيق نفيس. **ينظر**: «الإعلام بقواطع الإسلام» للهيتمي ص٧٥، و«شرح النووي علىٰ صحيح مسلم» [ج٢/ص٨٨] و«أنوار البروق في أنواء الفروق» [ج٤/ص١٣٦] و«فتح الباري» باب السِّحر، [ج١٠/ص٢٢٢ وما بعدها] و«تفسير الفخر الرازي» [ج٣/ص٢٠٥] و«البيان» للعمراني [ج١٢/ص٦٣] في مسألة: السحر حق وقد يقتل صاحبه.

(٢) ينظر: «منح الروض الأزهر في شرح الفقه الأكبر» لملا علي القاري ص: ٤٠٩. ط: دار البشائر الإسلامية. وقارنه بما في: «تأويلات أهل السنة» تفسير الإمام الماتريدي [ج١/ص٥٢٥]=

https://t.me/kutubunmufidatun

[الكلامُ على كتُبِ الله تعالى المُنزَّلةِ]

كلامُ الله تعالى واحدٌ والتعدد والتفاضل في النظم

(وَلله تَعالَى كُتُبٌ أَنزَلَها علَى أنبيائِهِ، وَبيَّنَ فيها أَمْرَهُ وَنهْيَهُ، وَوَعْدَهُ وَوَعِيدَهُ)، وكلُّها كلامُ الله تعالى، وهو وَاحِدٌ، وإنَّما التَّعدُّدُ والتَّفاوتُ في النَّظمِ المقرُوءِ والمَسمُوعِ، وبهذا الاعتِبارِ كانَ الأَفضلُ هو القُرآنَ، ثمَّ التَّوراةَ، والإنجيلَ، والزَّبورَ[1]، كما أنَّ القُرآنَ كلامٌ واحِدٌ، لا يُتصوَّرُ فيه تفضيلٌ، ثمَّ باعتبارِ القِراءَةِ والكتابةِ يجوزُ أنْ يكونَ بعضُ السُّورِ أفضلَ؛ كما وردَ في الحديثِ.

حاشية العلامة الغزّي

[كتب الله تعالى المنزلة]

قوله: (وهُو واحِدٌ) أي: مِن حيثُ إنه كَلامُ الله تعالى؛ لأنَّه صِفتُه الأَزليَّة التي لا تكثُّرَ لها في نَفسِها وبحسَبِ ذاتِها، وإنْ تعدَّدَ وتَفاوتَ مِن حيثُ خصوصيَّاتُ النَّظم المقرُوء، فكانَ نَظمُ الإنجيلِ غير نظمِ التَّوراةِ مثلًا، وكانَ القُرآن أفضلَ ممَّا سِواهُ.

قوله: (لا يُتصوَّرُ فيه تَفضِيلٌ) أي: مِن حيثُ هو كلامُ الله تعالى؛ لأنه وَاحدٌ مِن تِلكَ الحَيثيَّة، وإنْ تفاوتَ المَقرُوء باعتِبار قِراءتِه، فكانَ بعضُه أفضلَ تِلاوةً لاشتِماله على صِفةٍ فاضِلة، مثل كونه أنفعَ؛ كسُورة «العَصر»، فإنَّ فيهَا الحَثَّ على الإيمانِ، والعَملِ الصَّالحِ، والأمرِ بالمعرُوفِ والنَّهي عن المُنكر وغيرِ ذلك.

قوله: (كمَا وردَ في الحَديثِ) أي: كما أخرجَ البُخاريُّ وغيرُه أنَّ النَّبيَّ ﷺ

= ط: دار الكتب العلمية.

(١) في (ش): ثم التوراة، ثم الإنجيل، ثم الزبور.

https://t.me/kutubunmufidatun

وحقيقةُ التَّفضيلِ: أنَّ قِراءتَهُ أفضلُ لِما أنَّهُ أنفعُ، أو ذِكرُ الله فيه أكثرُ.

حاشية العلامة الغَزّي

قالَ لأبي سعيد بن المُعلّى: «لأُعلِّمنَّكَ أعظمَ سُورةٍ في القُرآن»[1] ثُم فسَّرهَا بسُورَة ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [الفاتحة: ٢].

قوله: (أو ذِكرُ الله فيهِ أكثرُ) كسُورةِ «الإخلاص» بالقياسِ إلىٰ ما ليسَ كذلِكَ كسُورة أبي لهبٍ، هذا ما ذهبَ إليه جماعةٌ، واختَارهُ الإمامُ النَّوويُّ وغيرُه، والمنقولُ عن الشَّيخِ أبي الحسَنِ والقَاضي أبي بَكرٍ خِلافُه، وأنَّه لا يُقال في كَلامِ الله أنَّ بعضًا مِنهُ أفضَلُ مِن بعضٍ، وكأنَّه طردٌ للمَنع في النَّظم؛ دَفعًا لإيهَام التَّفاضُلِ في النَّفسي، كما طُردَ المنعَ مِن القَولِ بأنَّه مَخلوقٌ خَشيةَ إيهَامِ خَلقِ النَّفسيِّ[2].

---

(١) «صحيح البخاري» برقم: [٤٤٧٤] باب ما جاء في فاتحة الكتاب.

(٢) اختلف العلماء في مسألة: هل في القرآن أفضَلٌ وفاضِلٌ علىٰ أقوال:

الأول: ينسب للإمام الأشعري والقاضي الباقلاني وأبي حاتم بن حبان وغيرهم أنه لا فضل لبعض آي القرآن علىٰ بعضٍ؛ لأن الكل كلام الله تعالىٰ، وأن القول بالأفضل يُشعر بنقص المفضول، **ويحتمل** أنَّ الأشعريَّ منعَ التفضيل باعتبار صفة الكلام القائمة بذاته المقدسة، وذلك لأنَّ الكلام النَّفسي لا يُوصف بتبعُّض ولا تعدُّد في ذاته، دون ملاحظة النَّظم، **ويحتمل** أن يكون قد طرد في النظم أيضًا دفعا لإيهام التفاضل في مدلوله الذي هو الكلام النفسي، كما طرد المنع من القول بأن اللفظي مخلوق خشية إيهام خلق النفسي.

الثاني: وذهب آخرون إلىٰ التفضيل مستدلين بظواهر الأحاديث، واختلف هؤلاء، **فقال بعضهم**: الفضل راجع إلىٰ كثرة الأجر والثواب بحسب انفعالات النفس وخشيتها حال التدبر والتفكر عند ورود أوصاف العُلا، قال ابن التين شارح البخاري ونقل كلامه الحافظ في الفتح: **في حديث البخاري**: «لأعلمنك سورة هي أعظم السور» معناه: أن ثوابها أعظم من غيرها. **وقال بعضهم**: بل التفضيل راجع إلىٰ ذات اللفظ، وأن ما تضمنته آية الكرسي مثلا وسورة الإخلاص من الدلالات علىٰ الوحدانية والصفات العلية ليس موجودا في مثل سورة (تبت يدا أبي لهب) ويروىٰ عن إسحاق بن راهويه وبه قال الحلمي والإمام الرازي والقرطبي والزركشي وقالوا: أنه الحق.

وقال آخرون متوسطين: كلام الله في الله أفضل مِن كلام الله في غيره، وبه قال العز بن عبد السلام=

https://t.me/kutubunmufidatun

نسخ جميع الكتب السماوية بالقرآن

ثمَّ الكُتُبُ قد نُسِخَتْ بالقُرآن تِلاوتُها وكِتابتُها وبعضُ أحكامِهَا.

[الكلامُ في مِعراجِه صلى الله عليه وسلم]

(وَالْمِعْرَاجُ لِرَسُولِ اللهِ محمَّدٍ[1] ﷺ فِي الْيَقَظَةِ بِشَخْصِهِ إِلَى السَّمَاءِ، ثُمَّ إِلَىٰ مَا شَاءَ اللهُ مِنَ الْعُلَا.. حَقٌّ) أيْ: ثابتٌ بالخَبرِ المَشهُورِ؛ حتَّىٰ إنَّ مُنكِرَهُ يكونُ مُبتدعًا.

حاشية العلامة الغَـزّي

قوله: (وبعضُ أَحكامِهَا) ذهبَ بعضُهم إلىٰ نَسخِ جَميعِها، وأنَّ ما ثبتَ لنا

= والحجة الغزالي في بعض كتبه. قال الغزالي في «جواهر القرآن»: لعلك تقول: قد أشرتَ إلىٰ تفضيلِ بعض آيات القرآن علىٰ بعضٍ، والكلام كلامُ الله فكيف يفارق بعضها بعضا، وكيف يكون بعضها أشرف من بعض؟! اعلم أن نور البصيرة إن كان لا يرشدك إلىٰ الفرق بين آية (الكرسي) وآية (المداينات) وبين سورة (الإخلاص) وسورة (تبت) وترتاعُ عن اعتقادِ الفرق نفسكَ الجوَّارةُ المستغرقة بالتقليد.. قلِّد صاحب الرسالة ﷺ فهو الذي أنزل عليه القرآن وقال: (يس قلب القرآن) و(فاتحة الكتاب) أفضل سور القرآن، و(آية الكرسي) سيد آي القرآن.... والأخبار الواردة في فضائل القرآن وتخصيص بعض الصور والآيات بالفضل وكثرة الثواب في تلاوتها لا تحصىٰ. اهـ.

وقال آخرون: بالتوقف والسكوت، قال ابن عبد البر: السكوت في هذه المسألة أفضل من الكلام فيها وأسلم.

ينظر: «جواهر القرآن» للغزالي ص٦٢ و«الجامع لأحكام القرآن» للقرطبي [ج١/ص١٠٩] و«فوائد في مشكل القرآن» لابن عبد السلام ص٢٦٤، و«المنهاج في شعب الإيمان» للحليمي [ج٢/ص٢٤٤] وينظر للتوسع في المسألة: «الاتقان في علوم القرآن» للسيوطي [ج٤/ص١٣٨] النوع الثالث والسبعون: في أفضل القرآن وفاضله. و«البرهان في علوم القرآن» للزركشي [ج٢/ص٦٩] و«الزيادة والإحسان في علوم القرآن» لابن عقيلة المكي [ج٢/ص٢٢٠] النوع الحادي والأربعون.

(١) ورد المتن هنا في نُسخ الشرح بدون (محمد): لرسول الله صلىٰ الله عليه والسلام. والمثبت كما في نسخة المتن المستقلة.

https://t.me/kutubunmufidatun

منكر المعراج مبتدع

وإنكارُه وادِّعاءُ استحالَتِه إنَّما يَبتني علىٰ أُصولِ الفلاسِفَةِ، وإلَّا فالخَرْقُ والالتِئامُ علىٰ السَّماواتِ جَائزٌ.

والأجسامُ متماثِلةٌ، يصِحُّ علىٰ كلِّ ما[1] يصحُّ علىٰ الآخرِ[2]، والله تعالىٰ قادِرٌ علىٰ المُمْكِنات كُلِّها.

المعراج حقيقة خارجيَّة، وليس رؤيا مناميَّة

فقولُه: (في اليَقظةِ) إشارةٌ إلىٰ الرَّدِّ علىٰ مَن زعمَ أنَّ المِعراجَ كانَ في المنامِ، علىٰ ما رُوِيَ عن معاويةَ أنَّه سُئِلَ عن المِعرَاج، فقال: كانت رُؤيا صَالحة،

حاشيَة العلامة الغَزّي

مِن الأَحكَام التي وَافقَتْ ما كانَ فيها[3] فبشَرعٍ جَديدٍ مُختَصٍّ بنَا، قيل: والأوَّلُ هو الصَّحيحُ.

[المعراج]

قوله: (**بالخَبرِ المَشهُورِ**) يُفهم مِنه أنَّ الثَّابِتَ بالآحادِ إنما هو خُصوصيَّات ما آل إليه عُروجه مِن السَّماء مِن الجنَّةِ أو العَرشِ أو غَيرِهما، وأنَّ مِعرَاجهُ مِن السَّماءِ إلىٰ ما شاءَ اللهُ تعالىٰ مَشهورٌ أيضًا.

قوله: (**والأجسَامُ مُتماثِلةٌ**) أي: فيَجوزُ الخَرقُ علىٰ السَّماءِ كالأَرضِ.

قوله: (**علىٰ ما رُويَ عَن مُعاويَةَ**) قال في «شرح المقاصد»: وأنتَ خبيرٌ بأنه علىٰ تقديرِ صِحَّة رِوايتهِ لا يَصلُح حُجَّةً في مُقابلَةِ ما وَردَ مِن الأَحاديث وأقوَالِ

---

(١) جاء في نسخة (خ) تصحيحًا: يصح علىٰ كل واحد منها ما يصح علىٰ الآخر.

(٢) فالأجسام العنصرية قابلة للخرق والالتئام وكذا الأجسام الفلكية، ولو جاز استبعاد صعود البشر لجاز استبعاد نزول الملك، وهو يؤدي إلىٰ إنكار النبوة، وهو كفر. هامش نسخة (ش).

(٣) في نسخة «ب»: قبلها.

https://t.me/kutubunmufidatun

ورُوِيَ عن عائشةَ رضي الله عنها أنَّها قالت: «ما فُقِدَ جسدُ محمدٍ ليلةَ المعراجِ»[١]، وقد قالَ اللهُ تعالىٰ: ﴿وَمَا جَعَلْنَا ٱلرُّءْيَا ٱلَّتِىٓ أَرَيْنَٰكَ إِلَّا فِتْنَةً لِّلنَّاسِ﴾ [الإسراء: ٦٠].

وأُجيبَ: بأنَّ المرادَ: الرُّؤيا بالعَينِ، والمعنىٰ: ما فُقِدَ جسدُهُ عن الرُّوحِ، بل كانَ معه رُوحِه، وكانَ المِعراجُ للرُّوحِ والجَسَدِ جميعاً.

حاشيةُ العلامة الغَزِّي

الكِبَارِ مِن الصَّحابَةِ وإجماعِ القُرونِ اللَّاحِقةِ[٢].

قوله: (ورُوِيَ عن عائِشَةَ) ضُعِّفَ الاحتِجاجُ به بأنَّها لمْ تُحدِّث بهِ عَن مُشاهدَةٍ؛ لأنَّها لم تكُن وقتَ الإسرَاءِ زَوجةً، ولا في سِنِّ مَن يَضبِطُ؛ لأنَّها كانت وقتَ الهِجرَة بِنتَ ثمانِ سنينَ، والمِعرَاجُ قبلَ الهِجرَةِ بخَمسٍ علىٰ المُرجَّحِ.

قوله: (وأُجيبَ: بأنَّ المُرادَ الرُّؤيا بالعَينِ) كما نُقلَ عَن جُمهورِ المُفسِّرينَ، علىٰ أنَّه قد ذهبَ ابنُ عبَّاسٍ إلىٰ أنَّها رُؤيَا أنَّه سَيدخُلُ مكَّةَ عامَ الحُديبيَةِ، وفيه: أنَّ الآيَةَ مَكيَّةٌ، إلَّا أنْ يُقالَ: رآهَا بمَكَّةَ وحَكاهُ حينئذٍ.

وقيل: المرادُ رؤيَا هَزيمَةِ الكُفَّار في غَزوَةِ بَدرٍ؛ لقوله تعالىٰ: ﴿إِذْ يُرِيكَهُمُ ٱللَّهُ فِى مَنَامِكَ قَلِيلًا﴾ [الأنفال: ٤٣] ولِما رُويَ أنه لما وَرَدَ مَاءهُ قال: «لكَأنِّي أنظر إلىٰ مَصارِعِ القَومِ، هذَا مَصرَعُ فُلانٍ، هذَا مَصرَعُ فلانٍ»[٣] وقيلَ غيرُ ذلِكَ.

---

(١) رواه ابن إسحاق فيما طبع من السيرة [ص٢٩٥] ومن طريقه ابن جرير الطبري في تفسيره [ج١٤/ص٤٤٥] ط: دار هجر.

(٢) ينظر: «شرح المقاصد» [ج٢/ص١٩٣].

(٣) قال الزيلعي في تخريج أحاديث «الكشاف»: غريب بهذا اللفظ، وفي الصحيحين بعضه. [ج٢/ص٢٧٤] وقال ابن حجر في «الكافي الشاف في تخريج الكشاف»: «لم أجده هكذا». وفي الصحيحين وسنن أبي داود برقم: [٢٦٨١] بغير هذا اللفظ عن أنس بن مالك.

https://t.me/kutubunmufidatun

وقولُه: (بشَخصِه) إشارةٌ إلىٰ الرَّدِّ علىٰ مَن زَعمَ أنَّه كانَ للرُّوحِ فقط، ولا يخفَىٰ أنَّ المِعراجَ في المنامِ أو بالرُّوحِ ليسَ ممَّا يُنكرُ كلَّ الإنكارِ، والكَفرَةُ أنكرُوا أَمْرَ المِعرَاجِ غايةَ الإنكارِ، بلْ كثيرٌ مِن المُسلمينَ قدْ ارتدُّوا بسببِ ذلكَ.

وقولُه: (إلىٰ السَّماء) إشارةٌ إلىٰ الرَّدِّ علىٰ مَن زَعمَ أنَّ المِعراجَ في اليَقظةِ لمْ يَكنْ إلَّا إلىٰ بيتِ المقدِسِ علىٰ ما نَطقَ بهِ الكتابُ.

وقولُه: (ثمَّ إلىٰ ما شاءَ الله تعَالىٰ) إشارةٌ إلىٰ اختِلافِ أقوالِ السَّلفِ؛ **فقيلَ**: إلىٰ الجنَّةِ، **وقيلَ**: إلىٰ العرْشِ، **وقيلَ**: إلىٰ فوق العرشِ، **وقيلَ**: إلىٰ طَرَفِ العالَمِ.

الإسراء قطعيٌّ، والمِعراجُ مَشهورٌ، وتفاصيله آحادٌ

فالإسرَاءُ ـ وهو مِن المسجدِ الحَرامِ إلىٰ البيتِ المُقدَّسِ ـ **قطعيٌّ** ثبتَ بالكتابِ، والمِعراجُ مِن الأرضِ إلىٰ السَّماءِ.. **مَشهورٌ**، ومِن السَّماءِ إلىٰ الجنَّةِ أو العرْشِ أو غيرِ ذلكَ.. **آحادٌ**.

سيِّدنا محمدٌ ﷺ رأى ربَّه بعين فؤاده

ثُمَّ الصَّحيحُ: أنَّه ﷺ إنَّما رَأىٰ ربَّهُ بفُؤادِه، لا بعينهِ.

حاشيَة العلامة الغـزِّي

قوله: (لا بَعينهِ) قد سبقَ أنَّ مذهبَ الشَّيخِ الأَشعريِّ أنَّه رَآهُ بعَينِه، وهو الصَّحيحُ؛ لجزمِ ابن عبَّاسٍ وغيرِه به، ومِثلُهُ لا يقالُ مِن قِبلِ الرَّأي؛ ولأنَّه مُمكنٌ دَلَّت الظَّواهِرُ علىٰ وقُوعِه.

https://t.me/kutubunmufidatun

[الكلامُ في كراماتِ الأولياءِ]

(وَكَرَامَاتُ الْأَوْلِيَاءِ حَقٌّ) والوليُّ: هو العَارِفُ باللهِ وصِفاتهِ حَسَبَ[1] ما يُمكِنُ، المُوَاظِبُ علىٰ الطَّاعاتِ، المُجتنِبُ عن المعاصِي، المُعرِضُ عن الانهِمَاكِ في اللذَّاتِ والشَّهوَاتِ.

وكرَامتُه: ظُهورُ أَمرٍ خَارقٍ للعَادةِ مِن قِبَلِه غَيرِ مُقارنٍ لدَعْوىٰ النُّبوَّةِ.

فمَا لا يكونُ مَقرُونًا بالإيمانِ والعَملِ الصَّالحِ يكونُ استِدرَاجًا، وما يكونُ مَقرونًا بدَعوىٰ النُّبوَّة يكونُ مُعجزةً:

الدَّليلُ على وقُوعِ الكراماتِ

والدَّليلُ علىٰ حقِّيَّة الكرامة: ما تواترَ عَن كثيرٍ مِن الصَّحابة ومَنْ بَعدهُم بحيثُ لا يُمكِنُ إنكارُهُ، خصوصًا الأَمرُ المشترَكُ، وإنْ كانتِ التَّفاصيلُ آحادًا.

حاشية العلامة الغَزِّي

قوله: (حسَبَ ما يُمكِنُ) هو مُحرَّكُ السِّين، وقد تُسكَّنُ.

قوله: (مِن قِبَلِه) بكسرِ القَاف وفتحِ المُوحَّدةِ.

[كرامات الأولياء]

قوله: (يكونُ استِدرَاجًا) أي: إنْ وقعَ علىٰ وفقِ مُرادِه، وإلَّا يُسمَّىٰ إهانةً، كما رُوي أنَّ مُسيلمةَ دعا لأعورٍ أنْ تصِحَّ عينهُ العَورَاء فعَمِيَ، وقد تَظهرُ الخَوارِقُ مِن قِبَلِ عوَامِّ المُسلمِينَ تَخليصًا لهم مِن المِحَنِ والمَكارِه ويُسمَّىٰ مَعونَةً، كما في «شرح المقاصد»[2] فالخَوارِقُ سِتَّةٌ: مُعجِزةٌ، وإرهَاصٌ، وكرَامةٌ، ومَعونَةٌ، واستِدرَاجٌ، وإهانَةٌ، ووجْهُ الضَّبطِ ظاهِرٌ.

---

(١) في (ح): بحسب.

(٢) ينظر [ج٢/ص٢٠٣].

https://t.me/kutubunmufidatun

وأيضًا: الكِتابُ ناطِقٌ بظُهورِها مِن مريمَ، ومِنْ صاحِبِ سُليمان صلواتُ الله عليه، وبعدَ ثُبوتِ الوقُوعِ لا حاجةَ إلىٰ إثباتِ الجَوازِ.

أمثلةٌ على وقوعِ الكرامةِ

ثمَّ أورَدَ كلامًا يُشيرُ إلىٰ تفسيرِ الكرَامةِ، وإلىٰ تَفصيلِ بعضِ جُزئيَّاتِه المُستبعَدَة جِدًّا[1]، فقالَ:

(فَتَظْهَرُ الْكَرَامَةُ عَلَىٰ طَرِيقِ نَقْضِ الْعَادَةِ لِلْوَلِيِّ؛ مِنْ قَطْعِ الْمَسَافَةِ الْبَعِيدَةِ فِي المدَّةِ الْقَلِيلَةِ) كإتيانِ صاحبِ سُليمان ـ وهو آصَفُ بنُ بَرْخِيَا **علىٰ الأشهرِ** ـ بعرشِ بِلْقِيسَ قبلَ ارتِدادِ الطَّرْفِ مَعَ بُعْدِ المسافةِ.

(وَظُهُورِ الطَّعَامِ وَالشَّرَابِ وَاللِّبَاسِ عِنْدَ الْحَاجَةِ) كما في حقِّ مريمَ؛ فإنَّه قال تعالىٰ: ﴿كُلَّمَا دَخَلَ عَلَيْهَا زَكَرِيَّا ٱلْمِحْرَابَ وَجَدَ عِندَهَا رِزْقًا قَالَ يَٰمَرْيَمُ أَنَّىٰ لَكِ

حاشية العلامة الغَزّي

قوله: (وأيضًا الكِتابُ ناطِقٌ بظُهورِهَا مِن مَريمَ) أي: مِن حيثُ نص فيه علىٰ أنَّها حبلتْ بلا ذَكَرٍ، ووُجِدَ الرِّزقُ عندهَا بلا سَببٍ، وتسَاقطَ عليها الرُّطب مِن نَخلةٍ يَابسَةٍ، ومِن صاحبِ سُليمان؛ لقوله تعالىٰ: ﴿قَالَ ٱلَّذِى عِندَهُۥ عِلْمٌ مِّنَ ٱلْكِتَٰبِ أَنَا۠ ءَاتِيكَ بِهِۦ قَبْلَ أَن يَرْتَدَّ إِلَيْكَ طَرْفُكَ﴾ [النمل: ٤٠] وجعلُ هذهِ الأُمورِ مُعجِزاتٍ لزَكريَا وسُليمانَ أو الأُولىٰ إرهَاصًا لعِيسَىٰ.. ممَّا لا يُقدِمُ عليهِ مُنصِفٌ كما في «شرح المَواقفِ» في قِصَّة مريم[2].

قوله: (آصَف) هو كهَاجر وَزنًا، وأبُوه: «بَرْخِيَا» بفتحِ المُوحَّدةِ، وسُكونِ الرَّاء، وكسرِ الخاء المُعجَمةِ، وقبلَ الألفِ ياءٌ تَحتيَّةٌ.

---

(١) أي: عن العادة.

(٢) ينظر: «شرح المواقف» للجرجاني [ج٣/ص٤٦٥].

https://t.me/kutubunmufidatun

﴿هَٰذَا قَالَتْ هُوَ مِنْ عِندِ ٱللَّهِ﴾ [آل عمران: ٣٧].

(وَالْمَشْيِ عَلَى الْمَاءِ) كما نُقِلَ عَن كثيرٍ مِن الأولِيَاء، (وَفِي الْهَوَاءِ)(١) كما نُقِلَ عن جَعفر بن أبي طالبٍ، ولُقمان السَّرَخْسيِّ، وغيرِهما.

حاشيةُ العلامة الغَزّي

قوله: (كما نُقِلَ عن كَثيرٍ مِن الأَولِيَاء) مِنهُم العَلاءُ بن الحَضرميّ(٢) كما رواهُ الطَّبرانيُّ في «الأوسط» عن أبي هُريرةَ(٣).

قوله: (كما نُقِلَ عن جَعفر)(٤) لم يُنقل عنه ذلِكَ في الدُّنيا، والظَّاهِرُ أنه وَهمٌ نَشأ عن تَسميتِه بعدَ مَوتِه بـ«الطَّيَّار»(٥) وسَببُ التَّسميةِ أنه لما قاتلَ الرُّومَ في غَزوةِ

---

(١) في نسخة المتن (ج) و نسخة الشرح (س): والطيران في الهواء.

(٢) الصحابي الجليل عبد الله بن عماد بن أكبر بن ربيعة بن مالك بن عويف الحضرمي رضي الله عنه، استعمله النبي ﷺ على البحرين وأقره أبو بكر ثم عمر، مات سنة (١٤ هـ) وقيل: (٢١ هـ) قال الحافظ في «الإصابة»: روى عن النبي ﷺ، وروى عنه من الصحابة السائب بن يزيد، وأبو هريرة، وكان يقال إنه مجاب الدعوة، وخاض البحر بكلمات قالها، وذلك مشهور في كتب الفتوح. ينظر: «الإصابة في تمييز الصحابة» ج٧/ص٢٣٦ برقم: [٥٦٦٧] ط: دار هجر.

(٣) عن أبي هريرة قال: «لما بعث النبي ﷺ العلاء بن الحضرمي إلى البحرين، تبعتُه فرأيت منه ثلاث خصال، لا أدري أيتهنّ أعجب: انتهينا إلى شاطئ البحر، فقال: سموا واقتحموا، فقال: فسمّينا واقتحمنا فعبرنا فما بل الماء إلّا أسافِل خِفاف إبلنا، فلما قفلنا صرنا معه بفلاة من الأرض وليس معنا ماء، فشكونا إليه، فصلى ركعتين ثم دعا فإذا سحابة مثل الترس، ثم أرخت غزاليها، فسقينا واستقينا، ومات فدفناه في الرمل، فلما سرنا غير بعيد قلنا: يجيء سبع فيأكله، فرجعنا، فلم نره» «المعجم الأوسط» للطبراني برقم: [٣٤٩٥].

(٤) في «سنن الترمذي» برقم: [٣٧٦٣] عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «رأيتُ جعفرًا يطيرُ في الجنّة مع الملائكة». وفي «المعجم الكبير للطبراني» برقم: [١٩٠] عن عبد الله بن جعفر قال: قال رسول الله ﷺ: «هنيئا لك يا عبد الله، أبوك يطير مع الملائكة في السماء». وفي «صحيح البخاري» برقم: [٣٧٠٩] و[٤٢٦٤] «كان ابن عمر إذَا حيًّا ابن جعفر قال: «السلام عليكَ يا ابن ذي الجناحين».

(٥) قال في «النّبراس»: في كلام الشارح نظرٌ؛ لأن الطيران بعد الموت خارج عما نحن فيه.=

https://t.me/kutubunmufidatun

(وَكَلَامِ الْجَمَادِ وَالْعَجْمَاءِ)، أمَّا كلامُ الجمادِ: فكما رُوِيَ أنَّه كانَ بين يَدَيْ سَلمانَ وأبي الدَّرداءِ رضي الله عنهما قَصْعةٌ، فسبَّحَتْ وسمِعَا تَسبيحهَا.

وأمَّا كلامُ العَجْماءِ: فكتَكلُّمِ الكَلْبِ لأصحابِ الكَهفِ، وكما رُوِيَ أنَّ النَّبيَّ عليه الصلاة والسلام قال: «بينا رجلٌ يَسوقُ بقرةً قدْ حملَ عليهَا.. إذ التَفتتِ البَقرةُ إليه وقالتْ: إنِّي لم أُخْلَقْ لهذا، إنَّما خُلِقْتُ للحَرْثِ، فقال النَّاس: سُبحان الله! بقرةٌ تتكلَّمُ؟!، فقال النَّبيُّ عليه الصلاة والسلام: آمنتُ بهذَا».

([واندِفَاعِ المتوجِّهِ مِن البَلاءِ، وكفايةِ المُهمِّ مِن الأَعداءِ][1] وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْأَشْيَاءِ) مثلُ رُؤيةِ عمرَ رضي الله عنه وهو علىٰ المِنبَرِ بالمدينةِ جيشَهُ بنَهَاوَنْدَ، حتَّىٰ إنَّه قال لأميرِ جَيشهِ: (يا ساريةُ، الجبلَ الجبلَ) تحذيراً له من وراء الجَبلِ لمَكرِ العدوِّ هناكَ، وسماعِ سَارِيةَ كلامَهُ مَعَ بُعدِ المَسَافةِ، ....

حاشيَة العلامة الغزّي

مُؤتَةَ فقُطعَت يَداهُ وقُتِلَ.. أَبدَلهُ الله تعالىٰ بيديهِ جَناحينِ يَطِيرُ بهما في الجنَّةِ.

قِصةُ تَسبيحِ القَصْعَة: أخرجها البَيهقيُّ في «دلائل النُّبوة»[2].

قِصَّة تكلُّم البقرة: أخرجهَا الشَّيخانِ وغيرُهما مِن حَديثِ أبي هُريرةَ[3].

قِصَّة نِداء عُمرَ: أخرجهَا البَيهقيُّ في «الدَّلائلِ» وابنُ مَردُويَهْ وغيرُهما[4].

= ينظر: «النبراس» ص٦٣٥.

(١) زيادةٌ وردت في نسخة المتن (أ) وخلت عنها بقية النسخ.

(٢) «دلائل النبوة» للبيهقي [ج٦/ص٦٣].

(٣) «صحيح البخاري» برقم: [٣٤٧١] و[٣٦٦٣] و«صحيح مسلم» برقم: [٢٣٨٨].

(٤) «دلائل النبوة» للبيهقي [ج٦/ص٣٧٠] عن ابن عمر. قال الحافظ ابن حجر في «الإصابة»: إسناده حسن.

https://t.me/kutubunmufidatun

وكشُربِ خالدٍ رضي الله عنه السُّمَّ مِن غَير تضرُّرٍ به، وكجَريانِ النِّيلِ بكِتاب عُمرَ رضي الله عنه، وأمثالُ هذا أكثرُ مِن أنْ يُحصَىٰ.

حاشية العلامة الغزّي

قصَّةُ شُرب خَالدٍ السُّمَ: أخرجهَا أبو يَعلىٰ المُوصلي مِن أوجُهٍ[1]، وذَكرهَا أيضًا أصحَابُ «الفتوح» كالكلاعي[2] في سِيرته[3].

قِصةُ جَريَانِ النِّيلِ: أخرجهَا الإمامُ محمَّد بن عَبدِ الحَكم في «فتوح مصر»[4] والملَّاء عمر بن محمَّد بن الخَضِر في سِيرَته[5].

---

(١) «مسند أبي يعلىٰ» برقم: [٧١٨٦] ج١٣/ص١٤١ وما بعدها.

(٢) هو أبو الربيع: سليمان بن موسىٰ بن سالم بن حسان الكلاعي الحميري، محدث الأندلس وبليغها في عصره، من أهل بلنسية، ولد سنة: [٥٦٥ هـ] وكان هو المتكلم عن الملوك في مجالسهم، والمبين عنهم لما يريدونه علىٰ المنبر في المحافل، من مؤلفاته: «الاكتفاء بسيرة المصطفىٰ والثلاثة الخلفاء» وهو أهم كتبه، وله «أخبار البخاري وترجمته» و«جهد النصيح وحظ المنيح من مساجلة المعري في خطبة الفصيح»، وغيرها، وتوفي سنة: (٦٣٤ هـ). ينظر: «طبقات الحفاظ» للسيوطي ص٥٠٠. و«الأعلام» للزركلي [ج٣/ص١٣٦].

(٣) ينظر: «الاكتِفاء بما تضمّنه مِن مغازي رسول الله والثلاثة الخلفاء» للكلاعي ج٢/ص٣٨٥. ط: دار عالم الكتب.

(٤) كذا في النسخ الخطية: (محمد بن عبد الحكم) والمعروف أنَّ صاحب «فتوح مصر» هو أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن عبد الحكم المؤرخ، ولد سنة: (١٨٧ هـ) وتوفي سنة: (٢٥٧ هـ) وهو أول ما ألف في التاريخ الإسلامي لمصر، وتحدث فيه عن تاريخ مصر قبل الفتح، ثم عن فتح مصر وأخبارها وذكر قضاتها منذ دخول جيوش المسلمين وحتىٰ زمان تأليفه، ووالده ابن عبد الحكم نزل الإمام الشافعي عنده ضيفا لما زار مصر، وكان من العلماء. ينظر: «فتوح مصر وأخبارها» لابن عبد الحكم القرشي المصري ص١٦٥ ـ ١٦٦. ط: دار الفكر بيروت.

(٥) هو معين الدين أبو حفص عمر بن محمد بن خضر الأردبيلي الموصلي المعروف بالملَّاء، الزاهد العابد، توفي سنة: (٥٧٠ هـ) وله كتاب في السيرة في عِدّة أجزاء سماه: «وسيلة المتعبدين إلىٰ متابعة سيد المرسلين» أو «وسيلة المتعبدين في سيرة سيد المرسلين» لا يزال مخطوطا، ويُسمَّىٰ اختصارا: «سيرة الملَّاء» أو «وسيلة المتعبدين» قال الزركلي: له بضعة أجزاء في معهد المخطوطات، وله أخبار مع الملك نور الدين محمود الزنكي. ينظر: «الروضتين في أخبار=

https://t.me/kutubunmufidatun

كرامةُ الوليِّ معجزةٌ لنبيِّهِ

ولمَّا استدلَّ المعتزِلةُ المنكرُونَ لكرَامةِ الأَولياءِ: بأنَّه لو جازَ ظُهورُ خَوارِقِ العَاداتِ مِن الأَولياءِ.. لاشْتَبَهَ بالمُعجِزةِ، فلمْ يتميَّزِ النَّبيُّ مِن غَيرِ النَّبيِّ.. **أشارَ إلىٰ الجوابِ بقولِه**:

(**وَيكُونُ ذَلِكَ**) أيْ: ظهورُ خَوارِقِ العَاداتِ مِن الوليِّ الذي هو مِن آحادِ الأُمَّةِ (**مُعْجِزَةً لِلرَّسُولِ الَّذِي ظَهَرَتْ هَذِهِ الْكَرَامَةُ لِوَاحِدٍ مِنْ أُمَّتِهِ؛ لِأَنَّهُ يَظْهَرُ بِهَا**) أيْ: بتِلكَ الكرَامةِ (**أَنَّهُ وَلِيٌّ، وَلَنْ يَكُونَ وَلِيًّا إِلَّا وَأَنْ يَكُونَ مُحِقّاً فِي دِيَانَتِهِ، وَدِيَانَتُهُ الْإِقْرَارُ**) باللِّسانِ، والتَّصديقُ بالقلبِ (**بِرِسَالَةِ رَسُولِهِ**) معَ الطَّاعةِ لهُ في أوَامِرِهِ ونَواهِيهِ، حتَّىٰ لو ادَّعىٰ هذا الوليُّ الاستِقلالَ بنَفسِه وعَدمَ المُتابعَةِ.. لمْ يَكن ولِيًّا، ولمْ يَظهرْ ذلكَ علىٰ يَدِهِ.

والحاصِلُ: أنَّ الأمرَ الخارِقَ للعادةِ فهو بالنِّسبةِ إلىٰ النَّبيِّ مُعجزةٌ، سواءٌ ظهرَ مِن قِبلِه أو مِن قِبَل آحادِ أمَّتهِ، وبالنِّسبةِ إلىٰ الوليِّ كرامةٌ؛ لخلوِّهِ عَن دعوَىٰ نبوَّةِ مَن ظهرَ ذلِكَ مِن قِبلِه، فالنَّبيُّ لا بُدَّ مِن عِلمهِ بكونِه نبيًّا، ومِن قَصدِهِ إظهارَ خَوارِقِ العادَاتِ، ومِن حُكمِهِ قَطعاً بمُوجَبِ المُعجِزاتِ[1]،

حاشيـة العلامة الغـزّي

قوله: (**أشَارَ إلىٰ الجوَابِ**) **حاصِلهُ**: أنْ لا اشتِبَاه؛ لأنَّ ذلِكَ الخَارِقَ لم يَقترِن بدَعوىٰ الرِّسالة، فهو كَرامةٌ للولي ومُعجِزةٌ لنبيِّه، وإنما الاشتِباهُ عِندَ الاقتِران بها

= الدولتين» لابن قاضي شهبة في حوادث سنة (٥٦٦ هـ) و«الأعلام» للزركلي [ج٥/ص٦٠].

(١) أي: ولا بد مِن حكم الرسول بموجب المعجزة، أي: بكونه نبيا حكما علىٰ سبيل القطع، بخلاف الولي فإنه لا يقطع عند ظهور ذلك منه أنه ولي، بل يخاف علىٰ نفسه مِن أن يكون استدراجا. «النكت والفوائد» ص٦١٤.

https://t.me/kutubunmufidatun

بخلافِ الوليِّ.

[الكلامُ في الإمامةِ]

(وأفضلُ البشرِ بعدَ نبيِّنا[(١)])[(٢)] والأحسنُ أن يُقالَ: بعدَ الأنبياءِ، لكنَّه أرادَ البعديَّةَ الزَّمانيَّةَ، وليسَ بعدَ نبيِّنا نبيٌّ، ومعَ ذلكَ لا بُدَّ مِن تخصيصِ عيسى ﷺ؛ إذ لو أُريدَ كلُّ بشرٍ يُوجدُ بعدَ نبيِّنا.. انتُقِضَ بعيسى ﷺ، ولو أُريدَ كلُّ

حاشية العلامة الغزي

وهو مُستحيلٌ منهُ؛ لأنَّه مُتديِّنٌ مُقِرٌّ برِسالةِ رَسُولِه.

قوله: (بخلافِ الوليِّ) فإنَّه قد لا يَعلمُ أنَّه وليٌّ، وقد لا يَقصِدُ الإظهارَ، ولا يَقطعُ بمُوجِبِ الكَرامةِ، بل رُبَّما يخافُ على نَفسِه مِن أنْ يكُونَ ذلِكَ استِدراجًا.

[مباحث الإمامة]

قوله: (والأحسنُ أنْ يُقالَ: بعدَ الأنبياءِ) قد يُقالُ: إنَّ اقتِرانَ الحُكمِ بوَصفِ النُّبوَّةِ يُشعِرُ بإلحاقِ سائرِ الأنبياءِ، فيَخرجُ عيسى وغيرُهُ، فلا نَقضَ، ويدخلُ مَن وُجِدَ في عَصرِه ﷺ، أو بعدَ مَوتِه أو قَبلَهُ مِن سائرِ الأُمَمِ السَّالِفة فلا قُصورَ، ثم الدَّليلُ على أنَّه أفضلُ ممن ذُكِرَ ما رَواهُ الدَّارقُطنيُّ وغيرُهُ مِن حَديثِ أبي الدَّرداءِ يَرفَعُه: «ما طَلعَتْ شَمسٌ ولا غربتْ على أَحدٍ بعدَ النَّبيينَ أفضل مِن أبي بكرٍ»[(٣)].

قوله: (لكنَّه أرادَ البعديَّةَ الزَّمانيَّةَ) فيه قصورٌ عَن إفادةِ التَّفضيلِ على سَائرِ الأُمم، مع ما يَرِدُ على أَقسامِه، فالأَوْلى الحَملُ على ما سَبقَ.

---

(١) في نسخة المتن (أ): بعد الأنبياء.

(٢) في (ش): بعد المتن مباشرة: محمدٍ ﷺ، والأحسن... الخ.

(٣) «فضائل الصحابة» لأحمد بن حنبل، برقم: [١٣٥] ط: مؤسسة الرسالة. و«الشريعة» للآجري، برقم: [١٣٠٩] ط: دار الوطن. ولم أقف عليه عند الدارقطني.

https://t.me/kutubunmufidatun

بشرٍ يُولَدُ بعدَهُ ﷺ . . لم يُفِدِ التَّفضيلَ علىٰ الصَّحابةِ، **ولو أُرِيدَ** كلُّ بشرٍ هو موجودٌ علىٰ وجهِ الأرضِ . . لم يُفِد التَّفضيلَ علىٰ التَّابعينَ ومَن بعدَهُم، **ولو أُرِيدَ** كلُّ بشرٍ يُوجَدُ علىٰ وجهِ الأرضِ في الجُملة . . انتقضَ بعيسىٰ ﷺ.

(**أَبُو بَكْرٍ الصِّدِّيقُ** رضي الله عنه) الذي صدَّقَ النَّبيَّ عليهِ الصَّلاةُ والسَّلامُ في النبوَّةِ مِن غير تَلَعْثُمٍ، وفي المِعرَاجِ بلا تَرَدُّدٍ[1].

(**ثُمَّ عُمَرُ الْفَارُوقُ** رضي الله عنه) الذي فَرَّقَ بينَ الحقِّ والباطِلِ في القضايَا والخُصوماتِ.

(**ثُمَّ عُثْمَانُ ذُو النُّورَيْنِ** رضي الله عنه) لأنَّ النَّبيَّ ﷺ زوَّجَهُ رُقَيَّةَ، ولمَّا ماتت رقيَّةُ زوَّجَهُ أمَّ كُلثومٍ، ولمَّا ماتتْ قالَ ﷺ: «لو كانَ عِندي ثالِثةٌ لزوَّجْتُكَهَا»[2].

حاشيَة العلامة الغَزِّي

قوله: (**لم يُفدِ التَّفضيلَ علىٰ التَّابعينَ ومَن بَعدَهُم**) أي: صَرَاحةً وإنْ لزِمَ؛ لأنَّ الصَّحابةَ أَفضلُ مِنهُم، ولذَا قال سَابِقًا: (والأَحسَنُ . . .) فتَأمَّل.

قوله: (**ثُمَّ عُثمَانُ**) هذا مذهبُ أكثرِ أهلِ السُّنَّة كالشَّافعيِّ وأحمدَ، ونَقلهُ القَاضي عِياض عَن كافَّةِ أئمَّةِ الحَديثِ والفُقهَاءِ وكَثيرٍ مِن المُتكلِّمينَ، وبهِ قالَ الأَشعريُّ والقَاضي أبو بكر، ويدلُّ لهُ ما رواهُ البُخاريُّ وأبو داودَ والتِّرمذي عن ابن عُمر: «كُنَّا في زَمنِ النَّبيِّ ﷺ لا نَعدِلُ بأبي بكرٍ أحدًا، ثُم عُمر، ثم عُثمان، ثُمَّ نتركُ أصحابَ النَّبيِّ لا نُفاضِل بينهُم»[3] وذهبَ أهلُ السُّنَّةِ مِن أَهلِ الكُوفَةِ كما

---

(١) في (ش) زيادة: بلا تردد وشكٍ.

(٢) «المعجم الكبير» للطبراني، عن عصمة بن مالك رضي الله عنه، برقم: [٤٩٠] ج١٧/ص١٨٤. قال الهيثمي: فيه الفضل بن المختار وهو ضعيف. ينظر: «مجمع الزوائد» [ج٩/ص٨٣].

(٣) «صحيح البخاري» برقم: [٣٦٩٧] و«سنن أبي داود» برقم: [٤٦٢٧] و«سنن الترمذي» برقم: [٤٠٤٠].

https://t.me/kutubunmufidatun

(ثُمَّ عَلِيٌّ الْمُرْتَضَىٰ رضي الله عنه) مِن عباد الله، وخُلَّصِ أَصحابِ رسُولِ الله ﷺ.

دليلُ التفضيل: حُسن الظنِّ بالسّلف الصّالح

علىٰ هذا وجَدنَا السَّلفَ، **والظَّاهِرُ**: أنَّه لو لمْ يَكُن لهمْ دليلٌ علىٰ ذلِكَ لمَا حَكمُوا بذلك، وأمَّا نحنُ فقد وَجدنَا دلائلَ الجانبينِ مُتعارِضةً، ولم نَجدْ هذه المسألةَ ممَّا يتعلَّقُ بهِ شيءٌ مِن الأَعمال، أو يكونُ التَّوقُّفُ فيه مُخِلًّا بشيءٍ مِن الوَاجِبَات.

وكأنَّ السَّلفَ كانوا متوقِّفينَ في تفضيلِ عثمانَ رضي الله عنه؛ حيثُ جعلوا مِن عَلامات السُّنَّةِ والجماعةِ تفضيلَ الشَّيخينِ ومحبَّةَ الخَتنيْنِ.

حاشيَة العلامة الغَزّي

حكاهُ الخَطَّابيُّ[١]: إلىٰ تَفضيلِ عَليٍّ، وطائفةٌ: إلىٰ التَّوقُّفِ فيما بينَهُما.

قوله: (علىٰ هَذا وَجدنَا السَّلفَ) أي: أكثر أهلِ السُّنَّة.

قوله: (وكأنَّ السَّلفَ كانوا مُتوقِّفين) أي: لا يَقطعُونَ بتَفضيلِ عُثمانَ كما قَطعُوا بتَفضيلِ أبي بَكرٍ وعُمرَ.

قوله: (ومَحبَّةَ الخَتنيْنِ) هُما عُثمان وعَليٌّ، و«الخَتنُ» بفتحِ المُعجَمةِ والمُثنَّاةِ الفَوقِيَّة هو: الصِّهرُ.

---

(١) هو أبو سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم بن خطاب البُسْتي الخطابي الشافعي، الإمام، كان أحد أوعية العلم في زمانه، حافظا، فقيها، مُبرزا علىٰ أقرانه، صاحب التصانيف النافعة الجامعة، منها «معالم السنن» وهو أول شرح علىٰ سنن أبي داود بعد اختصاره، وله شرح علىٰ صحيح البخاري بعد أن اختصره اسمه: «أعلام الحديث» وله «غريب الحديث» و«إصلاح غلط المحدّثين» وغيرها. روىٰ عن جماعة مِن الأكابر، وروىٰ عنه الحاكم وكان من أقرانه، وأبو حامد الإسفراييني وطائفة سواهما، ولد سنة بضع عشرة وثلاثمائة، **وتوفي سنة**: **(٣٨٨ هـ)** رحمه الله تعالىٰ وأعلىٰ مقامه.

https://t.me/kutubunmufidatun

والإنصافُ: أنَّه إنْ أُرِيدَ بالأفضليَّةِ كثرةُ الثَّوابِ.. فللتَّوقُّفِ جِهةٌ، وإنْ أُريدَ كثرةُ ما يَعدُّهُ ذَوُو العُقولِ مِن الفَضائلِ.. فلا.

(وَخِلَافَتُهُمْ) أيْ: نِيابَتُهم عن الرَّسولِ في إقامةِ الدِّين؛ بحيثُ يجِبُ علىٰ كافَّةِ الأُمم الاتِّبَاع.. (عَلَىٰ هَذَا التَّرْتِيبِ أَيْضًا) يعني: أنَّ الخلافةَ بعدَ رسولِ الله ﷺ لأبي بكرٍ، ثم لعمرَ، ثُمَّ لعثمانَ، ثم لعليٍّ رضي الله عنهم.

استخلاف الصديق أبي بكر رضي الله عنه

وذلكَ لأنَّ الصَّحابةَ قد اجتمعوا يومَ تُوفِّيَ رسولُ الله ﷺ في سقيفةِ بني ساعِدةَ، واستقرَّ رأيُهم بعد المُشاورَةِ والمُنازعَةِ علىٰ خِلافَةِ أبي بكرٍ رضي الله عنه،

حاشية العلامة الغزّي

قوله: (فللتَّوقُّفِ جِهةٌ) أي: لأنَّ كثرةَ الثَّوابِ وقُربَ الدَّرجَةِ أمرٌ لا يُعلَمُ إلَّا بالإخبَارِ مِن الله ورسُولِه، والأخبَارُ مُتعارِضةٌ.

قوله: (وإنْ أُريدَ كثرةُ ما يعدُّهُ ذَوو العُقولِ مِن الفضائِل.. فَلَا) فيه إبهامٌ، وكأنَّ سَببهُ ميلُ الشَّارحِ إلىٰ تَفضيلِ عَليٍّ، ولذَا قال في «شرح المقاصد»: «لا كَلامَ في عُموم مَناقِبه، ووُفورِ فَضائلِه، واتِّصافِه بالكَمالَاتِ، واختِصاصه بالكرَاماتِ، إلَّا أنَّه لا يدُلُّ علىٰ الأَفضليَّة بمعنىٰ زِيادَة الثَّوابِ»[1] أي: لاحتِمال أنْ تكُون الفَضِيلةُ الوَاحِدةُ أرجحَ مِن فضَائلَ كَثيرةٍ، إمَّا لزِيادَةِ شَرفِهَا في نَفسِهَا، أو لِزِيَادةِ كَمِّيَّتِها.

قِصَّةُ سَقيفةِ بني سَاعِدَة: أخرجهَا البُخاري في «الصَّحيح» في مناقِب أبي بكر، عن ابنتِه عائشَةَ، وفي كِتاب الحُدود عن عُمرَ[2].

---

(١) ينظر: «شرح المقاصد» [ج٢/ص٣٠١].

(٢) «صحيح البخاري» برقم: [٣٦٦٧/ و٦٨٣٠].

https://t.me/kutubunmufidatun

فأجمعوا على ذلكَ، وبايعَهُ عليٌّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ على رُؤوسِ الأَشهادِ بعدَ توقُّفٍ كانَ منهُ، ولو لمْ تكُنِ الخِلافةُ حقًّا لهُ لما اتَّفقَ عليه الصَّحابةُ، ولنازَعهُ عليٌّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ كما نازعَ معاويةَ، ولاحتجَّ عليهِمْ لو كانَ في حقِّهِ نصٌّ كما زَعمتِ الشِّيعةُ، وكيفَ يُتَصَوَّرُ في حقِّ أصحابِ رسولِ اللهِ الاتِّفاقُ على الباطلِ، وتركُ العملِ بالنَّصِّ الوَارِدِ؟!

استخلافُ الفارُوقِ عمرَ رضي الله عنه

ثُمَّ إنَّ أبابكرٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ لمَّا أَيِسَ مِن حَياتِه.. دَعا عُثمانَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، وأَملَى عليه كِتابَ عَهدِه لعُمرَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، فلمَّا كتبَ ختمَ الصَّحيفةَ وأَخرَجهَا إلى النَّاس، وأَمرَهُم أنْ يُبايعُوا لمَنْ في الصَّحيفةِ، فبَايعُوا حتَّى مرَّتْ بعليٍّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، فقالَ: بايعنَا لِمَنْ كانَ فيها وإنْ كانَ عُمرَ.

حاشيةُ العلامة الغَزّي

قوله: (بعدَ توقُّفٍ كانَ مِنهُ) لم يكُن ذلِكَ التَّوقُّفُ مِن عَليٍّ للطَّعنِ في خِلافَةِ أبي بكرٍ وأَهليَّتِهِ لذلِكَ، بل القِصَّةُ كما في «الصَّحيح»[1] أيضًا: أنَّ عليًا لم يكُن حَاضِرًا إذ ذاكَ، فلمَّا بلغَهُ الأَمرُ عتب على القَطعِ بالأَمرِ والاستِبدَادِ بهِ مِن غيرِ مُشاوَرتِه ومُشاورَةِ أقَارِبهِ؛ لقُربهم مِن رَسُول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، واستَعظمَ ذلِكَ، فلمَّا اعتَذرَ إليهِ أبو بكرٍ بأنَّه ما بَادرَ إلى ذلِكَ إلَّا خَوفًا مِن الفِتنَةِ وافتِرَاقِ كَلِمَةِ الأُمَّة.. بايَعَهُ طائِعًا مُختارًا رَاغِبًا في ذلِكَ مُصوِّبًا لهُ.

قِصَّةُ كِتابِ العَهدِ لعُمر أخرجهَا الكلاعي في سِيرته وغيرُه[2].

(١) «صحيح البخاري» برقم: [٤٢٣٩].

(٢) يُنظر: «الاكتفاء بما تضمنه من مغازي رسول الله والثلاثة الخلفاء» للكلاعي ج٣/ص١٦٩ وما بعدها، ط: عالم الكتب. و«طبقات ابن سعد» [ج٣/ص٢٠٠] ط: دار صادر، ت: إحسان عباس.=

https://t.me/kutubunmufidatun

استخلاف ذي النورين عثمان رضي الله عنه

وبالجُملة: وقعَ الاتِّفاق على خِلافته، ثم استُشهِدَ عمرُ رضي الله عنه، وتَركَ الخِلافةَ شُورَىٰ بين سِتَّة: عثمانَ، وعليٍّ، وعبدِ الرَّحمنِ بن عَوفٍ، وطلحةَ، والزُّبيرِ، وسَعدِ بن أبي وقَّاصٍ، ثم فوَّضَ الأمرَ خمستُهمْ إلىٰ عبدِ الرَّحمن بنِ عوفٍ ورَضُوا بحُكمِهِ، فاختارَ عثمانَ رضي الله عنه، وبايعَهُ بمَحضرٍ مِن الصَّحابة، فبايعُوه وَانْقادُوا لأَوامِرِهِ، وصلَّوا معه الجُمَعَ والأَعيادَ، فكانَ إجماعًا.

استخلاف أبي السبطين علي رضي الله عنه

ثُمَّ استُشهِدَ، وتركَ الأمرَ مُهْمَلاً، فاجتمعَ كبارُ المهاجرينَ والأنصارِ علىٰ عليٍّ رضي الله عنه، والتَمسُوا مِنهُ قبولَ الخِلافَةِ، وبايَعوُه؛ لِما كانَ أفضلَ أهلِ عَصرِهِ وأَولاهُم بالخِلافَةِ.

وما وقَعَ مِنَ المُخالَفاتِ والمُحاربَاتِ لم يكنْ عَن نِزاعٍ في خِلافَتِهِ، بل عَن خَطأٍ في الاجتِهادِ.

حاشية العلامة الغَزّي

قِصَّةُ الشُّورَىٰ: أخرجهَا البُخاريُّ مِن رِوايَة عَمرو بن مَيمون(١).

قوله: (لمْ يكُن عَن نِزاعٍ في خِلافتِه) وذلِكَ أنَّ مُعاويةَ طلَبَ بدَمِ عُثمان؛ لما بينهُما مِن بُنوَّة العُمومَةِ، وقصدَ أنْ يُسلِّمَ عليٌّ قَتلتَهُ علىٰ الفورِ، وذكرَ أنَّه إنْ سَلَّمهُم بايعَ لهُ، ورأىٰ عليٌّ أنَّ المُبادَرَة بتَسليمِهم معَ كثرَةِ عَشائِرهم واختِلاطِهم بالعَسكَرِ.. يُؤدِّي إلىٰ اضطِرابِ أَمرِ الإمَامةِ، وتَفاقُم الفِتَن، وأنَّ الإمهَالَ ليَتحقَّقَ تَمكُّنهُ ويَلتَقِطَهُم هو الصَّوَابُ.

= و«المصنف لابن أبي شيبة» برقم: [٣٢٦٨٣]

(١) «صحيح البخاري» برقم: [٣٧٠٠].

https://t.me/kutubunmufidatun

وما وقعَ مِنَ الاختِلافِ بينَ الشِّيعةِ وأَهلِ السُّنَّةِ في هذه المسألةِ، وادِّعاءِ كلٍّ مِنَ الفريقينِ النَّصَّ في بابِ الإمامةِ، وإيرَادِ الأَسئلةِ والأَجوبةِ مِنَ الجانبينِ.. فَمذكورٌ في المطوَّلاتِ.

الخلافةُ الرَّاشدة ثلاثون سنة

(وَالْخِلَافَةُ ثَلَاثُونَ سَنَةً، ثُمَّ بَعْدَهَا مُلْكٌ وَإِمَارَةٌ) لقولِه ﷺ: «الخِلافةُ بَعدِي ثَلاثُونَ سَنةً، ثُمَّ يصيرُ مُلْكاً عَضُوضاً».

وقد استُشهِدَ عليٌّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ على رأسِ ثَلاثينَ سَنةٍ مِن وَفاةِ النَّبيِّ عليه السلام، فمعاويةُ ومَنْ بعده لا يكونُون خُلفاءَ، بل مُلوكًا وأُمَرَاءَ.

وهذا مُشْكِلٌ؛ لأَنَّ أَهلَ الحَلِّ والعَقدِ مِنَ الأُمَّةِ قد كانوا مُتَّفقينَ على خِلافةِ الخُلفاءِ العبَّاسيَّةِ وبعضِ المَرْوانيَّةِ؛ كعمرَ بن عبد العَزيزِ رَحِمَهُ اللهُ مثلًا،

حاشية العلامة الغزّي

حديث: «الخِلافةُ بَعدِي ثَلاثُونَ سَنةً» أخرجَهُ التِّرمذيُّ في الفتن، والنَّسائيُّ في المناقب، وابن حِبَّان مِن حَديث سَفينة بألفاظٍ مُتقارِبة، وأخرجَهُ أبو دَاوُدَ بلفظ: «خِلافةُ النُّبوَّةِ ثَلاثُونَ، ثُم يُؤتي الله المُلكَ مَن يَشاءُ»(١).

قوله: (رأسِ ثَلاثِينَ سَنةً) إنَّما استُشهِدَ في السَّنةِ المُكمِّلة ثَلاثِينَ، لا رأس الثَّلاثين، وذلِكَ لأنَّ وفاةَ النَّبيِّ ﷺ: في ربيع الأوَّل سنة إحدىٰ عشرة، ووفاةُ عليٍّ: سابع عشر رمضان، سَنةَ أربعينَ، فهي قبلَ رأسِ الثَّلاثينَ بنحوِ سَتَّةِ أَشهُرٍ، ولولا قوله في «شرح المقاصد»: «وقد تَمَّ ذلِكَ بخِلافَةِ عَليٍّ»(٢) لحَسُنَ حُمل كَلامُه هنا علىٰ تِلكَ السَّنةِ.

---

(١) «سنن الترمذي» برقم: [٢٢٢٦] وقال: و«سنن النسائي الكبرىٰ» برقم: [٨٠٩٩] و«صحيح ابن حبان» برقم: [٦٩٤٣] و«سنن أبي داود» برقم: [٤٦٤٧].

(٢) ينظر: «شرح المقاصد» [ج٢/ص٢٧٥].

https://t.me/kutubunmufidatun

ولعلَّ المُرادَ: أنَّ الخلافةَ الكامِلةَ التي لا يَشُوبُهَا شَيءٌ مِن المُخالفةِ ومَيلٌ عن المُتابعةِ.. تكونُ ثلاثينَ سنةً، وبعدهَا قدْ تكونُ وقدْ لا تكونُ.

نصبُ الإمامِ واجبٌ شرعًا لا عقلًا

ثُمَّ الإجماعُ علىٰ أنَّ نَصبَ الإمامِ وَاجِبٌ، وإنَّما الخِلافُ في أنَّه هل يجِبُ علىٰ الله تعالىٰ، أو علىٰ الخَلْقِ بدليلٍ سمعيٍّ، أو عقليٍّ.

والمذهبُ: أنَّه يجبُ علىٰ الخَلْقِ سمعًا؛..........................

حاشيةُ العلامة الغَـزّي

قوله: (والمذهبُ أنه يجِبُ علىٰ الخَلقِ سَمعًا)[1] أي: لا علىٰ الله؛ كما ذهبَ إليه الإماميَّةُ والإسماعيليَّةُ[2]، ولا علىٰ الخَلقِ عَقلًا فقط؛..............

---

(١) قال الإمام الفخر في تلخيص لطيفٍ لمسألة الخلاف في الإمامة: مِن الناس من قال بوجوبها، ومنهم مَن لم يقل بذلك، أما القائلون بوجوبها [عقلا].. فمنهم: من أوجبها علىٰ الله تعالىٰ، ومنهم: من أوجبها علىٰ الخلق، والذين أوجبوها علىٰ الله تعالىٰ هم الإمامية، وأما الذين أوجبوها [عقلا وسمعا] علىٰ الخلق لا علىٰ الله تعالىٰ: فهو قول الجاحظ والكعبي وأبو الحسين البصري. وأما الذين أوجبوها سمعا فقط: فهم جمهور أصحابنا وأكثر المعتزلة. وأما الذين لم يقولوا بوجوبها: فهم الخوارج والأصم. ينظر: «المفصل في شرح المحصل» للكاتبي ج٢/ص٦٦٤.

(٢) الإمامية: هم القائلون بإمامة علي رضي الله عنه بالنص الظاهر والتَّعيين الصادر عن الشارع، من غير تعيين بالوصف، بل بإشارة إليه بالعين تصريحا في مواضع وتعريضا في مواضع أخرىٰ، وساقوا الإمامة إلىٰ جعفر الصادق، وهو الإمام السادس عندهم، ثم اختلفوا في المنصوص عليه بعده إلىٰ فرق كثيرة، قال الإمام الفخر: «والذي استقر عليه رأي الإمامية أنَّ الإمام بعد رسول الله ﷺ: علي بن أبي طالب، ثم ولده الحسن، ثم أخوه الحسين، ثم ابنه علي، ثم ابنه محمد الباقر، ثم ابنه جعفر الصادق، ثم ابنه موسىٰ الكاظم، ثم ابنه علي الرضا، ثم ابنه محمد التقي، ثم ابنه علي النقي، ثم ابنه الحسن الزكي العسكري، ثم ابنه محمد وهو القائم المنتظر رضوان الله عليهم أجمعين» وهو المشهور عندهم بمحمد المهدي المنتظر، والمختفي نحو عام: (٢٦٠ هـ أو ٢٦٥ هـ أو ٢٧٥ هـ).

=

https://t.me/kutubunmufidatun

كما زَعمَهُ الزَّيديَّةُ[١] وعامَّةُ المُعتزِلةِ، ولا عليهم عَقلًا وسَمعًا؛ كما ذهبَ الجاحظُ

= أما الفرع الآخر وهم **الإسماعيلية**: فقد ساقوا الإمامة إلىٰ أولاد جعفر الصادق من جهة ولده إسماعيل. وتَتبُّع فِرق الإمامية واختلافاتهم في سوق الإمامة أو في الوقوف بها أمر يكاد يكون مُستعصياً حصرُه، وقد عد الرازي في كتابه «اعتقادات فرق المسلمين والمشركين» ص٥٤ ثلاث عشرة فرقة للإمامية. وللوقوف علىٰ طرف من ذلك ينظر: «محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين من العلماء والحكماء والمتكلمين» للفخر الرازي مع شرحه «المفصل» لنجم الدين الكاتبي ج٢/ص٦٦٤ وما بعدها، و«الملل والنحل» للشهرستاني ص١٨١. و«فرق الشيعة» للنوبختي ص٦٩. و«نشأة الآراء والمذاهب والفرق الكلامية» د. يحيىٰ هشام فرغل ص١٥٠ وما بعدها. و«الفرق الكلامية الإسلامية مدخل ودراسة» للدكتور علي عبد الفتاح المغربي ص١٤٢ وما بعدها.

(١) تنتسب إلىٰ الإمام زيد بن علي زين العابدين بن الحسين بن علي بن أبي طالب، رضي الله عنهم أجمعين، إحدىٰ أكبر فِرق الشيعة، والشيعة لها ثلاث فرق رئيسية كما قال ابن المرتضىٰ: «والشيعة ثلاث فرق: زيدية، وإمامية، وباطنية» ولكل منها تفرعات كثيرة، وزيد ولد في حدود (٨٠ هـ) ترعرع ونشأ في مهد العلم مدينة رسول الله صلىٰ الله عليه وآله وسلم، وأخذ العلم عن والده وأخيه الأكبر محمد الباقر، وتوفي مقتولا سنة: (١٢٢ هـ) وقيل: (١٢١ هـ) علىٰ يد جند الأمويين ولم يتجاوز عمره الثانية والأربعين، بعد أن خرج علىٰ هشام بن عبد الملك، أُثر عن الإمام زيد كتابان باسم المجموع: مجموع الحديث، ومجموع الفقه، وقد جمعهما أبو خالد عمرو بن خالد الواسطي، وهو مطبوع، تتلمذ علىٰ مؤسس فرقة المعتزلة واصل بن عطاء الغزال الألثغ، وقد أورده ابن المرتضىٰ في الطبقة الثالثة من طبقات المعتزلة من العِترة الطاهرة، ومن مذهب زيد: جواز إمامة المفضول مع وجود الأفضل، وبناء علىٰ ذلك صحح خلافة الشيخين أبي بكر وعمر، ويروىٰ أنه لما علمت شيعةُ الكوفة أن زيدا لا يتبرّأ مِن الشيخين رفضوه وخذلوه وانفضوا عنه، ولم يبق معه إلا مئتا فارسٍ، فقال لهم زيد: رفضتموني، فالوا: نعم، ولذلك سموا رافضة وبقي عليهم هذا الاسم، والزيدية تنقسم إلىٰ ثلاث طوائف: **الأولىٰ**: **الجارودية**، أتباع أبي الجارود وهم يطعنون في الشيخين، والثانية: السليمانية، أتباع سليمان بن جرير، وهم يعظمون الشيخين، ويكفرون عثمان رضي الله عنه، الثالثة: الصالحية: وهم أتباع الحسين بن صالح، وهم يعظمون الشيخين، ويتوقفون في حق عثمان. ينظر: «الملل والنحل» للشهرستاني [ج١/ص١٥٤] و«اعتقادات في المسلمين=

https://t.me/kutubunmufidatun

لقوله ﷺ: «مَن ماتَ وَلمْ يَعرِف إمامَ زَمانِه.. مَاتَ مِيتَةً جَاهِلِيَّةً[1]»، ولأنَّ الأُمَّةَ قد جعلُوا أهمَّ المُهمَّات بعدَ وَفاةِ النَّبيِّ ﷺ نصبَ الإمامِ، حتَّىٰ قدَّمُوه علىٰ الدَّفنِ، وكذَا بعدَ مَوتِ كلِّ إمامٍ، ولأنَّ كثيرًا مِن الوَاجِبات الشَّرعيَّةِ يتوقَّفُ عليه؛ كما أشارَ إليه بقولِه:

حاشية العلامة الغَزّي

والكَعبيُّ وأبو الحُسين البَصري.

حديث: «مَنْ ماتَ وَلمْ يَعرِف إمامَ زَمانِه» رواه مسلِمٌ مِن حَديثِ ابن عُمرَ بلفظ: «مَن ماتَ وليسَ في عُنقه بَيعةٌ.. ماتَ مِيتةً جَاهليَّةً»[2] أي: نوعًا مِن الموتِ علىٰ طَريقةِ الجَاهليَّة.

ورواهُ الحَاكِم أيضًا مِن حديثه بلفظ: «مَن ماتَ وليسَ عليه إمامُ جماعةٍ.. كانتْ مَوتَتُه موتةً جَاهِلِيَّةً»[3].

ثُمَّ هذا الدَّليلُ وما بعدَهُ لِمُطلَقِ الوجُوبِ، وأمَّا أنه لا يجبُ علينا عَقلًا ولا علىٰ الله تعالىٰ أَصلًا: فلبُطلانِ قَاعِدة الحُسن والقُبحِ العَقليين، وقاعِدة الوجُوبِ علىٰ الله تَعالىٰ.

= والمشركين» للرازي ص٧٧ ـ ٧٨ و«المنية والأمل» لابن المرتضىٰ ص٢٥. وينظر للتوسع عن الزيدية: «موسوعة الفرق والمذاهب في العالم الإسلامي».

(١) قال الحافظ ابن حجر: والمراد بالميتة الجاهلية: ـ وهي بكسر الميم ـ حالة الموت كموت أهل الجاهلية علىٰ ضلالٍ وليس له إمام مطاع؛ لأنهم كانوا لا يعرفون ذلك، وليس المراد أنه يموت كافرا، بل يموت عاصيا، ويحتمل أن يكون التشبيه علىٰ ظاهره، ومعناه: أنه يموت مثل موت الجاهلي، وإن لم يكن هو جاهليا، أو أن ذلك ورد مورد الزجر والتنفير وظاهره غير مرادٍ، ويؤيد أن المراد بالجاهلية التشبيه. ينظر: «فتح الباري» [ج١٣/ص٧]

(٢) «صحيح مسلم» برقم: [١٨٥١].

(٣) «المستدرك علىٰ الصحيحين» للحاكم، برقم: [٤٠٨] وسكت عنه الذهبي في «التلخيص».

https://t.me/kutubunmufidatun

(وَالْمُسْلِمُونَ لَا بُدَّ لَهُمْ مِنْ إِمَامٍ يَقُومُ بِتَنْفِيذِ أَحْكَامِهِمْ، وَإِقَامَةِ حُدُودِهِمْ، وَسَدِّ ثُغُورِهِمْ، وَتَجْهِيزِ جُيُوشِهِمْ، وَأَخْذِ صَدَقَاتِهِمْ، وَقَهْرِ الْمُتَغَلِّبَةِ وَالْمُتَلَصِّصَةِ وَقُطَّاعِ الطَّرِيقِ، وَإِقَامَةِ الْجُمَعِ وَالْأَعْيَادِ، وَقَطْعِ الْمُنَازَعَاتِ الْوَاقِعَةِ بَيْنَ الْعِبَادِ، وَقَبُولِ الشَّهَادَاتِ الْقَائِمَةِ عَلَى الْحُقُوقِ، وَتَزْوِيجِ الصِّغَارِ وَالصَّغَائِرِ الَّذِينَ لَا أَوْلِيَاءَ لَهُمْ، وَقِسْمَةِ الْغَنَائِمِ)، ونحوِ ذلكَ مِنَ الأُمورِ التي لا يَتولَّاها آحادُ الأُمَّةِ.

اعتراضٌ: لِمَ لا يُكتفى بذي الشَّوكة

فإن قيل: لِمَ لا يجوزُ الاكتفاءُ بذي شَوكةٍ في كلِّ ناحيةٍ؟ ومِن أينَ يجبُ نَصْبُ مَن له الرِّئاسةُ العامَّة؟

قلنا: لأنَّه يُؤَدِّي إلىٰ مُنازعاتٍ ومُخاصماتٍ مُفضِيةٍ إلىٰ اختِلال أمرِ الدِّينِ والدُّنيا، كما نُشَاهِدُ في زمانِنا هذَا.

اعتراض: فليُكتفَ بذي شوكة للرئاسة العامَّة

فإن قيل: فليُكتفَ بذي شَوكةٍ لهُ الرِّئاسةُ العامَّةُ[1] إمامًا كانَ أو غيرَ إمامٍ؛ فإنَّ انتظامَ الأمرِ يَحصلُ بذلكَ كَما في عَهدِ الأَتراك.

قُلنا: نعم؛ يَحصلُ بعضُ النِّظامِ في أَمرِ الدُّنيا[2]، ....

حاشيَة العلامة الغـزّي

قوله: (كَما في عَهدِ الأتراكِ) ليسَ منهُم مَن اتَّصفَ بالرِّئاسَةِ العَامَّة لجَميعِ بِلادِ الإسلام، فالمرادُ: الانتِظَامُ بالنِّسبَة إلىٰ عُمومِ رئاسَتِهم لأهلِ الأَقاليم.

---

(١) أي: الرياسة العامة في الدنيا؛ ليصح قوله بعدُ: (إماما كان أو غيره) فإن مَن له الرياسة العامة في الدين والدنيا في نيابة رسول الله ﷺ لا يكون غير إمام. (عصام).

(٢) أي: كدفع قطاع الطريق والسارقين والمتغلبين، ونحو ذلك.

https://t.me/kutubunmufidatun

لكنْ يختلُّ أمرُ الدِّينِ، وهو المَقصُودُ الأهمُّ والعُمدَة العُظمَىٰ.

اعتراض: يلزمُ من ذلك أنَّ الأمَّة عاصيةٌ لفقد الإمام بعد الرَّاشدين

فإن قيلَ: فعلىٰ ما ذُكِرَ من أنّ مدَّةَ الخلافة ثلاثونَ سنةً يكونُ الزَّمانُ بعدَ الخلفاءِ الرَّاشدينَ خاليًا عَن الإمامِ، فتَعصِي الأمَّةُ كلُّهم، وتكونُ مِيتَتُهمْ مِيتةً جاهليَّةً.

قُلنا: قد سبقَ أنَّ المُرادَ الخِلافةُ الكامِلةُ، ولو سُلِّمَ فلعلَّ دَورَ الخِلافةِ يَنقضِي دُونَ دَورِ الإمامةِ؛ بناءً علىٰ أنَّ الإمامَ أعمُّ، لكنْ هذا الاصطلاحُ ممَّا لم نَجِدْهُ للقَومِ، بلْ مِن الشِّيعةِ مَن يَزعُمُ أنَّ الخليفةَ أعمُّ؛ ولهذا يقولونَ بخِلافةِ الأئمَّة الثَّلاثةِ دُونَ إمامتِهم، وأمَّا بعدَ الخُلفاءِ العبَّاسيَّةِ فالأَمرُ مُشْكِلٌ.

صفات الإمام الأعظم

(**ثُمَّ يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ الْإِمَامُ ظَاهِراً**) ليُرجَعَ إليهِ، فيَقُومَ بالمصالِحِ؛ ليَحصُلَ ما هو الغَرضُ مِن نَصبِ الإمام.

(**لَا مُخْتَفِياً**) مِن أَعْيُنِ النَّاس؛ خَوفًا مِن الأعـداء، ومَـا للظَّلَمـة مِن الاستِيلَاءِ.

حاشية العلامة الغَزّي

قوله: (**لكِن يختَلُّ أَمرُ الدِّين**) أي: لعدمِ الاجتِهاد، والاعتِمادُ علىٰ سُؤال العُلماء غيرُ كافٍ؛ لأنَّهم رُبَّما اختَلفُوا لغَرضٍ دُنيويٍّ أو غَيرِه فلا يحصُل الانتِظامُ.

قوله: (**فتَعصي الأُمَّةُ كُلُّهم**) أُجيبَ أيضًا: بأنَّه إنما يَلزمُ المعصيةُ لو تَركُوه عن قُدرةٍ واختِيَارٍ لا عَن عَجزٍ واضطِرارٍ، وبه يَندفِعُ ما سُيشِيرُ إليه مِن الإشكَالِ.

https://t.me/kutubunmufidatun

(مُنتَظَرًا[١]) خُروجُه عِندَ صَلاحِ الزَّمانِ، وانقِطَاعِ مَوادِّ الشَّرِّ والفَساد، وانحِلالِ نظَامِ أَهلِ الظُّلمِ والعِنادِ.

ذكر أئمة الهدى من آل البيت المشتهر أمرهم

لا كما زعمَتِ الشّيعةُ ـ خصوصًا الإماميَّةُ منهم ـ أنَّ الإمامَ الحقَّ بعدَ رسولِ الله ﷺ: عليٌّ رضي الله عنه، ثُمَّ ابنهُ الحَسَنُ، ثُمَّ أُخوه الحُسين رضي الله عنهما، ثمَّ ابنهُ عليٌّ زَينُ العابدينَ، ثمَّ ابنه محمَّدٌ الباقِرُ، ثُمَّ ابنه جعفرٌ الصَّادقُ، ثمَّ ابنه مُوسَىٰ الكَاظِم، ثمَّ ابنه عليٌّ الرِّضا، ثمَّ ابنه محمَّدٌ التَّقيُّ، ثمَّ ابنه عليٌّ النَّقيُّ، ثمَّ ابنه

حاشية العلامة الغزّي

قوله: (مُنتظَرًا) هو بفتح الظَّاء لا بكسرِها أيضًا كما قيلَ.

قوله: (علي الرِّضَا) بكسر الرَّاء وفتح الضَّاد[٢]، وابنه محمد التّقيُّ: بصيغة «فعيل» مِن التَّقوىٰ[٣]، وابنه علي النَّقي: بنون وقاف نِسبةً ....

---

(١) في بعض نسخ الشرح: (ولا منتظرا) والمثبت كما في (ظ) و(س) و(ح) ونسخة المتن المفردة.

(٢) هو أبو الحسن علي الرضا بن موسىٰ الكاظم، ولد يوم الجمعة سنة (١٥٣ هـ) كان من أهل العلم والفضل مع شرف النسب، روىٰ عنه أئمة الحديث، زوجه الخليفة المأمون ابنته أم حبيب وجعله ولي عهده، وضرب اسمه علىٰ الدينار والدرهم، إلا أنه مات يوم السبت مسموما سنة (٢٠٣ هـ) وهو ابن تسع وأربعين سنة وستة أشهر، وقال ابن خلكان: أنه مات سنة (٢٠٢ هـ) بمدينة طوس، وصلىٰ عليه المأمون، ودفنه ملاصق قبر أبيه هارون الرشيد، قال الحاكم: سمعتُ أبا بكر محمد بن المؤمل بن الحسن بن عيسىٰ يقول: خرجنا مع إمام أهل الحديث أبي بكر بن خزيمة وعديله أبي علىٰ الثقفي مع جماعة من مشايخنا وهم إذ ذاك متوافرون إلىٰ زيارة قبر علي بن موسىٰ الرضا بطوس، قال: فرأيت من تعظيمه ـ يعني ابن خزيمة ـ لتلك البقعة وتواضعه لها، وتضرعه عندها ما تحيرنا من ذلك. ينظر: «وفيات الأعيان» ج٥/ص٢٧٠، و«تهذيب التهذيب» لابن حجر ج١٠/ص٣٤٠. و«النكت والفوائد» ص٦٩٣.

(٣) أبو جعفر محمد التقي، ويلقب بالجواد، ابن علي الرضا، تاسع الأئمة الاثني عشر المعصومين عند الإمامية، ولد سنة: (١٩٥ هـ) ولما توفي والده كفله الخليفة المأمون وربّاه وزوجه ابنته=

https://t.me/kutubunmufidatun

الحَسَنُ العَسْكرِيُّ، ثمَّ ابنهُ محمَّدٌ القائمُ المُنتَظَرُ المَهديُّ، وقدِ اختفىٰ خوفًا مِن أعدَائِه، وسيظهَرُ فيملأُ الدُّنيا قِسطًا وعَدْلًا كما مُلِئَتْ جَوْرًا وظُلمًا، ولا امتِناعَ في طُولِ عُمرِه وامتدَادِ أيّامِه؛ كعِيسَىٰ والخَضِرِ عليهما السلام وغيرِهما.

اختفاءُ الإمام وعدمه سَواءٌ مِن حيث عدم حصول المقصود منه

وأنتَ خبيرٌ بأنَّ اختفاءَ الإمامِ وعدمَهُ سَواءٌ في عدمِ حُصولِ الأَغراضِ المطلُوبةِ مِن وجُودِ الإمامِ، وأنَّ خَوفَهُ مِن الأعداءِ لا يُوجِبُ الاختِفاءَ بحيثُ لا يُوجَدُ منهُ إلَّا الاسمُ، **بلْ غايةُ الأمرِ**: أنْ يُوجِبَ اختفاءَ دعوىٰ الإمامةِ كما في حقِّ آبائهِ الذينَ كانوا ظاهِرينَ علىٰ النَّاسِ ولا يدَّعُونَ الإمامةَ.

حاشيَة العلامة الغـزّي

إلىٰ النَّقاءِ[1].

= أم الفضل، وتوفي يوم الثلاثاء لخمس خلون من ذي الحجة سنة: (٢١٩ هـ) وقيل سنة: (٢٢٠ هـ) ببغداد، وله خمس وعشرون سنة، ودفن عند جده موسىٰ بن جعفر رضي الله عنهم أجمعين في مقابر قريش، وصلىٰ عليه الواثق بن المعتصم. ينظر: «وفيات العيان» ج٤/ص١٧٥. و«شذرات الذهب» ج٣/ص٩٧.

(١) أبو الحسن علي النقي بن محمد التقي، ويُعرف بالعسكري، كان فقيها إماما متعبدا، ممن يعتقد فيهم غلاة الشيعة عصمتهم وأنه الإمام العاشر، وهو جد المنتظر صاحب السرداب الذي اختفىٰ فيه حسب زعمهم، ولد سنة: (٢١٤ هـ) واشتهر بالعسكري نسبة إلىٰ عسكر التي أقام بها عشرين سنة، وهي مدينة سر من رأي، وسميت بالعسكر لأن المعتصم حين بناها انتقل إليها بعسكره، سُعي به إلىٰ المتوكل وقيل له في حقه: إن في بيته سلاحا وعُدة، وأوهموه أنه يريد الخروج وطلب هذا الأمر لنفسه، فأمر من هجم عليه في منزله ليحضره إليه، فوجدوه في بيته وحده يصلي وليس بينه وبين الأرض فراش يترنم بآيات من القرآن في الوعد والوعيد، فحُمل إليه ووصف له حاله، فأعفاه المتوكل وطلب منه أن ينشده أبياتا فأنشده حتىٰ أبكاه بها، فأمر له بأربعة آلاف دينار يقضي بها دينه، وردّه مكرما، وتوفي سنة: (٢٥٤ هـ). ينظر: «شذرات الذهب» ج٣/ص٢٤٣، و«وفيات الأعيان» ج٣/ص٢٧٢.

https://t.me/kutubunmufidatun

وأيضًا: عِندَ فسادِ الزَّمانِ واختلافِ الآراءِ واستيلاءِ الظَّلمةِ احتياجُ النَّاسِ إلى الإمامِ أشدُّ، وانقِيادُهم له أسهلُ.

الأئمة من قريش

(وَيَكُونُ مِنْ قُرَيشٍ، وَلَا يَجُوزُ مِنْ غَيرِهِمْ، وَلَا يَخْتَصُّ بِبَنِي هَاشِمٍ وَأَوْلَادِ عَلِيٍّ رضي الله عنه) يعني: يُشْتَرَطُ أنْ يكونَ الإمامُ قُرشِيًّا؛ لقولهِ ﷺ: «الأئمَّةُ مِن قُريشٍ»، وهذا وإنْ كانَ خبرَ وَاحِدٍ[1] لكن لمَّا رواه أبوبكرٍ رضي الله عنه مُحتجًّا بهِ على الأنصارِ، ولمْ يُنكِرهُ أحدٌ.. فصارَ مُجْمَعاً عليهِ، لم يُخَالِفْ فيه إلَّا الخوارجُ وبعضُ المعتزِلة.

حاشية العلامة الغـزّي

حديث: «الأئمَّة مِن قُريش» رواه عن علي الحَاكِمُ في «المستدرك» والطَّبرانيُّ والبزَّارُ والبَيهقيُّ في «السُّنن» وقال: رجالُ إسنادِهِ ثِقاتٌ لا يُطعَنُ فيهم، ورواهُ عن أنسٍ البُخاريُّ في «تاريخه» والنَّسائيُّ في «الكبرىٰ» وابن عدي في «الكامل» وغيرهم[2]، ورواه البخاري بلفظ: «الأمرَاءُ مِن قُريشٍ» والشيخان وغيرهما بلفظ: «لا يَزالُ هذا الأمرُ في قُريشٍ ما بقي مِنهُم اثنَانِ»[3].

قوله: (لكن لمَّا رَواهُ أبو بكرٍ) يعني في قِصَّة السَّقيفةِ، أورَدهُ الإمامُ أحمد عَن حُميد بن عبد الرحمن الحِميري، ولفظُ أبي بكر: لقد علِمتَ يا سَعدُ أنَّ

(١) وقع في (ش): خبرا واحدا، وفي بعض الطبعات الحديثة: خبرًا لواحدٍ.

(٢) «المستدرك» ج٧/ص١٣٩ برقم: [٧١٥٧] و«مسند البزار» ج١٢/ص٣٢١ برقم: [٦١٨١] و«السنن الكبير» ج٨/ص١٤٣ برقم: [١٦٦١٨] «الكامل في ضعفاء الرجال» ج١/ص٥٥٧ برقم: [١٥١٠].

(٣) «صحيح البخاري» باب: الأمراء من قريش، عن ابن عمر، برقم: [٧١٤٠]، و«صحيح مسلم» باب: لا يزال هذا الأمر في قريش، برقم: [٤٧٣١]

https://t.me/kutubunmufidatun

نسبُ النبيِّ الأعظم ﷺ

ولا يُشترَطُ أن يكونَ هاشِميًّا أو عَلَويًّا ؛ لِما ثبتَ بالدَّليلِ مِن خِلافةِ أبي بكرٍ وعُمرَ وعثمانَ رضي الله عنهم ، مع أنَّهم لمْ يكونوا مِن بَني هَاشمٍ ، وكانُوا مِن قريشٍ ؛ فإنَّ (قُريشًا) اسمٌ لأَولادِ النَّضْرِ بن كِنانَةَ ، وهاشِمٌ هو أبو عبدِ المُطَّلبِ جَدِّ رسولِ الله ﷺ ؛ فإنَّه محمَّدُ بنُ عبدِ الله بنِ عَبدِ المُطَّلِبِ بنِ هَاشِمِ بنِ عَبدِ مَنافِ بنِ قُصَيِّ بنِ كِلَابِ بنِ مُرَّةَ بنِ كَعْبِ بنِ لُؤيِّ بنِ غَالِبِ بنِ فِهْرِ بنِ مالكِ بنِ النَّضْرِ بنِ كِنَانَةَ بنِ خُزيمَةَ بنِ مُدْرِكَةَ بنِ إلياسَ بنِ مُضَرَ بن نِزارِ بنِ مَعَدِّ بنِ عَدنانَ .

فالعَلويَّةُ والعبَّاسيَّةُ مِن بني هاشِمٍ ؛ لأنَّ العبَّاسَ وأبا طالبٍ ابنا عبد المُطَّلبِ .

نسبُ أبي بكرٍ وعمرَ وعثمانَ رضي الله عنهم

وأبو بكرٍ قُريشيٌّ ؛ لأنَّه ابن أبي قُحافةَ عثمانَ بنِ عامرِ بنِ عَمرِو بنِ كَعبِ ابنِ لُؤيٍّ ، ....

حاشيَة العلامة الغَزّي

رسُولَ الله ﷺ قالَ وأنتَ قَاعِدٌ: «قريشٌ ولاةُ هذَا الأَمرِ ، فبرُّهم تبعٌ لبِرِّهم ، وفاجِرُهُم تبعٌ لفَاجِرهم»[١] .

قوله: (لأولادِ النَّضرِ) هو ما قالهُ الأكثرُ ، وقيل[٢]: [لأولاد فهر بن مالك وصحَّحه جماعةٌ .

قوله: (في نسبِ أبي بكرٍ كعبُ بن لُؤي)[٣] كذا في النُّسخِ ، وفيه إسقاطُ

---

(١) «مسند أحمد» عن أبي بكر الصديق رضي الله عنه ، برقم: [١٨] ج١/ص١٩٩ .

(٢) **وقع من هنا سقط من نسخة الأصل و«د» وإلى قوله فيما يلي (خياركم ثم الذين يلونكم...) في حاشيته على حديث: (أكرموا أصحابي) ويُقدَّرُ السَّاقط بورقةٍ واحدةٍ تم استدراكها من بقية النسخ.**

(٣) كذا وقع في النسخة التي كانت بين يدي العلامة الغزي صاحب الحاشية ، ونسخ الشرح التي=

https://t.me/kutubunmufidatun

وكذا عمرُ؛ لأنَّه ابن الخطَّابِ بن نُفَيْلِ بن عبدِ العُزَّىٰ بن رِيَاحِ بن عبد الله بن قُرْطِ بنِ رَزَاحِ بنِ عديِّ بنِ كعبٍ، وكذا عثمانُ؛ لأنَّه ابنُ عفَّان بن أبي العاص بنِ أُميَّةَ بنِ عَبدِ شَمسٍ بنِ عَبدِ مَنافٍ.

لا تشترط العصمة في الإمام

(وَلَا يُشْتَرَطُ) في الإمام (أَنْ يَكُونَ مَعْصُوماً) لما مرَّ من الدَّليل على إمامة أبي بكرٍ مع عَدمِ القَطعِ بعِصمَته.

وأيضًا: الاشتِراطُ هو المُحتاجُ إلى الدَّليلِ، وأمَّا في عدمِ الاشتِراطِ فيكفي عَدمُ(١) دليلِ الاشتِرَاطِ.

احتجَّ المُخَالِفُ: بقوله تعالى: ﴿لَا يَنَالُ عَهْدِى ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [البقرة: ١٢٤]،

حاشية العلامة الغزي

أربعةِ رِجَالٍ، فإنَّ كعبًا وَالِد عَمرو هو: كَعبُ بن سَعد بن تَيمِ بن مُرَّة بن كَعبِ بن لُؤيٍّ.

قوله: (نُفيل) هو بنون وفاء مُصغَّرًا، و«رِيَاح» هو بصيغة جمع الرِّيح، و«قُرْط» بضم القاف وسكون المهملة، و«رزاح» بِرَاءٍ مفتُوحةٍ، وزَايٍ، ثُم مُهمَلةٍ.

قوله: (مع عدم القطع بعصمَته) أي: بالإجماعِ، فلا تكُون العِصمَةُ شَرطا، وإلَّا لظهَرتْ لأهلِ البيعَةِ، ولم تَظهَر، وإلَّا لنُقلَ على وجهٍ يُفيد القَطعَ؛ لتوفُّر الدَّواعِي على نَقلِ اتِّصافه بشُروط الإمامة ردًّا على المخالفين، فلا يَردُ: أنَّ الشَّرطَ هو العِصمة لا العِلم بهَا، وعدمُ القَطعِ إنَّما يُنافي الثَّاني لا الأوَّل.

= بين يدينا على الصواب والتمام من دون الإسقاط المذكور.

(١) في (ش) زيادة: فيكفي فيه عدم.

https://t.me/kutubunmufidatun

وغير المعصوم ظالمٌ، فلا يناله عهد الإمامة.

والجَوابُ: المنعُ؛ فإنَّ الظَّالم مَن ارتكبَ معصيةً مُسقِطةً للعدالةِ معَ عدمِ التَّوبةِ والإصلاحِ، فغيرُ المعصُومِ لا يلزمُ أنْ يكون ظالماً.

بيانُ حقيقةِ العِصمَة

وحقيقةُ العِصمَةِ: ألَّا يَخلُقَ اللهُ تعالىٰ في العَبدِ الذَّنبَ معَ بقَاءِ قُدرَتِه واخْتِيارِهِ، **وهذا معنَىٰ قولهم**: هِي لُطفٌ مِن الله تعالىٰ يَحمِلُه علىٰ فِعلِ الخَيْرِ، ويَزجُرُهُ عَن الشَّرِّ، معَ بقاءِ الاختيارِ؛ تحقيقاً للابتِلاءِ. ولهذَا قالَ الشَّيخُ أبو مَنصُورٍ رحمه الله: (العِصمةُ لا تُزيلُ المِحنَةَ)(١).

وبهذَا يَظهرُ فَسادُ قولِ مَنْ قال: إنَّها خاصيَّةٌ في نفسِ الشَّخصِ أو في بَدَنِهِ يَمتنِعُ بسببِهَا صُدورُ الذَّنبِ عنهُ، كيفَ ولو كانَ الذَّنبُ مُمتنِعاً لَمَا صحَّ تكليفُهُ بتركِ الذَّنبِ، ولَمَا كانَ مُثاباً عليهِ.

حاشية العلامة الغَزّي

قوله: (**والجَوابُ: المَنْعُ**) **أُجيبَ أيضًا**: بأنَّ المراد بالعَهد في الآية عهدُ النُّبوَّة، كما عليه أكثر المُفسرينَ أو كثيرٌ منهم.

قوله: (**فغيرُ المعصُومِ لا يلزمُ أنْ يكونَ ظَالمًا**) أي: لجواز ألَّا يَصدُرَ مِنه ذَنبٌ أصلًا، أو يصدر منهُ صغيرةٌ لا تُنافي العَدالةَ.

قوله: (**ألَّا يخلُقَ اللهُ تعالىٰ الذَّنبَ**) المراد: أنَّ مآلَ العِصمَة وغايتها ذلكَ، وإلَّا يلزمُ أنْ يكُونَ غيرُ المعصومِ مُذنِبًا، **وأمَّا تَعريفُها**: **فهي مَلَكةُ اجتِنابِ المعاصِي معَ التَّمكُّنِ منهَا**، وهو معنىٰ قولهم: هي لُطفٌ مِن الله... إلىٰ آخره.

---

(١) ينظر تفسير: «تأويلات أهل السنة» للإمام أبي منصور الماتريدي، [ج١/ص٥٥٢].

https://t.me/kutubunmufidatun

تجوزُ إمامةُ المفضُولِ معَ وجُودِ الفاضِلِ

(وَلَا أَنْ يَكُونَ أَفْضَلَ مِنْ أَهْلِ زَمَانِهِ) لأنَّ المساوِيَ في الفَضيلةِ بل المَفضُولَ الأقلَّ عِلماً وعَملاً.. ربَّما كانَ أَعرَفَ بمَصالِحِ الإمامَةِ ومَفاسِدِهَا، وأَقدَرَ على القيامِ بمَواجِبِهَا[1]؛ خُصوصاً إذا كانَ نَصْبُ المَفضُولِ أَدْفَعَ للشَّرِّ وأَبعدَ عَن إثارَةِ الفِتنَةِ؛ ولهذَا جعلَ عمرُ رضي الله عنه الإمامةَ شُورَىٰ بينَ سِتَّةٍ معَ القَطْعِ بأنَّ بعضَهُمْ أَفضلُ مِن البَعضِ.

اعتراض: كيفَ صحَّ جعلُ الإمامة شُورى بين ستَّة

فإن قيلَ: كيفَ صحَّ جَعْلُ الإمامةِ شُورَىٰ بينَ السِّتَّةِ معَ أنَّه لا يجوزُ نَصْبُ إمامينِ في زَمانٍ وَاحدٍ؟

قُلنا: غيرُ الجائزِ هو نصبُ إمامينِ مُستقلَّينِ تجِبُ طاعةُ كلٍّ منهُما علىٰ الانفِراد؛ لِما يلزمُ في ذلكَ مِن امتِثال أَحكامٍ مُتضادَّةٍ، وأمَّا في الشُّورَىٰ فالكلُّ بمَنزِلَةِ إمامٍ واحدٍ.

تتمةُ صفات الإمام الأعظم

(وَيُشْتَرَطُ أَنْ يَكُونَ مِنْ أَهْلِ الْوِلَايَةِ) المُطلقةِ الكاملةِ[2]؛ أي: مُسلمًا،

حاشية العلامة الغـزّي

قوله: (فالكُلُّ بمَنزلةِ إمَامٍ وَاحدٍ) أي: لعدمِ استِقلال كُلِّ وَاحدٍ منهم، وتحقيقُه: أنَّ معنىٰ جَعلِ الإمامَة شُورىٰ: أنْ يتشَاورُوا فيُنصِّبوا وَاحِدًا منهم، ولا تَتجاوزُهم الإمامَةُ ولا النَّصبُ ولا التَّعيينُ، فلا إشكالَ.

---

(١) لأنَّ أعظمَ مدار السلطنة علىٰ المهارة بأمور الدنيا؛ لا علىٰ المهارة بالعلم الشرعي وكثرة العبادة. و(المواجَب) جمعُ موجَب بالفتح، أي: ما توجبه الخلافة من العدل وحفظ الثغور وغيرهما. «النبراس» ص٦٨٧.

(٢) قوله: (المطلقة الكاملة) وقع متنا في بعض نسخ الشرح كـ(ش) مثلا، والصواب أنه مِن الشرح كما في نسخ أخرىٰ كـ(ظ)، وخلتْ عن هذه الزيادة نسخة المتن المفردة.

https://t.me/kutubunmufidatun

حُرًّا، ذَكرًا، عاقِلاً، بالِغًا، إذْ ما جعلَ الله تعالىٰ للكافرينَ علىٰ المؤمنينَ سَبيلًا، والعبدُ مَشغولٌ بخِدمة المولىٰ، مُستحقَرٌ في أَعيُنِ النَّاسِ، والنِّساءُ ناقِصاتُ عقلٍ ودينٍ، والمجنونُ والصَّبيُّ قاصِران عن تَدبيرِ الأُمورِ، والتَّصرُّفِ في مَصالحِ الجُمهور.

(**سَائِسًا**) أيْ: مَالِكًا للتَّصرُّفِ في أُمورِ المُسلمينَ بقوَّةِ رأْيهِ ورَويَّتِهِ، ومَعُونَةِ بَأْسِهِ وشَوْكتِهِ.

(**قَادِرًا**) بعِلْمهِ وعَدلِهِ وكفايتِهِ وشَجاعتِهِ (**عَلَىٰ تَنْفِيذِ الْأَحْكَامِ، وَحِفْظِ حُدُودِ دَارِ الْإِسْلَامِ، وَإِنْصَافِ الْمَظْلُومِ مِنَ الظَّالِمِ**) إذ الإخلالُ بهذهِ الأُمورِ مُخِلٌّ بالغَرَضِ مِنْ نَصْبِ الإمامِ.

لا ينعزل الإمامُ بفسقه

(**وَلَا يَنْعَزِلُ الْإِمَامُ بِالْفِسْقِ**) أي: بالخُروجِ عَن طاعةِ الله تعالىٰ، (**وَالْجَوْرِ**) أي: الظُّلمِ علىٰ عِباد الله تعالىٰ؛ لأنَّه قدْ ظهرَ الفِسقُ وانتشرَ الجَوْرُ مِن الأئمَّةِ والأُمراءِ بعدَ الخُلفاءِ الرَّاشدينَ، والسَّلفُ كانوا يَنقادُونَ لهمْ، ويُقيمونَ الجُمعَ والأَعيادَ بإذنِهم، ولا يَرونَ الخُروجَ عليهمْ، ولأنَّ العِصمَةَ ليستْ بشرطٍ للإمامةِ ابتداءً، فبقاءً أولىٰ.

وعَن الشَّافعيِّ رحمه الله: أنَّ الإمامَ يَنعزِلُ بالفِسْقِ والجَوْرِ، وكذا كلُّ قاضٍ وأمير.

حاشية العلامة الغَزّي

قوله: (**ولأنَّ العِصمَةَ ليسَتْ بشَرطٍ**) في هذا الدَّليلِ قصورٌ؛ لأنَّ العِصمةَ أخصُّ مِن عدمِ الفِسقِ، فلا يلزمُ مِن عدَمِ اشتِراطهَا دَوامًا عدمُ اشتِراطِه أيضًا.

https://t.me/kutubunmufidatun

وأصلُ المسألةِ: أنَّ الفاسِقَ ليسَ مِن أهلِ الوِلايَةِ عِند الشَّافعيِّ رحمه الله؛ لأنَّه لا يَنظُر لنَفسِه، فكيفَ ينظرُ لغَيرِه؟! وعندَ أبي حنيفةَ رحمه الله: هو مِن أهلِ الوِلايَةِ؛ حتَّىٰ يَصِحُّ للأبِ الفاسِقِ تَزويجُ ابنتِه الصَّغيرةِ.

والمَسطُورُ في كُتبِ الشَّافعيَّةِ: أنَّ القاضيَ ينعزِلُ بالفِسق، بخِلاف الإمامِ، **والفرقُ**: أنَّ في انعِزالِه ووجُوبِ نَصبِ غَيرِه إثارةَ الفِتنَة؛ لِما لهُ مِن الشَّوكةِ، بخِلاف القاضي.

وفي رِوايَة «النَّوادِر» عَن العُلماء الثَّلاثة: أنَّه لا يجوزُ قضاءُ الفاسِقِ[1].

وقالَ بعضُ المشايخِ: إذا قُلِّدَ الفاسِقُ ابتداءً يصِحُّ، ولو قُلِّدَ وهو عَدْلٌ يَنعزِلُ بالفِسْقِ؛ لأنَّ المُقلِّدَ اعتَمدَ عدَالتَهُ، فلمْ يَرضَ بقضَائه بدُونِها.

وفي «فتاوىٰ قاضيخان» أَجمعُوا علىٰ أنَّه إذا ارتَشَىٰ لا يَنفُذُ قضَاؤُه فيما

حاشية العلامة الغَزّي

قوله: (والمَسطُور في كُتبِ الشَّافعيَّةِ) تنبيهٌ علىٰ أنَّه المُعتمد عِندهُم، لا ما تقدَّمَ نقلهُ عنهم[2].

قوله: (عَن العُلماء الثَّلاثة) المُرد بهم: أبو حنيفةَ وصَاحِبَاهُ.

---

(١) في نسخة (س): قضاء القاضي الفاسق.

(٢) قال شيخ الإسلام زكريا: (فرع: لو فسق الولي) وصيًّا كان أو غيره بتعدٍّ في المال أو بسبب آخر (انعزل وكذا القاضي) لزوالِ الأهليَّة ومسألة القاضي أعادها في الأقضية **(لا الإمام الأعظم)** فلا ينعزل بالفِسق لحدوث الفتن واضطراب الأحوال بانعزاله ولتعلق المصالح الكلية بولايته. ينظر: «أسنىٰ المطالب في شرح روض الطالب» [ج٣/ص٦٨] قال الرملي الكبير في حاشته علىٰ الأسنىٰ: «... بناء علىٰ أنَّ الإمام لا ينعزل بالفسق، قاله المتولي، وذكره القاضي في الوصايا، وقال الشيخ عز الدين: إذا تعذرت العدالة في الأئمة والحُكام قدَّمنا أقلهم فِسقا، قال الأذرعي: وهو متعينٌ؛ إذ لا سبيل إلىٰ ترك الناس فوضىٰ، وقوله، قاله المتولي أشار إلىٰ تصحيحه». [ج٣/ص٦٨]

https://t.me/kutubunmufidatun

ارْتَشَىٰ، وأنَّه إذا أخذَ القاضِي القضاءَ بالرِّشوةِ لا يَصيرُ قاضيًا، ولو قضَىٰ لا يَنفُذُ قضاؤُه.

[الكلامُ في العقائدِ المُتفرِّقة]

جواز الصَّلاة خلفَ الفاسقِ والمُبتدع

(وَتَجُوزُ الصَّلَاةُ خَلْفَ كُلِّ بَرٍّ وَفَاجِرٍ) لقولِه ﷺ: «صلُّوا خَلْفَ كلِّ برٍّ وفَاجِرٍ»، ولأنَّ عُلماءَ الأمَّةِ كانوا يُصلُّونَ خَلفَ الفَسَقَةِ وأَهلِ الأَهواءِ والبِدعِ مِن غَيرِ نَكيرٍ، وما نُقِلَ عن بعضِ السَّلفِ مِنَ المنعِ عَنِ الصَّلاةِ خَلْفَ المُبتدعِ.. فمَحمولٌ علىٰ الكَراهةِ؛ إذْ لا كلامَ في كراهةِ الصَّلاةِ خَلفَ الفاسِقِ والمُبتدِعِ، **هذا إذا لم يُؤَدِّ الفِسقُ أو البِدعةُ إلىٰ حدِّ الكُفرِ**، وأمَّا إذا أدَّىٰ[1] فلا كلامَ في عَدمِ جَوازِ الصَّلاةِ.

ثمَّ المعتزِلةُ وإنْ جعلوا الفاسِقَ غيرَ مُؤمنٍ لكنَّهم يُجوِّزونَ الصَّلاةَ خَلْفَهُ؛ لِما أنَّ شرطَ الإمامةِ عِندهُم عَدمُ الكفرِ، لا وجودُ الإيمانِ بمعنَىٰ التَّصديقِ والإقرارِ والأَعمالِ جميعاً.

حاشيَة العلامة الغَزِّي

[مسائل متفرقة في العقيدة]

حديث: «صَلُّوا خلفَ كُلِّ برٍّ وفَاجرٍ» رواه صاحب «مسند الفردوس» عن أنسٍ بلفظ: «خلفَ كل أميرٍ برٍّ وفَاجِرٍ»[2].

---

(١) في (ش): أدىٰ إليه.

(٢) «سنن الدارقطني» برقم: [١٧٦٨] و«السنن الكبير» للبيهقي برقم: [٦٩١٣] ج٤/ص١٩. واللفظ الذي أورده الغزي هو كما عزاه في «الفردوس» برقم: [٣٧٠٥] عن أنس بن مالك: «صلوا خلف كل أمير بر وفاجر صلاتكم لكم ومأثمكم عليهم وجاهدوا مع كل خليفة جهادكم لكم ومآثمكم=

https://t.me/kutubunmufidatun

يصلى على من مات على الإيمان وإن كان فاسقاً أو مبتدعاً

(وَيُصَلَّىٰ عَلَىٰ كُلِّ بَرٍّ وَفَاجِرٍ) إذا ماتَ على الإيمانِ ؛ للإجماعِ ، ولقولِه ﷺ : «لا تَدَعُوا الصَّلاةَ على مَن ماتَ مِن أهلِ القِبلَةِ» .

اعتراض: لم ذكر المُصنِّفُ مسائلَ الفُروعِ في كتاب الأُصول

فإن قيلَ: أمثالُ هذه المسائلِ إنَّما هِيَ مِن فُروعِ الفقهِ ، فلا وَجْهَ لإيرادِها في أُصولِ الكلامِ ، وإنْ أرادَ أنَّ اعتقادَ حقِّيَّةِ ذلكَ واجِبٌ ، وهذا مِنَ الأُصولِ . . فجميعُ مسائلِ الفقهِ كذلكَ .

قُلنا: إنَّه لمَّا فرغَ مِن مَقاصدِ عِلمِ الكلامِ ؛ مِن مباحثِ الذَّاتِ والصِّفاتِ

حاشية العلامة الغَزّي

حديث: «لا تَدعُوا الصَّلاةَ . . .» لم أظفر به بهذا اللفظ ، نعم ؛ روى أبو داود عن مكحول عن أبي هريرة يرفعه: «الصلاةُ واجبةٌ عليكم خلفَ كُلِّ مسلمٍ برًّا كانَ أو فاجِرًا ، وإن عمل الكبائرَ» وروى الدَّارقطنيُّ معناه ، وقال: مكحولٌ لم يَلقَ أبا هريرة[(١)] .

قوله: (قُلنا: إنَّه لمَّا فرغَ . . . إلى آخره) لا نِزاعَ بين أهل السُّنَّة في أنَّ مباحِثَ الإمامةِ بعِلمِ الفُروعِ أليقُ ؛ لرُجوعِها إلى القيامِ بالإمامة ونَصبِ الإمام الموصوفِ بالصِّفات المخصُوصَةِ ، ونحو ذلكَ مما يتعلَّقُ بالعَملِ دُونَ الاعتِقاد ، لكنْ لمَّا شاعَ بين النَّاسِ في باب الإمامة اعتقاداتٌ فاسِدةٌ ، ومالتْ فِرقُ أهلِ البِدع فيها إلى تعصُّباتٍ باردةٍ تُفضي إلى رَفضِ كثيرٍ مِن قَواعِد الإسلام ، ونَقضِ عقائدِ المُسلمينَ ، والقَدحِ في الخُلفاء الرَّاشدينَ . . أُلحقتْ مَباحِثُها بالكَلامِ ؛ عونًا

= عليهم ولا تخرجوا على أئمتكم بالسيف وإن جاروا وادعوا لهم بالصلاح والمعافاة» .

(١) «سنن أبي داود» برقم: [٢٥٣٣] و«سنن الدارقطني» برقم: [١٧٦٤] .

https://t.me/kutubunmufidatun

والأَفعالِ والمعَادِ والنُّبوَّةِ والإمامةِ علىٰ قانُونِ أَهلِ الإسلامِ وطَريقِ السُّنَّةِ والجماعةِ.. حاولَ التَّنبيهَ علىٰ نُبَذٍ مِن المسائلِ التي يَتميَّزُ بها أهلُ السُّنَّةِ عَن غيرِهم؛ ممَّا خالفَ فيهِ المعتزِلةُ أو الشِّيعةُ أو الفَلاسِفةُ أو الملاحِدةُ أو غيرُهم مِن أهلِ البِدعِ والأَهواءِ، سواءٌ كانتْ تلكَ المسائلُ مِن فروعِ الفقهِ أو غيرِهَا مِن الجُزئيَّاتِ المُتعلِّقةِ بالعقائدِ.

حاشيَة العلامة الغـزّي

للقاصرينَ، وصَونًا للأئمَّة المهديين عن مَطاعِنِ المُبتدِعينَ.

قوله: (ممَّا خَالفَ فيه المُعتزِلةُ...) أي: كنَفعِ دُعاء الأَحياءِ للأمواتِ، أو الشّيعةُ: كجَوازِ[1] المسحِ علىٰ الخُفين، أو الفلاسِفةُ: كطلوع الشَّمسِ مِن مغربها، وغيره مِن أمارَات السَّاعة، أو الملاحِدةُ: كحَملِ النُّصوصِ علىٰ ظَواهِرهَا، أو غيرهم كبعض الكرَّامية: في [عدم] امتِناع فضلِ الولي علىٰ النَّبي[2].

---

(١) في ب: (لجواز) والمثبت بالكاف من «د» و«هـ».

(٢) وقع في النسخ: في امتناع فضل الولي علىٰ النبي. يراجع نسخة (هـ) برقم ١٦١ أ/ و(د) ٦٢ أ و(ب) ١١٩. والسياق يقتضي أن تكون العبارة: في عدم امتناع.

قال التفتازاني: «حُكي عن بعض الكرّامية: أنَّ الوليّ قد يَبلُغ درجةَ النبي بل أعلىٰ، وعن بعض الصوفية: أنَّ الولاية أفضلُ مِن النُّبوة؛ لأنها تنبئ عن القُرب والكرامة؛ كما هو شأن خواص المَلِك والمقرَّبين منه، والنُّبوة عن الإنباء والتَّبليغ؛ كما هو حال من أرسله الملك إلىٰ الرَّعايا لتبليغ أحكامه، إلَّا أنَّ الولي لا يبلغُ درجةَ النَّبي؛ لأنَّ النُّبوة لا تكون بدون الولاية، وعن أهل الإباحة والإلحاد: أنَّ الولي إذا بلغَ الغايةَ في المحبّة وصفاء القلب وكمال الإخلاص.. سقطَ عنه الأمر والنَّهي، ولم يضره الذَّنب، ولا يدخل النار بارتكاب الكبيرة، والكلُّ فاسِدٌ بإجماع المسلمين» وقال في «المواقف» مع شرحه: «والإجماع منعقد قبل ظهور المخالفِ الثابت علىٰ أنَّ الأنبياء أفضلُ من الأولياء». ينظر: «شرح المقاصد» ج٢/ص٢٠٥. و«المواقف» مع شرحه وحاشيتي السيالكوتي والفناري ج٨/ص٣٦٩.

https://t.me/kutubunmufidatun

الكفُّ عن ذِكر الصحابة إلا بخير من مِيزاتِ أهل السُّنة

(وَيُكَفُّ عَنْ ذِكْرِ الصَّحَابَةِ إِلَّا بِخَيْرٍ) لما وَرَدَ في الأحاديثِ الصَّحيحةِ في مَناقِبهم، ووجوبِ الكفِّ عَن الطَّعنِ فيهم؛ لقولِه ﷺ: «لا تَسبُّوا أصحَابي؛ فلو أنَّ أَحَدَكُمْ أَنفَقَ مِثلَ أُحدٍ ذَهبًا.. ما بَلَغَ مُدَّ أَحدِهِمْ ولا نَصِيفَهُ».

ولقولِه ﷺ: «أَكرِمُوا أصْحَابي؛ فإنَّهم خِيارُكُم...» الحديثَ.

حاشيَة العلامة الغَزّي

حديث: «لا تَسبُّوا أصحَابي...» أخرجه السِّتَّةُ عن أبي سعيد الخدري بلفظ: «والذي نفسي بيده لو أنفقَ أحدُكم...»[1] و«**النَّصِيفُ**»: كشهيدٍ، لغةٌ في النِّصف.

حديث: «أَكرِمُوا أَصحَابي...» أخرجه النسائيُّ بسندٍ صحيحٍ عن عمرَ مرفوعًا، ولفظه: «أكرموا أصحابي فإنهم][2] خِيارُكُم، ثم الذين يَلونهم، ثم الذين يلُونَهُم، ثُمَّ يظهرُ الكذِبُ، حتّىٰ إنَّ الرَّجلَ ليَحلِفُ ولا يُستحلَفُ، ويشهدُ ولا يُستَشهدُ، ألا مَن سرَّه بحبوحة الجنَّة فليزمِ الجَماعةَ، فإنَّ الشيطانَ مع الفَذِّ، وهو مع الاثنين أبعدُ، ولا يخلونَّ الرجلُ بامرأةٍ فإنَّ الشيطان ثالثهما، ومِن سرَّته حسنتُه وساءتهُ سيِّئتُه فهو مُؤمِنٌ»[3].

---

(١) «صحيح البخاري» برقم: [٣٦٧٣] و«صحيح مسلم» برقم: [٢٥٤١] و«سنن أبي داود» برقم: [٤٦٥٨] و«سنن الترمذي» برقم: [٣٨٦١] و«سنن النسائي الكبرىٰ» برقم: [٨٣٠٨] و«سنن ابن ماجه» برقم: [١٦١].

(٢) إلىٰ هنا موضع السقط من النسخة الأصل.

(٣) «سنن النسائي الكبرىٰ» أورد الحديث بعدة ألفاظ مختلفة تحت عنوان: «ذكر اختلاف ألفاظ الناقلين لخبر عمر فيه» أي في باب: «خلوة الرجل بالمرأة» برقم: [٩٢١٩] وما بعدها من الروايات. و«سنن الترمذي» برقم: [٢١٦٥] باختلاف يسير، و«سنن ابن ماجه» برقم: [٢٣٦٣] مختصرا. وقال ابن حجر العسقلاني في «هداية الرواة إلىٰ تخريج أحاديث المصابيح والمشكاة»: =

https://t.me/kutubunmufidatun

ولقولِه ﷺ: «اللهَ اللهَ في أَصحَابِي، اللهَ اللهَ في أصحَابي، لا تتَّخِذُونَهم غَرَضًا[١] مِن بَعدي؛ فمَن أحبَّهم فبحبِّي أحبَّهم، ومَن أَبغضَهُم فببُغْضي أَبغضَهُم، ومَن آذاهُم فقدْ آذاني، ومَن آذاني فقدْ آذىٰ الله، ومَن آذىٰ الله فيُوشكُ أنْ يَأْخُذَهُ».

ثمَّ في مناقب كلٍّ مِنْ أبي بكرٍ وعمرَ وعثمانَ وعليٍّ والحَسنِ والحُسينِ وغيرِهمْ مِن أكابرِ الصَّحابةِ.. أحاديثُ صَحيحةٌ.

حكمُ سابِّ الصَّحابةِ رضوان الله عليهم

وما وقعَ بينهُم مِن المُنازعَاتِ والمُحارباتِ فلهُ مَحامِلُ وتأويلاتٌ، **فسبُّهمْ والطَّعنُ فيهم**: إنْ كانَ ممَّا يُخالِفُ الأدلَّةَ القطعيَّةَ فكفرٌ؛ كقَذْفِ عائشةَ رضي الله عنها، ....

حاشية العلامة الغزّي

حديث: «اللهَ اللهَ في أصحَابي» أخرجهُ الإمام أحمد بسندٍ حَسنٍ أو صَحيحٍ، والتِّرمذيُّ وقال: غَريبٌ عن عبد الله بن مُغفَّل المُزني[٢].

= إسناده صحيح [ج٥/ص٣٨٨].

(٣) هذه الحاشية علىٰ هذا القول وما بعدهَا ساقِطةٌ من النُّسخة الأصل، واستمرَّ إلىٰ بداية حاشيته علىٰ قوله: (حديث: الله الله في أصحابي) وتم استدراك النَّقص من باقي النسخ الخطية المُستعانِ بها، ويُقدَّرُ السَّاقط بورقةٍ واحدة.

(١) أي: هَدفًا ومحلَّ طعنٍ.

(٢) «مسند أحمد» برقم: [٢٠٥٤٩]. و«سنن الترمذي» برقم: [٣٨٦٢] وقال: هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه.

https://t.me/kutubunmufidatun

وإلَّا فبِدعةٌ وفِسقٌ(١).

الخلاف في لعن يزيد بن معاوية ونحوه كالحجاج

وبالجُملة: لم يُنْقَلْ عن السَّلفِ المُجتهدينَ والعُلماءِ الصَّالحينَ جوازُ اللَّعنِ على معاويةَ وأضرَابِه، لأنَّ غايةَ أَمرِهِم البَغيُ والخُروجُ على الإمامِ، وهو لا يُوجِبُ اللَّعنَ، **وإنَّما اختلفُوا في يَزيدِ بنِ مُعاويةَ**؛ حتَّى ذكرَ في «الخُلاصة» وغيره: أنَّه لا ينبغي اللَّعنُ عليهِ ولا على الحجَّاجِ؛ لأنَّ النَّبيَّ ﷺ نَهى عَن لَعنِ المُصلِّينَ ومَن كان مِن أهلِ القِبلَةِ، وما نُقِلَ مِن لعنِ النَّبيِّ ﷺ لبعضٍ مِن أهلِ القبلةِ.. فلِما أنَّه يَعْلَمُ مِن أَحوالِ النَّاسِ ما لا يَعْلَمُه غيرُه(٢).

---

(١) بحث المحققون في أنه هل المراد بكفر مَن رمى عائشة رضي الله عنها هو رميها بتلك الواقعة بعينها التي برّأها الله تعالى منها، أم المراد كفر قاذفها مطلقا ولو بادعاء واقعة أخرى غير التي برّأها الله تعالى منها؟ وينظر في ذلك مثلا «شرح مشكل الوسيط» للإمام موفق الدين الحموي، المطبوع على هامش «الوسيط» [ج٧/ص٣٥٧] والظاهر من عباراتهم أن الكفر لا لكونه سبا أو طعنا؛ لأنه لا كفر في سب غير الأنبياء والملائكة، قال ابن المنذر في «الإشراف»: تحت باب (ما يجب على من سب نبي الله ﷺ): «فأما من بعد رسول الله ﷺ فلا أعلم أحدًا يوجب قتل من سبّ مَن بعد رسول الله ﷺ» قال التقي السبكي في «السيف المسلول» معلقا على كلام ابن المنذر: «وهذا الإطلاق في كلام ابن المنذر يشمل عائشة رضي الله عنها وغيرها، فلينظر فيه، فإن كان الكلامان - أي: كلامُ مَن حكمَ بكفر مَن وقع في قذفها، وكلام مَن أطلق بأن سب غير الأنبياء والملائكة لا يوجب الكفر - صحيحين؛ **فالجواب**: أنَّ ذلك لأجل النبي ﷺ» اهـ. يريد: أن الحكم بكفر وقتل من سب عائشة رضي الله عنها وقذفَها لا لكونه مطلق السب؛ بل لأنه يلزم عنه سب النبي ﷺ وإيذاؤه؛ لأن الله تعالى قال: (الخبيثات للخبيثين، والخبيثون للخبيثات) [النور: ٢٦]. ثم قال التقي السبكي: «وأما سائر الصحابة فمن سبهم جُلد باتفاق العلماء». ينظر: «الإشراف على مذاهب العلماء» لابن المنذر [ج٨/ص٦٠] و«السيف المسلول على من سب الرسول» للتقي السبكي ص٤٢٠ - ٤٢٢. و«الإعلام بقواطع الإسلام» لابن حجر الهيتمي ص٢٠٣.

(٢) ينظر: «خلاصة الفتاوى» للإمام افتخار الدين طاهر بن أحمد البخاري الحنفي (ت ٥٤٢ هـ) [ج٤/٣٩٠] وفيه نقل عن الإمام الزاهد قوام الدين الصفاري أنه كان يحكي عن والده أنه يجوز، ويقول: لا تلعنوا معاوية، أمّا لا بأس باللعن على يزيد، والله أعلم.

https://t.me/kutubunmufidatun

وبعضُهمْ أطلقَ اللَّعنَ عليهِ[(١)]؛ لِما أنَّهُ كفَرَ حينَ أَمَرَ بقتلِ الحُسينِ رضي الله عنه[(٢)]،

---

(١) **منهم**: إلكيا الهراسي من الشافعية، **ومنهم**: الحافظ ابن الجوزي الحنبلي، وله كتاب: «الردُّ على المتعصب العنيد المانع من ذم يزيد» بل قد شنع على أهل مذهبه من حشوية الحنابلة قائلا في «دفع شبه التشبيه»: (ثم زينتم مذهبكم أيضا بالعصبية ليزيد بن معاوية، وقد علمتم أن صاحب المذهب أجاز لعنته). **ومنهم**: القاضي أبو يعلى الفراء الحنبلي، وروى ذلك بإسناده عن الإمام أحمد بن حنبل، **ومن المتأخرين** من صرح بلعنه الآلوسي المفسر. **والذي عليه محققو الشافعية كابن حجر الهيتمي: هو عدم جواز لعن المعين** الذي لم يُعلم موته على الكفر، قال رحمه الله تعالى: «وقال آخرون لا يجوز لعنه، إذ لم يثبت عندنا ما يقتضيه، وبه أفتى الغزالي وأطال في الانتصار له، وهذا هو اللائق بقواعد أئمتنا، وبما صرحوا به؛ من أنه لا يجوز أن يُلعن شخص بخصوصه، إلا إن علم موته على الكفر، كأبي جهل وأبي لهب، وأما من لم يعلم فيه ذلك.. فلا يجوز لعنه، حتى إن الكافر الحي المعين لا يجوز لعنه لأن اللعن هو الطرد عن رحمة الله المستلزم لليأس منها، وذلك إنما يليق بمن علم موته على الكفر، وأما من لم يعلم فيه ذلك فلا، وإن كان كافرا في الحالة الظاهرة؛ لاحتمال أن يختم له بالحسنى فيموت على الإسلام، وصرحوا أيضا بأنه لا يجوز لعن فاسق مسلم معين، وإذا علمت أنهم صرحوا بذلك علمتَ أنهم مصرحون بأنه لا يجوز لعن يزيد وإن كان فاسقا خبيثا، ولو سلمنا أنه أمرَ بقتلِ الحسين وسُرَّ به؛ لأن ذلك حيث لم يكن عن استحلال، أو كان عنه لكن بتأويل ولو باطل، وهو فِسقٌ لا كفرٌ، على أنَّ أَمْرَهُ بقتلِه وسُرورَهُ به لم يثبت صُدوره عنه مِن وجهٍ صحيح، بل كما حكي عنه ذلك، حكي عنه ضده كما قدمته» ينظر: «الصواعق المحرقة» [ج٢/ص٦٣٧]. **وقال الحافظ ابن الصلاح** في فتاويه: «لم يصح عندنا أنه أمر بقتله ـ أي قتل الحسين ـ، والمحفوظ أن الآمر بقتاله المفضي إلى قتله ـ كرمه الله ـ، إنما هو عبيد الله بن زياد والي الكوفة آنذاك، وأما سب يزيد ولعنه فليس من شأن المؤمنين، فإن صح أنه قتله أو أمر بقتله، وقد ورد في الحديث المحفوظ: (أن لعن المسلم كقتله) وإنما يكفر بالقتل قاتل نبيٍّ من الأنبياء ـ صلوات الله وسلامه عليهم ـ، والناس في يزيد ثلاث فرق: فرقة تحبه وتتولاّه، وفرقة أخرى تسبه وتلعنه، وفرقة متوسطة في ذلك لا تتولاّه ولا تلعنه، وتسلك به سبيل سائر ملوك الإسلام وخلفائهم غير الراشدين في ذلك وشبهه، وهذه الفرقة هي الصائبة، ومذهبها اللائق بمن يعرف سير الماضين، ويعلم قواعد الشريعة الطاهرة، جعلنا الله من خيار أهلها آمين» ينظر: «فتاوى ومسائل ابن الصلاح» [ج١/ص٢١٦ ـ ٢١٨]. **تنبيه**: لا يخفى أن هذا لا يتعارض مع الحُكم بفسقه والقدح في عدالته، وعدم تولِّيه، فذلك شيءٌ واللعن شيءٌ. والله أعلم ولكلٍ سلف.

(٢) فيه بحث؛ لأن الأمر بالقتل معصية لا كفرٌ على قواعد أهل السنة، والأمر بالقتل ليس رضاءً به،=

https://t.me/kutubunmufidatun

واتَّفقوا على جوازِ اللَّعنِ على مَن قَتلَهُ أو أَمَرَ بِه[١]، أو أجازَهُ ورَضِيَ بِهِ.

والحَقُّ: أنَّ رِضاءَ يزيدٍ بقتلِ الحُسين رضي الله عنه، واستِبشارَهُ بذلكَ، وإهانتَهُ أهلَ بيتِ النَّبيِّ عليه الصلاة والسلام.. ممَّا تواترَ معناهُ وإنْ كانتْ تفاصِيلُه آحادًا، فنحنُ لا نتوقَّفُ في شَأنِهِ، بلْ في إيمانِهِ، لعنةُ اللهِ عليهِ وعلى أنصارِهِ وأعوانِهِ[٢].

(وَيُشْهَدُ بِالْجَنَّةِ لِلْعَشَرَةِ[٣] الَّذِينَ بَشَّرَهُمُ النَّبِيُّ عليه الصلاة والسلام بالجنَّةِ)[٤] حيثُ قال: «أبو بكرٍ في الجنَّةِ، وعُمَرُ في الجنَّةِ، وعثمانُ في الجنَّةِ، وعليٌّ في الجنَّةِ،

لا يُشهد بالجنَّة على التَّعيين إلَّا لمن شهد له الشارع

حاشية العلامة الغَزِّي

حديث: «أبو بكرٍ في الجنَّة...» أخرجهُ الإمام أحمد، والتِّرمذي، ....

= وإلَّا لكان كلُّ آمرٍ بالمعصية كافرًا. «النبراس» ص٧١١.

(١) محلُّ الجواز عند من منع لعن المعين الذي لم يُعلم موته على الكفر إذا كان اللعن على وجه التعميم من باب: لعنة الله على المجرمين، أو لعنة الله على القتلة، وكما جاء في حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم: «لعن الله المتشبهين من الرجال بالنساء» و«لعن الله الواشمات والمستوشمات» ونحو ذلك.

(٢) قوله: (بل نتوقف في إيمانه) أي: في موته على الإيمان، بناء على أن كفره بالرضاء والاستبشار ثابتٌ بالتواتر، وتوبته بعد ذلك غير معلومة، وفيه نظرٌ؛ لأن الرضاء والاستبشار إنما يكون كفرا إذا كان بالمعصية من حيث هي معصية، وأما للعداوة الدنيوية.. فلا، كما قرره المحققون. وقوله: (لعنة الله عليه وعلى أنصاره وأعوانه) أي: جنوده الذين حاربوا الحسين رضي الله عنه، ولا يخفى أن الشارح بنى كلامه على جواز لعن الفاسقِ، وإن لم يتحقق موته على الكفر، وهذا خلاف التحقيق. «النبراس» ص٧١٢. قلتُ: يحتمل أن يكون الشارح بنى كلامه في لعنه على كفر يزيد وليس على جواز لعن الفاسق؛ لأنه قال: (بل في إيمانه) والله أعلم.

(٣) في (خ) و(ظ): للعشرة الْمُبَشَّرَةِ الذين.

(٤) جمعَ الشيخ ابن الشِّحْنة الحنفي (ت: ٨١٥ هـ) العشرة المبشرين بالجنة رضي الله عنهم في بيت واحد من الرجز في أرجوزته «سير الحور إلى القصور» ويقال أنه لم يسبقه إلى ذلك أحدٌ:

سعدٌ، سَعيدٌ، ابنُ عوفٍ خُلَفا ❁ زبيرٌ، طلحةُ، بنُ جرَّاحٍ، الوفا

خُلفا: الخلفاء الأربعة، وقوله: الوفا: أي الوفا بالعدة.

https://t.me/kutubunmufidatun

وطَلحةُ في الجنَّةِ، والزُّبيرُ في الجنَّةِ، وعبدُ الرَّحمنِ بنُ عوفٍ في الجنَّةِ، وسَعْدُ ابنُ أبي وقَّاصٍ في الجنَّةِ، وسَعيدُ بنُ زَيدٍ في الجنَّةِ، وأبو عُبيدةَ بنُ الجَرَّاحِ في الجنَّةِ».

كذا يُشهَدُ بالجنَّةِ لفاطِمةَ والحَسَنِ والحُسينِ رضي الله عنهم؛ لما رُوِيَ في الحديث الصَّحيح: أنَّ فاطمة سيِّدةُ نساءِ أَهلِ الجنَّةِ، وأنَّ الحَسنَ والحُسينَ سيِّدَا شبابِ أهلِ الجنَّةِ.

وسائرُ الصَّحابةِ لا يُذكَرُونَ إلَّا بخيرٍ، ويُرجَىٰ لهم أكثرُ ممَّا يُرجَىٰ لغيرِهم مِنَ المؤمنينَ، ولا يُشهَدُ بالجنَّة والنَّارِ[1] لأحدٍ بعينهِ، بل يُشهَدُ بأنَّ المؤمنينَ

حاشية العلامة الغزي

وابن حِبَّان[2].

حديث: «أنَّ فاطِمة سَيِّدةُ نِساء أَهلِ الجَنَّةِ» رواه التِّرمذيُّ عَن حُذيفةَ[3]، ورَوىٰ البُخاريُّ أنَّ النَّبيَّ ﷺ قالَ لفاطِمة: «أمَا تَرضَيْنَ أنْ تكُوني سَيِّدةَ نِساء أَهلِ الجَنَّةِ»[4].

حديث أنَّ: «الحَسَن والحُسين سَيِّدا شَباب أَهلِ الجنَّةِ» أخرجه التِّرمذيُّ وقال: صَحيحٌ حسنٌ عن أبي سَعيدٍ الخُدريِّ[5].

قوله: (ولا يُشهَدُ بالجنَّةِ والنَّارِ لأَحدٍ بعَينِه) أي: ممن لمْ يُعلَم مَوتُه علىٰ الكُفر، ولم يَرِد فيه نَصٌّ خاصٌّ بأنه مِن أَهلِ الجنَّةِ، أمَّا مَن عُلِمَ موتُه كافِرًا؛ كأبي

---

(١) في (ش) و(ح): أو النار.

(٢) «مسند أحمد» برقم: [١٦٧٥] و«سنن الترمذي» برقم: [٣٧٤٧] «صحيح ابن حبان» برقم: [٧٠٠٢].

(٣) «سنن الترمذي» برقم: [٣٧٨١].

(٤) «صحيح البخاري» برقم: [٣٦٢٤].

(٥) «سنن الترمذي» برقم: [٣٧٦٨].

https://t.me/kutubunmufidatun

مِن أهلِ الجنَّةِ، والكافرينَ مِن أهلِ النَّارِ.

المسح على الخفين من علامات أهل السُّنة

(وَيُرَى الْمَسْحُ عَلَى الْخُفَّيْنِ فِي الْحَضَرِ وَالسَّفرِ[1]) لأنَّهُ وإنْ كانَ زيادةً على الكتابِ لكنَّهُ بالخبرِ المَشهُورِ.

وسُئِلَ عليٌّ بن أبي طالبٍ رضي الله عنه عَن المسحِ على الخُفَّينِ، فقالَ: (جَعلَ رسولُ الله صلى الله عليه وسلم مُدَّتَهُ ثلاثةَ أيامٍ ولياليهُنَّ للمُسافِرِ، ويوماً وليلةً للمُقيمِ).

حاشية العلامة الغَزّي

جَهلٍ وغَيرِهِ مِن قتلى المُشركِينَ.. فنَشهَدُ له بالنَّارِ بعَينِه، ومَن ورَدَ فيه نَصٌّ بأنه مِن أهلِ الجنَّةِ.. فنَشهَدُ له بهَا؛ كعبد الله بن عَمرو بن حرَامٍ والد جَابرٍ، وغَيرِه ممن استُشهِدوا بأُحدٍ، وهُم سَبعُونَ رَجلًا، ونَزلَتْ فيهم: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ قُتِلُوا۟ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ أَمْوَٰتًۢا﴾ [آل عمران: ١٦٩] الآية، وكأهلِ بئر مَعونَةَ الذين يُسمونَ القُرَّاءَ، وهم أيضًا سَبعُونَ رجلًا، وكجعفر، وزيد بن حارِثَة، وعبد الله بن رَواحَة، وعبد الله بن سَلَام، وثابِت بن قَيسٍ، وسَعد بن مُعاذ، وخديجة، وعائشة، وعُكاشة، وإبراهيم ابن النَّبيِّ صلى الله عليه وسلم، والغُلام اليَهودِيّ الذي أَسلَمَ عِندَ مَوتِه، وحَارِثة بن الرَّبيع، وأبي عَامر الأَشعريِّ، وأبي مُوسَى وغيرهم.

حديثُ عليِّ بن أبي طالبٍ في المَسحِ: أخرجهُ مسلم في «صحيحه»[2]، ورواه عَن المُغيرةِ: مسلمٌ، وأبو داودَ، والتِّرمذي، والنَّسائي، وابنُ ماجَه، والإمام أحمد، وعن صَفوانَ بن عسال: التِّرمذيُّ، والنَّسائيُّ[3]، وعن أَوسٍ الثَّقفي: أبو داود[4].

---

(١) في (س) و(ش) و(ح) بتقديم السفر على الحضر، والمثبت كما في (ظ) و(خ) ونسخة المتن.

(٢) «صحيح مسلم» برقم: [٢٧٦].

(٣) «سنن الترمذي» برقم: [٩٦] و«سنن النسائي» برقم: [١٢٧] عن صفوان بن عسال.

(٤) «سنن أبي داود» برقم: [١٥٩] عن أوس الثقفي.

https://t.me/kutubunmufidatun

ورَوى أبو بَكرةَ عن رسولِ الله ﷺ: (أنَّهُ رخَّصَ للمُسافرِ ثلاثةَ أيَّامٍ ولياليَهُنَّ، وللمُقيمِ يومًا وليلةً؛ إذا تَطهَّرَ فَلَبِسَ خُفَّيْهِ.. أنْ يَمْسَحَ عليهِمَا).

وقال الحَسنُ البَصريُّ: (أَدركتُ سَبعينَ نَفرًا مِن الصَّحابةِ ﷺ يَرَوْنَ المسحَ على الخفَّين)[1].

ولهذا قالَ أبو حنيفةَ رحمه الله: (ما قُلتُ بالمسْحِ على الخُفَّين حتَّى جاءني فيهِ مثلُ ضَوءِ النَّهار)[2].

وقال الكرخيُّ: (أخافُ الكُفرَ على مَن لا يَرى المسْحَ على الخفَّين؛ لأنَّ الآثار التي جاءتْ فيه في حيِّز التَّواتُر)[3].

وبالجُملة: مَن لا يَرى المسحَ على الخفَّينِ فهو مِن أَهلِ البِدعةِ[4]؛ حتَّى

حاشيَة العلامة الغَزّي

قوله: (ورَوى أبو بَكر[ةَ]) كذا في النُّسخِ، وفي بعضِهَا وصفُه بالصِّديق، وهو سَهوٌ، والصَّوابُ: «أبو بكرة» بزِيادَةِ هاءٍ، وهو: نفيع بن الحارث، روى حديثَهُ التِّرمذيُّ، وابن خُزيمةَ، والدَّارقطنيُّ[5]، وصحَّحهُ الخَطابيُّ.

---

(١) ينظر: «الأوسط من السنن والإجماع والاختلاف» لابن المنذر، [ج٢/ص٨٢] برقم: (٤٥٥). ط: دار الفلاح.

(٢) ينظر: «المبسوط» للسرخسي [ج١/ص٩٨]

(٣) المصدر السابق، في نفس الموضع. وقال العلامة الكاساني مُعللا: «فكان الجحود ردًّا على كبار الصحابة، ونِسبةً إياهم إلى الخطأ، فكان بدعةً». ينظر: «بدائع الصنائع» [ج١/ص٧].

(٤) قال حافظ المغرب ابن عبد البر عند كلامه على حديث المسح على الخفين: «وفيه الحكم الجليل الذي به فُرِّقَ بين أهل السنة وأهل البدع، وهو المسح على الخفين، لا ينكره إلا مخذول أو مبتدع خارج عن جماعة المسلمين، أهل الفقه والأثر لا خلاف بينهم في ذلك بالحجاز والعراق والشام وسائر البلدان، إلا قوما ابتدعوا فأنكروا المسح على الخفين» ينظر: «التمهيد» [ج٧/ص٢٨٥] ط: مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي.

(٥) «صحيح ابن خزيمة» برقم: [١٩٢] و«سنن الدارقطني» برقم: [٧٨٢] و«سنن ابن ماجه» برقم:=

https://t.me/kutubunmufidatun

سُئِلَ أنسُ بنُ مالكٍ رضي الله عنه عَن السُّنَّة والجماعةِ؛ فقالَ: (أنْ تُحِبَّ الشَّيخينِ، ولا تَطْعنَ في الخَتَنيْنِ(١)، وتمسحَ علىٰ الخُفَّين)(٢).

حِلُّ نبيذِ الجرار

(وَلَا يُحَرَّمُ نَبِيذُ الْجَرِّ) وهو أن يُنْبَذَ تمرٌ أو زَبيبٌ في الماءِ، فيُجعلَ في إناءٍ مِن الخزَفِ، فيَحدُثَ فيهِ لَذْعٌ كما للفُقَّاع، فكأنَّه نُهِيَ عن ذلك في بَدْءِ الإسلامِ لمَّا كانتِ الجِرَارُ أوانيَ الخُمورِ، ثمَّ نُسِخَ، **فعَدمُ تحريمِه مِن قواعِدِ أَهلِ السُّنَّة**، خِلافًا للرَّوافِضِ.

حاشية العلامة الغَزّي

حديث: النَّهي عن الانتِبَاذ: رواه مسلمٌ، وأبو داودَ، والنَّسائيُّ عن ابن عبَّاسٍ وابنِ عُمرَ رضي الله عنهم بلفظ: «أنه ﷺ حرَّمَ نَبيذَ الجرِّ»(٣).

ويُؤخَذُ مِن الرِّوايات: أنَّ النَّهيَ مَقصُور علىٰ ما شُويَ ثُمَّ طُليَ بما يَسُدُّ مَسامه؛ كالحَنتم، وهي: جِرَارٌ خضرٌ، والمُزفَّت، والعِلَّةُ: أنه لعدمِ المسَامِّ فيه يُسرِعُ إلىٰ تخمير ما يُنبَذُ فيه، فرُبَّما لم تَسمَحْ نَفسُ صَاحِبه بإرَاقتِه فيَشربُه.

قوله: (ثُم نُسِخَ) ورَدَ نَسخُه في «صحيح مسلم» و«سنن أبي داود» والتِّرمذي مِن رِوايَة بُرَيدَة الأَسلَميِّ(٤).

= [٥٥٦] وغيرهم، وليس في سنن الترمذي حديث المسح عن أبي بكرة.

(١) الخَتَنُ هو الصِّهرُ زوجُ البنت، وهما هنا: عثمان وعلي رضي الله عنهما.

(٢) جاء في «فتاوىٰ قاضيخان» هذا القول منسوبا إلىٰ سيدنا أنس بن مالك رضي الله عنه، وبنحوه بلفظ قريب للإمام أبي حنيفة، ينظر: «فتاوىٰ قاضيخان» [ج١/ص٢١] و«المحيط البرهاني في الفقه النعماني» [ج١/ص١٦٧].

(٣) «صحيح مسلم» برقم: [٥٢٣٢ ـ ٥٢٣٣] و«سنن أبي دواد» برقم: [٣٦٩١] و«سنن النسائي» برقم: [٥٦١٩].

(٤) «صحيح مسلم» برقم: [٢٢٢٠] و«سنن أبي داود» برقم: [٣٦٩٨].

https://t.me/kutubunmufidatun

وهذَا بخِلافِ ما إذا اشتدَّ وصارَ مُسكِراً ؛ فإنَّ القولَ بحُرمةِ قليلِه وكثيرِه ممَّا ذهبَ إليه كثيرٌ مِن أهلِ السُّنَّةِ .

لا يبلغ وليٌّ درجةَ الأنبياء

(وَلَا يَبْلُغُ وَلِيٌّ دَرجَةَ الْأَنْبِيَاءِ) لأنَّ الأنبياءَ مَعصُومونَ مأمُونُونَ عَن خَوفِ الخَاتمةِ ، مُكرَمونَ بالوَحْي ومُشاهدَة المَلَكِ ، مَأمُورُونَ بتبليغِ الأَحكامِ وإرْشَادِ الأَنَامِ ، بَعدَ الاتِّصافِ بكمالاتِ الأَولياءِ ، فما نُقِلَ عن بعضِ الكرَّاميَّةِ مِن جوازِ كونِ الوَليِّ أفضلَ مِن النَّبيِّ . . كفرٌ وضلالٌ .

نعم ؛ قد يَقعُ تَردُّدٌ في أنَّ مرتبةَ النّبوَّةِ أفضلُ أم مرتبةَ الوِلايَةِ ، بعدَ القَطْعِ بأنَّ النَّبيَّ مُتَّصِفٌ بالمرتبتيْنِ ، وأنَّهُ أَفضلُ مِنَ الوليِّ الذي ليسَ بنبيٍّ .

لا تَسقطُ التَّكاليفُ عن العبدِ مادام عاقلًا بالغًا

(وَلَا يَصِلُ الْعَبْدُ) ما دامَ عَاقِلًا بالِغًا (إِلَىٰ حَيْثُ يَسْقُطُ عَنْهُ الْأَمْرُ وَالنَّهْيُ)

حاشيَة العلامة الغزّي

قوله: (كثيرٌ مِن أَهلِ السُّنَّة) بل أكثرهُم ، وذهبَ بعضُهم إلىٰ حِلِّ القَليلِ .

قوله: (نَعم قدْ يقعُ التَّردُّدُ) أي: في نُبوَّةَ النَّبيِّ أَفضَلُ أوْ وِلايَتُه ، كما صرَّحَ به في «شرح المقاصد»[1] فمِن قائلٍ بالأَوَّلِ ؛ لما في النُّبوَّةِ مِن مَعنىٰ الوسَاطَةِ بينَ الجانبَينِ ، والقِيام بمَصالح الخلقِ في الدَّارينِ ، معَ شَرفِ مُشاهَدة الملكِ ، ومِن مَائلٍ إلىٰ الثَّاني ؛ لما في الوِلايَةِ مِن معنَىٰ القُربِ والاختِصَاص الذي يكُون في النَّبيِّ في غَايةِ الكَمالِ ، الحاصِل به كمالُ الانجِذَابِ إلىٰ عَالم القُدْسِ ، والاستِغرَاق في مُلاحظَةِ جنابِ القُدُّوسِ .

---

(١) ينظر: «شرح المقاصد» [ج٢/ص٢٠٥] .

https://t.me/kutubunmufidatun

لعُمومِ الخِطابَاتِ الوَارِدةِ في التَّكاليفِ، وإجماعِ المُجتهِدينَ علىٰ ذلِكَ.

وذهبَ بعضُ المُباحيِّينَ[١]: إلىٰ أنَّ العبدَ إذا بلغَ غايةَ المحبَّةِ، وصَفا قلبُهُ، واختارَ الإيمانَ علىٰ الكُفرِ مِن غيرِ نفاقٍ.. سقطَ عنهُ الأَمرُ والنَّهيُ، ولا يُدخِلُهُ الله تعالىٰ النَّارَ بارتكابِ الكبائرِ، **وبعضُهم**: إلىٰ أنَّه يَسقُطُ عنه العِباداتُ الظَّاهِرةُ، وتكونُ عِبادتُهُ التَّفكُّرَ، **وهذا كفرٌ وضَلالٌ**؛ فإنَّ أكملَ النَّاسِ في المحبَّةِ والإيمانِ همُ الأنبياءُ خُصوصاً حبيبُ الله تعالىٰ، معَ أنَّ التَّكاليفَ في حقِّهم أتمُّ وأكملُ[٢].

وأمَّا قوله ﷺ: «إذا أحبَّ اللهُ عبدًا لم يَضُرَّهُ ذَنبٌ».. **فمعناهُ: أنَّه عَصمَهُ**

حاشية العلامة الغَزّي

حديث «إذا أحبَّ اللهُ عبدًا»: أخرجهُ الدَّيلميُّ والقُشيريُّ مِن رِوايَة أنسٍ[٣] بلفظ: «التَّائبُ مِن الذَّنبِ كمَن لا ذَنبَ له، وإذا أحبَّ الله عَبدًا...» الحديثَ[٤].

قوله: (**فمَعنَاهُ: أنَّه عَصمَهُ**) صَدْرُ الحَديثِ يُشير إلىٰ تأويلٍ آخرَ أقرب، هو: أنَّ الله سُبحانَه يُوفقهُ للتَّوبةِ النَّصُوح.

---

(١) بالضم جمع (مُباحيٍّ) منسوبٌ إلىٰ المباح، وهم قوم أباحوا المحرمات من الخمر والزنا. «النبراس» ص٧٢٣.

(٢) قال الله تعالىٰ حكاية علىٰ لسان عيسىٰ ﷺ: ﴿وَأَوْصَٰنِي بِٱلصَّلَوٰةِ وَٱلزَّكَوٰةِ مَا دُمْتُ حَيًّا﴾ [مريم: ٣١].

(٣) في النُّسخة «د»: وقع سقط كبير من هذا الموضع يقدر بعدة صفحات، إلىٰ حاشيته علىٰ قوله: (وعن ابن مسعود).

(٤) «الفردوس» للديلمي برقم: [٢٤٣٢] والقشيري في «الرسالة» ص٢٩٥. وقال ابن السبكي في «الطبقات»: لم أجد له إسنادا، وقال السخاوي في «الأجوبة المرضية»: وهو في مسند الفردوس عن أنس... لكنه لم يعزه إلىٰ أحدٍ، ولا وقفتُ علىٰ سنده بعدُ. ينظر: «الأجوبة المرضية فيما سئل السخاوي عنه من الأحاديث النبوية» [ج١/ص٨٨] قلتُ: صدرُ الحديث وهو: (التائب من الذنب كمن لا ذنب له) ورد بإسنادٍ رجاله ثقات، وهو عند ابن ماجه، والطبراني في الكبير، والبيهقي في الشُّعب وغيرهم، وله شواهد. وينظر: «المقاصد الحسنة» للسخاوي ص: ٢٤٩.

https://t.me/kutubunmufidatun

مِن الذُّنوب، فلَمْ يَلْحَقْهُ ضررُهَا.

الأصلُ في النُّصوص الشَّرعيَّة حملها على ظاهرها

(وَالنُّصُوصُ) مِن الكتاب والسُّنَّةِ (تُحْمَلُ عَلَىٰ ظَوَاهِرِهَا) ما لم يَصرِف عنهَا دليلٌ قطعيٌّ؛ كما في الآياتِ التي تُشعِرُ ظَواهِرُها بالجِهةِ والجِسميَّةِ ونحوِ ذلكَ.

لا يُقَالُ: هذِه ليستْ مِن النَّصِّ، بلْ مِن المُتشَابِه.

لأنَّا نقولُ: المرادُ بالنَّصِّ هَا هُنا: ليسَ ما يُقابِلُ الظَّاهِرَ والمُفسَّرَ والمُحكَمَ، بل ما يَعُمُّ أقسامَ النَّظمِ علىٰ ما هُو المُتعَارَفُ.

(وَالْعُدُولُ عَنْهَا) أي: عن الظَّواهِرِ (إِلَىٰ مَعَانٍ يَدَّعِيهَا أَهْلُ الْبَاطِنِ) وهمُ الملاحِدةُ، وسُمُّوا الباطنيَّةَ؛ لادِّعائهم أنَّ النُّصوصَ ليستْ علىٰ ظَواهِرِهَا بل لهَا معانٍ باطِنةٌ لا يَعرِفُهَا إلَّا المُعلِّمُ[1]، وقصدُهم بذلكَ نفيُ الشَّريعةِ بالكُلِّيَّةِ.

(إِلْحَادٌ) أي: مَيلٌ وعدولٌ عَن الإسلامِ، واتِّصالٌ والتِصاقٌ (بِكُفْرٍ)[2]

حاشيَة العلامة الغَـزّي

قوله: (لا يقالُ: هذهِ ليسَتْ مِن النَّصِّ) اعلم أنَّ اللَّفظَ إذا ظهرَ المرادُ منه فإنْ لم يحتَملِ النَّسخَ.. فمُحكَمٌ، وإلَّا فإنْ لم يحتَملِ التَّأويلَ.. فمُفسَّر، وإلا فإنْ سِيقَ لأجلِ ذلكَ المراد.. فنَصٌّ، وإلَّا.. فظَاهِرٌ، وإنْ خفِيَ المُراد منهُ؛ فإنْ خَفِيَ لعَارِضٍ.. فخَفيٌّ، وإنْ خفِيَ لنَفسِه وأُدرِكَ عَقلًا.. فمُشكِلٌ، أو نقلًا.. فمُجمَلٌ، أو لم يُدرَك أصلًا.. فمُتشَابِهٌ.

---

(١) المعلّم: بكسر اللام أو فتحها، وهو الإمام المعصوم المخفي عن عامة الخلق، ويزعمون أن لهم رئيسا يأخذ العلم عن الإمام ويعلمهم، ويسمونه حجة. «النبراس» ص٧٢٦.

(٢) في نسخة المتن المفردة: (وكفر) وفي (س) و(خ) من نسخ الشرح جُعل قوله: (واتصال والتصاق بكفر) كله متنا، بخلاف النسخ الأخرىٰ.

https://t.me/kutubunmufidatun

لكونِه تكذيباً للنَّبيِّ ﷺ فيما عُلِمَ مَجيئُهُ بهِ بالضَّرورَةِ.

التفسير الإشاري

وأمَّا ما يَذهبُ إليه بعضُ المُحقِّقِينَ: مِن أنَّ النُّصوصَ علىٰ[1] ظواهِرِهَا، ومعَ ذلكَ ففيهَا إشاراتٌ خفيَّةٌ إلىٰ دقائقَ تنكشفُ علىٰ أربابِ السُّلوكِ يُمكِنُ التَّطبيقُ بينهَا وبينَ الظَّواهِرِ المُرادةِ.. فهو مِنْ كمالِ الإيمانِ، ومَحْضِ العِرفَانِ[2].

حاشيَة العلامة الغَزّي

قوله: (ومعَ ذلِكَ ففيهَا إشارَاتٌ) أي: كما يُقال في قوله تعالىٰ: ﴿إِنَّ ٱلْمُلُوكَ إِذَا دَخَلُوا۟ قَرْيَةً أَفْسَدُوهَا﴾ [النمل: ٣٤] أنَّهُ مع إرادةِ الظَّاهرِ يُشير إلىٰ أنَّ محبَّةَ اللهِ تعالىٰ إذا

(١) في (ش): تحمل علىٰ ظواهرها.

(٢) التفسير الإشاري ويُسمىٰ بغرائب التفسير ذكرَ له أهلُ السُّنَّة شُروطًا لقبُوله، ومعنىٰ القبول هو عدم الرَّفض لا وجوب الأخذ به كما لا يخفىٰ، ومِن هذه الشروط ما أشار إليه العلامة الشارح: ألا يتنافىٰ مع المعنىٰ الظاهر والمقرر في لسان العرب، ويلزم عنه عدم جواز ادعاء أن التفسير الإشاري هو المراد وحده مِن النص القرآني دون المعنىٰ الظاهر، وأن يكون للتفسير الإشاري شاهد شرعي يؤيده من غير معارض. ولذا استقر تعريفهم لهذا النوع من التفسير علىٰ قولهم: **هو تأويل آيات القرآن علىٰ معنىٰ غير ما يظهر منها، بمقتضىٰ إشارات خفية تظهر لأرباب السلوك، ويمكن التطبيق بينها وبين الظواهر المرادة**. ومِن التفاسير التي وضعت علىٰ هذه الطريقة عموما: «تفسير القرآن العظيم» لسهل بن عبد الله التُّستري (ت: ٢٧٣ هـ) وتفسير «لطائف الإشارات» لأبي القاسم القشري (ت: ٤٦٥ هـ). وتفسير ابن برَّجان الأندلسي (ت: ٥٣٦ هـ) وسماه: «تنبيه الأفهام إلىٰ تدبر الكتاب الحكيم وتعرّف الآيات والنبأ العظيم». ومن التفاسير الإشارية المشهورة: «حقائق التفسير» لأبي عبد الرحمن السُّلمي (ت: ٤١٢ هـ) إلا أن السيوطي في «طبقات المفسرين» ذكرَ تفسير السُّلمي ضمن مَن صنّف في التفسير من المبتدعة. وقال: وإنما أوردته في هذا القسم؛ لأن تفسيره غير محمودٍ. اهـ. وهناك مؤلفات أخرىٰ مِن هذا الباب أخلَّت بالشروط المذكورة. منها تفسير القاشاني (٧٣٠ هـ) الذي بناه علىٰ وحدة الوجود، وطبع منسوبا لابن عربي الحاتمي، والحق أنه للقاشاني وهو مِن أبتاع المدرسة الأكبرية الوجودية، والله أعلم. ينظر: «طبقات المفسرين» للسيوطي ص٩٧ - ٩٨. و«علوم القرآن الكريم» للشيخ نور الدين عتر ص ٩٧ - ١٠٢. و«التفسير والمفسرون» [ج٢/ص٢٩٥] وما بعدها.

https://t.me/kutubunmufidatun

(وَرَدُّ النُّصُوصِ) بأنْ يُنكِرَ الأحكامَ التي دلَّتْ عليهَا النُّصوصُ القطعيَّةُ مِن الكتابِ والسُّنَّةِ؛ كحَشْرِ الأجسَادِ مثلًا (كُفْرٌ) لكونِه تكذيبًا صَريحًا لله تعالىٰ ورسُولِه؛ فمَن قذفَ عائشةَ رضي الله عنها بالزِّنا.. كفَرَ[١].

(وَاسْتِحْلَالُ الْمَعْصِيَةِ) صغيرةً كانتْ أو كَبيرةً (كُفْرٌ) إذا ثبتَ كونُها مَعصِيةً بدليلٍ قَطعيٍّ[٢]، وقد عُلِمَ ذلكَ فيما سبقَ.

(وَالِاسْتِهَانَةُ بِهَا كُفْرٌ، وَالِاسْتِهْزَاءُ عَلَىٰ الشَّرِيعَةِ كُفْرٌ) لأنَّ ذلكَ مِن أَمارَاتِ التَّكذيبِ.

فروعٌ في التَّكفيرِ

وعلىٰ هذه الأُصولِ يتفرَّعُ ما ذُكِرَ في الفتاوىٰ[٣]: مِن أنَّه إذا اعتقَدَ الحرَامَ حلالًا: فإنْ كانَ حُرمتُهُ لِعَيْنِه، وقدْ ثبتَ بدليلٍ قطعيٍّ.. يَكْفُرُ، وإلَّا فلا؛ بأنْ

حاشيَة العلامة الغَزِّي

دخلتْ قلبَ عبدٍ استولَتْ عليه، فلم تَدعْ لغَيرِهَا فيه مدخلًا، بل أفسَدتهُ عَن جميعِ ما عداهَا مِن حيثُ صارَ في غَايةِ الصَّلاحِ، وجعلتْ أَعِزَّةَ ما كان فيه قَبلهَا أَذِلَّةً، ونحو ذلكَ.

قوله: (فإنْ كانَ حُرمتُه لعَينِهِ) أي: منشأُ حُرمتِه عينُ المَحَلِّ الذي تعلَّقَ بهِ الفِعلُ؛

---

(١) سبق تحقيق القول في هذه المسألة وأن الحكم بالكفر فيها راجع إما إلىٰ كون القذف في عين تلك الواقعة التي برَّأها الله منها، فيكون تكذيبا للنص الإلهي، أو لأن قذفها رضي الله عنها فيه إيذاء لرسول الله ﷺ لقوله تعالىٰ: ﴿ٱلْخَبِيثَٰتُ لِلْخَبِيثِينَ﴾ [النور: ٢٦] وإلا فلا تكفير بمجرد السب أو القذف بل هي كبيرة.

(٢) ولا ينفعه التأويل إذا عُلم مِن الدين بالضرورة تحريمها، كما أن تأويل الفلاسفة أدلَّةَ حدوث العالم لا يدفع كفرهم. «ابن أبي شريف»

(٣) أي: فتاوىٰ علماء الحنفية في بلاد ما وراء النهر. ووقع في نسختي (ش) و(خ) زيادة: في الفتاوىٰ والواقعات.

https://t.me/kutubunmufidatun

يكونَ حرمتُهُ لغيرِهِ، أو ثبتَ بدليلٍ ظنّيٍّ.

وبعضهم لم يُفَرِّق بينَ الحرامِ لعَينهِ ولغَيرِهِ؛ فقالَ: مَن استَحلَّ حرَامًا قد عُلِمَ في دينِ النَّبيِّ ﷺ تحريمُهُ؛ كنكاحِ ذَوي المَحارِمِ، أو شُربِ الخمرِ، أو أكلِ ميتةٍ أو دمٍ أو خنزيرٍ مِن غيرِ ضَرُورةٍ.. فكافِرٌ، وفِعلُ هذهِ الأشياءِ بدُونِ الاستحلالِ فِسْقٌ.

ومَن استَحلَّ شُربَ النَّبيذِ إلى سُكرٍ[١].. كَفَرَ، أمَّا لوْ قالَ لحرَامٍ: (هذا حَلالٌ) لترويجِ السِّلْعةِ، أو بحُكمِ الجَهلِ.. لا يَكفُرُ.

ولو تمنَّىٰ ألَّا يكونَ الخمرُ حرَامًا، أو لا يكونَ صَومُ رمضانَ فَرْضًا؛ لِما يَشُقُّ عليه.. لا يكْفرُ، بخِلافِ ما إذا تمنَّىٰ ألَّا يَحرُمَ الزِّنا وقتلُ النَّفسِ بغيرِ حقٍّ؛ فإنَّه يَكْفُر؛ لأنَّ حُرمةَ هذا ثابتةٌ في جميعِ الأَديانِ؛ ....

حاشية العلامة الغَزّي

كأكلِ الميتَةِ، والزِّنا، وشُربِ الخَمرِ، بخِلاف نِكَاحِ المحَارِمِ فإنَّ التَّحريمَ لحُرمَتِهنَّ.

قوله: (وبعضُهم لمْ يُفرِّق) هذا هو المُوافِق لمذهبِ الشَّافعيِّ، وهو الأَصوبُ والمُناسِبُ لما تفرَّعَ عنهُ.

قوله: (قد عُلِمَ... تَحريمُه) أي: بالضَّرُورةِ والقَطعِ، بخِلاف ما لا يَعرِفهُ إلَّا الخَواصُّ، فإنه لا يَكفُر مُستَحِلُّه.

قوله: (فإنَّه يكفُرُ) الصَّوابُ مِن مَذهبِنا: أنه لا يَكفُرُ في مَسألةِ التَّمنِّي إذا لم يكُن له نيَّةٌ تقتَضِي كُفرَهُ، وما ذَكرَهُ في الشَّرحِ مَبنيٌّ على ما ذهبَ إليهِ الحَنفِيَّةُ مِن الحُسن والقُبحِ، كما هو مقررٌ في أُصولِهم[٢].

---

(١) في (س): إلى أن سكر.

(٢) قال البقاعي: هذا المسلكُ قريبٌ مِن مسلك المعتزلة في التَّحسين، ومذهبُنا: أنَّ هذا لا يكفُر؛=

https://t.me/kutubunmufidatun

مُوافِقةً للحِكمَةِ، ومَنْ أرادَ الخُروجَ عَن الحَكمةِ.. فقدْ أرادَ أنْ يحكُمَ اللهُ بما ليسَ بحِكمَةٍ، وهذا جَهلٌ مِنهُ بربِّهِ.

وذكرَ الإمامُ السَّرَخْسِيُّ رحمه الله في (كتاب الحيض): أَنَّهُ لو استحلَّ وَطْءَ امرأتِهِ الحائضِ.. يَكفُرُ[1]، وفي «النَّوادر» عن مُحمَّدٍ رحمه الله: أنَّه لا يَكفُرُ، وهو الصَّحيح[2].

حاشيَة العلامة الغَزِّي

قوله: (موافقةً للحِكمَة) أي: في حدِّ ذاتِهَا، معَ قطعِ النَّظرِ عن حَالِ الأشخَاصِ والأَزمَانِ، فمِن ثَمَّ استلزمَ تمنِّي عَدمِها الخُروجَ عَن الحِكمَةِ، بخِلاف حُرمَةِ نحو الخمرِ، فإنَّ الحِكمةَ فيهَا ليسَتْ ذَاتيَّةً، فيَحتمِل إرادةَ تبديلِ حالِ الأشخَاصِ والأَزمَانِ.

قوله: (وهو الصَّحيحُ) ينبغِي أنْ يكُونَ الصَّحيحُ ما ذكرهُ الإمامُ السَّرَخْسِيُّ؛

= لأنه تمنَّىٰ أمرًا مُمكنًا؛ لأنَّ الله تعالىٰ قادرٌ علىٰ تحليل ذلك، ولا يقبُح منه شيءٌ سبحانه. ينظر: **«النكت والفوائد علىٰ شرح العقائد»** للبرهان البقاعي، ص٧٥٦.

(١) ينظر: «المبسوط» [ج٣/ص١٥٢]. ووجْهُ الكفرِ أنه إنكارٌ لقوله تعالىٰ: ﴿فَٱعْتَزِلُوا۟ ٱلنِّسَآءَ فِى ٱلْمَحِيضِ وَلَا تَقْرَبُوهُنَّ حَتَّىٰ يَطْهُرْنَ﴾ [البقرة: ٢٢٢].

(٢) أي: لاحتمال أن يكون النهي للاستقذار لا للتحريم، أو لأنَّ استِحلاله علىٰ زعمِ أنَّ النهي ليس للتَّحريم، أما إنْ استحلَّ مع العِلم بأن النهي يفيد الحرمة فيكفر. **قال الفِرهاري**: وعندي هذا القول أعدل. **وعلل الحصفكي** عدم الكفر بذلك: بأنه حرام لغيره. ينظر: «النبراس» ص٧٣١ و«حاشية ابن عابدين» [ج١/ص٢٩٧]. **وقال الإمام النووي الشافعي**: «اعلم أنَّ مُباشرةَ الحائضِ أقسام: أحدها: أن يباشرها بالجماع في الفرج، فهذا حرام بإجماع المسلمين، بنص القرآن العزيز، والسنة الصحيحة، قال أصحابنا: ولو اعتقدَ مسلمٌ حِلَّ جماع الحائض في فرجها صار كافرا مرتدا، ولو فعله إنسان غير معتقد حِلَّهُ؛ فإن كان ناسيا أو جاهلا بوجودِ الحيض أو جاهلا بتحريمه أو مُكرها.. فلا إثم عليه ولا كفارة، وإنْ وطئها عامدًا عالما بالحيض والتحريم مُختارًا.. فقد ارتكب معصية كبيرةً، نص الشافعي علىٰ أنها كبيرة، وتجب عليه التوبة، وفي وجوب الكفارة قولان للشافعي: **أصحهما** وهو الجديد وقول مالك وأبي حنيفة وأحمد في إحدىٰ الروايتين وجماهير السلف: أنه لا كفارة عليه» ثم تكلم في القسم الثاني عن المباشرة فيما فوق السرة وتحت الركبة ونقل الإجماع علىٰ حِلّه. ينظر: «شرح النووي علىٰ مسلم» [ج٣/ص٢٠٤].

https://t.me/kutubunmufidatun

وفي استِحلالِهِ اللِّواطةَ بامرأتِه لا يكفرُ على الأصحِّ[١].

ومَن وصفَ الله تعالى بما لا يَليقُ به[٢]، أو سَخِرَ باسمٍ مِن أسمائه، أو بأمْرٍ مِن أَوامِره[٣]، أو أنكَرَ وَعْدَهُ أو وَعِيدَهُ.. يَكْفُرُ.

وكذا لو تمنَّى ألَّا يكونَ نبيٌّ مِن الأنبياءِ على قصدِ استِخفَافٍ[٤] أو عَداوةٍ.

وكذا لو ضحكَ على وجه الرِّضا ممَّنْ تكلَّمَ بالكُفرِ[٥].

وكذا لو جَلَسَ على مَكانٍ مُرتفِعٍ، وحَوْلَهُ جماعةٌ يَسألُونَه مسَائلَ ويَضحكُونَ

حاشية العلامة الغزي

لأنَّ التَّحريمَ مُجمَعٌ عليه مَعلومٌ مِن الدِّينِ بالضَّرورةِ، وهو ثابِتٌ بنَصِّ الكِتاب والسُّنة ولا يخفَى على مُسلِمٍ.

قوله: (وكذا لو جلَسَ) الصَّوابُ مِن مذهبِنا أنَّهم لا يكفُرونَ، وكذَا لا كُفرَ بالتَّسميةِ عندَ شُربِ الخَمرِ ونَحوِه، إلَّا إن انضَمَّ إليهَا استِخفَافٌ.

---

(١) لأنَّ تحريمها قياس على حرمة وطء الحائض، والعلة الجامعة: التلوث بالقذر، ولم يثبت بكتاب ولا بحديث متواتر. ينظر: «النبراس» ص٧٣١.

(٢) أي بما لا يليق بالضرورة العقلية أو الدينية: كالجهل، والظلم، والكذب، والفقر، والزوجة، أو الولد، أما وصفه بالجسمية والجهة فقيل: كفر، وقيل: لا؛ لأنه من النظريات الدقيقة، نعم؛ مَن ذهب من المجسمة إلى أنه ثلاثة أشبار أو كسمك يتلألأ ونحوه من الخرافات الباطلة فلا شك في كفره. ينظر: «النبراس» ص٧٣٢.

(٣) قال الفرهاري: كما يفعله كثيرٌ مِن الجهلة في تحليل المطلقة ثلاثا. «النبراس» ص٧٣٢.

(٤) أي: كأن يزعم أنه لا فائدة في بعثهم، قال الفرهاري: وتخصيص القصد يدلُّ على أنه ليس كفرًا على الإطلاق، كما إذا قاله عجزا عن أداء التكليفات، ولكن عندي أنّ هذا التمني كفر على إطلاقه. «النبراس» ص٧٣٢.

(٥) أي: على سبيل استحسان الكفر، أما إذا كان الكلام مُضحكا بالاضطرار.. فلا كفرَ، هكذا قاله بعضهم. «النبراس» ص٧٣٢.

https://t.me/kutubunmufidatun

ويَضرِبُونَه بالوَسائدِ. . يَكفُرونَ جميعًا(١).

وكذا لو أمرَ رجلًا أنْ يكفر بالله، أو عَزَمَ على أنْ يَأمُرَه. . يَكفُرُ(٢).

وكذا لو أَفتىٰ لامرأةٍ بالكُفر لتَبين مِن زَوجِهَا(٣).

وكذا لو قالَ عِندَ شُربِ الخمرِ أو الزِّنا: باسم الله(٤).

وكذا لو صلَّىٰ لغيرِ القِبلةِ(٥) أو بغيرِ طَهارةٍ مُتعمِّدًا. . يَكفُرُ(٦)، وإنْ وَافقَ ذلك الكَعبةَ.

اليأسُ والأمنُ مِن الله تعالى

وكذا لو أَطلقَ كلِمةَ الكُفرِ استِخفافًا لا اعتِقادًا، إلىٰ غيرِ ذلكَ مِن

---

(١) صوَّب النوويُّ أنه لا يكفر في مسألة التَّشبُّهِ، ينظر: «روضة الطالبين» [ج١٠/ص٦٨]. والمراد بالتشبه هنا أن صورة المسألة في رجلٍ تشبه بالمُذكرين والواعظين وجلس علىٰ مرتفع ليعظ وحوله ناس يتشبهون بالمستمعين وفعلوا ذلك علىٰ وجه اللعب والتمثيل. ومن حكم بالكفر كما في كتب الحنفية. . حملَ صنيعهم علىٰ الاستهزاء بالدين وأهله. والله أعلم.

(٢) أي سواء كفر المأمُور أو لا.

(٣) ارتداد أحد الزوجين يقطع النكاح، وهي حيلة معروفة، ولذا أفتىٰ أبو القاسم الصفار وأبو جعفر الهندواني والإمام إسماعيل الزاهد البخاري وبعض مشايخ سمرقند رحمهم الله تعالىٰ: أنه لا ينقطع النكاح بارتدادها قطعا للاحتيالِ، وعامة مشايخ بخارىٰ وسمرقند أفتوا بالفرقة، وقطعوا الاحتيال بالجبر علىٰ النكاح بالزوج الأول. «النبراس» ص٧٣٣.

(٤) ومعتمد الشافعية في هذه المسألة والتي تليها في مسألة الصلاة إلىٰ غير القبلة أو بلا وضوء: هو عدم الكفر بذلك؛ إلا إذا كان مصحوبا بالاستهزاء والاستخفاف. ينظر: «النكت والفوائد» ص٧٥٧.

(٥) أي: بلا ضرورة ولا في نافلة سفر.

(٦) قال الفرهاري: كفر المصلي إلىٰ غير الكعبة منصوص الإمام أبي حنيفة رحمه الله تعالىٰ، وقال ركن الإسلام علي السُّغدي: لا يكفر، وكلام شمس الأئمة الحلواني يدل علىٰ أنه يكفر إن فعل استهزاءً واستخفافا، وأما كفر المصلي بغير طهارةٍ وهو مختار الفقيه أبي الليث والصدر الشهيد، وقال الحلواني: لا يكفر، وقال بعض المشايخ: مَن أحدث في صلاته واستحيا ومضىٰ في صلاته. . لم يكفر، ولكن يجب ألا يقصد ركوعا ولا سجودا. «النبراس» ص٧٣٤.

https://t.me/kutubunmufidatun

الفُروعِ[(١)].

(وَالْيَأْسُ مِنَ اللهِ تَعَالَىٰ كُفْرٌ) لأنَّه ﴿لَا يَاْيْـَٔسُ مِن رَّوْحِ ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْقَوْمُ ٱلْكَٰفِرُونَ﴾ [يوسف: ٨٧].

(وَالْأَمْنُ مِنَ اللهِ تَعَالَىٰ كُفْرٌ) إذ ﴿لَا يَأْمَنُ مَكْرَ ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْقَوْمُ ٱلْخَٰسِرُونَ﴾.

اعتراض: فعند المعتزلة يأس وأمن ولم نحكم بكفرهم

فإن قيلَ: الجزمُ بأنَّ العاصيَ يكونُ في النَّارِ يأسٌ مِن الله تعالىٰ، وبأنَّ المُطيعَ يكونُ في الجنَّةِ أمنٌ مِن الله تعالىٰ، فيكونُ المعتزليُّ كافِراً، مُطيعاً كان أو عاصِياً؛ لأنَّه إمَّا آمِنٌ أو يائسٌ، ومِن قواعِد أهل السُّنَّة ألَّا يُكفَّرَ أحدٌ مِن ....

حاشية العلامة الغَزّي

قوله: (واليَأسُ مِن الله تعالىٰ كُفرٌ.... والأَمنُ مِن الله كُفرٌ) هذا مَذهبُ الحَنفيَّةِ، والمذهبُ عِندنَا: أنَّهما كَبيرتَانِ لا كُفرَ بهِمَا، إلَّا إذا انضَمَّ إلىٰ اليَأسِ اعتِقادُ عَدمِ القُدرَةِ، أو إلىٰ الأَمنِ اعتِقادُ ألَّا مَكْرَ، أو استِخفَافٌ.. فيَكفُرُ بهِمَا، وعلىٰ هذا يُحمَلُ نَصُّ القُرآن.

قوله: (فإن قيلَ: الجَزمُ بأنَّ العَاصي) أي: علىٰ تَقديرِ كونِ الجَازمِ عَاصِيًا أو مُطيعًا كما سيُصوِّرُه.

(١) ويجب علىٰ المفتي إذا كان في المسألة وجوهٌ توجِبُ التكفيرَ ووجْهٌ واحِدٌ يمنعه.. ألَّا يحكم بالكفر، كذا في العمادية. «النبراس» ص٧٣٤. ومراده بالعمادية: كتاب «فصول الأحكام في أصول الأحكام» المعروف بـ«الفصول العمادية» لأبي الفتح عبد الرحيم بن أبي بكر عماد الدين بن علي بن أبي بكر المرغيناني السمرقندي.

https://t.me/kutubunmufidatun

أَهلِ القِبلة[١].

قُلنا: هذا ليسَ بيائسٍ ولا آمنٍ؛ لأنَّهُ علىٰ تقديرِ العِصيَانِ لا يَيْئَسُ أنْ يُوَفِّقَهُ الله تعالىٰ للتَّوبةِ والعَملِ الصَّالحِ، وعلىٰ تَقديرِ الطَّاعةِ لا يأمنُ أنْ[٢] يَخذُلَهُ فيكتَسِبَ المعاصِيَ.

وبهذا يظهرُ الجوابُ عمَّا قيلَ: إنَّ المعتزليَّ إذا ارتكبَ كبيرةً لزِمَ أنْ يصِيرَ كافِراً؛ ليَأْسِهِ مِن رَحمةِ الله تعالىٰ، ولاعتقَادِهِ أنَّهُ ليسَ بمُؤمنٍ؛ وذلكَ لأنَّا لا نُسلِّمُ أنَّ اعتِقادَ استِحقاقِهِ النَّارَ يَستلزِمُ اليأْسَ، وأنَّ اعتِقادَ عدَمِ إيمانِهِ المُفَسَّرِ بمَجمُوعِ[٣] التَّصديقِ والإقرَارِ والأَعمالِ بِناءً علىٰ انتِفَاءِ[٤] الأَعمالِ.. يُوجِبُ الكُفرَ.

هذا؛ والجمعُ بينَ قولِهم: (لا يُكفَّرُ أحدٌ مِن أهلِ القِبلَة)، وقولِهم:

حاشية العلامة الغـزّي

قوله: (**هذَا والجَمعُ بينَ قولِهم: لا يُكفَّرُ أحدٌ مِن أَهلِ القِبلَةِ**) المراد: في المسَائلِ الاجتِهاديَّة، أمَّا مَن أنكرَ ضروريَّاتِ الدِّينِ.. فلا نِزاعَ في تَكفيرِهِ، ثم هذا

---

(١) **معناه اللغوي**: مَن يُصلي إلىٰ الكعبة أو يعتقدها قبلةً، **وفي اصطلاح المتكلمين**: مَن يصدق بضروريات الدين، أي: الأمور التي عُلم ثبوتها في الشرع واشتهر، فمن أنكر شيئا من الضروريات: كحدوث العالم، وحشر الأجساد، وعِلم الله سبحانه بالجزئيات، وفرضية الصلاة والصوم.. لم يكن مِن أهل القبلة ولو كان مجاهدا في الطاعات، وكذلك من باشر شيئا مِن أمارات التكذيب: كسجود لصنم، والإهانة بأمر شرعي، والاستهزاء عليه.. فليس مِن أهل القبلة. **ومعنىٰ عدم تكفير أهل القبلة**: ألا يكفر بارتكاب المعاصي، ولا بإنكار الأمور الخفية غير المشهورة، هذا ما حققه المحققون، فاحفظه. «النبراس» ص٧٣٥.

(٢) في (س): مِن أن يخذله.

(٣) في (س): بجميع.

(٤) في (خ) زيادة: بناء علىٰ أن انتفاء.

https://t.me/kutubunmufidatun

(يُكَفَّرُ مَن قالَ بخلْقِ القُرآنِ ، أو استِحالَةِ الرُّؤيةِ ، أو سبِّ الشَّيخينِ أو لَعنِهما) ، وأمثالِ ذلكَ . . مُشكِلٌ[1] .

[الكلام في الكَهانةِ والتَّنجيم وادِّعاء عِلم الغيب]

(وَتَصْدِيقُ الْكَاهِنِ بِمَا يُخْبِرُ بِهِ[2] عَنِ الْغَيْبِ كُفْرٌ) لقولِه ﷺ: «مَنْ أتىٰ كَاهِنًا فصَدقَّهُ بما يقولُ . . فقدْ كَفرَ بما أَنزلَ[3] اللهُ علىٰ مُحمَّدٍ» .

والكاهِنُ: هو الذي يُخبرُ عَن الكَوائنِ في مُستقبَلِ الزَّمانِ ؛ ويَدَّعي مَعرِفةَ الأَسرارِ ومُطالعَةَ عِلْمِ الغَيبِ ، وكانَ في العَرَبِ كَهَنَةٌ يدَّعُونَ معرِفةَ الأُمورِ ؛ فمنهم مَن كانَ يَزعُمُ أنَّ له رَئِيًّا مِن الجِنِّ . . . .

حاشية العلامة الغَزّي

القَولُ للأشعريِّ وبعضِ مُتابعيهِ ، أمَّا البعضُ الآخرُ: فلمْ يُوافِقوهم ، وهُم الذينَ كفَّروا المُعتزِلةَ والشِّيعةَ في بعضِ المَسائلِ ، فلا حاجةَ إلىٰ الجَمعِ ؛ لعَدمِ اتِّحاد القَائلِ .

حديث: «مَن أتىٰ كاهِنًا» رواهُ أصحَابُ السُّننِ الأَربعةِ عن أبي هُريرَة[4] .

قوله: (ومُطالعةَ عِلمِ الغَيبِ) أي: بفهمٍ أُعطِيَهُ ، أو بإلقَاءِ الجِنِّ .

قوله: (رَئِيًّا) هو بفتح الرَّاءِ وكسرِ الهَمزةِ وتَشديدِ اليَاء التَّحتيَّةِ ، أي: جِنيًّا يتَراءىٰ له ، أي: يتبدَّىٰ لهُ بحيثُ يَراهُ .

---

(١) قال البقاعي: قال شيخنا ـ يريد الحافظ ابن حجر العسقلاني ـ: كان الشيخ علاء الدين البخاري الحنفي يعتذر عن مشايخهم ؛ بإنَّ إطلاقهم كلمات الكفر في هذه المواضع ليس علىٰ بابه ، بل المراد منه التغليظ وإرادة التنفير . ينظر: «النكت والفوئد» ص٧٥٧

(٢) في (ح) و(س): يخبره . والمثبت كما في (ظ) ونسخة المتن المفردة .

(٣) في (ظ): بما أُنزل علىٰ محمد ﷺ .

(٤) «سنن أبي داود» برقم: [٣٩٠٤] و«سنن الترمذي» برقم: [١٣٥] و«سنن النسائي الكبرىٰ» برقم: [٩٠١٧] و«سنن ابن ماجه» برقم: [٦٣٩] .

https://t.me/kutubunmufidatun

وتابعةٌ[١] تُلقِي إليهِ الأَخبارَ، ومِنهم مَن كانَ يدَّعي أنَّه يَستدرِكُ الأُمورَ بفَهمٍ أُعطِيَه.

والمُنجِّم إذا ادَّعى العِلمَ بالحَوادِثِ الآتيةِ فهو مِثلُ الكاهِنِ[٢].

وبالجُملةِ: العِلمُ بالغيبِ أَمرٌ تفرَّدَ به الله ﷻ، لا سَبيلَ إليه للعِبادِ إلَّا بإعلامٍ منهُ وإلهامٍ بطريقِ المُعجزَةِ أو الكرامةِ، أو إرشادٍ إلى الاستدلالِ بالأَمارَاتِ فيما يُمكِنُ ذلكَ فيه، ولهذا ذُكِرَ في الفتاوىٰ: أنَّ قولَ القائلِ عِندَ رُؤيةِ هَالَةِ القمرِ: (يكون مطرٌ) مُدَّعِياً عِلمَ الغيبِ لا بِعلامةٍ.. كفرٌ[٣].

المعدومُ ليسَ بشيءٍ خِلافًا للمعتزلةِ

(وَالْمَعْدُومُ لَيْسَ بِشَيْءٍ) إن أُرِيدَ بـ(الشَّيءِ) الثَّابتُ المتحقِّقُ علىٰ ما

---

(١) في نسخة (ظ): (رئيًا من الجن يُتابِعُه يلقي...). قال الفرهاري: التابعة: جنيٌّ يتبع الرجلَ، ويذهبُ معه أينما ذهب، والتاء للنقل من الوصفية إلى الاسمية، وقال صاحب «القاموس»: الجني تابعٌ، والجنية تابعة، فالتاء للتأنيث. ينظر: «النبراس» ص٧٣٨. و«القاموس المحيط» للفيروزآبادي، باب: الواو والياء، فصل الراء: الرؤية.

(٢) أي: فيكون المنجم كافرا، وكذلك يكون مصدقه كافرا، أما إذا زعمَ أنه يستدلُّ بعلامات فلكية علىٰ سبيل الظنِّ؛ كاستدلال الطبيب بالنبض علىٰ حال المريض فلا يكفر. ينظر «النبراس» ص٧٣٨. وقال البقاعي: أي: في أن كلاً منهما كاذب في إخباره باعتبار ادِّعائهِ العلمَ، فهو إذا قال: غدا يقدم زيد المسافر.. كأنه يقول أعلم ذلك، فهو كاذب في هذه الدعوىٰ، ولا يضرنا قدوم زيد في الوقت الذي أخبر به، فإن ادعى المنجم ظنَّ مثل ذلك لا علمه بأمارات دلّته علىٰ ذلك.. لم يكفر، مع **ارتكابه لمحرمٍ**، فيعلم أن ذلك حرام، وأن هذه الأمارات وإن كانت قد تدل في نفسها فقد نُسِخَ مِن شرعنا جواز الاستدلال بها. ينظر: «النكت والفوائد» ص٧٥٩ وفيها تتمة.

(٣) ينظر مثلا: «مجمع الأنهر في شرح ملتقى الأبحر» [ج١/ص٦٩١] تحت عنوان: ألفاظ الكفر أنواع. ويُلاحظ أنَّ الحكم بالكفر هنا بقيد كونه ادعى عِلمَ ذلك بلا علامة أو أمارة، أما إذا استدلَّ بأنَّ الهالة تدلُّ علىٰ رطوبة الهواء، ورطوبة الهواء سبب أغلبي للمطر.. فلا كفرَ.

https://t.me/kutubunmufidatun

ذهبَ إليه المحقِّقونَ مِن أنَّ الشَّيئيَّةَ تُساوي الوجُودَ والثُّبوتَ، والعَدمُ يُرادِفُ النَّفي.. **فهذا حكمٌ ضروريٌّ**، لم يُنَازِعْ فيه إلَّا المعتزلةُ القائلونَ بأنَّ المعدومَ المُمْكِنَ ثابتٌ في الخارجِ.

وإنْ أُرِيدَ أنَّ المعدُومَ لا يُسمَّىٰ شيئاً.. فهو بحثٌ لغويٌّ مبنيٌّ علىٰ تفسير (الشَّيء): أنَّه الموجودُ، أو المعلُومُ، أو ما يصِحُّ أن يُعلَمَ أو يُخبَرَ عنه، **فالمرجعُ** إلىٰ النَّقلِ، وتَتبُّعِ موَارِدِ الاستعمَالِ.

في الدُّعاءِ والصَّدقةِ نفعٌ للأمواتِ خِلافًا للمعتزلةِ

(**وَفِي دُعَاءِ الْأَحْيَاءِ لِلْأَمْوَاتِ، وَصَدَقَتِهِمْ**) أي: صدقةُ الأَحياءِ (**عَنْهُمْ**) أي: عنِ الأَمواتِ (**نَفْعٌ لَهُمْ**) أي: للأمواتِ، خِلافًا للمُعتزلةِ؛ تمسُّكاً بأنَّ القضاءَ لا يتبدَّلُ، وكلُّ نفسٍ مَرهُونَةٌ بما كسَبَتْ، والمرْءُ مَجزِيٌّ بعَملِهِ، لا بعملِ غَيرِهِ.

ولنا: ما وَردَ في الأَحاديثِ الصِّحاحِ مِن الدُّعاءِ للأمواتِ، خُصوصًا في صلاةِ الجنازَةِ، وقدْ توَارثَهُ السَّلفُ، فلو لمْ يكنْ للأمواتِ نَفعٌ فيهِ.. لما كانَ له معنًىٰ.

حاشية العلامة الغـزّي

قوله: (**مِن أنَّ الشَّيئيَّةَ تُساوي الوجُودَ**) في بعضِ النُّسخِ «تُسَاوِقُ» بالقَافِ، وبِهِ عبَّرَ في «شرح المقاصد» قال: «بمعنىٰ أنَّ كلَّ مَوجُودٍ شيءٌ وبالعَكسِ، قال: ولفظ المُساوقَةِ يُستعمَلُ عندهم فيما يَعُمُّ الاتِّحادَ في المفهُوم والمُساوَاةَ في الصِّدق، ولهم تَردُّدٌ في اتِّحاد مفهوم الوجُودِ والشَّيئيَّةِ، بل ربَّما يُدَّعىٰ نفيه بناءً علىٰ أنَّ قولنا: السَّوادُ موجُودٌ.. يُفيد فائدةً يُعتَدُّ بها، بخِلاف قَولِنا: السَّوادُ شَيءٌ»[1].

(١) ينظر: «شرح المقاصد» [ج١/ص٨٠].

https://t.me/kutubunmufidatun

وقالَ ﷺ: «ما مِن مَيتٍ يُصَلِّي عليه أُمَّةٌ مِن المُسلمينَ يَبلُغونَ مئةً كلُّهم يَشفعُونَ له.. إلَّا شُفِّعُوا فيهِ».

وعَن سَعد بنِ عُبادة أنَّه قالَ: (يا رسُولَ الله؛ إنَّ أمَّ سعدٍ ماتتْ، فأيُّ الصَّدقةِ أفضلُ؟ قال: «الماءُ» فحَفرَ بِئرًا وقالَ: هذِه لأُمِّ سَعْدٍ).

وقالَ ﷺ: «الدُّعاءُ يَرُدُّ البَلاءَ»، و«الصَّدقةُ تُطفِئُ غَضبَ الرَّبِّ».

حاشية العلامة الغَـزّي

حديثُ: «ما مِن ميِّتٍ يُصلِّي عليه أُمَّةٌ...» أخرجهُ مسلِمٌ، والتِّرمذيُّ، والنَّسائي مِن رِوَاية عائِشةَ[1].

حديثُ سَعدِ بن عُبادَةَ: أخرجهُ أبو دَاودٍ وغَيرُه[2].

حديثُ: «الدُّعاء يَرُدُّ البَلاءَ» و«الصَّدقةُ تُطفِئُ غَضبَ الرَّبِّ»: روىٰ الطَّبرانيُّ والحَاكِمُ وقال: صحيحُ الإسنَادِ عن عائشةَ مرفُوعًا: «لا يُغنِي حَذَرٌ عَن قَدَرٍ، والدُّعاءُ يَنفعُ مما نَزلَ[3] وممَّا لم يَنزِلْ، وإنَّ البَلاءَ ليَنزِلُ فيلقَاهُ الدُّعاءُ فيعتَلِجَان إلىٰ يوم القِيامَة»[4].

ورویٰ التِّرمذيُّ وغيرهُ عَن أنسٍ، أنَّ النَّبيَّ ﷺ قال: «إنَّ صَدقةَ السِّرِّ لتُطفِئ غَضبَ الرَّبِّ»[5].

---

(١) «صحيح مسلم» برقم: [٢١٥٥] و«سنن الترمذي» برقم: [١٠٢٩] و«سنن النسائي» برقم: [١٩٩١].

(٢) «سنن أبي دواد» برقم: [١٦٨١] باب في فضل سقي الماء.

(٣) [٢٠٩/ب]

(٤) «المعجم الأوسط» للطبراني، برقم: [٢٤٩٨] و«المستدرك علىٰ الصحيحين» للحاكم، برقم: [١٨٣٧].

(٥) «سنن الترمذي» برقم: [٦٦٤] بدون كلمة: (السر) ولفظه: (إنَّ الصدقةَ لتُطفئ غضبَ الرَّب،=

https://t.me/kutubunmufidatun

وقالَ ﷺ: «إنَّ العَالِمَ والمُتَعَلِّمَ إذا مرَّا على قَريةٍ فإنَّ اللهَ تعالى يَرفعُ العَذَابَ عَن مَقبرَةِ تِلكَ القَرْيةِ أَربعينَ يومًا».

والأحاديثُ والآثارُ في هذا البَابِ أكثرُ مِن أنْ تُحْصَى[1].

الدُّعاء يُجابُ، وتُقضَى به الحوائجُ

(وَاللهُ تَعَالَى يُجِيبُ الدَّعَوَاتِ، وَيَقْضِي الْحَاجَاتِ) لقولِهِ تعالى: ﴿ٱدۡعُونِيٓ أَسۡتَجِبۡ لَكُمۡۚ﴾ [غافر: ٦٠].

ولقولِهِ ﷺ: «يُستَجَابُ للعَبد مَا لَمْ يَدْعُ بإثمٍ أو قَطيعةِ رَحمٍ ما لَمْ يستَعجِل».

حاشيَة العلامة الغَزّي

حديث: «العَالم والمُتعلِّم» الظَّاهِرُ أنه لا أَصلَ لهُ، وحديثُ «القَبرين» أَعدلُ شَاهدٍ على وَضعِه وبُطلانِه[2].

حديث: «يُستجَابُ للعَبدِ» أخرَجهُ مسلمٌ وغيرهُ مِن رِوايَة أبي هُريرةَ بلفظ: «لا يزَالُ يُستجَابُ للعَبدِ...» وأخرجهُ البُخاريُّ مِن رِوايتِه أيضًا بلفظ: «يُستجَابُ

= وتَدفعُ مِيتةَ السُّوء) قال أبو عيسى: هذا حديث حسن غريب مِن هذا الوجه.

(١) وقد أفرد العلماء والمحدثون كتبا في الدعاء منها: «الدعاء» لأبي عبد الرحمن الضبي (ت: ١٩٥ هـ) «الدعاء» للمحاملي (ت: ٣٣٠ هـ) «الدعاء» للطبراني (ت: ٣٦٠) «شأن الدعاء» للخطابي (ت: ٣٨٨ هـ) «كتاب الأربعين في فضل الدعاء والداعين» لشرف الدين المقدسي (ت: ٦١١) «الترغيب في الدعاء والحث عليه» لعبد الغني المقدسي (ت: ٦٠٠ هـ). وغيرها الكثير.

(٢) قال في «كشف الخفاء»: قال السُّيوطي: لا أصلَ له. [ج١/ص٢٥١] ت: هنداوي، ط: العصرية. وكذلك أورده ملا علي القاري في «الأسرار المرفوعة في الأخبار الموضوعة» (٢٥٦). وقال البرهان البقاعي: ليس له أصلٌ، **ومما يستدلُّ به على وضع الحديث مع عدم وجدانه.. ركاكة المعنى**، فإنه كان يلزم عليه لو كان صحيحًا أنَّ النبي ﷺ إذا مرَّ على مقبرة ارتفعَ عنها العذاب أبدا. ينظر: «النكت والفوائد على شرح العقائد» ص: ٧٦٨.

https://t.me/kutubunmufidatun

ولقولِهِ ﷺ: «إنَّ ربَّكُم حَيِيٌّ كَرِيمٌ، يَستَحْيِي مِن عَبْدِه إذَا رَفعَ يَديْهِ إليه أنْ يَرُدَّهُمَا صِفْرا».

واعلم: أنَّ العُمدةَ في ذلكَ: صِدْقُ النِّيَّةِ، وخُلوصُ الطَّوِيَّة، وحضورُ القلبِ؛ لقولِهِ ﷺ: «ادْعُوا اللهَ وأنتُمْ مُوقِنُونَ بالإجَابةِ، واعلَمُوا أنَّ اللهَ تعالىٰ لا يستَجِيبُ الدُّعاء مِن قَلبٍ غَافلٍ لَاهٍ».

ذِكرُ الخِلافِ في استجابةِ دُعاءِ الكافرِ

واختلفَ المشايخُ في أنَّه: هل يجوزُ أنْ يُقال: يُستجابُ دعاءُ الكَافرِ؟

فمنعهُ الجمهور؛ لقولِه تعالىٰ: ﴿وَمَا دُعَآءُ ٱلْكَٰفِرِينَ إِلَّا فِى ضَلَٰلٍ﴾ [الرعد: ١٤]، ولأنَّه لا يَدعُو الله تعالىٰ؛ لأنَّه لا يَعرِفهُ؛ لأنَّه وإنْ أقرَّ بهِ فلمَّا وَصَفَهُ بما لا يلِيقُ فقدْ نَقَضَ إقرارَهُ.

حاشية العلامة الغزّي

لأحدِكُم ما لم يَعْجَل يقول: دَعوتُ فلَمْ يُستَجَبْ لي»(١).

حديث: «إنَّ ربَّكُم حَيِيٌّ كَرِيمٌ...» أخرجهُ الإمام أحمد، وأبو داود، والنَّسائي، مِن رِوايَة يعلىٰ بن أُميَّة، وأخرجهُ أيضًا أبو داود في الصَّلاة، والتِّرمذيُّ وابنُ ماجه عَن سلمانَ رضي الله عنه(٢).

حديث: «ادعُوا اللهَ وأنتُم مُوقِنُونَ» أخرجهُ التِّرمذيُّ والحاكِمُ عَن أبي هُريرةَ(٣).

---

(١) «صحيح مسلم» برقم: [٧٠٣٦] باب: يستجاب لأحدكم ما لم يعجل، ورواية «صحيح البخاري» برقم: [٦٣٤٠] باب: يستجاب للعبد ما لم يعجل.

(٢) «مسند أحمد» برقم: [٢٣٧١٥]، و«سنن أبي داود» برقم: [١٤٨٨] و«سنن الترمذي» برقم: [٣٥٥٦] و«سنن ابن ماجه» برقم: [٣٨٦٥] ولم أقف عليه عند النسائي.

(٣) «سنن الترمذي» برقم: [٣٤٧٩] و«المستدرك علىٰ الصحيحين» للحاكم، برقم: [١٨٤١].

https://t.me/kutubunmufidatun

وما رُوِيَ في الحديثِ: أنَّ دعوةَ المظلومِ وإنْ كانَ كافِرًا مُستجابَةٌ.. فمحمولٌ علىٰ كُفرانِ النِّعمةِ.

وجوَّزَهُ بعضُهم: لقولِه تعالىٰ حِكايةً عن إبليسَ: ﴿رَبِّ فَأَنظِرْنِيٓ إِلَىٰ يَوْمِ يُبْعَثُونَ﴾ [الحجر: ٣٦]، فقال الله تعالىٰ: ﴿إِنَّكَ مِنَ ٱلْمُنظَرِينَ﴾ [الأعراف: ١٥]، وهذِه إجابةٌ، وإليه ذهبَ أبو القاسِمِ الحَكيمُ[١] ....

حاشية العلامة الغَزّي

حديث: «دَعوةِ المظلُومِ» رواهُ ابن حِبَّان في «صحيحه» والحاكم وقال: صحيحُ الإسنَادِ عن أبي ذرٍّ بلفظ: قلتُ يا رسُولَ الله، ما كانت صحفُ إبراهيمَ؟ قال: «كانتْ أمثالًا كلها، أيُّها الملِكُ المُسلَّطُ المُبتلىٰ المغرُور، إني لم أَبعثْكَ لتَجمعَ الدُّنيا بعضهَا علىٰ بعضٍ، ولكنِّي بعثتُكَ لترُدَّ عنِّي دعوةَ المظلُومِ، فإني لا أَردُّهَا ولو كانتْ مِن كَافرٍ»[٢].

قوله: (وجَوَّزَهُ بعضُهم) هو مُقتضَىٰ قولِ أصحابِنا: أنَّ أهلَ الذِّمَّة لا يُمنَعونَ

---

(١) الإمام الجليل القاضي أبو القاسم: إسحاقُ بن محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن زيد، المشهور **بالحكيم السمرقندي**، كان من عباد الله الصالحين، وممن يضرب به المثل في الحِلم والحِكمة وحُسن العشرة، تولىٰ قضاء سمرقند أيامًا طويلة، وكانت سيرته محمودة، قد دونت حكمتُه، وانتشرَ ذِكره في شرق الأرض وغربها بأبي القاسم الحكيم، لكثرة حِكمه ومواعظه، قال الفرهاري: وكان شريكَ الشيخ علم الهدىٰ أبي منصور الماتريدي في العِلم والطلب، واصطحبا إلىٰ أن فرق بينهما الموت. اهـ وله كتاب كالمتن في علم العقيدة مشهور مطبوع ببولاق باسم: «السواد الأعظم» واسمه كاملا كما رود في بعض المخطوطات: «كتاب الرد علىٰ أصحاب الأهواء المسمىٰ: **السواد الأعظم علىٰ مذهب الإمام الأعظم**» وهو رغم اختصاره مِن أقدم النصوص الماتريدية المنشورة، واحتوىٰ علىٰ واحد وستين مسألة، وعليه شرح مطبوع بإسطنبول للشيخ إبراهيم حلمي بن حسين، وسمىٰ شرحه: «سلام الأحكام علىٰ سواد الأعظم». توفي الحكيم السمرقندي سنة: (٣٤٢ هـ) ودفن بسمرقند. ينظر: «الأنساب» للسمعاني [ج٤/ص٢٠٧] و«النبراس» ص٧٥٣.

(٢) «صحيح ابن حبان» برقم: [٨٠٧] قلت: فيه إبراهيم بن هشام، قال الذهبي عنه: أحد المتروكين الذين مشاهم ابن حبان فلم يُصب. اهـ. ينظر: «ميزان الاعتدال» [ج٤/ص٣٧٨]. ولم أقف عليه عند الحاكم في «المستدرك».

https://t.me/kutubunmufidatun

وأبو النَّصرِ الدَّبُوسِيُّ(١)، قال الصَّدرُ الشَّهيدُ(٢): وبه يُفتَىٰ.

بعضُ أشْراطِ السَّاعة

(وَمَا أَخْبَرَ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ مِنْ أَشْرَاطِ السَّاعَةِ) أي: عَلامَاتِها؛ (مِنْ خُرُوجِ الدَّجَّالِ، وَدَابَّةِ الْأَرْضِ، وَيَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ، وَنُزُولِ عِيسَىٰ عليه السلام مِنَ السَّمَاءِ، وَطُلُوعِ الشَّمْسِ مِنْ مَغْرِبِهَا.. فَهُوَ حَقٌّ) لأنَّها أُمورٌ مُمْكِنَةٌ أخبرَ بها الصَّادِقُ.

حاشيَة العلامة الغَـزِّي

مِن الخُروجِ إلىٰ الاستِسقَاء؛ لأنَّ فضلَ الله واسِعٌ يعُمُّ البَرَّ والفَاجِرَ، والمؤمِنَ والكَافِرَ(٣).

---

(١) الشيخ أبو نصر الدَّبُّوسِي الحنفي، كان إماما كبيرا من أئمة الشروط، ولم يرد في ترجمته أكثر من هذه الكُليمات القلية في كتب التراجم وطبقات الحنفية، وهو غير الإمام النظار الشهير أبو زيد الدبوسي الحنفي واضع علم الخلاف والجدل. ونسبته إلىٰ دَبُوسِيَّة قرية بسمرقند. ينظر: «الجواهر المضية في طبقات الحنفية» [ج٢/ص٢٦٨] و«الفوائد البهية» ص٢٢١، و«الأنساب» للسمعاني [ج٥/ص٣٠٥].

(٢) الإمام الكبير وعلامة المنقول والمعقول أبو محمد برهان الأئمة حسام الدين: عمر بن عبد العزيز بن عمر بن مازة الحنفي الماتريدي، المعروف **بالصدر الشهيد**، ولد سنة: (٤٨٣ هـ) وتفقه علىٰ أبيه برهان الدين الكبير عبد العزيز، واجتهد وبالغ إلىٰ أن صار أوحد زمانه، وناظر العلماء، ودرَّس الفقهاء، وفاق الفضلاء في حياة أبيه، وأقر بفضله الموافق والمخالف، حتىٰ صار السلطان ومن دونه يعظمونه ويتلقون إشاراته بالقبول، وله تآليف نفيسة منها: الفتاوىٰ الصغرىٰ والكبرىٰ، وشرح أدب القاضي للخصاف، وثلاثة شروح علىٰ الجامع الصغير، وله الواقعات الحسامية. وذكره الإمام المرغيناني صاحب «الهداية» ضمن معجم شيوخه وقال: (تلقفت من فلق فيه علمي النظر والفقه، واقتبست من غرر فوائده في محافل النظر، وكان يكرمني غاية الإكرام، ويجعلني في خواص تلامذته) وعاش مدة محترمًا إلىٰ أن استأثر الله بروحه، ورزقه الشهادة بعد وقعة قطوان بسمرقند حيث قتل صبرا علىٰ أيدي الكفار سنة: (٥٣٦ هـ) ونقل جسده إلىٰ بخارىٰ، رحمه الله تعالىٰ. ينظر: «الفوائد البهية» ص١٤١. و«الجواهر المضية» [ج١/ص٣٩١].

(٣) ينظر: «بداية المحتاج في شرح المنهاج» لابن قاضي شهبة، [ج١/ص٤٢٤] ط: دار المنهاج.

https://t.me/kutubunmufidatun

قال حُذيفة بن أَسِيدُ الغِفاريُّ: اطَّلعَ رسُولُ الله علينَا ونحنُ نتذاكَرُ، فقالَ: «مَا تَذْكُرُونَ؟»، قُلنا: نَذْكُرُ السَّاعةَ، قال: «إنَّها لنْ تَقُومَ حتَّىٰ تَرَوْا قَبْلَهَا عَشْرَ آياتٍ» فذكرَ الدُّخان، والدَّجال، والدَّابَّةَ[1]، وطُلوعَ الشَّمسِ مِنْ مَغرِبهَا، ونُزولَ عِيسَىٰ بنِ مريمَ، ويَأْجُوجَ ومَأجُوجَ، وثلاثةَ خُسوفٍ: خَسْفٌ بالمشرِقِ، وخسْفٌ بالمغرِبِ، وخسْفٌ بجزيرةِ العَرَبِ، وآخِرُ ذلكَ نارٌ تَخرُجُ مِن اليَمَنِ تَطْرُدُ النَّاسَ إلىٰ مَحشَرِهِمْ.

والأحاديثُ الصِّحاحُ في هذهِ الأشرَاطِ كثيرةٌ جدًّا، وقد رُوِيَ أحاديثُ وآثارٌ في تَفاصِيلهَا وكيفيَّاتِهَا، فلتُطلَبْ مِن كُتبِ التَّفسيرِ والسِّيَرِ والتَّوارِيخِ[2].

حكمُ المجتهدِ في الأُصول والفُروع

(وَالْمُجْتَهِدُ) في العقليَّاتِ والشَّرعيَّاتِ، الأَصليَّةِ والفَرعيَّةِ.. (قَدْ يُخْطِئُ،

حاشية العلامة الغَزّي

حديث: «حُذيفةَ بن أَسِيدٍ الغِفاري» أخرجه مسلمٌ، وأبو داود، والتِّرمذيُ، والنَّسائي عنه[3]، و«أَسِيد»: بفتح الهمزةِ، وكسر المُهملة، و«الغِفاري»: بكسرِ المُعجَمة وفاءٍ ثُمَّ رَاءٍ.

قوله: (الأَصليَّة) أي: كالاعتِقاديَّاتِ: كحُدوث العَالَم، وثُبوت البَاري

---

(١) في (خ): ودابة الأرض.

(٢) أفرد العلماء مؤلفات في أشراط الساعة فمنها: «أشراط الساعة وذهاب الأخيار وبقاء الأشرار» لعبد الملك بن حبيب القرطبي (ت: ٢٣٨ هـ) و«السنن الواردة في الفتن وغوائلها والساعة وأشراطها» لأبي عمرو الداني (ت: ٤٤٤ هـ)، و«النهاية في الفتن والملاحم» لابن كثير (ت: ٧٧٤ هـ) «القناعة فيما يحسن الإحاطة من أشراط الساعة» للحافظ السخاوي (ت: ٩٠٢ هـ) و«الإشاعة لأشراط الساعة» للبرزنجي (ت: ١١٠٣ هـ).

(٣) «صحيح مسلم» برقم: [٧٣٨٨] باب في الآيات التي تكون قبل الساعة، و«سنن أبي داود» برقم: [٤٣١١] باب أمارات الساعة، و«سنن الترمذي» برقم: [٢١٨٣] باب في الخسف، و«سنن النسائي الكبرىٰ» برقم: [١١٤٨٢].

https://t.me/kutubunmufidatun

وَقَدْ يُصِيبُ)[١]، وذهبَ بعضُ الأشاعرَةِ والمعتزلَةِ إلىٰ أنَّ كلَّ مُجتهدٍ في المسَائلِ الشَّرعيَّةِ الفرعيَّةِ التي لا قاطِعَ فيهَا.. مُصِيبٌ[٢].

وهذا الاختِلافُ مَبنيٌّ علىٰ اختِلافِهِمْ في أنَّ لله تعَالىٰ في كلِّ حَادثةٍ حُكماً مُعيَّناً، أمْ حُكْمُهُ في المسائلِ الاجتهاديَّةِ ما أدَّىٰ إليه رأْيُ المُجتهِدِ؟

وتحقيقُ هذَا المقامِ: أنَّ المسألةَ الاجتِهاديَّةَ: إمَّا ألَّا يكونَ لله تعالىٰ فيهَا حُكمٌ مُعيَّنٌ قبلَ اجتِهاد المُجتهدِ، أو يكونَ، **وحينئذٍ:** إمَّا ألَّا يكون مِن الله تعَالىٰ عليهِ دَليلٌ، أو يكونَ، **وذلكَ الدَّليلُ:** إمَّا قَطْعِيٌّ أو ظنّيٌّ، **فذهبَ إلىٰ كُلِّ احتمالٍ جماعةٌ.**

والمُختَارُ: أنَّ الحُكمَ مُعيَّنٌ[٣]، وعليهِ دليلٌ ظنّيٌّ؛ إنْ وَجَدَهُ المُجتهِدُ

حاشيَة العلامة الغَزّي

وصِفاته، وبعثَتِه الرُّسُلَ. وحكمُ الخَطأ فيها مخالِفٌ لحُكمِه في غَيرِها، فالمُخطِئ في هذهِ مَأجورٌ، وفي الاعتِقاديَّاتِ آثِمٌ أو كَافِرٌ بالإجمَاعِ.

قوله: (التي لا قَاطِعَ فيهَا) أمَّا التي فيهَا قاطِعٌ مِن نَصٍّ أو إجمَاعٍ، واختُلِفَ فيهَا لعَدمِ الوقُوفِ عليه.. فالمُصِيبُ فيها وَاحدٌ وِفَاقًا، وهو مَن وَافقَ ذلِكَ القَاطِعَ.

قوله: (إمَّا ألَّا يكُونَ عليهِ دَليلٌ) أي: بل هو كدَفينٍ يُصادِفُهُ مَن شاءَ اللهُ تعالىٰ.

---

(١) في (ح): قد يخطئ ويصيب.

(٢) عبارة: (كل مجتهد مصيب) رويت عن كل من الأئمة الأربعة، ومعناه: أنه أصاب في الاجتهاد، لا أنه وجدَ المجتهدَ فيه، أي: أنه أدّىٰ ما كلف به من طلب الدليل الموصل إلىٰ المدلول عليه فصار معذورا بل مأجورا، إن وجدَ المجتهدَ لأجله كان له أجران، وإلا فأجر واحدٌ، هذا إن كان أهلا للاجتهاد جامعا لشروطه ولم يَأْلُ جهداً في طلب الحق، وأما مَن لم يكن أهلا فهو لا يعذر بالخطأ في الحكم، بل يخاف عليه أعظم الوزر. ينظر: «النكت والفوائد» ص٧٨١.

(٣) قال البقاعي: هذا هو المذهب الصحيح الذي ينبغي أن يُعتقد. «النكت والفوائد» ص٧٨١.

https://t.me/kutubunmufidatun

أصابَ، وإنْ فقدَهُ أخطأَ، والمُجتهِدُ غيرُ مُكلَّفٍ بإصابتِه؛ لغُموضِهِ وخفائِه، فلذلكَ كانَ المُخطِئُ مَعذُورًا، بلْ مَأجُورًا.

فلا خِلافَ على هذا المذهبِ في أنَّ المُخطِئَ ليسَ بآثمٍ، **وإنَّما الخِلافُ في أنَّه مُخطِئٌ ابتداءً وانتهاءً**؛ أي: بالنَّظرِ إلى الدَّليلِ والحُكمِ جميعًا، وإليه ذهبَ بعضُ المشايخِ رحمهم الله، وهو مُختارُ الشيخِ أبي منصورٍ[1] رَحِمَهُ اللهُ تَعالى، **أو انتهاءً فقط**؛ أي: بالنَّظرِ إلى الحُكمِ؛ حيثُ أخطأَ فيهِ وإنْ أصابَ في الدَّليلِ؛ حيثُ أقامَهُ على وجهِهِ[2] مُستجمِعاً لشرائطِهِ وأركانِهِ، فأتى بما كُلِّفَ بهِ مِن الاعتبارِ[3]، وليسَ عليهِ في الاجتِهاديَّاتِ إقامةُ الحُجَّةِ القَطعيَّةِ التي مَدلُولُها حقٌّ ألبتَّةَ.

والدَّليلُ على أنَّ المُجتهِدَ قد يُخطِئُ وجوهٌ:

الأدلّة على أنَّ المُجتهِدَ يُخطِئ ويُصيبُ

الأوَّلُ: **قوله تعالى**: ﴿فَفَهَّمْنَٰهَا سُلَيْمَٰنَ﴾ [الأنبياء: ٧٩]: والضَّميرُ للحُكومَة

حاشية العلامة الغَزّي

قوله: (والمجتهِدُ غيرُ مُكلَّفٍ بإصَابتِه) **وقيلَ**: وصحَّحهُ بعضُهم: أنَّه مُكلَّفٌ بهَا؛ لإمكانِها، **وعليه الأصحُّ**: أنَّه لا يأثَمُ، بل يُؤجَرُ لبَذلِه وُسعَهُ في طَلبِه، **وقيلَ**: يأثَمُ؛ لعدَمِ إصابتِه المُكلَّفَ بهِ.

قوله: (الضَّميرُ للحُكومَةِ) رُويَ أنَّ غنمَ قومٍ أفسَدَتْ زُروعَ جماعةٍ ليلًا، فأمرَ داودُ بالغنَمِ لصَاحِبِ الحَرْثِ، فقال سُليمان وهو ابن إحدى عشرة سنةٍ: غيرُ هذا

---

(١) الإمام محمد بن محمد بن محمود أبو منصور الماتريدي علم الهدى (ت: ٣٣٣ هـ) تقدمت ترجمته.

(٢) في (س) و(ح): وجه.

(٣) أي: في قوله تعالى: ﴿فَٱعْتَبِرُواْ يَٰٓأُوْلِي ٱلْأَبْصَٰرِ﴾ [الحشر: ٢].

https://t.me/kutubunmufidatun

والفُتيا، ولو كانَ كلٌّ مِن الاجتهاديْنِ صَوابًا لما كانَ لتخصيصِ سُليمانَ ﷺ بالذِّكرِ جِهةٌ؛ لأنَّ كُلًّا مِنهُما قدْ أصابَ الحُكمَ حينئذٍ وفَهِمَهُ.

الثَّاني: الأحاديثُ والآثارُ الدَّالَّةُ علىٰ ترديدِ الاجتِهاد بينَ الصَّوابِ والخَطأ؛ بحيثُ صارتْ مُتواتِرةَ المعنىٰ: قال ﷺ: «إنْ أصبتَ فلكَ عَشْرُ حَسناتٍ، وإنْ أخطأتَ فلكَ حَسَنةٌ».

وفي حديثٍ آخرَ جعلَ للمُصيبِ أجريْنِ، وللمُخطِئِ أجراً وَاحِداً.

وعن ابن مَسعودٍ رضي الله عنه: (إنْ أَصبْتُ فَمِنْ الله، وإلَّا فمنِّي ومِن الشَّيطانِ).

حاشية العلامة الغَـزِّي

أوفَقُ بالفَريقينِ، يُدفعُ الغنَمُ إلىٰ أهلِ الحَرْثِ فيَنتفِعونَ بألبَانِهَا وأولَادِهَا وشُعورِها، والحَرْثُ إلىٰ أربابِ الغَنمِ يقومُونَ عليهِ حتَّىٰ يعُودَ إلىٰ ما كانَ، ثُمَّ يترَادَّانِ.

حديث: «**إنْ أَصبْتَ...**» أخرجهُ الإمام أحمد مِن حَديثِ عَمرو بن العاص بلفظ: «إنْ أصبتَ القضاءَ فلكَ عشرةُ أجورٍ، وإنْ أنتَ اجتهدَتْ فأخطأتَ فلكَ حَسَنةٌ»[1].

قوله: (**وفي حديثٍ آخرَ**) رواهُ الشَّيخانِ من حَديثِ عَمرو بن العَاصِّ وأبي هُريرةَ بلفظ: «إذا حكمَ الحاكِمُ فاجتهَدَ ثُمَّ أصابَ فله أجرَانِ، وإذا حكَمَ فاجتهدَ ثُمَّ أخطأَ فلهُ أجرٌ»[2].

قوله: (**وعن ابن مَسعُودٍ**) رواه النَّسائيُّ وغيرُه عن إبراهيمَ النَّخعي قال: أتي عبد الله في رجلٍ تزوَّجَ امرأةً ولم يفرضْ لها، ثُمَّ ماتَ قبلَ أنْ يدخُلَ بهَا قال: سأجتهِدُ لكمْ رأيي، فإنْ يكُ صَوابًا فمِن اللهِ، وإنْ يكُ خطأً فمِنْ قِبلي، أرىٰ لهَا

(١) «مسند أحمد» برقم: [٦٧٥٥] و[١٧٨٢٥].

(٢) «صحيح البخاري» برقم: [٧٣٥٢] و«صحيح مسلم» برقم: [٤٥٠٧].

https://t.me/kutubunmufidatun

وقد اشتهرَ تَخطئةُ الصَّحابةِ بعضَهم بعضًا في الاجتهاديَّاتِ.

الثَّالث: أنَّ القِياسَ مُظهِرٌ لا مُثبِتٌ[1]: فالثَّابِتُ بالقياسِ ثابتٌ بالنَّصِّ معنًى، وقدْ أَجمعُوا على أنَّ الحقَّ فيما ثبتَ بالنَّصِّ واحِدٌ لا غيرُ.

الرَّابعُ: أنَّهُ لا تَفرِقةَ في العُموماتِ الوارِدَةِ في شَريعةِ نبيِّنا ﷺ بينَ الأَشخاصِ: فلو كانَ كلُّ مُجتهِدٍ مُصيباً لزِمَ اتِّصافُ الفِعلِ الوَاحدِ بالمُتنافيين؛ مِنَ الحظْرِ والإباحَةِ، أو الصِّحَّة والفَسَادِ، أو الوجُوبِ وعَدمِه.

وتمامُ تحقيقِ هذه الأدلَّةِ، والجوابُ عَن تمسُّكاتِ المُخالفِينَ.. يُطلَبُ مِن كتابِنا «التَّلويح في شرح التَّنقيح».

حاشيَة العلامة الغـزّي

صدقةَ نِسائِهَا، لا وكسَ ولا شَططَ، وعليهَا العِدَّةُ ولهَا المِيراثُ[2].

قوله: (وقدْ أَجمعُوا... إلى آخره) اعترُضَ: بأنَّ القياسَ عِند الخصمِ مُثبت، وبأنَّ الإجماعَ إنَّما هو في الأحكَامِ الغَيرِ الاجتِهاديَّة، والبَحثُ في الاجتِهاديَّات.

قوله: (لا تَفرِقةَ في العُمومَاتِ) اعترُضَ أيضًا: بأنه إنْ أُريدَ الفَرقُ بالنِّسبَة إلى الحُكم الغيرِ الاجتِهاديِّ.. فمُسلَّمٌ ولا يُفيدُ، وإنْ أُريدَ بالنِّسبَة إلى الحُكمِ المُطلَقِ.. فهو أوَّلُ المَسألةِ.

❁ ❁ ❁

(١) أي: مُظهِرٌ للحكم، بمعنى أنه مبين أنه حكم الشارع، لا أنه مثبت له ابتداءً، أي: كالنص الوارد من الشارع، وإذا كان الأمر كذلك فالذي ثبت بالقياس إنما ثبت وظهر بنص الشارع في المعنى لا في اللفظ. «النكت والفوائد» ص٧٨٥.

(٢) «سنن النسائي» برقم: [٣٣٥٨]. و«سنن أبي داود» برقم: [٢١١٦] و«سنن الترمذي» برقم: [١١٤٥].

https://t.me/kutubunmufidatun

[الكلامُ في التَّفضيل]

(وَرُسُلُ الْبَشَرِ أَفْضَلُ مِنْ رُسُلِ الْمَلَائِكَةِ، وَرُسُلُ الْمَلَائِكَةِ أَفْضَلُ مِنْ عَامَّةِ الْبَشَرِ، وَعَامَّةُ الْبَشَرِ أَفْضَلُ مِنْ عَامَّةِ الْمَلَائِكَةِ) أمَّا تفضيلُ رُسلِ الملائكة على عامَّةِ البَشَرِ.. **فبالإجماعِ، بل بالضَّرورةِ.**

رسلُ البشرِ أفضلُ مِن رُسلِ الملائكة، وعامَّتهم أفضلُ مِن عامَّة الملائكة

وأمَّا تفضيلُ رُسُلِ البشر على رُسُلِ الملائكةِ، وعامَّةِ البشر على عامَّةِ الملائكةِ.. **فلوجُوهٍ:**

الأوَّلُ: أنَّ الله تعالى أمرَ الملائكةَ بالسُّجودِ لآدمَ عليه السلام على وَجهِ التَّعظيمِ والتَّكريمِ؛ بدليلِ قولِه تعالى حكايةً عن إبليسَ: ﴿أَرَءَيْتَكَ هَٰذَا ٱلَّذِى كَرَّمْتَ عَلَىَّ﴾ [الإسراء: ٦٢]، و﴿أَنَا۠ خَيْرٌ مِّنْهُ خَلَقْتَنِى مِن نَّارٍ وَخَلَقْتَهُۥ مِن طِينٍ﴾ [الأعراف: ١٢]،

حاشيَة العلامة الغزّي

[مباحث التفضيل]

قوله: (ورُسُلُ البَشرِ) عبَّر بالرُّسلِ دُونَ الأَنبياءِ؛ لأنَّ الرَّسُولَ والنَّبيَّ عندهُ مُتساوِيان كما سَبَقَ.

قوله: (بالضَّرورَةِ) أي: الدِّينيَّةِ؛ لِوُرُودِ الكِتابِ العَزيزِ بما يَدلُّ على أَفضلِيَّتِهِم؛ كقولِه تعالى: ﴿بَلْ عِبَادٌ مُّكْرَمُونَ﴾ [الأنبياء: ٢٦] ﴿لَّا يَعْصُونَ ٱللَّهَ مَآ أَمَرَهُمْ﴾ [التحريم: ٦].

قوله: (بدَليلِ قولِه تعالى... إلى آخره) أي: فإنَّه يدلُّ على أنَّ المأمُورَ بهِ سجودُ تكرمةٍ وتَعظيمٍ، إذ لم يتقدَّمَ هناكَ ما يُصرَفُ إليه التَّكرِيمُ سِوى الأَمرِ

https://t.me/kutubunmufidatun

ومُقتضى الحِكمة: الأمرُ للأدنى بالسُّجودِ للأعلى، دُونَ العكسِ(١).

الثَّاني: أنَّ كلَّ واحدٍ مِن أَهلِ اللِّسان يفهمُ مِن قولِهِ تعالى: ﴿وَعَلَّمَ ءَادَمَ ٱلۡأَسۡمَآءَ كُلَّهَا﴾ [البقرة: ٣١] الآية: أنَّ القصدَ منهُ إلى تَفضيلِ آدمَ على الملائكةِ، وبيانِ زيادَةِ عِلمهِ، واستحقَاقِهِ التَّعظيمَ والتَّكريمَ.

الثَّالثُ: قولُهُ تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ ٱصۡطَفَىٰٓ ءَادَمَ وَنُوحٗا وَءَالَ إِبۡرَٰهِيمَ وَءَالَ عِمۡرَٰنَ عَلَى ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾ [آل عمران: ٣٣]، والملائكةُ مِن جُملةِ العالَمين(٢)، ....

حاشية العلامة الغَزّي

بالسُّجودِ، فيَنتفِي احتِمالُ أنْ يكونَ سُجودهم لله وآدم كالقِبلة لهم، وأنْ يكُونَ سجُودَ تحيَّةٍ قائمًا مقامَ السَّلامِ في عُرفِنا، وأنْ يكونَ أمرهم بالسُّجودِ ابتلاءً لهُم؛ ليَتميَّزَ المُطِيعُ مِنهُم عَن العَاصِي، وإذا كانَ أفضلَ مِنهُم كانَ غيرُه مِن الأَنبياءِ كذلِكَ، إذ لا قَائِلَ بالفَصلِ، ومِثلُه يقال في الثَّاني، لكنهما قاصِرَان على تَفضيلِ رسُلِ البَشرِ دُونَ العَامَّة.

قوله: (أنَّ كُلَّ أحدٍ مِن أَهلِ اللِّسان يَفهَمُ) أي: لأنَّ سَوقَ الآية يُنادِي على أنَّ الغَرضَ إظهارُ ما خفِيَ عليهِمْ مِن أفضلِيَّةَ آدمَ عليه السلام، ودفعُ ما تَوهَّموا فيهِ مِن النُّقصَانِ، ولذا قالَ تعالى ﴿أَلَمۡ أَقُل لَّكُمۡ إِنِّيٓ أَعۡلَمُ غَيۡبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ﴾ [البقرة: ٣٣] وبهذا يَندفِعُ ما يُقال: إنَّ لهُم أيضًا عُلومًا جمَّةً أضعَافُ العِلْمِ بالأسماءِ؛ لِمَا شَاهدُوا مِن اللَّوحِ، وحصَّلُوا في الأزمَانِ المُتطاوِلة مِن التَّجارِبِ وغيرِهَا.

---

(١) قال الفرهاري: فيه نظرٌ، لأنه بالقُبح العَقليِّ، والأشعريُّ لا يقول به، بل مذهبُه أنَّه لا يَقبُح مِن الله شيء، **والجواب**: أن الدليل إلزامي على المعتزلة والفلاسفة، أو مبني على مذهب الماتريدية؛ مِن تنزيه الحق سبحانه عما يستقبحه العقل. «النبراس» ص٧٦٨.

(٢) في (ش) و(ح): العالَم.

https://t.me/kutubunmufidatun

وقدْ خُصَّ مِنْ ذلكَ بالإجماعِ عدمُ تفضيلِ عامَّةِ البشَرِ علىٰ رُسُلِ الملائكةِ ؛ فبقيَ معمُولاً بهِ فيما عدَا ذلكَ(١) .

يكتفى بالظن في مثل هذه المسألة

ولا خفاءَ في أنَّ هذه المسألةَ ظنّيَّةٌ ، يُكْتَفَىٰ فيهَا بالأدلَّة الظّنّيَّةِ(٢) .

الرَّابعُ : أنَّ الإنسانَ يُحصِّلُ الفضائلَ والكمالاتِ العِلميَّةَ والعَمليَّةَ مع

حاشيَة العلامة الغَزّي

قوله : (وقدْ خُصَّ مِن ذلِكَ بالإجمَاعِ . . . إلىٰ آخره) أي : خُصَّ مِن آل إبراهِيمَ وآلِ عِمرَان غير الأنبياءِ بدليلِ الإجمَاعِ علىٰ تَفضيلِ رُسلِ المَلائِكة علىٰ مَن عَدا الأَنبيَاءِ مِن البَشرِ ، فيكونُ آدمُ ونوحُ وجميعُ الأنبياءِ مُصطفينَ علىٰ العالمينَ الذِّينَ منهُم الملائِكةُ ، إذْ لا مُخصِّصَ للملائكةِ مِن العَالمينَ ، ولا جِهةَ لتَفسيرهِ بالكثير مِن المخلُوقَات ، كذا في «شرح المقاصد»(٣) .

ويجوزُ أنْ يُخصَّ مِن العالمينَ رُسلُ الملائِكَةِ لذلِكَ الإجمَاعِ ، فيُفِيدُ تفضِيلَ رسُلِ البَشرِ وعَامَّتهم علىٰ عامَّةِ الملائكَةِ ، وهو الأَوفقُ بقولهم : حملُ اللَّفظِ الأَخيرِ علىٰ المجَازِ أَوْلىٰ .

---

(١) أي : في تفضيل رسل البشر علىٰ رسل الملائكة ، وتفضيل عامة البشر علىٰ عامة الملائكة .

(٢) جواب سؤال تقديره : كيف يُكتفىٰ بالظن في مسائل الاعتقاد ؟ لأنَّ العام المخصوص دلالته ظنية كما هو مقرر في علم أصول الفقه ، فـ(العالَم) الذي خُص منه البعض يكون ظني الدلالة . **وحاصل الجواب** : أن المسائل الاعتقادية قسمان :

أحدهما : ما يكون المطلوب فيه اليقين ؛ كوحدة الواجب تعالىٰ ، وصدق النبي صلىٰ الله عليه وآله وسلم .

وثانيهما : ما يكتفىٰ فيها بالظن ؛ كهذه المسألة ، والاكتفاء بالدليل الظني إنما لا يجوز في الأول ، بخلاف الثاني . ينظر : «النبراس» ص٧٧١ و«النكت والفوائد» ص٧٩٠ .

(٣) ينظر «شرح المقاصد» : [ج٢/ص٢٠٠]

https://t.me/kutubunmufidatun

وجُودِ العوَائقِ والموَانِعِ؛ مِن الشَّهوةِ، والغَضَبِ، وسُنوحِ الحاجَاتِ الضَّرُوريَّةِ الشَّاغِلةِ عَنِ اكتِسابِ الكمَالاتِ، ولا شكَّ أنَّ العِبادَةَ وكسْبَ الكمالِ معَ الشَّواغِلِ والصَّوارِفِ.. أشقُّ وأَدخلُ في الإخلاصِ، فيكونُ أفضلَ[1].

أدلَّةُ المخَالِفينَ القائلِينَ بتفضيلِ الملائكةِ

وذهبتِ المعتزلةُ والفلاسِفةُ وبعضُ الأشاعرةِ إلىٰ تفضيلِ الملائكةِ[2]، وتمسَّكوا بوجُوهٍ:

الأوَّلُ: أنَّ الملائكة أرواحٌ مجرَّدةٌ، كامِلةٌ بالفِعل[3]، مُبرَّأةٌ عن مَبادئِ

حاشيَة العلامة الغزّي

قوله (وبَعضُ الأشَاعرةِ) أي: كالقاضي أبي بكر، وأبي عبد الله الحليمي.

---

(١) أي: مِن المَلَكِ؛ إذ طاعتهم طبيعية كالتنفس للإنسان، أو لأن فاعلَ ذلك مِن البشر يثابُ على نفسِ الفعل وعلى مخالفة الهوى تفضلا مِن الله تعالى. ينظر: «النبراس» ص٧٧٢ و«النكت والفوائد» ص٧٩٠.

(٢) لا يخفىٰ أن الخلاف المذكور هنا في التفضيل بين الملك والبشر هو فيما سوىٰ نبينا وسيدنا محمد صلىٰ الله عليه وآله وسلم، لِما أن الاجماع منعقد علىٰ كونه أفضل المخلوقات علىٰ الإطلاق، فهو ﷺ مستثنىٰ من هذا الخلاف، ولا عبرةَ بما ادعاه الزمخشري مِن تفضيل سيدنا جبريل عليه السلام علىٰ سيدنا محمد ﷺ، بل قال بعض العلماء لا ينبغي أن يُذكر خلافه، لِما فيه من سوء الأدب ومخالفة الإجماع. وقد ذكر ذلك الزمخشري في تفسيره «الكشاف» عند تفسيره آيات سورة التكوير: ﴿إِنَّهُۥ لَقَوۡلُ رَسُولٖ كَرِيمٖ﴾ [التكوير: ١٩] وقد ذكر ابن السبكي أن والده الإمام التقي السبكي كان يُقرِءُ «الكشاف» للطلبة، فلما وصل إلىٰ هذا الموضع أعرضَ عنه صفحًا، وكتبَ ورقة حسنةً سمّاها: «سبب الانكفاف عن إقراء الكشاف» وقال فيها: قد رأيتُ كلامه علىٰ قوله تعالىٰ: ﴿عَفَا ٱللَّهُ عَنكَ﴾ [التوبة: ٤٣] وكلامه في سورة (التحريم) في الزَّلَّةِ وغير ذلك مِن الأماكن التي أساء أدبه فيها علىٰ خير خلق الله تعالىٰ سيدنا رسول الله ﷺ، فأعرضتُ عن إقراء كتابِه حياءً مِن النبي ﷺ، مع ما في كتابه مِن الفوائد والنُّكت البديعة. ينظر: «معيد النعم ومبيد النقم» للتاج السبكي ص١٢٦. و«إتحاف المريد بجوهرة التوحيد» ص٤٠٦ ـ ٤٠٧.

(٣) قوله: (بالفعل) أي كل الكمالات الممكنة للمجردات حاصلة لها بالفعل، فإن الحكماء ومن تبعهم زعموا أن المجردات ليس لها كمالات منتظرة؛ لزعمهم أن الحدوث يستدعي مادة. ينظر: «النبراس» ص٧٧٢.

https://t.me/kutubunmufidatun

الشُّرورِ والآفاتِ؛ كالشَّهوة والغَضَبِ، وعَن ظُلمات الهَيُولَىٰ والصُّورةِ، قويَّةٌ علىٰ الأَفعالِ العَجيبةِ، عالمةٌ بالكوائنِ ماضِيهَا وآتيهَا مِن غيرِ غَلَطٍ.

والجوابُ: أنَّ مبنَىٰ ذلِكَ علىٰ الأُصولِ الفلسفيَّةِ دُونَ الإسلاميَّةِ[1].

الثَّاني: أنَّ الأنبياءَ ـ مع كونهم أفضلَ البشرِ ـ يتعلَّمُونَ ويَستفيدُونَ منهم؛ بدليلِ قولهِ تعالىٰ: ﴿عَلَّمَهُۥ شَدِيدُ ٱلۡقُوَىٰ﴾ [النجم: ٥]، وقوله تعالىٰ: ﴿نَزَلَ بِهِ ٱلرُّوحُ ٱلۡأَمِينُ﴾ [الشعراء: ١٩٣]، ولا شكَّ أنَّ المُعَلِّمَ أفضلُ من المُتعلِّمِ.

والجوابُ: أنَّ التَّعليمَ مِن الله، والملائكةُ إنَّما هم مُبلِّغونَ.

الثَّالثُ: أنَّه قدْ اطَّردَ في الكتابِ والسُّنَّةِ تقديمُ ذِكرهم علىٰ ذِكرِ الأَنبياءِ، وما ذاكَ إلَّا لتقدُّمِهم في الشَّرفِ والرُّتبةِ.

والجوابُ: أنَّ ذلكَ لتَقدُّمِهم في الوجُودِ، أو لأنَّ وجُودَهم أَخفَىٰ، فالإيمانُ بهم أقوَىٰ، وبالتَّقديم أَولىٰ.

الرَّابعُ: قولُه تعالىٰ: ﴿لَّن يَسۡتَنكِفَ ٱلۡمَسِيحُ أَن يَكُونَ عَبۡدٗا لِّلَّهِ وَلَا ٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ ٱلۡمُقَرَّبُونَۚ﴾ [النساء: ١٧٢] فإنَّ أهلَ اللِّسانِ يَفهمُونَ مِن ذلك أَفضليَّةَ

حاشية العلامة الغَزِّي

قوله (علىٰ الأُصول الفَلسفِيَّةِ) مِن كَونِ الملائكَةِ أروَاحًا مُجرَّدةً، وأنَّهم يَقدِرونَ ويعلمون، والأصولُ الإسلاميَّة فيهم: أنَّهم أجسَامٌ نُورانِيَّةٌ، وأنَّهم لا يَقدِرُونَ إلَّا علىٰ ما أَقدرَهُم اللهُ سبحانَهُ عليهِ، ولا يَعلَمُونَ إلَّا ما علَّمهُم اللهُ تعالىٰ ﴿قَالُواْ سُبۡحَٰنَكَ لَا عِلۡمَ لَنَآ إِلَّا مَا عَلَّمۡتَنَآۖ إِنَّكَ أَنتَ ٱلۡعَلِيمُ ٱلۡحَكِيمُ﴾ [البقرة: ٣٢].

(١) لأن الملائكة علىٰ الأصول الإسلامية أجسام لطيفة نورانية، وليست مجرَّدة، فبطل كل ما زعموه بناء علىٰ القول بالتجرد.

https://t.me/kutubunmufidatun

الملائِكةِ علىٰ[1] عيسَىٰ ؛ إذِ القياسُ في مِثلهِ التَّرقِّي مِن الأَدنَىٰ إلىٰ الأَعلَىٰ ؛ يُقالُ: لا يستَنكِفُ مِن هذا الأمرِ الوَزيرُ ولا السُّلطان ، ولا يُقالُ: السَّلطانُ ولا الوَزيرُ ، ثُمَّ لا قائلَ بالفَصْلِ بينَ عيسَىٰ عليه السلام وغيرِه مِن الأَنبيَاءِ.

والجوابُ: أنَّ النَّصارىٰ استَعظَمُوا المسيحَ ؛ بحيثُ يرتفِعُ مِنْ أنْ يكونَ عبدًا مِن عِباد الله ، بل يَنبغِي أنْ يكُونَ ابنًا لهُ ؛ لأنَّه مُجَرَّدٌ لا أبَ لهُ ، وقالُوا: وكانَ يُبرِئُ الأَكْمَهَ والأَبرَصَ ، ويُحيِي الموتَىٰ ، بخِلافِ سَائرِ عِبَادِ الله مِن بَني آدمَ.

فردَّ عليهمْ بأنَّهُ لا يَستنكِفُ مِن ذلكَ المسيحُ ولا مَنْ هو أَعلَىٰ مِنهُ في هذا المعنَىٰ ؛ وهم الملائكةُ الذينَ لا أبَ لهمْ ولا أُمَّ ، ويَقدرُونَ بإذنِ الله تعالىٰ علىٰ أَفعالٍ أَقوَىٰ وأَعجَبَ مِن إبرَاءِ الأَكمهِ والأَبرصِ وإحياءِ الموتَىٰ ؛ فالتَّرقِّي والعلوُّ إنَّما هو في أمرِ التَّجرُّدِ وإظهارِ الآثارِ القَويَّةِ ، لا في مُطلَقِ الشَّرفِ والكمالِ ، فلا دَلالةَ علىٰ أفضليَّةِ الملائكَةِ[2].



---

(١) في أغلب النسخ الخطية: (من عيسىٰ) والمثبت (علىٰ) كما في النسخة (ظ).

(٢) في (ش) زيادة: الملائكة عليهم.

https://t.me/kutubunmufidatun

خواتيم النسخ الخطية

أولاً - خواتيم نسخ شرح العقائد النسفية:

خاتمة النسخة (س):

والله أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم، وحسبنا الله ونعم الوكيل.

خاتمة النسخة (ش):

والله أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب، والحمد لواجب الوجود، والشكر لمنة من الخير والجود، والصلاة والسلام على محمد الموعود بالمقام المحمود، وعلى آله وأصحابه أهل الوفاء والجود، واجمعنا معهم في دار الخلود، يا رحيم يا ودود، ثم شرح بيان الاعتقاد بعون الملك خالق الدود، من يد العبد الضعيف الفقير المحتاج إلى رحمته وشفاعة نبيه المحمود، محمد بن منصور بن خواجه إياس غفر الله له ولوالديه، وأحسن إليهما وإليه ولجميع المؤمنين والمؤمنات والمسلمين والمسلمات، برحمتك يا أرحم الراحمين، والحمد لله رب العالمين. سنة ثلاث وستين وتسع مئة.

خاتمة النسخة (ح)

والله أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب، تم الكتاب بعون الله وحسن توفيقه، والحمد لله رب العالمين، وصلى الله على سيدنا محمد وآله الطيبين

https://t.me/kutubunmufidatun

الطاهرين، في تاريخ سنة: إحدىٰ وستين وثمان مئة.

* **خاتمة النسخة (ظ)**

والله أعلم، وحسبنا الله ونعم الوكيل، تم الفراغ من هذه النسخة المباركة في يوم الأربعاء، تاسع عشر شهر شعبان المكرم، سنة ثماني عشرة وثماني مئة، غفر الله لكاتبه........ ولجميع المسلمين آمين.

* **وباقي النسخ بدون خاتمة، أو ناقصة الآخر.**

ثانيا: خواتيم نسخ حاشية العلامة ابن قاسم الغزي على شرح العقائد:

[خاتمة صاحب الحاشية]

الحمد لله الذي هَدانَا لهذَا، وما كُنا لنهتديَ لولا أنْ هدانَا الله، والصَّلاةُ والسَّلامُ علىٰ سيدنا محمَّدٍ خاتمِ النَّبيين، وإمام المُرسلِينَ، وعلىٰ آلهِ وأصحَابِه أَجمعِينَ.

اتَّفقَ الفَراغُ مِن تَعليقِ هذهِ النُّسخَةِ المُباركَةِ إنْ شاءَ الله تعالىٰ: في يَوم الجُمعة، الثَّامِنِ مِن شَهرِ صَفر الأغرِّ، مِن شُهورِ سَنة اثنتينِ وتِسعينَ وثَمانِ مئةٍ، علىٰ يد الفَقيرِ إلىٰ الله تعالىٰ: محمَّد بن قاسِم بن مُحمَّد الغَزِّي الشَّافعِي المُقرِئ، لطَفَ الله تعالىٰ بِه، وغَفرَ له ولِوَالدَيْه، ولمنْ دعَا بخَيرٍ ولجَميعِ المُسلِمينَ.

١ ـ خاتمة النُّسخة الأصل «أ»[1]:

الحمدُ لله رب العالمين، ألَّفتُ هذه الحَوَاشِي المُبارَكةِ إنْ شاءَ اللهُ تعالىٰ في

---

(١) وردت علىٰ هامش اللوحة رقم (٢١١) قرب الخاتمة الأصلية التي وردت في صلب اللوحة، وقد كتبت بخط المؤلف رحمه الله تعالىٰ بشكل معكوس رأسا علىٰ عقب.

https://t.me/kutubunmufidatun

أربعٍ وسَبعينَ ضَحوة، مِن أيَّامٍ أوَّلُها العَاشِرُ مِن جُمادَىٰ الآخِرة، سِنةَ **إحدَىٰ وتِسعينَ وثَمان مائةٍ**، وآخِرهُا الثَّامِن مِن شَهرِ رَمضانَ المُعظَّمِ قَدْرُه، مِن تِلكَ السَّنةِ، كتَبهُ: مُحمَّد بن قاسِم الغزِّي.

٢ ـ خاتمة النسخة «ب»

تمَّ بحمد الله وعونه وُحسن توفيقه، ووافق الفراغ مِن كتابته يوم الأحد الثامن عشر من شهر رمضان المُعظم قدره، سنة **خمسة عشر وتسع مئة**، وحسبنا الله ونِعم الوكيل.

٣ ـ خاتمة النسخة «ج»:

أتَّفقَ اختِتامُ كتابةِ هذه النُّسخَةِ الشَّريفةِ وقتَ ابتِدَاء الأذانِ للظُّهر، في يوم الأحد، الثاني مِن العشر الأخير مِن الشهر المبارك رمضان، من شهور سنة **ثلاث وأربعين وتسع مئة**، غفر الله للكاتب ولوالديه، وأحسنَ إلىٰ مَن دعا له بالخير وإليه، آمين.

٤ ـ خاتمة النسخة «د»:

نجز الكتاب المبارك بحمد الله وعونه يوم الخميس خامس شخر الحجة الحرام، سنة **سبع وسبعينَ وتسع مئةٍ**، أحسنَ الله عاقبتها بمحمد وآله، علىٰ يد كاتبه أقل عبيد الله وأحوجهم إلىٰ رحمة ربه العبد الفقير إليه تعالىٰ: الشريف عبد اللطيف الحضوضي الحسني، لطف الله به وبالمسلمين، عفر الله لكاتبه ومالكه وقارئه ومنشئه ولكل المسلمين أجمعينَ، والحمد لله رب العالمين، وصلىٰ الله علىٰ سيدنا محمد

https://t.me/kutubunmufidatun

وآله وصحبه وسلم تسليما دائما أبدا إلىٰ يوم الدين ، آمين .

وإنْ تَجِـد عَيبًـا فسُـدَّ الخَلـلَا ✽ جـلَّ مَـن لا فيـهِ عَيـبٌ وعَـلَا

أيـا قَارِئًـا خَطِّـي سَـألتُكَ دَعـوةً ✽ إلـىٰ الله فـي عَبـدٍ مُقِـرٍّ بفِعلِـهِ

بـأنْ يعَـفُ عَـن ذَنبي ويَغفِـرَ خَطيئتِي ✽ ويَرزُقنِـي رِزقًـا مُقيمًـا بأَهلِـه

٥ ـ خاتمة النسخة «هـ»:

وكانَ الفراغُ مِن كتابة هذه الحاشيةِ المُباركة في يوم الاثنين المبارك ، ثاني شهر صفر الخير ، مِن شهور سنة (٩٩٥ هـ) علىٰ يد أقل عبيد الله وأحوجهم إلىٰ عفوه ومغفرته: عمر بن سعد الدين بن قاسم بن أحمد بن قاسم السندي مولدا ، الشعراوي تلميذا ، الشافعي مذهبا ، عفا الله عنه ، وعن والديه ، ومشايخه ، وجميع المسلمين ، آمين آمين آمين ، والحمد لله رب العالمين .





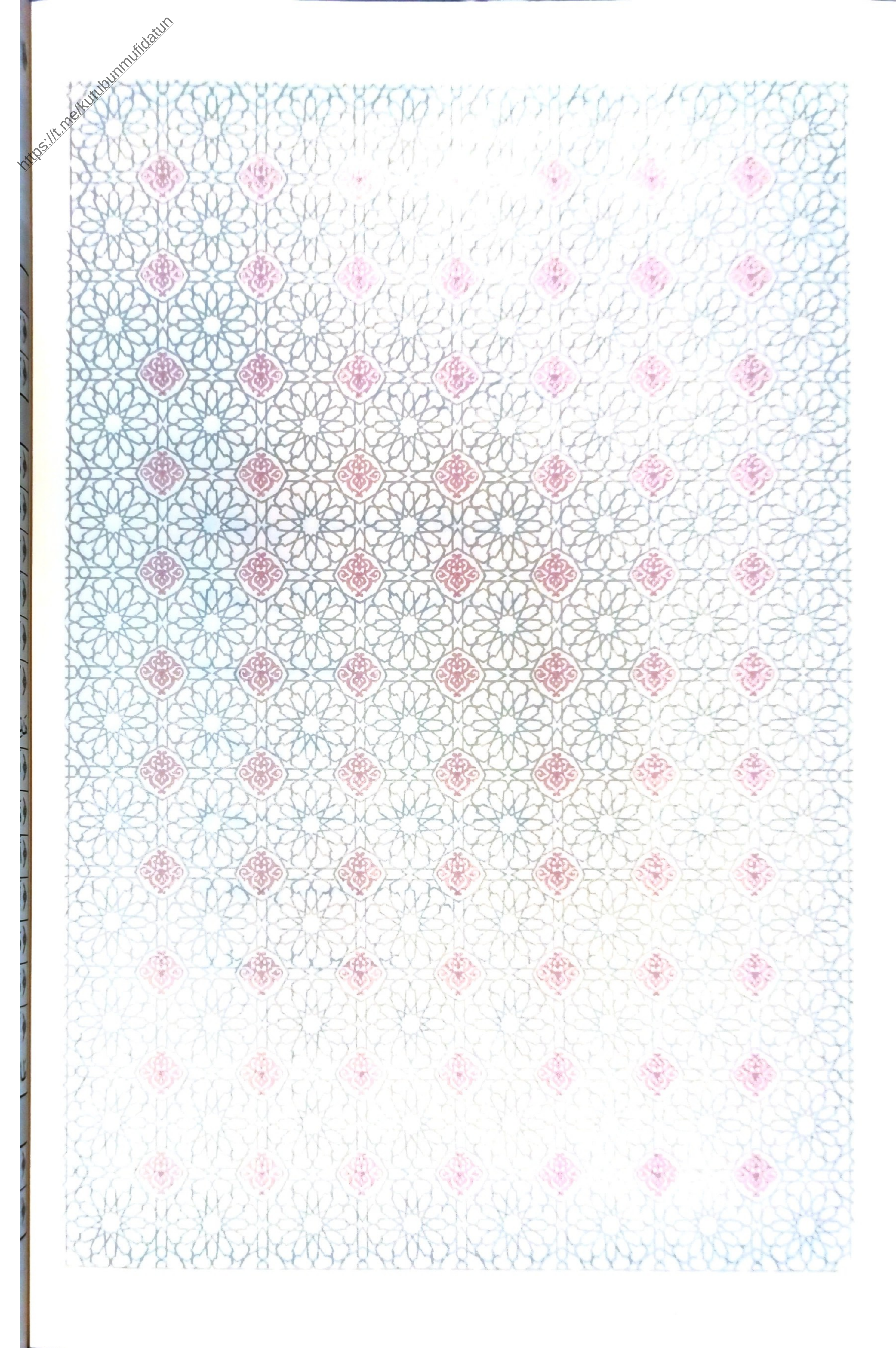
https://t.me/kutubunmufidatun

https://t.me/kutubunmufidatun



الفهارس الكشافة

https://t.me/kutubunmufidatun



https://t.me/kutubunmufidatun

١. فهرس الآيات القرآنيّة

سورة الفاتحة

سورة البقرة

سورة آل عمران

https://t.me/kutubunmufidatun

الآية	رقمها	الصفحة
﴿فَأُولَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْفَٰسِقُونَ﴾	٨٢	٥٤٣
﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ قُتِلُوا۟ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ أَمْوَٰتًۢا﴾	١٦٩	٦٥٩
﴿وَقَالُوا۟ حَسْبُنَا ٱللَّهُ وَنِعْمَ ٱلْوَكِيلُ﴾	١٧٣	١٦٩
﴿رَبَّنَآ إِنَّكَ مَن تُدْخِلِ ٱلنَّارَ فَقَدْ أَخْزَيْتَهُۥ﴾	١٩٢	٥٤٥

سورة النساء

الآية	رقمها	الصفحة
﴿وَيَتَعَدَّ حُدُودَهُۥ﴾	١٤	٥٦٤
﴿إِن تَجْتَنِبُوا۟ كَبَآئِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ نُكَفِّرْ عَنكُمْ سَيِّـَٔاتِكُمْ﴾	٣١	٥٣٧
﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ﴾	٤٨	٥٥٠، ٥٥٢، ٥٥٥
﴿وَمَن يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُّتَعَمِّدًا فَجَزَآؤُهُۥ جَهَنَّمُ﴾	٩٣	٥٤٥، ٥٦٤،
﴿وَلَأُضِلَّنَّهُمْ﴾	١١٩	٥٠٥
﴿أَنزَلَهُۥ بِعِلْمِهِۦ﴾	١٦٦	٣٧٥

سورة المائدة

الآية	رقمها	الصفحة
﴿لَهُم مَّغْفِرَةٌ وَأَجْرٌ عَظِيمٌ﴾	٩	٥٩٤
﴿وَمَن لَّمْ يَحْكُم﴾	٤٤	٥٤٣
﴿لَّقَدْ كَفَرَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓا۟ إِنَّ ٱللَّهَ ثَالِثُ ثَلَٰثَةٍ وَمَا مِنْ إِلَٰهٍ إِلَّآ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾	٧٣	٣٧٩

سورة الأنعام

الآية	رقمها	الصفحة
﴿وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ لَجَمَعَهُمْ عَلَى ٱلْهُدَىٰ﴾	٣٥	٤٦٧
﴿خَٰلِقُ كُلِّ شَىْءٍ﴾	١٠٢	٥٣٣
﴿لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ﴾	١٠٣	٤٤٧، ٤٥١
﴿سَيَقُولُ ٱلَّذِينَ أَشْرَكُوا۟ لَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَآ أَشْرَكْنَا﴾	١٤٨	٤٦٧
﴿فَلَوْ شَآءَ لَهَدَىٰكُمْ﴾	١٤٩	٣٤٢، ٤٦٧

https://t.me/kutubunmufidatun

https://t.me/kutubunmufidatun

https://t.me/kutubunmufidatun

https://t.me/kutubunmufidatun

الآية	رقمها	الصفحة
سورة سبأ		
﴿ذَٰلِكَ جَزَيْنَٰهُم بِمَا كَفَرُوا۟ وَهَلْ نُجَٰزِىٓ إِلَّا ٱلْكَفُورَ﴾	١٧	٥٤٦،٥٤٥
﴿وَمَآ أَرْسَلْنَٰكَ إِلَّا كَآفَّةً لِّلنَّاسِ﴾	٢٨	٦٠٤
سورة فاطر		
﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ ٱلْكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ﴾	١٠	٣٦٥
﴿وَمَا يَسْتَوِى ٱلْأَعْمَىٰ وَٱلْبَصِيرُ ﴿١٩﴾ وَلَا ٱلظُّلُمَٰتُ وَلَا ٱلنُّورُ ﴿٢٠﴾ وَلَا ٱلظِّلُّ وَلَا ٱلْحَرُورُ﴾	١٩ – ٢١	٥٤٢
سورة ص		
﴿هَٰذَا ۚ وَإِنَّ لِلطَّٰغِينَ لَشَرَّ مَـَٔابٍ﴾	٥٥	٢٣٠
سورة الزمر		
﴿وَلَا يَرْضَىٰ لِعِبَادِهِ ٱلْكُفْرَ﴾	٧	٤٧٧
سورة فصلت		
﴿فَقَضَىٰهُنَّ سَبْعَ سَمَٰوَاتٍ﴾	١٢	٤٦١
﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَٰهُمْ﴾	١٧	٥٠٥
سورة الشورى		
﴿وَيَعْفُ عَن كَثِيرٍ﴾	٣٤	٥٥٢
﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِىٓ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾	٥٢	٥٠٤
سورة الفتح		
﴿لِيَزْدَادُوٓا۟ إِيمَٰنًا مَّعَ إِيمَٰنِهِمْ﴾	٤	٥٨١
﴿يَدُ ٱللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ﴾	١٠	٣٦٥
سورة الحجرات		
﴿قَالَتِ ٱلْأَعْرَابُ ءَامَنَّا﴾	١٤	٥٩٠
سورة الذاريات		
﴿إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلرَّزَّاقُ ذُو ٱلْقُوَّةِ﴾	٥٨	٣٧٥

https://t.me/kutubunmufidatun

https://t.me/kutubunmufidatun

٢ ـ فهرس الأحاديث الشريفة الواردة في حاشية العلامة الغزي

https://t.me/kutubunmufidatun

https://t.me/kutubunmufidatun

الحديث	الصفحة
«ضرس الكافر مثل أحد»	٥٢٣
«العَهْدُ الذي بَيننا وبينهُم الصَّلاةُ، مَن تركها فقدْ كفَرَ»	٥٤٤
«فهلَّا شققتَ عن بطنِه فعلِمتَ ما في قلبِه»	٥٧٥
«فيمُرُّ أوَّلُكم كالبَرْقِ، ثُم كالرِّيح، ثُمَّ كمَرِّ الطَّيرِ وشدِّ الرِّجَال»	٥٢٩
«القبر روضة»	٥١٥
«قريشٌ ولاةُ هذا الأمرِ، فبرُّهم تبعٌ لبَرِّهم وفا جرهم تبع لفا جرهم»	٦٤٤
«قلت يا رسول الله ما كانت صحفُ إبراهيمَ؟ قال: كانتْ أمثالاً كلها، أيُّها الملِكُ المُسلَّطُ المُبتلى المغرُور	٦٧٩
«قلتُ يا رسُو ل الله من أوَّلُ الأنبياء؟ قال آ د م قلتُ: نبيٌّ كان؟ قال نبيٌّ مُكلّم»	٦٠٢، ٦٠٣
«كانَ النَّبيُّ يُبعَثُ إلى قومِه خاصَّةً، وبُعِثتُ إلى النَّاسِ عامَّةً»	٦٠٤
«الكبائر تِسعٌ: الإشراكُ بالله، وقتلُ نَسمةٍ، والفرار من الزحف...»	٥٣٥
«الكبائر سَبعٌ»	٥٣٥
«كل ابن آدم يفنى إلا عجب الذنب»	٥٢٢
«كلُّ أمرٍ ذي بَالٍ لَا يُبدأ فيه بالحَمدُ لله فهو أَجذَمُ»	١٥٤
«كلُّ أمرٍ ذي بالٍ لا يُبدأ بيسمِ الله الرَّحمن الرَّحيم أَقطعُ»	١٥٤
«كُنَّا في زَمنِ النَّبيِّ ﷺ لا نَعدِلُ....»	٦٣٠
«كنت زورت مقالة أعجبتني»	٤٠٣
«لأُعلِّمنَّكَ أعظمَ سُورةٍ في القُرآن»	٦١٨
«لا تسبوا أصحابي فوالذي نفسي بيده لو أنفقَ أحدُكم.....»	٦٥٣
«لا يزَالُ هذا الأمرُ في قُريشٍ ما بقي مِنهُم اثنَانِ»	٦٤٣
«لا يزني الزَّاني حِينَ يزني وهُو مُؤمِنٌ»	٥٤٢
«لا يُغني حَذَرٌ عن قَدَرٍ، والدعاء ينفع مما نزل	٦٧٦
«لعلَّهُ يُخفَّفُ عنهُما ما لمْ ييْبَسا»	٥١٣

https://t.me/kutubunmufidatun



https://t.me/kutubunmufidatun

٣ ـ فهرس الأعلام

https://t.me/kutubunmufidatun

https://t.me/kutubunmufidatun

https://t.me/kutubunmufidatun

https://t.me/kutubunmufidatun

https://t.me/kutubunmufidatun



https://t.me/kutubunmufidatun

٤ـ فهرس الكتب

https://t.me/kutubunmufidatun



https://t.me/kutubunmufidatun

٥ - فهرس المذاهب والفرق والأديان

https://t.me/kutubunmufidatun



https://t.me/kutubunmufidatun

٦ـ فهرس المصادر والمراجع

* **أبكار الأفكار** لسيف الدين الآمدي، ط: دار الكتب والوثائق القومية ـ القاهرة، الطبعة الثانية سنة: (٢٠٠٤ هـ) ت: الدكتور أحمد محمد المهدي.

* **إتحاف المريد بجوهرة التوحيد للشيخ عبد السلام بن إبراهيم اللقاني، ط: دار الضياء ـ الكويت، الطبعة الأولى سنة: (٢٠٢١ هـ) ت: محمد سيد بن يحيى الداغستاني.**

* **الاتقان في علوم القرآن** للحافظ السيوطي، ط: الهيئة المصرية العامة للكتاب، سنة: (١٩٧٤ م) ت: محمد أبو الفضل إبراهيم.

* **الأثمار الجنية في طبقات الحنفية** لملا علي القاري، ط: مركز البحوث والدراسات الإسلامية ـ جمهورية العراق ـ ديوان الوقف السني سنة: (١٤٣٠ هـ) ت: د. عبد المحسن عبد الله أحمد.

* **الأجوبة العراقية على الأسئلة اللاهورية** لشهاب الدين محمود بن عبد الله الآلوسي، ط: مطبعة الحميدية ـ بغداد سنة: (١٣٠١ هـ).

* **الأجوبة المرضية فيما سئل السخاوي عنه من الأحاديث النبوية** لشمس الدين السخاوي، ط: دار الراية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى سنة: (١٤١٨ هـ) ت: محمد إسحاق محمد إبراهيم.

* **أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم** لشمس الدين المقدسي البشاري. ط: دار صادر ـ بيروت.

* **الإحكام في أصول الأحكام سيف الدين الآمدي، ط: المكتب الإسلامي ـ بيروت / دمشق، ت: عبد الرزاق عفيفي.**

* **إحياء علوم الدين** للحجة الغزالي، ط: دار المعرفة ـ بيروت.

* **الأدب المفرد** للإمام الحافظ محمد بن إسماعيل البخاري. ط: دار البشائر الإسلامية ـ بيروت، الطبعة الثالثة سنة: (١٤٠٩ هـ) ت: محمد فؤاد عبد الباقي.

* **الأربعين في أصول الدين** للفخر الرازي، ط: مكتبة الكليات الأزهرية ـ القاهرة، ت:

https://t.me/kutubunmufidatun

أحمد حجازي السقا.

* **إرشاد العقل السليم إلىٰ مزايا الكتاب الكريم** لأبي السعود أفندي العمادي، ط: دار إحياء التراث العربي ـ بيروت.
* **الإرشاد إلىٰ قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد** لإمام الحرمين الجويني، نشر: مطبعة السعادة بمصر سنة: (١٩٥٠ م) ت: محمد يوسف موسىٰ، وعلي عبد المنعم.
* **الإرشاد في الاعتقاد** لابن عقيل الحنبلي ت (٥١٣ هـ) رسالة ماجستير للباحث: هشام محمد غنيم، بإشراف: عبد الفتاح أحمد الفاوي سنة: (٢٠٠٨ هـ).
* **أسنىٰ المطالب في شرح روض الطالب** لشيخ الإسلام زكريا الأنصاري الشافعي، مع حاشية الرملي الكبير، ط: دار الكتاب الإسلامي، دون بيانات.
* **الإصابة في تمييز الصحابة** للحافظ ابن حجر العسقلاني، ط: دار الكتب العلمية ـ بيروت، الطبعة الأولىٰ سنة: (١٤١٥ هـ) ت: عادل عبد الموجود، وعلي محمد معوض.
* **إصباح المصباح** لأبي النقيب إيشمحمد التونتاري القازاني، ط: دار المالكية ـ دار النخيل، الطبعة الأولىٰ سنة: (٢٠٢٤ م)، ت: الدكتور إبراهيم راشد المريخي.
* **أصول الدين** لمحمد بن محمد أبو اليسر البزدوي، ط: المكتبة الأزهرية للتراث ـ مصر، ت: هانز بيتر لنس، ضبط: أحمد حجازي السقا.
* **أصول السرخسي** لشمس الأئمة محمد بن أحمد السرخسي، ط: دار الكتب العلمية ـ بيروت، الطبعة الأولىٰ سنة: (١٩٩٣ م).
* **الاعتقادات = رسالة في الاعتقاد، للعلامة الراغب الأصفهاني، ط: مؤسسة الأشرف للطباعة والنشر والتوزيع ـ بيروت، الطبعة الأولىٰ سنة: (١٩٨٨ م) ت: د. شمران العجلي.**
* **اعتقادات فرق المسلمين والمشركين** للإمام فخر الدين الرازي، ط: مكتبة الكليات الأزهرية ـ القاهرة سنة: (١٩٧٨م). ت: طع عبد الرؤوف سعد ـ مصطفىٰ الهواري.
* **الاعتماد في الاعتقاد المشهور بـ = شرح العمدة في عقيدة أهل السنة والجماعة**

https://t.me/kutubunmufidatun

لأبي البركات حافظ الدين النسفي، ط: مكتبة دار الفجر ـ دمشق، الطبعة الأولىٰ سنة: (٢٠٢٠ م) ت: الشيخ نادر بن محمد أبو عمر.

* **الأعلام** للزركلي، ط: دار العلم للملايين، الطبعة الخامسة عشر سنة: (٢٠٠٢ م).
* **الإعلام بقواطع الإسلام** للعلامة ابن حجر الهيتمي، ط: دار التقوىٰ ـ دمشق، الطبعة الأولىٰ سنة: (٢٠٠٨ هـ) ت: محمد عواد العواد.
* **أعيان العصر وأعوان النصر** للصفدي، ط: دار الفكر ـ بيروت، الطبعة الأولىٰ سنة: (١٩٩٨ م) ت: علي أبو زيد، وآخرون.
* **إقامة الحجة علىٰ أن الإكثار من التعبد ليس ببدعة لأبي** الحسنات محمد عبد الحي اللكنوي. ط: مكتبة المطبوعات الإسلامية ـ دار البشائر الإسلامية، ت: الشيخ عبد الفتاح أبو غدة.
* **الاقتراح في أصول النحو** للحافظ جلال الدين السيوطي، ط: دار القلم ـ دمشق، الطبعة الأولىٰ سنة: (١٩٨٩ م) تحقيق وشرح: **د. محمود فجال**. وسمىٰ شرحه: الإصباح في شرح الاقتراح.
* **الاقتصاد في الاعتقاد** للحجة الغزالي، ط: دار المنهاج، الطبعة الثانية، سنة: (٢٠١٢ م) ت: الشيخ أنس الشرفاوي.
* **الاكتِفاء بما تضمّنه مِن مغازي رسول الله والثلاثة الخلفاء** للكلاعي، ط: دار عالم الكتب. سنة: (١٤١٧ هـ) ت: محمد كمال الدين عز الدين علي.
* **إنباء الغُمر بأنباء العمر** للحافظ أحمد بن علي بن حجر **العسقلاني**، ط: المجلس الأعلىٰ للشؤون الإسلامية ـ مصر، سنة: (١٩٦٩ م).
* **الانتصار لأهل السنة وكشف مذهب أدعياء السلفية** حصن الدين أبي المعالي **الأزهري**، تقديم: الدكتور ده الدسوقي حبيشي، ط: دار النور المبين ـ الأردن، الطبعة الأولىٰ سنة: (٢٠١٥ م).
* **الانتصار والرد علىٰ ابن الراوندي الملحد** للخياط المعتزلي، ط: مكتبة الثقافة الدينية ـ القاهرة، ت: محمد حجازي.

https://t.me/kutubunmufidatun

❊ **الأنساب** لابن السَّمعاني المروزي، ط: مجلس دائرة المعارف العثمانية - حيدر آباد، الطبعة الأولىٰ سنة: (١٩٦٢ م) ت: عبد الرحمن بن يحيىٰ المعلمي اليماني وآخرون.

❊ **أنوار التنزيل وأسرار التأويل** = تفسير البيضاوي، ط: دار إحياء التراث العربي - بيروت، الطبعة الأولىٰ سنة: (١٤١٨ هـ) ت: محمد عبد الرحمن المرعشلي.

❊ **الأوسط من السنن والإجماع والاختلاف** لابن المنذر النيسابوري، ط: دار الفلاح - الفاروق الحديثة، الطبعة الثانية سنة: (٢٠١٠ م) ت: أحمد بن سليمان بن أيوب.

❊ **البحر المحيط في أصول الفقه** لبدر الدين الزركشي، ط: مكتبة السنة - القاهرة، الطبعة الثانية سنة: (٢٠١٤ م) بدون محقق.

❊ **البداية** = **البداية من الكفاية في الهداية في أصول الدين** للشيخ نور الدين الصابوني، ط: دار المعارف - مصر سنة: (١٩٦٩ م) ت: الدكتور فتح الله خليف.

❊ **بداية المحتاج في شرح المنهاج** لابن قاضي شهبة، ط: دار المنهاج - جدة، الطبعة الأولىٰ سنة: (٢٠١١ م) بعناية: أنور بن أبي بكر الشيخي الداغستاني.

❊ **بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع** لملك العلماء علاء الدين أبو بكر الكاساني الحنفي، ط: دار الكتب العلمية، الطبعة الثانية سنة: (١٩٨٦ م).

❊ **البدر الطالع بمحاسن مَن بعد القرن السابع** لمحمد بن علي **الشوكاني**، ط: دار المعرفة - بيروت.

❊ **البرهان في أصول الفقه** لإمام الحرمين الجويني، ط: دار الوفاء - المنصورة، الطبعة الثالثة سنة: (١٩٩٢ م) ت: الشيخ عبد العظيم محمود الديب.

❊ **البرهان في علوم القرآن** للإمام الزركشي، ط: دار إحياء الكتب العربية عيسىٰ البابي وشركائه، الطبعة الأولىٰ سنة: (١٩٥٧ م) ت: محمد أبو الفضل إبراهيم.

❊ **البعث والنشور** للحافظ البيهقي، ط: مركز الخدمات والأبحاث الثقافية - بيروت، الطبعة الأولىٰ سنة: (١٩٨٦ م) ت: عامر أحمد حيدر.

❊ **بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة** للحافظ السيوطي، ط: المكتبة العصرية، ت: محمد أبو الفضل إبراهيم.

* **بيان توجيه الإمام التفتازاني دلالة قوله تعالىٰ (لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا) على الوحدانية** وذكر بعض ما دار حوله من مناقشات بين العلماء، تأليف: د. سعيد عبد اللطيف فودة، ومعه **رسالة التوحيد لرد قول من قال تعدد الآلهة لا يستلزم فساد السماوات والأرض** للشيخ عبد اللطيف بن محمد بن أبي الفتح الحنفي الكرماني ثم الخرساني. ط: مؤسسة الأصلين للدراسات والنشر ـ الأردن، الطبعة الأولىٰ سنة: (٢٠٢٢ م).
* **البيان في مذهب الإمام الشافعي** للإمام العمراني، ط: دار المنهاج ـ جدة، الطبعة الأولىٰ سنة: (٢٠٠٠ م) ت: قاسم محمد النوري.
* **تاج التراجم** للشيخ قاسم ابن قطلوبغا الحنفي. ط: دار القلم ـ دمشق، الطبعة الأولىٰ سنة: (١٩٩٢ م) ت: الشيخ محمد خير رمضان يوسف.
* **تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام** للحافظ شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز **الذهبي**، ط: دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولىٰ سنة: (٢٠٠٣ م) ت: د. بشار عواد معروف.
* **تاريخ بغداد** للحافظ الخطيب البغدادي. ط: دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولىٰ سنة: (٢٠٠٢ م) ت: الدكتور بشار عواد معروف.
* **تأسيس النظر** لأبي زيد الدبوسي، ط: المطبعة الأدبية ـ القاهرة، ت: مصطفىٰ بن محمد القباني بالاشتراك مع أبي فراس النعساني.
* **تأويلات القرآن** لعَلَمِ الهدىٰ أبي منصور محمد بن محمد **الماتريدي** السمرقندي، ط: دار الميزان ـ تركيا، ت: أحمد وانلي أوغلي، مراجعة: د. بكر طوبال أوغلي.
* **تأويلات أهل السنة** = تفسير الماتريدي للإمام أبي منصور الماتريدي، ط: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولىٰ سنة: (٢٠٠٥ م) ت: الدكتور مجدي باسلوم.
* **تبصرة الأدلة** في أصول الدين، لأبي المعين النسفي، ط: المعهد العلمي الفرنسي للدراسات العربية بدمشق، سنة: (١٩٩٠ م) ت: كلود سلامة.
* **تبيين كذب المفتري فيما نسب إلى الإمام الأشعري** للحافظ ابن عساكر، ط: دار التقوىٰ

https://t.me/kutubunmufidatun

https://t.me/kutubunmufidatun

ـ دمشق، ت: الشيخ أنس الشرفاوي.

* **التجسيم في الفكر الإسلامي للدكتور صهيب محمود السقار، ط: أفاق للنشر**
* **تحبير الكلام في شرف علم الكلام** للإمام أبي المظفر الاسفراييني، وهو باب مستخرج من كتابه الأوسط وهو في عداد المفقود، والباب يطبع لأول مرة، نشر: مشيخة الأزهر، ت: مكتبة إحياء التراث الإسلامي.
* **التحبير في المعجم الكبير** لعبد الكريم بن محمد **السمعاني** المروزي، ط: رئاسة ديوان الأوقاف ـ بغداد، الطبعة الأولىٰ سنة: (١٩٧٥ م) ت: منيرة ناجي سالم.
* **تحرير القواعد المنطقية للعلامة قطب الدين الرازي، ط: مطبعة مصطفىٰ البابي الحلبي وأولاده بمصر، الطبعة الثانية:** (١٩٤٨ م) مع حاشية السيد الشريف الجرجاني.
* **تخريج أحاديث الكشاف** لجمال الدين الزيلعي، ط: دار ابن خزيمة ـ الرياض، الطبعة الأولىٰ سنة: (١٤١٤ هـ) ت: عبد الله بن عبد الرحمن السعد.
* **تخريج أحاديث شرح العقائد للتفتازاني** ومعه تخريج أحاديث شرح المواقف للجرجاني كلاهما لجلال الدين السيوطي، ط: مكتبة دار الأقصىٰ ـ الكويت، الطبعة الأولىٰ سنة: (١٩٨٥ هـ) ت: حمدي بن عبد المجيد السلفي.
* **التذكرة بأحوال الموتىٰ وأمور الآخرة** لأبي عبد الله القرطبي، ط: مكتبة دار المنهاج، الطبعة الثانية سنة: (١٤٣١ هـ) ت: الصادق بن محمد إبراهيم.
* **التذهيب شرح التهذيب** لعبيد الله الخبيصي، شرحٌ علىٰ **تهذيب المنطق** للعلامة التفتازاني، مع حاشيتي الشيخ ابن عرفة الدسوقي، والشيخ حسن العطار. ط: مطبعة البابي الحلبي وأولاده بمصر سنة: (١٩٣٦ م)
* **الترغيب والترهيب** للحافظ المنذري، ط: تصوير دار إحياء التراث العربي ـ بيروت عن طبعة مصطفىٰ البابي الحلبي ـ مصر، الطبعة الثالثة سنة: (١٩٦٨ م) ت: مصطفىٰ محمد عمارة.
* **تسديد القواعد شرح تجريد العقائد** لشمس الدين الأصفهاني، ط: دار الضياء ـ الكويت، الطبعة الأولىٰ سنة: (٢٠١٢ م) ت: خالد بن حماد العدواني.

https://t.me/kutubunmufidatun

* **تعليقات الدارقطني على المجروحين** ط: دار الفاروق الحديثة للطباعة والنشر ـ دار الكتاب الإسلامي ـ القاهرة، الطبعة الأولى سنة: (١٩٩٤ م) ت: خليل بن محمد العربي.
* **التفتازاني وآراؤه البلاغية** للدكتور ضياء الدين عبد الغني **القالش**، ط: دار النوادر ـ بيروت، الطبعة الأولى سنة: (٢٠١٠ م).
* **التفسير الكبير** = تفسير الرازي = مفاتيح الغيب للإمام الفخر الرازي، تصوير: دار إحياء التراث العربي ـ بيروت.
* **تفسير الكشاف** = الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل للزمخشري، ط: دار الكتاب العربي، الطبعة الثالثة سنة: (١٤٠٧ هـ).
* **التفسير والمفسرون** للدكتور محمد السيد حسين الذهبي، ط: مكتبة وهبة ـ القاهرة. بدون بيانات إضافية.
* **التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد** لابن عبد البر النمري القرطبي المالكي، ط: وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية ـ المغرب، سنة: (١٣٨٧ هـ) ت: مصطفى بن أحمد العلوي، محمد عبد الكبير البكري.
* **التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد** لابن عبد البر النمري القرطبي المالكي، ط: مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي ـ لندن، الطبعة الثانية سنة: (٢٠١٨ م) ت: بشار عواد معروف وآخرون.
* **التنبيه والرَّد على أهل الأهواء والبدع** لأبي الحسين الملطي، ط: المكتبة الأزهرية للتراث ـ مصر، ت: الشيخ محمد زاهد بن الحسن الكوثري رحمه الله.
* **تهذيب التهذيب** للحافظ ابن حجر العسقلاني، ط: مطبعة دائرة المعارف النظامية ـ الهند، الطبعة لأولى سنة: (١٣٢٦ هـ).
* **تهذيب المنطق والكلام** لسعد الدين **التفتازاني**، ط: دار الضياء ـ الكويت بالاشتراك مع دار الرشاد الحديثة ـ المغرب، الطبعة الأولى سنة: (٢٠١٧ م) ت: د. عماد بن محمد علي السهيلي ـ مسعود أحمد سعيدي.

https://t.me/kutubunmufidatun

* **توضيح المشتبه في ضبط أسماء الرواة وأنسابهم وألقابهم وكناهم** لابن ناصر الدين الدمشقي، ط: مؤسسة الرسالة ـ بيروت، الطبعة الأولى سنة: (١٩٩٣ م) ت: الشيخ محمد نعيم العرقسوسي.
* **التيسير في التفسير** لنجم الدين النسفي، ط: دار اللباب، الطبعة الأولى سنة: (١٤٤٠ هـ) ت: ماهر أديب حبوش ـ توفيق محمود تكلة وآخرين.
* **الثقات** لابن حبان البُستي، ط: دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن ـ الهند، الطبعة الأولى سنة: (١٩٧٣ م) تحت إشراف: الدكتور محمد عبد المعيد خان.
* **جامع الشروح والحواشي** لعبد الله محمد الحِبشي، نسخة الشاملة.
* **الجامع الصغير** للحافظ السيوطي، مع شرحه التيسير بشرح الجامع الصغير لزين الدين المناوي، ط: مكتبة الإمام الشافعي ـ الرياض، الطبعة الثالثة سنة: (١٤٠٨ هـ).
* **الجامع لأحكام القرآن** = تفسير القرطبي ط: دار الكتب المصرية، الطبعة الثانية سنة: (١٩٦٤ م) ت: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش.
* **الجامع لشعب الإيمان** = **شعب الإيمان** للحافظ الإمام أبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي، ط: مكتبة الرشد ـ الرياض، الطبعة الأولى سنة: (١٤٢٣ هـ) ت: عبد العلي عبد الحميد حامد.
* **جواهر القرآن** للحجة الغزالي، ط: دار إحياء العلوم ـ بيروت، الطبعة الثانية سنة: (١٩٨٦ م) ت: محمد رشيد رضا القباني.
* **الجواهر المضية في طبقات الحنفية** لأبي محمد محيي الدين عبد القادر بن محمد الحنفي (ت: ٧٧٥ هـ) ط: مكتبة مير محمد كتب خانه ـ كراتشي.
* **حاشية ابن عابدين = رد المحتار على الدر المختار للشيخ محمد أمين بن عمر بن عابدين، ط: دار الفكر ـ بيروت، سنة: (١٤١٢ هـ).**
* **حاشية الباجوري على شرح العقائد النسفية** ط: دار التقوى ـ دمشق، الطبعة الأولى سنة: (٢٠٢٠ م) تحقيق الشيخ أنس الشرفاوي.
* **حاشية الباجوري على شرح العقائد النسفية** للشيخ برهان الدين إبراهيم بن محمد

https://t.me/kutubunmufidatun

الباجوري الشافعي. ط: دار التقوىٰ ـ دمشق، الطبعة الأولىٰ سنة: (٢٠٢٠ هـ) ت: الشيخ أنس الشرفاوي.

* **حاشية التجريد** للسيد الشريف الجرجاني، ط: نشريات وقف الديانة التركي ـ دار الرياحين ـ بيروت، الطبعة الثانية سنة: (٢٠٢١ م) ت: أشرف ألطاش، محمد علي قوجا، صالح كون آيدن، محمد يتيم.
* **حاشية التفتازاني علىٰ تفسير الكشاف** لسعد الدين التفتازاني، ط: مركز جيلاني للبحوث العلمية والطبع والنشر ـ إسطنبول، ت: السيد محمد فاضل جيلاني الحسني الحسيني.
* **حاشية الخضري علىٰ شرح ابن عقيل علىٰ الألفية في النحو** محمد بن مصطفىٰ الخضري، بدون بيانات. نسخة الشاملة.
* **حاشية السعد والسيد علىٰ شرح العضد الإيجي علىٰ مختصر المنتهىٰ الأصولي**، ط: دار الكتب العلمية ـ بيروت، الطبعة الأولىٰ سنة: (٢٠٠٤ م) ت: محمد حسن محمد حسن إسماعيل.
* **حاشية الصبان علىٰ شرح الأشموني علىٰ ألفية ابن مالك** ط: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولىٰ سنة: (١٩٩٧م).
* **حاشية العطار علىٰ شرح الجلال المحلي علىٰ جمع الجوامع** لحسن بن محمد **العطار** الشافعي، ط: دار الكتب العلمية ـ بيروت.
* **حاشية الفاضل الخيالي علىٰ شرح العقائد.**
* **حاشية الكمال ابن أبي الشريف علىٰ شرح العقائد النسفية** = الفرائد في حل شرح العقائد ط: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولىٰ، سنة: (٢٠١٧م) ت: محمد العزازي، ثم اعتمدتُ علىٰ المخطوط في بعض المواضع لسوء النُّسخةِ المطبوعة. وهي نسخةٌ خطية محفوظة في المكتبة الأزهرية برقم: (٥٠١٦٧) نُسخت سنة: (٩٦٥ هـ) وعنوانها علىٰ الطرة: كتاب حواشي العقائد النسفية للكمال الشيخ محمد بن أبي شريف المقدسي الشافعي. وتقع في (٨١) لوحة.
* **حاشية عبد الحكيم السيالكوتي**. وكل هذه الحواشي الأربع وغيرها ضمن: **مجموعة**

https://t.me/kutubunmufidatun

الحواشي البهية على شرح العقائد النسفية ط: مطبعة كردستان العلمية، بجمالية مصر المحمية سنة: (١٣٢٩ هـ).

* **حاشية قول أحمد على الخيالي مع منهواته**.
* **حاشية ملا أحمد مع منهواته**.
* **حدائق الحنفية** للمولوي فقير محمد الجهلمي، ط: مكتبة ربيعة ـ سلام ماركيت بنوري. منشور باللغة الأردية.
* **حصر المسائل وقصر الدلائل** لنجم الدين عمر **النسفي**، ط: دار الفجر ـ دمشق، الطبعة الأولى سنة: (٢٠١٩ م) ت: د. عماد قدري العياضي.
* **الحكمة البالغة الجنية على العقائد الحنفية** لشهاب الدين **المرجاني**، ط: دار المالكية ـ دار النخيل، الطبعة الأولى سنة: (٢٠٢٤ م) ت: الدكتور إبراهيم راشد المريخي.
* **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب** لعبد القادر بن عمر البغدادي، ط: مكتبة الخانجي ـ القاهرة، الطبعة الرابعة سنة: (١٩٩٧ م) ت: عبد السلام محمد هارون.
* **الخصائص** لأبي الفتح ابن جني الموصلي، ط: عالم الكتب ـ بيروت، ت: محمد علي النجار.
* **خلاصة الفتاوى** للإمام افتخار الدين طاهر بن أحمد البخاري الحنفي، ط: المكتبة الرشيدية ـ كراتشي، سنة: (١٤١٠ هـ) ومعه مجموعة الفتاوى لأبي الحسنات اللكنوي.
* الدراية في تخريج أحاديث الهداية للحافظ ابن حجر العسقلاني.
* **درر العقود الفريدة في تراجم الأعيان المفيدة** لأحمد بن علي **المقريزي**، ط: دار الغرب الإسلامي ـ بيروت، الطبعة الأولى سنة: (٢٠٠٢ م) ت: الدكتور محمود الجليلي.
* **الدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة** للحافظ أحمد بن علي بن حجر **العسقلاني**، ط: مجلس دائرة المعارف العثمانية ـ حيدر آباد: الهند، الطبعة الثانية سنة: (١٩٧٢ م) ت: محمد عبد المعيد ضان.
* **دروس في الفلسفة** يوسف كرم ـ إبراهيم مدكور، ط: عالم الأدب للترجمة والنشر ـ مصر، الطبعة الأولى سنة: (٢٠١٦ م)

https://t.me/kutubunmufidatun

* **دلائل النبوة** للحافظ البيهقي، ط: دار الكتب العلمية ـ بيروت، الطبعة الأولى سنة: (١٩٨٨ هـ) ت: الدكتور عبد المعطي قلعجي.
* **الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب** لابن فرحون المالكي. ط: دار التراث للطبع والنشر ـ القاهرة، ت: الدكتور محمد الأحمدي أبو النور.
* **ذيل تاريخ بغداد** لابن النجار، ط: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى سنة: (١٤١٧ هـ) ت: مصطفى عبد القادر عطا، مطبوع في ذيل تاريخ بغداد.
* **رد المحتار على الدر المختار** لمحمد بن أمين **(ابن عابدين الدمشقي)** ط: دار الفكر ـ بيروت، الطبعة الثانية سنة: (١٤١٢ هـ).
* رسالة **استحسان الخوض في علم الكلام** لشيخ المذهب أبي الحسن الأشعري، تصوير دار الحديث الكتانية.
* **الرسالة القشيرية** لأبي القاسم عبد الكريم القشيري، ط: دار المنهاج ـ جدة، الطبعة الأولى سنة: (١٤٣٨ هـ) ت: الشيخ أنس الشرفاوي.
* **رسالة في الاعتقاد** لمحمد بن محمد **علاء الدين البخاري**، ط: دار الضياء ـ الكويت، الطبعة الأولى سنة: (٢٠١٢ م) ت: الدكتور سعيد عبد اللطيف فودة.
* **روح المعاني في تفسير القرآن والسبع المثاني** لشهاب الدين محمود بن عبد الله الآلوسي، ط: دار الكتب العلمية ـ بيروت، ت: علي عبد الباري عطية.
* **الروضة البهية فيما بين الأشاعرة والماتريدية** للشيخ حسن بن عبد المحسن المشهور: بأبي عذبة، ط: مطبعة مجلس دائرة المعارف النظامية ـ بحيدر آباد الدكن سنة: (١٣٢٢ هـ).
* **روضة الطالبين وعمدة المفتين** للإمام النووي، ط: المكتب الإسلامي ـ بيروت، الطبعة الثالثة سنة: (١٩٩١ م) ت: زهير الشاويش.
* **روضة الناظر وجنة المناظر** لابن قدامة الحنبلي. ط: مؤسسة الريان للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الثانية سنة: (٢٠٠٢م).
* **الروضتين في أخبار الدولتين النورية والصلاحية** لابن قاضي شهبة، ط: مؤسسة

https://t.me/kutubunmufidatun

الرسالة، الطبعة الأولى سنة: (١٩٩٧ م) ت: إبراهيم الزيبق.

* **الزيادة والإحسان في علوم القرآن** لمحمد بن أحمد بن عقيلة المكي الحنفي، ط: دار البشائر الإسلامية ـ مركز تفسير للدراسات القرآنية، الطبعة الثانية سنة: (٢٠١١ هـ) ت: مجموعة من الباحثين، رسائل ماجستير.

* **سلم الوصول إلى طبقات الفحول** لمصطفى بن عبد الله حاجي خليفة، ط: مكتبة إرسيكا ـ إسطنبول، سنة: (٢٠١٠ م) ت: محمود عبد القادر الأرناؤوط، أكمل الدين إحسان أوغلي.

* **السنة** لابن أبي عاصم، ط: دار الصميعي ـ الرياض، الطبعة الأولى سنة: (١٩٩٨ م) ت: باسم بن فيصل الجوابرة.

* **سنن ابن ماجه** للحافظ أبي عبد الله محمد بن يزيد القزويني، ط: دار الرسالة العالمية ـ بيروت، الطبعة الأولى سنة: (١٤٣٠ هـ) ت: شعيب الأرناؤوط، عادل مرشد، محمد كامل قره بللي، عبد اللطيف حرز الله.

* **سنن أبي داود** للإمام الحافظ سليمان بن الأشعث الأزدي السجستاني، ط: دار الرسالة العالمية، الطبعة الأولى سنة: (١٤٣٠ م) ت: شعيب الأرناؤوط ـ محمد كامل قره بللي.

* **سنن الترمذي** = **الجامع الكبير** للإمام الحافظ محمد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى بن الضحاك، الترمذي، ط: الرسالة العالمية ـ بيروت، سنة: (١٤٣٠ هـ) ت: شعيب الأرناؤوط ـ عبد اللطيف حرز الله.

* **سنن الدارقطني** للحافظ أبي الحسن علي بن عمر البغدادي الدارقطني، ط: مؤسسة الرسالة ـ بيروت، الطبعة الأولى سنة: (١٤٢٤ هـ) ت: شعيب الأرناؤوط وآخرون.

* **سنن الدارمي** للحافظ أبي محمد عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي التميمي السمرقندي، ط: دار المغني للنشر والتوزيع ـ السعودية، الطبعة الأولى سنة: (٢٠٠٠ م) ت: حسين سليم أسد الداراني.

* **السنن الكبرى** = **السنن الكبير**، للحافظ الإمام أحمد بن الحسين البيهقي، ط: مجلس

https://t.me/kutubunmufidatun

دائرة المعارف النظامية ـ الهند/ حيدر آباد، تصوير دار الفكر، الطبعة الأولى سنة: (١٣٤٤ هـ).

* **سنن النسائي = المجتبىٰ من السنن = السنن الصغير** للإمام الحافظ أحمد بن شعيب النسائي، ط: مكتبة المطبوعات الإسلامية ـ حلب، الطبعة الثانية سنة: (١٤٠٦ هـ) ت: الشيخ عبد الفتاح أبو غدة.

* **سنن النسائي الكبرىٰ = السنن الكبرىٰ** للإمام الحافظ أحمد بن شعيب النسائي، ط: مؤسسة الرسالة ـ بيروت، الطبعة الأولىٰ سنة: (١٤٢١ هـ) ت: شعيب الأرناؤوط.

* **سير أعلام النبلاء** للحافظ الذهبي، ط: مؤسسة الرسالة، الطبعة الثالثة (١٩٨٥ م) ت: بإشراف شعيب الأرناؤوط.

* **شجرة النور الزكية في طبقات المالكية** للشيخ محمد بن محمد مخلوف، ط: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولىٰ سنة: (٢٠٠٣ م) ت: عبد المجيد خيالي.

* **شذرات الذهب في أخبار من ذهب** لابن العماد الحنبلي، ط: دار ابن كثير ـ دمشق، الطبعة الأولىٰ سنة: (١٩٨٦ م) ت: محمود الأرناؤوط ـ عبد القادر الأرناؤوط.

* **شرح أصول اعتقاد أهل السنة** للحافظ اللالكائي، ط: دار طيبة ـ السعودية، الطبعة الثامنة سنة: (٢٠٠٣ م) ت: أحمد بن سعد الغامدي.

* **شرح الأربعين في أصول الدين** للإمام القرافي، ط: دار الضياء ـ الكويت، الطبعة الأولىٰ سنة: (٢٠٢٠ م) ت: الشيخ نزار حمادي.

* **شرح الأصبهانية** لأحمد بن تيمية الحراني، ط: مكتبة دار المنهاج ـ الرياض، الطبعة الأولىٰ سنة: (١٤٣٠ هـ) ت: محمد بن عودة السعودي.

* **شرح الأصول الخمسة** المنسوب للقاضي عبد الجبار المعتزلي. ط: مكتبة وهبة، تحقيق: د. عبد الكريم عثمان. الطبعة الثانية سنة: (٢٠١٠ م).

* **شرح التلويح علىٰ التوضيح** للعلامة السعد التفتازاني. ط: مكتبة صبيح/ مصر.

* **شرح الرسالة الشمسية** لسعد الدين **التفتازاني**، ط: دار النور المبين ـ الأردن، الطبعة الاولىٰ سنة: (٢٠١٣ م) ت: د. جاد الله بسام صالح.

https://t.me/kutubunmufidatun

* **شرح العضد على مختصر ابن الحاجب الأصولي مع حواشي السعد والسيد**، ط: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى سنة: (١٤٢٤ هـ) ت: محمد حسن إسماعيل.

* **شرح العضد على مختصر منتهى السؤل والأمل في علمي الأصول والجدل للقاضي عضد** الملة والدين عبد الرحمن بن أحمد الإيجي، ط: دار ابن حزم ـ ودار عباد الرحمن، الطبعة الأولى سنة: (٢٠١٦ م) ت: علي بن عبد الرحمن بسام الجزائري.

* **شرح العضد على مختصر منهى الوصول والأمل** لعضد الدين **الإيجي**، ط: دار ابن حزم ـ دار عباد الرحمن، الطبعة الأولى سنة: (٢٠١٦ م) ت: د. علي بن عبد الرحمن بسام الجزائري.

* **شرح العقائد النسفية** لسعد الدين **التفتازاني**، ط: دار التقوى ـ دمشق الشام، الطبعة الأولى سنة: (٢٠٢٠ م) ت: أنس محمد عدنان الشرفاوي.

* **شرح العقائد النسفية** للعلامة السعد التفتازاني، ط: دار التقوى ـ دمشق، الطبعة الأولى سنة: (٢٠٢٠ م) ت: الشيخ أنس الشرفاوي.

* **الشرح الكبير على العقيد الطحاوية** العلامة الدكتور: سعيد فودة. ط: الأصلين للدراسات والنشر. سنة: (٢٠١٦ م).

* **شرح المقاصد** للعلامة السعد التفتازاني، ط: دار المعارف النعمانية ـ باكستان، الطبعة الأولى سنة: (١٩٨١ م).

* **شرح المكودي على ألفية ابن مالك** عبد الرحمن بن علي بن صالح المكودي (ت: ٨٠٧ هـ) ط: المكتبة العصرية ـ بيروت، سنة: (٢٠٠٥ م) ت: د. عبد الحميد هنداوي.

* **شرح الملا جامي على الكافية** عبد الرحمن بن أحمد الجامي، ط: دار إحياء التراث العربي للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى سنة: (١٤٣٠ هـ) ت: أحمد عزو عناية / علي محمد مصطفى.

* **شرح المواقف** للسيد الشريف الجرجاني، استعنتُ بطبعتين: **الأولى**: طبعة دار الجيل ـ بيروت، الطبعة الأولى سنة: (١٩٩٧ م) ت: الدكتور عبد الرحمن عميرة. **الثانية**: نشرة مطبعة السعادة بجوار محافظ مصر، الطبعة الأولى على نفقة الحاج محمد أفندي مع

حاشيتي السيالكوتي والفناري.

* **شرح المواهب اللدنية بالمنح المحمدية** لأبي عبد الله **الزرقاني**، ط: دار الكتب العلمية ـ بيروت، الطبعة الأولى سنة: (١٩٩٦ م).
* **شرح النووي على مسلم** = المنهاج شرح صحيح مسلم ابن الحجاج = منهاج المحدثين وسبيل طالبيه المحققين للإمام النووي، ط: دار إحياء التراث العربي ـ بيروت، الطبعة الثانية سنة: (١٣٩٢ هـ).
* **شرح تسهيل الفوائد** لمحمد بن عبد الله بن مالك الطائي، ط: دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى سنة: (١٩٩٠ م) ت: د. عبد الرحمن السيد/ د. محمد بدوي المختون.
* **شرح تلخيص المفتاح ـ المطول** لسعد الدين **التفتازاني**، ط: دار اللباب ـ تركيا، الطبعة الأولى سنة: (٢٠٢٢ م) ت: د. ضياء الدين عبد الغني القالش.
* **شرح تنقيح الفصول** للقرافي، ط: شركة الطباعة الفنية المتحدة، الطبعة الأولى، ت: عبد الرؤوف سعد.
* **شرح رسالة الأخلاق** للعضد الدين **الإيجي**، ط: دار الفتح ـ الأردن، الطبعة الأولى سنة: (٢٠٢١ م) ت: د. أحمد رجب أبو سالم ـ أ. د. نظير محمد عيّاد.
* **شرح قصيدة السبكي النونية في بيان الاختلاف بين الأشعرية والماتريدية** لنور الدين الشيرازي، ط: دار التقوى ـ دمشق، الطبعة الأولى سنة: (٢٠٢٣ م) ت: محمد باقر أحمد عز الدين ويس.
* **شرح معالم أصول الدين** لشرف الدين بن التلمساني، ط: دار مكتبة المعارف ـ بيروت، الطبعة الأولى سنة: (٢٠١١ م) ت: الشيخ نزار حمادي.
* **شرحا المحقق الدواني والملا عبد الله اليزدي على تهذيب المنطق** ط: دار الضياء ـ الكويت، الطبعة الأولى سنة: (٢٠١٤ م) ت: د. عبد النصير أحمد المليباري.
* **الشريعة** لأبي بكر محمد بن الحسين الآجري البغدادي، ط: دار الوطن ـ الرياض، الطبعة الثانية: (١٩٩٩ م) ت: عبد الله بن عمر الدميجي.

https://t.me/kutubunmufidatun

https://t.me/kutubunmufidatun

* **الشفاء بتعريف حقوق المصطفى** للقاضي عياض، ط: دار الفيحاء ـ دمشق، ت: عبده علي كوشك.

* **الشقائق النعمانية في علماء الدولة العثمانية** لعصام الدين طاش كبري زاده، ط: دار الكتاب العربي ـ بيروت.

* **صحيح ابن حبان** للحافظ أبي حاتم محمد بن حبان التميمي البستي، ط: مؤسسة الرسالة ـ بيروت، الطبعة الثانية سنة: (١٤١٤ هـ) ت: شعيب الأرناؤوط.

* **صحيح ابن خزيمة** للحافظ محمد بن إسحاق بن خزيمة السلمي النيسابوري، ط: المكتب الإسلامي، الطبعة الثالثة سنة: (١٤٢٤ هـ) ت: الشيخ محمد مصطفى الأعظمي.

* **صحيح البخاري** المسمى: **الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه** للإمام أمير المؤمنين في الحديث محمد بن إسماعيل البخاري الجعفي. ط: دار طوق النجاة، مصورة عن النشرة السلطانية، الطبعة الأولى سنة: (١٤٢٢ م)

* **صحيح مسلم** المسمى: **المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله ﷺ** للإمام الحافظ مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري، ط: دار إحياء التراث العربي ـ بيروت، ت: محمد فؤاد عبد الباقي.

* **صلة الخلف بموصول السلف** لشمس الدين محمد بن محمد بن سليمان **الرُّوداني** السوسي. ط: دار الغرب الإسلامي ـ بيروت، الطبعة الأولى سنة: (١٩٨٨ م) ت: محمد حجي.

* **الصواعق المحرقة على أهل الرفض والضلال والزندقة** للإمام الفقه أحمد بن محمد بن علي بن حجر الهيتمي، ط: مؤسسة الرسالة ـ لبنان/ بيروت، تحقيق: عبد الرحمن بن عبد الله التركي ـ كامل محمد الخراط. الطبعة الأولى سنة: (١٩٩٧ م).

* **الضوء اللامع لأهل القرن التاسع** للحافظ شمس الدين **السخاوي**، ط: منشورات دار مكتبة الحياة ـ بيروت.

* **طبقات الحفاظ** للحافظ السيوطي، ط: دار الكتب العلمية ـ بيروت، الطبعة الأولى

https://t.me/kutubunmufidatun

سنة: (١٤٠٣ هـ).

* **الطبقات السنية في تراجم الحنفية** لتقي الدين بن عبد القادر الداري **الغزي**، دون بيانات. نسخة الشاملة.

* **طبقات الشافعية = التحفة البهية في طبقات الشافعية** للشرقاوي، ط: كشيدة للنشر والتوزيع ـ مصر، الطبعة الأولىٰ سنة: (٢٠١٥ م) بدون محقق.

* **طبقات الشافعية** لتقي الدين **ابن قاضي شهبة**، ط: عالم الكتب ـ بيروت، الطبعة الأولىٰ سنة: (١٤٠٧ هـ) ت: د. الحافظ عبد العليم خان.

* **طبقات الشافعية** لتقي الدين ابن قاضي شهبة، ط: عالم الكتب ـ بيروت، الطبعة الأولىٰ سنة: (١٤٠٧ هـ) ت: د. الحافظ عبد العليم خان.

* **طبقات الشافعية الكبرىٰ** للإمام تاج الدين السبكي، ط: هجر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الثانية سنة: (١٤١٣ هـ) ت: محمود محمد الطناحي ـ عبد الفتاح محمد الحلو.

* **الطبقات الكبرىٰ = طبقات ابن سعد** لأبي عبد الله محمد بن سعد، ط: دار صادر ـ بيروت، الطبعة الأولىٰ سنة: (١٩٦٨ م) ت: إحسان عباس.

* **طبقات المفسرين** لأحمد بن محمد **الإدِرْنوي**، ط: مكتبة العلوم والحكم، الطبعة الأولىٰ سنة: (١٤١٧ هـ) ت: سليمان بن صالح الخزي.

* **طبقات المفسرين** للحافظ جلال الدين السيوطي، ط: مكتبة وهبة ـ القاهرة، الطبعة الأولىٰ سنة: (١٣٩٦ هـ) ت: علي محمد عمر.

* **عجائب المقدور في أخبار تيمور** لابن عربشاه، ط: كلكتا سنة: (١٨١٧ م).

* **عصمة الأنبياء** للإمام فخر الدين الرازي. ط: مطبعة الشهيد ـ قم، منشورات الكتبي النجفي، سنة: (١٤٠٦ هـ).

* **العقد الجوهري في الفرق بين الماتريدي والأشعري** للشيخ خالد بن أحمد **النقشبندي**، وهي رسالة في خصوص مسألة الكسب. ط: مؤسسة الأصلين للدراسات والنشر، ت: الدكتور سعيد فودة. ضمن كتاب تحت عنوان: رسالتان في أفعال العباد.

* **علوم القرآن الكريم للدكتور الشيخ نور الدين عتر، ط: مطبعة الصباح ـ دمشق، الطبعة**

https://t.me/kutubunmufidatun

السادسة سنة (١٩٩٦ م).

* **فتاوىٰ قاضيخان** لفخر الدين حسن بن منصور الأوزجندي الفرغاني الحنفي، بدون بيانات، نسخة الشاملة.
* **فتاوىٰ ومسائل ابن الصلاح** للحفاظ تقي الدين عثمان بن صلاح الدين الشهرزوري الشافعي، ط: دار المعرفة ـ بيروت، الطبعة الأولىٰ سنة: (١٩٨٦م) ت: الدكتور عبد المعطي أمين قلعجي.
* **فتح الإله الماجد بإيضاح شرح العقائد** = حاشية شيخ الإسلام زكريا الأنصاري. ط: دار الضياء ـ الكويت. الطبعة الأولىٰ ٢٠١٣ م. ت: عرفة عبد الرحمن النادي.
* **فتح الباري شرح صحيح البخاري** للحافظ ابن حجر العسقلاني، ط: دار المعرفة ـ بيروت، سنة: (١٣٧٩ هـ) ت: محمد فؤاد عبد الباقي.
* **فتح الرحمن شرح لقطة العجلان** لشيخ الإسلام زكريا الأنصاري، ط: دار النور المبين ـ الأردن، الطبعة الأولىٰ سنة: (٢٠١٣ م) ت: عدنان علي بن شهاب الدين.
* **فتوح مصر وأخبارها** لابن عبد الحكم القرشي المصري، ط: دار الفكر ـ بيروت، سنة: (١٩٩٦ م) ت: محمد الحجيري.
* **فرائد القلائد علىٰ أحاديث شرح العقائد** للملا علي القاري، ط: المكتب الإسلامي ـ دار عمار، الطبعة الأولىٰ سنة: (١٩٩٠ م) ت: مشهور حسن سلمان.
* **الفردوس بمأثور الخطاب** شيرويه بن شهردار أبو شجاع الديلمي، ط: دار الكتب العلمية ـ بيروت، الطبعة الأولىٰ سنة: (١٩٨٦ م) ت: السعيد بن بسيوني زغلول.
* **فِرق الشيعة** للحسن بن موسىٰ النوبختي، ط: دار الأضواء، سنة: (١٩٨٤ م).
* **الفرق الكلامية الإسلامية مدخل ودراسة** الدكتور علي عبد الفتاح المغربي، ط: مكتبة وهبة ـ القاهرة، الطبعة الثانية سنة: (١٩٩٥ م).
* **الفَرق بين الفِرق** للإمام عبد القاهر البغدادي الإسفراييني، ط: دار الآفاق الجديدة ـ بيروت، الطبعة الثانية: (١٩٧٧ م) بدون محقق.
* **الفروق** = أنوار البروق في أنواء الفروق للإمام القرافي، ط: عالم الكتب، بدون رقم

https://t.me/kutubunmufidatun

الطبعة والتاريخ.

* **فضائل الصحابة** للإمام أحمد بن حنبل الشيباني، ط: مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولىٰ سنة: (١٩٨٣ م) ت: الدكتور وصي الله محمد عباس.
* **الفقه الأكبر** للإمام أبي حنيفة النعمان، ط: مكتبة الفرقان ـ الإمارات العربية، الطبعة الأولىٰ سنة: (١٩٩٩ م).
* **فهرس الفهارس** لمحمد بن عبد الحي **الكتاني**، ط: دار الغرب الإسلامي ـ بيروت، الطبعة الثانية سنة: (١٩٨٢ م) ت: إحسان عباس.
* **الفهرست** لابن النديم، ط: دار المعرفة ـ بيروت،
* **الفوائد البهية في تراجم الحنفية** للشيخ محمد عبد الحي اللكنوي، ط: دار الأرقم ـ بيروت، الطبعة الأولىٰ سنة: (١٩٩٨ م) ت: أحمد الزعبي.
* **فوائد في مشكل القرآن** للعز بن عبد السلام، ط: دار الشروق ـ جدة، ت: سيد رضوان علي الندوي.
* **فيض الباري علىٰ صحيح البخاري** لمحمد أنور شاه بن معظم شاه **الكشميري**، ط: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولىٰ سنة: (١٤٢٦ هـ) ت: محمد بدر عالم الميرتهي.
* **القاموس المحيط** للفيروزآبادي، ط: مؤسسة الرسالة ـ بيروت، الطبعة الثامنة سنة: (٢٠٠٥ م) ت: الشيخ محمد نعيم العرقسوسي.
* **القند في ذكر علماء سمرقند** لنجم الدين **النسفي**، ط: مكتبة الكوثر، ت: نظر محمد الفريابي، ثم اعتمدتُ علىٰ: ط: دار الهاشمية ـ تركيا، الطبعة الأولىٰ سنة: (٢٠٢١ م) ت: محمد يحيىٰ إسماعيل ـ مهند يحيىٰ إسماعيل.
* **قواعد الأحكام في مصالح الأنام** = القواعد الكبرىٰ، للعز بن عبد السلام. طبعة: مكتبة الكليات الأزهرية، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد.
* **الكاشف الصغير عن عقائد ابن تيمية** للدكتور سعيد عبد اللطيف فودة، ط: مؤسسة الأصلين للدراسات والنشر ـ الأردن، الطبعة الثانية سنة: (٢٠٢١ م).
* **الكافي الشاف في تخريج الكشاف** للحافظ ابن حجر العسقلاني، ط: إحياء التراث

https://t.me/kutubunmufidatun

العربي. بدون بيانات.

* **الكامل في اللغة والأدب** لأبي العباس المبرد، ط: دار الفكر العربي، الطبعة الثالثة سنة: (١٩٩٧ م) ت: محمد أبو الفضل إبراهيم.
* **الكامل في ضعفاء الرجال** لابن عدي، ط: مكتبة الرشد ـ الرياض، الطبعة الأولىٰ سنة: (٢٠١٣ م) ت: مازن محمد السرساوي.
* **كتاب الأربعين في أصول الدين** للإمام فخر الدين الرازي، ط: مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية ـ حيد آباد الدكن، سنة: (١٣٥٣ هـ). وطبعة أخرىٰ استعملتها في مواضع أشرت إليها في الهامش: ط الكليات الأزهرية بتحقيق د. أحمد حجازي السقا.
* **كتاب التوحيد** لأبي منصور الماتريدي، ط: دار الجامعات المصرية ـ القاهرة، ت: فتح الله خليف.
* **كتاب المجروحين** لابن حبان، ط: دار الوعي ـ حلب، الطبعة الأولىٰ سنة: (١٣٩٦ هـ) ت: محمود إبراهيم زايد.
* **كتاب فضل الاعتِزال وطبقات المعتزلة ومبيانتهم لسَائر المخالِفين** للقاضي عبد الجبار، طباعة: الدار التونسية للنشر، ونشر أيضا في المعهد الألماني، طباعة دار الفارابي بيروت، كلاهما تحقيق: فؤاد السيد، وهو منشور ضمن مجموع يضم ثلاثة نصوص الأول: باب ذكر المعتزلة، جزء من الكتاب المفقود: **مقالات الإسلاميين** لأبي القاسم الكعبي المعتزلي، والثاني: **طبقات المعتزلة** للقاضي عبد الجبار أرخ فيه لعشر طبقات من المعتزلة، والثالث: للحاكم الجشمي المعتزلي أرخ فيه لطبقتين أُخريين من طبقات المعتزلة ١٢ و١٣.
* **كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم** للشيخ محمد بن علي التهانوي الحنفي، ط: مكتبة لبنان ناشرون ـ بيروت، الطبعة الأولىٰ سنة: (١٩٩٦ م) ت: د. علي دحروج، نقل النص الفارسي إلىٰ العربية: د. عبد الله الخالدي.
* **كشف الأسرار شرح أصول البزدوي** للإمام علاء الدين البخاري الحنفي، ط: دار الكتب العلمية ـ بيروت، الطبعة الأولىٰ سنة: (١٩٩٧ م) ت: عبد الله محمود محمد عمر.

https://t.me/kutubunmufidatun

* **كشف الأسرار شرح أصول البزدوي** للعلامة عبد العزيز بن أحمد علاء الدين **البخاري** الحنفي، ط: دار الكتاب الإسلامي.
* **كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس** لأبي الفداء العجلوني، ط: المكتبة العصرية ـ بيروت، الطبعة الأولى سنة: (٢٠٠٠م) ت: عبد الحميد بن أحمد بن يوسف بن هنداوي.
* **الكفاية في الهداية** للإمام نور الدين الصابوني الحنفي الماتريدي (ت: ٥٨٠) ط: دار ابن حزم ـ مركز البحوث الإسلامية إستانبول، الطبعة الأولى سنة: (٢٠١٤ م) ت: د. محمد آروتشي.
* **الكفاية في معرفة أصول علم الرواية** للخطيب البغدادي، ط: دار ابن الجوزي ـ السعودية، الطبعة الأولى سنة: (١٤٣٢ هـ) ت: الشيخ ماهر ياسين الفحل.
* **الكواكب السائرة بأعيان المئة العاشرة** لنجم الدين محمد بن محمد **الغزي**، ط: دار الكتب العلمية ـ بيروت، الطبعة الأولى سنة: (١٩٩٧ م) ت: خليل المنصور.
* **لآلئ المحار في تخريج مصادر رد المحتار** للدكتور لؤي بن عبد الرؤوف **الخليلي** الحنفي، ط: دار الفتح للدراسات والنشر ـ الأردن، الطبعة الأولى سنة: (١٤٣١ هـ).
* **اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة** للحافظ جلال الدين السيوطي، ط: دار الكتب العلمية ـ بيروت، الطبعة الأولى سنة: (١٩٩٦ م) ت: أبو عبد الرحمن صلاح بن محمد بن عويضة.
* **اللباب في تهذيب الأنساب** لأبي الحسن عز الدين ابن الأثير الشيباني الجزري، ط: دار صادر ـ بيروت. بدون بيانات.
* **لسان الميزان** للحافظ ابن حجر العسقلاني، ط: دار البشائر الإسلامية، الطبعة الأولى سنة: (٢٠٠٢ م) ت: الشيخ عبد الفتاح أبو غدة.
* **اللؤلؤ النظيم في روم التعلم والتعليم** لشيخ الإسلام زكريا الأنصاري، نشر سنة: (٢٠٠٩ م) ت: الدكتور جميل عبد الله عويضة.
* **المبسوط لشمس الأئمة السرخسي، ط: دار المعرفة ـ بيروت، تاريخ النشر: (١٩٩٣ م).**

https://t.me/kutubunmufidatun

* **مجمع الأنهر شرح ملتقى الأبحر** للعلامة عبد الرحمن بن محمد المعروف بـ: داماد أفندي (ت ١٠٧٨هـ) ط: دار إحياء التراث العربي. بدون بيانات.
* **مجمع الزوائد ومنبع الفوائد** للحافظ نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي؟ ط: دار المأمون للتراث ـ دمشق، ت: حسين سليم أسد الداراني.
* **المجموعة السنية على شرح العقائد النسفية** وتتضمن: حاشية رمضان أفندي، وحاشية مصلح الدين القسطلاني، وحاشية الخيالي. ط: دار نور الصباح، الطبعة الأولى سنة: (٢٠١٢ م) ت: مرعي حسن الرشيد.
* **محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين من العلماء والحكماء والمتكلمين** للإمام فخر الدين الرازي، مع شرحه **المفصل** لنجم الدين الكاتبي، ط: مؤسسة الأصلين.
* **المحصول في علم الأصول** للإمام الرازي، ط: مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى سنة: (١٩٩٢ م) ت: الدكتور طه جابر العلواني.
* **المحكم والمحيط الأعظم** لأبي الحسن علي بن إسماعيل بن سِيده، ط: دار الكتب العلمية ـ بيروت، الطبعة الأولى سنة: (٢٠٠٠م) ت: عبد الحميد هنداوي.
* **المحيط البرهاني في الفقه النعماني** لبرهان الدين محمود بن أحمد **البخاري**، ط: دار الكتب العلمية ـ بيروت، الطبعة الأولى سنة: (٢٠٠٤ م) ت: عبد الكريم سامي الجندي.
* **المختصر شرح تلخيص المفتاح** للعلامة السعد التفتازاني، ط: دار التقوى ـ دمشق، الطبعة الأولى سنة: (٢٠٢١ م) ت: د. عجاج عودة برغش.
* **مختصر منتهى السُّؤل والأمل في علمي الأصول والجدل** للإمام جمال الدين ابن الحاجب، ط: دار ابن حزم ـ الشركة الجزائرية اللبنانية، الطبعة الأولى سنة: (٢٠٠٦ م) ت: الدكتور نزير حمادو.
* **مزيل الخفاء عن ألفاظ الشفاء** للشيخ أحمد الشمني، ط: دار الفكر سنة: (١٩٨٨ م).
* **المسالك في الخلافيات بين المتكلمين والحكماء** للشيخ **مستجي زاده**: عبد الله بن عثمان بن موسى أفندي، ط: دار صادر ـ بيروت: الطبعة الأولى سنة: (٢٠٠٧ م) ت:

https://t.me/kutubunmufidatun

د. سيد باغجوان، أستاذ تاريخ الفرق الإسلامية المساعد بكلية الإلهيات ـ جامعة سلجوق ـ قونية.

* **المسامرة بشرح المسايرة** لكمال الدين محمد بن محمد بن **أبي شريف** المقدسي الشافعي الأشعري، ط: دار الطلائع للنشر والتوزيع والتصدير ـ القاهرة، سنة: (٢٠١٣ م) تحقيق وشرح: محمد محيىٰ الدين عبد الحميد.
* **المسايرة** للكمال ابن الهمام الحنفي، مع شرحه المسمىٰ **المسامرة في بشرح المسايرة** للكمال ابن أبي شريف، ومعه شرحان جليلان: أحدهما: لابن قطلبوغا، والآخر: نتائج المذاكرة بتحقيق مباحث المسايرة للشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد، ط: دار الطلائع، بدون ذكر سنة النشر.
* **مسائل الخلاف بين الأشاعرة والماتريدية** للشيخ **ابن كمال باشا** مع شرح الدكتور سعيد عبد اللطيف فودة، ط: دار الذخائر ـ بيروت، الطبعة الثالثة سنة: (٢٠١٥م)
* **المستدرك على الصحيحين** لأبي عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله النيسابوري. ط: جار التأصيل، الطبعة الأولىٰ سنة: (٢٠١٤ م).
* **المستصفىٰ في علم الأصول** لحجة الإسلام أبي حامد الغزالي، ط: مؤسسة الرسالة ـ بيروت، الطبعة الأولىٰ سنة: (١٩٩٧ م) ت: محمد سليمان الأشقر.
* **مسند أبي يعلىٰ الموصلي** للحافظ أبي يعلىٰ أحمد بن علي بن المُثنىٰ التميمي الموصلي، ط: دار المأمون للتراث ـ دمشق، الطبعة الأولىٰ سنة: (١٤٠٤ هـ) ت: حسين سليم أسد الداراني.
* **مسند أحمد** للإمام المبجل أبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني، ط: مؤسسة الرسالة ـ بيروت، ت: شعيب الأرناؤوط، وعادل مرشد وآخرون. بإشراف: عبد الله بن عبد المحسن التركي.
* **مسند البزار = البحر الزخار** للحافظ أبي بكر أحمد بن عمرو العتكي، ط: مكتبة العلوم والحكم ـ المدينة المنورة، الطبعة الأولى بدأت (١٩٨٨ هـ) وانتهت (٢٠٠٩ م) ت: محفوظ الرحمن زين الله، عادل بن سعد، صبري عبد الخالق الشافعي.

https://t.me/kutubunmufidatun

* **المصنف لأبي بكر بن أبي شيبة**، ط: دار القبلة، ت: الشيخ محمد عوامة.
* **مطالع الأنظار شرح طوالع الأنوار** لشمس الدين الأصفهاني. تصوير دار الكتبي سنة: (١٤٢٨ هـ) عن النسخة الأصلية المطبوعة بالمطبعة الخيرية بقاهرة المُعز سنة: (١٣٢٣ هـ).
* **مطلع النيرين فيما يتعلق بالقدرتين للعلامة الأمير السنباوي**. ط: مؤسسة الأصلين للدراسات والنشر ـ كلام للبحوث والإعلام، الطبعة الأولى سنة: (٢٠١٦ م) ت: د. سعيد فودة، ضمن كتاب تحت عنوان: رسالتان في أفعال العباد.
* **المطول شرح تلخيص المفتاح** لسعد الدين التفتازاني، ط: مكتبة الرشد ـ السعودية، الطبعة الأولى سنة: (٢٠١٩ م) ت: عبد العزيز بن محمد السالم / أحمد بن صالح السديس.
* **معالم أصول الدين** للإمام فخر الدين الرازي، ط: دار الضياء ـ الكويت، الطبعة الأولى سنة: (٢٠١٢ م) ت: الشيخ نزار حمادي.
* **المعتزلة** تأليف: زهدي حسين جار الله، ط: المكتبة الأزهرية للتراث سنة (٢٠١٥ م).
* **معجم الأدباء** = إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب لشهاب الدين **ياقوت الحموي**. ط: دار الغرب الإسلامي ـ بيروت، الطبعة الأولى سنة: (١٤١٤ هـ) ت: إحسان عباس.
* **المعجم الأوسط** للحافظ سليمان بن أحمد، أبو القاسم الطبراني، ط: دار الحرمين ـ القاهرة، ت: طارق عوض الله ـ عبد المحسن إبراهيم الحسيني.
* **معجم البلدان** لشهاب الدين ياقوت الحموي، ط: دار صادر ـ بيروت، الطبعة الثانية سنة: (١٩٩٥ م).
* **المعجم الصغير = الروض الداني** للحافظ سليمان بن أحمد، أبو القاسم الطبراني، ط: المكتب الإسلامي ـ بيروت / دار عمار ـ عمَّان. الطبعة الأولى سنة: (١٤٠٥ هـ) ت: محمد شكور محمود الحاج أمرير.
* **المعجم الكبير** للحافظ سليمان بن أحمد، أبو القاسم الطبراني، ط: مكتبة ابن تيمية ـ القاهرة، الطبعة الثانية، ت: حمدي عبد المجيد السلفي.

https://t.me/kutubunmufidatun

* **معجم ديوان الأدب لإسحاق بن إبراهيم بن الحسين الفارابي (ت: ٣٥٠ هـ) ط: مؤسسة دار الشعب للصحافة والطباعة والنشر ـ القاهرة، سنة: (٢٠٠٣ م) ت: د. أحمد مختار عمر، مراجعة: د. إبراهيم أنيس.**
* **معيدُ النِّعَمِ ومُبيد النِّقَمِ** لتاج الدين السبكي، ط: دار الضياء ـ الكويت، الطبعة الأولىٰ سنة: (٢٠٢٣ م) ت: محمد سيد بن محمد حبيب الداغستاني.
* **المغني في أبواب التوحيد والعدل** للقاضي أبي الحسن عبد الجبار المعتزلي. ط: مطبعة دار الكتب، الطبعة الأولىٰ سنة: (١٩٦١ م) ت: إبراهيم الأبياري، إشراف: طه حسين.
* **مفتاح السعادة ومصباح السيادة في موضوعات العلوم** لطاش كبرىٰ زاده، ط: دار الكتب العلمية ـ بيروت، الطبعة الأولىٰ سنة: (١٩٨٥ م).
* **مفردات ألفاظ القرآن** للعلامة الراغب الأصفهاني، ط: دار القلم ـ دمشق، الطبعة الخامسة سنة: (٢٠١١ م) ت: الشيخ صفوان عدنان داوودي.
* **المفصل في شرح المحصل** لنجم الدين الكاتبي، ط: الأصلين للدراسات والنشر، الطبعة الأولىٰ سنة: (٢٠١٨ م) ت: عبد الجبار أبو سنينة، محمد أكرم أبو غوش، تقديم الدكتور سعيد فودة.
* **المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة علىٰ الألسنة** لشمس الدين السخاوي، ط: دار الكتاب العربي ـ بيروت، الطبعة الأولىٰ سنة: (١٩٨٥ م) ت: محمد عثمان الخشت.
* **مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين** لشيخ المذهب أبي الحسن الأشعري. ط: فرانز شتاينر، بدون ذكر سنة الطباعة. ت: هلموت ريتر.
* **مقدمة ابن خلدون** ضمن تاريخ ابن خلدون المسمىٰ: كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيان العرب والبربر ومَن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر لولي الدين عبد الرحمن بن محمد **بن خلدون**، ط: القيروان للنشر ـ تونس، الطبعة الأولىٰ سنة: (٢٠٠٧م) ت: إبراهيم شبوح.
* **الملل والنِّحل** لأبي الفتح الشهرستاني، ط: مؤسسة الحلبي.

https://t.me/kutubunmufidatun

* **المنتظم في تاريخ الملوك والأمم** لابن الجوزي الحنبلي، ط: دار صادر ـ بيروت، الطبعة الأولىٰ سنة: (١٣٥٨ هـ).
* **منح الروض الأزهر في شرح الفقه الأكبر** لملا علي القاري، ط: دار البشائر الإسلامية، الطبعة الأولىٰ سنة: (١٩٩٨ م) ت: الشيخ وهبي سليمان غاوجي.
* **المنهاج في شعب الإيمان** للإمام الحليمي، ط: دار الفكر، الطبعة الأولىٰ سنة: (١٩٧٩ م) ت: حلمي محمد فوده.
* **المنهل السيال الدافع لما نشأ من خلاف بين الأشعري والماتريدية من الإشكال** للشيخ عبد الحافظ بن علي المالكي الصعيدي، ط: دار الكتب العلمية ـ بيروت، الطبعة الأولىٰ سنة: (٢٠٠٨ م) ت: سيد كسروي حسن.
* **المُنية والأمل في شرح كتاب الملل والنحل** لابن المرتضىٰ المعتزلي، المطبوع مفردا بتحقيق: توما أرنلد، تصوير: دار صادر ـ بيروت عن طبعة دائرة المعارف النظامية بحيدر آباد الدكن سنة: (١٣١٦ هـ).
* **موسوعة الفرق والمذاهب في العالم الإسلامي** بإشراف وتقديم: أ د. محمود حمدي زقزوق. إصدار: وزارة الأوقاف المجلس الأعلىٰ للشؤون الإسلامية بجمهورية مصر العربية سنة: (٢٠٠٧ م).
* **الموضوعات** للحافظ جمال الدين ابن الجوزي، ط: محمد عبد المحسن صحاب المكتبة السلفية بالمدينة المنورة، الطبعة الأولىٰ سنة: (١٩٦٨ م) ت: عبد الرحمن محمد عثمان.
* **الموضوعات للقاري** = **المصنوع في معرفة الحديث الموضوع** للشيخ ملا علي القاري الحنفي، ط: مؤسسة الرسالة ـ بيروت، الطبعة الثانية سنة: (١٣٩٨ هـ) ت: الشيخ عبد الفتاح أبو غدة رحمه الله.
* **ميزان الاعتدال في نقد الرجال** للحافظ شمس الدين الذهبي، ط: دار المعرفة للطباعة والنشر ـ بيروت، الطبعة الأولىٰ سنة: (١٩٦٣) ت: علي محمد البجاوي.
* **النبراس** = شرحُ شرحِ العقائد النسفية للفرهاري. ط: دار ياسين ـ إسطنبول. الطبعة

https://t.me/kutubunmufidatun

الأولىٰ سنة: (٢٠١٢ م) ت: أُوقان قدير يلماز.

* **نشأة الآراء والمذاهب والفرق الكلامية** د. يحيىٰ هشام فرغل. ط: مجمع البحوث الإسلامية بالأزهر الشريف.

* **نشر الطوالع شرح طوالع الأنظار** للشيخ أبي بكر المرعشي الشهير بساجقلي زاده. ط: دار النور المبين ـ الأردن، الطبعة الأولىٰ سنة: (٢٠١٣ م) ت: محمد يوسف إدريس.

* **نصب الراية لأحاديث الهداية** لجمال الدين الزيلعي، ط: مؤسسة الريان للطباعة والنشر، الطبعة الأولىٰ سنة: (١٩٩٧ م) ت: الشيخ محمد عوامة.

* **نظم الفرائد في بيان المسائل التي وقع فيها الاختلاف بين الماتريدية والأشعرية في العقائد** للشيخ زاده عبد الرحيم بن علي. ط: المطبعة الأدبية بسوق الخضار القديم ـ مصر، الطبعة الأولىٰ سنة: (١٢١٧ هـ)

* **نظم المتناثر من الحديث المتواتر** لأبي عبد الله محمد بن جعفر الكتاني، ط: دار الكتب السلفية ـ مصر، الطبعة الثانية، ت: شرف حجازي.

* **النعم السوابغ في شرح النوابغ** لسعد الدين **التفتازاني**، ط: دار اللباب ـ تركيا، الطبعة الأولىٰ سنة: (٢٠١٨ م) ت: الدكتور حمزة البكري.

* **نفائس الأصول في شرح المحصول** للإمام القرافي، ط: مكتبة نزار مصطفىٰ الباز، الطبعة الأولىٰ سنة: (١٩٩٥ م) ت: عادل عبد الموجود، علي محمد عوض.

* **النكت والفوائد علىٰ شرح العقائد** لبرهان الدين البقاعي، ط: المكتبة العصرية ـ بيروت، الطبعة الأولىٰ سنة: (٢٠١٢ م) ت: إحسان أحمد الدوري.

* **نهاية الإقدام في علم الكلام** للشهرستاني، ط: دار الكتب والوثائق القومية ـ مصر، سنة: (٢٠١٨ م) ت: عامر النجار.

* **هداية الرواة إلىٰ تخريج أحاديث المصابيح والمشكاة** للحافظ ابن حجر العسقلاني، ط: دار ابن القيم ـ دار ابن عفان، سنة: (٢٠٠١ م) ت: علي بن حسن عبد الحميد الحلبي.

* **هداية المسترشدين** للقاضي الباقلاني، ط: مكتبة مسك للنشر والتوزيع ـ الأردن، الطبعة الأولىٰ سنة: (٢٠٢٢ م) ت: د. عمر يوسف عبد الغني حمدان / تغريد محمد

https://t.me/kutubunmufidatun

عبد الرحمن حمدان.

* **الهدية السعيدية** للشيخ فضل حق خير آبادي، مع حاشية التحفة العلية للشيخ محمد عبد الله بلغرامي. ط: مكتبة البشرىٰ ـ كراتشي، الطبعة الأولىٰ سنة: (٢٠١٠ م).
* **هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين** لإسماعيل بن محمد البغدادي، ط: وكالة المعارف الجليلة في مطبعتها البهية إسطنبول سنة: (١٩٥١ م) وأعيد تصويره في دار إحياء التراث العربي ـ لبنان.
* **وجيز الكلام في الذيل علىٰ دول الإسلام** لشمس الدين **السخاوي**، ط: مؤسسة الرسالة، سنة: (١٩٩٥ م) ت: بشار عواد معروف وغيره.
* **وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان** لابن خلكان، ط: دار صادر ـ بيروت، سنة (١٩٩٤ م).



https://t.me/kutubunmufidatun

٧ـ فهرس الموضوعات

الموضوع — الصفحة

https://t.me/kutubunmufidatun

الموضوع الصَّفحَة

الموضوع	الصفحة

https://t.me/kutubunmufidatun

https://t.me/kutubunmufidatun

الموضوع | الصفحة

https://t.me/kutubunmufidatun

الموضوع	الصفحة

https://t.me/kutubunmufidatun

الموضوع	الصفحة

https://t.me/kutubunmufidatun

الموضوع	الصفحة

https://t.me/kutubunmufidatun

الموضوع	الصفحة

https://t.me/kutubunmufidatun

https://t.me/kutubunmufidatun

الموضوع	الصفحة

https://t.me/kutubunmufidatun

الموضوع	الصفحة

https://t.me/kutubunmufidatun

الموضوع الصفحة

الموضوع	الصفحة

https://t.me/kutubunmufidatun

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

https://t.me/kutubunmufidatun

https://t.me/kutubunmufidatun

الموضوع	الصفحة

https://t.me/kutubunmufidatun

الموضوع	الصفحة

https://t.me/kitabunmufidatun

الموضوع	الصفحة

